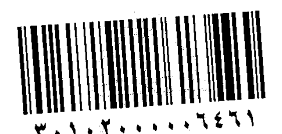
المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

الدراسات العليا العربية



حاشية شرح الشافية للجاربردي

للشيخ أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي الشافعي

المتوفى سنة ٩١٨هـ

من أول المقصور والممدود إلى آخر الحاشية

(تحقيق ودراسة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة والنحو والصرف

إعداد الطالب

عبد الله بن سرحان محمد القرني

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الفتاح السيد سليم

١٤١٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : عبدالله سرحان محمد القرني كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا ـ فرع اللغة والنحو والصرف .
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : النحو والصرف .
عنوان الأطروحة : (حاشية شرح الشافية للجاربردي ، للشيخ أبي عبدالله محمد بن قاسم الغزي الشافعي ت ٩١٨ هـ « من أول المقصور والممدود إلى آخر الحاشية تحقيق ودراسة ») .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٤٢٠هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإنّ اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الداخلي
الاسم : أ . د . عبدالفتاح السيد سليم	الاسم : أ . د . رياض حسن الخوام	الاسم : د . صابر حامد عبد الكريم
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع : ....

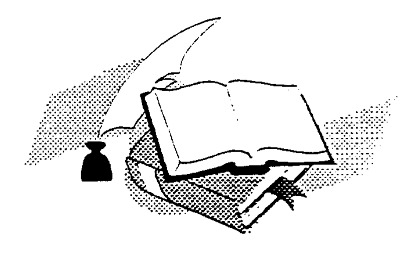
يعتمد :

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ . د . محسن بن سالم رشيد العميري

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

بسم الله الرحمن الرحيم



ملخص الرسالة

الحمد و الصلاة و السلام على رسول الله ، و بعد :

فهذه رسالة (ماجستير) عنوانها : (حاشية شرح الشافية للجاربردي) للشيخ أبي عبدالله محمد بن قاسم الغزي الشافعي ، المتوفى سنة ٩١٨ هـ .

من أول المقصود و الممدود إلى آخر الحاشية ، تحقيق و دراسة . مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى من الباحث (عبدالله بن سرحان القرني) ، و قد اشتملت خطة البحث على : مقدمة و قسمين :

المقدمة : و فيها ذكرت مكانة علم الصرف ، و مكانة مصنف الشافية و شرح الجار بردي ، وما أضفته عليه حاشية الغزي ، و ما دفعني إلى تسجيلها .

القسم الأول : الدراسة ، و جعلتها ثلاثة فصول :

أ - الفصل الأول : فيه عرفت بالغزي .

ب - الفصل الثاني : و فيه عرفت بالحاشية في أربعة مباحث :

١- التعريف بمنهج الغزي في حاشيته ، و أهم ملامحها .

٢- موقف الغزي من الجار بردي ، و بقية الشراح .

٣- موازنة بين حواشي الجار بردي المطبوع .

٤- لغة الغزي في هذه الحاشية .

ج - الفصل الثالث : مقدمات التحقيق و فيه :

١- توثيق نسبة الكتاب و عنوانه . ٢- بيان منهجي في التحقيق . ٣- وصف النسخ المعتمدة في التحقيق . ٤- مصورات تلك النسخ .

القسم الثاني : التحقيق ، و يشمل النص المحقق ، و سرت فيه على المنهج المتعارف عليه عند المحققين مع مراعاة ما يتطلبه الكتاب .

ثم ختمت الكتاب بفهارس فنية شاملة ، ثم تلوتها بقائمة المصادر و المراجع التي اعتمدت عليها في التحقيق .

و الحمد لله رب العالمين

الطالب	المشرف على الرسالة	عميد كلية اللغة العربية
عبدالله بن سرحان القرني	أ.د. عبدالفتاح السيد سليم	أ.د. صالح بن جمال بدوي



القسم الأول

الدراسة



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

الحمد لله مصرِّف قلوب المتقين على طاعته، وجامع لفيف المؤمنين على كلمة وحدانيته، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، فجعل شريعته ميزان أَفْعال المقتدين وأقوالهم، أنزل الله عليه القرآن، وعلّمه البيان، أنار به أعينًا عن الحق عميًا، وأسمع به آذانًا صمًا، أما بعد:

فقد كفل الله حفظ كتابه حين قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]. وما اللغة العربية إلا وعاء ذلك الكتاب العظيم، فبحفظه حفظت، وبانتشاره انتشرت، علت بعلوِّه، وتقدَّست بقدسيَّته، وكان لا بدّ من الأسباب التي تبقى بها اللغة العربية قوية البنيان، رصينة البيان، فهيَّأ اللهُ لها رجالاً على مرِّ العصور والأزمان، نذروا أنفسهم لخدمتها، والذَّودِ عن حياضها، فقعَّدوا لها القواعد، وحدُّوا لها الحدود، ومن أجلِّ علوم العربية وأشرفها: علم الصرف. الذي يعرف به أصول كلام العرب.

وكان ممن اعتنى بهذا العلم: الإمام الأصوليّ، اللغويّ، أبو عمرو بن الحاجب صاحب كتاب (الشَّافية) في الصَّرف؛ وهو مع صغر حجمه، ووجازة لفظه، حوى فوائد جليلة، أثارت في نفوس العلماء حب هذا الكتاب، والاعتناء به، فكتبوا عليه الشروح الكثيرة، والحواشي المفيدة، لعل من أجلها وأعظمها شرح أحمد بن الحسين فخر الدين الجَارَبَرْدِيّ؛ لما حواه من نفائس وفرائد، من تقسيمات وتعليلات، وتمثيل ومناقشة، وإيضاح واستطراد، خلا منها كتاب ابن الحاجب.

ولأهمية هذا الشرح قام حوله العديد من الحواشي لعل من أهمها وأجلها حاشية (الغَزِّيّ) التي جاءت كالإكليل على هذا الشرح، كيف ولا وصاحب هذه الحاشية هو الشيخ الإمام العالم شمس الدين محمد الغزيّ، الذي تجلت شخصيته فيما حوته من

(١) الحجر: ٩.

تعليقات نافعة، دَلَّت بكل وضوح على ذكائه وتميزه وسعة اطّلاعه وإحاطته، يبدو ذلك من آرائه وتدقيقاته، وتحقيقاته وتعليقاته التي توضح معاني الجاربردي، وتحقق مسائله، وتبين مراده، وتتمم مفاده، وتستدرك ما أهمله الشارح وتنصف منه وله، جمعت فوائد جمة، وزوائد مهمة، فجاءت بها -كما ذكر- «روضة للناظرين، وتُحْفَةً للطّالبين، يكمُد منها وجهُ الحسودِ، وتَقرُّ بها عينُ الودود». لقد دفعتني مكانة هذه الحاشية، وما حوته من نفائس إلى أن أشتغل بهذا الأثر الصرفي الممتع في الرسالة التي أعدها للحصول على درجة الماجستير وكان أن سبق لزميلي الأخ: ناصر بن علي الغامدي، أن سجَّلَ الجزءَ الأوَّل من هذه الحاشية (من أوَّل الكتاب إلى نهاية باب الوقْفِ) دراسة وتحقيق بإشراف سعادة الأستاذ الدكتور: عبد الفتاح السيد سليم، في رسالة حصل بها على درجة الماجستير من جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية عام ١٤١٨هـ.

وهأنذا أتولى تحقيق الجزء الثاني من (أول المقصور والمدود إلى نهاية الحاشية)، ودراسته بإشراف الأستاذ الدكتور: عبد الفتاح السيد سليم؛ ليخرج الكتاب في صورة واحدة.

وفي نهاية هذه المقدمة أتوجه بالشكر الجزيل لمن كان عونا لي -بعد الله تعالى- في إخراج هذا النص، المشرف السابق على هذا البحث سعادة الأستاذ الدكتور: محمد إبراهيم البنَّا، أطال الله في عمره، ونفع الناس بعلمه. ولا أنسى من تولاني بالرعاية التامة، والمتابعة الجادة، المشرف الثاني على هذه الرسالة، سعادة الأستاذ الدكتور: عبد الفتاح السيد سليم، الذي تولاني برعايته، ونفعني بتوجيهاته، فجزاه الله خيرًا على ما قدَّم، وجعل ذلك في موازين حسناته.

والشكر لجامعة أم القرى ممثلة في كلية اللغة العربية، على ما هيَّأتْه من فرص رائعة لإخراج هذا التراث العظيم.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، ذخرًا لمن صنَّفه وحقَّقه وأشرف عليه وناقشه، وأن لا يحرم والِديَّ من أجره وثوابه، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

خطة البحث

وضعت خطتي لهذا البحث متضمنة ما يلي:

١- المقدمة: وفيها ذكرت مكانة علم الصرف، ومكان مصنف الشافية، وشرح الجاربردي، وما أضفته عليه حاشية الغزي، وما دفعني إلى اختيار هذا العمل، وأشرت إلى الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢-القسم الأول: الدراسة، وجعلتها ثلاثة فصول:

أ- الفصل الأول: فيه عرّفت بالغزي، ونسبه، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وثناء العلماء عليه، ومؤلفاته، ووفاته.

ب- الفصل الثاني: وفيه عرفت بالحاشية في أربعة مباحث:

أحدها: التعريف بمنهج الغزي في حاشيته، وأهم ملامحها.

وثانيها: موقف الغزي من الجاربردي وبقية الشرح.

والثالث: موازنة بين حواشي الجاربردي المطبوعة.

والرابع: لغة الغزيّ في هذه الحاشية.

ج- الفصل الثالث: مقدمات التحقيق، وفيه:

أ- توثيق نسبة الكتاب وعنوانه.

ب- بيان منهجي في التحقيق.

ج- وصف النسخ المعتمدة في التحقيق.

د-مصورات تلك النسخ.

٣- القسم الثاني: النص المحقق.

ثم ذيّلت بفهارس فنية شاملة.

الفصل الأول: التعريف بالغَزِّيّ(1)

اسمه وكنيته ولقبه:

محمد بن قاسم بن محمد بن محمد الشمس، أبو عبد الله الغَزِّيّ، ثم القاهري، فقيه شافعي، ويُعرف بابن الغرابيلي.

وتكاد كل المصادر التي ترجمت للغَزِّيّ تكون متفقة على اسمه وكنيته ولقبه دون اختلاف يُذكر.

مولده ونشأته:

وُلِد في شهر رجب سنة ٨٥٩هـ، بغزة ونشأ بها، وتعلم بها القراءة، وحفظ القرآن والشاطبية، والمنهاج، وألفية الحديث، والنحو، ومعظم جمع الجوامع وغير ذلك، وهو بهذا يُعَدُّ ممن سلك طريق العلماء المحققين، حيث بدأ بحفظ القرآن، ثم تلا ذلك بحفظ المتون العلمية التي كانت تساعد الناشئة على الاستيعاب وعدم النسيان، سواء أكانت العلوم الشرعية كالفقه والحديث، أم علوم اللغة، أم غير ذلك.

ولم يقف الغَزِّيّ الناشئ عند هذا الحد، بل تعلم الأصلين وغيرهما، حيث قرأ شرح المعلي على جمع الجوامع، وأثنى عليه في ذلك الكمال بن الشريف، ووصفه بالعالم المُفْتَنّ النحرير.

وقد ارتحل بعد ذلك لطلب العلم، فَقَدِمَ القاهرة في رجب سنة ٨٨١هـ. وتعلم بها، وكانت سِنُّهُ إذ ذاك عشرين سنة، وتولى أعمالاً في الأزهر وغيره، فسهل له ذلك أن يأخذ من كل علم بطرف: فتعلم القرءات، والفرائض، والمصطلح، والحساب، والجبر والمقابلة، والمنطق، بالإضافة إلى علوم اللغة العربية الأخرى.

---

(1) ترجمته في: الأعلام ٥/٧، والضوء اللامع ٢٨٦/٨، ومعجم المؤلفين ١٤٧/١١، وإيضاح المكنون ١٣٦/٤، ١٩٦، ٦٦٢، والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ٨٢/١، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٥/٢، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ١٤١٦، وفهرس محفوظات الأزهرية ٦٩/٤. والكنى والألقاب للشيخ القمي.

شيوخه:

● أخذ الفقه والعربية وغيرهما عن الشيخ محمد بن أحمد الشمس أبو الوفاء الغَزِّيّ الحمصي المتوفى سنة ٨٨١هـ[١].

● أخذ عن محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري المولود سنة ٨٢١هـ، والمتوفى سنة ٨٨٩هـ[٢] بمصر أصول الفقه والعروض بكماله.

● قرأ على العلاء الحصيني شرح العقائد والحاشية عليه، وشرح التصريف والقطب في المنطق ومعظم المطول وغير ذلك.

● وأخذ عن محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي رضوان الكمال ابن أبي شرف المولود سنة ٨٢٢هـ[٣] الفقه، وشرح المحلي لجمع الجوامع.

● وأخذ عن العبادي الفقه قراءةً وسماعًا.

● وأخذ عن محمد بن محمد بن أحمد بن البدر بن عبد الله المارداني المولود سنة ٨٢٦هـ[٤] الفرائض والحساب والجبر والمقابلة وغالب توابع ذلك.

● وأخذ القراءات جمعًا وإفرادًا عن شمس محمد بن القادري.

● وأخذ عن زكريا محمد بن أحمد زكريا الأنصاري القاهري المولود سنة ٨٢٦هـ[٥] القياس من جمع الجوامع للمحلي.

● وأخذ عن عبد الله بن محمد بن خضر بن إبراهيم الجمال الكوراني القاهري المتوفى سنة ٨٩٤هـ[٦] من شرح أشكال التأسيس.

---

(١) الضوء اللامع (٧/٦١).

(٢) الضوء اللامع (٨/١٢٣).

(٣) الضوء اللامع (٩/٦٤).

(٤) الضوء اللامع (٩/٣٥).

(٥) الضوء اللامع (٣/٢٣٤).

(٦) الضوء اللامع (٥/٤٨).

• وأخذ عن جعفر بن إبراهيم بن جعفر، زين الدين أبو الفتح المولود بمصر سنة ٨١٠هـ[١] جمعًا للسبع عن طريق النشر، وللأربعة عشر منه، ومن المصطلح إلى سورة النساء. ٣

• عن محمد بن أبي بكر بن محمد الحمصاني المتوفى سنة ٨٩٧هـ جمعًا للعشر إلى سورة الحجر.

• وأخذ عن علي بن عبد الله نور الدين بن السنهوري المتوفى سنة ٨٨٩هـ[٢] ألفية الحديث بتمامها، والقول البديع وغيره، والأذكار للنووي. ٦

آثاره العلمية:

تعد مؤلفات الغَزِّيّ أثرًا من آثار ثقافته المتنوعة ، وخلاصة فِكْرِهِ المتنور، ومرآة تعكس صورة حقيقية لسعة اطلاعه في شتى العلوم، ومن مصنفاته رحمه الله: ٩

• فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب ويسمى: القول المختار في شرح غاية الاختصار لأبي شجاع في فروع الفقه الشافعي. ١٢

• حاشية على شرح التصريف، علق بها على شرح السعد التفتازاني للتصريف[٣].

• حواش على حاشية الخيال.

• حاشية على شرح عقائد النسفي للتفتازاني[٤]. ١٥

• نفائس الفرائد وعرائس الفوائد[٥]

---

(١) الضوء اللامع (٣/٦٧).

(٢) الضوء اللامع (٥/٢٤٩)، ومعجم المؤلفين (٧/١٣٨).

(٣) وقفت على نسخة منها في مكتبة السليمانية، وصورتها، وهي مصورة عن مكتبة علي باشا برقم (٩٧٥٢) وانظر:الأعلام٧/٦، ومعجم المؤلفين ١١/١٤٧.

(٤) كشف الظنون ٢/١١٤٠.

(٥) أشار إليه في مواطن من هذا الكتاب، وذكره بعض من ترجم له. انظر: معجم المؤلفين ١١/١٤٧، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٤/٦٦٢.

- شرح الغَزِّيّ المسمى: نزهة الناظر بالطرف في شرح علم الصرف[١].
- فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك[٢].
- التعريف[٣].
- حاشية شرح الشافية للجاربردي[٤].

هذه المصنفات التي أسعفتنا بها كتب التراجم، ولعل له من الكتب غير هذه، مما فُقِدَ، وَعَدَتْ عليه عاديات الزمن.

صفاته وأعماله:

كان رحمه الله مهيبًا، وكان حسن الصوت، لا يَمَلُّ من قراءته من صلى خلفه، وكان يفتي ويدرس نهاره على طهارة كاملة، وكان يكره الغيبة ويقبحها.

وتميز في الفنون، وأشير إليه بالفضيلة والاقتناع باليسير، ولما بنى السلطان الغوري مدرسته في مصر جعله إمامًا وخطيبًا لها، وقدّمه على سائر علماء البلد.

وأنزله الزيني بن مزهر في مدرسته، وخالد الشهاب الأبشيهي، فكان هو يرتزق بما يكون عنده من الأشغال، وذاك بما يستعين به من الفهم.

وآل أمره إلى أن صار -حين ضُيِّقَ على جماعة القاضي- هو النقيب، وظهرت كفايته في الأزهر، وتولى أعمالًا فيه، وعمل الختوم الحافلة، وربما خطب بجامع القلعة حين تَعَلُّلِ قاضيه، وشكرت خطابته.

---

(١) سلسلة حضارة العرب والإسلام، تأليف رضا كحالة ١٤٧/٣.

(٢) طُبع عام ١٩٩١م، ١٤٠١هـ بتحقيق محمد المبروك الختروشي، إلى باب النائب عن الفاعل. منشورات كلية الدعوة الإسلامية.

(٣) يذكره في الحاشية ولم أره في كتب التراجم التي وقفت عليها، وما زلت أفتح باب التمني أن تجود علينا المكتبات في يوم من الأيام بأمثال هذه الكنوز التي عَدَّها الناس من المفقود.

(٤) بروكلمان ٣٢٨/٥، واليزدي ١٨.

وفاته:

توفي الغَزِّيّ سنة ٩١٨هـ بعد أن عاش زهاء ستين سنة، ولم تفصح كتب التراجم عن مكان وفاته، والغالب أن وفاته كانت بالقاهرة؛ إذ دخلها لطلب العلم وتولى العديد من المناصب فيها، ولم تُشِرْ كتب التراجم -التي وقفت عليها- إلى أنه خرج من القاهرة بعد أن استقر بها.

٣

الفصل الثاني

٣

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: منهج الغَزِّيّ في حاشيته وأهم ملامحها.

٦

المبحث الثاني: موقف الغَزِّيّ من الجاربردي وبقية الشراح.

المبحث الثالث: مقارنة بين حواشي الجاربردي.

المبحث الرابع: لغة الغَزِّيّ في هذه الحاشية.

المبحث الأول: منهج الغَزِّيّ في حاشيته وأهم ملامحها

كانت نظرة الغَزِّيّ، رحمه الله تعالى، إلى ما تحصَّل لديه من شروح الشافية نظرة عالم مدقق محقق، وكانت وقفاته معها وَقَفَاتِ باحث مُتَأَنٍّ، يعرض مسائلها وأقوال أصحابها على أمهات كتب هذا الفن وأصوله، وعلى آراء ومذاهب أئمة هذا العلم وشيوخه، فمع أنه قد توفر لديه عدد غير قليل من شروح الشافية، وشروح المفصل، وأمهات كتب النحو والصرف، لم يكن مجرد ناقل، ولم تقتصر حاشيته هذه على توضيح مبهم، أو إعراب مشكل، أو نسبة ما يُنسب من الأقوال أو الشواهد أو المذاهب، أو التمثيل لما لم يُمَثَّلْ له، أو ضبط ما لم يُضْبَطْ، بل أبانت هذه الحاشية عن علم غزير، وعالم مبرز، وأثر جليل عظيم كبير.

***

أولا

شخصيته المستقلة

لقد بدت شخصية الغَزِّيّ، رحمه الله تعالى، في هذه الحاشية واضحة جلية، فارتفعت بها هذه الحاشية إلى مَصَافِّ أهم شروح الشافية، وارتقى صاحبها بها إلى ما لا ينزله عن درجات أشهر الشراح، ومما يُبِينُ عن استقلالية الغَزِّيّ، رحمه الله تعالى، في هذه الحاشية، وعدم كونه مجرد ناقل عمن سبقه من الشراح، تابعا لهم، ما يأتي:

أ- قال المُصَنِّف، رحمه الله تعالى، فيما تُعرف به الزيادة: «فإن خرجتا -أي الزِّنَتَان على تقدير أصالة الحرف وزيادته- فزائدٌ أيضا، كنون (نَرْجِسٍ، وحِنْطَأْوٍ)، ونون (جُنْدَبٍ) إذا لم يثبت (جُخْدَبٌ)»[1].

فقال الجاربردي في شرحه: «قوله: فإن خرجتا. هذا هو القسم الثالث من أقسام

---

(١) الشافية (٧٤).

عدم النظير، أي فإن خرجت الزِّنَتَانِ عن الأصول، ونريد بالزِّنَتَيْنِ ما يحصل على تقدير الأصالةِ وعلى تقدير الزيادة، كنرجس، فإنك إن جعلت النون زائدة فهو على زنة (نَفْعِل)، ولو جعلتها أصلية فهي على زنة (فَعْلِل)، وكلاهما خارجان عن الأصول، فيحكم بالزيادة لكثرة الزيادة، ولو سميت به لم تصرفه؛ لأنه على مثال نَضْرِب.

وبعضهم يقول: (نِرْجِس)، بكسر النون، وهي فيه زائدة أيضا لاتفاق اللفظ والمعنى.

فإن قيل: (نَرْجِس) أعجمي، فَهَلاَّ جعلتم النون أصلا وإن خالفت الكلمة الأصول، حملا على ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش في (جالينوس) من كونها أصلا وإن خرج الوزن عن الأصول.

فالجواب أن الفرق بينهما كون (جالينوس) عَلَمًا في لغة أهله، كزيد وعمرو في لغة العرب، وقد تقدم أن الأعلام يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها، وليس كذا (نرجس) لأنه اسم جنس، ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك.

وكـ (حِنْطَأْوٍ)، وهو القصير؛ إذ لا نظير له في كلامهم على تقدير أصالة النون، ولا على تقدير زيادته.

وفيه نظر. أما أوّلا فلأنّا لا نُسَلِّمُ أنه لا نظير له على تقدير زيادة النون؛ لأن وزنه حينئذ فِنْعَلْو، ونظيره (كِنْتَأْو) لعظيم اللحية من (كَتَأَتْ لحيته)، أي نبتت، و(عِنْزَهْو) للذي لا يحدث الناس ولا يلهو وفيه غفلة. قال في الصحاح: رجل عِزْهَاة وعِزْهًى، منوّن، الذي لا يطرب للّهو. أو (فِنْعَال)، ونظيره (سِنْدَأْو) من (السَّدْوِ) مصدر (سَدَتْ الإبل في سيرها): مدّت أيديها.

وأما ثانيا فلأنّا لا نسلم أنه لا نظير له على أصالة النون، فإن نظيره (قِرْطَعْب).

فإن قيل: حكم بزيادة النون فيه لأمرين: أحدهما إلزام كون الثاني من هذا النحو حرفا من حروف الزيادة، وهذا دليل على أنها مزيدة.

والثاني: أن أكثر ما جاء من ذلك قد دل فيه الاشتقاق على زيادة النون مع الواو، كما في (كِنْتَأْو)، و(عِنْزَهْو)، أو على زيادة النون مع الهمزة كما في (سِنْدَأْو)، وما لم يعلم اشتقاقه من ذلك حمل على ما علم.

أجيب بأنه لو كان كذلك لا يعلم زيادة النون فيه حينئذ بعدم النظير، بل بأمر آخر، فلا يكون مما نحن فيه، وما قيل إنه من (حَطَأْتُهُ الأرضُ) أي صرعته، فيلزم الخُلْف؛ لأن الكلام فيما فُقِدَ فيه الاشتقاق غير وارد؛ لأنا نمنع تحقق الاشتقاق ههنا، بل غايته شبهة الاشتقاق، ولا بأس به»[١].

ثم قال الغَزِّيّ، رحمه الله تعالى، مُحَشِّيًا على قول الجاربردي في النص السابق: «ونظيره سِنْدَأْوٌ».

قال: «قوله: ونظيره (سندأو).

من السَّدْو، أي: فهو أيضا (فِنْعَأْل)، وسيأتي في كلامه قريبا ما يوافقه، أَخْذًا من كلام البدر بن مالك، وأصل الاعتراض له، ومن شرح الشريف، وقد أشار شارح إلى رده بأن في كتاب سيبويه: (سِنْدَأْوٌ) (فِنْعَلْو) كـ(حِنْطَأْو) انتهى. ولا منافاة؛ لأن الإطلاق السابق إن ثبت، ولم أره فيما وقفت عليه من كتب اللغة، ليس قطعًا مراد سيبويه، بل غيره، ففي القاموس: السِّنْدأو، كجِرْدَحلٍ، وبهاء: الخفيف، والجريء المقدام، والقصير، والدقيق الجسم من عِرَض رأْس، والعظيم الرأس، والذِّئبة، وزنه (فِنْعَلْوٌ) انتهى»[٢].

وعلى قوله أيضا في النص السابق: «فإن نظيره قرطعب».

قال: «قوله: فإن نظيره قِرطعب.

وذكر الشريف نحو ما ذكره الشارح، ونَظَّرَ بـ(جِرْدَحْل)، ومقتضى كلامهما أن (حِنْطَأْوًا) عديم النظير إلا على تقدير أصالة نونه خماسي، قال اليزدي: وهو غلط. وفي بغية الطالب ما يناقضه، قال: لا يكون (حِنْطَأْوٌ) عديم النظير إلا على تقدير أصالة نونه؛ لأنه ليس في الكلام (فِعْلأْوٌ) ولا (فِعْلَلْوٌ)»[٣].

وكذلك على قوله في النص السابق أيضا: «فإن قيل».

---

(١) شرح الجاربردي (٢١٩-٢٢١).

(٢) هذا الكتاب (ص٩٧)

(٣) هذا الكتاب (ص٩٨).

قال: «قوله: فإن قيل.

فيما ذكره تصرف تبع فيه الشريف، وهو غير مطابق لما ذكره الشيخ بدر الدين، وذلك أنه في بغية الطالب مَنَع عدم النظير على تقدير الزيادة فقط، ثم قال: «وكل ما جاء على مثال (جِرْدَحْل) مما خامسه واو فملتزم كون ثانيه نونا، ويحكم بزيادتها في جميع ما جاء من ذلك؛ لأمرين، وذكرهما، فنقل الشريف اعتراضه بلفظ: وأُجيب عنه. ثم ردّ ذلك بما سيأتي في الشرح فليُتَأَمَّل. هذا وقد قال اليزدي: والتحقيق أن ما ذكره المصنف هو خروج الزِّنة، وهو أعم من عدم النظير؛ إذ الثاني يستلزم الأول، ولا عكس، فالوزن الخارج يجوز ورود لفظ أو لفظين فيه، بخلاف عدم النظير، فلا يرد شيء مما ذكروه على المصنف»[1] انتهى.

فهذه ثلاثة نصوص أبانت عن مناقشات جيدة لمذاهب شراح الشافية، لم يكن الغَزِّيّ فيها أسير إحداها.

ففي النص الأول:

بين الغَزِّيّ أن أصل الاعتراض الذي ساقه الجاربردي على المُصَنِّف هو للبدر بن مالك، ووافقه فيه ركن الدين الإستراباذي.

وأن اليزدي خالف هؤلاء الثلاثة، وردّ اعتراضهم على المُصَنِّف محتجا في رده بنصٍ نقله عن سيبويه يعارض ما ساقه هؤلاء الشراح من الأدلة في اعتراضهم على المُصَنِّف.

وتعقب الغَزِّيّ اليزدي بأنه لا منافاة بين ما ساقه الشراح، وبين ما في الكتاب.

فرجح الغَزِّيّ ما ذهب إليه الجاربردي تَبَعًا لركن الدين، التابع لابن الناظم، مخالفا اليزدي، ذاهبا في فهم نص سيبويه ومراده مذهبا غير ما ذهب إليه اليزدي أيضا[2].

وفي النص الثاني:

يوضح أيضا أن (حنطأوًا) على تقدير أصالة نونه ليس عديم النظير، كما هو مذهب

---

(١) هذا الكتاب (ص٩٩).

(٢) انظر: (بغية الطالب ١٢٦-١٢٧، وشرح السيد ركن الدين ٨٤، والجاربردي ٢٢٠-٢٢١).

المُصَنِّف، بل نظيره قرطعب، وأن أصل هذا الاعتراض كذلك لابن الناظم، وتبعه ركن الدين، وتبعه الجاربردي.

٣ ويرى اليزدي أن كلام هؤلاء الشراح غلط.

ويخالف الغَزّيّ كذلك اليزدي مرجحا ما ذهب إليه ابن الناظم ومن تبعه[١].

وفي النص الثالث:

٦ يرى أن فيما ذكره الجاربردي، تَبَعًا لركن الدين، تصرّفًا في كلام ابن الناظم، غَيْرَ مطابق لما جاء في بغية الطالب.

ويخالف اليزدي ما ذهب إليه الجاربردي وركن الدين.

٩ ويميل الغَزّيّ، رحمه الله تعالى، إلى ما ذهب إليه اليزدي[٢].

ففي هذه النصوص المتقدمة نرى الغَزّيّ يدور مع ما يراه صوابا حيث دار، فيوافق ابن الناظم وركن الدين والجاربردي تارة خلافا لليزدي، ويخالفهم وفاقا له.

١٢ ويخالف اليزدي في فهمه لمراد سيبويه، كما يخالف ركن الدين والجاربردي في فهمهما لمراد ابن الناظم.

وهذا كله يُبِينُ بجلاء عن استقلالية الغَزّيّ، وانفكاكه من إسار من سبقه من ١٥ الشارحين، رحمهم الله أجمعين.

***

ثانيا

١٨ محاولته التوفيق بين ما بدا متعارضا من أقوال الشراح وآرائهم:

وهذا أيضا يكشف عن استقلالية الغَزّيّ وتمكنه من أدوات المناقشة والنقد، ومن

---

(١) انظر مراجع الحاشية السابقة.

(٢) انظر مراجع الحاشية السابقة.

أمثلة ذلك:

تأتي (فُعْلَى) صفة على نوعين؛ محضة جارية على موصوف كالحِيكَى، وغير محضة جارية مجرى الأسماء كالخُورَى والضُّوقَى والكُوسَى، والذي عليه سيبويه والجمهور هو التفريق بين المحضة وغير المحضة، وهذه الأخيرة تأخذ حكم الأسماء لأنها تجري مجراها، فتسلم فيها ضمّة الفاء وتقلب الياء واوًا لهذه الضمة، ومذهب ابن مالك وتبعه ولده بدر الدين والشريف الإستراباذي عدم التفريق في الحكم بين الصفتين، فيبدلون ضمة فاء الصفة، محضة وغير محضة، كسرةً لتسلم الياء، وعدم التفريق هذا كان موضع اعتراض عليهما، ومذهب سيبويه ومعظم الأئمة كذلك عدم فِعْلَى صفةً، وأثبتها الأخفش وأبو زيد وأبو حاتم وجماعة، ومثّلوا لها بعِزْهَى وكِيصَى وضِيزَى وسِعْلَى، ورُدّ ما قالوه بأن عِزْهَى وسِعْلَى لم تأت إلا بالتاء، أي عِزْهَاة وسِعلاة، وأن ضِيزَى وكِيصَى فُعْلَى أبدلت الضمة كسرة(١).

وأما قوله تعالى: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ (النجم: ٢٢)، فقرأ ابن كثير (ضِئْزَى) بكسر الضاد والهمز، وزيد بن علي (ضَيْزَى) بفتح الضاد وياء، وروى الفَرَّاء أن العرب تقول أيضا: (ضَأْزَى وضُؤْزَى) بفتح الضاد وضمها مع الهمز فيهما، ولم تأت بهما قراءة(٢).

قال الجاربردي في باب الإعلال: «قوله: وتقلب ياء (فُعْلَى). لما فرغ مما تقلبان فيه ألفا وهمزة شرع فيما تقلب فيهما إحداهما إلى الأخرى، وقدَّم ما تُقلب فيه الياء واوا، فنقول: تقلب ياء (فُعلى)، واوا إن كان اسما نحو: طُوبَى وكُوسَى، وذكر في شرح الهادي أنهما تأنيث الأطيب والأكيس، وهما وإن كان أصلهما الصفة لكنهما جاريان

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٢٥٥، ٣٦٤، والمقتضب ١/١٦٨، والأصول ٣/٢٦٧، وإيجاز التعريف ١٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٥١-٨٥٢، وبغية الطالب ١٩٩، وشرح الشريف على الشافية ١٢٠٦، ومعاني الفَرَّاء ٣/٩٨، والكشف ٢/٢٩٥، والبحر ٨/١٦٢).

(٢) انظر: الشافية (١٠٠)، والتسهيل (٣٠٥)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢١٢٠)، وإيجاز التعريف (١٨)، وشرح الألفية لابن الناظم (٨٥١)، وبغية الطالب له (١٩٩)، وشرح ركن الدين على الشافية (١٢٠٦)، والجاربردي عليها (٢٩٠-٢٩١).

مجرى الأسماء؛ لأنهما لا يكونان وصفين بغير ألف ولام، فأجري مجرى الأسماء التي لا تكون صفات.

٣ هذا إذا كان (فُعْلَى) اسما، وإن كان صفة فلا تقلب ياؤه، لكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء، نحو: مشية حِيكَى. يقال: حاك الرجل: إذا حرك منكبيه في المشي، وقسمة ضيزى، أي قسمة جائرة من ضاز يضيز: إذا جار، وأصلهما: حُيْكَى وضُيْزَى، فلم يقلبوا

٦ فيهما الياء والواو، بل قلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء، فَرْقًا بين الاسم والصفة، ولم يعكسوا لأن الاسم لخفته أولى بقلب الياء فيه واوا، وإنما حكموا بأنهما (فُعْلَى) بالضمّ، ولم يجعلوها (فِعْلَى) بالكسر لأنه لم يوجد (فِعْلَى) في الصفات إلا (عِزْهَى) للذي لا يطرب

٩ للّهو، ووجد فيها (فُعْلَى) بالضم كثيرا كحُبْلَى وفُضْلى.

وكذلك باب (بِيْض)، وأصله (بُيْضٌ) بضم الفاء لأنه جمع (أَبْيَض) كأحمر وحُمر، فقلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء؛ لأن الجمع مستثقل، فلو قلبوا فيه الياء وَاوًا ازداد

١٢ ثقلا»[1].

فقال الغَزِّيّ: «قوله: وإن كان اسما نحو طوبى.

اقتصر في بغية الطالب على التمثيل بـ(طُوبَى) اسْمًا لشجرة في الجنة. قال: «وهو

١٥ (فُعْلَى) من الطِّيْبِ، ولا نظير له في الأسماء». قال: وأما (الكُوسَى) فَصِفَةٌ؛ لأنه أنثى (الأكيس)، أفعل تفضيل من: كَاسَ الرجل في عمله لدنيا أو لآخرة كَيْسًا: حَذِقَ، ولا يقال (كُوسَى) بدون الألف واللام والإضافة. انتهى. وتبعه الشريف في شرحه نَقْلاً عن

١٨ الصحاح، وإلى الجواب عما ذكره أشار الشارح بقوله: وهما، وإن كان أصلهما الصفة... الخ، وحاصل التوفيق أن ما في الصحاح إشارة إلى الأصل، وما ذكره المصنف باعتبار الاسمية الحالية؛ نَظَرًا لجريانهما مَجْرَى الأسماء. قال أبو حَيَّان: (وأَفْعَلُ مِنْ)،

٢١ ومؤنثه عند سيبويه، حكمهما حكم الأسماء؛ ولذلك جمعت (الطُّوبى والكُوسَى والخُورَى)؛ مؤنثات الأَطْيَب، والأَكْيَس، والأَخْيَر، جمع الأسماء؛ يعني أنها وأمثالها جمعت على (أفاعل) كالأسماء، نحو: (أفكل وأفاكل)، مع امتناع جمع نحوِ: أَحْمَرَ

---

(١) انظر الحاشية السابقة.

وحمراءَ عليه»[١].

وأقول: عدّ ابن الحاجب (كوسى، وطوبى) في الأسماء نظرًا إلى النقل من الوصفية إليها، أو إلى جريانها مجرى الأسماء.

واقتصر ابن الناظم، وتبعه ركن الدين على التمثيل بكوسى في الأسماء، وعدّ طوبى في الصفات احتجاجا بما ذكر في الصحاح من وصفيّتها، مخالفين في ذلك المُصَنِّف في هذا الثاني.

وخالفهما الجاربردي وفاقًا للمصنف معتدًّا بالنقل في (طوبى) من الوصفية إلى الاسمية.

ووفق الغَزِّيّ بينهم بأن ذلك يرجع إلى اختلاف الأنظار، وأن ما في الصحاح، وتبعه ابن الناظم وركن الدين، إشارة إلى الأصل، وأن ما ذهب إليه المُصَنِّف، ووافقه الجاربردي، إشارة إلى الحال[٢].

***

ثالثا

محاولته التوفيق بين ما بدا متعارضا من أقوال الشراح وأقوال غيرهم

على أن محاولة الغَزِّيّ التوفيق بين ما بدا مختلفا متعارضًا لم تكن مقصورة على ما بدا كذلك من أقوال الشراح، بل هي مُطردة فيما بدا متعارضًا بين قول أحدهم وأقوال الآخرين، ومثال ذلك:

قال الجاربردي: «ولا شكّ أنّ التاء في (تمعدد) زائدة، فلو جعلنا الميم أيضا زائدة لكان وزنه (تمفعل)، وهو ليس بموجود»[٣].

---

(١) انظر الحاشية السابقة.

(٢) وانظر أيضا مثالا آخر على ذلك ص(٩٨) من هذا الكتاب.

(٣) انظر: شرح الجاربردي (٢٠٢)، والارتشاف (١/٩٧)، وهذا الكتاب (٣٥).

ثم قال الغزِّيّ: «قوله: وهو ليس بموجود.

في كلام أبي حيَّان وغيره أن باب (تَمَفْعَل) قليل، والتوفيق أن كلاً من الأفعال المذكورة (تَمَفْعَل) بحسب ظاهر اللفظ؛ وعليه اعتمدوا، و(تَفَعْلَل) على مقتضى التوهُّم، وإليه نظر الشارح، ثم (إن) المِدْرَعَة: بكسر الميم وسكون المهملة، والمِنْدِيل: بكسر الميم وفتحها، والمِنْطَقَة: بالكسر»[1].

فقد وفق الغزِّيّ بين ما بدا متعارضًا من كلام أبي حيَّان وغيره، وكلام الجاربردي.

وبيّن أن تَمَسْكَنَ، وتَمَنْدَلَ، وتَمَدْرَعَ، وما أشبهها (تَمَفْعَلَ) بحسب ظاهر اللفظ، وهو ما اعتدّ به أبو حيَّان وغيره.

وأنها (تَفَعْلَلَ) عند الجاربردي على مقتضى التوهُّم.

***

رابعًا

عرضه لجميع ما ورد ذكرُهُ في شرح الجاربردي على مؤلفات السابقين من الأبنية والأمثلة التصريفية على (الصحاح، والقاموس) غالبا، وعلى غيرهما نادرًا.

ومثال ذلك:

قال الغزِّيّ: «قوله: كإصطبل.

هو بالصاد، كما يفهم من القاموس وغيره، وفي بعض الكتب بالسين، ومثله في زيادة الهمزة: إِصْطَخْر، لبلد، وإِرْدَخْلٌ، بخاء معجمة: للتَّارِّ السَّمِين، (وإِصْفَعِنْد)، بزيادة النون، وكسر العين: للخمر، وإِصْطَفْلِين، بزيادة الياء والنون: للجزر الذي يؤكل»[2].

فإن وجد بينها، أقصد الصحاح والقاموس، خلافًا بيّنه:

---

(١) انظر الحاشية السابقة.

(٢) هذا الكتاب (١١٢)، وانظر أيضا الصفحات ٣٠، ٣٣، ٤٨، ٥٣، ٧١، ٩٦، ١٠٥، ١٢٥.

قال: «قوله: حنى عظامي.

هو بتخفيف النون. وكَبِرتُ، بكسر الباء، ويقال: ارتحلَ القوم عن المكان: انتقلوا، كترحَّلوا. والاسم: الرُّحلة بالضم والكسر، أو بالكسر: الارتحال. وبالضم: الوجه الذي يقصده. كذا في القاموس، واقتصر الجوهري على الثاني»[1].

وإن لم يجد ما ذكره الجاربردي من المعاني لمثالٍ ما من الأمثلة التصريفية فيهما، وفي غيرهما من المعاجم، نبّه عليه، ومن ذلك:

قال: «قوله: والذلة والمسكنة تناسب التراب.

لم أرَ الذِّلّة اسمًا من المادة المذكورة، كما يوهمه كلامه، ولا مصدرًا، وإنما هي ضدّ العزِّ. يقال: ذَلَّ يَذِلُّ ذُلاًّ وذُلاَلَةً بضمهما، وذِلَّةً، بالكسر، ومَذَلَّةً وذَلالةً: هان فهو ذليل، (وذُلاَّنٌ) بالضم»[2].

وكذا إن لم يجد ما ذكره الجاربردي من المعاني في المعاجم، وعلم أنه متابع فيما ذكره من المعاني غيره، ولم ينقل من المعاجم مباشرة، وضح ذلك.

قال الجاربردي: «وفي قولنا (رمن) غير مستعمل نظر؛ لما ذكر المُصَنِّف في باب ما لا ينصرف من شَرْح المُفَصَّل أنه يحتمل أن يكون (رمّان) من (رمّ) أو من (رمن) بمعنى أقام»[3].

قال الغَزِّيّ: «قوله: لما ذكر المُصَنِّف.

ذكر مثله المَوْصِلِيّ، والظاهر أنه أخذه منه، ولم أظفر في الصحاح ولا في القاموس باستعمال (رَمَن) بمعنى: أقام»[4].

وكذا إن قال الجاربردي: وفي الصحاح، أو: وفي القاموس، رجع إليهما معًا في

---

(١) هذا الكتاب (ص٣٠٢)، وانظر أيضا الصفحات ٣٠، ١٣٦، ١٣٦-١٣٧.

(٢) هذا الكتاب (ص٦٩-٧٠)، وانظر أيضا ٥٣، ٩٧، ٢١٦.

(٣) الجاربردي (٢٣٦)، هذا الكتاب (ص١٤٥). وانظر أيضا الصفحات: ٧٨، ٣٥٤.

(٤) انظر الحاشية السابقة.

هذه المادة[١].

فإن وجدهما متفقين نبه على ذلك:

٣ قال الجاربردي: «وأشار في الصحاح إلى أن التاء في (سبروت) بمعنى الأرض القفر أصل»[٢].

قوله: «وأشار في الصحاح إلى أن التاء... إلخ.

٦ أي: لذكره ذلك في مادة (سبرت) دون مادة (سبر)، وكذا فعل في القاموس، ولم يذكر سبروتًا بمعنى الدليل الحاذق»[٣].

وإن وجد أن أحدهما انفرد بما ليس في الآخر؛ وضّح ما انفرد به:

٩ قال: «قوله: لأن التربوت هو الذّلول.

هو بفتح الذّال المعجمة من الذّل بكسرها، وفي القاموس ضمها أيضًا، وهو ضِدُّ الصُّعوبة، يقال: (ناقة) ذلول بيِّنة الذُّلّ»[٤].

١٢ وقد يجد أن ما في نسخته من الصحاح، مثلا، يخالف ما ذكره الجاربردي نقلا عنه:

قال: «قوله: [أي الجاربردي نقلا عن الصحاح] أي: شَرُفَ على الخلق.

١٥ الذي رأيته في الصحاح: أي شُرِّفَ على الخلق»[٥].

ولعله يحكم بخطأ ما ذكره الجاربردي من المعاني تصويبا من الصحاح أو القاموس:

---

(١) انظر ص٩٦.

(٢) الجاربردي (٢١٢)، وهذا الكتاب (ص٧١-٧٢).

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) هذا الكتاب (ص٦٩-٧٠)، وانظر أيضا: ٢٣٨، ٣٠٢، ٣٧٨.

(٥) الجاربردي (١٥٣)، وهذا الكتاب (ص١٩٤)، وانظر أيضا: ٢٩٢، ٣٤٩، ٤٥٤.

قال الجاربردي: «والصَّيَد: مصدر الأَصْيَد، وهو الذي لا يرفع رأسه كبرا»[١].

قال الغَزِّيّ: «كذا في النسخ، والظاهر أن لفظة (لا) سَهْوٌ، ففي الصحاح: والصَّيَدُ، بالتحريك: مصدر الأَصْيَد: وهو الذي يرفع رأسه كِبْرًا، ومنه قيل للملك: أَصْيَدُ، وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه. انتهى»[٢].

وقد يبحث الغَـزِّيّ في الصحاح والقاموس، فلا يجد ما ذكره الجاربردي من المعاني، ويجد المثال نفسه بمعنى مختلف:

قال الغَزِّيّ: «قوله: ثم إنَّ عَازَرَ... إلى آخره أسماء أولاد آدم.

ظاهره أنها أسماء أولاده لصلبه، ولم أقف على ذلك، وفي القاموس: أن عازر كـ(هاجر) أحياه عيسى، وأن آزر عمّ إبراهيم، قال: أمَّا أبوه فتَارَح، أي: بمثناة ومهملة آخره، وأنّ عابَر، أي (بمهملة) وموحَّدة «هو ابن آرفخشد بن سام بن نوح، وأن شالَخ، أي بمعجمتين: جدُّ إبراهيم»[٣].

بل قد يخطّئ صاحب الصحاح أو القاموس:

ومثال ذلك تحشيته على قول الجاربردي: «وثعلبانٌ للذكر»[٤].

قال: «هو بضم المثلثة واللام، قال في القاموس: الذكر: ثَعْلَبٌ، وثُعْلُبانٌ بالضم، قال: وأما استشهاد الجوهري بقوله:

أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ برأسه

فغلطٌ صريح، وهو مسبوق فيه، والصواب في البيت فتح الثاء؛ لأنه مثنى.

كان غاوي بن عبد العزى سادنًا لصنمٍ لبني سُلَيْمٍ، فبينما هو عنده إذ أقبل ثَعْلَبَان

(١) الجاربردي (٢٧٨)، وهذا الكتاب (ص٢٧١).

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) الجاربردي (٢٧٠)، وهذا الكتاب (ص٢١٦)، وانظر(ص٢٩٢)

(٤) الجاربردي (٣١٤)، وهذا الكتاب (ص٣٧٣).

يشتدان حتى تَسَنَّمَاهُ، فَبَالاَ عليه، فقال البيت»[١].

وكان من منهج الغَزِّيّ، رحمه الله تعالى، بعد عرضه للأبنية والأمثلة على الصحاح والقاموس أنه:

يشرح الغريب منها:

قال: «قوله: كميم زُرْقُمٍ وسُتْهُمٍ.

كلٌّ منهما بضم أوَّله وثالثه، والزُّرْقُم، بالضمّ: الشديد الزرقة؛ للذكر والأنثى. قال الجَوْهَرِيّ: (ويقال): رجل أَسْتَه بَيِّن السَّتَه: إذا كان كبير العَجُز، والسُّتْهُم والسُّتاهيُّ مثله، وامرأة سَتْهاءُ وسُتْهمٌ»[٢].

أو يذكر ما أهمل الجاربردي ذكر أمثلته:

قال الجاربردي: «للحكم بزيادة الحرف ثلاثة طرق، الأول: الاشتقاق، وهو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه، مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى»[٣].

قال الغَزِّيّ: «قوله: وهو اقتطاع فرعٍ من أصل... إلخ.

أي: كاقتطاع ضارب من (الضرب)، فإنه اشتقاق؛ لأن الأول فرع، والثاني أصل يدور في تصاريفه، والحروف في (ضارب) بترتيبها في (الضرب)، وهو زائد للدلالة على مَنْ الضَّرْبُ له، فلا بدّ من اشتراك اللفظين في الدلالة على أصل المعنى، وتناسبهما في التركيب، وتغايرهما، وزيادة المشتق في المعنى، فالذَّهب ليس بمشتق من (ذَهَبَ) من الذَّهاب، والسِّرحان من (الذئب)، ولا المصدر في قولك: الدِّرهم ضَرْبُ الأمير، من المصدر المستعمل في معناه، ولا (شاهد) من (شهيد)»[٤].

أو يذكر المزيد من الأمثلة اللغوية للبناء الواحد:

---

(١) انظر الحاشية السابقة.

(٢) هذا الكتاب (ص١٨).

(٣) الجاربردي (١٩٩)، وهذا الكتاب (ص٢٧).

(٤) انظر الحاشية السابقة.

قال الغَزِّيّ: «قوله: ثم اعْتُرِضَ بأَنْدِيَة.

مِثْلُ مفردها فيما ذكره مفرد: (أَقْفِيَةٍ، وأَرْحِيَةٍ). قال أبو حَيَّان: وزعم الأخفش أن (أرحية وأقفية) من كلام المولَّدين، وتأول أَنديةً على أن يكون جمع (نِداءٍ) الممدود في الضرورة»(١).

وما في المثال المسوق من اللغات:

قال: «قوله: لأن مصدره على (فَعَل).

جاء أيضًا على (فَعْلٍ) بالسكون: (رَوِيَ يَرْوَى رَيًّا)، وهو شاذٌّ»(٢).

وقال: «قوله: من الرَّعَش بالتحريك.

جاء بالسكون أيضًا»(٣).

وما في المثال من المعاني إضافة إلى ما ذكره الجاربردي:

قال: «قوله: وعلى رَعْشَنٍ: وهو المرتعش.

الذي في القاموس: الرَّعْشَنُ، كـ(جعفر)، والنون زائدة: الجبان، ومن الظِّلْمَان والجِمال: السريعُ»(٤).

أو ينبه على أن ما وجده من معنى المثال المسوق يختلف عما ذكره له الجاربردي من المعنى:

قال: «قوله: كهِجْرَعٍ للطويل.

---

(١) هذا الكتاب (ص١١)، وانظر أيضا: ٧٣، ٩١، ١١٣، ٣٣٠، ٣٤٢، ٣٨٠، ٤٢٢، ٤٢٧.

(٢) هذا الكتاب (ص٧، ٣٣)، وانظر أيضا: (٤٤، ٧٠، ٩٤، ٩٦، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٥، ٣١٦، ٣١٧).

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) هذا الكتاب (ص٣٣)، وانظر أيضا: ٥٠، ٧٠، ٩٢، ٩٦، ١٩٦.

كذا قال الجَوْهَرِيّ، وقال: والجَرَعَة، بالتحريك: واحدة الجَرَع، وهي رملة مستوية لا تُنْبِتُ شيئًا، (وكذا) الجَرْعَاءُ. وفي القاموس: الهِجْرَع، كدِرْهَم: الجبان؛ لأنه من الجَرَع، عن اللِّحْيَانِيِّ»[1].

وقد ينسب اللغات إلى أصحابها أو قبائلها:

قال: «قوله: وليست هذه من لغة من يقول: تِعْلَمُ.

يريد لغة من يكسر حرف المضارعة، وهم: بنو أسدٍ، وتَيْمٌ، وتميمٌ، وغيرهم، وما قاله من أن (يِيْجَل) بالكسر ليس من لغتهم، تبع فيه المُصَنِّف في شَرْح المُفَصَّل، وفيه نظر؛ لما نقله عن الصحاح، وفي التسهيل: ويِكْسِرُهُ -أي: أول المضارع- غَيْرُ الحجازيين، ما لم يكن ياءً، إن كُسِرَ (ثاني) الماضي، أو زِيدَ أَوَّلَهُ تاءٌ معتادة، أو همزة وصل، ويكسرونه مطلقًا في مضارع (أَبَى)، و(وَجِلَ) ونحوه. انتهى. وأراد بالمعتادة تاءَ المطاوعة وشِبْهَهَا، وأَخْرَجَ بها المزيدةَ أوَّلَ الماضي شذوذًا، نحو: تَرْمَسَ الشَّيءَ، بمعنى: رَمَسَه، أي: ستره»[2].

وقد ينسبها الجاربردي إلى قوم معينين، فيستدرك الغَزّيّ عليه بنسبتها إلى غيرهم كذلك:

قال: «قوله: هي لغة (بَلْحَارِثِ) بن كعب.

أراد: بني الحارث، وقد نسبها إليهم من النحويين الكِسَائِيّ، ونسبها، أيضًا، إلى ختعم، وزُبَيْد، وهَمْدَان، ونسبها أبو الخطّاب لكِنانة، وبعضهم لبني العنبر، وبني الهُجَيْم، وعذرة، ومراد، وغيرهم»[3].

وقد ينبه على الأفصح من اللغات الواردة في المثال الواحد، وعلة فصاحته:

قال: «قوله: (والمَعْز)، بسكون العين وفتحه.

---

(١) هذا الكتاب (ص٣٠)، وانظر أيضا: ٢٩٢.

(٢) هذا الكتاب (ص٢٥٧)، وانظر أيضا: ١٩٨، ٢٥٦، ٣٢٩، ٣٦٠، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤٩٧.

(٣) هذا الكتاب (ص٢٦٩).

هما لغتان جاء بهما التنزيل، وبالإسكان قرأ الأكثر، قال أبو عبيد: وهو أقيس في العربية من الفتح. والضَّأْن، بالسكون، وجاء بالفتح أيضًا، وبه قرأ طلحة بن مصرف، والحسن، وعيسى بن عمر، وهو ذو الصوف من الغنم، والمعز: ذو الشعر منها»[١].

وقد يذكر أصل اشتقاق المادة:

قال: «قوله: وكان عَفَرْنًى.

هو بالتنوين، سُمِّي به الأسد؛ لأنه يُلْصِقُ فريسته بالتراب»[٢].

وقال: «قوله: في نحو: دينار، وديوان.

أصل دينار: دِنَّار، أُبدل من إحدى النونين ياءً؛ لئلا يلتبس بالمصدر، كـ(كِذَّاب)، وهو معرّب. وأصل ديوان، وهو بكسر الدال، وقد يُفتَح: دِوَّان، وجمعه دواوين، ودياوين»[٣].

وقد ينبه على ما كان معربا من الأبنية، وإن لم يفعل ذلك غالبا:

قال: «قوله: كميم (مَرْزَنْجوش).

هو المرْدَقوش، وكلاهما معرَّب»[٤].

وقال: «أصل دينار: دِنَّار، أُبدل من إحدى النونين ياءً؛ لئلا يلتبس بالمصدر، كـ(كِذَّاب)، وهو معرّب»[٥].

وقد يستشهد للمثال التصريفي بالشواهد الشعرية:

قال: «وتَرْنَمُوتٌ، بسكون الراء بين فتحتين. قال:

تُجاوِبُ الصَّوت بتَرْنَمُوتِهَا ... تَسْتَخْرِجُ الحَبَّةَ من تَابُوتِهَا

---

(١) هذا الكتاب (ص٤٣).

(٢) هذا الكتاب (ص٥١).

(٣) هذا الكتاب (ص٢٣١).

(٤) هذا الكتاب (ص١٠١).

(٥) هذا الكتاب (ص٢٣١).

يعني: حَبَّة القلب من الجوف»(١).

وقد يخالف في ضبط بعض الأمثلة ضبطَ بعض الشارحين:

قال: «قوله: ووزنها على هذا (مَفْعُلَة).

قال النظام: «بضم الفاء، وسكون العين» والقياس العكس»(٢).

وقال: «قوله: وكنون (كُنْتُأْلٍ).

أي: بضم الكاف. قال الشريف: اتفاقا، لكن في القاموس: الكِنْتَأْل، كجِرْدَحْلٍ: القصير»(٣).

وكان للغَزّيّ، رحمه الله تعالى، في ضبط هـذه الأمثلة منهـج متميز، ولعل عنايته البالغة بالضبط من أبرز ملامح هذه الحاشية، وكانت له في ذلك طرق عدة، منها:

١- ضبط بذكر الحرف فقط:

قال: «والجَحَنْفَل، بجيم، فحاء: الغليظ الشفة»(٤).

٢- أو بذكر الحركة فقط:

قال: «وحُطَائِطٌ، بضم أوله، وكذا دُلَامِصٌ، وقُمَارِصٌ، وهِرْمَاسٌ، بكسر أوله، وكذا قِنْعَاسٌ، وفِرْنَاسٌ، وتَرْنَمُوتٌ، بسكون الراء بين فتحتين»(٥).

٣- أو بذكر الحرف وحركته:

قال: «والوَشْيُ: بفتح الواو وسكون الشين المعجمة: النقش»(٦).

---

(١) هذا الكتاب (ص٣٣-٣٤)، وانظر أيضا: ٣٧، ٢٧٩، ٣٠٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٤٠٦.

(٢) هذا الكتاب (ص٧٨، ٩١).

(٣) هذا الكتاب (ص٩١).

(٤) هذا الكتاب (ص٣٤).

(٥) هذا الكتاب (ص٣٣).

(٦) هذا الكتاب (ص٣٩)، وانظر أيضا: ٤٤، ٥٩، ٦١، ٧٠، ٧١، ٧٥، ٧٨، ٨١، ٨٦، ٩١، ١٠٠، ١٠٥.

٤- أو بذكر النظير:

قال: «والحَرَضُ، بالتحريك: الرِّيق، من حَرِضَ، كـ(فرح)»[١].

٣ وقال: «ملأك كشمأل»[٢].

وقال: «والعنتر، بمثناة: كجعفر»[٣].

٥- أو بذكر الإهمال والإعجام:

٦ قال في ضبط (الخِدَبّ): «والخِدَبُّ، بمعجمة ومهملة وموحدة: الضَّخم»[٤].

وقال في ضبط (بَحْدَلٍ): «وبَحْدَل: بموحدة ومهملتين، كجَعْفَر»[٥].

وقال في ضبط (شَرَنْبَث): «هو بمعجمة، ثم موحدة، فمثلثة: الغليظُ الكَفَّيْنِ، ٩ والرجلين، والأسدُ»[٦].

٦- أو بذكر الحرف وحركته وما فيه من الإهمال والإعجام:

قال في ضبط (ضيغم): «بفتح الضاد، وسكون الغين المعجمتين»[٧].

١٢ ٧- أو بذكر ما فيه من اللغات:

جاء تحشية على قول الجاربردي: «لأن التربوت هو الذَّلول».

قوله: «هو بفتح الذَّال المعجمة من الذِّل بكسرها، وفي القاموس ضمها أيضًا، وهو ١٥ ضِدُّ الصُّعوبة، يقال: (ناقة) ذلول بيِّنة الذُّلّ»[٨].

---

(١) هذا الكتاب (ص٤٢).

(٢) هذا الكتاب (ص٥٩).

(٣) هذا الكتاب (ص١٢٠). وانظر أيضا: ١٠٥، ١٢٦.

(٤) هذا الكتاب (ص ١٩). وانظر أيضا: ١٣١، ٢٠٥، ٣٨٩، ٣٩٨.

(٥) هذا الكتاب (ص٨١).

(٦) هذا الكتاب (ص٩٤).

(٧) هذا الكتاب (ص١١٤)، وانظر أيضا: ١٢٥، ١٢٦، ٢٩٣.

(٨) هذا الكتاب (ص٦٩-٧٠)، وانظر أيضا: ٧، ٩١، ٩٤، ٣١٠، ٣٢٨.

خامسا

شرح الغزّيّ كلام الجاربردي بالنقول عن الشراح

٣ كان من منهج الغزّيّ، رحمه الله تعالى، أن يشرح كلام الجاربردي بكلام من سبقه أو لحقه من الشراح، وكثيرا ما عمد إلى ذلك دون أدنى إضافة أو نقص أو تصرف بالنص المنقول، ومثال ذلك:

٦ قال: «قوله: مع أنه لا يسمى ممدودًا.

قال بدر الدين بن مالك: إنما خُصَّ اسم الممدود بذي الألف الزائدة؛ لأن كينونة المبدلة من الأصل ألفًا عارضٌ، فلم يعتدّ به، كما أنَّ (نَسِيء، وقُرُوء) لا يسمى ممدودًا؛

٩ لصحة انفكاك المدِّ عنه؛ لإمكان التحريك في الياء والواو»(١).

ومثاله أيضا نقلا عن اليزدي:

قال: «قوله: فقد تحقق (يَفْعَلّ) بالتضعيف في الجملة.

١٢ قال اليزدي: الحمل على يَفْعَلّ الفعل، كيَحْمَرُّ، أَوْلَى؛ لأن الوقف عارض، ومع العروض التضعيف قليل، ولا يُبْنَى على العارض القليل»(٢).

ومثاله كذلك نقلا عن نظام الدين:

١٥ قال: «قوله: وأيُّ محذورٍ يلزم منه.

وَجَّهَهُ الشيخ نظام الدين، بأن الألف «تصير حينئذ عُرْضَةً للإعراب اللفظيّ؛ إذ لا يجوز أن يجعل تقديريًّا؛ لأنها وقعت موقع حرفٍ أصليٍّ قابل لأنواع الحركات بالقوة،

١٨ وذلك إذا عرض له مثل ما عرض للزيادة، ولو جعل الإعراب لفظيًّا لَبَطَلَتْ حقيقة الألف، فيكون قد عرض للزائد أشدُّ التغايير، وهو انعدامه بالكُلِّيَّة مع (ثبات) الحرف الذي وقع الزائد موقعه على حاله في نفسه، ولا يعرض له تَغَيُّرٌ إلا باعتبارٍ مَّا، ونادرًا. قال: «وهذا

---

(١) انظر: (بغية الطالب ١١٤)، والجاربردي (٢٣٣)، وهذا الكتاب (ص٤).

(٢) شرح الشافية لليزدي (٣٧٦)، والجاربردي (٢٣٣)، وهذا الكتاب (ص١٣٧).

بخلاف ما وقع الألف فيه للإلحاق آخرًا؛ فإنها حينئذ تكون قد وقعت موقع ما هو عرضة للتَّغايير، وهو الحرف الأخير من الملحق به، فلا بأس حينئذ بإبقائها على حالها كما في: (عَلْقًى)، أو بإبدالها همزة كما في (عِلْبَاءٍ) انتهى»[١].

وقد يعمد إلى شيء من الإضافة أو الاختصار أو التعليق والاستدراك على النص المنقول شرحًا لكلام الجاربردي، ومثاله:

فقال: «قوله: فِعْلانٌ من الأُنْسِ.

أي: بالضم. قال اليزدي: الدليل عليه: أن المناسبة بين الإنسان والأُنْس ثابتةٌ لفظًا ومَعْنًى، فيجب القول بوجود الاشتقاق بينهما، أما اللفظ؛ فلأن الهمزة والنون والسين في القبيلين موجودة، وأما المعنى: فلأن الإنسان يناسب الأُنس لكونه مُسْتَأْنِسًا، وأيضًا أمثلة اشتقاقه: الإِنْس: بالكسر والسكون، والأَنَس: بفتحتين، والأُنَاسُ، وكل واحد يشهد بأصل الآخر انتهى. وهو يُفْهِمُ أَنَّ (الإِنْسَ) في قول الشارح لموافقته مع الأُنْسِ، وهو بالضم أيضًا من وضع الظاهر موضع المُضمر»[٢].

ومثاله أيضا نقلا عن شرح الشريف:

قال: «قوله: ثم اعْتُرِضَ في هذا الموضع على سيبويه.

في شرح الشريف: قال سيبويه: سُبْروتٌ (فُعْلُولٌ)، وهو كالمناقض لما ذكر، وهو أن تربوتًا، الذي هو الذَّلول، جعله مشتقًا من التراب مع ما بينهما من البعد، و(سُبْروت) أَوْلَى أن يكون (فُعْلُوتا) من تَرْبُوتٍ، لظهوره في أنه من السَّبْرِ؛ لموافقته إيَّاه في اللفظ والمعنى. انتهى. وقوله: إن سيبويه جَعَل (ترَبُوتًا) من التراب هو جريٌّ على وَفْقِ ما قدَّمه تبعًا للمصنف، أما على ما تقدَّم عن الكتاب فيقال: إن اشتقاق (سُبْروتٍ) من السَّبْر ليس بأبعد مما ذهب إليه في اشتقاق (تَربُوت)، فالأشبه أن يُجْرِيَهُمَا مُجْرًى واحدًا»[٣].

---

(١) نظام الدين (٢٣٠-٢٣١)، والجاربردي (١٩٧)، وهذا الكتاب (ص٢٢).

(٢) اليزدي (٣٢٩)، والجاربردي (٢١٠)، وهذا الكتاب (ص٦٤).

(٣) الشريف (٩٤٣)، والجاربردي ( )، وهذا الكتاب (ص٧٢-٧٣).

وقد يكون شرحه لكلام الجاربردي بعدد من النقول المتتابعة عن الشراح وغيرهم، ومثال ذلك:

٣ قال نقلا عن اليزدي والرضي: « قوله: والأصل بَيْنَ بَيْنَ.

قال اليزدي: اعلم أن لفظة (بين) من الأمور الإضافية، فَتَقْتَضِي التعدد، وعلى وَفْقِ ذلك كُرِّرت، والغالب عليها النصب بالظرفية، ولكنها هنا مبنية لتضمُّن معنى الحرف،
٦ يعني الواوَ، وكما أنَّ قولهم: هو جاري بَيْتَ بَيْتَ، مبنيٌّ، يقال: وَقَعَ زيدٌ بَيْنَ (بَيْنَ)، إذا ذُكِرَ الصلاح والطلاح، ومعناه: أنه واقع بَيْنَ الأمرين، ليس مخصوصًا بأحدهما، بل يزاول كلا الأمرين، والمراد هنا كون الهمزة بين كونها همزة (حقيقية)، وبين كونها حرف لين.
٩ انتهى. وقال الرَّضي: يقال: سقط بَيْنَ بَيْنَ، أي: بين الحيِّ والميِّت، و(بين) الثانية زائدة، كما في قولهم: المال بيني وبينك، ولفظ بَيْنَ بَيْنَ في كلام الشارح مرفوع المحل، والمعنى: والأصل جعل الهمزة قريبة من حروف اللين»[١].

١٢ وقوله أيضا نقلا عن بدر الدين بن مالك، وهو عن والده في إيجاز التعريف، ومراجعته للإيجاز، ورجوعا إلى التذييل والتكميل، ونقلا عن ناظر الجيش في تمهيد القواعد، قال: «قوله: وتقلب الواو ياءً في (فُعْلَى) اسمًا كـ(الدُّنْيَا).

١٥ في بغية الطالب قال شيخنا -يعني والده-: زعم أكثر النحويين أن الياء تُبْدَل من الواو لامًا لـ(فُعْلَى) اسمًا إلا ما شَذَّ، ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة كـ(العُلْيا)، أو جارية مجرى الأسماء كـ(الدنيا)، قال: والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو علي الفارسيّ
١٨ وأئمة اللغة، وهو أن الياء تبدل من الواو لامًا لـ(فُعْلَى) صفة محضة كـ(العُلْيا، والقُصْيَا، والدُّنْيَا أُنثى الأدنى)، أو جارية مجرى الأسماء كـ(الدُّنيا) لهذه الدار، إلا فيما شَذَّ كـ(الحُلْوى) بإجماع، والقُصْوى عند غير تميم، فإن كان (فُعْلى) اسمًا فلا إبدال
٢١ كـ(حُزْوَى) اسم مكان؛ لأن الاسم أخف فكان أحمل للثقل، بخلاف الصفة.، قال هو: وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغُزْوَى، يعني أنثى الأغزى أفعل تفضيل من (غزا يغزو) فهو تمثيل من عنده وليس معه فيه نقل، والقياس أن يقال: (الغَزّيا). انتهى. وما

---

(١) شرح الشافية لليزدي (٤٢٣)، والجاربردي (٢٥٠)، وهذا الكتاب (ص١٨٦).

صَحَّحه مبسوطٌ في إيجاز التعريف، تقريرًا واحتجاجًا وتوجيهًا، فليراجعه من أراده، وقد ذكر أبو حَيَّان أن شيخَه بهاءَ الدين بنَ النحاس كان يختاره، وقال ناظر الجيش أيضًا: لا يخفى على المُتَأَمِّل ترجيحُه على كلامِ غيره»(١).

سادسا

شرحه كلام الجاربردي بالنقول عن غير الشراح

وما قيل في منهجه في توضيح كلام الجاربردي بالنقل عن الشراح، يقال فيه بالنقل عن غيرهم، ومثال ذلك:

قوله ناقلا عن شَرْح المُفَصَّل لابن الحاجب: «قوله: وجب قلب الثانية واوًا.

قال في شَرْح المُفَصَّل: قلبوا الثانية في مثل: أَيِمَّة باعتبار حركتها، ولم يفعلوا ذلك في مثل أُوَيْدم؛ لتعذره؛ لأنه لا يمكن أن تحرك الألف، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فوجب قلبها باعتبار حركة ما قبلها. وإنما لم يفعلوا ذلك في أوادم؛ لأنهم لو قلبوها ألفًا لذهب حركتها، وهم محافظون عليها، وليس قبلها ما يمكن ردّه إليه؛ لأنه أيضًا فتحة، فوجب حمله على ما ثبت فيما هو منه، وهو (أُويدم) فقلبوها واوًا. انتهى»(٢).

وقوله ناقلا عن المَوْصِلِيّ في شَرْح المُفَصَّل كذلك: «قوله: لكنَّه يُشْبِهُ النُّون.

قال المَوْصِلِيّ: وقد يقال: لأن مخرجه قريب من مخرجه؛ ولذلك يدغم فيه، ولعل الشارح أراد أنه يشبه النُّون في الجهر، ويشبهها أيضًا في الاستفال، والانفتاح، والاستطالة في المخرج»(٣).

وقوله نقلا عن ابن عصفور في الممتع: «قوله: ونقل غيره.

---

(١) انظر: (إيجاز التعريف ٢٤)، وبغية الطالب (٢٢١)، والتذييل والتكميل (٦/١٧٠/ب)، وتمهيد القواعد (١٦٥/أ).

(٢) انظر: (الإيضاح في شرح المفصل ٣٤٧/٢)، وهذا الكتاب (ص٢٢٣).

(٣) انظر هذا الكتاب (ص١٦).

قال في الممتع: حكى أبو عثمان عن التّوّزيّ عن أبي عبيدة أنه سأل أعرابيًا عن حروب كانت بينهم فقال: كانت حُرُوبَ عُون، تُفْقَأُ فيها العيون. مَرَّةً نُجْنَق، وَمَرَّةً نُرْشَق»[1].

وقوله نقلا عن أبي الفتح في سر الصناعة: «قوله: فذهب بعض البصريين إلى أنها بدل عن الواو كما ذكرنا.

ظاهر كلام غيره أن مذهب ذلك البعض أنها بدل عن الواو ابتداء. قال أبو الفتح: «أبدلت الهاء من الواو في حرف واحد، وهو: (يا هَنَاهْ) في النداء، هكذا قال بعض أصحابنا، ولو قيل: إن الواو قلبت همزة بعد قلبها ألفًا؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة ثم أبدلت الهاء منها لكان قولاً قويًا، وهو أشبه من قلب الواو في أول أحوالها هاء؛ لأن الواو إنما اطَّرَدَ قلبها ألفًا في هذا الموضع، وأيضًا فَقَلْبُ الألف هاءً أقرب من قلب الواو هاء لِبُعْدِ ما بينهما. انتهى»[2].

سابعا

توضيحه لما أبهمه الجاربردي

كان الجاربردي، رحمه الله تعالى، ميالا إلى الإبهام والإجمال، وبخاصة فيما يتعلق بالأعلام من الشارحين، وأصحاب المذاهب، وغيرهم، وكان من منهج الغَزِّيّ أن يوضح ما أبهمه الجاربردي من الأعلام وغيرهم، على الوجه التالي:

أ- إيضاحه ما أبهمه الجاربردي من شراح الشافية.

مثال ذلك:

قال الغَزِّيّ: «هو الشريف، رحمه الله تعالى، وهو البعض السابق، والقائل الآتي»[3].

---

(١) الممتع (٥٤/١)، وهذا الكتاب (ص٨٢).

(٢) انظر سر الصناعة (٥٦١/٢)، وهذا الكتاب (ص٤٠٢).

(٣) انظر: شرح الجاربردي ( )، وهذا الكتاب (ص٣).

ومثاله أيضا قول الغَزّيّ: «قوله: وقيل. القائل هو الشيخ بدر الدين بن مالك، قال ما نقله الشارح في بغية الطالب بمعناه»[١].

وكذلك قوله: «قوله: وقد ذكر بعض الشارحين. هو السيد الشريف، رحمه الله»[٢].

ب- إيضاحه من أبهمهم الجاربردي من الأعلام من غير الشارحين من أئمة النحو وغيرهم:

مثال ذلك قوله: «قوله: وذكر بعض الفضلاء. هو ابن إياز»[٣].

وقوله أيضا: «قوله: لما نقل عن العرب. نقله أبو زيد»[٤].

وقوله أيضا: «قوله: فإنه قد صحّ عن القراء. صَحَّ التسهيل عن نافع وابن كثير وأبي عمرو من أكثر طرقهم، وجاء أيضًا عنهم الإبدال، كقول النحاة، نص عليه أبو العز في إرشاده، وابن شريح في كافيته، وغيرهما، وصح التحقيق عن ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكِسَائِيّ»[٥].

ج- إيضاحه لما أبهمه الجاربردي من أصحاب المذاهب والمسائل من المتقدمين، ومثال ذلك:

قوله: «قوله: فإن الأكثرين ذهبوا. أي: ومنهم سيبويه كما نص عليه في كتابه»[٦].

وقوله: «قوله: فعلى هذا المذهب يظهر وجه من قال. تقدم أوائل هذا الكتاب أنه

---

(١) انظر: هذا الكتاب (ص٦٠).

(٢) هذا الكتاب (ص٨٧).

(٣) انظر: هذا الكتاب (ص٩٦).

(٤) هذا الكتاب (ص٢٢٤).

(٥) هذا الكتاب (ص٢٢٤-٢٢٥).

(٦) انظر: هذا الكتاب (ص١٠٦).

الفَرَّاء»[١].

قوله: «قوله: وقيل: بَيْنَ بَيْنَ الشاذ. هو مذهب أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح»[٢].

وقوله أيضا: «قوله: وبعضهم يجعلها... إلخ. هذا مذهب الأخفش»[٣].

د- إيضاحه لما أبهمه الجاربردي من المسائل والمصطلحات وأجمل الكلام فيه، وكان حقه التفصيل والإيضاح:

مثال ذلك قوله: «قوله: فالمقصور هو الاسم المتمكن الذي آخره ألف.

أي: سواء كانت منقلبةً عن واو أو ياء، كما مَثَّلَ؛ أي: في المتن، أو زائدة لتأنيثٍ، أو إلحاق، كـ(حُبْلى)، و(مِعْزًى)»[٤].

وقوله أيضا: «لما يلزم من مخالفة القياس على المذهبين الأخيرين.

أما المخالفة على ثانيهما؛ فلأن القياس قلب الهمزة ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها، لكن القائل به قلبها واوًا لمصلحة الإدغام المستجلب للخفة، ويَرِدُ عليه: أن الألف في باب الخفة أقدم من الواو إن كانت مدغمة، ويرجِّحُها، أيضًا، اقتضاء القياس.

وأما المخالفة على أولهما؛ فلأن القياس هو النقل لأصالة الواو، وإنما يقتضي الإدغام إذا كانت زائدة، كـ(مَقْرُوَّة)، هذا هو المشهور، وعن يونس وسيبويه أنّ من العرب من يُجْرِي الأصليَّ مُجْرَى الزائد فيدغم، وقد أخذ به في الوقف لحمزة على نحو: ﴿سَوءَة﴾ بَعْضُ القُرَّاء، كأبي العلاء، ومكيّ، فالمذهب الثاني المتقدم حينئذ أَرْدَأُ في مخالفة القياس»[٥].

---

(١) هذا الكتاب (ص١٩٩).

(٢) هذا الكتاب (ص٢٠٥).

(٣) هذا الكتاب (ص٢٠٦).

(٤) هذا الكتاب (ص٣).

(٥) هذا الكتاب (ص٤٦-٤٧).

وقوله كذلك: «قوله: وهي: إمَّا لإفادة معنى.

أي: كالتكلم والتعدية، ومعنى اسم الفاعل، والتحقير.

٣ قوله: وإما للعوض، كتاء زنادقة.

هي عوضٌ عن المدَّة، والأصل: زناديق؛ ولذلك لا يسقطان ولا يثبتان، وتقدَّم في الجمع.

٦ قوله: وميم: اللهمَّ.

هي عوض عن يا، أُخِّرَ تبركًا باسمه تعالى؛ ولكونها عوضًا عنها لم يجمع بينهما إلا في الضرورة»[١].

٩ **ثامنا**

تعليله لما أهمل الجاربردي ذكر علته

قال الجاربردي: «وإنما اختصت تلك الحروف العشرة دون غيرها [يريد اختصاص ١٢ سألتمونيها بالزيادة] لأن أولى ما زيد حرف المد واللين؛ لأنها أخف الحروف وأقلها كلفة»[٢].

قال الغزِّيّ: «قوله: وأقلها كلفة. أي: لأنها لما فيها من اللين يسهل النطق بها»[٣].

١٥ وقال الجاربردي: «وأما قولهم: تمسكن، وتمدرع، إذا لبس المدرعة، وهو قميص صغير ضيق الكمّين، أو لبس الدرع، ودرع المرأة قميصها، وتمندل إذا مسح بيده المِنْديل، وتمنطق إذا لبس المنطقة، فشاذ من قبيل الغلط، على توهم الميم أصلا»[٤].

---

(١) هذا الكتاب (ص١٧-١٨).

(٢) الجاربردي (١٩٣)، وهذا الكتاب (ص١٥).

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) الجاربردي (٢٠٢)، وهذا الكتاب (ص٣٧).

فقال الغَزِّيّ: « قوله: على توهم الميم أصلا.

أي: لأن المَحَلَّ مَحَلُّ الأصليِّ، وهو بيان للمراد بالغلط-هنا، وقد أوضحته في

٣ نفائس الفرائد»[١].

تاسعا

ملامح من الدراسة التي تقدمت في القسم الأول من هذا الكتاب

٦ يضاف إلى ما سبق، مما ذكرته هنا من الملامح، ما تقدم في دراسة القسم الأول من هذا الكتاب، وأوضحه الأخ الزميل ناصر بن علي الغامدي، ولاستمرار هذه الملامح في هذا الجزء أيضا، فإنني سأعرض لها ثانية، وبإيجاز:

٩ **١- عنايته بالضبط:**

يدخل تحت هذا ما سبق تفصيله في هذه الدراسة في سياق الحديث عن عنايته المتميزة بضبط الأمثلة اللغوية[٢]، كما يندرج تحته أيضا عنايته بضبط الشواهد الشعرية،

١٢ ومحل الاستشهاد بوجه خاص، وسيأتي الكلام فيه مفصلا تحت عنوان: تنوع موقفه من الشاهد الشعري[٣].

ويضاف إلى ذلك اهتمامه بضبط الأعلام، ومن أمثلة ذلك ما جاء تحشية على قول

١٥ الجاربردي: «فقام رجل من جَرْمٍ»[٤].

قال الغَزِّيّ: «هو بفتح الجيم، وسكون الراء. قال الجَوْهَرِيُّ: وجَرْمٌ: بطنان من العرب، أحدهما قضاعة، وهو جَرْمُ بن زَبَّان، والآخر في طَيِّئٍ. انتهى. ولعل المراد هؤلاء،

١٨ وعبارة القاموس في الأَوَّلَيْنِ: بطن من قُضاعة. وقُضاعة، بضم القاف، وضاد معجمة: حَيٌّ

---

(١) انظر الحاشية السابقة.

(٢) انظر ص٢٥ من هذه الدراسة.

(٣) انظر ص٣٩ من هذه الدراسة.

(٤) الجاربردي (٢٢٩)، وهذا الكتاب (ص١٢٥)، وانظر أيضا: ٣٦، ١٢٥، ١٢٩.

من اليمن، وحِمْيَرٌ، كدِرْهَم: أبو قبيلة من اليمن، وهو حِمْيَر بن سَبَأ بن يَشْجُبَ بن يَعْرُبَ ابن قَحْطَان، ومنهم كانت الملوك في الدهر الأول»[١].

٣ بل قد يتجاوز ذلك ليعني بضبط أسماء المصنفات، ومثال ذلك قوله في ضبط (الصحاح، والمغرب): «الصِّحاح: اشتهر بكسر الصاد، وقيل: بل هو بالفتح، والمُغرب: بضم الميم، وسكون الغين، وكسر الراء»[٢].

٦ ٢- كثرة الإحالات الرابطة مسائل الكتاب بعضها ببعض، ومن أمثلة ذلك:

قوله تحشية على قول الجاربردي: «وقد أبدلت، أي الهاء، من الواو في: ياهناه. قال: أي في مذهب البصريين، وستأتي الكلمة وإيضاحها، وما فيها من الخلاف في باب ٩ الإبدال»[٣].

٣- عنايته بالإعراب، وبمرجع الضمير خاصة:

جاء تحشية على قول الجاربردي: «دون نونها فإنه يحكم فيه» قوله: «الضمير ١٢ المنصوب ضمير الشأن، والآخران لـ(مرزنجوش)، وتأنيث الأول باعتبار الكلمة»[٤].

وتحشية على استشهاد الجاربردي بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾، قال: «في نصب (لواذًا) وجهان: أحدهما: أنه على المصدر من معنى الفعل الأول؛ إذ ١٥ التقدير: يتسللون منكم تسللاً، أو يلاوذون لواذًا. والثاني: أنه مصدر في موضع الحال، أي: ملاوذين»[٥].

---

(١) انظر الحاشية السابقة.

(٢) هذا الكتاب (ص٦٠-٦١).

(٣) هذا الكتاب (ص١٦)، وانظر أيضا: ٧٨، ٨٥، ١٨١، ١٩٠، ٢٠٥، ٢١٢، ٢٢٢، ٤٨٠، ٤٩١ وغيرها كثير.

(٤) هذا الكتاب (ص١٠٢)، وانظر أيضا: ٧٠، ٧١، ٩٦ وغيرها كثير.

(٥) هذا الكتاب (ص ٣١٣).

٤- اعتداده بأصول الصناعة من سماع وقياس، وجريان عبارات هي أصول هذا العلم وعقوده، ومن ذلك[1]:

٣ الإدغام ضرب من ضروب التماس الخفة: ٤٦.

الألف في باب الخفة أقدم من الواو، وإن كانت مدغمة: ٤٦.

يرجّح هذا اقتضاء القياس: ٤٦.

٦ قد يُجرى الأصلي مُجرى الزائد: ٤٦.

قد تخالف القواعد الصغرى، كقلب الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها، مراعاة لقاعدة كبرى، كاستجلاب الخفة: ٤٦.

٩ هذا المذهب أردأ من الآخر لمخالفة القياس: ٤٦.

المزيد أولى بالحذف من الأصلي: ٤٧.

الحمل على القليل الذي لا يخالف القياس أهون من الحمل على الكثير الذي

١٢ يخالفه: ٤٧.

القياس يقتضيه: ٤٦.

الحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل: ٤٧.

١٥ كان القياس يقتضي جوازه، إلا أنه لم يسمع: ٧٥.

القليل لا يعارض الكثير: ٧٦.

يثبت للمُعَرَّب ما ثبت للعربي: ٨٢.

١٨ لا يُعْتَدُّ بالمُعَرَّبِ في إثبات أصل عربي: ٨٣.

لا يعتد بهذا الوزن لعدم النظير: ٨٤-٨٥.

أوزان المزيد غير مضبوطة، بخلاف الأصول: ٨٩١.

---

(١) بعض العبارات الواردة أدناه مما نقله الغَزّيّ عن غيره، وإيراده إياها يدل على تبنيه آراءهم، واعتداده بها.

لا مانع من اجتماع دليلين على أمر واحد: ٩٠.

لا يحمل على القليل مع إمكان الانصراف عنه: ١٠٩.

لا يبنى على العارض القليل: ١٣٧.

ارتكاب المهمل أولى من ارتكاب خرم القاعدة: ١٤١.

شذوذ وصف الكلمة أخف من شذوذ ذاتها: ١٤٠.

النفي بعد الاستقرار يغلب معه ظن العدم: ١٤١.

الساكن غير الألف حاجز حصين، بخلاف الألف لما فيها من المدّ: ٢٠٠.

هذا المذهب فاسد لخروجه عن قياس كلام العرب: ٢٠٥.

هو، وإن كان محكيا، إلا أنه في غاية الشذوذ استعمالا: ٢٠٩.

الطرف أولى بالتغيير: ٢٢٠.

الإعلال مقدم على الإدغام: ٢٢٢.

ليست الألف أصلا؛ لأن الأصول في الأبنية قابلة للحركات، فكرهوا أن يضعوا منها ما لا يقبل الحركة: ٢٤٢.

لم أره، ولم أقف عليه: ٥٢، ٧٠، ٩٧، ٢١٦.

٥- مراجعته لعدد من النسخ لشرح الجاربردي، أو غيره:

ومن أمثلة ذلك قوله تحشية على تفسير الجاربردي للأصيد بأنه الذي لا يرفع رأسه كبرا، قال: «كذا في النسخ، والظاهر أن لفظة (لا) سَهْوٌ، ففي الصحاح: والصَّيَدُ، بالتحريك: مصدر الأَصْيَد: وهو الذي يرفع رأسه كِبْرًا، ومنه قيل للملك: أَصْيَدُ، وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه. انتهى»[1].

---

(١) هذا الكتاب (ص٢٧١)، وانظر أيضا: ٦٦، ٣٧٧.

٦- إحالته إلى كتبه:

أ- إحالته إلى كتابه نفائس الفرائد:

ومن ذلك ما جاء في سياق الحديث عن نحو تمندل وتمسكن وتمدرع، والخلاف فيه: هل هو تمفعل أو تفعلل، وتعليقه على قول الجاربردي في تعليل الحكم بأنه تفعلل: «على توهم الميم أصلا»، قال الغَزِّيّ: «أي لأن المحل محل الأصلي، وهو بيان للمراد بالغلط هنا، وقد أوضحته في نفائس الفرائد»[1].

ب- وإحالته إلى كتاب التعريف:

جاء تحشية على قول الجاربردي في باب الإدغام: «والنحويون ينكرون ذلك»، قال: «لم ينكره كلهم، بل الخليل وسيبويه وأصحابه، وقد بسطت الكلام في رد ذلك نقلا وحججا في كتابي التعريف»[2].

٧- كثرة استخدامه للجمل المعترضة:

وذلك نحو: «ولا منافاة؛ لأن الإطلاق السابق إن ثبت، ولم أره فيما وقفت عليه من كتب اللغة، ليس قطعًا مراد سيبويه»[3].

وقوله في تفسير الأَباء: «من المهموز، كما حكاه ابن جني عن سيبويه، لا المعتل، كما توهمه الجَوْهَرِيّ وغيره»[4].

٨- تنوع موقفه من الشاهد الشعري:

فقد يسوق الشاهد الشعري لبناء من الأبنية، أو قضية من القضايا منسوبا: ٨، ٥٨، ٣٠٢، ٣٨٦، ٤٠٥.

---

(١) هذا الكتاب (ص٣٨).

(٢) هذا الكتاب (ص٤٦٤-٤٦٥).

(٣) هذا الكتاب (ص٩٧)، وانظر أيضًا هذا الكتاب (ص٢٣، ٧٦).

(٤) هذا الكتاب (ص١٣).

والأكثر ألا ينسبه: ٣٧، ١٣٧، ١٤٠، ٤٨٥.

وقد ينسب ما لم ينسبه الجاربردي: ٦٤، ٢٢٦، ٣٠٢، ٥٠١.

٣ أو يصحح النسبة: ٢٠٨.

أو يذكر الخلاف في النسبة: ٦٤.

أو يشرح معنى اسم الشاعر لغويا: ٢٣٧.

٦ أو يترجم للشاعر صاحب الشاهد: ٦٥، ١٢٩.

أو يذكر الخلاف في محل الاستشهاد: ٨، ٣٠٢.

أو الخلاف في رواية الشاهد مما لا أثر له في محل الاستشهاد: ٨.

٩ أو يصحح الرواية: ٣٧٣.

أو يذكر ما قبل الشاهد أو ما بعده: ١٣٧، ٢٠٨، ٣٧٧.

أو مناسبة القصيدة التي منها الشاهد: ٥٩، ٢٢٦، ٣٠٢، ٣٧٣.

١٢ أو يستشهد بشواهد شعرية أخرى إضافة إلى ما استشهد به الجاربردي: ٣٧٦.

أو يشرح بعض المفردات اللغوية عدا محل الاستشهاد: ٣١٥.

المبحث الثاني: موقف الغَزِّيّ من الجاربردي وبقية الشراح

لقد كان الجاربردي، رحمه الله تعالى، مبالغا في محاولاته دفع الاعتراض على الشافية، متكلفا في ذلك، وكان الغَزِّيّ بعده كذلك محاولا دفع الاعتراض والمؤاخذة على الشافية، وعلى شارحها الجاربردي، ما تيسر له ذلك، ولكن دون تكلف، وإن استطاع التوفيق بين ما ظاهره الاختلاف والتعارض بين كلام الجاربردي وغيره من الشراح فعل، وإلا كان له موقف واضح يدور بين موافقة، أو مخالفة، أو ترجيح، أو اختيار.

أولا: موقفه من الجاربردي:

أ- موافقاته له:

موافقته له ولليزدي تبعا، خلافا للبدر بن مالك وللشريف وللرضي:

وذلك في حدّ الممدود، مثلا:

قال المُصَنِّف: «المقصور ما آخره ألف مفردة، كالعصا والرحى، والممدود: ما كان بعدها فيه همزة، كالكساء والرداء»[(١)].

فاستدرك عليه بدر الدين بن مالك في بغية الطالب فقال: «لو قال: ما آخره همزة بعد ألف زائدة كان أصوب وأجرى على الاصطلاح؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بدل من أصل، نحو: (ماءٍ، وراءٍ، وآءٍ) لا يسمى ممدودا، نصّ على ذلك أبو علي الفارسي، رحمه الله»[(٢)].

ووافق ركن الدين الإستراباذي صاحب البغية فيما ذهب إليه، ونقل عنه فقال: «ولا يشكل تعريف الممدود بمثل: (جاءَ، وشاءَ)؛ لأنه ليس باسم، وتسمية القراء مثل: (جاءَ، وشاءَ) ممدودا إنما هو على مقتضى اللغة، لا الاصطلاح.

---

(١) الشافية (٦٨).

(٢) بغية الطالب (١١٣، ١١٤).

بل يشكل: أما أوّلا: فلأنه ليس آخر الممدود ألفًا بعدها همزة، بل آخره همزة، وأما آخرًا: فلأنه يدخل في تعريفه ما آخره همزة بعد ألف بدلٍ عن أصل، نحو: (ماءٍ، ٣ وراءٍ)، أصلهما: (مَوَهٌ، ورَوَيٌ) من رويت الحديث، قلبت الواو ألفا، وهاءُ (ماه)، وياء (راي) همزة، مع أنه لا يسمى ممدودًا، نصّ على ذلك أبو علي الفارسي، لعروض المدّ فيه؛ لأنه ألفها واوٌ في الأصل، فلو قيل: الممدود ما آخره همزة بعد ألف زائدة كان ٦ أولى»[1].

وهذا الذي ذهبا إليه هو ما ذهب إليه وارتآه الرضي، رحمه الله تعالى، وأسكنه فسيح جناه، في شرحه، فقال: «أقول: قوله: ألف مفردة. احتراز عن الممدودة؛ لأنها في ٩ الأصل ألفان، قلبت الثانية همزة، ولا حاجة إلى هذا، فإن آخر قولك: كساء وحمراء ليس ألفًا، بلى قد كان ذلك في الأصل، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو الفتى والعصا مقصورا.

١٢ قوله: بعدها فيه. أي: بعد الألف في الآخر، فتخلو الصلة عن العائد إلى الموصول، وإن قلنا: إن الضمير في (فيه) لـ(ما) فسد الحد بنحو جاءٍ وجائية، والأولى أن يقال: الممدود ما كان آخره همزة بعد الألف الزائدة؛ لأن نحو ماءٍ وشاءٍ لا يسمى في ١٥ الاصطلاح ممدودًا»[2].

وحاول الجاربردي، كعادته دفع هذا الاعتراض، فتحايل على الألفاظ تحايلا واضحًا محاولة في الانتصار للمصنف، فقال: «والممدود هو الاسم الذي يكون بعد الألف في ١٨ آخره همزة، كالكساء، فلا ينتقض الحدّ بمثل: (جاءَ، وشاءَ) ولا يرد عليه ما أورد بعض الشارحين، وهو أنه ليس آخر الممدود ألفا بعدها همزة، بل آخره همزة؛ لأن ذلك إنما يرد على من يقول: الممدود ما آخره ألف بعدها همزة، ولم يقل المُصنِّف كذلك، بل ٢١ قال: الممدود ما كان بعد الألف في آخره همزة»[3].

---

(١) شرح ركن الدين (٨٨٨-٨٨٩).

(٢) شرح الرضي (٢/٣٢٥).

(٣) الجاربردي (١٨٩).

ووقف اليزدي موقفا وسطا، فرأى أن ما أورد بدر الدين بن مالك وكذلك ركن الدين لا يرد على المُصَنِّف، إلا أنه كان الأظهر لو أن المُصَنِّف قيّد الألف بالزائدة، فقال: ما آخره همزة قبلها ألف زائدة[1].

إلا أن الغَزِّيّ قد أعجب بتلاعب الجاربردي بالألفاظ وبمقدرته على التحايل عليها، فذهب مذهبه، فقال: «قوله: ولا يَرِدُ عليه ما أَوْرَدَ بعضُ الشَّارِحين.

هو الشريف، رحمه الله تعالى، وهو البعض السابق، والقائل الآتي. ودَفْعُ ما أورده ظاهرٌ، كما بيَّنه الشارح»[2].

***

موافقته للجاربردي، تبعا للمصنف والرضي وركن الدين، وهم تبعا لسيبويه، خلافا لليزدي:

ومثال ذلك ما ورد في اختلافهم في زنة (ضَهْيَأٍ).

قال المُصَنِّف: «وضهيأ: فَعْلأ، لمجيء ضَهْيَاءَ»[3].

قال الرضي موافقا المُصَنِّف، ومبينا أصل هذا المذهب: «قوله: (ضهيأ: فعلأ). هذا مذهب سيبويه، وقال الزجاج: هو فَعْيَلٌ، لا فَعْلأٌ، من قولهم: ضاهأت، بمعنى ضاهيت، وقرئ: ﴿يُضَاهِـُٔونَ﴾، و﴿يُضَاهُونَ﴾. قال: ولم يجئ في الكلام فَعْيَلٌ إلا هذا، وقولهم: ضَهْيَدٌ: مصنوع، والضَّهيأ: التي لا تحيض، فإنها تضاهي الرجال، وكذلك قيل للرملة التي تنبت، وفَعْلأٌ وفَعِيلٌ كلاهما نادران، لكن يترجح مذهب سيبويه لشيئين، ؛ أحدهما: أن ضاهيت بالياء أشهر من ضاهأت، والثاني: أن ضهيأ بعنى ضهياء، وهو فعلاء بلا خلاف لكونه غير منصرف، فالهمزة فيه زائدة، وكذا الأولى الذي بمعناه»[4].

---

(١) شرح اليزدي (٢٩٩).

(٢) هذا الكتاب (ص٣).

(٣) الشافية (٧١).

(٤) شرح الرضي على الشافية (٢/٣٣٨-٣٣٩).

وهذا كذلك مذهب ركن الدين الإستراباذي، قال: «ومن ثم حكم أن ضهيأ، وهي المرأة التي تشبه الرجال في أنها لا يتدلى ثديها ولا تحيض، على وزن (فَعْلأ(لا (فعيل)، لمجيء ضهياء على وزن (فعلاء)، وإذا كانت الياء أصلية في ضهياء كانت أصلية في ضهيأ؛ لأنهما لمعنى واحد، من باب واحد، هذا على أنهم يقولون: ضاهيت من المضاهاة بمعنى المشاكلة، وضهيأ بمعنى ضاهيت، والياء في ضاهيت أصلية، فكذلك في ضهيأ، لا يقال: إنهم قالوا: ضاهأت بالهمزة، فإن جعلنا ضهيأً منه كان وزنه (فَعْيَلاً)، وجعله من ضاهيت ليس أولى من جعله من ضاهأت، فيتعارضان؛ لأنا نقول: لا نسلم أن جعله من ضاهيت ليس أولى من جعله من ضاهأت، بل أولى، ويدل عليه وجوه؛ أحدها: أن فَعْلاً أقرب من فَعْيَلٍ، والثاني: أن ضاهيات أكثر من ضاهأت، والثالث: أن ضهياء متعيّن لأن يكون من ضاهيت، لوجوب زيادة الهمزة فيه، وضهيأٌ مثله ضهياء، فلهذا حكم بأن وزنه (فعلأ)، لا (فعيل)»[1].

وهو أيضا مذهب الجاربردي، قال: «قوله: وضَهْيَأٌ....

أي وكان (ضَهْيَأ)، وهي المرأة المشبهة بالرجل في أنه لا يتدلى ثديها ولا تحيض: (فَعْلأ)، لا (فَعْلَلاً) كجعفر؛ لمجيء (ضَهْيَاء) بمعناها، و(ضَهْيَاء): (فَعْلاَءُ)، كحمراء، بدليل منع الصرف، وإذا ثبت أن الهمزة زائدة في (ضهياء)، فكذا في (ضَهْيَأ)، فقدم الاشتقاق على عدم النظير، وبيانه أن الاشتقاق دلّ على زيادة الهمزة كما مرّ، وعدم النظير على أصالتها؛ لأنه ليس (فَعْلأ) في الكلام، ولأن الهمزة إذا وقعت غير أول يحكم بأصالتها لقلة زيادتها غير أول، مع أن الأصل عدم الزيادة، ويتضح ذلك فيما بعد، إن شاء الله.

هذا مع أنهم يقولون: (ضاهيت)، أي شابهت، و(ضَهْيَأ) موافق له في حروفه الأصول ومعناه، فوجب أن يكون منه، فتكون الهمزة زائدة.

فإن قيل: فقد قالوا: (ضَاهَأْتُ) بالهمزة، كما قالوا: (ضاهيت) بالياء، ونحن نسلم أن (ضهيأ) ليس (فَعْلَلاً)، لكن لم يتعين أن يكون (فَعْلأ)؛ لجواز أن يكون (فَعْيَلا)، فإنه قد تعارض الدليلان، أعني: ضاهيت وضاهأت، فجوابه من وجوه:

---

(١) شرح ركن الدين (٩١٩-٩٢٠).

الأول: أنه لو اعتبر (ضاهيت) لكان وزنه (فَعْلأ)، ولو اعتبر (ضاهأت) لكان وزنه (فَعْيَلا)، و(فَعْلأ) أقرب من (فَعْيَل)؛ لأن الزيادة بالآخر أولى»[1].

٣ إلا أن اليزدي لم يرتض ما ذهب إليه الشارحون، ورأى تساوي (فعلأ و(فعيل) واحتمال أن تكون (ضهيأ) على أحدهما بلا ترجيح، فقال: «قوله: وضَهْيَأٌ... إلى آخره.

استدل على أن ضَهْيَئًا فَعْلأٌ، والتقدير: فَعْلَعٌ بأنه قد جاء ضَهْياءُ، وهو فَعْلاءُ كحمراءَ، ٦ فمن الحكم بزيادة الهمزة في ضَهْياءَ يلزم الحكم بزيادتها في ضَهْيأ. قال سيبويه: مما ثَبَتَ أنها -يعني الهمزة- فيه زائدة ضَهْيَأٌ؛ لأنك تقول: ضَهْياءُ، كما تقول: عَمْياء. والضَّهْيَأُ: شجر، وقال المصنف: الضهياءُ المرأة التي لا تحيض، والضَّهْيَأُ مثله، وهما مشتقان من ٩ ضاهى إذا شابه؛ لأنها تشبه الرجل في عدم الحيض»[2].

إلا أن الغَزِّيّ لم يوافق اليزدي في أن في إنكاره أن يكون ضاهيت أكثر استعمالا من ضاهأت، قال: «قوله: الثاني: أن ضاهيت أكثر استعمالا.

١٢ منعه شارح، وعبارته: وأما ضاهَأتُ فمستعمل في فصيح الكلام كـ(ضَاهَيْت)، قال الله تعالى: ﴿يُضَاهِئُونَ﴾، وقول الشارحين: ضاهيت أكثر استعمالا ليس بشيء؛ لأدائه إلى كون التنزيل على قلة الاستعمال انتهى كلامه، وليس بشيء؛ لأن التنزيل قد جاء بالأخرى؛ ١٥ بل بها قرأ الأكثر، فهي الأكثر، وقد قيل: إن الهمزة في الآية بدل من الياء؛ لثقل الضمة عليها، فهي الأصل أيضًا»[3].

غير أن الغَزِّيّ كذلك، وفي هذه المسألة أيضا، يخالف الجاربردي وفاقا لليزدي، ١٨ وهو اختيارا لمذهب الزجاج في أن فعيلا أقرب من فعلأ، قال: «قوله: و(فَعْلأٌ) أقرب من (فَعْيَلٍ).

---

(١) الجاربردي (٢٠٣-٢٠٤).

(٢) اليزدي (٣١٧-٣١٨).

(٣) هذا الكتاب (ص٤١).

يعارضه أن أصالة الهمزة غَيْرَ أوَّل أَكْثَرُ من زيادتها، وقد قال بهذا الزجاج، فـ(ضَهْياء) الممدود عنده من ضاهيت، والمقصور من: ضاهأت، حكى ذلك ابْنُ عُصْفُور»(١).

وهذا مما يبين، وبشكل جلي، عن استقلالية الغَزِّيّ، رحمه الله تعالى.

***

موافقته للجاربردي، وهو تبعا لركن الدين، ووافقهما اليزدي، خلافا للنظام النيسابوري:

قال المُصَنِّف: «ونحو (أَدْوُرٍ وأَعْيُنٍ) للإلباس، أو لأنه ليس بجار، ولا مخالف»(٢).

يرى ركن الدين، ووافقه الجاربردي، أن إعلال نحو (أدور، وأعين) لو أعل لم يكن إلا بالنقل والإسكان.

قال ركن الدين: «وصح أدور وأعين لدفع الإلباس؛ لأنه لو أعل لم يعل إلا بحذف حركة الواو، وضم الدال للواو في أدور وأعين، وحينئذ يحصل الالتباس بمضارع دار وعان، وهو أدورُ وأعينُ، من عان علينا فلان يعين عيانة: إذا صار لهم عينا، ولأنه ليس مثل أدور وأعين جاريا على الفعل، ولا مخالفا للفعل، بمعنى أنه ليس موافقا للفعل موافقة معتبرة؛ لأن الموافقة المعتبرة في الإعلال أن يكون موافقا للفعل بشرط أن يكون مخالفا له بوجه خاص، على ما يأتي، ولما لم يكن في أدور وأعين تلك المخالفة وجب التصحيح، لفقدان شرط الإعلال»(٣).

وقال الجاربردي: «وصح نحو (أَدْوُر)، و(أَعْيُن)؛ لأنه لو قيل: أدور وأعين مُعَلاً بنقل الحركة والإسكان لالتبس بمضارع (دار)، و(عان) من قولهم: عان فلان علينا يعين عِيَانَة، أي: صار لنا عينا، أي ربيئة.

---

(١) انظر الحاشية السابقة.

(٢) الشافية (٩٩).

(٣) شرح ركن الدين (١١٩٢-١١٩٣).

أو لأنه ليس بجار على الفعل، وهو ظاهر، ولا بمخالف على الوجه المشروط، يعني أن موافقته مع الفعل حاصلة إلا أن شرط اعتبارها أن يكون لها مخالفة للفعل بوجه، ولما لم يكن في (أدور) تلك المخالفة فقد شرط الإعلال، فوجب التصحيح»[1]. ٣

وهذا هو مذهب اليزدي كذلك في إعلالهما لو أعلا، قال: «قوله: ونحوُ أَدْوُرٍ وأَعْيُنٍ.

أي: وصحَّ نحو أَدْوُرٍ وأَعْيُنٍ لأمرين:

٦ أحدهما: أنه لو أعلّ لقيل: أَدُوْرُ وأَعِيْنُ بضم الدال وكسر العين بمد حرفي العلة؛ إذ الإعلال في مثله نقل حركتهما إلى ما قبلهما مع مدهما، وحينئذ يلتبس بقولهم: أدُور مضارع دارَ، وأَعينُ مضارع عانَ. يقال: عان زيد علينا يَعِين عِيانة: أي صار لنا عيناً.

٩ الثاني: أنه ليس بجارٍ على الفعل، ولا مخالف له؛ إذ شرط الموافقة المخالفة بوجه، كما سيأتي، وههنا لا مخالفة، فقد انتفى شرط الإعلال، فوجب التصحيح»[2].

إلا أن النظام النيسابوري، رحمه الله تعالى، يرى أن إعلالهما، لو كان، لكان بالقلب، وليس بالنقل والإسكان، قال: «ونحو أدور وأعين، جمعي دار وعين، إنما لم يعل للالتباس بماضي الإدارة والإعانة لو أعلا بقلب الواو والياء ألفا لتحركهما وكون ما قبلهما في حكم المفتوح؛ لكونه مفردهما كذلك»[3]. ١٢

١٥ غير أن الغَزِّيّ، رحمه الله تعالى، يذهب مذهب ركن الدين والجاربردي واليزدي، مخالفا للنظام، قائلا: «قوله: وصح نحو: (أَدْوُرٍ).

الأَنْسَبُ ذكرُ هذا عندَ الكلامِ على ما إعلالُه بالنقل والإسكان، لكنَّ إعلالَ ما ذُكر لو أُعِلَّ -ليس إلا بهما- على ما قرَّر الشارحُ- وهو الموافق لما في الشرح المنسوب إلى ١٨

(١) الجاربردي (٢٨٥).

(٢) شرح الشافية لليزدي (٤٨٩).

(٣) شرح النظام (٣٦٦).

المُصَنِّف، وخالف النِّظام فجعله -لو فرض- بالقلب، وقال: إنه يلتبس حينئذ بالماضي من الإدارة والإعانة، فَلْيُتَأَمَّل»[١].

٣ ونلحظ هنا في هذا النص أيضا أن الغَزِّيّ في الوقت نفسه يستدرك على المُصَنِّف والجاربردي أن ذكر نحو أدور وأعين هنا لم يكن موفقا، وأن الأنسب لو ذكرا في موضع الكلام على ما إعلاله بالنقل والإسكان، وكان الكلام هنا فيما صحّح مما حقه الإعلال.

٦ ***

وموافقته للجاربردي تبعا لبدر الدين، ولرضي الدين، ولركن الدين، وتبعهم اليزدي، خلافا للمصنف، وللنيسابوري وفاقا للمصنف:

٩ وذلك فيما ذهب إليه المُصَنِّف من أن (آجَرَ: فَاعَلَ)، لا (أَفْعَلَ)، وساق لذلك ثلاثة أدلّة، لم تكن في مجموعها مرضيّة عند الشراح:

قال المُصَنِّف: «وليس آجر منه، أي من باب آدم؛ لأنه فاعل، لا أفعل؛ لثبوت

١٢ يؤاجر، ومما قلته فيه:

دَللتُ ثلاثًا على أنَّ يُؤجِـ ـرُ لا يستقيمُ مضارعَ آجَرْ
فِعَالَةُ جاء، والإِفْعَالُ عَزّ وصِحَّةُ آجَرَ تَمْنَعُ آجَرْ»[٢]

١٥ قال بدر الدين بن مالك معترضًا: «ادّعى في هذا الموضع وفي شرحه أن (آجر) (فاعَلَ) لا (أفعل)، ولم يقيده بمعنى، فالظاهر أن (آجر) عنده (فاعل) في جميع معانيه، وهذ وهم، فإن (آجر): (أفعل) إلا في: (أجرت الدار) ونحوه، وحكى ابن القطاع في

١٨ كتاب الأفعال أنه يقال: أجره الله أجرا، وآجره يؤجره، وأجرت المملوك والأجير، وآجرته أوجره: أعطيته أجره. فهذا نقل صحيح يدل على أن (آجر) بالمعنى المذكور (أفعل) لا (فاعل)؛ لأن مثال (يؤجر) لا يكون مضارعا لغير (أفعل)، وأما آجرت الدار

٢١ والدابة، ونحو ذلك ففيه لغتان، وهو في إحداهما (فاعل)، والمضارع منه (يؤاجر)، وفي

---

(١) هذا الكتاب (ص٢٩٣).

(٢) الشافية (٩١).

الأخرى (أفعل) والمضارع منه (يؤجر)، والدليل على ذلك قول صاحب المحكم: وآجرت المرأة البغيّ نفسها مؤاجرة وإيجارا: اباحتها بأجرة. فهذه من قبيل: آجرت الدار، وجاء له مصدران: فالمؤاجرة لـ(فاعل)، والإيجار لـ(أفعل)، فكيف يقال: إن يؤجر لا يستقيم مضارع آجر. ٣

قوله: فعالة جاء.

قلنا: (فِعَالة) ليس من مصادر المزيد فيه، فمجيء (الإجارة) عليها لا يدل على أن آجر: (فاعل)، ولا أنه (أفعل). ٦

فإن قيل: كون (الفِعَالة) في الإجارة لـ(فاعل) أقرب من كونها لـ(أَفْعَل)؛ لأن (فَاعَل) يجيء مصدره على (فِعَال) كثيرا، نحو: ضارب ضرابا، وقاتل قتالا، وخاصم خصاما، بخلاف (أفعل)، فلا يبعد أن تكون الإجارة لـ(فاعل) وهي (فِعَال) في الأصل، ثم لحقتها تاء المرة فجاءت على (فِعَالة). ٩

قلنا: لو كانت الإجارة لـ(فاعل) من هذا الوجه لجاز حذف تائها؛ لأن تاء المرة لا تلزم، ولما لم يجز حذف تائها علم أنه غير مذهوب بها نحو القياس، وأنها مما جاء اسما للمصدر، فيجوز أن يكون اسما لمصدر (أفعل)، كما يجوز أن يكون اسما لمصدر فاعل. ١٢

قوله: والإفعال عزّ. ١٥

قلنا: قولكم: (عز) إن أردتم معنى: امتنع ولم يوجد، فممنوع، فإن نحو: آجره الله يؤجره لا يجيء المصدر منه إلا على (الإفعال) كالإيجار، وقد حكى صاحب المحكم: آجرت المرأة البغي نفسها إيجارا، كما تقدم، وإن أردتم معنى: قل استعماله فمسلم، ولكن: لماذا يمتنع مجيء يؤجر مضارع آجر؟ لا بد لهذا من دليل. ١٨

قوله: وصحة آجر تمنع آجر.

معناه: وصحة كون آجر: فاعل تمنع كونه (أَفْعَلَ)؛ لأن الأصل عدم الزيادة. ٢١

وجوابه: دلّ الدليل على مخالفة الأصل بمجيء المضارع على (يؤجر)، والمصدر على (إيجار)، فوجب المصير إليه»[1].

---

(١) بغية الطالب (١٦٨-١٧٠).

ووافقه ركن الدين الإستراباذي في اعتراضه، فقال: «ولقائل أن يقول: في الكل نظر، [يقصد في الأدلة الثلاثة التي ساقها ابن الحاجب]:

٣ أما في الأول: فلأنه يدل على أن آجر الذي مصدره إجارة: (فَاعَل)، ولا يلزم منه ألا يكون آجر (أفعل) ألبتة؛ لجواز أن يكون مشتركا بين (فَاعَل) و(أفعل)، ومصدر الأول: (فِعَالَة)، ومصدر الثاني: (إفعال).

٦ وقد يخالف الأصل لدليل، وهو مجيء المضارع على يُؤْجِرُ، والمصدر على إيجار.

وأما في الثاني: فلأنا لا نسلم أنه يجيء مصدره على إيجار، فإن صاحب كتاب المحكم حكى: آجرت المرأة البغي نفسها إيجارا.

٩ وأما قوله: والإفعال عزّ. فإن أراد به أنه لم يوجد فممنوع، وإن اراد به أنه قليل فمسلم، ولا يحصل به مطلوبه.

وأما في الثالث: فلأنا لا نسلم أنه لا بد لـ(فاعل) من ثلاثي، وأنه قياس مطرد.

١٢ والحق أن آجر مشترك بين (فاعل) وبين (أفعل)، حكى ابن القطاع في كتاب الأفعال من كتاب الأبنية أنه يقال: أجره الله أجرا، وآجره يؤجره، وأجرت الأجير والمملوك والأجير وآجرته أوجره: أعطيته أجره.

١٥ وهو ظاهر في أن آجر، بالمعنى المذكور، (أَفْعَل)، لا (فاعل)؛ لأن يؤجر لا يكون مضارعًا لغير (أفعل).

وأما آجرت الدار والدابة ونحوها ففيه لغتان:

١٨ إحداهما أنه (فاعل)، والمضارع منه يؤاجر.

والأخرى: (أفعل)، والمضارع منه يؤجر، والذي يدل عليه قول صاحب المحكم: وآجرت المرأة البغي نفسها مؤاجرة وإيجارا: أي أباحتها بأجرة، فهذا من قبيل آجرت

٢١ الدار، مع أنه جاء له مصدران، فالمؤاجرة مصدر (فاعل)، والإيجار مصدر (أفعل)»[1].

---

(١) شرح ركن الدين (١١٠٦-١١٠٨).

وهذا هو مذهب الرضي كذلك، قال: «قوله: وليس آجر منه، أي: مما اجتمع فيه همزتان والثانية ساكنة، قال: لأنه من باب فاعَل، لا أفعل، واستدل على ذلك بأن مضارعه
٣ يؤاجر، لا يؤجر، والذي أنشده من قِبَلِهِ مع ركاكة لفظه، ليس فيه دليل على مدعاه، أعني أن يُؤْجر لا يستعمل في مضارع آجر؛ قال: فِعَالة جاء، يعني أن مصدر آجر فعالة، وفعالة مصدر فاعل، ككاتب كتابا وقاتل قتالا، والتاء في إجارة للوحدة، وليس بشيء؛ لوجهين:
٦ أحدهما أنا بينا في باب المصادر أن المرة إنما تبنى في ذوات الزيادة على المصدر المشهور المطرد، فيقال: قاتلت مقاتلة واحدة، ولا يقال: قاتلت قتالة؛ لأن فِعَالا ليس بمطرد في فاعل، وثانيهما أن إجارة لو كان مصدر فاعل للمرة لجاز آجر إجارة لغير
٩ المرة، ولم يستعمل إجارا لغير المرة، ولم يستعمل إجارا أصلا، وأيضا لم يكن استعمال إجارة إلا للمرة، كما لا يستعمل نحو تسبيحة وتقديسة إلا لها.

قوله: والإفعال عزّ. يعني لا يستعمل إيجارا، وذلك ممنوع؛ لأن في كتاب العين:
١٢ آجرت مملوكي أوجره إيجارا فهو مؤجر. وفي أساس البلاغة: آجرني داره إيجارا فهو مؤجر، ولا تقل: مؤاجر؛ فإنه خطأ قبيح. قال: وليس آجر هذا فاعل، بل هو أفعل، وإنما الذي هو فاعل آجر الأجير مؤاجرة، كقولك: شاهره وعاومه، وفي باب أفعل من جامع
١٥ الغوري: آجره الله تعالى: لغة في أجره مقصورا. وفي باب فاعل منه: آجره الدار؛ وهكذا في ديوان الأدب. قلت: فآجره الدار من فاعل ممنوع عند صاحب الأساس جائز عند الغوري، والحق ما في أساس البلاغة؛ لأن فاعل لا يعدى إلى مفعولين إلا الذي كان
١٨ يعدى في الثلاثي إلى مفعول، كنزعت الحديث ونازعته الحديث، فآجر المتعدي إلى مفعولين إذن من باب الإفعال؛ فآجرتك الدار إيجارا، مثل: أكريتك الدار، وآجرت الأجير مؤاجرة: أي عقدت معه عقد الإجارة، يتعدى إلى مفعول واحد، وكأن الإجارة مصدر
٢١ أجر يأجر إجارة نحو كتب يكتب كتابة: أي كان أجيرا، قال تعالى: ﴿عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾، فالإجارة كالزراعة والكتابة، كأنها صنعة، إلا أنها تستعمل في الأغلب في مصدر آجر أفعل، كما يقام بعض المصادر مقام بعض، نحو ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾، والأجير
٢٤ من أجر يأجر.

قوله: وصحة آجر تمنع آجر. أي: صحة آجر فاعل تمنع آجر أفعل، قال في الشرح: أي أن آجر فاعل ثابت بالاتفاق، وفاعل ذو الزيادة لا بد أن يكون مبنيا من آجر

الثلاثي لا آجر الذي هو أفعل، فيثبت آجر الثلاثي، ولا يثبت آجر أفعل. هذا كلامه، يا سبحان الله!! كيف يلزم من عدم بناء فاعل من أفعل ألاّ يكون ثابتا؟ وهل يجوز أن يقال: أكرم غير ثابت؛ لأن كارم غير مبني منه، بل من كَرُمَ؟ وإذا تقرر ما ذكرنا ثبت أن أفعل وفاعل من تركيب (أ ج ر) ثابتان، وكل واحد منهما بمعنى آخر، فأفعل أكرى، وفاعل بمعنى عقد الإجارة»[١].

وقد وافقهم الجاربردي فيما ذهبوا إليه، فقال بعد أن ذكر أدلة المُصَنِّف على أن آجر فاعل: «وفي هذا نظر؛ لأنه لا يلزم من مجيء (فعالة) ألاّ يكون (آجر) (أفعل)، لجواز أن يكون مشتركا بين فاعل وأفعل، ومصدر الأول فِعَالَة، ومصدر الثاني: إِفْعَال.

وقوله: والإفعال عزّ....

إن أراد به أنه لم يوجد فممنوع؛ لأنه حكى صاحب كتاب المحكم فيه: آجرت المرأة البغيّ نفسها إيجارا. وإن أراد به أنه قليل فمُسلَّم، لكن لا يحصل منه المطلوب.

وأيضا فإن صحة آجر بمعنى فاعل لا تمنع من مجيء آجر بمعنى أفعل، لجواز ثبوتهما ويكون مضارع الأزل يؤاجر، ومضارع الثاني يؤجر، وما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف من أنه إذا ثبت مجيء آجر على معنى فاعل لم يكن بد من فعل ثلاثي هو أصله لا رباعي، فوجب أن يكون فعله الأصلي (أَجَرَ) لا (أَأْجَرَ) بمعنى أفعل، كقولهم كَاتَبَ مِنْ كَتَبَ، وقاتَل من قَتَل، لا طائل تحته؛ لأنه لو سلم له ذلك فلا يفيد؛ لجواز نقل ذلك الثلاثي إلى الإفعال والمُفاعلة.

واعلم أن (آجر) في مثل قولهم آجره الله يؤجره إيجارا، بمعنى: أجره الله يأجره أجرا، لا نزاع في أنه أفعل لا فاعل؛ لأن يؤجر لا يكون مضارعا لغير أفعل.

وإنما النزاع في مثل قولهم: آجرت الدار والدابة أي أكريتهما، والحق أنه بهذا المعنى مشترك بينهما؛ لأنه جاء فيه لغتان:

إحداهما أنه فاعل ومضارعه يؤاجر، والأخرى أفعل ومضارعه يؤجر، وجاء له

---

(١) شرح الرضي (٣/٥٣-٥٥).

مصدران: فالمؤاجرة مصدر فاعل، والإيجار مصدر أفعل»[1].

وهذا الذي ذهب إليه الجاربردي -تبعا لمن سبقه من الشراح- هو ما ذهب إليه اليزدي كذلك، قال بعد أن ذكر أدلة المُصَنِّف كذلك: «اعلم أن كل واحد من الأدلة الثلاثة واهن، وأوهنها الثالث، مع ما أحكمناه، كما ترى.

أما الأول فلأن بطلان التالي ممنوع؛ إذ من الجائز أن يقترن بالفعل غير مصدره، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾، وقوله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ فيكون آجر إجارة على زنة أَفْعل فِعالة، وإذا كان الاقتران فيما لا يلاقي الفعل في الاشتقاق ثابتًا، كقولهم: رجع القهقرى، وضربته أيَّ ضربٍ؛ فلأَن كان فيما يلاقيه فيه أحق وأولى.

وأما الثاني فلأن بطلان اللازم ممنوع أيضًا؛ لتحقق مجيء الإيجار، فإن صاحب المحكم قد ذكر آجرت المرأة البغيُّ نفسَها إيجارًا.

وقوله: والإفعال عزّ. إن أراد بمعناه انتفاء المجيء فغير مسلم، وإن أراد به أنه لم يستعمل استعمال الإجارة فمسلَم، ولكن لا يفيد؛ إذ عدم الاشتهار أو عدم كثرة الاستعمال لا يوجب عدم المجيء.

وأما الثالث فلأنا لا نسلم أن فاعل يستلزم ثلاثيًا يكون مشتقًا منه، إن أردتم بالاستلزام الخارجي، وسنده أن سافر فاعل وليس له ثلاثي، وإن أردتم به التقديري فمن الجائز ألاَّ يكون ذلك الثلاثي مستعملاً. سلّمنا الاستلزام الخارجي، فلِمَ يلزم من ثبوت أجر بالقصر امتناع كون آجر بالمد أَفْعَلَ؟ وما الدليل على أن صحة آجر الذي هو فاعَلَ تمنع آجَرَ الذي هو أَفْعل؟.

ولك أن تعترض على ما أحكمتُ، وهو قولنا: لا مَدْخَل لصيغة أَفْعَل، والأصل عدمها بأن المرجح لكونه أَفْعَل ورود لفظه؛ إذ لو حكم بكونه فاعل لزم تخصيص أحد المتساويين؛ لأن الفرض بطلان دلائله، وذلك كما يقال: آكَلَ بالمد، فإنه يجوز أن يكون أَفْعَلَ، فيكون مضارعه يُؤْكل، ويجوز أن يكون فاعل، فيكون مضارعه يؤاكل، وقد

(١) شرح الجاربردي (٢٦١-٢٦٢).

جاءت: أَجَرْتُ الدارَ على زنة ذهبت، وآجرتُها على زنة أذهبتها، وحكى ابن القطاع أنه يقال: أَجَرَهُ اللهُ أَجْرا، وآجَرَه يُؤْجِرُه، وأَجَرْتُ المملوكَ وآجرتُه. فظاهر أنه أَفْعَل، وفي

٣ قوله وقول بعض الشارحين: قد جاء كاتب كتابًا وكتابةً فكتابا للجنس وكتابة للمفرد نظر؛ لأن إطلاق الكتابة لا يكون حيث يراد الإفراد غالبًا؛ بل إطلاقها في مواضع الجنس، كما يقول الفقيه: من شرائط عقد الكتابة أن يكون كذا، فليس المراد منها الإفراد، وليس

٦ بحتم أن تكون هذه التاء للإفراد، وهي بمثابتها في المكاتبة، وليست بمنزلتها في التكلمة والابتسامة، وظهور كل ذلك من فَهْم ما أريد من اللفظ حالة الإطلاق.

ولك أن تستدل على جواز كون آجر أَفْعل أيضًا بأمرين:

٩ أحدهما: ما ذكر، وهو ورود لفظه، وذلك لأن هذا اللفظ كما يجوز أن يكون ألفه ألف فاعل يجوز أن تكون المنقلبة من الهمزة، كما في آدم.

فإن قلت: لو كان جواز كونه أفعل مستفادًا من وروده لزم توقف الشيء على نفسه؛ لأن

١٢ أفعل نفسه، فلو كان كونه إياه مما يتوقف على وجوده لكان هو متوقفًا على نفسه، وأما بطلان اللازم فواضح.

قلت: الملازمة ممنوعة؛ لأن أفعل ليس نفسه؛ بل هو أمر لازم له كنسبة من النسب،

١٥ وإضافة من الإضافات، ومعلوم أن النسبة تكون متأخرة عن المنسوب إليه.

الثاني: أن لفظ يُؤجر مضارع، والمضارع يستدعي الماضي، وهو إما أن يكون أفعل أو غيره، الثاني باطل، فتعين الأول.

١٨ فإن قلت: استدعاء المضارع الماضيَ حتمًا ممنوع؛ لمجيء يدع ويذر، ولا ماضي.

قلت: هذا نادر، وهو كالعدم، والأمر العام والقاعدة الشائعة الاستدعاء، ولا يجوز الحمل على القليل مع وجود الكثير، وأيضًا الفرق بين المقيس والمقيس عليه ثابت، وهو

٢١ أن ودع ووذر لم يجئ في كلامهم، ولو كان ما يحتمل كونه ماضيًا واردًا في كلامهم لكان الحق القول بثبوته ليس إلا، ومما يحتمل كونه ماضيًا؛ أعني لقولهم يؤجر، قولهم آجر؛ إذ لا مانع لكونه أفعل، وقد عرفت أن قوله: وصحة آجر تمنع أجر ليس بشيء،

٢٤ فيجب أن يكون إياه؛ لئلا يتخلف المقتضَى عن المقتضي؛ لأنه، والحال أن لا مانع،

محالٌ، فثبت مما قررناه أن آجر مشترك بين كونه فاعل وكونه أفعل»[١].

أما النظام النيسابوري فلم يعترض على أدلة المُصَنِّف وما ذهب إليه من كون آجر فاعل، إلا أنه ساق اعتراض الرضي على الدليل الثاني بلفظة (قيل)، فقال: «قيل على هذا الدليل أن صاحب أساس اللغة ذكر آجرني دارَه إيجارا فهو مؤجر، ولا تقل: مؤاجر، فإنه خطأ قبيح»[٢]، ثم ساق نقل بدر الدين عن المحكم مما يعارض هذا الدليل أيضا.

وقد وافق الغَزِّيّ، رحمه الله تعالى، سابقيه في اعتراضهم على المُصَنِّف فيما ساقه من الأدلة، واستشهد بعدد من النقول عنهم[٣].

وموافقته له تبعا للمصنف والرضي وابن الناظم وركن الدين، ووفاقا لليزدي كذلك، خلافا لابن هشام:

وذلك في قضية الإعلال: أَقَبْلَ الإدغام هو، أم العكس؟

قال المُصَنِّف: «وكثر الإدغام في باب حَيِيَ؛ للمثلين، وقد يُكسر الفاء، بخلاف باب قَوِيَ؛ لأن الإعلال قبل الإدغام»[٤].

قال الجاربردي: «قوله: بخلاف باب قَوِيَ....

راجع إلى الإدغام، أي كثر الإدغام في باب (حَيِيَ) بخلاف باب (قَوِيَ) فإنه لم يجئ فيه الإدغام، والمراد بباب (حَيِيَ) كل فعل هو مضاعف الياء، وبباب (قَوِيَ) كل فعل هو مضاعف الواو.

وإنما لم يجئ الإدغام في باب (قَوِيَ) مع أن أصله (قَوِوَ) لأن الإعلال مقدم على الإدغام، فلما انقلبت الواو المتطرفة ياء لم يبق مقتضى الإدغام، وإنما قلنا الإعلال مقدم؛ لأن سبب الإعلال موجب للإعلال، وسبب الإدغام ليس بموجب للإدغام، بل مجوز،

---

(١) شرح اليزدي (٤٤٤-٤٤٥).

(٢) شرح النظام (٣٢٩).

(٣) انظر هذا الكتاب (ص ٧٢).

(٤) الشافية (٩٧).

ويدل عليه امتناع التصحيح في باب (رَضِيَ)، وجواز الفك في باب (حَيِيَ)»[١].

إلا أن ابن هشام يرى أن الإدغام مقدم على الإعلال، جاء رأيه هذا في معرض حديثه عن إبدال الألف من أختيها الواو والياء، وذكر أن هذا الإبدال مشروط بعشرة شروط، قال: «...، والتاسع: ألا تكون إحداهما، أي الواو أو الياء، متلوّة بحرف يستحق هذا الإعلال، فإن كانت كذلك صحّت، وأعلت الثانية، نحو: الحيا، والهوى، والحوى، مصدر حَوِيَ إذا اسودّ، وربما عكسوا فأعلوا الأولى وصححوا الثانية، نحو آية، في أسهل الأقوال.

فإن قلت لنا: أسهل منه قول بعضهم إنها، أي: آية، فَعِلَةٌ، كنَبِقَة، فإن الإعلال حينئذ على القياس، وأما إذا قيل: إن أصلها أَيَيَةٌ، بفتح الياء الأولى، أو أَيْيَة، بسكونها، أو آيية فاعلة، فإنه يلزم إعلال الأول دون الثاني، وإعلال الساكن، وحذف العين لغير موجب.

قلت: ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام، والمعروف العكس، بدليل إبدال همزة أئمة ياءً، لا ألفا، فتأمله»[٢].

وقد وافق الغَزّيّ الشراح خلافا لابن هشام، فقال: «قوله: لأن الإعلال مقدم على الإدغام.

كذا قال غيره أيضًا، وخالف ابن هشام فقال: المعروف العكس، بدليل إبدال همزة (أيمة) ياءً لا ألفًا»[٣].

***

قد سبق أن بينت أن الغَزّيّ كان ميالا إلى قول الجاربردي، وإلى موافقته والأخذ به ما أمكن ذلك، ولم يلجئه إلى تكلّف، وما ذكرته هنا من الموافقات في هذه الأمثلة،

---

(١) الجاربردي (٢٧٩-٢٨٠)، وانظر بغية الطالب (١٨٧)، وشرح الرضي (٣/١٢٠)، وركن الدين (١١٧٣)، واليزدي (٤٨٠)، والنظام النيسابوري (٣٥٩).

(٢) أوضح المسالك (٤/٣٩٠-٣٩٦).

(٣) هذا الكتاب (ص٢٧٦).

أردت به، مع التمثيل لموافقاته للجاربردي، الإشارة إلى مخالفة الغَزِّيّ لما عداه من الشارحين، وخصصت كل مثال بواحد منهم.

٣ **ب- مخالفاته له:**

مخالفته له وللمصنف وفاقا لليزدي:

قال الجاربردي: «قوله: وتَرَبُوت...

٦ أي و(تَرَبُوت) على وزن (فَعَلُوت)، من التراب عند سيبويه؛ لأن التربوت هو الذَّلول. يقال: جَمَلٌ تربوت، أي ذلول، والذِّلّة والمسكنة تناسب التراب. قال الله تعالى: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾.

٩ ولم يجعله (تَفْعُولا) بأن يكون من قولهم: رَبَّتَ الصبي يُرَبِّتُه تربيتا، أي ربّاه، وحروفه الأصول الراء والباء والتاء، ذكره في الصحاح، مع أن المناسبة المعنوية محققة بين (تَرَبُوت)، وبين قولهم: ربَّته؛ لأن الجمل إنما يصير ذلولا بالتربيت والاعتمال.

١٢ وإنما حكم سيبويه بذلك؛ لأن التاء بعد الواو تزاد في مثل هذا البناء كثيرا، كجَبَروت للمبالغة في التجبر، وملكوت للملك العظيم، ويقال: رَهَبُوتٌ خير من رَحَمُوت، أي: لأن تُرهب خير من أن تُرحم، ويقال: رجل رَغَبُوت.

١٥ فظهور رجوع هذا إلى الاشتقاقين والأخذ فيه بالترجيح.

ذكر في شرح الهادي: ناقة تربوت، أي مذللة، والأصل: دَرَبُوت؛ لأنه من الدُّربة، وأنا أقول: إنما لم يختر سيبويه هذا المذهب؛ لأن الأصل عدم الإبدال»[1].

١٨ قال الغَزِّيّ: «قوله: وإنما لم يَخْتَرْ سيبويه هذا المذهب.

قال اليزدي: هذا غلط على سيبويه، فإن مذهبه أن أصله: دربوتٌ من الدُّرْبَة؛ إذ يقال للذَّلول: مُدَرَّب، فأبدلوا التاء مكان الدال. انتهى.

---

(١) انظر الشافية (٧٣)، والجاربردي (٢١١)، واليزدي (٣٣١)، وهذا الكتاب (ص٦٩).

وتغليطه لا يخص الشارح، كما أفهمه كلامه، بل يتعدى إلى المُصَنِّف ومن تبعه من الشارحين، وما نقله عن سيبويه هو كذلك في كتابه في باب: عِلَل ما تجعله زائدًا من حروف الزوائد، وما تجعله من نفس الحرف، وذكر له نظائر اشتملت على إبدال الدال تاءً وبالعكس»[١].

ومخالفته له وفاقا للمصنف واليزدي:

قال الجاربردي ممثلا لما يحكم فيه بالزيادة إن خرجت الزنتان عن الأصول على تقدير أصالة الحرف أو زيادته: «وكحنطأو، وهو القصير؛ إذ لا نظير له في كلامهم على تقدير أصالة النون، ولا على تقدير زيادته.

وفيه نظر. أما أوّلا فلأنّا لا نسلم أنه لا نظير له على تقدير زيادة النون؛ لأن وزنه حينئذ فِنْعَلْو، ونظيره (كِنْثَأْو) لعظيم اللحية من (كَثَأَتْ لحيته)، أي نبتت، و(عِنْزَهْو) للذي لا يحدث الناس ولا يلهو وفيه غفلة. قال في الصحاح: رجل عِزْهَاة وعِزْهًى، منوّن، الذي لا يطرب للّهو. أو (فِنْعَال)، ونظيره (سِنْدَأْو) من (السَّدْوِ) مصدر (سَدَتْ الإبل في سيرها): مدّت أيديها.

وأما ثانيا فلأنا لا نسلم أنه لا نظير له على أصالة النون، فإن نظيره (قِرْطَعْب)»[٢].

قال الغَزِّيّ: «قوله: أو (فِنْعَأل).

معطوف على (فِنْعَلْوٍ) السابق، والمفهوم من القاموس وغيره هو الأول، وبه جزم المُصَنِّف فيما سيأتي، بل قال اليزدي: إن زيادة الواو مما اتُّفِقَ عليه»[٣].

ووفاقا للشريف:

قال الجاربردي: «قوله: وموسى...

---

(١) انظر الحاشية السابقة.

(٢) انظر الشافية (٧٤)، والجاربردي (٢٢٠)، واليزدي (٣٤٦)، وهذا الكتاب (ص٩٥).

(٣) انظر الحاشية السابقة.

أي و(مُوسَى) الحديد (مُفْعَل) من (أَوْسَيْتُ) أي حلقت، وقال الكوفيون: هو (فُعْلَى) من (ماس يميس)، أي تبختر، والأول أولى؛ لأن نسبته إلى الحلق أكثر منها إلى التبختر»[1].

٣ وقال الغَزِّيّ: «قوله: لأن نسبته إلى الحلق أكثر منها إلى التبختر.

لهم أن يقولوا: هي (فُعْلَى) من المَوْس، بفتح فسكون، بمعنى الحَلْقِ، حكاه في القاموس، ونقل ذلك عنهم الشريف، فيسقط هذا المرجح»[2].

٦ ووفاقا للنظام:

قال الجاربردي: «وكان (عَفَرْنَى)، وهو الأسد، (فَعَلْنَى) من (العَفَر) بالتحريك، وهو التراب»[3].

٩ قال الغَزِّيّ: «ضبطه النظام وغيره بالسكون، وهو أحسن، ومعناه حينئذ: التَّمريغ في العَفَر، بالتحريك، أي: التراب، وعلى السكون هو بفتح العين، وعن ابن دريد أن (عَفَرنَى) من العِفْر، بكسر العين، وسكون الفاء، قال: وهو الغليظ الشديد»[4].

١٢ ومخالفته له وللشريف وفاقا لابن الناظم واليزدي:

قال الجاربردي: «فإن قيل: حكم بزيادة النون فيه لأمرين: أحدهما إلزام كون الثاني من هذا النحو حرفا من حروف الزيادة، وهذا دليل على أنها مزيدة.

١٥ والثاني: أن أكثر ما جاء من ذلك قد دل فيه الاشتقاق على زيادة النون مع الواو، كما في (كِنْثَأْو)، و(عِنْزَهْو)، أو على زيادة النون مع الهمزة كما في (سِنْدَأْو)، وما لم يعلم اشتقاقه من ذلك حمل على ما علم.

١٨ أجيب بأنه لو كان كذلك لا يعلم زيادة النون فيه حينئذ بعدم النظير، بل بأمر آخر، فلا يكون مما نحن فيه، وما قيل إنه من (حَطَأْتُهُ الأرضُ) أي صرعته، فيلزم الخُلْف؛ لأن

---

(١) شرح ركن الدين (٩٣٧)، والجاربردي (٢٠٩)، وهذا الكتاب (ص٦١).

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) انظر: الجاربردي (٢٠٦)، وشرح النظام (٢٤١)، وهذا الكتاب (ص ٦١).

(٤) انظر الحاشية السابقة.

الكلام فيما فقد فيه الاشتقاق غير وارد؛ لأنا نمنع تحقق الاشتقاق هھنا، بل غايته شبهة الاشتقاق، ولا بأس به»[١].

٣ قال الغَزِّيّ: «قوله: فإن قيل... إلخ.

فيما ذكره تَصَرُّفٌ تبع فيه الشريفَ، وهو غير مطابق لما ذكره الشيخ بدر الدين، وذلك أنه في بغية الطالب مَنَع عدم النظير على تقدير الزيادة فقط، ثم قال: وكل ما جاء ٦ على مثال (جِرْدَحْل) مما خامسه وَاوٌ فَمُلْتَزَمٌ كون ثانيه نونًا، ويحكم بزيادتها في جميع ما جاء من ذلك؛ لأمرين، وذكرهما، فنقل الشريف اعتراضه بلفظ: قيل عليه، وزاد المنع – على تقدير الأصالة– أيضًا، ثم الأمرين بلفظ: وأُجيب عنه، ثم ردّ ذلك بما سيأتي في ٩ الشرح فَلْيُتَأَمَّل. هذا وقد قال اليزدي: والتحقيق أن ما ذكره المُصَنِّف هو خروج الزِّنة، وهو أَعَمُّ من عدم النظير؛ إذ الثاني يستلزم الأول، ولا عكس، فالوزن الخارج يجوز ورود لفظ أو لفظين فيه، بخلاف عدم النظير، فلا يرد شيء مما ذكروه على المُصَنِّف. انتهى»[٢].

١٢ **ج– ذكره السابق فيما ظن أنه للاحق:**

١– ذكره من سبق الجاربردي نفسه من الشراح أو غيرهم إلى مسألة أوهم كلام الجاربردي أنها للجاربردي ابتداء:

١٥ وأمثلة ذلك:

قول الغَزِّيّ: «قوله: وأَوْرَدَ عليه.

كل من هذا الإيراد وجوابه الآتي مذكور في شرح الشريف، وفي سياق الشارح ١٨ لهما إِيهامٌ»[٣].

وقوله: «قوله: إن أراد به... إلخ.

---

(١) انظر: بغية الطالب (١٢٦–١٢٧)، وشرح ركن الدين (٩٧٢–٩٧٣)، والجاربردي (٢٢٠–٢٢١)، واليزدي (٣٤٥)، وهذا الكتاب (٩٨).

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) انظر هذا الكتاب (ص٢١٣).

سبقه إلى هذا الاعتراض البدر بن مالك»[١].

وقوله: «قوله: الثاني: أنه حمل للمفرد.

٣ هذا الاعتراض وجوابه ذكرهما ابن إياز، وذكر الاعتراض الأول جازمًا به، وسبقه إليهما البدر ابن مالك في بغية الطالب»[٢].

وقوله: «قوله: لِئَلاَّ يزيدَ إعلالُ الاسم على إعلالِ الفعل.

٦ هذا التوجيه مأخوذ من شرح تصريف ابن مالك، وقال شارح: إنما نُقِلَتْ الحركة إلى العين لأنها ساكنة، فلو لم تُنْقَل إليها لزم الابتداء بالساكن»[٣].

وقوله: «قوله: لوجهين.

٩ أخذهما الشارح من شرح تصريف ابن مالك، وذكر أولهما المَوْصِلِيّ وغيره»[٤].

وقوله: «قوله: أي: ببناء ما لم يُسمَّ فاعله.

قال ذلك الشريفُ أيضًا وغيرُه من الشارحين، واعْتُرِضَ بأن ذلك البناء مضموم ١٢ الأول، وأجيب: بأن السامع قد يَذْهَلُ عن حركته، وقد تقدم في المضارع أَوَائِلَ الكتاب نظيرُه، وقال اليزدي: إنما مراد المُصَنِّف أنه حينئذ يلتبس بصورة الفعل، نحو: يخاف، ويهاب في الجملة»[٥].

١٥ وقوله: «قوله: وتقريره.

أي: أخذًا من شرح المفصل، فإن ما ذكره الشارح هنا إلى قوله: «وحاصله» فيه بغالب لفظه»[٦].

---

(١) انظر هذا الكتاب (ص٢١٩).

(٢) انظر هذا الكتاب (٢٥١).

(٣) انظر هذا الكتاب (٢٦٠-٢٦١).

(٤) انظر هذا الكتاب (٢٦٥-٢٦٦).

(٥) انظر هذا الكتاب (٢٨٥-٢٨٦).

(٦) انظر هذا الكتاب (٤٧٦-٤٧٧).

٢- ذكره السابق من أصحاب المذاهب فيما نسبه الجاربردي أو أوهم كلامه أنه للاحق:

٣ وأمثلة ذلك:

قول الغَزِّيّ: « قوله: هكذا ذكر في شرح الهادي.

بل نَصَّ عليه سيبويه وَغَيْرُهُ»[١].

٦ وقوله: «قوله: ذكر في شرح الهادي أن ترتبا.

من الرُّتُوب، ذكره أيضًا المَوْصِلِيّ وغيره، ونُقل عن سيبويه، وأشار إليه المُصَنِّف كما سبق»[٢].

٩ وقوله: «قوله: صرح بذلك في شرح الهادي.

بل نَصَّ عليه سيبويه، قال في كتابه: ويكون على (فَعْلالاء)، وهو قليل، قالوا: بَرْنَاساء»[٣].

١٢ وقوله: «قوله: ويجوز أن يكون المراد... الخ.

نقل ذلك الجوهري عن الكسائي»[٤].

وقوله: «قوله: وذكر في شرح الهادي.

١٥ سبقه إلى نحو ما قاله أبو سعيد السيرافي وغيره»[٥].

***

---

(١) انظر هذا الكتاب (٨٣).

(٢) انظر هذا الكتاب (٩٠).

(٣) انظر هذا الكتاب ١٠٢).

(٤) انظر هذا الكتاب (٣٨٦).

(٥) انظر هذا الكتاب (٤٤٦).

د- استدراكاته عليه:

١- بذكر مزيد من القائلين بمسألة ما:

٣ وأمثلة ذلك:

قوله: «قوله: لكنَّ المسموع فيه المدّ.

لم ينفرد الأصمعيُّ برواية القصر، بل وافقه أبو زيد»[١].

٦ وقوله: «قوله: وأن يكون أَفْعَلاً.

أجازه، أيضًا، الفارسيّ، وابْنُ مالك، وغيرهما»[٢].

وقوله: «قوله: فَعَدَّهَا من حروف الزيادة.

٩ أي: كما فعل الزَّمَخْشَرِيّ»[٣].

وقوله: «قوله: لما ذكر المُصَنِّف.

ذكر مثله المَوْصِلِيّ، والظاهر أنه أخذه منه، ولم أظفر في الصحاح ولا في القاموس

١٢ باستعمال (رَمَن) بمعنى: أقام»[٤].

٢- وبذكر المزيد من الأدلة:

وأمثلة ذلك:

١٥ قول الغَزِّيّ: «قوله: لقولهم: فَعْوَةُ السُّمِّ.

اسْتُدِلَّ، أيضًا، بأنهم بَنَـوْا (مَفْعَلاً) للمكان الكثير الأفاعي على (مَفْعَاةٍ) بحذف ٤٦ب الهمزة؛ لأنها زائدة، ولو كانت هي الأصلية لقيل: مَأْفَعَةٌ»[٥].

---

(١) انظر هذا الكتاب (٨).

(٢) انظر هذا الكتاب (٥٤).

(٣) انظر هذا الكتاب (١٢٤).

(٤) انظر هذا الكتاب (١٤٥).

(٥) انظر هذا الكتاب (٤٩).

وقوله: «قوله: لقولهم: رجل مألوق.

اُسْتُدِلَّ، أيضًا، بقولهم: أُلِقَ، وأُجيب عن احتمال كون الهمزة فيه بَدَلاً من الواو؛ لانضمامها كما في قولهم في وُعِد الرّجل: أُعِدَ، بأن التزامهم في: أُلِقَ دليل على أصالتها، ولو كان من قبيل (أُعِدَ) لقالوا: وُلِقَ، كما قالوا: وُعِدَ، وبأنهم قالوا: مألوق، ولو كانت الهمزة بدلا في (أُلِقَ) لقالوا: مَوْلُوق؛ إذ لا مقتضى لقلب الواو فيه همزة، كذا في الممتع، وعليه مَنْعٌ سيأتي قريبًا»[1].

وقوله: «قوله: لعدم فُعْلَلٍ.

يَدُلُّ أيضًا على زيادتها الاشتقاقُ، قال سيبويه: وأما (القِنْفَخْر) فالنون فيه زائدة؛ لأنك تقول: قُفاخِرِيٌّ. انتهى. وليس بِمُنَافٍ للاستدلال بعدم النظير»[2].

٣- وبذكر المزيد من القيود والشروط للمسألة أو القاعدة:

وأمثلة ذلك:

قال الغَزِّيّ: «قوله: وتزاد أيضًا ثالثةً ساكنةً.

زاد غيره: أن يأتي بعدها حرفان، وأن تكون غير مدغمة، فلا يحكم بزيادتها في نحو: عُرُنْد، وعَجَنَّس، إلا بدليل»[3].

وقوله: «قوله: من نحو: يَعِدُ.

يفهم منه شرط ثالث: وهو أن يكون ذلك في فعل، فلو كان في اسم لم يحذف الواو؛ لأن حذفها في الفعل إنما كان لاستثقال ذلك في ثقيل؛ بخلاف الاسم، فعلى هذا تقول في مثال (يَقْطِينٍ) من وَعَد: (يَوْعِيدٌ)، قاله في التسهيل وغيره»[4].

---

(١) انظر هذا الكتاب (٥٣).

(٢) انظر هذا الكتاب (٩٢).

(٣) انظر هذا الكتاب (١٢٠).

(٤) انظر هذا الكتاب (٢٥٤).

وقوله: «قوله: ويجوز من كل ثلاثيٍّ مُجَرَّدٍ ليس بلونٍ ولا عيبٍ.

يُشترط أيضًا أن يكون جاء منه فعل تـامٌّ غَـيْرُ لازمٍ للنفـي، متصـرفٌ، قـابلٌ للكـثرة، مَبْنِيٌّ للفاعل، فلا يقال: أَيْدَى وأَرْجَلُ، من اليد والرجل، ولا أَكْوَنُ وأَصْيَرُ من كان وصار، ولا أَنْبَسُ من نَبَسَ، من نحو: مـا نَبَـسَ بكلمـة، ولا أَنْعَـمُ ولا أَبْـأَسُ مـن نِعْـمَ وبِئْـسَ، ولا أَغْرَبُ ولا أَطْلَعُ من غَرَبَت الشمسُ وطلعت، ولا أَضْرَبُ بمعنى: أكثر مَضروبيَّةً مـن سـائر المضروبين، وتمام تفصيل ذلك وتقريره في النحو»[1].

وقوله: «قوله: وقال الكوفيون.

كذا في التسهيل أيضًا، لكن ابْنُ عُصْفُور لم يَعْزُ هـذا القـول إلا إلـى الفَـرَّاء خاصـة، وتبعه أبو حَيَّان. والسُّرْجُوجة، بمهملة وجيمين»[2].

وقوله: «قوله: فأبدلوا من السين صادًا.

ليس هذا الإبدال عند جميع العرب، بل عند بعضهم، ولهذا قال فـي التسـهيل: على لغة، وذكر سيبويه: أنها لغة بني العنبر، ويفهم من كـلام المصنـف والشـارح كغيرهمـا أن أصحاب هذه اللغة لا يُوجبون الإبدال»[3].

٥- وقد مضى -في الكلام في منهج الغَـزِّيّ- مـا هـو مـن الاسـتدراكات كذلـك، أقصد:

- ما مضى بيانه من الاستدراكات مضمنـا تحـت منهـج الغَـزِّيّ فـي تنـاول الأمثلـة التصريفية.
- وتوضيحه لما أبهمه الجاربردي .
- وتعليله لما أهمل الجاربردي ذكر علته.

---

(١) انظر هذا الكتاب (٢٨٣).

(٢) انظر هذا الكتاب (٣٣١).

(٣) انظر هذا الكتاب (٤٠٧).

مواقف أخرى من الجاربردي:

واضح مما سقته من أمثلة الموافقات والمخالفات للجاربردي ولغيره من الشراح، ومن غيرهم، أن الغَزِّيّ ، رحمه الله، كان ممتلكًا للقدرة على المناقشة والتحليل، ومن ثم الموافقة، أو المخالفة، أو الانفراد، أو الاختيار، أو الاستدراك والمؤآخذة، وقد جرى قلم الغَزِّيّ بعبارات وألفاظ هي من قبيل المؤآخذات، وهي أميل إلى المخالفة والاعتراض منها إلى الموافقة، ومنها[1]:

الأحسن كذا: ٣، ١٥٢، ١٦٠، ٣٦٣، ٣٧٥، ٤٥٠.

الأحسن العكس: ٢٠١.

الأنسب كذا: ٢٩٢، ٣٦٢، ٣٨٦.

الأنسب العكس: ٤٤٥.

الأولى كذا: ٥٦، ٢٠٠، ٢٨٧، ٣٤٥.

الأولى العكس: ٣٣٨.

الأقرب كذا: ٣٣٣، ٣٦٢.

الأوضح كذا: ٢٩٤، ٤١٢.

الأرجح كذا: ٧٢، ٧٣.

لو عبر بها لكان أخصر وأشمل: ٦.

لو قال كذا لكان أحسن: ٣٣٢.

لو علّل بكذا لما ورد عليه النظر: ١٣٥.

ليس على عمومه: ٢٠.

ليس على إطلاقه: ٢٢٢.

(١) هذه النقول من هذا الكتاب، النص المحقق.

هو على إطلاقه مشكل: ٤٢٠.

ليس عند كل العرب، بل عند بعضهم: ٤٥٤.

لا حاجة لما ذكره لما فيه من التحكم: ٢٢٩.

لا وجه لذكره هنا: ٢٩٣.

لا وجه لما قاله: ٣٦٢، ٤٨٧.

لا وجه لتوهمه: ٤٨٩.

ما قاله غيره أنسب مما أفهمه كلامه: ٣٧.

ما رجّح به ساقط: ٦٧.

ما ذكره أولاً أنسب بالمقام: ٧٠.

ما رأى أن فيه نظرًا موجه: ٢٧٠.

فيه نظر: ١٦٨، ٢٥٧، ٣٢٠، ٣٦٢، ٤٧٧.

في التمثيل به نظر: ١٤٧.

فيه إخلال: ٢٢٢، ٢٥٥.

فيه قصور: ٢٥٠، ٢٧٩.

في عبارته سهو: ٢٧١.

فيما ذكره تصرّف تبع فيه غيره: ٩٩.

فيه قصور وضعف: ٣٥١.

فيه بحث: ٣٥٣.

في هذا البيان نظر: ٤٧٤.

كلامه معترض عليه: ٤١.

معارض: ٣١١.

قد يعترض عليه بكذا: ٢٧٤.

لك أن تعارض كلامه بكذا: ٣٤٦.

٣ يمكن أن يُقال عليه كذا: ٤٢١.

مردود: ٢٤٤.

ممنوع: ١٠٣، ١٣٣، ٢٤٤.

٦ مستبعد: ٢٧٥.

قد يمنع كلامه هنا بكذا: ١٩٩.

قد يدفع بكذا: ١٤١.

٩ غلط: ٧٠، ٩٨، ٣٠٤.

الصحيح خلافه: ٢٤٤.

ثانيًا: موقف الغَزِّيّ من بقية الشارحين:

١٢ **أ- موقفه من الرضي:**

واضحٌ جدًا في هذه الحاشية ما للرضي لدى الغَزِّيّ من التقدير والتقديم، وكيف لا وهو نجم الأئمة، وشيخ المحققين من التصريفيين، وقد وضعه بذلك الغَزِّيّ وغيره، وإنني ١٥ لأظن أنه لم تتيسر للغَزِّيّ نسخة من شرح الرضي يتملكها ويرجع إليها ويستفيد منها وقت أن يشاء، ولعله تمكن من الإطلاع عليها والإفادة منها لفترات محدودة، وقد دفعني إلى القول بهذا أن قلّة النقول عن شرح الرضي، أو الإحالة إليه، وكثرتها عن غيره من الشروح ١٨ مما لا يبلغ درجته، أو قريبًا منها، مع ما للرضي من التقديم لدى الغَزِّيّ وغيره.

وبالنظر إلى ما استشهد به الغَزِّيّ من النقول عن شرح الرضي، على قلتها، نجده ساقها موافقًا له، أو موضحًا بكلامه، ما يرى أنه محتاج إلى توضيح من كلام الجاربردي ٢١ أو غيره، ومن أمثلة ذلك:

- ما جاء في توضيح المقصود بقولهم في باب تخفيف الهمزة: أن من أنواع التخفيف تخفيفها (بينَ بينَ).

قال الغَزِّيّ: «قوله -أي: الجاربردي- (بينَ بينَ)، قال اليزدي: «إعلم أن لفظة بين من الأمور الإضافية، فَتَقْتَضِي التعدد، وعلى وَفْقِ ذلك كُرِّرت، والغالب عليها النصب بالظرفية، ولكنها هنا مبنية لتضمُّن معنى الحرف، يعني الواوَ، وكما أنَّ قولهم: هو جاري بَيْتَ بَيْتَ، مبنيٌّ، يقال: وَقَعَ زيدٌ بَيْنَ بَيْنَ، إذا ذُكِرَ الصلاح والطلاح، ومعناه: أنه واقع بَيْنَ الأمرين، ليس مخصوصًا بأحدهما، بل يزاول كلا الأمرين، والمراد هنا كون الهمزة بين كونها همزة حقيقية، وبين كونها حرف لين. انتهى. وقال الرَّضي: يقال: سقط بَيْنَ بَيْنَ، أي: بين الحيِّ والميِّت، وبين الثانية زائدة، كما في قولهم: المال بيني وبينك، ولفظ بَيْنَ بَيْنَ في كلام الشارح مرفوع المحل، والمعنى: والأصل جعل الهمزة قريبة من حروف اللين»(١).

- ومثاله أيضًا ما جاء في تحشيته على قول الجاربردي: «اعلم أن حَيَّهلَ مركبٌ من: حيَّ، وهَلَ»، قال: «قال الرضي: حَيَّ بمعنى: أَقْبِلْ، يتعدى بـ(على)، نحو: حَيَّ على الصلاة، وجاء متعديًا بمعنى: إيتِ. ثم قال: وقد يركب (حَيَّ) مع (هَلاَ) الذي بمعنى أَسْرِعْ، فيكون المركب أيضًا بمعنى أَسْرِعْ فَتُعَدَّى إما بإلى: حَيَّهل إلى الثريد، وإما بالباء نحو: حَيَّهَلا بِعُمَر، أي: أَسْرِعَ بذكره، والباء للتعدية، أو بمعنى أَقْبِلْ، فيعدى بعلى نحو: حَيَّهَل على زيد، أو بمعنى (إيت) فيتعدى بنفسه، نحو: حيَّهل الثَّريد، وقد تحذف ألف (هَلاَ) للتركيب، وقد تسكن هاؤه لتوالي الفتحات، وقد يلحقها التنوين فيقال: حَيَّهَلاً، وحَيَّهْلاً، بفتح الهاء وسكونها انتهى. وفيه إيضاح لما ذكره الشارح، وتتميم له»(٢).

- ومثاله كذلك قوله تحشيةً على قول الجاربردي: «فقولك: (ضاد)، اسمٌ يُسمى به (ضَهْ) من ضرب إذا تهجيته، وكذلك (را، با) اسمان لقولك: (ره، به)»، قال الغَزِّيّ: «قوله: (وكذا را، با)، قال الرضي: إذا كان ثاني الاسم الثنائي حرفَ علةٍ وجب تضعيفُه إذا أعربتَه، سواء جعلتَه علمًا للفظِ، أو لغيره، نحو: (لو، وفي، ولا) تقول: هذا لوّ وفيّ ولاء، زدتَ على ألفِ (لا) ألفًا أخرى، وجعلتَها همزةً تشبيهًا برداءٍ، وكساءٍ، وإنما أوجبوا التضعيفَ؛ لأنك لو أعربتَ بلا زيادة حرف آخر أسقطت حرف العلة للتنوين، فيبقى

---

(١) هذا الكتاب (١٨٦)، والجاربردي (٢٥٠).

(٢) هذا الكتاب (ص٤٠١، والجاربردي (٣٢٢).

المعربُ على حرف، ولا يجوز. ثم قال: ولأجل خوف بقاء المعرب على حرف واحد إذا أردت إعراب أسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين، نحو: (با، تا، ثا)، وإن لم يكن المعرب منها علمًا ضَعَّفْتَ الألف وقلبتها همزة للساكنين، فتقول: هذه باءٌ وتاءٌ، ودليلُ تنكيره وصفُها بالنكرات، نحو: هذه باءٌ حسنةٌ، كما جاز في نحو: من، وما، إذا جعلت أعلامًا للفظ؛ لأنها موضوعة لتُستعمل في الكلام المركب مع البناء، فجاز لك حكاية تلك الحال في التركيب، بخلاف أسماء حروف المعجم، فإنها لم تُوضع إلا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن جرى مَجراهم موقوفًا عليها، فإذا استعملت مركبة مع عاملِها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها، فلا تُحكى انتهى»[1].

فواضح من النقل الأول عن الرضي أنه يريد به شرح ما رآه محتاجًا إلى مزيد من الشرح من كلام الجاربردي، وكذا الأمر بالنسبة للنصَّين الثاني والثالث.

***

ب- موقفه من اليزدي:

قد أكثر الغَزِّيّ جدًا من الرجوع إلى شرح اليزدي، كما أكثر من النقل عنه، وبدا جليًا أنه أفاد منه كثيرًا، وقد وافق الغَزِّيّ اليزديّ في عدد غير قليل من المسائل، خلافًا للجاربردي ولغيره من الشراح، ألا أنه خالفه في عدد أكبر من المسائل.

وكان من منهج الغَزِّيّ، رحمه الله تعالى، في نقوله عن اليزدي، وهو مخالف له، أن ينقل عنه بعبارة: قال شارح، أو ذهب شارح، أو يرى شارح، بلفظة (شارح) بالتنكير في أغلب الأحيان، ونادرًا ما يصرح باسمه، قائلاً: قال اليزدي، في حال المخالفة، كما كان يعمد إلى التصريح باسمه في حال الموافقة.

ومن أمثلة ذلك منكرًا ما يأتي:

قال الجاربردي في حد المقصور: «فالمقصور هو الاسم المتمكن الذي آخره ألف مفردة، ولا يرد عليه نحو (زيدا) في الوقف؛ لأن ألفه منقلبة عن التنوين، فلا تكون من بنية الكلمة، ولا نحو (إلى)، و(إذا)؛ لأن الأول ليس باسم، والثاني ليس بمتمكن، فخرجا

(١) هذا الكتاب (ص٥٣١، والجاربردي (٣٧١).

بقولنا: الاسم المتمكن.

والمصنف وإن أطلق كلامه، لكن المراد ما ذكرناه.

٣ وقوله: مفردة...

احتراز من الممدود، واعترض عليه بعض الشارحين بأنه لا حاجة إلى الاحتراز؛ لأنه ليس في آخر الممدود ألف، بل همزة، وإن التزم أن الهمزة ألف أيضا دخل في الحد

٦ (القُرْء)، و(الخَطَأ).

لكن يمكن أن يقال: احترز بها عن مثل (صحراء)؛ لأنه كان بالقصر، زيدت ألف أخرى توسعا في اللغة، وتكثيرا لأبنية التأنيث، ثم قلبت الثانية همزة كما مرّ في الجمع،

٩ فيصدق أنه في آخره ألف، أي في الأصل، لكن ليست بمفردة؛ إذ قبل الألف ألف أخرى في الأصل، وإن لم يكن كذلك في أصل الأصل»[1].

ثم قال الغَزِّيّ محشيًا: «قوله: لكن ليست بمفردة، إذ قبل الألف ألف أخرى. فيه

١٢ رد لقول شارح: إنَّ ذِكْرَ الإفراد لَغْوٌ؛ لأن الآخِر مُحالٌ أن يكون حرفين.

ووجه الرَّدِّ أن معنى كونها مفردةً: انفرادُها عن أُخرى قبلها، أي: ليست بمُصَاحِبَةٍ لألفٍ سابقةٍ عليها كما في الممدود، فإنه يَصْدُق أن آخره ألف قبلها أُخرى، وإن لم تكن تلك أُخرى.

١٥ ولقوله أيضًا: إن اجتماع ألفين محال، ووجه ردِّه، أيضًا، أن اجتماعهما تقديريٌّ كما قرروه، ولا مانع منه.

وقوله حينئذ: لفظ الآخِرِ يَأْبَى ذلك... فلا مَجَال للتقدير أيضًا. مَبْنِيٌّ على ما فهمه،

١٨ وقد تقدَّم سقوطه»[2].

ومن أمثلته ايضًا بالتصريح مع المخالفة:

---

(١) الجاربردي (١٨٩، ١٩٠)، شرح السيزدي (٣٠٠)، هذا الكتاب (٢)، وانظر أيضًا: ٣، ٤١، ٥٦، ٧٥، ٧٨، ٩٢، ٩٧، ١١٧، ١٣١، ١٣٨، ١٧٥، ١٨٦، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٦٠.

(٢) الحاشية السابقة.

قال المصنف: «خرجتا معًا أيضًا كنون نرجس وحنطأو ونون جندب إذا لم يثبت جخدب إلا أن تشذّ الزيادة كميم مرزنجوش، دون نونها إذ لم تزد النون خامسة، ونون برناساء»[١].

-فقال الجاربردي: «قوله: ونون برناساء. عطف على قوله: كميم مرزنجوش... أي: إلا أن تشذ الزيادة، كميم مرزنجوش، وكنون برناساء، فإنه يحكم بأصالتها، فوزنه فَعْلَلاء. صرح بذلك في شرح الهادي، وأيضا في المفصل في الرباعي الذي زيد فيه ثلاثة أحرف.

فلو كان عطفا على قوله: نونها كما ذكر بعض الشارحين لكان المعنى أنها زائدة، فينبغي أن يكون من مزيد الثلاثي، وليس كذلك لِمَا مَرَّ.

ويؤيد ما ذكرنا أن النون لا تزاد ثالثة متحركة كما أشار إليه المصنف بقوله: وثالثة ساكنة.

والبرناساء: الناس»[٢].

-ثم قال الغَزِّيّ: «قوله: (كما ذكر بعض الشارحين) أراد الشريف، وشَرْحُ النظام موافقٌ لما شرح الشارح، ولم يتعرض المُصَنِّف في شرحه هنا لبيان هذه الكلمة، وقال اليزدي: إنَّ ما ذكره الشارح أحسن. قال: لكن الاشتراك في الحكم متعذر؛ لأن النون الثالثة المتحركة غير شاذة. قالوا: قلنس. انتهى. وهو ممنوع، بل هي شاذة، أي: ليست بقياس كما يقتضيه تقييد المُصَنِّف الآتي، وصرّح ابْنُ عُصْفُور، وابن مالك وغيرهما: بأن سكون النون الثالثة إذ فُقِدَ يقضي بأصالتها، ولا يقضي بالزيادة إلا بدليل، فالقياس حينئذ الأصالة، والزيادة خلافه، ولا معنى للشذوذ إلا ذلك، وقال المُرَادِيّ: فقد زِيدَتْ ثالثةً متحركةً في ألفاظ قليلة، منها: غُرْنَيق، وقَعْنَب، وخَرْنُوب على احتمال في بعضها. انتهى. وتقدم أنها زيدت، أيضًا، في: قِرْنَاس، وتَرْنَموت».

---

(١) الشافية (٧٤)، والجاربردي (٢٢١)، واليزدي (٣٤٨) وهذا الكتاب (١٠٢-١٠٣)، وانظر أيضًا: ١٣٧.

(٢) الحاشية السابقة.

ومن أمثلته مصرِحًا باسمه موافقًا:

قال المصنف: «وتَرَبوت فَعَلُوت من التراب عند سيبويه»(١).

٣ -فقال الجاربردي: «قوله: (وتربوت)، أي: وتربوت على وزن (فَعَلُوت)، من التراب عند سيبويه؛ لأن التربوت هو الذَّلول. يقال: جَمَلٌ تربوت، أي ذلول، والذِّلّة والمسكنة تناسب التراب. قال الله تعالى: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾.

٦ ولم يجعله (تَفْعُولا) بأن يكون من قولهم: رَبَّتَ الصبي يُرَبِّتُه تربيتا، أي ربّاه، وحروفه الأصول الراء والباء والتاء، ذكره في الصحاح، مع أن المناسبة المعنوية محققة بين (تَرَبُوت)، وبيت قولهم: رَبَّته؛ لأن الجمل إنما يصير ذلولا بالتربيت والاعتمال.

٩ وإنما حكم سيبويه بذلك؛ لأن التاء بعد الواو تزاد في مثل هذا البناء كثيرا، كجَبَروت للمبالغة في التجبر، وملكوت للملك العظيم، ويقال: رَهَبُوتٌ خير من رَحَمُوت، أي: لأن تُرهب خير من أن تُرحم، ويقال: رجل رَغَبُوت.

١٢ فظهور رجوع هذا إلى الاشتقاقين والأخذ فيه بالترجيح.

ذكر في شرح الهادي: ناقة تربوت، أي مذللة، والأصل: دَرَبُوت؛ لأنه من الدُّربة، وأنا أقول: إنما لم يختر سيبويه هذا المذهب لأن الأصل عدم الإبدال».

١٥ - ثم قال الغَزّيّ: «قوله: (وإنما لم يختر سيبويه هذا المذهب) قال اليزدي: هذا غلط على سيبويه، فإن مذهبه أن أصله: دربوتٌ من الدُّرْبَة؛ إذ يقال للذَّلول: مُدَرَّب، فأبدلوا التاء مكان الدال. انتهى.

١٨ وتغليطه لا يخص الشارح، كما أفهمه كلامه، بل يتعدى إلى المُصَنِّف ومن تبعه من الشارحين، وما نقله عن سيبويه هو كذلك في كتابه في باب: عِلَل ما تجعله زائدًا من حروف الزوائد، وما تجعله من نفس الحرف، وذكر له نظائر اشتملت على إبدال الدال تاءً

٢١ وبالعكس».

---

(١) الشافية (١٣)، والجاربردي (٢١١)، واليزيدي (٣٣١-٣٣٢)، وهذا الكتاب (٧٠)، وانظر أيضًا: ٦٤، ٩٨.

-وقد كان من الغَزِّيّ أن وصف كلام اليزدي في عدد من المسائل:

-بالسقوط: ٩٢، ٥١٦، ٥٢٢.

٣ -وبأنه ليس بشيء: ٤١، ٢١٥، ٢٣١.

-وبأن تفسيره وهم: ٧٦.

-وبالغرابة: ٩٠.

٦ -وبأن ما ذهب إليه ممنوع: ١٠٣، ١٣٨.

-وبأنه لا أثر لما أبداه: ١٣٢.

-وبأن الأمر ليس كما ظن: ١٣٨.

٩ -وبأن في كلامه نظرًا: ٥٨، ١٤٧، ١٨٦، ٢٥٧.

-وبأنه لم يحفظ هذه المسألة فأخطأ: ٢٣٣.

-وبأنه لا حاجة لما ذكره: ٧٨، ١٠١.

١٢ -وبأن كلامه عجيب: ٢٤٤.

-وبأنه لا مانع مما منعه: ٢٧٤.

-وبأن اعتراضه ساقط: ٥١٦.

١٥ - ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

-قوله الغَزِّيّ: «قوله: وأجيب عنه... أي: في الشروح، ومنها: الشرح المنسوب إلى المُصَنِّف، وعبارة النظام: ولا عبرة بكون وزن الزائد واجدَ النظير أو فاقده، فإن أوزان ١٨ المزيد غير مضبوطة، بخلاف الأصول. وهي بمعنى جواب غيره. وقال اليزدي في الجواب: قلنا: (تَفْعُل) موجود في الجملة، أعني: هو كائن في الفعل، وإن لم يُشْتَهَرْ في الاسم. انتهى. وهو غريب»[1].

(١) هذا الكتاب ص٩٠.

-وقوله: «قوله: لعدم فعلل يَدُلُّ أيضًا على زيادتها الاشتقاقُ، قال سيبويه: وأما (القِنْفَخْر) فالنون فيه زائدة؛ لأنك تقول: قُفاخِريٌّ. انتهى. وليس بِمُنَافٍ للاستدلال بعدم ٣ النظير، فقول شارح: تحصيل معرفتها، أي: الزيادة، بطريق آخر يناقض قوله: الاشتقاق مقدَّم؛ ساقط»[1].

٥٨ب -وقوله: «قوله: (لأنه) اللام متعلق بالاستدلال، يريد أنه لا يستقيم ٦ الاستدلال على أن اللام ياء بـ(حَيِيَ)؛ لأن اللام في (حَيِيَ) لو كانت واوًا لانقلبت ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فلا يَدُلُّ وجود الياء فيه على أصالتها حتى يُسْتَدَلَّ بها على أن الواو في (الحيوان) منقلبة عنها، وقال شارح: «إذا كان احتمال كون ياء (حَيِيَ) منقلبةً عن واو ٩ مانعًا من الحكم بأصالتها، كان احتمال كون واو (حيوان) منقلبة عن الياء مانعًا من الحكم بانقلابها؛ إذ الاحتمال يمنع الجزم بالحكم في الصورتين. انتهى. وهو عجيب، فإن احتمال الانقلاب عن الواو معاندٌ للحكم بأصالة الياء، فمنع الجزم به، بخلاف احتمال ١٢ انقلاب واو (حيوان) عن الياء، فإنه لا يمنع الحكم بانقلابها عنها، فلم يمنع الجزم به لما اقتضاه، وهذا ظاهر، ثم قال: قولهم: إن الاسم إذا دلّ على تحرك واضطراب صححوا حرف العلّة فيه؛ ليكون مطابقًا لمدلوله، ممنوع؛ لأنه لا ربط عقليًا بين اللفظ ومدلوله. ١٥ وهو أيضًا مردود؛ لما صَرَّح به علماء الاشتقاق من طلب التناسب بين الألفاظ ومدلولاتها، ومن ثَمَّ كان (القَصْم) بالقاف للفصل مع الإبانة؛ لأن القاف حرف شديد، بخلاف (الفصم) بالفاء»[2].

١٨ -وقوله: « قوله: (كما ذكر بعض الشارحين ... أراد الشريف، وشَرْحُ النظام موافقٌ لما شرح الشارح، ولم يتعرض المُصَنِّف في شرحه هنا لبيان هذه الكلمة، وقال اليزدي: إنَّ ما ذكره الشارح أحسن. قال: لكن الاشتراك في الحكم متعذر؛ لأن النون الثالثة ٢١ المتحركة غير شاذة. قالوا: قلنس. انتهى. وهو ممنوع، بل هي شاذة، أي: ليست بقياس كما يقتضيه تقييد المُصَنِّف الآتي، وصرّح ابْنُ عُصْفُور وابن مالك وغيرهما بأن سكون النون الثالثة إذ فُقِدَ يقضي بأصالتها، ولا يقضي بالزيادة إلا بدليل، فالقياس حينئذ الأصالة،

---

(١) هذا الكتاب ص٩٢.

(٢) هذا الكتاب ص٢٤٤.

والزيادة خلافه، ولا معنى للشذوذ إلا ذلك، وقال المُرَادِيّ: فقد زِيدَتْ ثالثةً متحركـةً في ألفاظ قليلة، منها: غُرْنَيق، وقَعْنَب، وخَرْنُوب على احتمال في بعضها. انتهى. وتقـدم أنهـا
٣ زيدت، أيضًا، في: قِرْناس، وتَرْنَموت»(١).

-وقوله: «قوله: وجاء في نحو: ﴿يشَاءُ إِلَى﴾ الواو أيضًا.

هو مذهب كثير من القُرَّاء، بل عُزِيَ لأكثرهم؛ قـال الشـارحون: وهـو مذهـب مـن
٦ يقول في (سُئِلَ): (سُولَ)، بإبدال الهمزة حرفًا من جنس حركة ما قبلهـا، وأشـار الشـارح بنحو: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ إلى الهمزة المكسورة المسبوقة بمضمومة، وإن لم يتقدمها مدة، فقـد صح البدل في قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّئُ إِلا بِأَهْلِهِ﴾، ولم يحفظه شارح فاستند
٩ إلى ما تقدم عن الشارحين»(٢).

وقوله: «قوله: إذ (فِعِلاّن) و(تَفْعِلان) لم يوجد في أبنيتهم.

قال اليزدي: هكذا قال المُصَنِّف ومن قَلَّدَهُ من الشارحين، وفيـه ضعـفٌ؛ لأن انتفـاء
١٢ (تَفْعِلان) ممنوع؛ إذ هو من زِنَاتِ الفعل، فهو موجود في الجملة، واستشهد بما قدَّمه في (يَفْعَـلُّ) بالتشـديد، ثـم قـال: واعلـم أنَّ شـارحًا قـال فـي بـاب (تَيَّحـان): إنـه (فَيْعِـلان) كـ(تَيِّفَان)، وحكم ههنا أن (تَيِّفَانا) (فَعِّلان)، فَقَلَّدَ المُصَنِّفَ، ويُـؤْذِنُ بأنـه قـد تحـيَّر فيـه.
١٥ انتهى. وأول كلامه من تصرفه، واعتراضه على الشارح لِظَنِّ الاتحاد؛ وليس كما ظن، بـل الأول: بالفتح والقاف، والثاني: بالكسرة والفاء»(٣).

****

١٨ **ج- موقفه مما عداهما من الشارحين:**

قد مضى التأكيد على استقلال شخصية الغَزِّيّ، رحمه الله تعالى، وتمكنـه واقتـداره وتقدمه في هذا العلم، أقصد التصريف، ولذا فإنه طبيعي جدًا أن تحفل هذه الحاشية بعـدد

(١) هذا الكتاب ص١٠٣.

(٢) هذا الكتاب ص٢٣٣-٢٣٤.

(٣)هذا الكتاب ص١٣٨.

من مسائل الموافقة، لشارح أو لغيره، وعدد آخر من مسائل المخالفة له، وقد مضى بيان طرفٍ من مسائل موافقته لبعض الشارحين أو مخالفته لهم، وفاقًا أو خلافًا للجاربردي،
٣ وذلك في سياق حديثي عن موقفه من الجاربردي ، بما يغني عن إعادته هنا، وإنما خصصت الرضي واليزدي هنا بالذكر دون بقية الشارحين، بالطبع إضافة إلى الجاربردي؛ لكونه ذا موقف متميز من الأول -أقصد: الرضي-، وهو الموافقة والتقديم، وموقفٍ متميز
٦ من الثاني، -أقصد: اليزدي-، وهو كثرة الرجوع إلى شرحه والاستفادة منه، وكثرة المسائل التي صرح فيها بموافقاته له، وكون تلك التي خالفه فيها أكثر من التي وافقه عليها، وهذا لا يقدح في شرح اليزدي أو يقلل من قيمته العلمية، فما كثرة النقول عنه
٩ موافقة أو مخالفة إلا لكونه من أوسع شروح الشافية وأكثرها مناقشة وتحليلاً ونقدًا لنصوص الشافية وكلام الشارحين عليها، وما كثرة مخالفة الغَزِّيّ لليزدي إلا لأن الأخير كان ميالاً إلى المؤاخذة والاعتراض، وكان الغَزِّيّ بعكسه ميالاً إلى دفع الاعتراض
١٢ والتوفيق ما أمكنه ذلك.

المبحث الثالث: مقارنة بين حواشي الجاربردي

قالوا قديمًا: لا يغني كتاب عن كتاب، ويمكن أن نقول كذلك، وهو من الباب نفسه: ولا شرح عن شرح، ولا حاشية عن حاشية، ولا تعليقة عن تعليقة، وهكذا.

والمتأمل في الحواشي المثبتة أسفل المطبوع من شرح الجاربردي، وهي:

١-حاشية الجاربردي نفسه على شرحه.

٢-حاشية الغَزِّيّ على شرح الجاربردي.

٣-حاشية الحسين الكمالاتي الرومي على شرح الجاربردي.

سيلحظ وبشكل واضح جدًا أن حاشية الجاربردي أشبه ما تكون بالتوقيعات؛ إذ هي في غاية الإيجاز والاختصار، ولا تتعدى كل تحشية فيها، في معظمها، الكلمات المعدودة، إلا أنها مع ذلك في غاية الأهمية؛ لأن الجاربردي -رحمه الله وأحسن إليه- لم يحشِّ على شرحه، إلا وقد رأى الضرورة إلى ذلك.

وقد نراه في هذه الحاشية يخالف ما ذهب إليه في الشرح، أو يستدرك على نفسه، أو يصوب لنفسه، ومن أمثلة ذلك:

قال في الشرح: «المعتل اللام من أسماء المفاعيل من الثلاثي المزيد فيه والرباعي مقصورات، لأن نظائرهن من الصحيح مفتوحات ما قبل الآخر، وذلك أن اسم المفعول مما ذكره مفتوح ما قبل الآخر، كقولك مكرم ومشترك»[1].

فقال في الحاشية: « قوله: (كقولك مكرم) الأولى أن يمثل بالرباعي ومزيده أيضًا كمدحرج ومحرنجم، ومثالهما من المنقوص مقلسىً ومعرورًى»[2].

ومثاله أيضًا:

-قال في الشرح: «لا نسلم امتناع تحريك الألف، فإن الألف يعرضها التحريك في

(١) الجاربردي ص١٩١.

(٢) الحاشية ص١٩١.

التصغير بانقلابها ياءً، كما في كتيِّب، تصغير كتاب، أو واوًا، كما في كويتب، تصغير كاتب، وفي غير التصغير، كما في صحراء»[١].

٣ -فقال في الحاشية: «قوله: (فإن الألف يعرضها التحريك) فيه نظر؛ لأنه لم يعرض للألف تحريك في كتيب وكويتب وصحراء، بل للواو والياء والهمزة»[٢].

ومثاله أيضًا:

٦ -قال في الشرح: «كـأُقْحُوَان وهو نبت طيب الريح حواليه ورقٌ بيضٌ ووسطه أصفر، وهو البابونج»[٣].

-فقال في الحاشية: «قوله: (حوليه ورق)، ينبغي أن يكون أوراق بيض»[٤].

٩ ومثاله كذلك فيما جاء من خلافهم من أصل (مَلأَكٍ) ووزنه:

-قال في الشرح: « وقال ابن كيسان: هو(فَعْأَلٌ) من الملك، وهو بعيد، لأن فَعْأَلاً نادرٌ، ومفعلاً كثير، والحمل على الأكثر أولى، ولأن مناسبته مع الألوكة أقوى من مناسبته

١٢ إلى الملك؛ إذ لا يعرف له ملك»[٥].

-فقال في الحاشية: «قوله: (إذ لا نعرف له ملكًا)، قلنا: بل نعرف له ملكًا وسلطنة، فإن أكثر الملائكة مسلطون على أمور عظام كملك الرزق وملك الجبال وملك

١٥ البحار وملك الرياح وملك الموت»[٦].

ومثال ذلك أيضا: قال في الشرح: «لا نسلم امتناع تحريك الألف فإن الألف يعرضها التحريك في التصغير بانقلابها ياء، كما في (كُتَيِّب) تصغير (كتاب)، أو واوا

---

(١) الجاربردي وحاشيته أسفله ص١٩٦.

(٢) الحاشية السابقة.

(٣) الجاربردي وحاشيته أسفله ص٢٠٦.

(٤)الجاربردي وحاشيته أسفله ص٢٠٦.

(٥)الجاربردي وحاشيته أسفله ص٢٠٩.

(٦) الجاربردي وحاشيته أسفله ص٢٠٩.

كما في (كويتب) تصغير (كاتب)، وفي غير التصغير كما في (صحراء)، وليس كونها في حكم الأصلية مانعا؛ فإن حكم (باب)، و(ناب) كذلك»[١].

فقال في الحاشية: «قوله: مانعا. أقول: مانع؛ لأنه إذا حركت الألف أصلية أو ما في حكمه لم يعلم أن أصلها ألف حركت أو أصلها حركت هذا المتحرك. والاستدلال بباب وناب غير صحيح؛ لأن الألف فيهما ليست بأصلية ولا في حكمها، بل هي لعارض هو فتحة الفاء، وزال ذلك العارض والمراد بما في حكم الأصلية أن يكون الألف مقصودة كالأصلية والألف فيهما غير مقصودة بخلاف الألف الأصلية والزائدة للإلحاق، فإنها تكون مقصودة كالأصلية؛ ليتحقق الإلحاق»[٢].

وقد تكون تحشيته استدراكا على المُصنِّف، أو على غيره، ومثال ذلك:

- قال في الشرح: «لما انجرَّ الكلام إلى ذكر الإلحاق وبيان معناه، أشار إلى أن الألف لا يقع للإلحاق في الاسم حشوًا، واستدل بقوله: لما يلزم من تحريكها، فـ(ما) في قوله: لِمَا موصولة أو موصوفة، و(يلزم) صلتها أو صفتها، و(من) بيان.

وقيل لبيانه في الشرح المنسوب إلى المصنف: لما قصدوا في الإلحاق إلى وقوع الحرف الزائد موقع الأصلي، كرهوا أن يكون في الحشو ألفا، فيؤدي إلى تحريك الألف في حكم الأصلية، وإنما لزم تحريكها حشوا؛ لأنها إن كانت ثانية أو ثالثة وجب تحريكها في التصغير، وإن كانت رابعة وجب وقوعها آخرا في التصغير والجمع؛ لأنها إذا كانت رابعة حشوا وهي للإلحاق، فلا يكون إلا للإلحاق بالخماسي، فيجب حذف الآخر»[٣].

فقال في الحاشية: «قوله: (وقيل لبيانه). والأولى أن يقال: في بيانه، لم يجوزوا زيادة الألف في الحشو للإلحاق؛ لأن زيادتها فيه يؤدي إلى تحريكها، ولا يجوز تحريكها لأمرين: الأول أنها لو حركت لصارت واوا أو ياء أو همزة، فلا يعرف أن حرف

---

(١) الجاربردي وحاشيته أسفله (١٩٦-١٩٧).

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) الجاربردي وحاشيته أسفله (١٩٥-١٩٦).

الإلحاق ألف أو واو أو همزة؛ إذ ليس لها أصل أو أمثلة اشتقاق يعرف به. الثاني: أن ألف الإلحاق لا يجوز أن تكون في مقابلة الحرف المتحرك وإلا يختلف وزنهما فلا يعرف الإلحاق، فلا بد أن يكون في مقابلة الحرف الساكن حتى يتحقق الإلحاق، وحينئذ لا يمكن تحريكها؛ إذ يبطل عن الموازنة الدالة على الإلحاق وتعود على موضوعه بالنقض»[١].

***

وغالب أمر هذه الحاشية توضيح مبهم، أو تفصيل مجمل، ومن أمثلة ذلك:

- قال: «قوله: يرجع إليها فيه، أي: في العلم بالقصر والمد، أو في أحدهما»[٢].

- وقال: «قوله: إذا وقع مثل ذلك، أي: كون ما قبل الآخر مفتوحا»[٣].

- وقال: «قوله: مما قياسه. احتراز عن المصدر الغير الميمي، فإنه لا يكون مقصورًا بالقياس، في السماع، كدعوى، وكذا عن ميمي على غير الوزنين المذكورين، كمرجع»[٤].

- وقال: «قوله: يعرف بالتأمل. وهو ظاهر؛ لأنه لو عطف على الزمان يكون تقديره: وأسماء المصدر، وليس البحث ههنا عن أسماء المصدر ككلام وسلام، بل عن نفس المصدر، فيجب أن يكون معطوفًا على لفظ الأسماء، لا على ما بعده»[٥].

- وقال: «قوله: أفعل، أو فعلان. من معنى الجوع والعطش وضدهما»[٦].

- وقال: «قوله: لأن مصدره. تعليل كونه مقصورًا»[٧].

***

---

(١) انظر الحاشية السابقة.

(٢) حاشية الجاربردي (١٩١).

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) انظر الحاشية السابقة.

(٥) انظر الحاشية السابقة.

(٦) انظر الحاشية السابقة.

(٧) انظر الحاشية السابقة.

وهذا الذي قيل في حاشية الجاربردي يقال في حاشية الكمالاتي؛ إذ هكذا هي طبيعة الحواشي.

٣ ومن أمثلة ذلك في حاشية الكمالاتي استدراكا على الجاربردي:

- قال المُصَنِّف في شرحه: «وإن كانت، أي الألف، رابعة وجب وقوعها آخرًا في التصغير والجمع؛ لأنها إذا كانت رابعةً حَشْوًا، وهي للإلحاق، فلا يكون إلا للإلحاق ٦ بالخماسي، فيجب حذف الآخر»[1].

- فقال الجاربردي: «لا طائل تحت قوله: (وإن كانت رابعة... إلخ)؛ إذ غاية ما يلزم منه أنه يقع الألف حينئذ آخرا، وأيُّ محذور منه؟ فإن قيل: يلزم منه أنه يصير الإعراب ٩ تقديريا. قلت: هذا كلام من جوز وقوع الإلحاق آخرا ومنع منه حشوا، فكيف يصح منه الاستدلال عليه بلزوم أن يصير الإعراب تقديريا؟ فإن هذا المحذور على تقدير وقوع الألف للإلحاق آخرًا أشد»[2].

١٢ ومن أمثلة استدراكاته على الجاربردي كذلك:

- قال الجاربردي: «ليس في الكلام فُعْلَلٌ كجُعْفَرٍ، بضم الفاء»[3].

فقال الكمالاتي: «قوله: (ولأنه ليس في الكلام فُعْلَلٌ) تناقض أول كلامه آخره؛ لأنه ١٥ قال: أولا: ليس في الكلام فعللا، والحال أن عرندا مشتق من عردَدٌ، وهو فُعْلَلٌ، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد من قوله: ليس في الكلام فعلل أن يكون اللامان مختلفين وفي عُرْدَدٍ ليس كذلك، بل هما متحدان كما في جُبُنّ وعُتُلّ. كذا أجاب الشارح في غلبة ١٨ الزيادة قبيل قوله: والتاء من تفعيل ونحوه من تفعل وتفاعل.

ثم قال الكمالاتي: «قوله: (فإن قيل: يلزم منه) الأولى أن يقول: محذوره تحريكه، كما قال المُصَنِّف، لوقوعها بعد التصغير والتكسير آخرا، وجوابه ما قال الشارح من عدم

---

(١) انظر: شرح المُصَنِّف ( )، والجاربردي (١٩٦)، وحاشية الكمالاتي أسفله (١٩٧).

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) الجاربردي (١٩٩)، وحاشية الكمالاتي أسفله (٢٠٠).

امتناع تحريكه»(١).

ومن أمثلة ما جاء في كلام الكمالاتي مما هو توضيح مبهم أو تفصيل مجمل:

٣ قوله: «قوله: (إن كانت في الثلاثي... إلخ) بيان لزوم أحد الأمرين أن التقدير تقدير الإلحاق بالخماسي، فيكون في حكم الخماسي، فحينئذ لا يخلو إما أن يسقط الألف عند التصغير أو ما أشبه الزائد، فإن كان الأول فثبت الأمر الأول، وإن كان الثاني وهو ما أشبه ٦ الزائد فتبقى الألف حينئذ رابعة، فيكون ما قبلها مكسورا؛ لوقوع ما قبلها بعد ياء التصغير، وكل ما وقع بعد ياء التصغير وجب أن يكون مكسورا كما قرر في موضعه، فثبت الأمر الثاني، وإنما لم يمكن بقاء الألف غير محركة: أما على التقدير الأول فظاهر؛ لسقوط ٩ الألف، وأما على التقدير الثاني؛ فلعدم انقلابها واوا أو ياء ثم ألفا؛ لعدم فتح ما قبلها»(٢).

- وقوله: «قوله: (آخرا أشد). وجه شدته وقوته أن كون الإعراب تقديريا حال ازدياده للإلحاق رابعة لا يكون إلا عند التصغير والتكسير، وأما في ازدياده آخرا ففي كلّ ١٢ حال، فافهم»(٣).

- وقوله: «قوله: (ما قبلها أو غير ذلك) يصدق على صورتين: ما إذا كانت ساكنة، أو متحركة غير مفتوح ما قبلها»(٤).

١٥ - وقوله: «قوله: (فلم لا يجيء ذلك) إشارة إلى الدليل الذي يدل على أن الألف في غير الآخر فحل بالإلحاق، وهو قوله: (لم يخلُ إما أن يلحق إلى آخره)»(٥).

- وقوله: «قوله: (أي في إلحاقها)، أي في إلحاق الياء المتحرك المفتوح ما قبلها ١٨ آخرا أيضا يلزم ما ذكرت من انقلابها ألفا، فلم لم يمتنع الإلحاق في الآخر امتناعه في

---

(١) انظر: شرح المُصنِّف ( )، والجاربردي (١٩٦)، وحاشية الكمالاتي أسفله (١٩٧).

(٢) حاشية الكمالاتي أسفل شرح الجاربردي (١٩٧).

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) حاشية الكمالاتي أسفل شرح الجاربردي (١٩٨).

(٥) انظر الحاشية السابقة.

غيره»[١].

أما حاشية الغَزِّيّ، رحمه الله تعالى، فقد كانت، بلا ريب، أغنى الحواشي الثلاث، وما أوردته في عرض هذه الدراسة يغني عن إعادة تكرار مميزاتها، وما تفردت به هنا، فراجع الدراسة، فقد عرضتُ لكل هذا بتفصيل دقيق في مكانه مُوَضَّحًا بالكثير من الأمثلة.

هذا ومن خلال المقارنة بين:

أ- حاشية الغَزِّيّ على شرح الجاربردي.

ب- وحاشية الجاربردي نفسه على شرحه.

ج- وحاشية الحسين الكمالاتي الرومي على شرح الجاربردي.

يتضح ما يأتي:

أولا:

لم يقف الغَزِّيّ على حاشية الجاربردي نفسه على شرحه، والدليل في ذلك أنا نجد الغَزِّيّ يحشي على مواضع قد حشى عليها الجاربردي نفسه، وليس في كلام الغَزِّيّ من إضافة، أيا كان نوعها تدعوه إلى إنشاء حاشية جديدة، فيما لو قدر أنه اطلع على حاشية الجاربردي نفسه، وأمثلة ذلك:

ذكر الجاربردي أنه من دواعي الزيادة أن تكون للعوض، ومثل لذلك بميم اللهم، ثم قال محشيا: «قوله: (وميم اللهم) على مذهب البصريين، فإن أصله عندهم: يا الله، حذف حرف النداء، وعوض الميم عنها»[٢].

وقال الغَزِّيّ محشيا على العبارة نفسها: «قوله: (وميم اللهم) هي عوض ياء أُخّر تبركا باسمه تعالى، ولكونه عوضا عنها لم يجمع بينهما إلا في الضرورة»[٣].

---

(١) انظر الحاشية السابقة.

(٢) الجاربردي (الحاشية: ١٩٤).

(٣) هذا الكتاب (ص ١٨).

ثانيا:

أن الكمالاتي لم يطلع على حاشية الغَزِّيّ، ولذلك نراه، كما قلنا في (أوَّلاً)، يحشي أحيانا على المواضع نفسها التي حشى عليها الغَزِّيّ، وليس في تحشية الكمالاتي فائدة جديدة تستفاد لم تكن في كلام الغَزِّيّ، وليس هناك ما يدعوه، فيما لو كان قد اطلع على حاشية الغَزِّيّ، إلى إنشاء هذه الحاشية الجديدة، ومن أمثلة ذلك ما جاء في تحشيتهما كذلك على الزيادة للعوض.

– قال الغَزِّيّ: «قوله: (وإما للعوض كتاء زنادقة) هي عوض عن المدة، والأصل: زناديق، ولذلك لا يسقطان، ولا يثبتان، وقد تقدم في الجمع»[1].

– وقال الكمالاتي: «قوله: (وإما للعوض) كتاء زنادقة، فإنه عوض عن ياء زناديق، كتاء فرازنة»[2].

ومثاله أيضا:

– قول الغَزِّيّ: «كميم زُرْقُمٍ وسُتْهُمٍ.

كلٌّ منهما بضم أوَّله وثالثه، والزُّرْقُم، بالضمّ: الشديد الزرقة؛ للذكر والأنثى. قال الجَوْهَرِيّ: ويقال: رجل أَسْتَه بَيِّن السَّتَه: إذا كان كبير العَجُز، والسُّتْهُم والسُّتاهيُّ مثله، وامرأة سَتْهاءُ وسُتْهمٌ»[3].

– وقال الكمالاتي: «قوله: (كميم زرقم). الزرقم: الشديد الزرقة، والمرأة زرقم أيضا. الاست العجز، وقد يراد به حَلْقَةُ الدُّبُر، ورجل أَسْتَهُ بين السَّتَه إذا كان كبير العجز، والستهم والستاهى مثله، والمرأة ستهاء. قال ابن السكيت: رجل سته وستاهى: عظيم الاست، والمرأة ستهاء وستهم، والميم زائدة. صحاح»[4].

---

(١) حاشيتا الغَزِّيّ والكمالاتي أسفل الجاربردي (١٩٤)، وهذا الكتاب (ص ١٨).

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) هذا الكتاب (ص ١٨)، وحاشية الكمالاتي أسفل الجاربردي (١٩٤).

(٤) انظر الحاشية السابقة.

ولقد غلب على الكمالاتي في كثير من المواضع عنايته بشرح الأمثلة التصريفية بالرجوع إلى الصحاح، كالمثال السابق[١].

٣ كما بدا من منهج الكمالاتي أن يصرح -إن كان ناقلا- باسم الكتاب الذي نقل عنه في آخر النقل.

ومن أمثلة ذلك:

٦ أ- المثال السابق في نقله تفسير زرقم عن الصحاح، وتصريحه بذلك في آخر النقل.

ب- ومثاله أيضا قوله: «قوله: (أي في إلحاق)، أي في إلحاق الياء المتحرك ٩ المفتوح ما قبلها آخرا أيضا يلزم ما ذكرت من انقلابها ألفا، فلم لم يمتنع الإلحاق في الآخر امتناعه في غيره؟ إقليد»[٢]. يريد: الإقليد في شرح المفصل.

ج- ومثاله أيضا:

١٢ ما جاء في تحشيته على قول الجاربردي: «وأورد على سيبويه أيضا أنه قال في تنبالة، وهو القصير، أنه فِعلالة، ولم يقل هو مشتق من النبل، وهو الصغار، ليكون تفعالة، مع أنه أشبه مما قاله في تربوت، وأجيب عنه بأنه ...إلخ»[٣].

١٥ قال الكمالاتي: «قوله: (ولم يقل هو مشتق) مع ظهور اشتقاقه منه من النبل، والنبل بالفتح والضم: حجارة الاستنجاء، والضم اختيار الأصمعي، جمع نبلة، وهي ما تناوله من حجر أو مدر. مغرب»[٤]. يريد به كتاب المغرب للمطرزي.

١٨ ***

(١) وانظر أيضا حاشيته أسفل الجاربردي (٢٠٢).

(٢) حاشيته أسفل الجاربردي (١٩٨).

(٣) الجاربردي وحاشية الكمالاتي أسفله (٢١٢).

(٤) انظر الحاشية السابقة.

وإن ما نختم به هذا المبحث هو أن نقول: إن حاشية الغَزِّيّ أشبه ما تكون بشرح بكثير من النقول عن عدد كبير جدا من المراجع والمصادر، كما حفلت بكثير من المناقشات والاستدراكات مما خلت منه حاشيتا الجاربردي والكمالاتي، التي لم تتعد عبارات كل حاشية منها الفقر المعدودة.

٣

المبحث الرابع: لغة الغَزّيّ في هذه الحاشية

سبق الحديث في الجزء الأول[1] من هذا الكتاب عن لغة المُصنِّف في هذه الحاشية، وسأذكر في هذه العجالة ما استمر من هذه الملاحظات، وما استجدَّ كذلك.

- إدخاله الألف واللام على لفظة (غير)، والمعروف أن (غير) من الألفاظ الموغلة في التنكير، لا تفيدها الأداة ولا الإضافة تعريفًا ولا تخصيصًا، بدليل وصف النكرة بها وهي مضافة في قولك: زارني رجل غيرك. ومن أمثلة ذلك قوله: «كان وجهه أن المقتضي للحذف (الغير) القياسي قصد التخفيف فيما كثر استعماله، وليس غير (أرى) مثله في كثرة الاستعمال»[2].

- إدخاله حرف الجر (الباء على (دون)، و(دون) ظرف غير متصرف، ينصب على الظرفية، أو يجر بحرف الجر (من). ومن أمثلة ذلك قوله: «وإنما امتنع لعدم إمكانه (بدون) حذف، وهو ظاهر»[3].

وقوله: «وعارضه اليزدي -أيضا- بأن قلب الضمة كسرة (بدون) قلب الحرف كما في: (الترامي، والتجاري)».

- استعماله بـ(أو) بعد (سواء)، والذي عليه المعوَّل استخدام همزة التسوية (أم) فتقول: سواء كان هذا (أم) غيره.

ومثال ذلك من كلام الغَزِّيّ قوله: «سواء كان وزنه (مَفَاعل) كما إذا بنيت من (يوم) مثل (مساجد)، فإنك تقول: (ميائِم)، والأصل: (مياوم)، (أو) غيره كالأبنية المذكورة في كلامه»[4].

---

(١) انظر: (ص٧٣-٧٥)

(٢) هذا الكتاب (ص ٢٠٠).

(٣) هذا الكتاب (ص ٢٨٢)، وانظر: ٥٣، ٧٦، ١٦٧، ١٨٠.

(٤) هذا الكتاب (ص ٣٠٠)، وانظر: ١، ٢٨، ١٨١، ٢٥٠.

– تعديته (نظر) باللام، والمعلوم أن (نظر) يتعدى بنفسه أو بالحرف (إلى)، وقد وقع فيه الغَزِّيّ في قوله: «نَظَرًا لجريانهما مَجْرَى الأسماء»[(١)].

٣ – استعمال (ما) استعمالا غريبا، لا يدخل تحت نوع من أنواعها في الفصحى، فيقول: «هي (ما) إذا انكسرت الثانية...»، وقوله: «وهي (ما) إذا انفتحت بعد مفتوحة أو مضمومة»، وقوله: «هو ما إذا لم تكن الثانية متطرفة»[(٢)].

٦ وهي في الغالب تأتي بدلا من (متى حصل كذا)، لكني وجدته يشيع في أساليب المتأخرين.

– ذكر النحاة في فصيح الكلام قولهم: «ليس غَيْرُ» على تأويل حذف المضاف إليه ونيته، فيبنى المضاف وهو (غير) على الضم، كما جاء ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾. أما (ليس

٩ إلا) فلا وجه لحذف ما بعد (إلا).

ومثاله قول الغَزِّيّ: «إن قدرتها الأولى فالقصر ليس إلا»[(٣)].

– استعماله (إلا) الاستثنائية على غير ما عرفت الفصحى، وذلك في قوله: «هو،

١٢ وإن كان محكيا، إلا أنه في غاية الشذوذ استعمالا»[(٤)] ذلك لأن كلامه ابتدأ بضمير مبتدأ وجاء بعده شرط، والمبتدأ في حاجة إلى خبر عنه، والشرط في حاجة إلى جواب، وكل من الخبر والجواب لا تدخل عليه (إلا)؛ لأن الاستثناء إنما يكون بعد تمام الكلام، وهو

١٥ هنا غير تام على الاحتمالين، وسلامة القول أن يقول: هو -إن كان محكيا- في غاية الشذوذ استعمالا، وتكون جملة الشرط اعتراضية حذف جوابها للعلم به.

أو يقول: هو إن كان محكيا فهو في غاية الشذوذ؛ وتكون الجملة جوابا للشرط اقترنت

١٨ بالفاء؛ لأنها جملة اسمية، وتكون جملة الشرط وجوابه خبرا عن المبتدأ، والأول أصوب وأحسن.

وقد شاع هذا الاستعمال في مؤلفات المتأخرين من النحاة والتصريفيين.

---

(١) هذا الكتاب (ص ٣٠٧).

(٢) هذا الكتاب (ص ٢٢١).

(٣) هذا الكتاب (ص ٢٠٤).

(٤) هذا الكتاب (ص٢٠٩).

الفصل الثالث: في مقدمات التحقيق

وفيه:

٣ أ-توثيق نسبة الكتاب وعنوانه.

ب-بيان منهجي في التحقيق.

ج-وصف النسخ المعتمدة.

توثيق نسبة الكتاب وعنوانه

الغَزِّيّ صاحب الحاشية أم ابن جماعة؟

٣ تلقى طلبة العلم من الباحثين والمحققين المعتنين بالدراسات الصرفية بالقبول، والرضى، والشكر والامتنان مجموعة شروح الشافية التي أصدرتها دار الطباعة العامرة في دار الخلافة العثمانية سنة ١٣١٠هـ في مجلدين اثنين، ضمّا شرح الجاربردي في أعلى ٦ صفحاته، وحواشي الجاربردي نفسه، وابن جماعة، والحسين الكمالاتي الرومي، ثلاثتهم على شرح الجاربردي في أسفل صفحاته، وشرح الشيخ زكريا الأنصاري أسفلها، حتى إذا ما انتهى هذان الشرحان أتبعا بشرح الكرمياني على منظومته للشافية.

٩ ولم يخامر هؤلاء الدارسين والباحثين والمحققين أدنى شك في صحة نسبة هذه الشروح والحواشي إلى من نُسبت إليه في دار الطباعة العامرة المشار إليها، وكيف يشكون أو يشككون وقد أطبق أصحاب كتب التراجم على أن لهؤلاء المذكورين ما ١٢ نسب إليهم في هذه الطبعة؟ وكيف يشكون أو يشككون وقد كثر النقل عن هذه الشروح والحواشي والمنظومات؟.

أما حاشية الجاربرديّ وحاشية الكمالاتي فلا أعلم من حقق في نسبتها، وأما ما ١٥ نسب إلى ابن جماعة، فإن لي فيه كلامًا خلاصته:

أنني وزميلي الذي سبقني إلى تحقيق القسم الأول من هذه الحاشية (ناصر بن علي الغامدي)، كبقية الباحثين لم نكن نشك في صحة هذه النسبة، حين شرعنا في تحقيق هذه ١٨ الحاشية، وبعد أن قطعنا في ذلك شوطًا بعيدًا، بدأت الشكوك تساورنا في صحة نسبة هذه الحاشية إلى ابن جماعة، ومما زاد تلك الشكوك:

١- أنه ليست هناك إشارة أو تصريح بكون هذه الحاشية لابن جماعة على أغلفة، ٢١ كل النسخ المعتمدة في التحقيق، أو حتى تلك التي أُهملت واستُبعدت.

٢- أن ابن جماعة توفى سنة ٨١٩هـ، مع أن في الحاشية نقولاً عن العيني المولود سنة ٧٦٢هـ والمتوفى سنة ٨٥٥هـ، وعن الشمنّيّ المولود سنة ٨٠١هـ والمتوفى سنة

٨٧٢هـ، وإن كان الأمر بالنسبة للعيني مقبولاً نوعًا ما، على افتراض أن ابـن جماعـة ألـف حاشيته هذه سنة وفاته، ويكون العيني قد صار وقتها في السابعة والخمسين، فإنـه بالنسبـة للشمنيّ مستبعد؛ لكونه في الثامنة عشرة سنة وفاة ابن جماعة، والمعتاد الغالب أن العلمـاء ينقلون ويرجعون إلى مؤلفات من سبقهم، لا إلـى مؤلفـات مـن عـاصرهم ممـن يصغرهـم بعشرات السنين، ويعد في الجيل اللاحق بجيلهم.

٣- أنه كتب على غلاف نسخة جاد اللـه، فـي أعـلاه، وبخـطٍّ دقيـق مغـاير لخط النسخة (حاشية المغربي على شرح الشافية للجاربرديّ) فمن هذا المغربي؟ إنه بالطبع ليس ابن جماعة.

٤- وقد أثيرت هذه الشكوك في أثناء مناقشة الجزء الأول من هذه الحاشية.

لكن كان تواتر نسبة هذه الحاشية إلى ابن جماعة، خصوصا ما ذكره حاجي خليفـة في كشف الظنون، من أنه اطلع بنفسه على الكتب التي فهرسها في كتابه، وكذلك شهرة نسبة هذه الحاشية إلى ابن جماعة في مجموعة الشافية التي سارت بين طلبة العلم، وعـدم تعرض العلماء للتشكيك في هذه النسبة، كل ذلك جعلنا لا نقطع في الأمر بيقين.

وحتى نقطع الشك باليقين، شددنا الرحـال إلـى مظـانّ هـذه الحاشـية فـي كـل مـن سورية وتركية، وفي مكتبة السليمانية بإستانبول، وبعد بحث وتفتيش وتنقيب عن كل ما يتعلق بالشافية من حواشٍ وغيرها، ومراجعة جميع النسخ المذكـورة فـي فهـارس مكتبـات السليمانية، وجدنا أن كل مـا ذكـر فـي الفهـارس أنهـا حاشـية لابـن جماعـة علـى شـرح الجاربردي للشافية، وبعد الاطـلاع علـى النسـخ وجدناهـا خلـوًا مـن النسـبة فـي أصولهـا المحفوظة، إلا نسخة وحيدة لم نطلع عليها مـن قبـل فـي مكتبـة ولـي الدين بـايزيد برقـم (٣٠٥٤)، فكانت هي ضالتنا، والأمل المنشود، والكنز المفقود، والدليل القاطع والبرهـان الناصع على صحة الشك في كون هذه الحاشية لابن جماعة. نعم، فلقد جاء على غـلاف هذه النسخة المسجلة في فهارس هذه المكتبة منسـوبة إلـى ابـن جماعـة مـا صورتـه علـى غلافها: حاشية شرح الشافية للجاربردي للشيخ الإمـام العلامـة، المحقـق المدقـق شـمس الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم الغَزِّيّ الشافعي رحمه الله تعالى آمين. وفي آخرها:

«هذا آخر ما عني بجمعه وتحقيقه، وبيان نكته وتدقيقه، الشيخ الإمام .....إلخ.

فكان أن رجعنا إلى النسخة المطبوعة أسفل شرح الجاربردي المنسوبة إلى ابن جماعة، فوجدناها مطابقة هذه المنصوص على أنها للغَزِّيّ صراحة.

٣ وعدنا سريعًا إلى ترجمة الغَزِّيّ هذا فرأينا أصحاب التراجم يذكرون أن له حاشية على شرح الجاربردي. وتذكرنا أننا وقت ترجمتنا لابن جماعة لم نجد أبدًا أحدًا ممن ترجم له يذكر أن له كتابًا بعنوان التعريف، ولا أن له كتابًا بعنوان: نفائس الفرائد وعرائس ٦ الفوائد، وهما كتابان أحال إليهما صاحب هذه الحاشية، وذكر أنهما من تصانيفه. والكتاب الثاني منصوص على نسبته إلى الغَزِّيّ في التراجم، أما الأول فلم نجده فيما اطلعنا عليه من كتب التراجم، ولا يعني بحال إهمال ذكر هذا الكتاب في ترجمته أنه ليس ٩ له، أو أنه لغيره؛ لأن ما فقد كثير، وما كل ما يعمله الإنسان أو يصنفه العالم يذكر بإزائه دائمًا في ترجمته.

وبعد أن اطمأنت النفس، وارتاح الضمير إلى نسبة هذه الحاشية إلى الغَزِّيّ، رجعنا ١٢ لنقول في تفسير ما كُتب في أعلى غلاف نسخة جار الله، وبخط دقيق مغاير لخط ناسخها: إن ما قرأناه: «حاشية المغربي على شرح الشافية للجاربردي» صوابه «حاشية الغَزِّيّ»، ورسمها يساعد على قراءتها هكذا: «الغَزِّيّ»، أو أنها «المغربي» قد صحّف ١٥ كاتبها.

ومما يقوي هذه النسبة إلى الغَزِّيّ أنّا وجدنا نسخة ثانية من هذه الحاشية، قد صرح أيضًا على غلافها بأنها للغَزِّيّ، وهي النسخة المحفوظة في المكتبة الصادقية بتونس برقم ١٨ (٢٦١٠) وقد بعثنا في طلبها ولم يُلَبَّ لنا الطلب حتى الآن.

يضاف إلى ما سبق أن الغَزِّيّ رحمه الله تعالى من علماء التصريف، وقد ذكر من ترجم له أن له مصنفات في التصريف غير هذه الحاشية، ومنها (حاشيته على التصريف ٢١ الغَزِّيّ) ومنها نسخة برقم (٩٧٢) محفوظة في السليمانية في مكتبة علي باشا، وأُخرى برقم (٥٩٤) محفوظة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، وهي مصورة عن نسخة مكتبة الحرم المكيّ.

٢٤ ومما يؤكد ما نحن بصدده أن تأريخ ولادة الغَزِّيّ جاءت متأخرة عمن نقل عنهم في حاشيته، وفي هذا انتفاء للإشكال المطروح في نسبتها إلى ابن جماعة كونه ينقل عمن

بعده كالعيني، والشُّمنيِّ.

وبناء عليه اعتمدنا عنوانًا لهذه الحاشية ما وجدناه مثبتًا على نسخة بايزيد، وهو:

٣ «حاشية شرح الشافية للجاربردي».

منهج الدراسة والتحقيق

١- أثبتّ نصّ الجاربردي في أعلى الصفحة داخل مستطيل، وذلك ليتميز نصّ الجاربردي من حاشية الغَزِّيّ، وبينت في آخر كل قطعة منه رقم صفحة شرح الجاربرديّ المطبوع مع مجموعة الشافية بين معقوفين هكذا مثلا: [ط: ١١٢-١١٤].

٢- اعتمدت في إثبات نصّ الجاربردي على رسالة للدكتوراه من جامعة الأزهر، هي: «شرح الشافية لفخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي» التي أعدها: رفعت عبد الحميد محمود الليثي، ونوقشت عام ١٤٠٨هـ، واستعنت بالمطبوع أيضًا.

٣- وضعت خطا تحت الجملة التي يحشي عليها الغَزِّيّ في نص الجاربردي ليسهل على القارئ الرجوع إليها.

٤- أثبت أواخر نسخ المخطوطات ليساعد هذا على معرفة وصف المخطوط، واسم المؤلف، وتأريخ النسخ، واسم الناسخ.

٥- جعلت نسخة نور عثمانية أصلا، ورمزت لها بالحرف (ص) لتتميز من غيرها، ورمزت لنسخة الظاهرية بالحرف (هـ)، ونسخة بايزيد بالحرف (ب)، وللمطبوعة بالحرف (ط).

٦- بينت نهاية كل صفحة من الأصل بوضع هذه العلامة // بعد آخر كلمة من الصفحة، وكتابة رقم الصفحة وجهتها في الحاشية على يسار المتن، هكذا: (٤٥/ب).

٧- وضعت السقط بين قوسين إذا كان من غير الأصل هكذا: ( )، وميزته برقم، وقلت في الحاشية: «ليس في»، ووضعت النسخ، وإذا كان السقط من الأصل ميزته بقوسين معكوفين هكذا [ ] وميزته برقم، وقلت في الحاشية: «سقط من ص».

٨- شرحت الغريب عند أول ذكر له، إذا لم يشرحه الجاربردي أو الغَزِّيّ، وأشرت إلى مصدره إذا شرحه المحشي فقط.

٩- اختصرت أغلب أسماء المصادر في الحواشي، وجعلت تمام أسمائها وتفاصيلها عند سرد المصادر؛ لتلافي التكرار.

١٠- ترجمت للعلم عند أول ذكر له، ولم أكرر ترجمته عند تكرار وروده، ولم أحل إلى مكان ترجمته الأولى؛ لكثرة ورود ذلك.

١١- أهملت ما كان خطأً واضحا من النساخ، وما لا غناء فيه من فروق النسخ.

١٢- استعنت في ضبط النص بما توفر لديّ من شروح الشافية.

١٣- قمت بتوثيق الآيات والأحاديث والأشعار والأمثال، كلّ من مصادره الأصول، مع تخريج ذلك من مظانه.

١٤- وثقت النصوص والنقول والمسائل على وَفق المناهج المعتمدة لدى شيوخ المحققين في التوثيق ما أمكنني ذلك.

١٥- عند الإحالات فإنني أعني «بالجاربردي»: الكتاب المطبوع، و«بالرسالة»: رسالة رفعت عبد الحميد «شرح الجاربردي»، و«بالقسم الأول» الجزء الأول من هذا الكتاب، رسالة ناصر بن علي الغامدي، و«بهذا الكتاب»: هذه الرسالة التي بين يديك.

١٦- ختمت الكتاب بفهارس فنية شاملة.

وصف النسخ المعتمدة

لقد مَنَّ الله عليّ بالحصول على أربع نسخ خطية، إضافة إلى النسخة المطبوعة أسفل شرح الجاربردي، أسقطت واحدة منها، وهي نسخة المدينة المنورة، نظرا لما فيها من الأخطاء والسقط الكثير، واستعنت بها أحيانا عند الحاجة، ولم أشر لذلك.

وهذه النسخ كالتالي:

الأولى: رمزت لها بالحرف (ص): نسخة محفوظة في مكتبة نور عثمانية بإستنبول بتركيا برقم (٤٦٥٢)، وتقع في (٧٢ ص، ٣٥ س، ١٦ ك) تامّة، قليلة السقط، خالية من التعليقات والحواشي، غُفْلٌ من العنوان، وتأريخُ نسخها ٩٥٢/١١/١هـ، كتبها عبد البرّ ابن الشيخ سليمان الأسيوطي المالكي، وقد جعلتها أصلاً.

الثانية: رمزت لها بالحرف (هـ): نسخة محفوظة بالظاهرية بدمشق برقم (١٦٢٣)، وتقع في (١٢٤ ص، ٢٣ س، ١٦ ك)، وبهامشها تعليقات واستدراكات لبعض الأسقاط، نسخها بشر بن عيسى الحنفي في ٩١٧/٣/٢٧هـ، وقد كتب على غلافها: حواشٍ على الشافية.

الثالثة: وهي التي رمزت لها بالحرف (ب)، وهي محفوظة في مكتبة ولي الدين - بايزيد برقم (٣٠٥٤)، تقع في (٢١٤ص، ٢١س، ١٢ك)، عليها اسم المؤلف في أولها وآخرها، خالية من تاريخ النسخ واسم الناسخ، ولهذين السببين، إضافة إلى وجود سقط كثير في مواضع منها، لم أعتمدها أصلا.

الرابعة: النسخة المطبوعة أسفل نص الجارَبَرْدِي، وهي الممزوجة مع حاشيتي الجارَبَرْدِي، والحسين الكمالاتي، ولكثرة ما في هذه المطبوعة من تصحيف وتحريف فاق ما في النسخ الخطية الأخرى، ولخلوها من علامات الترقيم والضبط جعلتها رابعة.

مصورات من النسخ المعتمدة

ابوحيان في شرح التسهيل وابناء لم يؤثر التضعيف عن احد من القرا الا ما روي عن عاصم انه وقف على قوله تعالى
مستطر في سورة القمر بتشديد الرا انتهى وفي اعراب الحلبي وهو ملخص من البحر انه قرا الاعمش وعمران بن
حدير بالتشديد قال ويروى عن عاصم قال وفيه وجهان احدهما انه مشتق من طر الشارب والنبات
اي ظهر ونبت بمعنى ان كل شيء ظاهر في اللوح غير خفي فوزنه مستفعل والثاني انه من الاستطار
كالقراءة العامة وانما شددت الرا من اجل الوقف ثم اجري الوصل مجرى الوقف فوزنه مفتعل كقراءة الجمهور
انتهى وهو يفهم ان التشديد في الرواية عن عاصم لا يختص بحالة الوقف كما افهمه الكلام السابق ويمكن التوفيق
فليتامل قوله وشذ قوله مثل الحريق وافق القصبا قال العيني عزي في الكتاب لسيبويه لرؤبة وعزاه
ابو حاتم الاعرابي وابن سعدون لربيعة بن صبح من قصيده مرجوزه انتهى وعن ابن الاعرابي هي من شواذ
الرجز لا يعرف قائلها وانشد بعض الشارحين قبل المصراع السابق لقد خشيت ان ارى جدبا وظاهره انه
متصل به ومعنى نقل غيره خلاف ذلك قال الزمخشري قال الراجز لقد خشيت ان ارى جدبا في عامنا
ذا بعد ما اخصبا اذ الدبا فوق المتون دبا وهبت الريح بمور هبا تترك ما ابقى الدبا سبسبا كانه السيل
اذا اسلحبا او كالحريق وافق القصبا وقوله جدبا اراد جدبا فنقل الدال لمكنه التضعيف لضرورة
اشد شذوذا والدبا بفتح المهمله وموحده مقصورا صغار الجراد والمور بضم الميم الغبار تثيره الريح
والسبسب للخالي ولعل المصراع روي بلفظ او وبلفظ مثل قوله لان القوافي اذا حركت فانما حركت
على نيه وصلها الى هذا ذهب الاكثرون قال البرديكي ان ... وشرط احدهما انتفا الاعراب الى آخر ما
من ان التضعيف كالعوض من الحركة قوله ونقل الحركه هذا النوع من الوقف ايضا قليل نبه على قلته
المص ولم يشرحه الشارح ولم يؤثر عن احد من القرا الا ما نقل عن سلام انه قرا والعصر والصبر بكسر الصاد
والبا قال ابن عطية ولا يجوز الا في الوقف على نقل الحركه وروي عن ابي عمرو بالصبر بكسر الباء اشماما
وهذا ايضا لا يجوز الا في الوقف انتهى وهذه الرواية نقلها جماعة كالهذلي وابي الفضل الرازي
وابن خالويه ثم ظاهر كلام المص وغيره ان حركة النقل هي الحركة التي في الحرف الاخير فنقلت للساكن
ونص على ذلك قوم من النحويين قال ابن عقيل ولعلهم الاكثرون ومنهم المبرد والسيرافي وقالوا انقلوها
لئلا يذهب حركة الاعراب بالجملة وقال ابو البقا لا يريدون انها حركة الاعراب صيرت على ما قبل الحرف
اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف انما يريدون انها مثلها انتهى وكل من الكلامين يشير الى اشتراط ان يكون
للحركة المنقوله اعرابيه وبذلك صرح الشريف وغيره فلا تنقل حركة نحو امس ومن قبل قال لان حركة
الاعراب يؤذن بها العامل بخلاف حركة البنا قال ايضا (ولربما) قليله في الافعال نحو اضربه وضربته)
قال ابي زياد عجبت والدهر كثير عجبه من عنزي سبني لم اضربه وانما جاز لانه لما كانت الهاء خفية
وكان سكون ما قبلها يضعف اعتمادها في النطق نقلت الحركه لتتمكن وفي كلام ابي حيان وغيره ان
الوقف بالنقل مطرد وفي كل ها مذكر قبلها ساكن صحيح نحو احذته منه وعنه قوله وشرط نقل الحركه
ان يكون ما قبل الاخر ساكنا هذا هو المشهور وجا النقل الى متحرك ايضا قال ابن مالك في الكافية وغيرها
ان الوقف به لغة لخمية وانشد من يأتمر للخير فيما قصده تحمد مساعيه ويعلم رشده قوله وان يكون
ذلك الساكن صحيحا عبر عن هذا الشرط ابن مالك بان يكون الساكن لا يمتنع تحريكه لاخراج الالف لذا
وما قاله الشارح تبعا للمص احسن لاخراجه ايضا اليا والواو نحو باب وبوم من غير تعسف ثم تلك
الاولى من وجه لانه خرج بها المدغم نحو الجد فانه يمتنع تحريكه لان تحريكه يلزم منه فكه وهو ممتنع في
غير الضرورة هذا وللنقل شرط اخر وهو ان يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل من نحو ظبي ولما يلزم في
المرفوع من واو متطرفة بعد ضمه وفي المخفوض من القلب والتغيير قال ذلك ابو حيان وغيره قوله ثم ان

تلك الحركة اما فتحه او لا حاصل ما يقوله في النقل ان الحرف الموقوف عليه ان كان همزة جاز نقل حركتها مطلقا
سوا كانت فتحة او لا لزم بنا فعل او فعل او لا وان لم يكنها لم تنقل الفتحة وكذا غيرها ان لزم البنا ن والا نقل قوله
ومنهم من يتبع تقدم في التاسع مثله وليس بتكرار لان الكلام هنا في الهمزة الثابتة وهناك في المنقلبة وقد
ثم ان هذه اللغة لا تخص ما اذا لزم البنا وهي هنا كذلك قوله وان كان اخرها الفا او همزة قبلها الف
مثالهما من الافعال عسى وجا ومن الاسما المذكورة لدى وهولا وجا من الحرف على ونحوها قوله وقول الفراقول
مبتدا واما قبله مقدرة ولذلك دخلت الفا في خبره كما قدرت في قوله تعالى وربك فكبر ليصح عمل ما بعد
الفا فيما قبلها والقرا بالقاف قوله (المقصود هو الاسم المتمكن الذي اخره الف) اي سوا كانت منقلبة عن واو
او يا كما مثل اي في المتن او زايدة لتانيث او الحاق كحبلى ومعزى قوله لكن المراد ما ذكرنا اي بشهادة امثلة
الباب وهي كافية في القرينة على ذلك المراد قوله لكن ليست ممدودة اذ قبل الالف الف اخرى فيه رد لقول
شارح ان ذكر الاخر لغو لان الاخر محال ان يكون حرفين ووجه الرد ان معنى كونها مفردة انفرادها عن اخرى
قبلها اي ليست بمصاحبة الالف سابقة عليها كما في الممدود فانه يصدق ان اخره الف قبلها اخرى وان لم تكن
تلك اخرى ولعل قوله ايضا ان اجتماع العينين محال ووجوده ايضا ان اجتماعها تقديري كما قرروه ولا مانع منه
وقوله حج لفظ الاخر يابى ذلك فلا مجال للتقدير ايضا مبني على ما فهمه وقد تقدم سقوطه قوله في الاصل
المراد به ما قبل الانقلاب وبالاصل ما قبل الزيادة قوله في اخره همزة اي سوا كانت منقلبة عن واو او يا كما مثل
في المتن او عن الف للتانيث او للالحاق كصحراء علباء قوله ولا يرد عليه ما اورد بعض الشارحين هو الزبيدي
رحمه الله تعالى وهو النقض السابق والقايل الاتي ودفع ما اورده لما ظهر كما بينه الشارح لكن في كلام المص بعد
اتحاد الطرف والمظروف وقد اورده شارح ويمكن دفعه بالعناية هذا والاحسن في التعريفين ان يقال
المقصور هو الاسم الذي حرف اعرابه الف لازمة والممدود هو الاسم الذي حرف اعرابه همزة قبلها الف زايدة
قوله مع انه لا يسمى ممدودا قال بدر الدين بن مالك انما يختص اسم الممدود بذي الالف الزايدة لان كينونة
المبدلة من الاصل الفا عارض فلم يعتد بها كما ان نحو شي وقروا لا يسمى ممدود الصحة انفكاك المد عنه لامكان التحريك
في اليا والواو قوله وهنا اولى الاشارة لما ذكره وهو وجهان وما علل به ظاهر في اولهما وعلى تقديمه اقتصر
اليزدي اما ثانيهما انسب بالاتي لان ما لم تحذف الفه باق بحاله لم يعد ايضا وقوله من قول متعلق باولى فيصير
وكذا الايتان الثانية والاولى متعلقة بقال بحكيه هي وما بعدها به قوله من الثلاثي المزيد فيه والرباعي
اي مجردا كان او مزيدا فيه قوله من اسما الزمان والمكان مطلقا اطلقها لانها من الثلاثي المجرد لا يخرج
عن زنة نفعل بالفتح ومن غيره لا يخرج عن زنة اسم مفعول ذلك الباب قوله واما المصدر من المعتل
اللام فلم يتعين فيه ذلك اي وان تعين في المصدر الميمي ولو عبر به لكان اخصر واشمل قوله عطف
على قوله اسما لا على قوله الزمان اي والا لزم ان لا يصدق على نحو مغزى انه مصدر بل اسم المصدر
كما انه ليس بزمان مثله بل اسمه قوله لان مصدره على فعل جا ايضا على فعل بالسكون في روي يروي ريا
وهو شاذ قوله لكن المسموع فيه المد لم ينفرد الاصمعي برواية القصر بل وافقه ابو زيد وفي القاموس
وغري به كرضي غرى وغرا اولع كاغري به وغري مضموما ثم الد منعين في بيت كثير عزة
اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا غراء ومدتها مدامع نهل وقد جعل ابن عصفور وغيره المد فيه
شاذ قال ابن هشام وفيما قاله نظر لان ابا عبيد حكى جارية بين الشبا غرا اي والبيت الذي انشده
وعلى هذا فالمد قياسي لان غارية غرا مثل قاتلت قتالا قال وانشد ناصبت بدل غارت وحمل بدل
نهل انتهى وحاصله ان الرواية فيه في البيت على ما قال ابو عبيد بالكسر على القياس لا بالفتح ليكون شاذا

٧٩

آخر صفحة من نسخة (ص)

وماجوج وهارون وهامان ونحوها ولا من نحو صالح ومالك وسليمان ولا من نحو ابراهيم ولا من نحو اسرايل وداود ولا من نحو عامر . وكتبوا كل الف رابعة فصاعدا نحو التانية نحو ابا بع فانها تكتب ... الا في نحو يحيى وريا علما قال في التسهيل ولا يقاس على يحيى علم مثله خلافا للمبرد وهو شامل المماثلة في العلمية فقط كما اذا سميت بزوايا وللمماثلة فيها مع النقل من الفعل فالصحيح فيهما كتبه بالالف قال ابو حيان وكذلك كتبه الناس في العرب بنوع عادتهم حي من اسد لنبوه بالالف ... والالف الثالثة اي سواء كانت مبدلة من واو كغزا وعصا او مجهولة قال ... كخسا وهو بمعنى قولهم بيا لخسا او ركا اي فردا او زوج ونحا ... هذا وقد شذت الواو في الصلاة والزكوة والحيوة والنجوة ومشكوة والربوا وغيرها والقياس الالف وشذ ايضا اليافي ما ذكر لمناسبة بزكى وفي نحو والضحى للمشاكلة ... وبالارادة في معنى المصدر نحو زمي وعزو ... ويرد الفعل الى نفسك مثله رد الفعل الى المخاطب ذكر الرابعي قوله وكلا تكتب على الوجهين كذا قال المصنف وتبعه الموصلي وغيره وقال ابو حيان الصحيح في مذهب البصريين انه يكتب بالالف لان الالف فيه منقلبة عن واو وانما تكتب باليا في مذهب من زعم انها منقلبة عن يا انتهى البه الحيدري انتهى والقياس في كلتا ان تكتب باليا لان الفه الف تانيث وقد وقعت رابعة لكنه كتب بالالف شذوذا ومثله في مخالفة القياس تترا والفه الف تانيث اذا لم ينون وللالحاق اذا نونت وكلتاهما قياسها ان تكتب باليا ... وحتى حملا عليها قال ابن الانباري انما كتبت حتى باليا وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمضمر فلزم فيها الالف نحو حتاي وحتاه وانصرفت الى اليا في حتى زيد انتهى ومامنعه كثيره من امالتها هو المشهور عن العرب والقرا وروي عن بعض اهل نجد واكثر اهل اليمن امالتها لان الامالة غالبة على السنتهم وهي رواية نصار عن الكسائي وروينا عن حمزة ايضا امالة لنبيه وقرتها وقوع الالف رابعة وعلى هذا لا حاجة الى ماذكره ابن الانباري من قصد الفرق وما ذكره الشارح من الحمل على الى لكونها بمعناها في الغاية والانتها

والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ... والحمد لله وحده وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده احمد الله على المعونة والاتمام وعلى الافضال والانعام واشكره على كل حال مدا الدهر والايام واصلي على نبينا محمد افضل من صلى وصام وحج واعتمر بالبيت الحرام المبعوث الى الخاص والعام وعلى اله واصحابه الاخيار الاعلام وازمة الاسلام

جعلنا الله في زمرتهم في دار الاسلام انه القدير السلام

وذلك على يد اضعف عباد الله واحوجهم

الى معرفة ورضوانه

عبد البر ابن الشيخ

سليمان الاسيوطي

المالكي عفا عنهما

العافي

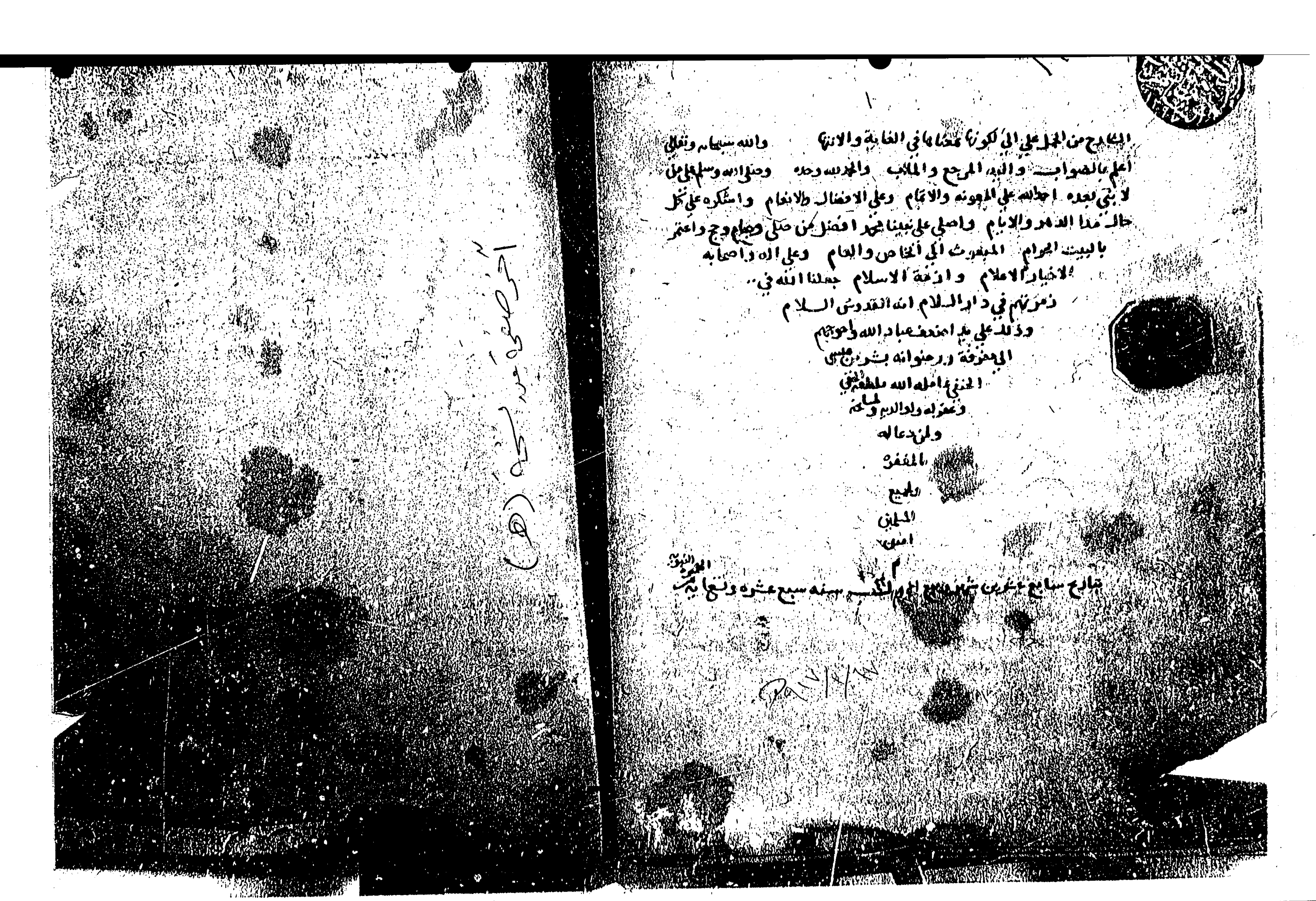
بتاريخ يوم الاثنين المبارك مستهل شهر ذو القعدة سنه اثنين وخمسين وتسعمايه من الهجرة النبوية

على صاحبها افضل الصلاة والسلام

والنا قال ابن عطية ولا يجوز الا في الوقف على نقل الحركة وروى عن ابي عمرو بالصبر بكسر البا اشماما وهذا ايضا لا يجوز الا في الوقف انتهى وهذه الرواية نقلها جماعة كالهذلي وابي الفضل الرازي وابن خالويه ثم ظاهر كلام المصنف وغيره ان حركة النقل هي الحركة التي في الاخير نقلت للساكن ونص على ذلك قوم من النحويين قال ابن عقيل ولعلهم الاكثرون ومنهم المبرد والسيرافي وقالوا انقلوا للاندية حركة الاعراب بالجملة وقال ابو البقا لا يريدون انها حركة الاعراب حيث على ما قبل الحرف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف انما يريدون انها مثلها انتهى وكلام الكلامين يشير الى اشتراط ان تكون الحركة المنقولة اعرابية وبذلك صرح الشيخ وغيره فلا تنقل حركة نحو امس ومن قبل قال لان حركة الاعراب يؤذن بها العامل بخلاف حركة البنا قال ايضا لكن جا قليلا في الافعال كضربته وضربته قال زياد بجيب والدهر كثير عجبه من عنزي سبني لم اضربه وانما جاز لانه لما كانت الها خفية وكان سكون ما قبلها يضعف اعتمادها في النطق نقلت الحركة لتمكن وفي كلام ابي حيان وغيره ان الوقف بالنقل مطرد في كل ما ذكر قبلها ساكن صحيح نحو احدث منه وعنه قوله وشرط نقل الحركة ان يكون ما قبل الاخير ساكنا هذا هو المشهور وجا النقل الى متحرك ايضا قال ابن مالك في الكافية وغيرها ان الوقف به لغة لخمية وانشد من با تمر للخير فيما قصده تحمد مساعيه ويعلم رشده قوله ثم ان يكون ذلك الساكن صحيحا عبر عن هذا الشرط ابن مالك بان يكون الساكن لا يمتنع تحريكه لاخراج الالف كدار وما قاله الشارح تبعا لهم احسن لاخراجه ايضا اليا والواو نحو بين وبوم من غير تعسف نعم تلك اولى من وجه لانه يخرج المدغم نحو الجد فانه يمتنع تحريكه لان تحريكه يلزم منه فكه وهو ممتنع في غير الضرورة هذا وللنقل شرط ثالث وان يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل من نحو غزو وظبي الملتزم في المرفوع من واو منطرفة بعد ضمة وفي المخفوض من القلب والتغيير قال ذلك ابو حيان وغيره قوله ثم ان تلك الحركة اما فتحة اولا هذا اصل ما يقوله في النقل ان الحرف

الموقوف عليه ان كان همزة جاز نقل حركتها مطلقا سوا كانت فتحة اولا لزم منها عدل اولا وان لم يكن لم تنقل الفتحة وكذا غيرها ان لزم البنا الا تقل قوله ومنهم من يتبع تقدم في الناسخ مثله وليس بتكرار لان الكلام هنا في الهمزة الثابتة وهناك في المنقلبة وقدمت ثم ان هذه اللغة لا تخص ما اذا لزم البنا ومن هنا كذلك قوله وان كان اخره الفا او همزة قبلها الف مثالها من الافعال عسى وجا ومن الاسما المذكورة لدي وهولا وجا من الحروف على ونحوها قوله وقول الفرا قول مبتدا واما قبله مقدرة ولذلك دخلت الفا في خبره كما قدرت في قوله تعالى وربك فكبر ليصح عمل ما بعد الفا فيما قبلها والفرا بالقاف قوله فالمقصور هو الاسم المتمكن الذي اخره الف اي سوا كانت منقلبة عن واو او يا كما مثل او زائدة للتانيث او الالحاق كحبلى ومعزى قوله لكن المراد ما ذكرناه اي بشهادة امثلة الباب التي كافية في القرينة على ذلك المراد قوله لكن ليست مفردة اذ قبل الالف الف اخرى فيه نزد لقول شارح ان ذكر الافراد لغو لان الاخير محال ان يكون حرفين ووجهه ان معنى كونها مفردة انفرادها عن اخرى قبلها اي ليست مصاحبة لالف سابقة عليها كما في الممدود فانه يصدق ان اخره الف قبلها اخرى وان لم تكن تلك اخرا ورده ايضا ان اجتماع الفين محال ووجه رده ايضا ان اجتماعهما تقديري كما تقرر ولا مانع منه وقوله لفظ الاخر في ذلك فلا مجال للتقدير ايضا مبني على ما فهمه وقد تقدم سقوطه قوله في الاصل المراد به ما قبل الانقلاب وبالاصل ما قبل الزيادة قوله في اخره همزة اي سوا كانت منقلبة عن واو او يا كما مثل او عن الف للتانيث او للالحاق كحمرا وعلبا قوله ولا يرد عليه ما اورد بعض الشراح هو الشريف رحمه الله تعالى وهو البعض السابق والقايل الاتي ودفع ما اورده ظاهر كما بينه الشارح لكن في كلام المصنف ايهام اتحاد الظرف والمظروف وقد اورده شارح ويمكن دفعه بالعناية هذا والاحسن في التعريف ان يقال المقصور هو الاسم الذي حرف اعرابه الف لازمة والممدود هو الاسم الذي حرف اعرابه

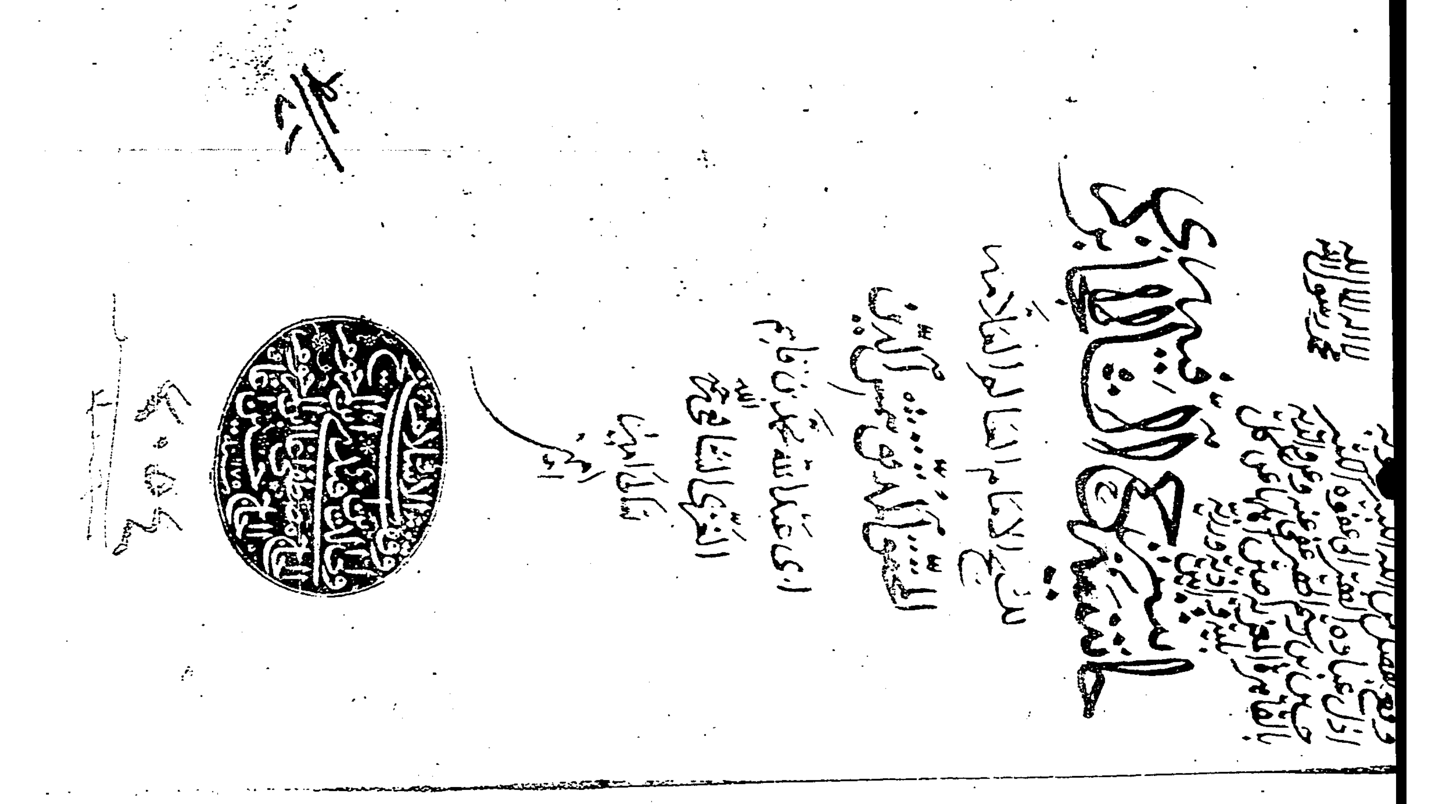
أول الجزء الرابع ... بتحقيقه نسخة (هـ)



الخارج من الجمل على الى لكونها مما لها فى الغاية والانتها والله سبحانه وتعالى
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والحمد لله وحده وصلى الله وسلم على من
لا نبي بعده احمد الله على المعونه والاتمام وعلى الافضال والانعام واشكره على كل
حال مدى الدهر والايام واصلي على نبينا محمد افضل من صلى وصام وحج واعتمر
بالبيت الحرام المبعوث الى الخاص والعام وعلى اله واصحابه
الاخيار الاعلام وائمة الاسلام جعلنا الله في..
زمرتهم في دار السلام انه القدوس السلام
وذلك على يد اضعف عباد الله واحوجهم
الى عفوه ورضوانه بشر بن عيسى
الحنفي اصلحه الله ملطفه الخفي
وغفر له ولوالديه ولمشايخه
ولمن دعا له
بالمغفره
والجميع
المسلمين
امين
بتاريخ سابع عشرين شهر ربيع الاول الكائن سنه سبع عشره وتسعمايه من الهجرة النبوية

٢٧/٧/٩٩

آخر صفحة من نسخة (هـ)



الصفحة الأولى من (ب) عليها عنوان
الحاشية واسم المؤلف

أول الجزء الذي أقوم بتحقيقه من نسخة (ب)

لذى وهولاء وجا من الحروف على ونحوهما قوله وقول
الفا قول مبتدا واما قبله مقدم ولذلك دخلت
الفا في خبره كما قدرت في قوله تعالى وربك فكبر
ليصح عمل الفا فيما قبلها والقرا بالقاف قوله فالمقصور
هو الاسم المتمكن الذي اخره الف اي سوا كانت منقلبة
عن واو او يا كالمثل او زايدة للتانيث او الالحاق نحو
ومعزى قوله لكن المراد ما ذكرناه اي شهادة
امثلة ومن كافيه في القرينة على ذلك المراد قوله
لكن ليست بمفردة اذ قبل الالف الف اخرى فيه رد
لقول شارح ان ذكر الافراد لغو لان الاخر محال ان يكون
حرفين ووجه الرد ان معنى كونها مفردة انفرادها
عن اخرى قبلها اي ليست لمصاحبة الالف سابقة
عليها كما في الممدود فانه يصدق ان اخره الف قبلها
اخرى وان لم يكن تلك اخرا ولقوله ايضا ان اجتماع
الفين محال ووجه رده ايضا ان اجتماعهما تقديري
كما قرره ولا مانع منه وقوله تح لفظ الاخر يا تى
ذلك فلا مجال للتقدير ايضا مبني على ما فهم وقد
تقدم سقوطه قوله في الاصل المراد به ما
قبل الانقلاب وبالاصل الاصل ما قبل الزيادة لما
قوله في اخره همزة اي سوا كانت منقلبة عن واو او
يا كما مثل او عن الف للتانيث او للالحاق كعلقا

ايضا وان يكون ذلك الساكن صحيحا
عبر عن هذا الشرط ابن مالك بان يكون الساكن
لا يمتنع تحريكه لاخراج الالف كدار وما قاله الشارح
تبعا للمص احسن لاخراجه ايضا اليا والواو نحو من
ويدعو من غير تعسف نعم تلك اولى من وجه لانه
يخرج ايضا المدغم نحو الجد فانه يمتنع تحريكه لان
تحريكه يلزم منه فكه وهو ممتنع في غير الضرورة
هذا وللنقل شرط اخر وهو ان يكون المنقول منه
صحيحا فلا ينقل من نحو غزو ولما يلزم في المرفوع من
واو متطرفة بعد ضمة وكذا المخفوض من القلب بنا
والتغيير قال ذلك ابو حيان وعبر قوله ثم
ان تلك الحركة اما فتحة اولا حاصل ما يقوله في
النقل ان الحرف الموقوف عليه ان كان همزة جاز نقل
حركتها مطلقا سوا كانت فتحة اولا لزم بنا نقل او
نقل ولا وان لم يكنها لم تنقل الفتحة وكذا غيرها
ان لزم البنا في الا نقل قوله ومنهم من تبع
تقدم في التاسع مثله وليس بتكرار لان الكلام
هنا في النوع التاسع وهنا في المقلبة وقدم
ثم ان هذه اللغة لا تختص بما اذا لزم البنا ان وقع
هنا لازالك قوله وان كان اخرها الفا او همزة قبلها
الف مثل ابنا من الادهان عسى وجا ومن الاسما المد كونه

من اما لتها هو المشهور عن العرب والقرا وروى
عن بعض اهل نجد واكثر اهل اليمن اما لتها لان الالف
غالبة على السنتهم ومنه رواية نصير عن الكسائي
وروية عن حمزة ايضا اما له لطيفة وفرعه
ووقوع الالف رابعة وعلى هذا لا حاجة الى ما
ذكره ابن الانبارى من قصد الفرق وما ذكره
الشارح من الحمل على الى لكونها بمعناها فى الغاية
والانتهاء والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب . والحمد لله وحده والصلاة
على من لا نبى بعده . احمد الله على المعونة والاتمام
وعلى الافضال والانعام واشكره على كل حال مدى
الدهر والايام . واصلى على نبينا محمد افضل من صلى
وصام . وحج واعتمر البيت الحرام . المبعوث
الى الخاص والعام . وعلى آله واصحابه الاخيار الاعلام
وائمة الاسلام . جعلنا الله فى زمرتهم فى دار السلام
انه القدوس السلام . هذا آخر ما عنى بجمعه
وتحقيقه . وبيان نكته وتدقيقه . الشيخ الامام العالم
العلامة المدقق الفهامة صاحب التصانيف العديدة
والابحاث السديدة . خاتمة المحققين فى زمانه
العارف بالله تعالى شمس الدين محمد الغزى تغمده الله
بغفرانه . واسكنه بحبوحة جنانه . على شرح الامام
علم الاعلام عمدة المحققين فخر الدين احمد بن الحسن
الجاربردى لكتاب الشافية . فى علم التصريف
والخط تصنيف الامام ابن الحاجب الذى شاع فضله
فى المشارق والمغارب فدونك كتابا قد اشتمل
فوائد هذا الفن وحقائقه وخلص من مراتب حقيقته
ومضايقه وهو المطلع على غوامض المبتدى ومبدا
المبين لنكته ولطائف نظمه المتفرع عن تقدم وجوابه
عليه . المشحون بالفوائد المفتنة التى قل ان توجد
الا فيه المحيط بما لا يحصى من بديع الفاظه
ومعانيه شكر الله فضل مؤلفه
فيما افاد وعطاه فى الآخرة ما تمنى
واراد والله وكفى وسلام على
عباده الذين اصطفى وعلى
الله وسلم امين والله
سبحانه وتعالى
اعلم

آخر صفحة من (ب) عليها اسم المؤلف

موضوعات الدراسة

مقدمة البحث ٢

خطة البحث ٤

الفصل الأول: التعريف بالغَزِّيّ ٥

اسمه وكنيته ولقبه: ٥

مولده ونشأته: ٥

شيوخه: ٦

آثاره العلمية: ٧

صفاته وأعماله: ٨

وفاته: ٩

الفصل الثاني ١٠

المبحث الأول: منهج الغَزِّيّ في حاشيته وأهم ملامحها ١١

أولا: شخصيته المستقلة ١١

ثانيا: محاولته التوفيق بين ما بدا متعارضا من أقوال الشراح وآرائهم: ١٥

ثالثا: محاولته التوفيق بين ما بدا متعارضا من أقوال الشراح وأقوال غيرهم ١٨

رابعًا: عرضه لجميع ما ورد ذكرُهُ في شرح الجاربردي على مؤلفات السابقين من الأبنية والأمثلة التصريفية على (الصحاح، والقاموس) غالبا، وعلى غيرهما نادرًا ١٩

خامسا: شرح الغَزِّيّ كلام الجاربردي بالنقول عن الشراح ٢٩

سادسا: شرحه كلام الجاربردي بالنقول عن غير الشراح ٣٢

سابعا: توضيحه لما أبهمه الجاربردي ٣٣

ثامنا: تعليله لما أهمل الجاربردي ذكر علته ٣٦

تاسعا: ملامح من الدراسة التي تقدمت في القسم الأول من هذا الكتاب ٣٧

المبحث الثاني: موقف الغَزِّيّ من الجاربردي وبقية الشراح ٤٣

المبحث الثالث: مقارنة بين حواشي الجاربردي ٨٠

المبحث الرابع: لغة الغَزِّيّ في هذه الحاشية ٩٠

الفصل الثالث: في مقدمات التحقيق ٩٢

توثيق نسبة الكتاب وعنوانه ٩٣

الغَزِّيّ صاحب الحاشية أم ابن جماعة؟ ٩٣

منهج الدراسة والتحقيق ٩٧

وصف النسخ المعتمدة ٩٩

مصورات من النسخ المعتمدة ١٠٠


القسم الثاني
النص المحقق

[المقصور والممدود][1]

قوله: «المقصور...».

٣ المقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة؛ إذ الأفعال والحروف والأسماء غير المتمكنة لا يقال فيها مقصور ولا ممدود، وإن كان آخرها ألفا أو همزة قبلها ألف.

٦ وأما قولهم في (هؤلا)، و(هؤلاء) مقصور وممدود فتسمّح في العبارة، مع ما في أسماء الإشارة من الشبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها.

وقول القرّاء في مثل (جاء)، و(شاء): هو ممدود، فعلى مقتضى اللغة، لا على
٩ اصطلاح النحاة.

فالمقصور هو الاسم المتمكن الذي آخره ألف مفردة، ولا يرد عليه نحو (زيدا) في الوقف؛ لأن ألفه منقلبة عن التنوين، فلا تكون من بنية الكلمة، ولا نحو (إلى)،
١٢ و(إذا)؛ لأن الأول ليس باسم، والثاني ليس بمتمكن، فخرجا بقولنا: الاسم المتمكن.

والمصنف وإن أطلق كلامه، لكن المراد ما ذكرناه. [ط: ١٨٩]

● قوله: «فالمقصور هو الاسم المتمكن الذي آخره ألف».

١٥ أي: سواء كانت منقلبةً عن واو أو ياء، كما مَثَّلَ؛ (أي: في المتن)[2]، أو زائدة لتأنيثٍ، أو إلحاق، كـ(حُبْلى)، و(مِعْزًى).

● قوله: «لكن المراد ما ذكرناه».

١٨ أي: بشهادة أمثلة الباب، وهي كافية في القرينة على ذلك المراد.

---

(١) انظر مسائله في: (الكتاب ٣/٥٣٦، والمقتضب ٣/٣٩٣، والأصول ٢/٤١٥-٤١٧، وابن يعيش ٦/٣٦-٤٣، والتسهيل ٢٥٨، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٢٤-٣٣٠).

(٢) ليس في ط. وانظر (الشافية ٦٨).

وقوله: «مفردة...».

احتراز من الممدود.

٣ **واعترض عليه بعض الشارحين بأنه لا حاجة إلى الاحتراز؛ لأنه ليس في آخر الممدود ألف، بل همزة، وإن التزم أن الهمزة ألف أيضا دخل في الحد (القُرْء)، و(الخَطَأ).**

٦ **لكن يمكن أن يقال: احترز بها عن مثل (صحراء)؛ لأنه كان بالقصر، زيدت ألف أخرى توسعا في اللغة، وتكثيرا لأبنية التأنيث، ثم قلبت الثانية همزة كما مرّ في الجمع، فيصدق أنه في آخره ألف، أي في الأصل، لكن ليست بمفردة؛ إذ قبل الألف**

٩ **ألف أخرى في الأصل، وإن لم يكن كذلك في أصل الأصل.** [ط: ١٨٩-١٩٠]

● **قوله: «لكن ليست بمفردة؛ إذ قَبْلَ الألف أَلِفٌ أخرى».**

فيه رَدٌّ لقول شارح[١]: «إنَّ ذِكْرَ الإفراد لَغْوٌ؛ لأن الآخِرِ مُحالٌ أن يكون حرفين».

١٢ ووجه الرَّدِّ أن معنى كونها مفردةً: انفرادُها عن أُخرى قبلها، أي: ليست بِمُصَاحِبَةٍ لألفٍ سابقةٍ عليها كما في الممدود، فإنه يَصْدُق أن آخره ألف قبلها أُخرى، وإن لم تكن تلك أُخرى.

ولقوله أيضًا[٣]: «إن اجتماع الفين محال»، ووجه ردِّه، أيضًا، أن اجتماعهما

١٥ تقديريٌّ كما قرروه، ولا مانع منه.

وقوله حينئذ[٣]: «لفظ الآخِرِ يَأْبَى ذلك... فلا مَجَال للتقدير أيضًا» مَبْنِيٌّ على ما فهمه، وقد تقدَّم سقوطه.

١٨ ● **قوله: «في الأصل».**

المراد به ما قبل الانقلاب، وبـ«**أَصل الأصل**» ما قبل الزيادة.

---

(١) هو الخضر اليزدي في شرحه على الشافية الذي قام بتحقيقه حسن أحمد العثمان في رسالة حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى عام ١٤١٦هـ ١٩٩٦م، وذكر أنه لم يظفر بترجمة لهذا العلم. انظر (شرحه على الشافية ٣٠٠).

والممدود هو الاسم المتمكن الذي يكون بعد الألف في آخره همزة كالكساء، فلا ينتقض الحد بمثل (جاء)، و(شاء)، ولا يرد عليه ما أورد بعض الشارحين، وهو أنه ليس آخر ألفا بعدها همزة، بل آخره همزة؛ لأن ذلك إنما يرد على من يقول: الممدود ما آخره ألف بعدها همزة، ولم يقل المصنف كذلك، بل قال: الممدود ما كان بعد الألف في آخره همزة. [ط: ١٩٠]

● **قوله: «في آخره همزة».**

أي: سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء، كما مَثَّل (في المتن)(١)، أو عن ألفٍ للتأنيث، أو للإلحاق، كـ(صحراء)، و(عِلْبَاء)(٢).

● **قوله: «ولا يَرِدُ عليه ما أَوْرَدَ بعضُ الشَّارِحين».**

هو الشريف(٣)، رحمه الله تعالى، وهو البعض السابق، والقائل الآتي. ودَفْعُ ما أورده ظاهرٌ، كما بيَّنه الشارح؛ لكن في كلام المُصَنِّف بَعْدُ اتحادُ الظرف والمظروف، وقد أورده شارح(٤)، ويمكن دفعه بالعناية.

هذا، والأحسن في التعريفين أن يقال: المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألِفٌ لازمة. والممدود: هو الاسم الذي حرف إعرابه همزةٌ قبلها ألف زائدة.

---

(١) ليس في ط.

(٢) العِلْبَاء: عصب العنق الغليظ خاصّةً. (اللسان: علب).

(٣) انظر (شرحه على الشافية ٨٨٧).

والشريف هو: ركن الدين الحسن بن رضي الدين محمد بن شرف شاه الحسيني الأَسْتَرَابَاذيّ الشافعي، ولد سنة ٦٤٥هـ، وتوفي سنة ٧١٤هـ. من تصانيفه: شرح الحاوي الصغير للقزويني ، وشرح شافية ابن الحاجب. ترجمته في (بغية الوعاة ١/٥٢١-٥٢٢).

(٤) هو: اليزدي، قال -وهو يشرح قول المُصَنِّف في تعريف الممدود: «ما كان بعدها فيه همزة كالكساء والرِّداء» - قال: «إن (في) تدل على الظرفية، فيوهم تغاير الظرف والمظروف، كقولك: الماء في الكوز، ولا تغاير ههنا». (شرحه ٣٠٠).

لكن يرد عليه ما قيل: إنه يدخل في تعريفه ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو (ماء)، أصله: (مَوَه)، قلبت الواو ألفا، والهاء همزة، مع أنه لا يسمى ممدودا، نص عليه أبو علي الفارسي، لعروض المدّ فيه؛ لأن ألفها واو في الأصل، ولو قيّد الألف بالزائدة اندفع ذلك. [ط: ١٩٠]

● **قوله: «مع أنه لا يسمى ممدودًا».**

قال بدر الدين بن مالك[١]: «إنما خُصَّ اسم الممدود بذي الألف الزائدة؛ لأن كينونة المبدلة من الأصل ألفًا عارضٌ، فلم يعتدّ به، كما أنَّ (نَسِيءٍ، وقُرُوء) لا يسمى ممدودًا؛ لصحة انفكاك المدِّ عنه؛ لإمكان التحريك في الياء والواو».

وسمي الممدود ممدودا لأن الألف قبل الهمزة تمد لأجل الهمزة ولا يحذف بحال، وسمي المقصور مقصورا لأن الألف ليس بعدها همزة فتمد، ولأنها قد تحذف لوجود التنوين أو الساكن بعدها فيقصر الاسم.

وهذا أولى في معنى التسمية، لما فيه من مناقضة الممدود، من قول من قال في سببها ههنا: لأنه الذي قُصر عن الإعراب؛ لأنه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود. [ط: ١٩٠]

● **قوله: «وهذا أَوْلَى».**

الإشارة لما ذكره، وهو وجهان، وما عَلَّلَ به ظاهر في أَوَّلهما، وعلى تقديمه اقتصر اليزدي[٢]. أما ثانيهما فهو أنسب بالآتي؛ لأن ما لم تحذف ألفه باقٍ بحاله لم يُمَدَّ

(١) انظر كلامه في (بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب ١١٤).

وبدر الدين بن مالك هو: محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، الإمام بدر الدين بن الإمام جمال الدين الطائي الدمشقي الشافعي. من أشهر تصانيفه: شرح ألفية والده، شرح كافيته، شرح لاميته، تكملة شرح التسهيل، لم يتمه. توفي في دمشق سنة ٦٨٦هـ. ترجمته في (بغية الوعاة ١/٢٢٥).

(٢) ذكر اليزدي الأسباب جميعها في التسمية، ثم قال: «وتمد ألفه لكون ما بعدها همزة، والتفسير الأخير أقرب؛ لكون القصر والمدّ واضحين فيه في القبيلين، لكون ما بعدها همزة». (شرحه على الشافية ٢٩٩).

أيضًا[1]، وقوله: «من قَوْلٍ» متعلق بأَوْلَى، وكـذا «لأنّـه» الثانيـة، والأُوْلـى متعلقـة بـ(قَـالَ) محكية هي وما بعدها به.

٣ **قوله: «والقياسي...».**

كل واحد من المقصور والممدود قياسي وسماعي.

والمراد بالقياسي ما علم قصره أو مده بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم يرجع
٦ **إليها فيه، وبالسماعي: ما يفتقر إلى سماع قصره أو مده.**

فالقياسي من المقصور أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة؛ لأنه إذا وقع مثل ذلك في المعتل اللام تحركت الياء أو الواو، وانفتح ما قبلها، فتقلب ألفا،
٩ **فيحصل الاسم آخره ألف، وهو معنى المقصور.**

والقياسي من الممدود: أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح ألفا، فإذا أردت بناء تلك الصيغة من المعتل اللام وجب أن يكون ممدودا؛ لأن حرف العلة من
١٢ **الاسم المعتل اللام يقع آخرا بعد ألف فيجب قلبه همزة، وهو معنى الممدود. ثم بسط ما اشتمل عليه هاتان القاعدتان فنقول:**

المعتل اللام من أسماء المفاعيل من الثلاثي المزيد فيه والرباعي
١٥ **مقصورات؛ لأن نظائرهن من الصحيح مفتوحات ما قبل الآخر، وذلك أن اسم المفعول مما ذكره مفتوح ما قبل الآخر كقولك: مُكْرَم، ومُشْتَرَك، فإذا أردت بناء هذه الصيغة من المعتل اللام تحركت حرف العلة وانفتح ما قبلها فقلبت**
١٨ **ألفا، وهو معنى المقصور، كمُعْطَى ومُشْتَرَى، أصلهما: مُعْطَوٌ ومُشْتَرَيٌ.**

[ط: ١٩٠-١٩١]

● **قوله: «من الثلاثيّ المزيد فيه والرباعيّ».**

٢١ أي: مجردًا كان أو مزيدًا فيه.

---

(١) ط: (أبدًا).

وكذلك المعتل اللام من أسماء الزمان والمكان مطلقا.

فقوله: «وأسماء الزمان» عطف على قوله: «أسماء المفاعيل»، أي المعتل اللام من أسماء المفاعيل ومن أسماء الزمان، وقوله: «والمصدر» عطف على قوله: «أسماء المفاعيل» لا على قوله: «أسماء الزمان»، يعرف بالتأمل. [ط: ١٩١]

● قوله: «من أسماء الزمان والمكان مطلقًا».

أطلقها؛ لأنها من الثلاثيِّ المجرد لا تخرج عن زنة (مَفْعَل) بالفتح، ومن غيره لا تخرج عن زنة اسمِ مفعولِ ذلك الباب.

ومن المصدر بشرط أن يكون قياسه (مَفْعَلاً)، أو (مُفْعَلاً) بفتح العين مع فتح الميم أو ضمه؛ لأن نظائرها: مَقْتَل، ومَخْرَج، فقوله: «مما قياسه... إلخ» متعلق بقوله: «المصدر»، لا بقوله: «أسماء الزمان والمكان»؛ إذ لا فرق في المعتل اللام بين أن يكون فعله (يَفْعِل) بالكسر أو غيره، فإن اسم الزمان والمكان فيه (مَفْعَل) بالفتح، وأما المصدر من المعتل اللام فلم يتعين فيه ذلك، فلذلك قيده به. [ط:١٩١]

● قوله: «وأمَّا المصدر من المعتل اللام فلم يتعيَّن فيه ذلك».

أي: وإن تعين في المصدر الميميّ[1]، ولَوْ عبَّر به لكان أَخصر وأشملَ.

● قوله: «عطف على قوله: أسماء المفاعيل، لا على قوله: أسماء الزمان».

---

(١) المصدر الميمي: هو ما دلّ على الحدث وبُدئ بميم زائدة على غير بناء (مُفَاعَلة)، ويصاغ قياسًا من الثلاثيّ على (مَفْعَل)، ومن غيره على زنة اسم المفعول.

واسم المصدر: ما دلّ على معنى المصدرية، ونقص عن حروف مصدر فعله المستعمل معه، نحو: (سلام) من قولنا: (سَلَّم)، فمصدره (التسليم)، و(عطاء) من (أعطى)، فمصدره: (الإعطاء). انظر: (شرح الرضي على الشافية ١/١٦٨، وشرح الحدود للفاكهي ١٨٣-١٨٤، وأوضح المسالك ٢/٢٠٧ هامش، و شرح ابن عقيل ٣/٩٨).

أي: وإلا لزم ألاَّ يَصْدُقَ على نحو: (مَغْزًى) أنَّه مصدر، بل اسم المصدر، كما أنه ليس بزمانٍ مثلاً، بل اسم.

٣ **وكذا المعتل اللام من كل مصدر ماضيه على (فَعِلَ)، والصفة المشبهة منه (أَفْعَل)، أو (فَعْلاَن)، أو (فَعِل)؛ لأن مصدره على (فَعَل)، فإذا بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام تتحرك لامه وينفتح ما قبلها، فتنقلب ألفا.** [ط: ١٩١]

٦ ● **قوله: «لأن مصدره على (فَعَل)».**

جاء أيضًا على (فَعْلٍ) بالسكون: (رَوِيَ يَرْوَى رَيًّا)[1]، وهو شاذٌّ.

ومثّل بثلاثة أمثلة في المعتلّ لاختلافها في الصفة المشبهة، وبثلاثة في الصحيح

٩ **لذلك، فالعَشَى: من عَشِيَ فهو أعشَى، أي الذي لا يبصر بالليل، ويُبصر بالنهار، نظيره من الصحيح: الحَوَل، من حَوِلَ فهو أحْوَل.**

والصَّدَى: من صَدِيَ أي عطش، فهو صَدٍ، نظيره من الصحيح: الفَرَق، من فَرِقَ،

١٢ **أي خاف، فهو فَرِقٌ.**

والطَّوَى: من طَوِيَ، أي جاع، فهو طيّان، نظيره من الصحيح: العَطَش، من: عَطِشَ فهو عطشان.

١٥ **فاللف والنشر الواقع في المتن هنا ليس على الترتيب، وكأنه لذلك وقع في الشرح المنسوب إلى المصنف أن نظير (الطَّوَى) هو (الفَرَق)، وهو سهو؛ لأن الصفة من (طَوِيَ): (طاوٍ)، و(طَيّان)، ومن (فَرِقَ): (فَرِقٌ)، فليسا بنظيرين.**

١٨ **ثم أورد (الغَرَاءَ) اعتراضا على ذلك؛ إذ قياسه (غَرًى)؛ لأنه من (غَرِيَ) أي أولع به فهو غَرٍ، مثل صَدِيَ فهو صَدٍ، فمدّه على خلاف القياس، والأصمعي يقصره، لكن المسموع فيه المدّ.** [ط: ١٩١-١٩٢]

٢١ ● **قوله: «لكنَّ المسموع فيه المدّ».**

---

(١) انظر: (التاج: روى).

لم ينفرد الأصمعيُّ[1] برواية القصر، بل وافقه أبو زيد[2]، وفي القاموس: «وغَرِيَ به، كرضي غِرًى وغِرَاءً: أُولِعَ، كأُغْرِيَ به وغُرِيَ مضمومتين»[3]. نعم، المَدُّ متعيِّنٌ في بيت كُثَيِّر عَزَّة[4]: ٣

إذا قلتُ (مَهْلًا)[5] غارت العين بالبكا غِرَاءً، ومدَّتهـا مَدامعُ نُهَّلُ

وقد جعل ابْنُ عُصْفُور[6] وغَيْرُهُ المَدَّ فيه شاذًا.

---

(١) هو: أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع، راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، مولده ووفاته بالبصرة ١٢٣-٢١٦هـ. من آثاره: الإبل، الأضداد، خلق الإنسان، الخيل، الشاة، اشتقاق الأسماء. (إنباه الرواة ٢/١٩٧-٢٠٥، وأخبار النحويين البصريين ٧٢-٨٠).

ورواية القصر عنه في (المفصل ٢١٧، والتخمير ٣/٦٥، والرضي ٢/٣٢٧، والارتشاف ١/٢٣٥).

(٢) هو: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أحد أئمة اللغة والأدب من أهل البصرة، توفي بها سنة ٢١٥هـ. من مؤلفاته: النوادر في اللغة، والهمز، والمطر، والمياه، وخلق الإنسان. (إنباه الرواة ٢/٣٠-٣٥).

ورواية القصر عنه في: (النوادر ١٩٨)، قال: «وغَرِيتُ أنا بفلان فأنا أَغْرى به غِـرًى، إذا أولعت به من غير تحميل» اهـ. وانظر: (الارتشاف ١/١٣٥).

(٣) (القاموس: غرى).

(٤) هو: كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، توفي بالمدينة سنة ١٠٥هـ. (طبقات فحول الشعراء ٢/٥٤٠، وخزانة الأدب ٥/٢٢١-٢٢٤).

والبيت من الطويل في (ديوانه ١٥٩)، وتعين المد هنا لإقامة الوزن.

(٥) ط: (سهلا).

(٦) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الله، ولد في إشبيلية عام ٥٩٧هـ، وتوفي في تونس عام ٦٦٩هـ. من أشهر كتبه: الممتع، شرح الجمل للزجاجي، شرح كتاب سيبويه. (بغية الوعاة ٢/٢١٠).

قال ابْنُ عُصْفُور في (شرح الجمل ٢/٣٦٠): «وشذ من ذلك الغراء، يقال: غَري يغرى فهو غَرٍ، والمصدر الغِراء». ثم أنشد البيت.

قال ابن هشام[1]: «وفيما قالوه نظر؛ لأنَّ أبا عبيد[2] حكى: غَاريت بين الشيئين غِرَاءً، (أي)[3]: وَالَيْتُ، ثم أنشده، وعلى هذا فالمدّ قياسيٌّ؛ لأن غاريت غِرَاءً مثل: قاتلت قِتالاً. قال: وأنشد: (فَاضَت) بدل (غارت)، و(حُفَّل) بدل (نُهَّل)». انتهى. ٣

وحاصله أن الرواية فيه في البيت على ما قال أبو عبيد بالكسر على القياس، لا بالفتح ليكون شاذًّا، //وحكى ذلك العَيْنِيّ[4] أيضًا، ثم قال: «وهذا (المعنى)[5] أَنْسَبُ وأَصْوَبُ». قال: وغارت من: غار الغيث الأرض يَغيرُها: أي سقاها، وقيل: من غَارَتْ عَيْنُه، إذا دَخَلَتْ في الرأس، والأول أنسب، و(غِرَاء) نصب على الحال بمعنى: (مُغَارية). ٤٤ب ٦

فقوله: «والمصادر» بالكسر عطف على قوله: «أسماء المفاعيل»، أي المعتل من المصادر مقصور، وكذا قوله: «وجمع فعلة» مكسور، عطفا عليه؛ أي: المعتل اللام من جمع (فُعْلَة)، و(فِعْلَة) مقصور؛ إذ قياسه (فُعَل)، و(فِعَل)، فيتحرك حرف العلة وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفا. ٩

وقدم المصنف قوله: «والمعتل اللام» ليتعلق بالجميع، كما بينّا. ١٢

---

(١) انظر (أوضح المسالك ٤/٢٩٢-٢٩٣).

وابن هشام هو: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المصري. ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨هـ، وتوفي سنة ٧٦١هـ. من مصنفاته: الإعراب عن قواعد الإعراب، أوضح المسالك، مغني اللبيب. (بغية الوعاة ٢/٦٨-٧٠).

(٢) هو: القاسم بن سلاّم الهروي الأزدي الخزاعي، أبو عُبيد، ولد سنة ١٥٧هـ، وتوفي سنة ٢٢٤هـ. من مصنفاته: الغريب المصنف، وغريب الحديث. (بغية الوعاة ٢/٢٥٣-٢٥٤).

(٣) ليس في ب، ط.

(٤) انظر (شرح الشواهد للعيني بحاشية الصبان ٤/١٠٦).

والعَيْنِيّ هو: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف العنتابي بدر الدين العَيْنِيّ. ولد سنة ٨٥٥هـ. من مصنفاته: شرح الشواهد الكبير والصغير، وشرح البخاري، وشرح الهداية في الفقه. (بغية الوعاة ٢/٢٧٥، وشذرات الذهب ٧/٢٨٦).

(٥) ب: (العين).

والقُربة، بالضم، الدنو، والقرابة في الرحم أيضا، والقِرْبَةُ، بالكسر ما يستقى به.

قوله: «ونحو الإعطاء...».

٣ أي المعتل اللام من نحو الإعطاء... إلخ ممدودات؛ لأن نظائرهن من الصحيح قياسها أن تكون قبل آخرها ألف زائدة، فإذا ثبت من المعتل اللام مثله وقع حرف العلة متطرفا بعد ألف زائدة، فوجب قلبه همزة، وهو معنى الممدود. ومثّل بالإعطاء ٦ في المعتل، ونظيره (الإكرام) في الصحيح، وهو مصدر (أفعل)، وقياس مصدر (أَفْعَلَ): (إِفْعَال).

ثم مثل بالرِّمَاءِ في المعتل، ونظيره (الطّلاب) في الصحيح، وهو مصدر (فَاعَلَ)، ٩ وقياسه (فِعَال).

ثم بالاشتراء في المعتل، ونظيره (الافتتاح) في الصحيح، وهو مصدر (افْتَعَل)، وقياسه (افْتِعَال).

١٢ ثم مثل بالاحبنطاء في المعتل، ونظيره (الاحرنجام) في الصحيح، وهو مصدر (افْعَنْلَلَ)، وقياسه (افْعِنْلَال)، فوجب أن يكون قبل آخر الجميع ألف، فيقع حرف العلة بعدها متطرفا فتقلب همزة، و(الاحبنطاء) ليس معتلا، لكن لما كان الزيادة فيه ١٥ للإلحاق بالأصلي تساهلوا في العبارة. [ط: ١٩٢]

● قوله: «تساهلوا في العبارة».

أي: فجعلوه من المعتلّ؛ لأن الملحق في حكم الأصلي[1].

١٨ قوله: «وأسماء الأصوات...».

أي المعتل اللام من أسماء الأصوات المضموم أولها، كالعُواء، وهو صوت الذئب، والثُغاء، وهو صوت الشاة؛ ممدود أيضا لما تقدم، ومن مفرد (أَفْعِلَة)؛ لأنها ٢١ جمع مخصوص قبل آخره حرف مدّ، نحو: (كِسَاء) مفرد (أَكْسِيَة)، و(قَبَاء) مفرد

---

(١) ب: الأصل.

(أقبية)، فيعلم أنه ممدود؛ لأن قياسه أن يكون قبل آخر مفرده ألف، فتنقلب الواو والياء همزة لِمَا مَرَّ، ونظيره من الصحيح: (قَذَال)، و(أقذِلَة)، و(حمار)، و(أحمِرَة).

٣ **ثم اعترض بأندية، فإن مفردها مقصور، وأجاب بأنه شاذ، وذكر المصنف في شرح المفصل أن (أندية) في الشذوذ من المعتل كأنجدة في جمع نَجْد، وكان قياسه ألا يقال في جمعه (أندية)، أو يقال في مفرده (نَدَاء) بالمد، كما قيل (قَبَاء)، و(أقبية)،**
٦ **وكذا قياس مفرد (أنجدة): (نِجَاد)، أو (نَجَاد)، ولكنهم جمعوا (فَعَلاً) في الصحيح على (أَفْعِلَة)، وجمعوا (نَدَى) في المعتل على (أَفْعِلَة) على غير قياس، وذكر في شرح الهادي أنه قيل جمع (ندى) على (نِدَاء) كجَمَل وجِمال، ثم على (أندية) ككساء**
٩ **وأكسية، فلا يكون (أندية) جمع المقصور، ولا (ندى) مفرد (أفعِلَة).** [ط: ١٩٢-١٩٣]

● **قوله: «ثم اعْتُرِضَ بأَنْدِيَة».**

مِثْلُ مفردها فيما ذكره مفرد: (أَقْفِيَةٍ، وأَرْحِيَةٍ)[(١)]. قال أبو حَيَّان[(٢)]: «وزعم
١٢ الأخفش[(٣)] أن (أرحية وأقفية)[(٤)] من كلام المولَّدين، وتأول أنديةً على أن يكون جمع (نِداءٍ) الممدود في الضرورة».

---

(١) ب: (أفقية وأرجية)، ط: (أقضية وأرجية). والأرحية: جمع رَحَى: الحجر العظيم، والرَّحى مؤنثة: وهي التي يطحن بها، وجمعها على (أرحية) نادرٌ. والأَقْفِيَة: جمع قفا: مؤخر العنق. (اللسان: رحا، قفا).

(٢) انظر (التذييل والتكميل ٥/٢٣٢/أ).

وأبو حيان هو: محمد بن يوسف بن حيان الغرناطي، ولد بغرناطة سنة ٦٥٤هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ٧٤٥هـ. من مصنفاته: البحر المحيط، والتذكرة، والتذييل والتكميل. (غاية النهاية ٢/٢٨٥، وبغية الوعاة ١/٢٨٠-٢٨٥).

(٣) هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، الأخفش الأوسط، توفي ببغداد سنة ٢١٥هـ. (أخبار النحويين البصريين ٦٦-٦٧، وبغية الوعاة ١/٥٩٠).

(٤) ب: (أفقية وأرجية).

● **قوله: «وذكر في شرح الهادي[١]».**

قال الشيخ أبو حَيَّان: «زَعَمَ المُبَرِّد[٢] أنَّ أندية جمع نِداء، وأنَّ نِداء جمع نَدًى؛ لأن (فَعَلاً) يُجمع على (فِعَال)؛ و(فِعَال) يجمع على (أفعلة)». قال: «وهذا ضعيف؛ لأن نداءً جَمْعَ نَدًى لا يحفظ، ولم يسمع من كلامهم، وفيه جمع الجمع ولا ينقاس». ثم نقل عن ابْنُ عُصْفُور: أنَّ ما قاله، (أي)[٣] المُبَرِّد، يجوز قياسًا، لكنه لم يُسْمَع، ووهَّمه فيما اقتضاه من جواز جمع الجمع قِيَاسًا[٤]، (وقال)[٥]: «قد نُقِل الإجماع فيه على أنه لا يجوز، بل ما جاء منه يحفظ ولا يقاس عليه» [٦].

وأما السماعي فهو ما ليس له نظير من الصحيح مفتوح ما قبل آخره ليكون مقصورا، أو واقع قبل آخره ألف ليكون ممدودا، ثم ذكر مثالين للمقصور ومثالين للمدود.

والأَبَاء، بالفتح والمد، القصب، والواحدة: أباءة. [ط:١٩٣]

● **قوله: «والأَبَاء، بالفتح».**

---

(١) انظر (شرح الهادي

(٢) انظر كلامه عنها في (المقتضب ٣/٨١-٨٢).

وهو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي البصري، من كتبه: المقتضب، الكامل، الفاضل، المذكر والمؤنث. توفي سنة ٢٨٥هـ. (أخبار النحويين البصريين ١٠٥-١١٤، وبغية الوعاة ١/٢٦٩-٢٧١).

(٣) ليس في ب.

(٤) قال ابْنُ عُصْفُور في (شرح جمل الزجاجي ٢/٣٦٤): «وزعم أبو العباس أن أندية جمع نِداء الذي هو جمع نَدًى؛ لأن (فَعَلاً) جمع على (فِعَال) نحو: جَمَل وجمال، وهذا الذي قال يجوز قياسًا، إلا أنه لم يسمع نِداء في جمع نَدًى». وذكر ابن جني (٢/٢٣٧) أن هذا التوجيه للأخفش.

(٥) ط: (قال).

(٦) (التذييل والتكميل ل:٢٣٢/أ).

[هو][1] من المهموز كما حكاه ابن جني[2] عن سيبويه[3]، لا المعتل، كما توهَّمه الجَوْهَرِيّ[4] وغيره، واحترز بقوله: «بالفتح» عن «الإِباء» بالكسر؛ لأن له نظيرًا وهو: النِّفَار، والجِماح، فمدُّه قياسيٌّ، وكذا «الأُباء» بالضم، وهو: أن لا يُشْتَهى الطعام؛ لأنه داء كالزكام والصداع[5].

● **قوله: «والواحدة أَبَاءَة».**

هي بالفتح أيضًا كـ(عَبَاءَةٍ)[6].

---

(١) سقط من ص، هـ.

(٢) انظر (الكتاب ٣/٤٥٩، وسر الصناعة ١/٧٠-٧١، والقاموس: أبأ).

وابن جني هو: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، ولد بالموصل قبل الثلاثين والثلاثمائة، وكانت وفاته في بغداد سنة ٣٩٢هـ، وأهم كتبه: الخصائص، وسر الصناعة، والمنصف. (بغية الوعاة ٢/١٣٢).

(٣) سيبويه هو: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، توفي سنة ١٨٠، صاحب الكتاب المشهور في النحو. (مراتب النحويين ١٠٦، وأخبار النحويين البصريين ٦٣).

(٤) هذا اللفظ في (القاموس: أبأ)، وهو من استدراكات صاحب القاموس على الجَوْهَرِيّ نقلا عن ابن جني، وأورده الجَوْهَرِيّ في مادة (أبى)، قال: «والأَباء، بالفتح والمدّ: القصب».

والجَوْهَرِيّ هو: إسماعيل بن حماد الجَوْهَرِيّ، لغوي مشهور، صاحب الصحاح، توفي سنة ٣٩٦هـ، وقيل في حدود ٤٠٠هـ. (بغية الوعاة ٢/١٣٢).

(٥) (اللسان: أبى).

(٦) ط: (كقباء).

[ذو الزيادة][1]

قوله: «ذو الزيادة...».

حروف الزيادة يجمعها قولك: يا أوس هل نمت؟ وقولك: لم يأتنا سهو، وكذا: اليوم تنساه، وجمعها بعضهم في بيت، وهو:

يا أوس هل نمت ولم يأتنا ... سهو فقال: اليوم تنساه

[ط: ١٩٣]

● قوله: «يجمعها قولك: يا أَوسُ هَلْ نِمْتَ».

حروف الزيادة عشرة، جمعها الناس في أنواع من الكلام، ومن ألطف ما جُمعت فيه: «سألتمونيها»، وقد ذُكرت ثلاث مرات في البيت (الذي)[2] حكاه الشارح، وأجمع منه وأحسن -لعدم الحشو- قول ابن مالك[3]:

هناء و(تسليم)[4]، تلا يوم أُنْسِه، ... نهاية مسؤول، أَمَانٌ وتَسْهِيل

وقيل، (أيضًا)[5]: السمانَ هَوِيتُ -كما في المتن- وهو معيب؛ لإدغام اللام، و:

(١) انظر حروف الزيادة في (الكتاب ٤/٢٣٥-٢٣٧، ٣٠٧-٣٢٦، والمقتضب ١/١٩٤-١٩٨، والمنصف ١/٩٨-١٧٢، والممتع ١/٢٠١-٣٠٧، وابن يعيش ٩/١٤١، ١٠/٢٧، والتسهيل ٣٠١-٣٩٥، والرضي ٢/٣٣٠-٣٦٩، والارتشاف ١/٩٤-١١٦).

(٢) ليس في ب.

(٣) ب: (وقول ابن مالك)، وهذا البيت في (شرح الكافية لابن مالك ٤/٢٠٣٣).

وابن مالك هو: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، ولد فيها سنة ٦٠٠هـ، من أشهر كتبه: الخلاصة الألفية، وتسهيل الفوائد وشرحه، والكافية وشرحها. توفي في دمشق سنة ٦٧٢. (غاية النهاية ٢/١٨٠-١٨١، وبغية الوعاة ٤/٢٠٣٣).

(٤) ليس في ب.

(٥) ليس في ب.

هَويتُ السمانَ، وهو مثله؛ لذلك، ولسقوط الهمزة، وجمعت، أيضًا، في قولهم: أويت من سهلٍ، وأسلمني وتاه، والموت ينساه، وهم يتساءلون، وغيرها.

٣ **وإنما اختص تلك الحروف العشرة دون غيرها؛ لأن أولى ما زيد حروف المد واللين؛ لأنها أخف الحروف وأقلها كلفة، وأما قول النحويين: الواو والياء ثقيلتان، فبالنسبة إلى الألف، وأما بالنسبة إلى غيرها من الحروف فخفيفتان، وغير حروف المد**
٦ **واللين من الحروف العشرة مشبهة بها: فالهمزة مجاورة للألف في المخرج، وتنقلب إلى حروف اللين عند التخفيف، والهاء أيضا مجاورة للألف في المخرج، وأبو الحسن يدّعي أن مخرجهما واحد، وهي خفية، وقد أبدلت من الواو في (يا هَنَاه)، ومن الياء**
٩ **في (هذه)، والميم من مخرج الواو وهو الشفة، وفيها غنة مناسبة لين حروف اللين، والنون فيها أيضا غنة، ويمتد في الخيشوم امتداد الألف في الحلق، والتاء حرف مهموس، وأبدلت من الواو في (تُجاه)، و(تُرات)، والسين حرف مهموس فيه صفير،**
١٢ **فناسبه بهمسه لين حروف اللين، ويقرب مخرجه من مخرج التاء، ولذلك أبدلوها منها، فقالوا: (استخذ) في (اتخذ)، وعكسه (سِتّ)، وأصله (سِدْس).** [ط: ١٩٣-١٩٤]

● **قوله: «لأنها أخف الحروف».**

١٥ أي: ولذلك كثر استعمالها، فلا تخلو كلمة منها، أو من أبعاضها التي هي: الضمة، والفتحة، والكسرة(١).

● [**قوله: «وأَقَلُّها كُلْفَةً».**

١٨ أي: لأنها -لِمَا فيها من اللِّينِ- يسهل النطق بها.

● **قوله: «وتنقلب إلى حروف اللين».**

وتصور فيها أيضًا](٢).

---

(١) هذا عن سيبويه، قال: «فأما الأحرف الثلاثة فإنهن يكثرن في كل موضع، ولا يخلو منهن حرف أو من أبعاضهن». (الكتاب ٤/٣١٨).

(٢) ساقط من ص.

● **قوله: «وقد أُبدلت من الواو في: يا هَنَاه».**

أي: في مذهب البصريين، وستأتي الكلمة، وإيضاحها، وما فيها من الخلاف في الإبدال[1]. ٣

● **قوله: «فناسب بِهَمْسِهِ».**

أي: وما فيه من الصفير، قاله المَوْصِلِيّ[2]. وقد يقال: الصاد مثل السين في كل ما ذكره الشارح. ٦

والللام وإن كان مجهورا لكنه يشبه النون وقرب منه في المخرج، ولذلك يدغم فيه النون، نحو: ﴿من لدنه﴾، وقد يحذف معه نون الوقاية في (لَعَلّي) كما حذفت مع مثلها في (إني)، و(كأني). [ط:١٩٤] ٩

● **قوله: «لكنّه يُشْبِهُ النُّون».**

قال المَوْصِلِيّ: «(وقد يقال)[3]: لأن مخرجه قريب من مخرجه؛ ولذلك يدغم فيه، ولعل الشارح أراد أنه يشبه النُّون في الجهر، ويشبهها أيضًا في الاستفال، والانفتاح، والاستطالة في المخرج[4]. ١٢

---

(١) انظر (الجاربردي ٣٢٣، والرسالة ٨٨٢، وص٤٠٢ من هذا الكتاب).

(٢) لم أقف علي شيء مما نسب إليه في هذه الحاشية.

والمَوْصِلِيّ هو: محمد بن علي بن أحمد، أبو المعالي، بدر الدين الإربلي ثم المَوْصِلِيّ، من تصانيفه: شرح الكافية الشافية، وشرح الشافية، وحواش على الحاوي، وحاشية على التسهيل لابن مالك. ولد سنة ٦٨٦هـ، وتوفي بعد ٧٢٩. (الدرر الكامنة ٤/٥٧، وروضات الجنات ١/٣٣٥).

(٣) زيادة من ب.

(٤) سيأتي الحديث عن صفات الحروف ومخارجها في الإدغام. (الجاربردي ٣٣٥، والرسالة ٩٤٢، وص٤٣٣، ٤٤٧ من هذا الكتاب).

قوله: «أي التي...».

يريد أنه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف الزيادة أنها تكون زائدة أبدا؛ لأنها قد تكون الكلمة منها وكلها أصول، كقولك: سأل، ونام، بل المراد أنه إذا زيد حرف لغير الإلحاق والتضعيف فلا يكون إلا منها، فإن الزيادة قد تكون بالتضعيف، أي بتكرير حروف الكلمة، وقد لا تكون كذلك، وأيضا قد تكون للإلحاق، وقد تكون لغيره، والزيادة للإلحاق قد تكون من تلك الحروف نحو: (شملل)، ومن غيرها، وكذا التضعيف نحو (عَلَّم)، و(فرّح). والمقصود من هذا الباب بيان زيادة لا تكون للإلحاق ولا للتضعيف. [ط:١٩٤]

● قوله: «أي: بتكرير حروف الكلمة».

إنما قال ذلك؛ لأن المضاعف في اصطلاحهم: هو ما كان عينه ولامه من جنس واحد[١].

وهي إما لإفادة معنى كهمزة (أنصُر)، و(أذهبتُه)، والف (ضارِب)، وياء التصغير، وإما للعوض كتاء (زنادقة)، وميم (اللهم)، وإما لتفخيم المعنى كميم (زُرْقُم)، و(سُتهُم)، وإما للمد، كألف (حمار)، وواو (عمرو)، وياء (قضيب)، وإما لإمكان التلفظ كألف الوصل. [ط:١٩٤]

● قوله: «وهي: إمَّا لإفادة معنى».

أي: كالتكلم والتعدية، ومعنى اسم الفاعل، والتحقير.

● قول : «وإما للعوض، كتاء زنادقة».

هي عوضٌ عن المدَّة، والأصل: زناديق؛ ولذلك لا يسقطان ولا يثبتان، وتقدَّم في الجمع[٢].

---

(١) انظر (شرح الملوكي لابن يعيش ٤٥، والرضي ١/٣٤، وشرح التصريف العزي للتفتازاني ٩٢).

(٢) انظر (الجاربردي ١٤٨، والرسالة ٣٩٣، والقسم الأول من هذا الكتاب ص٤٥٤).

● **قوله: «وميم: اللهمَّ».**

هي عوض عن «يا»، أُخِّرَ تبركًا باسمه تعالى؛ ولكونها عوضًا عنها لم يجمع بينهما
٣ إلا في الضرورة[١].

● **قوله: «كميم زُرْقُمٍ وسُتْهُمٍ».**

كلٌّ منهما بضم أوَّله وثالثه، و«الزُّرْقُم»، بالضمّ: الشديد الزرقة؛ للذكر والأنثى. قال
٦ الجَوْهَرِيّ: (ويقال)[٢]: «رجل أَسْتَه بَيِّن السَّتَه: إذا كان كبير العَجُز، والسُّتْهُم والسُّتاهيُّ
مثله، وامرأة سَتْهاءُ وسُتْهُمٌ»[٣].

**ثم أشار إلى أن المراد بالإلحاق جعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته
٩ فيجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للحرف الأصلي في الملحق به ليعامل
معاملته في التصغير والتكسير وغيرهما. فنحو (قردد)، وهو المكان الغليظ، ملحق
بجعفر، ولذلك قالوا: (قرادد)، و(قُرَيْدِد) كما قالوا (جعافر)، و(جُعيفر)، ونحو (مَقْتَل)
١٢ غير ملحق، وإن صح فيه (مَقَاتِل)، و(مُقَيْتِل)؛ لأن زيادة الميم قياس في أنها لغير معنى
الإلحاق، وهو الدلالة على المصدر والزمان والمكان، ولأن حرف الإلحاق لا يكون
في الأول. ونحو (أَفْعَلَ)، و(فَاعَلَ)، و(فَعَّلَ) أيضا غير ملحق، لما ثبت من قياسها لغير
١٥ معنى الإلحاق، وهو ما مرّ عند ذكر معاني الأبواب، ولمجيء مصادرها مخالفة، وقد
مرّ بيان ذلك أيضا.**

---

(١) هذا على مذهب البصريين، وعند الكوفيين ليست الميم عوضا، وإنما هي بقية جملة حذفت لكثرة الاستعمال، والأصل: يا الله أُمَّنا بخير، وقد جُمع بينهما في قول أبي خراش الهذلي:

إني إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا ... أقول: يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

انظر (الإنصاف ١/٢٣١- المسألة ٤٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ٢٤٠-٢٤٢).

(٢) ليس في ط.

(٣) (الصحاح: سته).

وأتى بإنّما في قوله: «إنما زيدت» ليدل على الحصر، أي زيادة الحرف فيه لا يكون إلا لهذا الغرض، وهذا يدل على أن (تَفَاعَل)، و(تَفَعَّل) لا يكون للإلحاق، وقد جعلهما المصنف منه فيما مرّ. ٣

وذكر المصنف في شرح المفصل أن دليل الإلحاق وجهان: الأول أن حرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى، والثاني: موافقة المصدر. ٦

ثم قال: اعتمد الزمخشري على الوجه الثاني، لكن الوجه الأول هو التحقيق؛ لأنه جار في الأفعال والأسماء، والثاني مقيد بالأفعال؛ لأن الأسماء ليس لها مصادر.

[ط:١٩٤-١٩٥] ٩

● **قوله: «ليعامل معاملته في التصغير والتكسير وغيرهما».**

أي: فما ثبت للمُلْحق به من حكم ثبت للمُلْحَقِ مثله، فلو بنيت من (البَيْعِ) مثل: (ضَيْوَنٍ) قلت: [بَيْوَع][1] بالتصحيح؛ لأن المقصود من الإلحاق التقابل، وهو إنما يحصل إذا قُوبِلَ الصحيح بمثله، والمعتلُّ بمثله، ومن هنا امتنع الإدغام في الملحق بتضعيف كـ(قَرْدَدٍ)[2] الملحق بـ(جعفر)[3]، فإن الفك فيه واجب. نعم، إذا كان أوّل المثلين فيه ساكنًا تعيَّن الإدغام؛ لأنه لا يُخِلُّ بالتقابل، نحو: (خِدَبّ)[4]، فإنه ملحق بـ(قِمَطْرٍ)[5]. وقال ابن مالك «إنما اغتفرت فيه هذه المخالفة؛ لما في الفكِّ من الصعوبة والثقل»[6].

١٢ ١٥

---

(١) سقط من ص.

(٢) القَرْدَد: المكان الغليظ المرتفع. (اللسان: قرد).

(٣) الجعفر: النَّهر عامة، وقيل: النهر الملآن، والصغير، والكبير الواسع. (اللسان: جعفر).

(٤) ب، ط: (جدب).

(٥) القمطر: الجمل القوي السريع، والصحيفة، والصندوق تجعل فيه الكتب. (اللسان: قمطر).

(٦) (شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/٢٠٦٧).

و«الخِدَبُّ»، بمعجمة ومهملة وموحدة: الضَّخم[١]. وفي جَعْلِ المعاملة غايةً للجعل إشعارٌ بأنه مقصود لأجلها، وقد صرح به من قال: «إن حرف الإلحاق: ٣ هو ما قُصِدَ به جَعْلُ ثلاثيٍّ أو رباعيٍّ موازنًا لما فوقه»[٢]، أي: مُوَافِقًا له في الصيغة، وإن اختلف ميزانهما. قال أبو حَيَّان: «وفي القصد تجوّز، وإنما // (هو)[٣] اعتبار نحويٌّ»[٤]، ورُدَّ: بأن الواضع قصد بالمزيد لغير الإلحاق ما ٤٥أ ٦ أُريد بزيادته من الدلالة على معنى، أو لِعِوَضٍ، أو غيرهما؛ لامتناع أن يضع الكلمة من غير اعتبار شيء، كيف وهو قد قال: (يضرب)[٥]، وضارب، ومضروب، قاصدًا بكل صيغةٍ مَعْنًى؛ ولولا الحرف المزيد على المادة الأصلية ٩ لم يَجُزْ (له)[٦] قَصْدُ ذلك المعنى، فالظاهر أنه يقصد به المعنى المزيد لأجله، ولا شَكَّ أن إلحاق كلمة بأخرى لِتُعَامَلَ معاملتها أَمْرٌ يمكن قصده، فالواضح (قصد الموازنة والمقابلة. نَعم، النَّحْوِيُّ سَمَّى ذلك إلحاقًا» انتهى.

١٢ ● **قوله: «ولأن[٧] حرف الإلحاق لا يكون في الأول».**

سبق في الأبنية أنه ليس على عمومه، فليراجع[٨].

---

(١) (اللسان: خدب).

(٢) قال به ابن مالك في (التسهيل ٢٩٨).

(٣) ب، ط: (هذا).

(٤) بتصرف عن (التذييل ٦/١٣١-أ)، ونصه: «وإنما هذا اعتبار النحوي، لا اعتبار الواضع».

(٥) ليس في ب.

(٦) ليس في ب.

(٧) ليس في ب.

(٨) قال الجاربردي (٣٩): «ليس على عمومه، ففي التسهيل ولا تكون الهمزة للإلحاق أَوَّلاً إلاّ مع مساعد، كنون ألندد، وواو إدرون؛ يعني أنها لا تكون أَوَّلاً للإلحاق إلا إذا كان معها حرف آخر للإلحاق...».

قوله: «ولا تقع الألف...».

لما انجر الكلام إلى ذكر الإلحاق وبيان معناه، أشار إلى أن الألف لا يقع للإلحاق في الاسم حشوا، واستدل بقوله: «لما يلزم من تحريكها» فـ(ما) في قوله: «لِمَا» موصولة أو موصوفة، و(يلزم) صلتها أو صفتها، (من) بيان.

وقيل لبيانه في الشرح المنسوب إلى المصنف: «لما قصدوا في الإلحاق إلى وقوع الحرف الزائد موقع الأصلي، كرهوا أن يكون في الحشو ألفا، فيؤدي إلى تحريك الألف في حكم الأصلية، وإنما لزم تحريكها حشوا لأنها إن كانت ثانية أو ثالثة وجب تحريكها في التصغير، وإن كانت رابعة وجب وقوعها آخرا في التصغير والجمع؛ لأنها إذا كانت رابعة حشوا وهي للإلحاق فلا يكون إلا للإلحاق بالخماسي، فيجب حذف الآخر. [ط:١٩٥-١٩٦]

● قوله: «في حكم الأصلية».

هو حال من الألف، وإن كانت مضافًا إليها؛ لأن المضاف صالح للعمل[1].

ثم إن قوله: «في حكم الأصلية» احتراز عن الألف التي ليست في حكم الأصلية لجواز تحريكها، وإنما كانت هذه في حكم الأصلية لوقوعها موقع الأصلي.

وفي هذا الكلام نظر؛ لأنا لا نسلم امتناع تحريك الألف فإن الألف يعرضها التحريك في التصغير بانقلابها ياء، كما في (كُتَيِّب) تصغير (كتاب)، أو واوا كما في (كويتب) تصغير (كاتب)، وفي غير التصغير كما في (صحراء)، وليس كونها في حكم الأصلية مانعا؛ فإن حكم (باب)، و(ناب) كذلك، وأيضا فلا طائل تحت قوله: «وإن كانت رابعة... إلخ»؛ إذ غاية ما يلزم منه أنه يقع الألف حينئذ آخرا، وأي محذور يلزم منه فإن قيل يلزم منه أن يصير الإعراب تقديريا. [ط: ١٩٦]

(١) لكون المضاف، وهو تحريك، مصدرا في تقدير فعله مع أن، أي: مما يصح عمله في الحال، وتقدير الكلام: فيؤدي إلى أن تحرّك الألف أصليةً، وانظر شروط إعمال المصدر، ومجيء الحال من المضاف إليه في (شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢٦٦، ٣/٩٣).

● **قوله: «كما [في][1] صحراء».**

أي: فإن همزتها بدل من الألف الثانية، لَمَّا اضْطُرَّ إلى تحريكها.

٣ ● **قوله: «وأيُّ محذورٍ يلزم منه».**

وَجَّهَهُ الشيخ نظام الدين[2]، بأن الألف «تصير حينئذ عُرْضَةً للإعراب اللفظيّ؛ إذ لا يجوز أن يجعل تقديريًّا؛ لأنها وقعت موقع حرفٍ أصليٍّ قابل لأنواع الحركات بالقوة، ٦ وذلك إذا عرض له مثل ما عرض للزيادة، ولو جعل الإعراب لفظيًّا لَبَطَلَتْ حقيقة الألف، فيكون قد عرض للزائد أشدُّ التغايير، وهو انعدامه بالكُلِّيَّة مع (ثبات)[3] الحرف الذي وقع الزائد موقعه على حاله في نفسه، ولا يعرض له تَغَيُّرٌ إلا باعتبارٍ مَّا، ونادرًا. قال: «وهذا ٩ بخلاف ما وقع الألف فيه للإلحاق آخرًا؛ فإنها حينئذ تكون قد وقعت موقع ما هو عرضة للتَّغايير، وهو الحرف الأخير من الملحق به فلا بأس حينئذ بإبقائها على حالها كما في: (عَلْقًى)، أو بإبدالها همزة كما في (عِلْبَاءٍ)» انتهى.

١٢ **قلت: هذا كلام من جوّز وقوع الألف للإلحاق آخرا، ومنع منه حشوا، فكيف يصح منه الاستدلال عليه بلزوم أن يصير الإعراب تقديريا؟**

فإن هذا المحذور على تقدير وقوع الألف للإلحاق آخرا أشد. ثم قيل فيه: ولم ١٥ يوقعوها للإلحاق إلا آخرا؛ لإمكان بقائها غير محركة؛ لأنها لو كانت محركة لانقلبت ألفا. [ط: ١٩٦]

● **قوله: «فكيف يَصِحُّ منه الاستدلال».**

١٨ عُرِفَ وجه صحته مما ذُكِرَ آنفًا.

---

(١) سقط من ص.

(٢) التوجيه المنقول عنه -هنا- في (شرحه على الشافية ٢٣٠-٢٣١).

ونظام الدين هو: الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري المعروف بالنظام الأعرج. من مصنفاته: شرح شافية ابن الحاجب، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان، وشرح مفتاح العلوم للسكاكي. توفي سنة ٧٢٨هـ. (بغية الوعاة ١/٥٢٥، وهدية العارفين ٥/٣٥٧).

(٣) ط: (إثبات).

وذكر لبيانه في بعض الحواشي: أي لو صارت متحركة انقلبت ألفا؛ لأنها لو حركت وما قبلها مفتوح لصارت واوا أو ياء، ثم ألفا لانفتاح ما قبلها، وهو غير سديد؛ لنها إن كانت في الثلاثي فلا بد أن تقع رابعة ويكون ما قبلها مكسورا حالة التصغير لوقوعه بعد ياء التصغير، وإن كانت في الرباعي فتكون للإلحاق بالخماسي فتسقط عند التصغير، ويصير ما قبلها مكسورا.

ثم قيل فيه: وقد يقال: إن الألف لم يقع للإلحاق أصلا، أما في الحشو فلما مرّ، وأما في الآخر فلأنه موضع يكون محركا، وإن كانت حركته عارضة، فلا حاجة إلى الألف، وفيه أيضا نظر يعرف مما مَرّ. [ط:١٩٦]

● قوله: «وفيه، أيضًا، نَظَرٌ».

وجهه كما عُلِمَ مما مرّ؛ (إذ)[1] غاية ما يلزم منه أنه يقع الألفُ، حينئذ، آخِرًا، وأَيُّ محذورٍ يلزم منه؟.

ثم أشير فيه إلى سؤال، وهو أن يقال: لم لا يجوز أن يحرك بأن قدرت ياء؟

وإلى جوابه: بأنها حينئذ تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، وضعفه ظاهر مما مَرّ؛ إذ لا يلزم ذلك، سواء وقعت رابعة أو خامسة كما عرفت.

وقال بعض الفضلاء في شرح الهادي: «زيادة الألف حشوا لا تكون للإلحاق، فلا يقال: كتاب ملحق بقِمَطْر، ولا عُلابِط بقُذَعْمِل؛ لأن حرف العلة إذا وقع حشوا وقبله حركة من جنسه، نحو ألف كتاب، وواو عجوز، وياء سعيد، جرى مجرى الحركة والمدة، فلا يقابل بحرف صحيح، فلا تُلْحِقُ بناءً ببناء، فإن كانت الألف طرفا جاز أن تكون للإلحاق؛ لأن الحرف الأخير من الكلمة متعرض للسكون والتغيير في الوقف وغيره، فلم يقو قوته إذا كان وسطا، فجاز أن يقابل بحرف العلة. [ط:١٩٨]

● قوله: «فلا يقابل بحرف صحيح».

---

(١) ط: (إن).

أي: لضعف حرف المدّ عن مقابلة (الحرف)[1] القويّ.

وقال المصنف في شرح المفصل: «كثر زيادة الألف حتى صار ذلك من كلامهم كالمعلوم، ولذلك حكم بأنها لا تكون أصلا إلا وهي منقلبة عن واو أو ياء، وإنما لم يثبتوها أصلا؛ لأن الأصول في الأبنية قابلة للحركات، فكرهوا أن يضعوا منها ما لا يقبل الحركة، ولذلك لم يوقعوها أيضا للإلحاق؛ لأنهم إذا ألحقوا قصدوا إجراء البنية مجرى الأصل، فكرهوا أن يضعوا للإلحاق ما لا يكون أصلا.

ثم قال فيه: وقول الزمخشري: لا يقع الألف للإلحاق إلا آخرا، فيه تجوّز؛ لأنها عند المحققين إنما ألحقت ياء، فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، إلا أن إلحاقها في الموضع الذي تقلب فيه ألفا مخصوص أيضا بأن يكون آخرا؛ لأنها لو ألحقت في غير الآخر لم يَخْلُ: إما أن تلحق متحركة مفتوحا ما قبلها، أو غير ذلك. فإن ألحقت على الأول انقلبت ألفا، فيزول وجه الإلحاق لفوات الحركة فيها، فيفوت المعنى الذي من أجله ألحقت.

وإن ألحقت على الثاني وجب أن تبقى فيه على حالها، فلا يكون ألفا. فإن قلت: فلم لا يجيء ذلك في إلحاقها آخرا عن الياء؟ فيقال فيها آخرا ما قيل فيها غير آخر؟ قلت: حركة الآخر حركة عارضة غير معتد بها في الزنة، فلا يلزم من صحة إلحاقها في الموضع الذي لا يخل بمعنى الإلحاق صحة إلحاقها في الموضع الذي أخلّ بمعنى الإلحاق». [ط:١٩٨]

● قوله: «لأنها عند المحققين إنما أُلْحِقَتْ ياءً».

ردَّ ذلك الخَضْرَاوِيُّ[2] على ابْنُ عُصْفُور، وذكر أنه لم يَقُلْ أَحدٌ من النحويين: إنها

(١) ط: (حرف).

(٢) انظر النقل عنه في الارتشاف (١/١١٣-١١٤).

والخَضْرَاوِيُّ هو: محمد بن يحيى بن هشام الخَضْرَاوِيّ، أبو عبد الله المعروف بابن البرذعي، أندلسي من أهل الجزيرة الخضراء، ولد سنة ٥٧٥هـ، وتوفي في تونس سنة ٦٤٦هـ. من ⇦

منقلبة. قال: «ولو انقلبت كان الإلحاق بالمنقلب عنه، كما لا يقال في (عِلْبَاء) همزة الإلحاق». (قيل)[1]: ويقال له: نعم، الإلحاق بالمنقلب عنه، فما المانع؟ وإنما جعلها
٣ المحققون عن ياء لا عن واو[2]؛ لأنها إنما تكون رابعة، أو خامسة، فإن كان ذلك (الحرف)[3] ياء في الأصل فالألف عنه، وإن كان واوًا وجب قلبها ياء، (كما تقلب في نحو)[4]: أَغْزَيْتُ واسْتَغْزَيْتُ)[5]، ثم تصير ألفًا.

٦ **وإنما قال: في الاسم؛ لأن مذهبه أن تغافل ملحق بتدحرج، كما مرّ، واستدلاله هنا بقوله: «لما يلزم من تحريكها» يؤيده أيضا، لكن المذكور في شرح المفصل وشرح الهادي يدل على أن الألف لا يقع للإلحاق حشوا، لا في الفعل ولا في الاسم.**
٩ [ط:١٩٨-١٩٩]

● **قوله: «وإنما قال في الاسم».**

أي: المُصَنِّف في المتن[6]، ومراده أنَّ الألف لا تقع للإلحاق في الاسم بطريق
١٢ الأصالة، (كما)[7] قال النظام[8]، فلا يرد مصدر (تَغَافَلَ)[9] واسم فاعله مثلا على رأيه

مصنفاته: الاقتراح في تلخيص الإيضاح، والنقض على الممتع لابْنُ عُصْفُور، وفصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال. (بغية الوعاة ١/٢٦٧).

(١) ليس في هـ.

(٢) ط: (وإنما جعلها المحققون الياء عن ياءٍ لا عن واو).

(٣) ط: (الأصل).

(٤) ليس في ط.

(٥) ط: (أعريت واستعريت).

(٦) (الشافية ٧٠).

(٧) ليس في ب.

(٨) قال النظام (شرحه ٢٠٩-٢٣٠): «ولا يقع الألف بالأصالة للإلحاق في الاسم حشوا لما يلزم من تحريكها».

(٩) ط: (تقاتل).

لأن وقوعها له في ذلك بطريق التَّبع.

وإلى قوله: «وإنما قال» انتهى كلامه في شَرْح المُفَصَّل[(١)].

٣ ● **قوله: «لكنَّ المذكور في شَرْح المُفَصَّل».**

هذا المذكور فيه هو الصحيح، كما قاله أبو حيَّان (وغيره)[(٢)].

قوله: «ويعرف الزائد...».

٦ **لما فرغ من بيان حروف الزيادة، ومعنى كونها زائدة، ومما اقتضى الحال ذكره من الكلام في الإلحاق، شرع فيما هو المقصود من هذا الباب، وهو بيان معرفة الزائد الأصلي، فنقول: للحكم بزيادة الحرف ثلاثة طرق:**

٩ **الأول: الاشتقاق، وهو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه، مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى، والمراد بمعرفة الزيادة به أنه إذا وردت الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة العشرة ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريف الكلمة التي**

١٢ **يوافقها في المعنى والتركيب، حكمت بزيادة ذلك الحرف، هكذا ذكر في شرح الهادي.**

والثاني عدم النظير: ومعناه أنك لو حكمت بأصالة الحرف أو زيادتها لزم بناء

١٥ **لم يوجد في كلامهم، كنون (قَرَنْفُل)، فإنك تحكم بزيادتها؛ إذ ليس في كلامهم (فَعَلُّل) مثل (سَفَرْجُل) بضم الجيم.**

---

(١) يريد: وإلى قول الجاربردي: «وإنما قال» ينتهي نقله الذي نقله عن شَرْح المُفَصَّل لابن الحاجب (٢/٣٧٦).

(٢) ليس في ب.

قال ابن الحاجب في كتابه (الإيضاح في شَرْح المُفَصَّل ٢/٣٧٦): «ولذلك لم يوقعوها أيضًا للإلحاق؛ لأنهم إذا ألحقوا فقد قصدوا إجراء التنبيه به مجرى الأصلي، فكرهوا أن يضعوا للإلحاق ما لا يكون أصلا؛ فلذلك أيضًا لم يقع للإلحاق، وهذا شامل للاسم وغيره». وانظر (الارتشاف ١/١١٤).

والثالث: كثرة زيادة ذلك الحرف في ذلك الموضع، كالهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أصول، نحو: أحمر.

وإذا تعارض بعضها مع بعض يحكم بالترجيح، كما سيتحقق إن شاء الله تعالى. ثم إنه قد تنفرد دلالة واحدة من هذه الثلاثة، كما مرّ، وقد تجتمع ثنتان كـ(تَرْتُب)؛ إذ يدل على زيادة التاء الاشتقاق؛ لأنه من (رتب)، وعدم النظير؛ إذ ليس في الكلام (فَعْلُل) كجعفُر بضم الفاء، وقد تجتمع الثلاث كـ(عُرُنْد) للغليظ؛ لأن النون الثالثة الساكنة تكون زائدة غالبا، ولأنه ليس في الكلام (فُعُلّل) بضم الفاء والعين، وللاشتقاق لأنهم قالوا: (عُرُدّ). قال الشاعر:

والقوس فيها وتر عُرُدّ

[ط:١٩٩]

● **قوله: «وهو اقتطاع فرعٍ من أصل... إلخ».**

أي: كاقتطاع ضارب من (الضرب)[(١)]، فإنه اشتقاق؛ لأن الأول فرع، والثاني أصل يدور في تصاريفه، والحروف في (ضارب) بترتيبها في (الضرب)، وهو (زائد للدلالة على مَنْ الضَّرْبُ له)[(٢)]، فلا بدّ من اشتراك اللفظين في الدلالة على أصل المعنى، وتناسبهما في التركيب، وتغايرهما، وزيادة المشتق في المعنى، فالذَّهب ليس بمشتق من (ذَهَبَ) من الذَّهاب، والسِّرحان من (الذئب)، ولا المصدر في قولك: الدِّرهم ضَرْبُ الأمير، من المصدر المستعمل في معناه، ولا (شاهد) من (شهيد). والحدّ السابق باعتبار العمل، وقد حدَّه الميدانيُّ[(٣)] وغيره باعتبار (العلم)[(٤)] فقال: «هو أن تَجِدَ بين اللفظين تناسبًا في المعنى

---

(١) ط: (ضرب).

(٢) عبارة ط: (زائد الدلالة على المعنى من الضرب له)، وفي ص، هـ: (الدلالة على من الضرب له).

(٣) انظر: (نزهة الطرف في علم الصرف للميداني (٧٨).

والميداني هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري. من تصانيفه: مجمع الأمثال، الأنموذج، نزهة الطرف في علم الصرف. توفي سنة ٥١٨هـ. (بغية الوعاة ١/٣٥٦-٣٥٧).

والتركيب، فَتَرُدَّ أحدهما إلى الآخر». هـذا، وصحَّ أن يقـال في الفـرع: إنه مـأخوذ مـن الأصـل، وهـو لا ينفصـل منه الفـرع استعارةً وتجـوُّزًا؛ وذلـك أنَّـه لمـا كـان مبنيـا مـن (حروف)[1] الأصل، ومعنى الأصل موجودًا فيه، صار كأنه جزء من الأصل، قال ذلك ابْنُ عُصْفُور، قال: «وعِلْمُ الأصل من الفرع مع اتحاد البنيتين في الأصول والمعنى باعتبار دَوْرِهِ في اللفظ والمعنى، وأنه ليس هناك ما هو به أَوْلَى»[2].

● **قوله: «ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريف الكلمة».**

أي: سواء كان ذلك البعض أصلاً، كهمزة (أحمر) سـقطت مـن (حمـرة)، أي: لـم توجد فيها، أو فرعًا، كسقوط ألف (قَـذَالٍ)[3] فـي قُـذُل، وواو (عَجُـوز) (فـي عُجُـز)[4]، والمراد السقوط // لغير علّـة، ليخـرج نحـو: (يَعِدُ) وأخواتـه فإنهـا فـرع عـن مصدرهـا، وسقوط الواو فيها لعلّة، فلا تكون زائدة. ٤٥ب

● **قوله: «فإنك تحكم بزيادتها».**

أي: إذا كان الحكم بالأصالة يؤدِّي إلى عدم النظير، أما إذا كان المؤدِّي إليه الزيادة فإنك لا تحكم بها إلا إذا كان الحكم بالأصالة كذلك، وستعلم مما سيأتي[5].

● **قوله: «كما مرّ».**

لم يتقدَّم التمثيل لدلالة الاشتقاق وإن كان واضحًا، وأما الآخـران فقـد يقـال: يـدل على زيادة النون في (قَرَنْفُـل)[6] مـع عـدم النظير غَلَبَـةُ الزيـادة، وعلـى زيـادة الهمـزة فـي

---

(٤) ط: (العمل).

(١) ص: (حرف).

(٢) انظر (الممتع ١/٤٤).

(٣) القذال: العِذَار من رأس الفرس خلف الناصية. (اللسان: قذل).

(٤) ليس في ب.

(٥) انظر ص(**) من هذا الكتاب.

(٦) القرنفل: ثمرة شجرة بسفالة الهند، أفضل الأفاويه الحارة وأذكاها. (القاموس: قرنفل).

(أحمر) مع الغلبة الاشتقاقُ.

● **قوله: «لأنها من رَتَبَ».**

٣ يقال: رَتَبَ رُتُوبًا: ثبت ولم يتحرك، وفي (تُرْتُب) ثلاث لغات: فتح التاء الأولى وضم الثانية؛ وهي المرادة هنا، وعكسها، وضمهما[1].

قوله: «والاشتقاق المحقق...».

٦ **قسم المصنف هذا الباب ثلاثة أقسام: الأول في الاشتقاق، وينتهي كلامه فيه بقوله: «كمَنْجَنِيق»، والثاني: في عدم النظير، وهو قوله: «فإن فقد الاشتقاق فبخروجها عن الأصول»، وينتهي كلامه فيه بقوله: «فمثل خُزَعْبِيل». والثالث: في غلبة الزيادة،**
٩ **وهو من قوله: «فإن لم يخرج فبالغلبة» إلى آخر الباب.**

إذا عرفت ذلك فاعلم أن لنا اشتقاقا وشبهة اشتقاق، والاشتقاق قد عرفت معناه، ويشترط فيه أن يكون الدلالة على المعنى المشترك ظاهرة، كضارب من ضرب، فإن
١٢ **لم يكن كذلك فهو شبهة الاشتقاق كـ(هِجْرَع) للطويل، عند من يقول: هو من (الجَرْع)، وهو ما استوى من الرمل.**

ثم إن الاشتقاق إن لم يعارضه اشتقاق آخر فهو الاشتقاق المحقَّق، فتعين العمل
١٥ **به، ولذلك قال: «مقدّم»؛ إذ الحكم به قطعي.**

وإن عارضه، فإن تساويا فهو المراد بالاشتقاق الواضح، ويجوز فيه الأخذ بأيّ شئت، وإن ترجح أحدهما فالحكم بالراجح، وهذه الأقسام الثلاثة للاشتقاق سيجيء
١٨ **على هذا الترتيب.**

والأولى أن يقال: جعل الأقسام الثلاثة من الاشتقاق المحقق، واحترز بالمحقق عن شبهة الاشتقاق، فيكون المراد أن هذا الاشتقاق مقدم على الدليلين الآخرين،
٢١ **أعني: عدم النظير، وغلبة الزيادة، فلو لم يحمل على هذا المعنى لأوهم أن الواضح**

---

(١) ضُبط بالأوجه الثلاثة في (الكتاب ٣/١٩٦)، وانظر (اللسان: رتب).

وأخاه غير مقدمين عليهما، أي على عدم النظير وغلبة الزيادة، فكأنه قال: الاشتقاق المحقق مقدم على غيره، فإن اتفق اشتقاقان محققان؛ فإن تساويا يحكم بأيهما أُرِيد، وإلا فيطلب الترجيح.

و(المحقق) إذا كان احترازا عن شبهة الاشتقاق فلا بُعدَ في انقسامه إلى الواضح وغيره.

وترتيب كلامه في الاشتقاق على هذا التقدير أن يقال: ذكر أولا ما يكون فيه الاشتقاق مقدما على عدم النظير وغلبة الزيادة، وإن اتفق في المبيَّن ذكر ألفاظ يكون لها اشتقاقان، وأحدهما مقدم على الآخر كما في (عَنْسَل)، و(ضَهْيَاء)، و(أول)، فلا بأس، فإن المقصود من ذكرها هناك تقدم الاشتقاق على غيره من عدم النظير وغلبة الزيادة، على ما سنقف عليه إن شاء الله تعالى، وبعد ذلك شرع فيما يرجع إلى اشتقاقين، ويجوز الأخذ بأيٍّ أريد، ثم فيما يطلب فيه ترجيح أحد الاشتقاقين على الآخر.

وبيان ترتيب كلامه في الاشتقاق على هذا الوجه أولى مما ذكرناه أولا، يعرف في أثناء البحث إن شاء الله تعالى. [ط: ٢٠٠]

● قوله: «كهِجْرَعٍ للطويل».

كذا قال الجَوْهَرِيّ[١]، وقال[٢]: «والجَرَعَة، بالتحريك: واحدة الجَرَع، وهي رملة مستوية لا تُنْبِتُ شيئًا، (وكذا)[٣] الجَرْعَاءُ». وفي القاموس: «الهِجْرَع، كدِرْهَم: الجبان؛ لأنه من الجَرَع، عن اللِّحْيَانِيّ[٤]».

---

(١) (الصحاح: جرع، هجرع، والقاموس: هجزع)، والذي فيه: «الهِجْرَع، كدرهم: الجبان؛ لأنه من الجَرَع. عن اللحياني».

(٢) ط: (قال).

(٣) ب، ط: (وكذلك).

(٤) اللحياني: هو علي بن المبارك، وقيل: ابن حازم، أبو الحسن اللحياني، أخذ عن الشيباني ⇦

قوله: «فلذلك...».

أي لأجل أن الاشتقاق المحقق مقدم؛ حكم على (عَنْسَل)، وهو الناقة السريعة، بأنه ثلاثي، والنون زائدة؛ لأنه موافق لـ(عَسَلَ الذِّئْبُ)، أي أسرع؛ في المعنى الأصلي والحروف الأصول، فقدّم الاشتقاق على عدم النظير؛ إذ (فَنْعَل) ليس من أبنيتهم، وقيل: إنه من (العَنْس)، وهي الناقة الصلبة، فالنون أصلية، واللام زائدة.

والأول أصح، وهو رأي سيبويه، لقوة المعنى، ولأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام آخرا، كما في (عُنْصُل)، وهو البصل البري، لاعوجاجه، من قولهم: رجل أعصل، أي: معوجّ الساق.

ولهما نظائر كثيرة تذكر بعد قوله: «فإن فقد الاشتقاق...» إن شاء الله تعالى.
[ط: ٢٠٠-٢٠١]

● **قوله: «لأنه موافق لعَسَل الذِّئب».**

ولأنه جاء (عَسَل)[١] بمعنى (عَنْسَلٍ)[٢]. و«البصل البَرِّيُّ»: هو المعروف ببصل الفأر. و«ريح الشمال»، بفتح الشين وكسرها، و«شمْل» بسكون الميم، و«شَمَل» بفتحها. و«نِئْدِل»، بكسر النون والدال، و«الكابوس»: ما يقع على الإنسان بالليل لا يقدر معه أن يتحرك، مقدِّمة للصرع[٣]، و«النَّدْل» بالسكون.

وحكم على (شَأْمَل)، و(شَمأَل)، وهما ريح الشمال بأنهما ثلاثيّ، والهمزة زائدة، ووزنهما: فَأْعَل، وفَعْأَل مع أنهما ليسا من أبنيتهم؛ وذلك لقولهم في معناهما:

والأصمعي وأبي عبيدة، وعمدته على الكِسَائِيّ. له: النوادر المشهورة. ترجمته في (بغية الوعاة ١٨٥/٢).

(١) العَسَلُ والعَسَلان: الخَبَبُ. يقال: عَسَلَ الذئب: إذا أعنق وأسرع، والرمحُ: اهتزَّ واضطرب، والعَنْسَلُ: الناقة السريعة. انظر (الصحاح: عسل).

(٢) هو بمعنى الخَبَب؛ نوع من السَّيْر. (اللسان: عسل).

(٣) (اللسان: كبس).

شَمَل، وشَمْل، وشِمَال، ولقولهم: غدير مشمول: تضربه ريح الشمال حتى يبرد، وعلى (نِئْدُل)، وهو الكابوس، بأنه (فِئْعُل) لظهور اشتقاقه من (النَّدْل)؛ يقال: نَدَلْتُ الشيء أي أخذته بسرعة، ويدلّ أيضا على زيادة الهمزة فيه قولهم: «النَيْدَلاَن» بفتح الدال، وضمها بمعناه؛ إذ لا همزة فيه، ولا يجوز أن يكون الياء منقلبة عن الهمزة؛ لأن الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها لا تقلب ياء.

وعلى (رَعْشَن)، وهو المرتعش بأنه (فَعْلَن)، مع عدمه في أبنيتهم، لظهور اشتقاقه من (الرَّعَش) بالتحريك.

وعلى (فِرْسَن)، وهو للبعير كالحافر للدابة، بأن وزنه (فِعْلِن)، وإن لم يوجد؛ لأنه من (فَرَستُ)، يقال: فَرَسَ الأسد فريسته يفرِسُها، أي: دق عنقها، وكأنه سُمّي بذلك لأنه يفرس، أي يدق ويكسر كل ما وقع عليه.

وعلى (بِلَغْن)، وهو البلاغة، بأنه (فِعَلْن)، مع عدمه في كلامهم؛ لظهور اشتقاقه من البلوغ.

وعلى (حُطَائِط) بالهمزة، وهو القصير، بأنه (فُعَائِل)، مع عدمه في كلامهم؛ لظهور اشتقاقه من (الحَطّ)، وكأنه حُطَّ من جِرْم كبير.

وعلى (دُلاَمِص)، وهو الدرع البراق بأنه من (فُعَامِل) مع عدمه؛ لظهور اشتقاقه من (دَلَصَ الدِّرْعُ).

وعلى (قُمارِص) بمعنى (القارص)، وهو اللبن الذي اشتد حموضته، بأنه (فُماعل) مع عدمه في أبنيتهم؛ لظهور اشتقاقه من (القَرْص).

وعلى (هِرْمَاس)، وهو الأسد، بزيادة الميم، مع عدم (فِعْمَال)؛ لظهور اشتقاقه من الهرس، وهو الدق.

وعلى (زُرْقُم)، وهو الأزرق، بذلك مع عدم (فُعْلُم)؛ لظهور اشتقاقه من الزُّرقة.

وعلى (قِنْعَاس)، وهو الإبل العظيم، بأنه من (فِنْعَال)، مع أنه ليس في أبنيتهم؛ لقولهم: إبل أقعس، إذا مال برأسه وعنقه نحو ظهره.

وعلى (فِرْنَاس)، وهو الأسد الغليظ الرقبة، بزيادة النون مع عدم (فِنْعَال)؛ لأنه من (فَرَسَ الفريسة).

وعلى (تَرْنَمُوت)، وهو ترنُّم القوس عند النزع، بأنه (تَفْعَلُوت)، مع عدمه؛ لوضوح اشتقاقه من (الترنم).

ففي هذه الصورة قدّم الاشتقاق على عدم النظير. [ط: ٢٠١]

● **قوله: «وعلى رَعْشَنٍ: وهو المرتعش».**

الذي في القاموس: «الرَّعْشَنُ، كـ(جعفر)، والنون زائدة: الجبان، ومن الظِّلْمَان والجِمال: السريعُ»(١).

● **قوله: «من الرَّعَش بالتحريك».**

جاء بالسكون أيضًا(٢).

● **قوله: «وعلى فِرْسِنٍ، وهو للبعير».**

الذي في القاموس: أنها مؤنثة(٣). و«حُطَائِطٌ»، بضم أوله، وكذا «دُلَامِصٌ»، و«قُمَارِصٌ»، و«هِرْمَاسٌ»، بكسر أوله، وكذا «قِنْعَاسٌ»، و«فِرْنَاسٌ»، و«تَرْنَمُوتٌ»، (بسكون)(٤) الراء بين فتحتين. قال:

تُجاوِبُ الصَّوت بتَرْنَمُوتِهَا ... تَسْتَخرِجُ الحَبَّةَ من تَابُوتِهَا(٥)

---

(١) (القاموس: رعش).

(٢) جاء في (اللسان: رعش): «الرَّعْشُ: هزُّ الرأس في السير والنَّوم».

(٣) في (القاموس: فرس): «والفِرْسِن للبعير: كالحافر للفرس، مؤنثة».

(٤) ط: (بكسر).

(٥) من مشطور الرجز، وقبله:

شِرْيانةٌ تُرْزِم من عُنوتِها

وهو في (المنصف ١/١٣٩، ٣/٢٢، وسر الصناعة ١/١٣٩، ٣/٢٢، وشَرْح المُفَصَّل لابن ⇦

يعني: حبَّة القلب من الجوف.

قوله: «وكان...».

٣ **عطف على قوله: «حُكِمَ...»، أي ولأن الاشتقاق المحقق مقدم، كان (أَلَنْدَدٌ): (أَفَنْعَلا)، فإن الاشتقاق يدل على أنه من (اللدد)؛ لأن (الألندد) شديد الخصومة، و(الألد) بمعناه، وعدم النظير يدل على أنه من (الأَلْدِ) بالتخفيف؛ ليكون وزنه**

٦ **(فَعَنْلَلاً)، كـ(جَحَنْفَلا)، فقدم الاشتقاق على عدم النظير، وعلى الإظهار الشاذ أيضا، وهو ترك الإدغام، ولا يلزم ذلك على تقدير أن يكون من (الأَلْدِ)؛ لأنه حينئذ يكون زيادة الدال للإلحاق فلا تدغم كما في قَرْدَد.**

٩ **فإن قيل: الدلائل الدالة على الزيادة منحصرة في الاشتقاق وعدم النظير وغلبة الزيادة كما ذكرتم، وكما في شرح الهادي وغيره من الكتب، فما الإظهار الشاذ الذي ذكرتموه ههنا؟**

١٢ **قلت: هذا وإن لم يكن دليلا مستقلا، لكن يصلح للترجيح عند تعارض الدلائل، كما سيتحقق. ثم إن غلبة الزيادة أيضا تدل على زيادة الهمزة؛ لأنها تُزاد إذا كان بعدها ثلاثة أحرف أصول، كما في أحمر، وإِجْفِيل، وهو الجَبَان.** [ط: ٢٠١-٢٠٢]

١٥ ● **قوله: «والأَلَدُّ بمعناه».**

هو بتشديد الدال. (و«الجَحَنْفَل»، بجيم، فحاء)[١]: الغليظ الشفة[٢].

● **قوله: «وعلى الإظهار الشاذ».**

١٨ تقدَّم في الأبنية[٣] عن ابن مالك وغيره أن الهمزة والنون في (أَلَنْدَد) (زائدان

يعيش ٩/١٥٨، وشرح الملوكي له ١٩٧، والممتع ١/٢٧٨، وشرح شواهد الشافية ٢٨٣).

وجاء في (الصحاح واللسان: رنم): «قال أبو تراب: أنشدني الغنوي في القوس...» وذكر الأشطار الثلاثة.

(١) ط: (والجحنفل بجيم فخاء).

(٢) (القاموس: لدد، جحنفل).

للإلحاق(١) بـ(سفرجل)، وأن ترك التضعيف يَدُلُّ على ذلك، وعليه لا شذوذ في الإظهار.

قوله: «ومَعَدّ...».

أي وكان (مَعَدّ): (فَعَلاًّ)، حكموا فيه بزيادة الدال الثاني وأصالة الميم، مع كثرة (مَفْعَل)، وعدم (فَعَلّ)، فقدم الاشتقاق على عدم النظير وعلى غلبة الزيادة أيضا؛ لأن الميم كثرت زيادتها أولا، وذلك لأنه جاء (تَمَعْدَدُوا)، أي: تشبهوا بمَعَدّ بن عدنان في التكلم بكلامهم، أو في خشونة العيش. قال الراجز:

ربيته حتى إذا تمعددا   كان جزائي بالعصا أن أجلدا

ولا شك أن التاء في (تمعدد) زائدة، فلو جعلنا الميم أيضا زائدة لكان وزنه (تَمَفْعَل)، وهو ليس بموجود، وأما قولهم: تمسكن، وتمدرع، إذا لبس المدرعة، وهو قميص صغير ضيق الكمّين، أو لبس الدرع، ودرع المرأة قميصها، وتمندل إذا مسح بيده المِنْديل، وتمنطق إذا لبس المنطقة، فشاذ من قبيل الغلط، على توهم الميم أصلا، ذكره في شرح الهادي، أو كأنهم اشتقوا من لفظ الاسم، كما يشتقون من الجُمَل نحو (حَوْقَل)، و(سَبْحَل)، واللغة الفصيحة: تَسكَّنَ، وتدرّع وتندّل وتنطّق. ومن كلام بعضهم: (تَمَوْلَى علينا)، أي كأنه جعل نفسه مولانا، و(تمسلم) إذا سُمي بمُسلم، فثبت أن الميم في (تمعددوا) أصل، ووزنه (تفعللوا)، فتكون الميم في (مَعَدّ) أيضا أصلا؛ إذ الحرف الواحد لا يكون في المشتق والمشتق منه مختلفا. [ط: ٢٠٢-٢٠٣]

● قوله: «حكموا فيه بزيادة الدال».

الضمير في مراده لسيبويه(٢) ومن وافقه، وقد قيل: (بل)(٣) الميم هي الزائدة(٤).

---

(٣) انظر (الجاربردي ٣٩)، و(التسهيل ٢٩٨).

(١) ب: (المفرد زائدتان للإلحاق).

(٢) قال سيبويه في (الكتاب ٣٠٨/٤): «فأما المِعْزَى فالميم من نفس الحرف... ثم قال: ومَعَدٌّ مثله للتَّمَعْدُد، لقلة تَمَفْعُل». وانظر: (المنصف ١٢٩/١، والممتع ٢٤٩/٢-٢٥٢).

(٣) ليس في ط.

● **قوله: «مع كثرة (مَفْعَل)».**

أي: بفتح العين، وعدم (فَعَلّ)، تقدم في أوائل هذا (الموضوع)[١] أنَّ المعتبر في الزِّنة من شَكَلَاتِ الحروف ما استحقه الموزون قبل طُرُوِّ التغيير من الإدغام، إلا أن يوجد مقتضيه فيها فيدغم أيضًا، وعلى ذلك المتقدم ابْتُنِيَ تغاير هذين الوزنين حركة وسكونًا.

● **قوله: «فقُدِّم الاشتقاق على عدم النظير وغلبة الزيادة».**

أي: ومع مخالفة الأصل بالإدغام؛ لأن نظير بابه الفك كـ(مَهْدَدٍ)[٢] -عَلَمُ امرأة- من المهد، و(قَرْدَدٍ)[٣].

● **قوله: «أي: تشبَّهوا بمَعَدِّ بن عدنان».**

هو أبو العرب الواقع في النَّسَب الشريف[٤]، وهو منقول من المَعَدِّ، وهو موضع رجل الفارس من الفرس أو غيره إذا ركب، وهو خشب شديد[٥].

● **قوله: «في التكلُّم بكلامهم أو في خشونة العيش».**

عن عمر ﷺ: «اخشوشنوا وتمعددوا»[٦]. قال أبو عبيد[٧]: «فيه قولان: يُقال: هو

---

(٤) انظر (تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ١٧٠، وشرح الرضي ٢/٣٣٥-٣٣٧).

(١) ط: (الموضع)، وانظر (الجاربردي ١٥).

(٢) قال في (سر الصناعة ١/٤٢٦): «فأما ميم مهدد فأصل، ومثاله فَعْلَلٌ كجعفر وحبتر، ويدل على ذلك أنه لو كان مَفْعَلاً لوجب أن تدغمه، فتقول: مهدٌّ؛ كما قالوا: مَسَدٌّ ومَفَرٌّ».

(٣) قردد: جَبَل، وما ارتفع من الأرض. (اللسان: قرد).

(٤) عدنان من ولد إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام. (المعارف ٦٣، والاشتقاق ٣٠-٣١).

(٥) (اللسان: معد).

(٦) انظر الأثر في (المنصف ١/١٢٩، و٣/٢٠، والمقاصد الحسنة للسخاوي ١٦٣، وكشف الخفاء للعجلوني ٦٧، ٣١٦، والمخصص ١٤/١٧٥).

(٧) ص، هـ: (أبو عبيدة)، والصواب ما أثبتّه، وانظره في (غريب الحديث لأبي عبيد ٢/٦٩، واللسان: معد).

من الغِلَظ، ومنه قيل للغلام إذا غَلُظَ وشَبَّ: قد تمعدد. قال:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا[١]

٣ أو يقال: تمعددوا، أي: تشبهوا بعيش مَعَدٍّ، وكانوا أهل قَشَفٍ وغِلَظٍ في المعاش، يقول: كونوا مثلهم، ودَعُوا التَّنعُّمَ وزِيَّ العجم» انتهى.

فمعنى (تَمَعْدَدَ) على الأول: صار على خُلُق مَعَدّ، وقد حَكَى ذلك، أيضًا، ابْنُ
٦ عُصْفُور[٢]، وهو في معنى البيت أنسب (ممَّا)[٣] أفهمه كلامُ الشارح فيه.

● **قوله: «[وهو][٤] ليس بموجود».**

في كلام أبي حَيَّان[٥] وغيره أن باب (تَمَفْعَل) قليل، والتوفيق أن كلاًّ من الأفعال
٩ المذكورة (تَمَفْعَل) بحسب ظاهر اللفظ؛ وعليه اعتمدوا، و(تَفَعْلَل) على مقتضى التوهُّم، وإليه نظر الشارح، ثم (إن)[٦] المِدْرَعَة[٧]: بكسر الميم وسكون المهملة، والمِنْدِيل[٨]: بكسر الميم وفتحها، والمِنْطَقَة: بالكسر[٩].

١٢ ● **قوله: «على توهم الميم أصلا».**

أي: لأن المَحَلَّ مَحَلُّ الأصليِّ، وهو بيان للمراد بالغلط هنا، وقد أوضحته في

---

(١) من مشطور الرجز، للعجَّاج. انظر (ملحقات ديوانه ٧٦، والمنصف ١/١٢٩، والمحتسب ٢/٣١٠، وشرح شواهد الشافية ٢٨٥).

(٢) (الممتع ١/٢٥١).

(٣) ط: (بما).

(٤) سقط من ص، هـ.

(٥) انظر (الارتشاف ١/٩٧).

(٦) ليس في ب، ط.

(٧) (القاموس: درع).

(٨) (القاموس: ندل).

(٩) (القاموس: نطق).

نفائس الفرائد(١).

فإن قيل: كما لم يُعْتَدَّ بتمسكن وتمدرع وتمندل، وجُعلت خارجة عن القياس، حتى لم يُتمسك بها في أصالة ميم (مِسْكِين)، و(مدّرع)، و(منديل)، فلم لم يجعل مثله في (تمعددوا) بأن يجعل خارجا عن القياس، ولا يتمسك به في أصالة ميم (مَعَدّ)؟

قلت: لأن الاشتقاق دلّ على زيادة الميم في تلك الأمثلة، ولا وجه لمخالفته؛ لأنه كما عرفت أوضح الدلائل، وأما (تمعددوا) فلم يدل الاشتقاق على كون ميمه زائدة، فلا يلزم من الحكم على (تمعددوا) بأنه تفعللوا) لجريه على القياس وعدم المناقض الحكم بأصالة الميم في تلك الأمثلة مع وجود المناقض لذلك، وهو دلالة الاشتقاق على زيادتها. [ط: ٢٠٣]

● **قوله: «فإن قيل».**

هذا السؤال وجوابه مأخوذان بلفظهما من شَرْح المُفَصَّل(٢).

قوله: «ومراجل...».

أي وكان (مَرَاجِل)، وهي ثياب الوشي (فَعَالِل)، والميم من نفس الكلمة؛ لأنها لو كانت زائدة لكانت الميم الثانية في (مُمَرْجَل) زائدة، فيكون وزنه (مُمَفْعَلا)، وهو ليس من كلامهم، فلما ثبت أن (مُمَرْجَلاً) (مُفَعْلَلٌ)، وجب أن يكون (مَرَاجِل) (فَعَالِل)، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة، فإن الميم تكون في الأول زائدة غالبا مع ثلاثة أصول كما سيجيء.

والممرجل: ضرب من ثياب الوشي. قال العجاج:

بِشِيَةٍ كَشِيَةِ المُمَرْجَلِ

[ط: ٢٠٣]

(١) لم أعثر على هذا الكتاب، وعنوانه الكامل: (نفائس الفرائد وعرائس الفوائد). انظر (معجم المؤلفين ١١/١٤٧).

(٢) انظر (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٨٤)، وما ذكر بمعناه، لا بلفظه.

● **قوله: «والمُمَرْجَلُ: ضَرْبٌ من ثياب الوَشْيِ».**

كذا قال الجَوْهَرِيّ[١]، فقوله، أَوَّلاً: وهي ثياب الوشي، // وهذه عبارة سيبويه[٢]، ٤٦أ
٣ معناه: المراد: ضرب منها، والوَشْي، بفتح الواو وسكون الشين (المعجمة)[٣]: النَّقْش[٤].

قوله: «وضَهْيَأٌ...».

أي وكان (ضَهْيَـأ)، وهي المرأة المشبهة بـالرجل في أنه لا يتدلى ثديهـا ولا ٦ تحيض: (فَعْلأ)، لا (فَعْلَلاً) كجعفر؛ لمجـيء (ضَهْيَـاء) بمعناهـا، و(ضَهْيَاء): (فَعْلاَء)، كحمراء، بدليل منـع الصـرف، وإذا ثبـت أن الهمـزة زائـدة فـي (ضهيـاء)، فكـذا فـي (ضَهْيَأ)، فقدم الاشتقاق على عدم النظير، وبيانه أن الاشـتقاق دلّ علـى زيـادة الهمـزة ٩ كما مرّ، وعدم النظير على أصالتهـا؛ لأنـه ليـس (فَعْلأ) فـي الكـلام، ولأن الهمـزة إذا وقعت غير أول يحكم بأصالتها لقلـة زيادتهـا غيـر أول، مـع أن الأصـل عـدم الزيـادة، ويتضح ذلك فيما بعد إن شاء الله.

١٢ هذا مع أنهم يقولون: (ضاهيت)، أي شـابهت، و(ضَهْيَـأ) موافـق لـه فـي حروفـه الأصول ومعناه، فوجب أن يكون منه، فتكون الهمزة زائدة.

فإن قيل: فقد قالوا: (ضَاهَـأْتُ) بـالهمزة، كمـا قـالوا: (ضـاهيت) باليـاء، ونحـن ١٥ نسلم أن (ضهيـأ) ليـس (فَعْلَـلاً)، لكـن لـم يتعيـن أن يكـون (فَعْلأ)؛ لجـواز أن يكـون (فَعْيَلا)، فإنه قد تعارض الدليلان، أعني: ضاهيت وضاهأت، فجوابه من وجوه:

الأول: أنه لو اعتبر (ضاهيت) لكان وزنـه (فَعْلأ)، ولـو اعتبـر (ضاهـأت) لكـان ١٨ وزنه (فَعْيَلا)، و(فَعْلأ) أقرب من (فَعْيَل)؛ لأن الزيادة بالآخر أولى.

---

(١) (الصحاح: مرجل، وشى).

(٢) عبارة سيبويه: «المُمَرْجل: ضرب من ثياب الوشي». (الكتاب ٣١١/٤).

(٣) ليس في ب، ط، وهي في حاشية هـ.

(٤) انظر (القاموس: مرجل، وشى).

والثاني: أن (ضاهيت) أكثر استعمالا من (ضاهأت)، فاعتباره أولى.

والثالث: أنه لو اعتبر (ضاهأت) لم يمكن حمل (ضهيأ) عليه؛ لأنه متعين أن يكون من (ضاهيت) لوجوب زيادة الهمزة، ولو اعتبر (ضاهيت) لأمكن حمل ضهيأ وضهياء عليه، فاعتباره أولى. [ط: ٢٠٣-٢٠٤]

● **قوله: «وهي المرأة المُشَبَّهَةُ بالرجل... إلخ».**

قال في القاموس: «الضَّهْيَاء، وتُقْصَر: المرأة التي لا تحيض ولا تحمل، [أو تحيض ولا تحمل][(١)]، ولا ينبت ثدياها، والأرض لا تنبت، وشَجَرٌ عِضَاهِيٌّ»[(٢)].

● **قوله: «لأنه ليس (فَعْلاءٌ) في الكلام».**

[(٣-)لا يتوهم أن اسم ليس هنا نكرة؛ لأن الميزان عَلَمٌ على مُسَمَّاه.

● **قوله: «ويتضح ذلك فيما بعد».**

أي: في الكلام على غلبة الزيادة] (-٣).

● **قوله: «موافق له في حروفه الأصول».**

أراد بها الضاد، والهاء، والياء.

● **قوله: «فقد تعارض الدليلان».**

أي: وليس واحد منهما يقتضي أصالة الياء والهمزةِ جميعًا في: (ضَهْيَأً)، فليس (فَعْلَلاً)؛ (بل هو إمّا)[(٤)] (فَيْعَلٌ) ؛ لقولهم: ضَاهأتُ، أو (فَعْلاً)؛ لقولهم: ضاهيت، وقد صِرْتُمْ إلى هذا، فما (المرجح)[(٥)]؟

---

(١) سقط من ص.

(٢) (القاموس: ضهى).

(٣- -٣) سقط من ص.

(٤) ص، هـ: (بل إنما هو).

(٥) ب: (الراجح).

● **قوله: «و(فَعْلاً) أقرب من (فَعْيَلٍ)».**

(يعارضه)[١] أن أصالة الهمزة غَيْرَ أوَّل أَكْثَرُ من زيادتها، وقد قال بقضية هذا الزجاج[٢]، فـ(ضَهْيَاء) الممدود عنده من ضاهيت، والمقصور من: ضاهأت، حكى ذلك ابْنُ عُصْفُور[٣].

● **قوله: «(الثاني)[٤]: أن ضاهيت أكثر استعمالا».**

منعه شارح[٥]، وعبارته: «وأما ضاهَأتُ فمستعمل في فصيح الكلام كـ(ضَاهَيْت)، قال الله تعالى: ﴿يُضَاهِئُونَ﴾[٦]، وقول الشارحين: ضاهيت أكثر استعمالا ليس بشيء؛ لأدائه إلى كون التنزيل على قلة الاستعمال» انتهى كلامه، وليس بشيء؛ لأن التنزيل قد جاء بالأخرى؛ بل بها قرأ الأكثر، فهي الأكثر[٧]، وقد قيل: إن الهمزة في الآية بدل من الياء[٨]؛ لثقل الضمة عليها، فهي الأصل أيضًا.

---

(١) ط: (معارضه).

(٢) انظر قوله في (معاني القرآن وإعرابه له ٢/٤٤٣).

والزجاج هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، ولد سنة ٢٣٠هـ، وتوفي سنة ٣١١هـ. من مصنفاته: معاني القرآن وإعرابه، وفعلت وأفعلت، وخلق الإنسان، وما ينصرف وما لا ينصرف. (طبقات الزبيدي ١١١-١١٢، وإنباه الرواة ١/١٥٩-١٦٦).

(٣) (الممتع ٢٢٨).

(٤) ليس في ط.

(٥) هو الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٣١٧-٣١٨).

(٦) قال تعالى: ﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(التوبة: ٣٠).

(٧) قرأ عاصم وابن مصرف ﴿يضاهئون﴾ بالهمزة، والبقية من غير همز. انظر (النشر ١/٤٠٦، وإرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي ٣٥٢، والدر المصون ٣/٤٥٨) وفيه: أن الهمزة لغة ثقيف.

(٨) نقله السمين الحَلَبِيّ في (الدر المصون ٣/٤٥٨) وقال عنه: إنه خطأ؛ لأن مثل هذه الياء لا تثبت في الموضع حتى تقلب همزة.

قوله: «وفينان...».

أي وكان (فينان) (فَيْعَالا) لا (فَعْلانـا)، مـع أن النـون كـثرت زيادتـه بعـد الألـف آخرا، لمجيء (فَنَن)، فقدموا الاشتقاق على غلبة الزيادة.

يقال: شجر فَيْنَان: إذا التفت أغصانه واسودّ ظله.

قوله: «وجُرَائض...».

أي وكـان (جُرَائِـض) بـالهمز (فُعَـائِلا) لا (فُعَـالِلا) مـع كـثرة (فُعَـالِل) كعُلابـط، وعُذافـر، وهـو العظيـم الشـديد، وعـدم (فُعَائِل)، وذلـك لمجـيء (جـرْوَاض)، فقـدم الاشتقاق على عدم النظير.

والجِرْواض والجرياض: الضخم العظيم البطن، من الجَرَض، وهو الغَصَص، كأنه يُجْرَض به كل واحد لثقله. قال الأصمعي: قلت لأعرابـي: مـا الجِرْيَـاض؟ قـال: الـذي بطنه كالحياض. [ط: ٢٠٤]

● **قوله: «وعُذَافِر».**

هو بضم المهملة، وذال معجمة، وفاء: اسم للأسد أيضًا[(١)].

● **قوله: «وذلك لمجيء (جِرْواض)[(٢)]».**

أي: لأن الواو فيه زائدة لمصاحبتها أكثر من أصلين، فيكـون فـي جرائـض كذلـك، والجَرَضُ، بالتحريك: الرِّيق[(٣)]، من جَرِضَ، كـ(فرح)، (والغصّ)[(٤)]، بالفتح.

قوله: «ومِعْزَى...».

أي وكان (مِعْزَى) (فِعْلَى) لا (مِفْعَلا)، مع أن الميم كثرت زيادتها أولا مـع ثلاثـة

---

(١) انظر (اللسان: عذفر).

(٢) الجِرْوَاض: الجمل العظيم. (اللسان: جرض).

(٣) (القاموس، واللسان: جرض).

(٤) في جميع النسخ: (العض)، وما أثبتّه عن (اللسان: غصص).

أصول، وذلك لمجيء (مَعْز) بمعناه، فسقوط الألف وثبوت الميم يدل على زيادة الألف، وهو ظاهر، وعلى أصالة الميم، وإلا لبقي الاسم المتمكن على حرفين، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة. ٣

والمَعْزُ بسكون العين وفتحه: خلاف الضأن من الغنم، وهو اسم جنس، وقال سيبويه: مِعْزًى: منون مصروف؛ لأن الألف للإلحاق لا للتأنيث، وهو ملحق بدرهم، يدل عليه قولهم في التصغير (مُعَيْز)، بكسر ما بعد ياء التصغير، ولو كانت للتأنيث لما كسروا، كما في (حُبَيْلَى). [ط: ٢٠٤] ٦

● **قوله: «﴿والمَعْز﴾[١]، بسكون العين وفتحه».**

(هما)[٢] لغتان جاء بهما التنزيل، وبالإسكان قرأ الأكثر[٣]، قال أبو عبيد: «وهو أقيس في العربية من الفتح[٤]، و«الضَّأْن»، بالسكون، وجاء بالفتح أيضًا[٥]، وبه قرأ طلحة ابن مصرف[٦]، والحسن[٧]، وعيسى بن عمر[٨]، وهو ذو الصوف من الغنم، و«المعز»: ذو الشعر منها. ٩ ١٢

---

(١) قال تعالى: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ﴾(الأنعام: ١٤٣)

(٢) ليس في ب.

(٣) قرأ الكوفيون ونافع وأبو جعفر بالإسكان، وقرأ الباقون بالفتح. (الإقناع ٢/٦٤٤، والبحر المحيط ٤/٢٣٧، ٢٤١، وتحبير التيسير ١١٢).

(٤) انظر (الغريبين له***)، ولم أجده في الغريب المصنف له.

(٥) (البحر المحيط ٤/٢٤١، والدر المصون ٣/٢٠٢).

(٦) طلحة بن مصرف: هو ابن عمرو بن كعب الهمداني اليامي الكوفي، تابعي كبير، مات سنة ١١٢هـ. (غاية النهاية ١/٣٤٣).

(٧) الحسن هو: ابن أبي الحسن يسار السيد الإمام أبو سعيد البصري، ولد سنة ٢١، وتوفي سنة ١١٠هـ. (غاية النهاية ١/٢٣٥).

(٨) عيسى بن عمر هو: أبو عمر الثقفي النحوي البصري، من مصنفاته: الجامع، والكامل في النحو. مات سنة ١٤٩هـ. (غاية النهاية ١/٦١٣).

قوله: «وسَنْبَتَة...».

أي وكان (سَنْبَتَة) (فَعْلَتَة)، لا (فَعْلَلَة)، مع كثرة (فَعْلَلَة)، وعدم (فعلتة)، لقولهم (سَنْبٌ)، تقديما للاشتقاق على عدم النظير. ٣

يقال: مضى سَنْبٌ من الدهر وسَنْبَتَة، وهذه التاء تثبت في التصغير؛ تقول: (سُنَيْبِت)، لقولهم في الجمع (سَنَابِت)، وقد جاء (سَنْبَتٌ) أيضا بتاء واحدة. [ط: ٢٠٤]

٦ ● **قوله: «لقولهم: (سَنْب)[1]».**

هو بفتح السين، وسكون النون. و(سُلَحْفِيَة)، بتخفيف الياء، قال في القاموس: «دابة يَنْفَعُ دَمُها ومرارتُها المصروعَ، والتلطخُ بدمها المفاصلَ، ويُقال: إذا اشتد البرد في مكان، وكُبِّت واحدةٌ بحيث يكون يداها ورجلاها إلى الهواء، وتركت كذلك، لم ينزل البرد في ذلك الموضع»[2]. وفيه أيضًا: عيشٌ أَبْلَه، وشبابٌ أَبْلَه: ناعمٌ. والسَّعَة: بفتح السين وكسرها. ٩

١٢ **قوله: «وبُلَهْنِيَة...».**

أي وكان (بُلَهْنِيَة) (فُعَلْنِيَة)، لا (فُعَلِّيَة)، مع كثرة (فُعَلِّيَة) كسُلَحْفِيَة، وعدم (فُعَلْنِيَة)، وذلك لتقدم الاشتقاق على عدم النظير، فإنه يقال: عيش أبله، أي قليل الغموم، ويقال: فلان في بلهنية من العيش، أي في سَعَة. قال في شرح الهادي: زيدت فيه النون والياء للإلحاق بقذعمل. ١٥

قوله: «والعِرَضْنَة...».

١٨ **أي وكان (العِرَضْنَة)، وهي الناقة التي من عادتها أن تمشي معترضة، للنشاط، (فِعَلْنَة)، لا (فِعَلَّة)، مع كثرة (فِعَلَّة) كرِبَحْلَة، وسِبَحْلَة، وكلاهما بمعنى الطويل السمين، وعدم (فِعَلْنَة)؛ لأنه مشتق من الاعتراض.** [ط: ٢٠٤-٢٠٥]

---

(١) السَّنْب: البرهة. (اللسان: سنب).

(٢) (القاموس: سلحف).

● **قوله: «للنَّشَاط».**

متعلق بقوله: «يمشي»، و«رِبَحْلَة»، براء، وموحدة، ومهملة. قال الجَوْهَرِيّ: يقال: «جارية رِبَحْلَةٌ، أي: ضخمة، مثل: سِبَحْلَة»(١).

قوله: «وأَوَّلُ...».

أي وكان (أَوَّلُ): (أَفْعَلَ) لا (فَوْعَلاً)، اختلفوا في وزن (أَوَّل)، فقال بعضهم: هو (فَوْعَل) من (أَوَلَ)، أدغمت الواو الذي هي واو (فوعل) في الواو التي هي عين، فصار (أَوَّل)، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن الواو تزاد ثانية كثيرا، كجَوْهَر وكَوْثَر.

والمختار أنه (أَفْعَلُ) لمجيء (الأولى) في مؤنثه، و(الأُوَل) في جمع مؤنثه، ولا شبهة في أنهما (الفُعْلَى والفُعَل)، ولا يجيء من (فَوْعَل) مثل ذلك؛ لأنه يكون مؤنثه (فَوْعَلَة)، وجمعه (فَوَاعِل)، نحو: جَوْهَر وجوهرة وجواهر، فحكموا فيه بالاشتقاق، لا بغلبة الزيادة، فلذلك قالوا: هو (أَفْعَل)، ثم اختلفوا:

فقال بعضهم: إنه من (وَوَلَ)، أي حروفه الأصول واو، وواو، ولام، فأصله على هذا (أَوْوَل)، أدغمت الفاء في العين.

وقال بعضهم إنه من (وَأَلَ)، وقال آخرون من (أَوَلَ)، وقلبت الهمزة على المذهبين واوا وأدغمت.

والصحيح هو المذهب الأول، لما يلزم من مخالفة القياس على المذهبين الأخيرين، وإنما فروا من المذهب الأول لاستبعادهم كون الفاء والعين من جنس واحد.

وأصل (أُولَى) على المذهب المختار (وُولَى)، قلبت الواو الأولى همزة لزوما، وإن كانت الثانية ساكنة حملا على (الأُوَل)، كما سيجيء. [ط: ٢٠٥]

---

(١) (الصحاح: ربحل).

● **قوله: «فقال بعضهم[١]: هو (فَوْعَل)».**

قال المَوْصِلِيّ[٢]: «نُقِلَ ذلك عن الكوفيين، إما من (وَأَل)[٣] إذا نجا، وأصله: (وَوْأَل)، فنقلوا الهمزة إلى موضع الفاء، وأدغموا الواو في الواو، (أو)[٤] من: (آل يؤول)، إذا رجع، وأصله: (أَوْوَل)، فأدغمت واو (فَوْعَل) في عين الكلمة، والظاهر أن [هذا][٥] الاستعمال هو الذي أراده الشارح بقوله: «من (أَوَلَ)».

● **قوله: «لما يلزم من مخالفة القياس على المذهبين الأخيرين».**

أما المخالفة على ثانيهما؛ فلأن القياس قلب الهمزة ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها، لكن القائل به قلبها واوًا لمصلحة الإدغام المستجلب للخفة، ويَرِدُ عليه: أن الألف في باب الخفة أقدم من الواو إن كانت مدغمة، ويرجِّحُها، أيضًا، اقتضاء القياس.

وأما المخالفة على أولهما؛ فلأن القياس هو النقل لأصالة الواو، وإنما يقتضي الإدغام إذا كانت زائدة، كـ(مَقْرُوَّة)، هذا هو المشهور، وعن يونس[٦] وسيبويه أنّ من العرب من يُجْرِي الأصليَّ مُجْرَى الزائد فيدغم، وقد أخذ به في الوقف لحمزة[٧] على

---

(١) اختلف في (أول)، فذهب البصريون إلى أنه (أفعل)، والكوفيون إلى أنه (فوعل)، وقد بسط اليزدي في (شرحه على الشافية ٣٢٠-٣٢٣) القول في هذه المسألة وأجاد، فانظرها فيه، وفي (البغداديات ٨٧، والمنصف ٢/٢٠١، والمقتضب ١/١٥١، وشرح الرضي ٢/٣٤٠، ونقره كار ١٤٣).

(٢) له شرح على الشافية، ولم أقف عليه.

(٣) ص: (أول).

(٤) ليس في ط.

(٥) سقط من ص، هـ.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، الإمام الحبر، أبو عمارة الكوفي، أحد القراء السبعة، ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٥٦. (غاية النهاية ١/٢٦١-٢٦٣).

نحو: ﴿سَوءَة﴾[١] بَعْضُ القُرَّاء[٢]، كأبي العلاء[٣]، ومكيّ[٤]، فالمذهب الثاني المتقدم حينئذ أَرْدَأُ في مخالفة القياس.

٣ ● **قوله: «وإنما فَرُّوا من المذهب الأول... إلخ».**

أجيب: بأن هذا النحو واقع وإن قَلَّ، كقولهم: يَيْنٌ، بياءين، في اسم مكان[٥]، والحمل على القليل الذي لا يخالف القياس أَهْوَنُ من الحمل على الكثير الذي يُخالفه.

٦ ● **قوله: «كما سيجيء».**

أي: في الإعلال[٦].

قوله: «وإِنْقَحْلٌ...».

٩ **أي وكان (إِنْقَحْلٌ)، وهو مُسِنٌّ يابس الجلد على العظم: (إِنْفَعْلا) من (قَحِلَ) إذا**

---

(١) قال الله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾(المائدة: ٣١).

(٢) قرأ الأزرق وورش بالتوسط والإشباع، وقرأ حمزة بالنقل وقفًا. انظر (الإتحاف ٢٠٠)، ونقلها مكي عن حمزة في (الكشف ١/١٢٠)، ولم أقف على قراءة أبي العلاء. وانظر المزيد من القراءات في (البحر ٤/٢٣٥-٢٣٦).

(٣) أبو العلاء هو: محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب، أبو العلاء الواسطي، ولد سنة ٣٤٩هـ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالعراق، توفي سنة ٤٣١هـ. (غاية النهاية ٢/١٩٩-٢٠٠).

(٤) مكي هو: ابن أبي طالب بن حيوس بن محمد بن مختار القيرواني، ولد سنة ٣٥٥هـ، وتوفي سنة ٤٣٧هـ. من مصنفاته: التبصرة في القراءات، والكشف، والرعاية. (غاية النهاية ٢/٣٠٩-٣١٠).

(٥) يَيْنٌ، بالفتح ثم السكون: واد يقال له حَوْرتان، وقيل: وادٍ بين ضاحك وضويحك، وهما جبلان أسفل الفرش، وقيل: هو بين خزاعة، وقيل: يين مُرٍّ، وقيل: هو موضع على ثلاث ليالٍ من الحيرة، وقيل: بئرٌ بوادي عَبَاثر. وانظر (معجم البلدان ٥/٤٢٩، واللسان: يين).

(٦) انظر (ص٢٥٠ من هذا الكتاب، والجاربردي٢٧١، والرسالة ٧٣٧).

يبس، حكموا بذلك مع كثرة (فِعْلَلّ) كقِرْطَعْبٍ، وعدم (إنفعل) تقديما للاشتقاق على عدم النظير، فإنه لا يكون زيادتان في أول الاسم غير الجاري على الفعل، إلا ما شذ من قولهم: رجل إنقحل، وإنْزَهْو، وإِنْفَخْر، فإن الهمزة والنون فيها زائدتان، لاشتقاقها من القَحْل والزَّهْو والفَخْر.

وقال بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك: ذهب أبو الفتح إلى أن (إنقحلا) من معنى (القَحْل)، لا من لفظه، ووزنه (فِعْلَلّ) كجِرْدَحْلٍ، فتقول في تصغيره (أُنَيْقِح) كجُرَيْدِح، وعلى الأول أنت مخير: إن حذفت الهمزة قلت: (نُقَيْحِل)، وإن حذفت النون قلت: (أُقَيْحِل).

ثم قال فيه: ذهب الزعفراني إلى جواز كون الهمزة في (إنْزَهْو) بدلا من العين في (عِنْزَهْو)، فهي إذا أصل، والنون والواو زائدتان.

ويقال: رجل عِنْزَهْو للذي لا يحدّث الناس، ولا يلهو، وفيه غفلة. [ط: ٢٠٥-٢٠٦]

● قوله: «وهو مُسِنٌّ يابسٌ».

يقال: شَيْخٌ إِنْقَحْلٌ، أي: مُسِنٌّ، يَبِسَ جِلْدُه على عَظْمِهِ، وفي القاموس: «قَحَلَ كمَنَعَ، قُحُولاً، وكعَلِمَ، قَحْلاً، ويُحرّك، وكعُنِيَ، قُحولاً: يبس جلدُه على عظمه، كتَقَحَّلَ»(١).

● قوله: «غير الجاري على الفعل».

احترز عن الجاري عليه، كـ(مُنْطَلِق)، و(مُنْكَسِر) ونحوهما.

● قوله: «وعلى الأول».

أراد به ما ذكر قبل النقل عن أبي الفتح، وهو بمعنى ما قاله الشارح.

قوله: «وأُفْعُوان...».

أي وكان (أُفْعُوَان)، وهو ذكر الأفاعي (أُفْعُلانا) لمجيء (أَفْعَى)، وأفعى: أَفْعَل،

---

(١) (القاموس: قحل).

لقولهم: فَعْوَة السُّمّ، فيكون (أُفْعُوَان): (أُفْعُلانا).

اعلم أنه لو حكم في (أفعوان) بزيادة الهمزة وأصالة الواو لكان وزنه (أُفْعُلانا) كأُقْحُوَان، وهو نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض، ووسطه أصفر، وهو البابونج. ٣

ولو حكم بزيادة الواو وأصالة الهمزة لكان وزنه (فُعْلُوَانًا)، كعنفوان، وهو أول الشباب.

ثم حكموا بأن وزنه (أُفْعُلان)، لكنهم ما عللوا ذلك بأن (أُفْعُلانا) أكثر من (فُعْلُوَان)، بل قالوا لمجيء (أَفْعَى)؛ لأن الاشتقاق مقدم على غيره، فعللوا به، هكذا ذكره بعضهم. [ط: ٢٠٦] ٦

● **قوله: «لقولهم: فَعْوَةُ[1] السُّمِّ».** ٩

اسْتُدِلَّ، أيضًا، بأنهم // بَنَوْا (مَفْعَلًا) للمكان الكثير الأفاعي على (مَفْعَاةٍ) بحذف الهمزة؛ لأنها زائدة، ولو (كانت هي الأصلية)[2] لقيل: مَأْفُعَةٌ. و«السُّمُّ»: مثلث السين[3]. ٤٦ب

وفيه نظر؛ لأن الوزنين نادران، ولذا قال المصنف في آخر هذا الباب: «فإن ندرا احتملهما كأرجوان». ١٢

فالأولى أن يقول: قُدّم فيه الاشتقاق على غلبة الزيادة، فإن الواو إذا كانت غير أول مع ثلاثة فصاعدا تكون زائدة غالبا. [ط: ٢٠٦] ١٥

● **قوله: «وفيه نظر».**

---

(١) هكذا (فَعْوَة) بتقديم العين على الواو، وهو هكذا في (شرح الرضي على الشافية ٢/٣٤١)، ولم أجده فيما اطلعت عليه من كتب اللغة، والذي جاء هو (فوعة) وهذا ما نبه إليه محققو (شرح الرضي على الشافية ٢/٣٤١-٣٤٢)، وذكروا أن في الكلمة قلبًا مكانيًا. وانظر (اللسان: فوع، سمم، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك ٢/٣١٤).

(٢) ب، ط: (كانت أصلية).

(٣) (اللسان: سمم).

مراده الاعتراض على ما تضمنه المذكور من غلبة (أُفْعُلان) بحيث يصح التَّعليل بها بمنعها؛ لما قاله المُصنِّف آخِرَ (الباب)[1].

٣ **قوله: «وإِضْحِيَان...».**

أي وكان (إِضْحِيَان)، وهو المضيء، (إِفْعِلانا) كإِسْحِمَان، وهو اسم جبل بعينه، لا (فِعْلِيَان) كصِلِّيَان، وهو بقلة، وذلك لمجيء (الضُّحَى)، فقدم الاشتقاق على غلبة

٦ **الزيادة، فإن الياء تكون زائدة غالبا مع ثلاثة فصاعدا.** [ط: ٢٠٦]

● **قوله: «و(هو)[1] اسم جبل بعينه».**

هو أيضًا اسم لكل شيء أسود[2].

٩ **قوله: «وخَنْفَقِيق...».**

أي وكان (خَنْفَقِيق)، وهي الداهية (فَنْعَلِيلا) من (خَفَقَ)، لا (فَعْلَلِيلا)، تقديما للاشتقاق على عدم النظير؛ فإن النون الثانية الساكنة تكون أصلية في الأكثر. [ط: ٢٠٦]

١٢ ● **قوله: «(وهي)[3] الداهية».**

قال الجَوْهَرِيّ: الخَنْفَقِيقُ: «الداهية، وامرأة خنفقيق: وهي الخفيفة من النساء السليطة الجريئة»، وفي القاموس: الخنفقيق: «السريعة جدا من النُّوقِ، (والظِّلْمان: هو

١٥ النعام)[4]، وحكاية جري الخيل، وهو مشيٌّ في اضطراب»[5].

---

(١) ليس في ط.

(٢) في (اللسان: سحم): «وكل أسود أسحم»، وفي (معجم البلدان ١٧٦/١): «أَسْحَمَان: يُروى بفتح الهمزة، والحاء المهملة، بلفظ تثنية الأسحم، وهو الأسود، ويروى بكسرهما، وهو اسم جبل».

(٣) ط: (وهو).

(٤) ليس في ب.

(٥) (الصحاح: خفق).

● قوله: «من خفَق».

هو من باب: ضَرَب ونَصَر.

٣ ● (قوله: «لعدم فَنْعَليل»)[١].

أي: لعدم كثرته؛ لما سيأتي في منجنيق[٢]؛ ولقوله هناك: «تكون أصلية في الأكثر».

قوله: «وعَفَرْنَى...».

٦ **أي: وكان (عَفَرْنَى)، وهو الأسد، (فَعَلْنَى) من (العَفَر) بالتحريك، وهو التراب، والنون والألف للإلحاق بسفرجل، لقولهم: ناقة عَفَرْنَاة، أي قوية، فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها تاء التأنيث لا (فَعَلَّى) كحَبَرْكَى للقراد، والأنثى: حَبَرْكَاة، فألفه للإلحاق، وإنما**

٩ **قالوا إنه (فَعَلْنَى) مع عدمه، تقديما للاشتقاق على عدم النظير.** [ط: ٢٠٦-٢٠٧]

● قوله: «وكان عَفَرْنًى».

هو بالتنوين، سُمِّي به الأسد؛ لأنه يُلْصِقُ فريسته بالتراب[٣].

١٢ ● قوله: «من العَفَر بالتحريك».

ضبطه النظام[٤] وغيره بالسكون، وهو أحسن، ومعناه حينئذ: التَّمريغ في العَفَر،

---

(١) ليس في ط، ر، وبعد مراجعة نسخ شرح الجاربردي الخطية تبين لي أن السقط هو: «حكموا بذلك مع كثرة (فَعْلَليل) كسلسبيل، وعدم فنعليل تقديمًا» (شرح الجاربردي ل٩٢/ب).

(٢) انظر ص(٨٤) من هذا الكتاب.

(٣) (اللسان: عفر).

(٤) في (شرحه على الشافية ٢٤١) قال: «وعَفَرْنًى، بالتنوين: للأسد، كان (فَعَلْنى) لظهور كونه مشتقا من العَفْرِ بالسكون».

وفي (اللسان: عفر): «العَفْر والعَفَر: ظاهرُ الترابِ، والجمع أعفار، وعَفَره في التراب يَعْفِرُهُ عَفْرًا، وعَفَّره تَعْفِيرًا فانْعَفَرَ وتعفَّر: مرغه فيه أو دسه، والعفر التراب، وفي حديث أبي جهل: هل يُعَفِّرُ محمد وجهه بين أظهركم؟ يريد به سجوده في التراب، ولذلك قال في آخره: لأطأن على رقبته، أو لأعفرن وجهه في التراب، يريد إذلاله».

بالتحريك، أي: التراب، وعلى السكون هو بفتح العين، وعن ابن دريد[١] أن (عَفَرنًى) من العِفْر، بكسر العين، وسكون الفاء، قال: وهو الغليظ الشديد.

قوله: «فإن رجع إلى اشتقاقين...». ٣

قد ذكرنا أن المصنف جعل الكلام في الاشتقاق ثلاثة أقسام:

الأول: فيما يكون الاشتقاق فيه مقدما على غيره، ولما فرغ من هذا القسم شرع في القسم الثاني: وهو ما يكون اللفظ فيه راجعا إلى اشتقاقين، لا يكون لأحدهما ترجيح على الآخر، فيؤخذ بأيهما أريد، وذلك كأَرْطَى، وهو شجر من أشجار الرمل، فإنه يجوز أن يكون وزنه (فَعْلَى)، لقولهم: بعيرٌ آرِطٌ إذا أكل الأرطى، وأديم مأروط إذا دبغ به، فإن بقاء الهمزة يدل على أصالتها، وحينئذ يكون ألفه للإلحاق، لا للتأنيث؛ لأن الواحدة (أرطاة)، ولو كانت الألف للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر، فنجعلها للإلحاق بجعفر؛ لأن الإلحاق أخص من التكثير؛ لأن كل إلحاق تكثير، ولا ينعكس، والأخص أكثر فائدة، فحمله عليه أولى. ٦ ٩ ١٢

ويجوز أن يكون (أَفْعَلَ) لقولهم: بعير راطٍ وأديم مَرْطِيٌّ، فإن سقوط الهمزة فيه يدل على زيادته، وأصل (راط): (راطِيٌ)، أعلّ إعلال (قَاضٍ). وكذا (أَوْلَق)، وهو الجنون، يجوز أن يكون (فَوْعَلا) لقولهم: رجل مَأْلُوق، وأن يكون (أَفْعَل) لقولهم: (مولوق). [ط: ٢٠٧] ١٥

● **قوله: «لقولهم: بعيرٌ آرِطٌ».**

أي: بوزن (فَاعِل) كما في شرح الشريف[٢]، والقياس يقتضي هذا الاستعمال، ولم ١٨

---

(١) انظر (الاشتقاق لابن دريد ٥٣١).

وابن دريد هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، ولد في البصرة سنة ٢٢٣هـ، وتوفي سنة ٣٢١، من مصنفاته: الاشتقاق، والجمهرة، والمقصور والممدود. (إنباه الرواة ٣/٩٢-١٠٠، وبغية الوعاة ١/٧٦-٨١).

(٢) (شرحه على الشافية ٩٢٨).

أره، والذي في الصحاح: «وحكى أبو زيد: بعير أَرْطِيٌّ وأَرْطَوِيٌّ، إذا كان يرعى الأَرْطَى»[١]. وفي القاموس: «المَأْرُوط: المدبوغ به، أي: بشجر الأرطى، والذي يأكله ويلازمه، كالأرْطَويِّ، والأَرْطَاوِيّ»[٢]. ٣

● **قوله: «ولا ينعكس».**

أي: لأن ألف (قَبَعْثَرَى) للتكثير بدون إلحاق.

● **قوله: «وأديمٌ مَرْطِيٌّ».** ٦

الأصل: مَرْطُوْيٌ، قُلِبَت الواو ياءً، وأُدغمت.

● **قوله: «يجوز أن يكون فَوْعَلاً».**

نقله أبو حَيَّان عن سيبويه وصححه ابْنُ عُصْفُور[٣]. ٩

● **قوله: «لقولهم: رجل مألوق».**

اُسْتُدِلَّ، أيضًا، بقولهم: أُلِقَ، وأُجيب عن احتمال كون الهمزة فيه بَدَلاً من الواو؛ لانضمامها كما في قولهم في: وُعِدِ الرّجل: أُعِدَ، بأن التزامهم في: أُلِقَ دليل على أصالتها، ١٢ ولو كان من قبيل (أُعِدَ) لقالوا: وُلِقَ، كما قالوا: وُعِدَ، وبأنهم قالوا: مألوق، ولو كانت الهمزة بدلا في (أُلِق) لقالوا: مَوْلُوق؛ إذ لا مقتضى لقلب الواو فيه همزة، كذا في المَمتع[٤]، وعليه مَنْعٌ سيأتي قريبًا[٥]. ١٥

---

(١) (الصحاح: أرط).

(٢) عبارة القاموس: «المأروط: المدبوغ به، أي: بشجر الأرطى، ومن الإبل: الذي يُشْتكى منه، والذي يأكله ويلازمه، كالأرطوي، والأرطاوي». (القاموس: أرط).

(٣) انظر (الكتاب ٣٨/٤، والممتع ٢٣٧/١، والتذييل والتكميل ١٠٧/٦/ب).

قال سيبويه: «وأما أَوْلَق فالألف من نفس الحرف، يدلك على ذلك قولهم: أُلِقَ الرجُل، وإنما أَوْلَقٌ (فَوْعل)، ولولا هذا الثَّبَتُ لحمل على الأكثر. وقال ابْنُ عُصْفُور: «ويجوز أيضًا في (أولقٍ) أن يكون (فَوْعَلاً) عند من يجعله مشتقًا من (وَلَقَ)...».

(٤) (الممتع ٢٣٥/١-٢٣٧).

(٥) انظر الصفحة التالية.

● **قوله: «وأن يكون أَفْعَلاً».**

أجازه، أيضًا، الفارسيّ، وابْنُ مالك، وغيرهما[١].

٣ ● **قوله: «لقولهم: مَوْلُوقٌ».**

حكى ابن القطاع[٢] أن بعض العرب تقول: وُلِقَ الرجل فهو مَوْلُوقٌ، وفيه ردٌّ لقول ابْنُ عُصْفُور: «ولم يقولوا ذلك في موضع من المواضع»[٣]، قال الشيخ أبو حَيَّان: ٦ «والأشهر: أُلِقَ فهو مألُوق»[٤] انتهى. ولِمَا قاله قد يُتَوَقَّف في التمثيل بـ(أَوْلَق) لِمَا تعارض فيه الاشتقاقان من غير مرجِّح، إلا أن ينظر[٥] إلى احتمال كون الهمزة بدلا من الواو في (أُلِقَ) لانضمامها، وفي (مألوق) إجراءٌ للبدل في (أُلِقَ) مُجْرَى اللازم.

٩ على أَنَّ المُصَنِّف في شَرْح المُفَصَّل قد رَدَّ ذلك من وجه آخر فقال: «وما ذكره،

---

(١) قال أبو علي في (التكملة ٥٤٦): «ويجوز أن يكون أَفْعَل من وَلَق يَلِقُ، إذا أسرع»، وقال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية ٢٠٤٩/٤): «الأَوْلَق: الجنون، والمألوق والمولوق: المجنون؛ فالهمزة على هذا فاء الكلمة؛ لأن (مألُوقًا) مفعول و(مُؤَوْلَقًا): (مُفَوْعَل)».

وأبو علي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الفارسي، ولد نحو سنة٢٨٨هـ في فَسَا من أعمال فارس، وتوفي في بغداد سنة ٣٧٧هـ. من مصنفاته: الإيضاح، التكملة، التعليقة على كتاب سيبويه، الحجة في علل القراءات، المسائل: الحَلَبِيّات، البصريات، البغداديات، العسكريات، الشيرازيات. (بغية الوعاة ٤٩٦/١-٤٩٧، وسير أعلام النبلاء ٢٤٧/٦-٢٤٨).

(٢) انظر ما حكاه في (التذييل والتكميل ١٠٧/٦/ب).

وابن القطاع هو: أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي الصقلي، ولد سنة ٤٣٣هـ، وتوفي سنة ٥١٥هـ، من مصنفاته: الأفعال، وأبنية الأسماء، وحاشية الصحاح. (معجم الأدباء ٥٦٧/٣، وبغية الوعاة ١٥٣/٢-١٥٤).

(٣) (الممتع ٢٣٧/١).

(٤) (التذييل والتكميل ١٠٧/٦/ب).

(٥) ط: (أن لا ينظر).

يعني الزَّمَخْشَرِيّ[١]، في (أَوْلَق) من أنه يحتمل الأمرين غير مستقيم في التحقيق؛ لأنه لم يَخْلُ: إمَّا أن يقوم دليلٌ على زيادة الواو أَوْ لا، فإن قام دليلٌ عليها ثبت أن الهمزة أصلية، وإن لم يقم ثبت أنها زائدة، فكان الحكم بزيادتها أَوْلَى من الواو؛ نَظَرًا إلى الأكثر في كلامهم؛ لأن (أَفْعَلَ) أكثر من (فَوْعَلٍ) وإذا لم يقم دليل فجعله من باب الأكثر في كلامهم أَوْلَى»[٢] انتهى، فَلْيُتَأَمَّل.

وكحَسَّان، وحِمَار قَبَّان، فإنهما لو منعا الصرف، وجعل الألف والنون زيادة، لكانا من الحَسِّ والقَبِّ، ولو لم يمنعا لكانا من الحُسْن والقَبْن.

والقَبّ: يبس الجلد، وذهاب نداوة اللحم وغيره. والقَبَب: دقة الخصر. والقَبْن: الذهاب في الأرض، وحمار قبان: دويبة.

فإن قلت: ذكر في الصحاح أن العرب لا تصرف قبان، وذكر ابن مالك أن المسموع في (حَسَّان) منع الصرف، فكيف قال المصنف حيث صرف ومنع؟

قلت: من الجائز أن يسمع فيه المصنف الصرف وعدمه، وهم لم يسمعوا فيهما إلا منع الصرف، فإن شهدوا بأنه لم يأت فيهما الصرف، فشهادة النفي لا تسمع.

وما وقع في الشرح المنسوب إلى المصنف من أنه يترجح فيه (فَعْلان) على (فَعّال) من حيث كان هذا الوزن في الأعلام أكثر، فخارج عن الغرض، ومخل به، فلا يبعد أن يقال: ذكرهما المصنف بطريق التمثيل، بمعنى أنه لو ثبت فيهما الصرف وعدمه، ولا يكون مرجح من خارج.

---

(١) رأيه في (المفصل ٣٥٧).

والزَّمَخْشَرِيّ هو: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزَّمَخْشَرِيّ، جار الله أبو القاسم. ولد في زَمَخْشَر سنة ٤٦٧هـ، وتوفي في الجرجانية من قرى خوارزم سنة ٥٣٨هـ. من مصنفاته: الكشاف، وأساس البلاغة، والمفصل، والفائق في غريب الحديث. (وفيات الأعيان ٨١/٢، ولسان الميزان ٤/٦).

(٢) انظر هذا النص في (الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٣/٢).

فهما مما نحن فيه.

وقيل: جاء رجل اسمه حيّان إلى ملك، فقيل للملك: أينصرف (حَيَّان) أو لا ينصرف؟ فقال الملك: إن أكرمته فلا ينصرف، وإلا فينصرف، ووجهوه بأنه إن أكرمه فكأنه أحياه، فكان من (الحيّ)، فلا ينصرف لزيادة الألف والنون مع العلمية، وإن لم يكرمه فكأنه أهلكه، فيكون من (الحَيْن)، فينصرف. [ط: ٢٠٧-٢٠٨]

● **قوله: «لكان من الحسِّ».**

الظاهر أنه بالكسر، ومعناه حينئذ: الحركة، وأن يَمُرَّ بك قريبًا فتسمعه ولا تراه، والصوت. أمَّا بالفتح فمعناه: القتل[١]، وقد فسَّر به شارح[٢].

● **قوله: «والقَبُّ».**

(هو)[٣] بفتح القاف، وفعله كضَرَبَ ونَصَرَ.

● **قوله: «فشهادة[٤] النفي لا تُسْمَعُ».**

الأَوْلَى أن يقول: من حفظ حجةٌ على من لم يحفظ.

● **قوله: «حيث كان هذا الوزن في الأسماء الأعلام».**

أي: ومن ذلك: (حَسَّان)؛ لأنه اسم رجل، وكذا (حمار قبَّان)[٥]؛ لأنه لا بدّ أن

---

(١) ب، ط: (النقل).

(٢) هو اليزدي في (شرحه على الشافية ٣٢٦) قال: «ويجوز أن يكون من الحَسِّ، ومعناه: القتل، فتكون النون زائدة دون السين، ولذلك جاء ممتنعا من الصرف»، وانظر (القاموس: حسس).

(٣) ليس في ط.

(٤) ص: (بشهادة).

(٥) حمار قبان: دويبة صغيرة، رأسها كرأس الخنفساء، طوالٌ قوائمه نحو قوائم الخنفساء، وهي أصغر منها، ويقال له: عير قبان، وهو أبلق محجل القوائم، له أنف القنفذ، إذا حُرِّك تماوت، وإذا كُفَّ الصوت انطلق. انظر (اللسان: قبب، قبن).

يُقَدَّر عَلَمًا؛ لأنه من باب (أُسَامَة)[1]، بدليل امتناع دخول حرف التعريف عليه.

● قوله: «فخارج عن الغرض ومُخِلٌّ به».

٣ أي: لأن الغرض التمثيل بما تردَّد بين اشتقاقين واضحين بلا مرجح.

قوله: «وإلا فالترجيح...».

أي وإن لم يكن الاشتقاقان واضحين فيطلب الترجيح، ويؤخذ بالراجح، فقوله:
٦ «إلا» ههنا ليس حرف استثناء بل هو (إن) الشرطية، أدغمت نونها في (لا) النافية، وهذا هو القسم الثالث من أقسام الاشتقاق:

اتفقوا على أن (مَلَكًا) تخفيف (مَلأَك)، لقولهم في جمعه: (ملائك)، و(ملائكة،
٩ ولقول الشاعر:

فلست لإنسيّ ولكن لملأك   تنزّل من جوّ السماء يصوب

ثم اختلفوا:

١٢ فقال الكسائي: أصله (مَأْلَك) من الألوكة، وهي الرسالة، قدم اللام على الهمزة فقيل: (مَلأَك)، ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال، فقيل: (مَلَك)، وهو المختار؛ لأن المَلَك فيه معنى الرسالة. قال الله تعالى: ﴿جاعل الملائكة رسلا﴾، وليس فيه خلاف
١٥ الظاهر إلا القلب، وهو كثير.

وقال ابن كيسان: هو فَعْأَل من (المِلْك)، وهو بعيد؛ لأن (فَعْألا) نادر، و(مَفْعَلا) كثير، والحمل على الأكثر أولى، ولأن مناسبته مع (الأُلُوكَة) أقوى من مناسبته مع
١٨ (المِلْك)؛ إذ لا يعرف له مِلْك.

وقال أبو عبيدة: هو (مَفْعَل) من (لأك)، أي أرسل.

وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه بعيد في المعنى؛ لأن المعنى في
٢١ المَلَك أنه رسول لا مَرْسَل، وإذا كان من (لأك) كان معناه مَرْسَلا لا مُرْسَلا. وقيل: فيه نظر؛ لأنها لا نسلم أنه لو كان من (لأك) كان معناه (مَرْسَلا) لجواز أن يكون (مَفْعَلا)

(١) يريد: علم الجنس.

من (لأك) بمعنى موضع الرسالة، أو بمعنى المُرْسَل، عَبَّر عن الموضع أو المفعول بالمَفْعَل؛ لأن (المَفْعَل) لا يمتنع وقوعه في موضع اسم المفعول، كما لا يمتنع وقوعه في موضع اسم الفاعل. ٣

والحق أنه إن ثبت (لأك) بمعنى (أرسل)، كان جعل (مَلأك) من (لأك) أولى لسلامته عن القلب وعن مثال نادر، ولم يذكر في الصحاح ولا المُغْرب (لأك) بمعنى أرسل. [ط: ٢٠٨-٢٠٩] ٦

● قوله: «اتفقوا على أن مَلَكًا (تخفيف)[١] ملأك».

في حكاية الاتفاق نَظَرٌ، فَعَنْ بعضهم أن وزنه (فَعَل) من المُلْكِ، وشذَّ جمعه على (فعائلة)، وميمه أصلية، وعن آخرين أنه مشتق من: لأَكَهُ، يَلُوكُهُ، أي: أداره يديره؛ لأن ٩ المَلَك يدير الرسالة في فيه، فأصله: مَلْوَك، نُقِلت حركة الواو، ثم قلبت ألفًا، وحذفت الألف تخفيفًا، وميمه على هذا زائدة، وقد حكى المذهبين الحَلَبيُّ // في إعرابه[٢]. ٤٧أ

● قوله: «ولقول الشاعر[٣]: ١٢

فَلَسْتَ لإنسيٍّ (ولكنْ لِمَلأَكٍ)[٤]»[٥].

---

(١) ب، ط: (مخفف).

(٢) انظر (الدر المصون ١/٤٤-٥٢).

والحَلَبِيُّ هو: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود المعروف بالسمين الحلبي. توفي في القاهرة سنة ٧٥٠هـ. من مصنفاته: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شرح التسهيل، وشرح الشاطبية. (طبقات الشافعية للإسنوي ٢/٥١٣، وغاية النهاية ١/١٥٢).

(٣) اختلف في نسبة البيت، فقيل: هو لرجل من عبد قيس يمدح النعمان، وقيل: لأبي وجزة يمدح عبد الله بن الزبير، والأرجح أنه لعلقمة بن عَبَدَة المعروف بعلقمة الفحل. وانظر (المنصف ١/١٠٢، وبغية الطالب ١٢١، والدر المصون ١/١٧٦).

(٤) ليس في ب، ط.

(٥) صدر بيت من الطويل، وتمامه:

تنزل من جَوِّ السماء يَصُوبُ.

قال الأعلم(١): هو لعلقمة بن عَبَدَة(٢)، مدح رجلا يقول: قد بَايَنْتَ الإِنْسَ في أخلاقك، وأشبهت الملائكة في طهارتك وفضلك، فكأنك لِمَلَكٍ، ومعنى يصوب: ينزل» انتهى.

٣

● **قوله: «فقال الكِسَائِيّ(٣): أصله: (مَأْلَك)(٤)».**

أي: بفتح اللام، أما بضمها (فهو الرسالة)(٥)، كالأُلُوكَة، بفتح الهمزة، وضم اللام.

٦

● **قوله: «وقال ابن كَيْسَان(٦): هو (فَعْأَل) من المِلْك(٧)».**

أي: فأصله مَلأَكٌ(٨)، كـ(شَمْأَلٍ) (ثم)(٩) نُقِلت حركة الهمزة إلى اللام، وحذفت

---

(١) انظر (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ٥٩٠).

والأعلم هو: يوسف بن سليمان بن عيسى، عُرِف بالأعلم الشنتمري، ولد سنة ٤١٠هـ. من مصنفاته: الحماسة، وشرح أبيات أبي تمام، وتحصيل عين الذهب. (معجم الأدباء ٢٠/٦٠، وشذرات الذهب ٣/٤٠٣).

(٢) علقمة بن عَبَدَة هو: ابن النعمان بن ناشرة، تميمي من ربيعة الجوخ، كان من فحول الشعراء الجاهليين، توفي نحو ٦٢٥م. (طبقات فحول الشعراء ٣٧، والشعر والشعراء ١/١٧٤).

(٣) الكِسَائِيّ هو: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، أبو الحسن، إمام الكوفيين في النحو، وأحد القراء السبعة المشهورين، توفي سنة ١٨٩هـ. من مصنفاته: معاني القرآن، المصادر، الحروف، القراءات. (بغية الوعاة ٢/١٦٢-١٦٤).

(٤) انظر ما نسب إليه في (الصحاح: ملك، وشرح الرضي على الشافية ٢/٣٤٧).

(٥) ليس في ط. وانظر (اللسان: ملك).

(٦) هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، من مصنفاته: المهذب في النحو، وعلل النحو، ومعاني القرآن، وما اختلف فيه البصريون والكوفيون. توفي سنة ٣٢٠هـ، وقيل: ٢٩٩. (بغية الوعاة ١/١٨).

(٧) انظر رأيه في (بغية الطالب ١٢١-١٢٢، والرضي ٢/٣٤٧، واليزدي ٣٢٨).

(٨) ص: (ملك)، ط: (مألك).

(٩) ليس في ط.

الهمزة تخفيفًا، وجاء الجمع على أصل الزيادة، فوزن (مَلائِكة) على هذا القول: (فَعَائِلَة)[١]، وعلى ما قبله: (مَفَاعِلَة).

٣ **● قوله: «وقال أبو عبيدة[٢]».**

هو بتاء في آخره، كنية مَعْمَر بن المثنى، من نحاة البصرة.

● قوله: «وقيل».

٦ القائل هو الشيخ بدر الدين بن مالك، قال ما نقله الشارح في بغية الطالب[٣] بمعناه.

● قوله: «عَبَّر عن الموضع أو عن المفعول بالمَفْعَل».

أي: فيكون على الأول اسم (مكان، وعلى)[٤] الثاني مصدرًا، والمصدر قد يكون
٩ بمعنى المفعول، ولو لم يكن ميميًّا، كالخَلْق بمعنى المخلوق، كما يكون بمعنى الفاعل، فلا يلزم من كون (مَلَك) من لأَكَ، بمعنى: أَرْسَل، أن يكون معناه مُرْسِلاً، بالكسر.

● قوله: «لسلامته عن القلب، وعن مثال نادر».

١٢ أي: بخلاف الأوَّلين؛ فإن [في][٥] أولهما قَلْبًا، وفي ثانيهما مثالاً نادرًا.

● قوله: «ولم يذكر في الصحاح ولا في المُغْرِب[٦]».

---

(١) ص، ط: (فعايلة).

(٢) انظر رأيه في (بغية الطالب ١٢٢، والرضي ٢/٢٤٧، واليزدي ٣٢٨)، وهو مأخوذ من كتابه (مجاز القرآن ١/٣٥)، ولم ينص فيه على الوزن.

وأبو عبيدة هو: معمر بن المثنى التيميّ بالولاء، البصري النحوي، ولد ومات بالبصرة، ذُكر أن له نحو مائتي مصنف، منها: نقائض جرير والفرزدق، ومجاز القرآن، ومعاني القرآن. توفي نحو ٢١٠هـ. (أخبار النحويين البصريين ٨٠-٨٣).

(٣) (بغية الطالب ١٢٣).

(٤) ليس في ب.

(٥) سقط من ص.

(٦) هو: المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي المتوفي ٦١٠هـ.

الصحاح: اشتهر بكسر الصاد، وقيل: (بل)[1] هو بـالفتح، والمُغْـرِبُ: بضـم الميـم، وسكون المعجمة، وكسر الراء.

٣ **قوله: «وموسى...».**

أي و(مُوسَى) الحديد (مُفْعَل) مـن (أَوْسَيْتُ) أي حلقـت، وقـال الكوفيـون: هـو (فُعْلَى) من (ماس يميس)، أي تبختر، والأول أولى؛ لأن نسبته إلى الحلـق أكـثر منهـا

٦ **إلى التبختر، ولأن (مُفْعَلا) أكثر من (فُعْلَى)؛ لأنه يبنى من كل أَفْعَلْتُ، ولأن المسـموع فيه الصرف، ولو كان (فُعْلَى) لما صُرِفَ؛ لأن ألف (فُعْلَى) تكون للتـأنيث، إلا مـا شـذ من قولهم: (دُنْيًا) بالتنوين، وهو نادر لا نظير له في كلام العرب.**

٩ **وأما (موسى) اسم رجل:**

فقال أبو عمرو بن العلاء: هو (مُفْعَل)، يدل على ذلك أنـه يصـرف فـي النكـرة، وفعلى لا ينصرف على كل حال.

١٢ **وكان الكسائي يقول: هو فُعْلَى.** [ط: ٢٠٩-٢١٠]

● **قوله: «لأن نسبته إلى الحلق أكثر منها إلى التبختر».**

لهم أن يقولوا: هي (فُعْلَى) من المَوْس، بفتـح فسـكون، بمعنـى الحَلْـقِ، حكـاه فـي

١٥ القاموس[2]، ونقل ذلك عنهم الشريف[3]، فيسقط هذا المرجح.

● **قوله: «في قولهم: (دُنْيًا)».**

أي: بضم الدال، مقابل الآخرة.

---

(١) ليس في ب، ط.

(٢) (القاموس: وسا).

(٣) قال الشريف في (شرحه على الشافية ٩٣٧): «وقال الكوفيون: إنه على وزن (فُعْلَـى) مـن مـاس رأسه يموسه إذا حلقه»، ونسبه (الرضي ٢/٣٤٨) للفراء، وفي (إصلاح المنطق ٣٥٩) ذكر ذلك عن الكِسَائِيّ.

● **قوله: «فقال أبو عمرو[1]: هو (مُفْعَل)».**

نقل ذلك عنه الجَوْهَرِيّ[2] وغيره. لكن صحَّ عنه إمالته، وأصله المقَّرر فيما يكون من ذوات الياء على (مُفْعَل) كـ﴿مُرْسَاهَا﴾[3] بـ(هود) هو الفتح لا غير.

قوله: «وإنسان...».

أي: و(إنسان) (فِعْلان) من (الأُنْس) عند البصريين لموافقته مع (الأُنْسِ) لفظا ومعنى، لما ثبت في معناه (إِنْس) بكسر الهمزة وسكون النون، و(أَنَس) بفتحتين، و(أَنِيس) بفتح الهمزة، و(أُناس) بضمها. قال الله تعالى: ﴿فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جانّ﴾، وقال الشاعر:

أتوا ناري فقلت منون أنتم ... فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

فقلت إلى الطعام فقال منهم ... فريق نحسد الإنس الطعاما

أي: أتى الجن ناري، فقلت لهم: هلموا إلى الطعام، فقال فريق منهم: نحن نحسد الإنس الطعاما؛ لأنهم يأكلون، ونحن لا نأكل.

وقال المتنبي:

إنما أنفس الأنيس سباع ... يتفارسن جهرة واغتيالا

---

(١) أبو عمر بن العلاء: زبان بن العلاء بن عمار المَازِنِيّ التميمي، واختلف في اسمه على أحد وعشرين قولا، والصواب أنه زبان؛ حيث قال للفرزدق حينما جاءه معتذرا من هجو بلغه، قال:

هجوت زبانا ثم جئت معتذرا ... من هجو زبان، لم تهجو ولم تدع

ولد سنة ٧٠هـ، وتوفي سنة ١٥٤هـ. (غاية النهاية ٢٨٨/١، ومعجم الأدباء ٣٤٥/٣).

(٢) ذكره الجَوْهَرِيّ في (الصحاح: وسى)، وانظر (شرح الرضي على الشافية ٣٤٨/٢، وسفر السعادة ٤٨٤/١).

(٣) قال تعالى: ﴿بسم الله مجراها ومرساها . . .﴾(هود: ٤١). وانظر (الإرشاد ٣٦٩، والإتحاف ٢٥٦).

وقال آخر:

إن المنايا يطلعن على الأناس الآمنـينـا

٣ وكل ذلك يدل على أن الهمزة أصل، ويكون وزنه في التصغير (فُعَيْلِيَانًا). وقـال الكوفيون: هو إِفْعَان من (نَسِيَ).

والمختار الأول؛ لأنه لا يوافق (نَسِيَ)، لا لفظا؛ إذ ليس فيه ياء، ولا معنى؛ فإن

٦ الإنسان ليس فيه دلالة على النسيان، فبَعُد باعتبار اللفظ والمعنى. وحملهم على ذلـك تصغيره على (أُنَيْسِيَان)، واستدلوا بذلك على أن أصله (إِنْسِيَان) على (إِفْعِلان)، حذفت الياء على غير القياس، فوزنه (إِفْعَان).

٩ وما ذكر من أنه قال ابن عباس رضي الله عنه: إنما سمي إنسـانا لأنـه عُهـد إليـه فنسي.

وقال أبو تمام:

١٢ لا تنسين تلك العهود فإنما سميت إنسانا لأنك ناسي

فوزنه في التكبير (إفعان)؛ لأن اللام محذوفة، وفي التصغير (أُفَيْعِلان).

وما ذكره الكوفيـون فاسـد؛ لأن مـا قـالوه يستدعي الإعلال بحذف اللام في

١٥ الإفراد، وهو ظاهر، وفي الجمع أيضا إذا قلت (أَنَاسِيّ)؛ لأن يـاءه الأخيرة مبدلـة مـن النون، وأصله (أَنَاسِين)، والياء المتقدمة عليها زائدة، وليست بلام الفعل؛ لأنـه لا يقـع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير هاء التأنيث؛ إلا وأوسطها حرف مد زائد، كمصابيح

١٨ وقناديل، وأيضا يلزم منه رد اللام في التصغير مـن غـير حاجـة إليـه؛ لأن بنـاء التصغير يحصل دونها، ألا ترى أنك لو صغرت (شـاكًا) محـذوف العيـن مـن (شـايك) لقلـت: (شُوَيْك)، ولا ترد العين.

٢١ وحديث ابن عباس لم يثبت، وأبو تمام لا يحتج بشعره، وذكر في شرح الهـادي أنه لا يعرف مذاهب الاشتقاق، وإنما صدر هذا على مذاهب الشعراء التخييلية.

[ط: ٢١٠-٢١١]

● **قوله: «فِعْلانٌ من الأُنْسِ».**

أي: بالضم. قال اليزدي: الدليل عليه: «أن المناسبة بين الإنسان والأُنْس ثابتةٌ لفظًا ومَعْنًى، فيجب القول بوجود الاشتقاق بينهما، أما اللفظ؛ فلأن الهمزة والنون والسين في القبيلين موجودة، وأما المعنى: فلأن الإنسان يناسب الأُنس لكونه مُسْتَأنِسًا، وأيضًا (أمثلة)[1] اشتقاقه: الإِنْس: بالكسر والسكون، والأَنَس: بفتحتين، والأُنَاسُ، وكل واحد يشهد بأصل الآخر»[2] انتهى. وهو يُفْهِمُ أَنَّ (الإِنْس) في قول الشارح «لموافقته مع الأُنْسِ» (وهو)[3] بالضم أيضًا من وضع الظاهر موضع المُضمر.

قول الله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ﴾[4] الآية. أي: يوم تشقّق السماء لا يُسْأَلُ أحدٌ عن ذنبه؛ لأنهم يُعْرَفُونَ بِسِيمَاهُمْ، وذلك حين يُخْرَجون من قبورهم، ويُحْشَرون إلى الموقف على اختلاف مراتبهم، وأما قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[5] ونحوه، فحين يُحَاسَبُون في الجمع[6].

● **قول الشاعر[7]:**

أَتَوا ناري... ...البيتين.

---

(١) ليس في ب.

(٢) (شرحه ٣٢٩).

(٣) ص، هـ: (هو).

(٤) (الرحمن: ٣٩).

(٥) (الحجر: ٩٢).

(٦) ط: (المجمع).

(٧) نسب إلى شمر بن الحارث الضبّي، وتأبط شرًا، وسهم بن الحارث الغساني، وجذع بن سنان، والفرزدق، وهو من الوافر. انظره في (الكتاب ٢/٤١١، والخصائص ١/١٢٩، والأشموني ٤/٩٠، والتصريح ٢/٢٨٣، والعَيْنِيّ ٤/٩٠، ٢٢٠)، وانظر بسط الكلام فيه في (الخزانة ٢/٢-٧، وحاشية د. عبد الرحمن العثيمين في تحقيقه للتخمير للخوارزمي ٢/٢١٥، وشعر طيئ وأخبارها ٢/٧٤٤).

هذا الشعر يُنْسَبُ إلى شَمِرِ بْنِ الحارث الضَّبِّيِّ[١]، وينسب أيضًا إلى تـأبَّط شـرًّا[٢]، وقولـه فيـه: «الجِـنُّ» هـو خبر مبتـدأ محـذوفٍ، أي: نحـن الجـنُّ، و«عِمُـوا» أصلـه: أنْعِمُـوا، و«ظلامًا» نصب على الظرف، و«الأَنَس»، بفتحتين، حكاه الجَوْهَرِيّ[٣] عن إنشاد الأخفش.

● **قوله: «وقال المتنبي».**

هو: أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن الجُعْفيّ[٤]، ولـد بالكوفـة سنة ثـلاث وثلاثمائة[٥]، ونشأ بالشام، وأَكْثَرَ المُقَامَ بالبادية، وقال الشـعر فـي حداثتـه حتى بلـغ فيـه النهاية، وذُكِرَ في سبب تلقيبه بالمتنبي أنه كان خرج إلى كَلْبٍ وادَّعى أنه عَلَوِيٌّ حَسَـنِيٌّ، ثم ادَّعى النُّبوة، وذلك ببادية السماوة، فخرج إليه أمـير حمـص لُؤلُـؤ مـن قبـل الإخشـيدية فقاتله وأسره، وحبسه بالشام إلى أن تاب.

● **قوله: «وما ذكر».**

هو معطوف على فاعل «حَمَلَهم».

● **قوله: «وقال أبو تَمَّام».**

هو بالتشديد، حبيب بن أوسٍ الطائيُّ، من فحول (الشعراء)[٦] المولَّدين[٧].

---

(١) انظر ترجمته في (خزانة الأدب٦/١٧٠) (شُمَيْر).

(٢) تأبط شرا هو: ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير الفهمي، من مضر، شاعر جاهلي. (الأعلام ٢/٩٧).

(٣) (الصحاح: أنس).

(٤) ترجمته في (وفيات الأعيـان ١/١٠٢-١٠٧، والأعـلام ١/١١٥)، والبيـت فـي (ديوانـه بشـرح العكبري ٢/١٤٧)، وكانت وفاته سنة ٣٥٤هـ.

(٥) ط: (ثلاث وثلاثين وثلاثمائة).

(٦) ص: (الشعر).

(٧) ولد سنة ١٨٨هـ في جاسم من قرى حوران في سورية، وتوفي في الموصل سنة ٢٣٢هـ. من مصنفاته: ديوان الحماسة، والوحشيات، وختار أشعار القبائل. (شذرات الذهب ٢/٧٢-٧٤، وسير أعلام النبلاء ١١/٦٣-٦٩).

● **قوله: «يستدعي الإعلال بحذف اللام».**

أي: على غير قياس، كما تقدم[١].

٣ ● **قوله: «لأنه».**

الضمير للشأن[٢]، وفي بعض النسخ: (لأنها)، وهو أيضًا ضمير القصة.

● **قوله: «وأيْضًا يلزم منه».**

٦ أي: مما قاله الكوفيون من أن أصل إِنسان: (أُنيسان) (فحذفت لامه)[٣].

● **قوله: «وحديث ابن عباس[٤] لم يَثْبُتْ».**

اعْتُرِضَ بأنه أخرجه عبد الرزاق[٥]، وعبد بن حُميد[٦]، وابن جرير[٧]، وابن

---

(١) يشير إلى مذهب الكوفيين. (الجاربردي ٢١٠).

(٢) ضمير الشأن نحو: هو العلم نور، وهي الحياة كفاح، وتسميته ضمير الشأن مصطلح بصري، وبعض الكوفيين يسميه: ضمير المجهول، وبعض النحاة يسميه: ضمير القصة، كما يسمى أيضا: ضمير الأمر، وضمير الحديث. انظر (شرح الرضي على الكافية ٢/٤٦٤، والنحو الوافي للعلامة عباس حسن ١/٢٥٠).

(٣) ليس في ط.

(٤) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، ولد سنة ثلاث قبل الهجرة في مكة، وتوفي سنة ٦٨ في الطائف. (أسد الغابة ٣/٢٩١-٢٩٥، وطبقات القراء ١/٤٢٥-٤٢٦).

(٥) أخرجه في (تفسير القرآن ٢/١٩).

وعبد الرزاق هو: ابن همام اليمني الصنعاني، صاحب المصنف والتفسير، توفي سنة ٢١١هـ. (طبقات المفسرين، تأليف أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر ص٢٩).

(٦) عبد بن حميد هو: الحافظ أبو محمد، إمام عالم في الحديث والتفسير، صاحب المسند والتفسير، توفي سنة ٢٤٩هـ. (طبقات المفسرين ص٣٤)، وكتابه مفقود.

(٧) انظر (جامع البيان، ٩/١٦/٢٢١).

وابن جرير هو: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، الإمام أبو جعفر، رأس المفسرين، له تفسير مطبوع باسم: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، وتهذيب الآثار، وتاريخ الأمم والملوك. توفي سنة ٣٢٠هـ. (طبقات المفسرين ص٤٨).

المنذر[1]، وابن أبي حاتم[2] في تفاسيرهم، والطبراني[3] في الصغير، والحاكم[4] في مستدركه؛ وصَحَّحَهُ.

٣ ● **قوله: «وأبو تمام لم يُحْتَجَّ بشعره».**

قال التَّفْتَازَانِي[5]: «الشعراء طبقات: الجاهليون // كامرئ القيس[6] وزهير[7]، ٤٧ب

(١) ابن المنذر هو: محمد بن إبراهيم بن المنذر أبو بكر النيسابوري، له تصانيف منها: المبسوط، الإشراف، الإجماع، والتفسير، توفي سنة ٣١٨هـ. (طبقات المفسرين ٥٤-٥٥).

كتابه في التفسير مفقود، ومنه قطعة في مكتبة (غوته) بألمانيا، وانظر فهرسة سزكين لمكتبة غوته.

(٢) ابن أبي حاتم هو: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الإمام، له: التفسير المسند، والجرح والتعديل. توفي سنة ٣٢٧هـ. (طبقات المفسرين ٣٠).

(٣) انظر (المعجم الصغير ٢/٥٥).

والطبراني هو: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، له ثلاثة معاجم في الحديث، ولد سنة ٢٦٠هـ، وتوفي سنة ٣٦٠هـ. (وفيات الأعيان ١/٢١٥، والأعلام ٣/١٢١).

(٤) أخرجه في (المستدرك على الصحيحين ٢/٣٨٠، كتاب التفسير).

والحاكم هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله، المعروف بالحاكم النيسابوري، توفي سنة ٤٠٥هـ. (الأعلام ٧/٢٠).

(٥) التَّفْتَازَانِيّ هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التَّفْتَازَانِيّ سعد الدين، ولد سنة ٧١٢، وتوفي سنة ٧٩٣هـ. من مصنفاته: تهذيب المنطق، والمختصر: اختصر فيه شرح تلخيص المفتاح، وشرح تصريف العزي في الصرف. (بغية الوعاة ٢/٢٨٥).

(٦) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، أشهر الشعراء على الإطلاق، من أصحاب المعلقات، له ديوان مطبوع. (طبقات فحول الشعراء ١/٥١، والأعلام ٢/١١-١٢).

(٧) زهير هو: ابن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني، من مضر، ولد في مزينة، حكيم الشعراء، صاحب الحوليات. (طبقات فحول الشعراء ١/٥١، الأعلام ٣/٥٢).

والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسان[١] ولبيد[٢]، والمتقدمون من أهل الإسلام كالفرزدق[٣] وجرير[٤]، ويستشهد بأشعارهم، ثم المحدثون كأبي تمام والبحتري[٥]، ولا يستشهد (بشعرهم)[٦]».   ٣

● **قوله: «على مذهب الشعراء التخييلية».**

إذ التخييل من ذاتيات الشعر، ولا يستلزم التحقيق.

قوله: «وتَرَبُوت...».   ٦

أي و(تَرَبُوت) على وزن (فَعَلُوت)، من التراب عند سيبويه؛ لأن التربوت هو الذَّلول. يقال: جَمَلٌ تربوت، أي ذلول، والذِّلَّة والمسكنة تناسب التراب. قال الله تعالى: ﴿أو مسكينا ذا متربة﴾.   ٩

---

(١) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، شاعر النبي ﷺ، يوانه مطبوع، توفي سنة ٥٤هـ. (الإصابة ٢/٥٥-٥٧، والأعلام ٢/١٧٥-١٧٦).

(٢) لبيد هو: ابن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري، من شعراء الجاهلية، أدرك الإسلام وأسلم، أحد أصحاب المعلقات، ديوانه مطبوع. (طبقات فحول الشعراء ١/١٢٣، وخزانة الأدب ٢/٢٤٦-٢٥١).

(٣) الفرزدق هو: همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية من بني تميم، يكنّى بأبي فراس، من شعراء العصر الأموي، توفي سنة ١١٠هـ. (طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٨، والشعر والشعراء ١/٤٧١-٤٨٢).

(٤) جرير هو: ابن عبد الله بن حذيفة الخطفى بن بدر الكلبي اليربوعي من تميم، ولد ومات في اليمامة، عده ابن سلام في الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين. (طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٧، وخزانة الأدب ١/٧٥).

(٥) هو أبو عُبادة الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، ولد سنة ٢٠٦، وتوفي سنة ٢٨٤هـ. كان مع أبي تمام والمتنبي أشعر أبناء عصرهم. انظر (طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٩٣، ووفيات الأعيان ٢/١٧٥، والأعلام ٨/١٢١).

(٦) ط: (بأشعارهم).

ولم يجعله (تَفْعُولا) بأن يكون من قولهم: ربَّتَ الصبي يُربِّتُه تربيتا، أي ربّاه، وحروفه الأصول الراء والياء والتاء، ذكره في الصحاح، مع أن المناسبة المعنوية محققة بين (تَرَبُوت)، وبيت قولهم: ربَّته؛ لأن الجمل إنما يصير ذلولا بالتربيت والاعتمال.

وإنما حكم سيبويه بذلك لأن التاء بعد الواو تزاد في مثل هذا البناء كثيرا، كجَبَروت للمبالغة في التجبر، وملكوت للملك العظيم، ويقال: رَهَبُوتٌ خير من رَحَمُوت، أي: لأن تُرهب خير من أن تُرحم، ويقال: رجل رَغَبُوت.

فظهور رجوع هذا إلى الاشتقاقين والأخذ فيه بالترجيح.

ذكر في شرح الهادي: ناقة تربوت، أي مذللة، والأصل: دَرَبُوت؛ لأنه من الدُّربة، وأنا أقول: إنما لم يختر سيبويه هذا المذهب لأن الأصل عدم الإبدال.

وقال بعض الناس: (سُبْرُوت): (فُعْلُوت) من السَّبْر؛ لأن السُّبروت هو الدليل الحاذق في خَبْر الطرقات وسَبْرِها، فقد وافق معنى السبر. وقال سيبويه: هو (فعلول) من قولهم: (سُبْرُوت) للأرض القفر، إما بأن تكون مشتقا منه، وتكون الضمة في أحدهما غيرها في الآخر، كما في (فُلْكٍ) مفردا وجمعا، ليتحقق الاشتقاق، أو لإطلاق هذا اللفظ، وهو في الأصل بمعنى الأرض القفر، على الدليل الحاذق في خبر الطرقات، لما بينهما من الملابسة، كما قال الشاعر:

أُدعى بأسماء نبزًا في قبائلها ... كأن أسماء أضحت بعض أسمائي

وأشار في الصحاح إلى أن التاء في (سُبْرُوت)، بمعنى الأرض القفر، أصل، ووزنه (فُعْلُول).

ثم إن التوجيه الأول لكونه (فُعْلُولا) أولى وأليق بما نحن فيه، يعرف بالتأمل.

[ط: ٢١١-٢١٢]

● قوله: «لأن التربوت هو الذَّلُول».

هو بفتح الذَّال المعجمة من الذِّل بكسرها، وفي القاموس ضمها أيضًا[1]، وهو ضِدُّ

---

(١) (القاموس: ترب).

الصُّعوبة، يقال: (ناقة)(١) ذلول بيِّنة الذُّلّ.

● **قوله: «والذّلة والمسكنة تناسب التراب».**

لم أرَ الذِّلّة اسمًا من المادة المذكورة، كما يوهمه كلامه، ولا مصدرًا، وإنما هي ضدّ العزِّ. يقال: ذَلَّ يَذِلُّ ذُلاًّ وذُلاَلَةً بضمهما، وذِلَّةً، بالكسر، ومَذَلَّةً وذَلالة: هان فهو ذليل، (وذُلاّنٌ)(٢) بالضم. ٣

● **قوله: «أي: ربّاه».** ٦

(التربيت أيضًا: ضرب اليد)(٣) على جنب الصَّبِيِّ قليلاً لينام(٤)، والمعنى (الأوّل)(٥) أنسب بالمقام.

● **قوله: «ذكره في الصحاح».** ٩

الضمير لقولهم المذكور وتفسيره.

● **قوله: «بالتَّرْبِيتِ».**

هو بسكون الياء، المصدر السابق. ١٢

● **قوله: «والأصل دَرَبُوتٌ».**

أي: بدال مهملة، والدُّربة بضمِّها.

● **قوله: «وإنما لم يَخْتَرْ سيبويه هذا المذهب».** ١٥

قال اليزدي: «هذا غلط على سيبويه، فإن مذهبه أن أصله: دربوتٌ من الدُّرْبَة؛ إذ

---

(١) ب، ط: (دابة).

(٢) ط: (ذُلاّل).

(٣) ط: (التربية ضرب اليد).

(٤) انظر (التكملة للصاغاني، والتاج: ربت).

(٥) ليس في ب.

يقال للذَّلول: مُدَرَّب، فأبدلوا التاء مكان الدال»[١] انتهى.

وتغليطه لا يخص الشارح، كما أفهمه كلامه، بل يتعدى إلى المُصَنِّف ومن تبعه من الشارحين، وما نقله عن سيبويه هو كذلك في كتابه في باب: عِلَل ما تجعله زائدًا من حروف الزوائد، وما تجعله من نفس (الحرف)[٢]، وذكر له نظائر اشتملت على إبدال الدال تاءً وبالعكس.

٣

● **قوله: «من السَّبْرِ».**

٦

هو بفتح السِّين، وسكون الموحدة: الامتحان، والسُّبْرُوتُ، بالضم، وكذا الخَبْرُ والحاذق، بذال معجمة[٣].

● **قوله: «أو لإطلاق».**

٩

عطف على قوله: «بأن يكون مشتقا».

● **قوله: «لما بينهما من الملابسة».**

أي: علاقة التَّعَلُّق، فهو مجازي من قبيل إطلاق اسم المتعلَّق بفتح اللام على المتعلِّق بكسرها؛ لأن الحاذق خبير بتلك الأرض، كما أن مُحِبَّ أسماءَ نُبِزَ، أي: لُقِّبَ، باسمها؛ لمحبته إياها[٤].

١٢

● **قوله: «وأشار في الصحاح إلى أن التاء... إلخ».**

١٥

أي: لذكره ذلك في مادة (سبرت) دون مادة (سبر)، وكذا فعل في القاموس، ولم

---

(١) (شرحه على الشافية ٣٣١-٣٣٢)، وفي (الكتاب ٤/٣١٦): «وكذلك التربوت لأنه من الذَّلول، ويقال للذلول: مدرَّب، فأبدلوا التاء مكان الدال»، وانظر (سر الصناعة ١/١٥٧).

(٢) ب: (الحروف).

(٣) انظر (اللسان: سبر، والكتاب ٤/٢٧٢، ٣١٨).

(٤) محبُّ أسماء هو: أبو محمد، عبد الله بن أحمد الخازن، من حسنات أصبهان وأفرادها في الشعر والأدب، كان خازنا لكتب الصاحب بن عباد، ترجمته في (يتيمة الدهر للثعالبي ٣/٣٢١).

يذكر سبروتًا بمعنى الدليل الحاذق[١].

● **قوله: «أَوْلَى وأَلْيَقُ بما نحن فيه».**

٣ أما كونه أَوْلَى؛ فلأن الأصل في الإطلاق الحقيقة، وهو على الثاني مجازٌ، وأما كونه أَلْيَقَ، فلأن الكلام فيما تردد بين اشتقاقين أحدهما أرجح، و(سُبْروت) على الأول كذلك.

٦ **ثم اعترض في هذا الموضع على سيبويه، وقيل: كأنه ناقض؛ لأنه جعل (تَرَبُوتًا) من التراب، مع ما بينهما من البعد، ولم يجعل (سُبْرُوتا) من السبر.**

وجوابه: أنهما لما رجعا إلى اشتقاقين كما ذكرنا، حكم بغلبة الزيادة، وبيانه: أنه
٩ **لما كان التاء بعد الواو زائدة كثيرا في مثل (تَربُوت)، حكم فيه بذلك، ولما لم يغلب ذلك في مثل (سبروت)، والأصل عدم الزيادة، و(فُعْلُول) كثير في كلامهم، كـ(غُضْرُوف)، مع المناسبة المذكورة، حَمَلَه عليه، فظهر هنا أيضا الأخذ بالراجح من**
١٢ **الاشتقاقين.**

وأورد عليه سيبويه أيضا أنه قال في (تِنْبَالَة)، وهو القصير، إنه (فِعْلالَة)، ولم يقل هو مشتق من (النَّبْل)، وهو الصِّغَار، ليكون (تِفْعَالَة)، مع أنه أشبه مما قاله في
١٥ **(تَربُوت). وأجيب عنه بأنه لما رأى أن (تِفْعَالَة) بعيدة من الأوزان، و(فِعْلالَة) كثيرة، قال بذلك.**

وإنما ذكر المصنف (تِنْبَالَة) ههنا لأنها مما أورد به في الأخذ بهذا الاشتقاق
١٨ **على سيبويه.** [ط: ٢١٢-٢١٣]

● **قوله: «ثم اعْتُرِضَ في هذا الموضع على سيبويه».**

في شرح الشريف قال سيبويه: «سُبْروتٌ (فُعْلولٌ)، وهو كالمناقض لما ذكر، وهو
٢١ أن تربوتًا، الذي هو الذّلول، (جعله)[٢] مشتقًا من التراب مع ما بينهما من البعد،

---

(١) (الصحاح، والقاموس: سبرت).

(٢) ط: (جعلته).

و(سُبْروت) أَوْلَى أن يكون (فُعْلُوتا) من تَرَبُوتٍ، لظهوره في أنه من السَّبْر؛ لموافقته إيَّاه في اللفظ والمعنى»[1] انتهى. وقوله: إن سيبويه جَعَل (ترُبوتًا) من التراب هو جريٌ على وَفْقِ ما قدَّمه تبعًا للمصنف، أما على ما تقدَّم عن الكتاب فيقال: إن اشتقاق (سُبْروتٍ) من السَّبْر ليس بأبعد مما ذهب إليه في اشتقاق (تَرُبوت)، فالأشبه أن يُجْرِيَهُمَا مُجْرًى واحدًا.

● **قوله: «حكم بغلبة الزِّيادة».**

أي: فلوجودها في مثل: (تَرَبُوتٍ) كـ(رَهَبُوتٍ، ورَغَبُوتٍ، ورَحَمُوتٍ، وطاغوت ومَلَكُوت وجَبَرُوت) -قال في الممتع: «ولا يحفظ غيرها- حكم بأنه (فَعْلُوتٌ)، ولما انتفت في مثل (سُبْرُوت) قال اليزدي: «لبعد (فُعْلُوت) في الكلام، أو لعدمه فيه، وكان (فُعْلُول)[2] كثيرًا كغضروف»[3]. وخُرْنوب[4] مع المناسبة المذكورة في التوجيهين السابقين حَمَل (سُبْرُوتا) عليه، وظهر في حمله عليه، أيضًا، الأَخْذُ بالراجح.

● **قوله: «وهو الصِّغَارُ».**

قال في القاموس: «النَّبَل، محركةً: عظامُ الحجارة والمَدَر، وصِغَارُهُمَا، ضِدٌّ، والحجارة يُسْتَنْجَى بها، كالنُّبَل، كصُرَدٍ»[5] انتهى. و«تِنْبَالَةً»: بكسر التاء.

● **قوله: «وإنما ذكر المُصنِّف (تِنْبَالَةً) هنا».**

أي: مع أنه ليس مما نحن فيه؛ لأنه لم يرجع إلى اشتقاقين أحدهما أرجح.

---

(١) (شرحه على الشافية ٣٤٩)، وفي (الكتاب ٣١٨/٤) ذكر سيبويه أن تاء (سبروت) ليست زائدة، وهذا يعني أنها عنده (فُعْلُول)، وانظر (سفر السعادة ٢٩٧/١ وشرح الرضي على الشافية ٣٤٥/٢، والارتشاف ١٠٥/١، وشرح ركن الدين على الشافية ٩٤٢).

(٢) ص: (فعول).

(٣) (شرحه على الشافية ٣٣٢).

(٤) الخُرْنُوب: شجرٌ بَرِّيُّهُ شوكٌ ذو حَمْلٍ كالتفاح، لكنه بَشِعٌ، وشَامِيُّهُ ذو حمل كالخيار شَنْبَر، إلا أنه عريضٌ وله رُبٌّ وسَوِيقٌ. (القاموس: خرب).

(٥) (القاموس: نبل).

قوله: «وسُرِّيَّةٌ...».

واختلف في (سُرِّيَّة)، فقال بعضهم إنه مشتق من (السِّرّ) الذي هو الجِمَاع، أو الذي يُكْتَم، للمناسبة المعنوية؛ إذ الغالب أن (السُّرِّيَّة) تكتم عن الحُرَّة، وقال بعضهم: إنها من (السَّرَاة)، ثم القائلون بأنها من السِّرِّ اختلفوا: فذهب بعضهم إلى أنها (فُعْلِيَّة) منسوبة إليه، وضُمَّت سينها، مع أن القياس الكسر، كما قالوا في (دُهْرِيّ) في النسبة إلى الدَّهر.

وذهب آخرون إلى أنها في الأصل (سُرُّورَة) على وزن (فُعْلُولَة) من السر أيضا، أبدلوا من الراء الأخيرة ياء للتضعيف، ثم قلبوا الواو ياء وأدغموا، ثم كسروا ما قبل الياء للمناسبة، فهي على هذا (فُعْلِيْلَة) مغيَّرة من (فُعْلُولَة).

والقائلون بأنها من (السَّرَاة)، وهي الخيار ذهبوا إلى ذلك لأنها لا تجعل الأمة سرية إلا بعد اختيارها، ووزنها عندهم فُعِّيلَة، فتكون الراء الواحدة والياء الواحدة زائدة.

والمختار الأول، وهو أنها (فُعْلِيَّة) من السِّرِّ لقوة المعنى، كما تقدم، واللفظ أيضا، لكثرة (فُعْلِيَّة) كحُرِّيَّة، وقلة (فُعْلُولَة)، وعدم (فُعِّيْلَة).

وهنا مذهب آخر ذهب إليه الأخفش، ولم يذكره المصنف، وهو أنه (فُعُّولَة) من السّرور؛ لأنها يُسَرُّ بها، فأبدلوا من الراء الأخيرة ياء، ثم قلبوا وأدغموا كما مرّ.

[ط: ٢١٣]

● قوله: «وسُرِّيَّة»[١].

هي الأَمَة التي بوَّأتَها بيتًا[٢].

● قوله: «وقال بعضهم: إنها من السَّراةِ».

---

(١) ص: (سيرية).

(٢) (القاموس: سرر).

هو بفتح السين، جمع سَرِيٍّ، وهو (جمعٌ)[١] عزيزٌ[٢]، وأصله: سَرَوَةٌ.

● **قوله: «كما قالوا: دُهْرِيّ».**

٣ قال الجَوْهَرِيّ: وكما قالوا في النسبة إلى الأرض السَّهْلَة: سُهْلي، بالضمّ[٣].

● **قوله: «أبدلوا من الرَّاء الأخيرة ياءً للتضعيف».**

أي: كراهةً لاجتماع الأمثال، كما قالوا: تَظَنَّيْتُ، من الظنِّ[٤].

٦ ● **قوله: «لأنَّها».**

الضمير للقصة، ويختار تأنيث هذا // الضمير إذا كان في الكلام مؤنثٌ غير فضلةٍ ٤٨أ
قصدًا إلى المطابقة؛ لا لأنه راجع إلى ذلك المؤنث، نحو: هي هند مليحةٌ، وهو هَنُ
٩ الأَمَةِ، وإن كان مفعولاً في الأصل، ولم يُسْمَعْ نحو: هي الأمير بَنَى غرفة، وهي زيدٌ عالمٌ،
وإن كان القياس يقتضي جوازه.

● **قوله: «وعدم فُعِّيلَة»**[٥].

١٢ قال شارح: «هذا خطأٌ؛ لمجيء (مُرِّيقٌ)، وهو حَبُّ العُصْفُر[٦]، وقد قالوا أيضًا:
كوكبٌ دُرِّيٌّ،... قال: ولا عبرة بتاء التأنيث في البنية»[٧] انتهى. والمثالان في كلام

---

(١) ليس في ط.

(٢) هو جمع جاء على غير قياس؛ إذ لا يجمع (فَعِيلٌ) على (فَعَلَة)، وهو عند سيبويه ليس بجمع، وإنما هو اسم للجمع. قال: «ودليل ذلك قولهم: سَرَوَاتٌ». انظر (اللسان: سرو، والأصول ٣٤٢/٣، وسر الصناعة ٧٥٥/٢، وأبنية ابن القطاع ٢٢٢)، وفي (دقائق التصريف ٤٠٤) أن (سَرَاة) جمعٌ، و(سروات) جمع الجمع.

(٣) (الصحاح: دهر).

(٤) انظر (سر الصناعة ٧٥٧/٢).

(٥) ط: (فعلية).

(٦) (اللسان: مرق).

(٧) (شرح الشافية لليزدي ٣٣٣).

سيبويه قال: «ويكون على [هذا][١] (فُعِّيل)، وهو قليل في الكلام. [قالوا][٢]: المرِّيق، حدثنا أبو الخطاب الأخفش[٣] عن العرب، وقالوا: كوكب دُرِّيءٌ»[٤] انتهى. والأول اسم لما أخذ في السِّمَن (من الخيل)[٥]، أما العُصْفُرُ، فبفتح الراء، [كذا][٦] في القاموس فيهما[٧]، فتفسير ذلك الشارح وَهَمٌ، والمراد بالثاني: المهموز لفظًا أو أصلاً، ويخالف ما قاله فيه مع التقييد المذكور كَلَامُ أبي عبيد؛ قال: «إن ضممت الدال قلت: دُرِّيٌّ، يكون منسوبًا إلى الدُّر على (فُعْلِيّ)، ولم تَهْمِز؛ لأنه ليس في كلام العرب (فُعِّيل)... قال: ومن همزه من القُرَّاء فإنما أراد (فُعُّول) مثل سُبُّوح، فاستثقل، فرُدَّ بعضه إلى الكسرة»[٨]، وعلى ما قاله بنى الشارح كلامه، ولو سُلِّم الثبوت لم يَضُر في المقصود؛ لأن القليل لا يعارض الكثير، على أن التاء وإن لم يُعْتَبَرْ في البنية قد يختلف الحال باعتبارها، ألا ترى أن (مفعُلة) بضم العين كثير، وبدون التاء نادرٌ؟.

قوله: «ومَؤونَة...».

قيل: من (مان يمون)؛ لأن معنى (مَانَه): قام بمُؤْنَتِه، فعلى هذا أصله (مَوُونَة)

(١) زيادة من ط.

(٢) زيادة يستلزمها السياق، وهي عن الكتاب.

(٣) هو: عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر، أخذ عنه سيبويه والكِسَائِيّ ويونس وأبو عبيدة. (غاية النهاية ٢/٧٤، وإنباه الرواة ٢/١٥٧-١٥٨).

(٤) (الكتاب ٤/٢٦٨).

(٥) ليس في ب.

(٦) سقط من ص.

(٧) (القاموس: مرق).

(٨) انظر (الغريبين لأبي عبيد***). وقد قرأ بالضم والهمز حمزة وأبو بكر بن عاصم، والباقون بضم الدال وتشديد الياء من غير همز عند قوله تعالى: ﴿الزجاجة كأنها كوكب دريّ﴾(النور: ٣٥)، وهاتان القراءتان سبعيتان، وانظر القراءات فيها في: (الدر المصون ٨/٤٠٥، والإقناع ٢/٧١٢، والنشر ٢/٣٣٢، وشواذ الكرماني ١٧١).

بواوين على (فَعُولة)، قلبت الواو الأولى همزة؛ لأن الواو المضمومة المتوسطة تقلب همزة، نحو: (أَدْؤُر). هذا على تقدير أن يقرأ قوله: «مان يمون» بلفظ الأجوف، ويجوز أن يقرأ بالهمزة على ما ذكر في الصحاح، والمُغرب، وهو أن (المَؤونَة) (فَعُولَة)، بمعنى الثقل من (مَأَنْتُ القوم) إذا احتملت مؤونتهم، أو بمعنى العُدَّة من قولهم: أتاني هذا الأمر وما مأنت له مَأْنًا، إذا لم تستعد له.

وقيل: من (الأون)، لكون المؤونة مسلتزمة للثقل، والأون الثقل، والأصل (مَأْوُنَة)، نقلت ضمة الواو إلى الهمزة، فصارت (مَئُونَة)، ووزنها على هذا (مَفْعُلَة).

ذكر في الصحاح أن من جعله من (الأون) فالأون العِدْل، وأحد جانبي الخُرْج؛ لأنه ثقل على الإنسان. تقول: خرج ذو أَوْنَيْن، وهما كالعِدْلَين، ومنه قولهم: أَوَّنَ الحمارُ، إذا أكل وشرب وامتلأ بطنه وامتد خاصرتاه وصار مثل الأون، وقال الفرّاء: من (الأين)، وهو التعب والشدة، والأصل (مَأْيُنَة)، نقلت حركة الياء إلى الهمزة، فصارت (مَأُيْنَة)، ثم قلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، فصار (مَؤُونَة)، ووزنها على هذا أيضا (مَفْعُلَة)، فجرى الفرّاء فيه على أصله في أن الياء إذا وقعت عينا ساكنة مضموما ما قبلها تنقلب واوا، إلا أن تبدل الضمة كسرة كما هو مذهب سيبويه.

والمختار الأول، لدلالة (المَؤونة) على معنى (مان يمون) مباشرة، بخلاف الثقل والتعب فإنهما قد لا يكونان ثَمَّ، ولو سُلِّمَ كون ذلك لازما فليس دالا عليه مباشرة، وقول الفرّاء أبعد للزوم كثرة التغيير على مذهبه. [ط: ٢١٣-٢١٤]

● **قوله: «ويجوز أن يقرأ بالهمزة».**

قال في الصحاح: «المؤونة: تهمز ولا تهمز، وهي (فَعُولَة). ثم قال: ومأنت القوم أَمْؤُنُهم مَأْنًا: إذا احتملت مُؤْنَتَهم، أي: قُوتَهُم، ومن ترك (الهمز)[1] قال: مُنْتُهُم أَمُونُهُم،

---

(١) ليس في ب.

وأتاني فلان وما مَأَنْتُ مَأنه، أي: لم أكترث له، وقال الكِسَائِيّ: وما تهيأتُ له»[١] انتهى. وفي القاموس[٢] نحوه، وفيه ردٌّ لقول شارح: إن في المذهب الأول «التزامَ جائزٍ، وهو قلب الواو همزة»[٣]. ويفهم منه، أيضًا، أن كُلاًّ من الهمز وتَرْكِهِ في (مؤونة) على قياس فعلها، فدعوى قلب الواو همزةً تَصَرُّفٌ نحويٌّ لا حاجة إليه، وإن كان جائزًا.

● **قوله: «والأَوْنُ: الثّقَل».**

الذي قاله الجَوْهَرِيُّ وغيره: و«الأَوْنُ: الدَّعَة والسكينة والرِّفق. تقول منه: أُنت أَءُون أَوْنًا. والأَوْنُ، أيضًا، المشي الرُّوَيد، وهو مُبْدَلٌ من الهون، والأون، أيضًا، أحد جانبي الخُرْج، تقول: خُرْجٌ ذو أَوْنَيْنِ، (كالعِدْلين)[٤]» انتهى. والعبارة للصحاح[٥]، وفيها، أيضًا: ويقال: هي، أي: المؤونة، (مَفْعُلة) من الأَوْنِ، وهو الخُرْجُ والعِدْلُ؛ لأنها ثِقَلٌ على الإنسان، فتفسير الشارح، كغيره، الأَوْنَ: بالثقل [حينئذ][٦] تفسيرُ مُتَابِعٍ[٧].

● **قوله: «ووزنها على هذا (مَفْعُلَة)».**

قال النظام: «بضم الفاء، وسكون العين»[٨]. والقياس العكس، كما يعلم مما قدمته في الكلام على الميزان[٩].

---

(١) (الصحاح: مأن).

(٢) (القاموس: مأن).

(٣) (شرح الشافية لليزدي ٣٣٥) بتصرف.

(٤) ص، هـ: (كالعدل).

(٥) (الصحاح: أون).

(٦) سقط من ص، هـ.

(٧) انظر المذاهب في وزن مؤونة في (الأصول ٣/٣٤٩، والمنصف ١/٣٠١، و شرح الشافية لليزدي ٣٣٤، وركن الدين ٩٤٧، والصحاح واللسان: مأن).

(٨) (شرحه على الشافية ٢٤٩).

(٩) (الجاربردي ١٥).

● **قوله: «و(المختار)[1] الأول».**

أي: كما أشار إلى ترجيحه المُصَنِّف هنا بتقديمه، وصرح به في الشرح[2].

٣ **قوله: «وأما منجنيق...».**

وهي مُعَرَّبة مؤنّثة. قال زفر بن الحارث:

لقد تركتني منجنيق ابن بحدل أحيد من العصفور حين يطير

٦ **وأصلها بالفارسية: (مَنْ جَهْ نِيك)، أي: أنا ما أجودني، وإنما حكموا بأنها معربة لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب، إلا أن تكون معربة، نحو: (الجَرْدَقَة) للرغيف، وهي معربة (كُرْدَة)، أو حكاية صوت نحو (جَلَنْبَلَق)، وهو ٩ حكاية صوت باب ضخم في حال فتحه وإصفاقه، (جَلَنْ) على حدة، و(بَلَق) على حدة، إذا عرفت ذلك فاعلم أن الأكثر على أن الأسماء المعربة تحكم عليها بالأصلي والزائد؛ لأنها لما تكلمت العرب بها وصرفتها في الجمع والتصغير أجروها مجرى ١٢ العربي، فلذلك حكم على ألف (لِجَام)، وباء (إبراهيم) بالزيادة لقولهم: (لجيم)، و(أبارِه)، وأيضا فيحكمون بذلك على معنى أنها لو كانت من كلامهم لكان قياسها أن تكون كذلك.**

١٥ **ومنهم من لا يتعرض لوزنه والحكم عليه بزيادة في البعض وأصالة في البعض، ويقول: إنما ثبت ذلك فيما يكون من كلامهم، وأما ما عرّبوه فلم يثبت ذلك فيه.**

فأشار المصنف إلى بيان وزن (مَنْجَنِيق) ذاهبا إلى المذهب المختار. وقال: إن ١٨ اعتد بقولهم: (جَنَقُونا)، أي رمونا بالمنجنيق، فوزنه (مَنْفَعِيل)؛ لأن أصوله الجيم والنون والقاف، ونقل أبو عبيدة عن بعض العرب: ما زلنا نُجْنَقُ، ونقل غيره: كنا نجنق مرّة، نُرشق أخرى، وحكى الفرّاء: جَنَقْناهُم.

٢١ **وإن لم يعتد به لقلته في استعمال الفصحاء، ولقول الفرّاء: إنه مولد من لفظ**

(١) ليس في ط.

(٢) قال في (شرحه على الشافية ل٣٦/أ): «والوجه الأول لدلالتها على معنى مان يمون مباشرة».

(المنجنيق)، لا أنه موضوع في لغة العرب، فإن اعتد بـ(مجانيق)، فـ(فَنْعَلِيل)؛ لأن حذف النون دلّ على زيادتها، وإذا كانت النون زائدة لا يجوز أن يكون الميم أيضا زائدة؛ إذ لا ٣ يجتمع في أول الاسم زيادتان إلا أن يكون جاريا على الفعل، هكذا ذكر في شرح الهادي.

وإن لم يعتد بمجانيق، فإن اعتد بسَلْسَبيل، وقيل: هو (فَعْلَلِيل) كما ذهب إليه الأكثرون، فمنجنيق (فَعْلَلِيل)؛ إذ التقدير أنه لم يعتد بجنقونا ولا بمجانيق، فلا يكون ٦ دليل على زيادة الميم والنون، والأصل عدم الزيادة، والتقدير أن (فَعْلَلِيلا) ثابت في كلامهم، فلا يلزم من كونه (فَعْلَلِيلا) محذور كعدم النظير وغيره، فيحكم بأنه (فَعْلَلِيل).

وإن لم يعتد بسلسبيل على الأكثر، فوزن (منجنيق) (فَعْلَنِيل)؛ إذ لا ٩ يكون(فَعْلَلِيلا) لعدم النظير، ولم يدل دليل على زيادة ميمه الأولى، والزيادة بالآخر وما قرب منه أولى، فيكون وزنه (فَعْلَنِيلاً).

ثم إن المصنف قدم (جنقونا)؛ إذ الاشتقاق مقدم على غيره، وأردفه بقوله: ١٢ (مجانيق)؛ لأن زيادة النون منه عُلِمَ بالاشتقاق، وأصالة الميم بعدم النظير، ثم ذكر أنه إن ثبت أن (سلسبيلا) (فَعْلَلِيل) فهو كذلك؛ إذ لم يدل دليل على زيادة الميم والنون، والأصل عدم الزيادة، وبعد ذلك تمسك بعدم النظير، وقال: حينئذ يكون (فعلنيلا)، ١٥ فلذلك وقع الترتيب هكذا. فتدبر.

والمختار من هذه المذاهب أنه (فَنْعَلِيل)؛ لأن (جنقونا) غير معتد به، لِمَا مَرَّ، ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق؛ لأن جمع (منجنيق) إما مجانيق، أو مجانق، وكلاهما ١٨ يدل عليه، واعتبار الآخرين كان مشروطا بعدم اعتداد هذا، فهذا هو المختار، وإليه ذهب سيبويه.

و(مجانيق) يحتمل الثلاثة؛ لأنه إن اعتد بجنقونا فوزنه (مَفَاعِيل)، وإلا فإن اعتد ٢١ بسلسبيل فوزنه (فلاليل)، وإلا فوزنه (فلانيل).

ثم إن النظر إلى (مجانيق) في ذاته يقتضي أن يكون وزنه (فَعَاليل)، ولذلك ذكر أولا أنه إن اعتد به فـ(منجنيق) (فنعليل)، فظهر أنه أراد بالثلاثة غير ذلك، فتأمل.

٢٤ [ط: ٢١٤-٢١٦]

● **قوله: «قال زُفَر[1]».**

هو بضم الزاي وفتح الفاء، و«بَحْدَل»[2]: بموحدة ومهملتين، كجَعْفَر.

٣ ● **قوله: «نحو (الجَرْدَقَة)».**

هي بفتح الجيم والدال، وجاء إعجامها أيضًا، ومن نحوها: الجُرْمُوق: وهو خُفٌّ [واسعٌ فوقَ خُفٍّ][3]، والجَرَامِقَةُ: لقوم بالموصل، والجَوْسَق: للقَصْرِ، وجَوزَقٌ: القطن، ٦ والجُوَالِق، بضم الجيم، وفتح اللام، وكسرها، وبكسرهما أيضًا: الوعاء، والجُلاهِق، كعلابط: للبندق الذي يرمى به، والجَوْقَة: للجماعة، وجِلِّق، بكسرتين، وتشديد اللام، وبفتحها أيضًا: لدِمَشْقَ، وجَوْبَقُ، بموحدة، كجوهر: لقرية، والجَوْرَقُ، براءٍ: للظليم[4]، وغيرها.

٩ ● **قوله: «نحو (جَلَنْبَلَق)».**

أنشد المَازِنِيُّ[5]:

فَتَفْتَحُهُ طَوْرًا وطَوْرًا تُجيفُهُ   وتسمع في الحالين منه جَلَنْبَلَقْ[6]

---

(١) زفر: هو ابن الحارث الكلابي، أحد بني عمرو بن كلاب، كان سيد قيس في زمانه، من الطبقة الأولى من التابعين، مات في عهد عبد الملك بن مروان في بضع وسبعين من الهجرة. (شرح شواهد الشافية ٣٠٠، والأعلام ٣/٤٥).

(٢) ابن بحدل هو: حميد بن حُرَيْث بن بحدل من بني كلب بن وبرة، حاصر زفر هذا لما وثب على قِنَّسْرين فتملكها سطوة في أعقاب وفاة يزيد بن معاوية. انظر (شرح شواهد الشافية ٣٠٠).

(٣) سقط من ص.

(٤) (القاموس: باب القاف، فصل الجيم) وفيه جميع هذه الكلمات بمعانيها.

(٥) ص: (المازاني).

والمازني هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية، ولد بالبصرة، من آثاره: التصريف، الذي شرحه ابن جني في المنصف، وله: علل النحو. توفي سنة ٢٤٩. (أخبار النحويين من البصريين ٨٥-٩٥، وبغية الوعاة ١/٤٦٣-٤٦٦).

(٦) البيت من الطويل، وهو في (الصحاح واللسان والتاج: جلنبلق، واللسان والتاج: جلن).

● **قوله: «وأيضًا يحكمون بذلك على معنى... إلخ».**

أي: فليس معناه إلا المقايسة، (بمعنى)[١] أن العربيَّ في مثله حَقُّهُ كذا، فَثَبَتَ لهذا ما ثَبَتَ لذلك؛ (للتعريب)[٢]، وإنما ساغ هذا، وهو أمر تقديريٌّ واعتباريٌّ (مَبْنِيٌّ على غير مُحَقَّقٍ)[٣]؛ لأنه كمسائل التمرين.

● **قوله: «ونقل غيره».**

قال في الممتع: «حكى أبو عثمان عن التَّوَّزيّ[٤] عن أبي عبيدة أنه (سأل)[٥] أعرابيًّا عن حروب كانت بينهم فقال: كانت حُرُوبَ (عُون)[٦]، تُفْقَأُ فيها العيون. مَرَّةً نُجْنَقُ، وَمَرَّةً نُرْشَق»[٧].

● **قوله: «لِقِلَّتِهِ في استعمال الفصحاء».**

على أن العرب قد تُخَلِّطُ في اشتقاقها من الأعجمية[٨]؛ لأنها ليست من كلامهم، ألا ترى إلى قول الراجز[٩]:

---

(١) ط: (على).

(٢) ط: (التعريف).

(٣) ب: (غير مبني على محقق).

(٤) ط: ((النووي)).

والتوزي هو: أبو محمد، عبد الله بن محمد بن هارون، توفي سنة ٢٣٠هـ، وله مصنفات منها: الأمثال، الأضداد، فعلت وأفعلت. (إنباه الرواة ٢/١٢٦، وبغية الوعاة ٢/٦١).

(٥) ط: (سمع).

(٦) ليس في ط، وفي ص، هـ، ب: (عور) ولا معنى له، والتصحيح من (اللسان: جنق). والعُون: جمع عَوَان، والحرب العوان هي التي قوتل فيها مرة بعد مرة.

(٧) (الممتع ١/٢٥٤، وانظر المنصف ١/١٤٧).

(٨) حكى ذلك ابن جني عن أبي علي في (الخصائص ١/٣٥٩، وانظر كذلك الممتع ١/٢٥٥).

(٩) الشاهد غير منسوب في (الخصائص ١/٣٥٩، والمنصف ١/٢٤٨، والممتع ١/٢٥٤، وتهذيب اللغة واللسان: زرجن، والمحكم ٧/٤٠٥، وقصد السبيل ٢/٨٣، وشرح الهادي ٧٣).

هلْ تَعرِفُ الدَّارَ لأمِّ الخَزْرَجِ   منها فَظَلْتَ اليوم كالمُزَرَّجِ

أراد: سكران، كالذي شرب الزَّرَجُون[1]، وكان القياس أن يقول: المُزَرْجَن؛
٣ لأن نون زَرَجُون أصلية، لكنه حذفها؛ لأن الكلمة أعجمية، قال ذلك ابْنُ
عُصْفُور[2] وغيره.// ٤٨ب

● **قوله: «هكذا ذكر في شرح الهادي»[3].**

٦ بل نَصَّ عليه سيبويه[4] وَغَيْرُهُ.

● **قوله: «فإن اعْتَدَّ بـ(سلسبيل)، وقيل: هو (فَعْلَليل) كما ذهب إليه الأكثرون»[5].**

الظاهر أنه أشار إلى خِلاَفِيَّةٍ وَاحِدِهِ كما يُفْهِمُهُ كلامه الآتي، (وقول)[6] المُصَنِّف في
٩ الشرح: فإن اعتدَّ بـ(سلسبيل) وهو الأكثر، فإن (سلسبيلا) على الأكثر وزنه (فَعْلَليل)»[7]، ولك أن
تستفيد من كلام الشارح خلافًا مُرَتَّبًا، فقد قال مكيّ: «إن (سلسبيلا) اسم أعجمي»[8]، وقال

---

(١) الزَّرَجُون: الخمر، قال السيرافي: هو فارسي معرب، شبه لونها بلون الذهب؛ لأن (زر) بالفارسية: الذهب، و(جون) اللون. (اللسان: زرجن، وقصد السبيل ٨٣/٢، والألفاظ الفارسية لأدي شير ٧٧، وتفسير الألفاظ الدخيلة لطوبيا العنسي ٣٢).

(٢) (الممتع ٢٥٤/١).

(٣) (شرح الهادي ٧٣).

(٤) في (الكتاب ٣٠٩/٤) قال سيبويه: «وأما منجنيقٌ فالميم منه من نفس الحرف؛ لأنك إن جعلت النون فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أَوَّلاً إلا الأسماء من أفعالها، نحو: مدحرج».

(٥) هو عند سيبويه (٣٠٣/٤)، وانظر (الأصول ٢٢٢/٣، وابن يعيش ١٤٣/٦، والممتع ١٦٣/١-١٦٤، والارتشاف ٦٨/١).

(٦) ب: (وهو).

(٧) انظر (شرح المصنف ٣٦/أ، والدر المصون ٦١٢/١٠).

(٨) انظر (الدر المصون ٦١٢/١٠).

ابن الأعرابي[١]: «لم أسمعه إلا في القرآن»، فعلى هذا (هو)[٢] معرّب لا يُعْتَدُّ به في إثبات أصل في كلام العرب، وعلى مقابله قيل: هو مما تكررت فاؤه فوزنه (فَعْفَليل)، والأكثرون على خلافه، فوزنه (فَعْلَليل)، ووقع في الكشاف[٣] أن (الباء)[٤] زيدت في تركيب (سلسل، وسلسال)[٥] حتى صارت الكلمة خماسية، ودَلَّتْ على غاية (السلاسة)[٦]، ومراده أنها حرف جاء [في][٧] (سِنْخ)[٨] الكلمة، وليس فيهما، لا أنها زائدة حقيقة، كيف وليست من حروف الزيادة المعهودة؟.

● **قوله: «وإن لم يَعْتَدَّ بـ(سلسبيل) على الأكثر».**

أي: لم يَقُلْ فيه بقولهم، بل جُعِلَ مما تكررت فاؤه[٩].

● **قوله: «إذ الاشتقاق مُقدَّم على غيره».**

أي: وبقولهم: جَنَقُونَا، عُلِمَ زيادة الميم والنون جميعًا، بخلاف (مجانيق) فإنه وإن عُلِمَ منه زيادة النون في (منجنيق) بالاشتقاق، لم تُعْلَمْ منه أصالة الميم به، بل بعدم النظير؛

---

(١) انظر النقل عنه في (اللسان: سلس، والدر المصون ١٠/٦١٢).

وابن الأعرابي هو: أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي، مولى العباس بن محمد بن علي، من مصنفاته: النوادر، والنبات، والخيل، وتاريخ القبائل، ولد سنة ١٥٠ وتوفي سنة ٢٣١هـ. ترجمته في (إنباه الرواة ٣/١٢٨-١٣٧، وبغية الوعاة ١/١٠٥-١٠٦).

(٢) ليس في ط.

(٣) (الكشاف ٤/٦٥٩) عند تفسير قوله تعالى: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا﴾(الإنسان: ١٨).

(٤) ط: (الياء).

(٥) ط: (سلسبيل وسلسبال).

(٦) ط: (السلامة).

(٧) سقط من ص، هـ.

(٨) ط: (نسح)، والسِّنْخُ: الأصل. (اللسان: سنخ).

(٩) ذهب إلى ذلك الفرّاء، فوزنه عنده: (فَعْفَليل). (الرضي ٢/٣٥١).

إذ لا يجتمع في الاسم زيادتان كما سبق[1]، فلذلك قدَّم (جَنَقُونا)، والحاصل أن (جَنَقُونا) إن اعْتُدَّ به وجب أن يكون (مجانيق) (مَفَاعِيل) عَمَلاً بالاشتقاقِ المقدم، فيتحد مقتضاهما، وإن لم يُعتدّ به امتنع ما ذكر، وإلا لزم عدم النظير في (منجنيق)، فيجب أن يكون حينئذ (فَعَالِيل)، و(مَنْجَنِيق) (فَنْعَلِيلاً)، فلذلك رتَّب المُصَنِّف الاعتداد به على عدم الاعتداد بـ(جَنَقُونَا)، فَلْيُفْهَمْ.

● **قوله: «ولا وجه لعدم الاعتداد بـ(مجانيق)».**

إن قيل: هلاَّ جعلتموه من قبيل ما خُلِّط فيه كـ(جَنَقُونا ونُجْنَقُ)؟.

أُجيب: بأنهما أَدَّيا إلى ما ليس من أبنية كلامهم، وهو (مَنْفَعيل) بخلاف (مجانيق) فلم يكن لجعله من (ذلك)[2] القبيل مَعْنًى.

● **قوله: «ثم إن النظر إلى (مجانيق) في ذاته».**

أي: مع قطع النظر عن الاشتقاق المقدّم، وإنما اقتضى أن يكون حينئذ (فَعَالِيل)؛ لما قدَّمه من أن حذف النون منه دَلَّ على زيادتها، وأن الميم حينئذ تكون أصلية؛ لعدم النظير.

و(مَنْجَنُون)، وهو الدولاب، مثل (منجنيق) في أوزانه إلا في (منفعيل)؛ لأنه إن اعتد بـ(مَجَانِين)، فـ(مَنْجَنِين) (فَنْعَلِيل)، و(مَنْجَنُون) (فَنْعَلُول)، وإلا فإن اعتد بـ(سلسبيل) فـ(منجنين) (فعلليل)، و(منجنون) (فعللول)، وإلا فـ(منجنين) (فعلنيل)، و(منجنون) (فعلنول)، وإنما كان (منجنون) مثل (منجنيق) لمجيء (منجنين) بمعناه، ولولا (منجنين) لكان (منجنون) (فعللولا)، لمجيء هذا الوزن في كلامهم، كـ(عَضْرَفُوط).

ثم من جعل النون الأولى في (منجنون)، و(منجنين) أصلية جمعه على (مناجين)، وكذا تجمعه عامة العرب، ومن جعلها زائدة جمعه على (مجانين).

وإنما قال إلا في (مَنْفَعِيل)؛ إذ لم يأت مثل (جنقونا) ليدل على زيادة الميم والنون في (منجنون) كما دلّ (جنقونا) على زيادتهما في (منجنيق).

---

(١) لا يجتمع في أول الاسم زيادتان إلا في الأسماء من أفعالها، نحو: منطلق. وانظر (الكتاب ٤/٣٠٩).

(٢) ط: (هذا).

وذكر بعض الشارحين أنه لو قال: «ومنجنين مثله» كان أولى؛ لأن صورة (منجنين) مثل صورة (منجنيق)، لا صورة (منجنون).

وفيه نظر؛ إذ لا شبهة في أن (منجنينا) مثله، وأراد المصنف أن يبين أن (منجنونا) أيضا مثله. ٣

و(خَنْدَرِيس) كـ(مَنْجَنِيق)، أي في القولين المشهورين، وهما أن يكونا على (فَعْلَلِيل)، و(فَنْعَلِيل)، لا (فَعْلَنِيل)، وهو ظاهر؛ إذ لا نون فيه في مقابلة النون الثانية في (منجنيق). ٦

والمصنف فَصَل بحث (المنجنيق) عما تقدمه بقوله: (وأما)، وكأنه إنما فعل كذلك لأن (المنجنيق) معرّب، وما تقدمه ليس كذلك، فلا يتحقق له اشتقاق مثل ما تقدمه، ثم ذكر (منجنونا)، و(خندريسا) معها لما بينهما من المقارنة في عدد الحروف وكيفية الحركات والسكون، والخلاف في الوزن. [ط: ٢١٦-٢١٧] ٩

● **قوله: «وهو الدُّولاب».**

هو بضم الدال وفتحها: شكل كالنَّاعورة يُستقى به الماء، معرَّب[١]. ١٢

● **قوله: «وإلاَّ».**

أي: وإن لم يُعْتَدَّ بـ(مجانيق) لِقِلَّتِهِ.

● **قوله: «لكان (مَنْجَنُونٌ) (فَعْلَلُولاً)».** ١٥

أي: (وإن)[٢] لم يعتدّ بـ(مجانين)، فإن اعتد به فـ(مَنْجَنون) (فَنْعَلُول) كما تقدم[٣].

---

(١) انظر (تهذيب اللغة ٢٥٨/١١: دلب، واللسان: دلب، وقصد السبيل ٣٨/٢، والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير ٦٥).

(٢) ب، ط: (إذا).

(٣) كثر الخلاف في وزن (منجنيق ومنجنون)، وانظر إضافة إلى شروح الشافية في (المنصف ١٤٦/١، والمعرب ٣٠٥-٣٠٧، وشرح الملوكي لابن يعيش ١٥٤، وسفر السعادة ٤٧٧/١، والممتع ٢٥٣/١٠).

● **قوله: «كـ(عَضْرَفُوط)».**

قال في القاموس(١): هو: «العُذْفُوط، [بـالضم](٢) أو ذَكَـر العِظـاءِ، وهـو مـن دوابّ الجن وركائبهم، الجمع: عَضارِفُ، وعَضْرَفوطـات»، وقـال(٣): «العُذْفـوط، (بـالضم)(٤): دُوَيَّة بيضاء ناعمة، يُشبَّه بها أَصـابيع الجـواري». وقـال(٥): «العَظَايـة، أي بـالفتح: دويبـة كسامٍّ أبرصَ، الجمع: عِظَاءٌ» أي: بالكسر.

● **قوله: «و(قد)(٦) ذكر بعض الشارحين».**

هو السيد الشريف(٧)، رحمه الله.

● **قوله: «وهما أن يكونا على (فَعْلَلِيل) و(فَنْعَلِيل)».**

تقدَّم الخلاف في الأبنية، وأن الأكثر على الأول.

فإن قلت: قد نَصّ سيبويه(٨)، أيضًـا، علـى أن (عَنْتَرِيسًـا)(٩) (فَنْعَلِيـلاً) فمـا الفـرق؟ قلت: قيام الدليل على الزيادة فيه، وهو أنـه (مـن)(١٠) العَتْرَسَـةِ؛ أي: الشـدة والغلبـة، دون

(١) (القاموس: عضرفوط).

(٢) زيادة من ط.

(٣) (القاموس: عذفوط).

(٤) ليس في ط.

(٥) (القاموس: عظا).

(٦) ليس في ب، ط.

(٧) انظر (شرحه على الشافية ٩٥٩-٩٦٠).

(٨) قال سيبويه (٢٩٣/٤): «ويكون على مثال (فَنْعَليل) في الاسم والصفة، فالاسم نحـو: منجنيـق، والصفة نحو: عنتريس».

(٩) العنتريس: الناقة الغليظة الوثيقة. (القاموس: عترس).

(١٠) ليس في ط.

(خَنْدَرِيس)[١]، والأصل عدمها.

● **قوله: «وهو ظاهر».**

فيه إشارة إلى الاعتذار عن المُصَنِّف في إطلاق التشبيه في قوله: «و(خَنْدَرِيس) كـ(مَنْجَنِيق)»، ولو ترك المُصَنِّف ذلك هنا لأَغْنَى عنه ما قدّمه أَوَائِلَ الكتاب[٢].

قوله: «فإن فُقد الاشتقاق...».

أي فإن فقد الاشتقاق فيعرف الزائد بخروج الكلمة عن الأصول.

لما فرغ من الاشتقاق شرع في عدم النظير، فنقول: إذا لم يوجد الاشتقاق فإما أن تخرج الكلمة أو زِنَة أخرى لها عن الأصول أو لا، فإن لم تخرج عنها فيعرف الزائد حينئذ بغلبة الزيادة كما سيجيء، حيث أشار إليه بقوله: «فإن لم يخرج فبالغلبة...»، وإن خرجت فذلك هو عدم النظير، وقسمه المصنف ثلاثة أقسام:

الأول: أن تخرج الكلمة عن الأصول بتقدير الأصالة.

الثاني: أن لا تخرج هي بل تخرج زنة أخرى لها عنها.

الثالث: أن تخرج تلك الكلمة عن الأصول على تقديرَيْ الأصالة والزيادة معا. ثم أشار إلى القسم الأول بقوله: «فبخروجها عن الأصول...» كتاء (تَتْفُل)، وهو ولد الثعلب، و(تَرْتُب)، وهو الشيء الثابت، فإنه ليس (فَعْلُل)، كجَعْفُر، بضم الفاء في الأصول، فيحكم بزيادتها فيهما، فوزنهما (تَفْعُل) بفتح التاء وضم العين.

وأورد ههنا سؤال في الشروح، وهو أنه ليس (تَفْعُل) أيضا في الأصول.

وأجيب عنه بأنه إذا تعارض الأمران فالحمل على الزائد أولى؛ لأن ما زيد فيه من

---

(١) الخندريس: الخمر القديمة. قال ابن دريد: أَحسبه معرّبًا، سميت بذلك لقدمها، ومنه: حنطة خندريس للقديمة. (اللسان: خدرس)، وانظر (المعرب ١٢٤، والجمهرة ٥٠١/٣، وقصد السبيل ٤٦٥/١).

(٢) تقدم في الأبنية الحديث عن (خندريس) في (الجاربردي ٣٥).

الكلم أكثر من المجرد، هكذا ذكروه، ويعلم منه أن (تَتْفُلا)، و(تَرْتُبا) مما يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء وزيادتها، والكلام فيما يخرج عنها على أحد التقديرين، ٣ فكيف يصح ذكرهما ههنا؟.

وغاية ما أمكنني فيه أن يقال: مراد المصنف أن يبين أنه إذا خرج اللفظ عن الأصول بتقدير أصالة حرف فإنه يحكم بزيادة ذلك الحرف، مثل لذلك بما يخرج ٦ على تقدير الأصالة، ولم يعبأ بخروجه على تقدير الزيادة أيضا فإنه ليس منظورا فيه ههنا.

وأيضا ذكر في شرح الهادي أن (تَرْتُبًا)، وهو الشيء الثبت من (الرتوب)، وهو ٩ الثبات.

وذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك أن التاء الأولى في (تَرْتُب) زائدة لوجهين: أحدهما الاشتقاق، وهو أنه من (رتب)، والثاني عدم النظير.

١٢ فدل هذا على أن له اشتقاقا، وقد جعله المصنف مما فقد فيه الاشتقاق.

ويمكن أن يقال: المراد من إيراده بيان أنه يخرج عن الأصول على تقدير أصالة التاء من غير النظر إلى اشتقاقه، لكنه كما ترى.

١٥ وكذا قالوا (تتفل) (تَفْعُل) من التفل وهو لفظ الريق، سمي ولد الثعلب به لما فيه من اللين والصغر، أو من قولهم: رجل تَفِل، أي وسخ، لكن يمكن أن يمنع تحقق الاشتقاق هنا، بل هو شبهة اشتقاق. [ط: ٢١٧-٢١٨]

١٨ ● قوله: «وأُجيب عنه».

أي: في الشروح، ومنها: الشرح المنسوب إلى المُصَنِّف(١)، وعبارة النظام: «ولا عبرة بكون وزن الزائد واجدَ النظير أو فاقده، فإن أوزان المزيد غير مضبوطة، بخلاف ٢١ الأصول»(٢). وهي بمعنى جواب غيره. وقال اليزدي في الجواب: «قلنا: (تَفْعُل) موجود

(١) (شرحه على الشافية ٣٦/ب).

(٢) (شرحه على الشافية ٢٥٤).

في الجملة، أعني: هو كائن في الفعل، وإن لم يُشْتَهَرْ في الاسم»[١] انتهى. وهو غريب.

● **قوله: «وغاية ما أمكنني فيه... إلخ».**

٣ يؤيده قول المُصَنِّف في شَرْح المُفَصَّل: «والوجه في كون التاء في: (تَرْتُب) زائدة، أنها لو كانت أصلية لوجب أن تكون (فَعْلُلاً)، وليس من أبنيتهم». ثم قال: «وقد يقال: إنه (تُفْعَلٌ) أيضًا، إما بالاشتقاق، وإما لأن بناء (تُفْعَل) أكثر، فَحَمْلُهُ عليه أَوْلَى»[٢] انتهى.

٦ وعليه فالقسم الثالث داخل في الأول، وإنما أُفْرِدَ لأمرٍ سيأتي التنبيه عليه فلا إشكال[٣].

● **قوله: «ذكر في شرح الهادي[٤] أن ترتبا».**

٩ من الرُّتُوب، ذكره أيضًا المَوْصِلِيّ[٥] وغيره، (ونُقل)[٦] عن سيبويه[٧]، وأشار إليه المُصَنِّف كما سبق.

● **قوله: «لكنه كما ترى».**

١٢ أي: من خروجه عما هو الغرض، وإن صحَّ حُكْمًا وتوجيهًا، // ولك أن تقول: ٤٩أ المراد فَقْدُ الاشتقاق المعارض لتقدمه على ما سواه، لا مطلقًا؛ إذ لا يمتنع اجتماع دليلين، و(تَرْتُب) مما فُقِدَ فيه ذلك الاشتقاق، فالتمثيل به، (أيضًا)[٨]، صحيح.

---

(١) (شرحه على الشافية ٣٤١).

(٢) (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٨٧).

(٣) انظر ص(٨٩) من هذا الكتاب.

(٤) (شرح الهادي ٨١).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) ليس في ط.

(٧) قال سيبويه (٤/٣١٥): «وكذلك تُرْتَب وتُدْرَأ؛ لأنهن من: رتب، ودرأ».

(٨) ط: (حينئذ).

قوله: «وكنون كُنْتَأْل...».

وهو القصير، فإنك لو جعلتها أصلية لكان وزنه فُعْلَلاً، أو فُعْلألاً، وكلاهما مُطّرح، فلذلك حُكم بزيادتها، وكذا نون (كَنَهْبَل)، وهو نوع من الشجر؛ إذ ليس في الأصول مثل سَفَرْجُل، بضم الجيم، فوزنه فَنَعْلُل.

وذكر في شرح الهادي أنه لو قيل: ليس في الكلام فَنَعْلُل أيضا. قلت: الحمل على الزيادة أولى.

فيرد ههنا مثل مما مرّ. [ط: ٢١٨]

● **قوله: «وكنون (كُنْتَأْل)».**

أي: بضم الكاف. قال الشريف: «اتفاقا»[١]، لكن في القاموس: «الكِنْتَأْل، كجِرْدَحْلٍ: القصير»[٢].

● **قوله: «لكان وزنه (فُعْلَلاً) أو (فُعْلألاً)».**

أي: على احتمال أصالةِ الهمزة وزيادتها، والقياسُ الأصالةُ.

● **قوله: «إذ ليس في الأصول مثل (سَفَرْجُل)».**

جاء أيضًا: (كَنَهْبُل) بمعناه[٣]، فزيادة النون فيه معلومة بالاشتقاق أيضًا، وجاء أيضا (كَنَهْبَل) بفتح الباء كسَفَرْجَل، فهي فيه أيضًا زائدة، لذلك، ولعدم النظير، كما يُعْلَمُ مما سيأتي.

قوله: «بخلاف كَنَهْوَر».

---

(١) (شرحه على الشافية ٩٦٣).

(٢) (القاموس: كتل).

(٣) في (اللسان: كنهبل): «الكَنَهْبُل، بفتح الباء وضمها: شجر عظام، وهو من العِضَاء». وانظر (الكتاب ٤/٣٢٤).

وهو العظيم من السحاب، فإنه لم يحكم فيه بزيادة النون؛ لأنه إذا حكم بأصالة نونه على وزن (فَعَلَّل)، وهو موجود في أبنيتهم، إلا أن الواو فيه للإلحاق بسفرجَل، فوزنه حينئذ فَعَلْوَل. [ط: ٢١٨]

٣

● قوله: «وهو العظيم من السحاب».

هو الضَّخم من الرجال أيضًا[1].

٦

قوله: «ونون خُنْفَسَاء...».

بفتح الفاء، عطف على قوله: «ونون كُنْتَأْلٍ»، فحكم بزيادتها لعدم (فُعْلَلاء) بفتح اللام الأولى.

٩

وكذا نون (قُنْفَخر) بضم القاف، وهو العظيم الجثة، لعدم (فُعْلَلّ). [ط: ٢١٨]

● قوله: «لعدم فُعْلَلّ».

يَدُلُّ أيضًا على زيادتها الاشتقاقُ، قال سيبويه: «وأما (القِنْفَخر) فالنون فيه زائدة؛ لأنك تقول: قُفاخِريٌّ»[2] انتهى. وليس بِمُنَافٍ للاستدلال بعدم النظير، فقول شارح: «تحصيل معرفتها، أي: الزيادة، بطريق آخر يناقض قوله: الاشتقاق مقدَّم»[3] ساقط.

١٢

قوله: «أو يخرج زنة...».

١٥

عطف على قوله: «فبخروجها...»، أي فإن فقد الاشتقاق فيعرف الزائد بخروج تلك الكلمة عن الأصول، أو بخروج زنة أخرى لتلك الكلمة عنها، وهذا هو القسم الثاني من عدم النظير، وذلك كتاء (تُتْفُل)، و(تُرْتُب)، بضم الأول، فإنه يحكم بزيادتها وإن كان فُعْلُل موجودا في كلامهم كبُرْثُن لما ثبت زيادتها في (تَتْفل)، و(تَرْتُب)، بفتح الأول، فكذا فيهما؛ لأن اللفظ والمعنى متفقان، فكيف يكون في أحدهما أصلا وفي

١٨

(١) قال في (التاج: كنهور): «على التشبيه».

(٢) (الكتاب ٤/٣٢٤).

(٣) (شرح الشافية لليزدي ٣٤٣).

الآخر زائدا؟

قال في الصحاح: «أمر تُرتَب بضم التاء وفتح العين»، فأشار بقوله: «بضم التاء وفتح العين» إلى أن التاء زائدة، وذلك إذا لم يثبت (جُخْدَب)، بضم الجيم وفتح الدال، ظاهرة، لخروجها عن الأصول، وكذا لو ثبت، لما ثبت من زيادة التاء في (تَرْتُب).

وكذا نون (قِنْفَخر) بكسر القاف، وإن كان مثل (قِرْطَعْب) كثيرا لما ثبت زيادتها في (قُنْفَخر) بالضم.

وكذا نون (خُنْفُسَاء) بضم الفاء، وإن ثبت مثل (قُرْفُصَاء) لما ثبت زيادتها في (خُنْفَسَاء) بالفتح.

والقرفصاء: ضرب من القعود، وهو أن يجلس الشخص على أليتيه، ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه بأن يضعهما على ساقيه، كما يحتبي بالثوب، يكون يداه مكان الثوب.

وكهمزة (أَلَنْجَجٍ)، وهو عود يُتبخّر به، فإنه يحكم بزيادتها وإن كان (فَعَنْلَل) كشَرَنْبَث، وهو الغليظ، ثابتا في كلامهم لزيادتها في (ألنجوج)، وهما متحدان في المعنى والأصول.

وذكر في الشروح أنه حكم بزيادة همزة (أَلَنْجَج)، وإن كان مثل سَفَرْجَل موجودا في كلامهم، وهذا يوهم أن نونه أصلية، وليس كذلك، بل هي زائدة لما ستعرف أن النون كثرت ساكنة ثالثة، وأيضا ذكر في الصحاح والمفصل وشرح الهادي أن وزنه أَفَنْعَل.

فإن قيل: هلا عكست هذه الأمثلة، بأن تحمل (قُنفخرا)، بضم القاف، على (قِنفخر)، بكسر القاف، فيحكم بأصالة النون، وكذا في غيره؟ قيل: لأنه يلزم من ذلك مخالفة الأصول، بخلاف ما ذكرنا. [ط: ٢١٨-٢١٩]

● قوله: «كتاء تُتْفُلٍ وتُرْتُبٍ».

في كل منهمـا ثـلاث لغـات حكاهـا المَوْصِلِـيّ وغـيره، فتـح الأول وضـم الثـالث، والعكس، وضمهما، وهي المرادة هنا[١].

٣ ● **قوله: «فأشار بقوله: بضم التاء وفتح العين، إلى أن التاء زائدة».**

أي: لأنه بالضبط المذكور لا نظير له في الأصول.

● **قوله: «وهو أن يجلس الشخص على أَلْيَتَيْهِ[٢]... إلخ».**

٦ قال في القاموس: «أو يجلس علـى ركبتيـه مُنْكَبًّـا، ويُلْصِـقَ بَطْنَـهُ بفخذيـه، ويتـأبط كفَّيه»[٣].

● **قوله: «كـ(شَرَنْبَثٍ)».**

٩ هو بمعجمة، ثم موحدة، فمثلثة: الغليظُ الكَفَّيْنِ، والرجلين، والأسدُ[٤].

قوله: «فإن خرجتا...».

هذا هـو القسـم الثـالث مـن أقسـام عـدم النظير، أي فإن خرجـت الزنتـان عـن الأصول، ونريد بالزنتين ما يحصل على تقدير الأصالة وعلى تقدير الزيـادة، كـنرجس، فإنك إن جعلت النون زائدة فهو على زنة (نَفْعِل)، ولـو جعلتهـا أصليـة فهـي علـى زنـة (فَعْلِل)، وكلاهما خارجان عن الأصول، فيحكم بالزيادة لكثرة الزيادة، ولو سميت بـه لم تصرفه؛ لأنه على مثال نَضْرِب. [ط: ٢١٩]

١٢ ١٥

---

(١) التُّتْفَلُ: الثعلب، وقيل: جروه، وفيه خمس لغات: التَّتْفُـلُ، والتُّتْفُـلُ، والتِّتْفَـلُ، والتَّتْفَـلُ، والتِّتْفِـلُ. والتُّرْتُبُ، كقُنْفُذٍ وجُنْدَب: الشيء المقيم الثـابت، وكجُنْـدَب: الأبـد، والعبـد السـوء، والـتراب، ويضم، وكـذا: جـاؤوا تُرْتُبًـا: جميعًـا. وفيهـا اللغـات المذكـورة فـي الحاشـية. انظـر (اللسـان، والقاموس: رتب، تفل).

(٢) انظر (اللسان: قرفص).

(٣) (القاموس: قرفص).

(٤) انظر (الكتـاب ٣٢٢/٤، وسـفر السـعادة ٣١٨/١ وسـر الصناعـة ٤٣٩/٢، ٧٥٤، والقـاموس: شرنبث).

● **قوله: «لأنه على مثال نَضْرِب».**

أي: ففيه العلمية، ووزن الفعل.

وبعضهم يقول: (نِرْجِس)، بكسر النون، وهي فيه زائدة أيضا لاتفاق اللفظ والمعنى. ٣

فإن قيل: (نَرْجِس) أعجمي فهلا جعلتم النون أصلا وإن خالفت الكلمة الأصول، حملا على ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش في (جالينوس) من كونها أصلا وإن خرج الوزن عن الأصول. ٦

فالجواب أن الفرق بينهما كون (جالينوس) علما في لغة أهله، كزيد وعمرو في لغة العرب، وقد تقدم أن الأعلام يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها، وليس كذا (نرجس) لأنه اسم جنس، ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك. ٩

وكـ(حِنْطَأْو)، وهو القصير؛ إذ لا نظير له في كلامهم على تقدير أصالة النون، ولا على تقدير زيادته.

وفيه نظر. أما أوّلا فلإنّا لا نسلم أنه لا نظير له على تقدير زيادة النون؛ لأن وزنه حينئذ فِنْعَلْو، ونظيره (كِنْثَأْو) لعظيم اللحية من (كَثَأَتْ لحيته)، أي نبتت، و(عِنْزَهْو) للذي لا يحدث الناس ولا يلهو وفيه غفلة. قال في الصحاح: «رجل عِزْهَاة وعِزْهًى، منوّن، الذي لا يطرب للّهو». أو (فِنْعَال)، ونظيره (سِنْدَأْو) من (السَّدْوِ) مصدر (سَدَتْ الإبل في سيرها): مدّت أيديها. ١٢ ١٥

وأما ثانيا فلأنا لا نسلم أنه لا نظير له على أصالة النون، فإن نظيره (قِرْطَعْب). ١٨

[ط: ٢١٩-٢٢٠]

● **قوله: «وبعضهم يقول: نِرْجس[(١)]».**

(١) في (المخصص ١٩٤/١١): «النِّرْجِس: ريحانة طيبة، قال أبو علي: هو النَّرجس، والنِّرجس، فإن سميت رجلاً بنَرجِس لم تصرفه؛ لأنه نَفْعِلُ كنضرب وليس برباعي؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفِرٍ، فإن سميته بنِرْجِسٍ صرفته لأنه على وزن (فِعْلِلٍ) فهو رباعي كهِجْرِسٍ». وانظر (الخصائص ٢٣٠/١، والقاموس: رجس، والمعتمد في الأدوية المفردة ٥٢١).

قال في القاموس: «النَّرْجس، بكسر النون وفتحها: معروف، شَمُّهُ نافع للزكام والصداع الباردين، وأصله منقوعًا في الحليب ليلتين، يُطْلَى به ذَكَرُ العِنِّينِ فيقيمه، ويفعل عجيبًا»(١).

● **قوله: «ذكره بعض الفضلاء».**

هو ابن إياز(٢)، والضمير للمذكور من السؤال والجواب بلفظهما.

● **قوله: «وكـ(حِنْطَأْوٍ)».**

هو بنون بين مهملتين: العظيم البطن أيضًا(٣).

● **قوله: «ونظيره (كِنْتَأو)».**

وهو بمثناة وبمثلثة أيضًا(٤).

● **قوله: «قال في الصحاح».**

في القاموس أيضًا: «رجل عَزِهٌ، ككتف، وعِزْهَى وعِزْهاةٌ وعِزْهاءةٌ وعِزْهِيٌّ وعِزْهَوٌّ وعُزْهَانِيٌّ، بالضم: عازفٌ عن اللهو والنساء»(٥).

---

(١) (القاموس: رجس).

(٢) انظر (شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ٧١) حيث النص من أول قوله: «فهلاً جعلتم النون أصلاً...» إلى قوله: «لأنه اسم جنس».

وابن إياز هو: حسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد جمال الدين البغدادي، توفي سنة ٦٨١هـ، من مصنفاته: شرح تصريف ابن مالك، وقواعد المطارحة، ومذاهب النحويين، والمحصول في شرح الفصول لابن معطي. (الوافي بالوفيات ١٢/٣٤٢-٣٤٣، وبغية الوعاة ١/٥٣٢).

(٣) (القاموس: حطأ).

(٤) في (القاموس: كتأ): «والكِنْتَأْوُ، كسِنْدَأْو: الجمل الشديد، والعظيم اللحية، الكَثُّها أو الحسنها»، وفي (المنصف ١/١٦٥): «رجل كِنْثَأْو وهو الوافر اللحية».

(٥) (الصحاح، والقاموس: عزه).

● **قوله: «أو (فِنْعَأل)».**

معطوف على (فِنْعَلْوٍ) السابق، والمفهوم من القاموس وغيره هو الأول[١]، وبه جزم المُصَنِّف فيما سيأتي، بل قال اليزدي: «إن زيادة الواو مما اتُّفِقَ عليه»[٢].

● **قوله: «ونظيره (سِنْدَأْوٌ)[٣]».**

من السَّدْوِ، أي: فهو أيضًا (فِنْعَأْل)، وسيأتي في كلامه قريبًا ما يوافقه أخذًا من (كلام)[٤] البدر بن مالك[٥]، وأصل الاعتراض له، ومن شرح الشريف[٦]، وقد أشار شارح إلى رَدِّهِ بأن (في)[٧] كتاب سيبويه «(سِنْدَأْوٌ) (فِنْعَلْو) كـ(حِنْطَأْو)»[٨] انتهى. ولا منافاة؛ لأن الإطلاق السابق إن ثبت، ولم أره فيما وقفت عليه من كتب اللغة، ليس قطعًا مراد سيبويه، بل غيره، ففي القاموس: «السِّنْدأو، كجِرْدَحلٍ، وبهاء: الخفيف، والجريء المقدام، والقصير، والدقيق (الجسم)[٩] مع عِرَض رأس، والعظيم الرأس، والذِّئبة، وزنه

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٢٦٩، والخصائص ١/٢٢٩، والمنصف ١/١٦٤-١٦٥، وأبنية ابن القطاع ١٥٥، وشرح الملوكي ١٨٢، والممتع ١/٢٦٩).

(٢) (شرح الشافية لليزدي ٣٤٥).

(٣) السِّنْدأْوة والقِنْدأْوة: الخفيف من الرجال، والجريئة من النوق، وخرقة تحت العمامة وقاية من الدهن، والحديد الشديد، والغليظ القصير. وانظر (سر الصناعة ٢/٥٩٤، والمنصف ١/١٦٤، ٣/٢٦، والاستدراك ٩٨، ١٠١، والممتع ١/٥٦، ١١٢، ٢٦٧، وسفر السعادة ١/٣٠٩، واللسان: سند).

(٤) ليس في ظ.

(٥) (بغية الطالب ١٢٦-١٢٧).

(٦) (شرحه على الشافية ٩٧٢).

(٧) ليس في ب.

(٨) في (شرح الشافية لليزدي ٣٤٦): «وأجاز بعض الشارحين أن يكون فِنْعَألاً. قال: فنظير سِنْدَأو (فِنْعَلَوْ) كـ(حِنْطَأْو)». وهو ما في (الكتاب ٤/٢٦٩).

(٩) ليس في ط.

(فِنْعَلْوٌ)»[١] انتهى.

● **قوله: «فإن نظيره (قِرْطَعْبٌ)[٢]».**

٣ ذكر الشريف نحو ما ذكره الشارح، وَنَظَّرَ بـ(جِرْدَحْـل)[٣]، ومقتضى كلامهما أن (حِنْطَـأْوًا) عديمُ النظير -إلا على تقدير أصالـة نونـه- خماسيٌّ، قـال اليزدي: «وهـو غلط»[٤]، وفي بغية الطالب ما يناقضه، قـال: «لا يكـون (حِنْطَـأْوٌ) عديـم النظيـر إلا على ٦ تقدير أصالة نونه؛ لأنه ليس في الكلام (فِعْلأْوٌ) ولا (فِعْلَلْوٌ)»[٥].

فإن قيل: حكم بزيادة النون فيه لأمرين: أحدهما إلزام كون الثاني من هذا النحو حرفا من حروف الزيادة، وهذا دليل على أنها مزيدة.

٩ **والثاني: أن أكثر ما جاء من ذلـك قـد دل فيـه الاشـتقاق علـى زيـادة النـون مـع الواو، كما في (كِنْثَأْو)، و(عِنْزَهْو)، أو على زيادة النون مع الهمزة كما فـي (سِنْدَأْو)، وما لم يعلم اشتقاقه من ذلك حمل على ما علم.**

١٢ **أجيب بأنه لو كان كذلك لا يعلم زيادة النون فيه حينئـذ بعـدم النظيـر، بـل بـأمر آخر، فلا يكون مما نحن فيـه، ومـا قيـل إنـه مـن (حَطَأْتُـهُ الأرضَ) أي صرعته، فيـلزم**

---

(١) (القاموس: سدأ).

(٢) انظر (الكتـاب ٤/٣٠٢، والممتـع ١/٧٠)، «ويقـال: مـا عليـه قرطعبـة: أي خرقـة». (اللسـان: قرطعب).

(٣) قال الشريف في (شرحه على الشـافية ٩٧٢-٩٧٣): «ولقـائل أن يقـول: لا نسـلم أنـه لا نظير لحنطأو على تقدير أصالة النون، فإن نظيره حينئـذ: جِرْدَحـل». ولا يصـح أن يكـون (جردحـل) نظيرًا لـ(حنطـأو) علـى تقديـر أصالـة النـون؛ لأنـه يـلزم منـه أن يكـون الـواو أصليـة؛ لأن وزن (جردحل) (فِعْلَل) وجميع حروفه أصول، ولم يقل أحـدٌ بأصالـة واو (حنطـأو). انظـر (المنصـف ١/١٦٤، والممتـع ١/٢٩٢). والجردحـل: الضخـم الغليـظ، ومـن الإبـل: العظيـم الشـديد. (الصحاح، واللسان: جردحل).

(٤) انظر (شرحه على الشافية ٣٤٥).

(٥) (بغية الطالب ١٢٦).

الخُلْف؛ لأن الكلام فيما فقد فيه الاشتقاق غير وارد؛ لأنا نمنع تحقق الاشتقاق ههنـا، بل غايته شبهة الاشتقاق، ولا بأس به.

٣ **وكـ(جُنْدَب)، وهو ضرب من الجراد، فإنه يحكم بزيادة نونـه؛ لأنـه لا نظير لـه على تقدير أصالة النـون وزيادتـه، وهـذا إذا لـم يثبـت (جُخْدَب)، بفتـح الـدال، وهـو بمعناه، وأما إذا ثبت (جخدب) كما رواه الأخفش، فوزنـه (فُعْلَـل) لعـدم الدليـل على زيادة نونه، والأصل الأصلي.** ٦

قيـل: لا نسـلم أن (جندَبـا) يكـون (فُعْلَـلاً) علـى تقديـر ثبـوت (جخـدب)، فـإن الاشتقاق يدل على زيادة نونه لأنه من الجَدْب؛ لأن الأرض تجدب مع الجراد غالبا.

٩ **ويمكن أن يقال: هذا إنما يتم لو كان هذا اشتقاقا محققا، وليس كذلك.**

[ط: ٢٢٠-٢٢١]

● **قوله: «فإن قيل... إلخ».**

١٢ فيما ذكره تَصَرُّفٌ تبع فيه الشريفَ[١]، وهو غير مطابق لما ذكره الشيخ بدر الديـن، وذلك أنه في بغية الطالب مَنَع عدم النظير على تقدير الزيادة فقط، ثم قال: «وكل ما جـاء على مثال (جِرْدَحْل) مما خامسه وَاوٌ فَمُلْتَزَمٌ كون ثانيه نونًا، ويحكم بزيادتها في جميع ما ١٥ جاء من ذلك؛ لأمرين، وذكرهمـا[٢]، فنقـل الشـريف اعتراضـه بلفـظ: «قيـل عليـه»، وزاد المنع -على تقدير الأصالة- أيضًا، ثم الأمريـن بلفـظ: «وأُجيـب عنـه»، ثـم ردّ ذلـك بمـا سيأتي في الشرح فَلْيُتَأَمَّل. هذا وقد قـال اليـزدي: «والتحقيـق أن مـا ذكـره المُصَنِّـف هـو ١٨ خروج الزِّنـة، وهـو أَعَـمُّ مـن عـدم النظير؛ إذ الثـاني يسـتلزم الأول، ولا عكـس، فـالوزن الخارج يجوز ورود لفظ أو لفظين فيه، بخلاف عدم النظير، فـلا يـرد شـيء ممـا ذكـروه على المُصَنِّف»[٣] انتهى.

---

(١) (شرح الشريف ٩٧٢-٩٧٣).

(٢) (بغية الطالب ١٢٧).

(٣) (شرح الشافية لليزدي ٣٤٥-٣٤٦).

● **قوله: «وما قيل... إلخ».**

يشير إلى السيد الشريف[١]، وقد قَدَّمْنَا قريبًا ما ينفع استحضاره هنا.

٣ ● **قوله: «فيلزم الخَلْفُ».**

هو بفتح الخاء، وسكون اللام. قال الجَوْهَرِيّ: «الخَلْفُ: الرديءُ من القول، يقال: سكت أَلْفًا، وَنَطَقَ خَلْفًا، أي: سكت عن ألف // كلمة صائبة، ثم تكلم بكلمة خطأ»[٢] ٤٩ب

٦ انتهى. ويستعمله العلماء فيما يخالف المفروض.

● **قوله: «وهو بمعناه».**

الضمير المنفصل لـ(جُخْدَب)، وهو بجيم وخاء معجمة، والمجرور كـ(جُنْدَب).

٩ ● **قوله: «وأما إذا ثبت (جُخْدَب)».**

أي: نَقْلاً عن العرب، أي: اعتدادًا، وتقدَّم في الأبنية إيضاح ذلك، وقدَّم الشارح هناك أن الثبوت[٣] هو الحق.

١٢ **قوله: «إلا أن تشذ...».**

يعني إلا أن يكون ذلك الحرف مستبعدا زيادته في أول الكلمة حال كونها خامسة، أي واحدة من الخمسة، يعني إذا وقعت الميم في أول الكلمة، وكانت بحيث

---

(١) (شرحه على الشافية ٩٧١).

(٢) انظر (جمهرة الأمثال لابن دريد ٥٠٩/١، ومجمع الأمثال للميداني ١٠١/٢، والمستقصى للزمخشري ١١٩/٢).

(٣) الحديث عن ثبوت بناء (فُعْلَل) نحو: (جُخْدَب) قال الشارح: «اختُلف في بناء (فُعْلَل) -بضم الفاء وفتح اللام- فأثبته الأخفش، وروى (جُخْدَبًا) بفتح الدال نوع من الجراد، وسيبويه يرويه بالضم فهو كـ(بُرْثُن)، وروى الفرَّاء (طُحْلَبًا) و(بُرْقَعًا) بفتح اللام والقاف، وقال أبو علي: هو معرَّب والحق ثبوته». وسيبويه لم يذكره في أمثلة الرباعي المجرد (٣٨٨/٤-٣٨٩)، وليس في الكتاب إلا (أبو جُخادب) ذكر مرتين (٩٤/٢، ٩٥). وانظر الحديث عن ثبوت هذا البناء في: (المنصف ٢٧/١، وابن يعيش ١٣٦/١٦، والجاربردي ط٣٤).

إذا جعلت أصلا كانت واحدة من الحروف الأصول الخمسة، فلا يحكم بزيادتها، وذلك في غير الجاري على الفعل، دون نونها، فإنه يحكم فيه بزيادة النون لعدم (فَعْلَلُول) فوزنه (فَعْلَنْلُول).

قوله: «ونون بَرْنَاسَاء...».

عطف على قوله: «كميم مرزنجوش...». أي: إلا أن تشذ الزيادة، كميم مرزنجوش، وكنون برناساء، فإنه يحكم بأصالتها، فوزنه فَعْلَالاء. صرح بذلك في شرح الهادي، وأيضا في المفصل في الرباعي الذي زيد فيه ثلاثة أحرف.

فلو كان عطفا على قوله: «نونها» كما ذكر بعض الشارحين لكان المعنى أنها زائدة، فينبغي أن يكون من مزيد الثلاثي، وليس كذلك لِمَا مَرَّ. [ط: ٢٢١]

● **قوله: «إلا أن تشذّ الزيادة[1]».**

هو الأمر الذي لأجله أُفْرِدَ قِسمُ خروجهما بالذكر على ما تقدَّمت الإشارة إليه.

● **قوله: «كميم (مَرْزَنْجوش)».**

هو المرْدَقوش، وكلاهما معرَّب[2].

● **قوله: «أي: واحدة من الخمسة».**

أي: بقرينة قوله: أَوَّلاً، ولا حاجة إلى اعتبار الابتداء من آخر الكلمة كما اعتبر الشريف[3].

---

(١) ص، هـ: (إلا أن تشذ -كفرَّ وردَّ- الزيادة).

(٢) المرزنجوش: من الرياحين، دقيق الورق بزهر أبيض عطري، تعريب مُرْزَن كُوش، وهو فارسي معرب، واسمه في العربية (سَمْسَق). انظر (الألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير ١٤٤-١٤٥، والمعرب للجواليقي ٣٠٩) وفيه: وليس (المرزنحوش) و(المردقوش) من كلام العرب، إنما هي بالفارسية (مُرْدُقُوش) أي: مَيْتُ الأُذُن»، و(قصد السبيل ٢/٤٥٦، ٤٥٨، وتفسير الألفاظ الدخيلة لطوبيا العنسي ٦٩).

(٣) قال الشريف: «فإن حكم بأصالة الميم لأنه لم تثبت زيادة الميم في أول الكلمة حال كونها خامسة إذا ابتدئ من آخر الكلمة». (شرحه على الشافية ٩٧٧).

● **قوله: «وذلك في غير الجاري على الفعل».**

احتراز عن الجاري عليه، كـ(مُحْرَنْجِم)[1].

● **قوله: «دون نونها فإنه يحكم فيه».** 3

الضمير المنصوب ضمير الشأن، والآخران لـ(مَرْزَنْجوشٍ)، وتأنيث الأوّل باعتبار الكلمة.

● **قوله: «لعدم (فَعْلَلُّول)».** 6

أي: وإلا لزم سداسي الأصول.

● [2-] **قوله: «فوزنه (فَعْلَنْلُول)».**

أي: وإن كان معدومًا أيضًا؛ لما تقدم[-2]. 9

● **قوله: «صرح بذلك في شرح الهادي[3]».**

بل نَصَّ عليه سيبويه، قال في كتابه: «ويكون على (فَعْلالاء)، وهو قليل، قالوا: بَرْنَاساء»[4]. 12

● **قوله: «كما ذكر بعض الشارحين».**

أراد الشريف[5]، وشَرْحُ النظام موافقٌ لما شرح الشارح[6]، ولم يتعرض المُصَنِّف في شرحه هنا لبيان هذه الكلمة، وقال اليزدي: «إنَّ ما ذكره الشارح أحسن». قال: لكن 15

---

(1) محرنجم: مجتمع. (اللسان: حرجم).

(2) ليس في ط.

(3) (الكافي في شرح الهادي ٣/٤٦٤).

(4) (الكتاب ٤/٢٩٥)، والبرناساء: الناس، وانظر (الجمهرة ١/٢٥٥، والمعرب ٩٣، وسفر السعادة ١/١٦٦، وقصد السبيل ١/٢٧٤، واللسان: برس).

(5) في (شرحه على الشافية ٩٧٨): «ونون بَرْنَاسَاءَ، معطوف على نونها».

(6) (شرح النظام ٢٥٧).

الاشتراك في الحكم متعذر؛ لأن النون الثالثة المتحركة غير شاذة. قالوا: قلنس»[١] انتهى. وهو ممنوع، بل هي شاذة، أي: ليست بقياس كما يقتضيه تقييد المُصنِّف الآتي، وصرّح ابْنُ عُصْفُور، وابن مالك وغيرهما[٢]: بأن سكون النون الثالثة إذ فُقِدَ يقضي بأصالتها، ولا يقضي بالزيادة إلا بدليل، فالقياس حينئذ الأصالة، والزيادة خلافه، ولا معنى للشذوذ إلا ذلك، وقال المُرَادِيّ[٣]: «فقد زِيدَتْ ثالثةً متحركةً في ألفاظ قليلة، منها: غُرْنَيق[٤]، وقَعْنَب[٥]، وخَرْنُوب[٦] على احتمال في بعضها» [٧] انتهى. وتقدم أنها زيدت، أيضًا، في: قِرْنَاس، وتَرْنَموت[٨].

ويؤيد ما ذكرنا أن النون لا تزاد ثالثة متحركة كما أشار إليه المصنف بقوله: «وثالثة ساكنة».

والبرناساء: الناس. يقال: ما أدري من أي البرناساء هو. [ط: ٢٢١-٢٢٢]

(١) (شرحه على الشافية ٣٤٨).

(٢) قال ابْنُ عُصْفُور: «وزيدت ثالثة غير ساكنة في نحو: (فِرْنَاس، وذُرْنُوح) أما (ذرنوح) فإنهم يقولون في معناه: ذُرُّوح، فيحذفون النون، وأما (فرناس): الأسد، فإنه مشتق من فرس يفرس؛ لأن الافتراس من صفة الأسد». وزيادتها مفتوحة ثالثة بدليل، كما صرح به. وقال ابن مالك:

وثالثا مسكنًا يزاد في ... لفظ خماسيّ كثيرًا فاعرف

فصرح بسكونه. انظر (الممتع ١/٢٧٠-٢٨٠، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤١).

(٣) المرادي هو: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، بدر الدين المعروف بابن أم قاسم، ولد في مصر وتوفي فيها سنة ٧٤٩هـ. من مصنفاته: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تفسير القرآن، شرح التسهيل، الجنى الداني في حروف المعاني. (غاية النهاية ١/٢٢٧، وبغية الوعاة ١/٥١٧).

(٤) الغُرْنُوق والغرنيق: طائر أبيض، وقيل: أسود من طيور الماء. انظر (اللسان، والقاموس: غرنق).

(٥) القعنب: الشديد الصلب، والأسد. (اللسان، والقاموس: قعنب).

(٦) الخرنوب: شجر ينبت في جبال الشام. (اللسان، والقاموس: خرنب).

(٧) انظر (توضيح المقاصد والمسالك ٥/٢٥٧).

(٨) (الجاربردي ٢٠٠).

● **قوله: «ويؤيد ما ذكرنا أن النون لا تزاد ثالثة متحركة».**

أي: لا تَطَّرِدُ زيادتها كذلك؛ لقوله: «كما أشار إليه المُصَنِّف... إلخ»؛ ولما قدمه
في: قِرْنَاس، وتَرْنَموتٍ، فتوهيمه تحامل.

قوله: «وأما كُنَأْبيل فمثل خُزَعْبيل...».

يدل على أنه جعله مزيد الخماسي على (فُعَلِّيل)، لكن هذا اللفظ ذكر في شرح الهادي في مزيد الرباعي بهذه العبارة، وهي قوله: «وفُعَالِيل بضم الفاء، ولم يأت منه إلا اسم واحد وهو كُنَابيل». وأيضا ذكر هذه اللفظة في المفصل في الرباعي الذي زيد فيه حرفان، ولم يرد عليه المصنف في شرحه، بل اكتفى بقوله: هو اسم أرض علم، فينبغي ألا ينصرف.

ويمكن أن يقال: مراده أن النون فيه أصلية؛ إذ الكلام في أصالة النون وزيادته، لكن فيه تعسف.

والخُزَعْبِيل: الباطل. [ط: ٢٢٢]

● **قوله: «يدل على أنه جعله مزيد الخماسيّ».**

جرى على هذا المقتضى النظام[١]، وعَلَّلَ بعدم (فُنَعْلِيل) و(فُعَأْليل) و(مُفَأعِيل)، ووجود (فُعَلِّيل).

● **قوله: «ذكر في شرح الهادي في مزيد الرباعيّ[٢]».**

(بل)[٣] نص على ذلك سيبويه، قال: «ويكون على مثال (فُعَأْليل) وهو قليل، قالوا: (كُنأبيل)، وهو اسم»[٤] انتهى. والقياس مقتضى المتن، إلا أن يثبت اشتقاق محقق، وقد

---

(١) (شرحه على الشافية ٢٥٨).

(٢) (الكافي في شرح الهادي ١٥- قسم الصرف).

(٣) ليس في ب.

(٤) (الكتاب ٤/٢٩٤).

قال في القاموس: «الكُنْبل: كقُنْفُذ، وعُلابِط: الصُّلْبُ الشديد، وكعلابط: موضع»[١] فَلْيُتَأَمَّل.

٣ **قوله: «فإن لم تخرج فبالغلبة...».**

لما فرغ من عدم النظير شرع في غلبة الزيادة، أي فإن فقد الاشتقاق ولم تخرج الكلمة ولا زنة أخرى لها بتقدير الأصالة ولا بتقدير الزيادة عن الأصول فيعرف الزائد ٦ **بغلبة الزيادة، وقد عرفت في أول هذا الباب أن الغرض من هذا الباب بيان الزيادة التي هي لغير الإلحاق والتضعيف، وإنما ذكر التضعيف ههنا لغلبة زيادته، لا أنه مما نحن فيه، ولذلك مَثَّل له بما ليس من حروف الزيادة، كما في (قَرْدَدٍ)، و(عَصَبْصَبٍ).**

٩ **ثم إن التضعيف إما أن يكون للإلحاق أو لغيره، فإن كان للإلحاق، فإما بتكرير حرف واحد كقردد، وهو المكان الغليظ المرتفع، ألحق بزيادة اللام بجعفر، ولذلك لم يدغم، أو بتكرير حرفين، وحينئذ إما أن يكون بتكرير الفاء كمرمريس، وهو** ١٢ **الداهية الشديدة، من المراسة، وهي الشدة، كرروا الفاء والعين فيه للإلحاق بسلسبيل، فوزنه فَعْفَلِيل، أو بتكرير العين واللام، كعصبصب، وهو الشديد، من العَصْب، وهو الطيّ الشديد، كرر فيه العين واللام، للإلحاق بسفرجل، ووزنه فَعَلْعَل.**
١٥ [ط: ٢٢٢]

● **قوله: «أُلحق بزيادة اللام بجعفر».**

كل من الباءين[٢] متعلق بأُلحق، والأولى للسببية، والثانية للتَّعْدية، والمَراسة: بفتح ١٨ الميم، والعصْبُ: بسكون المهملة.

وإن لم يكن للإلحاق فكهَمَّرِش، وهو العجوز، فإن الأكثرين ذهبوا إلى أنه فَعَّلِل بتضعيف العين، حكموا بذلك لكثرة التضعيف، وقال الأخفش: أصله (هَنْمَرِش) ٢١ **كجحمرش بمعناه، واستدل على ذلك بعدم النظير، وقوله: «ولذلك لم يظهروا...»**

---

(١) (القاموس: كنبل)، وصوابه (كنأبيل)، وانظر (معجم البلدان ٤/ ٤٨٠، وسفر السعادة ١/ ٤٥٠).

(٢) ط: (الدالين).

كأنه إشارة إلى جواب سؤال، وهو أن يقال: لو كان أصله (هَنْمَرِشا) لما أدغم؛ لأنه لا يدغم من المتقاربين ما يؤدي إلى اللبس بتركيب آخر. فأجاب: بأنه لا يلبس هنا لعدم فَعَلّل، فيعلم أنه فَعْلَلِلٌ. والزائد في نحو (كَـرَّم) الثاني، لما علم أن الدال الثانية في (قَرْدَد) إنما جعلت بإزاء راء (جَعْفَر)، وإذا ثبت زيادة الثاني فيه، فكذا في غيره.

[ط: ٢٢٢-٢٢٣]

● **قوله: «فإن الأكثرين ذهبوا[١]».**

أي: ومنهم سيبويه، نص عليه في كتابه[٢].

● **قوله: «وقال الأخفش[٣]».**

رجحان عدم النظير يُقَوِّي مذهبه، لكن الأكثرين نظروا إلى أن صورة التكرير تَدُلُّ على التضعيف الحقيقيّ غالبًا مع غلبة أبنية الزيادة، وإلى أن سبب الإدغام هنا على تقديره ليس بموجب، ولو كان الأصل (هَنْمَرِشًا) لَسُمِعَ؛ ولم يُسْمَعْ[٤].

● **قوله: «بمعناه».**

الضمير لـ(هَمَّرِش)[٥].

● **قوله: «والزائد في نحو (كرَّم) الثاني».**

أراد بنحو (كَـرَّم) مضعَّف العين من غير فاصل، اسْمًا كان كـ(سُلَّمٍ) أو فعلاً

---

(١) انظر (الممتع ٢٩٦/١، والارتشاف ٥٩/١، والرضي ٣٦٤/٢).

(٢) قال: «ويكون على مثال (فَعَّلِل)، وهو قليل. قالوا: (الهَمَّرِش)». (٢٩٨/٤).

(٣) انظر (التبصرة ٨٠٨، والصحاح: همرش)، وفي (الخصائص ٦٠/٢) قال ابن جني: «فأما (همَّرِش) فخماسي، وميمه الأولى نون، وأُدغمت في الميم لما لم يخف هناك لبس...» فهو موافق للأخفش.

(٤) ط: (سمع، أو لم يسمع).

(٥) ص: (الهمزتين).

كـ(فرّح) و(علّم)، وما ذكره فيه مذهب يونس[١]، ونُقِلَ عن الأكثرين[٢]، لكن الخلاف جَارٍ في نحو: (قَرْدَدٍ) أيضًا، فالتعليل به تعليل بالمساوي، وقد عَلَّلَ يونس -على ما نقله ابْنُ عُصْفُور- بأن الياء والواو هما من أمهات الزوائد، وقعتا زائدتين ثالثتين متحركتين في نحو: عِثْيَر وجَهْوَرٍ، ورابعتين كذلك في نحو: كَنَهْوَر، وعِفْرِيَة[٣].

فإذا جعلنا الثاني من نحو: كرم، وبِلزّ[٤]، بتضعيف اللام هو الزائد، كان واقعًا موقعهما فيما ذكر، وعلَّل الخليل -كما نقله أيضًا- بنحو ذلك، وهو وقوع الياء والواو والألف ثانية ساكنة في نحو: صَيْقَلٍ وجَوْهَر، وكَاهِل[٥]، وثالثة كذلك في نحو: قضيب، وعجوز، وشمال، ومن ثَمَّ رأى سيبويه كُلاًّ من القولين مُمْكِنًا تؤنسه النظائر فجوَّزهما، وقال: «كلاهما صواب ومذهب»[٦].

والذي (تلخص)[٧] من كلام ابن مالك[٨] ومن تبعه في المختار عندهم من الخلاف فيما يحكم بزيادته من المكرر من باب: كرَّم، وقَرْدَدٍ، واقْعَنْسَس[٩]، وعَصَبْصَب،

---

(١) نسبه إليه ابن جني في (الخصائص ٢/٦١)، وابْنُ عُصْفُور في (الممتع ١/٣٠٤)، وذكره سيبويه في (الكتاب ٤/٣٢٩) وقال عنه: «هو قول غير الخليل».

(٢) انظر (المنصف ١/١٦٤، والرضي ٢/٣٦٥-٣٦٦، والارتشاف ١/١١١).

(٣) العثير: التراب، والجهور: الصوت المرتفع، والكنهور، كسفرجل، من السحاب: قطع كالجبال، أو المتراكم منه، والعفرية: الشعرات النابتات في وسط الرأس، يقشعررن عند الفزع. وانظر على الترتيب (اللسان: عثر، جهر، كنهور، عفر).

(٤) في (اللسان: بلز): «وامرأة بلزّ وبلزّ: ضخمة مكتنزة».

(٥) الصيقل: شحاذ السيوف وجلاّؤها، والكاهل: مقدَّم أعلى الظهر مما يلي العنق، وهو الثلث الأعلى، فيه ست فقر. (اللسان: صقل، كهل).

(٦) (الكتاب ٤/٣٢٩).

(٧) ص: (تخلص).

(٨) (شرح الكافية الشافية ٢٠٣٣-٢٠٣٦، والتسهيل ٢٩٧).

(٩) اقعنسس: تأخر ورجع إلى خلف. (اللسان: قعس).

ومَرْمَرِيسٍ، ونحوها هو أنه يحكم بزيادة الثاني والثالث في نحو: عَصَبْصَب، كـ(صَمَحْمَحٍ)[1]، والثالث والرابع في: مَرْمَرِيس، ومَرْمَرِيت، وأن الثاني في نحو:
٣ اقْعَنْسَس، والأول في نحو: علَّم أَوْلَى بالزيادة، نقل ذلك الشيخ أبو حيَّان، قال: «وهذا التفصيل ليس مذهبًا لأحد، // وإنما هو إحداث قول ثالث[2]، قال ناظر الجيش[3]: «ولا ٥٠أ
أعلم ما الذي يحكم به المُصَنِّف في نحو: بِلِزٍّ»[4] انتهى.

٦ **وقال الخليل: الأول؛ لأن الحكم على الساكن بالزيادة أولى. وجوز سيبويه الأمرين لتعارض الأمارتين. ولا تضاعف الفاء وحدها؛ لأنه إما أن يتكرر قبل العين أو بعده، فإن كرر قبله فيؤدي إلى الإدغام، وهو متعذر لاستلزامه الابتداء بالساكن. فإن**
٩ **قيل: فليؤت بالهمزة، قلت: قد يُلبس مع الاستغناء.**

وإن كرر بعده يلزم تكرير الحرف مع الفصل بحرف أصلي، ولم يثبت مثله في لغتهم، فنحو (زَلْزَل) رباعي، وكذا نحو (صِيصِيَّة)، وهو الحصن، لِمَا مَرَّ. وكذا
١٢ **(قَوْقَيْتُ) من قَوْقَى الديك قَوْقَاة، أي: صاح، و(ضَوْضَيْتُ) من الضَّوْضَاء، وهو الصياح. ذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك أن أصلهما: قَوْقَوْتُ وضَوْضَوْتُ، قلبت الواو فيهما ياء لوقوعها رابعة كما في (أَغْزَيْت)، ليس فيهما تكرار**
١٥ **فاء ولا عين، لِمَا مَرَّ، ولا زيادة حرف لين؛ لأنه لو جعل كلاهما زائدا لبقي حرفان، ولو جعل أحدهما زائدا لزم التحكم.**

وذلك (سَلْسَبِيل) خماسي ووزنه (فَعْلَلِيل)، وليس فيه تكرار فاء ولا عين، لِمَا

---

(١) الصَّمَحْمَحُ: الشديد. (اللسان: صمح).

(٢) (التذييل والتكميل ٦/١٢٧/أ).

(٣) ناظر الجيش هو: محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري، عالم بالعربية، ولد في القاهرة سنة ٦٩٧، وتوفي فيها سنة ٧٧٨. من مصنفاته: شرح التسهيل لابن مالك (لم يتمه)، وتمهيد القواعد، وشرح التلخيص في المعاني والبيان. (بغية الوعاة ١/٢٧٥، والدرر الكامنة ٤/٢٩٠).

(٤) انظر: (تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد

مَرَّ، وإنما جوزوا نحو (مَرْمَرِيس) مع ما يلزم من الفصل بين الحرف الأصلي الذي هو الميم الأول والحرف الزائد الذي هو الميم الثاني بحرف أصلي وهو الراء؛ لأن الراء مكرر في (مرمريس)، فكأنه ليس بأصلي.

هذا على مذهب البصريين، أما الكوفيون فجوزوا تكرار الفاء وحدها وقالوا: زلزل من زَلَّ، وصرصر، أي صوّت، من صَرَّ، ودمدم، أي أهلك، من دَمَّ.

[ط: ٢٢٣-٢٢٤]

● **قوله: «قد يُلْبِسُ».**

أي: كما في: طلع، فإنك تقول إذا كررت فاءه وأدغمت، وأتيت بالهمزة: اطّلع، فَيُتَوَهَّمُ حينئذ أنه (افْتَعَلَ).

● **قوله: «يلزم تكرار الحرف مع الفصل».**

قيل أيضًا: لو جُعِلَ الأولُ زائدًا لَصُيِّرَتْ الكلمة من باب (يَيَن)، ولو جُعِلَ الثاني كذلك، لَصُيِّرَتْ من باب (سَلِس)، وهما قليلان لا يحمل عليهما مع إمكان الانصراف عنهما و(صِيْصِيَّة) بكسر الصادين، و(الضَّوْضَأَةُ) بمعجمتين.

● **قوله: «ذكر بعض الفضلاء».**

(هو ابن إياز)[١]. قال مِثْلَهُ الجَوْهَرِيُّ[٢] وغيره.

فإن قيل: فما الدليل على أن (صِيْصِيَة) من مضاعف الياء، وهَلاَّ كان من مضاعف الواو، [والأصل (صُوصُوة)، فقلبت الواو ياء][٣]؟.

أُجِيبَ: بأن ذلك لا يجوز؛ لقولهم في جمعها: الصياصي، ولو كان أصل الياء واوًا

---

(١) ليس في ب، ط. ولم أجد عند ابن إياز في إيجاز التعريف حديثا عن (قوقوت، وصوصوت)، وكان كلامه عن (صيصية). انظر (شرحه على تصريف ابن مالك ٣٦).

(٢) (الصحاح: ضوا، قوا).

(٣) سقط من ص.

لقيل: الصَّواصي، ولَمَّا ثَبَتَ أصالة الأولى دَلَّ (ذلك)[١] على أصالة الثانية، وإلا لزم باب (سلس)؛ لزوال التكرير[٢].

٣ ● **قوله: «ووزنه (فَعْلَلِيلٌ)».**

أي : على المختار عند المُصَنِّف، وسبق أنه مذهب [الأكثر][٣]، ومقابله أنه مكرَّر الفاء، وهو مذهب الكوفيين كما يفهم مما سيأتي[٤]، فوزنه عندهم (فَعْفَليل)[٥].

٦ ● **قوله: «وليس فيه تكرار فاء ولا عين».**

ذكر الفاء للرَّدِّ على الكوفيين، والعين لنفي ما لَعَلَّهُ يُتَوَهَّمُ من تكرارها، لكنه لم يَقُلْ به، على أن قياس تجويز هؤلاء تَكْرَارَ الفاء وحدها؛ لقولهم بجواز الفصل، تجويزُ تكرار العين لذلك، فوزنه حينئذ (فَعْلَلِيْعٌ). ٩

قوله: «وكالهمزة...».

أولا مع ثلاثة أصول فقط؛ لأنها كثرت زيادتها عند وجود هذا الشرط فيما عرف بالاشتقاق، كأحمر وأصفر، فيحصل ما لم يعرف اشتقاقه من هذا القبيل عليه، فأفْكَلٌ، وهو الرِّعْدَة، أَفْعَلٌ، لِمَا مَرَّ، وجمعه أَفَاكِل، وهو منصرف، ولو سميت به لم تصرفه للعلمية ووزن الفعل. [ط: ٢٢٤] ١٢

١٥ ● **قوله: «فَأَفْكَلٌ».**

---

(١) ليس في ب، ط.

(٢) هذا الاعتراض وجوابه في: (شرح تصريف ابن مالك، لابن إياز ٣٦) بنصه، وانظر (الإنصاف ٢/٧٨٨-٧٩٥، وسر الصناعة ٢/٧٥١، وسفر السعادة ١/٣٣٠).

(٣) سقط من ص. وانظر الحديث عن (سلسبيل) في (الجاربردي٢١٥، والكتاب ٤/٣٠٣، والأصول ٣/٢٢٢).

(٤) انظر ص(١٠٩) من هذا الكتاب.

(٥) انظر (الإنصاف ٣/٧٨٨- المسألة١١٣، وائتلاف النصرة ٨٤- المسألة ٨٠).

(هو)[١] بلامٍ آخِرَهُ كأحمد. و«الرِّعدة»، بكسر الراء وفتحها، وضمير و(هو): لأفكل، و«بَرْأل»، باللام أيضًا كدحرج، والبُرَائِلُ، بالضم: شعر قفاه، أي: ما استدار من الريش حول عنقه، فإذا نفشه للقتال قيل: بَرْأل، وتَبَرْأل، وابْرَألَّ. و«الإتْب»، بكسر الهمزة، ومثناة ساكنة، وموحَّدة، و«الكُمُّ»، بالضم: مدخل اليد ومخرجها من الثوب، و«الجيب»: الطَّوْق[٢].

وقوله: «أولا...».

احتراز عن أن يكون غير أول، فإنه يحكم حينئذ بأصالتها لقلة زيادتها غير أول، مع أن الأصل عدم الزيادة، كقولهم: بَرْأَلَ الديك بَرْأَلَة، إذا ردّ برائله، وهو شعر قفاه إلى يافوخه عند الهراش، مثلا؛ فإن الهمزة فيه أصل، وكذا تَكَرْفَأَ السحاب، أي ارتفع.

وقوله: «مع ثلاثة أصول...».

احتراز عن أن يكون بعدها أصلان فقط كإتْبٍ، وهو ثوب يُشق في وسطه فتلقيه المرأة في عنقها من غير كُمٍّ ولا جيب، فالهمزة فيه أصل، وإلا لكان الكلمة المُعْرَبَة على حرفين.

وقوله: «فقط...».

احتراز عن أن يكون بعدها أربعة أحرف أصول، كإصْطَبْل، فإنه بحكم أصالتها؛ إذ لم يثبت زيادتها في مثل هذا الموضع باشتقاق ولا غيره، والأصل عدم الزيادة. قال أبو البقاء: الدليل على أصالتها وجهان:

أحدهما أنها ثقيلة، والكلمة الرباعية مستثقلة، وليست الهمزة فيها لمعنى، فلا وجه لزيادتها.

والثاني: أنها أعجمي، فلا يعرف له أصل.

---

(١) ليس في ب.

(٢) انظر (القاموس: رعد، برأل، أتب، كمم، جيب).

ولذلك حكم بأصالة الهمزة في إبراهيم وإسماعيل.

وإذا كان بعد الهمزة أربعة أحرف، لكن إحداها زائدة، كـإجفيل، وهو الجبان،
٣ **فإنه يحكم بزيادة همزته؛ إذ بعدها ثلاثة أصول فقط.** [ط: ٢٢٤-٢٢٥]

● **قوله: «احترازًا عن أن يكون بعدها أربعة أحرف أصول».**

أي: وإن قارنها زائدٌ، والكلام في غير الفعل، فالهمزة في نحو: أُدَحْرِج، زائدة.

٦ ● **قوله: «كإِصْطَبْل».**

هو بالصاد، كما يفهم من القاموس وغيره[1]، وفي بعض الكتب بالسين[2]، ومثله في زيادة الهمزة: إِصْطَخْر، لبلد[3]، وإِرْدَخْلٌ، بخاء معجمة: للتَّارِّ السَّمِين[4]،
٩ (وإِصْفَعِنْد)[5]، بزيادة النون، وكسر العين: للخمر، وإِصْطَفْلِين، بزيادة الياء والنون: للجزر الذي يؤكل[6].

---

(١) الإصطبل: موقف الدَّابة. (اللسان: صطبل)، وفي (المعرب للجواليقي ١٩) قال: «قال ابن دريد: الإصطبل ليس من كلام العرب»، وانظر (سفر السعادة ١/٧١، وقصد السبيل ١/١٩٤).

(٢) انظر (تفسير الألفاظ الدخيلة لطوبيا العنسي ٣).

(٣) بلد بفارس في الإقليم الثالث، انظر (المعرب ٣٨، ومعجم البلدان ١/٢١١، وقصد السبيل ١/١٩٢).

(٤) (القاموس: إردخل)، وانظر (سفر السعادة ١/٤١).

(٥) ط: (وإصفنعد) بتقديم النون على العين، والذي وجدته في (التاج: صفعد): «الإصفعيد: أهمله الجَوْهَرِيّ والجماعة، وقال الأزهري: هو بكسر الهمزة وفتح الفاء وكسر العين: الخمر، ويقال: الإصفد، بحذف العين والياء». وفي (قصد السبيل ١/١٨٣): «الإسفَنْطُ والإسْفِنْطُ: اسم من أسماء الخمر، وروي عن ابن السكيت أنه قال: هو اسم بالرومية معرب وليس بالخمر وإنما هو عصير عنب. قال: ويسمّي أهل الشام الإسفنط: الرّساطون، يطبخ ويجعل فيه أفواه ثم يعتق، وقال ابن أبي سعيد: الإسفنط والإصفند: قالوا: هي أعلى الخمر وأصفاها».

(٦) في (المعرب للجواليقي ٤٤): «وقال ابن الأعرابي: والإصطفلين: الجزر الذي يؤكل، لغة شامية، الواحدة (إصطفلينة)، وهي الماء أيضا، وانظر (قصد السبيل ١/١٩٥).

● **قوله: «أحدهما: أنها ثقيلة».**

الضمير للهمزة، و(في أنَّهَا)[١] الآتي: للكلمة، وأخبر عنه بأعجمي باعتبار اللفظ، وباعتباره أيضًا عاد الضمير في (له)، وعبارة ابن إياز -نَقْلاً عن أبي البقاء[٢] -: «الثاني: أنها لفظة أعجمية، والأعجمي لا يعرف له أصلٌ»[٣].

● **قوله: «كإجْفِيل».**

هو بجيم وفاء، ومثله في الحكم: إخْرِيط[٤].

قوله: «والميم كذلك...».

أمر الميم في الزيادة كأمر الهمزة، فإن موضع زيادتها أن تقع في أول بنات الثلاثة غالبا؛ لأن الهمزة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر، والميم من الشفتين، وهو أول المخارج من الطرف الآخر، فجعلت زيادتهما أولا ليناسب مخرجاهما موضع زيادتهما، ولا يحكم بزيادتهما غير الأول إلا إذا دل دليل على زيادتهما، لكن الهمزة زيدت في الاسم والفعل، والميم لم تزد إلا في الاسم، فإذا وقعت أولا بعدها ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها.

وقد زيدت زيادة مطردة في اسم الفاعل واسم المفعول وفي المصدر واسم الزمان والمكان والآلة، عرف ذلك بالاشتقاق.

---

(١) سقط من ص.

(٢) أبو البقاء هو: يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا النحوي الحلبي، صاحب شَرْح المُفَصَّل، وشارح الملوكي في التصريف، توفي سنة ٦٤٣. (بغية الوعاة ٢/٣٥١-٣٥٢).

(٣) انظر (شَرْح المُفَصَّل ٩/١٤٥، وشرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ٤٠).

(٤) الإخريط: نبات من الحمض. (القاموس: خرط).

قال ابن إياز في (شرح تصريف ابن مالك ٤٠): «و(إجفيل) ووزنه (إفْعِيل) لأنه من جَفَل، و(إخريط) كذلك؛ لأنه من الخرْط». وانظر (سر الصناعة ١/١٠٧).

فإن أبهم شيء حمل على ما علم، فالميم في (مَنْبِج)، اسم بلد، زائدة، والنون أصل؛ إذ لا يجوز أن تجعلهما أصلين؛ إذ ليس في الأصول مثل جعفِر، بكسر الفاء، ولا أن تجعلهما زائدتين؛ لأنه تبقى الكلمة المعربة على أصلين: الياء والجيم، فتعين أن يكون أحدهما أصلا والآخر زائدا، فقضينا بزيادة الميم؛ لأن زيادة النون ثانية قليلة. [ط: ٢٢٥]

● **قوله: «لكن الهمزة زيدت في الاسم والفعل... إلخ».**

استدراك من قوله: «أَمْرُ الميم في الزيادة كأمر الهمزة».

● **قوله: «في اسم الفاعل».**

أي: من غير الثلاثيِّ، كمُكْرِم، ومُنْطَلِق، ومُسْتَخْرِج. قال ابن إياز: «واطَّرَدَتْ زيادتها، أيضًا، فيما عُدِلَ عن اسم الفاعل، كمضراب، ومطعان، وكذلك في مَأْسَدة، ومَسْبَعَة، للموضع الذي يكثر ذلك فيه»(١).

قوله: «والياء زيدت مع ثلاثة فصاعدا...».

لما عرف بالاشتقاق زيادتها كذلك، كضيغم، وهو الأسد، من الضغم، وهو العضّ، فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه، كَيْرَمَع، وهي حجارة بيض رقاق، إلا في أول الرباعي، كَيَسْتَعُور، وهو اسم موضع عند حرّة المدينة، وشجر يستاك به، وكساء يجعل على عجز البعير، واسم من أسماء الدواهي؛ ويقال: ذهب في اليستعور، أي الباطل، والياء فيه أصل؛ لأن الزوائد تلحق ببنات الأربعة من أولها، إلا ما كان جاريا على الفعل. [ط: ٢٢٥]

● **قوله: «لِما عُرِفَ».**

هو بكسر اللام، و(ما) مصدرية، والضَّيْغم، بفتح الضاد، وسكون الغين المعجمتين.

● **قوله: «إلا في أول الرباعيّ».**

---

(١) (شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ٤٣) بتصرف.

يستثنى، أيضًا، الثنائي المكرر، نحو: يُؤْيُؤ: لطائر ذي مخلب[١]، فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها، والمستثنى منه بعد ذلك شامل لأول الكلمة وغيره، فتزاد الياء كذلك في الاسم في نحو: ((يَرْمَعٍ)[٢]، وضَيْغَمٍ، وقَضِيب، ومِنْدِيل، وسُلَحْفِية، وفي الفعل)[٣] في نحو: يَضْرِبُ، وبَيْطَرَ[٤]، ورَهْيَأَ، بالهمز عند من أثبت (فَعْيَل) في أبنية الفعل، وهو مما استدركه الزبيدي[٥] على سيبويه، وقَلْسَيْتُ وتَقَلْسَيْتُ، يقال: رَهْيَأَ السَّحابُ، إذا تهيَّأَ للمطر[٦]، ورَهْيَأَ في أمره: هَمَّ به ثمّ أمسك وهو يريد فعله، و«الحَرَّة»، بفتح [الحاء][٧] المهملة، وتشديد الراء: أرض ذات حجارة (نَخِرَةٍ)[٨] سُودٍ[٩].

---

(١) ط: (يؤيؤ)، واليؤيؤ: طائر يشبه الباشق، من الجوارح، وهو كالصقر إلا أنه أصغر جرمًا، ولون رجلي الصقر أزرق، واليؤيؤ أصفر، وإذا أبدل ريشه صار لون ظهره أزرق، وصدره كصدر الشاهين. وجمعه يآيئ، وكذا جاء في شعر أبي نواس في طرديته:

حفظ المهيمن يؤيئي ورعاه   ما في اليآيئ يؤيؤ شرواه

كذا استدل به الجَوْهَرِيّ، واعترض عليه بأنه مولّد.

وهذا بناء غريب لم يحفظ منه إلا خمسة: اليؤيؤ، والجؤجؤ، والدؤدؤ، واللؤلؤ، والبؤبؤ. (الكافي في البيزرة ٦٣، واللسان: يأيأ، وحياة الحيوان الكبرى ٢/٤٠٧)، ومثله وَعْوَعٌ، وهو ابن آوى. انظر (نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام ١٣٢، واللسان: وعع).

(٢) ص: (يرصع).

(٣) ليس في ب.

(٤) بَيْطَرَ: عالج الدّوابَّ، فهو مُبَيْطِرٌ، والاسم بَيْطَارٌ. (اللسان: بطر).

(٥) انظر رأيه في كتاب (الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية ٤٠) حيث قال: «ضشيأ رأيه، ورهيأ: إذا خلّط».

(٦) (القاموس: رهيأ).

(٧) زيادة من ط.

(٨) ليس في ب.

(٩) (القاموس: حرر).

وقوله: «إلا ما كان جاريا على الفعل...».

أراد به المضارع، كيدحرج.

٣ و(السُّلَحْفِيَة)، وهي دابة جلدها عظام: (فَعَلِّيَة)، زيدت فيه الياء للإلحاق بقُذَعْمِلَة.

قوله: «والواو والألف زيدتا مع ثلاثة... فصاعدا».

٦ كجَوْهَر، من الجهارة، وهو الحسن، وكوثر؛ يقال: رجل كوثر، إذا كان كثير العطاء. قال:

وأنت كثير يا ابن مروان طيب   وكان أبوك ابن العقائل كوثرا

٩ وكضارب وكتاب، فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه، فلذلك يقال: وزن (كَنَهْوَر)، وهو السحاب العظيم: (فَعَلْوَل). ذكر في المفصل، وفي شرح الهادي، في الرباعي الذي زيد فيه زيادة واحدة بعد اللام الأولى، وذكر في شرح الهادي أنه إذا وقعت الواو غير ١٢ أول مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدا فلا تكون إلا زائدة، وتكون ثانية كما ذكرنا، وثالثة كجَدْوَل، ورابعة كما مرّ، وخامسة كعضرفوط. [ط: ٢٢٥-٢٢٦]

● قوله: «يقال: رجل كَوْثَرٌ».

١٥ يقال، أيضًا، بمعناه: كَيْثَر، كـ(صَيْقَلٍ)(١)، و«العَقِيلَةُ»: كريمة الحيِّ، وكريمة الإبل، وعقيلة كل شيء: أَكْرَمُه(٢).

قوله: «إلا في الأول...».

١٨ أي إلا في أول الكلمة، فإنهما لا تزادان فيه، أما الألف فظاهر، وأما الواو فلأنها إن كانت مضمومة أو مكسورة تطرّق إليها الهمز، كأُجُوه، وإشاح، وإن كانت مفتوحة

---

(١) ط: (كثير كصقيل)، وجاء في اللسان: الكَيْثَرُ بمعنى: الكثير، والصَّيْقَلُ: شحّاذ السيوف وجلاّؤها. (اللسان: كثر، صقل).

(٢) (اللسان: عقل).

تطرق إليها الهمز عند صيرورتها مضمومة، وذلك في الاسم حال التصغير، وفي الفعل عند بنائه للمفعول، وإذا همزت لم يعلم أهي منقلبة أم لا؟.

٣ **ولذلك كان (وَرَنْتَل)، وهو الداهية، على وزن (فَعَنْلَل)، كجَحَنْفَل، وهو الغليظ الشفة.** [ط: ٢٢٦]

● **قوله: «تَطَرَّقَ إليها الهمزة».**

٦ أي: جوازًا مُطَّرِدًا في نحو: وُجُوه، وكذا في نحو: وِشَاح[1] عند المَازِنِيّ، وسيأتي في الإعلال[2].

● **قوله: «وإذا همزت لم يعلم أهي المنقلبة أم لا» ؟.//** ٥٠ب

٩ عُورِض بالأصلية، والجواب: أَنَّا لا نُسَلِّم لزوم اللبس فيها؛ لجواز أن يعرف الانقلاب باشتقاق أو غيره، وفي معنى المعارضة قول شارح: «هذا يستلزم مزية الفرع على الأصل؛ إذ لم يتحرزوا منه في الأصول»[3].

١٢ ● **قوله: «كجَحَنْفَلٍ».**

فيه إشعارٌ بأن اللام في (ورَنْتَلٍ)[4] أصلية، وإليه ذهب بعض النحويين[5]، واختاره أبو حَيَّان[6]

---

(١) في (اللسان: وشح): «والوشاح كله حَلْيُ الشاء، كِرْسان من لؤلؤ وجوهر منظومان مخالف بينهما معطوف أحدهما على الآخر تتوشح المرأة به». وانظر (المنصف ١/٢٢٩).

(٢) انظر (الجاربردي ٢٧٠، وهذا الكتاب ٢٤٨).

(٣) (شرح الشافية لليزدي ٣٥٨).

(٤) وَرَنْتَل: الشر والأمر العظيم. (اللسان: ورنتل).

(٥) عد ابن جني في التصريف الملوكي زيادة اللام من باب ما يحفظ ولا يقاس عليه، واستبعد الجرمي أن تكون من حروف الزيادة. انظر (شرح الملوكي ٢٠٩-٢١٠، وسيبويه ٤/٢٣٧، والأصول ٣/٢٤٣، والمنصف ١/١٦٥).

(٦) انظر (الارتشاف ١/١٠٣).

وغيره، وقال ناظر الجيش: «إنه الحق»[١]، وذهب الفارسيُّ إلى أنها زائدة[٢]، واختاره ابن مالك[٣]، والوزن (فَعَنْلَل) على القولين فَلْيُتَأَمَّل.

٣ **قوله: «والنون...».**

أصل هذه الألف والنون أن يلحق بالصفات مما مؤنثه (فَعْلَى)، نحو غَضْبَان، وعَطْشَان، وسَكْرَان؛ لأن الصفات بالزيادة أولى من الأسماء، من حيث إنها مشبهة
٦ **بالأفعال، والفعل أقعد في الزيادة من الاسم، وزيادتها في الأسماء نحو عِمْرَان وعُثْمان للحمل عليها. رُوي أنه عليه السلام قال لقوم: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غَيَّان. فقال عليه السلام: بل أنتم بنو رَشْدَان.**

٩ **فما جاءك من هذا النحو فاحكم فيه بزيادتهما إلا أن يدل دليل على خلافه، كما قال سيبويه: نون (مَرَّان) أصل، وإنه من المرانة، وهي اللين، و(المرّان) بالفتح والتشديد اسم موضع، وأما نحو (عِنَان)، و(سِنَان) فالنون فيه أصلية؛ إذ لم يتقدمه**
١٢ **ثلاثة أصول.** [ط: ٢٢٦-٢٢٧]

● **قوله: «والفعل أَقْعَدُ في الزيادة من الاسم».**

أي: لأصالته في التصريف، ومن ثَمَّ تعددت الزيادة في أوَّلِهِ دون الاسم غير
١٥ المناسب له، إلا ما شَذَّ من نحو: إِنْقَحْلٍ، وإِنْزَهْوٍ، وإنما يكون التعدد فيه في آخره، ومع ذلك لم يكثر فيه كَثْرَتَهُ في الفعل، أشار إلى ذلك ابن مالك وغيره[٤].

---

(١) انظر (تمهيد القواعد ٨٤/ب)، قال: «والحق أن اللام أصلية؛ إذ لا موجب للقول بزيادتها».

(٢) نقله أبو حَيَّان في (الارتشاف ١/١٠٨)، وانظر (تمهيد القواعد ٤/ب، وشرح تصريف ابن مالك ٦٢).

(٣) في (شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٣٨): «وقد زعم قوم أن واو (ورنتل)، وهو الشر، زائدة على سبيل الندور، والأشبه أن تكون أصلية والنون واللام زائدتان».

(٤) قال ابن مالك في (التسهيل ٢٩٣): «لأصالة الفعل في التصريف زيد قبل فاء ثلاثية إلى ثلاثة، وقبل فاء رباعية إلى اثنين، ومنع الاسم من ذلك ما لم يشاركه لمناسبة، أو يكن ثلاثيا والمزيد واحد، وشذ (إِنْقَحلٌ وإنزهوٌ ويَنْجَلِبٌ، وإستبرقٌ)».

● **قوله: «بنو رَشْدَان».**

قال في القاموس: «بنو رَشْدَان، ويكسر: بطن كانوا يُسَمَّون (بني غيَّان)، فَغَيَّرَهُ النبي ﷺ، وفتح الراء ليحاكي غَيَّان»[1].

● **قوله: «فما جاء من هذا النحو».**

أي: مما وقعت فيه النون آخرًا بعد ألف مسبوقة بثلاثة أصول فصاعدًا، فإن فُقِدَتْ الألف لم يُحْكَمْ بزيادة النون إلا بدليل، كـ(خُبَعْثِن، وعُرْجُون، وحَلَزُون، وكِرْزِين)[2]، وغيرها.

وتزاد أيضا ثالثة ساكنة كثيرا، نحو شَرَنْبَث، وهو الغليظ الكفّين والرجلين، لقولهم في معناه (شُرَابِث)، بضم الشين، و(عُرُنْد)، وهو الغليظ، من قولهم شيء عَرَد، أي: صَلْب، ولقولهم في معناه (عُرُدّ). قال الشاعر:

والقوس فيها وتر عُرُدّ

ولأنه ليس في الأصول مثال جُعُفْر، بضم الجيم والعين، فإن قيل: ففي كلامهم: جُبُنّ وعُتُلّ. قلنا: المراد أن يكون اللامان مختلفين.

وكذا (عَصَنْصَر)، وهو اسم جبل؛ لأنها ثالثة ساكنة في اسم على خمسة أحرف، فيحكم بزيادتها؛ لأنها وقعت موقع الألف الزائدة، ألا ترى أنهما تعاقبتا على الكلمة الواحدة؟ نحو (شَرَنْبَث)، و(شُرابِث)، والألف فيها زائدة؛ لأنها لا تكون أصلا في بنات الأربعة، فكذا ما وقع موقعها.

وأشار المصنف بقوله: «وكثرت... إلخ» إلى أن زيادة النون أولا كنَرْجِس، وثانيا كعنسل، ورابعا كرَعْشَن، وإن وقعت في كلامهم، كما ذكر المصنف كلا منها في موضعه، لكنها لم تكثر. [ط: ٢٢٧]

---

(١) (القاموس: رشد)، وانظر (الخصائص ١/٢٥٠، والمنصف ١/١٣٤).

(٢) الخَبَعْثَنُ: القوي الشديد من الرجال، والعُرْجُون: العِذق، أو إذا يبس واعوج، والحلزون: دابة تكون في الرمث، والكِرْزِين: الفأس لها رأس واحد. وانظر (اللسان: خبعث، عرج، حلز، كرز).

● **قوله: «وتزاد أيضًا ثالثةً ساكنةً».**

زاد غيره: أن يأتي بعدها حرفان، وأن تكون غير مدغمة[١]، فلا يحكم بزيادتها في نحو: عُرُنْد، وعَجَنَّس[٢]، إلا بدليل.

● **قوله: «شيء عَرْد».**

هو بفتح العين، وسكون الراء، قال في القاموس: «العَرْدُ: الصُّلْبُ الشديد المُنْتَصِبُ، والحِمَارُ، والذكر المنتشر المنتصب، ومَغْرِزُ العنق»، ثم قال: «والعُرُنْد، بالضم: الصُّلْب، كالعَرِد، ككَتِف، وعُتُلٍّ»[٣].

● **قوله: «والمراد أن يكون اللامان مختلفين».**

الفرق إمكان دعوى الفرعية عند تماثلها عن (فُعْلُل) كـ(قُنْفُذ) للإدغام دون اختلافهما. و«العَبَوْثران»، بفتحتين، ومثلثة مضمومة (وتفتح)[٤]. و«الصَّقْرُ»، بفتح الصاد، وجاء بالسين والزاي أيضًا، و«العَنْتَر»، بمثناة، كجعفر، وجندب في لُغَيَّة[٥].

وقوله: «بعد الألف...».

شامل للخامسة كما ذكرنا من الأمثلة، والسادسة كالزَّعْفَرَان، والسابعة كالعَبَوْثَرَان، وهو نبت طيب الريح.

وقوله: «اطردت...».

يدل على أن زيادتها في غير المضارع نحو (نَضْرِب)، والمطاوع نحو (انْقَطَعَ) غير مطردة.

---

(١) انظر (الممتع ١/٢٦٣-٢٦٦، والارتشاف ١/١٠١).

(٢) العَجَنَّس: الجمل الضخم الصلب الشديد. (القاموس: عجنس).

(٣) (القاموس: عرد).

(٤) ط: (وبفتح).

(٥) انظر هذه اللغات في (الخصائص ١/٣٧٤، ٣/٣٠٥، وفي اللسان: زقر، سقر، صقر).

ومعنى قولنا: «غير مطردة» أنّا لا نحكم بزيادتها إلا إذا دلّ دليل من اشتقاق أو غيره على زيادتها، ولذلك حكمنا بأصالة نون (نَهْشَل)، وهو الذئب، والصقر أيضا، و(عَنْتَر)، وهو الذباب الأزرق، وأما زيادتها في التثنية والجمع المصحح والأمثلة الخمسة فقد مرّت في النحو، مع أن بعضها بعد الألف آخرا، والبعض الآخر قريب منه، فلذلك لم يذكره المصنف ههنا. [ط: ٢٢٧]

● قوله: «والبعض الآخر قريب منه».

أي: لكونها بعد الواو مثلاً.

قوله: «والتاء في تَفْعِيل...».

ونحوه من (تَفَعَّل)، و(تَفَاعَل)، وفي نحو (رَغَبُوت)، وقد مرّ.

والسين اطردت زيادتها في (استفعل)، وشذت في (أسطاع). قال سيبويه: هو (أطاع)، فمضارعه (يُسْطِيعُ) بالضم، وذكر أبو البقاء أنهم إنما زادوا السين ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير؛ لأن أصلها (أَطْوَعَ يُطْوِعُ).

وقال الفرّاء: أصله (اسْتَطَاع)، حذفت التاء، فليست زيادة السين شاذة، بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء، فمضارعه (يَسْطِيعُ) بالفتح. ثم إن بكرا يلحقون السين غير المعجمة بكاف الخطاب للمؤنث فيقولون: أَكْرَمْتُكِس، ومررت بِكِسْ، وبني تميم الشين المعجمة، وكلاهما في حال الوقف لإبقاء الكسرة؛ إذ لو سكنوا الكاف ذهب الفرق بين المذكر والمؤنث، وخصوا السين والشين لخفائهما لما بهما من الهمس.

فعلم أن السين حرف جيء به لمعنى، فعدها من حروف الزيادة غلط، وأيضا فعدها يستلزم عد الشين أيضا منها، لكون كل منهما للمعنى المذكور.

وينبغي أن يعلم أنه إذا زيد شيء بحيث يصير مع المزيد فيه كشيء واحد لا ينافي ذلك كونه مما نحن فيه، أي من باب ذي الزيادة، كألف ضارب، وواو مضروب.

وأما إن لم يصر مع الأول شيئا واحدا، بل يكون كلمة متصلة بآخر كلمة أخرى، كسين (أكرمتكس)، وهاء (اخشه)، فلا يكون مما نحن فيه.

٣ ثم قيل الكِسْكِسة بكسر الكاف لأن السين إنما تلحق بكاف المؤنث وهي مكسورة، فالحكاية أيضا بالكسر.

والمختار أنها بالفتح؛ لأنها مصدر (فَعْلَل) المأخوذ منه اشتقاقا، وهو مفتوح ٦ الفاء واللام الأول لا غير، ألا ترى إلى قولهم: (بَسْمَلَة) بفتح الباء في مصدر (بَسْمَل)، أي قال: بسم الله، وإن كانت الباء في (بِسم الله) مكسورة، وكذا (السَّبْحَلَة)، هي مصدر (سَبْحَل) إذا قال: سُبحان الله، وإن كانت السين في (سُبحان الله) مضمومة. ٩ واعلم أن كليهما، اعني إلحاق السين والشين، غير فصيح. حُكي أن معاوية قال يوما: من أفصح الناس؟ فقام رجل من جَرْم، وجرم من فصحاء الناس، فقال: قوم تباعدوا عن فُراتية العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليس فيهم ١٢ غمغمة قضاعة، ولا طمطمانية حِمير. فقال معاوية رضي الله عنه: من هم؟ قال: قومي.

والفراتية: لغة أهل الفرات الذي هو نهر الكوفة؛ لأنهم خالطوا العجم والنبط، فتغيرت لغتهم، والكشكشة والكسكسة قد ذكرناهما، سميا بذلك لتكرر الكاف مع ١٥ الشين أو السين فيهما، والغَمْغَمَة: أن لا يبين الكلام، وأصله أصوات الثيران عند الذعر، وأصوات الأبطال عند القتال. والطُّمْطُمانية أن يكون الكلام شبيها بكلام العجم؛ يقال: رجل طِمْطِمٌ، بالكسر، أي في لسانه عُجمة لا يفصح. [ط: ٢٢٧-٢٢٩]

١٨ ● قوله: «وشذت في أسطاع».

أي: بقطع الهمزة، أما (اسطاع) بوصلها فَلُغَةٌ في (استطاع)، قال تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾[1]، وجاء أيضًا: (استاع)، بالتاء، إمَّا أنهم حَذَفوا (الطاء)[2] كَرَاهَة ٢١ ثِقَلِ اجتماعها مع التاء لاتحاد مخرجهما، أو أنَّ التاء حذفت أوَّلاً، ثم أبدل من الطاء تاء،

(١) ص، ط: (استطاعوا)، والآية في (الكهف: ٩٧).

(٢) ط: (التاء).

واقتصر المُصَنِّف كغيره على أَسْطاع، وقال ابن مالك في تصريفه: «وَلِمُدَّعٍ أن يَدَّعِيَ زيادةَ السين في: (ضُغْبُوسٍ)، وهو الصغير من القِثَّاء[1]، ويستدل بقول العرب: ضَبَغَت المرأةُ، إذا اشتهت الضَّغَابيس، فأسقطوا السين في الاشتقاق، وأظهروا من ذلك زيادتها في قُدْمُوس: بمعنى قديم» [2] انتهى.

● **قوله: «قال سيبويه: هو أطاع[3]».**

(اُعْتُرِضَ بأن المعنيين فيهما متباينان، فمعنى اسطاع: قَدَرَ، ومعنى أطاع)[4]: انْقَادَ، ولم ينقل أحدٌ من أهل اللغة عن العرب أن (أسطاع)[5] بمعنى: أطاع، بل ذكروا أن العرب تقول: أَسطاع[6]، (واستطاع)[7]، واسْتَاعَ، بقطع الهمزة ووصلها، وكل ذلك بمعنى قدر» انتهى. والجواب في كتاب التعريف[8].

● **قوله: «ليكون جبرًا لما دخل الكلمة من التغيير».**

ذكر سيبويه أن السين زيدت عِوَضًا [من حذفهم العين وإسكانهم إياها، ومراده أنها زيدت عوضًا من][9] ذهاب حركة العين منها؛ لأنها لما سكنت توهَّنت، وتهيأت للحذف

---

(١) (اللسان: ضغبس).

(٢) (إيجاز التعريف ١/أ).

(٣) كذا في (الكتاب ١/٢٥) قال: «وقولهم: (أَسْطاع، يُسْطِيع)، وإنما هي أَطاع يُطيع، زادوا السين عوضًا عن حركة العين من أَفعَل»، وانظر (سر الصناعة ١/١٩٩، وأبنية ابن القطاع ٣٥٨، وشرح الملوكي ٢٠٦).

(٤) ليس في ب.

(٥) ط: (استطاع).

(٦) ص: (استطاع)، وانظر هذه اللغات بتفصيل في (اللسان: طوع).

(٧) ليس في ب.

(٨) من كتب المحشي، ولم أعثر عليه.

(٩) سقط من ص.

عند سكون اللام في نحو: لم يُطِعْ وأَطَعْتُ، وإلى هذا التوجيه أشار أبو البقاء[١]، فلا يَرِدُ اعتراض المُبَرِّد بأن الشيء إنما يعوض منه إذا فُقِدَ وذهب[٢]، وحركة العين التي كانت في
٣ الواو موجودة في الطاء.

● **قوله: «وقال الفَرَّاء[٣]».**

أي: وغيره من الكوفيين.

٦ ● **قوله: «ثم إن بَكْرًا».**

هو بفتح الموحدة: اسم قبيلة تنسب إلى بكر [بن][٤] وائل بن قاسط[٥].

● **قوله: «فَعَدَّهَا من حروف الزيادة».**

٩ أي: كما فعل الزَّمَخْشَرِيّ[٦].

---

(١) في (الكتاب ٢٥/١) قال سيبويه: «وقولهم أَسْطَاع يُسْطِيعُ، وإنما هي أَطَاعَ يُطِيعُ، زادوا السين عوضًا عن حركة العين من أَفعل». وانظر (شَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٦/١٠) فهو المَعْنِيُّ بأبي البقاء، وقد سبق ذكره قريبًا.

(٢) انظر النقل عن المبرد في (المقتضب ٢٤٣/١، وسر الصناعة ١٩٩/١، وشرح الملوكي ٢٠٧، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٦/١٠).

(٣) ذكر رأيه ابن جني في (سر الصناعة ٢٠٠/١) ورده، وانظر (الممتع ٢٢٦/١، والرضي ٣٨٠/٢).

والفَرَّاء هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي أبو زكريا الفَرَّاء، وهو ثاني أئمة المدرسة الكوفية بعد الكِسَائِيّ، من أشهر مؤلفاته: معاني القرآن. توفي سنة ٢٠٧هـ. (بغية الوعاة ٣٣٣/٢).

(٤) سقط من ص.

(٥) في (اللسان: بكر): «وبنو بكر في العرب قبيلتان: إحداهما بنو بكر بن عبد مناف من كنانة، والأخرى بكر بن وائل بن قاسط».

(٦) قال الزَّمَخْشَرِيّ: «والسين اطّردت زيادتها في استفعل ومع كاف الضمير فيمن كسكس». (المفصل ٣٦٠).

● **قوله: «المأخوذ منه».**

هو بالجر صفة (فَعْلَل)، والضمير للفظ (ليس)، وضمير (وهو) مصدر.

● **قوله: «فقام رجل من جَرْمٍ».** ٣

هو بفتح الجيم، وسكون الراء. قال الجَوْهَرِيُّ: «وجَرْمٌ: بطنان من العرب، أحدهما قضاعة، وهو جَرْمُ بن زَبَّان، والآخر في طَيِّئٍ»[1] انتهى. ولعل المراد هؤلاء، وعبارة القاموس في الأَوَّلَيْنِ: «بطن من قُضاعة»[2]، و«قُضاعة»، بضم القاف، وضاد معجمة: حَيٌّ من اليمن، و«حِمْيَرٌ»، كدِرْهَم: // أبو قبيلة من اليمن، وهو حِمْيَر بن سَبَأ بن يَشْجُب بن يَعْرُبَ بن قَحْطَان، ومنهم كانت الملوك في الدهر الأول[3]. قال في القاموس: «وطُمْطُمَانِيَّتُها، بالضم: ما في لغتها من الكلمات المنكرة»[4]. و«النَّبَط»، بفتح النون والباء: جيل ينزلون بالبطائح بين العِرَاقَيْنِ[5]، و«الشيران»: بمثلثة، و«الذُّعر»: بضم الذال المعجمة. ٦ ٩ ٥١أ

١٢ ١٥	**وأما اللام فقليل زيادتها؛ لأنها أبعد حروف الزيادة، شبهها بحروف المدّ، حتى قال بعضهم: الياء في (فَيْشَلَة)، وهو رأس الذكر، وفي (هَيْقَلَة)، وهو ذكر النعام، وفي (طَيْسَل)، وهو الكثير من الماء والرَّمل وغيرهما، زائدة، ووزنها (فَيْعَلَة)، و(فَيْعَل)، فتكون من معنى (فَيْشَة)، و(هَيْقَة)، و(طَيْس)، لا من لفظها وإن وافقتها في بعض الحروف، كدَمِثَ ودِمَثْر.** [ط: ٢٢٩]

● **قوله: «وأما اللام فَقَلِيلٌ زيادتها».**

---

(١) (الصحاح: جرم).

(٢) (القاموس: قضع).

(٣) (القاموس: حمر).

(٤) (القاموس: طمم).

(٥) (الصحاح: نبط).

مثَّل ابن مالك[١] بـ(فَحْجَل)[٢] و(هِرْمِل)، كزِبْرِج، للثوب الخَلِق، قيل: «وفي اقتصاره عليهما دليل على أنه لا يَعُدُّ اللامَ زائدةً في: زَيْدَل، وعَبْدَل، وإن كانت فيهما زائدة؛ لفوات الشرط، وهو: الامتزاج بالكلمة» انتهى. وقد يمنع فواته؛ لأن اللام فيهما لم تُزَدْ لِمَعْنًى فهي كسائر الحروف التي بنيت الكلمة عليها، وإن كانت آخرًا، حتى قال بعضهم: قال ابْنُ عُصْفُور: «ويمكن أن يجعل اللام في الثلاثة زائدة؛ لأنه يقال في معناها: فَيْشَةٌ، وهَيْقٌ، وطَيْسٌ، وأن تجعل أصلية والياء زائدة؛ لأن زيادتها أوسع من زيادة اللام»[٣].

● **قوله: «كَدَمِث».**

هو بفتح المهملة، وكسر الميم، ومثلثة، يقال: دَمِثَ المكانُ وغيره، كفرح: سَهُلَ ولان، وفي القاموس: «الدُّماثِرُ، بالضم: السهل من الأرض، والجَمَل الكثير اللحم، كالدُّمَثِر، كعُلَبِطٍ، (وسِبَحْلٍ)[٤]، وجعفر»[٥] انتهى. و«الهَيْقُ»: بفتح الهاء، وسكون المثناة، و«الهِقْلُ»: بالكسر.

وقالوا في (فَحْجَل) إنه كجعفر، مع أنه بمعنى (الأفحج)، وهو الذي يتدانى صدور قدميه ويتباعد عقباه.

لكن المختار أن لام فيشلة وطيسل وفحجل زائدة، ولا اعتداد بمثل دمث ودمثر لقلته، والإلحاق بالأكثر أولى، وفي (هيقل) احتمال لقولهم: (هَيْق)، و(هَقْل).

---

(١) انظر (إيجاز التعريف ١٠، وشرح الكافية الشافية ٢٠٣٩/٤).

(٢) في (اللسان: فحج): «والأفحج: الذي في رجليه اعوجاج... قال ابن سيده: والفحجل والأفحج زيدت اللام فيه كما قيل: عدد طيس وطيسل، أي: كثير».

(٣) نسب إلى أبي عمر الجرمي استبعاده أن تكون اللام من حروف الزيادة. وانظر (سر الصناعة ٣٢١/١، والخصائص ٤٨/٢، وشرح الملوكي ٢٠٩، والممتع ٢١٣/١).

(٤) ليس في ب.

(٥) (القاموس: دمث).

وقول المصنف: «حتى قال بعضهم» يدلّ على أنه استبعد الحكم بأصالة اللام فيها، وإنما قال كجعفر ليكون تصريحا بأصالة اللام في (فَحْجَل).

٣ أما الهاء فكان المبرد لا يعدها من حروف الزيادة، وأورد عليه من خمسة أوجه:

الأول قولهم: اِخْشَهْ، أجاب المصنف عنه بأن ذلك لا يلزمه؛ لأنها حرف جيء به لمعنى، فلا يكون من حروف الزيادة.

٦ الثاني: أنهم قالوا في جمع (أُمّ): (أمهات)، وقال الشاعر:

إني لدى الحرب رخيّ اللبب   معتزم الصولة عالي النسب

أمهتي خندف وإلياس أبي

٩ واللبب: ما يشد على صدر الدابة يمنع الرجل من الاستئخار، ويقال: فلان في لبب رخيّ إذا كان في حال واسعة، ويقال: اعتزمت على كذا، بمعنى عزمت عليه، والاعتزام لزوم القصد في المشي، وخندف: امرأة إلياس بن مضر، واسمها ليلى، ١٢ نسب ولد إلياس إليها، وقيل: سميت بذلك من الخندفة، وهي مشية كالهرولة، والهاء زائدة؛ لأن (أمّا) (فُعْل) بدليل الأمومة في مصدره، وأمات في جمعه. قال:

إذا الأمهات قبحن الوجوه   فرجت الظلام بأماتكا

١٥ وأجيب عن ذلك بمنع أن (أُمًّا) (فُعْل)، والهاء زائدة، وسنده أن الهاء يجوز أن تكون أصلا لما نقل خليل بن أحمد في كتاب العين من قولهم: (تأمَّهْتُ) بمعنى: اتخذت أمّا، وهذا يدل على أصالة الهاء فيكون (أُمَّهَة) (فُعَّلَة)، كأُبَّهَة، وهي العَظَمَة، ١٨ ثم حذفت الهاء والتاء أيضا، فوزن (أُمٍّ) (فُعٌّ)، فالأمومة فُعُوعَة.

ثم بتسليم أنه (فُعّل) لكن لا يلزم منه زيادة الهاء في (أمهة) لجواز أن يقال: هما أصلان، فأمّ: فُعْل، وأمّهة: فُعَّلَة، كدَمِث ودِمَثْر بمعنى، وهو المكان اللين، ولا يمكن ٢١ أن يقال: الراء زائدة؛ لأنها ليست من حروف الزيادة، ولذا يقال: عين ثَـرَّة، وسحاب ثَرٌّ، أي كثير الماء، ورجل ثَرْثَار، أي مكثار ومِهذار، من الثرثرة، وهي كثرة الكلام وترديده، فإنه لا يمكن الحكم بزيادة التاء الثاني في (ثَرْثَار) لما يلزم من الفصل.

وكذا (لؤلؤ)، و(لأّالٌ)، فإن (لأّالاً) لبائع اللؤلؤ ليس من (لؤلؤ) الرباعي؛ لأن (فَعَّالا) للنسبة لا يجيء إلا من الثلاثي كما هو معلوم من قاعدتهم، فاللأال من ثلاثي، لم يستعمل ذلك الثلاثي، ولا يمكن أن تكون الهمزة الثانية في (لؤلؤ) زائدة، وإلا لزم باب (سلس).

ثم قال في شرح الهادي: «الحكم بزيادة الهاء أصح، لقولهم: أمّ بينة الأمومة، وقولهم (تأمهت) شاذ مسترذل». ثم قال: «وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يدفع، واعتقاد زيادة الهاء في (أمهات) أولى من اعتقاد حذفها في (أمّات)؛ لأن ما زيد في الكلام أضعاف ما حذف منه.

وأما نحو دَمِث ودِمَثْر فقليل لا يعبأ به.

ثم اعلم أن همزة (إلياس) همزة قطع حذفها الشاعر للضرورة.

الثالث: أَهْرَاق في أراق، بزيادة الهاء.

ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه لا جواب عنه إلا دعوى الغلط ممن قاله؛ لأنه لما أبدل الهمزة في (هَرَاق) توهم أنها فاء، فأدخلت عليه الهمزة وأسكنت، وذكر في الصحاح أنه يقال: هَرَاق الماء يهريقه، بفتح الهاء، هِرَاقَة، أي: صبه، وأصله: أراق يريق إراقة، وأصل أراق: أَرْيَقَ، وأصل يُرِيق: يُرْيِق، وأصله: يُؤَرْيِق، وإنما قالوا: أنا أهريقه، ولا يقولون: أنا أؤريقه، لاستثقال الهمزتين، وقد زال بعد الإبدال.

وفيه لغة أخرى، وهي: أهرق الماء يهرقه إهراقا، على أَفْعَلَ يُفْعِلُ. قال سيبويه: قد أبدلوا من الهمزة الهاء، ثم ألزمت فصارت كأنها من نفس الكلمة، ثم أدخلت الألف بعد على الهاء، وترك الهاء عوضا عن حذفهم حركة العين؛ لأن أصل أهرق: أريق، وفيه لغة ثالثة، وهي: أهراق يهريق إهرِيَاقا فهو مهريق، والشيء مُهْرَاق ومُهَرَاق أيضا بالتحريك، وهذا شاذ، ونظيره: أسطاع، يُسطيع إسطياعا، بفتح الألف في الماضي وضم الياء في المستقبل، لغة في: أطاع يطيع، فجعلوا السين عوضا من ذهاب حركة عين الفعل، فكذلك حكم الهاء.

الرابع أن أبا الحسن قال: (هِجْرَع) للطويل من (الجرع) للمكان السهل،

وجوابه أنه بعيد لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السهل، وقوله: «هِبْلَع» للأكول من (البلع)، وإن كان أقرب مما قاله في (هِجْرَع)، لكن العلماء خالفوه في ذلك، والاشتقاق ليس بواضح، فلا يكون دليلا. ٣

الخامس: أنه قال الخليل (الهِرْكَوْلَة) للضخمة (هِفْعَوْلَة) من الرَّكْل، وهو الضرب بالرجل الواحدة، فحكم بزيادة الهاء. وجوابه يعلم مما مَرّ. [ط: ٢٢٩-٢٣٢]

● **قوله: «ليكون تصريحًا بأصالة اللام».** ٦

أي: عدل عن الميزان إلى قوله: كجعفر لذلك؛ لأن الميزان، وهو: (فَعْلَلٌ) مشترك بين الثلاثيّ المزيد (لامًا)[١]، والرباعيّ (المجرد)[٢].

● **قوله: «جيء به لمعنى».** ٩

هو بيان الحركة (حالة)[٣] الوقف، كما تقدم في بابه[٤].

● **قوله: «وقال الشاعر».**

١٢ هو قُصَيُّ بْنُ كِلَاب[٥]، وأتى بالواو لأنه ليس استشهادًا لما قبله. و«لَدَى»: أُخْتُ (عِنْدَ)[٦]،

---

(١) ليس في ط.

(٢) ليس في ط.

(٣) ليس في ط.

(٤) (الجاربردي ١٧٩).

(٥) هو: ابن مرّة، أحد أجداد النبي ﷺ، كذا نسب إليه في (الروض الأنف ١/٧)، ونقله البغدادي في (شرح شواهد الشافية ٣٠٣)، وانظر (المعارف لابن قتيبة ٧٠، واللسان: أمم).

(٦) هكذا زعم المعري، وقال غيره: إن (عند) أمكن من (لدى) من وجهين:

أحدهما: أنها تكون ظرفًا للأعيان والمعاني، تقول: هذا القول عندي صواب، وعند فلان علم به؛ ويمتنع ذلك في (لدى).

الثاني: أنك تقول: عندي مال، وإن كان غائبًا، ولا تقول: لديّ مال إلا إذا كان حاضرًا، ثم إن جر (عند) كثير، وجر (لدى) ممتنع. انظر (مغني اللبيب ١/١٧٨-١٧٩).

«خِنْدِفُ»(١)، بكسر المعجمة، ثم المهملة غير منصرف؛ للعلمية [والتأنيث، و«إلياس»: سرياني استعملته العرب(٢)](٣)، وهمزته همزة قطع كهمزة إسحاق، وجاء عن ابن ٣ ذكوان(٤) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾(٥) وصلها، وبه قطع ابن مجاهد(٦) عن ابن عامر(٧)، ووجهه جعل اللام أداة التعريف زيدت في: ياس، كاليسع، وعلى هذا يتخرج الوصل في الرجز؛ لأن اللفظ واحدٌ، ولا ضرورة إلى دعوى الضرورة، كما سيأتي ٦ في الشرح(٨).

● **قوله: «لأن (أُمًّا) (فُعْل)».**

المشهور ضم الهمزة، ويجوز كسرها(٩).

٩ ● **قوله: «وأُمَّات في جمعه».**

---

(١) خندف: امرأة إلياس بن مضر، أم مدركة بن إلياس، واسمها ليلى بنت عمران بن الحارث من قضاعة، وانظر (شرح شواهد الشافية ٣٠١).

(٢) انظر (التاج: ألس، وقصد السبيل ١/٢١٠، والمعرب ١٣).

(٣) ليس في ب.

(٤) هو محمد بن سليمان بن أحمد بن ذكوان، مقرئ معمر عالي السند صالح، ولد سنة ٢٦٤هـ، وتوفي سنة ٣٥٤هـ. (غاية النهاية ٢/١٤٨).

(٥) (الصافات: ١٢٣)، وانظر هذه القراءة في (الإقناع ٢/٧٤٦)، وفي (النشر ٢/٣٥٨-٣٥٩) مناقشة مفيدة حول ثبوت هذه القراءة عن ابن ذكوان.

(٦) ابن مجاهد: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، ولد سنة ٢٤٥، وهو أول من سبَّع السبعة، وتوفي سنة ٣٢٤هـ. (غاية النهاية ١/١٣٩-١٤٢).

(٧) عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر اليحصبي، توفي سنة ١١٨هـ. (غاية النهاية ١/٤٢٣-٤٢٥). وانظر (السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٤٨).

(٨) هذا الكتاب (ص١٢٨) في الشرح.

(٩) انظر (الكتاب ٤/١٤٦، والتاج: أمم)، قال سيبويه: «وقالوا أيضا: لإِمِّكَ، وقالوا: اضْرِبِ السّاقين إِمُّكَ هابلُ».

قال المَوْصِلِيّ: الغالب في: الأناسيّ الأمهات، وفي التنزيل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[١]، وفي البهائم: الأُمَّات، وربما جاء على العكس، وقد جمع الشاعر بين اللغتين في الأناسيِّ، قال[٢]:

إذا الأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ...

● **قوله: «ثم حذفت الهاء».**

يوافقه ظاهر قول الجَوْهَرِيّ: «وأصل أُمٍّ أُمَّهَةٌ، فلذلك جُمع على أُمَّهَات»[٣]، وكأنه أراد أنَّ (أُمًّا) مجرد من مزيد.

● **قوله: «عينٌ ثَرَّةٌ».**

هو بفتح المثلثة، وكذا ثَرْثَار، و«المِهْذَار»، بمعجمة، يقال: هَذَرَ يَهْذِرُ ويَهْذُرُ هَذْرًا، والاسم: الهَذَرُ، بالتحريك.

● **قوله: «لما يلزم من الفصل».**

أي: بحرف أَصْليّ.

● **قوله: «وإلا لزم بابُ سَلِس».**

أي: وهو قليل[٤]. هذا وقد منع شارحٌ[٥] القياس وفرق بين المقيس وما قيس عليه

---

(١) (النساء: ٢٣).

(٢) القائل هو مروان بن الحكم، كذا نسبه البغدادي في (شرح شواهد الشافية ٣٠٨) نقلا عن ابن المستوفي وغيره، والشاهد من المتقارب في (سر الصناعة ٥٦٤/٢، وابن يعيش ٤/١٠، والتصريح ٣٦٢/٢، وشرح الملوكي ٢٠٢، وشرح شواهد الشافية ٣٠٨، وتهذيب اللغة واللسان: أمم).

(٣) (الصحاح: أمم).

(٤) انظر (الارتشاف ٨٩/١).

(٥) هو الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٣٦٦).

من: دَمِثٍ، ودِمَثْرٍ، ونحوهما، (بتحقيق)[1] دليل الأصالة فيها، وأداء دعوى الزيادة إلى محذور، بخلاف المقيس فإنه لا يجيء فيه من ذلك المحذور شيء. انتهى. وأنت خبير بأن دعوى زيادة الهاء إنما استندت إلى ما نقل عن الخليل[2]، وأن المذكورات لم تذكر على وجه القياس، بل التنظير لتقريب ورود النَّاقص من معنى الزائد دون لفظه، فلا أثر لما أبداه. والله أعلم.

● **قوله: «والثالث: أهراق».**

هي اللغة الثالثة الآتية في كلام الجَوْهَرِيّ، أما الهاء في الأُخْرَيَيْنِ فلا يلزم المُبَرِّد[3]؛ لأنها بدل من الهمزة، فهي المزيدة لا الهاء، وإلا لزم عَدُّ الطاء من حروف الزيادة؛ لزيادتها في: اصطبر ونحوه، بالمعنى المذكور.

● **قوله: «(الرابع)[4]: أن أبا الحسن».**

هو الأخفش سعيد بن سعدة. و«هِجْرَعٌ»، و«هِبْلَعٌ»: كدِرْهَم، و«الجَرَعُ»: بالتحريك، و«الهِرْكَوْلَةُ»: بكسر الهاء، وفتح الكاف، و«الرَّكْلُ»: بفتح فسكون.

قوله: «فإن تعدد الغالب...».

---

(١) ب: (بتقدم).

(٢) انظر ما نقل عنه في: (الممتع ١/٢١٨، وشرح الرضي على الشافية ٢/٣٨٤، والأشموني ٤/٢٦٩).

والخليل هو: ابن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، ولد في البصرة سنة ١٠٠هـ، وتوفي فيها سنة ١٧٠هـ. من مصنفاته: كتاب العين، العروض، ومعاني الحروف. (بغية الوعاة ١/٥٥٧-٥٦٠، وسير أعلام النبلاء ٧/٤٢٩-٤٣١).

(٣) ورد في (سر الصناعة ١/٦٢، ٢/٥٦٣) أن المُبَرِّد لا يعد الهاء من حروف الزيادة، وكذا (ابن يعيش ٩/١٤٣، والممتع ١/٢١٧) وهذا يخالف كلام المُبَرِّد في (المقتضب ١/١٩٤، ١٩٨) قال: «فأما أمهات فالهاء زائدة لأنها من حروف الزوائد».

(٤) ليس في ب.

مرتبط بقوله: «فإن لم تخرج فبالغلبة»، فكأنه قال: يحكم بزيادة ما غلب زيادته إن لم يتعدد الغالب، وإن تعدد فإما أن يمكن جعل الجميع زائدا، بأن يكون سوى المتعدد ثلاثة أحرف أصول، أو لا يمكن، فإن أمكن حكم بالزيادة في المتعدد سواء كان ثلاثة أو اثنين، نحو: (إهِجِّيرَى)، وهي العادة، يحكم فيها بزيادة الهمزة والياء والألف. قيل: سميت بذلك لأنه يُهَجَّر إليها في كل شيء، وكحَبَنْطَى، وهو الصغير البطن، وقيل القصير، يحكم فيها بزيادة النون والألف. وإن لم يمكن بل يتعين أحدهما وجب الترجيح، وذلك ثلاثة أقسام:

لأنه إما أن تخرج الكلمة عن الأصول على تقدير جعل أحدهما أصلا دون الآخر، أو خرجت على التقديرين، أو لم تخرج أصلا:

فإن خرجت على تقدير جعل أحدهما أصلا دون الآخر حكم بزيادته، كميم (مريم)، و(مَدْيَن)، وهو اسم مكان، فإنك تحكم بزيادتها دون الياء لعدم (فَيْعَل)، وكثرة (مَفْعَل).

وكهمزة (أَيْدَع)، وهو الزعفران، فإنك تحكم بزيادتها دون الياء، لعدم (فَيْعَل)، وكثرة (أَفْعَل)، وفيه نظر لوجود فَيْعَل كصَيْقَل، وبيدر.

جاء (تَيَّحَان)، وهو الذي يقع فيما لا يعنيه، فإنك تحكم بزيادتها دون التاء لوجود (فَيْعَلان)، نحو (تَيَّقَان)، وهو النشيط، وعدم (تَفْعَلان)، قال المرزوقي في شرح الحماسة: «التيحان: المقدام، وهو فَيْعَلان، بفتح العين، ولا يجوز أن يُروى بكسرها؛ لأن (فَيْعَلان) لم يجئ في الصحيح فيبنى المعتل عليه قياسا، و(فَيْعِل) كسيّد من الأبنية المختصة بالمعتل.

ومثل تَيَّحَان: هَيَّبَان، وهما صفتان حكاهما سيبويه بالفتح، ومثالهما في الصحيح قَيْقَبَان، وشَيْصَبَان.

والقيقبان: شجر يتخذ منه السروج. قال ابن دريد: هو بالفارسية: آزاد دِرَخْت. والشيصبان: اسم قبيلة من الجن.

وكتاء (عِزْوِيت)، وهو طائر، واسم بلد، فإنه يحكم بزيادتها وأصالة الواو، دون

العكس، لوجود فِعْلِيت كعِفْرِيت من العَفْر، وعدم فِعْوِيل، ولا يجوز أن يكونـا زائديـن؛ إذ الاسم المتمكن لا يكون على حرفين، ولا أن يكونا أصليين على فِعْلِيـل، كـبرْطِيل، وهو حجر طويل قدر الذراع، وشِنْظِير، وهو السيئ الخُلُق، لِمَا مَرَّ أن الواو إذا كـانت مع ثلاثة أحرف أصول يكون زائدا أبدا، إلا في الأول.

وكطاء (قَطَوْطَى)، فإنك تحكم بزيادتها دون الألف، لوجود (فَعَوْعَـل) كعَثَوْثَـل، وهو الرجل المسترخي الأعضاء، وعدم (فَعَوْلَى)، والقَطْو: مقاربة الخطو.

وكلامِ (اذْلَوْلَى)، أي أسرع، دون ألفها، لوجود (افعوعل)، كاعشوشـب، وعـدم (افعولى).

ومثل (ادلولى) من المعتل (اقطوطى). يقال: قَطَا في مشيه يَقْطُو، واقطوطى مثلـه من القطو.

قيل في شرح الهادي: «ألحقوا ادلولى باعرورى، وبنوه على الزيادة، فلـم تفارقـه كما كان اعرورى كذلك».

وكواو (حَوْلايا)، وهو اسم مكان، دون يائهـا لوجـود (فَوْعَـالا) مثـل (زَوْعَـالا)، وهو النشاط، وعدم (فَعْلاَيا).

وكالياء الأولى مع التضعيـف مـن (يَهْـيَرّ)، دون الثانيـة لوجـود (يَفْعَـلّ)، وعـدم (فَعْيَلّ).

ذكر في الصحاح أن «اليَهْيَرّ بتشديد الراء: صمغ الطلح. قال الشاعر:

أطعمت راعِيَّ من اليهير

وهو (يَفْعَلّ)؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْيَلّ)».

لكنه لم يذكر مثال (يَفْعَلّ)، وقال المصنـف فيمـا فيـه الزيادتـان المفترقتـان مـن شرح المفصل إنه «أهمل الزمخشري مثال (يَفْعَلّ)، وهو (يهير) بمعنى الباطل».

ولم يذكر المصنف فيه مثالا آخر يتحقق به أنه (يَفْعَلّ)، وصـاحـب الهـادي ذكـر (يَهْيَرًا) في شرحه في موضع بتخفيف الراء مع (يَلْمَع)، وهو السراب، و(يَرْمَـع)، وقـد

فسرناه، و(يَلْمَق)، وهو القباء، فارسي معرّب، وفسره بالحجر الصلب، وصمغ الطلح، والسراب، وحكم بأن وزنه (يَفْعَل) بالتخفيف.

٣ وذكره في موضع آخر بتشديد الراء مع زيادة ألف في آخره، وقال: «يَهْيَرَّى بمعنى الباطل، وهو يَفْعَلَّى كيَحْمَرَّى بمعنى الأحمر».

ولم يذكره فيما فيه الزيادتان المفترقتان، فقد تعذر مثال (يَفْعَلّ) بتضعيف اللام،

٦ ويدور في خَلَدِي أنه يمكن تحقيق مثاله بأن يقال: يَفْعَل بالتخفيف كثير، نحو: يَلْمَع ويَرْمَع، فإذا وقفت عليه بالتضعيف يصير على مثال يَفْعَلّ بتشديد اللام، فقد تحقق يَفْعَلّ بالتضعيف في الجملة، و(فَعْيَل) غير موجود بوجه، والحمل على ما ثبت أولى.

٩ وكهمزة (أَرْوَنَان)؛ يقال: يوم أرونان، أي: شديد الحرّ، دون واوه لعدم فَعْوَلَان، ووجود أَفْعَلَان وإن لم يأت إلا (أَنْبَجَان)، فإن الحمل على ما وجد ولو مثال واحد أولى من حمله على ما لا مثال له.

١٢ يقال: عجين أنبجان، أي مُدْرِك منتفخ، ذكر في الصحاح أن هذا الحرف، يعني (أنبجان) في بعض الكتب بالخاء معجمة، ثم قيل فيه: «وسماعي بالجيم عن أبي سعيد وأبي الغوث وغيرهما». [ط: ٢٣٢-٢٣٤]

١٥ ● قوله: «كَحَبَنْطًى».

تقدم تفسيره في التصغير(١).

● قوله: «لعدم (فَيْعَل)».

١٨ عَلَّلَ بهذا جَرْيًا على ظاهر المتن، فورد النظر، ولو عَلَّلَ بالقِلَّةِ -كما فعل الشريف(٢) وغيره- لم يَرِدْ، والظاهر أن هذا هو مراد المُصَنِّف؛ لقوله في الشرح المنسوب إليه:

---

(١) الحَبَنْطَى: الغليظ القصير البطين. وانظر (الجاربردي ٩١، واللسان: حبط).

(٢) قال الشريف في (شرحه على الشافية ١٠١٦): «وإن فرضت الياء زائدة كان وزنه: (فَيْعَلاً)، وهو قليل في أبنيتهم».

٥١ب

«وفَيْعَل بعيد»[١].//

● **قوله: «ولا يجوز أن يُرْوَى بكسرها».**

٣ (أي)[٢]: كما روى الجَوْهَرِيّ[٣].

● **قوله: «فيُبْنَى».**

هو منصوب بأن مضمرة بعد الفاء في (جواب)[٤] النفي.

٦ ● **قوله: «وكتاء عِزْوِيت».**

هو بمهملة وزاي، قال في بغية الطالب: «ويقال له: غِزْوِيت، أيضًا، بغين معجمة»[٥].

٩ و«البِرْطِيل»، بالكسر: الرشوة أيضًا[٦]، و«السِّيِّئ»: من السُّوء، و«الخُلُق»: بضمتين، و«العَثَوْثَل»: بمثلثة مكررة، و«القَطْو»: بفتح القاف، وسكون الطاء، و«ادْلَوْلَى»، بمهملة، معناه: أَسْرَعَ، وهو ما في الشروح كشرح الشريف[٧] تبعًا للصحاح[٨]، وألفه عن واو،

---

(١) (شرح المُصَنِّف ٣٨/ب).

(٢) ليس في ب، ط.

(٣) قال الجَوْهَرِيّ: «ورجل مِتيح، أي: يعرض فيما لا يعنيه، قال الراعي:

أفي أثر الأظعان عينك تلمح نعم لات هنّا إن قلبك مِتْيَحُ

والتيحان مثله». (الصحاح: تيح).

(٤) ص: (جواز).

(٥) (بغية الطالب ١٤٩).

(٦) (القاموس: برطل).

(٧) (شرح الشريف ١٠١٩).

(٨) (الصحاح: دلا، ذلا) وقد وردت معجمة وغير معجمة بمعنى: أسرع.

وبمعجمة، وألفه عن ياء: معناه -على ما فيها أيضًا-: انطلق مستخفيًا، وفي القاموس[1]: «انطلق في استِخْفَاءٍ، وذَلَّ، وانقاد، وفلان: انكسر قلبه»، وقال اليزدي: «ومعنى اذلولى: أسرع، وقيل: انطلق على استخفاء»[2]، ومقتضاه أن اللفظ فيهما واحدٌ، و«زَوْعَالاً»، بفتح الزاي من زَعِل، كفَرِح. و«الطَّلْحُ»، بفتح الطاء: شَجَرٌ عِظَامٌ.

قول الشاعر[3]:

أَطْعَمْتُ رَاعِيَّ مِنَ اليَهْيَرِّ

بعده:

فَظَلَّ يَهْوِي حَبَطًا بِشَرِّ

خَلْفَ اسْتِهِ مِثْل نَقِيقِ الهِرِّ

● **قوله: «وهو (يَفعَلٌّ)».**

هو من كلام الجَوْهَرِيّ[4]، والضمير في: (لكنه) له.

● **قوله: «وفسَّره».**

الضمير لـ(يَهْيَرٍ) المخفَّف.

● **قوله: «فقد تحقق (يَفْعَلّ) بالتضعيف في الجملة».**

قال اليزدي[5]: «الحمل على يَفْعَلّ الفعل، كَيَحْمَرُّ، أَوْلَى؛ لأن الوقف عارض، ومع العروض التضعيف قليل، ولا يُبْنَى على العارض القليل».

---

(١) (القاموس: ذلا).

(٢) (شرح الشافية لليزدي ٣٧٥).

(٣) من مشطور الرجز في (المنصف ١/١٤١، ٣/٢٣، وشرح شواهد الشافية ٣٠٩، والصحاح: نقق، هير، واللسان: حبج، نقق، هير).

(٤) (الصحاح: هير).

(٥) (شرحه على الشافية ٣٧٦).

● **قوله: «يوم أَرْوَنَان».**

هو بفتح الواو، وقال في القاموس[1]: «أَرْوَنَانُ: الصوت، والصعب من الأيَّام، ويوم أرْوَنان، مضافًا ومنعوتًا: صَعْبٌ، وسَهْلٌ، ضِدٌّ».

قوله: «فإن خرجتا...».

لما فرغ من القسم الأول وهو أن تخرج الكلمة عن الأصول على تقدير كون أحدهما أصلا دون الآخر، شرع في القسم الثاني، وهو أن تخرج على التقديرين فيرجح ههنا بأكثرهما زيادة كالتضعيف في (تِئِفَّان)؛ إذ فِعِلَّان وتَفْعِلان لم يوجد في أبنيتهم، لكن زيادة التضعيف أكثر، فوزنه فِعِلَّان، يقال: جاءنا على تَئِفَّان ذلك، أي أوله.

وكالواو في (كَوْأَلِل)، وهو القصير، فإن فَوْعَلِلاً وفَعْأَلِلاً لم يوجد، لكن زيادة الواو أكثر من زيادة الهمزة، فوزنه فَوْعَلِل، ثم إنه قد علم مما مرّ أن نون (حِنْطَأو) زائدة، فلو جعلنا الهمزة أيضا زائدة دون الواو لكان وزنه فِنْعَأْلا، ولم يوجد، ولو عكست لكان (فِنْعَلْوًا)، ولم يوجد، لكن زيادة الواو أكثر، فوزنه (فِنْعَلْو)، وقد بينا ما فيه من الكلام. [ط: ٢٣٤]

● **قوله: «إذ (فَعِلَّان) و(تَفْعِلان) لم يوجد في أبنيتهم».**

قال اليزدي[2]: «هكذا قال المُصَنِّف ومن قَلَّدَهُ من الشارحين، وفيه ضعفٌ؛ لأن انتفاء (تَفْعِلان) ممنوع؛ إذ هو من زِنَاتِ الفعل، فهو موجود في الجملة»، واستشهد بما قدَّمه في (يَفْعَلُّ) بالتشديد، ثم قال: «واعلم أنَّ شارحًا قال في باب (تَيَّحان): إنه (فَيْعِلان)[3] كـ(تَيِّفَان)، وحكم ههنا أن (تَيِّفَانا) (فَعِّلان)، فَقَلَّدَ المُصَنِّفَ، ويُؤْذِنُ بأنه قد تحيَّر فيه» انتهى. وأول كلامه من تصرفه، واعتراضه على الشارح لِظَنِّ الاتحاد؛ وليس

(١) (القاموس: رون).

(٢) (شرحه على الشافية ٣٧٨-٣٧٩).

(٣) ط: (فعلان).

كما ظن، بل الأول: بالفتح والقاف، والثاني: بالكسرة والفاء.

قوله: «فإن لم تخرج فيهما...».

٣ **هذا هو القسم الثالث، وهو أن لا يخرج اللفظ عن الأصول على تقدير جعل أيهما فرض زائدا، فحينئذ إما أن يكون هناك إظهار شاذ أو لا، فإن كان فإما أن تثبت شبهة الاشتقاق أو لا، فإن لم يثبت شبهة الاشتقاق رُجِّح بالإظهار الشاذ اتفاقا، ولم**

٦ **يذكره المصنف لوضوحه.**

وإن ثبتت شبهة الاشتقاق فإما أن تثبت في أحدهما أو فيهما، فإن ثبتت في أحدهما، فقيل: يرجح بالإظهار الشاذ، وقيل: بشبهة الاشتقاق، ومن ثمة اختلف في

٩ **(يَأْجَج)، اسم قبيلة، و(مَأْجَج)، اسم مكان، فمن رجح بالإظهار الشاذ لئلا يلزم خرم قاعدة معلومة وهو الإدغام عند اجتماع المثلين قال: وزنهما (فَعْلَلٌ)، والجيم الثانية للإلحاق بجعفر، ومن رجح بشبهة الاشتقاق لئلا يلزم بناء لم يوجد في كلامهم قال:**

١٢ **وزنهما (يَفْعَل)، و(مَفْعَل)؛ إذ وجد في بنائهم (أَجَّ)، ولم يوجد (يَأَجَ)، و(مَأَجَ)، فجعله على بناء كلامهم أشبه.** [ط: ٢٣٤-٢٣٥]

● **قوله: «فإن ثبت في أحدهما».**

١٥ أي: معارضة للإظهار الشاذ، (بأن كان في الكلمة إظهار شاذ يقتضي على أحد التقديرين، وشبهة اشتقاق يقتضي على الآخر)[١].

● **قوله: «فقيل: يُرَجَّحُ بالإظهار الشاذ».**

١٨ هذا هو المرجَّح، وهو مذهب سيبويه[٢]، والتوجيه كما أشار إليه الشارح أن ارتكاب

---

(١) ص، ب: (بأن كان في الكلمة إظهار شاذ على أصل التقديرين، وشبهة اشتقاق على الآخر) وما أثبت عن ط، وهو الصواب.

(٢) قال سيبويه (٣١٣/٤): «وأما (يأجج) فالياء فيها من نفس الحرف، لولا ذلك لأدغموا كما يدغمون في (مُفْعَلٍ) و(يُفْعَلُ) من رددت، فإنما الياء ههنا كميم (مَهْدَد)».

فـ(يأجج) عند سيبويه (فَعْلَلٌ) لفك الإدغام.

المهمل أَوْلَى من ارتكاب خرم (قواعدهم)[١] المُطَّرِدَة، ومنه يعلم الجواب عمَّا يقال[٢]: إن اعتبار الإظهار [يستلزم][٣] شذوذ ذات الكلمة، واعتبار الشبهة يستلزم شذوذ وصفها، وهو أخف» انتهى.

● **قوله: «ومن ثَمَّ اخْتُلِفَ في يَأْجَج».**

هو غير منصرف، وكذا وزنه الآتي.

● **قوله: «اسم قبيلة».**

في القاموس[٤]: «ويأجَج، كيَسْمَع، ويَنْصُر، ويَضْرِب: موضع بمكة».

● **قوله: «إذ وُجِدَ في بنائهم (أَجَّ)».**

يقال: أَجَّت النار تَؤُجُّ أجيجًا: وهو لهبها، وأَجّ الظليمُ أَجًّا: عَدَا، وأَجَّ الماء أُجُوجًا: صار أُجَاجًا[٥].

● **قوله: «ولم يوجد (يَأَجَ) و(مَأَجَ)».**

في الثاني نَظَرٌ؛ قال الجَوْهَرِيُّ وغيره: «المأج: الماء الأُجَاجُ، وقد مَؤُجَ يمْؤُجُ مُؤُوجة فهو مَأْجٌ. قال[٦]:

فإنك كالقريحة حين تُمْهَى شَروبُ الماءِ ثم تَعُودُ مَأْجًا»

---

(١) ب، ط: (قاعدتهم).

(٢) القائل الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٣٨٣).

(٣) سقط من ص.

(٤) (القاموس: يأجج).

(٥) (اللسان: أجج).

(٦) انظر (الصحاح، واللسان والتاج: مأج)، وهو منسوب فيها إلى ابن هرمة، قال في اللسان: «قال ابن بري: صوابه ماجا، بغير همز؛ لأن القصيدة مردفة بألف، وقبله:

ندمت فلم أطق ردًّا لشعري كما لا يشعب الصَّنَعُ الزُّجاجا».

انتهى، فـ(مأجج) من باب: مَهْدَد.

وفيه نظر لتعذر الاطلاع على كل ما وقع في كلامهم، فثبت أن الأخذ بالإظهار الشاذ أولى، ومعنى شبهة الاشتقاق أن يوافق البناء بناء كلامهم في الحروف الأصول، ولم يعلم الموافقة في المعنى الأصلي.

٣

ثم إنه وقع في الشروح أن من رجَّح بشبهة الاشتقاق قال: وزنهما يَفْعَل ومَفْعَل؛ لأن في بنائهم أجّ ومَجّ.

٦

وذكر (مجّ) يوهم أن من قال: بشبهة الاشتقاق يقول: (مَأْجَج) من (المَجِّ)، وليس كذلك، وإلا لكان وزنه عنده (فَأْعَلاً) لا (مَفْعَلاً). [ط: ٢٣٥]

٩

● **قوله: «وفيه نظر».**

قد يُدفَعُ: بأن النفي بعد الاستقرار يغلب معه ظن العدم، وهو كافٍ في هذه المباحث، وإلا تعذر الاستدلال على زيادة حرف بعدم النظير.

١٢

قوله: «ونحو مَحْبَب».

وهو علم يقوّي القول الضعيف، وهو الأخذ بشبهة الاشتقاق؛ لاتفاقهم على أنه (مَفْعَل)، فلو رجح بالإظهار لقيل: وزنه (فَعْلَل)، وجوابه إما بأنه عَلَم، والأعلام يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها، فلهذا لا يلزم من ترجيح شبهة الاشتقاق على الإظهار الشاذ في العَلَم ترجيحها عليه في غيره، وإما بأن الاشتقاق واضح. [ط: ٢٣٥]

١٥

● **قوله: «وجوابه إمَّا بأنه عَلَم».**

١٨

نقض هذا الجواب بـ(يَأْجَج) و(مَأْجَج)[1] فإن كلاً منهما علم، وإن لم يكن من

(١) في (اللسان: يأج): يأجِج مهموز مكسور الجيم الأولى؛ مكان من مكة على ثمانية أميال، وفي القاموس ذكر أنه موضع، وهو ما في (معجم البلدان ٨/٤٩٠).

وأما (مأجج) فذكر في (معجم البلدان ٧/٢٥١) أنه موضع، ولم يحد بأكثر من ذلك.

ويأجَج في (اللسان: يأج). قال سيبويه (٤/٣١٣): «وأما يأْجَجُ فالياء فيها من نفس الحرف، ⇦



(علم)[1] الأناسيّ.

قوله: «فإن ثبت...».

أي شبهة الاشتقاق، لما فرغ مما وجد فيه شبهة الاشتقاق في أحد التقديرين، شرع فيما ثبت فيه شبهة الاشتقاق في كلا التقديرين، كمَهْدَدَ، اسم امرأة، إن جعلت الدال زائدة: كان من (مَهَدَ)، أو الميم: كان من (هَدَّ)، فتعين الترجيح بالإظهار، فتقول: الدال زائدة، وإلا لوجب الإدغام. و(مهدد) غير منصرف للتأنيث والعلمية. [ظ: ٢٣٥]

● **قوله: «وإلا لوجب».**

فيه إدخال اللام في جواب إنْ، وهو شائع في كلام المُصنِّفين.

قوله: «فإن لم يكن إظهار...».

لما فرغ مما وجد فيه الإظهار الشاذ، شرع فيما لم يكن فيه الإظهار الشاذ، وقسّمه ثلاثة أقسام، وذلك لأنه إما أن يوجد فيه شبهة الاشتقاق أو لم يوجد، فإن وجدت فإما في أحدهما أو فيهما.

أما القسم الأول فأشار إليه بقوله: «فشبهة الاشتقاق...»، فنقول: إن وجد شبهة الاشتقاق في أحدهما فإما أن يعارضها أغلب الوزنين، أو لا. فإن لم يعارضها أغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق، كميم (مَوْظِب)، مع الواو، فإنك إن جعلته مَفْعَلا كان من واو فظاء وباء، وهو بناء مستعمل. يقال: وَظَبَ على الشيء وُظُوبًا، أي: دام، وإن

⇐ لولا ذلك لأدغموا كما يدغمون في مُفْعَلٍ ويُفْعَلُ من رَددتُ، إنما الياء هنا كميم مَهْدَد». وقال الشنتمري في (النكت ١١٨٧/٢): «يأجَج: موضع، حكاه سيبويه بفتح الجيم الأولى، وهو عنده على فَعْلَل، والياء أصلية، وكذلك قال الجرمي، إلا أنه حكى كسر الجيم الأولى، وهو عنده على فَعْلِل، وجاز ذلك لأن إحدى الجيمين زائدة، وفي كسر الجيم وجه آخر غير هذا، وهو أن يكون على يَفعِل، والياء زائدة وأُظهرت الجيمُ ولم تدغم كما قالوا: مَشِشَتِ الدابةُ، ولَحِحَتْ عينُه».

(١) ب، ط: (أعلام).

جعلته (فَوْعَلاً) كان من (مظب)، وهو غير مستعمل، فحكم بزيادة الميم، و(مَوْظِب) غير منصرف لأنه علم بقعة. كذلك (مَعْلَى)؛ لأنك إن جعلت الميم زائدة كان من عين ولام وواو، وهو مستعمل، وإن جعلت الألف زائدة كان من ميم وعين ولام، وهو غير مستعمل، وفيه نظر؛ لقولهم: معلت الشيء: أخذته بسرعة، وإنما أورد مثالين إشارة إلى أنه إذا لم يعارض شبهة الاشتقاق أغلب الوزنين رُجّح بشبهة الاشتقاق، سواء عارضها أقيس الوزنين كما في (مَوْظِب)، أو لا، كما في (مَعْلَى).

هذا إذا لم يعارض شبهة الاشتقاق أغلب الوزنين، فإن عارضها أغلب الوزنين فبعضهم يقدم أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق؛ لأن الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره. [ط: ٢٣٥-٢٣٦]

● **قوله: «لأنه عَلَم بقعة».**

هو من الأعلام المرتجلة الغير جارية على القياس؛ لأن (مَفْعَلاً) المفتوح العين لا يجيء من المثال، ولذلك كان وزن (فَوْعَلَ) فيه أَقْيَس.

● **قوله: «لقولهم: مَعَلْتُ الشيءَ: أخذته بسرعة».**

قالوا أيضًا: مَعَلَه عن حاجته: أَعْجَلَه وأزْعجه كأمْعَلَه، ومَعَلَ الحمارَ: اسْتَلَّ خُصْيَيْهِ، ومَعَل أَمْرَه: عَجِلَ به وقطعه وأفسده، ومَعَل رِكابَهُ: قطع بعضها من بعض، ومعل الخشبة: شقَّها[(١)].

قال المصنف: فيه نظر، لجواز أن يكون رده إلى أغلب الوزنين ردا إلى تركيب مهمل، ورده إلى غير أغلب الوزنين بشبهة الاشتقاق ردا إلى تركيب مستعمل، والرد إلى التركيب المستعمل أولى.

ولأجل أنهم يرجحون أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق قالوا: (رُمَّان) فُعَّال من (رَمَن)، وإن كان (رمن) غير مستعمل، لا فُعْلان من (رَمَّ)، أي أصلح لغلبتها، أي لغلبة حرف التضعيف أو زنة فُعَّال في نحو (رمّان) من أسماء النبات، نحو: حمّاض، وهو نبت له نَور أحمر، وتفاح، وقلاّم لضرب من الحُمْض، وعُلاّم للحنّاء. [ط: ٢٣٦]

---

(١) (القاموس: معل).

● **قوله: «قالوا: (رُمَّان): (فُعَّال)».**

قال المُرَادِيّ[١] وغيره: «الصحيح أن نونه أصلية، لا لكونه اسم نبات، بل لثبوتها ٣ في الاشتقاق، قالوا: مَرْمَنَة: للبقعة الكثيرة الرمّان، ولو كانت زائدة لقالوا: مَرَمَّة».

● **قوله: «وهو نبت له نَوْرٌ[٢] أحمر».**

٥٢أ (قاله)[٣] الجَوْهَرِيّ. و«النَّوْرُ»، // بفتح النون: الزهر[٤]، و«القُلَّام»، بالقاف: (هو ٦ القَاقُلَّى)[٥]، و«العُلَّام»: بالعين المهملة[٦].

وفي قولنا: «رمن غير مستعمل» نظر، لما ذكر المصنف في باب ما لا ينصرف من شرح المفصل أنه يحتمل أن يكون (رمان) من (رمّ)، أو من (رمن) بمعنى أقام. ثم ٩ اعلم أنه ذكر في الصحاح أنه قال سيبويه: سألته، يعني الخليل، عن الرمان إذا سمي به؟ فقال: لا أصرفه في المعرفة، وأحمله على الأكثر؛ إذ لم يكن له معنى يعرف به، أي لا ندري من أي شيء اشتقاقه، فنحمله على الأكثر، والأكثر زيادة الألف والنون.

١٢ وقال الأخفش: نونه أصلية، مثل: (قُرّاص)، وهو البابونج، وهو نَور الأقحوان إذا يبس، والواحدة: (قُرَّاصة).

هذا هو المذكور في الصحاح، وهو يدل على أن وزن (رمان) عند الخليل

---

(١) انظر (توضيح المقاصد والمسالك ٥/٢٥٦) وفي زنة رمّان وما ماثله خلاف انظره في (الكتاب ٣/٢٨١، والمسائل المنثورة لأبي علي ٢٠٤، والممتع ١/٢٦١، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٥، والمرادي على الألفية ٤/١٤١) والذي عليه الخليل وسيبويه أن فُعلان من رمّ غير مصروف، وذهب الأخفش ووافقه جماعة إلى أنه فعال من رمن مصروف.

(٢) ص، هـ: (النوار).

(٣) ط: (قال)، وانظر (الصحاح: حمض).

(٤) (القاموس: نور).

(٥) ليس في ط. والقاقلى هو حب الهال (الهيل).

(٦) (اللسان: علم).

وسيبويه: (فُعْلاَن)، وكأنه المختار عند المصنف، ولذلك قال: «ولذلك قيل: رمان: فُعَّال»، ولم يقل: ولذلك كان رمان: فعّال. [ط: ٢٣٦]

٣ ● **قوله: «لما ذكر المُصَنِّف».**

ذكر مثله المَوْصِلِيّ، والظاهر أنه أخذه منه، ولم أظفر في الصحاح ولا في القاموس باستعمال (رَمَن) بمعنى: أقام[1].

٦ **قوله: «فإن ثبت فيهما...».**

هذا هو القسم الثاني من الأقسام الثلاثة لما لم يكن فيه الإظهار الشاذ، أي فإن لم يكن إظهار وثبت شبهة الاشتقاق فيهما، فإما أن يغلب أحد الوزنين أو يندر الوزنان، فإن غلب أحدهما فإما أن يكون الوزن الآخر أقيس أو لا، فإن لم يكن الآخر أقيس رجح بأغلب الوزنين، كحَوْمَان واحده حَوْمَانة، وجمعها حَوامين، وهب أماكن غلاظ، فإنه (فَعْلان) من (الحَوْم)، لا (فَوْعَال) من (الحَمْن)، لغلبة (فَعْلان) مع أنه لا يعارضه أقيس الوزنين، والحَمْنَانَة: القُرَاد، وإن كان الوزن الآخر أقيس كمَوْرَق، وهو عَلَم، قيل: هو مَفْعَل من الورق؛ لأنه غلب، وقيل: فَوْعَل من المَرْق؛ لأنه لو كان مَفْعَلا لكان الراء مكسورا؛ لأن قياس ما زيد فيه الميم من مثله أن يكسر عينه كمَوْعِد.

[ط: ٢٣٦]

● **قوله: «مِن الحَمْنِ».**

هو بسكون الميم (وفتح الحاء)[2]: القُرَاد، كالحُمْنانة.

١٨ ● **قوله: «وهو عَلَمٌ».**

قال في القاموس: «ومَوْرَق، كمَقْعَد: ملك الروم، ووالد طريف المدنيّ

---

(١) وكذلك لم أجد في المعاجم التي اطلعت عليها (رمن) بمعنى: أقام، وذكره التاج في (رمن) نقلا عن ابن الحاجب أيضًا، وذكر الرضي في (شرحه على الشافية ٣/٣٩٥) أنه غير مستعمل.

(٢) ليس في ط.

المحدِّث»[١].

● **قوله: «قيل: هو (مَفْعَل)... إلخ».**

٣ استغنى بهذا عن جواب الشرط، والتقدير: وإن كان الوزن الآخر أقيس ففيه خلاف، والمفهوم من عبارة المتن ترجيح الأغلب أيضًا هنا، وهو مذهب الأكثر، وكلام الشارح لا يدل عليه.

٦ **هذا إذا غلب أحد الوزنين، فإن لم يغلب أحدهما، بل ندر الوزنان مع شبهة الاشتقاق من الطرفين لأنه الفرض كأُرْجُوَان ويقال لـه بالفارسية: أُرْغُوان، احتمل أن يكون (أُفْعُلانا) كأُفْعُوان من (رَجَوْت)، وأن يكون (فُعْلُوَانا) من (الأرج) كالعنفوان**

٩ **لأول الشباب.** [ط: ٢٣٦]

● **قوله: «احتمل أن يكون (أُفْعُلانا)[٢]».**

هذا هو المفهوم من كلام الجَوْهَرِيّ[٣] وغيره، ونقل عن سيبويه[٤]، على أنه قد

١٢ يُدَّعَى أنه أغلب؛ لاشتهاره في الاسم والصفة، دون (فُعْلوان)، قال سيبويه: «ويكون على (فُعُلوانٍ) في الاسم، نحو: العُنْظُوان، والعُنْفُوان، ولا نعلمه جاء وصفًا»[٥] انتهى.

● **قوله: «وأن يكون (فُعْلُوَانًا)».**

---

(١) (القاموس: ورق).

(٢) معظم التصريفيين على أن أرجوان أُفْعُلان من رجا، وذهب الأخفش إلى أنـه أُفْعُوال مـن رجـن، وعلى كل هو من المعرب، وانظر (الكتـاب ٤/٢٤٧، والمعرب ١٩، وأبنيـة ابـن القطـاع ٧٨، وديوان الأدب ٤/٣٢، وسفر السعادة ١/٥٤، وقصد السبيل ١/١٦٥).

(٣) أورد الجَوْهَرِيّ (أرجوان) في مادة رجا) وقال في (فعا): «والأفعى حيَّة، وهو (أَفْعَلُ)».

(٤) في (الكتاب ٤/٢٤٧): «ويكون على (أُفعُلان) في الاسم والصفة، فالاسم: أُفعوان، والأُرْجوان، والأُقحوان، والصفة نحو: الأسحلان والأُلْعُبان». وانظر (الممتع ١/١٣٣).

(٥) (الكتاب ٤/٢٦٢).

المراد جواز كل من الاعتبارين، صرح به اليزدي[١]. والأَرَج: بفتح الراء.

قوله: «فإن فقدت شبهة الاشتقاق...».

٣ **هذا هو القسم الأخير من الأقسام الثلاثة لما لم يكن فيه الإظهار الشاذ، أي فإن لم يكن فيه إظهار شاذ وفقدت شبهة الاشتقاق فيهما، أي في التقديرين، أعني تقديري أيهما فرض أصلا أو زائدا، فإما أن يغلب أحد الوزنين أو يندر الوزنان، فإن غلب أحدهما فيحكم بالأغلب كأفعى، فإنه (أَفْعَل)، لا (فَعْلَى)، لغلبة وزن أَفْعَل، وكأَوْتكَان وهو القصير، فهو أَفْعَلان كأَنْبَجَان، لا فَوْعَلان كحَوْتَنَان، بالتاء وبالثاء أيضا، وهو اسم بلد، لكثرة أَفْعَلان بالنسبة إلى فَوْعَلاَن.** [ط: ٢٣٦-٢٣٧]

٩ ● **قوله: «كأَفْعَى».**

في التمثيل به نَظَرٌ؛ لأن الكلام فيما فقدت فيه شبهة الاشتقاق في التقديرين، وقد قالوا: فُعْوَة السُّمِّ، كما تقدم[٢].

١٢ **وفيه نظر؛ لأنه قد جاء فَوْعَلاَن كثيرا كحَوْفَزَان، اسم رجل، وحَوْتَنَان، بالتاء، اسم أرض، وبالثاء كذلك، ولم يأت أَفْعَلاَن إلا أنبجان، وأرونان.**

اللهم إلا أن يقال: زيادة الهمزة في الأول أغلب من زيادة الواو ثانية ساكنة،

١٥ **لكن قوله بعد ذلك: «فإن ندر...» لا يساعد على هذا، وكأَمَّعَة، وهو الذي يكون، لضعف رأيه، مع كل أحد، ووزنها (فِعَّلَة)، كدِنَّمَة، وهو القصير، لا (إِفْعَلَة)، كإِنْفَحَة؛ لأن (فِعَّلَة) أكثر من (إِفْعَلَة).** [ط: ٢٣٧]

١٨ ● **قوله: «اسم رجل».**

---

(١) قال الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٣٨٩): «ويجوز أن يكون (أُرْجُوان) (أُفْعلانًا) من رجوت كـ(أُفعوان، وأقحوان) ويجوز أن يكون (فعلوانًا) من أرج كـ(عنفوان)، وكلاهما نادرٌ».

(٢) (الجاربردي ٢٠٦، وهذا الكتاب (ص٤٩).

هو لقب الحارث بن شريك؛ لأن قيس بن (عاصم)[١] حفزه بالرُّمح حين خاف أن يفوته[٢].

٣ ● **قوله: «وهو الذي يكون لضعف رأيه مع كل أحد».**

يقال له: إمَّعٌ أيضًا، ويقالان، أيضًا، لِمُتَّبِعِ[٣] الناس إلى الطعام من غير أن يُدْعَى. قال الجَوْهَرِيّ: «ولا يقال ذلك للنساء»، وفي القاموس: «ولا يقال: امرأة إمَّعَةٌ، أو قد يقال»[٤]. و«الدِّنَّمة»[٥]، و«الدِّنَّامة»، بكسر داليهما، وتشديد النون: الذَّرَّةُ أيضًا[٦].

وإن لم يغلب أحدهما، بل ندر الوزنان، احتملهما، كأسطوانة، فإنه إن ثبت أُفْعُوَالَة فهو إما أُفْعُوَالَة لثبوته حينئذ، أو فُعْلُوَانَة كعُنْفُوَانَة، وإن لم تثبت أُفْعُوَالَة تعين أن يكون فُعْلُوَانَة.

ثم أشار إلى أنه لا يجوز أن يكون (أُفْعُلانَة)؛ لأنه لو كان (أُفْعُلانة) لم تحذف اللام في جمعه، لكنها حذفت؛ إذ الياء في (أَسَاطِين) زائدة قطعا، وليست بدلا عن الواو؛ لأنه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير هاء التأنيث إلا والوسط حرف مدّ زائد كمَصَابِيح، ولو كان أسطوانة أُفْعُلانَة لقيل في الجمع: أساطٍ أو أَساطِي، كما قيل في جمع أُقحوان أقاحٍ وأقاحي.

---

(١) ط: (عامر).

(٢) «الحوفزان: اسم رجل، وفي التهذيب: لقب لجرّار من جرّاري العرب، وكانت العرب تقول للرجل إذا قاد ألفا: جرَّار، وقال الجَوْهَرِيّ: الحوفزان اسم الحارث بن شريك الشيباني، لقب بذلك لأن بسطام بن قيس بن عاصم التميمي حفزه بالرمح حين خاف أن يفوته، فعرج من تلك الحفزة، فسمي بتلك الحفزة: حوفزان». (اللسان: حفز).

(٣) ط: (ويقال: هو إمَّعٌ وإمَّعَةٌ، أي: متبعٌ الناس الطّعام)، وإمَّعَةٌ فِعَّلَةٌ، لا إفعلة، وانظر (المنصف ١/١١٦، والأصول ٣/٣٢، وسفر السعادة ١/٩٠).

(٤) (الصحاح، والقاموس: أمع).

(٥) ط: (الديمة).

(٦) (القاموس: دنم).

وحاصل هذا الكلام أن (أسطوانة) لا يجوز أن يكون (أفعلانة) لمجيء (أساطين)، ثم إن ثبتت (أفعوالة) فهو إما (أفعوالة) أو (فعلوانة) لندورهما، وعدم التركيب من (أسط)، و(سطن)، وإن لم يثبت (أفعوالة) فتعين أن يكون (فعلوانة)، ولا يكون مما نحن فيه. [ط: ٢٣٧-٢٣٨]

٣

● **قوله: «بغير هاء التأنيث».**

٦ احترز به عن زنادقة ونحوه.

● **قوله: «وعدم التركيب من (أَسَط)[1] و(سَطَن)».**

أي: فقد شبهة الاشتقاق في التّقديرين.

٩ ● **قوله: «ولا يكون مما نحن فيه».**

أي: لأن الكلام فيما تردد بين وزنين نادرين.

(١) ص، هـ: (أوسط). وأسطوانة فُعْلُوانة عند الأخفش من أسط المهمل، ووافقه جماعة، وقال ابن السراج والجَوْهَرِيّ: هي أفعوالة من سطن، وقال ابن القطاع هي أفعلانة من سطو. وانظر (الأصول ٣/٣٥٠، وأبنية ابن القطاع ٧٨، وسفر السعادة ١/٥٨، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٧، وبغية الطالب ١٤٧، وقصد السبيل ١/١٨٢، واللسان والصحاح: سطن).

[الإمالة][1]

قوله: «والإمالة...».

هي مصدر قولك: أملت الشيء إمالة، إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، من مال الشيء يميل ميلا إذا انحرف عن القصد.

وهي في الاصطلاح: أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، أي هي عدول بالفتحة عن استوائها إلى الكسرة، وذلك بأن تشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة، ثم إن كان هناك ألف فلا محالة تصير بين الألف والياء.

وهذا التعريف أولى من قولهم: أن ينحى بالألف نحو الياء، ومن قولهم: أن ينحى بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء؛ لأن الفتحة قد تمال منفردة، نحو: (مِنَ الضَّرَرِ)، فلا يكون ما ذكره جامعا. [ط: ٢٣٨]

● **قوله: «وهي في الاصطلاح: أَنْ يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة».**

ثم إنْ وَصَلَ الإنحاءُ بها إلى حَدٍّ لو زاد صارت[2] الألف ياءً؛ سُمِّيَتْ إمالةً محضةً وكبرى، وهي المرادة عند الإطلاق، وإلاّ سميت صغرى، وبَيْنَ بَيْنَ، وبين اللفظين.

والغرض الأصليُّ من الإمالة مطلقًا تناسبُ الأصوات، وتقريبُ الحروف بعضها من بعض؛ لِيَحْسُنَ الصوت، ويَخِفَّ النطق؛ لأن الفتحة والألف يطلبان أعلى الفم، والكسر والياء على العكس، فإذا (تجاورا)[3] حصل التّنافر، فإذا قربت الفتحة من الكسرة، والألف (من)[4]

---

(١) انظر هذا الباب في: (الكتاب ٤/١١٧-١٤٣، وشرحه للسيرافي ٣٠٦-٣٥٤ السيرافي النحوي، والأصول ٣/١٦٠-١٧٠، وابن يعيش ٩/٥٣-٦٦، والتسهيل ٣٢٥-٣٢٧، والارتشاف ١/٢٣٨-٢٤٩، إضافة إلى شَرْح المُفَصَّل والشافية).

(٢) ص: (وصارت).

(٣) ط: (تجاوزا).

(٤) ص: (عن).

الياء جرى اللسان على نمط واحد، وهي لغة قيس وتميم وأسد، وعامة أهل نجد، وأما الحجازيون فلغتهم الفتح، إلا في مواضع قليلة[١].

٣ ● **قوله: «ومن قولهم: أن يُنْحَى بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء».**

قد يُجْعَل الواو للتَّنويع، فلا يَرِدُ ما قاله. وعبارة كثير: «أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء» [٢]؛ وحينئذ يكون هذا التعريف أَوْلَى من الأَوَّلِ؛ لاقتضاء ٦ ذلك أن العدول بالألف لازم ليس من مُسَمَّى الإمالة، (مع أنها -بمعنى المقتضي السابق- المقصودةُ بها)[٣].

قوله: «وسببها...».

٩ **قسّم المصنف الكلام في هذا الباب قسمين: قسم في الحروف والكلمات التي تشابهها مما لا يدخلها الإمالة، وقسم فيما لا يكون كذلك.**

أما القسم الثاني فالفتحة الممالة فيه إما أن يكون بعدها ألف أو لا، فإن كان ١٢ بعدها ألف، فالكلام فيه إما في سبب الإمالة أو في مانعها، والمراد بالسبب هنا ما يكون مجوِّزا لا موجبا، فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لأنه الأصل؛ إذ الألف إذا لم تمل كانت حقيقية، وإذا أميلت ترددت بين الألف والياء، والأصل في الحرف أن لا ١٥ يمازج صوته صوت غيره، ولا يجوز إمالة كل مفخم؛ لأنها تحتاج إلى سبب فتنتفي عند انتفائه. [ط: ٢٣٨]

● **قوله: «لأنه الأصل».**

١٨ الضمير للتفخيم.

---

(١) انظر نسبة هذه اللغة إلى قبائلها في (ابن يعيش ٩/٥٤، والارتشاف ١/٢٣٨).

(٢) كذا عرفها ابن السراج في (الأصول ٣/١٦٠، والزجاجي في الجمل ٣٩٤، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٩٧٠، والتسهيل ٣٢٥، وابن الجزري في النشر ٢/٣٠، وابن الباذش في الإقناع ١/٢٦٨، وابن حيدرة في كشف المشكل ٢/٤٠٨) وغيرهم.

(٣) ب، ط: (مع أنها بمقتضى المعنى السابق مقصودة بها).

● **قوله: «ألاَّ يمازجَ صوتُه صوتَ غيره».**

الأحسن هنا أن يكون المفعول مُقَدَّمًا.

والسبب المقتضي للإمالة إما أن يكون في الكلمة التي فيها الفتحة الممالة أو لا، فإن كان في تلك الكلمة فإما أن يكون في الألف الكائن بعد الفتحة أو لا، فإن لم يكن في الألف فإما أن يكون حركة أو حرفا، فإن كانت حركة فلا تكون إلا الكسرة؛ إذ الضمة والفتحة لا تناسبها، وهو ظاهر، فحينئذ إما أن تكون الألف الواقعة بعد الفتحة منقلبة عن الواو أو لا، فإن تكن منقلبة عن الواو فتلك الكسرة إما ملفوظة أو مقدرة، فإن كانت ملفوظة فإما أن تكون قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبلها فإما أن يكون بينها وبين الحرف التي عليها الفتحة فاصل أو لا، فإن لم يكن فيمال، نحو: (عِمَاد)، وإن كان فالفاصل إما حرف ساكن ويمال أيضا، نحو (شِمْلال)، وهي الناقة المسرعة)، أو غير ذلك، ولا يمال حينئذ سواء كان الفاصل حرفا متحركا نحو: (هذان عِنَبَاهُمَا)، أو أكثر من ذلك، نحو: (فُتِلَ قِنَّبَاهُمَا)، وأما نحو: (أَنْ يَنْزِعَهَا)، و(دِرْهَمَاهُمَا) فأميل لخفاء الهاء، مع شذوذه. [ط: ٢٣٨-٢٣٩]

● **قوله: «نحو: فُتِلَ قِنَّبَاهُمَا[(١)]».**

هو بكسر القاف، وتشديد النون المفتوحة؛ نَبَّه به على امتناع الإمالة في غير المدغم من باب أَوْلَى.

● **قوله: «وأما نحو: أن (يَنْزِعَهَا)[(٢)]، ودِرْهَمَاهُمَا فَأُمِيلَ».**

أي: بشرط ألا يُضَمَّ ما قبل الهاء، فإن انضمّ نحو: هو يَضْرِبُها، لم تَجُزْ الإمالة؛ لحجز الضمّة بين الألف والكسرة، قاله أبو حَيَّان[(٣)].

---

(١) في (اللسان: قنب): «والقِنِّب والقِنَّب: ضرب من الكتان». وانظر في إمالة نحوه في (ابن يعيش ٩/٥٦).

(٢) ط: (يزرعها).

(٣) (التذييل والتكميل ٦/٢٤٤/أ).

وفي التمثيل بنحو (دِرْهَمَان) نظر؛ لجواز أن تكون إمالته لأجل النون المكسورة فلا يكون شاذا ولا مما نحن فيه، إلا أن يقال: لا اعتداد بكسرة النون؛ لأنه يسقط عند الإضافة، هذا إذا كانت الكسرة قبل الألف، فإن كانت بعدها فالكسرة إما أصلية أو عارضة، فإن كانت أصلية فيمال، نحو: (عالم)، وإن كانت عارضة فإما أن تكون على الراء أو لا، فإن لم تكن على الراء فإمالته قليلة، نحو: (منْ كلام)، بخلاف ما لو كانت على الراء، نحو: (من دار)، لما فيها من التكرار، فكأنها كسرتان. [ط: ٢٣٩]

● **قوله: «فإن كانت بعدها... إلخ».**

يفُهَمُ من تقريره أنه يُشْتَرَطُ في كون الكسرة المتأخرة سببًا للإمالة اتّصَالُها بـالألف، فإن فَصَل بينهما فاصل امتَنَعَتْ، بخلاف المتقدِّمة، وهو كذلك. قال المَوْصِلِـيّ: «والفرق أن الكسرة قبل الألف أقوى في السببية منها بعدها».

هذا كله إذا كانت الكسرة ملفوظة، وإن كانت مقـدّرة فزوالها إن كان بطريق اللزوم، كما في (جَادّ)، و(جوادّ)، وأصلهما: (جادد)، و(جوادد)، وأدغم وجوبا، فلا تكون كالكسرة الملفوظة فلا تجوز الإمالة، وإنما قال: على الأفصح لأن بعضهم أجاز إمالته اعتدادا بالكسرة المقدرة، كما أمالوا (خَافَ)؛ لأن أصله (خَوِفَ)، وإن كان بطريق الجواز، كما في (دَارْ)، وقفا، فهي كالملفوظة. [ط: ٢٣٩]

● **قوله: «كما أمالوا (خاف)».**

الفرق على الأفصح بين (خَافَ) و(جَادَ) أن السبب المقدّر في (خَافَ) وبابه أقوى؛ لكونه موجودًا في نفس الألف، ولذلك لم يمنعه حرف الاستعلاء، كما سيأتي[1].

هذا إذا لم يكن الألف منقلبة عن الواو، فإن كانت عنه فالكسرة إما أن تكون على الراء أو لا، فإن لم تكن على الراء فلا تؤثر، سواء كانت قبل الألـف أو بعدها، فلا يمال قولهم: (مِنْ عَامِهِ)، ولا (بعامه)؛ لأن الألفه منقلبة عن الواو، لقولهم في جمعه (أَعْوَام).

وشذ إمالة (من بابه وماله)؛ إذ ألفهما عن الواو، لقولهم: أبواب، وأموال،

(١) انظر ص(١٥٧) من هذا الكتاب.

وكذلك (الكِبَا) مكسورا مقصورا، وهي الكُنَاسَة، وألفه عن الواو، لقولهم: كَبَوْتُ البيتَ.

وشذ (العَشَا) إلى قوله: «والناس» بغير سبب. [ط: ٢٣٩]

٣ ● قوله: «وهي الكُنَاسَة».

هي بالضمّ: القُمَامَة(١).

وإنما قال: «كذلك» لأن إمالة ما تقدم كانت شاذة مع تحقيق السبب الذي هو

٦ الكسرة، ولا كسرة في هذه الأمثلة.

والعَشَا، بالفتح والقصر، مصدر (الأعشى)، وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار، وهو من الواو لقولهم: امرأة عَشْواء، وامرأتان عشواوان.

٩ والمَكَا، بالفتح والقصر، جُحْرُ الثعلب، وهو من الواو لقولهم في معناه: (مَكْو). والناس: قد يكون من الجن والإنس، وأصله (أُناس) فخفف. [ط: ٢٣٩-٢٤٠]

● قوله: «الذي هي الكسرة».

١٢ فيه تأنيث العائد باعتبار خبره، وهو سائغ(٢).

فالألف في الأمثلة الأربعة منقلبة عن الواو، وفي المثالين الأخيرين ليست منقلبة عن شيء، وإن كانت الكسرة على الراء، والغرض أن الألف منقلبة عن الواو فيمال

١٥ سواء كانت متقدمة على الألف كالرِّبَا وهو من الواو لقولهم في التثنية: (رِبَوَان)، أو متأخرة نحو (مِنْ دَار). [ط: ٢٤٠]

● قوله: «وفي المثالين الأخيرين ليست منقلبة».

١٨ أي: بل زائدة، وزيادتها في ثانيهما مذهب سيبويه(٣)، والإمالة فيه لغة الحجازيين،

---

(١) (اللسان: كنس).

(٢) ط: (شائع).

(٣) قال سيبويه (١٢٨/٤): «وأما الناس فيميله من لا يقول هذا مالٌ بمنزلة الحجاج، وهم أكثر العرب؛ لأنها كألف فاعِلٍ إذ كانت ثانية».

٥٢ب // واسْتُحْسِنَتْ لكثرة دَوْرِه، ومن ثَمَّ لم يُمَلْ: أُنَاس، ونحو: الوسواس، [قال ذلك الجَعْبَرِيّ][1]، وأولهما، وهو (الحجَّاج)، عَلَمٌ لا صفة[2]، قال ذلك المَوْصِلِيّ وغيره.

٣ [قال: «ومثله العجَّاج»][3].

هذا كله على تقدير أن يكون سبب الإمالة الكائن في الكلمة التي فيها الفتحة حركة، فإن كان حرفا فلا يكون إلا الياء، وهو ظاهر. ثم إنها إنما تؤثر إذا كانت قبل الألف إن جاورتها، نحو: (سَيَال)، بفتح السين، وهو ضرب من الشجر له شوك، وكان بينها وبين الألف حرف واحد، والياء ساكنة، نحو: (شَيْبَان)، وهو علم، فَعْلان، من الشيب، وأمالوا في هذه الصورة لأن الحاجز قليل والياء ساكنة، فهي أدعى للإمالة لأنها أكثر لينا وتسفلا. [ط: ٢٤٠]

● **قوله: «فلا يكون إلا الياء».**

إطلاق الياء شامل للمشددة والمخففة، وهو صحيح، لكن الإمالة للمشددة، نحو: بيَّاع أقوى[4].

● **قوله: «ثم إنَّها إنما تؤثِّر... إلخ».**

المعنى أنها لا تُؤَثِّرُ إلا إذا كانت قَبْلَ الألف مجاورة لها[5]...

---

(١) سقط من ص، وهو طمس في هـ.

والجَعْبَرِيّ هو: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجَعْبَرِيّ، ولد سنة ٦٤٠هـ، وتوفي سنة ٧٣٣هـ. من مصنفاته: شرح الشاطبية والراشية والتعجيز. (الدرر الكامنة ١/٥٠، وغاية النهاية ١/٢١).

(٢) نص عليه سيبويه في (باب ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ) قال: «وذلك الحجَّاج إذا كان اسما لرجل، وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر؛ لأن الإمالة أكثر في كلامهم، وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف (حجاج) إذا كان صفة؛ يجرونه على القياس».

(٣) سقط من ص.

(٤) لم يمثل سيبويه إلا بالمشددة كيَّال وبيَّاع. (الكتاب ٤/١٢١-١٢٢).

(٥) انظر (الكتاب ٤/١٢٢).

● **قوله: «نحو: سَيَال».**

قال في القاموس: «السَّيَال، كسَحَاب: موضع بالحجاز، وكسَحَابَة: موضع بقرب المدينة على مَرْحَلَةٍ، ونبات له شَوْكٌ أبيض طويل، إذا نُزِعَ جرى منه اللَّبن، أو ما طال من السَّمُر، الجمع: سَيَالٌ»[١].

> **وإن كانت الياء الغير مجاورة متحركة كما في (حَيَوَان)، أو يكون الفاصل أكثر من حرف واحد، نحو (سَيْسَبَان)، اسم شجر، فلا يمال، وعدم إمالة (حيوان)، و(سيسبان) لم أجده صريحا في كلامهم، لكني استنبطته من القواعد التي ذكروها والمسائل التي سردوها، وإن كانت بعد الألف فلا تؤثر، فلا يمال نحو (سَاير).**
>
> [ط: ٢٤٠]

● **قوله: «أو يكون الفاصل أكثر من (حرف)[٢]».**

(أي: وليس)[٣] أحد الحرفين هاءً كما مثَّل، فإن كان هاءً ولم يَنْضَمَّ ما قبلها، نحو: (أدِرْ جَيْبَهَا) جازت الإمالة، [وقد سبق نظير ذلك[٤]].

● **قوله: «وعدم إمالة حيوان».**

صرّح الشيخ أبو حَيَّان وغيره بجواز الإمالة فيه في الجملة][٥]، قالوا[٦]: «الإمالة إذا كانت الياء ساكنةً أقوى منها إذا كانت متحركة، نحو: (الحَيَوان)، و(رَأَيْتُ يَدًا) في الوقف؛ لأن الانخفاض في الساكنة أظهر؛ لقربها من حروف المدّ» انتهى.

● **قوله: «فلا يُمَال نحو: سَايَرَ».**

---

(١) (القاموس: سال).

(٢) ص: (حروف).

(٣) ط: (أي: ليس).

(٤) هو هنا يحيل إلى نحو: أن ينزعها، ودرهماهما، وقد سبقا ص(١٥٢) من هذا الكتاب.

(٥) سقط من ص.

(٦) (التذييل والتكميل ٦/٢٢٤/أ).

أي: فِعْلاً ماضيًا، ومَنْعُ إمالته مـأخوذ مـن كـلام سـيبويه[١] والأكـثر، فـإنهم أهملوا إمالة الألف؛ للياء بعدها، لكن ذكرها ابن مالك في التسهيل[٢] وغيره تبعًـا لابن الدَّهَّـان[٣] وغـيره، وشـرطها علـى (هـذا)[٤] أن تكـون متصلـة، نحـو: بَـايَعَ، وسَايَرَ، كالكسرة، بل أَوْلَى.

وجميع ذلك على تقدير كون سبب الإمالة في الكلمة التي فيها الفتحة لكـن لـم يكن في الألف، فإن كان في الألف فهـو إما انقـلاب الألـف عـن المكسـور كمـا في (خاف)، وأصله (خَوِفَ) بالكسر، وإما عن الياء كما في (ناب)، و(الرحى)، فإن ألفهـا منقلبة عن الياء، بدليل قولهم: (أنياب)، و(رَحَيَان)، وكذا (سال)، و(رمى) من (السـيل والرمي). [ط: ٢٤٠-٢٤١]

● **قوله: «فهو إما انقلاب الألف عن المكسور... إلخ».**

مـا قالـه مـن أنَّ سـبب الإمالـة فـي نحـو: خـاف؛ هـو انقـلاب الألـف عــن العيـن المكسورة، وفي نحو: سال؛ هو انقلابها عن الياء، أي: للدلالة على الياء والكسرة؛ هو ما

(١) قال سيبويه (١١٨/٤): «فإذا كان ما بعد الألــف مضمومـا أو مفتوحـا، لـم تكـن فيـه إمالة». قال أبو حَيَّان: «ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء التـي بعدهـا». أقـول: وهـو مفهوم من كلام سيبويه السابق.

(٢) في (التسهيل ٣٢٥) ذكر ابن مالك من أسباب إمالة الألف أن تكون متقدمـة علـى يـاء تليهـا أو متأخرة عنها، وفي (الارتشاف ٢٤٢/١) ذكر أبو حَيَّان لأن سيبويه لم يذكر هنا ما تـأخرت فيـه الياء عن الألف قال: «وذكر ذلك بعض أصحابنـا وابـن الدَّهـان، ومثـل لـه بآيـة، وانظـر (شـرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٧٢/٤، والأشموني ٢٢٥/٤).

(٣) ابن الدهان هو: الحسن بن محمد بن علي بن رجاء أبو محمد اللغوي المعـروف بـابن الدهـان، عالم باللغة، ويتكلم في الفقه والأصول، كان بذّ الهيئة، شديد الفقر، توفي سـنة ٤٤٧هـ. (بغيـة الوعاة ٥٢٣/١-٥٢٤).

(٤) ليس في ب.

قال ابن هشام الخَضْرَاوِيّ: «إنه الأَوْلَى»[١]، وذهب السيرافي[٢] وغيره إلى أنَّ سببها فيهما هو الكسرة العارضة في فاء الكلمة حين تسند إلى ضمير المتكلِّم، ولذلك جعل السيرافيّ من أسبابها كسرة تعرض في بعض الأحوال، وهذا ظاهر كلام الفارسيّ، قال: «أمالوا خاف، وطاب مع المُسْتَعْلِي طَلَبًا للكسرة في: خِفْتُ»[٣]. هذا، والإمالة فيهما نقلت عن بعض أهل الحجاز وِفَاقًا لبني تميم، وعامّتهم يفرقون بين ذوات الواو، نحو: خاف، فلا يميلون، وذوات الياء، نحو: طاب، فيميلون[٤].

● **قوله: «كما في (ناب)[٥]».**

ظاهره جواز إمالة الألف المنقلبة عن ياء في اسم ثلاثيٍّ من غير شذوذ، وهو مقتضى ما في المفصّل[٦]، وقال المُرَادِيّ: «صَرَّح بعضهم بشذوذها، وهو ظاهر كلام سيبويه»[٧] انتهى.

ومثّل بأربعة أمثلة لأنه إما اسم أو فِعْل، وعلى التقديرين فالألف عين أو لام، وإما كونه بحيث يصير ياء مفتوحة، نحو: (دعا) لقولهم: دُعِيَ، و(حُبلى)، لقولهم:

---

(١) نقل عنه هذا أبو حَيَّان في (التذييل والتكميل ٦/٢٤٣/ب).

(٢) انظر (شرحه على الكتاب ٣٢٦- السيرافي النحوي، والأصول: ٣/١٦١).

السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، ولد قبل سنة ٢٧٠هـ في سيراف، توفي في بغداد سنة ٣٦٨هـ. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين، والإقناع في النحو. (بغية الوعاة ١/٥٠٧).

(٣) (التكملة ٥٣٤)، والنص بهذا اللفظ نقله المحشي عن (التذييل والتكميل ٦/٢٤٣/ب).

(٤) انظر (الارتشاف ١/٢٤٣).

(٥) ب، ط: (باب).

(٦) قال في (المفصل ٣٣٥): «وسبب ذلك أن تقع بقرب الألف كسرة أو ياء أو تكون هي منقلبة عن مكسور أو ياء أو صائرة ياء في موضع وذلك نحو قولك: عماد، وشملال، وعالم، وسيال، وشيبان، وهاب، وخاف، وناب،...».

(٧) انظر (الكتاب ٤/١٢٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٩١).

(حُبليات)، و(العلا)، وألفه منقلبة عن الواو؛ لأنه من (العُلو)، وأميلت لقولهم في مفرده (العُليا)، بقلب الواو ياء لما سيجيء من أن واو (فُعْلَى) اسما تقلب ياء، وكذا أميل (اليتامى، والنصارى)؛ لقولك: (يتاميان، ونصاريان)، فإن تثنية الجمع جائز على تأويل الجماعتين، كقول الشاعر:

بين رِماحَي مالك ونهشل

وإنما قال: مفتوحة لأنها لو صارت ياء ساكنة كما في (جَال)، و(صال) لقولهم: (جِيلَ)، و(صِيلَ) في مجهولهما، لا يكون لها أثر، لأن الساكن كالميت، لا سيما من حروف اللين، مع أن هذه الكسرة يجوز أن يشم ضما، وأن الضمة يجوز أن تبقى على أصلها، وتبقى الواو، فلا يلزم من اعتبار ما لا يتغير يائيتها، مع كونها قوية أعتبار ما هو في معرض الزوال مع ضعفه. [ط: ٢٤١]

● **قوله: «لما سيجيء».**

أي: في الإعلال[١].

● **قوله: «فإنَّ تثنية الجمع جائز».**

يريد الجمع المكسَّر إذا لم يكن على صيغة منتهى الجموع[٢].

● **قوله: «في مِعْرَض».**

هو بكسر الميم، وفتح الراء[٣].

وجميع ما مَرّ على تقدير أن يكون السبب في الكلمة التي منها الفتحة الممالة فإن لم يكن فيها، فإما أن يكون ذلك السبب إمالة أخرى أو لا، بل سببا من الأسباب

---

(١) (الجاربردي ٣٠٨، وهذا الكتاب ٣٥٨).

(٢) انظر (ابن يعيش ٤/٤، ط ١٥٤، وشرح الرضي على الكافية ١/١٧٧).

(٣) المِعْرَضُ: «الثوب تُعرض فيه الجارية وتُجَلَّى فيه، والألفاظُ معاريض المعاني، من ذلك؛ لأنها تجمّلها». (اللسان: عرض).

المذكورة، فإن كان إمالة أخرى فإما أن تكون سابقة عليها أو آتية بعدها، فإن كانت سابقة عليها فيمال كما في (عِمَادا) فتميل الألف الأولى لكسرة العين، ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لأجل تلك الإمالة، وإن كانت آتية بعدها فإما أن يقع ذلك في الفواصل أو لا، فإن وقع في الفواصل فيمال ليتناسب الفواصل، فإن رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم، ولهذا يمال لها ما لا يمال لغيرها، ألا ترى أن نحو: (والضحى) يمال لها مع كون ألفه منقلبة عن الواو. [ط: ٢٤١-٢٤٢]

● **قوله: «كما في عِمَادًا».**

هذا المثال ونحوه من القسم السابق؛ لأن سبب الإمالة فيه في الكلمة التي فيها الفتحة، على ما يقتضيه ظاهر لفظه أوَّلاً، لكنه هنا اعْتُبِرَ الألف دون الفتحة، فكان السبب في كلمة أخرى، وقد يُفْهَمُ من كلامه جواز الإمالة؛ لإمالة سابقه قياسًا، وهو، أيضًا، ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال: «قالوا: مِعزانا في قول من قال: عِمَادًا، فأمالهما جميعًا»[1] انتهى.

● **قوله: «ولهذا يُمال لها ما لا يُمال لغيرها».**

هذا في معنى المصادرة على المطلوب، فالأحسن أن يقول: ولهذا وقع فيها طَلَبًا للتشاكل، (فَعَلْنَ) موقع (فَعَلُوا) فيما روي في بعض الأدعية: «اللهم ربَّ السموات وما أَظْلَلْنَ، ورب الأرضين وما أَقْلَلْنَ، ورب الشياطين ومن أَضْلَلْنَ»[2]، أي: ومن أضلُّوا، ونحو ذلك، فَلْيُتَأَمَّل.

● **قوله: «ألا ترى أن نحو: ﴿والضُّحَى﴾[3]».**

---

(١) (الكتاب ٤/١٢٧).

(٢) (السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب: ما يقول إذا رأى قرية يريد دخولها ح١٠٣٧٧، ٦/١٣٩).

(٣) (الضحى: ١).

والضَّحْوُ والضَّحْوَة والضَّحِيَّة: ارتفاع النهار، والضحى فويق ذلك. (اللسان: ضحا).

قرأ بإمالة ﴿وَالضَّحِى﴾ كل من حمزة والكِسَائِيّ وخلف. (النشر ٢/٣٥-٣٧، والإتحاف ٤٤٠، والمفصل ٣٣٧).

ذكر ابن مالك من نحوه: (تلا)[1] من قوله تعالى: ﴿والقمر إذا تلاها﴾[2]، و(سَجَى) من قوله: ﴿والليل إذا سَجَى﴾[3]، واعْتُرِضَ تمثيله بهما بأن ألفهما تجوز إمالتها لغير التناسب؛ لأنها تَؤُولُ إلى الياء إذا بُنِيَ الفعل للمفعول، وأجيب: بأن السبب المقتضي لإمالة نحو: دعا -مما ألفه عن واو- لم يعتبره القُرَّاء؛ ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاور المُمَالَ، فلما أمالوا: ﴿تلاها﴾ ونحوها، وليس من عادتهم إمالة ذلك، عُلِمَ أن الداعي إلى إمالته عندهم إنما هو التناسب[4].

وإن لم يقع في الفواصل فلا يمال؛ لأن الكسرة التي هي لأجل الإمالة عارضة فلا تأثير لها. ولا ينظرون إلى هذا العروض متى كانت متقدمة؛ إذ لو لم يمل حينئذ عدل من سِفْل إلى علو، وهو مستكره، وفي عكسه إنما يلزم العدول من علو إلى سفل وهو أسهل، ولذلك إذا أمالوا ذال (مُحاذر) لكسرة رائه كما سيجيء لا يجيزون إمالة ألفه مع أنهما في كلمة واحدة، فكيف إذا كانتا في كلمتين. [ط: ٢٤٢]

● **قوله: «من سُفْل إلى عُلْو».**

يجوز ضمّ أول كلٍّ منهما وكسره[5].

وإلى هذا التفصيل أشار المصنف رحمه الله حيث أطلق قوله: «للفواصل» وقيد

---

(١) قال ابن مالك في الكافية:

وقد أمالوا لتناسب بلا ... داعٍ سواه كـ(عمادٍ) أو (تَلاَ)

(شرح الكافية الشافية ٤/١٩٦٩، ١٩٧٥).

(٢) (الشمس: ٢).

(٣) (الضحى: ٢).

(٤) انظر هذا الإيراد والاعتراض وجوابه في: (توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٥/١٩٩-٢٠٠، والأشموني ٤/٢٣٠-٢٣١).

(٥) (اللسان: سفل، علا).

قوله: «الإمالة...» بقوله: «قبلها...».

وقوله بعد ذلك: «والفواصل نحو: والضحى، والإمالة نحو: رأيت عمادا...» يؤيد أيضا ذلك، يعرف بالتأمل. [ط: ٢٤٢]

● **قوله: «يؤيد ذلك أيضًا».**

أي: لأنه مَثَّلَ للإمالة ((في الفواصل)[1] بما سَبَبُ إمالته إمالةٌ لاحِقَةٌ، فأَفهمَ الجوازَ للسابقة من باب أَوْلَى، ولم يمثِّل للإمالة)[2] في غيرها إلا بما سبب إمالته إمالة سابقة، وهو (عمادا) فلم يتجاوزه الحكم، وهو واضح.

وقال في شرح المفصل: والإمالة سبب ضعيف لم يعتد به إلا بعض المميلين؛ لأنها ليست كسرة محققة، ولا ياء، فلا يلزم من اعتبار الكسرة والياء في مناسبتيهما للإمالة اعتبار ما نحي به نحوهما، وإليه اشار ههنا بقوله: «على وجه...» وبعضهم يجيز الإمالة لإمالة بعد الألف، ومنه قراءة بعضهم ﴿اليتامى﴾ و﴿النصارى﴾ بإمالتين: أميلت الألف الأخيرة لأنها تنقلب ياء في التثنية كما مرّ، وأميلت الأولى لإمالة الثانية، وهو ضعيف لما عرفت، ولم يذكره المصنف لضعفه وقلته.

وإن لم يكن إمالة أخرى، بل سببا من أسباب الإمالة، فكما تمال الألف المنقلبة عن التنوين في الوقف نحو: (رأيت زيدا) لأجل الياء، وهي في كلمة أخرى. [ط: ٢٤٢]

● **قوله: «ومنه قراءة بعضهم».**

هي قراءة الكِسَائِيّ من رواية // الدُّوريّ[3]، من طريق أبي عثمان الضرير[4]، ومنه ٥٣أ

(١) ليس في ب.

(٢) ليس في ط.

(٣) الدوري هو: حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي بن صهبان، ويقال: صهيب، أبو عمرو الدوري الأزدي البغدادي، إمام القراءة، شيخ الناس في زمانه. (غاية النهاية ١/٢٥٥-٢٥٧).

(٤) أبو عثمان الضرير هو: سعيد بن عبد الرحيم بن سعيد أبو عثمان الضرير البغدادي المؤدي، حاذق ضابط، توفي سنة ٣١٠هـ. (غاية النهاية ٢/٢٦١-٢٦٣).

أيضًا إمالة فتحة الراء والنون في: ﴿رَأَى﴾[1] و﴿نَأَى﴾[2]، تَبَعًا لإمالة الهمزة فيهما في قراءة حمزة[3] والكِسَائِيّ وغيرهما، ووجهها أن الهمزة حرف مستثقل، فطَلَبُ التخفيف ٣ معها أكثر بتعديل الصوت في مجموع الكلمة[4].

ثم اشار بإدخال (قد) إلى أن إمالة ألف التنوين قليلة؛ لأن الألف عارضة للوقف، فهي في حكم التنوين، ولو تأملت فيما مضى ظهر لك رجوع جميع أسباب الإمالة إلى ٦ الكسر والياء، ثم اختلفوا:

فذهب بعضهم إلى أن الياء أدعى للإمالة من الكسرة؛ لأنها حرف، والحرف أقوى لقيامه بنفسه، ولأن الكسرة بعضها.

٩ **وقال آخرون: الكسرة أقوى؛ لأن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء.** [ط: ٢٤٢-٢٤٣]

● **قوله: «فذهب بعضهم».**

هو ابن السَّرَّاج[5].

(١) من قوله تعالى: ﴿فلما رءا القمر بازغًا قال هذا ربي﴾(الأنعام: ٧٦).

(٢) من قوله تعالى: ﴿وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه﴾(الإسراء: ٨٣).

(٣) حمزة هو: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أبو عمارة التيمي مولاهم الكوفي الزيات، ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٥٦هـ. (غاية النهاية ٢/٣٠٦-٣٠٧).

(٤) انظر القراءات في (الإقناع ١/٣٠٩، والسبعة ٢٦١، وتحبير التيسير ٦٦، والإتحاف ٨٣). قال ابن حيدرة في (كشف المشكل ٢/٤٠٨): «والمميلون من القراء أربعة: حمزة، والكِسَائِيّ، وأبو عمرو، ونافع، فمذهب نافع وأبي عمرو اللفظ بَيْنَ بَيْنَ، ومذهب الكِسَائِيّ تصريح الإمالة، والباقون من القراء، والباقون من القراء، أعني عاصمًا وابن كثير وابن عامر، لا يميلون شيئًا».

(٥) انظر ما نسب إليه في (الارتشاف ١/٢٣٨، وتوضيح المقاصد ٥/١٨٦، والتذييل والتكميل ٦/٢٤٤) ولم أجده في الأصول ولا الموجز له.

ابن السَّرَّاج هو: محمد بن السري، أبو بكر النحويّ، كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية، من مصنفاته: الأصول في النحو، ومجمل الأصول، الموجز، والاشتقاق، وشرح سيبويه. توفي سنة ٣١٦هـ. (أخبار النحويين البصريين ١٠٨-١٠٩، وإنباه الرواة ٣/١٤٥-١٤٩).

● **قوله: «وقال آخرون».**

هو مذهب الأكثرين، وظاهر كلام سيبويه؛ لأنه قال في الياء: «لأنها بمنزلة
٣ الكسرة»[١]، فجعل الكسرة أصلا، وهو (الأظهر)[٢]؛ لوجهين، أحدهما: ما ذكره
الشارح، والثاني: أن سيبويه[٣] ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، وذكر في
الياء أن أهل الحجاز وكثيرًا من العرب لا يميلون (هذا)[٤]، فدلّ هذا من جهة النقل على
٦ أن الكسرة أقوى، قال ذلك المُرَادِيّ[٥] وغيره.

قوله: «والاستعلاء...».

لما فرغ من أسباب الإمالة شرع في موانعها، وهي ثمانية أحرف:

٩ **الراء غير المكسورة، وحروف الاستعلاء، وهي: الصاد، والضاد، والطاء،**
والظاء، والخاء، والغين، والقاف، وإنما منعت المستعلية الإمالة طلبا لتجانس
الصوت، كما أميلت فيما تقدم طلبا له؛ لأن هذه الحروف لما كانت تستعلي إلى
١٢ **الحنك، فلو أملت الألف في (صاعد) لانحدرت بعد إصعاد، ولو أملت في (هابط)**
لصعدت بعد انحدار، وكلاهما شاق، لكن الثاني أشق، فلذلك كانت هذه الحروف
بعد الألف أقوى مانعا كما سيجيء. [ط: ٢٤٣]

١٥ ● **قوله: «فلو أَمَلْتَ الألف في: صاعدًا».**

أي: في لفظ (صَاعِدًا)، ومثله قوله في: (هَابِط).

---

(١) (الكتاب ٤/١٢١).

(٢) ب: (الظاهر).

(٣) (الكتاب ٤/١٢١).

(٤) ليس في ط.

(٥) قال المُرَادِيّ: «واختلف في أيهما أقوى، فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء...».
قال: «وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة، والأول أظهر». (توضيح المقاصد والمسالك ٥/١٨٦-١٨٧)، وانظر (الارتشاف ١/٢٣٨، والتذييل والتكميل ٦/٢٤٤).

● **قوله: «لصَعَدْتَ».**

قال في القاموس وغيره: «(صَعِدَ)(١) في السُّلَّم، كسَمِعَ، صعودًا، وصَعَّدَ في الجبل، وعليه تصعيدًا، ولم يُسمع: صَعِدَ فيه»(٢) انتهى.

وأما الراء وإن لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرير الذي فيها، بل قيل: هو أشد مانعا، إذا عرفت هذا فنقول: الحروف المستعلية إن كانت في باب (خاف)، وهو ما ألفه مقلوبة عن مكسور، أو في باب (طاب)، وهو ما ألفه مقلوبة عن ياء، أو في باب (صَغَى)، وهو ما تصير ألفه ياء مفتوحة؛ لأنك إذا بنيته للمفعول معدى بحرف الجر نحو: صَغَى إليه، تنقلب ألفه ياء، فلا تمنع الإمالة لقوة السبب فيه؛ لأنه في نفس الحرف الممالة. قال في الصحاح: «صَغَا يصغو ويَصْغَى صَغْوًا، أي مال». [ط: ٢٤٣]

● **قوله: «وهو ما يصير ألفه ياء مفتوحة».**

يستفاد منه أنه لا أثر لحرف الاستعلاء فيما ألفه لام رابعةً فصاعدًا، نحو: اسْتَقَى، ولا فيما ألفه للتأنيث نحو: الوُسْطَى؛ لأنك إذا بنيت الأول للمفعول، وثنيت الثاني، انقلبت ألفهما ياءً، فهما، أيضًا، من باب: (صَغَا).

● **قوله: «قال في الصحاح».**

عبارتها: «صَغَا يَصْغُو ويَصْغَى صَغْوًا وصُغُوًّا: مال. قال: وكذلك صَغِيَ، بالكسر، يَصْغَى صَغًى وصُغِيًّا»(٣).

وإن كانت في غيره فإما أن يكون معها الراء أو لا، فإن لم يكن معها الراء فإما أن يكون قبل الألف أو بعده، فإن كانت قبله فإما أن يقع بينهما فاصل أو لا، فإن لم يقع بينهما فاصل فتمنع الإمالة، كصاعد.

---

(١) ليس في ب.

(٢) (القاموس: صعد).

(٣) (الصحاح: صغا)، وليس فيه (صَغْوًا)، ولعلها في نسخ أخر.

وإن وقع بينهما فاصل فإما أن يكون بحرف أو أكثر، فإن كان بأكثر من حرف واحد فلا تمنع، كصَفَحَاتِي.

٣ **وإن كان الفصل بحرف واحد فإما أن تكون المستعلية في الكلمة التي فيها الألف أو لا، فإذا كانت في تلك الكلمة كصواعد فتمنع الإمالة على رأي بعضهم، والمشهور أنها لا تمنع وإن كانت في غير ذلك الكلمة فلا تمنع الإمالة، نحو: (رابطَ**

٦ **سالم).** [ط: ٢٤٣-٢٤٤]

● **قوله: «فإن كانت قَبْلَهُ... إلخ».**

حاصِلُه: أن الحروف المستعلية إذا سبقت الألف لا تمنع إمالتها، إلا إذا وَلِيَتْهَا

٩ الألف، وهو موافق لظاهر كلام سيبويه[١]، ومقتضى كلام ابن مالك وابن هشام[٢] وغيرهما [من الشارحين][٣]: أن تقدم الحرف المستعلي كتأخره، ما لم ينكسر أو يسكُن إِثْرَ الكسرة فيُمال، نحو: طِلاب، ومِطْواعٌ، بخلاف: غَنَائم، وخَزْعَالٍ[٤]، وذكر الشريف

١٢ وغيره من الشارحين[٥] نحو هذا التفصيل فيما إذا فصل بحرف واحد، وقالوا: «إن كلام المُصَنِّف مطلق، والمراد التقييد». والله أعلم.

وأما إن كانت المستعلية بعد الألف فإما أن يكون بينهما فاصل أو لا، فإن لم

١٥ **يكن فتمنع الإمالة كعاصم، وإن فصل فإما أن يكون الفصل بحرف أو بحرفين، فإن كان بحرف فتمنع الإمالة أيضا، سواء كانت المستعلية في الكلمة التي فيها الألف**

---

(١) في (الكتاب ٤/١٢٨) قال سيبويه: «فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء، إذا كان حرف منها قبل الألف تليه.

(٢) (التسهيل ٣٢٥، وأوضح المسالك ٤/٣٥٦، وانظر الأصول ٣/١٦٤، وابن يعيش ٩/٥٥).

(٣) زيادة من ب.

(٤) ناقة بها خزعال: أي: ظَلْع (عرج) وليس في الكلام (فَعْلال) بالفتح من غير المضعف غير هذه الكلمة (اللسان: خزعل).

(٥) انظر (شرح الشريف ١٠٦٤، والرضي ٣/١٥-١٧، والنظام ٢٩٧).

نحو (عاشق)، أو في غيرها، نحو: (عتابُ ظالمٍ)، وإن كان بحرفين فكذا على الأكثر، نحو: (مواعيظ)، وإنما كانت غير مانعة إذا وقعت قبل الألف بحرف، ومانعة إذا وقعت بعدها بحرفين على الأكثر فيهما؛ لأن الاستعلاء إذا كان قبله عدل من علو إلى سفل فلم يستكره استكراههم العدول من سفل إلى علو. هذا إذا لم يكن مع المستعلية الراء، فإن كان معها الراء فإما أن يلي الراء الألف أو لا، فإن وليتها فإما أن تكون الراء مكسورة أو لا، فإن تكن مكسورة فلا تعارض المستعلية لأنها مانعة عن الإمالة منع المستعلية لِمَا مَرَّ، فكيف تعارضها إذا انضمت إليها؟ مثال المفتوحة قبلها (كِرَام)، و(راحم)، وبعدها قولك: رأيت حمارك، والمضمومة بعدها نحو: هذا حمارك، وقل العامة: (فراشٌ وسراج) لحن. [ط: ٢٤٤]

● **قوله: «فإن وَلِيَتْهَا».**

أراد فإن كانت (الرَّاء)[1] مجاورة للألف قبلها أو بعدها، ليستقيم التقسيم الآتي، ولقوله بعد: «وإن لم تكن الراء تلي الألف، بل تباعدت».

● **قوله: «مثال المفتوحة... إلخ».**

هذه الأمثلة لِمَا فيه الراء مانعة بدون المستعلية، ومثالها مع المستعلية: فِرَاقٌ، وصِرَاطٌ، وهذا قادر، ونحوها.

ويجب أن تعلم أن منعها عن الإمالة في غير باب (خاف)، و(طاب)، و(صغى) أيضا لأنهم يميلون (ران)، و(تترى) باتفاق، أما (ران) فلأن ألفها منقلبة عن الياء، يقال: ران ذنبه على قلبه يرين رينا، أي غلب، وأما (تترى) فمن يجعل ألفه للتأنيث ويمنع صرفه فإمالته حينئذ لأنك تقول في تثنيته (تتريان) بقلب ألفه ياء مفتوحة، ومن يجعل ألفه للإلحاق فإمالته لقولهم: (تتريان) أيضا، أو لأن ألفه منقلبة عن الياء، لما عرفت أن ألف الإلحاق تكون منقلبة عن الياء.

والتاء الأولى في (تترى) بدل عن الواو، وأصله (وَتْرَى) من (الوِتْر)، وهو الفرد،

---

(١) ط: (الياء).

وقوله تعالى: ﴿أرسلنا رسلنا تترى﴾ أي واحدا بعد واحد، وإن كانت مكسورة فإما أن تكون قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبلها فلا أثـر لهـا، ولذلـك لـم يمـل أحـد قولـه تعالى: ﴿من رباط الخيل﴾، لئلا يلزم العـدول مـن سـفل إلـى علـو، وإن كـانت بعدهـا فتغلب المستعلية، فيمال (طاردٌ)، و(غارمٌ)، فلذا قيّد المصنف قولـه: «المكسـورة...» بقوله: «بعدها...». [ط: ٢٤٤-٢٤٥]

٣

● **قوله: «وأما تَتْرَى... إلخ».**

٦

قد جاء التنزيل باعتبار كل من الوجهين، قرأ ابن كثير[1] وأبو عمرو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًى﴾[2] بالتنوين على أن ألفه للإلحاق، وغيرهما بتركه على أنها للتأنيث، كدَعْوى، وهذا هو المختار عَمَلاً بالأكثر؛ ولأن الألف للإلحاق لا يكون في المصادر إلا نادرًا. و«الوِتْر»: بكسر الواو، وفتحها[3].

٩

وكما تغلب المستعلية تغلب الراء الغير المكسورة أيضا فيمال (من قرارك)، وذكر في شرح الهادي أنه إذا تأخر المستعلي عن الألف نحو (فارِق) لم يجز الإمالة لقوة المستعلي حينئذ.

١٢

ويمكن أن يكون مراد المصنف أيضا ذلك لكن لم يصرح به اكتفاء بالأمثلة، فإنه ذكر من الأمثلة ما يتقدم فيه المستعلية على الألف، فيحتاج حينئذ إلى زيادة

١٥

(١) ابن كثير: هو أبو إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، مولاهم، ولد سنة ١٣٠هـ، وتوفي سنة ١٨٠هـ. (غاية النهاية ١/١٦٣).

(٢) (المؤمنون: ٤١)، وفيها ثلاثة أوجه: قرأ الكوفيون ونافع والحسن وابن محيصن (تترى) بغير تنوين، وقرأ أبو عمرو وابن كثير وأبو جعفر والأعرج، وهي قراءة الشافعي: (تترًى) منونة، ويجوز (تِتْرَى) بكسر التاء الأولى موضعها نصب على المصدر... من قرأ تترى بلا تنوين وجعلها فَعْلَى مثل سكرى، ومن نون جعل الألف للنصب كما تقول: رأيت زيدًا يا هذا، والتاء في القراءتين جميعًا مبدلة من واو». انظر (إعراب القرآن للنحاس ٣/١١٤، ومعاني القرآن للزجاج ٤/١٣، والدر المصون ٨/٣٤٤، والإقناع ٢/٧٠٨، والنشر ٢/٣٢٨).

(٣) (اللسان: وتر).

تفصيل بأن نقول: إذا كانت الراء المكسورة بعد الألف فالمستعلية إما قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبلها فتغلب الراء المكسورة عليها فيمال نحو (طارد)، وإن كانت بعدها فلا تغلبها، بل تغلب المستعلية عليها، فلا يمال نحو (فارِق) لِمَا مَرَّ في (رِبَاط)، وإن لم تكن الراء تلي الألف بل تباعدت فهي كالعدم في المنع عن الإمالة لو كانت غير مكسورة، وفي الغلب على المستعلية لو كانت مكسورة، فيمال (هذا كافر) لكسرة الفاء، ولا يعتد بالراء لبعدها.

ولا يمال (مررت بقادر) للحرف المستعلي وهو القاف، ولا يعتد بالراء المكسورة لبعدها، وبعضهم يعكس، أي يفتح (كافر)، ويميل (مررت بقادر).
[ط: ٢٤٥]

● قوله: «وذكر في شرح الهادي».

جزم بما ذكر الشيخ أبو حَيَّان(١) وغيره.

وذكر بعض الشارحين أن قوله: «وبحرف» معطوف على مقدر تقديره: الاستعلاء مانع قبلها يليها بغير حرف وبحرف في كلمتها على رأي، ومانع بعدها يليها بغير حرف وبحرف وبحرفين على الأكثر.

وفيه نظر؛ إذ يصير التقدير هكذا: مانع قبلها يليها بغير حرف ويليها بحرف ويليها بحرفين. وفساده لا يخفى.

فالأولى أن يقال: هو عطف على قوله: «يليها...»؛ لأن الجار والمجرور لكونه في تقدير الفعل يعطف كثيرا على الجملة الفعلية.

أي: الاستعلاء مانع قبلها يليها ويفصل بينهما بحرف... إلخ، فقوله: «يليها...» حال، وما بعده عطف عليه. [ط: ٢٤٥-٢٤٦]

(١) انظر (الارتشاف ٢٤١/١، والأصول ١٦١٨/٣)، وفي (الكتاب ١٣٧/٤): قال سيبويه: «وتقول: هذه ناقة فارق، وأينق مفارق، فتنصب كما فعلت ذلك حيث قلت: ناعق، ومنافق، ومناشيط». وانظر (بغية الطالب ١٦٠).

● **قوله: «وذكر بعض الشارحين».**

هو الشريف[١] رحمه الله تعالى.

٣ ● **قوله: «وفساده لا يخفى».**

وجهه أن المفهوم من قوله يَلِيها: الاتصال والمجاورة، وذلك مُنَافٍ للفصل بحرفين وحرف واحد، وقد يُجاب: بأن الفعل المذكور من (الوَلْي)، ومعناه لغةً: القُرْب والدُّنُوّ،

٦ وهو معنى نِسْبِيٌّ، فلا ينافي الفصل.

قوله: «وقد يمال...».

لما فرغ مما فيه بعد الفتحة الألف شرع فيما ليس كذلك، وهو قسمان؛ لأنه

٩ **إما أن يكون بعدها هاء التأنيث أو لا، فنقول:**

يمال ما قبل هاء التأنيث المنقلبة عن التاء في الوقف لشبهها بالألف لفظا لخفائها، وحكما لكونهما للتأنيث. [ط: ٢٤٦]

١٢ ● **قوله: «يُمال ما قَبْلَ هاء التَّأنيث».**

(يعني به أن فتحة الحرف الذي قبل هاء التأنيث تُمَالُ لذلك الحرف، وتعبير بعضهم[٢] عن ذلك بإمالة هاء التأنيث تَجَوُّزٌ، وإطلاقهم هنا هاء التأنيث)[٣] شاملٌ للتي

١٥ رُسِمَتْ تاء، نحو: ﴿بَقِيَّتُ اللهِ﴾[٤]، وللمُتَجَوّزة بها للتأكيد، كـ(نَعْجَةٍ)، أو للمبالغة، كـ(عَلاَّمَةٍ)، أو للفرق، كـ(سَفِينَةٍ)، و(لبنة)، وغيرها[٥].

---

(١) (شرحه على الشافية ٢/١٠٦٧).

(٢) منهم ابن مالك في (التسهيل ٣٢٧، وأبو حيَّان في الارتشاف ١/٢٤٤).

(٣) ليس في ب.

(٤) قال تعالى: ﴿بَقِيَّتُ اللهِ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾(هود: ٨٦).

(٥) انظر في جميع أنواع التاء: (جواهر الأدب للإربلي ١٢١، ونظم الفرائد للمهلبي ٢٤٨).

● **قوله: «لشبهها بالألف».**

بيَّنه غيرُه بلزوم السكون، وفتح ما قبلها، وإفادة التأنيث، والخفاء، والزيادة، والبدل، وغيرها[1]. ٣

فلا تمال تاء التأنيث في الأفعال لفقد الشبه اللفظي، ولا هاء السكت والضمير لفقد الشبه الحكمي، ثم ذلك يحسن في نحو (رَحْمَة) مما لم تكن فيه الفتحة على الراء ولا على الحرف المستعلي، ويقبح في نحو (كُدْرَة) للراء المفتوحة، ويتوسط في نحو (حِقَّة) لأن الراء المفتوحة أشد مانعا. ٦

وأخر المصنف إمالة ما لم يكن فيه بعد الفتحة ألف ولا هاء إشارة إلى قلّته، ونحن أيضا نذكرها هناك إن شاء الله تعالى. [ط: ٢٤٦-٢٤٧] ٩

● **قوله: «ولا هاء السكت».**

مِثْلُهَا الهاءُ الأصليةُ، نحو: (نَفَقَة)، على أنه قد نُقِلَ عن الكِسَائِيّ إمالةُ ما قبل هاء السكت في نحو: ﴿مَالِيَهْ﴾[2]، وبها قطع أبو مزاحم الخاقاني[3] له، والمشهور عنه عدمها[4]. ١٢

● **قوله: «ثم ذلك يحسن... إلخ».**

---

(١) قال ابن هشام: «وإنما يكون هذا في الوقف خاصة كرحمة ونعمة؛ لأنهم شبهوا هاء التأنيث بألفه لاتفاقهما في المخرج، والمعنى، والزيادة، والتطرف، والاختصاص بالأسماء». (أوضح المسالك ٤/٣٥٩).

(٢) ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَه﴾(الحاقة: ٢٨).

(٣) الخاقاني هو: موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، أبو مزاحم الخاقاني البغدادي، إمام مقرئ مجود ثقة محدث، قيل: إنه أول من صنف في التجويد، وقصيدته الرائية مشهورة، مات سنة ٣٢٥هـ. (غاية النهاية ٢/٣٢٠-٣٢١).

(٤) انظر قراءته في (الإقناع ١/٣١٩-٣٢٠، والنشر ٢/٨٨-٨٩، والرضي ٣/٢٥-٢٦، والارتشاف ١/٢٤٤).

مقتضاه جواز إمالة الفتحة في الجملة؛ على أيٍّ حرف كانت من سائر الحروف، أي: غير الألف، وهو أحد المذهبين، وعليه جرى ابن مالك[١] وغيره، وأطلقوا الجواز، قال الشريف[٢]: «وما في المتن أحسن». والمشهور على ما قاله المَوْصِلِيّ[٣] وغيره - وهو المشهور // من مذهب الكِسَائِيّ[٤] في قراءته- أن الحروف التي تمال فتحتها قبل هاء التأنيث خمسة عشر[٥] يجمعها قولك: (فجثت زينب لذود شمس)، وأما الباقية فعشرة، (منها)[٦] تمتنع إمالتها مطلقًا، وهي حروف الاستعلاء؛ لأنها مانعة في الأصل، وهو الألف، فالفرع أَوْلَى، والعين والحاء حملاً على المعجمتين؛ لضعف الفرع، والألف؛ لأنها لا تكون (إلا)[٧] ساكنة. وأربعة تمتنع إمالتها إن فُتِحَ ما قبلها أو ضُمَّ، وهي: الهمزة والهاء؛ لقربهما من مخرج الألف، والكاف؛ لقربها من مخرج القاف، والراء؛ لتكررها، (فإن)[٨] انكسر ما قبلها، أو كان ياءً، جازت؛ لانضمام سبب الأصل إلى الشَّبه.

● **قوله: «لأن الراء المفتوحة أشد مانعًا».**

منعه الشيخ نظام الدين، وَادَّعَى أن الأمر بالعكس، قال: «لأن الراء غير المكسورة مُلْحَقَةٌ بالمستعلي، وشبيهة به، فلا تبلغ درجته، ولهذا كانت الإمالة في: (لن يَضْرِبَهَا رَاشِدٌ) أقوى منها في: (لن[٩] يضربها قَاسِمٌ)، وأُجِيزَ إمالة: (عُمْرَان) دون (بُرْقَان)[١٠]،

---

(١) انظر (التسهيل ٣٢٧، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٧٠، ١٩٧٨، وأوضح المسالك ٤/٣٥٩-٣٦٠).

(٢) انظر (شرحه على الشافية ١٠٧٢)، وليس في نصه هناك قوله: «وما في المتن أحسن».

(٣) لم أقف عليه، وانظر (الرضي ٣/٢٤-٢٥).

(٤) قال ابن الجزري: «وقد اختص بإمالتها الكِسَائِيّ في حروف مخصوصة، بشروط معروفة». (النشر ٢/٨٢).

(٥) انظر (النشر ٢/٨٢-٨٥).

(٦) ط: (مما).

(٧) ليس في ب.

(٨) ط: (فإذا).

(٩) ط: (قد).

(١٠) البرقان: جماعة الجراد فيها سواد وبياض، الواحدة برقانة. «اللسان: برق».

قال: وإنَّما الفتح في الراء؛ لأن إمالة فتحها كإمالة فتحتين؛ لتكرار الـراء؛ إذ العمـل[١] في إمالتها أكثر»[٢] انتهى. وما ادَّعاه هو مقتضى كلام المُصَنِّف في شَرْح المُفَصَّل[٣] وغيره.

قوله: «والحروف لا تمال».
هذا إشارة إلى ذكر الحروف والكلمات التي تشابهها مما لا تدخله الإمالة، فنقول: الحروف لا تمال لقلة تصرفهم فيها، والإمالة من باب التصرف، ولأنه لا أصـل لألفاتها فتمال للمناسبة، وبعض العجم يميل، لكن وهو لحن، فإن سـمي بهـا خرجـت عن حكم الحرفية ودخلت في حيز الأسماء، فإن وجد حينئـذ مـا يقتضـي الإمالـة فيهـا بعد التسمية كما في (إلا)، و(أما) أميلت؛ لأن الألف الرابعة في الاسم يحكم بأنها عن ياء وإن لم يوجد، كما لو سميت بعلى وإلـى لـم تجز إمالتهـا لأنهـا تجعـل مـن بنـات الواو؛ لأن بنات الواو أكثر، ولذلك تقول في تثنيتهمـا: إلَـوَان وعَلَـوَان، وأميـل (بَلَـى) لأنها أشبهت الفعل حيث استقلت بنفسها في الجواب وأغنت عـن الجملـة المذكـورة في السؤال. قال الله تعالى: ﴿ألست بربكم قالوا بلى﴾، أي: بلى أنت ربنا. [ط: ٢٤٧]

● **قوله: «ولأنه لا أصل لألفاتها».**

هكذا قال غيره[٤]، وقد اعْتُرِضَ بأنَّ انتفاء الانقلاب عن مكسور أو يـاء، لا يوجـب امتناع الإمالة مطلقًا؛ لجواز (سبق)[٥] غيره، كالكسر السـابق، (فـإن)[٦] قولـك: (إمَّـا)

---

(١) ط: (فالعمل).

(٢) (شرحه على الشافية ٣٠٣).

(٣) انظر (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٩٨-٢٩٩)، وفي (شرح الشـافية للمصنـف ٤١/أ) قـال: «وقد استقبحه قوم في الراء في نحو: كدرة، ولم يستقبحوه في نحو: حقـه؛ نظرًا إلـى أن الـراء المفتوحة أقوى في المنع». وهو عكس ما في الإيضاح.

(٤) انظر (شرح الشريف ١٠٧٢، والنظام ٣٠٤).

(٥) ص، ب، هـ: (سبب).

(٦) ط: (وهو).

بمنزلة قولك: (شِمْلال)، فالوجه هو التعليل السابق[١].

● **قوله: «وهو لَحْنٌ».**

٣ أي: على الصحيح، فقد ذهب الفَرَّاء إلى جواز إمالة ألفها تشبيهًا لها بألف (فَاعِل)، نقل ذلك عنه أبو حَيَّان[٢].

● **قوله: «يُحْكَمُ بأنها عن ياء».**

٦ [أي][٣]: وإن كان فعله واويًا؛ كـ(مَغْزًى) يُقَدَّرُ أن أصلَه: (مَغْزَوٌ)، فقلبت الواو ألفًا بعد انقلابها ياءً؛ لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها؛ ولذلك يقال في تثنيته: (مَغْزَيَان).

٩ ● **قوله: «وإن لم يوجد».**

أي: ما يقتضي الإمالة في الحروف التي سُمِّي بها بعد التسمية، (وانتفاؤه)[٤] في المثالين واضح؛ (إذ)[٥] الألف فيهما منقلبة عن واوٍ، كما ذكره بيانًا للخفيّ، ولا أثر

١٢ لصيرورة الألف فيهما (ياءً)[٦] في نحو: عليه، وإليه؛ لتعذرها بعد التسمية، ولأنها ياء ساكنة، وقد مرَّ أنه لا أثر لها[٧]، [٨-وكذا لا أثر للكسرة في (إلى)؛ لأنها كسرة على غير

---

(١) هو قول الشارح: «القلّة تصرفهم فيه»، وهو ما نص عليه ابن يعيش في (شَرْح المُفَصَّل ٩/٦٥، والرضي في (شرح الشافية ٣/٢٦).

(٢) انظر (الارتشاف ١/٢٤٦).

(٣) سقط من ص، هـ.

(٤) ط: (والتقاؤه).

(٥) ط: (إن).

(٦) ب: (منقلبة عن ياء).

(٧) انظر ص(١٥٥) من هذا الكتاب.

(٨- -٨) سقط من ص، هـ.

راء، وقد تقدَّم[١]، أيضًا، أنها لا تؤثر في الواويّ، والضمير في «إمالتها» و«يجعلها»[٨-] للحروف المذكورة، وكذا المتوسّطة، أو هو راجع إلى التسمية المفهومة من الفعل

٣ السابق، وعلى هذا شَرْحُ النِّظَام[٢]، ولا يجوز أن يكون ضمير القصة؛ [لأنه][٣] لا يؤنّث، كما سبق[٤]، إلا إذا كان في الجملة المُفَسِّرَة مؤنث غير فضلة، نحو: (هي هند مليحة).

● **قوله: «ولذلك تقول في تثنيتهما: إِلَوَان، وعَلَوان».**

٦ نصَّ على (ذلك)[٥] سيبويه[٦]، وجزم بامتناع الإمالة، نقله الجَوْهَرِيُّ، وقال ذلك، أيضًا، المُصَنِّف في شَرْح المُفَصَّل[٢]، والمَوْصِلِيّ وغيرهما، وخفي النص على شارح فخالفه، فزعم جواز الإمالة، قال[٧]: «لأنك تقول في التثنية: إِلَيَان، وعَلَيَان؛ لقولهم:

٩ إِلَيْك، وعَلَيْك»، وقال: «إن ما ذكره هو القياس».

● **قوله: «وأغنت عن الجملة».**

أي: عن إعادتها في الجواب بصيغة الإيجاب.

١٢ **و(يا) لأنه قائم مقام (أدعو).**

وكذا (لا) في (إمَّا لا)، والأصل (إن لا)، و(ما) صلة، ومعناه في الفارسية: (باري). تقول: اخرج، فإذا امتنع تقول: إمّا لا فتكلم، أي: إن كنت لا تفعل الخروج

---

(١) انظر ص(**) من هذه الرسالة، و(الإقناع ١/ ٢٨٠).

(٢) (شرحه على الشافية ٣٠٤).

(٣) سقط من ص.

(٤) (الجاربردي ٢١٣).

(٥) ليس في ط.

(٦) في (الكتاب ٣/ ٣٨٧): «ولو جعلت (على) اسمًا ثم ثنيت لقلت: عَلَوان؛ لأنها من علوت، ولأن ألفها لازمة للانتصاب». وانظر (الصحاح: ألا، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٠٢).

(٧) هو الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٤١٨)، وهو موافق للرضي (٣/ ٢٦) في (إلى) فحكم كذلك بجواز إمالتها.

فتكلم، فعلم أن (لا) في (إما لا) مغنية عن الجملة الفعلية، هكذا ذكر في بعض شروح المفصل، وهو يدل على أن الهمزة من (إمّا) مكسورة، وقال بعض شارحي الكتاب (أمّا لا) بفتح الهمزة، فإن معنى (أما لا) هو إن كنت لا تفعل ذاك افعل هذا، أي (لأن كنت) فحذفت اللام، ثم حذف (كان) فصار الضمير المتصل منفصلا، وزيدت (ما) عوضا عن الفعل المحذوف، وقلبت النون ميما وأدغمت في الميم. [ط: ٢٤٧-٢٤٨]

● **قوله: «(ويا)[(١)]».**

في معناه: (وا) في الندبة، وبذلك صرّح اليزدي[(٢)].

● **قوله: «وكذا لا في: إمَّا لا».**

هكذا قال غيره أيضًا[(٣)]، وقضيته أنه لا تمال مفردةً، وكلام أبي حَيَّان في ذلك أصرح؛ فإنه قال[(٤)]: «أَمَّا إمالة ألف (لا) فلأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل؛ ألا ترى أنَّ المعنى إن لم تفعل كذا فافعل كذا؟ ولو أُفردت من (إمَّا) لما صحت إمالة ألف (لا)، قال: وحكى ابن جني[(٥)] عن قطرب[(٦)] إمالة ألف (لا في الجواب؛ لأنها مستقلةٌ» انتهى.

● **قوله: «وما صلة».**

أي: زائدة؛ (عوضًا)[(٧)] عن (كان) ومرفوعها.

---

(١) ب، ط: (وما).

(٢) قال في (شرحه على الشافية ٤١٩): «وقولهم في الندبة: وَازَيْدا، يجري مجراها».

(٣) انظر (التسهيل ٣٢٦، والرضي ٣/٢٧، وأوضح المسالك ٤/٣٠٩).

(٤) (التذييل والتكميل ٦/٢٤٨/ب).

(٥) (سر صناعة الإعراب ٢/٧٩٤).

(٦) قطرب هو: محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب، لازم سيبويه، من مصنفاته: المثلث، النوادر، الصفات، الأصوات، العلل في النحو، الأضداد. مات سنة ٢٠٦هـ. (بغية الوعاة ١/٢٤٢-٢٤٣).

(٧) ليس في ط.

● **قوله: «وهو يَدُلُّ على أن الهمزة من إمَّا مكسورة».**

يَدُلُّ أيضًا عليه التقديرُ المتقدمُ في كلام أبـي حيَّـان، والواقـع فـي كـلام ابـن هشـام
٣ وغيره، ويؤيده قولهم: إن حذف (كان) ومرفوعها بعد (إن) الشرطية كثير[1].

● **قوله: «وقال بعض (شارحي)[2] هذا الكتاب».**

أراد الشريف رحمه الله تعـالى، لكـن فيمـا نقلـه عنـه [تصرف][3] بزيـادة أفسـدته،
٦ والذي رأيته في شرحه، بعد أن ضبط الهمزة بالفتح، (نصه)[4]: «لأنَّ معنى (أَمَّـا لا) هـو:
أن كنت لا تفعل ذاك افعل هذا، أي: لأن كنت، فحذفـت الـلام، وزيـدت (مـا)، وقلبـت
النون ميمًا، وأُدغمت الميم في الميم»[5] انتهى. ومراده: أن (ما) زيدت بعـد حـذف كـان
٩ واسمها عوضا عن المحذوف، وما قاله على هذا صحيح إن ساعده نَقْلٌ.

● **قوله: «ثم حذف فصار الضمير المتصل منفصلا».**

هذا التقدير مشهور في قولهم[6]: أما أنت منطلقا انطلقتُ، ونحـوه، ولا يناسـب // ٥٤أ
١٢ المثال، وقد علم ما فيه.

قوله: «وغير المتمكن...».

الأسماء المبنية غير المتمكنة أمرهـا كـأمر الحـروف، وأفاتهـا أصـل لأنهـا غـير
١٥ **مشتقة ولا متصرفة، فلا يعرف لها أصل غير هذا الذي بني عليه؛ إذ بالاشـتقاق يعـرف**

---

(١) قال ابن هشام فـي (أوضـح المسـالك ١/٢٦٨) وهـو يعـدد الأحـوال التـي تحـذف فيهـا كـان: «الرابع: أن تحذف مع معمولها وذلد بعد (إن) فـي قولهـم: افعـل هـذا إمَّـا لا، أي: إن كنـت لا تفعل غيره، فما عوض، ولا النافية للخبر».

(٢) ط: (شراح).

(٣) سقط من ص.

(٤) ط: (بالنص).

(٥) (شرحه على الشافية ١٠٧٤-١٠٧٥).

(٦) انظر (الكتاب ١/٢٩٣، والمفصل ٩٣).

ذلك، فلم تمل كالحروف، وأميل (ذا) لاستقلاله. تقول: (ذا) في جواب من قال: من فعل كذا؟ قال في شرح الهادي: «حكى سيبويه إمالة (ذا) لأنه شابه الأسماء المتمكنة من حيث إنه يوصف ويثنى ويجمع ويصغر وألفه منقلبة عن ياء، وأصله (ذَيّ) فحذفت الياء الثانية تخفيفا وقلبت الأولى ألفا لانفتاح ما قبلها، وإن كانت ساكنة طلبا للخفة».

ثم قال فيه: وإمالة (إذا) لحن.

وكذا أميل (أنَّى) لاستقلاله، تقول: من أنَّى؟ لمن قال: لك ألف دينار. [ط: ٢٤٨]

● **قوله: «(هو)[١] الأسماء المبنية».**

أي: التي لم يعرض بناؤها، أما ما عرض فيها للنداء مثلاً، نحو: (يا فَتَى)، و(يا حُبْلَى)، فلا يمتنع إمالته؛ لأن الأصل فيه الإعراب، ثم ما ذكره تفسير لغير المتمكن الذي يمتنع إمالته؛ (لذا)[٢] ذكر الأسماء، (فإن)[٣] الفعل الماضي يمال كما أفاده كلام المُصَنِّف فيما سبق[٤]، وهو غير متمكن، على أنه قد أُميل باطِّرَاد من غير المتمكن بالتفسير المذكور ضمير (ها، ونا) في قولهم: مُرَّ بها، ومُرَّ بنا، ومُرَّ عَلَيْهَا، ومُرَّ عَلَيْنَا، ذكر ذلك ابن مالك وغيره[٥].

● **قوله: «من حيث أنه يوصف ويثنّى ويجمع».**

كأنه أراد بالجمع نحو: أُولئك، فإنَّ ذا مفرده، وإن لم يكن من لفظه، ولم يذكر الجمعَ (الرضيُّ)[٦] وغيره، و(تَا) للمؤنث في الاستقلال والمشابهة من الوجوه المذكورة

---

(١) ليس في ط.

(٢) ط: (ولذا).

(٣) ط: (وإن).

(٤) (الجاربردي ٢٣٩، وهذا الكتاب ص١٦٧).

(٥) انظر (شرح الكافية الشافية ٤/١٩٧٥، والأشموني ٤/٢٣٢).

(٦) ليس في ط. وانظر (شرح الرضي على الشافية ٣/٢٧).

والرضي هو: محمد بن الحسن الرضي الأَسْتَرَابَاذيّ نجم الدين، عالم بالعربية من أهل أَسْتَرَابَاذ، ⇦

مثل (ذا)، لكن المقصود من التوجيه [بهما][(١)] هو الإشارة إلى المعنى الذي لحظه مَنْ أمالَ من العرب، لا أن يُجْعَلَ شيءٌ من ذلك سببًا مُجَوِّزًا للقياس.

٣ ● **قوله: «وأصله ذَيْ».**

مذهب البصريين أن (ذا) ثلاثيُّ الوضع، والصحيح عندهم أنه من باب (حَيِيتُ)، أي: مما عينه ولامه ياءان، وأنّه من باب (فَعَلَ) بالتحريك، وأن المحذوف لامُه، قال ذلك
٦ المُرَادِيّ[(٢)] وغيره، فما نقله الشارح من أن أصله: (ذَيْ)[(٣)]، بالسكون، ضعيف على هذا.

ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿أنا صببنا الماء صبا﴾ أنه قرأ الحسين بن علي رضي الله عنهما: (أنّى صببنا) بإمالة (أنّى)، أي: كيف صببنا. وكذا
٩ **(متى)، تقول: متى؟ لمن قال: زيد يسافر.** [ط: ٢٤٩]

● **قوله: «ذكر صاحب الكشاف[(٤)]...إلخ».**

لا حاجة إلى الاستشهاد لجواز إمالة (أَنَّى) بهذه القراءة، فقد قرأ حمزة والكِسَائِيّ

اشتهر بكتابيه: الوافية في شرح الكافية، وشرح شافية ابن الحاجب، توفي سنة ٦٨٦هـ. (بغية الوعاة ١/٥٦٧-٥٦٨، والأعلام ٦/٨٦).

(١) سقط من ص، هـ.

(٢) قال المُرَادِيّ: «مذهب البصريين: أن (ذا) ثنائيٌّ لفظًا ثلاثيٌّ وضعًا؛ لقولهم في التصغير: ذَيَّا... قال: فهل المحذوفة عينه أو لامه؟ قولان، أظهرهما الثاني، وهل هو من باب طويت أو حييت؟ قولان، أشهرهما الثاني، وهل وزنه (فَعْل) -بالإسكان- أو (فَعَل) -بالتحريك؟- قولان: أرجحهما الثاني، وذهب الكوفيون والسهيلي: إلى أنه على حرف واحد وضعًا، وأن ألفه زائدة، واستدلوا بسقوطها في قولهم: (ذان)». (توضيح المقاصد والمسالك ١/١٨٧-١٨٨)، وانظر (الارتشاف ١/٥٠٥).

(٣) هو ما ذكره ابن يعيش في (شَرْح المُفَصَّل ٩/٦٦).

(٤) (الكشاف ٤/٦٩٠).

وغيرهما بإمالتها حيث وقعت في القرآن، نحو: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾[(١)]، ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾[(٢)]، ﴿أَنَّى تُصْرَفُونَ﴾[(٣)]، وغيرها[(٤)].

٣ ● **قوله: «أنه قرأ الحسين بن علي».**

الذي رأيته في الإعراب للحلبي: «الحسن بن عليّ»، بدون ياء، وكذا في الكشاف، ولعل نسخه مختلفة، وهي قراءة شاذّة[(٥)]، والمتواتر هو ﴿أَنَّا﴾، بفتح الهمزة، والفتح على

٦ أن اللفظ أَن واسمها، وهو قراءة الكوفيين، وبكسر الهمزة كذلك، وهو قراءة الباقين[(٦)].

قوله: «وأميل عسى...».

إنما ذكر ذلك وإن كان فعلا صريحا من ذوات الياء لقولهم: عسيت، لئلا

٩ **يتوهم أنه لعدم تصرفه أي لعدم مجيء المضارع والأمر والنهي منه يكون كالحروف في امتناع الإمالة، فدفع هذا الوهم.** [ط: ٢٤٩]

● **قوله: «لقولهم: عَسَيْت».**

---

(١) قال تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾(البقرة: ٢٢٣).

(٢) قال تعالى: ﴿قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا﴾(آل عمران: ٣٧).

(٣) قال تعالى: ﴿فَذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمُ الحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾(يونس: ٣٢).

(٤) وبالإمالة -أيضا- قرأ ورش والدوري وخلف والأعمش. انظر (البحر المحيط ٨/٤٢١، وشواذ ابن خالويه ١٦٩، والارتشاف ١/٢٤٥). قال ابن الباذش في (الإقناع ١/٣٠٠): «وأما أنّى وجملة ما في القرآن منه ثمانية وعشرون موضعًا...، فالوجه إمالتها لحمزة والكِسَائِيّ، وبَيْنَ بَيْنَ لورش، وفتحها لأبي عمرو، والله أعلم».

(٥) انظر (الدر المصون ١٠/٦٩٢، وشواذ ابن خالويه ١٦٩) وفي (الكشاف ٦٩٠): «الحسين» بالياء، وهو الصواب.

(٦) انظر (الإقناع ٢/٨٠٤، والنشر ٢/٣٩٨، والبحر المحيط ٨/٤٢١، والدر المصون ٦/٤٨١).

أي: بفتح السين وكسرها[١]، والمراد أنَّ (عسى) أُميلت؛ لأن ألفها عن ياء، والأصل: عَسِيَ، بدليل قولهم: عَسِيْتُ، وليس المراد أن الإمالة لقولهم المذكور، كما يقتضيه ظاهر المتن، وذكره أيضًا الشريف[٢]؛ لما تقدم من أن الانقلاب إلى الياء الساكنة لا أثر له[٣]، فَلْيُتَأَمَّل.

قوله: «وقد تمال الفتحة منفردة...».

أي وقد تمال الفتحة مفردة من غير أن يكون معها ألف أو هاء تأنيث، وذلك لا يكون إلا مع الراء المكسورة بعدها، لما في إمالتها من الكلفة، فلم يقو عليها إلا الراء المكسورة لما ذكرناه من تقدير كسرتين، بخلاف غيرها من الحروف، وبخلاف ما بعده ألف من الفتحات، فإنه يعتمد عليها فيزول ما في العدول بها إلى الكسرة من الكلفة، وذلك معلوم عند النطق. [ط: ٢٤٩]

● **قوله: «وقد تُمال (الفتحة مفردة)[٤]».**

أي: في الوصل والوقف، سواء كانت (في)[٥] حرف استعلاء، نحو: ﴿مِنَ البَقَرِ﴾[٦]، أو في راءٍ، نحو: ﴿بِشَرَرٍ﴾[٧]، أو في غيرهما، نحو: ﴿مِنَ الكِبَرِ﴾[٨]، إذا لم

---

(١) انظر (التاج: عسى).

(٢) قال الشريف في (شرحه على الشافية ١٠٧٦-١٠٧٧): «وأميل: (عسى)؛ لكون ألفها بدلاً عن الياء، وصيرورة ألفها ياء نحو: عَسَيْتُ. وإنما ذكر (عسى) مع كونها فعلاً صريحًا من ذوات الياء؛ لئلا يتوهم أنها لعدم تصرفها -أي: لعدم مجيء المضارع، والأمر، والنهي، وغيرها منها- تكون كالحروف، فلا تمال».

(٣) انظر (الجاربردي ٢٤١، الرسالة ٦٦٢).

(٤) ط: (أي: مفردة).

(٥) ليس في ط.

(٦) ﴿مِنَ الإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾(الأنعام: ١٤٤).

تكن ياءً، فإن كانت ياء، نحو: (الغِيَر)، لم تُمَل فتحتها، نص على ذلك كله سيبويه[1].

● **قوله: «(وذلك)[2] لا يكون إلا مع الراء المكسورة بعدها».**

٣ أي: إذا اتصلت بها، أو فَصَل بينهما مكسورٌ أو ساكنٌ غير ياء، فتمال الفتحة في نحو: (أَشِر)[3]، وفي نحو: (عَمْرٍو)، لا في نحو: (بِخَيْرٍ)، نص على ذلك، أيضًا، سيبويه[4]. ولا يُشترط أن تكون الراء[5] في طرفٍ، وإن شرطه ابن مالك[6]، ولا أن تكون ٦ لامًا، ولا اتصالها بالفتحة في كلمة. فتجوز إمالة فتحة الغين في نحو: (الغَرْد)[7]، وفتحة

---

(٧) ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ﴾(المرسلات: ٣٢).

(٨) ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾(مريم: ٨).

(١) (الكتاب ٤/١٤٢-١٤٤).

(٢) ص، هـ: (وذا).

(٣) ط: (أثر).

(٤) في (الكتاب ٤/١٤٣): «وقالوا: رأيت خبط فِرِنْد، كما قال: من الكافرين. ويقال: هذا خَبْطُ رياحٍ، كما قال: مِنْ المُنْقُرِ. وقال: مررت بعَيْرٍ، ومررتُ بخير، فلم يُشْمِمْ لأنها تخفى مع الياء، كما أن الكسرة في الياء أخفى. وكذلك مررت ببعير؛ لأن العين مكسورة، ولكنهم يقولون: هذا ابن ثَوْرٍ.

وتقول: هذا قَفا رياحٍ، كما تقول: رأيتُ خَبَط رياحٍ، فتميل طاء خَبَطٍ للراء المنفصلة المكسورة، ولكنهم يقولون: هذا ابن ثور».

(٥) ط: (ولا يشترط أن تكون الراء أيضا).

(٦) قال ابن مالك:

وأَمِلِ المفتوح قَبْلَ الراء إن تطرَّفت مكسورة حيث تَعِنْ

(شرح الكافية الشافية ٤/١٩٧٠)، ورده أبو حَيَّان في (التذييل والتكميل ٦/٢٤٩/أ).

(٧) ط: (الغير). والغَرْدُ: ضرب من الكَمْأَة. (اللسان: نمرد).

الطاء في نحو: (رأيت خَبَطَ رِيَاحٍ)[١]، لكن الإمالة في المتصلة أقوى، فهي في ﴿مِنَ البَقَرِ﴾ أقوى منها في: (خَبَطَ رياحٍ). نعم، يشترط ألاَّ يكون بعد الراء حرف استعلاءٍ ٣ نحو: (من الشَّرْق)، فإنه مانع من الإمالة.

ويُفهم من قول الشارح بعدها: أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها، نحو: (رِمَم)[٢]، وهو كذلك، ذكره أبو حَيَّان وغيره، قالوا: «وتحرير الكلام في إمالة الفتحة ٦ لكسرة الراء أن يقال: تُمال كل فتحة في غير ياء (قبل راءٍ مكسورة متصلة بها، أو منفصلة بمكسور أو ساكن غير ياء)[٣]، وليس بعد الراء حرف استعلاء»[٤].

وهي تغلب المستعلية والراء المفتوحة ههنا أيضا، نحو: (من الضرر)، ٩ و(المُحاذَر) اسم مفعول من (حاذَرَ)، أمالوا الذال للراء، ولم يميلوا الألف لأنها قد اكتنفها فتحتان؛ إذ كسرة الذال مشوبة بالفتحة.

قال سيبويه: لم يوجب إمالة الذال ههنا إمالة الألف، كما لم توجب كسرة ١٢ الضاد في (حاضِرٍ) إمالة ألفه.

وإنما شبه الذال هنا بالضاد لأن فتحتها كاستعلاء الضاد، وقد شاب فتحتها كسرة الإمالة، كما شاب ذلك الاستعلاء تسفل الكسرة. [ط: ٢٤٩]

١٥ ● **قوله: «ولم يميلوا الألف».**

زعم ابن خروف[٥] أن من أمال ألف (عِمَادا) لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف

---

(١) الخَبَط، بفتحتين: ورق العضاة من الطلح ونحوه، يضرب بالعصا فيتناثر ثم يعلف الإبل. (اللسان: خبط).

(٢) الرِّمَّة: النملة ذات الجناحين، أو الأرضة، والجمع رِمَم. (اللسان: رمم).

(٣) ليس في ب.

(٤) نص أبي حَيَّان في (التذييل والتكميل ٢٤٩/ب)، وانظر (الارتشاف ١/٢٤٦، وابن يعيش ٩/٦٤-٦٥، والأشموني ٤/٢٣٣).

(٥) النقل عنه في (الارتشاف ١/٢٤٧).

⇦

(المُحاذَر) لأجل فتحة الذّال، ومنع ذلك سيبويه[١]؛ كما حكاه الشارح، أي: لأن الإمالة (للإمالة)[٢] من الأسباب الضعيفة، فينبغي ألاَّ ينقاس شيء منها إلا في المسموع، وهو إمالة الألف لأجل الألف قبلها أو بعدها، [أمَّا لإمالة الفتحة فلا، قال ذلك أبو حيَّان[٣]. والفرق من جهة المعنى][٤] أن الإمالة مع الألف قوية من أجل أنها كإمالتين، أحدهما للألف، والثانية للفتحة، فقويت على الاستتباع، بخلافها (مع)[٥] الفتحة وحدها.

٣

وابن خروف هو: علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي، من مصنفاته: شرح سيبويه، وشرح الجمل. توفي سنة ٦٠٩هـ، وقال ياقوت: سنة ٦٠٦هـ في إشبيلية. (بغية الوعاة ٢/٢٠٣).

(١) قال سيبويه (٤/١٤٢): «وتقول: من المحاذَر، فتميل الذال، ولا تقوى على إمالة الألف؛ لأن بعد الألف فتحًا وقبلها، فصارت الإمالة لا تعمل بالألف شيئًا».

(٢) ليس في ب، ط.

(٣) (التذييل والتكميل ٦/٢٤٩/ب).

(٤) سقط من ص.

(٥) ب: (بعد).

[تخفيف الهمزة][(١)]

قوله: «تخفيف الهمزة...».

٣ **لم يحده بأن يقول: أن يرد الهمزة إلى وجه من التخفيف لأن اسمه اللغوي يغني عنه. والهمزة حرف شديد مستثقل تخرج من أقصى الحلق، فلذلك الاستثقال شاع فيها التخفيف لنوع من الاستحسان، وهي لغة قريش وأكثر أهل الحجاز.**

٦ **والتحقيق لغة تميم وقيس، قياسا لها على سائر الحروف.** [ط: ٢٥٠]

● **قوله: «لم يَحُدَّهُ بأن يقول... إلخ».**

لو قال ذلك لم يلزم دَوْرٌ؛ لأن المراد بالتخفيف منه معناه اللغوي[(٢)].

٩ **وقال: «يجمعه الإبدال...» ولم يقل: يجمع الإبدال؛ ليبين حصر التخفيف فيها، والأصل بين بين؛ لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه، ثم الإبدال لأنه إذهاب الهمزة بعوض، ثم الحذف لأنه إذهابها بغير عوض.**

١٢ **وبين بين قسمان: مشهور، وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها، كما تقول (سئل) بين الهمزة والياء.**

وغير مشهور، وهو ما يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها، كما تقول:

١٥ **(سُول) بين الهمزة والواو.** [ط: ٢٥٠]

● **قوله: «ليبيِّن حصر التخفيف فيها».**

[أي][(٣)]: لأن المفهوم من الكلام حينئذ أن الأمور الثلاثة جامعة لمسائل التخفيف

---

(١) انظر هذا الباب في (الكتاب ٣/٥٤١-٥٥٦، والمقتضب ١/٢٩٢-٣٠٣، والتسهيل ٣٠٢-٣٠٤) إضافة إلى شَرْح المُفَصَّل، وشروح الشافية.

(٢) قال ابن الحاجب في (شرحه على الشافية ٥٣/ب): «ترك حدّه لأن اسمه اللغوي ينبئ عنه، ولو حُدّ لقيل: تخفيف الهمزة هو أن تردّ إلى وجه من التخفيف»، ووافقه الشارحون، وكانت لليزدي (٤٢٢) مناقشة فانظرها فيه.

(٣) سقط من ص.

كلها، فلا يخرج عن الثلاثة شيء منها، // وإلا لم تكن جامعة (له)[١]. ولا يفيد ذلك ٥٤ب
العبارة الأخرى؛ لأن الجامع لأمور يجوز أن يجمع غيرها، وقال شارح[٢]: «لأن الأمور
٣ كما تكون في التخفيف تكون في غيره». قال: «والحاصل أن التخفيف لا يكون إلا في
الأمور، ولا عكس» انتهى. وفيه نظر؛ لأن الأمور ليست (مطلقة للإبدال)[٣] والحذف
مثلاً، بل إبدال الهمزة وحذفها وتسهيلها، وهي لا تكون في غيره.

٦ ● **قوله: «والأصل بَيْنَ بَيْنَ».**

قال اليزدي[٤]: «اعلم أن لفظة بين من الأمور الإضافية، فَتَقْتَضِي التعدد، وعلى وَفْقِ
ذلك كُرِّرت، والغالب عليها النصب بالظرفية، ولكنها هنا مبنية لتضمُّن معنى الحرف،
٩ يعني الواوَ، وكما أنَّ قولهم[٥]: هو جاري بَيْتَ بَيْتَ، مبنيٌّ، يقال[٥]: وَقَعَ زيدٌ بَيْنَ
(بَيْنَ)[٦]، إذا ذُكِرَ الصلاح والطلاح، ومعناه: أنه واقع بَيْنَ الأمرين، ليس مخصوصًا
بأحدهما، بل يزاول كلا الأمرين، والمراد هنا كون الهمزة بين كونها همزة (حقيقية)[٧]،
١٢ وبين كونها حرف لين» انتهى. وقال الرَّضي: «يقال: سقط بَيْنَ بَيْنَ، أي: بين الحيِّ
والميِّت، و(بين) الثانية زائدة، كما في قولهم: المال بيني وبينك، ولفظ بَيْنَ بَيْنَ في كلام
الشارح مرفوع المحل[٨]، والمعنى: والأصل جعل الهمزة قريبة من حروف اللين»[٩].

١٥ **ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة، وعندنا متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن، ولذلك لا يقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن غالبا، فلا يقع في أول الكلام.** [ط: ٢٥٠]

---

(١) ليس في ب، ط.

(٢) هو اليزدي (٤٢٣).

(٣) ص، هـ: «مطلق الإبدال».

(٤) (شرحه على الشافية ٤٢٣).

(٥) انظر (الكتاب ٢/١١٨، ونكت الشنتمري ١/٥٠٣، واللسان: بيت، بين).

(٦) ليس في ب.

(٧) ط: (خفيفة).

(٨) (شرحه على الشافية ٣/٣١).

(٩) انظر (شرح الشافية لليزدي ٤٢٣).

● **قوله: «ثم همزة بَيْنَ بَيْنَ عند الكوفيين ساكنة».**

قالوا: لعدم الابتداء بها.

٣ ● **قوله: «وعند البصريين متحركة[(١)]».**

أي: لمقابلتها المتحركة [(٢-] (في نحو قوله[(٣)]:

أألخير الذي أنا أبتغيه

٦ وإنما امتنع الابتداء بها لقربها) [-٢)] من الساكن؛ لذهاب بعض الحركة، قال الجَعْبَرِيّ[(٤)]: «ومن ثَمَّ لم يخرموا[(٥)] (مُتَفاعِلُن)؛ لئلا يقع قابلُ الإسكان أَوَّلاً».

---

(١) انظر هذا الخلاف وحجج كل من الفريقين في (الإنصاف - المسألة الخامسة بعد المائة، وابن يعيش ٩/١١٣).

(٢) ليس في ب.

(٣) صدر بيت للمثقب العبدي في (ديوانه ٢١٣) وهو من بيتين نسبا إليه في (المفضليات ٢٩٢، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٩/١٣٧، وشرح شواهد الشافية ١٨٨، والخزانة ٤/٤٢٩)، ونسبهما العَيْنِيّ في (المقاصد ١/١٩٢) لسحيم بن وثيل الرياحي، أو لأبي زبير الطائي، والبيتان هما:

وما أدري إذا يممت وجها ... أريد الخير أيهما يليني

أألخير الذي أنا أبتغيه ... أم الشر الذي هو يبتغيني

(٤) انظر: (كنز المعاني في شرح حرز الأماني ١٥٤/ب).

(٥) الخرم هو: إسقاط أول الوتد المجموع في صدر المصراع الأول من البيت، وكون (متفاعلن) قابلا لإسكان ثانيه إنما يكون بالإضمار (مُتْفاعلن)، وما نقله عن الجَعْبَرِيّ أخذه هذا الأخير عن أبي علي في (التكملة ١٨٢) حيث قال: «والدليل على أنهم لا يبتدئون بالساكن أنهم لم يخففوا الهمزة إذا كانت في أول كلمة يُبْتدأ بها نحو: ★ أأن رجلا أعشى ★ لأن في تخفيفها تضعيفا للصوت، وتقريبا من الساكن، فلما لم يبتدئوا بالساكن لم يبتدئوا بما قرب منه، وأمر آخر يدل رفضهم الابتداء بالساكن، وهو أنهم لم يخرموا متفاعلن كما فعولن ونحو؛ لأن متفاعلن يسكن ثانيه، فلو خرم لأدى ذلك إلى لزوم الابتداء بالساكن، فإذا رفضوا ما يؤدي إليه فإن يرفضوه نفسه أولى». وانظر (المذكرات الوافية في العروض والقافية ٢/٥).

قوله: «وشرطه...».

أي وشرط تخفيف الهمزة أن لا يكون مبتدأ بها، كقولك مبتدئا: أَحَد، وإِبِل، وأُمّ. [ط: ٢٥٠-٢٥١]

٣

● قوله: «وأُمّ».

هو بتشديد الميم.

٦ وإنما قلنا: (مبتدئا) لأن الهمزة الكائنة في أول الكلمة قد تخفف إذا اتصلت بكلمة أخرى، نحو: (جاء أحدهم) على ما سيجيء.

ولذا قال المصنف: «وشرطه أن لا يكون مبتدأ بها...»، ولم يقل: وشرطه أن لا

٩ يكون في الأول، وذلك لأن المبتدأ بها لو خففت لجعلت بين بين؛ إذ هو الأصل فيه، لكنه قريب من الساكن فيمتنع الابتداء به، وإذا امتنع ما هو الأصل حملوا الباقي عليه. هذا مع أن الهمزة المبتدأ بها لا تكون مستثقلة، ولا يرد نحو: (خُذ)، وأصله:

١٢ (اُؤْخُذ)، خففت بالحذف؛ لأنه حذفت الهمزة الثانية تخفيفا، ثم استغني عن همزة الوصل فحذفت، فلم تخفف همزة الأولى.

ولا نحو (قُل)، وأصله (اِقْوُل)، لكن أعل بنقل حركة الواو إلى القاف، وحذفت

١٥ الواو لالتقاء الساكنين، فاستغني عن همزة الوصل فحذفت، لا على أنه تخفيف الهمزة. [ط: ٢٥١]

● قوله: «إذ هو الأصل فيه».

١٨ الضمير المجرور للتخفيف المفهوم من فِعْله المتقدّم، وضمير لكنه لـ(بَيْنَ بَيْنَ).

قوله: «وهي ساكنة...».

شروع في كيفية تخفيف الهمزة، فهي إما أن تكون واحدة أو اثنتين، فإن كانت

٢١ واحدة فإما ساكنة أو متحركة، فإن كانت ساكنة فتبدل بحرف حركة ما قبلها، يعني: إن كان قبلها فتحة قلبت ألفا، وإن كان كسرة قلبت ياء، وإن كان ضمة قلبت واوا، سواء كانت الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة واحدة كما في: رَاس، وبِير،

٢٤ وسُوت، وقوله: «وسوت» فعل ماض مسند إلى المتكلم من (ساء يسوء). [ط: ٢٥١]

● **قوله: «فتبدل [بحرف][1] حركة ما قبلها».**

أي: جوازًا، وقد جاء ذلك في قراءة أبـي جعفر[2]، وورش[3]، وأبي عمـرو؛ على تفصيل مشهور بين القُرَّاء[4].

● **قوله: «(كما)[5] في (راس وبير وسُوت)[6]».**

مثال الساكنة عينًا كالأوَّلين بعد ضمة (سُؤر)، وأمثلتها فـاءً: يَـأْمَن، ويِئْبَى مضـارع أَبَى على لغة من يكسر[7]، ويُؤْمن، وأمثلتها لامًا: لم يَقْرَأْ، ولم يُقْرِئْ، ولم يَوْضُؤ، والأكثر في هذه بعد البدل بقاء الألـف واليـاء والـواو؛ لاستيفاء الجـازم عمله، ومنهـم مـن يعتبر العارض، فتحذفها للجزم، كما تحذف الأصلية له.

أو في كلمتين كما في قوله تعالى: ﴿إلى الهدى ائتنا﴾، فإن قولـه: ﴿ائتنـا﴾ أمـر من (الإتيان)، قلبت الهمزة الثانية فيـه يـاء لسـكونها وانكسـار مـا قبلهـا، وليـس هـذا موضع الاستشهاد، ثم اتصل بقوله: ﴿الهدى﴾ فسـقط همـزة الوصـل مـن أولـه، فعـاد الهمزة الثانية المنقلبة لـزوال موجـب القلـب، فـالتقى سـاكنان، وهمـا ألـف (هـدى)، والهمزة العائدة، فحذفت ألف (الهدى) لكونه في آخر الكلمة، والتغيير بالآخر أولـى، فصار (إلى الهُدَاْتِنَا) بهمزة ساكنة بعد الدال، فانقلبت ألفا فصار (إلـى الهُدَاتِنَـا)، وهـو موضع الاستشهاد.

(١) سقط من ص، هـ.

(٢) أبو جعفر هو: يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد القراء العشرة. (غاية النهاية ٢/٣٨٢-٣٨٤).

(٣) ورش هو: عثمان بن سعيد؛ وقيل: سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان بـن إبراهيـم، وقيـل: سعيد بن عدي بن غزوان، وقيل: أبو القاسم، وقيل: أبو عمرو القرشي مولاهم القبطي المصـري، ولد سنة ١١٠ بمصر، وتوفي بها سنة ١٩٧هـ. (غاية النهاية ١/٥٠٢-٥٠٣).

(٤) انظر التفصيل الذي أشار إليه المحشّي في: (الإقناع ١/٤٠٧-٤١٣، والنشر ١/٣٩٠-٣٩٥).

(٥) ليس في ب.

(٦) ص، هـ: (رأس وبئر) بالهمز فيهما.

(٧) هي لغة غير الحجازيين كما في (اللسان: أبى، وشرح التصريف العزي للتفتازاني ٦٠).

وكما في قوله تعالى: ﴿الذي ائتمن﴾، فقوله: «أُوتُمِنَ» فعل ماض مجهول من (الإيتِمَان)، قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، ولما اتصل بقوله: «الذي» سقط همزة الوصل في الدرج، وعاد الثانية المنقلبة فالتقى ساكنان: الهمزة من (اؤْتُمِن)، والياء من (الذي) فحذفت الياء وصار (الَّذِئتُمِنَ) بهمزة ساكنة بعد الذال، فقلبت ياء، فصار (الَّذِيتُمِن).

وقوله تعالى: ﴿يقول ائْذن لي﴾، فقوله (ائذن) أمر من (أذن يأذن)، قلبت الهمزة الثانية منه ياء، ثم أسقطت همزة الوصل في الدرج، وعادت الهمزة المنقلبة وصار (يقولُؤْذَن)، فقلبت الهمزة واوا فصار: (يقولُوذَن).

وإنما تعين الإبدال في هذه الصور إذا أريد تخفيفها؛ إذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور لسكونها، ولا غير المشهور لأنه حيث لا يجوز المشهور لا يجوز غير المشهور، ولا يمكن الحذف لأنه لا يبقى ما يدل عليها. [ط: ٢٥١]

● قوله: «قلبت الهمزة الثانية».

أي: وجوبًا، كما سيأتي في كلامه.

● قوله: «وليس هذا موضع الاستشهاد».

أي: لأن الكلام في الهمزة المنفردة.

قوله: «والمتحركة...».

لما فرغ من الهمزة الساكنة شرع في المتحركة، وهي إما أن يكون ما قبلها متحركا أو ساكنا، فإن كان ساكنا فتلك الهمزة المتحركة إما أن تكون متطرفة وُقف عليها أو لا تكون كذلك، فإن لم تكن كذلك فهي الهمزة المتحركة التي سكن ما قبلها، ولا تكون متطرفة وقف عليها، فنقول: الساكن الذي قبل الهمزة إما أن يكون في الكلمة التي فيها الهمزة أو في غيرها، فإن كان في تلك الكلمة فذلك الساكن إما صحيح أو حرف علة، فإن كان حرف علة فإما أن يكون واوا أو ياء أو ألفا، فإن كان واوا أو ياء فإما أن يكونا زائدتين أو أصليتين، فإن كانتا زائدتين فإما أن يكونا لغير

الإلحاق أو للإلحاق، فإن كانتا زائدتين فإما أن يكونا لغير الإلحاق أو للإلحاق، فإن كانتا لغير الإلحاق قلبت الهمزة إلى ذلك الحرف وأدغم الحرف في تلك الهمزة المنقلبة، كخَطِيَّة، أصلها (خَطِيئَة)، قلبت الهمزة ياء وأدغم الياء فيها، وكمقروّة، أصلها (مقرُوءَة)، قلبت فيها الهمزة واوا وأدغم، و(أُفَيِّس) تصغير (أَفْؤُس)، جمع (فَأْس) أصله (أُفَيْئِس)، قلبت الهمزة ياء وأدغم. [ط: ٢٥٢]

● **قوله: «فنقول: الساكن الذي قبل الهمزة... إلخ».**

[الحاصل من هذا التقسيم خمسة أقسام، ثلاثة منها يكون التخفيف فيها بالنقل، وهي الهمزة][١] إذا كان قبلها حرف صحيح، أو واو، أو ياءٌ؛ أصليتان، أو زائدتان لغير الإلحاق، وقسم يكون فيه [بالإدغام، وهو إذا كانت قبلها واو أو ياء زائدتان لغير الإلحاق][٢] بالتسهيل، وهو إذا كان قبلها ألفٌ.

● **قوله: «وأدغم الياء فيها».**

أي: وجوبًا؛ لاجتماع المثلين مع سكون أولهما، وإن كان جائزًا؛ لجواز القلب، كما سيذكره الشارح، فهو واجب وجائز باعتبارين، هذا، وقد سُمِعَ في معنى خطيَّة: خَطِيَةٌ، بياء واحدة متحركة، وليس بتخفيف خطيَّة، وإنما أصله: خَطِيَةٌ (فَعِلَة)، كـ(نَبِقَة)[٣]، فقلبت الهمزة ياءً على حدِّ مِير[٤]، قال ذلك أبو حيَّان[٥].

---

(١) سقط من ص.

(٢) زيادة من ط.

(٣) ب، ط: (بقعة).

(٤) أي: كما قلبت في (مِئَرٍ). قال أبو الفتح في (سر الصناعة ٢/٧٣٨): «اعلم أن كل همزة سكنت وانكسر ما قبلها وأردت تخفيفها قلبتها ياءً خالصة، تقول في ذئب: ذيب، وفي بئر: بير، وفي مِئْرة: ميرة. وكذلك إذا انفتحت وانكسر ما قبلها، تقول في مِئَرٍ: مِيَرٌ، وفي يريد أن يقرئَك: يريد أن يقريَك، وفي بئار: بيار». والمِئَر: جمع مِئْرَة، وهي الذّحل والعداوة، وحلٌ مِئَرٌ: مفسد بين الناس. وانظر (التكملة ٢١٧، واللسان: مأر).

(٥) (التذييل والتكميل ٦/١٥٢/ب).

فالتخفيف هنا بالإبدال، وإنما تعين ذلك لأنه لا يمكن بين بين؛ لأن بين بين قريب من الساكن، فيلزم التقاء الساكنين؛ لأن ما قبل الهمزة ساكن، ولا الحذف بنقل حركتها إلى ما قبلها لكراهيتهم تحريك حرف لا أصل له في الحركة، مع الاستغناء عن تحريكه بالقلب الذي هو أولى منه، لِمَا مَرَّ.

وهذا القلب والإدغام بطريق الجواز، وقال بعض النحويين: التُزِمَ ذلك في (نَبِيّ)، و(بَرِيَّة)، وردّ المصنف ذلك عليهم لأن نافعا يقرأ (النبيء) بالهمزة في جميع القرآن، ونافعا وابن ذكوان في (البريئة) بالهمز، فهذا وإن سُلّم أنه غير متواتر لما ذكر المصنف في أصول الفقه أن القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة، لكنه لا أقل من أن تكون كغيرها مما نقله الآحاد، بل ما نقله القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عمن ثبت عصمته من الغلط، وهم أعدل من النحاة، فالمصير إلى قولهم أولى.

نعم، لو قيل: كثر ذلك في (نبيّ)، و(بريّة) لكان مستقيما. [ط: ٢٥٢-٢٥٣]

● **قوله: «وقال بعض النحويين».**

أي: كالزَّمَخْشَرِيّ[١]، ونقل أبو علي عن سيبويه أنه قال: «بلغنا أن قومًا من أهل التحقيق يحققون نبيًّا وبريَّة، وذلك رديء»[٢]. وقد يشهد لما قالوه ما أخرج الحاكم في المستدرك: حدثني أبو بكر أحمد بن العباس، حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، حدثنا خلف، عن هشام، حدثني الكِسَائِيّ، حدثني حسين الجعفي، عن حمران بن أعين، عن أبي الأسود الدؤلي، عن أبي ذرّ ﷺ قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: يا نبيء الله، فَهَمَزَ، فقال: «لَسْتُ نبيء الله، فَهَمَزَ، ولكن نبيّ الله». وقال: صحيح على شرط

---

(١) قال الزَّمَخْشَرِيّ في (المفصل ٣٤٩): «وقد التزم ذلك في نبي وبرية»، ووافقه ابن يعيش حيث قال في (شرحه ٩/١٠٩): «إلا أنه في نبي وبرية لازم لكثرة الاستعمال».

(٢) كلام سيبويه في (الكتاب ٣/٥٥٥).

الشيخين، ولم يخرّجاه[١].

● **قوله: «لأن نافعًا[٢] يقرأ (النَّبيء) بالهمز[٣]».**

٣ وأما الحديث فقد قيل: إنه ضعيف[٤]، ولو سَلِمَ فالقطعيُّ لا يُعَارَضُ بالظَّنِّيِّ، ولو سُلِّم أنه لا قَطْعَ فيُحْتَمَلُ أن يكون النَّهي للإيهام، فقد حكى أبو زيد: «نبأت من أرضٍ كذا إلى أرض كذا، أي: خرجت منها إليها»[٥]. فقوله: يا نبيء الله، بالهمز، يُوهِمُ: يا طريد

٦ الله الذي أُخرِجْتَ من بلده إلى غيره، ونظير ذلك نهيه للمؤمنين عن قولهم: ﴿راعِنَا﴾[٦] لما وجدت اليهود طريقًا إلى السَّبِّ[٧] به في لغتهم، أو يكون كما قال أبو عبيد: حضًّا منه عليه الصلاة والسلام على تحرِّي أفصح اللغات في القرآن وغيره[٨].// ٥٥أ

٩ **قال في الصحاح: «النبأ الخبر، ومنه النبيء: فَعِيل بمعنى فاعل، وتصغيره نُبَيِّئ مثل نُبَيِّع، وتصغير النُّبُوَّة: نُبَيِّئة مثل نُبَيِّعَة. تقول العرب: كانت نُبَيِّئَة مسيلمة نُبَيِّئَة سوء.** [ظ: ٢٥٣]

---

(١) انظر (المستدرك ٢/٢٣١).

(٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، توفي سنة ١٦٩هـ، أحد القراء السبعة. (غاية النهاية ٢/٣٣٠-٣٣٤).

(٣) انظر قراءته في (السبعة ١٥٧، والتذكرة ٣١٥، والنشر ١/٤٠٦).

(٤) قال الذهبي: «بل منكر لم يصح، قال النسائي: حمران ليس بثقة، وقال أبو داود: رافضي روى عن موسى بن عبيدة وهو واهن، ولم يثبت أيضا عنه. عن نافع عن ابن عمر قال: ما همز رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم». انظر (المستدرك ٢/٢٣١).

(٥) (الصحاح: نبأ).

(٦) من قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا واسْمَعُوا﴾(البقرة: ١٠٤).

(٧) ص، هـ: (السبب).

(٨) انظر (الغريبين

● **قوله: «فَعِيل بمعنى فاعل».**

يجوز، أيضًا، أن يكون بمعنى مَفْعُول؛ لأنه مُنْبَأٌ عن الله تعالى، أي: مُخْبَرٌ على لسان المَلَك.

والنبوة والنَّبَاوَة: ما ارتفع من الأرض، فإذا أخذ (النبي) منه، أي شرف عن الخلق فأصله غير الهمزة، وهو فعيل بمعنى مفعول، وتصغيره (نُبَيِّئٌ).

ويقال: برأ الله الخلق بَرَاء، والبريئة: الخلق. قال الفرّاء: إن أخذت من (البَرَى)، وهو التراب، فأصلها غير الهمزة، تقول منه: براه الله يبرُوه بَرْوًا، أي خلقه. [ط: ٢٥٣]

● **قوله: «والنَّبْوة والنَّباوة».**

كلاهما بفتح النّون[١].

● **قوله: «أي: شَرُفَ على الخلق».**

الذي رأيته في الصحاح: «(أي)[٢] أنه شَرِّفَ»[٣].

● **قوله: «وهو (فَعِيل)، بمعنى (مَفْعُول)».**

يجوز، أيضًا، أن يؤخذ منه بمعنى أنه مُرْتَفِع على الخَلْق، فيكون بمعنى فاعل.

● **قوله: «وتصغيره نُبَيِّءٌ».**

هو بياء واحدة مشدَّدة، والأصل: نبيّوُ[٤]، فأبدلت الواو ياءً، ثم حذفت الثانية وأُدغمت [٥-]ياء التصغير في الباقية، وذلك معلوم مما تقدم في التصغير[٦].

---

(١) (الصحاح: نبا).

(٢) ليس في ط.

(٣) هو ما في المطبوع (الصحاح: نبا).

(٤) ط: (نبوية).

(٥- -٥) سقط من ص.

(٦) (الجاربردي ٨٢).

قوله: «وإن كان ألفا...».

أي وإن كان الساكن الذي قبل الهمزة ألفا وأردت تخفيفها جعلتها بين بين، فإن كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والألف، نحو (ساءَل)، و(قراءَة)، وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو، نحو: (تساؤُل)، و(تلاؤُم)، وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء، نحو: (قائِل)، و(بائِع)، وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، وامتناع القلب والإدغام لأن الألف لا تدغم، ولا يدغم فيها، وإنما تعين بَيْنَ بَيْن المشهور لأن ما قبل الهمزة ساكن فلا يمكن بَيْنَ بَيْن غير المشهور.

فإن قلت: فهلا امتنع جعلها بَيْنَ بَيْن لسكون الألف وقرب همزة بَيْنَ بَيْن من الساكن؟ قلت: سوّغ ذلك أمران: خفاء الألف فكأنه ليس قبلها شيء، وزيادة المدّ الذي فيها فإنه قام مقام الحركة كالمدغم.

قوله: «وإن كان حرفا صحيحا...».

قد ذكرنا ما يكون فيه قبل الهمزة ألف أو واو أو ياء زائدتان لغير الإلحاق، بقي ما يكون فيه قبيل الهمزة حرف صحيح، كما في (مَسْأَلَة)، و(الخَبْء) من خَبَأْتُ الشيء سترته، أو واو أو ياء أصليتان كما في (شَيْء)، و(سَوْء)، أو زائدتان للإلحاق كما في (جَيْأَل)، وهو الضبع، و(حَوْأَب)، وهو اسم ماء، والواو والياء فيهما للإلحاق بجعفر، وحكم الجميع أن تنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وتحذف الهمزة، وذلك لأن حذفها أبلغ في التخفيف، وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها، وهو حركتها المنقولة إلى الساكن قبلها. [ط: ٢٥٣]

● **قوله: «كما في (جَيْأَل)[1]».**

هو بجيم] -٥) وياء مهملة ثم موحدة.

(١) الجَيْأَل: الضبع، وهي على فَيْعَل، جاء في (اللسان: جأل): «قال ابن بري: جيأل غير مصروف للتأنيث والتعريف... قال أبو علي النحوي: وربما قالوا: جَيَلُ، بالتخفيف، ويتركون الياء مصححة لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في النية معاملة المثبتة غير المحذوفة، ألا ترى أنهم لم يقلبوا الياء ألفًا كما قلبوها في تاب ونحوه لأن الياء في نية السكون».

● **قوله: «وهو اسم ماء».**

هو أيضًا الواسع من الأودية والدِّلاء[١].

٣ ● **قوله: «وحكم الجميع أن تُنْقَل حركة الهمزة».**

أي: إذا لم يكن الحرف الصحيح نون الانفعال، فإن كانَهَا كما في: (انْأَطَرَ) و(انْآدَ) لم يجز النقل إليه عند الأكثرين كما نقله ابن مالك[٢] وغيره، وسبب ذلك ما ٦ يؤدي إليه من الالتباس، فإنك إذا نَقَلْتَ إليها حذفت الهمزة، ثم همزة الوصل؛ للاستغناء عنها، فتبقى (نَطَرَ)، و(نَآدَ)، فتلتبس بالثلاثيّ المجرَّد، قال أبو حيَّان[٣]: «ومن لم يُبَال بالعارض أجاز ذلك». قال: «وينبغي عندي أن تُقَرَّ همزة الوصل؛ لأن هذا النقل عارضٌ» ٩ انتهى. يقال: انْأَطَرَ بمعنى: اعْوَجَّ[٤]، وأُدتُهُ فانآد، وأَوَّدتُهُ فتأَوَّد: عطفته (فانعطف)[٥].

وجاء: (مَرَاة)، و(كَمَاة) بألف خالصة بأن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فتحرك وبقيت الهمزة ساكنة، فصار (مَرَأْة)، و(كَمَأْة) فقلبوا الهمزة ألفا كما في ١٢ (رَاسٍ)، وهو عند سيبويه شاذ، والكسائي والفرّاء يريانه مطردا.

هذا إذا كان الساكن في الكلمة التي فيها الهمزة، وإن لم يكن فيها فتنقل حركة الهمزة إلى الساكن وتحذف، سواء كان الساكن حرف علة أو صحيحا، فتقول في

---

(١) في (معجم البلدان ٢/٣١٤): أنه ماء في طريق البصرة محاذي البقرة، ومن مياه أبي بكر بن كلاب، وجبل أسود في ديلر عوف بن عبد بن أبي بكر بن كلاب، وقيل: سمي الحوأب بالحوأب بنت كلب بن وبرة.

(٢) قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢): «فلو كان الساكن حرف مدّ زائد نحو (مقروء) أو ألفًا تبدله من أصل نحو (جاء) أو نون الانفعال نحو (انأطر) أي: انعطف- أو تصغير نحو (رُشَّيء) لم يجز النقل». وانظر (الكتاب ٣/٥٤٥-٥٤٨، والأصول ٢/٤٠٠) ونص المحشي مستفاد عن (التذييل والتكميل ٦/١٥٢-١٥٣).

(٣) (التذييل والتكميل ٦/١٥٢-١٥٣).

(٤) (اللسان: أطر).

(٥) ليس في ب.

(أبو أيوب)، و(ذو أمرهم)، و(اتبعي أمره)، و(قاضو أبيك): أبوَيّوب، واتبعيَ مْرَه، وقاضُوَبيك. و(قاضو) جمع (قاض)، والأصل (قاضون)، حذفت النون بالإضافة.

وكذا تقول في (من أبوك؟)، و(من أمُّك؟)، و(كم إبِلُك؟): منَ بُوك، ومنُ مُّك، وكم بِلك؟. [ط: ٢٥٣-٢٥٤]

● قوله: «بأنْ نَقَل حركة الهمزة».

وقيل: بل أبدلوا الهمزة ألفًا، فلزم تحريك ما قبلها بالفتح؛ لأنها لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا.

● قوله: «والكِسَائِيّ والفَرَّاء يريانه مطَّردًا».

نقل ذلك ابن مالك عن الكوفيين، ولم يخصهما(١).

قوله: «وقد جاء...».

شبهوا الواو والياء اللتين ليستا بزائدتين كما في (شَيْء)، و(سَوْء) بالزائدتين كما في (خَطِيئَة)، و(مقرُوءَة)، وأدغموا مثلهما، لكن الأول هو المشهور.

قوله: «والتزم ذلك...».

أي نقل الحركة وحذف الهمزة في (يَرَى) كرَعَى، فأُلقيت حركة الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع على الراء وحذفت، والتزموا ذلك لكثرة الاستعمال، لا يجوز استعمال الأصل والرجوع إليه إلا للضرورة كقوله:

ألم تر ما لاقيت والدهر أَعْصُرُ ... ومن يتملّ العيش يرأى ويسمع

يقال: تمليت عمري، أي: استمعت منه، فمعنى قوله: من يتملّ العيش: أي من يعش كثيرا يرَ ويسمع ما لم يكن رآه وسمعه. [ط: ٢٥٤]

● قوله: «أي: نقل الحركة وحذف الهمزة في (يرى)(٢)».

---

(١) ذكره (ابن يعيش ١١١/٩) عنهما، وذكر أنهما كانا يقيسان عليه، وانظر (التسهيل ٣٠٣، والتذييل والتكميل ١٥٣/٦/ب).

(٢) قال سيبويه (٥٤٦/٤): «اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه» وانظر (سر الصناعة ٧٧/١).

المراد المضارع من (الرُّؤية)[١]، أو الرأي، بمعنى: الاعتقاد، أو الرُّؤيا، ومثله الأمر منها نحو: رَهْ، دون اسم الفاعل، واسم المفعول، وأَفْعل التفضيل، وفِعْلَي التعجب، [واسمي المكان والآلة][٢]، نحو: أنا راءٍ، وأنت مَرْئِيٌّ، وهو أَرْأَى منه، وما أَرْآه، وأَرْءِ به، وهذا مَرْأَى، وهذه مِرْآة، وخرج بقولنا: بمعنى الاعتقاد، الرأي مصدر رأى بمعنى: أصاب الرِّئة[٣]، فإن جميع فروعه جاء مهموزًا لم يحذف منه شيء.

● **قوله: «إلا للضرورة».**

نقل أبو حَيَّان وغيره أنَّ الإتمام لغة تيم اللات[٤]، وأشار إليها في التسهيل بقوله: «والتزم غالبًا» [٥]، ومقتضى ذلك جواز الرجوع إلى الأصل في الكلام، وإن كان قليلاً.

● **قوله: «ومن يتملَّ العيش (يَرْأَى)[٦] ويسمعُ[٧]».**

الظاهر أن فِعْلَ الجزاء والمعطوف مجزومان لضعف رفعهما[٨].

---

(١) ص: (الرواية).

(٢) زيادة من ط.

(٣) في النسخ: (الروية)، والتصحيح عن المعاجم.

(٤) (التذييل والتكميل ٦/١٥٤/ب).

وتيم اللات بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج الأزدي، من قحطان، جد جاهلي، كان يعرف بالنجار، وبنوه بنو النجار الأنصاريون. انظر (نهاية الأرب ١٦/١٦٣، واللباب ٣/٢١٤، والاشتقاق ١١٠، والأعلام ٢/٩٥).

(٥) (التسهيل ٣٠٤).

(٦) ط: (يرى).

(٧) الشاهد من الطويل، وهو للأعلم بن جرادة السعدي كما في (نوادر أبي زيد ١٨٥، واللسان: رأى، وشرح شواهد الشافية ٣٢٩، وبلا نسبة في المحتسب ١/١٢٩، وسر الصناعة ١/٧٧، واليزدي ٤٢٩).

(٨) وجه الضعف من جهة الصنعة النحوية، وذلك أن فعل الشرط وجوابه مضارعان، فالجزم أرجح، والرفع جائز في ضعف. قال ابن عقيل (٤/٣٦): «وإن كان الشرط مضارعًا والجزاء مضارعا وجب الجزم فيهما، ورفع الجزاء ضعيف، كقوله:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ ... إنك إن يُصْرع أخوك تُصرعُ

وكذلك (أرى)، وهو فعل ماض من (الإراءة)، وأصله (أرأى) كأسطى، وأصل (يُرِي): (يُرْئِي) كيعطي، نقلت حركة الهمزة فيهما وحذفت.

٣ **بخلاف قولك (ينأى) مضارع (نأى)، أي بَعُد، و(أنأى يُنئِي)، فإنه لم يلتزم فيهما نقل الحركة وحذف الهمزة، بل جرت في جواز التخفيف كغيرها لأنها لم تكثر كثرتها.**

فعلى ما ذكرنا: علة الحذف في يَرَى وأرى يُرِي: التخفيف القياسي بإلقاء

٦ **حركتها على ما قبلها، ثم حذفها، والتزامه لكثرة الاستعمال.** [ط: ٢٥]

● **قوله: «وكذلك أرى».**

أي: من الثلاثة المتقدمة، ومثله المضارع، والأمر، واسم الفاعل، والمصدر، تقول:

٩ (أرِ)[١] زيدًا قائمًا، و(أنا)[٢] مُرٍ زيدًا عمرًا إراءةً، وهو مُرًّى.

وذكر في شرح الهادي أنه يحتمل الحذف هنا وجها آخر، وهو أنه اجتمع في (أرأى) همزتان بينهما حرف ساكن، والساكن حرف غير حصين، فكأنهما قد توالتا فحذفت

١٢ **الثانية على حد حذفهما في (أَكْرَمَ) ثم أتبع سائر الباب، وفتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لام الفعل، وغلب الاستعمال هنا على الأصل حتى هُجر ورُفض.**

وأنا أقول: فعلى هذا المذهب يظهر وجه من قال: حذفت الهمزة من (أشياء)

١٥ **لاجتماع همزتين بينهما ألف، لكن لو كان هذا علة لاطردت في مثل (ينأى)، و(أنأى يُنئِي)، وفيه بحث.** [ط: ٢٥٤]

● **قوله: «فعلى هذا المذهب يظهر وجه من قال».**

١٨ تقدم أوائل الكتاب أنه الفرَّاء[٣]. وقد يُمنع ما قاله الشارح (هنا)[٤]؛ لأن الساكن

---

(١) ص: (رأى).

(٢) ليس في ط.

(٣) وانظر مذهب الفَرَّاء في (الجاربردي ٢٦)، وقد نسب إلى الأخفش والفَرَّاء في: (الممتع ٢/٦٢١)، وأُبطل هذا المذهب في (الممتع ٢/٥١٤).

(٤) ط: (هناك).

غير الألف حاجز غير حصين، بخلاف الألف؛ لما فيها من المدّ، فإنه قائم مقام الحركة، على أن الثقل إنما يحصل عند الثانية، والمحذوف من (أَشْياء) على ذلك القول هو الأُوْلَى.

٣ ● **قوله: «وفيه بحث».**

كان وجهه أن المقتضي للحذف الغير القياسيّ قَصْدُ التخفيف فيما يكثر استعماله، وليس غير (أرى) مثله في كثرة الاستعمال.

٦ **قوله: «وكثر...».**

أي وكثر النقل والحذف في (سَلْ)، وأصله (اسْأل) بهمزتين، نقلوا حركة الهمزة الثانية إلى السين، واستغنوا عن همزة الوصل فقالوا: (سَلْ)، وذلك أكثر من

٩ **قولك (جَرْ) في (اِجْأَر) من (الجُؤَار) بمعنى الخوار. يقال: جَأَرَ الثور أي صاح، لكن لم يلتزموا ذلك كقولهم: اسأل.** [ط: ٢٥٥]

● **قوله: «وكثر النقل والحذف في (سَل)».**

١٢ اتَّفَقَ القُرَّاء على ذلك في نحو: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[١]، مما كان في فعل أَمرٍ مُخاطب من السؤال، ولم يقترن بواو ولا فاء؛ استثقالاً لاجتماع الهمزة مع الأولى ابتداءً فيما كَثُرَ دَوْرُهُ، و(هو)[٢] في ذلك مذهب أكثر العرب، فإن اقترن بأحدهما؛ فبعضٌ طَرَدَ

١٥ أصله في النَّقل، وبه قرأ ابن كثير والكِسَائِيّ، وبعضٌ هَمَزَ لعدم الاجتماع، وبه قرأ الباقون[٣]، وهو لغة قريش[٤]، وهو المختار، أما نحو: ﴿وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾[٥] فبالهمزة

---

(١) (البقرة: ٢١١).

(٢) ط: (وهي).

(٣) قراءة الجمهور (سل)، وروى العباس بن الفضل عن أبي عمرو (اسأل) على الأصل، وقرأ بالنقل ابن كثير والكِسَائِيّ وخلف وابن محيصن، والباقون بالهمز. انظر (الدر المصون ٢/٣٦٦، والبحر المحيط ٢/١٢٦، والإتحاف ٩٧).

(٤) (الكشاف ٤/٥٩٦).

(٥) (الممتحنة: ١٠).

بالاتِّفاق، فَلْيُتَأمَّل.

● **قوله: «وذلك أكثر من قولك: جَرْ».**

أي: لأن الفعل من السؤال أكثر في كلامهم من الفعل من الجُـؤَار، والجُـؤَار، بضـم الجيم، وبالهمز: هو الخُوار[(١)]، بضم المعجمة، وواو. ٣

● **قوله: «(لكن)[(٢)] لم يلتزموا ذلك».**

لقولهم: إِسَلْ، هو لغة لبعض العرب[(٣)]، ذكره الجَعْبَرِيّ[(٤)] وغيره، وعُلِمَ مما مَرَّ. ٦

قوله: «وإذا وقف...». **هذا شروع في بيان أن الهمزة المتطرفة التي كانت متحركـة فـي الوصـل كيـف يوقف عليها؟.** ٩ **ولم يشر إلى مثل ذلك في الساكنة؛ لأن الهمزة المتطرفـة السـاكنة فـي الوصـل حكمها في التخفيف حال الوصل كحكمها حال الوقف.** [ط: ٢٥٥]

● **قوله: «حكمها في التَّخفيف حال الوصل كحكمها حال الوقف».** ١٢

الأحسن العكس كما لا يخفى، لكنَّه بدأ (بالمعلوم)[(٥)].

---

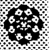
(١) ب، ط: (والجوار). جاء في (مختار الصحاح: جـأر): «الجُـؤَار، كـالخوار، يقـال: جـأر الثـور يجأر جُؤرًا: أي صاح».

(٢) ص، هـ: (لكنهم).

(٣) في (اللسان: سأل) نقلا عن ابن سيده: «وحكى الفارسيّ أن أبا عثمان سـمع مـن يقـول: إِسَـلْ، يريد: اسأل، فيحذف الهمزة ويلقي حركتها على ما قبلها، ثم يأتي بألف الوصل». وقد ذكر ابـن خالويه في (الحجة ١٢٨-٢٣٣) أنها لغة عبـد القيـس، وانظـر (المسـائل البصريـات لأبـي علـي ٢١٦/١، والمنصف ٧٠/١، والتسهيل ٢٠٣، وشرحه لمصنفه ٤٦٦/٢، وبغية الطالب ١٦٧).

(٤) (كنز المعاني شرح حرز الأماني ١٥٧/أ).

(٥) ص: (المعلم).



وهي قسمان: لأنه إما أن يكون قبلها ألف أو لا. فإن لم يكن قبلها ألف، سواء كان قبلها حرف صحيح أو حرف علة وُقف بمقتضى الوقف بعد تخفيف الهمزة، يعني يعمل أولا ما يقتضيه التخفيف لو كانت موصولة، ثم يوقف كما هو مقتضى الوقف في مثله من سكون أو روم أو إشمام. [ط: ٢٥٥]

● قوله: «(يعني)[1] يُعْمِلُ أوَّلاً».

أي: بالاعتبار والتقدير، لا بالفعل، وإلا لم يكن الوقف على همزة.

فيوقف على (هذا الخَبْء) بالسكون والروم والإشمام؛ لأنك إذا خففت همزته بتقدير الوصل بنقل الحركة والحذف حصل (الخَبُ) بباء مضمومة، وقد علم في الوقف أنه إذا وقف على ما آخره حرف مضموم جاز فيه الإسكان والروم والإشمام، وكذا (بريء)، و(مقروء)؛ لأنك إذا خففت همزتها بقلبها إلى ما قبلها وأدغمتها حصل: (بَرِيّ)، و(مَقْرُوّ) بياء وواو مشددتين مضمومتين، وقد علم في الوقف جواز السكون والروم والإشمام في مثل ذلك. [ط: ٢٥٥]

● قوله: «بقلبها إلى ما قبلها وإدغامها».

المراد: وإدغام ما قبلها في الحرف الذي انقلبت إليه.

وكذلك (شيء)، و(سوء)؛ سواء وقفت عليهما بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها بأن تقول (شَيْ)، و(سَوْ) بالياء والواو المخففتين، أو وقفت عليهما بقلب الهمزة إلى ما قبلها وإدغامها بأن تقول (شَيّ)، و(سَوّ) بالياء والواو المشددتين، فإنه يجوز فيهما السكون والروم والإشمام لأنه يكون حينئذ في آخرهما ياء مخفف مضموم أو ياء مشدد مضموم أو واو كذلك فيرجع إلى ما مَرّ. [ط: ٢٥٥-٢٥٦]

● قوله: «لأنه يكون حينئذ».

أي: حين إذ اعتبرت // النَّقْل والحذف، أو القلب والإدغام. ٥٥ب

---

(١) ط: (لكن).

هذا إذا لم يكن قبل الهمزة المتطرفة المتحركة الموقوف عليها ألف، فإن كان قبلها ألف كقُرّاء، فقد علمت أن تخفيفها حال الوصل إنما هو بجعلها بَيْنَ بَيْن، فإما أن تحافظ على ذلك في حال الوقف أو لا، فإن لم تحافظ عليه ووقفت بالسكون تعين أن يكون تخفيفها بإبدالها ألفا؛ إذ لا يتصور هنا نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها حتى يكون تخفيفها بالنقل والحذف؛ إذ الفرض أنه وقف بالسكون، ولا يمكن جعلها بَيْنَ بَيْن، لا المشهور ولا غيره؛ لسكونها وسكون ما قبلها، فتعين أن يكون تخفيفها بقلبها ألفا، وإذا قلبتها ألفا يجتمع ألفان: الألف التي كانت قبل الهمزة، والألف المنقلبة عن الهمزة، فيجوز حينئذ القصر بحذف إحداهما للساكنين، ويجوز إبقاؤهما لإمكان الجمع بينهما بتطويل المدّ.

وإن أردت المحافظة على بَيْنَ بَيْن الذي كان في حال الوصل تعين الوقف بالروم، لتعذر بَيْنَ بَيْن مع الإسكان والإشمام، وإذا وقفت بالروم تعين أن يكون تخفيفها بجعلها بَيْنَ بَيْن كما كان تخفيفها حال الوصل كذلك، وهو ظاهر. [ط: ٢٥٦]

● **قوله: «كقُرَّاء».**

هو بضم القاف وتشديد الراء: النَّاسك(١).

● **قوله: «لا المشهور ولا غيره لسكونها وسكون ما قبلها».**

فيه لفٌّ ونشر مرتَّب(٢).

---

(١) قال في (التاج: قرأ): «والقِرَّاء، ككِتَّان: الحسن القراءة، والجمع قراؤون، ولا يكسر، أي: لا يجمع جمع تكسير، والقُرَّاء، كرُمّان: الناسك المتعبّد؛ مثل حُسَّانٍ وجُمَّال». ثم نقل عن الفَرَّاء قوله: «قال الفَرَّاء: يقال: رجل قُرّاء وامرأة قُرّاءة».

(٢) اللف والنشر: أن يذكر متعدد، ثم يذكر ما لكل من أفراده شائعا من غير تعيين، اعتمادا على تصرف السامع في تمييز ما لكل واحد منها، ورده إلى ما هو له.

وهو نوعان: على الترتيب كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾.

وعلى غير الترتيب، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا﴾. انظر: معجم البلاغة العربية

● **قوله: «فيجوز حينئذ القصر بحذف إحداهما».**

إن قدَّرتها الأولى فالقصر ليس إلاَّ؛ لفقد الشرط؛ لأن الألف تكون مبدلة من همزة ساكنة، وما كان كذلك لا مدَّ فيه، وإن قدَّرتها الثانية جاز المدّ والقصر من أجل تغيير السبب.

● **قوله: «لإمكان الجمع بينهما».**

أي: تقديرًا؛ لأن الألف (المحققة)[1] لا يكون قبلها ساكن، لا أَلِفٌ أُخرى ولا غيرها، فالمدّ شيء واحدٌ، وإن طال، وإنَّما يُقَدَّرُ بالزمان.

قوله: «وإن كان قبلها متحرك...».

قسيم قوله: «وإن كان قبلها ساكن...»؛ لأن الكلام في الهمزة المتحركة، وقد تقدم ما كان قبلها ساكن، وبقي ما كان قبلها متحرك، فهذا بيان الهمزة المتحرك ما قبلها، وأقسامها تسعة:

لأن الهمزة إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وعلى التقادير: ما قبلها إما مفتوح أو مكسور أو مضموم، والثلاثة في الثلاثة تسعة، كما ذكر من الأمثلة. والقياس فيها أن تجعل بَيْنَ بَيْن؛ لأن فيه تخفيفا للهمزة مع بقية من آثارها ليكون دليلا على أن أصل الكلمة الهمزة.

لكن في حالتين منها لا يمكن جعلها بَيْنَ بَيْن، وذلك إذا كانت مفتوحة وقبلها مضموم، نحو: (مُؤَجَّل)، أو مكسور نحو (مِائَة)؛ لأنهم لو جعلوها بَيْنَ بَيْن المشهور تقرب من الألف وقبلها الضمة أو الكسرة، وهو مستكره، ولما تعذر المشهور تعذر غير المشهور، إما لأنه فرعه أو لأن كل موضع يجوز فيه بَيْنَ بَيْن غير المشهور يجوز فيه المشهور، ولما لم يجز هنا بَيْنَ بَيْن المشهور امتنعوا عن غير المشهور لئلا يتوهم أن المشهور أيضا جائز.

ولما كان كذلك أبدلوها بحرف حركة ما قبلها، أي أبدلوها واوا في

(١) ط: (المخففة).

(مُؤَجَّل)، وياء في (مِائَة)، وتعين جعلها بَيْنَ بَيْن في البواقي لِمَا مَرَّ.

ثم اختلفوا في صورتين منها وهما: المضمومة التي قبلها كسرة، نحو: (مستهزِئُون)، والمكسورة التي قبلها ضمة نحو (سُئِل)، فبعضهم يجعلها بَيْنَ بَيْن المشهور، أي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فيكون (مستهزئون) بين الهمزة والواو، و(سئل) بين الهمزة والياء. [ط: ٢٥٦-٢٥٧]

● **قوله: «فبعضهم يجعلها بَيْنَ بَيْنَ المشهور».**

هذا مذهب سيبويه[١]، وهو المشهور كما سيأتي[٢].

وقيل: بَيْنَ بَيْن الشاذ، فيكون (مستهزئون) بين الهمزة والياء، و(سئل) بين الهمزة والواو، والأول هو المشهور. [ط: ٢٥٧]

● **قوله: «وقيل بَيْنَ بَيْنَ الشَّاذّ».**

هو مذهب أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح[٣]، وقد أُولِعَ به جماعة من القُرَّاء؛ قال أبو حَيَّان: «وهو فاسد؛ لخروجه عن قياس كلام العرب؛ ألا ترى أن الهمزة لم تُجْعَلْ قَطُّ في موضع بينها وبين (الحرف)[٤] الذي منه حركة ما قبلها؟»[٥].

وبعضهم يجعلها في نحو (مستهزئون) ياء محضة، وفي نحو (سئل)، واوا محضة.

---

(١) قال سيبويه (٥٤٢/٣): «وهو قول العرب وقول الخليل». وانظر (الأصول ٤٠٢/٢، والتكملة ٢١٨، وشرح الكافية الشافية ٢١٠٨/٤).

(٢) انظر ص(٢٠٦) من هذا الكتاب.

(٣) نقل مذهبه أبو حَيَّان في (التذييل والتكميل ١٥١/٦/أ، والارتشاف ١٣٣/١، وشرح الرضي ٤٦/٣).

وأبو الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعني ولد سنة ٤٥١هـ، وتوفي سنة ٥٣٧هـ. (غاية النهاية ٣٢٤/١-٣٢٥).

(٤) ما عدا ط: (الحركة).

(٥) انظر (التذييل والتكميل ١٥٤/٦/ب، والارتشاف ١٣٣/١).

بقي خمسة أقسام، ويتعين فيه بَيْنَ بَيْن المشهور، أما في: (سَأَلَ)، و(مستهزئون)، و(رؤوس) فلأنه لا فرق فيها بين المشهور والبعيد لمجانسة حركتها حركة ما قبلها، والحمل على المشهور أولى.

وأما في (سَئِمَ)، و(رَؤُفَ) فلأنهم كرهوا أن يجعلوا الهمزة فيها بَيْنَ بَيْن البعيد فيقرب من الألف وعليها كسرة في (سَئِم)، وضمة في (رَؤُف). [ط: ٢٥٧]

● قوله: «وبعضهم يجعلها... إلخ».

هذا مذهب الأخفش[١]، وحاصله أنه أجرى المضمومة بعد الكسرة، والمكسورة بعد الضمة مُجْرَى المفتوحة بعدها، وحجته أنك إذا سهلت المضمومة قرَّبتها من الياء الساكنة، فكما أَنَّ الياء الساكنة لا تقع بعد ضمة، وإنما تكون واواً، نحو: مُوقن، كذلك ما يقرب منها[٢].

قوله: «وجاء مِنْسَاة...».

بعض العرب تبدل من الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفا في نحو: (سَأَل)، و(مِنْسَأَة)، وهي العصا، وهو ليس بقياس. وقال ابن مالك: ليس (سَالَ) في قراءة من قرأ: ﴿سَأَلَ سائل بعذاب واقع﴾ مخففا من (سأل)، وإنما هو مثل: هاب وسال، معتل العين مرادف (سأل) مهموز العين؛ لأنهم يقولون: سِلْتُ تَسالُ مثل هِبْتَ تَهابُ.

وقال أبو البقاء: «سال يسال مثل خاف يخاف، ومصدره المُسَاوَلَة، وهو واويّ». [ط: ٢٥٧]

● قوله: «في ﴿سَأَلَ﴾ و﴿مِنْسَأَة﴾».

(١) رأيه في (المقتضب ١/٢٩٤، والتكملة ٢١٩، وابن يعيش ٩/١١٢، والتسهيل ٣٠٣، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٠٩، والارتشاف ١/١٣٣، والمساعد ٤/١١٤).

(٢) عبارة ط: (وحجته أنك إذا سهلت المضمومة قربتها من الواو الساكنة، فكما أن الواو الساكنة لا تقع بعد كسرة وإنما تكون ياء نحو: ميزان).

قرأ بالألف في ﴿سَأَلَ﴾[١] نافع وابن عـامر، وفـي ﴿مِنسَاْة﴾[٢] نـافع وأبـو عمـرو، وقرأ الباقون فيها بهمزة مفتوحة على الأصل، إلاَّ ابن ذكوان في (مِنْسَـأْتَه) فبهمـزة سـاكنة استثقالاً للهمز والطول، ولا جائز أن يكون الإسكان أيضًا أصلاً؛ لأن ما قبل هـاء التأنيث لا يكون إلا مفتوحًا لفظًا أو تقديرًا، ووجِّهت الألف بأنهـا بـدل مـن المفتوحـة على غير قياس، مبالغة في التخفيف، كما أشار إليه الشارح، أو بدل الهمزة السَّاكنة على القياس.

● **قوله: «وإنما هُو مِثْلُ: هاب».**

أي: فَعِل من معتلِّ العين اليائيِّ، صرح بذلك ولده[٣].

● **قوله: «و(سال) معتل العين مرادف (سأل)».**

حُكي وجه آخر أنَّه من سال يسيل، بمعنى جرَى، وأصله: سَـيْل، فقلبـت يـاؤُه ألفًـا كباع[٤].

قوله: «ونحو الواجِي...».

يريد أن بعض العرب يبدل من الهمـزة المتحركـة المكسـور مـا قبلهـا فـي نحـو

---

(١) ﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾(المعارج: ١). قرأ نافع وابن عـامر وأبـو جعفـر والأعـرج بـألف بـلا همز. انظر (التيسير ١٧٤، والنشر ٢/٣٩٠، والإتحاف ٤٢٣، وشواذ ابن خالويه ١٦١، وشـواذ الكرماني ٢٤٩، والكشف ٢/٣٣٤، والبحر ٨/٣٢٦).

(٢) ﴿فلما قضينا عليه الموت ما دلّهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته﴾(سبأ: ١٤). قرأ نـافع وأبو عمرو وأبو جعفر والحسن بألفٍ بلا همزٍ، وقـرأ ابـن ذكـوان بإسكان الهمـزة. وحمـزة إذا وقف جعلها بَيْنَ بَيْنَ أصلية. قال صاحب الإتحاف: «لغة الحجاز، وهذه الألف بدل الهمزة، وهو مسموع على غير قياس». وانظر (الكتاب ٣/٥٥٤، ومعاني الفرَّاء ٢/٣٥٦، وشـواذ ابـن خالويـه ٢١، والمحتسب ٢/١٨٦، والتيسير ١٨٠، والإقناع ١/٤٠٣، ٢/٧٣٩، والإتحاف ٣٥٨).

(٣) قال في (بغية الطالب ١٦٥): «وقال شيخنا رحمه الله: (سال) في هذه القراءة ليس مخففـا مـن (سأل)، وإنما هو مثل (هاب) يعني أنه (فَعِل) مما عينه ياء».

(٤) (الكشاف ٤/٥٩٦، والبحر ٨/٣٢٦).

(الواجِي)، وصلا، وهو أيضا ليس بقياس، وإنما قيد نحو (الواجي) بقوله: «وصلا...» لأن مثل قول حسان:

ولولاهم لكنت كحوت بحر هوى في مظلم الغمرات داجي
وكنت أذل من وتد بقاع يشجج رأسه بالفهر واجي

على القياس؛ لأن الهمزة سكنت للوقف، وما قبلها مكسور، فقلبت ياء على ما هو القياس، وعده سيبويه من التخفيف الخارج عن القياس، وهو ضعيف لما عرفت. وقيل: إنه أراد أن شذوذه من حيث إنه جعل الياء المبدلة من الهمزة إطلاقا مع الياء الغير المبدلة، وهذا ضعيف لأن سيبويه ساقه في تخفيف الهمزة الشاذ، ولأن الإطلاق بحرف اللين المبدلة من الهمزة كالإطلاق بحرف اللين الغير المبدل. [ط: ٢٥٧-٢٥٨]

● **قوله: «لأنَّ مثل قول حسان».**

إنما البيتان لعبد الرحمن بن حسان[١] كما في المفصَّل[٢]، زاد ابن يعيش[٣]: «يهاجي عبد الرحمن بن الحكم بن العاص[٤]، وقبلهما:

وأمَّا قولك: الخُلفاء مِنَّا فهم مَنَعُوا وَرِيدَكَ من وِدَاجِ[٥]

و«هوى»، بفتح الواو: سقط، و«داجي»: كأنه من دجا الليل يدجو دَجْوًا ودُجُوًّا: أظلم، و«الوَتِد»: بكسر التاء وفتحها، و«القاع»: الأرض القفر، و«الفِهْرُ»، بكسر الفاء: الحجر بقدر ما يكسر به الجوز، أو يَمْلأُ الكفَّ، والواجي: اسم فاعل من وجأ، كمنع، وضرب.

---

(١) عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنهما: شاعر وابن شاعر، ولد سنة ٦هـ، وتوفي سنة ١٠٤هـ. (سير أعلام النبلاء ٣/٣٠٣-٣٠٤).

(٢) (المفصل ٣٥٠).

(٣) (شَرْح المُفَصَّل له ٩/١١٤)، وانظر (الكتاب ٣/٥٥٥).

(٤) عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص الأموي: شاعر محسن، شهد يوم الدار، وهو أخو مروان الخليفة. توفي نحو ٧٠هـ. (سير أعلام النبلاء ٣/٣٠٥).

(٥) الشاهد من الوافر، وانظره في (مجموع شعره ١٨، والكتاب ٣/٥٥٥، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/٣٠٦، والخصائص ٣/١٥٢، ونكت الشنتمري ٢/٩٨٣، وشرح شواهد الشافية ٣٤١).

قوله: «والتزموا...».

القياس أن يقال في الأمر من الأخذ والأكل: أُؤْخُذ، واؤْكُل، كما يقال (إيشَر) من (أَشِرَ) إذا بَطِرَ، لكن حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال واستغنوا عن همزة الوصل فقالوا: خذ وكل، وأما الأمر من (تَأْمُر) فلم يبلغ مبلغهما في الكثرة، ولا قصر في القلة، فجعلوا له حكما متوسطا، فجوزوا فيه (أُؤْمُر)، و(مُرْ)، لكن في الابتداء يكون (مُرْ) أفصح من (اؤْمُرْ)؛ لأنهم لو قالوا: (أُؤْمُر) لكان مستثقلا للهمزتين، وفي الوصل يكون (وَأْمُرْ) أفصح من (وَمُرْ)؛ لأنهم يستغنون عن همزة الوصل فلا يلزم الاستثقال.

وإنما ذكر المصنف هذا البحث ههنا مع أنه مما يجتمع فيه همزتان لمناسبته مع (مِنْسَأَة)، و(سَأَلَ)، و(الوَاجِئ)، وصلا في كون تخفيفها على غير القياس.

[ط: ٢٥٨]

● **قوله: «فقالوا: خُذْ وكُلْ».**

حكى أبو علي وأبو الفتح[١]: أُوْخُذْ، وأُوْكُلْ على الأصل، إلا أن ذلك في غاية الشذوذ استعمالاً، قال أبو حَيَّان: «ونص سيبويه في باب (عِدَّة ما يكون عليه الكَلِم) على أن بعض (العرب)[٢] تُتِمُّ فتقول: أُوْكُلْ، قال: كما أَنَّ بعضهم يقول في: غَدٍ غَدوٌ»[٣] انتهى.

قوله: «وإذا خفف باب الأحمر...».

قد علم مما مَرّ أنهم ينقلون حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها فأشار ههنا إلى أنه إذا نقلت الحركة إلى لام التعريف فهل يعتد بتلك الحركة أم لا؟ فإن لم يعتد بها كما هو مذهب الأكثر وجب أن يقال (اَلَحْمَر) بإثبات همزة الوصل؛ لأن اللام في

(١) (سر الصناعة ١/١١٢).

(٢) ليس في ب.

(٣) (الكتاب ٤/٢١٩، والارتشاف ١/١١٩).

حكم الساكن، وإن اعتد بها يقال (لَحْمَر) بحذف الهمزة للاستغناء عنها بحركة اللام، وإنما اعتد بها على هذه اللغة ولم يعتد أحد بحركة النون في نحو ﴿لم يكن الذين﴾، وإلا لعاد الواو؛ لأن اللام صارت مع الاسم كالجزء لفظا لكونها على حرف واحد، ومعنى لأنها غيرت مدلوله من التنكير إلى التعريف، وإذا صارت كالجزء شابهت الحركة المنقولة إليها حركة (سَلْ)، وأصله (اسْأَل). [ط: ٢٥٨-٢٥٩]

● **قوله: «وإن اعْتُدَّ بها».**

قال الجَعْبَرِيّ: «هذا على مذهب سيبويه في أن مجرد اللام للتعريف[1]، والهمزة همزة وصل، أَمَّا على مذهب الخليل[1] في أن (أل) كَـ(أَمْ)، فيتعين الابتداء بالهمزة، اعتبرت الأصل أو العارض»[2].

والأظهر أن باب (الاقتدار)، و(الاستغفار) كذلك في جواز (اَلِسْتِغْفَار)، و(لِسْتِغْفَار). [ط: ٢٥٩]

● **قوله: «والأظهر أنَّ باب الاقتدار... إلخ».**

كذا في شرح الشريف[3] أيضًا، ومقابل الأظهر في هذا الباب تَحَتُّمُ الحذف؛ لأن حركة اللام فيه لموجب، وهو التقاء الساكنين، بخلافها في باب (الأَحْمَر) فإنها لمجرَّد التَّخفيف.

قوله: «وعلى الأكثر...».

أي إذا اتصلت (مِنْ)، و(في) بباب (الأحمر) فعلى الأكثر يجب أن يقال: (مِنَ لَحْمَرِ) بفتح النون في (مِنْ الأحمر) إذا خففت؛ لأن اللام كالساكن، فلو لم تحرك النون التقى ساكنان.

---

(١) انظر (شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٣١٩، وشرح التسهيل له ١/٢٥٣).

(٢) انظر: (كنز المعاني ١٥٨/ب).

(٣) (شرحه على الشافية ١١٠٠).

ويقال: (فِلَحْمَرِ) بحذف الياء لئلا يلتقي ساكنان؛ لأن اللام في حكم الساكن، وأما على الأقل فيقال: (مِنْ لَحْمَرِ) بسكون النون، و(في لَحْمَرِ) بإثبات الياء اعتدادا بحركة اللام. ٣

وقرأ أبو عمرو ونافع: (عادَ لُّولَى) في ﴿عادًا الأولى﴾، وهذا مبني على الأقل؛ لأن قياس اللغة الكثيرة أنه إذا نقلت حركة الهمزة وحذفت الهمزة أن يقال: (عادَنِ لُولَى)؛ لأن التنوين ساكنة، ولام التعريف ساكنة في الحكم، فيجب كسر التنوين لالتقاء الساكنين، وأما على اللغة القليلة فاعتد بحركة اللام ولم يحرك التنوين فصار (عادَنْ لُولَى) فأدغم وقيل: (عادَ لُّولَى). [ط: ٢٥٩] ٦

● **قوله: «وقرأ أبو عمرو ونافع: ﴿عَادَ لُّولَى﴾[(١)]».** ٩

أي: بالنقل والإدغام، لكن نافعًا من رواية قالون[(٢)] همز[(٣)] الواو؛ إجراءً للضمة السابقة مُجْرَى المقارنة[(٤)]، وعليه قول الشاعر[(٥)]:

أَحَبُّ المؤقدين إِليّ مؤسى ١٢

هذا إذا وصلا، فإن الابتداء (مؤسى) بالنقل على أصله، وفي همزة الوصل الوجهان،

---

(١) ﴿وأنه أهلك عادا الأولى﴾(النجم: ٥٠)، وانظر (السبعة ٦١٥، والتيسير ١٦٦، والنشر ١/٤١٠-٤١٤، والكشف ٢/٢٩٦، والإقناع ١/٣٩٣، وشواذ الكرماني ٢٣٢، والإتحاف ٤٠٣).

(٢) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر أبو موسى الملقب (قالون)، قارئ مشهور، توفي سنة ٢٢٠هـ. (غاية النهاية ١/٦١٥-٦١٦).

(٣) ط: (همزة).

(٤) انظر (التيسير ١٦٦).

(٥) صدر بيت من الوافر لجرير، وتمامه:

.... وجعدة إذ أضاءهما الوقود

وهو في (ديوانه ٢٨٨، وسر الصناعة ١/٧٩، والمنصف ١/٣١١، والمحتسب ١/٤٦، والممتع ١/٣٢٠، والنشر ١/٤١١).

وأبو عمرو وقالون في المختار عنهما (بالوصل)[1] كباقي القُرَّاء؛ لفوات الإدغام الملحوظ لهما حالة الوصل، ولأجله خالف فيها أصلها فنقلا وجوبًا بعد النقل على القليلة، وبالنقل في الوجه ٣ الآخر حملاً على الوصل، وكلٌّ حينئذ على أصله في الواو، وفي الهمزة أيضًا الوجهان[2].

قوله: «ولم يقولوا اِسَل...».

إشارة إلى سؤال وهو أن يقال: نقلت حركة الهمزة إلى السين في (اِسْأَل)، ٦ وحركة الواو إلى القاف من (اِقْوَل)، وحذفتا، ثم حذفت همزة الوصل فيهما اعتدادا بالحركة العارضة مع أنه لم يعتد بها في (اَلَحْمَرَ). [ط: ٢٥٩]

● **قوله: «ثم حُذفت همزةُ الوصل».**

٩ أي: في المشهور، فقد ذكر ابن مالك عن حكاية الأخفش أنَّ منهم // من يقول: اِسَلْ في سَلْ، فيبقي همزة الوصل بعد النَّقل؛ لأنه لم يعتد بالحركة بعدها لعروضها[3]. ٥٦أ

وجوابه: أنه لما كثر استعمال الأمر من (سَأَل يَسْأَل) نقلوا حركة الهمزة من ١٢ (اِسْأَل) إلى السين غالبا، وصار في حكم الملتزم من حيث كانت كلمة الحرف المنقول عنه والحرف المنقول إليه واحدة، فاستغني عن همزة الوصل. أو لأنهم لما استثقلوا الهمزتين في (اِسْأَل) إذا ابتدئ بها مع كثرتها آثروا على الأفصح نقل حركة ١٥ الهمزة إلى السين، فلو بقّوا همزة الوصل لكانوا كأنهم جمعوا بين همزتين؛ لأن الهمزة التي بقيت حركتها في حكم الموجودة.

وأما (اِقْوَل) فوجب فيه إعلال الواو بنقل حركتها إلى ما قبلها، فصار تحريكها ١٨ واجبا، بخلاف (اَلَحْمَرَ) فإن نقل الحركة فيه من كلمة إلى كلمة أخرى مع أنه غير لازم ولا غالب.

---

(١) ص، هـ: (بالأصل).

(٢) انظر قراءة أبي عمرو وقالون في هذه الآية في (التيسير ١٦٦، والنشر ١/٤١٠-٤١٤، والإتحاف ٤٠٢).

(٣) تقدم توثيقها ص(٢٠١) من هذا الكتاب، وأنها لغة عبد القيس.

وأورد عليه الأمر من (جَأَرَ)، و(رَؤُفَ)؛ لأنك تقول: (اجْأَرْ)، و(ارْؤُف)، فإذا نقلت حركة الهمزة وحذفتها جاز إبقاء همزة الوصل نحو: اِجَرْ وارُفْ، وحذفها، نحو: جَرْ ورُفْ.

٣ **وجوابه أن كثرة الاستعمال فيهما منتفية، وهو العلة فيما مرّ.** [ط: ٢٥٩-٢٦٠]

● **قوله: «وأَوْرَدَ عليه».**

كل من هذا الإيراد وجوابه الآتي مذكور في شرح الشريف[١]، وفي سياق الشارح لهما إيهامٌ.

٦ **قوله: «والهمزتان...».**

لما فرغ من الهمزة المتحدة في الكلمة شرع في بيان الهمزتين، فإما أن تكونا في كلمة واحدة أو في كلمتين، فإن كانتا في كلمة واحدة فالثانية إما أن تكون ساكنة

٩ **أو متحركة، فإن كانت ساكنة وجب قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها كراهة لاجتماع الهمزتين، مع عسر النطق بالثانية ساكنة.** [ط: ٢٦٠]

● **قوله: «وجب قلبُها».**

١٢ أي: في غير ندور، قاله ابن مالك[٢] وغيره، أمّا قراءة من قرأ ﴿أُؤْتِمِنَ﴾[٣]،

---

(١) (شرحه على الشافية ٣ ١١٠).

(٢) قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٩٢): «لم تحقق العرب دون ندور ثاني همزتي كلمة إذا كان ساكنا، بل التزمت إبداله مدَّة مجانسة لحركة الأول كآمنت أُومن إيمانًا».

(٣) ﴿فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤتمن أمانته﴾(البقرة: ٢٨٣). قال أبو حيَّان في (البحر ٢/٣٦٥): «روى أبو بكر عن عاصم: (الذي اُوتمن) برفع الألف، ويشير بالضمة إلى الهمزة. قال ابن مجاهد: وهذه الترجمة غلط، وروى سليم عن حمزة إشمام الهمزة الضم، وفي الإشارة والإشمام المذكورين نظر، وقرأ ابن محيصن وورش بإبدال الهمزة ياء كما أبدلت في بئر وذئب...، وقرأ عاصم في شاذه (اللذتّمن) بإدغام التاء المبدلة من الهمزة قياسًا على اتّسر في الافتعال من اليسر. قال الزَّمَخْشَرِيّ: وليس بصحيح لأن التاء منقلبة عن الهمزة في حكم الهمزة، واتّزر عامي، وكذلك ريًّا في رؤيا. انتهى كلامه، وما ذكر الزَّمَخْشَرِيّ فيه أنه ليس بصحيح وأن اتّزر عامي يعني أنه من إحداث العامة لا أصل له في اللغة قد ذكر غيره أن بعضهم أبدل وأدغم فقال: اتّمن واتّزر، وذكر أن ذلك لغة رديئة». وانظر (الدر المصون ٢/٦٨٣).

﴿إِئْلاَفِهِمْ﴾(١) بتحقيق [الهمزتين](٢) ابتداءً فنادرة لا يقاس عليها، (وأمَّا)(٣) نحو: أَأْتُمِنَ زيد؟ فليس مما نحن فيه؛ لأن الأولى للاستفهام، والثَّانية فاء الفعل، فليست من كلمة ٣ واحدة.

وأصل (آدم): (أَأْدَم) بهمزتين، الأولى زائدة والثانية فاء الكلمة، فقلبت ألفا وجوبا لسكونها وانفتاح ما قبلها، ووزنه (أَفْعَل)، ولا يجوز أن يقال: الأولى فاء الكلمة ٦ والثانية زائدة لوجهين:

الأول: أنه يكثر زيادتها أولا، وقلّت حشوا، والحمل على الأكثر أولى.

والثاني: أنه لو كان كذلك لكان وزنه (فَـْعَلاً) كشَأْمَل، فيجب أن يصرف، ٩ فلما لم يصرف دلّ على أنه (أفعل).

ومن هذا علم أنه لا يجوز أن يكون على (فَاعَل) كخَاتَم)، بأن يكون الألف زائدة غير منقلبة عن الهمزة؛ لأنه حينئذ يجب صرفه.

١٢ اعلم أن هذا الكلام مبني على أن (آدم) لفظ عربي، وقد أنكر الزمخشري رحمه الله ذلك؛ حيث ذكر في الكشاف أن اشتقاقهم (آدم) من (الأدمة)، ومن أديم الأرض، نحو اشتقاقهم (يَعْقُوب) من (العَقِب)، و(إدريس) من الدَّرْس، وإبليس من الإبلاس، ١٥ وما آدم إلا اسم أعجمي، وأقرب أمره أن يكون على فاعَل كآزَرَ وعَازَر وعابَر وشالَخ وفالَغ. [ط: ٢٦٠]

---

(١) ﴿إِيلافهم رحلة الشتاء والصيف﴾(قريش: ٢). قرأ بهمزتين الأعشى، يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد التميمي الكوفي، راوي أبي بكر شعبة بن عياش صاحب عاصم، وقرأ ابن عامر (لإلاف)، وروى محمد بن داود النقار عن عاصم (لإإيلافهم) بهمزتين مكسورتين بعدهما ياء. وانظر (شواذ ابن خالويه ١٨٠، والبحر المحيط ٨/٥١٤).

(٢) سقط من ص.

(٣) ص: (وإنما).

● **قوله: «ذكر في الكشاف[١] أن اشتقاقهم (آدم)[٢]... إلخ».**

قال التَّفْتَازَانِيّ: «يعني أن جعلهم هذه الأسماء الأعجمية مشتقة من المصادر والألفاظ العربية ليس بمستقيم، وأما أنه يجوز أن يجري الاشتقاق في سائر اللغات، وأن يوافق لغاتهم لغة العرب في مأخذ هذه الاشتقاقات، أو أن (آدم) كان يتكلم بالعربية، فذلك بحث آخر، وأما الرَّد بأن الأعلام القصدية، يعني غير الغالبة والمنقولة، لا معنى لاشتقاقها، فليس بشيء؛ لأنه إذا تبين بين اللفظين تناسب في المعنى والتركيب، فهو معنى الاشتقاق، وكذا الرَّدُّ بأن (آدم) كان في غاية الجمال، والأُدْمَة والأديم لا يناسب ذلك»[٣] انتهى.

● **قوله: «وما آدم إلا اسمٌ أعجميٌّ... إلخ».**

حكاه الحَلَبِيّ في إعرابه وأقوالاً أخرى[٤]، وقال: إنه أرجحها. قال التَّفْتَازَانِيّ: «وقوله: وأقرب أمره أن يكون على (فَاعَل)، إشارة إلى ردّ ما ذكره الجَوْهَرِيّ وغيره أنه (أَفْعَل)، وأصله (أَأْدَم)، بهمزتين، قلبت الثانية ألفًا، ومما يرجِّح كونه على (فَاعَل) اتفاقهم على (أوادم) في جمعه». ثم قال: «وأما الآدم من الإنسان بمعنى: الاسمر، فـ(أَفْعَل)، وجمعه: أُدْمَانٌ».

لكن ذهب في المفصل إلى أنه عربي على وزن أَفْعَل، ثم إن آزر... إلى آخره أسماء أولاد آدم عليه السلام. [ط: ٢٦٠]

(١) (الكشاف ١/١٢٩) عند قوله تعالى: ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾(البقرة: ٣١).

(٢) ليس في ط.

(٣) حاشية التفتازاني على الكشاف (١٧٧/ب).

(٤) أورد الحلبي ستة أقوال: أرجحها أنه اسم أعجمي غير مشتق، أو أنه مشتق من الأُدمة، وهي حمرة تميل إلى سواد، أو أنه مشتق من أديم الأرض، وهو أوجهها، أو أنه مشتق من أديم الأرض على وزن (فاعَل) أيضا، أو أنه عبري من الإدام وهو التراب، ونقل قول الطبري: «إنه في الأصل فعل رباعي مثل: أكرم، وسُمِّي لغرض إظهار الشيء حتى تعرف جهته». انظر (الدر المصون ١/٢٦٢).

● **قوله: «ثم إنَّ عَازَرَ... إلى آخره أسماء أولاد آدم».**

ظاهره أنها أسماء أولاده لصلبه، ولم أقف على ذلك، وفي القاموس: «أن عازر كـ(هاجر) أحياه عيسى»[١]، «وأن آزر عمّ إبراهيم[٢]، قال: أمَّا أبوه فتَارَح»، أي: بمثناة ومهملة آخره، وأنّ عابَر، أي (بمهملة)[٣] وموحَّدة «هو ابن آرفخشد بن سام بن نوح»، «وأن شالَخ، أي بمعجمتين: جدُّ إبراهيم[٤]».

وقوله: «إيت...».

أمر من: أتى يأتي إتيانا، قلبت الهمزة الثانية فيه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقوله: «أُوتُمِنَ...» فعل ماض مجهول من: ائتمن ائتمانا، قلبت الهمزة الثانية فيه واوا لسكونها وانضمام ما قبلها.

قوله: «وليس آجَرَ...».

أي ليس (آجَرَ) مما اجتمع فيه همزتان ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفا؛ لأن (آجر) (فَاعَل) لا (أَفْعَل) لثبوت (يُؤاجِر) في مضارعه، فآجر يؤاجر كآخذ يؤاخذ، فكما أن ألف (آخذ) ليست عن همزة، بل هي ألف (فاعل)، فكذا ألف (آجر).

قوله: «ومما قلته فيه...».

أي ومما قلت في أن (آجر): فَاعَل لا أَفْعَل هذان البيتان، وهما قوله: دللتُ ثلاثا... إلخ، أي دللت ثلاثا على أن (آجر) (فاعل) لا (أفعل)، فعبر عنه بلازمه؛ لأن كون (آجر) (فاعل) لا (أفعل) يستلزم أن لا يكون (يؤجِر) مضارع (آجر)؛ لأن يؤجر لا يكون إلا مضارع (أَفْعَل):

---

(١) (القاموس: عزر).

(٢) (القاموس: أزر).

(٣) ط: (بمهملتين)، وانظر (القاموس: عبر).

(٤) (القاموس: شلخ).

الوجه الأول: أنه جاء آجر إجارة، ولو كان أفعل لم يجئ منه فِعَالة؛ لأن فِعالة مصدر فاعل لا أفعل. [ط: ٢٦٠-٢٦١]

٣ ● **قوله: «جاء آجَرَ إِجَارَةً».**

المشهور كسر الهمزة فيها، وذكر أبو منصور محمد بن علي الجبَّان[1] في (الشامل) أنَّه يقال: أُجارة، بالضم، حكاه ابن سيده[2] أيضًا، وزاد فقال: «وأرى ثعلبًا[3]

٦ حكى الفتح»[4].

الوجه الثاني: أنهم لم يقولوا في مصدره إيجارا، ولو كان أفعل لكان مصدره على إفعال.

٩ **الوجه الثالث: أنه قد ثبت آجر يؤاجر، فيكون آجر فاعل، وصحة (آجر) الذي هو (فاعل) تمنع أن يكون (آجر) أفعل.**

وفي هذا نظر؛ لأنه لا يلزم من مجيء (فعالة) أن لا يكون (آجر) (أفعل)، لجواز

١٢ **أن يكون مشتركا بين فاعل وأفعل، ومصدر الأول فِعَالَة، ومصدر الثاني: إِفْعَال.** [ط: ٢٦١]

● **قوله: «وفي هذا نظر».**

---

(١) هو: محمد بن علي بن عمر الجبّان، أبو منصور، من علماء الري، من مصنفاته: أبنية الأفعال، وشرح الفصيح، والشامل في اللغة (ولم أقف عليه)، وقد ذكره محقق شرح الفصيح، ولم يشر إلى مكانه، ولعله مما فقد. (بغية الوعاة ١/١٨٥-١٨٦).

(٢) ابن سيده هو: علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، ولد سنة ٣٩٨هـ، وتوفي سنة ٤٥٨هـ. من مصنفاته: المخصص، والمحكم، وشرح ما أشكل من شعر المتنبي، وشرح حماسة أبي تمام. (إنباه الرواة ٢/٢٢٥-٢٢٧، والأعلام ١/٢٦٧).

(٣) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، إمام في اللغة، ولد في بغداد سنة ٢٠٠هـ، ومات بها سنة ٢٩١هـ. من مصنفاته: الفصيح، ومجالس ثعلب، وشرح ديوان زهير، وشرح ديوان الأعشى. (إنباه الرواة ١/١٧٣-١٨٦، والأعلام ١/٢٦٧).

(٤) انظر (اللسان، والتاج، والمحكم: أجر).

أي: فيما ذكره المُصَنِّف من الأوجه الثلاثة.

● **قوله: «لأنه لا يلزم من مجيء (فِعَالة) ألاَّ يكون (آجَرَ) (أَفْعَل) لجواز أن يكون مشتركًا... إلخ».** ٣

اعتُرِضَ هذا الوجه أيضًا بأن (فِعَالة) ليس من مصادر المزيد فيه، فمجيء (إجارة) لا يدل على أن (آجر) (فَاعَل)، ولا أنه (أَفْعَل)، قال ذلك في: بغية الطالب[1]، ثم قال: «فإن قيل: كون (الفعالة) [في][2] الإجارة لـ(فَاعَل) أقرب من كونها لـ(أَفْعَل)؛ لأن (فَاعَل) يجيء مصدره على (فِعَال) كثيرًا، بخلاف (أَفْعَل) فلا يبعد أن يكون (الإجارة) (فاعَل)، وهي (فِعَال) في الأصل، ثم (لحقتها)[3] تاء المرَّة، (فجاءت على (فِعَالَة). قلنا: لو كانت [الإجارة][4] لـ(فَاعَل) من هذا الوجه؛ لجاز حذف تائها؛ لأن (تاء المَرَّة)[5] لا تلزم، وَلَمَّا لم يَجُزْ عُلِمَ أنها غير مذهوب بها نحو القياس، وأنها مما جاء اسمًا للمصدر، فيجوز أن يكون اسمًا لمصدر (أَفْعَل) كما يجوز أن يكون اسمًا لمصدر فَاعَل»[6] انتهى.

وقوله: «والإفعال عزّ...». ١٢ **إن أراد به أنه لم يوجد فممنوع؛ لأنه حكى صاحب كتاب المحكم فيه: «آجرت المرأة البغيّ نفسها إيجارا». وإن أراد به أنه قليل فسلّم، لكن لا يحصل منه المطلوب.** [ط: ٢٦١] ١٥

● **قوله: «إن أراد به... إلخ».**

---

(١) (بغية الطالب ١٦٩).

(٢) ليست في النسخ، وهي عن (بغية الطالب ١٦٩).

(٣) ط: (لحقها).

(٤) ليست في النسخ، وهي عن (بغية الطالب ١٦٩).

(٥) ليس في ب.

(٦) (بغية الطالب ١٦٩).

سبقه إلى هذا الاعتراض البدر بن مالك(١).

وأيضا فإن صحة آجر بمعنى فاعل لا تمنع من مجيء آجر بمعنى أفعل، لجواز ثبوتهما ويكون مضارع الأزل يؤاجر، ومضارع الثاني يؤجر، وما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف من أنه إذا ثبت مجيء آجر على معنى فاعل لم يكن بد من فعل ثلاثي هو أصله لا رباعي، فوجب أن يكون فعله الأصلي (أَجَرَ) لا (أَأْجَرَ) بمعنى أفعل، كقولهم كَاتَبَ مِنْ كَتَبَ، وقاتَل من قَتَل، لا طائل تحته؛ لأنه لو سلم له ذلك فلا يفيد؛ لجواز نقل ذلك الثلاثي إلى الإفعال والمُفاعلة.

● **قوله: «لأنه لو سلّم(٢) له ذلك».**

فيه إشارة إلى المنع؛ أي: لجواز ألا يكون ذلك الثلاثيُّ مستعملاً.

واعلم أن (آجر) في مثل قولهم آجره الله يؤجره إيجارا بمعنى أجره الله يأجره أجرا لا نزاع في أنه أفعل لا فاعل؛ لأن يؤجر لا يكون مضارعا لغير أفعل.

وإنما النزاع في مثل قولهم: آجرت الدار والدابة أي أكريتهما، والحق أنه بهذا المعنى مشترك بينهما؛ لأنه جاء فيه لغتان:

إحداهما أنه فاعل ومضارعه يؤاجر، والأخرى أفعل ومضارعه يؤجر، وجاء له مصدران: فالمؤاجرة مصدر فاعل، والإيجار مصدر أفعل. [ط: ٢٦١-٢٦٢]

● **قوله: «واعلم أنَّ آجر... إلخ».**

حكى ابن القَطَّاع في كتاب الأفعال أنه يقال ذلك(٣)، والفعل الأول في كل من الاستعمالين بالمدّ، والثاني بالقصر، [والمضارع: بضم الجيم وكسرها](٤).

---

(١) (بغية الطالب ١٦٨-١٦٩).

(٢) في ص، هـ: (إن سلّم).

(٣) انظر (الأفعال له ١/٢٤).

(٤) سقط من ص.

قوله: «وإن تحركت...».

عطف على قوله: «إن سكنت الثانية...»، أي وإن تحركت الهمزة الثانية فإما أن تكون الهمزة التي قبلها ساكنة أو متحركة، فإن كانت ساكنة: فإما أن تكون الهمزة الثانية في موضع اللام أو لا، فإن لم تكن في موضع اللام كـ(سأَّال) ثبتت، أي الهمزة الثانية؛ لأنه لا يمكن تخفيفها بالإبدال فرقا بينها وبين ما إذا كانت في موضع اللام على ما سيجيء، ولا تجعلها بَيْنَ بَيْن. أما المشهور فلأنها حينئذ تصير قريبة من الألف ويلزم التقاء الساكنين، وأما غير المشهور فلسكون الهمزة الأولى، ولا بالحذف لأنه حينئذ لا يدرى أنه (فَعَّال) بالتشديد أو فَعَال بالتخفيف، وأما إن كانت الثانية في موضع اللام قلبت ياء، كذا ذكر في تصريف ابن مالك وشرحه، ويدل عليه قول المصنف في مسائل التمرين: «ومثل سِبَطْر من قَرأَ: قِرأْي». وسنبين الفرق بين الصورتين ووجه ذلك في مسائل التمرين إن شاء الله تعالى. وكأن المصنف إنما لم يفصل اعتمادا على المثال مع ما يذكره ثمة. [ط: ٢٦٢]

● **قوله: «فرقًا بينها وبين ما إذا كانت في موضع اللام».**

لم يعكس؛ لأن الطَّرف بالتغيير أَوْلَى.

قوله: «وإن تحركت...».

أي وإن تحركت الهمزة الثانية وتحركت الهمزة التي قبلها، فقال النحاة: وجب قلب الهمزة الثانية ياء إن انكسرت الهمزة التي قبلها، أو انكسرت هي، أي الهمزة الثانية، نحو: (جاء)، وأصله على مذهب غير الخليل: (جاءِءٌ) بهمزتين متحركتين، الأولى منقلبة عن عين الكلمة التي هي ياء كما في (بائع)، والثانية لام الفعل، فقلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار (جائي)، ثم أعل إعلال (قَاضٍ)، ولم يجعلوها بَيْنَ بَيْن؛ لأن في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين. [ط: ٢٦٢]

● **قوله: «وإن تحركت الهمزة الثانية، وتحركت الهمزة التي قبلها... إلخ».**

الحاصل من أقسام هذا القسم، كما قاله النحاة، وتقدم نظيرها، هو (تسعة)[1]

---

(١) ب: (سبعة).

أقسام، وأصله من ضَرْبِ ثلاثة في ثلاثة، والحكم فيها أنه يجب قلب الثانية ياء في أربعة منها، هي ما إذا انكسرت الثانية، وانكسر ما قبلها، أو فُتح، أو ضمّ، أو انفتحت وانكسر ما قبلها، أو فتح، أو ضُمّ، أو انفتحت، وانكسر ما قبلها، وواوًا في بقيتها، وهي: ما إذا انفتحت بعد مفتوحة أو مضمومة، أو انضمت بعد مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، مثال المكسورة بعد مكسورة: إِيمٌّ، وأصله إِئْمِمٌ، وهو مثال إِصْبِع، بكسر الباء من (أَمَّ) فدخله النقل والإدغام، ثم أُبدل، ومثالها بعد مفتوحة: أَيِمَّةٌ، وقد ثبت في الشَّرح، ومثالها بعد مضمومة: أُوْبِنُ، أصله: // أُؤْبِنُ؛ (لأنه)[1] مضارع أَبَنْتُه، أي: جعلته (بَيِّنًا)[2]، ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أو مضمومة: (أَوَادم)، و(أُوَيْدِم)، وقد ذُكِرَا في الشرح. ومثال المضمومة بعد مضمومة: (أُومٌّ)، والأصل (أُؤْمُم)، وهو مثال (أُبْلُم)[3] من أَمَّ، وبعد مكسورة: (إِوُمٌّ)، وهو مثال (إِصْبُع)، بضم الباء منه، ومثالها بعد مفتوحة: (أَوُبٌّ) جمع (أبٍّ)، وهو المَرْعَى، والأصل (أَأْبُب)، نقلت حركة عينه إلى فائه؛ لأجل الإدغام، فعاد إلى (أَؤُبٌّ)، هذا ما قالوه، وخالف الأخفش في المكسورة بعد ضمة فقلبها واوًا، وفي المضمومة بعد كسرة فقلبها ياء، والأول هو الصحيح[4]، وقالوا أيضًا: إنَّ محل هذا التفصيل هو ما إذا لم تكن الثانية متطرفة، فإن تطرفت وجب قلبها ياء مطلقًا؛ لأن الواو الأخيرة (لو كانت أصلية ووليت كسرةً أو ضمَّةً لقلبت ياءً، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة)[5] فيما نحن بصدده لأُبدلت بعد ذلك ياءً فتعينت الياء، وأنَّ محلَّ وجوب الإبدال هو ما إذا

(١) ليس في ط.

(٢) ط: (بين).

(٣) الأبلم: خوصة المُقْلِ، أو بقلة تخرج لها قرون كالباقِلّى وليس لها أرومة ولها وريقة منتشرة الأطراف كأنها ورق الجزر. (اللسان: بلم).

(٤) ط: (والصحيح هو الأول). وانظر تفصيل ذلك الخلاف في (التسهيل ٣٠٣، وشرح الكافية الشافية ٢٠٩٣/٤-٢١٠٠، وبغية الطالب ١٧١-١٧٣، والرضي ٥٥/٣-٥٦، والارتشاف ١٣٠/١).

(٥) ليس في ب.

لم تكن الأولى للمضارعة، فإن كانت نحو: (أؤم)[١]، مضارع أَمَّ، وأئن، مضارع أَنَّ، جاز الإبدال والتحقيق؛ لشبه همزة المضارعة بهمزة الاستفهام؛ لمعاقبتها النون والياء والتاء. إذا عُلِمَ ذلك عُرِفَ ما في كلام المُصَنِّف والشارح من الإخلال في بيان الأقسام، وإفادة أحكامها، وأن قولهما: وجب قَلْبُ الثانية ياءً إن انكسر ما قبلها، ليس على إطلاقه.

● **قوله: «لأن (في)[٢] ذلك».**

أي: في جعلها بَيْنَ بَيْنَ.

● **قوله: «فيلزم منه الجمع بين الهمزتين».**

أي: تحقيقًا في الأولى، وتقريبًا في الثانية.

وأما على مذهب الخليل فأصله (جائِيٌ) بالقلب كما مرّ، ثم أعل إعلال (قَاضٍ) فلم يكن من هذا الباب.

وأئمة جمع إمام، والأصل أَأْمِمَة، كأحمرة جمع حمار، فاجتمع في أوله همزتان: الأولى للجمع والثانية فاء الكلمة، وكان القياس قلب الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها، كآنية في جمع إناء، لكن لما وقع بعدهما مثلان وهما الميمان، وأرادوا الإدغام نقلوا حركة الميم الأولة وهي الكسرة إلى الهمزة وأدغموا الميم في الميم فصار (أَئِمَّة)، فقلبوا الثانية ياء محضة ولم يجعلوها بَيْنَ بَيْن لِمَا مَرَّ في (جاءٍ).

[ط: ٢٦٢-٢٦٣]

● **قوله: «وكان القياس قلب الثانية ألفًا».**

أي: بناءً على أن الإعلال مقدم على الإدغام، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه[٣].

---

(١) ط: (ادم).

(٢) ليس في ط.

(٣) انظر ص٢٧٦ من هذا الكتاب.

وإن لم تكن الهمزة الثانية ولا التي قبلها مكسورة وجب قلب الثانية واوا، نحو: (أَوَادِم) جمع (آدم)، وأصله (أَأَادِم) بهمزتين بعدهما ألف، فقلبوا الثانية واوا كأويدم وأصله (أُأَيْدِم) قلبوا الثانية واوا لزوما أيضا. [ط: ٢٦٣] ٣

● **قوله: «وجب قلب الثانية واوًا».**

قال في شَرْح المُفَصَّل[1]: «قلبوا الثانية في مثل: أَيِمَّة باعتبار حركتها، ولم يفعلوا ذلك في مثل أُوَيْدم؛ لتعذره؛ لأنه لا يمكن أن تحرك الألف، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فوجب قلبها باعتبار حركة ما قبلها. «وإنما لم يفعلوا ذلك في آوادم؛ لأنهم لو قلبوها ألفًا لذهب حركتها، وهم محافظون عليها، وليس قبلها ما يمكن ردّه إليه؛ لأنه أيضًا فتحة، فوجب حمله على ما ثبت فيما هو منه، وهو (أُويدم) فقلبوها واوًا» انتهى. ٦ ٩

قوله: «ومنه خطايا...».

أي مما اجتمع فيه همزتان متحركتان (خَطَايَا)، وأصله (خَطَايِئ)، قلبوا الياء همزة كما في (قبائل) جمع قبيلة، فصار (خطائي) بهمزتين، فقلبوا الثانية ياء لانكسار ما قبلها، فصار (خَطَائِي)، هذا هو الذي يتعلق فيه باجتماع همزتين. وسيأتي أن قياس ما وقعت الهمزة فيه بعد ألف باب (مَسَاجِد)، وبعدها ياء، وليس مفردها كذلك أن تقلب ياء مفتوحة وتنقلب الياء ألفا فيصير (خطايا). ١٢ ١٥

وإنما قُيِّد التقدير بالأصلي لأن (خطائي) بالهمزة ثم بالياء بعدها تقديره أيضا، لكن ليس تقديره الأصلي، بل (خطائئ) بالهمزتين تقديره الأصلي، وبالحقيقة هذا أيضا ليس تقديره الأصلي، بل (خطايئ) بالياء، ثم بالهمزة تقديره الأصلي، إلا أن (خطائئ) بالهمزتين أصل بالنسبة إلى (خطائي) بالهمزة ثم بالياء بعدها. ١٨

هذا التقدير على مذهب سيبويه، وأما الخليل فيوافق في أن الأصل (خطايئ)، لكنه يقول: قدموا الهمزة على الياء فصار (خطائي) على (فعالي)، ثم فعل ما قيل. ٢١

ومذهب سيبويه أقيس وأصح لما نقل عن العرب الموثوق بعربيتهم: اللهم اغفر

(١) (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٤٧).

لي خطائِئي، مثل (خطاععي)، بتحقيق الهمزتين، فلو كان (خطايا) مقلوبة كما ذكر الخليل لم يكن لذلك وجه. [ط: ٢٦٣]

٣ ● **قوله: «لما نقل عن العرب».**

نقله أبو زيد[١].

● **قوله: «لم يكن (لذلك)[٢] وجه».**

٦ أي: لأنه لا مقتضى على مذهبه لاجتماع همزتين، بخلاف مذهب سيبويه[٣].

قوله: «وقد صح التسهيل...».

اعتراض على قول النحويين إنه يجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها أو
٩ **انكسرت، فإنه قد صح عن القراء جعل الهمزة الثانية بَيْنَ بَيْن في نحو (أَئِمَّة)، وقد صح تحقيق الهمزتين أيضا فيه، وقولهم أولى من قول النحاة لِمَا مَرَّ.** [ط: ٢٦٣-٢٦٤]

● **قوله: «فإنه قد صَحَّ عن القُرَّاء».**

١٢ صَحَّ التسهيل عن نافع وابن كثير وأبي عمرو من أكثر طرقهم[٤]، وجاء أيضًا عنهم

---

(١) رواها أبو زيد عن أبي السمح وردّادٍ ابن عمه. انظر (المنصف ٢/٥٧، والمفصل ٣٥١، وشرحه لابن يعيش ٩/١١٧).

(٢) ليس في ط.

(٣) انظر المذهبين في (الكتاب ٣/٥٥٣، ٤/٣٧٧).

(٤) وردت (أئمة) في (التوبة: ١٢، والأنبياء: ٧٣، والقصص: ٥، ٤١، والسجدة: ٢٤)، وقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (أيمة) بياء خالصة، وهذا هو مذهب البصريين عن أبي عمرو، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكِسَائِيّ (أئمة) بهمزتين، وروي هذا أيضا عن طريق ابن أبي أويس عن نافع، كما روي عن نافع وابن كثير وأبي عمرو التسهيل بَيْنَ بَيْنَ، وقرأ قالون وهشام وأبو عمرو كذلك (أائمة) بألف بين الهمزتين، وانظر (السبعة ٣١٢، والتيسير ٣٢، والكشف ١/٤٩٨، والنشر ٢/٣٧٨، والإقناع ١/٣٧٠، والبحر المحيط ٥/١٧، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٩/١١٦).

الإبدال، كقول النحاة، نص عليه أبو العز[(١)] في إرشاده[(٢)]، وابن شريح[(٣)] في كافيته، وغيرهما، وصح التحقيق عن ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكِسَائِيّ.

ويمكن أن يجاب عنه بأن مراد النحاة من قولهم: قلب هذه الهمزة ياء تلزم، أن القياس يقتضي ذلك، وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا لا ينافي مجيء خلافه في القراءات السبع، لجواز أن يكون مخالفا للقياس، ولا يكون مخالفا للاستعمال، ومثل ذلك مقبول واقع في الفصيح من الكلام، فإن النحاة قالوا: الشاذ على ثلاثة أضرب: شاذ عن القياس، وشاذ عن الاستعمال، وشاذ عنهما جميعا. فالأولان مقبولان، والثالث مردود.

مثال الأول: كالقَوَد والصَّيَد، وكقوله تعالى: ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾، أي غلب، فإن القياس قلب حرف العلة في هذه الصورة ألفا، والاستعمال بخلافه.

ومثال الثاني قول الشاعر:

وأم أوعال كها أو أقربا

والاستعمال: كَهِيَ، وأم أوعال: اسم هضبة.

ومثال الثالث قول الشاعر:

ويستخرج اليربوع من نافقائه ... ومن جُحره بالشيحة اليتقصع

أي: يستخرج الصياد اليربوع الذي يتقصع بالشيحة من نافقائه، وهي إحدى جحَرته، والشيحة: نبت يقال له بالفارسية: (دِرَمْنَه)، وقوله: يتقصع، أي يدخل في قاصعائه، وهي إحدى جحرته أيضا، فأدخل اللام في الفعل، وهو خلاف القياس والاستعمال. [ط: ٢٦٤]

---

(١) أبو العز هو: محمد بن الحسين بن بندار أبو العز الواسطي القلانسي، ولد سنة ٤٣٥هـ، وتوفي سنة ٥١٢هـ. من مصنفاته: الإرشاد. (غاية النهاية ٢/١٢٨-١٢٩).

(٢) (إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر ٣٥٠) وفيه: «قرأ ابن عامر وأهل الكوفة وروح: (أئمة) بهمزتين محققتين حيث وقع، والباقون بتحقيق الأولى وقلب الثانية ياء، ومدّ الهمزة الأولى أبو جعفر».

(٣) هو: محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح، أبو عبد الله الرعيني الإشبيلي، له الكافي والتذكير، ولد سنة ٣٨٨هـ، وتوفي سنة ٤٣٣. (غاية النهاية ٢/١٥٣).

● قوله: «قول الشاعر[١]».

(وأَمُّ أَوْعَـالٍ كَهَـا أَوْ أَقْرَبا)[٢]

٣ قبله:

خَلَّى الذِّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبًا

والبيت للعجاج من قصيدةٍ مُرَجَّزَةٍ يصف بها الحمار الوحشيَّ، والضمير في «خَلَّى»
٦ له، و«الذِّنابات»، بفتح المعجمة ونون موحَّدة: اسم موضع بعينه، ويروى: نَحَّى الذِّنابات، و«شمالاً» مفعول ثانٍ، و«كثبا»، بفتح الكاف، والمثلثة: صفته، أي: قريبًا، والمعنى: جَعَلَ الذِّنابات ناحية شمالية قريبة منه في عَدْوِهِ.

٩ وقوله: «وأَمُّ أَوْعَالٍ كها»: مبتدأ وخبره، ويجوز نصبها عطفًا على الذنابات، و«الهضبة»: الجبل المنبسط على الأرض.

قوله: «والتُزم...». اعتراض آخر، وهو على ما قالوا: وجب قلب الهمزة الثانية
١٢ **واوا إن لم يكن هي ولا ما قبلها مكسورا، فإنهم التزموا حذف الهمزة الثانية من نحو (أُكرِم)، وأصله (أُأَكْرِم) بهمزتين مفتوحتين؛ لأن حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة حرف المضارعة، ولما كان ماضيه (أَكْرَم)، وجب أن يكون أصل**
١٥ **المضارع (أُأَكْرِم)، كرهوا اجتماع همزتين فيما هو كثير الاستعمال، فحذفوا الثانية لزوما، وإنما خصوا الثانية لأن الثقل نشأ منها، ثم حمل أخواته نحو: (نُكْرِم، يُكرِم، تُكْرِم) عليه، ثم ضموا حرف المضارعة لئلا يلتبس بالثلاثي المجرد.**

١٨ **فثبت أن ما ذكره النحويون منقوض بمثل (أكرم)، ويمكن أن يجاب عنه بمثل ما مَرّ، بأن يقال: مراد النحاة أن القياس يقتضي القلب كما في (أُوَيْدِم)، لكن الاستعمال فيه بخلاف القياس.** [ط: ٢٦٤-٢٦٥]

---

(١) القائل هو العجاج، في (ملحقات ديوانه ٧٤، ونسب له في الكتاب ٣٨٤/٤، ونكت الشنتمري ٦٧٠، ١٥٠، والتصريح ٣/٢، والعَيْنِيّ ٢٥٣/٣، والخزانة ٢٧٧/٤، والمفصل ١٥٧، وشرح شواهد الشافية ٣٤٥).

(٢) ليس في ط.

● **قوله: «من نحو: أُكْرِمُ».**

أي: من مضارع (أَفْعَل) إذا كان للمتكلم وحده.

٣ ● **قوله: «لأن الثِّقَل نَشَأَ منها».**

ولأن الأُولَى حرف المضارعة، فلا تحذف؛ لأن المضارع ينتفي بانتفائها، قال الشريف وغيره: «ولأن ضمة الأُولَى تدل على المحذوف»[1].

٦ ● **قوله: «ثم حُمِلَ أخواته».**

مِمَّا حمل، أيضًا، عليه اسم الفاعل، واسم المفعول منه؛ قال في التسهيل: «ومما اطّرد حذف همزة (أَفْعَل) من مضارعه، واسْمَيْ فاعله ومفعوله، ولا تثبت إلاَّ في ضرورة ٩ أو كلمة مستندرة»[2] انتهى. وأشار بما استثناه إلى قول الراجز[3]:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

قوله[4]:

١٢ وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن

وقد سَبَقَا، وإلى قولهم: أرض مُؤَرْنِبة، بكسر النون: أي: كثيرة الأرانب، وكساءٌ

---

(١) (شرح الشريف ١١١٦).

(٢) (التسهيل ٣١٣).

(٣) نسب إلى أبي حَيَّان الفقعسي، وانظره في (المنصف ١/٣٧، ١٩٢، ٢/١٨٤، والأصول ٣/١١٥، والتبصرة ٢/٧٥٠، وشرح الملوكي ٣٣٩، وشرح الرضي ١/١٣٩، وط ٥٨، وشرح شواهد الشافية ٥٨، وشرح الشافية لليزدي ٩٦).

(٤) هو خِطام المجاشعي، وانظر الشاهد في (الكتاب ١/٣٢، ٤٠٨، ٤/٢٧٩، والمقتضب ٢/٩٥، ٤/١٤٠، ٣٥٠، والمنصف ١/١٩٢، ٢/١٨٤، ٣/٨٢، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٨/٤٢، وشرح شواهد الشافية ٥٩، واليزدي ٩٦)، والجوهري في (الصحاح: أثف) إلى هِمْيان بن قُحافة.

مُؤَرْنَبٌ، بفتحها: أي خلط صوفه بوبر الأرنب، وقيل: فيه صورها[١].

قوله: «وقد التزموا...».

هذا الحكم مشترك بين ما يكون فيه همزتان كخطايا على مذهب سيبويه، وبين ما فيه همزة واحدة كمطايا، بالاتفاق، وخطايا على مذهب الخليل، فلذلك أخره إلى هنا، والمطايا جمع مطية، وأصله: مَطِيوَة؛ لأنها من المَطْو، وهو إسراع الدابة في السير، قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء، وأصل (مَطَايا) (مَطَايو)، قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصارت (مطايي) بياءين، ثم قلبوا الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة كما في (قبائل)، فصار (مَطَائِي) بياء بعد همزة، فاستثقلوا الياء بعد الكسرة على الهمزة، فأبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا كما في (عَذَارَى)، وههنا أولى لثقل الهمزة، فصار (مَطَاءَا) بهمزة بين ألفين، والهمزة قريبة من الألف، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات، فقلبوا الهمزة ياء فصار (مطايا).

ومنه (خطايا) على القولين: أما على مذهب سيبويه فلأنه بعد انقلاب الهمزة الثانية ياء يصير (خَطَائي)، وأما على قول الخليل فلأنه يقدم الهمزة على الياء من غير اجتماع الهمزتين فيصير (خطائي)، ثم عمل فيه ما مَرّ. [ط: ٢٦٥]

● **قوله: «من المَطْو».**

هو بفتح الميم وسكون الطاء[٢].

● **قوله: «قلبت الواو ياء... إلخ».**

هذا العمل ونحوه اعتبار نحويٌّ، واعْتُبِرَ أَوَّلاً قلب الواو لأنها طرف، وهو أَوْلَى بالتغيير، وإنما تأخر اعتبار قلب الهمزة ياءً في نحو: خطايا على رأي سيبويه؛ // لأن مقتضاه اجتماع همزتين، وهو إنما يتحقّق بقلب الياء همزة. ٥٧أ

(١) انظر (اللسان، والتاج: رنب).

(٢) انظر (التاج: مطا).

قوله: «وفي كلمتين...».

عطف على قوله: «كلمة...»؛ حيث قال: «والهمزتان في كلمة...»... والأقسام اثنا عشر:

الثانية مفتوحة، وقبلها أربعة أحوال تتحقق بذكر لفظة (أحد) بعد (جاء)، و(يدرأ)، و(من تلقاء)، و(لم يدرأ).

ومكسورة وقبلها الأربعة بذكر لفظة (إبل) بعدها.

ومضمومة وقبلها الأربعة بذكر (أولئك) بعدها.

ثم إنه يجوز تحقيقهما، أي إبقاء الهمزتين من غير تغيير؛ لأن كون اجتماعهما عارضا هوّن أمر الثقل. [ط: ٢٦٥].

● **قوله: «ثم إنه يجوز (تحقيقهما)[١]».**

به قرأ ابن عامر والكوفيون[٢].

ويجوز تخفيفهما لما يلزم من الثقل من اجتماعهما، وتخصيص إحداهما بالتخفيف تحكم.

● **قوله: «لما يلزم من الثقل في اجتماعهما».**

أي: فجاز تخفيف أحدهما دفعًا له، وتخفيف الأخرى أيضًا؛ لأنها حينئذ كالمنفردة، وقد تقدّم جواز تخفيفها، ولا حاجة في التقريب إلى ما ذكره الشارح من التحكم؛ لمنافاته لما بعده، على أن تخصيص أحدهما ليس بجواز التخفيف[٣]، بل هو فعل أحد الجائزين، ولا تحكم فيه، فَلْيُتَأَمَّل.

---

(١) ط: (تحقيقها).

(٢) انظر (الإقناع ١/٣٨٣-٣٨٤، والسبعة ١٣٨، والنشر ١/٣٨٢، ٣٨٦).

(٣) ط: (التحقيق).

وكذا يجوز تخفيف إحداهما، ثم اختلفوا ههنا: فاختار أبو عمرو تخفيف الأولى؛ لأن الاستثقال من اجتماعهما، فعلى أيهما وقع التخفيف جاز، لكن قد رأيناهم أبدلوا من أول المثلين في نحو دينار وديوان حرف اللين، وكان ذلك للتخفيف، فكذا في الهمزتين. واختار الخليل تخفيف الثانية لأن الثقل إنما يحصل عند الثانية فلا يصار إلى التخفيف قبل حصول الاستثقال. [ط: ٢٦٥-٢٦٦]

● **قوله: «فاختار أبو عمرو تخفيف الأولى[١]».**

بتخفيفهما بالحذف، قرأ أيضًا في المتفقتين فتحًا، نحو: ﴿جَاءَ أَحَدَكُم﴾[٢]، وكسرًا نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنتُم﴾[٣]، وضمًّا نحو: ﴿أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ﴾[٤] في الأحقاف، وليس في القرآن غيره، لكنه قرأ بخلاف مختاره في المختلفتين؛ فخفف الثانية. قال الجَعْبَرِيّ: «لأنه شبّه تماثل الحركتين بتماثل الحرفين، فَأَعَلَّ الأولى[٥]، فلما اختلف صار إلى

---

(١) قال سيبويه في (الكتاب ٣/٥٤٩): «ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو»، وقال ابن يعيش (٩/١١٨): «يشبهون ذلك بالتقاء الساكنين فإن التغيير يقع على الأول».

(٢) ﴿حتى إذا جاء أحدكم الموت توفته رسلنا﴾(الأنعام ٦١). القراءة في هذه الآية وفي مشابهاتها في الهمزتين المتفقتين هي: قرأ قنبل عن ابن كثير وورش عن نافع ورويس عن يعقوب بهمز الأولى وجعل الثانية بَيْنَ بَيْنَ، وقرأ باقي رجال نافع عنه والبزي عن ابن كثير وأبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى وهمز الثانية، وقرأ الباقون بهمزتين محققتين. وانظر (السبعة ١٣٨، والنشر ١/٣٨٢).

(٣)﴿فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين﴾(البقرة: ٣٢).

(٤) ﴿فليس بمعجز في الأرض وليس له من دونه أولياء أولئك في ضلال مبين﴾(الأحقاف: ٣٢). وانظر (النشر ١/٣٨٨).

(٥) ط: (الأول).

(تخفيف)[١] الثانية»[٢] انتهى. ولا يَرِدُ على ما تقدَّم عنه في المتفقتين تسهيله الثانية في نحو: ﴿أَأَنذرتهم﴾[٣]؛ لأن ذلك باعتبار عُرف القُرَّاء؛ تقريبًا على المتعلمين في كلمة واحدة، والكلام في المتفقتين من كلمتين، على أنه قد قيل[٤]: إنَّ أبا عمرو قد قرأ مطلقًا بخلاف مختاره، وليس بشيء؛ لأن التخفيف كما يكون بالتسهيل يكون بالحذف.

● **قوله: «في نحو: دينار، وديوان».**

أصل دينار: [دِنَّار][٥]، (أُبدل)[٦] من إحدى النونين ياءً؛ لئلا يلتبس (بالمصدر)[٧]، كـ(كِذَّاب)، وهو معرَّب[٨]. وأصل ديوان، وهو بكسر الدال، وقد يُفتَح[٩]: دِوَّان، وجمعه

---

(١) ص: (تحقيق).

(٢) انظر: (كنز المعاني ١٦٠/أ).

(٣) ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾(البقرة: ٦، ويس: ١٠)، قرأ الكوفيون وابن ذكوان بتحقيق الهمزتين، وقرأ الحرميان وأبو عمرو وهشام بتسهيل الثانية، وهم في التسهيل على مذاهب، فورش يبدل الثانية ألفا في رواية المصريين عنه، وروي عنه إبدالها بَيْنَ بَيْنَ من طريق الأصبهاني، وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وقالون ورويس يجعلونها بَيْنَ بَيْنَ، ولا يدخلون بينهما ألفا، وحكى أبو الطيب عن ورش مثل ذلك. وانظر (الإقناع ٣٦١/١، والكشف ٧٠/١، والنشر ٣٦٣/١).

(٤) انظر (الإقناع ٣٦١/١).

(٥) سقط من ص.

(٦) ط: (بدل).

(٧) ط: (بالمصادر).

(٨) انظر (المعرب للجواليقي ١٣٩، والجمهرة ٢٥٨/٢، واللسان: دنر، وقصد السبيل ٤٧/٢).

(٩) «قال ابن السكيت: هو بالكسر لا غير، وقال الكِسَائِيّ: بالفتح لغة مولدة حكاها سيبويه». (اللسان: دون).

دواوين، ودياوين[١].

إذا عرفت ذلك فلنبين كيفية التخفيف فيهما أو في إحداهما فنقول: إذا اجتمعا وأريد تخفيفهما فوجهان:

أحدها أن تخفف الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت، ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفهما للاجتماع.

والثاني: أن تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت، وإن أريد تخفيف إحداهما لم يخل: إما أن تكونا متفقتين أو لا، فإن لم تكونا متفقتين خففت أيهما شئت، على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت، وجاء في نحو (يشاء إلى) الواو أيضا في الهمزة الثانية، مع جواز التحقيق والتخفيف على ما مَرّ. [ط: ٢٦٦]

● **قوله: «فَوَجْهَان».**

إذا أُريد تخفيف الهمزتين في مثل: رأيتُ قارئَ أبيكَ؛ قُلِبَتْ الأُولَى (ياءً)[٢]؛ لانفتاحها بعد كسرة، كما في: مِايَة، ثم على الوجه الأول تُقْلَبُ الثَّانية واوًا؛ لاجتماع الهمزتين كما في: (أَوَادِم)، وعلى الثانية تُسَهَّل بين (الهمزتين)[٣] والألف، كما لو انفردت. وفي مثل: اقْرأ آية، يجوز في تخفيفهما أن تنقل حركة الثانية إلى الأولى، ثم تجعل الأولى بَيْنَ بَيْنَ بعد تحريكها، وأَن تُقلب الأولى ألفًا، ثم تُسَهَّل الثانية بَيْنَ بَيْنَ، وجوَّز الزَّمَخْشَرِيّ في هذا المثال ثالثًا: وهو تسهيلهما جميعًا[٤]، ووَهِمَ المُصَنِّف؛ لأن معنى تسهيل الهمزة هو: أن تُجعل بين الهمزة وبين حذف حركتها، فإذا لم يكن لها

---

(١) (اللسان: دون).

(٢) ليس في ب.

(٣) ط: (الهمزة).

(٤) قال الزَّمَخْشَرِيّ في (المفصل ٣٥٢): «وفي اقرأ آية ثلاثة أوجه: أن تُقْلَب الأولى ألفا، وأن تحذف الثانية وتلقى حركتها على الأولى، وأن تجعلا معل بَيْنَ بَيْنَ، وهي حجازية».

حركة لم يُعْقَل تسهيلها.

● **قوله: «خَفَّفت أَيَّتَهُمَا شِئْتَ على [حَسَبِ][1] ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما».**

ففي نحو: جاءَ إِبلٌ، وجاءَ أُولئك، ويَدْرَأُ إِبلاً، ومن تِلْقَاءِ أُولئك، تخفيف كل منهما بتسهيلها، وفي نحو: يدرأ أحد، ومن تلقأ أحد تخفيف الأولى، (والثانية بإبدالها واوًا في الأول، وياءً في الثاني، وفي نحو: لم يَدْرَأْ إبلاً، ولم يَدْرَأْ أُولَئِك، تخفيف الأولى بإبدالها حرف مدٍّ، والثانية بتسهيلها)[2]، وذلك كله ظاهر مما تقدَّم.

● **قوله: «وجاء في نحو: ﴿يشَاءُ إِلَى﴾[3] الواو أيضًا».**

هو مذهب كثير من القُرَّاء، بل عُزِيَ لأكثرهم؛ قال الشارحون[4]: «وهو مذهب من يقول [في][5] (سُئِلَ): (سُولَ)، بإبدال الهمزة حرفًا من جنس حركة ما قبلها، (وأشار الشارح بنحو: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ إلى)[6] الهمزة المكسورة المسبوقة بمضمومة، وإن لم يتقدمها مدة، فقد صح البدل في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّئُ إلا بأَهْلِه﴾[7]، ولم

---

(١) سقط من ص.

(٢) ليس في ب.

(٣) في ص: (ما يشاء)، وهي بعض آية من عدة سور منها قوله تعالى: ﴿يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾(البقرة: ١٤٢) وهي أيضا في (البقرة: ٢٣، ويونس: ٢٥، والنور: ٤٦). قرأ الكوفيون وابن عامر بتحقيق الهمزتين، وقرأ سواهم بالتخفيف بَيْنَ بَيْنَ، أي: بين الهمزة والياء، ونقل عن الأخفش: (يَشَاءُ وِلى) بإبدال الثانية واوًا مكسورة. انظر (الإقناع ١/٣٨٣-٣٨٤، والنشر ١/٣٨٧-٣٨٩، والكشف ١/٧٨).

(٤) (شرح الشريف ١١٢٥، واليزدي ٤٥٢، والنظام ٣٢٧-٣٢٨).

(٥) سقط من ص.

(٦) ط: (وأراد الشارح بنحو يشاء).

(٧) (فاطر: ٤٣).

يحفظه شارح[1] فاستند إلى ما تقدم عن الشارحين.

● **قوله: «على [ما][2] مَرَّ».**

٣ أي: من التسهيل بَيْنَ بَيْنَ المشهور، [وبَيْنَ بَيْنَ غير المشهور][3]، ففي نحو: ﴿يشَاءُ إِلَى﴾ أربعة أوجه.

وإن كانتا متفقتين فإن كان الأولى آخر الكلمة جاز أن تحذف إحداهما وتسهل الأخرى على القياس المتقدم، وجاز أن تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها كالساكنة، فتقلب في (جاء أحدهم) ألفا، وفي (من تِلقاء إبلهم) ياء، وفي (يدرأ أولئك)، واوا. وإن لم تكن الأولى آخر كلمة جاز أن تخفف أيتهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت. وجاز في مثله إقحام الألف بين الهمزتين. قال ذو الرمة:

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آ أنت أَمْ أُمّ سالم

الوعساء: الأرض اللينة، وجلاجل: اسم موضع، يروى بالجيم مفتوحة وبالحاء المهملة مضمومة. [ط: ٢٦٦-٢٦٧]

● **قوله: «وجاز أن تُحذف إحداهما وتسهل الأخرى».**

١٥ كذا في شَرْح المُفَصَّل[3] أيضًا، والموافق للمتن الاقتصار على الحذف، كما فعل غيره من الشارحين[4]، وهو مقتضى المقام أيضًا؛ لأن الكلام في تخفيف إحدى الهمزتين، وأبهم المحذوفة؛ لما في تعيينها من الخلاف، فمن قائل: إنها الأولى؛ لأنها في آخر الكلمة، والأواخرُ أَحَقُّ بالحذف، ومن قائل: إنها الثانية؛ لأن الثقل إنما نشأ منها، ومن

(١) هو الخضر اليزدي، وانظر (شرحه على الشافية ٤٥٢).

(٢) سقط من ص.

(٣) (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٥١-٣٥٢)، وزيدت (هو).

(٤) (شرح الشريف ١١٢٥-١١٢٧، واليزدي ٤٥٢، والنظام ٣٢٨).

فوائد هذا الخلاف القصر في نحو: ﴿جَاءَ أَحَدَكُمُ﴾، فيمتنع على الثاني، ويجوز على الأوَّل؛ لتغير سبب المدّ بالحذف، كما هو مبسوط في موضعه.

٣ ● **قوله: «وجاز أن تقلب الثانية... إلخ».**

صَحَّ ذلك من رواية ورش[1] من طريق المصريين، ومن رواية قُنْبل[2]، وهو ممتنع في القياس إن وَلِيَ الثانية ساكنٌ غير مدغم؛ لالتقاء الساكنين على غير حَدِّهِ، (وما ورد من ٦ ذلك في القرآن (في نحو: ﴿وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾[3]، كسائر ما خالف القياس)[4]، ومنعه مَكِّيٌّ في: ﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾[5] للحذف، وكلام غيره يُؤْذِنُ بجوازه فيه فيعامل معاملة: ﴿ءَآمَنتُم﴾[6] // في حذف إحدى الألفين لمن أبدل الثانية ألفًا، كحفص[7]. ٥٧ب

٩ ● **قوله: «وفي: يَدْرَأُ أُولئك».**

---

(١) كان ورش وقنبل يبدلانها بحرف حركة ما قبلها. انظر (الإقناع ١/٣٧٨، ٣٨٠، والنشر ١/٣٨٤).

(٢) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جُرْجَة المكي المخزومي، توفي سنة ٢٩١هـ. (غاية النهاية ٢/١٦٥-١٦٦).

(٣) (هود: ٧١). والقراءات كالتالي: بتسهيل الهمزة الأولى مع المدِّ والقصر: قالون والبزي. بتسهيل الهمزة الثانية: ورش وأبو جعفر ورويس وقنبل، بإبدال الثانية ياء ساكنة من جنس سابقتها مع إشباع المد للساكنين: الأزرق وقنبل وورش، بحذف الأولى: أبو عمرو وقنبل وابن شنبوذ ورويس. (الإتحاف ٢٥٨، والغيث ٢٥١).

(٤) ط: (وما ورد من ذلك في القرآن نحو: ﴿وراء إسحاق﴾ مقبول كسائر ما خالف القياس).

(٥) (الحجر: ٦١). بإسقاط الهمزة الأولى قرأ أبو عمرو وقالون والبزي ورويس وقنبل وابن شنبوذ، بتسهيل الثانية بَيْنَ بَيْنَ قرأ: ورش وأبو جعفر ورويس، بإبدال الثانية ألفًا قرأ: الأزرق وقنبل. (النشر ١/٣٨٢-٣٨٥، والإتحاف ٢٧٦).

(٦) انظر (الإقناع ١/٣٦١، والنشر ١/٣٦٣).

(٧) حفص هو: أبو عُمَر، حفص بن أبي داود سليمان بن المغيرة الأسدي، ثقة في القراءة، توفي سنة ١٧٠هـ. (الإقناع ١/١١٧، وغاية النهاية ١/٢٥٤-٢٥٥).

يستفاد منه أن جواز الحذف والقلب ليس مخصوصًا بما سبق الهمزتين فيه مَدَّةٌ، وقد صَرَّح به غيره(١)، ومثّل بنحو: (يقرأُ أُبَيٌّ)(٢)، وبـ(مُقْرِئ اِمرأة)(٣).

٣ ● **قوله: «وإن لم تكن الأولى آخر كلمة».**

أي: بأن كانت كلمة برأسها كهمزة الاستفهام.

● **قوله: «وجاز في مثله إقحام الألف بين الهمزتين(٤)».**

٦ أي: (للفصل)(٥) بينهما، وقد قرأ به، [أيضًا](٦)، مع تسهيل الثانية أبو عمرو وقالون في نحو: ﴿أَأَنذَرْتَهُم﴾(٧) و﴿أَئِنَّكَ﴾(٨) و﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾(٩)، بخلافٍ عن أبي عمرو في هذا الثالث، وقرأ به أيضًا مع تحقيق الهمزتين، وتسهيل الثالثة هشامٌ(١٠) في نحو:

---

(١) هو الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٤٥٤).

(٢) وكان الأولى كتابتها مبدلة (يقرأ وبي)، وهي مبدلة عند اليزدي.

(٣) كذا في النسخ: (امرأة) بالألف، وهو إنما يريد صورتها بعد الإبدال، وهي الياء.

(٤) قال سيبويه (٣/٥٥١): «ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفا إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا كما قالوا: اخشينان، ففصلوا بالألف كراهة التقاء هذه الحروف المضاعفة».

(٥) ص: (للقصد).

(٦) سقط من ص.

(٧) ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾(البقرة: ٦).

(٨) ﴿أئنك لأنت يوسف﴾(يوسف: ٩٠)، ﴿يقول أئنك لمن المصدقين﴾(الصافات: ٥٢).

(٩) ﴿قل أؤنبئكم بخير من ذلكم﴾(آل عمران: ١٥).

(١٠) هشام هو: هشام بن عمّار بن نُصير بن أبّان بن ميسرة السُّلمي الدمشقي، ولد سنة ١٥٣هـ، وتوفي سنة ٢٤٥، وقيل: ٢٤٦هـ. (الإقناع ١/١٠٦، وغاية النهاية ٢/٣٥٤-٣٥٦).

﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾، وفي غيره، على تفصيل مبين في محلّه. واتفقوا على ترك الفصل في نحو: ﴿أَأَمِنتُم﴾[1] في قراءة من حَقَّق. ومن سهَّل؛ حَذَرًا من اجتماع همزتين وألفين، وقبل ٣ همزة الوصل في نحو: ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾[2] لمن سهَّل؛ لأنه لا أصل لها في الثبوت وصلاً، فلم يتحقق النقل، بخلاف همزة القطع، هكذا حكى النَّقَلَةُ، ولم أرَ في كلام النحاة ما يخالف، فَلْيُقَيَّدْ كلامُ (الشارح)[3]، ولْيُتَنَبَّه لما يُوهِمُهُ كلامه من قصر الفَصْل بالألف على ٦ المفتوحتين من حيث إن كلامه في المتفقتين، وقد عُلم أنه جائز في غيرهما مما سبق، وقد يعتذر عن ترك التقييد بأن الكلام في همزتين يجوز تحقيقهما، وفي نحو: ﴿أَأَمِنتُم﴾ ثلاث، والثانية في نحو: ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾ لا يجوز تحقيقهما.

٩ ● **قوله: «قال ذو الرُّمَّة[4]».**

(الرُّمَّةُ، بالضم: قطعة من الحبل البالية، وجمعها: رِمَمٌ ورِمَامٌ، وبها سُمِّيَ ذو الرمة)[5]؛ لقوله[6]:

١٢ لم يبقَ فيها أَبَدَ الأَبِيدِ ... غَيْرُ ثلاثٍ ماثِلاتٍ سُودِ
وغير مشدود القفا مَوْتُودِ ... أَشْعَثَ باقي رُمَّةِ التقليدِ

---

(١) ﴿أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض﴾(الملك: ١٦).

(٢) ﴿قل آلذكرين حرم أم الأنثيين﴾(الأنعام: ١٤٣، ١٤٤).

(٣) ص، ب: (النحاة).

(٤) ذو الرمة هو: غيلان بن عقبة العدوي، أحد فحول الشعراء، وعشاق العرب المشهورين، كان مقيما بالبادية. (وفيات الأعيان ٣/١٨٤-١٨٩).

(٥) ليس في ب.

(٦) من الرجز، وهو في (ديوانه ٧٦٧، والكتاب ٣/٥٥١).

يعني وتدًا، وقيل: لأنه اشترى ناقةً في عُنقها رُمَّةٌ، فسلبها البائعُ منها، فَجَاذَبَهُ عليها وقال: ما آخُذُهَا إلا (بِرُمَّتِهَا)[1]. فسُمِّيَ: ذو الرُّمَّةِ. قال الجَوْهَرِيّ[2]: وهو أنسب من ٣ الأول. و«النَّقَا»، بالقصر: الكثيب من الرَّمْل[3].

وقال ابن درستويه: حرصوا على إثبات الهمزتين فزادوا ألفا بينهما منعا من اجتماعهما.

٦ **وقال: لا يجوز إثبات تلك الألف في الخط كراهة اجتماع ألفات ثلاث. وقال المصنف في شرح المفصل: إن لم يثبت ذلك، يعني إثبات الألف بين همزتين إلا في مثل: (آ أنت)، وشبهه، وأما في مثل (جاء أحدهم) فلا يعرف مثل ذلك فيه.** [ط: ٢٦٧]

٩ ● **قوله: «حَرَصُوا».**

من باب (ضَرَبَ)، ومن باب (عَلِمَ)، وعلى الأول اقتصر في الصِّحَاح[4].

---

(١) ص: (شر منها).

(٢) لم أقف على هذا القول في (الصحاح: رمم).

(٣) في (اللسان: نقى): «والنَّقَى من الرمل: القطعة تنقاد محدودبة».

(٤) في (اللسان: حرص): أنها الفتحة، هذه اللغة العالية، وأن الكسر لغة رديئة، وانظر (الصحاح: حرص).

[الإعلال][1]

قوله: «الإعلال: تغيير حرف العلة للتخفيف...».

٣ **قوله: «تغيير...» شامل له ولتخفيف الهمزة والإبدال، فلما قيد بقوله: «حرف العلة...» خرج تخفيف الهمزة، وبعض الإبدال مما ليس بحرف علة، كأصيلال في أصيلان، كما سيجيء.** [ط: ٢٦٧-٢٦٨]

٦ ● **قوله: «مما ليس بحرف علَّة».**

هو متعلّق بمحذوف دلَّ عليه المعنى، أي: وهو الإبدال (مما ليس بحرف علَّة)[2].

ولما قال: «التخفيف...» خرج نحو (عـألم) بالهمزة في (عالم) فبين تخفيف

٩ **الهمزة والإعلال مباينة كلية، وبين الإبدال والإعلال عموم من وجه؛ إذ وجدا في نحو: (قال)، ووجد الإعلال بدون في (يقول)، والإبدال بدون الإعلال في (أصيلال).** [ط: ٢٦٨]

١٢ ● **قوله: «ولما قال: للتخفيف، خرج نحو: عَأْلَمٍ».**

هو بفتح اللام، وسيأتي في الإبدال[3]، ولا يُتَوَهَّم خروج نحو: (حَيَوَانٍ) من حيث إن الواو أثقل من الياء؛ لأن الأَخَفَّ في ذاته ربما كان أثقلَ لعارضٍ، وهو هنا اجتماع

١٥ المثلين.

---

(١) انظر مسائله في (الكتاب ٤/٣٣٠-٤٠٦، والأصول ٣/٢٤٤-٢٦٨، والجمل ٣٦٩-٣٧٥، ونزهة الطرف للميداني ٢٠٢-٢٠٧، ٢٢٣-٢٥٤، والممتع ٢/٤٢٥-٥٩٥، والمفصل ٣٧٤-٣٩٣، وشرحه لابن يعيش ١٠/٥٤-١٢٠، والتسهيل ٣٠٠-٣١٥، والارتشاف ١/١١٧-١٥٢، وشروح الشافية).

(٢) ليس في ب.

(٣) (الجاربردي ٣١٧، والرسالة ٨٥٥، وهذا الكتاب ص٣٧٨. وهو إشارة إلى قول العجاج:

فخِنْدِفٌ هامةُ هذا العَأْلَمِ.

ويجمع الإعلال ثلاثة أشياء: القلب كما في (قال)، والحذف كما في (قلت)، والإسكان كما في (يقول).

ولم يقل: «ويجمع القلب...» لمعنى ذكر في تخفيف الهمزة، وسميت الألف والواو والياء حروف الإعلال لما وقع فيها من التغييرات المطردة، وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة لذلك، ولم يعدها كثير؛ إذ لم يجر فيها ما أجري في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الأبواب. [ط: ٢٦٨]

● **قوله: «والحذف كما في: قُلْتُ».**

أصله على رأي المُصَنِّف: قَوَلْتُ، فقلبت الواو ألفًا، ثم حذفت، ثم ضُمَّتْ القاف، وقد سبق[١].

قال شارح معترضًا[٢]: «الإعلال: (تغيير)[٣]، ولا شيء من التغيير بحذفٍ؛ لأن التغيير وصف وجوديٌّ يستدعي محلاً موجودًا، ولا وجود (للحرف)[٤] بعد الحذف». ثم أجاب: «بأن الإعلال في الحقيقة هو العمل الملزوم (بالحذف)[٥]، وإنما ذكر الحذف مجازًا، من باب إطلاق اللازم على الملزوم» انتهى.

ولك أن تقول: معنى تغيير الشيء في اللغة: جَعْلُهُ غيرَ ما كان عليه، وهو يشمل

---

(١) (الجاربردي ٤٤-٤٥، والرسالة ١١١-١١٢)، وخالف الجاربردي هنا الكِسَائِيّ الذي يرى أن باب قُلْتُ وبِعْتُ أصله قَوُلْتُ وبَيِعْتُ، ثم نقلت الضمّة أو الكسرة إلى الصحيح قبلهما فالتقى ساكنان فحذف حرف العلة، وللرضي مذهب ثالث، وهو أن تاء الفاعل ألحقت بعد قلب الواو والياء ألفين، فالتقى ساكنان لاقتضاء تاء الفاعل إسكان اللام فحذفت الواو والياء، ثم قصدوا بعد ذلك التنبيه على البنية فضموا فاء الواوي وكسروا فاء اليائي لذلك. انظر (شرح الرضي على الشافية ١/٧٩-٨٠).

(٢) هو الخضر اليزدي. انظر (شرحه على الشافية ٤٥٦).

(٣) ط: (تغيير شيء).

(٤) ط: (للحذف).

(٥) ب، ط: (للحذف).

الحذف، ولو مجازًا، فلا حاجة إلى مجازه.

قوله: «ولا يكون الألف أصلا في متمكن ولا في فعل...».

ولكن إما بدل عن واو أو ياء وإما زائدة؛ لأنا استقرينا الأسماء المتمكنة والأفعال فلم نجد الألف فيها إلا كذلك، ولأنها لو وقعت أصلا لم يخل إما أن تقع مبدلة في محل آخر أو لا: فإن وقعت في محل مبدلة أدى إلى اللبس بين الأصلية والمنقلبة، وذلك مخلّ بمعرفة الأوزان، وإن لم تقع مبدلة من الواو والياء أصلا أدى ذلك إلى وقوع الياء والواو المتحركتين في كل موضع كان أصلهما فيه التحرك، وهو كثير مستثقل، هذا مع وقوع حروف العلة كثيرا في الكلمات، ولما ذكرنا في أول ذي الزيادة.

فثبت أنها لا تكون أصلا في الاسم المتمكن والفعل، وأما الحروف فالألف فيها أصل؛ لأن الحروف غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل، فلا يقال ألف (ما)، و(لا) زائدة، لعدم اشتقاق تفقد فيه ألفهما، ولا يقال إنها بدل لأنه ضرب من التصرف ولا تصرف للحروف، وكذلك الأسماء المبنية والأعجمية لعدم اشتقاقهما. [ط: ٢٦٨-٢٦٩]

● **قوله: «هذا مع وقوع حروف العلّة كثيرًا».**

أي: (فنظن)(١) وقوع الألف والياء المتحركتين كثيرًا على التقدير المذكور، فلا يُحْتَمَل الاستثقال الحاصل منه، وإنِ احْتُمِلَ في نحو: القَوَدِ، والصَّيَدِ(٢)؛ لندوره.

● **قوله: «ولما ذكرنا في أَوَّل ذي الزيادة».**

تقدَّم هناك نقلاً عن شَرْح المُفَصَّل: أنهم لم يثبتوها أصلاً؛ لأن الأصول في الأبنية

---

(١) ط: (فيظن).

(٢) القَوَد: قتلُ النفس بالنفس، والصَّيَد: رَفْعُ الرأس كِبْرًا، والأَصْيَدُ: من يفعل ذلك. وعدم القلب هنا شاذّ، كما في الحَوَكَةِ والخَوَنَة. انظر (اللسان: صيد، قود).

قابلة للحركات، فكرهوا أن [يضعوا][1] منها ما لا يقبل الحركة[2].

ثم بين اتفاقهما واختلافهما في الموانع، ومثال تقدم الواو عينا على الياء لاما (طَوَيْتُ)، ولم يتقدم الياء عينا على الواو لاما، وأورد عليه (الحيوان)، وأجيب عنه بأن أصله (حَيَيَان)، وحملهم على ذلك عدم نظير ذلك في كلامهم بالاستقراء، وقياسه (حَايَان) لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، لكن بَقُّوه متحركا ليكون مطابقا لمدلوله في التحرك كالجَوَلَان والخَفَقَان، وفي (المَوَتَان) حملوا النقيض على النقيض، ولذا لم يدغموا في (الحيوان)، لكن لما كرهوا اجتماع مثلين قلبوا الثانية واوا، ولم يقلبوا الأولى لأن التغيير بالآخر أولى، ولا يستقيم الاستدلال بحيِيَ على أن اللام ياء في (الحيوان)، فإنه لو كان واوا أيضا لانقلب ياء لانكسار ما قبله، فلم ينهض الاستدلال، ولو صح الاستدلال بذلك لصح الاستدلال بـ(رَضِيَ) على أن اللام ياء، وهو فاسد. [ط: ٢٦٩]

● **قوله: «ثم بيَّنَ اتفاقَهما واختلافَهما في الموانعِ».**

أي: بما حاصله أن الواو والياء قد اتَّفَقَا في وقوعهما فَاءَيْنِ وَعَيْنَيْنِ وَلامَيْنِ، وتقدَّمت كل واحدة (منهما)[3] على الأخرى، كما مَثَّلَ، واختلفتا في أن الواو تقدمت عَيْنًا على الياء لامًا نحو: (طَوَيْتُ)، بخلاف العكس، وفي أن (الياء)[4] إذا وقعت فاء وَعَيْنًا في (يَيَنٍ)، وفاءً ولامًا في (يَدَيْتُ)[5]، ولم تقع الواو فاء وعينًا إلا في لفظ (أَوَّلٍ) على الأصح[6]، ولا

(١) سقط من ص، هـ.

(٢) انظر (الجاربردي ١٩٨، والرسالة ٥٢٨، وهذا الكتاب ص٢٤).

(٣) ليس في ب.

(٤) ب: (الواو).

(٥) يَدَيْتُ: أنعمتُ، ويديتُه: أصبت يده. انظر (اللسان: يدي).

(٦) أوَّل: أفعلُ من وول على رأي البصريين، ومن آل يؤول على رأي الفَرَّاء فيما حكاه عن ثعلب، وهو فَوْعَلٌ من أَوَلَ على رأي بعض الكوفيين، ولم يستبعد بعضهم أن يكون فَعَّل، فتكون الواو عينًا مضاعفة. وقد تقدم الكلام فيه في باب ذي الزيادة. (الجاربردي ٢٠٥، والرسالة ٥٥٢، وهذا الكتاب ص٤٥)، وانظر (الممتع ٢/٥٣٦-٥٤٦).



فاء ولامًا إلا في لفظِ (الواو) على وجه[1]، فعليهما الواو كالياء. واختلفتا في أن الياءَ وقعتْ فاءً وعَيْنًا ولامًا في (يَيَّيْتُ)[2]، ولم تقع الواوُ كذلك إلاَّ في لفظ (الواوِ) على وجهٍ، ٣ فعليه الواوُ كالياء في ذلك أيضًا.

● **قوله: «ولذا لم يُدْغِمُوا في (الحَيَوان)[3]».**

أي: قبل قلب الياء واوًا.

٦ ● **قوله: «قلبوا الثانية واوًا».**

لم يقلبوها واوًا في نحو: يَحْيَيَان مع احتماع المثلين، كأنَّه؛ لأن سكون ما قبلهما جائز لما في اجتماعهما من الثِّقَل.

٩ ● **قوله: «لأنه».**

اللام // متعلق بالاستدلال، يريد أنه لا يستقيم الاستدلال على أن اللام ياء بـ(حَيِيَ)؛ ٥٨ب لأن اللام في (حَيِيَ) لو كانت واوًا لانقلبت ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فلا يَدُلُّ وجود الياء ١٢ فيه على أصالتها حتى يُسْتَدَلَّ بها على أن الواو في (الحيوان) منقلبة عنها، وقال شارح[4]: «إذا كان احتمال كون ياء (حَيِيَ) منقلبةً عن واو مانعًا من الحكم (بأصالتها)[5]، كان

---

(١) مذهب أبي علي أن (الواو) من باب (سَلَسٍ)، ومذهب الأخفش أنها من باب (بَبٍّ)، ووافقه ابن يعيش وابْنُ عُصْفُور وابن الناظم. وانظر (الحلبيات ٨، وسر الصناعة ٢/٥٩٨-٥٩٩، والمنصف ٢/٢١٤، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/٥٨، والممتع ٢/٥٦١، والرضي ٣/٧٤، وبغية الطالب ١٧٩).

(٢) قال ابن جني في (سر الصناعة ٢/٧٢٩): «يَيَّيْتُ ياءً حسنة، أي: كتبت ياءً».

(٣) يحكم الخليل وسيبويه ومن وافقهما بأن واو حيوان منقلبة عن الياء، وأصله (حييان)، وذهب المازني إلى القول بأصالة الواو، ولا انقلاب. انظر (الكتاب ٤/٤٠٩، والمنصف ٢/٢٨٤-٢٨٦، وسر الصناعة ١/١٥٣-١٥٥، ٢١١، ٢/٥٨٩، ٥٩١، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/٥٥، وشرح الملوكي ٢٦٣، والممتع ٢/٥٦٩).

(٤) هو الخضر اليزدي. انظر (شرحه على الشافية ٤٥٩).

(٥) ب: (بانقلابها).

احتمال كون واو (حيوان) منقلبة عن الياء مانعًا من الحكم بانقلابها؛ إذ الاحتمال يمنع الجزم بالحكم في الصورتين» انتهى. وهو عجيب، فإن احتمال الانقلاب عن الواو معاندٌ للحكم بأصالة الياء، فمنع الجزم به، بخلاف احتمال انقلاب واو (حيوان) عن الياء، فإنه لا يمنع الحكم بانقلابها عنها، فلم يمنع الجزم به لما اقتضاه، وهذا ظاهر، ثم قال: قولهم: إن الاسم إذا دلّ على تحرك واضطراب صححوا حرف العلّة فيه؛ ليكون مطابقًا لمدلوله، ممنوع؛ لأنه لا ربط عقليًا بين اللفظ ومدلوله. وهو أيضًا مردود؛ لما صَرَّح به علماء الاشتقاق من طلب التناسب بين الألفاظ ومدلولاتها، ومن ثَمَّ كان (القَصْم) بالقاف للفصل مع الإبانة؛ لأن القاف حرف شديد، بخلاف (الفصم) بالفاء.

ثم لو قلنا: الحروف الأصول في (أول)، واو وواو ولام كما هو الأصح؛ لكان الواو مثل الياء في وقوعها فاء وعينا، وإلا فلا.

ولو قلنا: تركيب (الواو) من واو وياء وواو؛ لأن باب (سلس) أكثر من باب (بَبَّ) لكان الواو مثل الياء في وقوعها فاء ولاما.

ولو قلنا: تركيبه من واو وواو وواو؛ لكان الواو مثل الياء في وقوعه فاء وعينا ولاما. وقيل بذلك لما قالوا في تصغير (واو): (أُوَيَّة)، بقلب فائه همزة لكونها أول واوين مُصَدَّرَين؛ إذ لو كان عينه ياء لقيل في التصغير (وُيَيَّة)، ولأن كون العين واوا نحو (جال) أكثر من كونها ياء نحو (باع)، والحمل على الأكثر أولى. ويديت أي أنعمت، ووَيَّيْتُ أي كتبت الياء. [ط: ٢٦٩]

● **قوله: «ولو قلنا تركيب... إلخ».**

هذا هو الأظهر في التسهيل وغيره(١).

---

(١) في (التسهيل ٣٠٨): «احتنبوا ضمة غير عارضة في واو قبل واو؛ لأن الضمة كالواو، فاجتناب ثلاث واوات أحق، فإن عرض اجتماعها قلبت الثالثة أو الثانية ياء». وهو مذهب أبي علي الفارسي كما تقدم.

قوله: «الفاء...».

اعلم أن الواو تقلب ياء إذا سكنت وانكسر ما قبلها، نحو: (ميزان)، و(ميقات)، وأصلهما (مِوزان)، و(مِوقات)، كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة فقلبوها ياء. وأن الياء تقلب واوا إذا أسكنت وانضم ما قبلها، نحو (مُوقظ)، و(مُوسر)، والأصل (مُيْقظ)، و(مُيْسر).

قوله: «تقلب الواو همزة...».

أي إذا اجتمع واوان متحركان في أول الكلمة تقلب الأولى همزة لزوما، نحو (أَوَاصِل) جمع (واصلة)، والأصل: (وواصل) بواوين: الواو الأولى هي الفاء، والثانية مبدلة من الألف كما في (ضوارب)، وكذا (أُوَيْصِل) تصغير (واصل)، وأصله (وُوَيْصل) بواوين: الأولى هي الفاء، والثانية مبدلة من الألف كما في (ضويرب).

وكذا الأول في جمع (الأولى)، وأصله (وُوَل)؛ لأن حروفه الأصول كما تقدم واوان ولام، وذلك لاستثقالهما متحركتين. [ط: ٢٦٩-٢٧٠]

● **قوله: «إذا اجتمع واوان متحركان».**

ولم يعرض اجتماعهما، فإن عَرَضَ جاز إبدالُ الأولى اعتدادًا بالعارض، وإقرارُها لعدم الاعتداد به؛ قاله الفارسيُّ وابن مالك(١). قال أبو حَيَّان: «ومثال المسألة، وقد تَعِبْتُ في استخراجها، أن تقول في البناء من: (وَأَيْتُ) على وزن (افْعَوْعَلَ): (إِيْأَوْأَى)، والأصل: إِوْأَوْأَيَ، قُلِبَتْ فاءُ الكلمة ياءً؛ لانكسار ما قبلها، ولامُها ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، فإذا سهّلتَ الهمزةَ الأولى بنقل حركتها حذفتَ همزةَ الوصل؛ لعدمِ الحاجة إليها، وعادت الواوُ؛ لزوالِ مُوجِبِ قَلْبِها، فتصيرُ الكلمةُ إلى (وَوْأَى)، ثم إذا سهلتَ الثانيةَ أيضًا بالنقلِ صارتْ إلى (وَوَى)، فيجوز في واوها الأولى حينئذ الوجهان(٢).

---

(١) جاء في (التكملة ٥٧٢-٥٧٣) ما نصه: «فإن كانت الثانية غير لازمة ولم تبدل الأولى همزة إلا كما تبدل من الواحدة المضمومة، وذلك نحو: وُوعِدَ. وفي التنزيل: ﴿ما وُوري عنهما من سوءاتهما﴾ لما لم تلزم لم يعتد بها»، وفي (التسهيل ٣٠٠): «ومن أوّل واو صُدِّرتا، وليست الثانية مدّة غير أصلية، ولا مبدلة من همزة، فإن عرض اتصالهما بحذف همزة فاصلة فوجهان».

(٢) انظر (التذييل والتكميل ٦/١٤١/ب، والارتشاف ١/١٢٦).

● **قوله: «في أوَّل الكلمة».**

احترازٌ من وقوعها حَشْوًا، كقولك في النَّسَب إلى هَوًى وقَوِيّ: هَوَوِيٌّ،
٣ وقَوَوِيٌّ.

● **قوله: «تقلب الأولى همزة».**

إنما قُلِبَتْ الأُولَى (دون الثانية)[1]، قال ابن إياز[2]: («لأن الحرف الواقع طرفًا أَوْلَى
٦ بالتغيير»)، وقال غيره[3]: «لأن الهمزة لا تُغَيَّرُ إذا كانت أَوَّلاً، بخلافها إذا كانت غير أوَّل»
انتهى. وإنما قلبت همزة؛ لأن الهمزة وإن لم تُؤَاخِ الواوَ فهي مؤاخيةٌ لأختها، وهي الألف،
من حيث إنها من مخرجها، ونائبة عنها في الزيادة أوَّلاً)[4]، وقال ابن إياز[5]: «لأن
٩ الهمزة أُلِفَ مجيئها أوَّلاً، وكثر ذلك». قال: «ونظير ما قلته هنا قول السيرافي[6]: إنهم
إنما عوَّضوا الميم في (اللهم)؛ لأنها أُلِفَ زيادتها آخرًا، كزُرْقُم وسُتْهُم».

● **قوله: «كما تقدَّم».**

١٢ تقدَّم في ذي الزِّيادة[7]، وقريبًا ما يؤخذ منه ذلك.

فإن اتحد الواو وكانت مضمومة كما في (وجوه)، أو اجتمع واوان وسكن الثاني كما في (وُورِيَ) مجهول (وارى) فتقلب همزة جوازا. يقال: واراه مواراة، أي
١٥ **ستره.** [ط: ٢٧٠]

---

(١) ليس في ب.

(٢) انظر (شرحه على تصريف ابن مالك ٨٠).

(٣) هو ابن مالك في (إيجاز التعريف ١٢).

(٤) ليس في ب.

(٥) انظر (شرحه على تصريف ابن مالك ٨٠).

(٦) انظر (شرح السيرافي ١/١٩٥/ب).

(٧) (الجاربردي ٢٠٥، والرسالة ٥٥٤، وهذا الكتاب ٤٦).

● **قوله: «فإن اتَّحدَ الواوُ (وكانت)(١) مضمومة، كما في وُجُوه».**

ظاهره قصر الجواز فيهما على ما إذا كانت مصدَّرة، (والمنقول)(٢) الجواز مطلقًا إذا كانت ضمتها لازمة(٣)، وكانت غير مشددة، و(لم)(٤) يمكن تخفيفها بالإسكان، كـ(وُجُوهٍ، ووُعِدَ، وأَثْوُبٍ)، فإن عرضت ضمتها لم يَجُز الإبدال، كما في: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾(٥)، واخْشَوُا الله، وربما جاء نادرًا، ومنه قراءةُ مَنْ قرأ شاذًا: ﴿وإِنَّ مِنهُمْ لَفَرِيقًا يَلْؤُونَ﴾(٦) بالهمزة، وكذا: ﴿ولا تَلْؤُونَ عَلَى أَحَدٍ﴾(٧)، وكذا إن شدِّدت، كما في: (التعوُّر)(٨)،

(١) ط: (كانت).

(٢) ليس في ب.

(٣) انظر (المنصف ١/٢١٢، وابن يعيش ١٠/٢٩).

(٤) ط: (ولا).

(٥) (البقرة: ١٦).

(٦) (آل عمران: ٧٨).

قرأ الجمهور: (يَلْوُونَ) مضارع: لَوَى، وقرأ أبو جعفر ابن القعقاع، وشيبة بن نصاح، وأبو حاتم عن نافع: (يُلَوُّون) مضارع لَوَّى، مشددًا، ونسبها الزَّمَخْشَرِيّ لأهل المدينة، وقرأ حميدٌ: (يَلُون)، بضم اللام، وذكر الزَّمَخْشَرِيّ أنه رواية عن مجاهد، وابن كثير، ووجهت على أن الأصل: يلوون، ثم أبدلت الواو همزة، ثم نقلت حركتها إلى الساكن قبلها، وحذفت هي. انظر (البحر المحيط ٢/٥٢٧، والدر المصون ٢/٢٧٠، وشواذ الكرماني ٥١).

(٧) (آل عمران: ١٥٣).

قرأ الجمهور (تَلْوُون) بفتح التاء وإسكان اللام وواوين، وقرئ: (تَلْؤُون)، بإبدال الواو الأولى همزة على حدّ قولهم فُؤُوجٌ وسؤُوقٌ، ولم تنسب، وقرأ الأعمش، وأبو بكر في رواية عن عاصم: (تُلْوُون) بضم التاء وإسكان اللام وواوين من ألوى لغة في لوى، وقرأ الحسن: (تَلُوُون) بفتح التاء وضم اللام وواو واحدة من لوى. وانظر هذه القراءات وتخريجاتها في (المحرر لابن عطية ٣/٢٦٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤١٢، والبحر المحيط ٣/٨٩، والدر المصون ٣/٤٣٩).

(٨) هـ: (التقوّر).

والتشوُّق؛ لأن التضعيف حصَّن الواو (من)[1] الإعلال، أو أمكن تخفيفها بالإسكان، نحو: (سُوُر)[2]، جمع سِوار، وقد أَهْمَلَ هذا الشَّرْطَ الأخيرَ ابن مالك[3]، وذكره ابْنُ عُصْفُور[4]
٣ وغيره، قال أبو حَيَّان[5]: «وزاد ابن جني شرطًا آخر، وهو ألاَّ تكون الواو زائدة، فلا يجوز عنده في التَّرَهْوُك[6] إبدال الواو همزة، بخلاف الأصلية، وفرَّق بينهما بأن الأصلية يَدُلُّ تصريفها واشتقاقها على أن الهمزة بدل من الواو، بخلاف الزائدة». قال: «وقد قوَّى
٦ ذلك بعضهم، بأن قال: لا تُحْفَظُ هَمْزَةٌ مبدلةٌ من واو زائدة» انتهى.

وقال المازني: تقلب أيضا همزة جوازا إذا كان مكسورا في أول الكلمة، كما في (إشاح)، وأصله (وشاح)، وغيره يتبع فيه السماع.

٩ **والوشاح شيء ينسج من الأديم عريضا ويرصع بالجواهر، تجعله المرأة بين عاتقيها وكشحيها.** [ط: ٢٧٠-٢٧١]

● **قوله: «وقال المَازِنِيّ[7]».**

١٢ قال ابْنُ عُصْفُور[8]: «إن المَازِنِيّ لا يجيز هَمْزَ الواو المكسورة بقياسٍ، بل يَتْبَعُ في

---

(١) ب، ط: (عن).

(٢) ط: (سور في جمع سوار).

(٣) انظر (التسهيل ٣٠٠-٣٠١).

(٤) (الممتع ١/٣٣٦).

(٥) (التذييل والتكميل ٦/١٤٢/أ)، وانظر (الارتشاف ١/١٢٦-١٢٧).

(٦) التَّرَهْوُك: مشي الذي كأنه يموج في مشيته. (اللسان: رهك).

(٧) قال في التصريف: «وعلم أنَّ الواو إذا كانت أَوَّلاً وكانت مكسورة فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة ويكون ذلك مطردا فيها، فيقولون في وِسادةٍ: إِسادةٌ». (المنصف ١/٢٢٨-٢٢٩).

(٨) (الممتع ١/٣٣٣) وعلق محققه د. فخر الدين قباوة بما يلي: «علق عليه أبو حَيَّان في حاشية (ف) بنص نقله من (الشرح الصغير) على الجمل لابْنُ عُصْفُور؛ وفيه أن مذهب المازني هو خلاف ما يذكره ابْنُ عُصْفُور هنا، وأن الجرمي هو الذي منع القياس في هذه المسألة».

ذلك السماعَ» انتهى.

ومنهم من ذكر أنَّه يُجيز ذلك قياسًا، كما (نقل)[١] المُصنِّف، فالنقل عن المَازِنيّ مُخْتَلِفٌ. ٣

● **قوله: «وغيره يَتْبَعُ فيه السماعَ[٢]».**

ذكر أبو حَيَّان أن الجمهور على الجواز قياسًا[٣]، على خلاف ما يُفْهَم من المتن كالشرح[٤]، وقال ابْنُ عُصْفُور[٥]: «إنه الصحيح»، وصرَّح في التسهيل[٦] بأنه لغة؛ قال: ٦ «وهمز الواو المكسورة المصدَّرة [مُطَّرِدٌ][٧] على لغة».

قوله: «والتزموه...».

اعتراض على قوله: «وجوازا في نحو أوري...»، فإنهم قلبوا في (الأولى) لزوما ٩ **مع سكون الثاني، وأجاب بأنهم حملوه على (الأول). واعترضوا عليه من وجهين:**

الأول: أن الأَوْلى أن يقال: قلبوا في (الأُولى)، وجوبا لاستثقال الواوين؛ لأنهم **قالوا: لو بنيت مثل كوثر من (وَعَد) قلت: (أَوْعَد)، والأصل (وَوْعَد)، قلبت الأولى** ١٢ **همزة لاجتماع الواوين، وإن كانت الثانية ساكنة.** [ط: ٢٧١]

٥٨ب ● **قوله: «واعترضوا // عليه من وجهين».**

---

(١) ط: (ذكره).

(٢) قال ابن يعيش (١٠/١٤): «واعلم أن أكثر أصحابنا يقفون في همزة الواو المكسورة على السماع دون القياس، إلا أبا عثمان فإنه كان يطرد ذلك».

(٣) (الارتشاف ١/١٢٧).

(٤) ص: (من الشرح كالمتن).

(٥) (الممتع ١/٣٣٣).

(٦) (التسهيل ٣٠١).

(٧) زيادة من ط.

الموافق لكلام ابن مالك وأتباعه هو هذا الاعتراض، والحاصل على رأيهم[1]: أنه يجب الإبدالُ همزةً إذا تصدَّر واوان، سواء تحركت الثانيةُ أو سكنتْ، ما لم تكن مدَّةً زائدةً، أو بدلاً من همزةٍ، فيَدْخُل نحو: أَواصلَ، والأُوَلُ، والأُولى، ومثل: كَوْثَرٍ من (الوعد) ونحوها، ولا حاجة إلى دعوى الحمل المُحْوِجِ إلى تكلف الجواب عن الاعتراض الثاني، ويَخرُج ما كانت الساكنة فيه مدَّةً زائدةً بدلاً من ألفِ (فَاعَلَ)، كـ(وُورِي) أو غيرَ بدلٍ، فما كان شيءٌ من الوعد مثلَ: (فَوْعَلَ) ثم بَنَيْتَهُ لما لم يُسَمَّ فاعله، فتقول: وُوعِدَ، أو تبني منه مثل: (طُومار)[2] فتقول: (وُوعَادٌ)، وأَصْلِيَّةً بدلاً من همزةٍ، كأن تبنيَ اسْمًا مثل (فُعْلٍ) بالضم من (وَأَيْتُ) فإنك تقول: (وُؤْيٌ)، ثم إن خففت الهمزة قلت: (وُوْيٌ)، فلا يجب الإبدال همزة في المذكورات، لعروض الثانية في هذا المثال. وفي الأول، ولشبهها في مثال نحو (طُومار) لها في (وُورِي)؛ لكونها مدَّةً زائدةً.

ثم قال المعترضون: وإنما لم تقلب وجوبا في (وُورِيَ) لأنهم شبهوا مَدَّتها بألف (وَارَى) لانقلابها منها. [ط: ٢٧١]

● **قوله: «ثم قال المعترضون... إلخ».**

في هذا الاعتذار قصورٌ يُعلَم مما قدَّمته آنفًا.

وجوابه: أنهم ما صرّحوا باللزوم فيمكن أن يكون مرادهم أيضا الجواز، لكن كانوا قد صرحوا بأحد الوجهين الجائزين، وسيجيء في مسائل التمرين ما يؤيد هذا.

الثاني: أنه حمل المفرد الذي هو الأصل على الجمع الذي هو الفرع، وذلك ممتنع.

وجوابه: أن في (الأولى) علم التأنيث وهو الألف، و(الأول) مجرد من ذلك، فقد حمل المؤنث على المذكر. [ط: ٢٧١]

---

(١) انظر مذهب ابن مالك في كتابه (إيجاز التعريف ١٢).

(٢) الطُّومار: الصحيفة، وهو الدفتر في التركية. قيل: هو دخيلٌ، وقال ابن سيده: وأراه عربيًا لاعتداد سيبويه به في الأبنية. انظر (اللسان: طمر، وقصد السبيل ٢/ ٢٧٠، وتفسير الألفاظ الدخيلة لطوبيا العنسي ٤٨).

● **قوله: «وجوابه: أنهم ما صَرَّحوا باللزوم».**

كلام هؤلاء المعترضين مُصَرَّح به، والظاهر أنَّه قالوه عن توقيف، وكلام ابن جنّي وشيخه أبي علي يقتضيه[1].

● **قوله: «الثاني: أنه حمل للمفرد».**

هذا الاعتراض وجوابه ذكرهما ابن إياز، وذكر الاعتراض الأول جازمًا به، وسبقه إليهما البدر ابن مالك في بغية الطالب[2].

قوله: «وأما أَنَاةٌ...».

أي وأما قلب الواو همزة في (أناة)، والأصل (وَنَاة)، وهي المرأة التي فيها فتور، وفي (أَحَد)، وأصله (وَحَد)، وفي (أسماء) فعلى غير القياس؛ لأن قياس الواو المفتوحة في أول الكلمة أن تبقى.

و(أَسماء) علم، قال سيبويه: أصله (وَسْمَاء)، فَعلاء من (الوَسَامة)، وهي حسن الوجه، فامتناعه من الصرف لألف التأنيث.

قال المبرد: هو جمع (اسم)، ووزنه (أَفْعَال)، منع الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، والأول أظهر؛ إذ التسمية بالصفات أظهر من التسمية بالجموع، ولأنه لو سمي به مذكر امتنع أيضا.

وقيل: امتناعه حينئذ لأنه اسم لمؤنث سمي به مذكر كزينب. [ط: ٢٧١]

---

(١) قال أبو علي في (التكملة ٥٧٢): «فإن كانت الثانية غير لازمة لم تُبدل الأولى همزة إلا كما تُبدل من الواحدة المضمومة، وذلك نحو وُوعِدَ، وفي التنزيل: ﴿ما وُوري عنهما من سوءاتهما﴾ لما لم تلزم لم يعتد بها»، وقال ابن جني في (المنصف ٢١٩/١): «وتقول: إن الواو الثانية في وُوري إنما هي منقلبة عن ألف (وارى) فلم يجب همز الأولى؛ لأن الثانية غير لازمة».

(٢) انظر (شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ٨٢، وبغية الطالب ١٨٠-١٨١، وشرح ركن الدين الأَسْتَرَابَاذيّ ١١٤٣).



● **قوله: «في (أَحَد)».**

أي: المأخوذ من (الوَحْدَة) التي هي مبدأ العدد، وأصله كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]، أما المستعمل في النفي للعموم نحو: ما جاءني من أحد، فهمزته أصلية.

● **قوله: «فعلى غير القياس[2]».**

أي: لأن الواو المفتوحة أَخَفُّ من الهمزة، والعدول من الأَخَفِّ إلى الأثقل خِلَافُ القياس.

قوله: «وتقلبان...».

أصل (اتّعد)، و(اتّسر): اِوْتَعَدَ واِيْتَسَرَ، قلب حرف العلة فيهما تاء وأدغم. يقال: اتَّسَرَ، أي: لعب بالقمار. هذا إذا لم يكن حرف العلة منقلبة عن الهمزة، وأما إن كانت منقلبة عنها كما في (اِيتَزَرَ)، وأصله (اأْتَزَرَ) قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فلا تقلب تاء؛ لأنها عارضة تزول عند الوصل كقولك: واتَّزَرَ.

[ط: ٢٧١-٢٧٢]

● **قوله: «قُلِب حرفُ العِلَّةِ فيهما تاءً[3]».**

أي: وفي فروعها من المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وفي مصدرها؛ وذلك لأنهم لو أَقَرُّوا الفاء لتلاعبت بها حركات ما قبلها، فكانت تكون بعد الكسرة ياءً، وبعد الفتحة ألفًا، وبعد الضمة واوًا، فلما رأوا مصيرهم إلى تغييرها لتغيير

---

(١) (الإخلاص: ١).

(٢) قال سيبويه (٤/٣٣١): «إنه ليس مطردا، ووصفه ابن جني في (المنصف ١/٢٣١) بأنه شاذّ نادر.

(٣) جاء في (الارتشاف ١/١٥٢): «أن البغداديين أجازوا إبدال هذه ونحوها تاء ومنه عندهم (اتخذ)، وأن الفارسي قال إنه خطأ في الرواية، فإن صحت فإنما سمع من قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلغتهم، ولم يحكه سيبويه ولا الأئمة المتقدمون». وانظر (ابن يعيش ١٠/٦٣-٦٤، والرضي ٣/٨٣).

أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفًا جَلْدًا لا يتغير لما قبله، وكان التاء؛ لأنه قريبُ المخرج من الواو، وفيه همس يناسب لِينَهُمَا، وليوافق ما بعده فَيُدْغَمَ فيه.

٣ ● **قوله: «فلا تقلب تاء[1]».**

جاء من ذلك ألفاظٌ بالقلب، منها: اتَّزَرَ، واتَّمَنَ من الأمانة، واتَّمَرَ من الأمر، واتَّهَلَ من الأهل، وفي الحديث[2]: «وإن كان قصيرًا فَلْيتَّزِرْ به»، كذا الجميع. رواه الموطأ، ٦ وبالإبدال والإدغام، وعن عائشة رضي الله عنها[3]: «كان رسول الله ﷺ يأمرني إذا حِضْتُ أن أَتَّزِرَ»، والمعروف أن ذلك كُلُّهُ شاذٌّ لا يقاس عليه.

● **قوله: «لأنها عارضة تزول عند الوصل».**

٩ ولأنها بدل من همزة، والهمزة لا تدغم، فكذلك ما هو بدل منها.

قوله: «وتحذف الواو من نحو يَعِدُ...».

لأن الواو من جنس الضمة وتقدر بضمتين، والكسرة التي بعدها من جنس الياء ١٢ التي قبلها، ووقوع الشيء بين الشيئين يضادّانه مستثقل، فوجب الفرار منه. [ط: ٢٧٢]

● **قوله: «من نحو: يَعِدُ».**

---

(١) هذا على رأي الجمهور، وأجازه البغداديون، فنقول على مذهبهم: اتَّزر واتَّهل واتَّمر، وخالفهم أبو علي، وهو منهم، فذكر أنّ ما سمع من نحو هذه الأمثلة، إن صح، فلغة غير فصيحة لا يؤخذ بها، ولم يحكها سيبويه ولا الأئمة المتقدمون، ونسب ابن مالك ما كان من هذا النحو إلى الشذوذ، وابن هشام إلى اللحن. وانظر (شَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/٦٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/٢١٥٤، والرضي على الشافية ٣/٨٣، والارتشاف ١/١٥٢، ونزهة الطرف لابن هشام ١٥٥، والمساعد لابن عقيل ٤/١٨٠، والأشموني على الألفية ٤/٢٣٠).

(٢) أخرجه (البخاري، كتاب الصلاة في الثياب، باب إذا كان الثوب ضيقا، ١/١٤٢) بلفظ: «وإن كان ضيقا فاتّزر به»، وانظر (الموطأ، كتاب صلاة الجماعة، باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد، ١/١٤٠).

(٣) (البخاري، كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض، ١/١١٥، ح٢٩٥، ومسلم، كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض فوق الإزار، ١/٢٤٢، ح٢٩٣).

يفهم منه شرط ثالث: وهو أن يكون [ذلك في فعل][(١)]، فلو كان في اسم لم يحذف الواو؛ لأن حذفها في الفعل إنما كان لاستثقال ذلك في ثقيل؛ بخلاف الاسم،

٣ فعلى هذا تقول في مثال (يَقْطِينٍ) من وَعَدَ: (يَوْعِيدٌ)، قاله في التسهيل وغيره[(٢)].

ولما كان حذف الواو في مثله واجبا لم يبن مضاعف معتل الفاء نحو (وَدِدْتُ) بفتح العين؛ لأنه حينئذ يكون مضارعه مكسور العين، فكان يجب حذف الواو، فلو لم
٦ **يدغم يلزم خلاف القاعدة، ولو أدغم لزم الاختلال للإعلالين، ولا تحذف من نحو: (يَوْعِدُ)؛ لأن الواو في الأصل ليست بين ياء وكسرة، بل بين همزة وكسرة؛ إذ الأصل (يُؤَوْعِدُ)، وحذف من (يَسَع) لأنه كان مكسور العين في الأصل، فلما حذفت الواو**
٩ **فتحت العين لحرف الحلق، ولم تحذف من (يَوْجَلُ) لأن فتح عينه أصلي، وإنما حكموا بالعروض في الأول والأصالة في الثاني لسقوط الواو من الأول دون الثاني، وشبهت الفتحة في (يَسَعُ) بالكسرة في (التَّجَارِي)؛ حيث كانت عارضة، وأصله**
١٢ **(تَجَارُي)، فقلبوا الضمة كسرة لوقوعها قبل ياء متطرفة.** [ط: ٢٧٢-٢٧٣]

● **قوله: «وحذفت من (يَسَعُ) لأنه كان مكسور العين في (الأصل)[(٣)] ... إلخ».**

يعني: فالمراد هنا بكسر العين ما هو أَعَمُّ من اللفظيِّ والتقديريِّ، قال في
١٥ شَرْح المُفَصَّل[(٤)]: «لكن قد يقال: إن العناية المذكورة تامة في (وَضَعَ) ونحوه؛ لأن مضارع (فَعَل) مفتوح العين لا يأتي على (يَفْعَلُ) بالفتح على أن يكون أصلاً، وإنما يأتي (على)[(٥)] (يَفْعِل)، أو (يَفْعُل)، ولا جائز أن يكون مضارع وضع، مثلاً،

---

(١) سقط من ص، ومطموس في هـ.

(٢) (التسهيل ٣١٢-٣١٣).

واليقطين هو: كل شجر لا يقوم على ساق، نحو الدُّبَّاء، والقرع، والبطيخ، والحنظل. (اللسان: قطن).

(٣) ليس في ب.

(٤) انظر (الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٢٠).

(٥) ط: (عليه).

(يَفْعُل) بالضم؛ لأنه مثال واويٌّ، فوجب أن يكون (يَفْعِل) بالكسر، والفتح لحرف الحلق، فقد وقعت الواو بين ياء وكسرة مقدرة، وأما في (يَسَع)[1] فلا يَتِمُّ؛ لأن (قياس مضارعه)[2] الفتح، فيشكل حذف الواو منه، وغاية ما يقال: إن (فَعِلَ)، بالكسر، مِمَّا اعتلت فاؤه، جاء مضارعه بفتحِ العينِ وبكسرِها. قالوا: وَلِي يَلِي، وقالوا: وَجِلَ يَوْجَل، فإذا جاء (وسع)[3] محذوفًا علم أنه مما كان أصله في التقدير الكسر، وأن الفتح عارض ليجري على قياس لغتهم، فثبت أن الفتح في (يَسَع) كالفتح في (يَضَع). وقال ابن مالك في الإيجاز[4]: «لا بُدَّ لحذف الواو من مضارع (وَضَعَ) من سببٍ، فإمَّا أن تكون الواو وحدَها، أو معَ الفتحةِ الموجودةِ، أو مع ضمةٍ مَنْوِيَّةٍ، مَنَعَ من الأول والثاني: ثُبُوتُ الواو في (يَوْجَلُ) ونحوه؛ (ومنع من الثالث ثبوتها مع الضمة الموجودة في يوضؤ)[5] // لأن الموجودَ أقوى من المَنْوِيِّ، فتعيَّنَ الرابعُ، وهو: أن يكون سببُ حذفها الياء والكسرة المنوية، فكان (وَضَعَ يَضَعُ) في الأصل من باب (ضَرَبَ يَضْرِبُ) ففتحت عين مضارعه؛ لأجل حرف الحلق، وأما (وَسِع يَسَع) فكان في الأصل من باب (حَسِب يَحْسِبُ) ففُتحت عينه أيضًا، ونُوِيَ كسرها؛ فلذلك حذفت واوها، ولولا ذلك لقيل: يَوْسَعُ، [6-كما قيل: يَوْجَل» انتهى. وكلامهما بيان لمراد المُصَنِّف هنا، ومنه يُعلم ما في كلام الشارح من الإجمال والإخلال، وأن قوله في (يَسَعُ)]-6): فُتِحَت العين لحرف الحلق» ليس في مَحَلِّهِ، فَلْيُتَأَمَّل[7].

---

(١) ب: (وسع)، ط: (بيع).

(٢) ط: (القياسيّ في مضارعه).

(٣) ب، ط: (يسع).

(٤) انظر (إيجاز التعريف ٣٤).

(٥) ليس في ب.

(٦- -٥) سقط من ص، ومطموس في هـ.

(٧) انظر (المنصف ١/٢٠٦-٢٠٨).

وشبهت الفتحة في (يَوْجَل) بالكسرة في (تَجَارِب) حيث كانت الكسرة أصلية؛ لأنه جمع تجربة.

٣ **ولا تحذف الياء من نحو (يَيْسِر) لأنها من جنس الكسرة. والمَيْسِرُ قمار العرب بالأزلام.**

ولا من نحو (يَئِسَ) أيضا لذلك، وقد جاء هنا حذف الياء لاستثقال الياءين مع

٦ **الهمزة، وقلبها ألفا كأنهم توسطوا فلم يحذفوا كما في (يَئِسَ)، ولم يُبقوا كما في (يَيْئِس)، بل قلبوها ألفا كما قالوا (ياتعد) فهو (موتعد)، وبه كان يتكلم الإمام الشافعي رضي الله عنه.** [ط: ٢٧٣]

٩ ● **قوله: «وقلبها ألفًا».**

قال في شَرْح المُفَصَّل(1): عُلِمَ أن الذين قلبوها ألفًا قلبوها مع الكسرة والفتحة جميعًا في الهمزة، والذين لم يحذفوها لم يحذفوها معهما جميعًا، والذين حذفوها لم

١٢ يحذفوها إلا مع الكسرة، وسببه زيادة الاستثقال مع الكسرة، وقلّته مع الفتحة، فحذفوا في موضع زيادة الاستثقال، وقلبوا في موضع قلّته».

● **قوله: «كما قالوا: (يَاتَعِدُ)، فهو (مُوتَعِد)».**

١٥ من أهل الحجاز قوم يتركون إبدال تاء الافتعال، ويجعلونها على حَسَبِ الحركات قبلها، فيقولون: إيْتَعَدَ يَاتَعِدُ فهو مُوْتَعِدٌ، وايتَسَرَ ياتَسِرُ فهو مُوْتَسِر، وبهذه اللغة كان يتكلم الإمام الشافعيّ رضي الله عنه(2).

---

(1) انظر (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٢٢-٤٢٣).

(2) انظر هذه اللغة في (الرسالة ٣١، ٢١٣، ٢٣٨، ٤٦٤ وغيرها، وشرح ركن الدين١١٥٦، واليزدي ٤٦٧، والنظام ٣٥٣، والارتشاف ١/١٤٧، والمنصف ١/٢٠٥).

الشافعي هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي، أحد الأئمة الأربعة، ولد في غزة سنة ١٥٠هـ، وتوفي في مصر سنة ٢٠٤هـ. من مصنفاته: كتاب الأم في الفقه، والمسند، وأحكام القرآن، والرسالة في أصول الفقه. (غاية النهاية ٢/٩٥-٩٧، والأعلام ٦/٢٦-٢٧).

والفصيح في مضارع (وَجِلَ): (يَوْجَل) على القياس، وبعضهم يقلب الواو ياء لأنها أخف من الواو، وبعضهم ألفا لأنها أخف منهما، وبعضهم يكسر لتنقلب الواو ياء، وهي أشذها، وليست هذه لغة من يقول: (تِعْلَمُ) لأن أولئك لا يكسرون الياء، وإنما كُسِرَت ههنا لما ذكرت.

قال في الصحاح: «يقول بنو أسد: أنا إِيجَل، ونحن نِيجَلُ وأنت تِيجَلُ، كلها بالكسر، وهم لا يكسرون الياء في (يَعْلَم) لاستثقالهم الكسرة على الياء، وإنما يكسرون من (يِيْجَلُ) لتقوى إحدى الياءين بالأخرى. [ط: ٢٧٣]

● **قوله: «وهي أشَذُّها».**

هو بالذال المعجمة، أي: (أشذُّها)[1] شذوذًا[2].

● **قوله: «وليست هذه من لغة من يقول: تِعْلَمُ[3]».**

يريد لغة من يكسر حرف المضارعة، وهم: بنو أسدٍ، وتَيْمٌ، وتميمٌ، وغيرهم[4]، وما قاله من أن (يِيْجَل) بالكسر ليس من لغتهم، تبع فيه المُصَنِّف في شَرْح المُفَصَّل[5]، وفيه نظر؛ لما نقله عن الصحاح[6]، وفي

(١) ط: (أشذها).

(٢) قال المُبَرِّد في (المقتضب ١/٢٢٨): «وهذا قبيح؛ لإدخالهم الكسر في الياء».

(٣) انظر (الكتاب ٤/٥٢-٥٣، ١١١-١١٢، والمقتضب ١/٢٢٨، والممتع ٢/٤٣٢-٤٤٤، والصحاح: وجل).

(٤) ذكر سيبويه (٤/١١٠): أن «ذلك في لغة جميع العرب، إلا أهل الحجاز»، وفي (مجالس ثعلب ١/٨١): «وأما تلتلة بَهراء فإنها تقول: تِعلمون، وتِعملون، وتِصنعون، بكسر أوائل الحروف».

(٥) (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٢٠).

(٦) جاء في (الصحاح: وجل): «وفي المستقبل منه أربع لغات: يَوْجَلُ، وياجَلُ، ويَيْجَلُ، ويِيْجَلُ، بكسر الياء، وكذلك فيما أشبهه من باب المثال إذا كان لازمًا، فمن قال ياجَلُ جَعَلَ الواوَ ألفًا لفتحةِ ما قبلها، ومن قال يِيْجَلُ، بكسر الياء، فهي على لغة بني أسد، فإنهم يقولون: أنا إِيجَلُ، ونحن نِيجَلُ، وأنت تِيجَلُ، كلها بالكسر، وهو لا يكسر في يَعلَم؛ لاستثقالهم الكسر على الياء، وإنما يكسرون في يِيْجَلُ لتقوّي إحدى الياءين بالأخرى، ومن قال يَيْجَل، بناه على هذه اللغة، ولكنه فتح الياء كما فتحوها في يعلم.

التسهيل[1]: «ويكْسِرُهُ -أي: أول المضارع- غَيْرُ الحجازيين، ما لـم يكـن يـاءً، إن كُسِـرَ (ثاني)[2] الماضي، أو زِيدَ أَوَّلَهُ تَاءٌ معتادة، أو همزة وصل، ويكسرونه مطلقًا فـي مضـارع (أَبَى)[3]، و(وَجِلَ) ونحوه» انتهى. وأراد بالمعتـادة تـاءَ المطاوعـة وشِبْهَهَا، وَأَخْـرَجَ بهـا المزيدةَ أوَّلَ الماضي شذوذًا، نحو: تَرْمَسَ الشَّيءَ، بمعنى: رَمَسَه، أي: ستره[4].

وقوله: «وتحذف الواو من نحو: العِدَة...».

وأصلها: (وِعْدَة) لاستثقال الكسرة على الواو مع أن فعلها معتل، فنقلت كسرة الواو إلى العين ثم حذفت، ولزم تاء التأنيث كـالعوض مـن المحـذوف، فـإن زال أحـد الوصفيـن لا تحـذف، فلـم يحـذف مـن نحـو (الوَعْـد) لعـدم الكسـرة، ولا مـن نحـو (الوِصَال)، و(الوِداد)، وإن كانت مكسورة؛ لعدم اعتلال فعله، نحو: واصلتُه ووادته، وإنما قلنا نقلت كسرة الواو إلى العين ثم حذفت متحركة لئلا يزيد إعلال الاسم علـى إعلال الفعل، وهي في الفعل حذفت ساكنة لا متحركة. فإن قيـل: لـم لـم تحـذف في قوله تعالى: ﴿ولكل وجهة هو موليها﴾ مع أنه يلزم فيه الجمع بيـن العـوض والمعـوض عنه؟ فالجواب من وجهين:

الأول أنها ليست مصدرا جاريا على الفعل، بل هي اسم للجهـة المتوجـه إليهـا، والواو تثبت فـي الاسـم، نحـو: (ولْـدَة) جمـع (وليـد)، وهـو الصبـي والعبـد، فالاسـم (وِجْهَة)، والمصدر جِهَة.

والثاني: أنه مصدر، لكن صححت تنبيها على الأصل، كالقَوَد، واستحوذ، وهـذا قول أبي عثمان المازني، ويشبهه بضَيْـوَن، وهـو السِّنَّوْر الذكـر، وبحَيْـوَة، وهـو اسـم رجل. [ط: ٢٧٣-٢٧٤]

(١) (التسهيل ١٩٧-١٩٨).

(٢) ط: (في).

(٣) ليس في ط.

(٤) (التاج: ترمس)، وجاء في (التكملة للصاغاني، واللسان: ترمس): «تَرْمَسَ الرجلُ: إذا تَغَيَّبَ عـن حرب أو شغْبٍ».

● **قوله: «ولزم تاء التأنيث».**

أجاز بعض النحويين[١] حذفها للإضافة مُسْتَدِلاً بقول الشاعر[٢]:

٣ وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يعني: (عِدَةَ) الأمر.

● **قوله: «كالعوض من المحذوف».**

٦ ذَكَرَ غيرُه أنها عوضٌ منه، قالوا: ولذلك لا يجتمعان، أي: إلا شاذًا، فقد حكى الجَرْمِيُّ[٣] أن من العرب من يقول: وِعْدَةٌ، وحكى أبو علي[٤] في أماليه: وَتَرْتُهُ أَتِرُهُ وِتْرًا ووِتْرَةً، بكسر الواو، وعلى الجُمْلَةِ قد جاء العِوَضُ هنا في غير موضع المحذوف، ومن

٩ ذلك -وهو عكس ما هنا- (اسمٌ)[٥] لمَّا حذفوا من آخره [٦-]عوضوا من أوله، وقد

---

(١) ممن أجاز ذلك الفَرَّاء، انظر (معاني القرآن له ٢/٢٥٤) حيث قال: «يريد عدة الأمر، فاستجاز إسقاط الهاء حين أضافها».

(٢) الشاهد لأبي الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، وهو عجز بيت من البسيط، وصدره:

إن الخليط أَجَدُّوا البين فانجردوا ....

(٣) انظر ما نسب إلى الجرمي في (الارتشاف ١/١١٧).

الجرمي هو: صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء، أبو عمر. من مصنفاته: السير، والأبنية، وغريب سيبويه، وكتاب في العروض. توفي سنة ٢٢٥هـ. (بغية الوعاة ٢/٩٠٨، والأعلام ٣/١٨٩).

(٤) النقل عن أبي علي في (توضيح المقاصد والمسالك ٦/٩٧)، والذي في الأمالي المطبوع (١/٢٣٥): «وَتَرْته فأنا أَتِرُه تِرَةً وَوَتْرًا».

هو القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عَيْذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، ولد بمنازجرْد من ديار بكر سنة ٢٨٨هـ، وتوفي في قرطبة سنة ٣٥٦هـ. من مصنفاته: الأمالي، والممدود والمقصور، والإبل. (بغية الوعاة ١/٤٥٣).

(٥) ما ذكره هنا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أن المحذوف منه فاء الكلمة، خفف من (الوسم) بمعنى العلامة. انظر (الإنصاف ١/٦-١٦، المسألة الأولى، وائتلاف النصرة ٢٧-٢٨)، وذكر د. محمد خير الحلواني في كتابه (الخلاف النحوي ٢١٨) أن هذه المسألة ليست خلافية، وأن مذهب الكوفيين فيها هو مذهب البصريين.

(٦) سقط من ص.

يكون التعويض مكان المعوض، كما قالوا: يا أَبَتِ، بالتاء عوضًا]-[٤] عن ياء المتكلم، وقد يكون من حرف ليس أَوَّلاً، ولا آخِرًا، نحو قوله: زَنَادِقَة في: زَنَادِيق[١].

٣ ● **قوله: «فإن زال أحد الوصفين».**

هُما كون الواو مكسورة، وكون الفعل معتلاً، وسيأتي في كلامه الإشارة إلى الحكم إذا فقدت المصدرية[٢].

٦ ● **قوله: «فلم يحذف من نحو: الوَعْد».**

جاء من نحوه محذوفًا شذوذًا قولهم: وَضُعَ الرجل، بالضمِّ، ضِعَة، ووَقُحَ قِحَةً، حكاهما الأخفش، وشذَّ أيضًا قولهم في الصِّلَة: صُلَة، بضم الصاد، وكان القياس إذا بُنِيَ ٩ على (فُعْلَة) بالضم أن يقال: وُصْلَة، لكنه لما كان قد حذفت الواو حين بَنَوْهُ على (فِعْلَة) بالكسر فقالوا: صِلَة، أجروا (فُعْلَة) مجرى (فِعْلَة) على وجه الشذوذ[٣].

● **قوله: «لِئَلاَّ يزيدَ إعلالُ الاسم على إعلالِ الفعل».**

١٢ هذا التوجيه مأخوذ من شرح تصريف ابن مالك[٤]، وقال شارح[٥]: «إنما نُقِلَتْ

---

(١) انظر (المنصف ١/١٩٩).

(٢) في (المقتضب ١/٢٢٦): «إذا اعتلّ الفعل اعتل المصدر إذا كان فيه مثل ما يكون في الفعل». وانظر (ابن يعيش ١٠/٦١).

(٣) قال ابن جني في (سر الصناعة ٣/٦٠٣): «والقولُ في ظُبَةٍ أيضا كالقول في ثُبَةٍ، ولا يجوز أن يكون المحذوف منها فاءً ولا عينًا، أما امتناع الفاء فلأن الفاء لم يطرد حذفها إلا في مصادر بنات الواو نحو: عِدَةٍ وزِنَةٍ وجِدَةٍ، وليست ظُبَة من ذلك، وأوائل تلك المصادر أيضا مكسورة، وأول ظُبة كما ترى مضموم، ولم تحذف الواو من فاء فُعْلَةٍ إلا في حرف شاذ حكاه أبو الحسن، لا نظير له، وهو قولهم في الصِّلَة: صُلَةٌ»، وحكى (صُلَة) في (اللسان: وصل) عن أبي علي وأبي الفتح، وعن الأخير قال: «وأظنّه مطردا»، وانظر كذلك (المنصف ١/٢٠٩-٢١١، واللسان: وقح، وضع).

(٤) (شرح ابن إياز ١٩٨).

(٥) هو الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٤٧٣).

الحركة إلى العين لأنها ساكنة، فلو لم تُنْقَل إليها لزم الابتداء بالساكن».

● **قوله: «فإن قيل... إلخ».**

٣ مقتضاه أن (الوِجْهَة) وُجِدَ فيها الوصفان، وفي ذلك نظر، يعلم مما سيأتي.

● **قوله: «بل هي اسم للجهة».**

عُزِيَ هذا القولُ للمبرد والفارسيّ والمَازِنِيّ في أحد قوليه[١].

٦ ● **قوله: «والواو تثبت في الاسم».**

أي: لأن المقتضي لحذفها في المصدر هو أن المصدر قد يَعْتَلُّ باعتلال فِعْلِهِ، كالـ(إقامة)، و(الاستقامة)، وذلك مفقود في الاسم، وما جاء منه محذوفًا شاذٌّ، كـ(رِقَةٍ)

٩ اسمٌ للفِضَّة[٢]، و(جِهَةٍ) بمعنى المكان المُتَوَجَّهِ (إليه)[٣].

● **قوله: «نحو (وِلْدَة)، جمع (وَلِيد)».**

احترز عن (لِدَة) صِفةً في قولهم: مررت برجلٍ لِدَتِكَ؛ إذا كان قد وُلِدَ معك في

١٢ زمان واحد، فإنه قد جاء محذوفًا شذوذًا[٤].

● **قوله: «لكن صُحِّحَ تنبيهًا على الأصل».**

الظاهر أن الذي يُسَوِّغُ إثباتَ الواو في (الوِجْهة)، وإن كانت مصدرًا على هذا

١٥ القول أنها مصدرٌ جاء على حذف الزوائد؛ إذ الفعل المسموع (في)[٥] هذه المادة: توجَّه، واتَّجه، ومصدرهما: التَّوَجُّه، والاتِّجاه، ولم يُسْمَعْ في فعله: وَجَهَ يَجِهُ، كوَعَدَ يَعِدُ، وكان

---

(١) انظر (المقتضب ١/٢٢٧، والتكملة ٥٦٨، والمنصف ٢٠٠-٢٠١).

(٢) (اللسان: ورق).

(٣) ليس في ب.

(٤) انظر (المنصف ١/١٩٧).

(٥) ط: (من).

الموجبُ للحذف من (عِدَة)، و(زِنَة) الحَمْلَ على المضارع؛ // لوقوع الواو بين ياء ٩٥ب وكسرة، وهنا لم يسمع فيه مضارع يُحْمَلُ مصدره عليه، كذا في إعراب الحَلَبي"[1].

٣ و«ضَيْوَنٌ»، بفتح (المعجمةِ)[2] والواوِ، وسكونِ المُثنَّاة. و«السِّنَّوْرُ»، بكسر المهملة، وفتح النون المشددة.

واستضعف أبو علي هذا؛ لأنه لو كان كذلك للزم أن يجيء فعله
٦ **مصححا؛ لأن هذه المعتلات إذا صححت في موضع تبعها فعلها، نحو: استحوذ استحواذا، واستصوب استصوابا، ولما لم يجئ شيء من هذه الأفعال مصححا دلّ على أن (وِجْهَة) اسم للمتوجه إليه لا مصدر.**

٩ [ط: ٢٧٤-٢٧٥]

● **قوله: «واستضعف أبو عليّ».**

هو الفارسيّ في «المسائل المُشْكِلَة[3]»له.

١٢ ● **قوله: «ولمَّا لم يجئْ شيءٌ من هذه الأفعال».**

يعني المعتلات التي جاءت مصادرها على (فِعْلَة)، ومنها فِعْلُ (وِجْهَة) على التقدير المذكور.

---

(١) انظر (الدر المصون ٢/١٧٢).

(٢) ط: (المهملة).

(٣) لعلّ المحشّي اعتمد على ابن إياز في شرح تصريف ابن مالك، فقد ذكر أن رأي أبي علي في (المسائل المشكلة)، ولم أقف على ذلك فيها، والذي في (التكملة ٥٦٨) نصه: «فأما الوجهة فصحت؛ لأنه اسم للمكان المتوجه إليه...» قال: «ومن جعلها التوجه، كان شاذاً كشذوذ القصوى والقود». وجاء في (المنصف ١/٢٠٠): «قال لي أبو علي: الناس في وِجْهة على ضربين، فمنهم من يقول: إنها مصدر شذّ، كما ذهب إليه أبو عثمان، ومنهم من يقول: إنها اسم، لا مصدر، بمنزلة وِلْدةٍ وإِلْدةٍ، فأما من ذهب إلى أنها مصدر، فمذهبه فيه أنه خرج عن القياس كما خرج أشياء منها ما ذكره أبو عثمان، ومنها غيره، وأما من ذهب إلى أنها اسم فإنه هرب إلى ذلك لئلا يحمله على الشذوذ ما وجد له مندوحة».

فإن قيل: فقد جاء القول والبيع مصححين مع أن فعلهما معتلّ، فما يمنع في (الوجهة) مثل ذلك؟

٣ فالجواب: أن القول والبيع ليسا على وزن الفعل بخلاف (وِجْهَة)، والموافقة في الوزن توجب الإعلال، ألا ترى أن (بَابًا)، و(نَابًا) لما وافقا بناء الفعل أُعِلاّ، ولم يُعَلّ نحو: (عِوَض) لعدم موافقته له في ذلك.

٦ هكذا ذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ناقلا عن أبي علي، ثم قال: وفيه عندي نظر من وجهين:

الأول: أن (وجهة) إنما تكون على وزن الفعل إذا اجتمعت الواو والتاء، حتى ٩ يكون حرف متحرك وبعده حرف ساكن، وبعده حرفان متحركان، كما أن الفعل كذلك، ولما كانت التاء عوضا عن الواو فإنما يقدر دخولها بعد حذفه، ولا يجوز اجتماعها معه، وإذا لم يجز ذلك فكيف يكون على وزنه؟.

١٢ نعم له أن يقول: إنما يقدر كونها عوضا بعد حذف الواو وإلا فيجوز اجتماعها، وهذا كما تقول في الظرف الواقع خبرا إنه لا يسوغ إظهار عامله إذا كان بدلا منه، أما إذا لم نجعله بدلا منه جاز استعماله معه.

١٥ الثاني: أن موافقة المصدر للفعل في الزنة لم يذكرها أحد من التصريفيين. ثم قال ذلك الفاضل: فإن كان قد تفرد أبو علي بهذا القول قبل منه لأنه المقدم في هذه الصناعة، ولا يجاريه أحد في اعتقادي. [ط: ٢٧٥]

١٨ ● قوله: «لما وافقا بناء الفعل».

أي: في الحركات باعتبار أصلهما، فإنهما حينئذ يوافقان (ضرب)، بخلاف نحو: (عِوَض)؛ إذ ليس ثَمَّ ماضٍ مكسورُ الفاء.

٢١ قوله: «العين...».

الإعلال الواقع في العين إما بالقلب وإما بنقل الحركة والإسكان، وإما بالحذف. أما الأول فثلاثة أقسام: لأنه إما بانقلابهما ألفا، وإما بانقلابهما همزة، وإما بانقلاب

أحدهما إلى الآخر، أي انقلاب الواو إلى الياء وبالعكس.

أما القسم الأول من القلب فهو إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، أو كانا في حكم المتحرك الذي انفتح ما قبله فإنهما تقلبان حينئذ ألفا لوجهين:

الأول: أن كل واحد منهما مقدر بحركتين، فإذا انضم إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات في كلمة، وذلك مستثقل فاجتنبوه بقلبهما ألفا لتجانس حركة ما قبلهما.

والثاني: أن الواو والياء إذا تحركتا صار كل منهما بمنزلة حرف مدّ وبعضه، أو بمنزلة حرفي مدّ، فالواو المفتوحة كواو وألف، والمكسورة كواو وياء، والمضمومة كواوين، وكذا حكم الياء، واجتماع حروف العلة مستثقل، فقلبوهما إلى الألف لأنه حرف يؤمن معه من الحركة. وذلك إما في اسم ثلاثي نحو باب وناب، وإما في فعل ثلاثي نحو قام وباع، وإما في فعل محمول على الفعل الثلاثي نحو (أقام)، و(اباع)، وأصلهما: (أَقْوَمَ)، و(أَبْيَع)، لكنهما لما كانا فرعي (قام)، و(باع) أجريا مجراهما، فجعل ما قبل الواو والياء في حكم المفتوح، أو نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما وجعلتا في حكم المتحرك فقلبتا ألفا. [ط: ٢٧٥-٢٧٦]

● **قوله: «فهو إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما».**

يشترط لهذا القلب في العين -على ما تَحَرَّرَ لي من كلامهم- شروط خمسة[1]: الشرطان المذكوران في الشرح، وأصالة حرف العلّة، وأصالة حركته أيضًا، وألاّ يسكن ما بعده، فإن عرض الحرف، كقولهم [في][2] شجرة: شَيَرَة، بالياء، أو حركتُه، كقولهم في

---

(١) هذه الخمسة وزيادة عليها وصلت إلى العشرة تجدها بالتفصيل في (التصريف لعبد القاهر الجرجاني ٧٨-٨١، كتاب في التصريف بتحقيق د. محسن العميري ، وسر الصناعة ٧٦٧/٢، وأوضح المسالك ٣٣٦/٣، والتصريح ٣٨٦/٢، والأشموني ٢٣٧/٤، وابن يعيش ٦/١٠).

(٢) سقط من ص.

(جَيْأَل)[١]: جَيَلٌ، أو سكون ما بعده، نحو: (البيان، وعوان)[٢]، و(غيور، وطويل، وخَوَرْنَق)[٣]؛ امتنع القلب، ثم هذا الحكم، وهو القلب، قد يتخلف مع وجدان شروطه لمانع، والموانع، أيضًا، خمسة: أن تكون الكلمة قد استحق فيها إعلال اللام أيضًا، نحو: هَوَى، وأن تكون الياءُ أو الواو عَيْنًا لفَعِلَ الذي الوصف فيه على أَفْعَلَ، كعَوِرَ، وحَوِلَ[٤]، أو عينًا لمصدره كالهَيَف[٥]، أو عينًا لكلمة في آخرها زيادة تَخُصُّ الأسماء، كجَوَلَان، وحَيَدَى[٦]،وأن تكون الواو عينًا لـ(افْتَعَلَ) بمعنى (تَفَاعَلَ)، كاجْتَوَرُوا[٧]،وتمام (تفصيل)[٨] ذلك يأتي[٩].

● **قوله: «أو كان في حكم المتحرك الذي انفتح ما قبله».**

المراد أن يكون في حكم هذا المجموع بأن يجعل سكون ما قبلهما بمنزلة فتحه، أو يجعلا كالمتحركين، كما سيأتي في إعلال نحو: أَقَامَ، وأَبَاعَ، وغيرهما.

● **قوله: «لوجهين».**

---

(١) الجيأل: الضبع، وقولهم: جَيَلٌ حكاه أبو علي، كما في (اللسان: جأل).

(٢) ط: (عيان)، والعَوان: النَّصَفُ التي بين الفارض المسنّة والبكر الصغيرة. (اللسان: عون).

(٣) الخورنق: معرّب، وهو المجلس الذي يأكل فيه الملك ويشرب، واسم قصر بالعراق بناه النعمان الأكبر، وقيل: بناه بهرام جور بن يزدجرد، وبلد بالمغرب، وقرية على نصف فرسخ من بلخ، ونهر بالكوفة، ونَبْتٌ. (اللسان: خرنق، ومعجم البلدان ٢/ ٤٠١، وقصد السبيل ١/ ٤٧٠).

(٤) ط: (حور).

(٥) الهَيَف: رِقّة الخصر، وضمور البطن. (اللسان: هيف).

(٦) الحَيَدَى: نعتٌ لما يحيد عن ظلّه من الحمير وغيرها لكثرة نشاطه. (اللسان: حيد).

(٧) احتوروا: تجاوروا.

(٨) ليس في ب.

(٩)

أخذهما الشارح من شرح تصريف ابن مالك[1]، وذكر أولهما المَوْصِلِيّ وغيره[2].

● **قوله: «أو بمنزلة حَرْفَيْ مدٍّ».**

٣ أي: لتنزُّل الحركة منزلة حرفٍ آخر، كما تنزَّلت في (سَقَر) منزلة رابع، فمُنِعَ من الصرف، وفي (جَمَزَى) منزلة خامس، فوجب حَذْفُ الألف في النسب[3].

و(استكان) منه، أي من الفعل المحمول على الفعل الثلاثي لأنه (استفعل) من (كان) لا (افتعل) من (السكون)، لبعد أن تكون المدة زائدة كما في (منتزاح)، ولقولهم في مصدره: استكانة، فإنه يدل على أنه استفعل، لا افتعل؛ لأن افتعل لا يجيء منه افتعالة، وقد تقدم تقريره. ٦

٩ **وإما في اسم محمول على فعل ثلاثي، نحو: (مَقَام)، وأصله: (مَقْوم)، فجعل ما قبل الواو في حكم المفتوح، أو نقلت حركة الواو إلى ما قبله، ثم جعلت الواو في حكم المتحرك، حملا على (قام). أو في اسم محول على فعل محمول على الفعل الثلاثي، كمقام فإنه محمول على (أقام)، و(أقام) محمول على (قام)، وكالإقامة والاستقامة وأصلهما الإقوام والاستقوام، فالقاف وإن كانت ساكنة فهي في حكم** ١٢

---

(١) نص عليهما ابن إياز في (شرحه على تصريف ابن مالك ١٦٧)، وأخذهما الشارح بنصهما، وأغفل شرطًا ثالثًا ذكره ابن إياز نقلا عن السيرافي، وردّه، وهو: «أن هذه الأفعال لو سلمت في الماضي لزمها في المستقبل ما يثقلها؛ لأنهم لو قالوا: بَيَع، وقَوَل؛ للزمهم أن يقولوا في المستقبل: يَقْوُل، ويَبْيِع، حيث جعلوا الماضي بمنزلة الصحيح، مثل (قَتَل) فاقتضى أن يكون المستقبل بمنزلة يقْتُل، فتضم الواو، وتنكسر الياء، وذلك ثقيل لثقل الأفعال».

(٢) سبقت الإشارة قبل قليل إلى ذكر هذه الشروط وغيرها.

(٣) نُزِّلت (سَقَرُ) منزلة (زَيْنَبَ) في إيجاب منع الصرف؛ لاعتدادهم بحركة وسطه وتنزيلهم إيّاها منزلة حرف، كما أجروا حركة وسط (جَمَزَى) مجرى حرف خامسة، فكأن الكلمة على خمسة أحرف، فأوجبوا حذف ألفها في النسب قياسًا على (حُبارى) في إيجاب الحذف.

والجمزى: السريع، وحمارٌ جمزى: وَثّاب سريع. انظر (شرح قطر الندى لابن هشام ٢٠٠، واللسان: جمز).



المتحرك بالنظر إلى الأصل، فحملا على (أقام)، و(استقام)، فقلبت الواو ألفا فالتقى ألفان، فحذفت إحداهما وهي الثانية الزائدة عن الخليل وسيبويه، والأولى التي هي عين عند الأخفش، ثم عوّض التاء كما مرّ. [ط: ٢٧٦]

● **قوله: «وهي الثَّانية الزائدة... إلخ».**

سيأتي نظير هذا الخلاف مبسوطًا في إعلال (مَصُون، ومَبِيع)[1].

وأما إذا كانا ساكنين فلا تنقلبان، وشذ قولهم: (طائِيٌّ)، و(ياجَل)، وأما وجه ذكر (طائِيٍّ) ههنا مع ذكره في المنسوب فقد ذكرناه ثَمَّة. [ط: ٢٧٦]

● **قوله: «وشذَّ قولهم: (طَائِيٌّ)».**

أصله: طَيِّئِيٌّ، فحُذِفَت الياءُ الثانية المتحركة، كما في (سَيِّدِيّ)، ثم قلبت الأولى الساكنة ألفًا شذوذًا، ولما كان[2] هذا القلب مختصًا بحال الشبه ذكر شذوذه في المنسوب[3]، ولما كان في نفسه أيضًا شَاذًا ذكره هنا كـ(يَاجَلُ)، وإن لم يكونا من مُعْتَلِّ العين.

وأما ذكر (ياجل) ههنا مع أنه ذكره عن قريب فلأن ذكره هناك باعتبار أنه لما لم يقع بين ياء وكسرة فالقياس بقاؤه، وذكره ههنا باعتبار أنه لما لم يكن متحركا فقياسه أن لا تنقلب ألفا، وقد جاء:

تُبْتُ إليك فتقبّل تَابَتِي وصُمْتُ ربي فتقبّل صامتي

أي توبتي وصومتي. [ط: ٢٧٦-٢٧٧]

● **قوله: «وقد جاء: تُبْتُ إِلَيْكَ... إلخ».**

---

(١) انظر (الجاربردي ٢٩٤-٢٩٥، والرسالة ٧٩٦).

(٢) ب: (ولما كان في نفسه).

(٣) (الجاربردي ١٠٨، والرسالة ٢٦٤).

قال ابن مالك في تصريفه[١]: «ورُبَّما قلبت بعد الفتحة، وإن سكنتا في الأصل، كقولهم في (دُوَيَّة): (دُوَابَّة)، وفي (صَوْمَة): (صَامَة)، أنشد ابن بَرْهَان[٢]:

تُبْتُ إليــــك فتَقَبَّــــل تابتي وصُمْتُ، رَبِّي، فَتَقَبَّلْ صَامتي[٣]»

انتهى.

ويمكن أن يقال: القلب في هذه الصورة على لغة من يقلب حرف العلة الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا، فإنه ذكر الواحدي في الوسيط في تفسير قوله تعالى: ﴿قالوا إن هذان لساحران﴾ أنه قال ابن عباس رضي الله عنه: هي لغة بلحارث بن كعب. ثم قال: «إجماع النحويين على أن هذه لغة حارثية، وذلك أن بلحارث بن كعب وخثعما وزبيدا وقبائل من اليمن يجعلون ألف اثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، يقولون: أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان؛ وذلك أنهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفا، فعاملوا ياء التثنية أيضا هذه المعاملة، كما قال قائلهم:

أيَّ قَلُوص راكب تَرَاها طاروا عَلاَهُنَّ فطِرْ عَلاَهَا

فهذه ليست ياء التثنية، ولكن لما كان اللام في (عَلَيْهَا) مفتوحة قلبوها ألفا، وحكى هذه اللغة جميع النحويين». جميع ذلك مذكور في الوسيط. [ط: ٢٧٧]

● **قوله: «على لغة من يقلب حرف العلة».**

أي: واوًا، أو ياءً، ولم أظفر بحكاية هذه اللغة في الواو، بل في الياء، كما سيأتي، أيضًا في كلامه، والظاهر أنه أَلْحَقَ الواوَ بها؛ لأنها أثقل منها.

---

(١) (إيجاز التعريف ٢٧).

(٢) ابن بَرْهَان هو: عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرْهان، صاحب العربية والتاريخ وأيام العرب. مات سنة ٤٥٦هـ. (بغية الوعاة ٢/١٢٠).

(٣) الشاهد غير منسوب في (سر الصناعة ٢/٦٦٩، والجمهرة ٣/٤٨٨، وإيجاز التعريف ٢٧، وشرح الأنصاري على الشافية ١٩٣، وبغية الطالب ١٨٤، واللسان والتاج: توب، قوم).



● **قوله: «هي لغة (بَلْحَارِث)[1] بن كعب».**

أراد: بني الحارث، وقد نسبها إليهم من النحويين الكِسَائِي[2]، ونسبها، أيضًا، إلى خثعم، وزُبَيْد، وهَمْدَان، ونسبها أبو الخطّاب[3] لكِنانة، وبعضهم لبني العنبر، وبني الهُجَيْم، وعذرة، ومراد، وغيرهم. و«ختعم»، بخاء معجمة ومثلثة هو ابن أَنْمار من اليمن، و«زُبَيْد»، بضم الزاي الموحدة: بطنٌ من مَذْحِج؛ رهط عمرو بن معديكرب، و«همْدان»، بميم ساكنة ومهملة. و«مَذْحِج»، كمَجْلِس، وذالُه معجمة.

● **قوله: «إجماع النحويين على أن هذه لغة حارثية».**

لعله أراد أنهم أجمعوا على أن ما خرَّج ابن عباس رضي الله عنهما عليه هذه الآية لغة بني الحارث، لا أنهم أجمعوا على تخريجها عليها، فقد نُقِلَ عن النحويين مذاهب أخرى[4]، منها: أنَّ (إنَّ) فيها بمعنى نَعَمْ، وأنها المؤكِّدة، واسمها ضمير // الشأن، ٦٠أ فـ(هذان) عليهما مبتدأ مرفوع على الجَادَّة[5]، على أن اللغة المذكورة قد أنكرها

---

(١) ط: (بالحرث)، وهي لغة في (بلحارث). (اللسان: حرث).

(٢) انظر (البحر المحيط ٦/٢٣٨، والدر المصون ٨/٦٧)، وفي (الهمع ١/٤٠): «ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة، وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمْدان، ومزدادة من عذرة».

(٣) انظر (البحر المحيط ٦/٢٣٨، والدر المصون ٨/٦٧).

وأبو الخطاب هو: عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب، الأخفش الأكبر، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وهو أول من فسّر الشعر تحت كل بيت. (بغية الوعاة ٢/٧٤).

(٤) انظر تفصيل هذه المذاهب في (الوسيط للواحدي ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٦١، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٤٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٨٣، وإعراب القراءات لابن خالويه ٢/٣٦، والسبعة لابن مجاهد ٤١٩، وزاد المسير ٥/٢٩٧، والبحر المحيط ٦/٢٣٨، والدر المصون ٨/٦٣-٦٨).

(٥) ط: (الجارة)، والجادّة: الطريق المستوية الواضحة، ويريد بها هنا: القياس المطرد.

المُبَرِّد[1]، وهو من أكابر النحاة، وإنكاره قادح فيما سيأتي آخِرَ الكلام أيضًا، وإن رُدَّ بحكايةِ غَيْرِهِ إيَّاها، كأبي الخطاب، والكِسَائِيِّ، وأبي زيد الأنصاري، وغيرهم.

٣ ● **قوله: «وذلك أنهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها».**

توقف اليزدي في هذا الإطلاق، قال[2]: «لاستلزامه الاطِّراد، ولا واحد يقول في بَيْعٍ: بَاعٍ، وفي كَيْلٍ: كَالٍ» انتهى.

٦ **قوله: «وبخلاف...».**

يريد أنه إذا كان ما قبلها ساكنا كقَاوَلَ... إلخ، فإنهما لا تقلبان أيضا ألفا.

[ط: ٢٧٧]

٩ ● **قوله: «كقَاوَل».**

لا نَظَرَ في مثله لفتحة القاف لوجود الفاصل، وعن ذلك احترز ابن مالك[3] وغيره، باشتراط اتِّصَالِ الفتحة، وأرادوا الاتصالَ الأصليَّ احترازًا من بناء نحو: (عُلَبِط)[4] من الرَّمْي أو الغَزْو، فإنك تقول فيه: (رُمَيٍ، وغُزَوٍ) منقوصًا، ولا تقلب الياء والواو ألفًا؛ لأن اتصال الفتحة ١٢ بها عارض بسبب حذف الألف؛ إذ الأصل: رُمَايِيٌ، وغُزَاوِوٌ؛ ولأن (عُلَبِطًا) أصله (عُلَابِطٌ)، ويخرج هذا، أيضًا، مما ذكر المُصَنِّف؛ لأن ما قبل الياء والواو فيه ساكن في التقدير.

١٥ **قوله: «ونحو القود...».**

إشارة إلى سؤال، وهو أن يقال: ما ذكرتم يقتضي قلب العين ألفا في نحو: (القَوَد)، وهو القصاص، و(الصَّيَد)، مصدر الأصيد، وهو الذي يرفع رأسه كِبْرًا،

---

(١) المرويّ عن المُبَرِّد، وهو ما وجدته في مراجع الحاشية السابقة أنه قال: «أحسن ما قيل في هذا أن يجعل (إنّ) بمعنى (نعم)، والتقدير: نعم هذان لساحران».

(٢) (شرحه على الشافية ٤٧٧).

(٣) قال ابن مالك في (التسهيل ٣١٠): «تبدل الألف بعد فتحة متصلة اتصالا أصليا من كل واو أو ياء».

(٤) رجل عُلَبِط وعُلَابِط: ضخم عظيم، وصدر عُلَبِط: عريض، ولبن عُلَبِط: رائب متكبد خاثر جدًّا، وقيل: كل غليظ عُلَبِط، وهو محذوف من (فُعَالِل). (اللسان: علبط).

وأَخْيَلَتْ الناقة إذا وضعت قرب وليدها خيالا ليفزع منه الذئب، وأغيلت المرأة: سقت ولدها الغَيْل، يقال: أَضَرَّت الغِيْلَة بولد فلان، إذا أُتِيَت أمه وهي ترضعه، والغَيْل، بالفتح، اسم ذلك اللبن، وأغيمت السماء. [ط: ٢٧٧-٢٧٨]

● **قوله: «وهو الذي لا يرفع رأسه كِبْرًا».**

كذا في النسخ، والظاهر أن لفظة (لا) سَهْوٌ، ففي الصحاح(1): «والصَّيَدُ، بالتحريك: مصدر الأَصْيَد: وهو الذي يرفع رأسه كِبْرًا، ومنه قيل للملك: أَصْيَدُ، وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه» انتهى. و«الخَيَال»، بفتح المعجمة، وإليه يرجع الضمير في (منه).

● **قوله: «والغَيْل، بالفتح: اسم ذلك اللبن».**

قال في القاموس(2): «الغَيْلُ: اللبن تُرضِعه المرأةُ ولدَها وهي تُؤْتَى، أو وهي حامل... والاسم: الغِيْلَة، بالكسر».

وأجاب عنه بقوله: «شاذ...»، ذكر في الصحاح أنه قال أبو زيد: هذا الباب كله، يعني نحو قوله تعالى: ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾، أي غلب، يجوز أن يتكلم به على الأصل، تقول العرب: استصاب واستصوب واستجاب واستجوب، وهو قياس مطرد عندهم. قال الله تعالى: ﴿ألم نستحوذ عليكم﴾، أي: ألم نغلب على أموركم. [ط: ٢٧٨]

● **قوله: «ذكر في الصِّحَاح(3) أنه قال أبو زيد».**

قال أبو حَيَّان(4): «وما قاله أبو زيد خلاف قول سائر النحويين، فإنهم منعوا من القياس مطلقًا... قال: «وما ذكره ابن مالك من القياس إذا أُهْمِلَ الثلاثيّ كـ(اسْتَنْوَقَ، واسْتَحْوَذَ، واسْتَتْيَس) قول بالتفصيل ثالث خارق لمقالة المتقدمين، قال: ولا يعني بقوله:

---

(1) كذا في (الصحاح: صيد) وغيره من المعاجم، وهو الصواب، وقد رجعت إلى نسخة خطّيّة نفيسة لشرح الجاربردي فوجدتُها كذلك بزيادة (لا).

(2) (القاموس: غيل).

(3) (الصحاح: حوذ).

(4) (التذييل والتكميل ٦/١٨٢/أ).

إذا أُهْمِلَ الثلاثيّ، الاسْمَ الثلاثيَّ الذي اشْتُقَّ (اسْتَفْعَلَ) منه، إنما يعني: الفعل الثلاثيّ، ألا ترى وجود (نَاقَة، وتَيْس)، وهما ثلاثيّان؟».

٣ **قوله: «وصحَّ...».**

جواب سؤال آخر، وهو أن يقال: تحركت العين في هذه الأمثلة مع انفتاح ما قبلها، ولم تقلب ألفا؟

٦ **وتقرير الجواب: أن أصل (قَوِيَ): (قَوِوَ)، انقلبت الواو المتطرفة ياء لانكسار ما قبلها، فلو قلبوا العين ألفا لاجتمع إعلالان، وأصل (هَوَى): هَوَيَ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فلو انقلبت الواو أيضا ألفا لاجتمع إعلالان.** [ط: ٢٧٨]

٩ ● **قوله: «وتقرير الجواب».**

حاصله أنَّ العين صَحَّت لوجود مانع من إعلالها، وهو أن كلمتها اسْتُحِقَّ فيها إعلالُ اللام أيضًا، وهي مُقَدَّمة لكونها طرفًا؛ فلو أُعلَّت العين أيضًا لاجتمع إعلالان، أو أن ١٢ الكلمة فرعٌ مِمَّا اسْتُحِقَّ فيها ذلك، وقد خرج عن الحكم المذكور شذوذًا ألفاظٌ ستأتي الإشارة إليها في اللام، نحو: (غاية)، فإن أصله: (غَيَيَة)، فأُعِلَّت العين، ونحو: (ثَايَةٍ)، و(طَايَةٍ)[1]، وغيرهما.

١٥ **وصح باب (طَوِيَ)، و(حَيِيَ) أيضا مع أنه لا يجتمع فيه إعلالان لو قلبوا العين ألفا؛ لأنه فرع (هَوَى)؛ لأن الأصل (فَعَل) بفتح العين لخفته وكثرته، فلما صحت في الأصل صحت في الفرع، وأيضا لو قلبوا العين في تلك الأمثلة ألفا لوجب القلب في ١٨ مضارعها أيضا كما في خَافَ يَخَافُ، فيلزم تحرك الياء التي هي اللام بالضم في مضارعها وذلك مرفوض، وإليه أشار المصنف بقوله: «لما يلزم من يَقَايُ ويَطَايُ ويَحَايُ»، ولم يذكر مضارع (هَوَى) لأن ذلك لا يجري فيه؛ لأن مضارعه (يَهْوِي) ٢١ بكسر العين، فلا تجري العلة المذكورة فيه.** [ط: ٢٧٨-٢٧٩]

---

(١) الثاية: مأوى الغنم أو الإبل حول البيوت، والطاية: الصَّخرة العظيمة في الرمل، والسطح يُنام عليه. (اللسان: ثوى، طيا).



● **قوله: «وصحّ باب (طَوِيَ)».**

أي: بالكسر، كَرَخِيَ، يقال: رَجُلٌ طَيَّانُ؛ لم يأكل شيئًا، أما (طَوَى) الصحيفة يطويها، فبالفتح، من باب (هَوَى) المتقدِّم.

● **قوله: «وأيضًا لو قلبوا العين في تلك الأمثلة».**

يريد التي على (فَعِلَ) بالكسر، وهي: قَوِيَ، وطَوِيَ، وحَيِيَ، ونحوُها.

ولقائل أن يمنع -على تقدير قلب العين فيها- لُزُومَ قلبها في مضارعها أيضًا حَمْلاً عليها المُؤَدِّيَ إلى ما ذكر؛ لوجود المانع منه فيه؛ وهو تحريكُ لامِهِ، وانفتاح ما قبلها المقتضي لإعلال اللام مقدَّمًا على إعلال العين عند وجود سببه الصريح، فضلاً عن المقدَّر، فلا يلزم لو قيل: حَايَ، مثلاً، أن يقال: يَحَايُ، بل يجب أن يقال: يَحْيَا، وإن اختلف الأصل والفرع؛ لوجود مقتضيه، بخلاف خَافَ يَخَافُ، كما لا يخفى.

> **قوله: «وكثر الإدغام...».**
>
> **لما ذكر أنه لا تعلّ العين في هذه الأمثلة وقد جاء في بعضها الإدغام أشار إليه وقال: كثر الإدغام في (حَيِيَ) لاجتماع المثلين، وبعضهم لا يدغم لأن قياس ما أدغم في الماضي أن يدغم في المضارع فيلزم تحريك الياء بالضم.** [ط: ٢٧٩]

● **قوله: «وبعضُهم لا يُدغم».**

الوجهان فصيحان، قُرِئَ بهما في المتواتر[1]، قال المُرَادِيّ[2]: «والأكثر في

(١) قال سيبويه: «فلما ضاعفت صرت كأنك ضاعفت في غير بنات الياء؛ حيث صحت اللام على الأصل وحدها، وذلك قولك: قد حَيَّ في هذا المكان، وقد عيَّ بأمره، وإن شئت قلت: قد حَيِيَ في هذا المكان، وقد عَيِيَ بأمره، والإدغام أكثر، والأخرى عربية كثيرة»، وقد قرأ بالفك في قوله تعالى: ﴿ويحيا من حَيَّ عَنْ بينة﴾ (الأنفال: ٤٢) نافع، وأبو بكر عن عاصم، والبزي عن ابن كثير، وباقي السبعة، وهي اختيار سيبويه وأبي عُبيد. انظر (السبعة ٣٣١، والتيسير ١١٦، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٨/٢، والبحر المحيط ٥٠١/٤، والدر المصون ٦١٣/٥، والكتاب ٣٩٥/٤، والمقتضب ١٨١/١).

(٢) انظر (توضيح المقاصد والمسالك ١١٠/٦).



كلامهم الفك، صرَّح به النحويون».

● **قوله: «لأن قياس ما أُدْغِم... إلخ».**

٣ قد يُعْتَرَضُ بأن الإعلال مُقَدَّم على الإدغام، كما سيأتي قريبًا، وبه ينتفي اجتماع المثلين في المضارع، فلا يمكن الإدغام فيه؛ ليلزم تحريك الياء بالضمّ، قال في شَرْح المُفَصَّل[1]: «ولم يمتنعوا من الإدغام، أي في (حَيِيَ)؛ لأنه لا يلزم في المضارع؛ لانقلاب ٦ اللام ألفًا، فيفوت المثلان» انتهى. وعلَّل ابن مالك وغيره بأن اجتماع المثلين في باب: حَيِيَ كالعارض؛ لكونه مختصًّا بالماضي دون المضارع والأمر، والعارض لا يُعْتَدُّ به غالبًا[2].

٩ **قوله: «وقد يكسر الفاء...».**

يعني إذا أدغم، فمنهم من يبقي الفاء للخفة، ومنهم من يكسرها للمناسبة، كقولهم في جمع (أَلْوَى): لِيّ، ولُيّ، بكسر اللام وضمها. وقيل: ١٢ فيه نظر؛ لأن لقائل أن يقول: الضمة التي قبل الياء المدغمة في (لُيّ) ثقيلة فناسب أن يهرب عنها إلى الكسرة للياء التي بعدها وليست الفتحة في (حَيِيَ) ثقيلة فناسب أن يهرب عنها إلى الكسرة، فالأولى أن نقول: من أدغم ١٥ بنقل حركة الياء إلى ما قبلها كسر الحاء، ومن حذف الحركة من غير النقل أبقى الفتحة. [ط: ٢٧٩]

● **قوله: «وقيل: فيه نظر».**

١٨ هذا النظر وما بعده مذكوران في شرح الشريف تبعًا لبغية الطالب[3]، وليس فيه ما

---

(١) (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٧٢).

(٢) قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٤): «لكن في (حَيِي) ما ليس في (ضَنِنْتُ من أنّ المثلين لا يلتقيان في المضارع، ولا في الأمر، فكان اجتماعهما مفكوكين إذا صار اجتماعهما كأنه عارض، والعارض لا يعتد به».

(٣) انظر (بغية الطالب ١٨٧-١٨٨، وشرح الشريف ١١٧٢).

يمنع تعليل الكثير بالمناسبة، بل غايته أن المشبَّهة به أَوْلَى بالكسر لمزيد دفع الثقل، وقد صرَّح بذلك كُلِّهِ في شَرْح المُفَصَّل، فقال، بعد ذكر ما تقدم في الشرح، ما نصه[1]:

٣ «والكسر في (لِيٍّ) أظهر // لاستثقال الضمة قبل الياء الساكنة، وليس كذلك (حَيَّ) لأنها فتحة، والفتحة قبل الياء غير مستكرهة». ٦٠ب

● **قوله: «فلا يناسب أن (يُهْرَبَ)[2] عنها».**

٦ ممنوع، بل هو مناسب للمناسبة؛ لأن الفتحة وإن خففت لا تناسب الياء.

● **قوله: «فالأَوْلَى أن نقول».**

استبعده شارح[3] وقال: «إنما (عرفنا)[4] النقل في صورة الحذف، نحو: ظِلْتُ،

٩ بالكسر، ولا يجوِّز أحدٌ في ظَلَّ: ظِلَّ، بالكسر» انتهى. وقد يقال: لا مانع من إلحاق الإدغام به في ذلك بجامع التخفيف مع ظهور الكسر في الفعلين، ولا يلزم اطِّراده في نحو: ظَلَّ؛ لأن الكسر فيه تقديريٌّ لا يظهر [في القياس مع جواز الإدغام][5] حتى يُنْقَلَ

١٢ إلى الفاء تعويضًا من ظهوره على العين، مع جواز الإدغام، على أنه قد سمع (رِدَّ الرجل، وقِدَّ قميصه) مبنيين لما لم يُسَمَّ فاعله، بكسر فائهما للنقل من العين، كذا ظهر لي، ثم رأيت البدر بن مالك[6] استند فيما قاله من نقل الكسرة لقولهم: (رِدَّ الرجل)، وفرق بين

---

(١) (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٧٢).

(٢) ما عدا ط: (سدتِ).

(٣) هو الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٤٨٠).

(٤) ط: (عرفت).

(٥) زيادة من ط.

(٦) قال بدر الدين بن مالك: «والأولى عندي أن يقال: من الذين خففوا باب (حيي) من يحذف حركة العين ويدغم، فيقول: (حِيَّ) بفتح الفاء، كما أن نحو (رُدَّ) إذا بني لما لم يُسم فاعله على (فُعِل) واحتيج إلى تسكين عينه للإدغام، فمنهم من يحذف الكسرة ويبقي ضمة الفاء، فيقول: (رُدَّ)، ومنهم من ينقل الكسرة إلى الفاء، فيقول: (رِدَّ)». (بغية الطالب ١٨٨).

باب (حَيِيَ) وباب (ظِلَّ) بما (أبديته)[1]، والله أعلم.

قوله: «بخلاف باب قَوِيَ...».

٣ **راجع إلى الإدغام، أي كثر الإدغام في باب (حَيِيَ) بخلاف باب (قَوِيَ) فإنه لم يجئ فيه الإدغام، والمراد بباب (حَيِيَ) كل فعل هو مضاعف الياء، وبباب (قَوِيَ) كل فعل هو مضاعف الواو.**

٦ **وإنما لم يجئ الإدغام في باب (قَوِيَ) مع أن أصله (قَوِوَ) لأن الإعلال مقدم على الإدغام، فلما انقلبت الواو المتطرفة ياء لم يبق مقتضى الإدغام، وإنما قلنا الإعلال مقدم لأن سبب الإعلال موجب للإعلال، وسبب الإدغام ليس بموجب للإدغام، بل مجوز، ويدل عليه امتناع التصحيح في باب (رَضِيَ)، وجواز الفك في باب (حَيِيَ).** ٩

[ط: ٢٧٩-٢٨٠]

● **قوله: «لأن الإعلال مقدم على الإدغام».**

١٢ كذا قال غيره (أيضًا)[2]، وخالف ابن هشام فقال[3]: «المعروف العكس، بدليل إبدال همزة (أيمة) ياءً لا ألفًا».

● **قوله: «وإنما قلنا الإعلال مقدّم».**

١٥ يريد أنه قُدِّم على الإدغام لِقُوَّتِهِ؛ لأن سببه مُوجِبٌ له مطلقًا عند اجتماع شروطه، وانتفاء موانعه. وسبب الإدغام ليس كذلك، بل قد يكون مجوّزًا، وفي بعض الشروح[4]: لا يجوز الإدغام في باب (قوي)؛ لوجود المُقْتَضِي الإعلاليِّ؛ إذ هو أسبق عملاً، ثم قال:

١٨ «إن أراد الشارحون بقولهم: سبب الإدغام ليس بموجبٍ السَّبَبَ المطلقَ فخطأٌ، أو السبب

---

(١) ط: (ابتديته).

(٢) ليس في ط. ويقصد بغيره (الشريف ركن الدين ١١٧٣، واليزدي ٤٨٠، وابن الناظم بدر الدين ١٨٧)، وهي عبارة ابن الحاجب في (الشافية ٩٧).

(٣) (أوضح المسالك ٤/٣٩٦).

(٤) انظر (شرح ركن الدين ١١٠) نقلا عن (بغية الطالب ١٨٧).

اللفيف فَخِلاَفُ الظاهر» انتهى. وأنت خبير بأن ما ادعاه من سبق العمل فرع تقديم الإعلال، فهو مراد المصنف، كما فهم الشارحون.

٣ **قوله: «ولذلك...».**

أي ولأجل أن الإعلال مقدم على الإدغام لم يدغموا في (يحيى)... إلخ؛ لأنه لما انقلب الياء في (يحيى)، والواو في (يقوى)، و(احواوى)، و(ارعوى) ألفا، والواو في (يحواوي)، و(يرعوي) ياء، لم يبق مقتضي الإدغام. ٦

وجاء في مصدر (احواوى) ترك الإدغام ليناسب فعله في الصورة، والإدغام لاجتماع الياء والواو وسبق إحداهما بالسكون على الأخرى، ومن قال في (اشهيباب): (اشْهِبَاب) بحذف الياء قال في احْوِيوَاء (احْوِوَاء) بحذف الياء أيضا؛ لأنه أثقل من (اشهيباب)؛ لأن الياء فيه محفوفة بالواوين، بخلاف الياء في (اشهيباب)، ولم يدغم لسكون ما قبل المثلين كما في (اقتتال). [ط: ٢٨٠] ٩

١٢ ● **قوله: «وجاء في مصدر (احْوَاوَى) ترك الإدغام».**

هذا قول المُبَرِّد، والإدغام قول سيبويه، نقل ذلك عنهما ابن مالك في إيجاز التعريف(١).

---

(١) احْوَاوى: (افْعَالّ) من الحُوّة، وأصله: احْـواوَوَ، بواوين في آخره، قلبت الثانية ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلذلك لم يدغموا لعدم المثلين.

والحُوَّة: سواد إلى الخضرة، وقيل: حمرة تضرب إلى السواد. (اللسان: حوى).

وقال المُبَرِّد في (المقتضب ١/٣١٣): «فإن قلت: يَحْوَاوِي لم تدغم؛ لأن الياء ساكنة، والواو متحركة».

وقال سيبويه (٤/٤٠٤): «وإذا قلت: احواويت فالمصدر (احْوِيَّاءً)؛ لأن الياء تقلبها كما قلبت واو أيَّام».

وقال ابن مالك في (إيجاز التعريف ٢٨): «ولذلك قيل في مصدر احواو احويواء، واحويَّاء، والإعلال قول سيبويه، والتصحيح قول المُبَرِّد».

قوله: «ومن أدغم اقتتالا...».

يعني من لم يراع سكون ما قبل المثلين في مثل هذا البناء وقال (قِتّال) فقياسه أن يقول (حِوّاء)؛ لأنه يسكن أول المثلين ويحرك ما قبله بحركته فيقول: قِتّال، وحِوّاء. [ط: ٢٨٠]

● **قوله: «فقياسه أن يقال: حِوّاء».**

كذا قال ابن مالك[1] أيضًا، وهو قول أبي الحسن الأخفش[1]. وغيره يقول: (حِيّاء)، فيقلب الواو الساكنة ياءً (لانكسار ما قبلها، ثم تُقلب الثانية ياءً، وتدغم الياء في الياء)[2]، نقل ذلك أبو حيّان[1]، ومقتضاه أن الأكثرين على الثاني، لكنه قال بَعْدُ، نقلاً عن بعض أصحابه: إن ما قاله أبو الحسن هو الصحيح؛ لأن الواو بالإدغام قد زال عنها المَدُّ، فصارت بمنزلة الحرف الصحيح.

قوله: «وجاز...».

عطف على قوله: «وكثُر...»، أي وجاز الإدغام في (أُحْيِيَ)، و(اسْتُحْيِيَ)، وهما ماضيان مبنيان للمفعول؛ لاجتماع المثلين، لكن لم يكثر كثرة (حَيَّ) لسكون ما قبل الاثنين هنا، ولا يلزم جعله كحيّ، كما جعل (أَحُجّ) بمنزلة (حَجّ) لأن الإدغام في ذلك واجب بخلاف هذا.

قوله: «بخلاف أَحْيَى...».

أي لم يجز الإدغام في (أَحْيَى)، و(استحيى) ماضيين مبنيين للفاعل لأن الياء لمّا انقلبت ألفا فيهما لم يبق مقتضي الإدغام، وامتنع في (يُحيِي)، و(يَسْتَحيِي)، وإن كان قد اجتمع فيه المثلان، لئلا يقع الضم على الياء. [ط: ٢٨٠]

● **قوله: «وامتنع في (يُحْيِي)».**

---

(١) انظر (إيجاز التعريف ٤٠، والممتع ٢/٥٨٩، وارتشاف الضرب ١/١٣٦-١٣٧).

(٢) ليس في ب.

جاء في قول الشاعر[١]:

وكأنها بين النساء سَبِيكَةٌ تمشي بسُدَّة بيتها فَتُعِيُّ

٣ أراد: فَتُعْيِيُ، فأدغم، وهو شاذ لا يقاس عليه.

● **قوله: «لئلا يقع الضمُّ على الياء».**

قال أبو جعفر النحاس[٢]: «لا نعلم بين البصريين اختلافًا أنه لا يجوز الإدغام؛ لأنك ٦ لو أدغمت (لجمعت)[٣] بين ساكنين: الياء (الثانية)[٤] ساكنة، وتسكن الأولى للإدغام، وأجاز الفَرَّاء الإدغام، واحتج بأن الياء قد تحرك في نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾[٥]، والذي قاله لا وجه له عند البصريين؛ لأن تحريكها عندهم في النصب ٩ عارض» انتهى. وفيما علَّل به الشارح قصور لا يخفى. هذا، وجماع القول فيما عينه ولامه ياءان -على ما في الممتع، وشرح التسهيل، وغيرهما- أن الثانية إن سكنت نحو:

---

(١) الشاهد من الكامل نسبه الزبيدي في (التاج: عيي) إلى الحطيئة، ولم أجده في ديوانه، وانظره غير منسوب في (معاني الفَرَّاء ٤١٢/١، ٢١٣/٣، والمنصف ٢٠٦/٢، والمحتسب ٢٦٩/٢، والممتع ٥٨٥/٢، وإيجاز التعريف ٣٧، والمساعد ٢٦٠/٤، والمرادي ١١١/٦، والهمع ١٨٥/١، والأشموني ٣٤٩/٤)، وهو في جميعها بكسر العين من (أعيى)، وروي في (معاني الفَرَّاء ٢١٣/٣، والممتع ٨٥٧/٢): (فَتَعَيُّ) بفتح العين، أي: فتعيا، فهو هنا من (عيي).

(٢) انظر (إعراب القرآن له ٩٤/٥).

والنحاس هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، يعرف بابن النحاس، من مصنفاته: إعراب القرآن، الكافي في العربية، المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين. توفي سنة ٣٣٨هـ. (بغية الوعاة ٣٦٢/١).

(٣) ط: (فجمعت).

(٤) ليس في ب.

(٥) (القيامة: ٤٠). وانظر في هذه المسألة: (معاني القرآن للفراء ٤١٢/١، ٢١٣/٣، والمنصف ١٨٨/٢-١٩٠، ٢٠٤، ٢٠٦، والممتع ٥٨٥/٢-٥٨٧، والارتشاف ١٦٦/١).

حَيِيْتُ، امتنع الإدغام، وهو ظاهر، وكذا إن تحركت وما قبلها مفتوح، نحو: أَحْيَا؛ لـزوال اجتماع المثلين، أو غير مفتوح، وحركتها إعراب [نحـو][1]: لـن يُحْيِـيَ، ورأيـت مُحْيِيًـا؛ لعروض الحركة، فإن كانت بناء، وهي متطرفة، نحو: حَيِيَ، وأُحْيِيَ، مبنيًا للمفعول، جـاز الفك والإدغام، وتوجيههما في الشرح، وكذا إن اتصـل واو الضمـير، نحـو: حَيُّـوا، فمـن أَدْغم شدَّد الياء، ومن أظهر خففهـا، والأصـل حينئـذ: حَيِيُـوا، فحذفـت الضمـة، ثـم اليـاء لالتقاء الساكنين، وإن اتصل زيادتا تثنية أو جمع، نحو: مُحْيِيَان، ومُحْيِيَاتٌ تعين الإظهـار؛ لأن الزيادة إنما دخلت على مفـرد لـو لـم يلحقـه شـيء لـم يجـز فيـه الإدغـام، فحملـت (التثنية)[2] والجمع عليه، أو تأنيث. فإن لحقت الجمع، نحو: أَحْيِيَـة، جمـع حيـاء الناقـة، جاز الإدغام؛ لأن الحركة بناء، ولم تدخل التاء على بناء قد امتنع فيه الإدغام قبل لحاقهـا، والإظهار؛ لأن هذه الياء هي التي تسكن في نحو: يُحْيِي، وإن لحقت المفرد، فإن لم تكن عوضًا، نحو: مُحْيِيَة، لم يجز إلا الإظهار؛ لمـا تقـدم فـي: مُحْيِيـات، وإن كـانت عوضًـا، (نحو)[3]: تَحِيَّةً، والأصل: تَحْيِيًا، فحذفت (ياء)[4] تفعيل، وعوضت التاء منها علـى حـدّ: تَكْرِمَة، لم يجز إلا الإدغام؛ لأن هذه (الياء)[5] صارت لأجل العوضيـة كـالجزء، فصـارت الحركة لازمة لذلك، فلزم الإدغام. وَجَوَّزَ // المَـازِنِيّ الإظهـارَ[6]، واستـدل بجـوازه فـي (أَحْيِيَةٍ) مع أنّ التاء لازمة لأَفْعِلَةٍ، ومـا ذهـب إليـه ضعيـف؛ لأن التـاء مـن: تحيّـةٍ عـوضٌ، فصارت لذلك كأنها من نفس الكلمة، ولأن: أَحْيِيَـةً جمـع، والجمـع فـرع الواحـد، وأمـا تَحِيَّةٌ فمصدر، والمصادر أصلٌ، فينبغي أن يُلْحَظَ في نفسها. انتهى.

والحـاصل أن الإدغـام ممتنـع فـي نحـو: حَيِيـتُ، وأُحْيِـي، ولـن يُحْيِـيَ، ومُحْيِيـان،

---

(١) سقط من ص، هـ.

(٢) ص، هـ: (الثانية).

(٣) ط: (عن).

(٤) ليس في ب، وفي ط: (تاء).

(٥) ط: (التاء).

(٦) انظر (المنصف ٢/١٩٥-١٩٦).

ومُحْيِيات، ومُحْيِية، ولازم في نحو: تَحِيَّة، وجائز في نحو: حَيِيَ، (وحَيُّوا)[١]، وأَحْيِيَة.

وعلّل ابن مالك جواز الفك في نحو حَيِيَ وأَحْيِيَةٍ، بأن اجتماع المثلين فيهما غير لازم. قال[٢]: «لأن ثانيهما في مضارع حَيِيَ ألف، وفي واحد أَحْيِيَةٍ همزةٌ، فَاغْتُفِرَ اجتماعُهُما؛ إذ لم يكن إلا في بعض الأحوال، فجاز فيه الوجهان».

قوله: «ولم يبنوا...».

لما تكلم في (قَوِيَ)، وأشباهه بحسب الإعلال والإدغام وهو مما عينه ولامه واوان، أشار إلى أن مضاعف الواو مختص بفَعِلَ بكسر العين؛ لأنهم لو بنوا منه مثل (ضَرَبَ)، و(شَرُفَ) لقالوا: (قَوَوْتُ)، و(قَوُوت)، وهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين. [ط: ٢٨٠]

● **قوله: «أَكْرَهُ منهم لاجتماع الياءين».**

أي: ولاجتماع الواو والياء. (و«الصُّوَّة»)[٣]: بضم المهملة، و«البَوُّ»: بفتح الموحدة، و«التِّبْنُ»: بكسر المثناة، وتفتح[٤].

وأما نحو (القُوّة)، و(الصوّة)، وهو العلم في الطريق، و(البوّ)، وهو جلد ولد البعير المملوء بالتبن، و(الجَوّ)، وهو الهواء، وفي بعض النسخ: (والحُوّ) بالحاء المضمومة، وهو جمع (الأحوى)، وهو الأسود، فمُحْتَمِل للإدغام.

قال بعض شارحي المفصل: قوله: «مُحْتَمَل» بفتح الميم الثانية، كذا الرواية عن المصنف، يعني الزمخشري، ثم فسره بأن معناه أنه موضع احتمال الإدغام؛ لأن شرط الإدغام سكون الأول وتحرك الثاني، وهذا الشرط متحقق ههنا.

---

(١) ص: (حيوان).

(٢) (إيجاز التعريف ٤٠).

(٣) ليس في ط.

(٤) التِّبْنُ: عَصِيفةُ الزرعِ من البرِّ ونحوه، معروف، واحدته تِبْنَةٌ، والتِّبْنُ: لغة فيه. والتَّبْنُ، بالفتح: ⇦

وأظن أن الأولى أن يقال: (مُحْتَمَل) بمعنى مُغتفر ومسوغ، واللام للتعليل، أي: نحو القوة... إلخ مغتفر ومسوغ لوقوع الإدغام فيه.

٣ قوله: «وصح باب ما أفعله...».

عطف على قوله: «وصح باب قوي»، إنما لم يعلوا أفعل التعجب، نحو: ما أقوَل زيدا، وأقوِل به، وما أبيَعَه، وأَبْيِع به؛ لأنه لو أعلّ لكان للحمل على (قال)، و(باع) ٦ مثلا، لكنه لما لم يتصرف تصرف الأفعال، لم يحملوه على المتصرف في الإعلال، أو لأنهم قصدوا الفرق بين التعجب وغيره في المعتل العين، وكان هذا أولى بالتصحيح لشبهه بالحرف في عدم التصرف. [ط: ٢٨٠]

٩ ● قوله: «لكنه لمَّا لم يَتصَرَّفْ تَصرُّفَ الأَفْعَالِ».

قال المُصَنِّفُ(١): يعني أنه لا يكون منه مضارع ولا أمر ولا نهي قال: وإنّما لم يتصرف؛ لأنه لما تضمن معنى الإنشاء أشبه الحروف فامتنع من التصرف لذلك، ١٢ كـ(عسى).

قوله: «وأفعل...».

أي وأفعل التفضيل نحو: زيد أقول وأبيع من عمرو، محمول عليه؛ لأنهما ١٥ يجريان مجرى واحدا، فيما يجب ويمتنع ويجوز، فإنه يجب أن يكون بناؤهما من الثلاثي المجرد، ويمتنع أن يكون من الألوان والعيوب، ويجوز من كل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب، فمن ثمّ حُمل أفعل التفضيل في التصحيح على ما أفعله.

١٨ [ط: ٢٨٠-٢٨٢]

● قوله: «يجب أن يكون بناؤهما من الثلاثيّ المجرد».

يريد أنه يمتنع بناؤهما من غيره، نحو: دحرج، وأخرج، وإنما امتنع لعدم إمكانه ٢١ بدون حذف، وهو ظاهر، وللإلباس مع حذف حرف أو حرفين، فإنك إذا قلت من

مصدر تَبَنَ الدَّابَّةَ يَتْبِنُها تَبْنًا: علفها التِّبْنَ. (اللسان: تبن).

(١) انظر (شَرْح المُصَنِّف على الشافية ٦٤/أ، وعلى المفصل ٢/٤٣٣).

دحرج: أَدْحَرُ، لم يُعْلَمْ أنه من تركيب دحرج، وكذا لو قلت من أخرج: أَخْـرَجُ، بحذف الهمزة، لالتبس بأخرج من الخروج.

٣ ● **قوله: «ويمتنع أن يكون من الألوان والعيوب».**

يريد العيوب الظاهرة، فإن الباطنة يجوز بناؤهما منها، نحـو: فـلان أَبْلَـهُ مـن فـلان، وأحمق منه، وما أحمقه! وما أنوكه! وغيرهما.

٦ ● **قوله: «ويجوز من كل ثلاثيٍّ مُجَرَّدٍ ليس بلونٍ ولا عيبٍ».**

يُشترط أيضًا أن يكون جاء منه فعل تـامٌّ غَـيْرُ لازمٍ للنفـي، متصـرفٌ، قـابلٌ للكـثرة، مَبْنِيٌّ للفاعل، فلا يقال: أَيْدَى وأَرْجَلُ، من اليد والرجل، ولا أَكْوَنُ وأَصْيَرُ من كان وصار، ٩ ولا أَنْبَسُ من نَبَسَ، من نحو: ما نَبَسَ بكلمة[1]، ولا أَنْعَمُ ولا أَبْأَسُ مـن نِعْـمَ وبِئْـسَ، (ولا أَغْرَبُ ولا أَطْلَعُ)[2] من غَرَبَت الشمسُ وطلعت، ولا أَضْرَبُ بمعنـى: أكـثر مَضروبيَّـةً مـن سائر المضروبين، وتمام تفصيل ذلك وتقريره في النحو[3].

١٢ **أو تقول: لم يعلّوا اسم التفضيل لقصد الفرق بين لفظ الفعـل ولفـظ الاسـم لمـا اتفقا في الصورة، فـإن لفـظ الفعـل الماضي مـن (الإقالـة)، ولفـظ اسـم التفضيـل مـن (القول) متفقان لولا الإعلال، فصححوا الاسم وأعلـوا الفعـل، وكـان ذلـك أولـى مـن ١٥ العكس لأن الإعلال في أيهما كان إنما يتوجه بـالحمل علـى الفعـل المـاضي الثلاثـي، نحو (قال)، والفعل بالفعل أشبه، فحملـه عليـه أولـى، وهـذا التعليـل هـو الـذي ذكـره سيبويه لاسم التفضيل، وحمل فعل التعجب عليـه، والمصنـف عكـس أولا بـأن حمـل ١٨ اسم التفضيل على فعل التعجب، ثم ذكر لاسم التفضيل هذه العلة التي ذكرها سيبويه، فقوله: «أو للبس» عطف من حيث المعنـى علـى قولـه: «محمـول عليـه»، فكأنـه قـال: وأفعل التفضيل لم يعلّ للحمل على (ما أفعله)، أو للّبس بالفعل.**

---

(١) ما نبس: أي ما تحركت شفتاه بشيء، وما نبس بكلمة: أي ما تكلم. (اللسان: نبس).

(٢) ص، هـ: (ولا أطلع ولا أغرب).

(٣) انظر (أوضح المسالك ٣/٢٨٦، والتصريح ٢/١٠٠، والأشموني ٣/٤٣، وابن يعيش ٦/٩١).

وصح باب (ازدوجوا)، و(اجتوروا) لمّا كان بمعنى (تزاوجوا)، و(تجاوروا)؛ تنبيها على التوافق في المعنى.

وصح باب (اعوارّ)، و(اسوادّ)؛ لأنهما لو أعلاّ لتحركت الفاء وحذفت همزة الوصل وأحد الألفين منهما، فيقال: عارّ وسادّ، فلم يدرأهما افعالّ أو فَاعَل، وصح (عَوِرَ)، و(سَوِدَ) لأنهما بمعنى (اعوارّ)، و(اسوادّ). [ط: ٢٨٢]

● **قوله: «وصحَّ باب (ازْدَوَجُوا)».**

يريد به -كما أفهمه كلامه- باب (افتعل، الدَّالَّ على التفاعل) أي: الاشتراك في الفاعلية والمفعولية من الواويّ، أما (افْتَعَلَ) لغير ذلك فيجب إعلاله[1]، كـ(اجتاز) بمعنى: جاز، وكـ(اعتاد) و(ارتاب)، وكذا (اليائيّ)[2] كـ(امتازوا، وابتاعوا، واستافوا): إذا تضاربوا بالسيوف؛ لأن الياءَ أشبهُ بالألف من الواو، وكانت أحقَّ بالإعلال منها.

● **قوله: «وصحَّ عَوِرَ وسَوِدَ».**

المراد: كلُّ ما كان على (فَعِلَ)، والوصف منه على (أَفْعَلَ)، كـ(غَيِدَ، وحَوِلَ)، أما ما كان وصفه على (فَاعِلٍ) فَمُعْتَلٌّ كـ(خاف)، ومثلُ الأفعالِ السابقةِ مصادرُها.

● **قوله: «لأنه بمعنى (اعْوارَّ)، و(اسْوادَّ)».**

قال ابن مالك في الإيجاز[3]: «إنما لم يُعَلَّ عين هذا النوع مع تحركها وانفتاح ما قبلها؛ حَمْلاً على (افْعَلَّ)، كـ(اعْوَرَّ، [واسْوَدَّ][4])، فإنهما مستويان في ألاَّ يَسْتغني عنهما أو عن أحدهما (أَفْعَلُ) الذي مؤنثه (فَعْلاَء)، فأرادت العرب أن يتوافقا لَفْظًا كما توافقا مَعْنًى، وذلك بحمل أحدهما على الآخر، وكان حمل (فَعِلَ) على (افْعَلَّ) فيما يستحقه من

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٣٤٦-٣٤٧، والمنصف ١/٢٦٠-٢٦١، ٣٠٥-٣٠٦، وابن يعيش ١٠/١٧، ٧٥، والممتع ٢/٤٧٣).

(٢) ص، هـ: (الواوي).

(٣) انظر (إيجاز التعريف ٢٨-٢٩).

(٤) زيادة من ط.

التصحيح أَوْلَى من حمل (افْعَلَّ) على (فَعِل) فيما يستحقه من الإعلال؛ لأن التصحيح أصلٌ والإعلال فرع، وأيضًا فإن (فَعِل) لا يلزم باب (أفعل)، و(فعلاء) و(افعلّ) يلزمه غالبًا، فكان الذي يلزم المعنى الجامع بينهما أَوْلَى بأن يُجْعَلَ أصلاً، وأيضًا فإن إعلال (اعْوَرَّ)[1] ونظائره موقع في التباس؛ لأنه متعذر إلاّ أنْ تنقل حركة عينه إلى فائه، وتحذف همزة الوصل فيصير (عَوَرَّ): (عَارَّ) مماثلاً لـ(فَاعَل) من (العُرُوِّ)، وتصحيح عَوِرَ ونظائره لا يوقع في شيء من ذلك، فكان مُتعيِّنًا». قال: «وأما العَوَر وغيره من مصادر (فَعِل) المذكور فصحيح حملاً على فعله، كما اعتلَّ (الغار) بمعنى: الغَيْرَة حَمْلاً على فعله» انتهى.

ومنه يظهر الجواب عن قول شارح[2]: «هذا حَمْلُ أصلٍ على فرع، وقضية القياس عكسه».

على أن التَّفْتَازَانِي[3] قد نقل أن الأصل في الألوان والعيوب (افْعَلَّ، وافْعَالَّ)، والبواقي محذوفات منهما، قال: «وهذا عكس سائر الأبواب»، فلا إشكال أصلاً.

ثم أشار إلى انه إذا لم يعل لم يعل متصرفاته، ومقاول ومبايع اسم فاعل من قَاوَلَ وبَايَع.

وصحّ تقوال وتسيار، وهما مصدران كالقول والسير؛ لأنهما لو أعلا لتحرك الفاء وانقلب الواو والياء ألفا، وتحذف إحدى الألفين فيقال: تَقَال وتَسَار، فيشبه بالفعل، أي بناء ما لم يسمّ فاعله من مضارع (قَال)، و(سَار). [ط: ٢٨٢-٢٨٣]

٦١ب

● **قوله: «أي: بيناء ما لم يُسمَّ فاعله».//**

قال ذلك الشريفُ أيضًا وغيرُه من الشارحين[4]، واعْتُرِضَ[5] بأن ذلك البناء مضموم

---

(١) ص، هـ: (عور).

(٢) هو الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٤٨٥).

(٣) انظر (شرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني ١٢٧).

(٤) انظر (شرح الشريف ١١٨٤، والنظام النيسابوري ٣٦٣).

(٥) المعترض الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٤٨٦)، والمجيب نقره كار (١٩٧)، وعنه ⇦

الأول، وأجيب(٣): بأن السامع قد يَذْهَلُ عن حركته، وقد تقدم في المضارع أَوَائِلَ الكتاب نظيرُه(١)، وقال اليزدي(٢): «إنما مراد المُصَنِّف أنه حينئذ يلتبس بصورة الفعل، نحو: يخاف، ويهاب في الجملة». ٣

وصحّ (مِقْوَال)، ومِخْياط)، وهو الإبرة؛ لأنهما لو أعلاّ لقيل فيهما: (مقال)، و(مخاط)، فلم يدر: أَمِفْعَل هو أم مِفْعَال، و(مِقْوَل)، و(مِخْيَط) محذوفان من (مقوال و(مخياط) أو بمعناهما، فلذا لم يعلا. ٦

ولأن (مقوالا)، و(مخياطا) ليسا على مثال الفعل لمفارقته له بالألف التي بعد العين، ولأنه اكتنف حرف العلة ساكنان فيهما، وذلك موجب التصحيح في الفعل نحو (اسوادّ)، ففي الاسم أجدر. ٩

وإنما اعتذر في هذه الصور لتحقق مقتضى الإعلال، وهو الحمل على الثلاثي.
[ط: ٢٨٣]

١٢ ● **قوله: «أو بمعناهما».**

هذا هو ظاهر كلام ابن مالك، قال في شرح الكافية(٣) وغيره: «(مِفْعَال) مستحق للتصحيح كـ(مِسْوَاكٍ)؛ لأنه غير موازن للفعل لأجل الألف التي قبل لامه، و(مِفْعَل) شبيه به لفظًا ومعنى، فحمل عليه» انتهى. ١٥

قوله: «وأعل نحو يقوم...».

إشارة إلى سؤال آخر وهو أن يقال: ما ذكرتم يقتضي أن يعل تلك الأمثلة بقلب عينها ألفا، فيقال: يَقَام ويَبَاع ومَقَام ومَبَاع، حملا على قام وباع. ١٨

فأجاب عنه بأنها أعلت بالإسكان ونقل الحركة لئلا يلتبس، وذلك لأنها لا يعلم

الشيخ زكريا الأنصاري في شرحه كذلك (١٩٧).

(١) (الجاربردي ٥٤).

(٢) (شرحه على الشافية ٤٨٦).

(٣) انظر (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٤١).

حينئذ أعينها مفتوحة أم لا، هذا أولى مما ذكره آخرون، وهو أن إعلالها إنما كان كذلك لكون الواو مضمومة؛ لأنهم قد أعلوا (ساد)، وأصله (سَوُدَ) بضم الواو، فإن قيل: العلة ليست الضمة وحدها بل مع سكون ما قبلها. أجيب: بأن ذلك لا يمنع من الحمل على الماضي كما حملوا (يَخَاف) على (خاف). [ط: ٢٨٣]

● **قوله: «وهذا أَوْلَى مما ذكره آخرون».**

الأَوْلَى أن يقال: إن الموجب لانقلاب العين ألفًا -كما تقدم أوَّلَ البحث- إنما هو تحركها وانفتاح ما قبلها لفظًا، (كما في (قَامَ) و(بَاعَ)، أو تقديرًا)[1]، كما في (أَقَامَ) و(يَخَافُ) وغيرهما، وقد تقدم تقريره[2]، وذلك الموجب بقسميه مفقود في تلك الأمثلة، فلا وجه لانقلاب العين فيها ألفًا، والظاهر أن هذا مُرَادُ من علَّل بكون الواو مضمومة، وعليه لا وجه للنقض بـ(شادَ)، ولا استقامة لما استند إليه المجيب من حَمْلِ (يَخافُ) على (خَافَ).

هكذا ذكروا، وفيه نظر؛ لأن الكلام فيما فيه حرف العلة مضمومة مع سكون ما قبلها. [ط: ٢٨٣]

● **قوله: «هكذا ذكروا».**

ذكره كذلك بوجهين وتوجيهًا[3] وتمييزًا وسؤالاً وجوابًا في الشرح المنسوب إلى المُصنِّف[4].

---

(١) ليس في ب.

(٢) (الجاربردي ٢٧٥، والرسالة ٧٤٨).

(٣) ط: (ذكر كذلك أبو حيَّان توجيهًا).

(٤) قال المُصنِّف في (شرحه على الشافية ٥١/أ): «لأنهم لو قلبوه ألفا فقالوا: (يَقَامُ، ويَبَاعُ) لم يُدْرَ أَ(يَفْعَل) هو أم يَفْعِلُ) أم (يَفْعُلُ)، وكذلك لو قالوا: (مَقَام، ومَبَاع) لم يُدْرَ أَ(مَفْعَلٌ) هو أم (مَفْعِلٌ) أم (مَفْعُلٌ) فأعلوا بغير الألف لذلك، وهذا أولى ممن يرى أن الإعلال إنما يكون لكون الواو مضمومة؛ لأنهم قد أعلوا (ساد)، وأصله (سَوُد) بضم الواو».



ذكر بعض الشارحين أن في مجيء (مَقُوم) بفتح الميم وضم القاف نظرا، فلو ذكر (مَعُونا) بدل (مَقُوم) لكان أولى؛ لأنه جاء: مَعُون ومَعُونة على وزن (مَفْعُل)، و(مَفْعُلة)، أصلهما مَعْوُن ومَعْوُنة، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، ولا يريد بمقوم ومبيع اسم المفعول؛ لأنه لا يجيء اسم المفعول من (قام) لكونه لازما، ولأنه يذكر (مبيعا)، و(مقوما)، ثم يذكر اسم المفعول بعدهما فيما بعد عند قوله: «وتسكنان وتنقل حركتهما في يقوم ويبيع...». [ط: ٢٨٣-٢٨٤]

● **قوله: «ذكر بعضُ الشارحين»**.

هو الشريف[1]، وحاصل كلامه أن المُصَنِّف إن أراد بـ(مَقُوم) المصدرَ فمجيئُهُ ممنوعٌ، وإن أراد اسمَ المفعولِ لم يستقمْ؛ لأنه لا يجيء من اللازم، ولم يُذْكَرْ بعدُ، ولو سُلِّم لم يَتَّجهْ؛ لأن الإعلال فيه ليس بالنقل والإسكان كـ(يَقُومُ ويَبِيعُ)، بل بالنقل والحذف.

● **قوله: «ولأنه يذكر (مَبِيعًا ومَقُومًا)»**.

لم يذكرهما المُصَنِّف فيما بعد كذلك، وإنما قال: ويسكنان وينقل حركتهما في: (يَقُومُ، ويَبِيعُ)، و(مَفْعُلٌ، ومَفْعِلٌ) كذلك، و(مَفْعُولٌ) كذلك نحو: (مَقُولٍ، ومَبِيعٍ)[2]. فلم يصرِّح بأن موزون: (مَفْعُل، ومَفْعِل) من لفظي (يَقُوم ويَبِيْعُ)، وإن أوهمه كلامه، ومن ثَمَّ مثّله الشارح فيما سيأتي بـ(مَعُونٍ، ومَبِيْتٍ)[3].

وإن أراد بهما اسم المفعول على تقدير (مقوم به) فأصلهما: مقووم ومبيوع، نقلت ضمة الواو والياء إلى ما قبلهما، وحذفت إحدى الساكنين كما سيجيء. هذا كلامه، وفيه بحث. [ط: ٢٨٤]

● **قوله: «وفيه بحث»**.

---

(١) (شرحه على الشافية ١١٨٦-١١٨٨).

(٢) انظر (الشافية ١٠٢، وشرحها للمصنف ٦٧/ب).

(٣) (الجاربردي ٢٩٥، والرسالة ٧٩٥).

وُجِّهَ بأن المُصنِّف لم يذكر مَقُومًا ومَبِيْعًا ثم مفعولاً (بعدهما، وإنما ذكر (مَفْعُلاً ومَفْعِلاً) ثم (مَفْعُولاً))[1] كما تقدم إيضاحه، وقد يُوَجَّهُ أيضًا بأن حذفَ أحدِ الساكنين لا
٣ يُنافي الإعلالَ بالنقل والإسكان، وهو ظاهر، على أن قول المُصنِّف -هنا-: «بغير ذلك»- شامل للحذف.

قوله: «ونحو جواد...».

٦ **عطف على قوله: «نحو تقوال...»، أي صحّ نحو (تقوال)، ونحو (جواد)، وإنما صحت تلك الأمثلة لأنه لو قلب حرف العلة فيها ألفا لقيل: (جاد)، و(طال)، و(غار)؛ لأنه كان يحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فيلتبس بفاعَل أو بفَعَل؛ مع أنه**
٩ **يحتمل حينئذ أن يكون اسم فاعل من (جَدَيْتُهُ) أي سألته، و(طَلَيْتُه بالدهن)، و(غَرَيْتُهُ)، أي ألصقته بالغراء، ويسمونه بالفارسية: (سيرنش)، وأن يكون فعلا ماضيا من (جاد يجود)، و(طال يطول)، و(غار يغور)، ولما سنبين إن شاء الله تعالى أن شرط إعلال**
١٢ **العين في مثل ذلك أن يكون جاريا على الفعل، أو يكون موافقا للفعل حركة وسكونا مع مخالفة كما سنذكر، وهذه ليست بموافقة مع الفعل حركة وسكونا، وهو ظاهر، ولا بجارية على الفعل؛ لأن الجاري على الفعل هو اسم الفاعل واسم المفعول؛ لأنهما**
١٥ **الموافقان معه صيغة ودلالة على الحدوث، ولذلك فإن جار الله العلامة ذكر في المفصل لبيان اسم الفاعل والمفعول أنهما الجاريان على (يَفْعَلُ)، و(يُفْعَل)، ولبيان الصفة المشبهة أنها ليست بجارية على الفعل.** [ط: ٢٨٤-٢٨٥]

١٨ ● **قوله: «فيلتبس بـ(فَاعِل) أو بـ(فَعَل)».**

المراد أنَّ نحوَ: (جَوَادٍ) لو أُعِلَّ فقيل فيه: (جَادٌ) التبس بناؤه، فلا يُدرى هل أصله (فَعَالٌ) فأُعِلَّ، أو (فَاعِلٌ) فحذفت عينه، على حدّ حذفها في (شاكٍ)، أو (فَعَلٌ)، بتحريك
٢١ العين، فقلبت ألفًا، مع أنه يحتمل، أيضًا، حينئذ أمرين آخرين لم يُشِرْ إليهما المُصنِّف، وهما: أن يكون اسم فاعل من الجَدْوَى فحُذفت لامُه، كـ(غازٍ)، أو فِعْلاً ماضيًا من الجواد، وكذا القولُ في نحو: (طَوِيْلٍ، وغَيُورٍ).

---

(١) ليس في ب.

● **قوله: «وغَرَيْتُهُ: أي ألصقتهُ بالغِرَاءِ».**

هذا الفعلُ، على ما يقتضيه كلام القاموس والصحاح، واوِيٌّ، قال الجَوْهَرِيّ[(١)]: «الغراء: الذي يُلصق به الشيء يكون من السمك، إذا فتحتَ الغين قَصَرْتَ، وإن كسرتَ مددت، تقول منه: غَرَوْتُ الجلد: ألصقته بالغِرَاء، وقوسٌ مَغْرُوَّةٌ ومَغْرِيَّةٌ» انتهى. وكذا الفعل من الجَدْوَى كما اقتضاه، أيضًا، كلامُهما، ففيه جَدَوْتُهُ واجتَدَيْتُه، واستجديته، بمعنًى: إذا طلبتَ جدواه، وفيه جدا عليه يجدو، وأجدى. ثم قال[(٢)]: «وجداه جَدْوا واجتداه: سأله حاجة»، لكنه قال -من بَعْدُ في الياء-: «وجديته: طلبت جدواه». فَلْيُتَأَمَّل.

وصح نحو (الجَولان)، و(الحَيوان)، و(الصَّوَرَى)، وهو اسم ماء بعينه، و(الحَيَدَى)، يقال: حمار حَيَدَى: إذا كان كثير الحَيْدِ عن ظله لنشاطه؛ إما للتنبيه على حركة مسماه، وحملوا (الموتان) على (حيوان) لأنه نقيضه، وإما لأن شيئا منها ليس بجار على الفعل، وهو ظاهر، ولا موافق له حركة وسكونا. [ط: ٢٨٥]

● **قوله: «وصَحَّ نحو: الجَوَلان».**

عَلَّلَ ابن مالك وغَيْرُهُ تصحيحَهُ بما تقدمت الإشارة إليه في الموانع[(٣)]، وهو اتِّصال الزيادة المختصة بالأسماء، قال في شرح الكافية[(٤)]: «لَمَّا كان الإعلال فرعًا، [والفعلُ فرعٌ][(٥)]، كان به أَحَقَّ من الاسم، فلهذا إذا كان آخِرَ الاسم زيادةٌ تختص بالاسم صُحِّحَتْ فيه الواو والياء المتحركتان المنفتح ما قبلهما، كـ(الجَوَلان، والهَيَمان)؛ لأن

---

(١) (الصحاح: غرا).

(٢) الكلام هنا لصاحب القاموس، انظر: (جدا، جدى)، والمفهوم هنا من النصوص التي نقلها المحشي عن صاحبي الصحاح والقاموس أنه عندهما مما جاء بالواو والياء، وليس واويا فقط كما أفهمه كلام المحشي.

(٣) يريد بالموانع هنا ما تقدمت الإشارة إليه من اللبس بفاعل أو فعل أو غيرهما.

(٤) انظر (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣٢).

(٥) سقط من ص.

هذه الزيادة مُزيلة لِشَبَهِ الاسم بالفِعْل. فما جاء من هذا النوع مُعلاً عُدَّ شاذًا؛ كـ(ماهانَ[1]، ودَارَان). قال[2]: «وأما (الحَوَكة) وشبهه فتصحيحه شاذٌّ باتفاق؛ لأن تاء التأنيث تلحقُ الفعل الماضي لفظًا كما تلحق الاسم، فلا يثبت بلحاقها مباينة»، ثم قال[2]: وتصحيحُ واوِ (صَوَرَى) عند المَازِنيّ قياس[2]؛ لأن آخره ألف تأنيث، وهي مختصة بالأسماء، وعند الأخفش شاذ[5]؛ لأن ألفها في اللفظ كألف (فَعَلاَ) إذا جُعِل علامة تثنية. انتهى. وما عَلَّل به هو المشهور عند أهل التحصيل، ونقله الزَّعْفَرَانِيُّ[3] في تعليقه عن سيبويه، وفي الإيجاز[4] // لابن مالك تعليل آخر، قال ناظر الجيش[7]: «إنه حَسَنٌ لطيف بديع، وهو أن نحو: الجَوَلان، ونحو: الصَّوَرَى، إنما صُحِّحَا لأن حركة عينهما لا تكون (غير)[5] فتحة إلا في الصحيح، على قلَّة، كـ(ظَرِبَان[6]، وسَبُعَان)[7]، والفتحة -لخفتها- لا يُعَلُّ ما هي فيه، وليس بلازم إلا فيما يوازن مكسورًا أو مضمومًا، كـ(فَعَلَ)؛ فإنه يوازن (فَعِل) و(فَعُل)، فَأُعِلَّ حَمْلاً عليهما، وليس [لنا][8] في المعتل العين (فَعِلان) ولا (فَعُلان)، فيُحمل عليه (فَعَلان) بالفتح، ولا لنا (فَعِلَى) ولا (فَعُلَى)، فيحمل عليه (فَعَلَى)، فوجب

٦٦٢أ

(١) في جميع النسخ المعتمدة، وكذا في شرح الكافية الشافية المنقول عنه هذا النص: (ماهان)، وعند سيبويه: (هامان)، وكلاهما اسم علم، وداران: موضع، قال سيبويه (٣٦٣/٤): «وذلك قولهم: داران من دار يدور، وحادان من حاد يحيد، وهامان، ودالان. وهذا ليس بالمطرد، كما لا تطرد أشياء كثيرة ذكرناها». وانظر تفصيلا عن أصل (ماهان) ووزنه في رأي ابن جني في (اللسان: موه).

(٢) انظر (الكتاب ٣٦٣/٤، والمنصف ٦/٢، والتسهيل ٣١٠، والارتشاف ١٤٦/١).

(٣)

(٤) انظر (إيجاز التعريف ٢٩، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد ١٧٣/أ).

(٥) ص، هـ: (عن)، ب: (من)، والتصويب عن ط، والإيجاز.

(٦) الظَرِبَان، مثال القَطِرَان: دويبَّة كالهرة منتنة الريح. (الصحاح: ظرب).

(٧) السَّبُعان: موضع. قال الجَوْهَرِيّ: لم يأتِ على فَعُلان غيره. انظر (الصحاح: سبع، ومعجم البلدان ١٨٥/٣).

(٨) سقط من ص.

تصحيحهما لذلك» انتهى. وفيه اعتمادُ مذهبِ المَازِنِيّ، وقد نقله أبو حَيَّان وغيره عن سيبويه أيضًا، وخالف في التسهيل فاعتمد قول الأخفش[(١)].

٣ ● **قوله: «وهو اسمُ ماءٍ بعينه».**

كذا قال غيره أيضًا، والذي رأيته في القاموس[(٢)]: «وصَوْرَى كسَكْرَى: ماء ببلاد مُزَيْنَةَ»، ولم أرَ فيه (صَوَرَى) بالتحريك، والجَيِّد بسكون الياء».

٦ **وصح نحو (أَدْوُر)، و(أَعْيُن)؛ لأنه لو قيل: أدور وأعين مُعَلاً بنقل الحركة والإسكان لالتبس بمضارع (دار)، و(عان) من قولهم: عان فلان علينا يعين عِيَانَة، أي: صار لنا عينا، أي ربيئة.**

٩ **أو لأنه ليس بجار على الفعل، وهو ظاهر، ولا بمخالف على الوجه المشروط، يعني أن موافقته مع الفعل حاصلة إلا أن شرط اعتبارها أن يكون لها مخالفة للفعل بوجه، ولما لم يكن في (أدور) تلك المخالفة فقد شرط الإعلال، فوجب التصحيح.**

١٢ [ط: ٢٨٥]

● **قوله: «وصح نحو: (أَدْوُرٍ)».**

الأَنْسَبُ ذِكرُ هذا عندَ الكلامِ على ما إعلالُه بالنقل والإسكان، لكنَّ إعلالَ ما ذُكِر لو أُعِلَّ

١٥ -ليس إلا بهما- على ما قرَّر الشارحُ- وهو الموافق لما في الشرح المنسوب إلى المُصَنِّف[(٣)]،

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٣٦٣، والتسهيل ٣١٠، والارتشاف ١/١٤٦).

(٢) (القاموس: صور)، وفي (معجم البلدان ٣/٤٣٢): «صَوَرَى، بفتح أوله والثاني والثالث، والقصر: موضع، أو ماء قرب المدينة، عن الجرمي، قال ذلك الواحدي». ثم قال: «وقال ابن الأعرابي: صورى: واد في بلاد مُزينة، قريب من المدينة».

(٣) قال في (شرحه على الشافية ٦٥/أ): «وصحَّ نحو (أَدْوُرٌ، وأَعْيُنٌ) لما تؤدي إليه من الإلباس، لو أعل؛ لأنه لو أعل لقيل: (أَدُورُ وأَعِينُ)، أو لأنه ليس بجار ولا مخالف، يعني: أن موافقة الفعل حاصلة إلا أن شرط اعتبارها: أن يكون له مخالفة الفعل بوجه، ولمّا لم تكن في (أدوُر) تلك المخالفة، فُقد شرط الإعلال، فوجب التصحيح».

وخالف النّظام فجعله -لو فرض- بالقلب، وقال[١]: إنه يلتبس حينئذ بالماضي من الإدارة والإعانة، فَلْيُتَأمَّل. و«العِناية»: بكسر العين.

٣ ● **قوله: «أي: رَبِيئَة».**

هو بموحَّدة وهمزة، بوزن (فَعِيلَةٍ). يقال: رَبَأَهم ورَبَأَ لهم، كمنع، إذا صار رَبيئة، أي: طليعة[٢].

٦ **وصح نحو (جَدْوَل)، للنهر الصغير، و(خِرْوَع)، لشجر يقال له بالفارسية (بيدَ انْجِير)، و(عُلْيَب)، اسم واد، لمحافظة الإلحاق، أو لأن السكون الذي قبل حرف العلة لازم، فحينئذ لم يكن ما قبلها مفتوحا ولا في حكم المفتوح.**

٩ **وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أن السكون قبل العين غير عارض، وهو سهو، لأن حرف العلة ليست عينا في تلك الكلمات، وهي زائدة.** [ط: ٢٨٥]

● **قوله: «وصحَّ نحو (جَدْوَل)... إلخ».**

١٢ لا وجه أيضًا لذكر هذا (أيضًا)[٣] هنا؛ لأن المذكورات من معتل اللام لا العين. و«خِرْوَعٌ»: بكسر المعجمة.

● **قوله: «لمحافظة الإلحاق».**

١٥ أي: بجَعْفَرٍ ودِرْهَمٍ وجُخْدَبٍ -إن ثَبَتَ- وهو مذهب الأخفش وغيره، وقد تقدم[٤].

---

(١) (شرحه على الشافية ٣٦٦) قال: إنما لم يُعلّ للالتباس بماضي الإدارة والإعانة لو أُعِلاّ بقلب الواو والياء ألفًا لتحركهما وكون ما قبلهما في حكم المفتوح لكون مطردهما كذلك». ويقال كذلك: ولو أُعلاّ بالنقل لالتبسا بمضارع دارَ وعانَ.

(٢) (القاموس: ربأ).

(٣) ليس في ط.

(٤) (الجاربردي ٣٤، والرسالة ٧٩)، وانظر مذهب الأخفش في (المنصف ١/١٣)، وقال ابن يعيش في (شَرْح المُفَصَّل ٦/١١٨-١١٩): «إنه بناء نادر»، وذكره سيبويه (٤/٢٦٨) ولم يشر إلى ندوره.

قوله: «وتقلبان همزة...».

لما فرغ مما قلب فيه الواو والياء ألفا، شرع فيما تقلبان فيه همزة، وهو عطف على قوله في أول الباب: «تقلبان ألفا...». ٣

فنقول: اسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل بالهمزة إن اعتل فعله كقائل وبائع، والأصل: قاوِل وبايِع، فأريد اعتلالهما لاعتلال فعلهما، ولم يكن الإعلال بالحذف لأنه يزيل صيغة الفاعل ويصير إلى لفظ الفعل، ولا يكفي الإعراب فاصلا لأنه يزول بالوقف، فقلبت ألفا، إما بأن لم يعتدّوا بالألف الكائنة قبلها فصار حرف العلة كأنه وَلِيَ الفتحة، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو نزّلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها، فالتقى ألفان، فكرهوا حذف إحداهما، وكذا تحريك الأولى، لِمَا مَرَّ، فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين بقلبها همزة لقرب الهمزة من الألف. [ط: ٢٨٥-٢٨٦] ٦ ٩

● **قوله: «اسم الفاعل».** ١٢

منه ما كان على فاعِلٍ أو فاعِلَةٍ، وليس باسم فاعل لقولهم: حَائِرٌ، وهو بحاء وراء مهملتين: مُجْتَمَعُ الماءِ، ومُطْمَئِنُّ الأرض، والبُستان[1]، وكقولهم: جَائِزَة، بجيم وزاي: وهي خَشَبَة تجعل في وسط السقف[2]، نَبَّه على ذلك في التسهيل[3]. ١٥

● **قوله: «يَعْتَلُّ بالهمزة إن اعْتَلَّ فِعْلُهُ».**

الأوضح: يُعَلُّ بالهمزة إن أُعِلَّ فعلُهُ؛ لأن المعتل ما أَحَدُ حروفِهِ حرفُ علة، وهو يصدق بنحو: عَوِرَ[4]. ١٨

(١) انظر (القاموس: حور، حير).

(٢) انظر (القاموس: جوز).

(٣) (التسهيل ٣٠٠-٣٠١).

(٤) أما المُعَلُّ فهو ما قلب فيه حرف العلة إلى حرف على آخر أو إلى همزة، نحو: قام، وقائم، وعصافير، وسماء، وبناء.

● **قوله: «فقلبت ألفًا».**

هذا قول الأكثرين، وقيل: بل قُلبت همزة ابتداءً، وهو قول عبد القاهر[١].

٣ ● **قوله: «لما مَرَّ».**

أي: من أن ذلك يُزيل صيغة (فَاعِل).

ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء في نحو: (نـائِل)
٦ **حيث قال: «نائِل يديه فاض» خطأ.**
وحكي أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم، فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب: (قَائِل) منقوطا بنقطتين من تحت، فقال له أبو علي: هذا خطّ من؟
٩ **قال: خطّي. فالتفت إلى صاحبه كالمُغضب وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله. وخرج من ساعته.** [ط: ٢٨٦]

● **قوله: «ونقط هذه الهمزة... خطأ».**

١٢ أي: لأن صورة الهمزة لا تُنْقَطُ إلا حيث يكون قياس تخفيفها البدل، كما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها، نحو: (مِئَرٍ)[٢]؛ فإنها إذا كتبت على نية الإبدال نُقِطَتْ، وهمزة (قائل) ليست كذلك.

١٥ ● **قوله: «في الرسالة الرُّقْطَاء[٣]».**

هي بضمَّةٍ[٤]، للمقامة السادسة والعشرين، ولَقَّبَهَا بذلك؛ لاختلاف حروفها إعجامًا

---

(١) انظر قول الأكثرين في (الكتاب ٣٤٨/٤، والمقتضب ٢٣٧/١، والأصول ٢٤٥/٣، والمنصف ٢٨٠/١)، وانظر رأي عبد القاهر في كتابه (كتاب في التصريف ٨٦).

(٢) ط: (بئر).

والمِئَرُ: جمع مِئْرَةٍ، وهي العداوة. انظر (الصحاح، واللسان: مأر).

(٣) انظر (المقامات الأدبية للحريري ٢٦٥، وشرح مقامات الحريري للشريشي ٢٦٠/٣-٢٩٦).

(٤) لم تضبط راء (رقطاء) في النسخ المعتمدة، وقوله بعد «هي بضمّة» خلاف المعروف الذي هو الفتح، كأصهب وصَهباء.

وضِيده، بحيث لا يتوالى فيها معجمان، ولا مهملان، من (الرُّقْطَة)[١]، بالضم، وهي سواد يشوبه نَقْط بياض، أو عكسه[٢]، ووقع فيها أيضًا من ذلك: قائل، وشائم في قوله: «إذا حاش لخطبة فلا يوجد قائل»، وقوله: «لا خلت سجايا خلُقِه، تَرْفِدُ شائم برقِهِ»، ومن نحو ذلك قوله: «بصنائع تَمَّت... وناظم قلائد»، وغيرهما.

● **قوله: «حكي أن أبا علي».**

([قال][٣] المُطَرِّزي[٤]: «مرّ بي في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جني أن أبا عليّ...)[٥]»، وأخذ الحكاية بتمامها. و«النُّقْطَة» بضم النون.

قوله: «بخلاف عاوِر...».

فإنه لم تقلب واوه همزة لصحة (عَوِرَ)، كما مرّ، و(شاك) من (الشوكة)، وهي شدة البأس، وقد شاك الرجل يَشَاك شَوَكا أي ظهرت شوكته وحدته، وفي اسم فاعله ثلاثة أوجه:

أحدها: (شائك) بالهمز على مقتضى القياس.

والثاني: (شاكٍ) كقاضٍ على تأخير العين إلى موضع اللام، ووزنه فالِع، فنقول: هذا شاكٍ ومررت بشاك، ورأيت شاكيا.

ومثله (لاث) من لاث العمامة على رأسه يلوثها لوثا.

---

(١) ص، هـ: (الراقطة)، والتصويب عن المعاجم.

(٢) انظر (اللسان: رقط).

(٣) سقط من ص.

(٤) ذكر المطرزي هذه الحكاية في كتابه (الإيضاح في شرح مقامات الحريري)، وذكرها عنه كذلك الأشموني في (شرح الألفية ٤/٢٨٨).

والمطرزي هو: ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرّز أبو الفتح النحوي الأديب، ولد سنة ٥٣٨، ومات سنة ٦١٠هـ. (بغية الوعاة ٢/٣١١).

(٥) ليس في ب.



والثالث: أن تحذف العين فتقول: هذا شاكٌ ولاثٌ بالرفع، ورأيت شاكًا ولاثًا، ومررت بشاكٍ ولاثٍ. قال الزمخشري في الكشاف: الهار: الهائر، وهو المنصدع الذي أشفى على التهدم والسقوط، ووزنه (فَعْل)، قصر فَاعِل، كـ(خَلْف) عن (خَالِف)، ونظيره (شاك)، و(صاب) في (شائك)، و(صائب)، وألفه ليست بألف فاعل، وإنما هي عينه، وأصله: هور وشوك وصوب، وهذا يخالف ما ذكره في المفصل حيث قال في إعلال العين: وربما حذفت، أي العين، كقولهم (شاك). ويخالف أيضا ذكره هار في المفصل فيما حذف منه حرف أصلي لا يرد في التصغير ويقرره ما ذكره المصنف، أي ابن الحاجب في شرح هذا الموضع من المفصل من أن هارا لا يجوز أن يكون فعلا لأنه، أي الزمخشري، أثبته محذوفا منه حرف أصلي ولا أن يكون مقلوبا لأن حكم مثل قاض أن يكون الياء فيه كالثابتة؛ إذ حذفها عارض، كقولك: رأيت قويضيا، فوجب أن يكون فاعلا حذفت عينه، وهذا يؤيد ما ذكرناه في المصغر تحقيقا لأصل هار، واعتراضا على ما ذكر في بعض الحواشي. وأما (جاء) فقد تكلمنا عليه في أول الكتاب. [ط: ٢٨٦-٢٨٧]

● **قوله: «شَوَكًا».**

هو بفتح الواو.

● **قوله: «على تأخير العين إلى موضع اللام».**

هو المُعَبَّرُ عنه بالقلب[١]، وهو في (هارٍ) وَبَابِهِ أَشْهَرُ من الحذف، و(هارٍ) في الآية الشريفة[٢] يَحْتَمِلُهُمَا؛ لكونه مجرورًا.

● **قوله: «ومثله لاثٍ».**

هو بمثلثة مكسورة، واللَّوْثُ، بسكون الواو: عَصْبُ الرَّأْس بالعمامة[٣].

---

(١) قد تقدم بيان المقصود بالقلب المكاني. انظر (الجاربردي ٢١، والرسالة ٤١).

(٢) في قوله تعالى: ﴿على شفا جرف هارٍ﴾ (التوبة: ١٠٩).

(٣) اللَّوْثُ كذلك: الطَّيُّ، واللَّيُّ، والشَّرُّ، والجِرَاحات، والمطالبة بالأحقاء، وتمريغ اللقمة في الإهالة، والبيّنة غير التّامّة. (اللسان: لوث).

● **قوله: «وهو المُنْصَدِعُ».**

وهو بالنون[١]: المُنْشَقُّ، ومثله المُتَصَدِّعُ بالتاء[٢]. وأشفى على التّهدم: (أي: أشرف عليه)[٣]. قال الحريري في الدُّرة[٤]: «ولا يستعمل إلا في المكروه».

● **قوله: «وهذا يخالف ما ذكره في المفصل[٥]».**

قال أبو حَيَّان[٦] أيضًا: «إنه لم يذهب إليه ذاهب»، ثم قال: «وهو أسهل من ادّعاء الحذف» انتهى. وفي الإيجاز لابن مالك[٧]: «من الحذف ما لا يَطَّرِدُ ولا يلزم، كحذف عينِ فاعِل المعتلّ، مثل قولهم في: هائرٍ وشائكٍ: (هارٌ، وشاكٌ)[٨]. ويمكن أن يكون

---

(١) ب: (بالنون المكسورة).

(٢) (القاموس: صدع).

(٣) ص، هـ: (وأشرف عليه).

(٤) في (الدرة ١١٩): «وقد جاء في لغة العرب ألفاظ خصت بالاستعمال في الشر دون الخير، كلفظة (تهافَتَ) التي لا تستعمل إلا في المكروه والحزن، وكلفظة (أشفى) التي لا تقال إلا لمن أشرف على الهلكة».

والدرّة: هي كتاب ألفه الحريري لتصويب أخطاء الخاصة سماه (درة الغواص في أوهام الخواص)، ولم يتبع الحريري منهجا معينا في إيراده التصويبات، وإنما ذكرها كيفما اتفق.

وقد تعقبه ابن منظور في كتابه (تهذيب الخواص من درة الغواص) الذي طبعه نادي مكة الثقافي، بتحقيق د. عبد الله الحسيني رحمه الله عام ١٤١٥هـ.

والحريري هو: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، ولد سنة ٤٤٦هـ، وتوفي سنة ٥١٦هـ. من مصنفاته: المقامات، ودرة الغواص، وملحة الإعراب. (بغية الوعاة ٢/٢٥٧).

(٥) المفصل ٣٧٨).

(٦) انظر (الارتشاف ١/١٢٠).

(٧) (إيجاز التعريف ٣٦).

(٨) هما في الإيجاز بضمهما: (هارٌ وشاكٌ)، وفي ص، هـ: (هارٍ، وشاكٌ). وأقول: اسم فاعلهما على الأصل: هائر، وشائك، وعلى القلب المكاني بجعل العين موضع اللام: (هارٍ وشاكٍ) يجريان مجرى قاضٍ، وعلى حذف العين شذوذًا: (هارٌ، وشاكٌ)، وزنتهما على القلب: (فالٍ)، وعلى حذف العين (فالٌ). انظر (شرح الشافية لليزدي ٤٩١).



المحذوف من هذين ونحوهما إنما هو الألف الزائدة كما حذفت في فاعل المضاعف، كقولهم في: رابٌّ، وبارٌّ، وسارٌّ، وقارٌّ: رَبٌّ، وبَرٌّ، وسرٌّ، وقرٌّ». وقد يُتوهَّم أن هذا الثاني ٣ هو ما في الكَشَّاف[1]، وليس به، والفرق أن نحو: (هارٍ) على هذا بُني على (فاعلٍ)، ثم حذفت // الألف الزائدة، وهي في ذلك بني على (فَعِلَ)، فأُعِلَّت العين بقلبها ألفًا على القياس، ولا حذف. ٦٢ب

٦ **قوله: «وفي نحو أوائل...».**

عطف على قوله: «في نحو بائع...»، أي تقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا بعد ألف باب مساجد ويكون قبل الألف واو أو ياء، وأقسامه أربعة؛ لأنه إما أن يكتنف ٩ الألف واوان كما في أوائل جمع أول، أو ياءان كما في خيائر، جمع خير، أو يكون قبل الألف واو وبعدها ياء كما في بوايع جمع فوعلة من البيع، وإنما جعلوه جمع فوعلة وإن كان جمع بائعة أيضا كذلك رفعا لوهم من يتوهم أن الهمزة في بوائع فرع ١٢ على مفردها، فرفعوا هذا الوهم بتقدير مفرد لا همز فيه، أو يكون قبل الألف ياء وبعدها واو كما في سيق، والأصل: سياوق جمع سيقة، وهو ما استساقه العدو من الدواب مثل الوسيقة، وعللوا ذلك بأنهم استثقلوا وقوع حرفي علة بينهما ألف، وهو ١٥ حاجز غير حصين في جمع ثقيل لكونه أقصى الجموعن مع كون حرف العلة الواقع بعد الألف مجاورة للطرف الذي هو محل التغيير، فقلبت ألفا ثم همزة كما مرّ في نحو بوائع، بخلاف عواوير وطواويس لوقوع الياء الساكنة بعد العين فصارت ١٨ كالمعتمد ولبعدها عن الطرف الذي هو محل التغيير. هذا رأي سيبويه والخليل، وأما الأخفش فإنه لا يرى الهمزة إلا في الواوين فقط، ويتج بالسماع والقياس.

أما السماع فقولهم: (ضَيَاوِن) بالواو في جمع (ضَيْوَن)، وهو السِّنَّور الذكر.

٢١ **وأما القياس فلأن الثقل في الواوين أكثر منه في غيرهما.** [ط: ٢٨٧-٢٨٨]

● **قوله: «بَعْدَ ألف باب مساجد».**

---

(١) (الكشاف ٢/٣٠١).

يريد به جمع التكسير الذي سبق ألفَه حرفان، وتأخر عنهما آخران، سواءٌ كان وزنه (مَفَاعِل) كما إذا بنيت من (يَوْم) مثل (مساجد) فإنك تقول: (مَيَائِم)، والأصل: (مَيَاوِم)، ٣ أو غيره كالأبنية المذكورة في كلامه، ومثل الجمع المذكورِ في حكمه عند سيبويه والجمهورِ مُمَاثِلُهُ من المفرد، كما إذا بنيت من القول مثل (عُوَارِض) فإنك تقول: (قُوائِل)، بالهمز، والأصل: (قُواوِل)، وخالف الأخفش والزجَّاج فمنعا الإبدال في المفرد؛ ٦ لِخِفَّتِهِ، بخلاف الجمع[1].

● **قوله: «وأما القياس فلأن الثّقل في الواوين أكثر».**

احتُجَّ أيضًا بأن لذلك في الواوين نظيرًا، وهو اجتماعهما في أول الكلمة، بخلاف ٩ (غيرهما)[2]؛ لأنه لا إبدال إذا التقت الياء والواو أَوَّلَ الكلمة، نحو: (يَيْن، ويَوْم).

والجواب عن الأول أن المازني سأل الأصمعي عن (عَيِّل) كيف تكسّره العرب؟ فقال: (عَيَائِل)، بالهمز.

١٢ وأما (ضَيَاوِن) فشاذّ للتنبيه على الأصل كالقَوَد، أو لأنه لما صحّ في الواحد صح في الجمع.

وعن الثاني أنهم حملوا اجتماع الياءين واجتماع الواو والياء على اجتماع ١٥ الواوين، فكما لم يفرقوا بين الواو والياء في (كساء)، و(رداء)؛ حيث قلبوهما همزة لوقوعهما طرفا بعد ألف زائدة، كما سيجيء، فكذا ههنا لكونها مجاورة للطرف. وأما قول الشاعر:

١٨ وكحل العينين بالعواور

فإنما صح مع المجاورة للطرف لفظا لبعده عنه تقديرا؛ إذ أصله (عواوير) بدليل أنه جمع (عُوَّار)، وحرف العة إذا كان في المفرد رابعا لم يحذف في الجمع، بل يقلب

(١) انظر (الكتاب ٣٥٧/٤، ٣٦٩، ٣٧١، والارتشاف ١٢٧/١، والمساعد ٩٧/٤، وشرح اليزدي ٤٩٢).

(٢) ليس في ب.

ياء إن لم يكنها، نحو حُمْلاق وحَمَالِيق. وحُملاق العين: باطن أجفانها الذي يسوده الكحل، وجُرموق وجراميق، وقِنديل وقناديل، فلما حذفها للضرورة جرت مجرى ٣ المنطوق بها فصححت.

وقبل هذا البيت:

غرّك أن تقاربت أباعري

٦ وأن رأيت الدهر ذا الدوائر

حنى عظامي وأراه ثاغري

وكحّل............ البيت.

٩ يقول لامرأة: غرّك، حتى اجترأت على مخالفتي، أنّي كبرت وتقاربت أباعري، يريد أنه ترك السفر والرحلة إلى الملوك، فإبله مجتمعة، لا يفارق بعضها بعضا. وثاغري: أي كاسر أسناني، والعُوّار: وجع العين. يريد أن مرّ الزمان أفسد بصره وحنى عظامه ١٢ وقصر خطوه، وعكسه قول الشاعر:

فيها عيائيلُ أُسودٍ ونُمُر

لأن الياء زيدت للإشباع كياء (الصيارف)، فروعي الأصل. والضمير من قوله: ١٥ «فيها...» للمفازة. قال في الصحاح: «عيال الرجل: من يعوله، وواحد العيال: عَيِّل، والجمع عيائل، مثل: جيد وجياد وجيائد، وأعال الرجل إذا كثر عياله، فهو معيل».

وقال بعضهم: عيائل: جمع عيّل، أي: ذو عيال. [ط: ٢٨٨-٢٨٩]

١٨ ● قوله: «أو لأنه لما صَحَّ في الواحد صَحَّ في الجمع».

مقتضاه أنه يقاس على: (ضَيَاوِن) وما يشابهه في صحة واحده إذا وجد، وقد ذهب إلى ذلك ناسٌ، والصحيح خلافه، فالتعليل الأول أَوْلَى[1].

(١) ذهب إليه المازنيّ، وأخذه عنه ابن جني. انظر (المنصف ٢/٤٦-٤٧، والممتع ١/٣٣٨-٣٣٩، وابن يعيش ١٠/٩١).



● قوله: «لكونها مجاورة للطرف».

التقدير: لكون كل منهما مجاورة له.

● قوله: «حَنَى عظامي». ٣

هو بتخفيف النون. وكَبِرتُ، بكسر الباء، ويقال: ارتحل القوم عن المكان: انتقلوا، كترحَّلوا، «والاسم: الرُّحلة بالضم والكسر، أو بالكسر: الارتحال. وبالضم: الوجه الذي يقصده»، كذا في القاموس، واقتصر الجوهري على الثاني[1]. ٦

● قوله[2]:

«فيها عَيَائِيلُ (أُسُودٍ)[3] ونُمُرْ[4]»

٩ قاله حكيم بن مُعَيَّةَ الرَّبَعِيّ، قال العَيْنِيّ[5]: «وعيَاييل مضاف إلى أسُودٍ إضافة الصفة إلى موصوفها... قال: وادعى ابن الأعرابي أن الصواب: غَيَاييل، بالغين المعجمة جمع (غِيْلٍ)[6] على غير قياس، وهو الأَجَمة[7]» انتهى. و«غِيْل» هذا بكسر الغين، وسكون

---

(١) انظر (الصحاح، والقاموس: رحل).

(٢) هو حكيم بن معيّة الربعيّ، من بني ربيعة ابن مالك بن زيد مناة بن تميم، راجز إسلاميّ كان زمن العجاج وحميد الأرقط.

(٣) ليس في ب.

(٤) الشاهد من مشطور الرجز، وهو في (الكتاب ٣/٥٧٤، والأصول ٢/٤٣١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٩٦، وفرحة الأديب ١٥٢-١٥٣، ونكت الشنتمري ٢/٩٩٧، والممتع ١/٣٤٤، والخزانة ٥/٦٤، وشرح شواهد الشافية ٣٨١، والعَيْنِيّ ٤/٢٩٠).

(٥) انظر (فرحة الأديب ١٥٢-١٥٣، والعَيْنِيّ ٤/٢٩٠)، وجاء في (شرح الشواهد للبغدادي ٢٩٠): «وإن روي بالرفع فالمراد بعيائيل نفس الأسود والنمر، وفيه ركاكة لا تخفى، والجرُّ -أي في أسود- هي الرواية الجيدة».

(٦) الغِيلُ: الأجمة، وموضع الأسد، والشجر الملتف. (اللسان: غيل).

(٧) الأجمة: منبت الشجر كالغيضة. (اللسان: أجم).

الياء.

● **قوله: «كياء الصَّيَارِيف».**

يعني في قول الفرزدق يصف نَاقَةً[١]:

تَنْفِي يَدَاهَا الحصى في كل هاجرةٍ ... نَفْيَ الدراهيم تَنْقَادُ الصَّيَارِف

يقال: نَفَى الرِّيحُ الترابَ نَفْيًا ونَفَيَانًا: أطارته، ونَفَى الدراهم: أثَارها للانتقاد، والدراهيم في البيت: جمع دِرْهَام، لُغَةٌ في درهم، وهو مفعول: نَفَى، وتَنْقَادُ فاعله، والصياريف: جمع صَيْرَف، والأصل: صيارف، هذا، والعِيَالُ: بكسر العين.

هذا إذا كان قبل الألف واو أو ياء زائدة، وأما إن لم يكن كذلك فحرف العلة الواقعة بعد الألف إن كانت أصلية كما في (مَقَاوِم)، و(مَعَايِش) فتبقى، وإن كانت زائدة كما في (رَسَائِل)، و(عجائز)، و(صحائف) فتقلب همزة، فرقا بين الأصلية والزائدة، والزائدة أولى بالتغيير، وجاء (معائش) بالهمز، وهو ضعيف. [ط: ٢٨٩]

● **قوله: «وإن كانت أصلية».**

أي: غير بدل، كما في (معايش)[٢]، أو بدلاً عن الأصل، كما في (مَقَاوِم)، جمع مَقَامة، قال الفرزدق[٣]:

وإنِّي لقوَّامٌ مَقَاوِمَ لم يكن ... جريرٌ ولا مَوْلَى جريرٍ يَقُومُها

(١) الشاهد من البسيط، وهو في (شرح ديوان الفرزدق للصاوي ٥٧٠، والكتاب ٢٨/١، والمقتضب ١٢/٢، ٤٥٠، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٤٨، والحلبيات ١١٥، وإيضاح الشعر ٢٣٨، ٤٨٨، والمحتسب ٦٩/١، والخصائص ٣١٥/٢، وسر الصناعة ٢٥/١، ٧٦٩/٢، وما يجوز للشاعر ٢١٣، والاقتضاب ٣١٠/١، ونكت الشنتمري ١٥٦/١).

(٢) سيأتي قريبا تفصيل القول فيها.

(٣) الشاهد من الطويل، وهو للأخطل في (ديوانه ٢٣٣، والخصائص ١٤٥/٣، وابن يعيش ٩٠/١٠، ٩٧، وحماسة البحتري ٢١٢)، وهو للفرزدق في (المقتضب ١٢٢/١، والمخصص ٢١/١٤)، وبلا نسبة في (المنصف ٣٠٦/١)، وانظر (معجم الشواهد لحنا حداد ١٥٥، ٦١٢).

● **قوله: «وإن كانت زائدة».**

أي: وهي مَدَّةٌ في الواحد كما في الأمثلة، قالوا وفي: (جَدْوَلٍ)، و(قَسْوَرٍ)[١] لا تبدل في الجمع مع كونها زائدة، وكذا الياء في نحو: (طِرْيَمٍ)[٢]، بكسر الطاء، أشار إلى ذلك في التسهيل[٣]، هذا، وإنما وجب همز ما قبل آخر واحده مَدَّةٌ زائدة؛ لأن باب (رَسَائل) منه لما وقع ألفُ مفرده بعد ألف الجمع -وامتنع اجتماعهما؛ لما لا يخفى، وحذف أحدهما لإخلاله بصيغة الجمع، واحْتِيْجَ إلى قلبها، ولم يكن لها أصل تقلب إليه- وجب قلبها همزة؛ لأنها أقرب إليها؛ (لكونها)[٤] من مخرجها، ثم حمل باب (صحائف وعجائز) على ذلك الباب؛ لشبه مَدَّتَيْ (صحيفة وعجوز) بألف (رسالة) في الزيادة والمد؛ ولأنه لا حَظَّ لهما في الحركة، وهذا بخلاف باب (مَقَاوِمَ ومَعَايشَ)؛ لأن حرف العلة في مفرديهما عين الكلمة، وأصله الحركة، إلا أنه أُعِلَّ، فلما احْتِيجَ إلى تحريكها؛ لوقوعه بعد ألف التكسير، كان ردُّه إلى أصله أَوْلَى.

● **قوله: «وجاء (مَعَائِشُ) بالهمز».**

اشتهر ذلك عن نافع من رواية خارجة[٥]، وهو غلط عند النحويين. قال الحَلَبِيّ في إعرابه: ولم ينفرد بها نافع، بل رويت عن ابن عامر، وقرأ بها أيضًا زيد بن علي[٦]،

---

(١) القَسْوَرُ: الرّامي، والصائد، والأسد، ونبت ناعم سهلي، وحمضةٌ من النجيل. انظر (اللسان: قسر).

(٢) الطِّرْيَمُ: العسل إذا امتلأت البيوت خاصة. (اللسان: طرم).

(٣) (التسهيل ٣٠١).

(٤) ليس في ط.

(٥) خارجة بن مصعب، أبو الحجاج الضبعي السرخسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، توفي سنة ١٦٨. (غاية النهاية ١/٢٦٨).

(٦) زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال، أبو القاسم العجلي الكوفي، توفي ببغداد سنة ٣٥٨هـ. (غاية النهاية ١/٢٩٨-٢٩٩).

والأعمش، والأعرج[١]. وقال الفَرَّاء: «إنَّ قَلْبَ هذه الياء؛ تشبيهًا لها بياء (صحيفة)، وقد جاء وإن كان قليلا[٢]».

٣ **قوله: «والتزم همز مصائب...».**

يريد أن القياس أن لا تنقلب فيه الواو همزة لأنها عين الكلمة، وليس قبل الألف واو ولا ياء، فقياسه أن تبقى كما في (مَقَاوِم)، ولكن التزموا همزها على خلاف القياس تنبيها على أنه ليس جمع (مَفْعَلَة) كمَقَاوِم ومعايش، بل هو جمع (مُفْعِلَة)؛ إذ الأصل (مُصْوِبَة) نقلت حركة الواو إلى الصاد، وقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنما احتج إلى هذا التنبيه لأن قياس جمع اسم الفاعل في مثله أن يجمع مصححا، ويقال فيه: (مصيبات) كما مرّ في الجمع أن نحو (مُكْرِم) استغني فيه بالتصحيح عن التكسير، فلما جُمع هذا جمع التكسير كان مظنة أن يتوهم أنه ليس جمع (مُفْعِلَة) بضم الميم وكسر العين، بل إما جمع (مَفْعَلَة) أو (مَفْعِلَة) بفتح الميم وكسر العين أو فتحها، فقلبت الواو همزة ليكون ذلك تنبيها على أنه جمع (مُفْعِلَة) بضم الميم وكسر العين على خلاف أصله؛ إذ الأصل فيه أن يجمع مصححا كما عرفت.

[ط: ٢٨٩-٢٩٠]

١٥ ● **قوله: «لكن التزموا همزها».**

---

(١) الأعرج هو: حميد بن قيس الأعرج، أبو صفوان المكي القارئ. توفي سنة ١٣٠هـ. (غاية النهاية ٢٦٥/١).

(٢) (الأعراف: ١٠، والحجر: ٢٠).

وقراءة الجمهور بالياء (معايش)، وقرأ الأعرج، وزيد بن علي، والأعمش، وخارجة عن نافع في رواية، وابن عامر في رواية كذلك: (معائش) بالهمز. قال أبو حَيَّان في (البحر المحيط ٢٧١/٤): «وليس بالقياس، ولكنهم رووه وهم ثقات فوجب قبوله، وشذ هذا الهمز كما شذ في منائر جمع منارة، وأصلها مَنْوَرَة، وفي مصائب جمع مصيبة، وأصلها مُصْوِبَةٌ، وكان القياس: مناور ومصاوب، وقد قالوا: مصاوب، على الأصل، كما قالوا في جمع مقامة: مقاوم، ومعونة: معاون». وانظر (معاني الفَرَّاء ٣٧٣/١-٣٧٤، والمنصف ٣٠٧/١-٣٠٨، والسبعة ٢٧٨، وشواذ ابن خالويه ٤٨، والدر المصون ٢٣٨/٣، والارتشاف ١٢٨/١، والإتحاف ٢٢٢).

وردت أيضا في كلامهم بالواو من غير همز على القياس، حكى ذلك ابن مالك، وأبو حَيَّان[١]، وغيرهما.

٣ ● **قوله: «تنبيها... الخ».**

حاصله أن (مصائب) التُزِم همزه تنبيهًا على أنه جمع (مُفْعِلَة) لا (مَفْعَلَة) ولا (مَفْعِلَة)؛ لأن قياس جمع اسم الفاعل في مثله أن يجمع مصححًا، فلما كُسِّرَ أُبدلت الواو

٦ مع كونها عَيْنًا؛ تنبيهًا على مخالفة أصله، وهذا العذر لا يأتي في: (مَنَايِر ومَسَايِل) جمعي (مَنَار، ومَسِيل)، وقد جاء أيضًا بالهمز شذوذًا، وإن ورد الأصل أيضًا في: منابر، وهو (مَنَاوِر)[٢].

٩ **قوله: «وتقلب ياء فُعلى...».**

لما فرغ مما تقلبان فيه ألفا وهمزة شرع فيما تقلب فيهما إحداهما إلى الأخرى، وقدَّم ما تُقلب فيه الياء واوا، فنقول: تقلب ياء (فُعلى)، واوا إن كان اسما

١٢ **نحو: طُوبَى وكُوسَى، وذكر في شرح الهادي أنهما تأنيث الأطيب والأكيس، وهما وإن كان أصلهما الصفة لكنهما جاريان مجرى الأسماء؛ لأنهما لا يكونان وصفين بغير ألف ولام، فأجري مجرى الأسماء التي لا تكون صفات.** [ط: ٢٩٠]

١٥ ● **قوله: «وإن كان اسمًا نحو (طُوبَى)».**

اقتصر في بغية الطالب على التمثيل بـ(طُوبَى) اسْمًا لشجرة في الجنة. قال[٣]: «وهو (فُعْلَى) من الطِّيْبِ، ولا نظير له // في الأسماء». قال[٢]: «وأما[٤] (الكُوسَى) فَصِفَةٌ؛ لأنه ٦٣أ

١٨ أنثى (الأكيس)، أفعل تفضيل من: كَاسَ الرجل في عمله لدنيا أو لآخرة كَيْسًا: حَذِقَ، ولا

---

(١) انظر: (التذييل والتكميل

(٢) قال ابن مالك في (إيجاز التعريف ١٣): «والقياس مصاوب ومناور، وقد ورد كذلك أيضا». وانظر (الارتشاف ١/١٢٨) أيضا.

(٣) (بغية الطالب ١٩٦-١٩٧).

(٤) ص: (وإنما).

يقال (كُوسَى) بدون الألف واللام والإضافة» انتهى. وتبعه الشريف في شرحه نَقْلاً عن الصحاح[١]، وإلى الجواب عما ذكره أشار الشارح بقوله: «وهما، وإن كان أصلهما الصفة... الخ، وحاصل التوفيق أن ما في الصحاح إشارة إلى الأصل، وما ذكره المصنف باعتبار الاسمية الحالية؛ نَظَرًا لجريانهما مَجْرَى الأسماء. قال أبو حَيَّان[٢]: «(وأَفْعَلُ مِنْ)، ومؤنثه عند سيبويه، حكمهما حكم الأسماء؛ ولذلك جمعت (الطُّوبى والكُوسَى والخُورَى)؛ مؤنثات الأَطْيَب، والأَكْيَس، والأَخْيَر، جمع الأسماء؛ يعني أنها وأمثالها جمعت على (أفاعل) كالأسماء، نحو: (أَفكل وأفاكل)[٣]، مع امتناعِ جمعِ نحوِ: أَحْمَرَ وحمراءَ عليه».

هذا إذا كان (فُعْلَى) اسما، وإن كان صفة فلا تقلب ياؤه واوا، لكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء، نحو: مشية حِيكَى. يقال: حاك الرجل: إذا حرك منكبيه في المشي، وقسمة ضيزى، أي قسمة جائرة من ضاز يضيز إذا جار، وأصلهما: حُيْكَى وضُيْزَى، فلم يقلبوا فيهما الياء والواو، بل قلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء، فرقا بين الاسم والصفة، ولم يعكسوا لأن الاسم لخفته أولى بقلب الياء فيه واوا، وإنما حكموا بأنهما (فُعْلَى) بالضمّ، ولم يجعلوها (فِعْلَى) بالكسر لأنه لم يوجد (فِعْلَى) في الصفات إلا (عِزْهَى) للذي لا يطرب للّهو، ووجد فيها (فُعْلَى) بالضم كثيرا كحُبْلَى وفُضْلَى. [ط: ٢٩٠-٢٩١]

● **قوله: «فلا تُقْلَبُ ياؤُه واوًا».**

لكنْ يُكسر ما قبلها، هذا هو المشهور في كلام سيبويه وغيره من النحويين[٤]،

---

(١) (شرح الشريف ١٢٠٥، والصحاح: طيب).

(٢) (التذييل والتكميل ٦/١٥٨/أ).

(٣) الأَفْكَلُ: الرِّعْدَةُ تعلو الإنسانَ. (اللسان: فكل).

(٤) قال سيبويه (٤/٣٦٤): «وأما إذا كانت وصفًا بغير ألف ولام فإنهما بمنزلة (فُعْل) منها، يعني بيضٌ، وذلك قولهم: امرأة حِيكى، ويدلك على أنها (فُعْلَى) أنه لا يكون (فِعْلَى) صفةً». وانظر (المقتضب ١/١٦٨، وابن يعيش ١٠/٩٧-٩٨، والمزهر ٢/٥٣).

وقال ابن مالك[١] وابنه[٢]: يجوز في عين (فُعْلى) صفةً أن تُبْدل الضمةُ كسرةً، فَتَسْلم الياء، وأن تَسْلَمَ الضمة فتنقلب الياء واوًا. قال ولده: «ترديدًا بين حمله على مذكره تارة، وبين رعاية الزِّنَةِ أخرى». قال: «والأول أكثر».

● **قوله: «حاك الرجل».**

هو من باب ضرب، والمصدر: (الحَيَكَانُ)[٣] (مُحَرَّكًا)[٤].

● **قوله: «و(قسمة ضِيزَى)».**

قال المرادي[٥]: «قال بعضُهم: لم يأت من الصفات غير هذين؛ يعني: حِيكَى، وضِيزَى»، وكأنه يريد الشيخ أبا حيان[٤]، فإنه قال في شرح التسهيل: «ظاهر كلام المصنف أن الصفة كثير في (الفِعْلى) التي عينها ياء، وعلى ما قررناه لم يذكر منه إلا: امرأة حِيكَى، وقسمة ضِيزَى» انتهى. على أنه قد جاء (ضِئزى) بالهمز، وبه قرأ ابن كثير[٦]، من (ضَأَزَه يَضْأَزه): إذا نقصه حقه ظُلْمًا وجَوْرًا، فيُحْتَمَل حينئذ. قال في بغية

---

(١) (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٠، والتسهيل ٢٩٤).

(٢) (بغية الطالب ١٩٧-١٩٩، وشرح الألفية ٨٥١).

(٣) (اللسان: حيك).

(٤) ليس في ط.

(٥) انظر (توضيح المقاصد والمسالك ٦/٤٢، والتذييل والتكميل ٦/١٥٨/أ).

(٦) تأتي (فُعْلَى) صفة على نوعين؛ محضة جارية على موصوف كالحِيكى، وغير محضة جارية مجرى الأسماء كالخُورى والضُوقى والكُوسى، والذي عليه سيبويه والجمهور هو التفريق بين المحضة وغير المحضة، وهذه الأخيرة تأخذ حكم الأسماء لأنها تجري مجراها، فتسلم فيها ضمّة الفاء وتقلب الياء واوًا لهذه الضمة، ومذهب ابن مالك وتبعه ولده بدر الدين والشريف الأَسْتَرَابَاذيّ عدم التفريق في الحكم بين الصفتين، فيبدلون ضمة فاء الصفة، محضة وغير محضة، كسرةً لتسلم الياء، وعدم التفريق هذا كان موضع اعتراض عليهما، ومذهب سيبويه ومعظم الأئمة كذلك عدم فِعْلَى صفةً، وأثبتها الأخفش وأبو زيد وأبو حاتم وجماعة، ومثلوا لها بعزهى وكيصى وضيزى وسعلى، ورُدّ ما قالوه بأن عزهى وسعلى لم تأت إلا بالتاء، أي عزهاة ⇦

الطالب(٥): «والأقرب أن يكون ضِيزَى بالياء (فِعْلى) بالكسر مخففًا منه، وإن لم يكن من أصول القراء كلهم إبدال مثل هذه الهمزة ياء، لكنها لغة الْتزِمَتْ، فقرؤوا بها.

٣ فإن قيل: لم لا قيل في (ضِئْزَى) بالهمز: إن أصله: (ضُوزَى) بالضم، فكسرت الفاء كما قيل فيها مع الياء؟.

أُجيب: بأنه لا موجب هنا للتغيير؛ إذ لا يُسْتَثقل الضم مع الهمز استثقالَهُ مع الياء

٦ الساكنة، ويحتمل أيضًا أن يكون أصله: (ضُوزَى)، فكسرت الضاد؛ لأن الضمة ثقيلة مع الواو.

● **قوله: «من ضَازَ يَضِيزُ».**

٩ جاء أيضًا متعديًا: ضَازَه حَقَّه يَضِيزُه ويَضُوزُه: نقصه وبخسه(١).

● **قوله: «لأنه لم يوجد (فِعْلَى) في الصفات».**

يريد المفردة، فلا نقض بـ(ذِكْرَى)؛ لأنه مصدر، ولا بـ(ظِرْبَى، وحِجْلَى)؛ لأنهما

١٢ جمعان(٢).

● **قوله: «إلا عِزْهَى».**

⇨ وسعلاة، وأن ضيزى وكيصى فُعْلى أبدلت الضمة كسرة. وانظر (الكتاب ٤/٢٥٥، ٣٦٤، والمقتضب ١/١٦٨، والأصول ٣/٢٦٧، وإيجاز التعريف ١٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٥١-٨٥٢، وبغية الطالب ١٩٩، وشرح الشريف على الشافية ١٢٠٦، ومعاني الفَرَّاء ٣/٩٨، والكشف ٢/٢٩٥، والبحر ٨/١٦٢).

وأما قوله تعالى: ﴿قسمة ضيزى﴾ (النجم: ٢٢)، فقرأ ابن كثير (ضِئْزى) بكسر الضاد والهمز، وزيد بن علي (ضَيْزَى) بفتح الضاد وياء، وروى الفَرَّاء أن العرب تقول أيضا: (ضَأْزى وضُوزى) بفتح الضاد وضمها مع الهمز فيهما، ولم تأت بهما قراءة.

(١) انظر (القاموس، واللسان: ضوز، ضيز).

(٢) الظِّرْبى: جمع الظَّربان، وهو دابة شبه القرد، والحِجْلَى: اسم جمع للحَجَلِ، وذكر في اللسان أنه لم يجئ على فِعْلَى جمعًا غيرهما. انظر (اللسان: ظرب، حجل).

لم يذكره سيبويه، وحكاه غيره، وحُكِيَ أيضًا امرأة سِعْلَى، وأُجيب: بأن المشهور فيهما: عِزْهاة، وسِعْلاة[١].

٣ **وكذلك باب (بِيْض)، وأصله (بُيْضٌ) بضم الفاء لأنه جمع (أَبْيَض) كأحمر وحُمر، فقلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء؛ لأن الجمع مستثقل، فلو قلبوا فيه الياء واوا ازداد ثقلا.** [ط: ٢٩١]

٦ ● **قوله: «وكذلك باب: بِيضٍ».**

سُمع في جمع عَايط: عِيطٌ على القياس، وعُوطٌ، تقلب الواو ياء شذوذًا، حكاه أبو عبيدة[٢].

٩ **ثم اختلفوا في غير باب (فُعْلَى)، و(فُعْل) فقال سيبويه: القياس الثاني، أي قلب الضمة كسرة لتسلم الياء؛ لأنه أقل تغييرا.** [ط: ٢٩١]

● **قوله: «فقال سيبويه: القياس الثاني».**

١٢ صححه الأكثرون، واستدلوا له بأوجه، أحدها: قولهم: العِيسَة؛ بمهملتين، من قولهم: جملٌ أعْيَسُ، أي: أبيضُ بَيِّنُ العِيسةِ، والعَيَس مُحرَّكًا، والتوجيه أن العِيسَة اسم لِلَّوْن، الوصف منه على (أَفْعَلَ وفَعْلاءَ)، فيجب كونه على (فُعْلة) بالضم كالحُمرة والخُضرة. الثاني: قولهم: مَبِيع، وسيأتي[٣]. والثالث: أن العين حُكِم لها بحكم اللام،
١٥ فأبدلت الضمة لأجلها، كما أبدلت لأجل اللام[٤].

---

(١) قال سيبويه (٤/٢٥٥): «ويكون على (فِعْلى) نحو: ذِفْرَى، ومِعْزَى، ولا نعلمه جاء وصفًا»، والعِزْهَى: الذي لا يطرب للَّهْو، ويبعد عنه، وامرأة سِعْلَى: كالسِّعْلاة خبثًا وسلاطة، صخَّابة، بذيّة، قبيحة. انظر (اللسان: سَعل، عزه)، ومراجعه الهامش (٥) من الصفحة السابقة.

(٢) تجمع (عائط) على: عُوطٍ، وعِيطٍ، وعِطَطٍ، وعُوطَطٍ، والعائط: الناقة إذا لم تحمل أول سنة يطرقها الفحل. (اللسان: عوط، عيط).

(٣) انظر ص(٣٢٥) من هذا الكتاب.

(٤) هذه المسألة في (الكتاب ٤/٣٤٩، والمقتضب ١/١٠١، والمنصف ١/٢٩٦-٣٠١، والأصول ٣/٢٨٤-٢٨٥، والممتع ٢/٤٥٨).

وأورد عليه قول الشاعر:

وكنت إذا جاري دعا لمضوفة أشمر حتى ينصُفَ الساق مئزري

فإن (المضوفة) مَفْعُلَة من: ضِفت الرجل ضيافة إذا نزلت عليه ضيفا، أو من: أضفت من الأمر: أشفقت منه وحذرت، والمضوفة هو أمر يُشفق منه، والمراد ما ينزل من حوادث الدهر. [ط: ٢٩١]

● قوله: «وأورد عليه قول الشاعر».

هو مِمَّا استدلَّ به الأخفشُ، واستدل أيضًا بأن المفرد لا يقاس على الجمع؛ لأنا وجدنا الجمع يُقلب فيه ما لا يُقْلَب في المفرد، كالواوين المتطرفين في نحو: (جِثِيٌّ)(١) جمعِ جاثٍ، دون (عِتِيٌّ)(٤) مصدر عَتَى، وبأن الجمع أثقل من المفرد، فهو أَدْعَى إلى التخفيف. وأجيب عن هذين بأنهما قياس معارض للنص، فلا يلتفت إليه(٢).

● قوله: «... حتى يَنْصُفَ السَّاقُ مِئْزَرِي».

فقال(٣): نَصَفَه، كنصره: بلغ نِصْفَه، والمِئْزَر مهموز.

ولم يقلبوا فيها الضمة كسرة، بل الياء واوا. ويروى هذا البيت على ثلاثة أوجه: المَضُوفة، والمَضِيفة، والمَضَافَة. وأجاب سيبويه عنه بأنه شاذ.

ونحو (معيشة) عند سيبويه يجوز أن يكون (مَفْعِلَة) بالكسر، فلا يكون مما نحن فيه، بل نقل فيه الكسرة من الياء إلى العين، ويجوز أن يكون (مَفْعُلَة) بالضم، نقل الضمة إلى ما قبل الياء، ثم قلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء.

وقال الأخفش: القياس الأول، أي بقاء الضمة وقلب الياء واوا كما في (طُوبَى)،

---

(١) جِثِيٌّ: جمع جاثٍ، وهو الجالس على ركبتيه للخصومة ونحوها، وعِتِيٌّ: جمع عاتٍ، وهو المستكبر المتجاوز للحد. (اللسان: جثا، عتا).

(٢) انظر (الممتع ٢/٤٦٩-٤٧٠، وابن يعيش ١٠/٨٢).

(٣) أي الشاعر، فقد استعمل نصف من باب نصر فأتى بمضارعه ينصُف.



و(كُوسَى). فـ(مضوفة) عنده قياس، و(معيشة): مَفْعِلَـة، بالكسـر؛ إذ لـو كـانت بـالضم لزم: معوشة.

٣ وأجيب عنه بأن الإبقاء والقلب فـي (طوبى)، و(كوسى) إنمـا كـان للفـرق بيـن الاسم والصفة، كما مرّ. [ط: ٢٩١]

● قوله: «والمَضِيفة».

٦ هو بفتح الميم وكسر الضاد[١].

● قوله: «وأجاب سيبويه عنه بأنه شاذ».

أجيب أيضًا: بأن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو[٢].

٩ قوله: «وعليهما...».

لما بين أنه إذا وقع ياء قبلها ضمة في غير باب (فُعْلَى)، و(فُعْل) فمذهب سـيبويه قلب الضـمة كسرة، ومذهب الأخفش قلب الياء واوا. أشار إلـى مسـألة متفرعـة علـى

١٢ المذهبين وهي: أنه لو بُنِيَ من (البيع) مثـل (تُرْتُـب)، بضـم التـاءين، لقيـل: تُبِيـع علـى مذهب سيبويه، و(تُبُوع) على مذهب الأخفش.

قوله: «وتقلب الواو...».

١٥ لما فرغ مما قلب فيه الياء واوا شرع فيما قلب فيه الواو ياء، فنقول: إذا وقعت واو قبلها كسرة في مصدر أعل فعله قلب الواو ياء، نحو: قام قياما وقِيَما.

وقولهم: حَال حِوَلا شاذّ، كالقَوَد، والقياس: حِيَلا، بخلاف (لاَوَذَ) لِوَاذًا، وقـاوم

(١) انظر: (اللسان: ضيف).

(٢) انظر (مختصر العين

والزبيدي هو: محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشـر أبـو بكـر الزُّبيدي الإشبيلي النحوي، من مصنفاته: طبقات النحويين، ومختصر العين، وأبنيـة سـيبويه، ومـا يلحن فيه العامة. توفي سنة ٣٧٩هـ. (بغية الوعاة ١/٨٤-٨٥).

قِواما، فإنه لما صحّ في الفعل صحّ في المصدر. يقال: لاوذ القوم ملاوذة ولواذا، أي لاذ بعضهم ببعض، ومنه قوله تعالى: ﴿الذين يتسللون منكم لِواذا﴾، ولو كان من

٣ (لاذ) لقال: (لِيَاذا). [ط: ٢٩٢]

● **قوله: «نحو: قام قِيَامًا وقِيَمًا».**

اشترط ابن مالك في شرح الكافية لقلب الواو ياء في المفرد -مع كونه مصدرًا أُعلّ

٦ فعلُه- وُجُودَ الألف بعدها، نحو: قام قيامًا، وانقاد انقيادًا، وعليه فالـ(حِوَل) غير شاذ، ونحو (قِيَمًا) مقصورٌ من قيامًا، (وقدَّمتُ[1] من أوائل)[2] هذا الموضوع ما يوافق ذلك، وهو من كلام ابْنُ عُصْفُور[٥].

٩ ● **قوله: «ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾[3].//** ٦٣ب

في نصب (لواذًا) وجهان: أحدهما: أنـه على المصدر من معنى الفعل الأول؛ إذ التقدير: يتسللون منكم تسللاً، أو يلاوذون لواذًا. والثاني: أنه مصدر في موضع الحال،

١٢ أي: ملاوذين[4].

قوله: «وفي نحو جِيَاد...».

عطف على قوله: «في المصادر...». أي تقلب الواو المكسور ما قبلها ياء إذا

١٥ **كان في جمع أعل مفرده كجِيَاد ودِيار ورياح، جمع جيّد ودار وريح.**

وأصل (جيّد): جَيْوِد، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت.

---

(١) قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية ٤/٢١١٢-٢١١٣): «على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على (فِعَالٍ)». وانظر (الممتع ٢/٤٩٥).

(٢) ط: (وقد قدمت أوائل).

(٣) (النور: ٦٣).

(٤) انظر (إعراب القرآن للنحاس ٣/١٤٩، والتبيان للعكبري ٢/٩٧٩، والدر المصون ٨/٤٤٧).



وأصل (دار): دَوَر، انقلبت الواو المتحركة ألفا. وأصل (ريح): رِوْح، انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

٣ **وكذا (تِيَر) جمع (تَارَة)، والدليل على أن ياءه واو قولهم: تاورته والناس يتتاورون، وما ذكر أبو البقاء من ألف (تارة) مبدلة من الواو، واشتقاقه من (التَّوْر)، وهو الرسول بين القوم، لكن المذكور في الصحاح أنه من الياء.** [ط: ٢٩٢]

٦ ● **قوله: «لكن المذكور في الصحاح أنه من الياء».**

ذكر في مادة (تير) ما نصه[1]: «التَّيَّارُ: الموج، وفَعَلَ ذلك تارة [بعد تارة][2]، أي: مرة بعد مرة، والجمع: تَارَاتٌ وتِيَرٌ، وهو مقصور من تِيَارٍ».

٩ **وكذا (دِيَم) جمع (دِيمَة)، والأصل (دِوَم)؛ لأنه من: دَام يدوم، ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك، وبه يشعر لفظ المصنف والزمخشري، لكن المذكور في الصحاح ما ذكرنا في باب الجمع. وشذ (طِيَال) في قوله:**

١٢ **تبين لي أن القماءة ذلة وأن أعزاء الرجال طِيَالُها**

وهذا شاذ من جهة القياس، ومن جهة الاستعمال أيضا؛ لأن الأكثر (طِوَال) لصحته في المفرد، وهو (طويل). [ط: ٢٩٢-٢٩٣]

١٥ ● **قوله[3]:**

«تَبَيَّنَ لي أن القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ».

---

(١) (الصحاح: تير).

(٢) سقط من ص.

(٣) الشاهد من الطويل، وهو لأُنيف بن زبّان النهشلي الطائي في (الحماسة البصرية ١/٣٥، وشرح شواهد الشافية ٣٨٥)، ولأُثال بن عبدة في (الخزانة ٤/١٤٦)، ولأعرابي من بني أسد في (الكامل ١/٥٥)، أو لحكيم أو حكم النبهاني الطائي الشاعر الإسلامي كما في (إثبات المحصل لابن المستوفي ٢٤٤)، ورواية القالي في (المقصور والممدود ٢٣٦): (طوالها)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وانظر (التخمير ٤/٤٠٦ - حاشية محققه).

يقال: قَمُؤَ الرَّجُلُ قُمُوءًا بالضَّمّ فيهما، وقَمَاءَةً بالفتح والمد: صار قَميئًا بوزن (فَعِيلٍ)، وهو (الصغير)[١] الذليل.

٣ **وصح (رِوَاء) جمع (ريّان)؛ لأن الأصل (رِوَاي)، قلبوا الياء همزة، فلو قلبوا الواو أيضا ياء لزم الجمع بين الإعلالين، وهو مستكره.**

وصح (نِوَاءُ) جمع (نَاوٍ)، وهو السمين من الإبل، من: نَوَتْ الناقة، أي سمنت،

٦ **تنوي نِوَاية، وهو على القياس لصحة العين في مفرده.** [ط: ٢٩٣]

● **قوله: «جمع رَيَّان».**

أصله: (رَوْيَان)، قلبت الواو ياء وأدغمت.

٩ ● **قوله: «نِوَايَة».**

هو بكسر النون، وجاء أيضًا المصدر (نَيًّا) بفتحها[٢].

قوله: «وفي نحو رياض...».

١٢ **عطف على قوله: «في نحو جِيَاد...». أي تقلب الواو ياء في نحو (رياض)، و(ثياب) جمع (روضة)، و(ثوب) لسكونها في الواحد مع الألف بعدها؛ لأنها إذا وقعت بعدها الألف استثقلت الواو لطول النطق بها، مع أن سكون الواو في الواحد**

١٥ **بمنزلة إعلالها لأن السكون يجعلها كالميتة.**

بخلاف (عِوَدَة)، و(كِوَزَة) جمع (عَوْد)، وكُوز) لفقدان الألف. والعَود: المسن من الإبل، وهو الذي جاوز في السن البازل. [ط: ٢٩٣]

١٨ ● **قوله: «جمع عَوْد».**

هو بفتح العين، وسكون الواو.

---

(١) ط: (البعير).

(٢) انظر (اللسان: نوى).

● **قوله: «والعَوْدُ: المُسِنُّ من الإبل[١]».**

زاد في القاموس[٢]: «والشاء».

٣ ● **قوله: «وهو الذي جاوز في السن البازل».**

قال الجوهري[٣]: «يقال: بَزَلَ البعير يَبْزُلُ بُزُولاً: فَطَرَ نَابُهُ، أي: انشقَّ، فهو بازلٌ، ذكرًا كان أو أنثى، وذلك في السنة التاسعة، وربما بزل في الثامنة، وقال: «العود: هو ٦ الذي يجاوز في السن البازلَ والمُخْلِفَ، (وفي الحديث)[٤]: «إن جَرْجَرَ العَوْدُ فزدْهُ وِقْرًا»، والناقة عَوْدَةٌ. ويقال[٥]: «زَاحِمْ بعَوْدٍ أَوْ دَعْ»، أي: استعن على حربك بأهل السنِّ والمعرفة، فإن رَأْيَ الشيخ خير من مشهد الغلام» انتهى.

٩ **وأما (ثِيَرَة) جمع ثور فشاذ، والقياس (ثِوَرَة) لفقد الألف، وهذا شاذ قياسا لا استعمالا كاستحواذ، وقال المبرد: إنما قالوا (ثِيَرَة) ليكون القلب دليلا على أنه جمع (ثور) من الحيوان، لا جمع (ثور) من الأقط، والخصِّص أنهم لما قالوا في جمع (ثور) ١٢ من الحيوان (ثِيران) بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا (ثِيَرَة) في جمعه**

---

(١) قال الثعالبي في (فقه اللغة ١٠٩) في ترتيب سِنِّ الإبل: «فإذا كان في التاسعة وفَطَرَ نابُه فهو بازلٌ، فإذا كان في العاشرة فهو مخلف عام، ثم مخلف عامين فصاعدا، فإذا كاد يهرم ومنه بقيَّةٌ فهو عَوْدٌ»، وفي (غريب الحديث للخطابي ٦٩٨/٢): «قُرِئَ على أبي نصر: إذا طال ناب البعير واصفرّ قيل: عَرَدَ عُرُودًا، فإذا جاوز ذلك فهو عَوْدٌ».

(٢) (القاموس: عود).

(٣) (الصحاح: بزل).

(٤) كذا في النسخ، والذي في (الصحاح: بزل): «وفي المثل». وانظر هذا المثل في (جمهرة الأمثال لابن دريد ١١٣/١، والمستقصى للزمخشري ٣٧٢/١، ومجمع الأمثال للميداني ٣٨/١)، وفيها أيضا: إن جَرْجَرَ فزده ثِقْلاً، وإن ضَجَّ فزده وِقْرًا، وإن أعيا فزده نَوْطا. ويضرب مثلا للشِّدَّة على البخيل، ولإذلال الرجل والحملِ عليه إذا دخله الإباء والعزة.

(٥) هذا مثل معناه: لا تستعن إلا بأهل السِّنِّ والتجربة في الأمور، وانظره في (مجمع الأمثال للميداني ٨٣/٢، والجمهرة لابن دريد ٥٠٢/١، والمستقصى للزمخشري ١٠٩/٢).

عليه، وليس لثِوَرَة جمع (ثور) من الأقط ما يحمل جمعه في القلب عليه. [ط: ٢٩٣]

● **قوله: «والقياس ثِوَرَة».**

٣ جاء أيضًا هذا القياس، حكاه في القاموس(١)، وفيه: «الثَّور من الأقط: القِطْعَةُ العظيمة منه»، «الأقط: مثلثة، وتحرّك، وكـ(كَتِف، ورَجُل، وإبِلٍ): شيءٌ يُتَّخذ من المخيض الغَنَمِيّ».

٦ **قوله: «وتقلب الواو عينا أو لاما أو غيرهما... إلخ».**

هذا قسم آخر من أقسام الإعلال الذي هو القلب، أي وتقلب الواو ياء وتدغم في الياء لأن مخرجا الواو والياء وإن تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما بينهما من المدّ وسعة المخرج، فكرهوا اجتماعهما فقلبوا الواو ياء وأدغموها في الياء، ٩ **ويشترط أن يكون الأولى ساكنة ليمكن الإدغام، وإنما جعل الانقلاب إلى الياء لأنها أخف.** [ط: ٢٩٣]

١٢ ● **قوله: «مخرجا الواو والياء وإن تباعدا».**

سيأتي أن مخرج الواو ما بين الشفتين، وأن مخرج الياء وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى(٢).

١٥ ● **قوله: «فقلبوا الواو ياء وأدغموها».**

يشترط لذلك أيضًا بعد اجتماعهما، وسكون السابق منهما، أن يكونا في كلمة واحدة، وأن يكون سكون السابق أصليًا، وألا يكون ذلك السابق بدلاً غير لازم، فلا قلب ١٨ في نحو: (يغزو يوما)، و(يقضي وطرًا)، ولا في نحو: (قوْي) بسكون الواو مخفف (قوى)، و(رُوْيا)، مخفَّف (رُؤْيا) -بالهمز- لِعُروض الاجتماع والسكون، وحكى

---

(١) (القاموس: ثور، أقط).

(٢) (الجاربردي ٣٣٦، ٣٣٨، والرسالة ٩٢٩، ٩٣٣، وهذا الكتاب ص٤٣٦، ٤٣٨).

الكسائيّ الإدغامَ في (رُويا) إذا خففت، وقرئ شاذًا: ﴿إن كنتم للرِّيَّا تعبرون﴾[١]، فإن لَزِمَ البدل في اسم لا يناسب الفعل كان المبْدَل كالأصلي، كمثال: إِنْفَحة[٢] من (أوب)، (أصله)[٣]: (إِأْوبة)، ثم (إِيْوَبة)، ثم (إِيَّة)، قاله ابن مالك في الإيجاز[٤]، قال: «ولا يفعل ذلك في مثل (احْمَرَّ) منه، وأصله (إِأْوبَّ)، ثم (إِيْوَبَّ)، تقلب الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها، ولا يعمل به ما عمل بـ(إِيوَبَةٍ) حين قيل فيه: (إِيَّة)؛ لأنه اسم جامد لا يلزم نقله إلى صيغة لا تصح فيه الهمزة، بخلاف مثال احمرَّ، فإنه لا يستغنى فيه عن المضارع، واسم الفاعل، فيقال: (يَأْوَبُّ فهو مُؤْوَبٌّ)[٥]، فكان التقاء الياء والواو في: (إِيوَبَّ) شبيهًا بالتقائهما في: إيواء وبُويِع، فلم يختلفا في الحكم» انتهى.

فقالوا: (سيّد)، و(ميّت)، ووزنهما عند المحققين من أهل البصرة (فَيْعِل) بكسر العين، وذهب البغداديون إلى أنه (فَيْعَل) بفتح العين كضَيْغَم وصَيْرَف، نقل إلى (فَيْعِل) بكسرها. قالوا: لأنّا لم نر في الصحيح ما هو على (فَيْعِل) بالكسر.

وهذا ضعيف لأن المعتل قد يتأتى فيه ما لا يتأتى في الصحيح، فإنه نوع على انفراده، فيجوز أن يكون هذا بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع (فاعل) منه بفُعَلَة، كقضاة ورماة وغزاة، في جمع قاض ورام وغاز. وكما اختص بفَيْعَلُولَة نحو (كَيْنُونَة)، وأصله (كَيْوَنُونَة)، ولو كان (سَيِّد) (فَيْعَلاً) لقالوا: (سَيَّد) بالفتح. وأصل (أيّام):

---

(١) (يوسف: ٤٣).

مذهب أبي جعفر في (الرؤيا) وما شابهها هو الإدغام، يقلب الهمزة واوا، ثم يقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء، وسبق إحداهما ساكنة، ثم يدغم الياء في الياء، وقد نصّ العلماء على شذوذ هذه القراءة وضعفها؛ لأن البدل غيرُ لازم، فكأنه لم تُوجَدْ واوٌ نظرًا إلى الأصل الذي هو الهمزة. وانظر (البحر المحيط ٥/٣١٢، والدر المصون ٦/٥٠٥، والإتحاف ٢٦٥).

(٢) الإنفحة: كرش الحمل أو الجدي ما لم يأكل، فإذا أكل فهي كرش. (اللسان: نفح).

(٣) ليس في ط.

(٤) (إيجاز التعريف ٢٣).

(٥) في النسخ المعتمدة: (يؤوب فهو مأوب)، والتصويب عن الإيجاز.



(أيوام)، و(دَيَّار) (فَيْعَال) من (دُرْت)، وأصله (دَيْوَار). يقال: ما بالدار دَيَّـار، أي أحـد، و(قَيَّام) (فَيْعَال) من قام يقوم، ولو كان (دَيَّار)، و(قَيَّام) على زنة (فَعَّال) لقـالوا (دَوَّار)، و(قَوَّام) لأنهما من الواو، و(قَيُّوم) (فَيْعُول) من (القيام)، وأصله (قَيْوُوم)، فلو كان على زنة (فَعُّول) لقيل (قَوُّوم)، والقَيَّام والقَيُّوم هو الله تعالى. ومعناه: القائم بتدبير خلقه. [ط: ٢٩٣-٢٩٤]

● قوله: «نقل إلى (فَيْعِل) بالكسر».

أي: على غير قياس، كما قالوا في النسب إلى البصرة: بِصْري، فكسروا[١].

وأصل (دُلَيَّة) (دُلَيْوَة) لأنها تصغير (دَلْو)، وأتي بالتاء لأن (الدلو) يذكر ويؤنث.

وأصـل (طَـيّ) (طَـوْي)؛ لأنـه مصـدر (طويـت)، وأصـل (مَرْمِـيّ) (مرمـوي) لأنـه (مفعول) من (رميت)، وأصل (مسـلميّ) رفعـا (مسـلموي). وإنمـا قـال: «رفعـا» إذ لا يجتمع الواو والياء في (مسلميّ) نصبـا وجـرا، وأبدلـت الضمـة كسـرة فـي (مرميّ)، و(مسلميّ) لئلا تقع ياء ساكنة قبلها ضمة، وذكرهما هنا وإن لم يكونا من هذا البـاب، لاتفاق الجميع في الحكم. [ط: ٢٩٤]

● قوله: «وإن لم يكونا من هذا الباب».

أي: لأن الواو والياء فيهما لم يجتمعا في كلمة واحدة.

وجـاء فـي جمـع (ألـوى): (لُـيّ) بـالضم علـى الأصـل، وبالكسر علـى الأصـل المذكور، وهو أن تقلب الضمة كسرة إذا كانت قبل ياء ساكنة.

وهو من لوى الرجل إذا اشتد في خصومته، وإنما قال: في جمـع أَلْـوَى احـترازا عن (اللَّيّ) الذي هو المصدر، فإنه لا يجوز فيه الضم ولا الكسر. [ط: ٢٩٤]

● قوله: «بالضم على الأصل».

(١) انظر المذاهب في زنة سيّد وما أشبهه في (الكتاب ٤/٣٦٥، والمنصف ٢/١٥-١٨، والإنصاف ٢/٧٩٥-٨٠٤ المسألة ١١٥، والممتع ٢/٤٩٨-٥٠٢).

أي: في جمع (أَفْعَلَ) من الصِّفة، وهو أن يكون على (فُعْل)[1].

ولم تقلب في (سُوير)، و(بويع)، و(تُسُويِرَ)، و(تُبُويع) مجهولات: ساير، وبايع، وتساير، وتبايع؛ إما لئلا يلتبس بمجهول (فَعَّل)، و(تَفَعَّل)؛ لأنه إذا قيل حينئذ (سُيِّر) لم يعلم أنه مجهول (سَايَر) أو (سَيَّر)، وإما لأن الواو فيها بدل من الألف، والألف لا تدغم في شيء، فكذا الحرف الذي هو بدل عنها. [ط: ٢٩٤]

● **قوله: «وإمَّا لأن الواو فيها بدل».**

اعتُرِضَ بأن (سَايَرَ، وبـايَعَ) إذا بُنِيَا للمفعول كان إبدال الواو من الألف لازمًا، والمبدل لزومًا كالأصليّ، وفيه نظر يعرف مما تَقَدَّمَ من (الإيجاز)[2].

وأما (ضَيْوَن)، و(حَيْوَة) فشاذ؛ لأن القياس القلب والإدغام. قال في الصحاح: «إنما لم يدغم في (ضَيْوَن) لأنه اسم موضوع وليس على وجه الفعل، وكذلك (حَيْوَة) اسم رجل، فارقا هيّنا وميّتا وسيّدا. [ط: ٢٩٤]

● **قوله: «لأنه اسمٌ موضوعٌ».**

يريد أنه اسم علم ليس بجارٍ على الفعل كسائر الأعلام، وعن مثله احترز التّفتازاني[3]، فزاد في الشروط: ألا يكون اللفظ علمًا.

و(حَيْوَة) غير منصرف للعلمية والتأنيث، و(نَهُوّ) شاذ، والقياس (نَهِيّ)؛ إذ الأصل (نَهُوي)، و(صُيَّم)، و(قُيَّم) شاذّ؛ لأنهم قلبوا الواو ياء مع عدم المقتضي، وأصلهما (صُوَّم)، و(قُوَّم). وقوله:

ألا طرقتنا مية ابنة منذر — فما أرق النيّام إلا سلامها

أشذ، والقياس: (النوّام)، فوجه شذوذه قلب الواو ياء من غير الموجب، ووجه كونه

---

(١) نحو: أَحْمَرَ وحُمْرٍ. انظر (المقتضب ١/٣١٨).

(٢) المعترض الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٥٠٠)، وانظر (شرح الشريف ١٢٢٠).

(٣) لم أقف عليه.

أشذّ بعده عن الطرف الذي هو محل التغيير بسبب الألف الواقعة فيه. [ط: ٢٩٤-٢٩٥]

● **قوله: «والقياس (نَهِيٌّ)».**

بكسر الهاء، ويجوز كسر النون أيضًا. ٣

قوله: «وتسكنان...».

لما فرغ مما يكون فيه الإعلال بالقلب شرع فيما يكون فيه الإعلال بالنقل والإسكان، نحو: (يقوم)، وقد تقدم ذكره حين اعترض به على ما قلبت فيه العين ألفا، و(مَفعُل)، و(مَفْعِل) كذلك نحو (مَعُون)، و(مَبِيت)، و(مَفْعُول) كذلك نحو (مقول)، و(مبيع)، نقل حركة العين إلى ما قبلها فاجتمع ساكنان: العين وواو (مَفْعُول) فحذف عند سيبويه واو مفعول؛ لأن علامة اسم المفعول الميم دون الواو. ألا ترى إلى استمرار مجيء الميم في الثلاثيات وغيرها دون الواو، غير أن الواو نشأت من إشباع ضمة عين (مَفْعُل) الجاري على (يُفْعَل) لئلا يلزم المثال المرفوض وهو (مَفْعُل)، فحذف الزائد التي لا يتعلق به كثير معنى أولى من حذف الأصلي. [ط: ٢٩٤]

● **قوله: «فحذف عند سيبويه واو (مَفْعُول)(١)».**

[احتج](٢) له بأن هذه الواو زائدة، وحذف الزَّائد أَوْلَى، وبأنها قريبة من الطَّرف، والتغيير في الأطراف وما يقرب منها أكثر، وبالقياس على التحريك في نحو: رَدَّ، فكما حرك الثاني لالتقاء الساكنين، كذلك الحذف لالتقائهما فيما نحن فيه، وبأنهم قالوا في: (مَشُوب، ومَنُول): (مَشِيب، ومَنِيل)، فقلبوا الواو فيه ياء شذوذًا، فدل على أن الواو

---

(١) يرى الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول، ويرى الأخفش أنه العين، وانظر هذه المسألة وحجج كل فريق، وما يمكن أن ينتصر له به، أو يعترض عليه به في: (الكتاب ٤/٣٤٨، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠٤-٢١٠، والمنصف ١/٢٨٧-٢٩١، وشرح الملوكي ٣٥١-٣٥٥، والممتع ٢/٤٥٤، وبغية الطالب ٢٠١-٢١٠)، ولابن جني كتاب سماه المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، حققه د. مازن المبارك، أشار فيه إلى هذه المسألة إشارة موجزة دون بسط وتفصيل.

(٢) سقط من ص.

المُبْقَاةَ هي العين؛ لأنهم قلبوا العين ياء فقالوا: حوراءَ، وحُورٌ، وحِير. قال:

عيناءُ حوراءُ من العِينِ الحِيْرْ[١]

٣ ولا يحفظ قلب واو مفعول ياء، إلا أن تدغم نحو: مَرْمِيّ.

● **قوله: «لأن علامةَ اسمِ المفعولِ الميمُ دونَ الواوِ».**

إشارة إلى منع ما احْتَجَّ به الأخفش، وهو أن عين الكلمة لغير معنى، بخلاف واو

٦ (مَفْعُول)، // فإنها حرف معنى يدل على المفعولية، وحذف ما لا معنى له أسهل، كما أنه ٦٤أ

(لمَّا اجتمعت)[٢] التاءان في نحو: (تَذكَّرُ) حذفت الثانية ولم تحذف الأولى؛ لأنها

لمعنى[٣].

٩ ● **قوله: «الجاري على (يُفْعَل)».**

وجه الجريان عليه ما قيل: إن اسم المفعول مأخوذ من المضارع المجهول للمناسبة

بينهما، من حيث يُسندان إلى مفعول ما لم يسمَّ فاعله، فأدخلت الميم مُقَام حرف

١٢ المضارعة، ثم فتحت؛ لإلباس (البقاء)[٤] على الضم باسم المفعول، من باب (الإفْعَال) مع

خِفَّةِ الفتح، ولما في الكسر من الإلباس باسم الآلة، أو الانتقال إلى الأثقل، ثم ضُمَّت

(الواو)[٥]؛ إذ الكسر والبقاء على الفتح يؤدّيان إلى الالتباس باسم المكان من الثلاثيّ

---

(١) هو لمنظور بن مرثد الأسدي، وانظره في (كتاب مسائية لأبي زيد الملحق بنوادره ٢٣٦، وأدب الكاتب ٢٨٦، والمنصف ١/٢٨٨، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠٩، واللسان: صور، وبغية الطالب ٢٠٣)، وقبله:

هل تعرف الدار بأعلى ذي القوْرْ ... قدر درست غير رماد مكفوْرْ

مكتئب اللون مروحٍ ممطوْرْ ... أزمان عنياء سرور المسرور

(٢) ص، هـ: (لما احتج اجتمعت).

(٣) وهو الدلالة على المضارعة، بخلاف الثانية.

(٤) ط: (المبقاة).

(٥) في النسخ: (الراء).

المجرد، ثم أشبعت الضمة؛ لئلا يلزم وقوع ما ليس في كلامهم.

وعند الأخفش: العين؛ لأن الأصل في الساكنين إذا كان الأول حرف مدّ أن يحذف الأول كما في (قُلْ)، و(بِعْ). [ط: ٢٩٥-٢٩٦]

● **قوله: «لأن الأصل في الساكنين... الخ».**

احتُجَّ له أيضًا بأن العين هي المعلّة في الماضي بقلبها ألفًا، وفي المضارع بنقل حركتها، وفي الأمر بحذفها، وفي اسم الفاعل بقلبها همزة، وبأن المحذوف لو كان [واو][1] مفعول لالتبس اسم المفعول بالمصدر الذي على (مَفِعْل) نحو: (مَقِيل ومَحِيض)[2].

وأجيب عن الأول المذكور في الشرح: بمنع أنَّ الأصل ما ذكر مطلقًا، بل إذا كان الثاني حرفًا صحيحًا -كما سيذكره أيضًا.

وعن الثاني: بأن مقتضى قياس اسم المفعول على الماضي والمضارع (والأمر)[3] واسم الفاعل ألاَّ تَسْلَمَ عينه من الإعلال، وقد عُمِل به، فأعلت بالنَّقل، كما أُعِلَّ المضارع به، ثم لم تُعَلَّ عينه بأمر آخر لانتفاء مقتضيه.

وعن الثالث: بأن الالتباس مُشْتَرك، وبأنه مغتفر فيما زاد على الثلاثة، تقول: أخوك المُكْرَم، وأكرمت زيدًا مُكْرَمًا، فكما اغْتُفِرَ الالتباس في مثل هذا؛ اعتمادًا على القرائن، فَلْيُغْتَفَرْ مثله في المعتل من الثلاثيّ.

هذا، وقد عورض أيضًا من قبله القياس على التحريك المتقدم بالقياس على حذف الأول إذا كان الساكنان في كلمتين، وهما من نوع ما يَصِحُّ حذفُه، كقولهم: يَا هَذَ وْجَلْ، دون: ياهذا جَلْ، قيل: بل هو أَوْلَى؛ لأن قياس الحذف على الحذف أَوْلَى من قياسه على التحريك، ومنع قلب العين ياء.

---

(١) زيادة من ط.

(٢) ط: (محيص).

(٣) ليس في ب، ط.

قيل: ولا حجة في (الحِيْر)؛ لأنه إتباع. وأجيب أيضًا؛ أما عن المعارضة فبأن القياس على الحذف يستلزم خلاف مقتضى الأصل؛ لما فيه من قياس الأبعد من الطرف على المتطرف، وحمل الالتقاء اللازم على الالتقاء العارض، وإجراء المتصل مجرى المنفصل، والقياس على التحريك سالم من ذلك كله، وأما (عن)[1] المنع: فبأن أصحاب سيبويه لم يثبتوا (الحِيْر) في جمع (حوراء) من هذا الشعر، إنما نقل أنه يقال ذلك، وجيء بالبيت على تلك اللغة التي تثبت من غيره، وإذا احتمل في البيت أن يكون القلب للإتباع للعين، وأن يكون على تلك اللغة، يكون حمله عليها أحسن؛ لأن الإتباع خلاف الأصل.

ثم قال: «فخالفا أصلهما».

أما مخالفة سيبويه أصله فلأنه إذا جتمع ساكنان والأول منهما حرف لين حذف الأول، وخالف أصله ههنا فحذف الثاني.

وقيل: في هذا نظر؛ لأن ذلك إنما يثبت فيما كان الأول حرف مدّ ولين، والثاني صحيحا، كقُلْ وخَفْ، وأما إذا كانا مدّين فلم يثبت إلا إذا كان حذف الثاني مفوّتا للدلالة على معناه، كما في (المُصْطَفَوْن).

وأما مخالفة الأخفش أصله فلأن الفاء إذا وقعت مضمومة وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واوا لانضمام ما قبلها محافظة على الضمة، وقد قلب الضمة هنا كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها، ومراعاتها موجودة أجدر. وكأن كل واحد منهما حافظ على أصله من وجه آخر، فراعى سيبويه أصله في أن الياء التي هي عين إذا انضم ما قبلها قلب الضمة كسرة، فلما رأى الفاء في مبيع كسرت غلب على ظنه أن الكسر لأجل الياء، فرأى أن المحذوف واو مفعول، وراعى الأخفش أصله في أن الياء الأصلية لو بقيت لانقلبت واوا لانضمام ما قبلها على أصله، فرأى أن الكسر للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء، ورأى أن حذف الياء الأصلية أولى لأنه قياس التقاء الساكنين. [ط: ٢٩٦]

---

(١) ط: (من).

● **قوله: «وقيل: في هذا نظر».**

هذا النظر مأخوذ من شرح الشريف، وقد سبقه إليه البدر بن مالك[١].

٣ ● **قوله: «كما في المُصْطَفَوْنَ».**

أصله: المُصْطَفَيُونَ، قلبت [الياء ألفًا][٢] لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت؛ لأن حذف الواو مفوِّت للدَّلالة على معنى الجمع.

٦ ● **قوله: «وأما مخالفة الأخفش... إلخ».**

(اعترضه البدر بن مالك[٣] بأن الأخفش)[٤] ليس له -إن سمع أن العرب قالوا: مَبِيع- أن يخالفهم ويقول: (مَبُوع)[٥]؛ رعايةً لأصله، حتى يكون قد عدل عن الاستعمال (على)[٦] وَفْقِ أصله، إلى الاستعمال على خلافه، فلا ينبغي أن يقال: خالف أصله، بل ٩ نحو: (مبيع) جاء على خلاف أصله -وقال: («إن قول ابن الحاجب أن الأخفش خالف أصله)[٧] ليس إلا في مَعْرِضِ الانتقاد عليه في أنه خالف سيبويه، فلزم على ذلك مخالفته لأصله»، قال: «وهذا كما ترى فاسد؛ لأن نحو: (مَبُيْعٌ) جاء على خلاف أصله فيما فاؤه ١٢ مضمومة وبعدها ياء ساكنة، على تقدير مخالفته لسيبويه، وعلى تقدير موافقته له» انتهى.

وشذ (مَشِيب)، و(مَهُوب) من (الشَّوْب)، و(الهيبة)، والقياس (مشوب)، و(مهيب). ١٥

وكثر التصحيح في اليائي نحو (مبيوع)، وقل في الواوي نحو مصوون؛ لأن

---

(١) انظر (بغية الطالب ٢٠٩، وشرح الشريف ١٢٢٩).

(٢) زيادة من ط.

(٣) انظر (بغية الطالب ٢٠٩-٢١٠).

(٤) ليس في ب.

(٥) ص: (مبيع)، هـ: (مبيوع)، والمثبت عن ط، وعن بغية الطالب.

(٦) ص، هـ: (إلى).

(٧) ليس في ب.

الواو أثقل من الياء. ذكر في الصحاح والنزهة أنه ليس يأتي (مفعول) من بنات الواو بالتمام إلا حرفان: مِسْك مَدْوُوف، أي مبلول، وثوب مَصْوُون.

٣ وفي بعض النسخ: «وإعلال نحو تَلْوُوا ويستحيي قليل». و(تَلْوُوا) للجمع المذكر من لوى يلوي، وأصله: تلويوا كتضربوا، نقل حركة الياء إلى الواو الأولى وحذفت لالتقاء الساكنين فصار (تلووا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وإن تلووا أو تعرضوا﴾،

٦ ثم منهم من ينقل حركة الواو إلى اللام ويحذف إحدى الواوين، وهو قليل لما يلزم من اجتماع إعلالين.

و(يستحيي) مضارع (استحيى)، ومنهم من ينقل حركة الياء إلى الحاء ويحذف

٩ إحدى الياءين، وهو أيضا قليل. [ط: ٢٩٦-٢٩٧]

● قوله: «وكثر التصحيح في اليائي».

ذكر ابن مالك وغيره أن التصحيح فيه لغة تميمية، قالوا: مَبْيُوع، ومَعْيُوب،

١٢ ومَخْيُوط، ومَكْيُول، ومَطْيُوب، ومَعْيُون، ومَغْيُوم، وغيرها[١].

● قوله: «إلا حرفان».

---

(١) نسبها سيبويه (٣٤٨/٤) إلى بعض العرب دون تحديد، والمجمع عليه أنها لغة تميمية، وانظر (المنصف ٢٨٣/١-٢٨٧، ٤٧/٣، والخصائص ٢٦١/١، وأمالي ابن الشجري ٣٢١/١، وشرح الملوكي ٣٥٣، والممتع ٤٦٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٢١٤٣/٤، والتسهيل ٣١١، وبغية الطالب ٢١١)، ورووا على هذه اللغة قول أحد بني تميم:

فكأنها تفاحة مطيوبة

وقال علقمة على هذه اللغة:

حتى تذكر بيضات وهيجه ... يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

وقال العباس بن مرداس:

قد كان قومك يحسبونك سيدا ... وإخال أنك سيد معيون.

حُكِيَ أيضًا: رجل مَعْوُود، وفرس مَقْوُود، وقول مَقْـوُول. و«المـدووف» [١]، بـدال مهملة.

٣ ● **قوله: «ثم منهم من ينقل».**

قرأ ابن عامر وحمزة: ﴿وإن تلُوا﴾ [٢] بـواو واحـدة، فقيـل: إنهـا مـن (لـوى يلـوي) كقراءة الجماعة، إلا أن الضمة نقلت، ثم حذفت الواو، ويُعْزَى هذا للنحـاس [٢]، وهـو مـا

٦ في الشرح. وقيل: إنهـا مـن الولايـة، بمعنـى: وإن وُلِّيتم إقامـة الشـهادة، أو توليتـم الأمـر فتعدلوا عنه، والأصل: (تَوْلِيُوا)، ويُعْزَى هذا لجماعة منهم الفارسي [٢]، وهو سالم مما يلزم الأول من الإجحاف.

٩ **قوله: «وتحذفان في نحو: قلتُ...».**

لما فرغ مما يكون فيه الإعلال بالقلب والنقل والإسكان، شرع فيما يكـون فيـه الإعلال بالحذف، وهو على قسمين: بطريـق الوجـوب، وبطريـق الجـواز، أمـا بطريـق

١٢ **الوجوب ففي موضعين:**

أحدهما أن يعرض ما يوجب سكون الآخر إما لاتصال الضمـير فيحـذف العين، ويكسر الفاء إن كانت العين ياء كبِعْتُ، أو واوا مكسـورة كخِفْـتُ، وتضـم فـي غيره

١٥ **كقلت، وقد مَرّ تحقيقه.**

ولم يكسروا في (لست) لشبه الحرف بعدم التصرف. [ط: ٢٩٧]

---

(١) المدووف: المخلوط، والمبلول، والمسحوق. (اللسان: دوف).

(٢) من قوله تعالى: ﴿وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا﴾ (النساء: ١٣٥).

وهي قراءة ابن عامر، والكوفيين، وجماعة، وما عُزي للفارسي عـزي للزجـاج والفَـرَّاء كذلـك، وانظر (معاني القرآن للفراء ٢٩١/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٩/٢، وإعـراب القـرآن للنحـاس ٤٩٥/٢، والإقنـاع ٦٣٢/٢، والنشـر ٢٥٢/٢، والـدر المصـون ٢٤٢/٢، والبحـر ٣٧١/٣).

● **قوله: «وقد مَرَّ تحقيقُه».**

أي: في أوائل الكتاب(١).

٣ ● **قوله: «ولم يكسروا في لَسْتُ».**

أي: في المشهور، فقد حُكِيَ أيضًا: لِسْتُ، بالكسر(٢).

ثم اعلم أن (ليس) مخفف (لَيِسَ) كعَلِمَ؛ لأنه فعل؛ لاتصال الضمائر به، في نحو: لست ولسنا ولست... إلى لستنّ، ولا يجوز أن يكون وزنه (فَعَل) بفتح العين لأن المفتوح العين لا يجوز إسكان عينه لخفة الفتحة، ألا ترى أن من قال في (علم)، و(ظَرُفَ): عَلْمَ وظَرْفَ، لم يقل في (قَتَلَ)، و(ضَرَبَ): قَتْلَ وضَرْبَ، ولا أن يكون (فَعُل) بالضم؛ لأن هذا المثال لا يكون في ذوات الياء، فتعين أن يكون (فَعِلَ) بكسر العين؛ كصَيِدَ البعير إذا كان داءٌ في رأسه فيرفعه، لكنهم لما لم يريدوا فيه التصرف لغلبة شبه حرف النفي عليه سلبوه ما للأفعال من التصرف، وألزموا السكون لئلا تنقلب الياء ألفا، وأجروه مجرى الحروف كلَيْتَ، حتى بالغ القائل ومنعها العمل فقال: ليس الطيب إلا المسك. [ط: ٢٩٧]

١٥ ● **قوله: «لا يكون في ذوات الياء».**

أي: إلا هَيُؤَ، لمن حَسُنَتْ هَيْئَتُهُ(٣).

● **قوله: «حتى بالغ القائل ومنعها العمل».//** ٦٤ب

---

(١) في الكلام على أبنية الأفعال، (الجاربردي ٤٤-٤٥، والرسالة ١١١).

(٢) انظر المنصف ١/٢٣٤، والممتع ٢/٤٤٠). وقولهم لِسْتُ بكسر اللام حكاها الصاغاني في (التكملة: ليس) عن بعض بني ضبة، وحكى الفرّاء عن بعضهم قوله لِسْتُ، وحكى أبو حيّان سماع الضم في لامها كذلك. (الهمع ٢/٧٩).

(٣) انظر (شرح النظام ٣٨٧، واللسان: هيأ)، وفيه أن ابن جني حكى مجيئه على فَعُل للمبالغة عن بعض الكوفيين.

أي: إذا انتقض النفي بـ(إلا) كما في المثال، وذلك القائل بنو تميم[١].

وإما لكونه مجزوما نحو: لم يقلْ ولم يبعْ، أو في حكم المجزوم، نحو: قُل وبِع، لأنه فرع: يقول ويبيع، ولذلك لم يختلف في الضمة والكسرة فيهما. [ط: ٢٩٧] ٣

● **قوله: «لأنه فرع تقول».**

يريد أنه مأخوذ منه بحذف حرف المضارعة ثم العين؛ لالتقاء الساكنين[٢].

٦ **وثانيهما نحو: الإقامة والاستقامة، والأصل: الإقوام والاستقوام، فقلبوا العين ألفا حملا على: أقام واستقام، فالتقى ساكنان: الألف التي هي العين، والألف الزائدة، فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين على أصل الأخفش في (مَقُول)، وأما أصل سيبويه فيقتضي أن تكون المحذوفة هي الثانية.** [ط: ٢٩٧-٢٩٨] ٩

● **قوله: «وأما أصل سيبويه فيقتضي».**

قال غيره[٣]: «لم أر لسيبويه في ذلك نصًا، لكن هذا يجب أن يكون مذهبه». ومن ثَمَّ قال الشارح -[رحمه الله][٤]: «يقتضي». ١٢

وذكر بعض الشارحين أن ذكر (الإقامة)، و(الاستقامة) مكرر. وجوابه أن ذكرهما هنالك لقلب العين ألفا، وههنا للحذف لالتقاء الساكنين. [ط: ٢٩٨]

١٥ ● **قوله: «وذكر بعض الشارحين».**

---

(١) أهل الحجاز ينصبون الخبر في (ليس الطيب إلا المسك)، وأهل تميم يرفعون. قال أبو عمرو: ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب. انظر (الكتاب ١/١٤٧، والأصول ٢/٥٩، والمغني ١/٣٢٤-٣٢٥، والهمع ٢/٧٨-٨١، وتذكرة النحاة لأبي حيان ١٦٦، والمزهر ٢/٢٧٧).

(٢) انظر (شرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني ٦٩، ١٢٣).

(٣) هو بدر الدين بن مالك في (بغية الطالب ٢١٤).

(٤) زيادة من ط.

هو الشريف رحمه الله تعالى[١].

وأما بطريق الجواز ففي نحو: سيّد وميّت، فإنه تحذف الياء الثانية منهما تخفيفا لاجتماع ياءين وكسرة. قال في شرح الهادي: لم يلتزموا ههنا التخفيف، والتزموه في (كَيِّنُونة)، و(قَيِّلُولَة) لكثرة حروف الكلمة مع تاء التأنيث. [ط: ٢٩٨]

● **قوله: «التزموه في (كَيْنُونة)[٢]».**

صرح بذلك ابْنُ عُصْفُور وابن مالك وغيرهما، ومثلها: بَيْنونة، وصَيْرُورة وقَيْدُودة، وقَيْلُولَة، وحَيْلُولَة، ونحوها.

وكلام المصنف يدلّ على أنهما مما يجوز فيه الحذف، وفيه نظر؛ لأنه لم يستعمل لمثل (كَيْنُونَة)، و(قَيْلُولَة) أصل يكون هو مخففا عنه إلا نادرا في قوله:

يا ليت أنا ضمّنا سفينة حتى يعود الوصل كَيِّنُونَة

وإذا كان كذلك لم يجز جعلهما من باب ما يحذف عينه على سبيل الجواز؛ لأنه أصل مرفوض لا يصار إليه إلا لضرورة، ويمكن أن يجاب عنه بأن شيئا من القواعد لم يقتض وجوب حذفها، كما في (قُلْ)، و(بِعْ)، و(الإقامة)، و(الاستقامة)، بل هو مثل سيّد وميّت في جواز الحذف، ثم التزموه لِمَا مَرَّ. [ط: ٢٩٨]

● **قوله: «لما مرّ».**

أي: من كثرة حروف الكلمة.

ولا خلاف في أنه مغير عن أصله لأنه ليس في كلامهم (فَعْلُولَة) إلا نادرا كصَعْفُوقَة، فقال البصريون: إنه مغير عن (كَيِّنُونة) بحذف العين بدليل عوده إليه في

(١) انظر (شرحه على الشافية ١٢٣٨).

(٢) انظر المذاهب في كينونة في (الكتاب ٤/٣٦٥-٣٦٦، وأدب الكاتب ٤٩٦، ومجالس الزجاجي ٢٣٧، وليس ٦٣-٦٤، والمنصف ٢/١٥، والاقتضاب ٢/٣٤٠، وسفر السعادة ٢/٥٧٩، والإنصاف ٢/٧٩٧- المسألة ١١٥، والممتع ٢/٥٠٣، والتسهيل ٣١٤، والمساعد ٤/١٩٢، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٨).

قوله:

حتى يعود الوصل كَيُّنونَة

٣ ووجود (فَيْعَلُولَة) كخَيْتَعُورَة، وهو كل شيء لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسراب، وكالذي ينزل من الهواء كنسيج العنكبوت. قال الشاعر:

كل أنثى وإن بدا لك منها ... أية الحب حبها خَيْتَعُور

٦ [ط: ٢٩٨]

● قوله: «فقال البصريون: إنه مُغَيَّرٌ عن كَيِّنُونة[1]».

اعْتُرِضَ بأن (كَيُّنونة) مصدرٌ، وليس في المصادر ما هو على وزن (فَيْعَلُولَة) (أيضًا.

٩ وأجيب: بأن (فَيْعَلُولَة) قد ثبت في غير المصادر نحو: خَيْسَفُوجَة، ولم يثبت (فَعَّلُولَة))[1] في موضع، فَحَمْلُهُ على ما ثبت في بعض المواضع أحسن. قاله ابْنُ عُصْفُور[2]. و(الخَيْسَفُوجة)، بمعجمة، ثم مهملة، وفاء، وجيم: سُكَّان السفينة.

١٢ ● قوله: «بحذف العين».

الأصل: (كَيْوَنُونَة)، فقلبت الواو ياء، ثم حذفت لدفع الثقل الحاصل باجتماع المثلين.

وقال الكوفيون: هو مغيّر بإبدال ضمة أوله فتحة، وأصله (كُوْنُونَة) على وزن

١٥ (سُرْجُوجَة)، وهي الطبيعة، وهو ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لم يكن لإبدال الواو ياء والضمة فتحة وجه. [ط: ٢٩٨]

● قوله: «وقال الكوفيون».

١٨ كذا في التسهيل أيضًا، لكن ابْنُ عُصْفُور لم يَعْزُ هذا القول إلا إلى الفَرَّاء خاصة، وتبعه أبو حَيَّان[3]. و«السُّرْجُوجة»، بمهملة وجيمين[4].

(١) ليس في ب.

(٢) انظر: (التسهيل ٣١٤، والممتع ٢/٥٠٣).

(٣) انظر: (التسهيل ٣١٤).

(٤) السُّرْجُوجَة: الخُلُقُ والطبيعة والطريقة. (اللسان: سرج).

قوله: «وفي باب قيل...».

لما كان هذا البحث إلى قوله: «بخلاف أقيم واستُقِيم...» مشتملا على ما فيه القلب والحذف والإسكان؛ لأن إعلال (قيل) بالنقل والقلب، وإعلال (بِيع) بالنقل والإسكان، وإعلال (قُلْتُ) بالحذف، مع ما يجوز فيها من الوجوه، أخّره إلى هنا.

والمراد بباب (قِيل)، و(بِيع): الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين، وفيه ثلاث لغات:

الأولى: قيل وبيع، ووجهه أن أصل (بِيع): بُيِعَ، فأسكنوا الياء كراهةً للكسرة عليها بعد الضمة، فحصلت ياء ساكنة قبلها ضمة، فكسرت الفاء، وهي أفصحها، ثم حمل (قيل) عليه، وبهذا يقوى قول سيبويه على قول الأخفش حيث غيروا الحركة ولم يغيروا الحرف.

والثانية: أن تشمّ الفاء الضم تنبيها على الأصل، ولا يخفى عليك أن الإشمام هنا ليس بالمعنى المذكور في أول الوقف، وهذه اللغة فصيحة أيضا.

وثالثها: قُول وبُوع، ووجهها أن نقول: أصل (قُول): (قُوِل)، كرهوا الكسرة على الواو بعد الضم فحذفوه فصار (قُول)، ثم حملوا (بُوع) عليه.

وهذه وإن كانت تقوّي مذهب الأخفش إلا أنه لغة رديئة لا اعتداد بها؛ لأن حمل الثقيل على الخفيف أولى من حمل الخفيف على الثقيل. [ط: ٢٩٨-٢٩٩]

● **قوله: «المعتل العين».**

لو قال: المُعلّ العين لكان أحسن؛ ليخرج ما عينه حرف علّة ولم يُعَلَّ، نحو: عَوِرَ في المكان، وصَيِد فيه، فإن حكمه حكم الصحيح[1].

---

(١) هذا بناءً على التفريق بين الاعتلال والإعلال، وهما مختلفان، فالاعتلال: «كون أحد الأصول حرف علّة»، والإعلال، كما عرّفه ابن الحاجب: «تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان، وحروفه: الألف، والواو، والياء». وعليه فنحو (عَوِرَ، ازدوجَ، تباين) معتلّ غير مُعَلّ. وانظر (الشافية ٩٤، وشرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني ١٠٥، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٦٢).



● **قوله: «فأسكنوا الياء كراهةً للكسرة عليها».**

قيل أيضًا في التوجيه: إنهم نقلوا كسرة العين في (بُيِع) و(قُوِل) إلى الفاء بعد سلب ضمَّتها، فسلمت الياء، وانقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وعلى هذا فليس في قولهم: (بِيَع) تقوية لواحد من القولين[١].

● **قوله: «ولا يخفى عليك أن الإشمام هنا ليس بالمعنى المذكور في أوّل الوقف».**

أي: ليس عبارة عن ضمِّ الشفتين فقط، ثم ظاهر كلام كثير من النحويين والقرّاء أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين: ضمة وكسرة، على سبيل الشيوع[٢]، والأقرب ما حرره الجعبري[٣] وغيره، وهو أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازًا لا شيوعًا جزء الضمة مقدم، (وهو الأقل)[٤]، يليه جزء الكسرة، وهو الأكثر[٥].

قوله: «فإن اتصل...».

أي فإن اتصل بنحو قيل وبيع ما يسكن لامه من الضمير المرفوع المتحرك،

---

(١) انظر (شرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني ١٢١، وحاشية الصبان على الأشموني ٦٢/٢).

(٢) انظر (المنصف ٢٤٩/١، والممتع ٤٥٢/٢، والأشموني وحاشية الصبان عليه ٦٢/٢ والتصريح ٢٩٤/١، والمرادي على الألفية ٢٥/٢، وشرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني ١٢١).

(٣) انظر

(٤) في النسخ المعتمدة: (وهو أن الأقل)، بزيادة (أن)، والسياق يقتضي حذفها، والتصحيح عن (حاشية الصبان على الأشموني ٦٢/٢، والتصريح ٢٩٤/١)، نقلا عن المرادي في (شرح الألفية ٢٥/٢). ويبدو أن المحشي ناقل عنه. وقال الأزهري في التصريح: «إخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم، وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد. قال الشاطبي: وفي كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب؛ أحدها: ضم الشفتين مع النطق بالفاء، فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر، هذا هو المعروف المشهور المقروء به، والثاني: ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء، والثالث: ضم الشفتين قبيل النطق بها لأن أول الكلمة مقابل لآخرها، فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف، فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف».

وحذفت العين لالتقاء الساكنين جاز أيضا ثلاث لغات: كسر الفاء والإشمام والضم. [ط: ٢٩٩]

٣ ● **قوله: «جاز أيضًا ثلاثُ لغات».**

هذا الإطلاق هو ظاهر كلام سيبويه أيضًا، وفصّل ابن مالك وغيره من المتأخرين فقالوا: إذا خيف الْتِبَاسُ فِعْلِ المفعول بفعل الفاعل بسبب شكل، وهو ضم الفاء أو كسرها ٦ وجب اجتناب ذلك الشكل فيقال في بُوع: بُعْتَ يا عبدُ، بضم الفاء، أو الإشمام، لا الكسر، وفي عُوق: عِقْتَ (يا زيد)[1]، بالكسر، أو الإشمام، لا الضم[2].

قوله: «وباب اختير...».

٩ **يعني أن الفعل الماضي المعتل العين المبني من الافتعال والانفعال مثل باب (قِيل)، و(بيع) فيهما، أي في الواوي واليائي.**

فاخْتِير: يائي، وانْقِيد: واويّ، وإنما أجري مجراه في اللغات الثلاث لأن أصل ١٢ **(اخْتِيرَ)، و(انْقِيدَ): اُخْتُيِرَ وانْقُوِدَ، و(تُيِرَ)، و(قُوِدَ) كَبُيِعَ وقُوِلَ.** [ط: ٢٩٩]

● **قوله: «المعتل العين».**

لو عبّر أيضًا بالمُعَلِّ لكان أَوْلَى ليخرج نحو: (اعْتَوَر) فإنه أيضًا كالصحيح.

١٥ **قوله: «بخلاف أقيم...».**

أي بخلاف الماضي المبني للمفعول من الإفعال والاستفعال، كأقيم واستقيم، فإن أصلهما: أُقْوِم واسْتُقْوِمَ، فلم يقع فيهما قبل العين المكسورة ضمة ليعامل معاملة

---

(١) ليس في ب.

(٢) قال سيبويه (٤/٣٤٣): «فإن قلت (فُعِلْتُ)، أو (فُعِلْنَ)، أو (فُعِلْنا) ففيها لغات...».

وقال ابن مالك في الألفية:

وإن بشكل خيف لبس يجتنب   وما لباع قد يرى لنحو حَبّ

وانظر (المنصف ١/٢٥٢-٢٥٥، والتبصرة ٨٧٦، والممتع ٢/٤٥٣، والرضي ٣/١٥٥-١٥٦).

(قِيل)، و(بِيع)، بل وقع قبلها سكون فأجري مجرى (يقيم)، و(يستقيم)، ولم يجر فيهما ما جرى في (قِيل)، و(بِيع) لعدم موجب ذلك.

٣ قوله: «وشرط إعلال العين...».

في الاسم الذي يكون على أكثر من ثلاثة أحرف ولا يكون جاريا على الفعل مما لم يذكر أن يكون موافقة الفعل حركة وسكونا مع مخالفة بزيادة أو بنية مخصوصتين ٦ بالاسم، كمَفْعِل وتِفْعِل، فلذلك لو بنيت من (البيع) مثل مَضْرِب وتِحْلِئ قلت: مَبِيع وتِبِيع، بالإعلال لموافقتهما الفعل حركة وسكونا، مع المخالفة في (مَبِيع) بزيادة الميم، وفي (تِبِيع) بزنة (تِفْعِل) بكسر التاء، فلا يحصل من الإعلال الالتباسي؛ لأن ٩ مثل ذلك لا يكون في الأفعال. [ط: ٢٩٩-٣٠٠]

● قوله: «ولا يكون جاريًا على الفعل».

الجاري عليه كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول.

١٢ والتِّحْلِئ بكسر التاء: ما أفسده السّكين من الجلد إذا قشر، من: حَلأتُ الجلد أي: قشرته.

ولو بنيت من (البيع) مثل (تَضْرِب) قلت: (تَبِيع) بالتصحيح؛ لئلا يلتبس بالفعل، ١٥ وإنما قال: غير الثلاثي احترازا من نحو: بابٍ ونابٍ. وإنما قال: غير الجاري؛ لأن الجاري على الفعل يعلّ من غير هذه الشريطة، وقوله: «مما لم يُذكر» بيان قوله: «غير الثلاثي، والجاري على الفعل». [ط: ٣٠٠]

١٨ ● قوله: «لأن الجاري على الفعل يُعَلُّ».

أي: إذا كان جاريًا على الفعل المُعَلِّ، أما الجاري على الفعل المصحح كـ(مُقَاول ومُبَايع) فإنه لا يُعَلُّ لجريانه على (يُقَاول ويبايع).

٢١ وأما نحو (يزيد) عَلَما فإنه أعل فِعلا ثم نقل إلى العلمية، لا أنه أعل بعد تقديره اسما، وكذلك (أبان) إن قلنا: وزنه (أفعل) أعلّ في حال الفعلية، ولذلك لم يصرفه بعضهم، ومن رأى أنه (فَعَال) صرفه لعدم المقتضي، فلا يكون من هذا الباب. [ط: ٣٠٠]

● **قوله: «ولذلك لم يصرفه بعضهم».**

أي: لأن فيه حينئذ العلمية ووزن الفعل[1].

● **قوله: «فلا يكون من هذا الباب».**

أي: لأنه لم يوجد (فَعَال) في أبنية الأفعال.

والاستدلال على أنه (فَعَال) بأنه لو كان (أَفْعَل) لم يعلّ؛ لأنه من قبيل الأسماء ضعيف، لجواز أنه قد أعلّ قبل تقديره اسما، ولانتقاضه بمثل (يزيد)، وكذا الاستدلال على أنه (فعال) بصرفه في قول الشاعر:

درس المَنَـــا بمُتَالع فَأَبَانِ فتقادمت بالحَيْس والسُّوبان

ضعيف أيضا؛ لأن صرف ما لا ينصرف في الشعر كثير.

وأراد بقوله: «المَنَا»: المنازل، فحذف العجز واكتفى بالصدر، وهذا الحذف قبيح، وأبان ومُتالع، بضم الميم، جَبَلان، وقوله: فتقادمت: أي صارت قديمة، والحَيْس، بفتح الحاء الغير المعجمة، وقيل بكسرها: موضع أو جبل، ذكره الصَّغاني، والسوبان: اسم واد.

واستدل بعضهم على أن (أبان) فَعَال بأنه لو كان أفعل لزم التسمية بالماضي، وهو مستبعد.

وهذا أيضا ضعيف لأنه قد سمي به كثيرا نحو: شَمَّر، وكَعْسَبَ، وأقوى ما يدل على أنه (فَعَال) أن (فعالا) في الأعلام أكثر من (أَفْعَل) معتلا، مع أن أكثر المتقدمين صرفوه. [ط: ٣٠٠]

● **قوله: «نحو: شمّر».**

هو اسم فرسٍ وناقةٍ ورجلٍ. ومعنى كَعْسَبَ: عَدَا وهَرَب، أو مشى سريعًا، أو عدا

---

(١) انظر (شرح شواهد الشافية ٣٩٧)، وهما أبانان: الأبيض، والأسود، وانظر (معجم البلدان ١/٦٤).

بطيئًا، أو مشى مِشْيَةَ السكران(١).

قوله: «اللام...».

٣ **تقلب الياء والواو ألفا إذا وقعتا لاما متحركا مفتوحا ما قبلها، ولم يكن بعدهما موجب للفتح، لمعنى تقدم في العين، كغزَا... إلخ، بخلاف: غَزَوْتُ... إلخ؛ لسكون الواو والياء فيهما.** [ط: ٣٠٠-٣٠١]

٦ ● **قوله: «ولم يكن بعدهما موجب الفتح».**

لما كانت اللام مَحَلَّ التغيير لم يكفَّ إعلالها الساكن كما كفَّ إعلال العين، ما لم يكن ألفًا أو ياء مشددة، كما ذكر ابن مالك وغيره(٢)، فإنهما لا يكُفّان إعلالها دون ٩ غيرها من السواكن فلا يُعَلُّ نحو: (رَمَيا وغَزَوَا)، لما سيأتي، ولا في نحو: (عَلْوَى)؛ لأنه (في)(٣) موضع تبدل فيه الألف واوًا، وعَبَّرَ المصنف بـ(موجب الفتح)؛ فشمل مع الألف نون التوكيد، وقد ذكر الحكم معها أولئك في بابها، فالمذكورات مانعة من الانقلاب لما ١٢ ذكر فيها، وإن لم يحصل اللبس في بعضها كما فصل الشارح.

وقوله: «تَخْشَين».

لجمع المؤنث، ووزنه (تَفْعَلْن)، ولم تنقلب فيه الياء ألفا لسكونها، وأما ١٥ **(تَخْشَين) للواحدة المخاطبة فأصله (تَخْشَيِين) كتعلمين، قلبت اللام فيه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فوزنه (تَفْعَيْن).**

وقوله: «تأبين».

١٨ **لجمع المؤنث أيضا، ووزنه (تَفْعَلْن)، وأما (تَأْبَيْن) للواحدة المخاطبة فأصله (تأبيِين) كتعلمين، حذفت لامه، ووزنه (تَفْعَيْن) لِمَا مَرَّ.**

---

(١) انظر (اللسان: شمر، كعسب).

(٢) انظر (التسهيل ٣١٠، وابن يعيش ٩٨/١٠، والممتع ٥٢٧/٢، والرضي ١٥٧/٣).

(٣) ليس في ب، ط.

وبخلاف (غَـزْوٍ)، و(رَمْيٍ) لسكون ما قبلهما، وبخلاف ما إذا كان بعدهما موجب للفتح نحو (غَزَوَا)، و(رَمَيَا)؛ لأنه لو انقلبت اللام فيهما ألفا لحذف لالتقاء الساكنين، والتبس بغَزَا ورَمَى، ونحو (رَحَيَان)، و(عَصَوَان) لأنه لو انقلبت لامهما ألفا لقيل: (عَصَان)، و(رَحَان) فيلتبس بالمفرد عند سقوط النون بالإضافة.

قوله: «واخشيا...».

أي واخشيا نحو: غَزَوَا في عدم إعلال اللام لأنه من باب: لن يخشيا؛ إذ الأمر مشتق من المضارع، وبعد اللام فيهما ألف الضمير، فلما لم يعلّ من نحو: لن يخشيا؛ لئلا تحذف اللام ويلتبس بالمفرد، لم يعلّ أيضا من (اخشيا)، وإن لم يحصل الالتباس؛ لأنه حينئذ كان يقال فيه (اخْشَا) بالألف، وفي المفرد (اخْشَ) بغير ألف.

قوله: «واخْشَيَنْ...». عطف على قوله: «لن يخشيا...» أي لأن (اخشيا) من باب (لن يخشيا)، ومن باب (اخشين) لكونهما أمرا، وتحقق ما يوجب فتح اللام فيهما، والأولى أن يقال: هو عطف على قوله: «واخشيا»، أي واخشين أيضا نحو (غَزَوَا) في عدم إعلال اللام لشبهه بلَنْ يخشيا، فإنه وإن لم يحصل الالتباس فيه على تقدير الإعلال لأنه حينئذ كان يقال: (اخْشَان)، لكن حُمِل على: (لن يخشيا) لموافقته له في وجوب فتح اللام لما وقع فيه بعد.

ويجوز أن يكون قوله: «بذلك...» إشارة إلى (اخشيا) فيكون قد حمل أولا (اخشيا) على (لن يخشيا)، ثم (اخْشَيَنْ) على (اخشيا). [ط: ٣٠١]

● قوله: «لكونهما أمرًا... الخ».

قد يقال: ليس حَمْلُ (اخْشَيَا) حينئذ على (اخْشَيْن) بأَوْلَى من عكسه، كيف وهما سواء في تحقق ما يوجب الفتح وعدم الأداء إلى اللبس، ومن ثَمَّ كان الأَوْلَى خِلَافُ هذا الوجه.

قوله: «بخلاف اخْشَوْا...».

فإنه تقلب فيه اللام ألفا؛ لأنه ليس بعدها موجب للفتح، وأصله (اخْشَيُوا) قلبت



الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار (اخْشَوا)، وحكم (اخْشَوُنَّ) كحكم (اخْشَوْا) لأنه لما اتصل بقولنا (اخشوا) نون التأكيد حركت الواو بالضمة لكونها واوا ساكنة قبلها فتحة، لقيت ساكنا نحو: اخشوا القوم، فصار: اخْشَوُنَّ. وأصل (اخْشَيْ): (اِخْشَيِي)، كاعلمي، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين فصار: اِخْشَيْ، وحكم (اِخْشَيِنَّ) كحكم (اِخْشَيْ) لأنه لما اتصل به نون التأكيد حركت الياء بالكسر لكونها ياء ساكنة قبلها فتحة، لقيت ساكنا بعدها، نحو: اخْشَيِ القومَ، فصار (اخْشَيِنَّ). [ط: ٣٠١-٣٠٢]

● قوله: «لكونها واوًا قبلَها فتحةٌ».

أي: فلم يحذف لعدم ما يدل حينئذ عليها، بخلاف الواو // في نحو (اغْزُوَا) فإنها تحذف إذا اتصل بها النون؛ لوجود ما يدل عليها، وهو الضمة قبلها. ٦٥أ

قوله: «وتقلب الواو ياء...».

إذا وقعت مكسورا ما قبلها كدُعِيَ ورَضِيَ والغازِي؛ لاستكراههم الواو المتطرفة بعد الكسرة، ولذلك رفضوه.

أو وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها، سواء كان ما قبلها مفتوحا أو مكسورا لوجهين:

الأول: أنه لما زاد على ثلاثة أحرف ثقل، والياء أخف، ولم يمنع مانع كالضم في (يَدْعُو)، و(يَغْزُو) فقلبوها ياء.

والثاني: أنه لما وجب قلبها في بعض تصرفاته حملوا الباقي عليه، أما في نحو: أَغْزَيْتُ واستغزيت فحملا للماضي على المضارع، وذلك لأن كل فعل ماضيه على أربعة أحرف فصاعدا غير تَفَعَّل وتَفَاعَل وتَفَعْلَل فإن ما قبل آخر مضارعه يكسر، نحو: يُكرم، ويستخرج، فإذا كان معتل اللام وكان لامه واوا فإنها تنقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، نحو: يُغْزِي، ويستغزي، وحملوا الماضي على المضارع فقالوا: أَغْزَيْتُ واسْتَغْزَيْتُ، كما قالوا: يقول ويبيع؛ لإعلال قال وباع. [ط: ٣٠٢]

● قوله: «لاستكراههم الواو المتطرفة بعد الكسرة».

ولأنها بتطرفها معرضة لسكون الوقف عليها، فَعُوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياءً؛ تَوَصُّلاً للخفة وتناسب اللفظ، ومن ثَمَّ لم تتأثر الواو بالكسرة، وهي غير متطرفة كـ(عِوَجٍ وعِوَضٍ)، ومثل المتطرفة الواقعة بعد كسرة، وقد وَلِيَهَا عَلَمُ تأنيث نحو: (عُرَيْقِيَة، وتُرَيْقِيَة)، مُصَغَّرَيْ: (عَرْقُوَة، وتَرْقُوَة)[1]، و(أَكْسِيَة) جمع كساء، أو وليها زيادتا فَعَلان نحو مُثَنَّى شَجٍ[1]، وهو: شَجِيَان، ومماثل ظَرِبَان من الغزو، وهو غَزِيَان؛ لأن التاء في حكم الانفصال، (وكذا الألف)[2] والنون.

وهكذا قلبوا الواو ياء في تَفَعَّل وتفاعل، نحو: تَغَزَّيْتُ وتَغَازَيْتُ، مع أنه لم تقلب في مضارعهما ياء، فإنك تقول: يَتَغَزَّى ويَتَغَازَى، بقلب الواو فيهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن (تَفَعَّل)، و(تَفَاعَل) مطاوع (فَعَّل)، و(فَاعَل)، فلما كانت الواو تقلب في الأصل ياء لانكسار ما قبلها نحو: تُغَزِّي وتُغَازِي، وكان الماضي يُحمل عليه نحو: غَزَّيْتُ وغَازَيْت، بقي بعد دخول تاء المطاوعة في الماضي على حالها، ولم يمكن إبقاؤها في المضارع لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وأما في نحو: (يُغْزَيَان)، و(يَرْضَيَان) فبالعكس مما سلف، أي حملا للمضارع على الماضي، وذلك لأن الواو في ماضيهما تنقلب ياء لانكسار ما قبلها، نحو: (غُزِي)، و(رَضِيَ)، فحمل المضارع عليه طلبا للمماثلة فقالوا: (يُغْزِيَان)، و(يَرْضَيَان)، وإذا كانوا قد أَعَلُّوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل مع اختلاف جنسهما، فإعلال الماضي لإعلال المضارع، وإعلال المضارع لإعلال الماضي أولى.

وبعضهم يقول: إنما قلبت الواو في (تَغَزَّيْتُ)، و(تَغَازَيْت) لأن اسم فاعلهما

---

(١) العَرْقُوَةُ: الخشبة المعروضة على الدّلو، وعَرْقَيْتُ الدَّلْوَ: جعلت لها عَرْقُوَةً وشددتُها عليها، والعَرْقُوَتان من الرَّحْلِ والقَتَبِ: خشبتان تُضمان ما بين الواسط والمؤخرة، والعرقوة: كل أكمة منقادة في الأرض.

والتَّرْقُوَةُ: عظم وصل بين ثُغرة النحر والعاتق من الجانبين، وهما ترقوتان.

ورجل شجٍ وشجيٌّ: حزين. انظر (اللسان: عرق، ترق، شجو).

(٢) ط: (وكذا في حكم الألف).

(مُتَغزٍ)، و(مُتَغَازٍ)، وهو ضعيف لأن اسم الفاعل من (دَعَا): (داعٍ)، ومع ذلك لا يقال: **دَعَيْتُ**. [ط: ٣٠٢]

٣ ● **قوله: «تقلب الواو فيهما ألفا».**

القياس أن الواو فيهما انقلبت ياءً، للقاعدة المتقدمة، ثم الياء ألفًا، وقد قالوا[1]: إن الألف في: (مُعْطًى، ومُسْتَغْلًى) منقلبةٌ عن ياء هي بدل من واو، قالوا: والدليل أنك تقول في

٦ التثنية: مُعْطَيان، ومُسْتَغْليان.

قوله: «بخلاف يدعو ويغزو...».

فإنه لم يقلب الواو فيهما ياء وإن كانت رابعة لانضمام ما قبلها.

٩ **وقولهم: (قِنْيَة) شاذ، والقياس (قِنْوَة)، والذي حسّنه قولهم: اقتنيت، وقيل: لا شذوذ في (قِنْيَة) لأنه يقال: قَنَوْتُ الشيء وقَنَيْتُه قِنْوَة وقُنْوَة وقِنية وقُنية، أي: كسبته، فالقِنوة والقُنوة من قنوت، والقِنية والقُنية من قنيت.** [ط: ٣٠٢]

١٢ ● **قوله: «وقولهم: (قِنْيَةٌ) شاذٌّ[2]».**

(١) قال هذا أبو علي في (التكملة ٦٠٢، وأبو الفتح في سر الصناعة ٢/٦٧٢).

(٢) يمكن أن يدفع الشذوذ عن (قِنْيَةٍ) بأمرين، الأول: أنه سُمِع في فِعْله: قنوت وقنيت، وعليه تحمل (قِنية) على اليائي، ومن قال: (قُنْوَة) حمل قوله على الواوي.

والأمر الثاني: أنّ ابن جني حكى في (سر الصناعة ٢/٧٦٣) أنه تقلب الواو ياءً إن سبقتها كسرة مباشرة، أو فصل بين الواو والكسرة فاصل هو حرف ساكن، فالساكن حاجز غير حصين، وعليه يمكن أن يُحمل (قِنْيَةٌ) على هذا فيقال: أصله (قِنْوَةٌ) من الواوي، ثم قلبت الواو ياءً، وإن لم تكن رابعة؛ لسبقها بكسرة، والحاجز السكون بينهما غير مانع من القلب.

فإن قيل: ما تقول فيما سمع من قولهم (قِنْوَةٌ) بكسر القاف وعدم القلب؟.

فالجواب أن أبا الفتح قد ذكر أيضا أن لهذا أشبهة؛ أقصد ما سبق فيه الواوَ كسرةٌ وفصل بينهما حرف ساكن، يُجري بعض العرب على أصله فلا يقلب فيقول: قِنْوَةٌ وصِبْوَانٌ، والصِّبْوَان لغة في الصِّبيان.

⇦

أي: لأن الواو ليست رابعة، وقد شذَّ أيضًا ألفاظٌ أخرى وقعت فيها الواو رابعة وانكسر ما قبلها ولم تبدل ياء، وهي: مقاتِوَة، وأَقْرِوَةٌ، وسواسِوَة، والقياس: مَقاتِيَة وأَقْرِيَة وسَواسِية، وقد سُمع هذا على الأصل. والمقاتوة جمع مُقْتَوٍ، بقاف ومثناة اسمُ فاعلٍ من اقْتَوى؛ أي: خَدَم. والسَّواسوة: المُسْتَوُون في الشَّرِّ، والأَقْرِوَةُ: جمع قَرْوٍ، وهو مِيْلَغُ الكلب(١).

● قوله: «لأنه يقال: قَنَوْت الشَّيءَ وقَنَيْته قُنْوَةً وقِنْوَة».

أي: بضم القاف وكسرها، وقد جزم بالواو والياء فيهما الجوهري وصاحب القاموس(٢).

وكذا قولهم: (هو ابن عمي دِنيا) شاذّ، والقياس: دِنْوا، وقولهم: دِنيا، أي لاصق النسب، ويقال: ابن عمي دِنْيٌ ودِنيًا ودُنيا. [ط: ٣٠٢]

● قوله: «هو ابن عمٍّ دِنْيٍ ودِنْيًا ودُنْيًا(٣)».

⇨ وإن قيل: وما تقول فيما سُمع كذلك من قولهم: (قُنْيَة) بقلب الواو ياءً مع عدم وجود كسرة قبلها، ومع الحاجز الساكن، وهو النون؟.

فالجواب أن هذا، على ما ذكره أبو الفتح، ومثله قولهم: (صُبْيان) ضُمَّ أوله، وهو القاف من (قُنْية) والصاد من (صُبيان) بعد أن قلب الواو فيهما على لغة من كسر الأول فقال: (قِنْيَةٌ، وصِبْيَان)، فلما قُلبت الواو ياءً للكسرة، وضمَّ الأول بعد ذلك، أُقِرَّت الياء بحالها التي كانت عليها في لغة من كسر.

وأما قولهم: (قُنْوَة، وصُبْوان)، لغتان مسموعتان، فلا شيء فيهما.

ثم يقال بعد ذلك: لم يثبت البصريون (قَنَيْتُ) وإنما حكاه الكوفيون. وانظر (سر الصناعة ٦٣٧/٢، والتمام لابن جني ١٧-١٨، وإصلاح المنطق ١٤٠، والخصائص ٣٧/١، ١٦٣/٣).

(١) انظر (اللسان: سوا، قرا، قوا).

(٢) (الصحاح، والقاموس: قنا).

(٣) أي لازق النسب. انظر (الصحاح، واللسان، والتاج: دنا، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١١١/١٠).

هو بتنوين عمٍّ، وسكون النون وكسر الدال في الأَوَّلَيْن وضمِّها في الثالث. قال الجوهري[1]: «إذ ضممتَ الدال لم يَجُز الإجراءُ، وإذا كسرت الدال: إن شئت أجريته، وإن شئت لم تُجْرِ، فأما إذا أضفت العَمَّ إلى معرفة لم يَجُز الخفضُ في: دِنْيٍ كقوله: هو ابن عمِّه دِنْيَا ودِنْيَةً؛ لأن دنيًا نكرة لا يكون نعتًا لمعرفة[2]» انتهى.

قوله: «وطيِّئ...».

أي وقبيلة طيئ تقلب الياء في باب: رَضِيَ وبَقِيَ ودُعِيَ ألفا فيقولون: رَضَا وبَقَا ودُعَا؛ لأنهم استثقلوا الكسرة قبل الياء فقلبوها فتحة فانقلبت الياء ألفا، وذلك مختص بالأفعال دون الأسماء كالقاضي. [ط: ٣٠٢]

● **قوله: «وذلك مختص بالأفعال».**

الذي يقتضيه كلام ابن مالك[3] وغيره أن هذه اللغة جارية في (كل)[4] ياء انكسر ما قبلها من فعل ماض أو مضارع، والمفهوم من كلام المصنف، وصرَّح به الشارح في الكلام على المضارع، أنهم لا يفعلون ذلك إلا إذا انفتحت الياء كما في: رَضِيَ وبَقِيَ ونحوهما، وقد تقدم أوائلَ المضارع[5] تفصيل ذلك، فليراجع.

---

(١) (الصحاح: دنا).

(٢) يقصد بالإجراء وعدمه: الصرف أو عدمه، وإنما يمتنع صرف دُنيا بضم الدال لأنه فُعْلى أفعل، وجاز الوجهان في (دِنيا) بكسرها، على إجرائه مجرى مضموم الدال؛ لأن مكسورة الدال لغة في مضمومتها، فأعطيت حكمها، وأما من صرف، فلكونها عنده خرجت عن فُعلى مؤنث أفعل. وانظر (التهذيب: دنا، ١٤/١٨٩).

(٣) قال في (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣٧): «اطرد في لغة طيئ ما آخره ياء تلي كسرة من فعل واسم جعل الكسرة فتحة والياء ألفًا». وانظر (الممتع ٥٥٧).

(٤) ليس في ط.

(٥) انظر (الجاربردي ٥٣ وما بعدها، والرسالة ١٤٥).

قوله: «وتقلب الواو طرفا...».

ليس في الأسماء المتمكنة اسم آخره واو وقبلها ضمة، وإنما يجيء ذلك في الفعل كيغزو، وفي الأسماء غير المتمكنة نحو: هُوَ وذُو، فإذا أدّى قياس إلى مثل ذلك غُيِّر وعُدل إلى بناء غيره، كما إذا جَمَعتَ (دَلْوًا) فإن أصله (أدْلُوًا)، قلبت الواو ياء والضمة كسرة، فيصير من باب (قاضي) فيعل إعلاله، ويقال: هذه أدلٍ، ومررت بأدلٍ، ورأيت أدليًا، وإنما فعلوا كذلك لأنهم لو بقّوه على حاله لقالوا: هذه أدلوٌ ومررت بأدلوٍ، فيجتمع الضمة والكسرة مع الواو، وإنه ثقيل، ويضاف إلى ذلك ثقل الياء إذا أضفت إلى نفسك فقلت: هذه أدْلُوِي، وثقل الياءين إذا نسبت إليه فقلت: أدلُوِيّ، فغيروا احترازا عن الثقل. [ط: ٣٠٣-٣٠٤]

● **قوله: «وإنما يجيء ذلك في الفعل».**

إن قيل: لم خُصَّ الفعل -وهو أثقلُ من الاسم- بهذا الذي رُفِضَ من الاسم؟ فالجواب: أنَّ ذلك سَهُلَ عليهم في الفعل؛ لتعرضه لحذف آخره في الجزم، والمستثقل إذا كان بصدد الزوال هان أمره، وأيضًا فإن آخر الاسم مُعَرَّضٌ لما يتعذر الواو معه، أو يكثر استثقالها كالجر، وياء المتكلم، دون نون وقاية (وياءي)[١] (النسب)[٢]، وآخر الفعل ليس كذلك، ولذلك لم يُبَالَ بـ(هو وذُو) بمعنى الذي؛ لأنه لا يلحقهما ما ذكرته، كذا في الإيجاز[٣].

● **قوله: «فإذا أدَّى قياسٌ إلى مثل ذلك».**

أي: إلى وقوع واوٍ قبلَها ضمةٌ آخرَ اسمٍ متمكن كالواو في جمع (دَلْوٍ)[٤]،

(١) ص، هـ: (وهي)، وفي ط: (ياء)، وما أثبته عن (إيجاز التعريف ١٩).

(٢) ليس في ب.

(٣) (إيجاز التعريف ١٩).

(٤) فيما لو جمع على (أَفْعُلٍ) فتقول: (أَدْلٍ)، وأصله: (أَدْلُوٌ)، فتقلب الواو ياءً لتطرفها بعد ضمَّة، فيصير (أَدْلُيٌ)، وتقلب الضمّة كسرة لتسلم الياء ولئلا يلزم الدور، فيصير (أَدْلِيٌ)، فيعلّ إعلال قاضٍ. ومنهم من يرى أنه قلبت الضمة كسرة فقلبت الواو ياءً للكسرة، وانظر (المنصف ٢/١١٨، والمفصل ٣٨٩، وشرحه لابن يعيش ١٠/١٠٧، والممتع ٢/٥٥٨، وشرح الملوكي ٤٦٧).

واحترزوا بهذه القيود عن الواو في نحو: غَزْوٌ، وقَمَحْدُوَة، وقُوبَاء، وسيأتيان، ونحو: يَدْعُو، وهُوَ، وكذا: ذُو الموصولة في لغة من بَنَى، أما ذُو بمعنى صاحب فهو اسم متمكن، ولإخراجه زاد ابن مالك في الضابط[1]: عدمَ التقيُّدِ بالإضافة، ولم تقلب الواو فيه ياء»، قيل: «لأن ضمة الذال فيه عارضة، جيء بها إِتْبَاعًا لما بعدها، وأصلها الفتح، فليس قبل الواو فيه ضمة أصلية، وهي المتبادرة من إطلاق الضمة» انتهى. وقد يؤيده قولهم: إن نحو (سُوءٌ)[2] المرفوع، أي: والمجرور، إذا خففت، وقيل فيه: (سُوٌ) بالنقل والحذف لا تقلب فيه الضمة كسرة، ولا الواو ياء؛ لأن تطرف الواو عارض بسبب التخفيف، والمتطرف في التقدير هو الهمزة، لكن الفرق أن ضمة الذال من العارض اللازم، وهو يجري مجرى الأصلي في كثير من الأحكام، على أن اعتبار تلك الضمة ليس بأبعد من اعتبار تطرف الواو في نحو: يا ثمود، إذا رُخِّمَ على لغة من لا ينتظر، فالأَوْلَى التوجيه بأن الواو في (ذو) بصدد التغيير إلى الألف والياء فَسَهُلَ احتمالها، كما في الفعل، هذا وقد عرف تقدم أنك لو سميت أحدًا بنحو (يَغْزُو) نَقْلاً // من الفعل الخالي من الضمير قلت فيه: (يَغْزٍ) رفعًا وجرًا، و(يَغْزُيَ) نصبًا، وهو مذهب البصريين؛ جريًا على القاعدة المذكورة، وخالفهم الكوفيون فَأَبْقَوْهُ على ما كان عليه قبل التسمية، واحتجوا بأن (العرب)[3] لمَّا سَمَّتْ بـ(يَزِيد) أبقته على إعلاله، ولم يُحْكَمْ له بحكم الاسم؛ إذ لو حكمت له بحكمه لصحت عينه؛ لأن الاسم إذا وافق الفعل وزنًا وزيادة صحت عينُه، نحو: (أَسْوَدَ وأَبْيضَ)، وكل ما ذكر (في المعرب)[4]، أما الاسم الأعجمي الذي آخره واو قبلها ضمة نحو: (سَمَنْدُو)، فإن العرب إذا نقلته إلى كلامها أبقته على ما كان عليه ولم تغيِّره، (ذكر)[5] ذلك الشيخ أبو حَيَّان[6].

---

(١) انظر (التسهيل ٣٠٥، وشرحه لابن عقيل ٤/١٣٥).

(٢) ط: (سواء).

(٣) ليس في ب.

(٤) ط: (غير المعرب).

(٥) ليس في ب.

(٦) انظر (التذييل والتكميل ٦/١٥٨/ب)، وانظر هذه المسائل أيضا في (المنصف ٢/١١٨).

ومنهم من يقول: قلبت الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياء في مثل (أَدْلٍ)، و(قَلَنْسٍ)، وما ذكرناه أولا أولى؛ لأنه يلزم منه أن يكون الحركة تابعة للحرف، بخلاف الثاني، فإنه يلزم منه أن يكون الحرف تابعا للحركة. [ط: ٣٠٤]

● **قوله: «وما ذكرناه [أَوَّلاً](1) أَوْلَى».**

يريد سَبْقَ انقلاب الواو على انقلاب الضمة كما اقتضاه كلامه، وصرَّح به في المتن(2)، والقولان لأبي علي الفارسيّ(3)، وذكر أبو الفتح في وجه تسويغهما أنه إذا اعترض تغييران في مثال واحد، فالقياس أنه يَسُوغ لك أن تبدأ بِأَيِّ العملين شِئْتَ، ومراده إذا لم يكن الابتداء بأحدهما يؤدي إلى كثرة عمل، كما هنا، فإن أدَّى إليه تعيَّن الابتداء بالآخر نحو: إوَزَّة، أصله: إوْزَزَة، نقلت حركة الزاي إلى الواو وأدغمت، ولا ينبغي أن تعتقد أن الواو قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم أدغمت الزاي، ثم قَوِيَت الياء بالحركة فعادت الواو؛ لأن في ذلك زيادة عملين على الوجه الأول(4).

● **قوله: «لأنه يلزم منه أن تكون الحركة تابعة للحرف».**

لك أن تعارض ذلك بما نقله أبو حَيَّان(5) عن بعض أصحابه، وهو أن الحركة أضعف من الحرف، وابتذال الضعيف أَقْرَبُ مأخذًا من الإنحاء على القَوِيّ، فإذا غَيَّرُوهُ تطرقوا بتغييره إلى تغيير القَوِيّ، وعارضه اليزدي(6) -أيضًا- بأن قلب الضمة كسرة - بدون قلب الحرف كما في: (التَّرامي)، و(التَّجاري)- محقق دون عكسه، واعتبار المُطَّرِدِ أَوَّلاً أَوْلَى.

(١) سقط من ص، ب.

(٢) انظر (الشافية ١٠٥).

(٣) انظر (التكملة لأبي علي ٥٩٨، والمنصف ٢/١١٨، والتذييل والتكميل ٦/١٥٩/أ).

(٤) انظر (سر الصناعة ٢/٦١٧)، وحكى الوجهين أبو الفتح في (المنصف ٢/٢٧٣).

(٥) (التذييل والتكميل ٦/١٥٩/أ).

(٦) (شرحه على الشافية ٥١٤).

وقوله: «كما انقلبت في الترامي والتجاري...».

أي لما قلبت الواو ياء قلبت الضمة كسرة كما قلبت ضمة (التَّرَامِي)، و(التَّجَارِي) كسرة، وأصلهما: الترامُيُ والتجارُيُ، وهما مصدرا: تَرَمَيْنَا وتَجَارَيْنا، وإنما فعلوا كذلك ههنا لأنه ليس في الكلمات ما آخره ياء قبلها ضمة. ٣

قوله: «بخلاف قَلَنْسُوَة وقَمَحْدُوَة...».

وهي ما خلف الرأس. والمراد بهما ما لم يكن الواو فيه متطرفا، وبخلاف الواو الواقعة في العين مع وجود الضمة قبلها، نحو: القُوَبَاء. وبخلاف الياء الواقعة في العين مع وجود الضمة قبلها كالخُيَلاء، فإنه لا تقلب الواو في الصورة الأولى ياء، والضمة كسرة، ولا الضمة في الصورة الثانية كسرة، لعدم وقوع الواو والياء فيهما طرفا. ٦ ٩

[ط: ٣٠٤-٣٠٥]

● **قوله: «والمراد بهما ما لم يكن الواو فيه متطرفا».**

أي: بسبب اتّصال (التاء)[1]، والتحقيق: أن الضمة الواقعة قبل الواو التي بعدها هاء التأنيث إن كانت في واوٍ تعين الإعلال مطلقًا؛ لتضاعف الاستثقال، نحو: أن تبني مثل (عَرْقُوَةٍ) من (غَزْوٍ) فإنك تقول فيه: (غَزْوِيَةٌ)[2]، والأصل: غَزْوُوَةٌ، ثم فُعِلَ به ما ذكر من الكسر والإبدال، وكذلك لو كانت الواوان أصليتين كبناء مثل: (مَقْدُرَة) من قُوَّة، فإنك تقول فيه: (مَقْوِيَةً)، والأصل: (مَقْوُوَة)، وإن كانت في غير واو سَلِمَتْ إن بُنِيَت الكلمةُ على الهاء، كـ(عَرْقُوَة وقَلَنْسُوَة) وأبدلت كسرة، والواو ياء، إن قدِّر عروضها مثل أن يجاء لـ(العَرْقَى والقَلَنْسَى) بواحد مبني عليهما بِنَاءَ (عَبَاءَةٍ) على (عَبَاءٍ)، فإن الواجب أن يقال فيه من (العَرْقَى): (عَرْقِيَة)، ومن (القَلَنْسَى): (قَلَنْسِيَة)، والأصل: (عَرْقُوَة، وقَلَنْسُوة)، فلم يستعمل الأصل مع الهاء العارضة كما لم يستعمل قبل عروضها، قال ذلك ابن مالك في ١٢ ١٥ ١٨

(١) ب: (الياء).

(٢) انظر (الكتاب ٤/٤١٤، والمنصف ٢/٢٩٠، والمساعد ٤/١٣٧).

إيجاز التعريف(١)، وأشار إليه في غيره(١). ويوافقُه قولُ سيبويه في (فُعُلَةٍ) بالضم من الرَّمي: (رُمُوَةٌ) إذا بَنَيْتَ على (الياء)(٢)، و(رُمِيَةٌ) إذا لم تَبْنِ.

٣ ● **قوله: «فإنه لا تقلب الواو في الصورة الأولى».**

أراد بها نحو: (قَلَنْسُوَةٍ)، ونحوَ: القُوَباءِ؛ (٣-(لأنَّ الواو فيهما غيرُ متطرفة.

والقُوَبَاء: داء معروف يتقشر ويتسع، يعالج بالريق، وهي مؤنثة لا تنصرف،
٦ **والجمع قُوَب. قال الشاعر:**

يا عجبا لهـــذه الفليقة هل تغلبنَّ القُوَبَاءَ الرِّيقة

والفليقة: الداهية. [ط: ٣٠٥]

٩ ● **قوله: «والجمع قُوَبٌ».**

أي: بفتح الواو. والمشهورُ نصبُ (القُوَباءِ) في البيتِ مفعولاً مقدَّمًا) -٣).

وقد يسكن الواو من (القُوَباء) استثقالا، فإن سكنتها ذكّرت وصرفت، والياء
١٢ **فيها للإلحاق بقرطاس، والهمزة منقلبة منها. قال ابن السكيت: ليس في الكلام فُعَلاء مضمومة الفاء ساكنة العين ممدودة إلا حرفان: الخُشَّاء، وهو العظم الناتئ وراء الأذن، وقُوباء، والأصل فيهما تحريك العين.**
١٥ **قال الجوهري: والمُزَّاء، وهو ضرب من الأشربة، عندي مثلهما، فمن قال: قُوَباء بالتحريك قال قُوَيْبَاء، ومن سكن قال: قُوَيْبِيّ.** [ط: ٣٠٥]

● **قوله: «قال الجوهري».**

١٨ يوهم أن ما تقدم ليس من كلامه، مع أنه في الصحاح بلفظه، على أن المذكور في

---

(١) (إيجاز التعريف ١٩، والتسهيل ٣٠٥، وشرحه لابن عقيل ٤/١٣٧-١٣٩).

(٢) ص: (التاء).

(٣--٣) ليس في ب.



المُزَّاء هو[١]: «والمُزَّاءُ، بالضم: ضَرْبٌ من الأشربة[٢]».

قوله: «ولا أثر للمدة...».

٣ يريد أن الجمع إذا كان على (فُعُول) من المعتل اللام الواوي كعِتِيّ وجِثِيّ جمعي: عات وجاث، وأصلهما: عُتُوٌّ وجُثُوٌّ، فإن الواوين، أعني واو فُعُول والواو التي هي لام تقلبان ياءين؛ لأن الجمع مستثقل والواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها

٦ حاجزا فصارت الواو التي هي لام كأنها وليت الضمة، فكأنه في التقدير (عتو)، أو نزلوا الواو التي هي مدة منزلة الضمة، فقلبت الواو التي هي لام ياء على حد قلبها في (أدْلٍ)، فصار (عُتُوي)، و(جُثُوي)، فاجتمع واو فُعُول مع الياء المنقلبة عن الواو

٩ الأصلية، والسابقة ساكنة، فقلبت ياءً وأدغمت في الياء، وكسروا عين الكلمة التي هي التاء والثاء كما كسروا في (أَدْلٍ)، ثم منهم من يكسر الفاء أيضا إتباعا للعين فيقول: (عِتِيّ) بكسرتين، ومنهم من يثبتها على حالها مضمومة فيقول: (عُتِيّ) بضم

١٢ العين وكسر التاء، فظهر لك أنه لا أثر للمدة الفاصلة من الواو التي هي في الطرف والضمة التي قبلها إلا في جريان الإعراب، فإنك تقول: هذه أَدْلٍ ومررت بأَدْلٍ ورأيت أدلِيًا، فيكون الضمة والكسرة تقديرا والفتحة لفظا، وتقول: هذا عُتُوٌّ ومررت بعِتِيٍّ

١٥ ورأيت عِتِيًّا، بالإعراب لفظا في الأحوال. وقالوا في جمع (نحو)، وهو الجهة، والسحاب الذي أراق ماءه: (نُحُوّ)، وحكوا عن أعرابي أنه قال: إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة، يريد جمع (النحو) الذي هو إعراب الكلام. قاله في شرح الهادي، وكل

١٨ ذلك جاء شاذا تنبيها على الأصل كالقَوَد. [ط: ٣٠٥-٣٠٦]

● **قوله: «والسحاب الذي أراق ماءه».**

الذي قاله الجوهري[٣]: «إن السحاب الذي هَرَاقَ ماءه إنما هو (النَّجْوُ) بالجيم، لا

---

(١) ص، هـ: (المذكور فيها في المزاء).

(٢) انظر (الصحاح: قوب، مزز).

(٣) (الصحاح: نجا).

بالحاء، قال: «والجمع نِجَاءٌ، مثلُ بَحْـرٍ وبِحَـارٍ». وفـي القـاموس[١] -فـي فصـل الجيـم-
«النَّجْو: السَّحابُ هَرَاقَ ماءَهُ»، ثم قال في الحاء: «النَّحْوُ: الطريق، والجهة، الجمع أنحـاءٌ
٣ ونُحُوٌّ، والقصد، يكون اسمًا وظرفًا، ومنه: نَحْو العربية، وجمعه نُحُوٌّ، كعُتُلٍّ».

وإنما قال: «في الجمع...». لأنه لم يجب القلب في المفـرد لخفتـه، نحـو قولـه تعالى: ﴿وعَتَوا عُتُوًّا كبيرا﴾، وهذا هو الوجه، والقلب أيضا جائز علـى ضعـفٍ، نحـو:
٦ **مَعْدِيّ ومَغْزِيّ، والقياس: مَعْدُوٌّ ومَغْزُوٌّ.**

ومنه: ضَحَا يضحو ضِحِيًّا، أي برز للشمس، وعَتَا المَلِك يعتـو عُتِيًّـا، أي تجبر، وعسا الشيخ يعسو عُسِيًّا إذا كبر وولّى. [ط: ٣٠٦]

٩ ● **قوله: «لأنه (لم يجئ)[٢] القلب في المفرد... الخ».**

التحقيق أن المفرد إن كان مصدرًا جاز فيه التصحيح والإعـلال، والتصحيـح أكـثر، نحو: بَدَا الشيء يبدو بُدُوًّا: ظهر، وحَنَا عليه يَحْنُو حُنُوًّا: عطف. وخَبَتِ النَّار تَخْبُو خُبُـوًّا:
١٢ سكن لهيبُها، وسلا يَسْلُو سُلُوًّا: ترك، وعَتَا يَعْتُو عُتُوًّا: تجبَّر. ومثال الإعلال: ضحا يضحو (ضُحِيًّـا)[٣]، وعسـا يَعْسُـو عِسِيًّا[٤]، وعتـا الشـيخ يعتـو عِتِيًّـا: بلـغ غايـة الكـبر، وفـي (التنزيل)[٥]: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾[٦]، وإن كـان اسـم مفعـول، فـإن كـان مـن
١٥ (فَعَلَ) بالفتح // فقياسه التصحيح، وهو الغالب في الاستعمال، نحـو: رجـوت زيـدًا فهـو ٦٦أ مَرْجُوٌّ، وغزوتُه فهو مغزُوٌّ، وعدوتُ عليه فهو معدُوٌّ عليه، وجاء فيه الإعلال أيضًا، وهو فيه أكثر من المصدر نحو: مَغْزِيٌّ ومَعْدِيٌّ، وإن كان من (فَعِل) بالكسـر فالقيـاس والمعـروف

---

(١) (القاموس: نجا، نحا).

(٢) ط: (لم يجب).

(٣) ط: (ضحوًا).

(٤) في النسخ: (عشا يعشو عشيا)، ولم أقف عليه.

(٥) ب: (التنزيل العزيز).

(٦) (مريم: ٨).

في استعماله الإعلال فقط حَمْلاً على الماضي، نحو: ضَرِيَ الكلب بالصَّيد فهو مضْرِيٌّ به[١]، ورضيت الشيء فهو مرضيّ، وغَبِيَ الأمرُ غَبَاوَةً فهو (مغبيّ)[٢] عنه، وغيرها. وإذا
٣ عرفت ذلك ظهر لك ما [في][٣] تقرير الشارح من القصور، وما في قوله: «على ضعف» من الضعف، فَلْيُتَأَمَّل.

● **قوله: «إذا كَبِرَ».**

٦ (هو)[٤] بكسر الباء، والكُسْوَة: بضم الكاف وكسرها[٥].

قوله: «وتقلبان همزة...».

أصل كِسَاء ورِدَاء: كِسَاوٌ ورِدَايٌ؛ لأنهما فِعَالٌ من الكُسْوَة، ومن قولهم: فلانٌ
٩ حسن الرِّدْيَة، فوقعت الواو والياء طرفا بعد ألف زائدة، فإما أن لا يعتدوا بالألف فصار حرف العلة كأنه ولي الفتحة فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو نزلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وأنها من جوهرها ومخرجها، فقلبوا حرف العلة ألفا كما
١٢ يقلبونها بعد الفتحة فالتقى ألفان فكرهوا حذف إحداهما أو تحريك الأولى لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة، وأما إذا لم يكونا بعد ألف زائدة بأن كانت الألف منقلبة عن حرف أصلي فلا يقلبان لئلا يتوالى في
١٥ الكلمة إعلالان: إعلال العين واللام، وذلك نحو زاي وثاي. أما (زاي) فهو ثلاثي وألفه منقلبة عن واو ولامها ياء من لفظ (زَوَيْتُ) إلا أن عينه أُعِلَّت وسلمت لامه، وكان الأصل أن يعتل اللام ويصح العين كما قالوا: هَوَى وثَوَى، لكنه أُلحق في

---

(١) ضَرِيَ الكلب بالصيد: إذا تطعَّمَ بلحمه ودمِه، وضَرِيَ الشيءُ بالشيءِ: إذا اعتاده فلا يكاد يصبر عنه. (اللسان: ضرا).

(٢) ط: (مغبو).

(٣) سقط من ص، هـ.

(٤) ليس في ط.

(٥) (اللسان: كسا).

الشذوذ بالراية، وهو العلم، والغاية، وهو مدى كل شيء.

وأما (ثاي)، وهو مأوى الإبل فمن ثويت، ولم يقلبوا فيها لِمَا مَرَّ. [ط: ٣٠٦-٣٠٧]

٣ ● **قوله: «فحرّكوا الأخيرة لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة».**

هذا ما ذهب إليه حُذّاقُ أهل التصريف(١)، وقيل: بل أبدلت الواو والياء همزةً ابتداءً، وهو ظاهر كلام المصنف وابن مالك وغيرهما(٢)، وهو أقرب عملاً، والتوجيه عليه أن ٦ حرف العلة لا يقوى على الحركة إذا كان قبلها ألف لا أصل لها في الحركة، فلذلك أبدلت همزة؛ لما بين الهمزة وحروف العلة من التكافؤ في الإبدال، ويفهم من تقرير الشارح بالموافقة، أن الألف غير المنقلبة إذا تطرفت إثر ألف زائدة وجب قلبها أيضًا ٩ همزة، نحو: صحراء، مما ألفه للتأنيث، فإن [الهمزة](٣) في هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأنيث كاجتلاب ألف (سَكْرَى)، لكن ألف (سَكْرَى) غير مسبوقة بألف فَسَلِمَتْ، وألف صحراء مسبوقة بألف، فحركت فرارًا من التقاء الساكنين، ويجب أن ١٢ يُعْلَم أن الحكم المذكور مقصور بدلالة المقام على ما إذا وقعت -مثلا- لامًا، أو ما هو ملحق بها؛ لئلا يرد نحو: غاوِيّ في النسب، إذا سَمَّيْتَ به، ثم رَخَّمْتَهُ على لغة من لا ينتظر، فإنك تقول: يا غَوُ، بضم الواو من غير إبدال، وقد أورده أبو حَيَّان(٤)، قال: «وإنما ١٥ لم تبدل الواوَ فيه لوجهين، أحدهما: أنه قد أُعِلَّ بحذفِ لامه فلم يجمع بين إعلالين، والثاني: أنه لما رُخِّمَ على هذه اللغة شَابَهَ ما لا يُعَلُّ، نحو: واو».

---

(١) قال ابن جني في (سر الصناعة ٩٣/١): «وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه المسألة، وعليه حذاق أصحابنا فاعرفه». وانظر (المنصف ١٣٧/٢، وشرح الملوكي ٢٧٦-٢٧٨، والممتع ٥٤٦/٢-٥٤٧، والرضي ١٧٣/٣-١٧٤).

(٢) انظر (الكتاب ٢٣٧/٤-٣٨٥، والمقتضب ٦٢/١-١٨٩، والأصول ٣٤٤/٣، والتبصرة ٨١٢، وشرح الكافية الشافية ٢٠٨٢/٤، وإيجاز التعريف ١٠)، وعارضه ابن إياز في (شرحه ٧٤) فقال: «وإذا اتضح هذا علمت أن قول المُصَنِّف: تبدل الهمزة من كل واو أو ياء، فيه إرسال؛ إذ الهمزة منقلبة عن ألف أبدلت عن إحداهما».

(٣) زيادة من ط.

(٤) انظر: (التذييل والتكميل

● **قوله: «لئلا يتوالى [في الكلمة][1] إعلالان».**

(فيه بحث)[2]؛ لأن توالي الإعلالين إنما يمتنع إذا كانا من جنس واحد، كما في نحو: هَوِيَ وآية، أما إذا كانت العين تُعَلُّ إعلالاً مُطَّرِدًا، واللامُ تعلُّ إعلالاً آخرَ فلا، قال سيبويه[3]: إنّا إذا بنينا (فَيْعَلاً) من حَوَيْتُ فإنا نقول: حَيًّا، والأصل: حَيْوَيٌ، فأُعِلَّت العينُ بالقلب ياء، واللام بالقلب ألفًا، وعَلَّلَ المَوْصِلِيّ[4] بأنَّ الزائد يقدّر كالمعدوم حتى تقلب اللامُ ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، ولا يمكن تقدير الأصل كذلك، وابن إياز[5]: «بأن الألف الزائدة لزيادتها تجري مجرى الحركة الزائدة، بخلاف الألف الأصلية» فَلْيُتَأَمَّل.

● **قوله: «وأَلِفُه منقلبة عن واو».**

ظاهره أن لفظ (زَاي) بالزاي؛ لأن ألف (راي، بالراء)[6] منقلبة عن (ياء)[7] -على ما في القاموس[8]- والموافقُ لكلام أهل اللغة -كما تقدم بيانه في النَّسَب- أنه (بالراء)[9]، ومشى على ذلك الشيخ نظام الدين[10] في شرحه هنا أيضًا، وقال إن ألفه

---

(١) سقط من ص، هـ.

(٢) ط: (لأن فيه بحث).

(٣) (الكتاب ٤/٤٠٨).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) (شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ٧٥).

(٦) ما عدا ط: (زاي بالزاي)، وما أثبته عن ط، وهو ما يقتضيه السياق، ويوضحه كلام المحشي الآتي ونقله عن النظام.

(٧) ط: (الواو).

(٨) (القاموس: روا).

(٩) ط: (بالزاي). قلت: وكونها (راي وراية) بالراء هو ما في عدد من نسخ المتن، وهو كذلك في شرح المُصَنِّف وغيره. انظر (الشافية ١٠٦، وشرح المُصَنِّف ٧١/أ، والممتع ٢/٥٨٢).

(١٠) (شرحه على الشافية ٣٩٩).



منقلبة عن حرف أصلي وهو الواو من تركيب: رَويَ، وكذا قال الموصلي[١]: أن الراية من رويت الحديث إذا أَظْهَرْتَهُ؛ إذ (الراية)[٢] تظهر أمر صاحبها، وفي شرح تصريف ابن مالك[٣] مثله، والشارح كثير الاعتماد عليه، فلعله قال ما قال مُتَّبِعًا لما فيه، فيقرب حينئذ ضبط (راي) في كلامه بالراء.

ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنهما جمع زاية وثاية، وفيه نظر، بل الوجه أن يقال: زاي وزاية، وثاي وثاية، على حد تمر وتمرة، وكذا لو وقع التأنيث بعدهما كما في شَقَاوَة وسِقَايَة لم يُجْعَلا كالمتطرفة، بل كالمتوسطة؛ لاتصال تاء التأنيث بالكلمة فلا تقلبان همزة، كما لم يجروا (قَلَنْسُوة) مجرى (قَلَنْس)، فنحو (صلاءة)، وهو الفهر، و(عظاءة)، وهي دويبة أكبر من الوزغة، و(عباءة)، وهو ضرب من الأكسية: شاذ، والقياس: صلاية وعظاية وعباية. [ط: ٣٠٧]

● **قوله: «بل الوجه أن يقال... الخ».**

يريد أن التحقيق أنه اسم جنس جمعي، وأن ما وقع في الشرح المنسوب تسمُّح[٤]، وقد وقع مثله في كلام الموصلي وابن إياز وغيرهما[٥].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) ب، ط: (الرواية).

(٣) (شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ٧٥).

(٤) قال المُصَنِّف في (شرحه على الشافية ٧١/أ): «بخلاف راي وثاي جمعي راية وثاية؛ لكون الألف أصلية ثَمّ».

(٥) اسم الجنس الجمعي هو ما تضمن معنى الجمع دالاً على الجنس، ومفرده يميّز منه بالتاء الزائدة في آخره كتمر وتمرة، أو بياءي النسب كعرب وعربيّ، ويعده الكوفيون جمعا، أما اسم الجنس الإفرادي فهو ما دلّ على الجنس صالحًا للقليل والكثير كماء ولبن وعسل وتراب، وأما اسم الجمع فهو ما تضمن معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه كقوم وشعب، أو لم يكن على وزن خاص بالجموع كصَحْب ورَكْبٍ، أو كان هو ومفرده بلفظ واحد، كوَلَدٍ وفَلْكٍ وطِفْلٍ وهجان وحاجٍ. انظر (شرح الرضي على الشافية ١٦٤/١، وتصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة ٢٢٢-٢٢٣).

● **قوله: «كما في شقاوة».**

هو بفتح الشين وكسرها، والصَّلاية: بالفتح والمد، وكذا القَطَاة، والوَزَغَة: بفتح
٣ الزاي، والفِهْرُ، بكسر الفاء: قدر ما يدقُّ به الجوز، أو ما يملأ الكفَّ، ويؤنث[1].

وذكر بعضهم أن الصواب أن يقال: ويعتد بتاء التأنيث إذا كانت لازمة نحو شَقَاوة، وسقاية؛ لأنها إذا كانت عارضة لا يعتد بها لأنها في قوة الانفصال نحو: عَدّاءَة
٦ **وبنّاءة وشوّاءة، من: عَدَا يعدو، وبنى يبني، وشوى يشوي، فإنه يقال للمذكر: عَدّاء وشَوَّاء وبَنَّاء، وإذا كان كذلك فمن أعلّ (صَلاءَة)، و(عَبَاءة) كانت التاء عنده عارضة؛ لأنه بنى الواحد على اسم الجنس الذي هو الصّلاء والعَبَاء، ومن صححهما فقال**
٩ **صلاية وعَباية كانت التاء عنده لازمة؛ لأنه لم يقصد بناء صلاية وعباية على صلاء وعباء.** [ط: ٣٠٧-٣٠٨]

● **قوله: «وذكر بعضهم أن الصواب أن يقال».**

١٢ في شرح الشريف: «نقل هذا الكلام... الخ عن بعض الفضلاء»، ومراده الشيخ بدر الدين بن مالك، فإنه ذكر ذلك في بغية الطالب موافقًا لوالده وغيره[2].

قوله: «وتقلب الياء واوا في فَعْلَى اسما كتقوى...».

١٥ **وهو التُّقية والورع، من وقيت، وأصله: وَقْيَى، قلبت الواو تاء كما في تُرَاث وتُخْمَة فصار (تَقْيَى)، وليس هذا موضع استشهاد، ثم قلبت ياؤه واوا فصار (تَقْوَى)، وهو المراد بالاستشهاد، وهو غير منصرف لأنه ألفه للتأنيث، وذكر في الكشاف أنه**
١٨ **روى سيبويه عن عيسى بن عمر: ﴿على تَقْوًى من الله﴾ بالتنوين، ووجهه أنه جعل الألف للإلحاق لا للتأنيث، كتَتْرًى فيمن نوّن، ألحقها بجعفر. وإنما قال: فيمن نوّن لأن بعضهم يجعل ألف (تترى) للتأنيث كما مرّ في الإمالة.** [ط: ٣٠٨]

---

(١) (القاموس: فهر).

(٢) انظر (شرح الشريف ١٢٦٩، وبغية الطالب ٢٢٠، والإيجاز ١١، وشرح الكافية الشافية ٢٠٨٢/٤).

● **قوله: «وتقلب الياء واوًا في (فَعْلَى)[1] اسمًا».**

مقتضاه أن ذلك مطرد، وأن إقرار الياء شاذ، وهو قول أكثر النحويين[2]، وعكس
٣ ابن مالك في التسهيل[3] فقال: «وشذ إبدال الواو من الياء لامًا لـ(فَعْلَى) اسمًا»، // وقال ٦٦ب
أيضًا في الإيجاز[4]: «من شَوَاذِّ الإعلال إبدالُ الواو من الياء (٥-(في (فَعْلَى) اسمًا
كـ(الثَّنْوَى، والبَقْوَى[6]، والتَّقْوَى، والفَتْوى)، والأصل فيهن الياء-٥)؛ لأنهن من (الثَّنْي
٦ والبَقْي[6]، والتَّقْي) مصدر (تَقَيْتُ) بمعنى (اتَّقَيْتُ)، و(الفُتْيا)، وأكثر النحويين يجعلون هذا
مطردًا، ويزعمون أن ذلك فُعِلَ فرقًا بين الاسم والصفة، وأُوثِرَ الاسمُ بهذا الإعلال؛ لأنه
مستثقل، فكان الاسمُ أَحْمَلَ له لخفته، وثِقَلِ الصفة، كما أنهم حين قصدوا التفرقة بين
٩ الاسم والصفة في جمع (فِعْلَةٍ) حركوا عين الاسم، وأَبْقَوْا عين الصفة، وألحقوا بالأربعة
المذكورة: الشَّرْوَى، والطَّغْوَى، والعَوَّى، والرَّعوى[7] -أي: بمهملتين- زاعمين أن أصلها
من الياء»، قال: «والأَوْلَى عندي جعلُ هذه الأواخرِ من الواو سدًّا لباب التكثير من الشذوذ
١٢ حين أمكن سدُّه»، ثم قال: «ومما يبين أن إبدال ياء (فَعْلَى) واوًا شاذ تصحيح (ياء)[8]

---

(١) ليس في ط.

(٢) انظر (الكتاب ٣٨٩/٤، والمقتضب ١٧٠/١، والأصول ٢٦٦/٣، والمنصف ١٥٧/٢، والتبصرة ٨٤١، وابن يعيش ١٠٩٨، والممتع ٥٤٢/٢).

(٣) (التسهيل ٣٠٩).

(٤) (إيجاز التعريف ٢٥-٢٦، والتذييل والتكميل ١٧١/٦/ب).

(٥--٥) ليس في ب.

(٦) ط: (والبغوى، والبغي) بالغين المعجمة، والتصويب عن (سر الصناعة ٨٧/١، والممتع ٥٤٣/٢، ٥٧٠، واللسان: عوى) ففيها جميع ما ذكره ابن مالك.

(٧) الشَّرْوى: المِثْل، والطَّغْوَى: بمعنى الطغيان، والعَوَّى: الكواكب الملتوية، والرَّعْوَى: النزوع عن الجهل، وحسن الرجوع عنه. وهذا الذي ذكره ابن مالك في الإيجاز جميعه، مع التعليل، ذكره ابن جني عن أبي علي، وهو في (اللسان: رعي).

(٨) ليس في ب.

(الرَّيَّا)[1] وهي الرائحة، والطَّغْيَا، وهي ولد البقرة الوحشية[2]، تُفْتَح طاؤه وتُضَم، وسَعْيَا: اسم موضع[3]، فهذه الثلاثة الجارية على الأصل، والتجنب للشذوذ أَوْلَى بالقياس عليها»

٣ انتهى. وتُعُقِّبَ احتجاجه بهذه الثلاثة: أما رَيَّا فبأنها -كما قال سيبويه وغيره[4]- صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل: رائحة ريًّا، أي: مملوءة طِيبًا، وأما (طَغْيَا) فبأن الأكثر فيها ضم الطاء، فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف، وأما سَعْيَا، وهو بمهملتين،

٦ فبأنه عَلَمٌ فيحتمل أن يكون منقولاً من صفة كـ(خَزْيَا)، و(صَدْيَا) مؤنثي: خَزْيَان، وصَدْيَان، ذكر ذلك ابن هشام[5] وغيره، وصَدِيَ من باب فرح.

وكذا قلب الياء واوا في (بَقْوَى)، والأصل (بَقيى). قال في الصحاح: «يقال:

٩ **أبقيت على فلان إذا رحمته، والاسم منه البُقيا بضم الباء، وكذلك البَقْوَى بفتح الباء».**

بخلاف الصفة نحو (صديا) مؤنث صديان بمعنى عطشان، من (صَدِيَ) إذا عطش.

و(رَيَّا) ضد (صَدْيَا)، وهي أنثى (رَيَّان)، فإنهم لم يقلبوا فيها الياء واوا فرقا بين

١٢ **الاسم والصفة، وكان التغيير في الاسم أقرب لخفة الأسماء وثقل الصفات، ولهذا كانت من الأسباب المانعة من الصرف.**

وتقلب الواو ياء في (فُعْلَى) اسما كالدنيا، والأصل (الدُّنْوا)؛ لأنه من دنا يدنو،

١٥ **والعُليا، والأصل: (العُلْوا)؛ لأنه من علا يعلو.** [ط: ٣٠٨]

---

(١) ط: (الرويا).

(٢) (اللسان: طغا).

(٣) في (اللسان: سعى): «قال ابن جني: (سَعْيا) من الشاذ عندي عن قياس نظائره وقياسه (سَعْوى)، وذلك أن (فَعْلَى) إذا كانت اسما مما لامه ياءٌ، فإن ياءه تقلب واوًا للفرق بين الاسم والصفة، وذلك نحو: الشروى والبقوى والتقوى»، وقال في (معجم البلدان ٣/٢٢١-٢٢٢): «اسعيا: بوزن يحيى، يجوز أن يكون فَعْلَى من سعيت، وهو وادٍ بتهامة قرب مكة أسفله لكنانة، وأعلاه لهذيل، وقيل: جبل».

(٤) انظر (الكتاب ٤/٣٨٩، والأشموني ٤/٣١١).

(٥) انظر أ: (أوضح المسالك ٤/٣٩٣).

● **قوله: «وتقلب الواو ياءً في (فُعْلَى) اسمًا كـ(الدُّنْيَا)».**

في بغية الطالب[١] قال شيخنا -يعني والده-: «زعم أكثر النحويين أن الياء تُبْدَل من الواو لامًا لـ(فُعْلَى) اسمًا إلا ما شَذَّ، ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة كـ(العُلْيا)، أو جارية مجرى الأسماء كـ(الدنيا)»، [قال: «والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو علي الفارسيّ وأئمة اللغة، وهو أن الياء تبدل من الواو لامًا لـ(فُعْلَى) صفة محضة كـ(العُلْيَا، والقُصْيَا، والدُّنْيَا أُنثى الأدنى)، أو جارية مجرى الأسماء كـ(الدُّنيا)][٢] لهذه الدار، إلا فيما شَذَّ كـ(الحُلْوى) بإجماع، والقُصْوى عند غير تميم، فإن كان (فُعْلَى) اسمًا فلا إبدال كـ(حُزْوَى) اسم مكان[٣]؛ لأن الاسم أخف فكان أحمل للثقل، بخلاف الصفة»، قال هو: «وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغُزْوَى، يعني أنثى الأغزى أفعل تفضيل من (غزا يغزو) فهو تمثيل من عنده وليس معه فيه نقل، والقياس أن يقال: (الغُزْيَا)» انتهى. وما صَحَّحه مبسوطٌ في إيجاز التعريف[٤]، تقريرًا واحتجاجًا وتوجيهًا، فليراجعه من أراده، وقد ذكر أبو حَيَّان[٥] أن شيخَه بهاءَ الدين بنَ النحاس[٦] كان يختاره، وقال ناظر الجيش[٧] أيضًا: «لا يخفى على المُتَأَمِّل ترجيحُه على كلامِ غيره». والله أعلم. وحُزْوَى: بحاء مهملة وزاي.

---

(١) (بغية الطالب ٢٢١-٢٢٢، والتذييل والتكميل ٦/١٧٠/ب).

(٢) سقط من ص.

(٣) حُزْوَى: جبل من جبال الدهناء، وموضع بنجد في ديار تميم. انظر (معجم البلدان ٢/٢٥٥، واللسان: حزا).

(٤) (إيجاز التعريف ٢٤-٢٥).

(٥) (التذييل والتكميل ٦/١٧٠/ب).

(٦) هو: محمد بن إبراهيم بن محمد، بهاء الدين، ابن النحاس الحلبي، ولد في حلب سنة ٦٢٧، وتوفي في القاهرة سنة ٦٩٨؛ له: إملاء على كتاب المقرب لابن عصفور من أول الكتاب إلى باب الوقف، وهدي أمهات المؤمنين. (الأعلام ٥/٢٩٧).

(٧) (تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد ١٦٥/أ).

فإن قيل: كيف تقول إنهما اسمان وأنت قد تصف بهما وتقول: الدار الدنيا والمنزلة العليا؟

قلت: هذان وإن كنت تراهما صفتين فإنهما لا يكونان كذلك إلا في حال التعريف، ولا تقول: منزلة عليا، ولا دار دنيا، والصفة لا تلزم حالة واحدة، وإنما شأنها أن تكون مختلفة: تارة نكرة، وتارة معرفة؛ فلما اختص كونهما صفة بحال التعريف كان كونهما صفة كلا صفة.

وقال ابن جني: الدنيا والعليا وإن كانتا صفتين إلا أنهما خرجتا إلى مذهب الأسماء، كما تقول في الأجرع والأبطح والأبرق إنها الآن أسماء فاستعملوها استعمال الأسماء، وإن كانت في الصل صفات، ألا ترى أنهم قالوا: أبرق وأبارق وأجرع وأجارع، فصرفوا أبرقا وأجرعا، وجمعوهما على مثال أحمد وأحامد.

[ط: ٣٠٨-٣٠٩]

● قوله: «فصرفوا أَبْرقًا وأَجْرَعًا».

هذا نقلُ ابن جني، والذي ذكره سيبويه أن العرب لم تختلف في منعهما من الصرف وإن اسْتُعْمِلا استعمالَ الأسماء، قال المراديُّ: «وحكى غيرُه أن من العرب من يَصرفُهما ملاحظةً للاسمية، ونَبَّهَ على ذلك في التسهيل[1] ».

وشذ القُصوى وحُزوى، والقياس: القُصيا وحُزيا.

ثم اعلم أن (القصوى) مما استغني فيه بالوصف عن الموصوف كالصاحب، والأصل فيه: الغاية القصوى، فصار كأنه اسم غير صفة، فلذلك حكم فيه بالشذوذ.

وحزوى: اسم مكان.

بخلاف الصفة كالغُزوى مؤنث (الأغزى)، فإنه لم يقلب فيها الواو ياء فرقا بين الاسم والصفة كما مرّ. [ط: ٣٠٩]

---

(١) انظر (المنصف ٢/١٦١، والتسهيل ٢١٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/١٢٦).

(١-● قوله: «وشذّ القُصْوَى».

أي لغة غير تميم، أما تميم فإنهم يقولون: القُصْيَا على القياس(٢).-١)

٣ وحاصل الكلام أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الاسم والصفة في البابين، أعني في فَعْلَى وفُعْلَى، فقلبوا في الاسم ولم يقلبوا في الصفة فرقا بينهما، ولم يعكسوا لأن الاسم لخفته بالتغيير أولى، ثم لما تقرر أنهم يقلبون في الاسم دون الصفة أرادوا أن

٦ يفرقوا بين البابين، أعني: فَعْلَى وفُعْلَى، فخصوا فَعْلَى مفتوح الفاء بقلب يائه واوا، وخصّوا فُعْلَى مضموم الفاء بقلب واوه ياء تفرقة بينهما، ولم يعكسوا لأن فعلى بالضم أثقل، فكان أولى بأن تقلب فيه الواو ياء ليحصل الخفة. فظهر لك أنه لم يفرق في

٩ (فَعْلَى) بالفتح من الواو بين الاسم والصفة نحو (دَعْوَى) من الأسماء، و(شَهْوَى) مؤنث (شَهْوَان) من الصفات، وكذا لم يفرق في (فُعْلَى) بالضم من الياء بين الاسم والصفة أيضا، نحو: (الفُتْيَا) من السماء، و(القُصْيَا) من الصفات.

١٢ قوله: «وتقلب الياء...».

أي إذا وقعت الياء بعد همزة واقعة بعد الألف في باب (مساجد)، ولا تكون الياء في مفرده واقعة بعد همزة كائنة بعد ألف، فإنه يقلب الياء ألفا والهمزة ياء، نحو:

١٥ (مَطَايا)، و(ركايا) جمعي: مَطِيَّة ورَكِيَّة، وهي البئر، وأصلهما: مطايو وركايو، من: مَطَوْتُ بهم أي مددت بهم في السير، وركوت البئر، أي شددته وأصلحته؛ قلبت الواو فيهما ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصار: مَطَايِيُ ورَكَايِيُ، بياءين، قلبت الياء

١٨ الواقعة بعد الألف همزة كما في (صحائف) فصار: مَطَائِيُ وركائي، بياء واقعة بعد الهمزة الواقعة بعد ألف باب (مساجد)، فكرهوا وقوع الهمزة المكسورة بين حرفي العلة في الجمع المستثقل مع أن مفرده ليس كذلك حتى يراعى، فأبدلوا كسرة

٢١ الهمزة فتحة فانقلبت الياء ألفا، فصار: مَطَاءَا ورَكَاءَا، فكرهوا وقوع الهمزة بين ألفين،

(١--١) ليس في ط.

(٢) انظر (التسهيل ٣٠٩، والمساعد ٤/١٥٨، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ٣/١٠٩٧).

فقلبوها ياء فصار (مَطَايَا)، و(رَكَايا)، وكذلك (خطايا) على القولين، أما على قول الخليل فلأنه لما جمع خطيّة على (خَطَائِي)، وقدم الهمزة على الياء وقع الياء بعد همزة بعد ألف في باب (مساجد). وأما على قول غير الخليل فلأنه تقلب الياء الواقعة بعد الألف من (خطايئ) همزة فيجتمع همزتان فتقلب الثانية ياء لانكسار ما قبلها فيصير (خَطَاءِي) بياء بعد همزة بعد ألف باب (مساجد)، فتقلب الياء ألفا والهمزة ياء، كما مرّ. [ط: ٣٠٩-٣١٠]

● **قوله: «وإذا وقعت الياء بعد همزة».**

أي: سواء كانت الهمزة غير منقلبة كما في جمع: (خَطِيئَة) على قول الخليل، أو منقلبة عن حرف علة زائدٍ كجمعها على قول غيره، وجمعيْ: (صَلاَيَة وصَلاءَةٍ) على ما سيأتي فيهما، أو واوًا كجمعيْ: (مَطِيَّة ورَكِيَّة)، أو أصليٍّ؛ لكونه ثاني لَيِّنَيْنِ اكتنفا مدّ (مَفَاعِل) كجمعيْ: (شَاوِيَة ورَاوِيَة).

● **قوله: «فإنه تقلب الياء ألفًا، والهمزة ياءً».**

شذ إقرار الهمزة والياء فيما لامُه ياءٌ في قوله(1):

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا في مَكَانِنَا ثَلاثَتِنَا حتَّى أُزِيرُوا المَنَائِيا

وشذّ أيضًا قلب الهمزة واوًا في قولهم: (هَدَاوَى) جمع هدية، ولم ينقل إلا هذه اللفظة الواحدة(2).

وكذا (صلايا)، والصَّلاَيَة: الفِهْرُ، وهو الحجر ملء الكف، يجمع على (صلايي) بياءين، قلبت الأولى همزة فصار (صلائي) بياء بعد همزة، ثم قلبت الهمزة ياء ثم الياء ألفا، كما مرّ. [ط: ٣١٠]

---

(١) الشاهد من الطويل، وهو لعبيدة بن الحارث، وانظره في (سيرة ابن هشام ٢/٢٤، والدر المصون ٣/٥٣٩، والمساعد ٤/١٠٠، وشفاء العليل للسلسيلي ٢/٧٦٩، والتذييل والتكميل ٤/١٤١، والتصريح ٢/٢٧٢، والأشموني ٣/١٢٩، ٤/٢٩٢).

(٢) تجمع الهديّة على هدايا وهداوى، وهي لغة أهل المدينة، وهداوي وهداوٍ، الأخيرة عن ثعلب، وقال أبو زيد: الهداوى لغة عليا مَعَدٍّ، وسفلاها: الهدايا. انظر (اللسان: هدي، والمساعد ٤/١٠١).

● **قوله: «يجمع على (صَلايِي) بياءين».**

فيه نظر، والأقرب أن يقال: إن ألف الواحد لمَّا وقعت بعد ألف الجمع التقى ألفان،

٣ فقلبت الثانية همزة كما في: (صَحْرَاء) ونحوه، وهو الموافق لما قرَّره الشارح في إعلال جمع (رِسَالة) ونحوها.

● **قوله: «ثم قلبت الهمزة ياء والياء ألفًا».**

٦ الأنسب: ثم قلبت الياء ألفًا والهمزة ياء، كما لا يخفى.

وكذا (الصلاءة) بالهمز، ويجمع على (صلايئ) بهمزة بعد ياء، ثم قلبت الياء همزة فصار (صلائئ) بهمزتين، قلبت الثانية ياء فصار (صلائي) بياء بعد همزة، فقلبت الياء ألفا والهمزة ياء كما مر. [ط: ٣١٠]

٩

● **قوله: «ويجمع على (صلايِء) بهمزة بعد ياء».**

لا وجه له أيضًا، بل الأقرب أن الألف انقلبت همزة، فالتقى همزتان، فقلبت الثانية

١٢ ياء، والصَّلاية والصَّلاءَة: بالفتح.// ٦٧أ

وكذا (شوايا)، جمع (شاوية)، وهي اسم فاعل من شَوَى يَشْوِي، وهو لفيف مقرون، وأصله (شواوي)، قلبت الواو الواقعة بعد الألف همزة كما مرّ في (أوائل) فصار (شاوِءِيَ)، فوقعت الياء بعد همزة بعد ألف في باب (مساجد)، وليس مفرده كذلك، ففعل به ما مَرّ. **وإنما لم تقلب العين في (شاوية) همزة كما في قائلة وبائنة لأن فعلها لم يعلّ عينه نحو: شوى يشوي.** **قوله: «وليس مفردها كذلك...».** **احتراز من (شَوَاءٍ) جمع (شائِيَة)، اسم فاعل من: شَأَوْتُ، أي سبقت، وهو ناقص مهموز العين، والأصل (شَوَائِي)، فإنه وإن كان الياء فيها واقعة بعد همزة بعد ألف في باب (مساجد)، لكن لم يقلب الياء فيه ألفا ولا الهمزة ياء؛ لأن الياء كانت واقعة بعد همزة كائنة بعد ألف في مفرده أيضا، فروعي ذلك قصدا لمشاكلة الواحد للجمع.** [ط: ٣١٠]

١٥ ١٨ ٢١

● **قوله: «جمع (شائِيَةٍ)».**

هو بهمزة، هي العين، بعدها ياء منقلبة عن واو، هي اللام.

٣ **واحتراز أيضا من (شواء) جمع (شائية) اسم فاعل من شَـاءَ يَشَـاءُ، وهـو أجـوف مهموز اللام، والأصل (شَوَايِئُ)، ثم قدم الهمزة على الياء عند الخليل فصار (شَـوائي)، وعند غيره قلب الياء الواقعة بعد الألف همزة فصار (شـوائِئَ) بهمزتين، قلبت الثانية**
٦ **ياء لانكسار ما قبلها فصار (شوائي)، فعلى المذهبين وقعت الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد، ولكن لم يعمل العمل المذكور قصدا لمشاكلة المفرد الجمع كما مرّ.** [ط: ٣١٠-٣١١]

٩ ● **قوله: «جمع (شايِئَةٍ) اسم فاعل من: شاء».**

الأحسن ضبطه بهمزة بعدها ياء، وإن كان الأصل عكسه، فَلْيُتَأَمَّل.

وحكم (جَوَاء) جمع (جائِيَة) كذلك؛ لأنه أيضا اسم فاعل من الأجوف المهموز
١٢ **اللام، وهو: جاءَ يجيءُ.**

وقول المصنف: «وليس مفردها كذلك...» أولى من قول بعضهم، وهو أنه إنما يقلب إذا كانت الهمزة عارضة في الجمع؛ لأنه وإن كان يصح الاحتراز به عن (شَوَاءٍ)
١٥ **جمع (شائية) من شَأَوْتُ، وهو الناقص المهموز العين؛ لأن الهمزة غير عارضة، بل هي عين الكلمة، لكن يرد عليه (شَوَاءٍ)، و(جَوَاءٍ)، جمع شـايئة وجايئـة، مـن: شـاء يشـاء، وجاء يجيء، أجوف مهموز اللام؛ لأن الهمزة فيهما عارضة لانقلابها عن حرف العلة؛**
١٨ **لأن أصلهما: شوايئ وجوايئ، مع أنه لم يعمل فيهما العمل المذكور.** [ط: ٣١١]

● **قوله: «أَوْلَى من قول بعضهم».**

هو إلى آخر ما سيأتي من السؤال والجواب مأخوذ من الشرح المنسوب إلى
٢١ المصنف[١]، وقد ساقه اليزدي[٢]، ثم ساق ما ذكره الشارح من التوفيق، وقال: «إنه تأويل

---

(١) انظر (شرح المُصنِّف ٧١-٧٢/أ).

(٢) (شرحه على الشافية ٥٢٣).

حسن».

فإن قيل: إنها غير عارضة، بل هي لام قدمت على العين كما هو مذهب الخليل.
فالجواب: أن المختار في ذلك مذهب غير الخليل، وأيضا لو كان المختار مذهبه لكان يجب عليهم أن يقولوا: خَطَاءٍ؛ لأن الهمزة حينئذ غير عارضة على ما قرروه؛ لأن أصله (خَطَايِئ) على (فَعَايِل)، قدم الهمزة على الياء فصار (خَطَائي)، فليست الهمزة عارضة، ولا أحد يقول: (خَطَاءٍ)، فوجب أن يقال: وليس مفردها كذلك.

وكأن المصنف رحمه الله إنما كرر قوله: «بخلاف...» إشارة إلى البابين، أعني ما فيه الهمزة غير عارضة كشَوَاءٍ من شَأَوت، وما فيه الهمزة عارضة كشَوَاءٍ وجَوَاءٍ من شاء يشاء وجاء يجيء، وإلى أنه لا يجري فيهما ما مَرّ من العمل. ويمكن أن يكون مراد النحويين بقولهم: إذا كانت الهمزة عارضة في الجمع أنه لا يكون الهمزة في مفرده كذلك، بل يكون مختصا بذلك، فلا يكون الفرق بين ما ذكره المصنف وما ذكروه إلا في العبارة، فيندفع عنهم ما أورد عليهم.

قوله: «وقد جاء أَدَاوَى...».

أي كان مقتضى الأصل المذكور أن يقال: أَدَايَا وعلايا وهرايا؛ لأن أصلها: أَدَايِو وعلايِو وهرايِو، قلبت الواو فيها ياء لانكسار ما قبلها، وقلبت الياء همزة كما في (صحائف) فصار: أدائي وعلائي وهرائي، بياء واقعة بعد همزة بعد ألف في باب (مساجد)، وليس مفردها كذلك، فكان القياس: أدايا، لكنهم قلبوها واوا ليشاكل الجمع الواحد؛ لأن مفردها: إداوة وهي المطهرة، وعِلاوة، وهي ما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقاء والسَّفُّود، وهِرَاوة، وهي العصا. [ط: ٣١١]

● قوله: «لأن مفردَها: إداوةٌ».

هو بالكسر، وكذا العِلاوة، والسِّقاوة، والهِراوة. والسَّفُّود، بفتح السِّين وتشديد الفاء: حديدة يُشْوَى بها(١).

---

(١) (اللسان: سفد).

قوله: «وتسكنان...».

أي وتسكن الواو والياء في باب (يغزو)، و(يرمي) مرفوعين لاستثقال الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة، فتسكن، وكذلك (الغازي)، والرامي) رفعا وجرا، ولا يقع في المجرور إلا الياء؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها حركة. [ط: 311]

● قوله: «لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو وقبلها حركة».

أي: لأن الواو -حينئذ- يجب قلبها ألفًا إن كانت الحركة فتحة، وياء إن كانت كسرة، وكذا إن كانت ضمة على حَدِّ ما تقدم في: (أَدْلٍ، وقَلَنْسٍ)(1)، واحترز بالمجرور عن المرفوع، فإن الواو يجوز أن تقع فيه (في)(2) الفعل كـ(يغزو).

وتحريك الياء في الرفع شاذ كما في قول الشاعر:

قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها   مواليٌّ ككباش العُوس سُحَّاح

العوس، بالضم: ضرب من الغنم، يقال: شاة احّ، أي سمينة. [ط: 311-312]

● قوله: «وتحريكُ الياءِ في الرَّفعِ شاذٌّ، كما في قولِ الشاعرِ».

جاء تحريكها فيه في الفعل أيضًا في قول الشاعر(3):

فعوضني عنها غِنَايَ ولم تكن   تُسَاوِيُ عندي غيرَ خَمسِ دراهم

---

(1) (الجاربردي 304، والرسالة 818، وهذا الكتاب ص346).

(2) ب: (على).

(3) الشاهد من الطويل، وهو لأعرابي يمدح عبد الله بن العباس، رضي الله عنهما، وانظره في (الفاضل للمبرد 33، والضرائر لابْنُ عُصْفُور 46، وتوضيح المقاصد 1/121، وهمع الهوامع 1/184، والارتشاف 3/269، والمقاصد النحوية 1/247، والدرر اللوامع 1/167، وخزانة الأدب 8/282).

وجاء تحريك الواو أيضًا فيه في قول الآخر(١):

إذا قلت عَلَّ القلب يَسْلُوُ قَيَّضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد

٣ **وكذا تحريك الياء في الجر شاذ كقوله:**

ما إن رأيت ولا أرى في مدتي كجوارِيٍ يلعبن في الصحراء

كما أن سكون الواو في النصب شاذ في قول الشاعر:

٦ **وإني وإن كنت ابن سيد عامر وفارسها المشهور في كل موكب**

فما سودتني عامر عن وراثة أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

وكذا سكون الياء في النصب. قال:

٩ **يا دار هند عفت إلا أثافيها**

وفي المثل: أعط القوس باريها. قال:

يا باري القوس بريا لست تحكمه لا تفسد القوس أعط القوس باريها

١٢ [ط: ٣١٢]

● **قوله: «وكذا سكون الياء في النصب، قال: يا دار هند...».**

جاء سكونها فيه في الفعل أيضًا في قوله(٢):

١٥ ما أَقْدَرَ اللهُ أن يُدْني على شَحَطٍ مَنْ دارُهُ الحَزْنُ ممن دارهُ صُولُ

---

(١) الشاهد من الطويل، وهو لرجل من طيئ، وانظره في (شرح التسهيل لمصنفه ١/٥٧، وللسلسيلي ١/١٣٠، ولأبي حيان ١/٦٤، وتوضيح المقاصد ١/١٢٢، والارتشاف ٣/٢٦٩، والمقاصد النحوية ١/٢٥٢، وهمع الهوامع ١/٥٣، والدرر اللوامع ١/١٧٠).

(٢) الشاهد من البسيط، وهو لحندج بن حندج المرّي في (شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/١٨٣، ومعجم البلدان ٣/٤٣٥، والإنصاف ١/٨٢، ٩٥، والمساعد ٢/١٦١، وتوضيح المقاصد ١/١٢٠، والارتشاف ٣/٤٤، وهمع الهوامع ٢/١٦٧، والأشموني ١/٤٥، والدرر اللوامع ٦/٢٦٦).

والشَّحَط، بفتح المعجمة فالمهملة: البعد. والحَزْن، بفتح المهملة وسكون الزاي: موضع، وكذا صُولُ بضم المهملة. وزَبَّان: بزاي وموحدة(١).

٣ **وكالإثبات في الواو والياء وفي الألف في حال الجزم فإنه شاذٌّ. قال الشاعر:**

هجوت زبان ثم جئت معتذرا   من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

أي لم تهج لأنك اعتذرت، ولم تترك الهجو لأنك هجوته.

٦ **وفي بعض القراءات: ﴿أرسله معنا غدا نرتعي ونلعب﴾، وقوله: (نرتعي) جواب الأمر، ولذلك جزم (نلعب) بالعطف عليه.** [ط: ٣١٢]

● **قوله: «وفي بعض القراءات: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَرتعي﴾(٢)».**

٩ رواها قُنْبُلٌ عن ابن كثير من طريق ابن شَنَبُوذٍ(٣)، وأبي ربيعة(٤)، وابن الصباح(٥)،

---

(١) حَزْنٌ: موضع بين المدينة وخيبر، وحزن حعدة، وحزن كلب، وحزن غاضرة، وحزن مُليحة، وحزن يربوع. وصَوْلٌ، بفتح الصاد المهملة: قرية في النيل أول الصعيد، وبضمها: مدينة في بلاد الخزر في نواحي باب الأبواب، وهو الدّربند. انظر (معجم البلدان ٢/٢٥٤، ٣/٤٣٤، واللسان حزن، صول).

(٢) (يوسف: ١٢).

انظر (السبعة ٣٥١، والتيسير ١٣١، والإقناع ٢/٦٧٤، والإتحاف ٢٦٢-٢٦٣).

وقد أورد السمين الحلبي في (الدر المصون ٦/٤٤٩-٤٥١) في هذه الآية أربع عشرة قراءة، منها ست في السبع المتواترة، وثمان في الشاذ.

(٣) ابن شنبوذ هو: محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ، شيخ الإقراء بالعراق، توفي سنة ٣٢٨هـ. (غاية النهاية٢/٥٢).

(٤) أبو ربيعة هو: محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان الربعي المكي المؤدب، مؤذن المسجد الحرام، توفي سنة ٢٩٤هـ. (غاية النهاية ٢/٩٩).

(٥) ابن الصباح هو: عمرو بن الصباح بن صبيح أبو حفص البغدادي الضرير. توفي سنة ٢٢١. (غاية النهاية ١/٦٠١).

وابن بقرة(١)، والزينبي(٢)، وغيرهم، وصح أيضًا عن قنبل الحذف، وهو رواية ابن مجاهد، والعباس بن الفضل(٣)، والبلخي(٤).

و﴿إنه من يتقي ويصبر﴾ بإثبات الياء، وأجاز أبو علي أن يكون (من) موصولة و(يتقي) صلته، وجعل جزم (يصبر) عطفا على محل (يتقي)؛ لأن الموصول هنا متضمن معنى الشرط، بدليل دخول الفاء في خبره، وعلى تقدير أن تكون (مَنْ) شرطية احتمل أن يكون ثبوت الياء لإشباع الكسرة. [ط: ٣١٢]

● **قوله: «و﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾(٥) بإثبات الياء».**

روى هذه القراءة أيضًا قُنبل من طريق ابن مجاهد، ومن طريق أبي ربيعة، وابن الصباح، وابن ثوبان(٦)، وغيرهم، (وصح أيضًا عنه الحذف، وهو رواية ابن شنبوذ وغيرهم)(٧).

---

(١) ابن بقرة هو: أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن هارون المعروف بابن بقرة أبو الحسن المكي. (غاية النهاية ١/١١٨).

(٢) الزينبي هو: محمد بن موسى بن محمد بن سليمان بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر الزينبي الهاشمي البغدادي. توفي سنة ٣١٨هـ. (غاية النهاية ٢/٢٦٧).

(٣) هو: العباس بن الفضل بن جعفر، أبو أحمد الواسطي، روى القراءة عرضًا عن قنبل، وابن واقد، ورواها عنه أحمد بن نصر الشذائي. (غاية النهاية ١/٣٥٤).

(٤) البلخي هو: عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الهيثم بن مخلد، يعرف بدلبة، نزيل بغداد، توفي سنة ٣١٨هـ. (غاية النهاية ١/٤٠٣-٤٠٤).

(٥) (يوسف: ٩٠).

وانظر (التيسير ١٣١، والإقناع ٢/٦٧٤، والنشر ٢/٢٩٧، والبحر ٦/٣٢٠، والإتحاف ٢٦٧).

(٦) ابن ثوبان هو: أحمد بن الصقر بن ثوبان، أبو سعيد الطرسوسي، ثم البغدادي، ترجمته في (غاية النهاية ١/٦٣).

(٧) ليس في ب.

● قوله: «جعل جزم ﴿ويصبر﴾ عطفًا على محل ﴿يتقي﴾».

يريد أنه من العطف على المعنى؛ لأن (مَنْ) الموصولة كالشرطية لعمومها، وإيهامها، وهو الذي يعبر عنه كثير من النحاة في غير القرآن بالعطف على التوهم[1]، وأجيب أيضًا بأن تسكين ﴿ويصبر﴾ ليس بجزم؛ بل لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة؛ أو لأنه وصَلَ بنيّة الوقف، وقيل: يجوز أن تكون (مَنْ) شرطية ولم تجزم لشبهها مَنْ الموصولة، ثم لم يعتبر هذا الشبه في المعطوف، لكنه بعيد من جهة أن العامل لم يُؤَثِّرْ فيما يليه، وأَثَّرَ فيما هو بعيد منه.

وكذلك قوله:

ما أنس لا أنساه آخر عيشتي ما لاح بالمعزاء رِيع سراب

والأمعز: المكان الصلب الكثير الحصى، وأرض معزاء، والرِّيع، بكسر الراء: الطريق.

[ط: ٣١٢]

● قوله: «وكذا قوله: ما أنس لا أنساه».

أي: ينبغي أن يكون مجزومًا، والألف نشأت من إشباع الفتحة، والمعزاء، بمهملة وزاي، والرَّيع، بمثناة.

قوله: «ويحذفان...».

في مثل (يغزون)، وأصله (يغزوون)، سكنت الواو الأولى كما في (يغزو)، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وأصل (يرمون): يرميون، سكنت الياء كما في (يرمي)، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ثم ضمت الميم لتناسب الواو.

وأصل: (اُغْزُنَّ): اغزووا، حذفت ضمة الواو ثم الواو لالتقاء الساكنين، فصار: اغزُوا، ثم ألحقت نون التأكيد وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ولم يحرّك كما في (اخشَوُنَّ) لوقوع الضمة قبلها بخلاف (اِخْشَوُنَّ) فإن ما قبل الواو فيه فتحة.

(١) انظر (الدر المصون ٦/٥٥٣، وزاد المسير ٤/٢٨١).

وأصل (اُغْـزُنَّ): اُغـزُوِي، حذفـت كسـرة الـواو ثـم هـي لالتقـاء السـاكنين، ثـم كسرت الزاي لوقوع اليـاء السـاكنة بعدهـا فصـار (اُغْـزِي)، ثـم لحقـت نـون التـأكيد فاجتمعت ساكنة مع ياء المخاطبة، وحذفت اليـاء لالتقـاء السـاكنين، فصـار (اُغْـزِنَّ)، ولم يحرك كما في (اخْشَيِنَّ) لوقوع الكسرة قبلها بخلاف (اخْشَيِنَّ).

وارمُنَّ وارمِنَّ كاغزُنَّ واغزِنَّ في التعليل، إلا أن الميم في (ارمُنَّ) أصلهـا الكسـر لكنها ضمت بعد حذف الياء لأجل واو الجمع.

قوله: «ونحو يد...».

أصل هذه الكلمات: يَدْيٌ ودَمْـيٌ أو دَمَـوٌ وسِـمْوٌ وبَنَـوٌ وأَخَـوٌ، وشـيء منهـا لا يقتضي الحذف بل قياس بعضها الإثبات كيَدٍ ودَمٍ واسْمٍ لسكون مـا قبـل حـرف العلـة فيها، كما في ظَبْيٍ وقِنْوٍ.

وقياس بعضها الإبدال كابن وأخ، لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلهـا كمـا في عصا.

لكن حذفت على خلاف القياس لكثرتها في كلامهم. [ط: ٣١٢-٣١٣]

● قوله: «ودَمْيٌ».

هذا مذهب سيبويه، وتقدم في الشرح في النسب بسط الكلام فيه[1].

---

(١) انظر (الكتاب ٣/٥٩٧، والجاربردي ١١٧، والرسالة ٢٨٦).

[الإبدال][1]

قوله: «الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره...».

فقوله: «مكان حرف»، ولم يقل: جعل حرف عوضا عن حرف، احتراز عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه نحو همزة (ابن)، و(اسم)، وتاء (عِدَة)، و(زِنَة)، ولا يسمى ذلك بدلا إلا تجوّزا. [ط: ٣١٣]

● قوله: «(نحو)[2] ابن، واسم».

تقدم تِبْيَانُهَا في التصغير، وبيان نحو: عِدَةٍ في الإعلال[3].

وقوله: «غيره...» احتراز عن رد المحذوف في مثل: أبٍ وأخٍ وسَتٍ؛ فإنك إذا نسبت إليها تقول: أبويّ وأخويّ وسَتَهِيّ، بردّ لاماتها وجعلها في مكانها، فيصدق حينئذ أنه جعل حرف مكان حرف، ولا يسمى إبدالا؛ إذ ليس جعل حرف مكان غيره، بل هو جعل حرف مكان حرف هو نفسه.

وبهذا القيد يخرج نحو: أخت وبنت عن التعريف، فإنا وإن قلنا: التاء فيهما عوض عن المحذوف، لكن ليس بالحقيقة في مكانه، فإن المراد بكونه في مكانه أن يكون العوض فاء إن كان الأصل فاء، كما في (أُجُوه)، وعينا إن كان الأصل عينا كما في (قَال)، ولاما إن كان الأصل لاما كما في (جَاءَ)، وزائدا دالاًّ على المعنى المقصود إن كان الأصل كذلك كما في (عَأْلَمٍ) بالهمزة في (عَالَم) بالألف، ومعلوم أن تاء أخت وبنت ليست كذلك. [ط: ٣١٣]

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٢٣٧-٢٤٢، والمقتضب ١/١٩٩-٢٠٣، والأصول ٣/٢٥٣-٢٧٥، والممتع ١/٣١٩-٤١٥، وابن يعيش ١٠/٧-٥٤، والتسهيل ٣٠٠-٣١٨، والارتشاف ١/١٢٥-١٦٠، والأشموني ٤/٣٣٤-٣٤٠).

(٢) ليس في ط.

(٣) (الجاربردي ٨٢، ٢٧٣، والرسالة ٢٩٠، ٧٤٤، وهذا الكتاب ٢٦٢).

● **قوله: «وبهذا القيد».**

أراد به قوله[١]: «مكان حرف»، لا قوله[٤]: «غيره».

٣ ● **قوله: «ومعلوم أن تاء (أُخْتٍ) و(بِنْتٍ) ليس كذلك».**

أي: لأن كلاً منهما مع التاء محذوف اللام، وليس التاء فيهما لامًا عوضًا عن المحذوف[٢].

٦ **فإن قيل: هذا التعريف غير مانع؛ لأنه دخل فيه مثل (اظَّلَمَ)، وأصله: (اظتلم)، جعل الظاء مكان فاء افْتَعَلَ لإرادة الإدغام، ولا يسمى ذلك إبدالا، لما ستعرف أن الظاء ليس من حروف الإبدال، فكان يجب عليه أن يزيد قيدا آخر، وهو أن يقول: لا للإدغام.**

٩ **فجوابه أن المصنف لما بيّن حروف الإبدال علم أن مراده بحرف في قوله: «جعل حرف مكان حرف غيره» إحدى تلك الحروف، فكأنه قال: الإبدال جعل حرف من حروف (أنصت يوم جد طاه زل) مكان حرف غيره؛ فيستقم حينئذ ولا يلزم**

١٢ **محذور؛ لأنه بيّن ذلك عن قريب.**

قوله: «ويعرف...».

أي ويعرف الإبدال بالأمثلة التي اشتقّت مما اشتق منه الكلمة التي فيها الحرف

١٥ **المبدل، كتراث للمال الموروث، فإنّ قولنا: وَرِثَ ووارث وموروث يدلّ على أن أصله (وُرَاث)، وكذا (أُجُوه) جمع (وجه)، فإن الوجه والتوجه والمواجهة تدل على أن همزته عوض عن الواو.** [ط: ٣١٣-٣١٤]

١٨ ● **قوله: «كـ(تُراثٍ)».**

هو من الإبدال الشاذّ[٣].

---

(١) أي قول المُصَنِّف ابن الحاجب. انظر (الشافية ١٠٩).

(٢) نص ابن جني أن التاء فيهما بدلٌ من اللام المحذوفة، وذكر أن هذا هو مذهب سيبويه. انظر (الكتاب ٣/٢٢١، وسر الصناعة ١/١٤٩).

(٣) انظر (سر الصناعة ١/١٤٥، والإبدال لابن السكيت ١٣٩).



● قوله: «وكذا (أُجُوه)».

تقدَّم في الإعلال أنه يَطَّرِدُ جوازًا[١].

٣ **ويعرف أيضا الإبدال بقلة استعمال ما ذلك الحرف فيه، بخلاف ما فيه الحرف الآخر، كالثعالي، فإن (الثعالب) أكثر استعمالا منه، فعلم أن الياء فيه عوض عن الباء.**

ويعرف الإبدال في (الثعالب) بأمثلة الاشتقاق أيضا؛ لأنه جمع ثعلب، ويقال:
٦ **ثعلبة للأنثى، وثُعْلُبَان للذكر.** [ط: ٣١٤]

● قوله: «وثُعْلُبانٌ للذَّكَرِ».

هو بضم المثلثة واللام، قال في القاموس: الذكر: ثَعْلَبٌ، وثُعْلُبانٌ بالضم، قال: وأما
٩ استشهاد الجوهري بقوله:

أَرَبٌّ يَبُولُ الثُعْلُبَانُ برأسه

فغلطٌ صريح، وهو مسبوق فيه، والصواب في البيت فتح الثاء؛ [لأنه مثنى][٢].

١٢ كان غاوي بن عبد العزى سادنًا لصنمٍ لبني سُلَيْمٍ، فبينما هو عنده إذ أقبل ثَعْلَبَان يشتدان حتى تَسَنَّمَاهُ، فَبَالاَ عليه، فقال البيت[٣].

---

(١) (الجاربردي ٢٧٠، والرسالة ٧٣٦، وهذا الكتاب ٢٤٧).

(٢) زيادة ليست في النسخ، وهي عن (القاموس: ثعلب).

(٣) الشاهد من الطويل، واختلف في قائله، فقيل: هو راشد بن عبد ربه، وكان اسمه قبل اسلامه: غاوي بن ظالم، وقيل: ابن عبد العزى، وقيل: بل غوي.

وقيل: هو لأبي ذر الغفاري.

وقيل: للعباس بن مرداس.

ورواية الجمهور (الثُّعلُبان) بضم الثاء واللام، ورواه ابن قتيبة وأبو حاتم الرازي بفتحهما، تثنية ثعلب، وانظر الشاهد في (أدب الكاتب ١٠٣، ٢٩٠، والاقتضاب ٨٦/٣، وشرح أبيات أدب الكاتب للجواليقي ١٨٨، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣٠٤/٢-٣٠٩ وفيه بحث مستفيض مفيد، وشرحها للسيوطي ٣١٧/١، والهمع ١٦١/٤، والدرر ١٨٢/٦، والصحاح، والقاموس، واللسان: ثعلب).

قوله: «وبكونه فرعا...».

أي يعرف الإبدال بكون اللفظ فرعا للّفظ الآخر والحرف زائد في الأصل، فإن الحرف الواقع في الفرع بإزاء الحرف الزائد في الأصل يكون مبدلا منه، كضويرب فإنه فرع ضارب، وألف ضارب زائد، فواو ضويرب بدل منه.

قيل: هذا منقوض بعَلْقَيَان، تثنية (عَلْقًى)، وهو نبت؛ إذ (علقيان) فرع (علقى)، والألف في (علقى) زائد مع أنه ليس ياء (علقيان) بدلا منه، بل ألف (علقى) منقلبة عن الياء، لما ذكروا أن ألف (علقى) للإلحاق وينون، والواحدة: (علقاة)، وقد عرفت فيما مرّ أن ألف الإلحاق تكون منقلبة عن الياء. [ط: ٣١٤]

● **قوله: «بل ألف (عَلْقَى) منقلبة عن الياء».**

أي: فليست الياء في (عَلْقَيَان) بدلا منها؛ بل هي الياء // التي انقلبت الألف في (عَلْقَى) إليها؛ لأن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها، وقد تقدم أن الإبدال جَعْلُ حرف مكان حرف غيره، والاعتراض للشيخ بدر الدين في بغية الطالب(١). ٦٧ب

وهذا ضعيف؛ لأنه قال سيبويه: ألف (علقى) للتأنيث، ولذا حكم بمنع صرفه، وإذا كان كذلك فلا يرد النقض؛ لأنه لما ثُنّي (علقى) قلب ألفه ياء، فالياء في (عَلْقَيَان) بدل من الألف. [ط: ٣١٤]

● **قوله: «وهذا ضعيف... الخ».**

حاصله منع انقلاب ألف (عَلْقَى) عن ياء؛ بناء على قول سيبويه: إنها للتأنيث، وإنه لا نقض على رأيه، وفيه تسليم النقض على خلافه(٢).

---

(١) انظر (بغية الطالب ٢٣٣).

(٢) لم يذكر سيبويه قولا واحدًا في ألف (علقى)، وإنما بدأ بما يدل على أنه يرى أن ألفها للإلحاق؛ حيث عطفها على ما ذهب فيه إلى الألحاق قائلا: وكذلك العلقى، ألا ترى أنهم إذا أنثوا قالوا: علقاة وأرطاة؛ لأنهما ليستا ألفي تأنيث. (الكتاب ٣/١١)، ثم في ص(٢١٢) عاد وقال: وبعض العرب يؤنث العلقى فينزلها منزلة: البهمى، يجعل الألف للتأنيث، واستشهد على ذلك بمنع صرفها في بيت العجاج:

يستن في علقى وفي مكور

قال صاحب الكشاف فيه: إن صحت الرواية عن أبي عبيدة أنه فسر (البعض) بالكل في قوله تعالى: ﴿وإن يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم﴾، منشدا بيت لبيد:

ترّاك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها

فقد حق فيه قول المازني في مسألة (العَلْقَى): كان أجفى من أن يفقه ما أقول له.

والحكاية أنه قال المازني للمبرد: سمعت أبا عبيدة يقول: ما أكذب النحويين على العرب حيث يزعمون أن الألف في العلقى للتأنيث، وسمعناهم يقولون: (علقاة) للواحد.

فقال له المبرد: هلاّ قاولته؟ قال: كان أجفى من أن يفقه ما أقول له.

والجواب عن قول أبي عبيدة: أن من جعل الألف للتأنيث من العرب روى قول العجاج:

يستن في علقى وفي مُكور

غير منون، ولم يقل في الواحد (علقاة)، ومن روى (علقًى) بالتنوين جعل الألف للإلحاق، ويقول: (علقاة).

استنّ الفرس وغيره أي: قَمَصَ، وهو أن يرفع يديه ويطرحهما معا، ويعجن برجليه. والمُكُور: ضرب من الشجر، والواحد مَكْر. [ط: ٣١٤-٣١٥]

● **قوله: «عن أبي عُبيدة».**

هو بضم العين، وتاء في آخره، مَعْمَر بن المثنى[1].

● **قوله: «أنه فسر (البَعْضَ) بالكُلِّ في قوله تعالى».**

الأحسن أن المؤمن إنما قال ذلك لِيَهْضِمَ موسى بعض حقّه في ظاهر الكلام فَيُرِيَهُمْ

(١) انظر (مجاز القرآن ٢/٢٠٥، والكشاف ٣/٤٢٤).

أنه ليس ككلام من أعطاه حقَّه وافيًا، فَضْلاً عن أن يتعصب له[١].

● **قوله: «منشدًا بيت لبيد».**

٣ أنشدوا أيضًا قول القائل[٢]:

إنَّ الأمور إذا الأحداثُ دَبَّرَهَا ... دون الشيوخ تَرَى في بعضها خَلَلا

وقول الآخر[٣]:

٦ قد يدرك المتأني بعضَ حاجته ... وقد يكون مع المستعجل الزلل

قال الحَلَبِيّ[٤]: «ولا أدري كيف فهموا الكل من هذين البيتين!»، وفي حواشي الطِّيبي بعد أن أنشد هذا البيت ما نصه: «إنما ذكر البعض ليوجب له الكل؛ لأن البعض هو الكل».

٩ ● **قوله: «تَرَّاكُ[٥] أمكنة إذا لم يَرْضَها[٦]»[٧].**

---

(١) انظر هذا الذي أشار إليه في تفسير قوله تعالى: ﴿وإن يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم﴾ (غافر: ٢٨) في (الكشاف ٣/٤٢٥، والبحر ٧/٤٦٠، والدر المصون ٩/٤٧٣، وتفسير أبي السعود ٧/٢٧٤، وروح المعاني للألوسي ٢٤/٦٥).

(٢) الشاهد من البسيط، وهو في (البحر ٧/٤٦٠، والدر المصون ٣/٢٠٤، ٩/٤٧٣، والإنصاف ٢/٧٦٧، وروح المعاني ٢٤/٦٥)، ولم ينسب في جميعها.

(٣) الشاهد من البسيط، وهو للقطامي، وانظره في (ديوانه ٣، ومجالس ثعلب ٢/٣٦٩، والبحر ٧/٤٦٠، والدر المصون ٢/٣٤٥، ٩/٤٧٣، وروح المعاني ٢٤/٦٥).

(٤) (الدر المصون ٩/٤٧٣).

(٥) ص، هـ: (نزال)، وتقدم في ط قوله: «تراك أمكنة» على قوله: «منشدًا بيت لبيد».

(٦) الشاهد صدر بيت من الكامل للبيد، وهو في (ديوانه ٣١١، والخصائص ١/٧٤، والمحتسب ١/١١١، والكشاف ٣/٤٢٤، والضرائر ٩٠، والبحر ٧/٤٦٠، والدر المصون ٣/٢٠٤، ٩/٤٧٣، وروح المعاني ٢٤/٦٥، وشرح شواهد الشافية ٤١٥)، وتمام البيت:

أو يرتبط بعض النفوس حِمامُها

(٧) ط: تقدمت هذه الفقرة على الفقرة السابقة (قوله: «منشدا... إلخ».

كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: إذا لم أرضها، [وهو الذي رأيته في الكَشَّاف، وشرح ذلك الطيبي[١] بقوله: «أي: أترك أمكنة إذا لم أرضها][٢] إلى أن يرتبط الحِمَامُ
٣ بعض النفوس، أي: كلها، وهو يوم القيامة، ثم قال: وهذا خطأ؛ لأنه أراد ببعض النفوس نفسه، أي: إلى أن يموت من هو مشهور معروف لا يخفى على كل أحد» انتهى. ويدل على أن البيت بالهمزة قوله قبله:

٦ أو لم تكن تدري نَوَارُ بأنني   وصَّال عقد حبائل جَذَّامها

والجَذْمُ، بجيم ومعجمة: القطع.

● **قوله: «أو يرتبط».**

٩ تسكين هذه الطاء ضرورة، قاله التفتازاني[٣].

● **قوله: «والحكاية إلى آخر الجواب».**

رأيتُ في إعراب القرآن للحلبي[٤] «أن أبا عبيدة قال للمازني: ما أكذب النحويين!
١٢ يقولون هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث، وأن الألف في (عَلْقَى) ملحقة. فقال: فقلت له: وما أَنْكَرْتَ من ذلك؟ فقال: سمعت رؤبة ينشد:

ينحطُّ في عَلْقَى...

١٥ فلم يُنَوِّنْهَا. فقلت: وما واحد علقى؟ قال: علقاة»، ثم قال الحَلَبِيّ: «إنما استغلطه المَازِنِيّ؛ لأن الألف التي للإلحاق تدخل عليها تاء التأنيث دالَّةً على الموحدة، فيقال: أَرْطَى، وأرطاة، وإنما الممتنع دخولها على ألف التأنيث، نحو: دَعْوَى، وأما عدم تنوين

---

(١) هو: الحسن بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان، من مصنفاته: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، وشرح مشكاة المصابيح. (بغية الوعاة ١/٥٢٢، وشذرات الذهب ٦/١٣٧).

(٢) سقط من ص. وانظر (الكشاف ٣/٤٢٤).

(٣) لم أجده فيما وقفت عليه.

(٤) انظر (الدر المصون ٤/٤٧٤)، والحكاية في (مجالس العلماء للزجاجي ٤٢، وإنباه الرواة في ترجمة المازني ١/٢٥٣-٢٥٦، والخصائص ١/٢٧٢، والكشاف ٣/٤٢٤، والمزهر ٢/٣٨٠).

(علقى) فلأنه سَمَّى بها شيئا بعينه، وألف الإلحاق المقصورة حال العَلَمِيَّة تَجْري مَجْرَى تاء التأنيث، فيمتنع الاسم الذي هي فيه، كما يمتنع (فاطمةُ) وينصرف (قائمة)» انتهى.
٣ وهو مخالف لما حكاه الشارح اعتراضًا، ومغايرًا لما ذكر جوابًا، فَلْيُتَأَمَّل.

● **قوله: «يَسْتَنُّ».**

رُوي أيضا: (يَنْحَطُّ)، كما تقدم، وأنشده الطِّيبي[١] كالجوهري (فَحَطَّ)، بفاء
٦ ومهملة، والضمير لـ(ثَوْرٍ).

● **قوله: «قَمَصَ».**

هو بفتح القاف والميم مخففة.

٩ ● **قوله: «والمُكُور ضرب من الشجر، والواحد مَكْر».**

كذا في الصحاح، والذي في القاموس[٢]: «المَكْرَةُ[٣]: نبتة غبراءُ، الجمع: مَكْرٌ ومُكُورٌ».

١٢ **قوله: «وبكونه...».**

أي يعرف الإبدال بكون اللفظ فرعا عن لفظ، والحرف أصل في الفرع، فالحرف الذي بإزائه في الأصل يكون بدلا منه كمُوَيْهٍ، فإنه فرع (ماء)؛ لكونه
١٥ **تصغيره، فلما قيل في التصغير: (مويه) بالهاء علم أن الهاء أصل؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى الأصل، فهمزة (ماء) يكون بدلا من الهاء.** [ط: ٣١٥]

---

(١) هو الحسن بن محمد بن عبد الله بن شرف الدين الطيبي، من مصنفاته: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، وهو شرح على الكشاف، وشرح مشكاة المصابيح في الحديث. (بغية الوعاة ١/٥٢٢، ٥٢٣، وشذرات الذهب ٦/١٣٧).

(٢) (الصحاح، والقاموس: مكر).

والمَكْرُ: من عشب القيظ، ورقها صغير، يحبها المال، أي: الإبل. (المخصص ١١/١٥٨).

(٣) ص: (المكورة).

● **قوله: «يكون بدلاً منه».**

الضمير المجرور للحرف الذي هو أصلٌ في الفرع.

٣ **واعترض عليه بأن (أوائل) فرع (أول)، والهمزة في (أوائل) غير زائدة، مع أنه ليس ما في الواحد بإزائه وهو الواو بدلا منها، بل هي بدل مما في الواحد. وهو مدفوع لأنه لا يلزم من كون الهمزة غير زائدة في الفرع أن تكون أصلية فيه، فالهمزة**
٦ **في (أوائل)، وإن كانت غير زائدة فليست أصلية بل هي منقلبة عن الواو.** [ط: ٣١٥]

● **قوله: «واعترض عليه».**

أي: في بغية الطالب(١).

٩ ● **قوله: «والهمزة في (أوائل)... الخ».**

الضمير في «بإزائه» و«منها»، (المؤنث)(٢) للهمزة، والمذكر لـ(ما).

● **قوله: «وهو مدفوع».**

١٢ سبقه إلى هذا الجواب الشريف(٣).

قوله: «وبلزوم...».

أي يعرف الإبدال بلزوم بناء مجهول لو لم نحكم بالإبدال نحو: (هَرَاق)،
١٥ **وأصله (أراق) لعدم (هَفْعَل)، وكذا (اصطبر)، وأصله (اصتبر) لعدم (افطعل)، وكذا نحو (ادّارك)، وأصله (تدارك)، فأبدل التاء دالا لإرادة الإدغام وأتي بهمزة الوصل لامتناع الابتداء بالساكن، وإنما حكم بذلك لعدم: افْدَاعَلَ وافّاعَلَ.**

---

(١) (بغية الطالب ٢٣٤).

(٢) في النسخ المعتمدة: (والمؤنث)، وما أثبته هو الصواب؛ يريد المحشي: أن ضمير المؤنث، وما أضيف إليه، في كلام الجاربردي هنا، يرجع إلى الهمزة، وأما ضمير المذكر فيرجع إلى لفظ (ما) في قوله: (ما في الواحد).

(٣) (شرح الشريف ١٢٩١).

قوله: «وحروفه...».

أي حروف الإبدال أربعة عشر يجمعها قولهم: (أنصت يوم جد طاه زل)، وقوله: أنصت من الإنصات، ويوم ظرفه، وجد: مبتدأ مضاف إلى (طاه)، وهو علم، وزلّ من الزلل، وهو خبر المبتدأ، والظرف مضاف إلى الجملة، أي: أنصت في هذا اليوم. [ط: ٣١٦]

● قوله: «أَنْصَت من الإنصات».

يفهم من كلامه أنه بصيغة الماضي، وبه صرَّح اليزدي(١).

وقال بعضهم: حروفه ثلاثة عشر، يجمعها قولك: (استنجده يوم طال)، وهذا وهم؛ لأنهم نقصوا الصاد والزاي، وهما من حروف الإبدال، لقولهم: صراط وزقر في: سراط وسقر، وزادوا السين، وهو ليس من حروف الإبدال، ولو أورد (اسَّمع)، وأصله (استمع) فأبدل السين من التاء، أجيب بأن المراد ما لا يكون للإدغام، وإلا لورد: اذّكر، واظّلم، وأصلهما: اذتكر، واظتلم، يعني يلزم أن يكون جميع الحروف التي تبدل لإرادة الإدغام من حروف الإبدال، ويلزم منه أن يكون جميع الحروف غير الضاد والشين والفاء والراء من حروف الإبدال؛ لأن جميع الحروف غير حروف (ضوى مشفر) يبدل للإدغام، والياء والواو والميم وإن كانت من حروف (ضوى مشفر) فهي من حروف الإبدال، فثبت لزوم ما ذكرناه، وفساده ظاهر. [ط: ٣١٦]

● قوله: «وقال بعضهم: حروفه ثلاثة عشر».

عدّها كثير من أهل التصريف اثني عشر فنقصوا السين، وجمعوها في قولهم: (طال يوم أَنْجَدتُه)، وأسقط بعضهم اللام أيضًا، وجمعها في قوله: (أجد طويت منها)، وجعلها في التسهيل اثنين وعشرين حرفًا هي حروف المعجم ما عدا الحاء والخاء والذال والطاء والضاد والغين المعجمات والقاف. قال: والضروري في التصريف: هجاء (طويت دائما)،

(١) قال الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٥٣٣): «وأَنْصَتَ ماضي الإنصات».

وهي ثمانية أحرف[١].

● **قوله: «وهذا وَهْم».**

٣ هو بسكون الهاء، قال في القاموس[٢]: «يقال: وَهِمَ في الحساب، كوَجِلَ: غَلِطَ، وفي الشيء، كوَعَدَ: ذهب وَهْمُهُ إليه».

قوله: «فالهمزة من حروف اللين...».

٦ **اعلم أن الإبدال إما للتخفيف أو لمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج أو في الصفات كالجهر والهمس إلى غير ذلك.**

فالهمزة تبدل من حروف اللين والعين والهاء:

٩ **أما إبدالها من حروف اللين فعلى ضربين: مطّرد وغير مطرد، أما المطرد فعلى ضربين: لازم وجائز، أما اللازم فإما في اللام نحو: كِسَاء، ورداء، وأصلهما: كساو ورداي، أو في العين، نحو: قائل، وبائع، والأصل: قاول وبايع، أو في الفاء، نحو: أُواصِل، وأصله: ووواصل، والتعليل قد مر في الإعلال.**

١٢ **ولما كان التغيير بالآخر أولى قدم المصنف ما الإبدال في لامه على ما في عينه، وما في عينه على ما في فائه.**

١٥ **وأما الجائز ففي نحو (أُجُوه)، و(أوري)، وأصلهما: وُجُوه ووُورِيَ، وأما غير المطرد فمن الألف في نحو دأبة، وشأبة، والعألم. قال:**

فخِنْدِفٌ هامة هذا العألم

١٨ **وفي (بأز)، ومن الياء في نحو (شِئْمَة)، ومن الواو في نحو (مؤقد)، وأما إبدالها**

---

(١) اختلف العلماء في عدد هذه الحروف، فقيل: أحد عشر، وقيل: اثنا عشر، وقيل: ثلاثة عشر، وقيل: أربعة عشر، وقيل: خمسة عشر. انظر (الكتاب ٤/٢٣٧، والممتع ١/٣١٩-٤١٠، وابن يعيش ١٠/٨، والرضي ٣/١٩٩-٢٠٣، والتسهيل ٣٠٠، والأشموني ٤/٢٨٣).

(٢) (القاموس: وهم).

من العين نحو: (أَبَاب بَحْرٍ) في عُباب بحر، وهو معظم الماء، فأشذّ. وأما إبدالها من الهاء فنحو (ماء)، وأصله (ماه) بدليل (مُوَيْه)، وقد يبدلون الهمزة في جمعه أيضا فيقولون (أمواء)، لكن الإبدال في (ماء) لازم، وفي (أمواء) ليس كذلك.

٣

[ط: ٣١٦-٣١٧]

● **قوله: «ومن الياء في نحو (شِئْمَة)[(١)]».**

٦ جاء أيضًا إبدالها من الياء في قولهم: (قطع اللّهُ أَدَيْهِ)[(٢)].

١٦٨أ

● **قوله: «ومن الواو // في نحو: مُؤْقِدٍ».**

أي: في قول الشاعر[(٣)]:

٩ أَحَبُّ المُؤْقِدَيْنِ إِلَيَّ مُؤْسَى

وجاء أيضًا (إبدالها)[(٤)] في نحو: (إشاح) و(أَنَاة)، و(أَحَد)، و(أسماء)، وتقدمت في الإعلال[(٥)].

١٢ ● **قوله: «نحو: (أَبَابُ بَحْرٍ)».**

---

(١) الشِّيمة: الطبيعة. (القاموس: شيم).

(٢) قال أبو الفتح في سر الصناعة: «وفيه وجه آخر غامض، وهو أن أبا علي أخبرني أن يعقوب حكى عنهم أنهم يقولون: قطع الله أَدْيَهُ، يريد: يده. قال أبو علي: فالهمزة في (أَدْيَهُ) ليست بدلا من الياء، وإنما هي لغة في الكلمة، بمنزلة يُسْرُوع وأُسْرُوع، ويَلَمْلَم وأَلَمْلَم»، ثم قال أبو الفتح: «وقرأت هذا الفصل في كتاب إصلاح المنطق عن يعقوب على غير أبي علي، فقال: إنما هو: قطع الله أَدَيْدِ، مثنى، في معنى: يديه، وكذلك رأيتها في عدة نسخ». وانظر (إبدال ابن السكيت ١٣٧، وإصلاح المنطق ١٦١، وسر الصناعة ١/٢٣٨، ٢٣٩، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٥٣).

(٣) سبق، انظر ص(٢١١) من هذا الكتاب.

(٤) ط: (منها).

(٥) (الجاربردي ٢٧٠-٢٧١، والرسالة ٧٣٨، وهذا الكتاب ٢٤٨-٢٥٢).

قال الشاعر[١]:

أُبابُ بحرٍ ضاحكٍ زَهُوقٍ

٣ المراد بالضاحك: المرتفع عند الموج، وبالزَّهُوق: البعيد القعر.

● **قوله: «فأشَذُّ».**

أي: قياسًا واستعمالاً، قال الشيخ نظام الدين[٢]: «لأن قلب العين همزة لم يثبت في ٦ موضع، حتى قال ابن جني: الأَوْلَى أن يقال: (أُباب) من أَبَّ: إذا تهيَّأ، وذلك أن البحر يتهيأ للموج» انتهى.

ومن الغريب جدًا إبدالها من الخاء في قولهم: صرأ، بمعنى صَرَخَ، حكاه الأخفش ٩ عن الخليل، ومن الغين المعجمة في قولهم: رأته بمعنى: رغته، حكاه النضر بن شميل[٣] عن الخليل، ذكر ذلك أبو حيَّان[٤] وغيره.

قوله: «والألف...».

١٢ **من أختيها لازم في نحو: قال وباع، و(آل) على رأي، فإن أصله عند الكسائي (أول) لأن تصغيره عند بعضهم (أُوَيْل) قلبت الواو ألفا، وعند البصريين هي مبدلة من الهاء، وآل الرجل: أهله وعياله، والباقي ظاهر.** [ط: ٣١٧]

---

(١) الشاهد من الرجز أنشده الأصمعي ولم ينسبه، وانظره بلا نسبة في (سر الصناعة ١/١٠٦، والمفصل ٣٦٣، وشرحه لابن يعيش ١٠/١٦، ولصدر الأفاضل الخوارزمي ٤/٣٣١، والممتع ١/٣٥٢، وشرح شواهد الشافية ٤٣٢). ورجح ابن جني أن تكون الهمزة في (أُباب) أصلاً، قال: «وإنما هو (فُعال) من (أَبَّ)». (سر الصناعة ١/١٠٦)، وزعم ابْنُ عُصْفُور في (الممتع ١/٣٥٢) أن إبدال الهمزة من العين لم يأت في غير (أُباب).

(٢) (شرح النظام ٤١٦-٤١٧).

(٣) النضر بن شميل هو: ابن خراشة بن كلثوم بن عنزة بن زهير بن السكب. من مصنفاته: غريب الحديث، والجيم، والشمس والقمر، وخلق العرش، والسلاح، والأنواء. توفي سنة ٢٠٣، وقيل ٢٠٤هـ. (بغية الوعاة ٢/٣١٦-٣١٧).

(٤) (التذييل والتكميل ٦/١٤٧/ب، والارتشاف ١/١٣١، والمساعد ٤/١٠٣).

● **قوله: «والألف من أختيها والهمزة والهاء».**

أبدلت أيضًا قياسًا من نون التوكيد الخفيفة[١]، ونون (إِذَنْ)، ونون المنصوب المنون في الوقف، وتقدم في بابه[٢]، وشذوذًا من الهمزة المتحركة في قول الشاعر[٣]:

سَالت هُذيلٌ رسولَ الله فاحشةً ضَلَّتْ هُذَيلٌ بما قالت ولم تُصِبِ

قوله: «والياء من أختيها...».

أصل ميقات وغاز وقيام وحياض: موقات وغازوٌ وقِوَام وحِوَاض، وقد مر ذلك. وإبدال الألف في (حُبلى)، والواو في (صُوَّم)، و(صِبْوَة)، و(يَوْجَل) ياءً شاذ، وأصل (ذيب) بالهمزة فيبدلونها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. [ط: ٣١٧]

● **قوله: «وصِبْوَة».**

هو بكسر الصاد، والاستعمال (صِبْيَة) بإبدال الواو ياءً شذوذًا لازمًا.

وإبدال الياء من إحدى حرفي التضعيف في: أَمْلَيْتُ أمليه إملاء، وفي التنزيل: ﴿فهي تملى عليه بكرة وأصيلا﴾. [ط: ٣١٧]

● **قوله: «في: أَمْلَيْتُ الكتاب».**

جاء أيضًا من أحد حرفي التضعيف شذوذًا لازمًا في: قِيْرَاطٍ، ودِينارٍ، وشِيراز، ودِيْماس[٤]، وهو الحمّام، بدليل قولهم في جمعها: قراريط، ودنانير، وشراريز، ودماميس.

---

(١) في نحو: (اضربنْ)، فإنهم يقلبون النون ألفًا، ولا يثبتونه.

(٢) وهو باب الوقف. انظر (الجاربردي ١٧١، والرسالة ٤٥٩-٤٦٠).

(٣) الشاهد من البسيط، لحسان بن ثابت في (ديوانه ٣٤، والكتاب ٤٦٨/٣، ٥٥٤، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١١٤/٩، وشرح الرضي على الشافية ٤٨/٣، واليزدي ٤٣٥، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٣٣٩).

(٤) فيها: الدِّيماس، والدَّيْماس، وهما أيضا بمعنى: السَّرب المظلم. (اللسان: دمس). وانظر جميع ما ذكره من أمثلة إبدال الياء من أحد حرفي التضعيف في (سر الصناعة ٧٥٩/٢، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٢٤/١٠).

ونحوها قولهم في (أمَّا) بالفتح: أَيْمَا، وفي يأتمُّ: يَأْتَمِي، قال الشاعر(١):

نزور امرءًا أما الإلهَ فيتقي وأما بفعل الصالحين فيأتمي

٣ وقال الشاعر:

فآليت لا أملاه حتى يُفارقا

أي لا أَمَلُّهُ.

٦ **قالوا: والأصل: أمللته أمله إملالا، وفي التنزيل: ﴿فليملل الذي عليه الحقّ﴾، وذهب بعضهم إلى أنهما لغتان؛ لأن تصرفهما واحد، فليس جَعْلُ أحدهما أصلا والآخر فرعا أولى من العكس.** [ط: ٣١٧-٣١٨]

٩ ● **قوله: «**

فآليت لا أملاه حتى يفارقا(٢)

أي: لا أمله».

١٢ هو فعل مضارع من: مَلِلْتَه بالكسر: إذا سَئِمْتَهُ، أبدلت اللام الثانية منه ياء فانقلبت

(١) الشاهد من الطويل، أنشده ابن الأعرابي عن ابن السكيت، ولم ينسبه، وهو لكثير عزة يمدح عبد العزيز بن مروان في (إثبات المحصل لابن المستوفي ٢٢٨) وبلا نسبة في: (إبدال ابن السكيت ١٣٥، وسر الصناعة ٧٦٠/٢، وشرح الملوكي ٢٥٢، والممتع ٣٧٤/١، والمقرب ١٧١/٢، والضرائر ٢٢٨، والمفصل ٣٦٤، وشرحه لصدر الأفاضل ٣٣٦/٤، ولابن يعيش ٢٤/١٠).

(٢) الشاهد عجز بيت من الطويل للأسود بن يعفر، وهو في (ديوانه ٥٣)، وهو ثالث ثلاثة رواها أبو زيد في نوادره، وهي:

لهوت بسربال الشباب مُلاوة فأصبح سربالُ الشبابِ شبارِقًا

فأصبح بيضاتُ الخدور قدِ احتوتْ لِداتي وشِمْنَ الناشئين الفَرَابقَا

فأقسمتُ لا أشريهِ حتى أُمِلَّهُ بشيءٍ ولا أَملاه حتى يفارِقَا

وانظر الشاهد أيضا في (المحتسب ١٥٧/١، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٢٥٧/١، وأضداد أبي الطيب ٣٩٥/١، والمخصص ٢٠٩/١٠، وشرح شواهد الشافية ٤٤١).

ألفًا، وليس هذا الفعل من معنى الفعل الذي الكلام فيه، فكان الأنسب تأخيره عمّا ذكر بعده.

٣ ● **قوله: «والأصل: أَمْلَلْتُهُ».**

أي: لأنه أكثر من أَمْلَيْتُهُ، قاله ابْنُ عُصْفُور(١).

وقالوا: قَصَّيت أظفاري، في قصصت، ويجوز أن يكون المراد بقصّيت أظفاري: أتيت على أقاصيها؛ لأن المأخوذ أطرافها، وطرف كل شيء أقصاه. [ط: ٣١٨]

٦

● **قوله: «وقالوا: قَصَّيْتُ أظفاري».**

أي: بتشديد الصاد، حكى ذلك الفَرَّاء(٢).

٩ ● **قوله: «ويجوز أن يكون المراد... الخ».**

نقل ذلك الجوهري عن الكسائي(٣).

ومن قبيل إبدال الياء من الصاد في قَصَّيْتُ، إبدالها من الضاد المعجمة في قول العجّاج(٤):

١٢

تقضِّيَ البازي إذا البازي كسر

وأصله: تَقَضُّض؛ (تَفَعُّل) من الاقتضاض.

---

(١) قال في (الممتع ٣٧٣/١): «وإنما جعلنا اللام هي الأصل؛ لأن (أَمللْتُ) أكثر من (أمليت)».

(٢) وحكاه أيضا أبو علي بإسناده عن ابن السكيت، وهو رواها عن اللحياني، وانظر (إصلاح المنطق ٣٠٢، وسر الصناعة ٥٧٩/٢، والصحاح: قصا، والممتع ٣٧٤/١).

(٣) (الصحاح: قصا).

(٤) الشاهد من الرجز، وهو في (ديوانه ١٧، وإصلاح المنطق ٣٠٢، وأدب الكاتب ٤٨٧، وسر الصناعة ٧٥٩/٢، والخصائص ٩٠/٢، والمحتسب ١٥٧/١، وشرح أبيات أدب الكاتب للجواليقي ٣٣١، والاقتضاب لابن السيد ٢٧٩/٣، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٢٥/١٠، والصحاح: قصا، والممتع ٣٧٤/١).

وإبدالها من الميم في: تُكُمُّوا، بضمّات، في قول الراجز(١):

[بل](٢) لو شهدتَ الناس إذ تُكُمُّوا

٣ بقَـــــدَرٍ، حُمَّ لهم، وحُمُّوا

والأصل: تُكُمِّمُوا (تُفُعِّلُوا) من كممت الشيء: إذا سَتَرْتَه، فأبدلت الميم الأخيرة ياء، ثم أُسقطت الضمة عليها فحذفت، ثم حذفت هي لالتقاء الساكنين، وإبدالها من العين في قولهم:

٦ تلعَّيت تلعية، والأصل: تَلَعَّعْتُ تَلْعِعَةً، من اللُّعَاع، وهو بالضم: أول ما يبدو من النبت(٣).

وإبدالها من النون في: تَظَنَّيْتُ، والأصل: تظنَّنْتُ (تَفَعَّلت) من الظن، قال ابْنُ عُصْفُور: وفي تسنى بمعنى تغيَّر، قال: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾(٤) بحذف

٩ الألف المبدلة من الياء للجزم، والأصل: (يتسنَّ)، ويَقْرُبُ من ذلك قولهم في جمع مَكُّوكٍ: مَكَاكِيُّ، حكاه أبو زيد، الأصل: مكاكيك(٥).

وأبدل أيضا من النون في قوله تعالى: ﴿وأناسي كثيرا﴾، والأصل: أناسين لأنه

١٢ **جمع إنسان.** [ط: ٣١٨]

---

(١) هو للعجاج في (ديوانه ٦٣، وسر الصناعة ٢/٧٦١، والممتع ١/٣٧٥).

(٢) ساقط من النسخ.

(٣) (اللسان: لعع).

(٤) من قوله تعالى: ﴿فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه﴾ (البقرة: ٢٥٩).

قرأ حمزة والكسائي، وصلا: (لم يتسنَّ) من غير هاء، وبقية السبعة بإثبات الهاء (لم يتسنَّهْ)، وقرأ طلحة بن مصروف وأُبيٌّ: (لم يَسَّنَّ) بإدغام التاء في السين من غير هاء. وانظر (إعراب القرآن للنحاس ١/٣٣٢، والكشف ١/٣٠٧، والتيسير ٨٢، ومعاني الفَرَّاء ١/١٧٢، والسبعة ١٨٩، والبحر ٢/٢٩٦، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/٢٧١، والممتع ١/٣٧٧، وسر الصناعة ٢/٧٦٣).

(٥) المَكُّوك: طاسٌ يشرب به، وفي المحكم: طاس يشرب فيه، أعلاه ضيق، ووسطه واسع. (اللسان: مكك).

● **قوله: «وأُبدلت الياء من النون في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنَاسِيَّ﴾[١]».**

أبدلت أيضًا على اللزوم منها في: ظرابيّ، جمع ظَرِبَـان، عـاملوا النـون معاملـة ألـف
٣ التأنيث لشبهها بها، فكما يبدلون من ألف التأنيث ياء فيقولـون فـي صحـراء: صَحَـارِي،
كذلك فعلوا بنون (إِنْسَان) و(ظَرِبَان) في الجمع، وأبدلت أيضًا منهـا فـي (إنسـان)، لكـن
على غير لزوم، قال الشاعر[٢]:

٦ فيا ليتني من بعد ما طاف أهلُها هلكتُ ولم أسمعْ بها صوتَ إِيسان

ومن العين في قول الشاعر:

ومنهل ليس له حوازق ولضفادي جمّـه نقانق

٩ **أي: لضفادع جمّه، والمنهل مثل المصنع، والحوازق: الجوانب، جمع حازق وحازقة، والحزق: الحبس.**

يعني ليس له جوانب تمنع الماء أن ينبسط حوله، ويجوز أن يريد أن جوانبه لا
١٢ **تمنع الواردة، بل كلها سهلة لمن يرد، والنقانق: جمع نِقْنِقَة، وهي الصوت، وجمّه: معظمه وكثرته.**

ومن الياء في قوله:

١٥ **كأن رحلي على شغواء حادرة ظمياء قد بُلّ من طلّ خوافيها**

لها أشـــاريرٌ من لحم متمرة من الثعالي ووخز من أرانيها

والأصل: الثعالب والأرانب؛ لأنهما جمع ثعلب وأرنب.

١٨ **والشغواء: العُقاب، وحادرة: مسرعة، شبّه راحلته في سرعتها بعُقاب، وظمياء:**

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ونسقيه مما خلقنا أنعامًا وأناسي كثيرا﴾ (الفرقان: ٤٩).

(٢) الشاهد من الطويل، وهو لعامر بن جرير الطائي في (اللسان: أنس)، ولعامر بن جؤين في (الممتع ١/٣٧٢، والضرائر ٢٢٨)، وبلا نسبة في (سر الصناعة ٢/٧٥٧، والمحتسب ٢/٢٠٣، وشرح الملوكي ٢٥٦، والمقرب ٢/١٧٠).

أي تضرب إلى السواد، أو عَطشى إلى دم الصيد، والطلُّ: مطر خفيف، والخوافي: ريش جناحها، وإذا بلها الطل أسرعت، والضمير في (لها) للعُقاب، أي: ولها في وكرها أشارير لحم قد جففته وبسطته، والإشرارة بالكسر: القطعة من القديد، متمّرة: مقطعة صغارا، والمتمّر: المقطّع، والوخز: شيء منه ليس بالكثير. [ط: ٣١٨-٣١٩]

● قوله: «

لها أشارير من لحم مُتَمَّرَةٌ[١]».

في بعض النسخ: تُتَمِّرُهُ، بصيغة الفعل، وهو ما في الممتع وشرح الشواهد وغيرهما، والتاء مثناة.

● قوله: «والشَّغْواء».

أي: بشين وغين معجمتين، قال الجوهري[٢]: «السن الشاغية: التي يخالف نبتها نبت غيرها من الأسنان، يقال: رجل أَشْغَى، وامرأة شَغْوَاء، والجمع شُغْوٌ، ويقال للعُقَابِ: شَغْواء؛ لفضل منقارها الأعلى على الأسفل». // وحادرة: بمهملات، وظمياء، بِمُشَالَةٍ، ٦٨ب والطَّل: بمهملة مفتوحة، والخوافي: بمعجمة وفاء، والإشرارة: بشين معجمة، والوخز: بمعجمة وزاي.

(١) الشاهد صدر بيت من البسيط لأبي كاهل اليشكري، والد سويد بن أبي كاهل، الشاعر المخضرم، ونسبه سيبويه (٢/٢٧٢-٢٧٣) إلى رجل من بني يشكر، وقيل: للنمر بن تولب اليشكري، وقد ركب العَيْنِيّ (٤/٢٨٤ بهامش الأشموني) من النسبتين قولا واحدا فذكر أن القائل هو أبو كاهل النمر بن تولب اليشكري، قال البغدادي في (شرح شواهد الشافية ٤٤٦): «وهذا منه غير جيد». وانظر الشاهد في (اللسان: رنب، تمر، وشرر، وخز، والجمهرة ٢/١٣، ٣/٤٢٣، ونكت الشنتمري ١/٥٩٤، والتخمير ٤/٣٤٣، وإثبات المحصل ٢٢٧، وشرح شواهد الشافية ٤٤٣)، وهو بلا نسبة في (سر الصناعة ٢/٧٤٢، ومجالس ثعلب ١/١٩٠، والمفصل ٣٦٥، وشرحه لابن يعيش ١٠/٢٤، وشرح الملوكي ٢٥٤، والممتع ١/٣٦٩، والضرائر ٢٢٦).

(٢) (الصحاح: شغا).

ومن السين في قوله:

إذا ما عُدّ أربعة فِسال فزوجك خامس **وأبوك سادي**

٣ أي: أبوك سادس. والفِسَال: جمع فِسْل، وهو اللئيم. [ط: ٣١٩]

● قوله: «وأبوكِ سادي».

الذي رأيته في الصحاح والممتع[١]: وحموك سادي، وذكر ابْنُ عُصْفُور فيه أن الياء

٦ أبدلت أيضًا من الجيم في جمع «دَيجُوج» فقالوا: الدَّياجي، والأصل: الدياجيج، فأبدلت الجيم الأخيرة ياءً، وحذفت الياء قبلها تخفيفًا.

ومن الهاء في: دَهْدَيْتُ الحجر؛ أي: دحرجته، والأصل: دَهْدَهْتُه، وفي: صَهْصَيْتُ

٩ بالرجل، إذا قلت له: صَهْ صَهْ، والأصل: صهصهت به، قال[٢]: ومن الدال قوله تعالى: ﴿إلا مكاء وتصدية﴾[٣]، والأصل: تَصْدِدَة، من صَدَدْتُ أَصِدُّ، ومنه قوله تعالى: ﴿إذا قومك منه يصدون﴾[٤]، أي: يعجبون (ويضجون)[٥]، قال: وليس من قال إن الياء غير

١٢ مبدلة من دال، وجعله من الصَّدَى الذي هو الصوت بشيء، وإن كان أبو جعفر الرستمي[٦] قد ذهب إليه؛ لأن الصَّدَى لم يستعمل منهل، فحمله على أنه من هذا الفعل

---

(١) الذي في (الصحاح: فسل): (وأبوك سادي)، وفي (الممتع ٣٦٨/١): (وحموك سادي).

والشاهد من الوافر، وقد تنازع نسبته امرؤ القيس، والحادرة، والنابغة الجعدي، وانظره في (الجمهرة ١٩٦/٢، والصحاح: سدا، وإصلاح المنطق لابن السكيت ٣٠١، والإبدال له ٦٠، والمفصل ٣٦٥، والممتع ٣٦٨/١، والضرائر ٢٢٦، وشرح شواهد الشافية ٤٤٨).

(٢) (الممتع ٣٧٦/١، ٣٧٨-٣٧٩).

(٣) (الأنفال: ٤٥).

(٤) (الزخرف: ٥٧).

(٥) ط: (ويضحكون).

(٦) أبو جعفر الرستمي: هو محمد بن رستم، أبو جعفر الطبري، من شيوخ الزجاجي، ورد ذكره مرات في (مجالس العلماء للزجاجي ٥١، ٥٢، ١٩٣).

المستعمل أَوْلَى. انتهى. وما ذهب إليه قول أبي عبيدة(١).

ومن التاء: في قوله:

٣ قد مر يومان وهذا الثالي وأنت بالهجران لا تبالي

أي: وهذا الثالث.

قوله: «والواو من أختيها...».

٦ أي من الألف في (ضوارب) جمع (ضاربة)، وفي (ضُوَيْرِب) تصغير (ضارب)، وفي (رَحَوِيّ)، و(عَصَوِيّ)، ومن الياء في نحو: (موقن)، اسم فاعل من (أيقن)، والأصل: (مُيْقِن)، وفي (طُوبَى)، والأصل: (طُيْبَى) من طاب يطيب، وفي (بُوطر)، ٩ والأصل: (بُيْطِر) من البيطرة، ومنه (البَيْطار)، وفي (بَقْوَى)، والأصل: (بَقْيَى) من أبقى عليه أي أشفق عليه، وهو من (بَقِيَ) فكأنه طلب بقاءه.

قوله: «وشاذ...».

١٢ عطف على قوله: «لازم...» أي إبدالها من أختيها لازم فيما مرّ، وشاذّ فيما سنذكر.

ثم إن الشاذ قد يكون لازما كما في (ماء)، وقد يكون ضعيفا كما في قولهم: هذا أمر ممضوّ عليه، وهو نَهُوٌّ عن المنكر، والأصل: ممضُويٌّ من المضيّ، ونَهُويٌّ من ١٥ النهي؛ لأن القياس في مثلهما قلب الواو ياء مع الإدغام على ما مرّ.

وكذا أبدلوا الواو من الياء في (جِبَاوَة) من جَبَيْتُ الخراج جِبَاية، وقيل في كون واو (الممضو) بدلا من الياء نظر؛ لأنه يقال: مَضَيْت على الأمر مُضيا، ومضوت على الأمر مُضُوًّا.

١٨ وكذا في كون الواو في (جِبَاوة) بدلا من الياء في (جِبَايَة) نظر؛ لأن جباوة وجباية لغتان. قال في الصحاح: «جَبَيْتُ الماء في الحوض وجبوته أي: جمعته. قيل: مصدر الأول: جَبَى، والثاني: جَبْو».

٢١ وقال فيه أيضا: «جبيت الخراج جباية وجبوته جِبَاوَة».

---

(١) انظر مذهب أبي عبيدة والرستمي في (سر الصناعة ٢/٧٦٢، والارتشاف ١/١٥٤).

هكذا ذكروه، وهو ضعيف لأنه لا يلزم من استعمالهما كونهما أصلين، لجواز معرفة الإبدال فيه بقلة الاستعمال. [ط: ٣١٩]

٣ ● **قوله: «هكذا ذكروه».**

ممن ذكر ذلك الشريف في شرحه[١].

● **قوله: «وهو ضعيف... الخ».**

٦ رَدَّ اليزدي[٢] بأن: «الأصل مجيء الأصل وعدم الإبدال» فَلْيُتَأَمَّل.

وتبدل أيضا الواو من الهمزة في نحو (جُونَة)، و(جُون)، وأصلهما: جُؤنة وجُؤنٌ، بالهمزة، فأبدلت الواو منها. [ط: ٣١٩]

٩ ● **قوله: «وتبدل أيضًا الواو من الهمزة في نحو: جُونَةٍ، وجُون».**

أبدلت أيضًا منها جوازًا في نحو: (بُوْسٍ، ونُوْيٍ)، وتقدَّم في التخفيف[٣]، ولزومًا في نحو: ذوائب جمع ذُؤَابَة، والأصل: ذآئب، فأبدلت الهمزة واوًا؛ هربًا من ثقل البناء مع ثقل الهمزتين والألف،

١٢ وفي التثنية والجمع بالألف والتاء والنسب إذا كانت الهمزة للتأنيث نحو: صَحْرَاوي، وصَحْرَاوين، وصَحْرَاوات، ومن غير اطِّرادٍ في: (وَاخَيْتُ)، والأصل: (آخَيْتُ)، فأبدلت الهمزة واوًا.

وقيل: المثال غلط؛ لأن تركيب (جأن) مهمل في الكلام، وحينئذ لا يعلم أن

١٥ **أصل عين (جُؤنة) الهمزة.**

قال صاحب الصحاح: «والجُونة بالضم مصدر الجون من الخيل، والجُونة أيضا جونة العطّار، وربما همزوا».

---

(١) قال الشريف في (شرحه على الشافية ١٣٠٥): «وكذلك في كون الواو بدلاً في: جَبَاوَةٍ، من الياء في: جِبَايَةٍ نظرا؛ لأن جباوَةً، وجِبَايَةً لغتان، يقال: جَبَى الماء في الأرض جَبْوًا، وجَبْيًا، وجبى الخراج جِبَاوَةً، وجِبَايَةً، كما أن الواو في: جَبْوًا ليست بدلا من الياء في: جَبْيًا، كذلك الواو في: جِبَاوة ليست بدلا من الياء في جباية». وانظر (٢٣٧-٢٣٨).

(٢) انظر (شرحه على الشافية ٥٣٩).

(٣) أي تخفيف الهمزة، انظر (الجاربردي ٢٥١، والرسالة ٦٨٤).

وقول صاحب الصحاح: «وربما همزوا» ظاهر في إرادة عكس ما ذكره المصنف؛ لأنه جعله معتلا في الصل، والهمزة فيه بدلا من الواو. وجونة العطار: حُقّته. [ط: ٣١٩-٣٢٠]

٣ ● **قوله: «وقيل: المثال غلط».**

هذا الاعتراض للشيخ بدر الدين بن مالك(١)، والصواب عنده التمثيل بجُوَّةٍ وجُوَى، قال: «يقال: جَئِيَ الفرسُ جُؤْوَةً: وهي حمرةٌ في سواد، ويجمع (الجُؤْوَة) على (جُؤًى) على حد غُرْفة وغُرَف، وإذا خففت همزته قيل: (جُوَّةٌ وجُوًى)».
٦

● **قوله: «قال صاحب الصحاح(٢): والجُونَة بالضم مصدر الجُون».**

هو... الخ من كلام المعترض، والذي رأيته في الصحاح هو: الجَوْنُ: الأبيض، والجَوْنُ: الأسود، وهو من الأضداد، والجمع: جُوْنٌ بالضم، والجَوْنُ من الخيل والإبل: الأدهم الشديد السواد، والجَوْنَةُ: عين الشمس؛ سميت جَوْنَة لأنها تسودُّ عند مغيبها، والجُونة بالضم: جُونة العطار، والجمع الجُوَن بفتح الواو» انتهى. وقول صاحب الصحاح... الخ، لم أر فيها: «وربما همز» ولعل النسخ مختلفة(٣)، ثم ما ذكره المصنف لم ينفرد به، بل هو مذكور في كتاب سيبويه، والممتع(٤)، وغيرهما، وقال في القاموس(٥): «الجُونة، بالضم: سَفَطٌ مُغَشًّى بجلد؛ ظرف لِطِيبِ العطار، وأصله الهمز، ويُلَيَّنُ، قال ابن قَرْقُول: والجمع كصُرَد». انتهى.
٩
١٢

---

(١) (بغية الطالب ٢٣٥).

(٢) (الصحاح: جون).

(٣) أي: لم أر هذه العبارة التي نقلها ابن الناظم عن صاحب الصحاح، وهي في المطبوع من (الصحاح: جون).

(٤) قال سيبويه في (الكتاب ٣/٥٤٣): «وإن كان ما قبلها مضمومًا فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوًا، وذلك قولك في الجُؤْنة، والبؤس، والمؤمن: الجونة، والبوس، والمومن». وانظر (الممتع ١/٣٦٢، والتكملة ٣٦٢، والحلبيات ٥٦، وسر الصناعة ١/٦٩، ٤٤١، ٢/٥٧٣).

(٥) عبارة القاموس الذي بأيدينا: «والجونة: الشمس، الأحمر، والفحمة، وقرية بين مكة والطائف، وبالضم: الدُّهمة في الخيل، وسُلَيْلَةٌ مغشّاة أدمًا تكون مع العطارين، وأصله الهمز، الجمع كَصُرَدٍ». (القاموس: جون).

قوله: «والميم من الواو...».

لازم في (فَمٍ)، لئلا يلزم اسم معرب على حرف واحد على ما مر في النحو،
٣ وضعيف في لام التعريف وهي في لغة طيئ. قال:

ذاك خليلي وذو يعـــاتبني   يرمي ورائيَ بامسهم وامسلمة

(ذو) هنا بمعنى الذي، وورائي بمعنى قُدَّامي، والسَّلَمَة واحدة السِّلام وهـي الحجـارة.
٦ يعني: أنه يـذبّ عني ويدافـع قدامي بالسـهم والأحجـار، وهـذا البيـت فـي الصحـاح (بالسهم) بتشديد السين، و(امسلمة) بسكون الميم. [ط: ٣٢٠]

● قوله: «لئلا يلزم اسمٌ مُعربٌ على (حرف)[1]».

٩ أي: لأن الواو تسقط للتنوين.

● قوله: «وذُو يعاتبني».

هذه رواية السهيلي والجوهري، وفي رواية غيرهما: وذو يواصلني[2].

١٢ ● قوله: «السَّلِمَة واحدة السِّلام».

يشير إلى أنها بكسر اللام، وهو ما في الصحاح[3] أيضًا، ووقع في شرح الجرجانية

---

(١) ط: (حرف واحد).

(٢) الشاهد من المنسرح، وهو لبجير بن عنمة الطائي، والشـاهد عنـد الجـاربردي وعـدد غـير قليـل مركّب من صدر بيت أول مع عجز البيت الثاني التالي له، وقد نبّه على مثل التـركيب عـدد غـير قليل من النحاة أيضا، والبيتان هما:

وإنّ مولايَ ذو يعـــاتبني   لا إحنـــةٌ عنـــده ولا جَرِمَهْ

ينصرني منك غير معتذرٍ   يرمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

وانظر (المؤتلف والمختلف ٥٩، ومعـاني الحـروف المنسـوب للرمـاني ٧١، والمفصـل ٣٢٦، وشرحه لابن يعيش ١٧/٩، ٢٠، وعمدة الحافظ لابن مالك ١٢١/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٨، والمغني ٤٨/١، وشـرح أبياتـه للسـيوطي ١٥٩، والأشــموني والعَيْنِــيّ ١٥٧/١)وروايـة الجَوْهَرِيّ في (الصحاح: سلم)، وأشار العَيْنِيّ إلى رواية السهيلي كذلك.

(٣) انظر (الصحاح: سلم)، وحكى (العَيْنِيّ ١٥٧/١) ما ذكره البعلي في شرح الجرجانية.

للبعلي[1] أنها بالفتح واحدة السَّلَم، وهو من شجر العضاة، وتبعه فيه بعض المتأخرين.

ومن النون لازم في نحو (عنبر)، و(شَنْبَاء) يكتب بالنون ويلفظ بالميم، والشنباء من الشَّنَب، يقال: شَنِبَ الثغر شَنَبًا إذا رق وجرى الماء عليه، والوصف منه أشنب، والأنثى شنباء؛ وضعيف في (البَنَام)، والأصل: (البَنَان)، وهي أطراف الأصابع، وطامه الله على الخير، أي طانه على الخير، بمعنى جَبَلَه، أي خلقه، وضعيف إبدالها من الباء في (بنات مَخَر)، يقال لسحائب بيض رقاق يأتين قُبُل الصيف: بنات مَخَر، وبنات بَخَر، والباء هي الأصل لأنه من البخار، وفي قولهم: ما زلت راتما، أي: راتبا، من رَتَبَ رُتُوبا: ثَبَتَ، وفي قولهم: رأيته من كثم، وهو القرب. [ط: ٣٢٠]

● **قوله: «لأنه من البُخَار[1]».**

أي: لأن البَخْرَ من البُخار؛ لأن السَّحاب إنما ينشأ عن بخار البحر، والكَثَب: بفتح الكاف والمثلثة.

قوله: «والنون».

أي إبدال النون من الواو في (صَنْعَانِيّ)، و(بَهْرَانِيّ) شاذ، كأنهم قالوا: صَنْعَاوِي وبهراوي كصحراوي، ثم أبدلوا من الواو نونا، وقيل: النون بدل من الهمزة في صنعاء وبهراء، والأول هو الأصح لأنه مقاربة بين الهمزة والنون؛ لأن النون من الفم، والهمزة من أقصى الحلق، وأما النون والواو فمتقاربان.

وقالوا: (لَعَنَّ)، والأصل: (لعلّ) لكثرة استعماله، ثم أبدل اللام نونا لتقاربهما في المخرج، ولذلك يدغم فيها، كقوله تعالى: ﴿ويؤت من لدنه أجرا عظيما﴾. وقيل: إنهما لغتان لقلة التصرف في الحروف.

---

(١) قال طرفة في (ديوانه ٥٩):

كبنات المَخْرِ يَمْأَدْنَ كما ... أنبتَ الصَّيْفُ عساليج الخضر

وانظر (سر الصناعة ٤٢٣/١، والخصائص ٨٥/٢، والممتع ٣٩٢/١، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٣٥/١٠)؛ وفيه أن القائل بهذا هو ابن السراج.



قال الشاعر:

هل أنتم عائجون بنا لَعَنَّا نرى العَرَصَات أو أثر الخيام

وإنما حكم في الأولين بالشذوذ وفي الثالث بالضعف لأن المراد بالشاذ ما كان بخلاف القياس وإن كان موافقا لاستعمال الفصحاء، وبالضعيف ما كان بخلاف استعمال الفصحاء. [ط: ٣٢٠-٣٢١]

● قوله: «وقالوا: لَعَنَّ».

حكى ذلك الفَرَّاء وغيره[١]، ومقتضى كلام الجوهري أن (لَعَنَّ) في البيت بالغين[٢] المعجمة، قال: «ويقال: عُجت بالمكان أعوج، أي: أقمت، وعُجْتُ غيري أعوجه، يتعدى ولا يتعدى... والعائج: الواقف» انتهى.

ويحتمل أن يكون المعنى في البيت: هَلْ أنتم عاطفون بنا، من قولهم: عجت البعير أعوجه: إذا عَطَفْتَ رأسه بالزمام[٣].

قوله: «والتاء من الواو والياء...».

في (اتّعد)، و(اتّسر)، وإنما قال على الأفصح لأنه قد جاء فيهما: اِيتَعَدَ وايتَسَرَ، وشاذ في نحو: (أَتْلَجَهُ)، والأصل: أولجه لأنه من الولوج، وشذّ إبدالها من السين في (طَسْت)، وحده، وأصله: طَسّ؛ لأن جمعه طُسُوس، وتصغيره طُسَيْس. فإن قيل: جمع أيضا على (طُسُوت) فلم حُكم بأن السين أصل والتاء بدل، من غير عكس؟ [ط: ٣٢١]

---

(١) وهي لغة تميم، قال الفرزدق، وهو تميميّ:

هل أنتم عائجون بنا لَعَنَّا نرى العَرَصَات أو أثر الخيامِ

وحكى هذه اللغة بالإضافة إلى الفَرَّاء عيسى بن عمر، وانظر (إبدال ابن السكيت ١١١، وأبي الطيب ٢/٢٩٦، وسر الصناعة ٢/٤٤٢، وأمالي القالي ٢/٢٣٤، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/٣٦).

(٢) نبه ابن السكيت في (الإبدال ١١١) وابن جني في (سر الصناعة ١/٢٤٣) أنه يقال: لَغَنَّ بإبدال العين غينًا.

(٣) انظر (اللسان: عوج).

١٦٩أ

● **قوله: «وشذَّ إبدالها من السين // في: (طَسْتٍ) وحده».**

أبدلت أيضًا منها لزومًا في (سِتّ) في العدد، وأصله: سِدْس، وسيأتي في الإدغام(١)، وشذوذًا في (النَّاس وأكياس)، أنشد أحمد بن يحيى(٢):

يا قاتَلَ اللهُ بني السِّعْلاتِ

عمرَو بن يربوعٍ شرارِ النَّاتِ

غيرَ أَعِفَّاءَ ولا أكياتِ

قلنا: لما ثبت من أن التاء من حروف الإبدال ولم يثبت ذلك في السين، وأما إبدالها من الباء في (الذَّعَالِت)، والأصل: (الذَّعَالب) فضعيف، ذكر في الصحاح: الذعالب قِطَعُ الخِرَق. قال:

مُنسرحا عنه ذَعاليب الخِرَق

وقال أبو عمرو: وأطراف الثياب يقال لها: الذعاليب، واحدها ذُعْلُوب، وأنشد لجرير:

وقد أكون على الحاجات ذا لَبَثٍ وأحوذيا إذا انضم الذعاليب

واللَّبْثُ واللَّبَاث: المكث، والأحوذيّ: الخفيف في الشيء لحِذْقِه. ذكر جميع ذلك في الصحاح، وعلم منه أن أصل (الذَّعالب): الذَّعاليب، بانقلاب مدته ياء كما هو القياس، حو: قرطاس وقراطيس. وكذا إبدال التاء من الصاد في (لَصْت) ضعيف، ذكر في الصحاح أن (اللَّصْت) بفتح اللام (اللّص) في لغة طيئ، والجمع (لُصُوت)، وهم الذين يقولون للطّسّ: طَسْت. [ط: ٣٢١]

(١) (الجاربردي ٣٤٥، والرسالة ٩٥٦، وهذا الكتاب ٤٦٠).

(٢) الرجز لعلباء بن أرقم، كما في (النوادر ١٠٤، واللسان: نوت، وشرح شواهد الشافية ٤٦٩)، وهو بلا نسبة في (النوادر ١٤٧، وسر الصناعة ١٥٥/١، والخصائص ٥٣/٢، والاشتقاق لابن دريد ٢٢٧، والممتع ٣٨٩/١، والمقرب ١٧٥/٢، واللسان: أنس، وشرح الرضي على الشافية ٢٢١/٣، وشرح النيسابوري على الشافية ٤٢٩).

● قوله: «وأَحْوَذِيًّا».

بحاء مهملة وذال معجمة.

٣ وذكر في شرح الهادي أنه يقال: لصّ بحركات اللام، والكسر أفصح، ولَصْتٌ بفتح اللام، والجمع لُصُوت، كبيت وبُيُوت، والدليل على أن التاء بدل الصاد قولهم: تلصَّص عليهم، وهو بيّن اللُّصوصية واللُّصُوصة، بضم اللام وفتحها. [ط: ٣٢١]

٦ ● قوله: «يقال: لِصٌّ، بحركات اللام».

كذا في القاموس أيضًا[١].

قوله: «والهاء من الهمزة...».

٩ والأصل فيما ذكر: أرقت الماء وأرحت الدابة، أي رددتها إلى المراح، وإياك ولأنك، ولما دخل لام الابتداء غيروا الهمزة هاء؛ لأن اللام لا تجامع (أنّ) لأنهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد، وإن فَعَلْتَ فَعَلْتُ، وهي في لغة طيئ، والهمزة في
١٢ (أذا الذي) للاستفهام، وأبدل هاء. قال:

وأتى صواحبها فقلن هَذَا الذي ... منح المودة غيرنا وجفانا

يعني: أتى الرجل المذكور في أول القصيدة صاحبات امرأة مذكورة، فقلن، أي
١٥ الصاحبات: أذا الذي...؟ أي: أهذا الذي...؟

وإنما أبدلوا الهمزة هاء في هذه الصور لأن الهمزة حرف شديد مستثقل والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاهما متقاربان. [ط: ٣٢١-٣٢٢]

١٨ ● قوله: «إلى المُراح».

هو بضم الميم: مأوى الماشية ليلاً[٢].

● قوله: «وهو في لغة طيئ».

(١) (القاموس: لصت)، وانظر (إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك ٢/٥٦٤).

(٢) (اللسان: مرح).

يريد أنهم يبدلون همزة إن الشرطية هاء[١].

● **قوله: «وأبدل هاء».**

٣ ليس هذا الإبدال بمقصور على الهمزة الداخلة على (ذا)، فقد قالوا: هَزَيْدٌ منطلق؟ يريدون: أزيد منطلق[٢]؟.

● **قوله: «وإنما أبدلوا الهمزة هاء في هذه الصورة».**

٦ أبدلت أيضًا هاء في: أثرت التراب، وأردت الشيء، وما تصرف من الأفعال المذكورة فقالوا: هَثَرْتُ، وهردت، وأُهَرِيحُ، وأُهَرِيقُ، وأُهَثِيرُ، وأُهَرِيدُ، وأنا مُهَرِيح، ومُهَرِيق، ومُهَثِير، ومُهَرِيدٌ، وأبدلت أيضًا في: (أيا) في النداء،

٩ وفي: أما والله لقد كان كذا، فقيل: هَيَا زيد، وهَمَا والله، وقرأ الحسن، وعكرمة، وأبو حنيفة، وورش في اختياره (طَهْ) بإسقاط الألف بعد الطاء، وهاء ساكنة، فقيل: الأصل: طَأْ، بالهمز، (أمر)[٣] من وَطِئَ يَطَأُ، ثم أبدل الهمز ياء

١٢ كإبدالهم الهاء في: هَرَقْتُ، أي: طَأْ الأرضَ بقدميك جميعًا؛ لأن النبي ﷺ كان يرفع إحدى رجليه في صلاته، كذا في الممتع[٤].

وشذ إبدالها من الألف في (أَنَهْ). قال في شرح الهادي: يجوز أن تكون الهاء

١٥ **بدلا من الألف وهو الأصل؛ لأن الأكثر في الاستعمال الوقف على (أنا) بالألف،**

---

(١) هذه اللغة في الممتع ٣٩٧/١، والرضي ٢٢٢/٣-٢٢٣، واللسان: أنن)، وحكى ابن جني في (سر الصناعة ٥٥٢/٢) عن قطرب أن طيئا تقول: هِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ، يريدون: (إن) فيبدلون.

(٢) انظر (سر الصناعة ٥٥٤/٢).

(٣) ليس في ط.

(٤) انظر (الممتع ٣٩٨/١-٣٩٩). ويبدو أن ابْنُ عُصْفُور أخذ ما دته هنا عن ابن جني في (سر الصناعة ٥٥١/٢-٥٥٤). وأما قراءة (طَهْ ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى) فقد نسبت إلى الحسن وعكرمة وأبي حنيفة وورش في اختياره، وانظر (شواذ ابن خالويه ٥٨، والكشاف ٥٢٨/٢، وتفسير القرطبي ١٦٧/١١، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٦٤/٢، وفتح القدير ٣٥٦/٣، والبحر ٢١٢/٦، والدر المصون ٧/٨).

ويجوز أن يكون الهاء لبيان حركة نون (أنا). [ط: ٣٢٢]

● **قوله: «وشذ إبدالها من الألف (أَنَهْ)».**

٣ أبدلت أيضًا منها، كذلك في: هُنَه، كما في الرجز الآتي قريبًا(١).

وكذا الإبدال شاذ في (حَيَّهَلَه): اعلم أن (حَيَّهَل) مركب من: حَيَّ وهَلْ، وبني على الفتح.

٦ يقال: حَيَّهَل الثريد، أي: ائته، وقد جاء: حيهلاً بالتنوين، وفي الحديث: «إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر»، أي أسرع بعمر في الذكر، فإنه منهم. وجاء أيضا (حيهلا) بالألف. قال الشاعر:

٩ بحيهلا يزجزن كل مطية   أمام المطايا سيرُها المتقاذف

قوله: سيرها: مبتدأ، والمتقاذف: صفته، وأمام المطايا: خبره، والجملة صفة (مطية)، والمتقاذف: السير الذي يتبع بعضه بعضا، وأما قول المؤذن: حيَّ على الصلاة

١٢ فبالعين، وليس من ذلك.

وقد أبدلوا من الألف هاء وقالوا: حَيَّهَلَهْ.

وكذا الإبدال شاذّ في (مَهْ) مستفهما، كما في قول الشاعر:

١٥ قد وردت من أَمْكِنَهْ

من ههنا ومن هُنَهْ

إن لم تُرَوِّها فَمَهْ

---

(١) وهو قوله:

قد وَرَدَتْ من أمكنهْ   من ههنا، ومن هُنَهْ

وانظر (سر الصناعة ٢/٥٥٥، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٢٤، وشرح شواهد الشافية ٤٧٩-٤٨٠).

أي: وردت الإبل من أمكنة مختلفة، إن لم تروّها فما تصنع؟

هكذا رواية البيت في المفصل: (إن لم تروها) بالتاء، وفي شرح الهادي: (إن لم أروّها) بالهمزة، ثم ذكر فيه أنه يجوز أن يكون الهاء بدلا من الألف لتقاربهما في المخرج، ويجوز أن يكون زجرا، أي: مَهْ يا إنسان، كأنه يخاطب نفسه ويزجرها. [ط: ٣٢٢-٣٢٣]

● **قوله: «اعلم أن حَيَّهَلَ مركب من: حَيَّ، وهَلَ».**

قال الرضي(١): «حَيَّ بمعنى: أَقْبِلْ، يتعدى بـ(على)، نحو: حَيَّ على الصلاة، وجاء متعديًا بمعنى: إيتِ»، ثم قال: وقد يركب (حَيَّ) مع (هَلاَ) الذي بمعنى أَسْرِعْ، فيكون المركب أيضًا بمعنى أَسْرِعْ فَتُعَدَّى إما بإلى: حَيَّهل إلى الثريد، وإما بالباء نحو: «حَيَّهَلا بِعُمْر»(٢)، أي: أَسْرِعَ بذكره، والباء للتعدية، أو بمعنى أَقْبِلْ، فيعدى بعلى نحو: حَيَّهَل على زيد، أو بمعنى (إيت) فيتعدى بنفسه، نحو: حيَّهل الثَّريد، وقد تحذف ألف (هَلاَ) للتركيب، وقد تسكن هاؤه لتوالي الفتحات، وقد يلحقها التنوين فيقال: حَيَّهَلاً، وحَيَّهْلاً، بفتح الهاء وسكونها» انتهى. وفيه إيضاح لما ذكره الشارح، وتتميم له.

● **قوله: «ويجوز أن يكون زجرًا».**

سَبَقَ شارحَ الهادي إلى هذا أبو الفتح ابن جني وروايته أيضًا بالهمزة، حكى ذلك

---

(١) انظر (شرح الكافية له ٣/٩٨-٩٩).

(٢) هذا جزء من كلام لعبد الله بن مسعود في امتداح عمر رضي الله تعالى عنهما، وتمامه: «إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر»، وقد ورد بطرق عدة في مواضع مختلفة من (فضائل الصحابة للإمام أحمد برقم ٣٤٠، ٣٥٣، ٣٥٦، ٤٧٥، ٤٨٢). قال محقق الفضائل (١/٢٦٣): إسناده صحيح، وأخرجه الطبراني في (الكبير ٩/١٨٠) من طريق شعبة، وقال الهيثمي: رواه الطبراني من طرق، وفي بعضها عاصم بن أبي النجود، وهو حسن الحديث، وبقية رجاله رجال الصحيح، وبعضها منقطع الإسناد، وأخرجه الحاكم في (المستدرك ٣/٩٣) عن ابن مسعود، لكن في إسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف، وانظر (مجمع الزوائد للهيثمي ٩/٦٧، وكشف الخفاء للعجلوني ١/٨٧).

عنه أبو حيَّان[١]، ثم قال: «والذي يظهر أن الهاء بدل من الألف».

وكذا الإبدال شاذ في (يا هَنَاه)، وهو مختص بحال النداء، والأصل (هَنَاوٌ) على (فَعَال) بمعنى (هَنْ)، قلبت واوه ألفا على طريقة القلب في (كساء) فامتنع اللفظ بألفين، فقلبت الألف الثانية هاء، ولم تقلب همزة لئلا يظن أنه فعال من (التهنئة)، وإنما قال: «على رأي» لأن فيه خلافا، فذهب بعض البصريين إلى أنها بدل من الواو كما ذكرنا، وبعضهم إلى أنها بدل عن همزة مبدلة عن الواو، وبعضهم إلى أن الهاء أصلية وليست بدلا، وضعّف بقلة باب سلس، وبعضهم إلى أن الألف بدل من الواو والهاء للسكت، واللام محذوفة كما في هَنٍ وهَنَةٍ. [ط: ٣٢٣]

● **قوله: «فذهب بعض البصريين إلى أنها بدل عن الواو كما ذكرنا».**

ظاهر كلام غيره أن مذهب ذلك البعض أنها بدل عن الواو ابتداء. قال أبو الفتح[٢]: «أبدلت الهاء من الواو في حرف واحد، وهو: (يا هَنَاهْ) في النداء، هكذا قال بعض أصحابنا، ولو قيل: إن الواو قلبت همزة بعد قلبها ألفًا؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة ثم أبدلت الهاء منها لكان قولاً قويًا، وهو أشبه من قلب الواو في أول أحوالها هاء؛ لأن الواو إنما اطَّرَدَ قلبها ألفًا في هذا الموضع، وأيضًا فَقَلْبُ الألف هاءً أقرب من قلب الواو هاء لِبُعْدِ ما بينهما» انتهى.

ويبطل قول الكوفيين والقول الرابع للبصريين جواز تحريكها في السعة، وأجابوا عن ذلك بأنها حركت حال الوصل تشبيها لهاء السكت بهاء الضمير.

وتبدل من الياء في هذه أَمَةُ الله، وإنما جعلوا الياء الأصل لما ثبت من كونها

---

(١) انظر (سر الصناعة ٢/٥٥٥، والتذييل والتكميل

(٢) انظر (سر الصناعة ٢/٥٦١). وهذه المسألة في (أمالي الشجري ٢/١٠١-١٠٢، وشرح الملوكي ٣٠٩، والممتع ١/٤٠١، وبغية الطالب ٢٤٠-٢٤٢، وشرح اليزدي ٥٤٥)، ويروون قول امرئ القيس:

لقد رابني قولها يا هنا ... ه ويحك ألحقت شرا بشرْ

للتأنيث في نحو: تضربين وتقومين، هكذا ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، وذكر المصنف في شرح الكافية أن بعضهم ذكر أن الياء في: هذي أمة الله علامة التأنيث، وليس ذلك بحجة؛ لجواز أن يكون صيغة موضوعة للمؤنث، أو يكون الياء بدلا من الهاء في قولك: هذه أمة الله. [ط: ٣٢٣]

● قوله: «وتُبْدَل من الياء في: هذه».

أبدلت منها أيضًا في تصغير (هَنَةٍ) فقيل: هُنَيْهَة، والأصل: هُنَيْوَة؛ لقولهم في الجمع: هَنَوَاتٌ، ثم هُنَيَّة؛ لأجل الإدغام، ثم أبدلوا من الياء الثانية هاء فقالوا: هُنَيْهة(1).

قوله: «واللام...».

أي تبدل اللام من النون في (أُصَيْلاَل)، لقرب المخرج بينهما، والأصيل: الوقت بعد العصر إلى المغرب، وجمعه أُصُل وآصال وأصائل، ويجمع أيضا على أصلان كبعير وبُعران، ثم صغروا الجمع فقالوا: أُصَيْلاَن، ثم أبدلوا من النون لاما فقالوا: أُصَيْلال، ومنه قول النابغة:

وقفت فيها أصيلالا أسائلها أعيت جوابا وما بالربع من أحد

وهذا التصغير شاذ؛ لأن (فُعْلانًا) من أبنية الكثرة فلا يصغر على لفظه. ذكر في شرح الهادي أنه يمكن أن يقال: أُصَيْلان تصغير أَصِيل على غير لفظه كعُشَيْشِيَة ونظائرها، وكلام سيبويه يدلّ على هذا.

ومن الضاد في قول الشاعر:

لما رأى أن لا دَعَة ولا شبع مال إلى أرطاة حِقْفٍ فالطجع

أي: فاضطجع. قيل: الضمير للذئب، والدَّعَة: سعة العيش، والهاء عوض من الواو، والأرطى: شجر من شجر الرمل، والواحدة أَرْطَاة، والحِقْفُ: المعوجّ من الرمل. [ط: ٣٢٣-٣٢٤]

(1) انظر (سر الصناعة ٢/٥٥٦-٥٥٧، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٤١١، وشرح الكافية له ٨٧).

● **قوله: «والهاء عوض من التاء».**

يعني أنه أجرى الوصلَ مُجْرَى الوقف فأبدل التاء هاء، وفي بعض النسخ: «والهاء عوض من الواو» فَلْيُتَأَمَّل[1].

قوله: «والطاء من التاء...».

يريد أنه إذا كان فاء (افْتَعَلَ) صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء، أبدل تاؤه طاءً لزوما، فيقال: اصطبر، وأصله: اصتبر: افتعل من الصبر.

وقد يشبه بهذا التاء تاء الضمير فيقال: حُصْطُ في حصت من الحَوْص، وهي الخياطة، وسيأتي ذلك في باب الإدغام مفصلا، إن شاء الله تعالى. [ط: ٣٢٤]

● **قوله: «من الحَوْص».**

هو بسكون الواو. و«الكَلأ»، كجَبَلٍ: العُشْبُ، رَطْبُهُ ويابِسُه. و«الشِّيحُ»، بكسر المعجمة: نَبْتٌ[2].

قوله: «والدال من التاء...».

يريد أنه إذا كان فاء (افتعل) دالا أو ذالا أو زايا قلبت تاؤه دالا، فيقال: ازدجر، وأصله: ازتجر.

ويُشَبَّه بهذا التاء تاء الضمير، فيقال: فُزْدُ في فُزْتُ من الفوز، وسيأتي هذا أيضا في باب الإدغام، إن شاء الله تعالى.

وقد أبدل تاء الافتعال دالا في بعض اللغات في غير ذلك، فيقال: اجدمعوا واجدَزَّ في اجتمعوا واجتز. قال:

فقلت لصاحبي لا تحبسانا ... بنزع أصوله واجدز شيحا

---

(١) أي في كلمة (دعه) في قول الراجز:

لما رأى أن لا دَعَهْ ولا شِبَعْ ... مال إلى أرطاة حِقْفٍ فالطَجَعْ.

(٢) انظر (القاموس: كلأ، شيح).

خاطب الواحد خطاب الاثنين، يقول: لا تحبسانا بنوع أصول الكلأ، واقطع شيحا ودع أصوله في الأرض لئلا يطول المكث هنا.

٣ وهذا شاذ لا يقاس عليه، ولا يقال في اجترأ: اجدرأ.

وقد أبدلوا من التاء دالا في غير (افتعل)، وقالوا: دَوْلَج في تَوْلَج، وهو موضع يدخله الوحش، من الولوج، وهو الدخول. قال سيبويه: التاء فيه مبدلة من الواو، وهو

٦ فَوْعَل؛ لأنك لا تكاد تجد (تَفْعَل) اسما، و(فَوْعَل) كثير. [ط: ٣٢٤]

● قوله: «وقد أبدلوا من التاء دالاً في غير (افْتَعَل)».

أبدلوها أيضًا من الذَّال في (ذِكَرٍ) لا غير، جمع (ذِكْرَةٍ)، قال ابنُ مُقْبِل[١]:

٩ يا ليت لي سلوةً تُشْفَى النفوسُ بها ... من بعض ما يعتري قلبي من الدِّكَرِ

لذا رواه أبو علي بالدال المهملة، وكأن الذي سَهَّل ذلك قلبهم لها في (ادَّكَرَ، ومُدَّكر)، فأُلِفَ // فيها القلب، فَقَلَبَها دالاً وإن كان موجب القلب قد زال، وهو الإدغام، ٦٩ب

١٢ كذا في الممتع[٢].

قوله: «والجيم من الياء المشددة...».

لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان، واشتراكهما في الجهر.

١٥ قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال: فُقَيْمِجّ، فقلت: من أيهم؟ فقال: مُرِّجّ. وقد أُبدل من غير المشددة؛ قال:

لاهمّ إن كنت قبلت حَجَّتِجْ

١٨ فلا يزال شاحج يأتيك بِجْ

أقمر نهّات ينزّي وفرتجْ

---

(١) الشاهد من البسيط، وهو لابن مقبل في (ديوانه ٨٢) وانظره في (الخصائص ١/٣٥١، والمقرب ٢/١٦٦، والممتع ١/٣٥٩، وسر الصناعة ١/١٨٨، والمنصف ٣/١٤٠).

(٢) انظر (الممتع ١/٣٥٨-٣٥٩).

يريد: اللهم إن كنت قبلت حجتي فلا يزال يأتيك بي شاحج هذه صفته، والشاحج من شَحَجَ البغل: صوّت، والأقمر: الأبيض، والنَّهَّات: النهّاق، ويُنَزِّي: أي يحرك، وقوله: وفرتج: أي وفرتي، والوفرة: الشعرة إلى شحمة الأذن.

وأما قول الشاعر:

حتى إذا ما أمسجت وأمسجا

فقيل: إن الجيم فيه بدل من الياء فحركت بالحركة التي كانت للياء في الأصل، فإن الأصل: أَمْسَيَت وأَمْسَيَا، وقيل: إنها بدل من ألف (أَمْسَى)، وساغ إبدالها من الألف لكونها مبدلة من الياء، وإن كانت الجيم لا تبدل من الألف، وإنما كان هذا أشذ لأنهم جعلوا فيه الياء المقدرة كالملفوظة. [ط: ٣٢٤-٣٢٥]

● **قوله: «وقد أبدلوا من غير المشددة».**

قال ابْنُ عُصْفُور[١]: «الإبدال مطّرِد في المشدَّدَةِ، قال يعقوب: وبعض العرب إذا شدد الياء صَيَّرَها جيمًا، وأنشد ابن الأعرابي:

كأن في أذنابهن الشُوَّلِ   من عَبَسِ الصَّيْفِ قُرونَ الإجَّلِ

يريد: الإِيَّل، وهو غير مُطَّرِدٍ في الياء الخفيفة، بل يوقف في ذلك عند السماع» انتهى. والعَبَسُ، بمهملتين وموحدة، كَبَطَلٍ: ما يتعلق في أذناب الإبل من أبوالها وأبعارها ويَجِفُّ عليها[٢]. وشَحَجَ: بمعجمة وحاء مفتوحة وجيم.

قوله: «والصاد من السين...».

---

(١) (الممتع ٣٥٤/١)، والبيتان اللذان أنشدهما ابن الأعرابي لأبي النجم العجلي كما في (جمهرة اللغة ٧١/٣، والطرائف الأدبية ٦٣، وشرح الملوكي ٣٢٨، وشرح شواهد الشافية ٤٨٥)، وهما بغير نسبة في (إبدال ابن السكيت ٩٦، وأبي الطيب ٢٥٩/١، وسر الصناعة ١٧٦/١).

والإِيَّل، بكسر الهمزة وبفتح الياء المثناة المشددة، وهو جمع (أَيِّل) بفتح الهمزة وكسر الياء المشدّدة.

(٢) (القاموس: عبس).

السين حرف مهموس مستقل، فإذا وقعت قبل هذه الحروف المستعلية كرهوا الخروج من المستفل إلى المستعلي، فأبدلوا السين صادا على سبيل الجواز؛ لأن الصاد يوافق السين في الهمس والصفير. ويوافق هذه الحروف في الاستعلاء، فيتجانس الصوت ولا يختلف، ولا فرق بين أن يكون السين ملاصقة لهذه الحروف أو بينهما فاصل، وأصل تلك الكلمات: أَسْبَغَ، وسَلَخَ، ومَسَّ سَقَر، وسِرَاط.

فإن تأخرت السين عن هذه الحروف لم يسغ فيها هذا الإبدال، فلا تقول في (قَسَت): قَصَتْ، ولا بَخْس: بخص؛ لأنها إذا كانت متأخرة كان المتكلم منحدرا بالصوت من عال، ولا يثقل ذلك ثقل التصعيد من منخفض. [ط: ٣٢٥]

● **قوله: «فأبدلوا من السين صادًا».**

(ليس)[١] هذا الإبدال عند جميع العرب، بل عند بعضهم، ولهذا قال في التسهيل: «على لغة»، وذكر سيبويه: أنها لغة بني العنبر، ويفهم من كلام المصنف والشارح كغيرهما أن أصحاب هذه اللغة لا يُوجبون الإبدال[٢].

● **قوله: «أو بينهما فاصل».**

أي: حرف أو حرفان، كما استُفِيدَ ذلك من الأمثلة، وبه صرَّح ابنُ مالك، قال في التسهيل[٣]: «وإن فَصَلَ حرف أو حرفان فالجواز بَاقٍ»، لكن قال أبو حَيَّان[٤]: وكذا لو كان الفصل بثلاثة أحرف، نحو: مساليخ، فإنه يجوز أن يقال فيه: مصاليخ، ومن أمثلة السين الملاصقة: سَغَبٌ، وسَخَّرَ، وسَطَعَ[٥].

---

(١) ليس في ب.

(٢) انظر (الكتاب ٤/٤٨٠، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/٥١، والتسهيل ٣١٧، وشرح الرضي على الشافية ٣/٢٣٠، والارتشاف ١/١٥٧).

(٣) (التسهيل ٣١٧).

(٤) انظر (الارتشاف ١/١٥٨).

(٥) قال أبو الفتح في (سر الصناعة ١/٢١١-٢١٢): «وإن كان بعد السين غين أو خاءٌ أو قاف أو ⇦



قوله: «والزاي من السين...».

إذا وقعت السين ساكنة قبل الدال أبدلت زايا إبدالا جائزا، كقولك: يُزْدِل في: يسدل ثوبه، وذلك لأن السين حرف مهموس، والدال حرف مجهور، فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه، فقربوا أحدهما من الآخر بأن أبدلوا من السين زايا؛ لأنها من مخرجها وأختها في الصفير، ويوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان. [ط: ٣٢٥]

● قوله: «لأنها من مخرجها[1]».

الضمير الأول للزاي، والثاني للسين.

وإذا وقعت الصاد ساكنة قبل الدال جاز فيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجعل زايا خالصة، نحو: هذا فَزْدِي أَنَهْ، يريد: فَصْدِي، قاله حاتم حين عقر ناقة، وقيل له: هلا فصدتها؟

وذلك لأن الصاد مُطْبَقَةٌ مهموسة رِخوة، والدال منفتحة مجهورة شديدة، فنبت الدال عنها بعض النبو لما بين جرسيهما من التنافي، فأبدلوا من الصاد زايا لتوافقهما في المخرج والصفير، مع أن الزاي تناسب الدال في الجهر فتلاءما.

والثاني: أن يضارع بهما الزاي، ومعنى المضارعة أن يُشرب الصاد شيئا من صوت الزاي فيصير بَيْنَ بَيْن، أي يصير حرفا مخرجه بين مخرج الصاد ومخرج الزاي، لئلا يذهب صوت الصاد بالكلية، فيذهب ما فيها من الإطباق.

طاء، جاز قلبها صادًا، وذلك قوله تعالى: ﴿كأنما يُساقون﴾ ويصاقون، و﴿مسَّ سقر﴾ وصقر، و﴿سَحَّر) وصحّر، و﴿أسبغ عليكم نعمه﴾ وأصبغ، و﴿سِراط﴾ وصراط. وقالوا في سُقْتُ: صُقْتُ، وفي سَوِيقٍ: صَوِيقٌ». وانظر (المفصل ٣٧٣، وشرحه لابن يعيش ١٠/٥٣-٥٤، ولصدر الأفاضل الخوارزمي ٤/٣٦٨).

(١) ومخرجها مما بين الثنايا وطرف اللسان. وانظر (الشافية ١٢١، وشرحها للرضي ٣/٢٣١، ٢٥٣) وقد نبه الرضي إلى خلاف في حقيقة مخرجهما.

وإليه أشار بقوله: «وقد ضورع بالصاد الزاي...»، ولا تجوز هذه المضارعة في السين؛ لأن الزاي والسين من مخرج واحد، وهما حرفا صفير، فيعسر الإشراب مع شدة التقارب، بخلاف الصاد مع الزاي، فإن الإطباق الذي في الصاد أمكن من إشرابها صوت الزاي، ولا إطباق في السين.

أو تقول: لا تجوز المضارعة في السين لأنه لا إطباق فيه فيذهبه القلب، فيقال: (يَزْدُق) بإشمام الصاد الزاي، ولا يقال: (يُزدل) بإشمام السين الزاي، وإلى هذا أشار بقوله: «دونها...»، والضمير منه عائد إلى السين. [ط: ٣٢٥-٣٢٦]

● **قوله: «جاز فيها ثلاثة أوجه».**

الزاي: لِعُذْرَةَ وبني القيس، والمُضارَعَةُ: لقيسٍ، والصاد لقريش[١].

● **قوله: «والثاني: أن يضارع بها الزاي».**

يُعَبَّرُ عن هذه (المضارعة)[٢] بالإشمام، وصادٍ بَيْنَ بَيْنَ، وصادٍ كزاي. وعَصْرُ الصَّاد: أي: ضغطها من مخرجها[٦].

وبعض الشارحين توهم أنه راجع إلى الزاي، وأن المعنى: ضورع بالصاد الساكنة الزاي، ولم يضارع بالزاي الصاد، وهو سهو، بل المعنى ما ذكرنا، يدل عليه ما ذكر المصنف في شرح المفصل وغيره في شرح الهادي. [ط: ٣٢٦]

● **قوله: «وبعض الشارحين».**

هو السيد الشريف رحمه الله تعالى[٣].

ثم إن الزاي ضورع بالصاد متحركة أيضا فقالوا: صَدَقَ وصَدَرَ، والمراد أنه إذا تحركت الصاد لم يجز قلبها زايا، فكأنه قد صار بين الصاد والدال حاجز وهو

---

(١) انظر (الارتشاف ١/١٥٨، وشَرْح المُفَصَّل لصدر الأفاضل الخوارزمي ٤/٣٦٨، ٣٧١).

(٢) ط: (المشابهة).

(٣) (شرحه على الشافية ١٣٣١).

الحركة؛ لما قيل إن محل الحركة من الحرف بعده.

أو تقول: إنما لم يجز قلب الصاد المتحركة زايا لقوتها بالحركة، ولكن يجوز المضارعة لأن فيها ملاحظة الصاد. ٣

والثالث: أن تجعل صادا خالصة، وهو الأصل، وإليه أشار بقوله: «والبيان أكثر منهما» أي من المضارعة والإبدال، وأراد بالبيان تركه على حاله الأولى.

ولا يخفى عليك أن البيان في السين أيضا أكثر من الإبدال، فإن (يسدل) أكثر من (يزدل). ٦

قوله: «ونحو مَسَّ زَقَرَ كلبية...».

يعني أن السين إن كانت متحركة لم تبدل زايا إلا في لغة بني كلب، فإنهم يبدلونها زايا ويقولون: مَسَّ زَقَرَ. ٩

وأما (أجدر)، و(أشدق) بمضارعة الجيم الشين ومضارعة الشين الجيم فقليل، ولا يتحقق الفرق بينهما؛ إذ اللفظ في (أجدر)، و(أشدق) إذا ضورع فيهما واحد. ١٢

[ط: ٣٢٦]

● قوله: «ولا يتحقق الفرق بينهما».

يأتي في الباب الآتي بسطُ الكلام في ذلك[1]. ١٥

---

(١) أي في باب الإدغام. انظر (الجاربردي ٣٤٠، والرسالة ٩٤١).

الإدغام(١)

قوله: «الإدغام...».

للإدغام معنيان: لغوي، وصناعي:

فاللغوي: إدخال الشيء في الشيء، تقول: ادّغمت الثياب في الوعاء، إذا أدخلتها فيه، وأدغمت الفرس اللجام، إذا أدخلته في فيه، ومنه: حمار أدغم، وهو الذي يسميه العجم (ديزج)، وذلك إذا لم تصدق خضرته ولا زرقته، فكأنهما لونان قد امتزجا.

ومعناه الاصطلاحي ما ذكر. [ط: ٣٢٦]

● قوله: «وأدغمت الفرسَ اللجامَ».

حكى ذلك الزَّبيدي وغيره(٢). وفي نسخة: وأدغمت اللجام (في)(٣) الفرس.

وإنما قال (بحرفين) إذ لا يتصور الإدغام إلا في حرفين، ولا بد من سكون الأول ليتصل بالثاني؛ إذ لو حرك حالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني، ولا بد أيضا أن يكون الثاني متحركا لأنه مبين للأول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه، فكيف يبين غيره؟

وإنما قال: (فمتحرك) بالفاء دون (ثُمَّ) ليدل على انتفاء المهلة، ولم يقل بالواو ليعلم الترتيب. [ط: ٣٢٦]

---

(١) انظر مسائل هذا الباب في: (الكتاب ٤/٤٣١-٤٧٧، والمقتضب ١/٣٢٨-٣٥٩، والأصول ٣/٣٩٩-٤٢٨، والممتع ٢/٦٣١-٧٢٧، وابن يعيش ١٠/١٢١، والرضي ٣/٢٣٣-٢٩٢).

والإِدْغَام، بالتخفيف: من ألفاظ الكوفيين، والادِّغام، بالتشديد: من ألفاظ البصريين كما في (توضيح المقاصد والمسالك ٦/١٠٣).

(٢) انظر الحكاية عنه في (جمهرة ابن دريد ٢/٢٨٨، والتذييل والتكميل ٦/٢٢٣/أ).

(٣) ليس في ط.

● [قوله: «حالت الحركة بينهما».

لما قيل: إن محل الحركة من الحروف بعده][1].

٣ وقوله: «من مخرج واحد».

احتراز عن مثل (فَلْس)، وقوله: «من غير فصل» احتراز من مثل (رِيَا) فإنه ساكن فمتحرك من مخرج واحد، لكن فصل بينهما بنقل اللسان، فإن الفصل قد يكون
٦ بحرف نحو (رَبْرَب)، وقد يكون بنقل اللسان من محل إلى آخر نحو (فَلْس)، أو من محلّ ثم إليه نحو (رِيًا)، بخلاف النطق بهما دفعة واحدة، ولذلك يفرق بين قولنا: (قد) بالإدغام و(قَدَدَ) بفكه، فإنه يتلفظ بالدالين في الأول برفع اللسان دفعة، وفي
٩ الثاني برفعه مرتين. [ط: ٣٢٦]

● قوله: «دُفعة».

هو بضم الدال.

١٢ لا يقال: لاحاجة إلى هذا القيد، فإنه يُعلم من الفاء في قوله: «فمتحرك»؛ لأنا نقول: الفاء تدل على التعقيب عادة، ولا يلزم منه أن لا يكون التلفظ بحرفين يفصل بينهما بتنفس أو غيره، وإنما علم ذلك من قوله: «من غير فصل»؛ إذ المراد به أن
١٥ يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة، بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك، لا على حقيقة التداخل، بل على أن يصيرا حرفا مغايرا لهما بهيئة، وهو الحرف المشدد، وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين، ويقال: أدغمت
١٨ الحرف إدْغاما، بالتخفيف، وهو من عبارات الكوفيين، وادّغمته افتعلته ادّغاما، بالتشديد، وهو من عبارات البصريين. [ط: ٣٢٦-٣٢٧]

● قوله: «لأنا نقول: الفاء... الخ».

٢١ أوضح منه قول بعضهم[2]: «قلنا يدل الفاء على التعقيب، لكن لا يمنع من مثل هذا

---

(١) سقط من ص، هـ.

(٢) القول لليزدي في (شرحه على الشافية ٥٥٣).

الفصل عادة، نعم يمنع الفصل بحرف، كما في (رَفْرَفٍ) مثلاً».

والغرض من الادّغام طلب التخفيف؛ لأنه ثقل عليهم التقاء المتجانسين، لما فيه من العود إلى حرف بعد النطق به. قال بعض الفضلاء: التباعد المفرط بين الحرفين يجعل اللفظ بهما بمنزلة الوثبة، فلذلك أجيز الإبدال، والتقارب المفرط يجعل اللفظ بهما بمنزلة حَجَلان المُقيَّد، وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع واحد، وبعضهم بإعادة الحديث مرتين، وكل ذلك مستكره، بل إذا كرر طعام واحد تلتذه النفس ملته وكرهته، فكيف بما عليه فيه كلفة العمل إذا رجع إليه بعينه؟

ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج أحسن في التأليف وأسهل مما تدانت مخارجه، ألا ترى إلى ثقل قول الشاعر:

وقبـــر حرب بمكان قفر   وليس قرب قبر حرب قبر

حتى لا يكاد ينشده منشد ثلاث مرات ولا يتعثر لسانه فيه ولا يتلعثم، وإنما ذلك لقرب المخارج.

وإلى خفة قول الآخر:

يذكرنيك الخير والشر والذي   أخاف وأرجو والذي أتوقع

وذلك لاختلاف مخارج حروفه وبعد بعضها من بعض.

قوله: «ويكون في المثلين...».

أي ويكون الإدغام في المثلين والمتقاربين لكن بعد أن يصيرا مثلين ليمكن الإدغام. [ط: ٣٢٧]

● **قوله: «لكن بعد أن يصيرا مثلين».**

نبّه به على أن التقسيم إلى المثليـن والمتقاربين إنما هو باعتبار الأصل، وإلا فلا إدغام إلا لِمِثْلٍ في مِثْلِهِ.

أما المثلان فثلاثة أقسام: قسم يجب فيه الإدغام، وقسم يمتنع فيه ذلكن وقسم يجوز.

أما الأول ففي حالتين:

الأولى: أن يكون أول المثلين ساكنا فإنه حينئذ يجب الإدغام، نحو: لم يذهبْ بكر، إلا في صور استثناها، منها:

- أن يكون المثلان همزتين، فنقول: إما أن تكونا في كلمة واحدة أو في كلمتين. فإن كانتا في كلمتين فيمتنع الإدغام، نحو: املأْ إناءً، وإن كانتا في كلمة واحدة فإما أن تكون الهمزتان عينا مضاعفة أو لا، فإن كانتا عينا مضاعفة فيجب الإدغام، سواء كان بعدهما ألف أو لا، نحو (سَأَّال)، و(دأَّاث)، وهو الأكّال، يقال: دَأَثْتُ الطعام إذا أكلته، والدأَّاث أيضا اسم واد، وسُؤَّل وجؤَّر وبُؤَّس، جمع سائل وجائر من الجُؤَار، وهو الصوت، وبائس وهو الفقير. قال المتنخل الهذلي:

لا درّ دَرِّيَ إن أطعمت نازلهم ... قَرْفَ الحَتِيِّ وعندي البُرُّ مكنوز

لو أنه جاءني جوعان مهتلك ... من بؤَّس الناس عنه الخير محجوز

يقال في الذم: لا درّ درّه، أي: لا كثر خيره، والقِرْفُ، بالكسر، القِشْر، والحَتِيُّ: سَوِيق المُقْل. [ط: ٣٢٧-٣٢٨]

● قوله: «فيمتنع الإدغام».

جاء في لغة رديئة، قال سيبويه[١]: (زعموا)[٢] أن ابن أبي إسحاق وناسًا معه كانوا يحققون الهمزتين، يعني إذا كانتا في كلمتين، نحو: قَرَأَ أبوك، وقد تكلمت بذلك العرب، وهو رديء، والدَّأَّاث) بمثلثة، والجُؤَار) بضم الجيم، والمنخَّل، بنون ومعجمة، كمُعَظَّم: اسم شاعر، يقال: لا أفعله حتى يؤوب المُنَخَّلُ، ولعله أحد القارظين[٣].

---

(١) (الكتاب ٤/٤٤٣)، وعنه (التذييل والتكميل ٦/٢٢٣/ب).

(٢) ليس في ط.

(٣) في (ديوان الهذليين ٢/١٥): (المُتَنَخِّل)، وما في شرح الجاربردي (المنخَّل) تحريف، صوابه من ديوان الهذليين. واسم المتنخل: مالك بن عويمر بن عثمان من بني لحيان، من شعراء هذيل وفصحائهم. انظر (ديوان الهذليين ٢/١٥-١٨، وشرح الشافية ٤٨٨-٤٨٩).

● **قوله: «يقال في الذم: لا دَرَّ دَرُّهُ».**

الدَّرُّ في المهملة في الأصل: ما يُدَرُّ، أي: ينزل من الضَّرْع من اللَّبن، ومن الغيم، ومن المطر. وهو هنا كناية عن فعل الشخص الصادر عنه[1]، والحَتِيءُ، بمهملة ومثناة مهموزًا بوزن أمير.

وأما إن لم يكن الهمزتان عينا مضاعفة فلا يجوز الإدغام كأن تبني من (قَرَأَ) مثل (سِبَطْر) فتقول: (قِرَأْي)، بقلب الثانية ياء، وسيتحقق ذلك في باب التمرين، إن شاء الله تعالى.

فظهر مما ذكرنا أن المراد بنحو (سَأَّال) أن يكون الهمزتان عينا مضاعفة، وليس المراد أن يلتقي همزتان بعدهما ألف، كما ذكره بعض الشارحين، فإنه فاسد، يدل عليه ما ذكر في شرح الهادي، وغيره من الكتب. [ط: ٣٢٨]

⇦ والبيت الأول عند سيبويه في (الكتاب ٨٩/٢)، والبيت الثاني في (ابن يعيش ١٣٥/١٠) معزوًّا إلى (المتنخل).

والقارظان هما رجلان: أحدهما من عَنَزَة، والآخر: عامر بن تميم بن يقدم بن عنزة، خرجا ينتحيان القرظ ويجتنيانه فلم يرجعا، فضرب بهما المثل، وحديث القارظين والخلاف فيهما مبسوط في (اللسان: قرظ)، وليس منهما المنخل كما في اللسان.

وجاء في مجمع الأمثال: «حتى يؤوب القارظان، وحتى يؤوب المنخّل، وحتى يرد الضَّبُّ، كل ذلك في معنى التأبيد»، وفيه أيضا: «لا آتيك حتى يؤوب القارظان: القارظ الذي يجتني القرظَ، وهو ورق السَّلَم يُدبغ به، ومنابت القرظ اليمن، ويقال: كبش قرظيّ، منسوب إلى بلاد القرظ، ويقال: هذان القارظان كانا من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا، قال أبو ذؤيب:

وحتى يؤوب القارظان كلاهما ويُنشر في القتلى كليب بن وائل

وزعم ابن الأعرابي أن أحد القارظين يذكر ابن عنزة. ويقال أيضا: لا آتيك حتى يؤوب المتنخل، وكانت غيبته كغيبة القارظين، غير أنها لم تكن بسبب القرظ، وأما قول أبي الأسود:

آليت لا أغدو إلى ربّ لقحة أساومه حتى يؤوب المُثلَّم

فإنما قتلته الخوارج وغيّبته، فلم يُعلم بمكانه حتى أقرّ قاتله». انظر (مجمع الأمثال ٣٧٥/١، ١٥٢/٣).

(١) (اللسان: درر).

● **قوله: «كما ذكر بعض الشارحين».**

هو السيد الشريف[١]، وقد سبقه إلى ما قاله المصنف في شرح المفصل[٢]، قال فيه: «وأما الهمزة فلا تدغم في مثلها إلا في باب (فَعَّال)، فإنه باب قياسي، حوفظ عليه مع وجود المدّة بعدهما، وكانت كالمسهلة لأمرها» انتهى.

– ومنها أن يكونا ألفين، نحو: (صحراء)، فإن أصله القصر، وزيد ألفا للمدّ توسُّعا فالتقى ألفان، فلما لم يمكن حذف إحداهما لِمَا مَرَّ في الجمع، ولا الإدغام للتعذر، قلبت الثانية همزة، ومثله: كساء ورداء وقائل وبائع، قلبت حرف العلة فيها ألفا فالتقى ألفان، فلم يمكن الإدغام، فقلبت الثانية همزة لِمَا مَرَّ.

– ومنها أن يؤدي الإدغام إلى الالتباس، نحو (قُووِل) مجهول (قَاوَل)؛ لأنه لو قيل فيه (قُوِّل) بالإدغام التبس بمجهول (قَوَّل)، أي لم يدر أنه فوعِل أو فُعِّل.

– ومنها أن يراد المحافظة على المد نحو (قالوا وما)، ونحو (في يوم)، فإنه لا يدغم واو (قالوا) في واو (وما)، ولا ياء (في) في ياء (يوم).

– ومنها أن تجتمع واوان أو ياءان ويكون الأول منهما بدلا من الهمزة نحو (تُؤوي) من الإيواء. يقال: أَوَيْتُه، أي أنزلته وضممته، وكذا نحو (رِئْيا)، وهو المنظر الحسن، إذا خففت همزتها؛ لأن الواو الأولى في (تُووِي)، والياء الأولى في (رِيي) بدل من الهمزة، فيكون الواو والياء عارضتين، فلم يلزم الإدغام، وقرأ بعضهم (وَرِيًّا) بالإدغام، وفيه قولان، أحدهما أن أصله (رِئْيًا) فخففت همزته واعتد فيه بالعارض فأدغم، والثاني أن يكون من (رَوِيَتْ) ألوانهم وجلودهم (رِيًّا) إذا ابتلت وحسنت. [ط: ٣٢٨]

● **قوله: «أن يراد المحافظة على المد».**

يريد إذا كانت المدة في آخرٍ، كما مثّل، فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو:

---

(١) (شرحه على الشافية ١٣٣٨).

(٢) (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٩٧).

مَغْزُوٌّ، أصله: مَغْزُووٌ، قال أبو حيّان(١): «واحتُمل هنا ذهاب المد لقوّة الإدغام».

● **قوله: «وتكون الأولى منهما بدلا».**

٣ يريد دون لزوم، كما مثّل، فإن لزم وجب الإدغام نحو: أُوُبٌ، وهو مثال أُبْلُم -من الأَوْبِ، أصله: أُأْوُبٌ، فقلب ثاني الهمزتين واوًا لسكونها بعد ضمة، ثم أدغم لزومًا لوجوب الإبدال(٢).

٦ ● **قوله: «وقرأ بعضهم: ﴿وريًا﴾(٣) بالإدغام».**

قرأ بذلك نافع من رواية قالون، وابن عامر من رواية ابن ذكوان، وهو أحد الوجهين عن حمزة في الوقف، وجاء أيضًا الإدغام عنه في: (يُؤْوِي) و(تُؤْوِيه) في الوقف كما ذكر ٩ الداني وغيره، وقد يوهم كلام // الشارح خلافه(٣). ٧٠أ

---

(١) لم أجد هذا النص فيما وقفت عليه من كتب أبي حيان، ووجدته في (توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٦/١٠٤).

(٢) انظر (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٦).

(٣) (مريم: ٧٤).

وقد قرأ قالون عن نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر، والزهري، وشيبة، وطلحة، وأيوب، وابن سعدان، والأعمش، وأبو جعفر، والبرجمي عن أبي بكر: (وريًّ) بتشديد الياء من غير همز، وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، وابن كثير، والداني، وأبو محمد، وابن شريح: (ورئيا) بالهمز، وروي عن أبي عمرو الوجهان، وقرأ طلحة وابن عباس: (وريًا) بياء خفيفة من غير همز، وقرأ سعيد بن جبير، والأغسم المكي، ويزيد البربري، وابن جبير: (وزيا) بالزاي والياء المشددة، وعن حميد: (وريئًا) بياء ساكنة بعدها همزة، وحكي عن البزي: (ورياء) بالياء الخفيفة والمد، وقرأ عبد الباقي عن أبيه عن ابن الحسن السامري: (وريْيًا) بياءين مظهرتين من غير همز، واختلف في النقل عن ورش همزا وإبدالا، والبقية يهمزون. وانظر (الحلبيات ٥٦-٥٨، وشواذ ابن خالويه ٨٦، والمحتسب ١/٤٣-٤٤، والإقناع ١/٤١٣-٤٢٦، والسبعة ٤١١، والنشر ١/٣٩٤، وشواذ الكرماني ١٤٩، والكشف ١/٨٥، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/٥٦-٥٨، والتيسير ١٤٩).

واعلم أن هاء السكت نحو: ﴿ماليَهْ هَلَكَ﴾ لا يدغم؛ لأنه إما موقوف عليه أو منويٌّ به الوقف عليه، ولم يذكره المصنف. [ط: ٣٢٨-٣٢٩]

٣ ● **قوله: «واعلم أن هاء السكت نحو(١): ﴿مَالِيَه ۞ هَلَكَ﴾ لا يدغم».**

جاء عن ورش إدغامها في هذه الآية، قال أبو حيَّان(١) وغيره: «وهو ضعيف من جهة القياس».

٦ **الحالة الثانية مما يجب فيه الإدغام: أن يكون المثلان متحركين في كلمة ولا إلحاق ولا لبس، نحو: (ضَرَبَ بَكرٌ)، فإنه لم يجب الإدغام لأنه لا يلزم أن يلاقي أو الكلمة الثانية آخر الكلمة الأولى.**

٩ **وقولنا (ولا إلحاق) احتراز من نحو (قَرْدَدٍ)، و(لا لَبْس) احتراز من نحو: (سُرُرٍ)، فإنه لو أدغم لم يعلم أهو على فُعُل بضمتين أو على فُعْل بسكون العين.**

ثم استثنى منه شيئين: الأول نحو: (حَيِيَ) فإنه لم يجب الإدغام فيه لئلا يلزم ضم الياء في مضارعه، وهو مرفوض كما مرّ في الإعلال. [ط: ٣٢٩]

١٢ ● **قوله: «لئلا يلزم ضم الياء في مضارعه».**

تقدم ما في هذا التوجيه في الإعلال(٢).

---

(١) قال تعالى: ﴿ما أغنى عني ماليه [هلك عني سلطانيه﴾ (الحاقة: ٢٨، ٢٩). زظ (التذييل والتكميل ٦/٢٢٣/أ)، ونص على عدم وجوب الإدغام ابن مالك في (التسهيل ٣٢٠، وشرح الكافية الشافية ٢١٧٥)، وانظر (بغية الطالب ٢٤٤). وفي (الإتحاف ٤٢٣): «واختلف أيضا في إدغام هاء (ماليه) في هاء (هلك)، فمنهم من أخذ بإظهارها لكونها هاء سكت أيضا، وقد قال مكي في التبصرة له: «يلزم من ألقى الحركة في (كتابيه إني) أن يدغم (ماليه هلك) لأنه أجراها مجرى الأصلي حين ألقى الحركة عليها وقدّر ثبوتها في الوصل، قال: وبالإظهار قرأت، وعليه العمل وهو الصواب». أما قراءة ورش فهي في (التذييل والتكميل ٦/٢٢٣/أ)، وانظر (توضيح المقاصد والمسالك ٦/١٠٣).

(٢) (الجاربردي ٢٧٨، والرسالة ٧٥٥، وهذا الكتاب ٢٧٤).

الثاني نحو: اقتتل وتتنزل وتتباعد، أما نحو (اقتتل) فلأنه لو نقل حركة التاء إلى القاف وأدغم التاء في التاء لسقط همزة الوصل، ويقال: (قَتَّل) فيلتبس بالماضي من (التقتيل)، ولو أسكن التاء الأولى من (تتنزل)، وأدغم في الثاني لاحتيج إلى همزة الوصل، ويقال: اتَّنَزَّل، فيلتبس بمضارع (تَنَزَّل) لاحتمال أن تكون الهمزة فيه همزة الاستفهام، وكذا لو أدغم في (تَتَبَاعد) لقيل: اتَّبَاعَدُ، فيلتبس المضارع بالماضي لاحتمال أن تكون الهمزة للاستفهام. [ط: ٣٢٩]

● قوله: «فيلتبس بمضارع نزل».

أي: في الكتابة كما سيأتي التنبيه عليه، وصرح به الشريف[1]، وهو البعض الآتي.

وأورد بعض الشارحين، بعد العلة التي ذكرها في (اقتتل)، وأخويه ونقلناها هنا عنه، أن لقائل أن يقول: إن جواز الإدغام مستلزم لجواز الالتباس فينبغي أن لا يجوز. [ط: ٣٢٩]

● قوله: «ونقلناه عنه».

يريد أن ما ذكره من التوجيه منقول من كلام ذلك البعض.

ثم أجاب عنه بأن جواز الإدغام لا يقتضي إلا جواز الالتباس، ووجوب الإدغام يقتضي وجوب الالتباس، وهو أقبح.

وجميع ما ذكره فاسد؛ لأنه ليس العلة ما ذكره، بل إنما لم يجب الإدغام في (اقتتل)؛ لأن التاء الأولى من الثانية في حكم الانفصال؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها، فهي شبيهة بقولك: (أَنْعَتُ تِلك)، هكذا ذكر في المفصل، وقرره المصنف في شرحه له. [ط: ٣٢٩]

● قوله: «هكذا ذُكر في المُفَصَّل، وقرره المصنف[2]».

---

(١) (شرحه على الشافية ١٣٤٢).

(٢) انظر (المفصل ٣٩٣، وشرحه للمصنف ٢/٤٧٧، وشرح الشافية له ٦٠/أ).

قرره ابْنُ عُصْفُور أيضًا، قال في الممتع[1]: وإن كان أحد المثلين تاء افتعل جاز الإظهار؛ لأنه يشبه اجتماع المثلين من (كلمتين في أنه لا يلزم تاء افتعل أن يكون ما بعدها تاء، كما لا يلزم ذلك في)[2] الكلمتين؛ لأنك تقول: اكتسب، فلا يجتمع لك مثلان، وإنما يجتمع لك المثلان (في افتعل)[3] إذا بنيت من كلمة عينها تاء نحو: اقتتل، وافتتح، فكما لا يدغم إذا كان ما قبل الأول من المثلين المنفصلين ساكنًا صحيحًا، فكذلك لا يدغم في افتعل.

ولم يجب في (تتنزل)، و(تتباعد)؛ لأنه لو أدغم لاحتيج إلى همزة الوصل، ولا يجوز إدخالها على المضارع لما سيجيء.

وإنما قلنا ليس العلة ما ذكره؛ لأن اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام؛ لأنه يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع، وفي البعض بالمضارع، وفي البعض بصيغة الأمر، وسيتحقق ذلك عن قريب زيادة تحقيق، إن شاء الله تعالى. [ط: ٣٢٩]

● **قوله: «لأن اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام».**

يُشكل على إطلاقه ما تقدّم قريبًا من أنّه يمتنع الإدغام في: قُووِلَ مجهولِ قاول؛ لئلا يلتبس بمجهول قَوَّلَ.

هذا مع انه لم يتحقق اللبس في (تتنزل)، و(تتباعد).

ثم قال بعد ذلك: لو قال المصنف: «إلا في حَيِيَ واقْتتل وتتنزّل وتتباعد فإنه جائز» لكان أولى؛ لأن الكل مشترك في جواز الإدغام وعدم وجوبه.

اعلم أن كلام هذا الشارح ههنا يوهم أنه لا فرق بين هذه الأبواب، وليس كذلك؛ لأن الإدغام في باب (حَيِيَ) كثير، كما مرّ في الإعلال، وأن الإدغام في باب (تتنزل)، وتتباعد) لا يجوز في الابتداء، وقد جاء في الوصل قليلا بشرط أن لا يكون قبله ساكن صحيح، وفي باب (اقتتل)، وإن جاز في الابتداء والوصل، لكنه قليل.

---

(١) (الممتع ٢/٦٣٧-٦٣٨).

(٢) ليس في ب.

(٣) ليس في ب.

فلذلك فصل بين (حَيِيَ)، والبواقي، وألحق (اقتتل) بتتنزل وتتباعد، وسيتحقق جميع ذلك، إن شاء الله تعالى. [ط: ٣٣٠]

٣ ● **قوله: «فلذلك فصل بين (حَيِيَ) والبواقي».**

يقال عليه: ليس المقصود هنا بيان حكم الإدغام في المذكورات كثرة وقلّة؛ لأن لها محالُّ أخرى هي أَوْلَى ببيان ذلك فيها، وإنما ذكرت هنا ليتعين محل القسم الواجب

٦ من الإدغام المقصود بيانه، وما ذكره لك الشارح كافٍ في ذلك لو قالَه المصنفُ[1].

ثم قال: ولو قال المصنف: «ولا عروض لحركة الثاني» لكان أولى؛ لأنها إذا كانت عارضة لا يجب الإدغام نحو: أُرْدُدِ القومَ.

٩ **وأنا أقول: إنما لم يذكر ذلك ههنا لأنه سيشير بعد ذلك إلى جواز الأمرين، أي الإدغام وتركه في (رُدّ)، و(لم يَرُدّ)، ولا يخفى أن من يقول: رُدّ ولم يَرُدَّ، أي بالإدغام، يقول: رُدَّ القوم ولم يرد القوم كذلك، ومن قال: اردد ولم يردد بالفك،**

١٢ **يقول: اردد القوم ولم يردد القوم كذلك.** [ط: ٣٣٠]

● **قوله: «وأنا أقول: إنما لم يذكر ذلك ههنا... الخ».**

يقال -أيضًا عليه- سيصرح بأن الإدغام ليس بواجب إذا كان ثاني المثلين زائدًا

١٥ للإلحاق، أو أدى الإدغام إلى لبس، بل هو ممتنع حينئذ، فكما لم يستغن به عن قوله هنا: «ولا إلحاق ولا لبس»، كذلك ينبغي ألا يكتفى بما سيشير إليه عن التنبيه على نفي العروض[1].

وقال أيضا: لقائل أن يقول: لا حاجة إلى قوله: «إلا في نحو اقتتل وتتنزل

١٨ **وتتباعد»؛ لأن عدم الوجوب فيه للإلباس، وقد علم ذلك من قوله: «ولا لبس...».**

ثم أجاب عنه بأن الالتباس لم يحصل ههنا في اللفظ، والمراد بقوله: «ولا لبس»

٢١ **هو اللبس لفظا. وهذا الكلام لا حاصل له؛ لأنه احترز بقوله: «ولا لبس» عن مثل**

(١) انظر (شرح السيد الشريف ١٣٤٣-١٣٤٥، وشرح اليزدي ٥٥٦-٥٥٧).

(سُرُر) لِمَا مَرَّ، وسنبينه بيانا شافيا، إن شاء الله تعالى. [ط: ٣٣٠]

● **قوله: «لما مرّ».**

أي: من أن اللبس إنما يمنع من الإدغام في الاسم دون الفعل، فلا يخرج المذكورات مطلقًا عن الوجوب بقوله: «ولا لبس»، فيستغنى عن التصريح بإخراجها.

ثم إنه يجوز فك الإدغام عند الضرورة فيما يجب إدغامه كقوله:

مهلا أعاذل قد جربت من خلقي ... أني أجود لأقوام وإن ضننوا

يريد: وإن ضنوا، أي بخلوا، فأظهر التضعيف ضرورة. [ط: ٣٣٠-٣٣١]

● **قوله: «وإن ضَنَنوا».**

قال الجوهري(١): «يقال: ضَنِنْتُ بالشيء، أَضَنُّ به ضنًا، وضَنَانَةً: إذا بخلت به، وهو ضنين به، وضَنَنت، بالفتح أضِنُّ، لغة».

وشذ نحو: قَطِطَ شعره، اشتدت جُعُودته، ودَبِبَت المرأة: نبت الشعر على جبينها، ولَحِحَتْ العين: لصقت بالرمص، وضَبِبَ البلد: كثر ضبابه، وهي مما جاء بإظهار التضعيف لبيان الأصل، كالقَوَد في الإعلال. [ط: ٣٣١]

● **قوله: «وشذ نحو: قَطِطَ شَعْرُهُ».**

هو بالكسر، وكذا دَبِبَت المرأة، ولَحِحت العين، وضَبِبَ البلد، ومثلها: أَلِلَ السِّقَاءُ(٢)، وصَكِكَ الفرس(٣)، ومَشِشَت الدابة(٤)، بمعجمتين. والرَّمَصُ، بفتح الميم: وسخ يجتمع

---

(١) (الصحاح: ضنن).

والشاهد لقعنب بن أم صاحب الغطفاني في (الكتاب ١/٢٩، ٣/٥٣٥، ونوادر أبي زيد ٤٤، والأصول ٣/٤٤١، والكتّاب لابن درستويه ١٠٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣١٨، والمنصف ١/٣٣٩، ٢/٣٠٣، وشرح شواهد الشافية ٤٩٠).

(٢) أَلِلَ السقاء: أي تغيرت ريحه. (اللسان: ألل).

(٣) الصككَ: اضطراب الركبتين والعرقوبين من الإنسان وغيره. (اللسان: صكك).

(٤) مَشِشَت الدابة: هو شيء يَشْخَصُ في وظيفها حتى يكون له حجم، وليس له صلابة العظم ⇦

في الموق، والضِّباب، بكسر الضاد: جمع ضبّ، أما الضَّباب، بالفتح، فيقال منه: أَضَبَّ اليوم، أي: صار ذا ضَباب.

٣ **قوله: «وتنقل حركته...».**

يريد أنه إذا أدغم فيما إذا كان المثلان متحركين فإما أن يكون ما قبلهما متحركا أو ساكنا، فإن كان متحركا كما في (مَدّ)، وأصله (مَدَدَ) فإنه يسكن أول المثلين ويدرج في الثاني من غير زيادة عمل، وأما إن كان ما قبل المثلين ساكنا، فإما أن يكون ذلك الساكن حرف لين أو لا، فإن كان حرف لين فتدغم أيضا من غير نقل الحركة، نحو: (مادّ)، و(تُمُودّ) الثوب و(خُوَيْصَّة)، وإن لم يكن ذلك الساكن حرف لين تنقل حركة أول المثلين إليه ثم يدغم كما في (يَرُدُّ)، وأصله: يَرْدُدُ، نقل حركة الدال إلى الراء ثم أدغم.

قوله: «وسكون الوقف...».

يعني لو سكن آخر المثلين للوقف لم يكن ذلك مانعا من الإدغام؛ لأن السكون الذي يكون للوقف كالحركة. [ط: ٣٣١]

● **قوله: «لأن السكون الذي يكون للوقف كالحركة».**

١٥ أي: لعروضه، ومن ثم لم يمنع من الإمالة لأجل الكسرة في (النار) و(الناس)، ونحوها.

قوله: «ونحو مَكَّني...».

١٨ **جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: قد اجتمع مثلان ههنا، ولا إلحاق ولا لبس، مع أنهم لم يوجبوا الإدغام. فاجاب بأن نون الوقاية في نحو (مَكَّنِني)، و(يُمَكِّنُنِي)، والضمير المجرور في ﴿مناسِكِكُم﴾، والضمير المنصوب في ﴿ما سلككُم﴾ ليس من نفس الكلمة التي اتصل بها، فلا يكونان في كلمة واحدة.** [ط: ٣٣١]

الصحيح. (اللسان: مشش)، وانظر هذه الأمثلة وغيرها في (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٠-٢١٨١).



● قوله: «فلا يكونان في كلمة واحدة».

أي: في التحقيق، وإن جعلهما القراء في كلمة تجوزًا للاتصال في الكتابة واتصال
٣ الضمير مثلاً.

قوله: «ويمتنع...».

لما فرغ مما يجب فيه الإدغام شرع فيما يمتنع، وهو في صور، منها: في
٦ **الهمزة وفي الألف كما مرّ، وإنما ذكرهما ههنا مع استثنائهما قبل لأنه إنما علم مما**
مر عدم وجوبه، وبيّن ههنا امتناعه.

– ومنها أن يكون الثاني ساكنا لغير الوقف، سواء كانا في كلمة نحو (ظَلَلْتُ)
٩ **أو في كلمتين نحو (رسولُ الْحسن)، وإنما امتنع الإدغام فيهما لأنه لو أدغم لوجب**
تحريك الثاني، ولا يستقيم؛ إذ لا يكون ما قبل الضمير المرفوع المتحرك إلا ساكنا،
وكذا لا يجوز تحريك لام التعريف للإدغام. [ط: ٣٣١]

١٢ ● قوله: «وإنما امتنع الإدغام فيهما».

هو المشهور، وحكى الخليل[1] أن ناسًا من بكر بن وائل يقولون في: رَدَدْتُ،
ورَدَدْنَ: ردَّتُ وردَّنَ، قال المصنف[2]: «ولا يؤبه بهؤلاء ولا يعتد بلغتهم».

١٥ **وكذا لا يدغم في نحو: (اردد)، و(لم يردد) عند الحجازيين لسكون الثاني،**
وأما بنو تميم فيدغمون ويقولون: رُدَّ ولم يُرَدَّ؛ لأن السكون فيهما عارض فلا يعتد به،
ويفرقون بين (ظَلِلْتُ)، و(لَمْ يَرُدَّ) مع أن السكون فيهما عارض بأن السكون في
١٨ **(ظَلَلْت) لازم مع التاء لا ينفك وفي (لم يَرُدَّ) قد يزول عند زوال الجازم.**
[ط: ٣٣١-٣٣٢]

● قوله: «وكذا لا يدغم في نحو: (اُرْدُدْ، ولَمْ يَرْدُدْ)».

---

(١) (الكتاب ٣/٥٣٥).

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتب المُصنِّف، وانظر (الكتاب ٣/٥٣٥، والممتع ٢/٦٦٠، والمساعد ٤/٢٥٧-٢٥٨، وشرح الهادي ٢٢٩)، وقد نسبت إلى قوم من بكر بن وائل.

أي: في كل ما سكن فيه ثاني المثلين للأمر أو الجزم، سواء كان ثلاثيًّا من باب: نصر، أو غيره.

٣ ● **قوله: «لسكون الثاني».**

أي: وإن تحرك لالتقاء الساكنين، نحو: لم يردد الرجُلُ؛ لعروض الحركة.

وقد يقال[1]: ينبغي أن يظهر الحجازيون أيضًا إذا تحرك لاتصال نون التوكيد، لنظير ما ذكر من العروض. فيجاب بأن نحو: لم يردد الرجل في تقدير السكون، وما اتصل به نون التوكيد ليس كذلك؛ لأنها أبطلت إعراب الفعل، وكذلك تحذف نون الرفع معها، كما أن التسكين مع جماعة المؤنث مزيل للفظ الإعراب، ثم لم يقدر بعد ذلك.

٩ ● **قوله: «وأما بنو تميم فيدغمون[2]».**

قال أبو حيَّان[3]: «جعل بعض أصحابنا الإدغام لغة غير الحجازيين، ولم يخص تميمًا»، وقد ورد اللغتان في القرآن في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا من يرتدَّ منكم عن دينه﴾[4]، فهما فصيحتان، وإن كان الفك أفصح، وقد أجمع القراء عليه في قوله تعالى: ﴿واشدد على قلوبهم﴾[5]، ﴿واحلل عقدة من لساني﴾[6]، ﴿واغضض من صوتك﴾[7]،

(١) انظر (شرح السيد الشريف ١٣٤٨).

(٢) قال سيبويه ٣/٥٣٠: «وهو قول غيرهم من العرب، وهم كثير».

(٣) (التذييل والتكميل ٦/٢٢٧/ب).

(٤) (المائدة: ٥٤).

(٥) (يونس: ٨٨).

(٦) (طه: ٢٧).

(٧) (لقمان: ١٩).

﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[1]، ونحوها، وهو متعين على المشهور // في فعل التعجب نحو: ٧٠ب
أَعْزِزْ عليّ، وأَحْبِبْ إلينا، خلافًا للكسائي[2].

٣ **فإذا أورد عليهم أن اتصال التاء بـ(ظَلِلْتُ) كاتصال الجازم بـ(يَرُدُّ)، يجيبون عنه بأن التاء كالجزء من الكلمة بخلاف الجازم، فلذلك أدغم في (لم يَرُدّ)، ولم يدغم في (ظَلِلْتُ).**

٦ **– ومنها أن يكون الثاني مكررا للإلحاق فإنه لا يدغم نحو (قَرْدَدٍ)؛ لأنه كررت اللام فيه للإلحاق بجعفر، فلو أدغم لخرج عن هذا الغرض.** [ط: ٣٣٢]

● **قوله: «ومنها أن يكون الثاني مكررًا للإلحاق».**

٩ جعله مكررًا؛ لأن التكرير يحصل به، ومثل اللفظ الذي حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين، ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبلها، نحو: هَيْلَلَ إذا قال: لا إله إلا الله، وقد شمله عبارة المصنف[3].

١٢ ● **قوله: «فإنه لا يدغم نحو: قَرْدَدٍ[4]».**

الظاهر أن الضمير للشأن، وأن يدغم مسند لما بعده، ويحتمل أن يكون للثاني بتأويل لا يدغم فيه.

١٥ [● **قوله: «لخرج عن هذا الغرض».**

لأنه لو أدغم مع النقل، ويقال: قرد، لم يبق بينهما موافقة، وإن أدغم من غير نقل يلزم التقاء الساكنين على غير حده][5].

---

(١) (المدثر: ٦).

(٢) رأي الكِسَائِيّ في (التذييل والتكميل ٦/٢٢٧/ب).

(٣) أي: بقوله: «وعند الإلحاق واللبس بزنة أخرى، نحو: قردد وسُرُرٍ». (الشافية ١٢١).

(٤) قَرْدَدٌ: هو جبل، وما ارتفع من الأرض. (القاموس: قرد).

(٥) زيادة من ط.

- ومنها أن يؤدي الإدغام إلى التباس زنة بزنة أخرى، نحو: (سُرُرٍ) كما مرّ.
وكذا نحو (ظُلَلٍ)، و(شَرَرٍ)؛ لأنه لو أدغم لـم يُـدر أهـو (فُعَـل) بفتـح العيـن فـي
٣ الأصل، سُكّن لأجل الإدغام، أو (فُعْل) بسكون العين. [ط: ٣٣٢]

● قوله: «وكذا نحو: ظُلَلٍ».

مثله في امتناع الإدغام نحو: صُفَفٍ[١]، بضم وفتح، وكِلَلٍ[٢]، بكسر وفتـح، وكـذا
٦ ما وازن شيئًا من المذكـورات بصـدره لا بجملتـه، نحـو: دَجَجَـان، مصـدر دَجَّ، بمهملـة وجيم، بمعنى دبَّ، فإنه مبـدوء بفَعَـل كطَلَـلٍ، وكـذا وُدَد جمـع وَدُود، هـو مبـدوء بمثـل صُفَفٍ، وكذا لو بُنِيَ مثل (سِيَراء وسُلُطان) بضمتين بمعنى سلطان مـن ردّ لقيـل: رِدَدَاءَ،
٩ ورُدُدَان، فيعاملان معاملة (كِلَلٍ) و(سُرُرٍ)، ففي جميـع هـذه المذكـورات يمتنـع الإدغـام، وكذا في مثال: إبل من الرد، ولم يسمع في المضاعف[٣].

فإن قلت: قد أدغموا نحو (رَدَّ) مع هذا الالتباس، أجيب بأن الإدغـام ينفـكّ فيـه
١٢ وتتحرك العين، نحو (رَدَدْتُ)، وأمـا نحـو (سُرُر)، و(ظُلَـل) فلـو أدغـم فيـه لـم ينفـك إدغامه، وبأنه ليس في الأفعـال الثلاثيـة مـا هـو سـاكن العيـن وضعـا، فيُعلـم حينئـذ أن السكون عارض، وأما الأسماء فسكون العين فيها شائع كثير، فلا يعلم ذلك فيـه، وإذا
١٥ علم في الفعل أنه متحرك العين فخصوصية الحركة من الضم والفتح والكسر يعلم عند اتصال ما يوجب الانفكاك، نحو: شَدَدْتُ وفَررت، ويعلم أيضـا بالمضـارع؛ لأنـك إذا قلت: يَفِرُّ ويَشُدُّ علم أن ماضيهما فَعَل، وإذا قلت: يَعَضُّ علم أن ماضيه فَعِل، وبصيغـة
١٨ الأمر أيضا؛ لأنك إذا قلت: فِرّ، بالكسر، وشُدّ، بالضم، وعَضَّ بالفتح، علم ذلك أيضا.
وأما قولهم: (قَـصٌّ) بمعنـى (قَصَـصٍ) لـرأس الصـدر الـذي يقـال لـه بالفارسـية

---

(١) صُفَف: جمع صُفَّة، وصُفَّة الرحل والسَّرْج: التي تَضُمُّ العَرْقُوَتَيْن والبدادين مـن أعلاهمـا، وصُفَّـةُ البنيان طُرَّتُه، والدارِ: شبهُ البهوِ الواسع، والصفة: الظُّلَّة. (اللسان: صفف).

(٢) الكِلَلُ: جمع كِلَّة، والكِلَل: هي الصوامع والقباب التي تبنى على القبور. (اللسان: كلل).

(٣) كلامه هنا مستفاد من (توضيح المقاصد والمسالك ٦/١٠٠٦).



(سرسينة) فليس مما اجتمع فيه مثلان متحركان وأدغم، بل هما اسمان أحدهما متحرك العين والآخر ساكن العين كَنَشْرٍ ونَشَرٍ. [ط: ٣٣٢-٣٣٣]

٣ ● **قوله: «كَنَشْرٍ ونَشَرٍ».**

قال في القاموس(١): «النَّشْـر: الرِّيحُ الطيبـة»، ثـم قـال: «والتفريـق، والقـوم المتفرقـون لا يجمعهم رئيس، وتُحرِّك».

٦ **– ومنها أن يقع قبلهما ساكن صحيح وهما في كلمتين، مثلين كانا أو متقاربين، نحو: قَرْمِ مَالك، والقَرْمُ: السيّد، و(مِنْ بَعْدِ ظُلْمه).** [ط: ٣٣٣]

● **قوله: «ومنها أن يقع قبلهما ساكن صحيح».**

٩ من هذا النوع يعلم امتناع الإدغام إذا كان الحرف الأول تاء المتكلم، نحو: جلستُ تُجاهَكَ، أو تاء مخاطب، نحو: أنتَ تَعلم.

وإنما امتنع الإدغام لأنه لو أدغم فإذا أسكن الميم الأول فإن لم تنقل حركته إلى الراء وأدغم لزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر، وإن نقل حركته إلى الراء تغيّر بناء الكلمة. ١٢

والمراد بالصحيح في قوله: «ساكن صحيح» أن يكون غير حرف مدّ حتى يمتنع الإدغام في نحو (قَومِ مَالك) بالواو، لعدم المدّ، وفي نحو: (عدوّ وَليد)، و(وليّ يزيد) أيضا، لذهاب المدة بالإدغام، فيلزم المحذور المذكور من أنه إن نقل حركة الواو أو الياء الثانية إلى الأولى منهما تغيّر بناء الكلمة، وإن لم ينقل يلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر. وأما إن كان قبلهما ساكن هو حرف مدّ نحو (إمام مُقام)، و(حميمُ مَلِك)، و(غرورُ رَفيق) فلا يمتنع الادّغام. [ط: ٣٣٣] ١٥ ١٨

● **قوله: «لذهاب المدة بالإدغام».**

---

(١) (القاموس: نشر).

قال ابْنُ عُصْفُور[١]: الدليل على أنَّ المدَّ قد زال بالإدغام وقوع (لَيّ)، و(قَوّ) في القوافي مع (ظَبْي) و(غَزْو) مع امتناع وقوع عَيْنٍ في قافية مع حَزْن، فدلَّ ذلك أن الإدغام يُصَيِّرُ الياء مثلاً بمنزلة الحرف الصحيح.

● **قوله: «يلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر».**

ويبطل الأول كما قال المرادي[٢] وغيره.

وقال المصنف في شرح المفصل: «هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون؛ لأن النحويين مطبقون على أنه لا يصح الادّغام، والمقرئون مطبقون على أنه يصح، فيعسر الجمع بينمها».

ثم قال: «وقد جمع الشيخ الشاطبي رحمه الله بين هذين القولين وقال: أراد القراء الإخفاء وسموه ادغاما لقربه منه، وأراد النحويون الادغام المحض».[ط: ٣٣٣]

● **قوله: «وقال: أراد القراء الإخفاء[٣]».**

قال في قصيدته المشهورة[٤]:

---

(١) (الممتع ٢/٦٥٥).

(٢) قال في (توضيح المقاصد والمسالك ٦/١٠٤) وهو يتحدث عن إدغام المثلين إذا التقيا في كلمتين، قال: «وثالثها: أن لا يكون مدة في آخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم، فإن كان مدة في آخر لم تدغم نحو: يعطي ياسرٌ، ويغزو واقدٌ؛ لئلا يذهب المدُّ بالإدغام».

(٣) قال اليزدي في (شرحه على الشافية ٥٦١): «اعلم أن الإخفاء أمر بين الإدغام والإتمام، قريبٌ من كل واحد منهما، كقولك: من قبلك، وسيأتي. يقول: أطبق النحاة في هذه الصورة على امتناع الإدغام، وأطبق القراء على جوازه، والجمع بين القولين مشكل». وانظر هذه المسألة في (الكتاب ٤/٤٣٨، والأصول ٣/٤١٠، والإيضاح شَرْح المُفَصَّل ٢/٤٧٨، والممتع ٢/٦٥٢، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/١٢٢، والتسهيل ٣٢٢، وسراج القاري المبتدي ٤٤، والإتحاف ٢٦).

(٤) الحديث عن الإمام الشاطبي: أبو محمد القاسم بن فِيرُّه بن أبي القاسم بن خلف بن أحمد الرعيني ثم الشاطبي، ولد بشاطبة من الأندلس سنة ٥٣٨هـ، وأخذ القراءة عن أبي الحسين بن ⇦

وإدغام حَرْفٍ قبله صَحَّ ساكنٌ عسيرٌ وبالإخفاء طَبَّقَ مَفْصِلاً

تقول العربُ: طَبَّقَ السَّيْفُ المِفْصَلَ: أصابه، وطَبَّقَ فلانٌ المِفْصَلَ: إذا أصابَ في فِعْلِهِ وقولِهِ واعتقادِهِ[1]. ٣

ثم قال المصنف فيه: «هذا الجواب وإن كان جيدا على ظاهره إلا أنه لا يثبت أن القراء امتنعوا من الادغام، بل أدغموا الادغام الصريح، وقد كان هذا المجيب، يعني الشاطبي، يقرأ به في نحو: ﴿الخُلْدِ جَزَاءً﴾».[ط: ٣٣٣-٣٣٤] ٦

● **قوله: «هذا الجواب وإن كان جيدًا على ظاهره».**

ردَّ الجوابَ[2] المذكورَ الجعبريّ[3]، فقال: «إن هذا الجمع ليس بشيء؛ لأنه لا جائز أن يكون إخفاء الحركة؛ لأن الحرف حينئذ يكون مختلسًا ظاهرًا لا مدغمًا، ولا مخفى كـ﴿يأمركم﴾[4]، ولا قارئ به، ولا يجوز أن يكون إخفاء الحركة؛ لأنه مقلوب متصل تام التشديد، وهذه حقيقة المدغم، فتسميته إخفاء لا يقلب حقيقته، ولو فرضنا حقيقة الإخفاء لا يندفع الإشكال؛ لأن الحرف المخفي ساكن، والمانع لم يمنع من حيث الإدغام، بل من حيث التقاء الساكنين، والأول ساكن صحيح. وهذا موجود في الإخفاء» انتهى. وظاهرٌ أن كلام المصنف بناء على احتمال الأول. ٩ ١٢

ثم قال: «والأولى الرد على النحويين في منع الجواز، وليس قولهم بحجة إلا ١٥

هذيل، وأبي عبد الله النَّفري، وكان الشاطبي إماما في النحو والقراءات والتفسير والحديث، محققا بارعا، صنف القصيدة المشهورة بالشاطبية في القراءات، وتوفي سنة ٥٩٠هـ. انظر (غاية النهاية ٢/٢٠-٢٣، وبغية الوعاة ٢/٢٦٠)، وانظر البيت في (حرز الأماني ووجهة التهاني المعروف بالشاطبية ٢٣).

(١) في (اللسان: طبق): طَبَّقَ السحابُ الجوَّ: غَشَّاه، والماءُ وجهَ الأرض: غطاه.

(٢) ط: (الجواب الأول).

(٣) انظر (كنز المعاني في شرح حرز الأماني له ١٤٣).

(٤) من قوله تعالى: ﴿ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون﴾ (آل عمران ٨٠).

عند الإجماع، ومن القراء جماعة من النحويين، فلا يكون إجماعهم حجة مع مخالفة القراء لهم، ثم لو قدر أن القراء ليس منهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة وهم يشاركون النحويين في نقل اللغة فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى لأنهم ناقلون عمّن ثبت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت تواترا، وما نقله النحويون آحاد، ثم لو سُلّم أن مثل ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر، فكان الرجوع إليهم أولى».[ط: ٣٣٤]

● **قوله: «والأَوْلَى الرد على النحويين».**

قال الجعبري[(١)]: «الجواب عن تمسكهم بالقاعدة أنا لا نسلم أن ما عداها غير جائز؛ بل أنه غير مقيس، وما يخرج عن قياسه إن لم يسمع فهو لحن، وإن سمع فهو شاذ، نحو: استحوذ، وقد سمع؛ ألا ترى أن من القاعدة أن الأول إذا كان حرف مد، والثاني غير مدغم، وهو مركب حذف، وقد تخلف في (حلقتا البطان)[(٢)]، ومنها أن الأول الصحيح تحرك، وقد تخلف (في هند)[(٣)]» انتهى.

قوله: «وجائز...».

أي الادغام في غير ما ذكرنا من الواجب الممتنع جائز، واعترض عليه بأن المثلين إذا كان أولهما كلمة يصح الابتداء بها نحو (جاء ببدرة) غير القسمين المذكورين مع أن الادغام فيه ممتنع، بخلاف المثلين اللذين أولهما كلمة لا يصح الابتداء بها نحو: (اخشي يا هند) فإن ادغامه جائز لأنه بمنزلة جزء الكلمة. [ط: ٣٣٤]

---

(١) انظر (كنز المعاني ١٤٣).

(٢) سبق في (الجاربردي ١٥٤)، وهو مثل يضرب في الأمر إذا اشتد وبلغ الغاية، في (مجمع الأمثال ٢/٩٠، والصحاح واللسان ومختار الصحاح: بطن، وابن يعيش ٩/١٢٠، ١٢٣، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٢٤). قال أبو حيَّان في (الارتشاف ١/٣٢٤): فأما (التقت حلقتا البطان) بإثبات الألف فنادر عند البصريين لا يقاس عليه، وجائز عند الكوفيين وقاسوا عليه».

(٣) ط: (وقد تخلف منه).

● **قوله: «واعترض عليه».**

هذا الاعتراض مذكور في شرح الشريف أخذًا من بغية الطالب للشيخ بدر الدين بن مالك(١)، وإنما امتنع الإدغام في نحو: جاد بـ(بَدْرَةٍ)؛ لئلا يُجْحِفُوا بذلك المِثْل باستهلاكهم إياه بعد وضعه على حرف مع استقلاله وعدم تنزُّله منزلةَ الجزءِ ممَّا قبله. والبَدْرَةُ، قال الجوهري(٢): «عشرة آلاف درهم».

قوله: «المتقاربان...».

لما كان الادغام يقع في المثلين والمتقاربين أشار إلى بيان تقارب الحروف وتباعدها، والمراد بالمتقاربين ما تقاربا في المخرج أو في صفة مقامه كالجهر والهمس... إلى غير ذلك. [ط: ٣٣٤]

● **قوله: «أو في صفة تقوم مقامه».**

المراد: أو تقاربا في صفة يقوم تقاربهما فيها مقام تقاربهما في المخرج كما سيأتي.

ومخرج الحرف هو المكان الذي ينشأ منه، ومعرفة ذلك بأن تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل وتنظر أين ينتهي الصوت، فحيث انتهى فثمّ مخرجه، ألا ترى أنك تقول: أب، وتسكت، فتجد الشفتين قد أطبقت إحداهما على الأخرى؟. [ط: ٣٣٤]

● **قوله: «ويدخل عليه همزة الوصل».**

ظاهره أنك تدخلها مكسورة، وقد صرح بذلك الموصلي وغيره.

(١) انظر (شرح الشريف ١٣٥٨-١٣٥٩، وبغية الطالب ٢٥٠).

(٢) (الصحاح: بدر).

[مخارج الحروف]

وجملة المخارج ستة عشر تقريبا، وإنما قال تقريبا لأن التحقيق أن لكل حرف مخرجا مخالفا لمخرج الآخر، وإلا كان إياه. قال في شرح الهادي: «وهي على اختلافها تكون من أربع جهات: الحلق واللسان والشفتان والخياشيم».[ط: ٣٣٥]

● قوله: «وجملة المخارج ستة عشر».

هذا مذهب الخليل وسيبويه والأكثرين، وذهب الجرمي وقطرب والفرّاء وغيرهم إلى أنّها أربعة عشر، فجعلوا اللاَّمَ والنُّونَ والرّاءَ مخرجًا واحدًا(١).

قوله: «فللهمزة...».

يريد أن للحلق سبعة أحرف وثلاثة مخارج: فأقصاها من أسفله إلى ما يلي الصدر مخرج الهمزة، ولذلك ثقل إخراجها لتباعدها، وبعدها الهاء، ثم الألف، هكذا قال سيبويه، وزعم أبو الحسن أن مخرج الألف هو مخرج الهاء لا قبله ولا بعده. قال: ولهذا قال سيبويه: «أصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا، وهي: الهمزة والألف والهاء...»، وساقها إلى آخرها على ترتيبها في المخارج، فقدم الألف على الهاء، ثم قال: «وللحروف العربية ستة عشر مخرجا: فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف»، فقدم الهاء على الألف، فتقديمه الألف على الهاء مرة، وتأخيرها عنها مرة أخرى يدل على أنهما من مخرج واحد».[ط: ٣٣٥]

---

(١) ذهب بعض العلماء، ومنهم الخليل ومكي بن أبي طالب إلى أنها سبعة عشر بزيادة مخرج هو الجوف لحروف المد واللين. واختاره ابن الجزري، وذهب جماعة منهم قطرب، والجرمي، والفَرَّاء إلى أنها أربعة عشر مخرجًا بإسقاط النون، واللام والراء، وجعلها من مخرج واحد. وانظر في مخارج الحروف: (الكتاب ٤٣٣/٤، والمقتضب ١٩٢/١-١٩٤، والأصول ٤٠٠/٣، وسر الصناعة ٤٦/١-٤٨، والتبصرة ٩٢٦-٩٢٨، والنشر ١٩٨/١-١٩٩، والمساعد ٢٣٩/٤، والهمع ٢٩١/٦، والفصول ١٥٦/١-١٥٨، والإقناع ١٧١/١، والممتع ٦٦٨/٢-٦٧٠، والرضي ٢٥٠/٣-٢٥٤).

● **قوله: «فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق».**

قال الجعبريّ[1]: «كلُّ مقدار له نهايتان أيُّهما فرضت أوله كان مقابلها آخره، ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب لزم فيه أن يكون رأسه // أوله ورجلاه آخره، ومن ثَـمَّ كان أول الأدوات الشفتين، وأولهما مما يلي البشرة، وثانيهما اللسان، وأوله مما يلي الأسنان، وآخره مما يلي الحلق، وهو ثالثها، وأولها مما يلي اللسان، وآخره مما يلي الصدر، ولو كان وضعه على التنكيس لانعكس، ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل كان أوله آخر الحلق، وآخره أول الشفتين، فرتب الحروف الجمهور باعتبار الصوت» انتهى.

١٧١أ

● **قوله: «يريد أن للحلق سبعةَ أحرفٍ».**

ذهب أبو الحسن شُريحُ بن محمدِ بنِ شُريحٍ إلى أن الألف هوائية لا مخرج لها، وجعل حروف الحلق ستّةً، وقد روى هذا عن الخليل[2]، قال الجعبريّ[3]: «وهو التحقيق، قال: ومعنى جعل سيبويه الألف من مخرج الهمزة أن مبتداه مبدأ الحلق، ثم يميل ويمد على الكل، ومن ثم نسب إلى كل مخرج وخصه دون أختيه للزومه، وهذا معنى قول مكي: لكن الألف حرف يهوي في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق، وقال الداني: لا معتمد في شيء من أجزائه، وعلى هذا يحمل جعل الناظم وغيره الألف حلقيًا» انتهى.

● **قوله: «فأقصاها مخرجا».**

هو بالنصب على التمييز.

وأبطلوا قوله بأنا متى حركنا الألف انقلبت إلى الهمزة، ولو كانت الهاء من مخرجها لكانت أقرب إليها من الهمزة، وكان ينبغي أن تقلب إليها.

---

(١) كنز المعاني (١٦١/ب).

(٢) انظر مذهب أبي الحسن في (سر الصناعة ٤٦/١، والتذييل والتكميل ٢١٣/٦/ب، والارتشاف ٥/١). ومذهب الخليل في (العين ٥٧/١، والرضي ٢٥١/٣، والارتشاف ٥/١).

(٣) كنز المعاني (١٦٢/أ).

وأجيب بأن هذا يدل على فساد مذهبكم لأن الهاء أقرب إليها، على زعمكم، من الهمزة، فلو كان الانقلاب لأجل القرب لانقلبت هاء، فلما لم تنقلب إلا همزة دلّ على أن الهمزة أقرب المخارج إليها، وليس بينهما فاصل، ولم تنقلب هاء؛ لأنها من موضعها.

٣

وهذا ضعيف؛ لأن قولهم: لو كان الانقلاب لأجل القرب لانقلبت هاء ممنوع لجواز أن يكون خفاء الهاء مانعا من ذلك، وقولهم: «لم تنقلب هاء لأنها في موضعها» ضعيف؛ لأن كونها في موضعها لو لم يقتض الانقلاب إليها لِمَا مَرَّ فلِمَ يكون مانعا؟ هذا مع أنهما لو اتحدا في المخرج لم يتميز أحدهما عن الآخر. [ط: ٣٣٥-٣٣٦]

٦

٩ ● **قوله: «على زعمكم».**

هو بفتح الزاي وضمها.

قوله: «وللعين...».

١٢ أي مخرج العين والحاء غير المعجمتين وسط الحلق، فالعين أبعدهما من الفم، والحاء أقربهما إليه، وللغين والخاء أدناه، أي إلى الفم، فهذه الحروف السبعة حلقية. [ط: ٣٣٦]

١٥ ● **قوله: «فالعين أبعدهما من الفم».**

هو الظاهر من كلام سيبويه، وصرح به أبو محمد مكي، ونص أبو الحسن شريح على أن العين في الرتبة بعد الحاء، قال أبو حَيَّان[١]: «وهو الأظهر».

١٨ ● **قوله: «وللغين والخاء أدناه».**

قال أبو حَيَّان[٢]: «يظهر من كلام سيبويه وعثمان الصيرفي أن الغين قبل الخاء، وهو قول أبي الحسن، ونصَّ أبو محمد مكي على تقدم الخاء على الغين، والأظهر الأول» انتهى.

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٣٣، والتذييل والتكميل ٦/٢١٣/ب).

(٢) (التذييل والتكميل ٦/١١٤/أ).

قوله: «وللقاف...».

أي مخرج القاف هو أقصى اللسان، وما يحاذيه من الحنك الأعلى، ومخرج الكاف من أقصى اللسان والحنك ما يليهما، أي ما يلي أقصى اللسان والحنك، يريد أن مخرج الكاف أرفع من مخرج القاف، أي أقرب منه إلى مقدم الفم، ويعرف ذلك بأنك إذا تقف على القاف والكاف نحو (اقْ)، و(اكْ) تجد القاف أقرب إلى الحلق، والكاف أبعد.

وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى، وللضاد أول إحدى حافتي اللسان وما يليهما من الأضراس التي في الجانب الأيسر أو الأيمن، والحافة: الجانب. [ط: ٣٣٦]

● قوله: «والحَافَة: الجانب».

هي بتخفيف [الفاء][1].

وينبغي أن تعلم أن ليس المراد بأول إحدى حافتيه ما هو في مقابلة أقصى اللسان وما يليه، لتأخر ذكر الضاد عن القاف والكاف، فإنه دلّ على تأخر مخرجه عن مخرجيهما، وإذا أخر ذكره عن ذكر الجيم والشين والياء أيضا علم أن مقابل مخرجهما من حافة اللسان، لكن أقرب إلى مقدم الفم بقليل هو مخرج الضاد، ثم إن إخراجها من الجانب الأيسر عند الأكثر، وقد يستوي الجانبان عند البعض. [ط: ٣٣٦]

● قوله: «وقد يستوي الجانبان عند بعض».

يحكى عن عمر بن الخطاب [ﷺ][2] أنه كان يخرجها من الجانبين معًا[3].

---

(١) سقط من ص، هـ. وانظر (اللسان: حفف).

(٢) زيادة مني.

(٣) انظر (لطائف الإشارات ١/١٩٢، والمساعد ٤/٢٤١، والتذييل والتكميل ٦/٢١٤، والهمع ٦/٢٩٣).

قوله: «واللام ما دون طرف اللسان...».

يريد بطرف اللسان إحدى حافتيه، وذلك لأن ابتداء مخرج اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الضاد، ويمتد إلى منتهى طرف اللسان وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية، وليس في الحروف أوسع مخرجا منه.

والثنايا: هي الأسنان المتقدمة: اثنتان فوق اثنتان أسفل، جمع ثنية، والرباعيات، بفتح الراء وتخفيف الياء، وهي الأربع خلفها، والأنياب أربع أخرى خلف الرباعيات، ثم الأضراس، وهي عشرون ضرسا، من كل جانب عشرة: منها الضواحك، وهي أربعة من الجانبين، ثم الطواحين اثنا عشر طاحنا من الجانبين، ثم النواجذ وهي الأواخر من كل جانب اثنتان، واحدة من أعلى وأخرى من أسفل، ويقال لها ضرس الحلم وضرس العقل. وتبين لك بهذا مخرج الضاد فتأمل. [ط: ٣٣٦-٣٣٧]

● قوله: «يريد بطرف اللسان أول إحدى حافتيه».

قال ابن أبي الأحوص(١): «إلا أن إخراجها من حافته اليمنى أمكن، بخلاف الضاد، فإنها من اليسرى أمكن».

● قوله: «وليس في الحروف أوسعُ مخرجًا منه».

أي: لأن الامتداد المذكور -أعني إلى المنتهى- لا يكون بمخرج الضاد.

قوله: «وللنون...».

ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، وهو أخرج من مخرج اللام، وللراء ما هو أخل من مخرج النون وأخرج من مخرج اللام، ألا ترى أنك إذا نطقت بالنون والراء ساكنتين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء فيما هو أدخل من مخرج النون، ولذلك لم يقل المصنف: وللراء والنون منهما ما يليهما؛ بل أفرد كل واحد بالذكر،

(١) ابن أبي الأحوص: أبو علي، الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد القرشي، توفي سنة ٦٧٩هـ. ترجمته في (بغية الوعاة ١/٥٣٥-٥٣٦).

إشارة إلى أن مخرج الراء أدخل قليلا من مخرج النون، وذلك لانحراف الراء إلى مخرج اللام. ولا يخفى عليك بعد الإحاطة بما ذكرنا مرجع الضمير من قوله: «منهما ما يليهما» مرتين لو تأملت، وبه يندفع ما ذكر بعض الشارحين من أنه لم يظهر بين مخرجي الراء والنون فرق على ما ذكر المصنف. وللطاء والدال والتاء طرف اللسان وأصول الثنيتين العلييّيْن، وللصاد والزاي والسين طرف اللسان وفويق الثنيتين السفليين. [ط: ٣٣٧]

● قوله: «وبه يندفع ما ذكره بعض الشارحين».

هو السيد الشريف[1]، ووجه الاندفاع به أن التكرير بعيد الفرق، فكأن المصنف قال: وللراء من اللسان وما فوقه مما يلي ما للام من اللسان وما فوقه، وللنون من اللسان وما فوقه ما يلي ما للراء من اللسان وما فوقه.

وذكر في شرح الهادي أنه ينبغي أن يقدم ذكر السين على الزاي؛ لأن السين مقدم في المخرج؛ لأن الزاي أقرب إلى مقدم الفم من السين.

وللظاء والذال والثاء طرف اللسان وطرف الثنيتين العليين.

فهذه الحروف الثمانية عشر لسانية، أي مخرجها اللسان وإن كان بمشاركة غيره كما عرفت.

والمراد بالثنايا في هذه المواضع: الثنيتان، وإنما عبر المصنف بلفظ الجمع لأن التلفظ به أخف، مع كونه معلوما.

وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنيتين العليين وللباء والميم والواو ما بين الشفتين، وهذه الحروف الأربعة مخرجها الشفة، وإن كان بمشاركة غيرها في البعض، ويقال لها: شفهية أو شفوية، فمن قال: إن لام (شَفَة) هاء، وهو المختار لقولهم: شُفَيْهَة، وشِفَاه، ورجل شُفاهيّ، بالضم، أي عظيم الشفة؛ قال: شَفَهِيَّة.

ومن قال إن لامها واو لقولهم في الجمع (شَفَوَات)، ورجل إشفى إذا كان لا

(١) (شرح الشريف ١٣٦٣).

ينضم شفتاه؛ قال: شَفَوِيَّة.

فهذه خمسة عشر مخرجا للحروف العربية التسعة والعشرين، وأما المخرج السادس عشر وهو الخيشوم فهو للنون الخفية، وسنذكره، إن شاء الله.

وإنما جعلنا مخرج النون الخفية زائدا على ما مرّ من المخارج، حتى صار المخارج بسببه ستة عشر، ولم يجعل كذلك في مخرج غيرها من الحروف المتفرعة كهمزة بَيْنَ بَيْن وألف الإمالة لأن مخرج تلك ليس زائدا على مخرج المذكورات، وغايته أن تلك الحروف أُزلن عن مخرجهن فتغيرت جروسهن. [ط: ٣٣٧]

● قوله: «ولم يجعل كذلك».

أي: زائدًا على ما هو من المخارج.

وكل مخرج قدمناه في الذكر فهو أقرب إلى ما يلي الصدر وأبعد من مقدم الفم مما أخرناه عنه، وكل حرف من مخرج قدمناه على غيره من ذلك المخرج فالسابق في الذكر أقرب إلى الحلق وأبعد من مقدم الفم مما بعده، ثم إن أصل حروف المعجم تسعة وعشرون على ما هو المشهور، ولم يكمل عددها إلا في لغة العرب، ولا همزة في كلام العجم إلا في الابتداء، ولا ضاد إلا في العربية، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «أنا أفصح من تكلم بالضاد». يعني: أنا أفصح العرب. قال في شرح الهادي: «من قال إنه عنى نفس الضاد لصعوبتها فقد أخطأ؛ لاستواء العرب الأقحاح في الإتيان بالحروف كلها». ثم قال فيه: «وعدّ لام الألف حرفا مستقلا عاميّ لا وجه له، وقد عدها الحريري حرفا واحدا في رسالته الرقطاء حيث قال: أخلاق سيدنا تحب، وقال: فلبابه خلاب، أخلاقه غر، إذا ناضلته غلاب، وقد جاء فيها مواضع هكذا، وهذا لا وجه له».[ط: ٣٣٧-٣٣٨]

● قوله: «ثم إن أصل حروف المعجم».

سُمِّيت بذلك لأنها مقطعة لا يفهم إلا بإضافة بعضها إلى بعض، وتسمى أيضًا حروف الهجاء والتهجي، وحروف أبي جاد، ويسميها الخليل وسيبويه حروف العربية،

أي: حروف اللغة العربية التي تتركب منها كلماتها. قال أبو حَيَّان[1]: «وقد اختلف في كلمات أبي جاد ألها معنى أم لا؟ وهل يكره تعليمها أم لا؟ وأكثر الناس في الغرب والشرق يعلمها، وقد جاء أنها كانت تعلّم في زمان عمر بن الخطاب ﷺ في المكتب» انتهى. وجعل سيبويه (أبا جاد وهوَّاز وحُطِّيًا) -بتشديد الياء- عربيات، و(سَعْفَص وكَلَمُن وقريشيات[2]) أعجميات، وقال المُبَرِّد: يحتمل أن يكون الكل فارسية، وبه قطع السيرافي، وفي القاموس: «وأبجد إلى قرشت، وكلمن رئيسهم: ملوك مدين، وضعوا الكتابة العربية على عدد حروف أسمائهم، هلكوا يوم الظُّلَّة، فقالت ابنته:

كلمن هــدّم ركني ... هلكه وسـط المحله
ســيد القوم أتاه الـ ... حتف نارًا وسط ظُلَّه
جعلت نارًا عليــهم ... دارهم كالمضمحــلّه

● **قوله: «ولا ضاد إلا في العربية».**

عبارة أبي حيان[3]: «والضاد من أضعف الحروف في النطق، ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها، وهي قليلة في لغة بعض العجم، ومفقودة في لغة الكثير منهم»، وقال: «والحاء المهملة لا توجد في غير كلام العرب، وانفردت لغتهم بكثرة استعمال العين والصاد المهملتين»، قال: «والذال المعجمة ليست في الفارسيّة، والثاء المثلثة ليست في الرومية والفارسيّة أيضًا، والفاء ليست في لسان الترك» انتهى. والأقحاح: جمع قُح، بضم القاف، وهو الخالص من كل شيء[4].

● **قوله: «وعَدُّ لامِ ألفٍ حرفًا مستقلاً عاميٌّ».**

---

(١) انظر (الكتاب ٢٦٩/٣، ٤٣١/٤، والمقتضب ٣٢٨/١، والتذييل والتكميل ٢١٣/٦، والمساعد ٢٣٩/٤، والمزهر ٣٤٧/٢-٣٤٩، والقاموس، والتاج: بجد).

(٢) ط: (قرشت).

(٣) (التذييل والتكميل ٢١٥/٦/أ)، وانظر (المساعد ٢٣٩/٤، والمزهر ٣٤٧/٢-٣٤٩).

(٤) انظر (اللسان: قحح).

قال أبو الفتح بن جني[1]: إن قول المعلمين: لام ألف خطأ؛ لأن كُلاً من اللام والألف قد مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف، بل سرد أسماء الحروف البسائط.

وجمع بعضهم الحروف التسعة والعشرين في بيت وهو قوله:

غيث خصب طوق عز ظله   تاج ذكر ضد مفش أحسن

وكان المبرد يعدها ثمانية وعشرين، ويترك الهمزة ويقول: لا صورة لها، وإنما تكتب تارة واو وتارة ياء وتارة ألفا، فلا أعدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة جارية على الألسن موجودة في اللفظ يستدل عليها بالعلامات. [ط: ٣٣٨]

● **قوله: «وجمع بعضهم الحروف السبعة والعشرين في بيت».**

جمعها أيضًا، وإن تكرر بعضها، قوله تعالى: ﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا﴾ // إلى قوله: ﴿بذات الصدور﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿محمد رسول الله...﴾[3] الخ سورة الفتح. ٧١ب

قوله: «ومخرج المتفرع...».

ما تقدمت هي الحروف الأصول، وإنما جعلناها أصولا لإخلاصها على ما يوجبه مخارجها، ويلحقها حروف أخرى متفرعة، وإنما كانت هي متفرعة لأنها هي تلك لكن أزلن عن معتمدهن فتغيرت جروسهن.

والفصيح ثمانية: همزة بين وهي ثلاثة: بين الهمزة والألف، وبين الهمزة والياء، وبين الهمزة والواو.

---

(١) قال ابن جني في (سر الصناعة ١/٤٣-٤٤): «ولا تقل كما يقول المعلمون: لام ألف؛ وذلك أن واضع الخط لم يرد أن يرينا كيف أحوال هذه الحروف إذا تركب بعضها مع بعض»، وقال الرازي في (كتاب الحروف ١٥٧): «وأما كلمة (لا) فعدّها حرفًا واحدًا عاميٌّ»، وكذا قاله الزنجاني في (شرح الهادي

(٢) (آل عمران: ١٥٤).

(٣) (الفتح: ٢٩). وانظر (التذييل والتكميل ٦/٢١٣/ب).

والنون الخفية نحو (عنك)، سميت بذلك لخفائها، ويقال لها الخفية لسكونها، وهو إذا ما وقعت فيه النون ساكنة قبل الحروف التي تخفى فيها على ما سيأتي. ألا ترى أنك إذا قلت: (عن) كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه، وإذا قلت: (عنك) لم يكن لها مخرج من الفم، لكنها غنة تخرج من الخيشوم، فلو نطق بها الناطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لبان اختلالها. [ط: ٣٣٨-٣٣٩]

● قوله: «لسكونها».

أي: لأنها لا تكون إلا ساكنة، بخلاف المظهر.

وألف الإمالة نحو (رَمَى)، ويسميه سيبويه ألف الترخيم؛ لأن الترخيم تليين الصوت ونقصان الجهر فيه. ولام التفخيم نحو (الصلاة)، والصاد كالزاي، وقرأ بذلك حمزة والكسائي في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ومن أصدق من الله قيلا﴾.

والشين كالجيم في نحو: (أشدق). [ط: ٣٣٩]

● قوله: «وألف الإمالة».

أي: سواء كانت محضة، أو بين اللفظين، ولم يذكر هذه سيبويه، وإنما ذكر المحضة[١].

● قوله: «ولام التفخيم».

المذكور في كتاب سيبويه، والمفصل، والتسهيل، وغيرها هو ألف التفخيم[٢] نحو:

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٣٢).

(٢) انظر (الكتاب ٤/٤٣٢، وشرحه للسيرافي ٦/٤٥٠-٤٥١، وسر الصناعة ١/٥٠، ونكت الشنتمري ٢/١٢٤٣، والمفصل ٣٩٤، والتسهيل ٣١٩، والتذييل والتكميل ٦/٢١٧/أ).

وقد قرن ابن يعيش في (شَرْح المُفَصَّل ١٠/١٢٩)، والرضي في (شرحه على الشافية ٣/٢٥٥) وغيرهما بين ألف التفخيم ولام التفخيم، فذكروا أن لام التفخيم هي اللام التي تلي الصاد أو الضاد أو الطاء إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة كالصلاة، ويصلون، ولام (الله) إذا لم يكن قبلها كسرها، وألف التفخيم هي: التي ينحى بها نحو الواو.

الصلاة، والزكاة، والحياة، وهي لغة أهل الحجاز، وفخمت في المذكورات لأن أصلها في كل ذلك الواو، ولم يذكروا لام التفخيم، نعم ذكرها السيرافي(١) فقال: «ومنها لام التفخيم في اسم الله تعالى في لغة أهل الحجاز ومن يليهم من العرب، ومن يليهم من ناحية العراق إلى الكوفة وبغداد»، قال: «ورأينا من تكلم بالقاف بينها وبين الكاف» انتهى.

● **قوله: «وقرأ بذلك حمزة والكسائي(٢)».**

قرأ بذلك في كل كلمة وقع صاد فيها ساكنة قبل دال، كـ﴿أَصْدَق﴾ كما ذكره، وكـ﴿يَصْدِفون﴾، و﴿يَصْدر﴾، وشبهها.

فهذه الحروف المتفرعة مستحسنة لما يستفاد بالامتزاج من تسهيل اللفظ المطبوع، وتخفيف النطق في المسموع، وقد وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام. [ط: ٣٣٩]

● **قوله: «وقد وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام».**

الذي وجد في القرآن منها إنما هو السبعة الأول(٣)، ولم يوجد فيه الشين كالجيم، والظاهر أن الشارح أراد أنها وجدت في مجموع ما ذكره.

---

(١) (شرح السيرافي ٦/٤٥١/ب).

(٢) قرأ حمزة والكِسَائِيّ وخلف بإشمام الصادِ الزايَ إذا سكنت وبعدها دالٌ، وهذه القراءة تنطبق على اثني عشر حرفًا في القرآن، وهي: ﴿ومن أصدق﴾ في (النساء: ٨٧، ١٢٢)، و﴿يصدفون﴾ في ثلاثة مواضع في (الأنعام: ٤٦، ١٥٧)، و﴿تصديق﴾ في (يونس: ٣٧، ويوسف: ١١١)، و﴿فاصدع﴾ في (الحجر: ٩٤)، و﴿قصد﴾ في (النحل: ٩)، و﴿تصدية﴾ في (الأنفال: ٣٥)، و﴿يصدر﴾ في (القصص، والزلزلة) فقط. انظر (السبعة ١٠٦، والإقناع ٢/٦٣١، والنشر ٢/٢٥٠-٢٥١).

(٣) وهي الهمزة بَيْنَ بَيْنَ ثلاثةٌ، بينها وبين الألف، وبينها وبين الواو، وبينها وبين الياء، فهذه ثلاثة، والرابع النون الخفية، والخامس ألف الإمالة، والسادس لام التفخيم، والسابع الصاد كالزاي، وصريح عبارة ابن يعيش في (شَرْح المُفَصَّل ١٠/١٢٦) أن الشين كالجيم منها كذلك، وأُخذ بها في القرآن أيضا، وانظر (النشر ١/٢٠١، وشرح السيد الشريف ١٣٧١).

وقد زيدت حروف مستهجنة مستقبحة غير مأخوذ بها في القرآن ولا في غيره من كلام فصيح من نثر ولا نظم، وهي: الصاد كالسين كقولهم في (صبغ): (سبغ)، يقربون لفظ الصاد من السين حيث صعب عليهم النطق بالصاد، والطاء التي كالتاء، وهي في لسان أهل العراق كثيرة، كقولهم في (طالت): (تالت)، وفي (السلطان): (السلتان)، وينشأ ذلك من لغة العجم؛ لأن الطاء ليست في لغتهم، فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء من العربية فيه طاء تكلفوا ما ليس من لغتهم، فضعف نطقهم، والفاء كالباء، وفي المفصل والهادي وشرحه: الباء كالفاء، ومثل له في شرح الهادي بقولهم في (بور): (فور)، والبُور: جمع البائر، وهو الهالك، والضاد الضعيفة، أي التي لم تقوَ قوة الضاد المخرجة من مخرجها، ولم تضعف ضعف الطاء المخرجة من مخرجها، فكأنها بينهما، والكاف كالجيم كقولهم في (جمل): (كمل). [ط: ٣٣٩-٣٤٠]

● **قوله: «وهي الصاد كالسين».**

إنما كان ذلك مستقبحًا لأنهم أزالوا عن الصاد الإطباق والاستعلاء.

● **قوله: «والطاء التي كالتاء».**

زاد في التسهيل(١): الظاء كالثاء، نحو: ثالم في ظالم.

● **قوله: «وفي المُفَصَّل... الخ»(٢).**

في التسهيل مثل ذلك، والمذكورة كثيرة في لغة الفرس وغيرهم، وتارة يكون لفظ الباء أغلب، (وتارة يكون لفظ الفاء أغلب)(٣).

---

(١) (التسهيل ٣٢٠).

(٢) هي الفاء كالباء في بعض المصادر كـ(الشافية ١٢٢، وشرحها لمصنفها ٧٧/أ، والفصول ١٥٦)، وفي بعضها الآخر: الباء كالفاء، كـ(الكتاب ٤٣٢/٤، ونكت الشنتمري ١٢٤٥/٢، والمفصل ٣٩٤، وشرحه لابن يعيش ١٠/١٢٦-١٢٨، والممتع ٦٦٧/٢، والمساعد ٢٤٥/٤، والتذييل والتكميل ٢١٧/٦/أ).

(٣) ليس في ط.



● **قوله: «والضاد الضعيفة».**

قال أبو علي[١]: الضاد الضعيفة إذا قلت: ضرب، ولم يسمع مخرجها، ولا اعتمدت عليه، ولكن يخفف ويختلس فيضعف إطباقها، وقال ابن خروف[٢]: «هي المحرفة عن مخرجها يمينًا أو شمالاً كما ذكر سيبويه».

● **قوله: «لقولهم في جمل: كمل[٢]».**

الأنسب العكس، لكنه راعى التحقيق الآتي[٣].

ثم قال: وأما الجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين فلا يتحقق لأنا عددنا الكاف التي كالجيم والشين التي كالجيم، وهما هما في التحقيق.

لكن يمكن أن يقال: إذا كان شين في الأصل ثم يتلفظ به على وجه يقرب من الجيم فهو الشين كالجيم، وإن كان جيم في الصل ثم يتلفظ به على وجه يقرب من الشين فهو الجيم كالشين، وهكذا تقول في الجيم كالكاف، والكاف كالجيم. وذكر في شرح الهادي أن الحروف المستهجنة إنما نشأت بمخالطة العرب غيرهم، وذلك حين جاء الإسلام واقتنوا الجواري من غير جيلهم، وجاء منهم أولاد أخذوا حروفا من لغات أمهاتهم وخلطوها بلغة العرب. [ط: ٣٤٠]

● **قوله: «لكن يمكن أن يقال... الخ».**

---

(١) انظر النقل عنهما في (التذييل والتكميل ٦/٢١٧/أ، والمساعد ٤/٢٤٥).

(٢) هذا المثال في (الممتع ٢/٦٦٥، وابن يعيش ١٠/١٢٧) وغيرهما.

(٣) يريد بقوله: «الأنسب العكس» أي: الأنسب أن يقول: كقولهم في كَمُلَ: جَمُلَ، كما هي عبارة ابن عقيل في (المساعد ٤/٢٤٤)، أو الأنسب بالمثال الذي ساقه، وهو قولهم في جَمَلٍ: كَمَلٌ، أن يقول: والجيم كالكاف، كما هي عبارة الرضي (٣/٢٥٧)، ويريد بقوله: «لكنه راعى التحقيق الآتي» أي: ولكنه، كما هو مذهب سيبويه، راعى أن الجيم كالكاف، والكاف كالجيم، شيء واحد، ولا يتحقق الفرق بينهما، وفي (شرح الشريف ١٣٧٤، والمساعد ٤/٢٤٤) أن هذه اللغة في قوم من أهل اليمن، وكثيرة في أهل بغداد.

قال ذلك أبو الفتح بن جني في الجيم كالكاف، والكاف كالجيم، وجعل ذلك سيبويه حرفًا واحدًا كما قال المصنف، قال أبو حيَّان: «وما قاله سيبويه هو الصحيح» - أي: لأن النطق بها لا يختلف، وإنما اختلفت بالأصل[١]. ٣

● **قوله: «وذكر في شرح الهادي».**

سبقه إلى نحو ما قاله أبو سعيد السيرافي وغيره[٢].

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٣٢، وسر الصناعة ١/٤٦، وشرح المُصَنِّف على الشافية ٦١/ب، وشرح الرضي عليها ٣/٢٥٧، والتذييل والتكميل ٦/٢١٦/ب).

(٢) قال أبو سعيد في (شرح الكتاب ٦/٤٥٠/أ): «وأظن الذين تكلموا بهذه الأحرف المسترذلة من العرب قد خالطوا العجم، فأخذوا من لغتهم». وانظر (شرح الهادي ٢٥٢).

[صفات الحروف]

قوله: «ومنها المجهور...».

٣ **هذه إشارة إلى انقسام الحروف بحسب الصفات، ولها بحسبها انقسامات كثيرة، ذكر بعضهم أربعة وأربعين، وزاد بعضهم ونقص آخر، والمصنف ذكر ما هو المشهور.**

وفائدة هذه الصفات الفرق بين ذوات الحروف؛ لأنه لولا هي لاتحدت أصواتها فكانت

٦ **كأصوات البهائم لا تدل على معنى، فسبحان من دقّت في كل شيء حكمته.** [ط: ٣٤٠]

● **قوله: «وفائدة هذه الصفات الفرق بين ذوات الحروف».**

يستفاد من الفرق المذكور معرفة ما يحتاج إلى التعديل ليحسن في السمع مما لا

٩ يحتاج، ومقابلة الحروف بما يشاكلها في القوة والضعف من المعاني بدليل جعل القضم للشيء اليابس والصلب؛ لقوة القاف، والخَضْم للشيء الرطب؛ لضعف الخاء ورخاوتها[(١)]، وفضيلة ما لكل حرف على غيره ليعرف ما يجوز إدغامه في مقاربه وما لا

١٢ يجوز.

فالمجهورة: ما ينحصر أي يحتبس جري النفس مع تحركه، وذلك لأنه يكون قويا في نفسه، وقوي الاعتماد عليه في موضع خروجه فلا يخرج إلا بصوت قوي

١٥ **شديد، ويمنع النفس من الجري معه، وهي ما عدا حروف (ستشحثك خصفة). وخصفة: اسم امرأة، والشحث: الإلحاح في المسألة، ومنه يقال للمكدي: شحّاث. قال الزمخشري في الحواشي: «معناه: ستكدي عليك هذه المرأة».** [ط: ٣٤٠-٣٤١]

---

(١) يشير هنا إلى ما روي عن أبي الدرداء، وما ذكره أبو الفتح في (الخصائص ٢/١٥٧-١٥٨) قال: «من ذلك قولهم: خَضِمَ وقَضِمَ، فالخَضْم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء، وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس، نحو: قضمت الدابة شعيرها، ونحو ذلك. وفي الخبر: «قد يُدرك الخضم بالقضم»، أي: قد يدرك الرخاء بالشدة، واللين بالشظف، وعليه قول أبي الدرداء: (يخضمون ونقضم والموعد الله)، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس؛ حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث».

● **قوله: «فالمجهورة ما تنحصر... الخ».**

قال سيبويه[١]: المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النَّفَس أن يجري في الحروف. ويعتبر ذلك بالنطق فيقول: الحَقُّ، والحَجُّ، فلو رُمْتَ مدَّ صوتك في القاف والجيم وغيرهما لامتنع عليك.

● **قوله: «وهي ما عدا حروف: سَتَشْحَثُكَ خَصَفَةٌ».**

ما عداها تسعة عشر حرفًا يجمعها قول القائل[٢]: «غزال أدعج بَضٌّ ذو قرط نظيم»، وقوله[٣]: «لقد عظم زنجي ذو أطمار غضبا»، وجمعها الجوهري في قوله[٣]: «ظِلُّ قَوٍّ رَبَضَ إذ غزا جندٌ مطيع»، والبَضُّ، بموحدة ومعجمة: الرَّخْصُ الجسد، وليس من البياض خاصة، ويقال[٣]: بَضَّ الماء يَبِضُّ بَضِيضًا: سال قليلاً قليلاً، وفي المثل[٣]: «ما يبض حجره»؛ أي: ما تندى صَفاته، قَوٍّ بفتح القاف وتشديد الواو: اسم موضع بين فَيْد والنباج[٤]، ورَبَضُ المدينةِ: ما حولها، وربض الغنم: مأواها[٥].

> **والمهموسة بخلافها، وهو ما لا ينحصر، أي لا يحتبس النفس مع تحركه، وذلك لأنها ضعفت في نفسها وضعف الاعتماد عليها، ولضعف اعتمادها لا يقوى على منع النفس، فيجري معها النفس، وجري النفس مع الحروف مما يضعفها.**
>
> [ط: ٣٤١]

---

(١) (الكتاب ٤/٤٣٤).

(٢) انظر (الفصول ١٥٨، والصحاح، واللسان: جهر).

(٣) هذا مثل يضرب للبخيل الذي لا خيره فيه، وانظره في (مجمع الأمثال للميداني ٣/١٨١، وجمهرة العسكري ٢/٢٧٦، ومستقصى الزَّمَخْشَرِيّ ٢/٣٣٤، واللسان: بضض)، وأنشد الأصمعي:

فذاك نكس لا يبض حجره ... منخرق العرص جديدٌ ممطره.

(٤) انظر (معجم البلدان ٤/٤١٥).

(٥) (اللسان: ربض).

● **قوله: «والمهموسة بخلافها».**

أي: بخلاف المجهورة، وهي حروف: (سَتَشْحَثُك خَصَفَةٌ)، ويجمعها أيضا قولهم: (حثت كسف شخصه)، و(كست شخصه فحث)، وغيرها. قال أبو حَيَّان(١): وبعض هذه الحروف أقوى من بعض، فالصاد والخاء أقوى مما عداهما؛ لأن في الصاد إطباقًا واستعلاءً وصفيرًا، وفي الخاء استعلاء، وذلك من صفات القوة.

ومثل للمجهورة بقَقَقٍ، وللمهموسة بكَكَكٍ، فإنك إذا قلت (قَقَقٍ)، وجدت النفس محصورا لا تحس معه بشيء منه، وإذا قلت (ككك)، وجدت النفس جاريا مع النطق بها غير محصور.

وإنما مثلوا بذلك لأنه إذا ظهر تباين القسمين في الحرفين المتقاربين وهما القاف والكاف كان في المتباعدين أبين، وقال المصنف في شرح المفصل: إنما سميت المجهورة مجهورة من قولهم: جهرت بالشيء إذا أعلنته، وذلك لأنه لما امتنع النفس أن يجري معها انحصر الصوت بها، فقوي التصويت بها، وسمي قسيمها مهموسا أخذا من الهمس الذي هو الإخفاء؛ لأنه لما جرى النفس معها لم يقو التصويت بها قوته في المجهورة، فصار في التصويت بها نوع خفاء لانقسام النفس عند النطق بها. هذا قول المتقدمين.

وخالف بعض المتأخرين فجعل الضاد والظاء والذال والزاي والعين والغين والياء من المهموسة، وجعل الكاف والتاء من المجهورة، ورأى أن الشدة تؤكد الجهر. [ط: ٣٤١]

● **قوله: «ورأى أن الشدة تَأَكُّدُ الجهرِ».**

فعلى قوله كل حرف شديد مجهور، من غير عكس.

وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه لو قال، أي هذا البعض، في الضاد... إلى آخرها إنها بين المجهورة والمهموسة لكان أقرب، مع أن الضاد بعيدة

---

(١) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢١٧-٢١٨، وشرح الهادي ٢٥٥).

عن الهمس، وأما جعله الكاف والتاء من المجهورة فبعيد، وليس الشدة تأكد الجهر، وإنما الشدة انحصار جري الصوت عن الإسكان، والجهر انحصار جري النفس مع ٣ تحركه كما تقدم، فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والتاء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والعين، فظهر الفرق بينهما.

قوله: «والشديدة...».

٦ والحروف الشديدة حروف ينحصر جري صوتها عند إسكانها في مخرجها فلا يجري، وهي ثمانية أحرف يجمعها (أجدك قطبت)، ومعنى قَطَّبت: مزجت الشراب بالماء، أو من القُطوب بمعنى العبوس. [ط: ٣٤١]

٩ ● **قوله: «يجمعها: أجدك قطَّبت».**

جمعت أيضًا في (أجدت طبقك)، و(أجدت قطبك)، و(أجدك تُطبق)[1]، والأحسن قراءة: (قطبت) بتخفيف الطاء، لما سيأتي. قال في القاموس[2]: «قَطَبَ يَقْطِبُ قَطْبًا ١٢ وقُطُوبًا فهو قاطبٌ وقَطُوبٌ: (زَوَى)[3] ما بين // عينيه، وكَلَحَ كقَطَّبَ، والشيءَ: قَطَعَهُ ١٧٢أ وجمعه، والشرابَ: مزجه، كقَطَّبَه وأقطبه» انتهى.

والحروف الرخوة بخلاف الحروف الشديدة، فهي حروف لا ينحصر جري ١٥ صوتها عند إسكانها.

وما بينهما، أي ما بين الشديدة والرخوة، حروف لا يتم لها الانحصار المذكور ولا الجري المذكور، وهي ثمانية يجمعها: (لم يروعنا)، وعلم من ذلك أن الرخوة ١٨ ثلاثة عشر حرفا. [ط: ٣٤١]

---

(١) وجمعت في (أتجد قطبك)، وانظر (التسهيل ٣٢٠، وشرحه لابن عقيل ٤/٢٤٦، وشرح الهادي ٢٥٥).

(٢) (القاموس: قطب).

(٣) عدا ط: (ذوى).

● **قوله: «يجمعها: (لم يروِ عَنَّا)(١)».**

الظاهر أن هذا الفعل من الرواية، وقد جمعت في: ولينا عمر، ولم يرو عنها،
٣ وجمعها ابن مالك في: (لِمَ يَرُوعُنا) من الروع، قال أبو حَيَّان(٢): «وعدل عن قولهم: لم يروِ عنَّا إلى: يروعنا؛ لأنه قصد ألا يكرر حرفا، قال: وهو لحظ حسن».

وسميت الشديدة شديدة مأخوذة من الشدة التي هي القوة؛ لأن الصوت لما
٦ انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد، أي امتنع قبوله للتليين؛ لأن الصوت إذا جرى في مخرجه أشبه حروف اللين، ومثلوا لها بالحج، فإنك لو وقفت على قولك (الحجّ)، وجدت صوتك راكدا محصورا، حتى لو رمت مدّ صوتك لم يمكنك ذلك، والرخوة
٩ مأخوذة من الرخاوة التي هي اللين، لقبوله التطويل لجري الصوت في مخرجه عند النطق، فإنك لو وقفت على قولك: (الطشّ)، وهو المطر الضعيف، وجدت صوت الشين جاريا تمده إن شئت.

١٢ ثم حقق تباينها بحروف متقاربة إحداها شديدة وثانيها رخوة وثالثها ما بين، وهي الجيم والشين واللام، وقدرها سواكن ليتبين انحصار الصوت في مخرجه أو جريه أو ما بينهما، بخلاف ما تقدم فإنه في المتحرك أبين.

١٥ قوله: «والمطبقة...».

أي والحروف المطبقة: ما ينطبق اللسان معه على الحنك الأعلى، فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى، وهي: الصاد، والضاد،
١٨ والطاء، والظاء؛ وهي في الحقيقة اسم متجوز فيه؛ لأن المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأما الحرف فهو مطبق عنده، فاختصر فقيل: مُطبق، كما قيل للمشتَرك فيه: مشتَرك، ومثله كثير في اللغة. [ط: ٣٤١-٣٤٢]

٢١ ● **قوله: «وهي الصاد والضاد والطاء والظاء».**

---

(١) وكذا جمعت في (راعني لوم)، وانظر (المساعد ٤/٢٤٦، وشرح الهادي ٢٥٥).

(٢) (التذييل والتكميل ٦/٢١٨/أ).

قال في الممتع[1]: «لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والضاد سينًا والفاء ذالاً؛ لأنّ الفارق إنّما هو الإطباق، ولخرجت الضاد عن الكلام؛ إذ ليس من موضعها حرف غيرها فترجع الضاد إليه إذا زال الإطباق». انتهى. ٣

والمنفتحة ضد المطبقة، فلا ينحصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك، بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحا، والكلام في المنفتحة في التسمية كالكلام في المطبقة؛ لأن الحروف لا تنفتح، وإنما ينفتح عندها اللسان عن الحنك. ٦

والحروف المستعلية: ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك، وهي الحروف المطبقة، والخاء، والغين، والقاف. ولا يلزم من الاستعلاء إطباق، ويلزم من الإطباق الاستعلاء، ألا ترى أنك إذا نطقت بالخاء والغين والقاف استعلى أقصى اللسان إلى الحنك من غير إطباق، وإذا نطقت بالصاد وأخواتها استعلى اللسان أيضا إلى الحنك وانطبق على وسط اللسان. ٩

وسميت المستعلية لأن اللسان يستعلي عندها إلى الحنك، فهي مستعل عندها اللسان، وتجوّز في تسميتها مستعلية كما تجوّز في قولهم: ليلٌ نائم، ويجوز أن تكون سميت مستعلية لخروج صورتها من جهة العلو، وكل ما حل من عال فهو مستعل. والمنخفضة بخلافها، ويقال لها المستفلة أيضا لأن اللسان لا يستعلي بها عند النطق إلى الحنك كما يستعلي بالمستعلي. ١٢ ١٥

قوله: «وحروف الذلاقة...».

وهي ستة أحرف يجمعها قولك: (مر بنفل). وإنما سميت بذلك لأن الذلاقة أي السرعة في المنطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين، وهما مدرجتا هذه الحروف الستة؛ لأن ثلاثة منها ذولقية، وهي اللام والراء والنون، وثلاثة شفهية، وهي الباء والفاء والميم. [ط: ٣٤٢] ١٨ ٢١

(١) (الممتع ٢/٦٧٤).

● **قوله: «يجمعها قولك: (مُرْ بنَفَلٍ)[(١)]».**

جمعت أيضًا في قولهم (فرَّ من لُبٍّ) والأول أحسن، واللُّبُّ: سَبُعٌ يشبه الذئب يوجد في جزيرة الأندلس[(٢)]. ٣

● **قوله: «لأن الذلاقة... الخ».**

قال في القاموس[(٣)]: ذَلِق اللسان، وذَلْقته، ويُحرَّك، وذَوْلَقهُ: حده، وذَوْلَقُ اللسان والسِّنان: طرفهما، ولسان ذَلْقٌ: طلقٌ. وقال[(٤)]: الأَسَلَة، أي: بفتحات، من اللسان طرفه. ٦

وهذه الحروف أحسن الحروف امتزاجا بغيرها، ولا تجد كلمة رباعية أو خماسية إلا وفيها شيء منها، فمتى رأيتها خالية عنها فهو دخيل في العربية، كالعسجد، وهو الذهب، والدهدقة، وهي الكسر، إلا أن يشذ شيء يكون عربيا، والشاذ لا عبرة به. والنَّفَلُ بالتحريك: الغنيمة. [ط: ٣٤٢-٣٤٣] ٩

● **قوله: «كالعسجد، وهو الذهب[(٥)]».**

من ذلك أيضًا: العَسَطُوط، وهو كحَلَزُون: شجرة تشبه الخيزران تكون بالجزيرة، والزَّهزَقَة: وهي شدة الضحك، ذكر الأربعة أبو الفتح ثم قال: «على أن العين والقاف وقد ١٢

---

(١) وجمعت أيضا في (ملف نبرٍ)، وانظر (المساعد ٢٤٨/٤-٢٤٩، وشرح الهادي ٢٥٦)، ويمكن فتح فاء (نفل) فتكون الغنيمة، وإسكانها فتكون العطية غير الواجبة.

(٢) انظر (التذييل والتكميل ٢٢٢/٦/ب، والتاج: لبب).

(٣) (القاموس: ذلق).

(٤) (القاموس: أسل).

(٥) عد أبو الفتح في (سر الصناعة ٦٥/١، والزنجاني في شرح الهادي ٢٥٦) هذه الأربعة: (عسجد، عسطوس، زهزقة، وهدقة) من المعرّب، وفي (شفاء الغليل ١٤١، وقصد السبيل ١٠١/٢، والألفاظ الفارسية ٨١): الزهزقة: بمعنى التحسين، مولّدة، من قول الفرس: زَهَى زَهَى، وفي (القاموس واللسان والتاج: عسطس، وقصد السبيل ٢٩١/٢): العَسَطُوس، مُحَرَّكة: رئيس النصارى، بالرومية.

حسَّنتا الحال لنصاعة العين، ولذاذة سمعها، وقوة القاف وصحة جرسها».

والمصمتة ما عداها، كأنهم لما لم يجعلوها منطوقا بها أصمتوها، أي جعلوها صامتة، أو أصمت المتكلمون أن يجعلوا منها رباعيا أو خماسيا. ٣

وحروف القلقلة: ما ينضم فيها إلى الشدة ضغط في الوقف، والضغط: العصر، ويقال: ضغطه يضغطه ضغطا: زحمه إلى حائط أو نحوه، وهي خمسة أحرف يجمعها: (قد طبج)، من (الطبج)، وهو الضرب على الشيء الأجوف كالرأس ونحوه، ويقال أيضا: طبج الرجل يطبج فهو أطبج، وهو الأحمق، وتسمى أيضا حروف اللقلقة. قال الخليل: القلقلة: شدة الصوت، واللقلقة: شدة الصياح. ٦

قال المصنف في شرح المفصل: «سميت حروف قلقلة إما لأن صوتها صوت أشد الحروف، أخذا من القلقلة التي هي صوت الأشياء اليابسة، وإما لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحرك لشدة أمرها، من قولهم: قلقلته، أي حركته، وإنما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها، والشدة تمنع أن يجري صوتها، فلما اجتمع لها هذان الوصفان، وهو امتناع النفس معها وامتناع جري صوتها احتاجت إلى التكلف في بيانها، فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى تكاد تخرج إلى شبه تحركها لقصد بيانها؛ إذ لولا ذلك لم يتبين». [ط: ٣٤٣] ٩ ١٢ ١٥

● **قوله: «يقال: ضَغَطَه».**

مقتضى ما في القاموس أن هذا الفعل من باب كتب[١]. ١٨

● **قوله: «يجمعها: قد طبج[٢]».**

هو من باب ضَرَبَ.

---

(١) بل فيه وفي غيره من المعاجم (ضغط) أنه من باب (مَنَعَ).

(٢) وجمعت أيضا بـ(جُدْ بقط)، و(قطب جد)، و(طبق جد)، وانظر (المساعد ٢٤٧/٤، وشرح الهادي ٢٥٥).

وحروف الصفير: الصاد والزاي والسين، فإنك إذا وقفت على قولك: اِصْ، اِزْ، اِسْ، سمعت صوتا يشبه الصفير؛ لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان، فينحصر الصوت هناك ويأتي كالصفير.

واللينة: حروف اللين وهي الألف والواو والياء، لما فيها من قبول التطويل لصوتها، وهو المعنيّ باللين، فإذا وافقها ما قبلها في الحركة فهي حروف مدّ ولين، فالألف حرف مد ولين أبدا، والواو والياء بعد الفتحة حرف لين، وبعد الضمة والكسرة حرف مد ولين، هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل، وهذا يقوي ما ذكرناه في أول التقاء الساكنين.

وقال بعض الفضلاء في شرح الهادي: إنها سميت لينة وحروف اللين وحروف المد لأنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان، وذلك لاتساع مخرجها؛ لأن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب، إلا أن الألف أشد امتدادا واستطالة؛ إذ كان أوسع مخرجا.

والمنحرف اللام، لأن اللسان عند النطق بها ينحرف إلى داخل الحنك.

والمكرر الراء؛ لأنك إذا وقفت عليه رأيت اللسان يتعثر بما فيه من التكرير.

[ط: ٣٤٣-٣٤٤]

● قوله: «والمكرَّر الراء».

التكرير ارتعاد طرف اللسان عند النطق بها، واختلف فيها إذا نطق بها أتبقى صفة التكرير فيها أم لا؟ فذهب مكي وغيره إلى ذهابها، قالوا[1]: وليس التكرير فيها صفة ذاتية كالاستعلاء في المستعلية، وكالرخاوة في حروفها، ونظَّروا إخفاء التكرير فيها بما ذكره الخليل: من أن الهمزة كالتهوع، وقد أجمع أهل الأداء على أنها لا تخرج كذلك، بل سلسة في النطق سهلة في الذوق متوسطة في اللفظ، وذهب شريح إلى أن الراء مكررة في جميع أحوالها،

(١) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٢٢/ب، والنكت الحسان له ٢٨٠).

قال: وقد ذهب قوم من أهل الأداء إلى أنه لا تكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يؤخذ علينا به غير أنا لا نقول بالإسراف في ذلك، وأما إذهاب التكرير جملة فلا نعلم أحدًا من المحققين بالعربية ذكر أن تكريرها يسقط عنها جملة» انتهى. حكى ذلك أبو حَيَّان ثم قال: «وتلخص أن أهل الأداء مختلفون في هذه الصفة، والجمهور على إذهابها»، وقال الجعبريّ[1]: «التكرير لحن لا يجيزه أحد من القراء، ومعنى قولهم: مكرر أن له قبول التكرير، وليتحفظ عنه، على عكس قولهم: مخفف.

والهاوي: الألف؛ لأنه يهوي في مخرجه الذي هو أقصى الحلق إذا مددته من غير عمل عضو فيه. قال سيبويه: هو حرف يتسع لهواء الصوت مخرجه، أشد من اتساع مخرج الواو والياء؛ لأنك قد تضم شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قِبَلَ الحنك.

يعني أن الواو والياء مثل الألف، إلا أنك تضم الشفتين في الواو، وترفع لسانك نحو الحنك في الياء، فيحصل فيه عمل العضو، ولا كذلك الألف، فإنك تجد فيه الفم والحلق منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط ولا عصر.

ويقال له: الجرسيّ أيضا؛ لأنه صوت لا معتمد له في الحلق. والجَرْسُ: الصوت الخفي، والهاوي من الهُوِيّ، بضم الهاء، وهو الصعود، وبفتحها، وهو النزول، هكذا ذكر في شرح الهادي. [ط: ٣٤٤]

● **قوله: «والجرس: الصوت الخفي».**

قدمت في أول التقاء الساكنين الكلام في تفسيره، وهو من القاموس[2].

● **قوله: «هكذا ذكر في شرح الهادي[3]».**

---

(١) انظر (كنز المعاني ١٦٢/ب).

(٢) انظر (الجاربردي ١٥٠)، وفي (القاموس: جرس): «الجَرْس: الصوت، أو خفيّه، ويكسر، أو إذا أفرد فتح، فقيل: ما سمعت له جَرْسًا، وإذا قالوا: ما سمعت له حِسًّا ولا جِرْسًا، كسروا».

(٣) (شرح الهادي ٢٥٨).

قال في القاموس(١): «يقال: هوى الشيء: سقط، كما هَوَى، وانْهَوَى هُوِيًّا بالفتح والضم، وهَوَيَانًا، سقط من علو إلى أسفل، أو الهَوِيُّ بالفتح للإصعاد، والهُوِيُّ، بالضم: للانحدار» انتهى. وهو يخالف ما في شرح الهادي. ٣

والمهتوت: التاء، لخفائه وضعفه. قال المصنف في شرح المفصل تعليلا لهذه التسمية: «إنه حرف شديد فيمتنع الصوت أن يخرج معه، وهو وإن كان مهموسا يجري النفس معه إلا أنه عند الوقف عليه لا نفس يجري معه، فيتحقق خفاؤه». ٦

وذكر في شرح الهادي أن المهتوت الهاء لضعفها وخفائها وسرعتها على اللسان، من (الهتّ)، وهو إسراع الكلام، يقال للرجل إذا كان جيد السياق للحديث: هو يسرده سردا، ويهته هتا، ورجل هتات: أي خفيفٌ كثير الكلام؛ لأن الذي يسرد الحديث ويكثر الكلام ربما لم يبين الحروف، وقيل: الهت عصر الصوت. ٩

ثم قيل فيه: «أما ما ذكر في المفصل من أن المهتوت التاء فكأنه غلط من الناسخ». ثم ذكر فيه: والدليل على أن المهتوت الهاء قول الخليل: «لو لا هَتَّة في الهاء لأشبهت الحاء». وعنى بالهتّة: العصرة التي فيها دون الحاء. وقال أبو الفتح: ومن الحروف المهتوت، وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء. [ط: ٣٤٤] ١٢

● **قوله: «والمهتوت: التاء(٢)».** ١٥

---

(١) بتصرف عن (القاموس: هوى)، وفي اللسان: يقال: هَوَى يهوي هويًّا بالفتح إذا هبط، وهَوَى يَهْوي هُوِيًّا إذا صعد، وقيل بالعكس. وفيه أيضا عن ابن بري: ذكر الرياشي عن أبي زيد أن الهَوِيَّ بفتح الهاء إلى أسفل، وبضمها إلى فوق. (اللسان: هوى).

(٢) هذه مسألة خلافية، وخلاصتها:

أ- المهتوت الهمزة: ذكر هذا (ابن القوطية في الأفعال ١٨٢، وابن القطاع فيها ٣/٣٥٧، والسرقسطي فيها كذلك ١/١٤٥، وابن مالك في التسهيل ٣٢٠، وإيجاز التعريف ١٤، وابن الناظم في بغية الطالب ٢٥٤، وابن عقيل في المساعد ٤/٢٤٨، والسلسيلي في شفاء العليل ٣/١١٧، وابن بابشاذ في شرح الهادي ٢٥٩، وأبو حيَّان في النكت الحسان ٢٨٣) وغيرهم.

⇦

قال الشيخ بدر الدين: «هذا خطأ، والصواب الهمزة، وهو الذي ذكره ابن القوطية[1] وغيره» انتهى. وهو ما في التسهيل أيضًا، وقال الجعبريّ: المهتوت الهاء والهمزة»، والهت: الضعف، فالهاء لخفائها، والهمزة لما لها في التخفيف إلى أخواتها. ٣

ب- المهتوت التاء: ذكر هذا (الزَّمَخْشَرِيّ في المفصل ٣٩٦، وابن يعيش في شرحه ١٠/١٣١، ⇦ والمصنف في شرحه أيضا ٢/٤٩٠، وفي شرحه على الشافية ٧٨/أ، والرضي ٣/٢٦٤، والغياث ٢/٣٤٨).

جـ- المهتوت الهاء: ذهب إليه (ابن جني في سر الصناعة ١/٦٤، وابْنُ عُصْفُور في الممتع ٢/٢٧٦، والأنصاري في شرح الشافية ٢٤٤، والزنجاني في شرح الهادي ٢٥٩، وهذا في العين أيضا للخليل ١/٥٧).

د- المهتوت الهمزة والهاء: قاله الجَعْبَرِيّ فيما نقله عنه المحشي هنا.

وما سبق منقول عن حاشية محقق (شرح الشافية لليزدي ٥٧٩).

(١) ابن القوطية هو: أبو بكر، محمد بن محمد بن عبد العزيز، ابن القوطية. الأندلسي، كان أعلم أهل زمانه باللغة العربية، وأرواهم للأشعار، توفي سنة ٣٦٧، وترجمته في (إنباه الرواة ٣/١٧٨، وبغية الوعاة ١/١٩٨).

[إدغام المتقاربين]

قوله: «ومتى قصد...».

٣ **أي متى قصد إدغام أحد المتقاربين في الآخر فلا بد من قلب أحدهما ليصيرا من جنس واحد ليتحقق الإدغام.**

والقياس قلب الأول؛ لأن الساكن بالتغيير أولى، إلا لعارض كما في (اذبح

٦ **عتودا)، فإنه إذا أريد ادغام الحاء في العين تقلب العين حاء. والعتود: ولد المعز. وفي (اذبح هذه) تقلب الهاء ثم تدغم الحاء في الحاء، وذلك لأن العين والهاء أدخل في الحلق من الحاء، فكرهوا قلبها إليهما فيستثقل، وفي جملة من تاء الافتعال لمثل**

٩ **ذلك، ولكثرة هذه التاء على ما سيأتي.** [ط: ٣٤٤-٣٤٥]

● **قوله: «والعَتُودُ: وَلَدُ المَعْزِ».**

أي: الحولي، ويجمع على أَعْتِدَة، وعِدَّان، وأصله: عتدان[١]، فأدغم.

١٢ ● **قوله: «وفي جملة من تاء الافتعال».**

نحو اصْطَلَح، وازْدَجَروا، واضْطَرب؛ فإنه (يقلب فيها الثاني عند إرادة الإدغام فيقال: اصّلح، وازّجر، واضّرب)[٢]، دون الأول؛ حذرًا من فوات الصفير

١٥ والاستطالة.

● **قوله: «لمثل ذلك».**

أي: لعارض مثله في كونه عارضًا[٣].

---

(١) (القاموس: عتد)، وفي اللسان: «العَتود: الجدي الذي استكرش، وقيل: هو الذي بلغ السِّفاد». وانظر (المخصص ١٨٧/٧، وفقه اللغة للثعالبي ١١٠).

(٢) ليس في ب.

(٣) انظر (شَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٤٩/١٠).

وأما قولهم: (مَحُّم) في (معهم) بقلب العين والهاء حاء فضعيف، والفصيح: (مَعَهُم) من غير القلب والادغام.

و(سِتّ)، وأصله (سِدْس) شاذ لازم، أما شذوذه فلأن القياس قلب أحد المتقاربين إلى الآخر عند إرادة الادغام، وأما لزومه فلأنه لم يستعمل إلا كذلك، أي بقلبهما تاءين مدغما والدليل على أن أصله (سِدْس) قولهم في تصغيره: (سُدَيْس)، وفي تكسيره: (أسداس)، كرهوا توافق الفاء واللام لقلة باب (سَلَس)، فقلبوا السين تاء لأنهما مهموسان متقاربان في المخرج، فصار (سِدْتًا)، ثم قلبوا الدال تاء وادغموا لتقاربهما في المخرج وتوافقهما في الشدة وادغم. [ط: ٣٤٥]

● **قوله: «فلأن القياس قلب أحد المتقاربين إلى الآخر».**

عدلوا عن ذلك في (سِنْسٍ) لئلا تصير الكلمة كلها سينات.

● **قوله: «والدليل على أن أصله سِدْس... الخ».**

ذكر ذلك الزجاجي[1] وغيره، قال الشيخ أبو حَيَّان[2]: «وظاهره أن ستًا يُصَغَّر على سديس، ويُجْمَع على أسداس، وهو في التصغير صحيح؛ ولم يقولوا: سديسة؛ لئلا يلتبس بتصغير ستة الموضوع للمذكر، وأما الجمع على أسداس فليس جمعًا لست؛ لأن ستًا من أسماء الأعداد، وهي لا تجمع، // إلا مائة وألفا، وإنما هو جمع لسُدس، أو لسِدس، بكسر السين في أظماء الإبل[3]، قال: وإنما أرادوا الاستشهاد بالتصريف من الكلمة أو ما في معناها؛ لأن (أسداسًا) جمع (ست)، ولو سمع ذلك لكان الاستدلال به أَوْلَى» انتهى. ٧٢ب

(١) انظر (الجمل للزجاجي ٤١٧).

(٢) (التذييل والتكميل ٦/٢٣٣/أ).

(٣) الظِّمْءُ: ما بين الشُّرْبَيْنِ والوِردين في وِرْدِ الإبل، وهو حبس الإبل عن الماء إلى غاية الورد، والجمع: أظماءٌ. (اللسان: ظمأ). ويشير المحشي هنا إلى المثل: يضرب أخماسا في أسداس، أي يظمئ الإبل خمسة أيام، ثم ستة أيام، يدربها على تحمل العطش قبل رحلة طويلة.

● **قوله: «فقلبوا السين تاء؛ لأنهما مهموسان».**

(يعلم منه الجواب عما)[1] قيل: هلا قلبوا السين دالاً، وأدغموا فقالوا سِدٌّ؟ قال أبو حَيَّان[2]: «ولم يبدلوها صادًا مع أن الصاد أيضًا مهموسة؛ لأنهما ليستا بينهما إلا الإطباق، فكان يستثقل أن يقال: سِصٌّ»، قال: «وقد شبه سيبويه مجيئهم بالتاء لأجل الإدغام بمجيئهم بالكسرة في ييجل؛ ليقلبوا الواو ياء، وهو تشبيه حسن».

ولا يدغم من الحروف المتقاربة ما يؤدي إلى لبس حروف الكلمة، نحو: (وَطَد)، و(وَتِد)؛ لأنهم لو ادغموا لم يدر أنهما دالان أو طاء ودال، أو تاء ودال. يقال: وَطَدْتُ الشيءَ أطِدُه، أي أثْبَتُّه، ووَتَدْتُ الوَتِدَ أتِدُه وَتْدًا، وكذا لم يدغموا في قولهم: (شاة زنماء). والزَّنَمَة: شيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقا. يقال: بعير زَنِم وأزنم، وناقة زَنِمَة وزنماء. [ط: ٣٤٥]

● **قوله: «نحو: وَطَدَ، ووَتَدٌ».**

الأول بفتح الطاء، والثاني بفتح التاء وكسرها. والزَّنِمَة: بفتح الزاي والنون.

ومن أجل أنهم لم يدغموا فيما يؤدي فيه الإدغام إلى اللبس لم يقولوا: (وَطْدًا)، ولا (وَتْدًا) بالسكون؛ لأنهم إن لم يدغموا حينئذ يلزم الثقل، وإن ادغموا يلزم اللبس. [ط: ٣٤٥]

● **قوله: «لم يقولوا (وطْدًا) ولا (وَتْدًا) بالسكون».**

رده الشيخ بدر الدين[3] بأن ابن القطاع حكى: «وَطَدَ الشيء وَطَدًا، وطِدَةً: ثَبَتَ، ووَطَدْتُهُ». قال[3]: «وحكى ابن القوطية: وَتَدْتُ الوَتِدَ وَتْدًا، وأَوْتَدْتُهُ: أثبته في الأرض»

---

(١) ليس في ب.

(٢) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٣٣/أ).

(٣) انظر (بغية الطالب ٢٦٥)، وانظر (أفعال ابن القوطية ١٥٥، وابن القطاع ٣/٣١٣، والسرقسطي ٤/٢٦٢، والمقاييس ٦/١٢١).

انتهى. وتابعه الشريف في شرحه(١)، وفي القاموس(٢): «وَطَدَ الشيءَ يَطِدُه وَطْدًا»، ثم قال(٢): ووَطِدَ، لغة في وَطِئَ، ومنه في روايةٍ: «اللهم اشْدُدْ وَطْدَتَك على مُضَرَ».

٣ **وهذا بخلاف (امّحى)، و(اطّير). وأصل (امّحى): (انمحى)، أدغموا النون في الميم؛ لأنه يؤدي إلى اللبس؛ إذ ليس (افَّعَلَ) من أبنيتهم. وأصل (اطّير): (تَطَيَّر)، ادغموا التاء في الطاء، وأتوا بهمزة الوصل، ولا يحصل اللبس إذ ليس (افّعل) من**

٦ **أبنيتهم.**

وبنو تميم قد يدغمون (وتدًا)، ويقولون: (وَدًّا)، وهو شاذ. [ط: ٣٤٥-٣٤٦]

● **قوله: «وبنو تميم قد يدغمون(٣)».**

٩ ليس الإدغام لغةً لكلهم، بل لبعضهم، والبعض الآخر أظهر؛ كلغة أهل الحجاز، قال أبو حَيَّان(٤): «وهو الأظهر».

---

(١) (شرح الشريف ١٣٩٤).

(٢) (القاموس: وطد).

(٣) قال سيبويه (٤/٤٨٢): «ومن ذلك قولهم: وَدٌّ، وإنما أصله (وَتِدٌ)، وهي الحجازية الجيدة، ولكن بني تميم أسكنوا التاء كما قالوا في فَخِذ: فَخْذٌ، فأدغموا. ولم يكن هذا مطردًا لما ذكرت لك من الالتباس حتى تجشموا: وَحْدًا، ووتْدًا، وكان الأجود عندهم تِدَة وطِدَة؛ إذ كانوا يتجشمون البيان». وانظر (الأصول ٣/٤٣٢، والممتع ٢/٧١٦).

(٤) لم أرَ لأبي حيان ما يدل على أن الأظهر لغة الحجازيين، كما ذكر المحشي، وما في التذييل، وهو الذي اعتمد عليه المحشي- ما نصه: «وأما (ودّ) فالأصل فيه (وَتِدٌ)، وفيه لغتان: أحدهما لغة الحجاز وبعض بني تميم وهو الإظهار، والثانية لغة بعض بني تميم، وذلك أن من لغتهم تسكين (فَعِل) فيقولون في (فَخِذٍ): (فَخْذٌ)، وفي (عَلِم) (عَلْم)، فبعضهم طرد لغته فسكن وأدغم فقال: (ودّ)، وبعضهم ترك لغته فلم يسكن لضعف الإدغام فيه فأظهر كلغة الحجاز فقال: (وَتِدٌ) وبعضهم أبدل الدال تاء وأدغم فقال: (وتّ)». (التذييل والتكميل ٦/٢٣٣).

قلت: لعل قول أبي حيان في النص السابق: «وهو الإظهار» قد تصحف على المحشي فقرأه: «وهو الأظهر» والله أعلم.

● قوله: «وهو شاذ».

مما شذّ أيضًا قولهم في جمع عَتُود: عِدَّانٌ، وقد مرّ[1].

٣ قوله: «ولا تدغم حروف (ضَوَى مِشْفَر) فيما يقاربها لزيادة صفتها...».

وذلك لأن الضاد فيها استطالة، وقال في شرح الهادي: «يقال للضاد: مستطيل وطويل؛ لأنه طال فأدرك مخرج اللام». وفي الواو والياء لين، وفي الميم غنة، وفي

٦ الشين والفاء تفش، من قولهم: تفشى الشيء، أي: انتشر، والفواشي: كل شيء منتشر من المال، كالغنم السائمة والإبل وغيرهما، وذلك لزيادة رخاوتهما، وفي الراء تكرير.

وإنما قال: «فيما يقاربها...» لأنها تدغم في مثلها، ولا يَرِدُ عليه نحو (سيِّد)،

٩ وأصله (سَيْوِد)، و(لَيَّة)، وأصلها (لَوْيَة)؛ لأنهما إنما ادغما بعد أن صيّرا مثلين بالإعلال، وإنما أدغمت النون في اللام والراء، مع ما فيها من الغنة التي هي أكثر من غنة الميم، لكراهة نبرتها، ونبرة المغنّي رفع صوته، وادغمت النون في الميم وإن لم

١٢ يتقاربا؛ لأن الغنة التي فيها جعلتهما كالمتقاربين، وادغمت النون في الياء والواو نحو: من يوم، ومن ويل؛ لإمكان بقاء غنتها. [ط: ٣٤٦]

● قوله: «لكراهة نبرتها[2]».

١٥ النبرة، بفتح النون وسكون الموحدة: كل مرتفع من شيء[3].

وقد جاء بالإدغام عن بعض القراء في ﴿لبعض شأنهم﴾، و﴿اغفر لي﴾، و﴿نخسف بهم﴾. والنحويون ينكرون ذلك، ولا يدغم حروف الصفير في غيرها

١٨ محافظة على الصفير، ولا الحروف المطبقة في غيرها محافظة على الإطباق. [ط: ٣٤٦]

---

(١) (الجاربردي ٣٤٤)، وانظر (الممتع ٢/٧١٦).

(٢) قد أورد ابن الناظم في (بغية الطالب ٢٥٥) بما نقله عن ابن القطاع في (الأفعال ٣/٢٤٣) بأن النبر للهمزة وليس للنون، وارتضى هذا الإيراد السيد الشريف (١٣٩٩) واليزدي (٥٨٣) في شرحيهما.

(٣) (اللسان: نبر).

● **قوله: «وقد جاء الإدغام عن بعض القراء... الخ».**

جاء في: ﴿لبعض شأنهم﴾(١)، و﴿اغفر لي﴾(٢) عن أبي عمرو بن العلاء البصري، وفي ﴿نخسف بهم﴾(٣) عن الكسائي، و﴿يخسف﴾ في قراءته بالياء، لا بالنون.

٣

● **قوله: «والنحويون ينكرون ذلك».**

لم ينكره كلهم، بل الخليل وسيبويه وأصحابه(٤)، وقد بسطت الكلام في ردّ ذلك

---

(١) (النور: ٦٢).

نقل عن أبي شجاع، وهو أبو نعيم بن أبي نصر البلخي، إدغام الضاد في الشين في جميع القرآن، ونقل عن أبي شُعيب السوسي عن أبي محمد اليزيدي عن أبي عمرو إدغامها في هذه الآية من سورة النور، وفي: ﴿شققنا الأرض شقا﴾ من (عبس: ٢٦)، وانظر (السبعة ١٢٢، ٥٢٧، والإقناع ٢١٦/١، والنشر ٢٩٣/١، والإتحاف ٢٤).

(٢) (الأعراف: ١٥١، إبراهيم: ٤١، القصص: ١٦، ص: ٣٥، نوح: ٢٨).

وقد روي إدغام الراء في اللام عن أبي عمرو في رواية الرقّيين عنه في جميع القرآن، ووافقه ابن محيصن واليزيدي. وانظر (الكشف ١٥٧/١، والتيسير ٤٤، والإقناع ١٩١/١، والنشر ١٢/٢، والإتحاف ٣٩).

(٣) (سبأ: ٩).

وليس في القرآن فاء ساكنة بعدها باء غير هذه الآية، وقرأها الكِسَائِيّ وحده بالإدغام، وأظهر الباقون. وانظر (السبعة ٥٢٧، والكشف ١٥٦/١، والتيسير ٤٤، والنشر ١٢/٢، والإقناع ١٧٧/١).

(٤) ليس جميع النحويين ينكر هذه القراءة، قال السيرافي: «ليس إدغام الضاد في الشين عندي بالمنكر؛ لأنها مقاربة للشين في المخرج، والشين أشد استطالة من الضاد في الطاء، فدل ذلك على جواز إدغامها في الشين؛ لأن الشين أقوى منها. قال أبو حيَّان -وقد ذكر بعض هذه القراءات-: وينبغي أن يبنى على ذلك ولا يجعل شاذًا، وإذا كنا نبني القواعد بقول عربي بالآحاد فلأن نبني على ما نقل بالتواتر من كلام الله تعالى أولى». انظر (شرح الكتاب للسيرافي ٧٩٩/٦-٨٠٠، والنكت الحسان لأبي حيان ١٧٩، والتبصرة ٩٥٣-٩٥٤، والرضي ٢٧٤/٣).

نقلاً وحججًا في كتابي: (التعريف).

● **قوله: «ولا حروف الصفير في غيرها».**

٣ المراد أن كل واحد لا يدغم في غير الثلاثة؛ لأن كلاً لا يدغم فيما سواه.

● **قوله: «ولا الحروف المطبقة في غيرها».**

صرح ابْنُ عُصْفُور وابن مالك وغيرهما بجواز إدغامها مطلقًا، وقالوا: الأَوْلَى تبقية

٦ الإطباق، قال أبو حَيَّان[1]: «بعض العرب تبقي الإطباق كما تبقي الغنة في إدغام النون، وبعض العرب يذهبه كما يذهبهما، وإذهاب الإطباق مع الدال أقوى منه مع الياء؛ لأنهما مجهوران، والجهر فضل صوت، وقال سيبويه: كلٌّ عربيٌّ، يعني إبقاء الإطباق وتركه».

٩ **ويفهم من قوله: «من غير إطباق...» أنها تدغم مع تبقة الإطباق، كقراءة أبي عمرو: ﴿فرطت في جنب الله﴾، وفيه نظر سيأتي.** [ط: ٣٤٧]

● **قوله: «كقراءة أبي عمرو ﴿فرطت﴾[2]».**

١٢ تخصيصه بالذِّكْر قد يُوهم أن غيرَه من القراء لا يقرأ كذلك، وليس مرادًا.

ولا يدغم حرف حلق في أدخل منه؛ لئلا يلزم إدخال الأسهل في الأثقل فيلزم الثقل، إلا الحاء في العين والهاء لشدة التقارب، ومن ثم قلبوا الثاني إلى الأول؛ قالوا:

١٥ **اذْبَحَّتُودا، واذْبَحَّاذِهِ، في اذبح عتودا، واذبح هذه، ولم يقلبوا الأول إلى الثاني فلم**

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٦٠، والممتع ٢/٧٠٨، والتسهيل ٣٢٣، والتذييل والتكميل ٦/٢٣٥).

(٢) من قوله تعالى﴿أن تقول نفس يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله﴾ (الزمر: ٥٦).

قال ابن الباذش في (الإقناع ١/٢١٧-٢١٨): «ويدغمها هو -أي أبو عمرو- وجميع القراء إذا سكنت في التاء، وجملة ذلك أربعة مواضع: في (المائدة: ٢٨): ﴿لئن بسطت إلي﴾، وفي (يوسف: ٨٠): ﴿ومن قبل ما فرطتم﴾، وفي (النمل: ٢٢): ﴿أحطت بما لم﴾، وفي (الزمر: ٥٦): ﴿على ما فرطت﴾، ويبقون الإطباق، اتفقوا على ذلك، ويجوز إذهابه»، ثم قال: «والطاء والدال والتاء من مخرج واحد، ويدغم بعضهن في بعض». وانظر كذلك (الإقناع ١/١٨٤-١٨٦، والإتحاف ٢١، ٣٣٥).

يقولوا: اذبعَّتودا، واذبهَّذه. [ط: ٣٤٧]

● قوله: «فلم يقولوا: اذْبَعَّتُودًا واذْبَهَّذِهِ»:

٣ هذا هو الإدغام القياسي، ولم يقولوه، فبالنظر إليه لا يستثنى الحالان إدغامهما في العين والهاء، إنما هو على الوجه الشاذ، وهو قلب الثاني إلى الأول.

وفيه نظر؛ لأنه يجوز إدغام الخاء في الغين بقلب الخاء غينا، مع أن الغين أدخل

٦ في الحلق كما سيجيء. [ط: ٣٤٧]

● قوله: «كما سيجيء».

أي: لأنه يجوز ذلك.

٩ ويمكن أن يجاب عنه بأنهما لما كانا من المخرج الثالث من مخارج الحلق فكأنه ليس أحدهما أدخل من الآخر في الحلق. [ط: ٣٤٧]

● قوله: «ويمكن أن يجاب عنه».

١٢ سيأتي الاعتذار أيضًا بأن العين والخاء أجريا مجرى حروف الفم، وهي يجوز فيها (قلب)[1] الأخرج إلى الأدخل.

فإن قلت: الحاء والعين المهملتان من المخرج المتوسط، فلو صح ما ذكرتم

١٥ لوجب ألا يذكرهما أيضا.

قلت: لما جاز ادغام الحاء في الهاء مع أنهما ليسا من مخرج واحد ولم يكن بد من ذكر الحاء، لذلك ضم العين معها لئلا يتوهم الاختصاص.

١٨ قوله: «فالهاء في الحاء...».

لما بين تقارب الحروف بحسب المخرج، وبحسب صفة تقوم مقامه، وبين منها ما لا يدغم فيما يقاربها، شرع في الحروف التي تدغم فيما يقاربها، وذكرها على

(١) ليس في ب.

الترتيب المذكور عند ذكر المخارج، فترك الهمزة لأنها لا تدغم فيما يقاربها فقال: تدغم الهاء في الحاء نحو (اجْبَهْ حَاتمًا). يقال: جَبَهْتُهُ، أي صككت جبهته، ولم يذكر الألف لأنها لا تدغم لا في مثلها ولا فيما يقاربها؛ لأنها لو أدغمت في مثلها فلا بد من تحريك الثانية؛ لأن المدغم فيه لا يكون إلا متحركا، وتحريكها يؤدي إلى قلبها همزة، فلا يكون الأول كالثاني، فلا يمكن الادغام، وإذا لم تدغم في مثلها فأولى ألا تدغم فيما يقاربها؛ لأن الادغام في المقارب لا يكون إلا بعد صيرورتهما مثلين، فيعود إلى ادغام الألف في الألف، وإن شئت قلت: الألف لا تدغم في مثلها لِمَا مَرَّ، ولا فيما يقاربها لئلا يزول ما فيها من زيادة المدّ والاستطالة. [ط: ٣٤٧]

● **قوله: «لأنها لا تدغم فيما يقاربها».**

أي: وقد تدغم في مثلها، كما تقدم.

ثم قال: والعين في الحاء نحو ارفع حَّاتما، والحاء في الهاء والعين بقلبهما حاءين كما تقدم في اذْبحَّتودا، واذبحَّاذه. [ط: ٣٤٧]

● **قوله: «والعين في الحاء، نحو: ارفع حَّاتما».**

مثَّل[1] سيبويه: باقطع حَّبلك، وقال: الإدغام والبيان حسنان؛ لأنهما من مخرج واحد[2]، وقد يفهم من كلام المصنف أنه لا يجوز إدغام العين والحاء في المعجمتين في نحو: اسمعْ غالبًا، واسمعْ خلفًا، وامدحْ غالبًا، وامدحْ خلفًا، وهو مذهب سيبويه والجمهور، قالوا: لأن العرب أجْرَوْهُمَا مُجرى حروفِ الفم، وحروفُ الفم لا تدغم فيها، والعكس، وذهب بعض النحويين (إلى جواز ذلك، وزعم أنه مستقيم في اللغة، جائز في

---

(١) جميع ما سيذكره المحشي هنا في هذه الفقرة أخذه عن (التذييل والتكميل لأبي حيان ٦/٢٣٥-٢٣٦)، وهو عن ابنُ عُصْفُور في (الممتع ٢/٦٨٤)، وقوله: «وذهب بعض النحويين إلى جواز ذلك» هو المُبَرِّد في (المقتضب ١/٣٤٣).

(٢) في (الكتاب ٤/٤٥١) قال سيبويه: «اقطع حملا، الإدغام حسن، والبيان حسن؛ لأنهما من مخرج واحد». وانظر (التذييل والتكميل ٦/٢٣٥/ب).

القياس؛ لأن الهاء إذا صحَّ)[1] إدغامها في الحاء، وهما من حروف الحلق، فالحاء أَوْلَى أن تدغم فيما بعده؛ لأن ما بعده متصل بحروف الفم التي هي أصل للإدغام، وقد روي

٣ الإدغام شاذاً عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿واسمع غَّير مسمع﴾[2]، و(قوله تعالى)[3]: ﴿ويتبع غَّير سبيل المؤمنين﴾[4]، ولا يجيز (أحدٌ)[5] إدغامَ الهاءِ في الغين والخاء المعجمتين، ولا إدغامهما فيها؛ للتراخي الذي بين ذلك، ولا إدغامُهما في المُهملتين؛ لما

٦ في ذلك من قلب الأخرج إلى الفم إلى جنس الأدخل في الحلق.

وجاء ادغام الحاء في العين بقلب الحاء عينا في قراءة أبي عمرو: (فمن زحزعَّن النار) في ﴿فمن زحزح عن النار﴾. [ط: ٣٤٧-٣٤٨]

٩ ● **قوله: «في قراءة أبي عمرو ﴿فمن زحزحعَّن النار﴾[6]».**

٧٣أ قال ابن الباذش[7]: اتفق الرواة عن اليزيدي على الإدغام // فيه عن أبي عمرو، ووافقه أبو زيد الأنصاري عليه عنه، وروي عن الدوري إدغام الحاء في العين إذا كان

---

(١) ليس في ب.

(٢) (النساء: ٤٦).

(٣) ليس في ب.

(٤) (النساء: ١١٥)، وانظر (الكتاب ٤/٤٥١).

(٥) ليس في ب.

(٦) (آل عمران: ١٨٥). وانظر قراءة أبي عمرو في (التيسير ٢٣، وتحبير التيسير ٤٦، والإقناع ١/٢٠٩، والنشر ١/٢٩٠، وسراج القارئ المبتدئ ٤٠، وشرح الهادي ٢٧٦).

(٧) انظر (الإقناع ١/٢٠٩-٢١٠).

وابن الباذش هو: أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، ولد في غرناطة سنة ٤٩١هـ، وتوفي عام ٥٤٠هـ. (بغية الوعاة ١/٨٣).

قبلها حرف مدّ نحو: ﴿لا جناح عليهما﴾[١]، و﴿المسيح عيسى﴾[٢]، و﴿الريح عاصفة﴾[٣].

والغين في الخاء نحو: ادمغ خالدا، يقال: دَمَغَه دَمْغًا، أي شجه حتى بلغ الشجة الدماغ، واسمها الدامغة. ٣

والخاء في الغين نحو: اُسْلُغَّنَمك في: اسلخ غنمك، بقلب الخاء غينا، وإن كانت الغين أدخل، لشدة تقاربهما كما مرّ في ﴿فمن زحزح عن النار﴾، ولأن الخاء والغين من المخرج الثالث من مخارج الحلق، وهو أدنى المخارج إلى اللسان، فأجري مجرى حروف الفم، ولذلك يقول بعض العرب (مُنخُل) بإخفاء النون في الخاء، كما تخفى في حروف اللسان والفم. [ط: ٣٤٨] ٦ ٩

● **قوله: «والخاء في الغين».**

قال الموصلي: «إدغام الغين في الخاء أحسن من عكسه، أما أوّلاً: فلأن الغين مجهورة والخاء مهموسة، واجتماع المهموس أخف من المجهورين، وأما ثانيًا: فلأن الخاء أدخل في الفم، فالإدغام فيها أحسن من إدغام الأدخل في الحلق» انتهى. وما ذكره[٤] (نص عليه سيبويه)[٥]. ١٢

---

(١) من قوله تعالى: ﴿فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به﴾ (البقرة ٢٢٩)، وقوله تعالى: ﴿فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا﴾ (البقرة: ٢٣٠).

(٢) من قوله تعالى: ﴿إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله﴾ (النساء: ١٧١).

(٣) من قوله تعالى: ﴿ولسليمان الريح عاصفة تجري بأمره﴾ (الأنبياء: ٨١).

(٤) ط: (وما ذكره من الحكم).

(٥) ليس في ب.

قال سيبويه (٤/٤٥١): «الغين مع الخاء: البيان أحسن، والإدغام حسن، وذلك قولك: ادمخّلفا، كما فعلتَ في العين مع الحاء والخاء مع الغين. والبيان فيهما أحسن لأن العين مجهورة من حروف الحلق». وذكر المُبَرِّد في (المقتضب ١/٢٠٨) أن إدغام كل واحدة منهما في أختها جيّد.

● **قوله: «ولأن الخاء والغين... الخ».**

هذا التوجيه ذكره سيبويه، قال: ومما يبين أنهما يجريان مجرى حروف الفم أن بعض العرب تخفي معها النون، كما يفعل بها مع حروف الفم[١]. ٣

● **قوله: «بإخفاء النون في الخاء».**

قد علم مما ذكره سيبويه أن الغين كالخاء، ففي الاقتصار عليها إيهام، وقد قرأ أبو جعفر بإخفاء النون عندهما في جميع ما جاء من ذلك في القرآن، إلا النون في ٦ ﴿**المنخنقة**﴾[٢] في المائدة، وفي قوله: ﴿**فسينغضون**﴾[٣] في الإسراء[٤].

---

(١) (الكتاب ٤/٤٥١).

(٢) من قوله تعالى: ﴿حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة﴾ (المائدة: ٣).

(٣) من قوله تعالى: ﴿فسيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم أول مرة فسينغضون إليك رءوسهم﴾ (الإسراء: ٥١).

(٤) قال ابن الباذش في (الإقناع ١/٢٤٥-٢٥٦): «وقد قسّم الأهوازي هذا الباب -أي النون عند حروف الحلق- ثلاثة أقسام:

قسم لا يجوز فيه، ولا يمكن إلا الإظهار، وهو العين والهمزة، نحو: ﴿أنعمت﴾، و﴿ينأون﴾.

وقسم متفق فيه على الإظهار، والإخفاء ممكن، لكنه لم يرد -أي قراءة- وهو الحاء والهاء، نحو: ﴿تَنْحِتون﴾، و﴿إنْ هُو﴾.

وقسم يجوزان فيه، وقد وردا -أي قراءة- وهو الغين والخاء.

قال أبو جعفر: أما ما ذكر من الإخفاء عند الغين والخاء فصحيح، ذكره سيبويه عن قوم من العرب، ووجّهه بأن هذين الحرفين قريبان من حروف الفم، فأخفوهما معهما، كما أخفوها عند حروف الفم. وبه قرأت من طريق الأهوازي لابن شنبوذ عن أبي نشيط، وبه أخذ أبو الفضل الخزاعي لأبي نشيط من جميع طرقه، وهي رواية المسيِّبي عن نافع. وكان البغداديون يستثنون من ذلك المنقوص، وهو: ﴿إنْ يكن غنيا﴾، وما كان من كلمة نحو: ﴿المنخنقة﴾، و﴿فسينغضون﴾»، وقال: «قوله: (الإدغام) تجوّزٌ في العبارة، وإنما هو إخفاء «ة، ثم قال: «وأما ⇦

والقاف في الكاف نحو: خَلَقكُّم، والكاف في القاف نحو: لك قَّال، والجيم في الشين نحو: أخرج شَّيئا.

٣ ولم يذكر الشين والياء والضاد لأنها من حروف (ضوى مشفر) فلا تدغم فيما يقاربها لِمَا مَرَّ.

وتدغم اللام المعرفة وجوبا في مثلها نحو: اللحم واللبن، وفي ثلاثة عشر حرفا،

٦ وهي التاء والثاء والدال... إلى الطاء، والنون. [ط: ٣٤٨]

● قوله: «وتدغم اللام المعرِّفة[1]».

مثلُها شبيهتُها، وهي التي تكون للمح الأصل، أو زائدة كالتي في: الصَّعِق والنُّعمان،

٩ وفي طبتَ النَّفْسَ[2].

● قوله: «وفي ثلاثة عشر حرفا».

إنما أدغمت في هذه الحروف لموافقتها لها؛ لأن اللام من طرف اللسان، وأحد

⇐ ما ذكره الأهوازي من إمكان الإخفاء عند الحاء والهاء فلم يذكره سيبويه»، وقال بعد ذلك: «وحدثنا أبو القاسم عن أبي بكر ابن نبت العروق أنه كان يقول: إن الإظهار متفاضل في القوة والتمكن عند هذه الحروف، فأشدُّ الإظهار وأسرعُه وأمكنه عند الهمزة، ثم الهاء، ثم الحاء، ثم العين، وأضعفه وأقربه عند الخاء والغين». وانظر (الكتاب ٤/٤٥١، والمقتضب ١/٣٥١، والممتع ٢/٦٩٩، والمساعد ٤/٢٧٥).

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٥٧، والتسهيل ٣٢٣، والكشف ١/١٤١-١٤٢).

(٢) انظر (المساعد ٤/٢٧٢، وشفاء العليل للسلسيلي ٣/١١٢٣).

وقول المحشي: (للمح الأصل) هي الداخلة على الأوصاف المنقولة للعلمية كالشاكر والصعق والعباس، والزائدة الداخلة على الأعلام كاليزيد والنعمان، ومثلها الواردة في الشاهد الشعري المعروف:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وانظر (توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٧٥، والتصريح ١/٣٩٤).

عشر من هذه الحروف منه أيضًا، واثنان يتصلان به، وهما الضاد والشين، لما فيهما من الاستطالة والتفشي، وإنما لم يجز حينئذ البيان؛ لأنه اتصاف إلى ما ذكر من الموافقة كثرة اللام المعرفة في الكلام، وتنزلها منزلة الجزء من الكلمة، فلما اجتمع فيها ثلاث موجبات للتخفيف، هي: ثقل اجتماع المتقاربات، وكثرة التكلم بها، وأنها مع بعدها كالكلمة الواحدة؛ التزم فيها الإدغام.

وغير المعرفة لازم في نحو: ﴿بلْ ران﴾ لشدة التقارب، وجائز في البواقي، نحو: هل تّدري؟ وهل سَّأل؟ ولم يذكر الراء لأنها أيضا من حروف (ضوى مشفر). وللنون الساكنة في الإدغام خمس أحوال:

الأولى: أنها تدغم وجوبا في حروف (يرملون)، نحو: من مّاء، ومن لّبن، فإن قيل: هذا منقوض بنحو (قِنْوان) فإنه لا يدغم؟ قلت: هو وأمثاله كالمستثنى؛ لأنه قد بين أنه لا يدغم منها في كلمة ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر، نحو: (وتد)، وههنا لو ادغم لالتبس.

الثانية: أن الأفصح إبقاء غنتها في الواو والياء نحو: من ويل ومن يوم.

الثالثة: أن الأفصح ذهاب غنتها في اللام والراء، نحو: من لاّب، ومن لّبن.

والرابعة: أنها تقلب ميما قبل الباء كراهة نبرتها، نحو: من باب.

الخامسة: أنها تخفى في غير حروف الحلق، نحو: من دار. والمراد من ذلك هي خمسة عشر حرفا الباقية؛ لنه ذكر وجوب الإدغام مع حروف (يرملون)، ويعلم منه أنه يجب الإظهار في حروف الحلق نحو: من عندك.

والنون المتحركة تدغم جوازا في حروف (يرملون). [ط: ٣٤٨-٣٤٩]

● **قوله: «وغير المعرفة لازم في نحو: (بل ران)».**

يريد في اللام الملاقية للراء سواءً كانت لام ﴿بل ران﴾[1]، أو هل، أو غيرهما، وما

---

(١) من قوله تعالى: ﴿كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون﴾ (المطففين: ١٤).

ذكره من اللزوم فيهما حينئذ ممنوع، ففي التسهيل[١] أن إدغام غير المعرفة جائز جوازًا بقوة في الراء، وبضعف في النون، وبتوسط فيما بقي. وقال سيبويه[٢]: الإظهار عند الراء لغة لأهل الحجاز عربية، نعم، الإدغام فيها أحسن، وبه قرأ معظم القراء، حتى ابن الباذش[٣] حكى فيه إجماعهم، إلا ما نقل عن حفص من القراءة ﴿بل ران﴾ بالإظهار بسكتة لطيفة على لام بل، وإن كان ما حكاه من الإجماع ممنوعًا؛ لما حكى الأهوازي في كتاب الوجيز له[٤] عن قالون بخلاف عنه أنه كان يظهر اللام في ﴿بل ران﴾ من غير سكتة، ولما حكاه صاحب المبهج[٥] عنه في جميع طرقه أنه أظهر اللام في قوله تعالى ﴿بل ربكم﴾[٦]، ﴿بل رفعه الله﴾[٧]، ﴿بل ران﴾؛ حيث وقعت[٨].

---

(١) (التسهيل ٣٢٣).

(٢) انظر (الكتاب ٤/٤٥٧).

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ﴿بل رّان﴾ بفتح الراء مدغمة، وقرأ نافع ﴿بلْ ران﴾ بفتح الراء غير مدغمة، وقرأ شعبة وحمزة والكِسَائِيّ وخلف والأعمش والمفضل وعاصم في رواية حماد، ويحيى عن أبي بكر: ﴿بل رّان﴾ بإدغام اللام والإمالة. (السبعة ٦٧٥، والتيسير ١٤٢، والنشر ٢/٦٠، والإقناع ١/١٩٢، ٢/٨٠٦، والبحر ٨/٤٣٣، والدر المصون ١٠/٧٢٢-٧٢٣، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/٦٩٠-٦٩١).

(٤) انظر (الوجيز في أداء القراء الثمانية

والأهوازي هو: الحسن بن علي بن إبراهيم، أبو علي، الأهوازي، ترجمته في (غاية النهاية ١/٢٢٠).

(٥) هو المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصن والأعمش واختيار خلف واليزيدي.

وصاحبه هو: أبو محمد، عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله، المعروف بسبط الخياط البغدادي، توفي سنة ٥٤١، وترجمته في (غاية النهاية ١/٤٣٤).

(٦) من قوله تعالى: ﴿قال بل ربكم رب السموات والأرض الذي فطرهن﴾ (الأنبياء: ٥٦).

(٧) من قوله تعالى: ﴿بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزا حكيما﴾.

(٨) انظر جميع ما نقله في هذه المسألة في (التذييل والتكميل ٦/٢٣٧/ب).

● **قوله: «وجائز في البواقي».**

ظاهره أنها فيه سواء، وقد تقدم عن ابن مالك[1] أنه في النون ضعيف، وذكر مثله الموصلي وغيره، بل نص على ذلك سيبويه[1]، قال: «لأن النون تدغم في حروف لا تدغم -أي: تلك الحروف، وهي حروف: يرملون، فيها، فكرهوا أن يخرج منها اللام فتدغم وحدها في النون» انتهى. وبالإدغام فيها كغيرها قرأ الكسائي[1].

● **قوله: «وللنون الساكنة في الإدغام».**

أي: إيجابًا وسلبًا؛ لأن القلب والإخفاء مقابلان له، وأراد بهذه النون ما يشمل التنوين.

● **قوله: «الثانية: أن الأفصح بقاء غنتها».**

في هذا البيان نظر؛ لأن إبقاء الغنة وإذهابها لا يقابلان الإدغام، فلا يصلحان قسيمين له، فلأنه يستلزم خروج الإظهار عن الخمسة، والظاهر أن المصنف أراد بالخمسة الإدغام مع بقاء الغنة، والإدغام مع ذهابها، والقلب ميمًا، (والإخفاء)[2]، والإظهار، وهي في التحقيق أربعة، (ويدل لما قلته قوله في شرح المفصل[3]: «للنون مع الحرف أربعة أحوال)[4]: قسم يظهر عنده إظهارًا محضًا، وقسم تدغم فيه، وقسم تخفى فيه، وقسم تقلب عنه، فالأول حروف الحلق، والثاني: الواو والياء واللام والراء، وهي على ضربين: قسم (يحسن)[5] فيه بقاء غنتها وهو الواو والياء، وقسم الأحسن فيه ذهاب غنتها، وهو اللام والراء» انتهى. هذا، وبالأفصح قرأ أكثر القراء، وروى مقابله خلف عن حمزة، وفي

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٥٩، والتسهيل ٣٢٣، والتذييل والتكميل ٦/٢٣٧).

(٢) ليس في ط.

(٣) انظر (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٠٦).

(٤) ليس في ب.

(٥) ليس في ب.

الواو والياء جميعًا، وأبو عثمان الضرير عن الكسائي في الياء وحدها[1].

● **قوله: «الثالثة: أن الأفصح ذهاب غنتها في اللام والراء».**

٣ نص على ذهابها حينئذ وبقائها سيبويه[2]، وروى إبقاءها عن أهل الحجاز ابنُ عامر وحفصٌ عن عاصم[3]، بل أثبته ابن الباذش مذهبًا لجميع القراء وقال[2]: «إنه مذهب مشهور»، وبالجملة فالأفصح // المشهور ذهابها، كما ذكر المصنف[2]. ٧٣ب

٦ ● **قوله: «الرابعة: أنها تقلب ميمًا».**

القياس أن الغنة الموجودة حينئذ للميم المبدلة أخذًا مما ذهب إليه المحققون في نحو: (مِنْ باب) أن الغنة للميم المبدلة، لا للنون المدغمة.

٩ **قوله: «والطاء...».**

أي والطاء والدال والتاء، والظاء والذال والثاء، يدغم بعضها في بعض، وتدغم أيضا هذه الحروف الستة في الصاد والزاي والسين، نحو: فرَّط دائما، وفرطت،

١٢ **وفرط ظالم.** [ط: ٣٥٠]

● **قوله: «وتدغم أيضًا هذه الحروف الستة في الصاد والزاي والسين».**

قال ابْنُ عُصْفُور[4]: «وفي الضاد والشين والجيم، ولم يحفظ سيبويه إدغامها في

١٥ الجيم»، ثم قال: «وإنما جاز إدغام الستة في المذكورات لتقاربها، ولمقاربتها حروف الصفير، ومن حيث لحقت الضادُ باستطالتها، والشينُ بتفشيها مخرجَها، ولما في الضاد من الإطباق، كما أن الطاء والظاء كذلك، وحملاً للجيم على الشين؛ لأنهما من مخرج

١٨ واحد». قال[4]: «والإدغام في جميع ما ذكر أحسن من البيان؛ لأن أصل الإدغام لحروف

---

(١) انظر (السبعة ١٢٥-١٢٧، والكشف ١/١٦٣-١٦٤، والإتحاف ٣٢).

(٢) قال في الراء (٤/٤٥٢): «وتدغم بغنة وبلا غنة»، وقال في اللام: «فإن شئت كان إدغاما بلا غنة، فتكون بمنزلة حروف اللسان، وإن شئت أدغمت بغنة؛ لأن لها صوتا من الخياشيم فترك على حاله».

(٣) انظر (الإقناع ١/٢٥١، والإتحاف ٢٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٠٦).

(٤) انظر (الممتع ٢/٧٠١-٧٠٥).

طرف اللسان والفم لكثرتها، وما كثر استدعى التخفيف، وأكثر حروف الفم من طرف اللسان». قال: «والبيان في بعضها أحسن منه في بعض، فتبيين الستة قبل الجيم أحسن منه
٣ قبل الشين؛ لأن الإدغام فيها بالحمل كما تقدم. وقيل: الشين أحسن منه قبل الضاد؛ لأن الشين أشبهتها من جهة واحدة، وتبيينها قبل الصاد أحسن منه قبل حروف الصفير؛ لأن الضاد لا يقاربها في المخرج، وقبل حروف الصفير أحسن من تبيينها بعضها قبل بعض؛
٦ لأن بعضها أقرب إلى بعض في المخرج من تلك الحروف، وتبيين المثناة وأختيها قبل المثلثة وأختيها، وبالعكس أحسن من تبيين كل من الجملتين بعضها قبل بعض، وهو ظاهر، وتبيين المثلثة وأختيها إذا وقع بعضها على بعض أحسن من تبيين الأخرى كذلك؛
٩ لأن في الأولى رخاوة، واللسان يتجافى عنهن» انتهى.

على هذا كان القياس يقتضي أن يؤخر ذكر الظاء والذال والثاء عن الصاد والزاي والسين؛ لأن مخرجها متأخر عن مخرجها كما عرفت، لكن ذكرها مع الطاء
١٢ **والدال والتاء للاتحاد في الحكم.**

واعلم أن المراد بالتاء ههنا غير تاء افْتَعَلَ وتَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ وأشباهها فإن لها أحوالا من الادغام والقلب ذكرها المصنف بعد الفراغ من سائر الحروف، ونحن
١٥ **نبينها هناك، إن شاء الله تعالى.**

قوله: «والإطباق...».

قد علم قوله فيما مرّ: «ولا المطبقة في غيرها من غير إطباق...» أن المطبقة
١٨ **تدغم في غيرها مع بقاء الإطباق، وقوله بعد ذلك: «والطاء والدال والتاء... إلخ» قرر ذلك أيضا، وهذا مذهب بعض العلماء، وليس مرضيا عند المصنف، فلذلك رده بقوله: «والإطباق في نحو: فرطت... إلخ»، وتقريره أن الإطباق صفة للمطبقة لا تكون**
٢١ **إلا بها، وإذا لم تكن إلا بها تنافى مع الادغام لأنه يجب به إبدالها إلى المدغم فيه، فيؤدي إلى أن تكون موجودة غير موجودة، وهو متناقض.** [ط: ٣٥٠]

● **قوله: «وتقريره».**

٢٤ أي: أخذًا من شرح المفصل، فإن ما ذكره الشارح هنا إلى قوله: «وحاصله» فيه

بغالب لفظه[١].

فإن قيل: الإطباق في المطبقة كالغنة في النون، فكما أمكن مجيء الغنة من غير نون، فلا يبعد الإطباق من غير المطبقة. ٣

قلت: الغنة لا يتوقف حصولها على مجيء النون؛ لأنها تخرج من الخيشوم، والنون من الفم، فأمكن انفراد الغنة عنها. نعم، لا يتبين النون إلا بالغنة، ولا يلزم من التلازم من أحد الطرفين التلازم من الطرف الآخر، وذلك بخلاف الإطباق؛ لأن الإطباق رفع اللسان إلى ما يحاذيه من الحنك للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده، فلا يستقيم إلا بنفس الحرف. [ط: ٣٥٠-٣٥١] ٦

٩ ● **قوله: «فلا يستقيم إلا بنفس الحرف».**

قال اليزدي[٢]: «لا بُعد أن تنتقل صفة الحرف إلى البدل منه إن أمكن انتقالها». ثم قال: «فإن قلت: كيف تنتقل صفة حرف إلى غيره وهي لذاته؟ قلت: هذا استبعاد محض، وأيضًا عين النزاع، وقد انتقلت في المتفرغة» انتهى. وفيه نظر فَلْيُتَأَمَّل. ١٢

وإن كان كذلك فالتحقيق أن نحو (فرطت)، و(أغلظت) بالإطباق ليس معه ادغام، ولكنه لما اشتد التقارب وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من غير نقل اللسان كان كالنطق بالمثل بعد المثل، فأطلق عليه الادغام لذلك، ولذلك يحس الإنسان ضرورة عند قوله: (أحطت) للنطق بالطاء حقيقة وبالتاء بعدها، فلا يجوز أن يقال: إن الطاء مدغمة؛ لأن ادغامها يوجب قلبها إلى ما بعدها، ولا يصح أن يقال: إن ثَمَّ حرفا آخر ادغم في التاء مع بقاء الطاء، لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين، وذلك فاسد، وحاصله أنه لو كان هناك ادغام مع وجود الإطباق لزم الإتيان بطاء أخرى، وجمع بين الساكنين، ولكن هذا باطل، فلا يكون هناك ادغام. ١٥ ١٨

ثم أشير فيه إلى سؤال على الملازمة، وهو أنا لا نسلم أنه لو كان هناك ادغام ٢١

(١) انظر (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٠٨-٥٠٩).

(٢) (شرحه على الشافية ٥٩٢).

لزم الإتيان بطاء أخرى وجمع بين الساكنين، فلم لا يجوز الإطباق بدون المطبقة كالغنة بدون النون؟ وأجيب بما مرّ. [ط: ٣٥١]

٣ ● **قوله: «من غير نقل اللسان».**

أي: النقلُ المعهودُ بينَ الحرفينِ المتباعدين، فلا تنافيَ بين ما هنا، وما تقدم أول الباب، من أن النقل قد يكون من الحرف إليه[1].

٦ ● **قوله: «لزم الإتيان بطاء أخرى، وجمعٌ بين ساكنين».**

أحدهما الطاء المبدلة تاء للإدغام، والطاء التي جيء بها لبقاء صفة الإطباق، وبالتأمل في ذلك يظهر اندفاع قول الشيخ بدر الدين بن مالك[2]: «إن الاستعلاء الباقي ٩ بعد الإسكان للإدغام في نحو: فَرَّطْتُ، إن كان في عداد حرف ساكن فمتى عرض سكون المستعلي لإدغام أو غيره فقد اجتمع ساكنان، وإن كان في عداد المدِّ في حرف اللين، وهو الأقرب، لم يجتمع ساكنان عند الإسكان للإدغام، ولا غيره، فلا يكون إذا ١٢ فيما قال المصنف فائدة» انتهى.

قوله: «والصاد والزاي والسين يدغم بعضها في بعض...».

مثال الصاد: خلص زائر أو سائر، ومثال الزاي: فاز صابر أو سائر، ومثال ١٥ السين: أفلس صابر أو زائر.

ولم يذكر الفاء لأنها من حروف (ضوى مشفر)، وذكر أن الباء تدغم في الميم، نحو: ﴿يعذب من يشاء﴾، وفي الفاء نحو: (يعذب في النار)، وترك الميم والواو ١٨ لأنهما أيضا منها.

قوله: «وقد تدغم تاء افتعل...».

هذا شروع في بيان أحوال تاء (افتعل)، وما أشبهه، فنقول: عين افتعل إذا كان

(١) انظر (الجاربردي ٣٢٦، والرسالة ٩٠١).

(٢) (بغية الطالب ٢٦١-٢٦٢).

تاء كما في (اقتتل) يجوز فيه الادغام والبيان، فإذا بينت فلا إشكال، وإن أدغمت فلك وجهان:

٣ إن شئت أسكنت التاء الأولى وادغمتها في الثانية بعد أن تنقل حركتها إلى القاف، فإذا تحركت القاف سقطت همزة الوصل للاستغناء عنها فتقول: (قَتَّل) بفتح القاف، وعلى هذا نقول في المضارع (يَقَتِّل) بفتح القاف وكسر التاء، وأصله (يقتتل)،

٦ نقلت حركة التاء الأولى إلى القاف وادغمتها في التاء الثانية وهي مكسورة، فبقيت على كسرتها، واسم الفاعل (مُقَتِّل) بضم الميم وفتح القاف وكسر التاء، وأصله (مُقتتل) فعمل به ما ذكرنا، وجمعه (مُقَتّلون).

٩ وإن شئت حذفت حركة التاء الأولى من غير نقلها إلى ما قبلها، ثم كسرت القاف لالتقاء الساكنين، فيستغنى عن همزة الوصل وتقول: (قِتَّل) بكسر القاف وفتح التاء، وعلى هذا تقول في مضارعه (يَقِتِّل) بفتح الياء وكسر القاف والتاء المشددة،

١٢ وأصله (يقتتل)، فأسكن التاء الأولى من غير نقل الحركة وادغمت في التاء المكسورة فبقيت على كسرتها، ثم كسر القاف لالتقاء الساكنين، واسم الفاعل (مُقِتِّل) بضم الميم وكسر القاف والتاء المشددة، كما ذكرنا، وجمعه (مُقِتِلُون). [ط: ٣٥١-٣٥٢]

١٥ ● **قوله: «وما أشبهه».**

الضمير لـ(افتعل)، (وشبهه)[١] (تَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ)، ويجوز أن يرجع لتاء (افتعل)، وقد يؤيده قول الشارح بعدُ: «وقد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال».

١٨ ● **قوله: «وتقول: قِتَّلَ، بكسر القاف وفتح التاء».**

يجوز أيضًا أن تكسر التاء اتباعًا لكسرة القاف فتقول: قِتِّل، ذكره ابْنُ عُصْفُور وغيره[٢]، فالحاصل أنه يجوز ثلاثة أوجه: قَتَّلَ، بفتح القاف والتاء، وقِتَّلَ، بكسر القاف

٢١ وحدها، وقِتِّلَ بكسرهما. قالوا: وقياس المضارع واسم الفاعل من الأول يقتل، ومقتل

---

(١) ط: (ولشبهه).

(٢) انظر: (الممتع ٢/٦٤١).



بفتح القاف، ومن الأخيرين بكسرهما، ومنهم من يكسر حرف المضارعة أيضًا إتباعًا للقاف، ومن يستثقل الخروج في اسم الفاعل من ضَمٍّ إلى كسرٍ، فيضم القاف أيضًا، ٣ وسيأتي هذا في الشرح قريبًا[1]، ولم يستثقل الخروج من ضمة القاف إلى كسرة التاء؛ لأن بينهما حاجزًا، وهو التاء المدغمة، وقياس اسم المفعول من الأُولى: مُقَتَّلٌ، بفتح القاف والتاء، ومن الثانية: مُقِتَّلٌ، بكسر القاف وحدها؛ لأن الأصل: مُقْتَتَلٌ، فسكن التاء ٦ الأولى، وحرك القاف بالكسر لالتقاء الساكنين، ومنهم من يضم القاف إتباعًا للميم، كما تقدَّم نظيره، وقياسه من الثالثة كاسم الفاعل منها؛ لأن الأصل: مُقْتَتَلٌ، بالفتح، فسكنت التاء الأولى، وكسرت القاف لالتقاء الساكنين، ثم كسرت الثانية بعد الإدغام إتباعًا // ١٧٤أ ٩ لحركة القاف، فلا يقع فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول على هذه اللغة إلا بالقرائن، فيكون نظير (مُخْتَارٍ) في احتمال كونه اسمَ فاعلٍ، واسمَ مفعولٍ حتى يتبين (بالقرينة)[2].

قال المصنف في شرح المفصل: كان قياس إجراء (اقتتل) مجرى الكلمتين عند ١٢ النحويين منع الادغام لسكون ما قبل الأول؛ لأنهم يمنعون من ادغام مثل (قرم مالك). والجواب أن فيه شائبة شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين فجوز فيه الادغام لذلك، ولم يجز في (قرم مالك) لأن الانفصال فيه محقق.

١٥ **وإنما لم يجئ في بقاء همزتها وحذفها الوجهان في (اَلَحْمَر)، و(لَحْمَر) من حيث كانت الحركة في (لَحْمَر) محققة العروض، وأما هذه فأصلها الحركة وسكونها عارض، فلما تحركت لم يكن اعتبار سكونها العارض بأولى من حركتها الأصلية، مع ١٨ كونها متحركة، فلذلك لم يختلف في إسقاط الهمزة التي لم يُجأ بها إلا لذلك السكون العارض.** [ط: ٣٥٢]

● **قوله: «من حيث كانت الحركة في (لَحْمَر) مُحَقَّقَةَ العُرُوضِ».**

٢١ أجاب أيضًا ابْنُ عُصْفُور[3]: «بأن الذي سَهَّلَ إثباتَ الهمزة في مثلِ (اَلَحْمَرِ) أنها

---

(١) هذا الكتاب (ص ٤٨٢).

(٢) ليس في ط. وما ذكره المحشي في هذه الفقرة أخذه عن (الممتع ٢/٦٣٨-٦٤٣*.

(٣) (الممتع ٢/٦٣٩).

مفتوحةٌ، فأشبهتْ همزةَ القطعِ؛ لأن همزة الوصل بابها أن تكـون مكسورة أو مضمومـة» انتهى. وما ذكره المصنف أحسنُ(١)، فَلْيُتَأَمَّل.

٣ **قوله: «وقد جاء مردفين...».**

وأصله: مرتدفين، ومن ارتدفه: أي استدبره، فلما أريد الادغـام قلبـت التـاء دالا فصار (مرددفين)، بدالين، ثم حذفت حركة الدال الأولى وادغمت في الثانية وكسرت
٦ **الراء لالتقاء الساكنين، فصار (مُرِدِّفِين) بضم الميم وكسر الراء والـدال، ويجـوز فتـح الراء لِمَا مَرَّ، وجاء ضمها لاتباع الميم. قال الزمخشري في المفصـل: يجوز مُقُتِّلُـون بالضم اتّباعا للميم لما حكي عن بعضهم: مُرُدِّفِين.** [ط: ٣٥٢-٣٥٣]

٩ ● **قوله: «فصار ﴿مُرِدِّفين﴾(٢)».**

---

(١) قال المُصَنِّف في (شَرْح المُفَصَّل ٢/٥١٢-٥١٣): «وإنما لـم يجئ مع بقـاء الهمـزة وحذفها الوجهان في (لَحْمَر، والَحْمَر) من حيث كانت الحركة في (لَحْمَـر) محققـةَ العـروض، لا أصـل للحرف فيها البتة، وأما هذه فأصلها الحركة، وسكونها عارض، فلمـا تحركـت لـم يكـن اعتبـار سكونها العارض بأولى من حركتها الأصلية، مع كونها متحركة، ولذلك لم يُختلف فـي إسـقاط الهمزة التي يُجاء بها إلا لذلك السكون العارض».

(٢) (الأنفال: ٩).

قرأ نافع، ويروى عن قنبـل أيضـا، وأبـو بكـر عـن عـاصم، وأبـو جعفـر، ويعقـوب: ﴿مُرْدَفِيـن﴾ بإسكان الراء، وفتح الدال، وقـرأ بـاقي السـبعة والحسـن ومجـاهد: ﴿مُرْدِفِيـن﴾ بإسـكان الـراء، وكسر الدال، وقرأ بعض المكيين، فيما روي عن الخليل وعن ابن عطية: ﴿مُرَدِّفِين﴾ بفتح الراء، وكسر الدال المشددة، وروى سيبويه عن الخليل وهارون أن ناسًـا يقولـون: (مُرُدِّفِيـن) يضمـون الراء، ويشددون الدال مكسورة، وحكاها ابن خالويه في شواذه عن الخليل عن أهل مكـة، وأبـو الفتح في المحتسب عن الخليل أنه سمع رجلا من أهـل مكـة، وقُـرئ ﴿مُرِدِّفيـن﴾ بكسـر الـراء والدال المشددة، ولم تنسب هذه القراءة، وقال ابن عطيـة: ويحسـن عربيةً، علـى هـذه القـراءة، كسر الميم كذلك، فتقول: مِرِدِّفين، ولا أحفظه قراءةً، وذكر العكبري أن منهـم مـن يضـم الـراء ويكسر الدال مخففة، فيقول: (مُرُدِفين)، قال: والأشـبه أن يكـون أراد التشـديد فحـذف إحـدى الدالين تخفيفا. وانظر (الكتاب ٤/٤٤٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٧٩، وشواذ ابن خالويه ٥٤، ⇦

قُرئ بذلك شذوذًا، قال ابن عطية[١] فيه: يجوز على هذه القراءة كسر الميم اتباعًا للراء، ولا أحفظه قراءة[٢].

٣ ● **قوله: «ويجوز فتح الراء».**

قرأ بذلك بعض (المكيين)[٣] فيما حكاه الخليل.

● **قوله: «لما مرَّ».**

٦ أي: من جواز مُقَتِّلٍ، بفتح القاف، اسم فاعل من قَتَّلَ، بفتحها لنقل حركة التاء المدغمة إليها.

● **قوله: «حكي عن بعضهم مُرُدِّفِينَ».**

٩ في إعراب الحَلَبِيّ: جوّز الخليل بن أحمد ضمَّ الراء إتباعًا لضمة الميم، وقد قُرئ بذلك شذوذًا[٤].

قوله: «وتدغم التاء...».

١٢ **أي إذا كان فاء (افْتَعَلَ) ثاء وجب الادغام بقلب الأولى إلى الثانية وهو الأفصح؛ لأن الأول هو الذي يدغم في الثاني، فينبغي أن يبقى الثاني على لفظه. ويجوز قلب**

⇐ والمحتسب ١/٢٧٣، والكشف ١/٤٨٩، والبيان ١/٣٨٤، وتفسير الفخر الرازي ١٥/١٣٠، وحجة القراءات ٣٠٧، والتبيان ٢/٦١٨، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/٥٨٧، والمحرر الوجيز ٨/٢٠، والبحر ٤/٤٦٠، والدر المصون ٥/٥٦٧-٥٦٨).

(١) ابن عطية هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية، المحاربي، الغرناطي، أبو محمد، ولد سنة ٤٨١، وتوفي سنة ٥٤٢، وترجمته في (نفح الطيب ١/٥٩٣، وقضاة الأندلس ١٠٩، وبغية الملتمس ٣٧٦، والأعلام ٣/٢٨٢).

(٢) (المحرر الوجيز ٨/٢٠).

(٣) في النسخ: (الكوفيين)، وما أثبته هو الصواب، والتصويب عن مراجع الحاشية ٢ من الصفحة السابقة.

(٤) (الدر المصون ٥/٥٦٧-٥٦٨)، وانظر مراجع الحاشية ٢ من الصفحة السابقة.

الثانية إلى الأولى، وهو فصيح، فتقول: اتّأر واثّأر، والأصل: اثْتَأَر، يقال: اثّأَرْتُ من فلان، أي أخذت ثأري منه، والأصل: اثْتَأَرْت. [ط: ٣٥٣]

٣ ● قوله: «ويجوزُ قلبُ الثانيةِ إلى الأُولى».

أي: تغليبًا لجانب الأولى؛ لتقدمها وأصالتها. والثّأْر: بهمزة ساكنة.

وذكر في شرح الهادي أنه إذا كان فاء افتعل ثاء فيجوز البيان لاختلاف الحرفين، فتقول في (افتعل) من الثرد: اثترد يثترد فهو مثترد، ويجوز الادغام، وهو أحسن، لتقارب مخرجيهما مع أنهما مهموسان. ٦

ثم قيل فيه: وأوجب فيه الزمخشري الادغام، وقد نص سيبويه على جواز البيان، وإنما يلزم الادغام إذا كان الأول ساكنا في المثلين، لما في البيان من المشقة، وههنا ليسا بمثلين. ٩

قوله: «وتدغم فيها السين...».

أي إذا كان فاء افتعل سينا يجوز فيه البيان، نحو: استمع، وهو حسن لاختلاف المخرجين، وفي التنزيل: ﴿ومنهم من يستمع إليك﴾. ١٢

ومنهم ادغم لتقارب المخرجين واتحاد الحرفين في الهمس، وحينئذ يجب قلب تاء الافتعال سينا فتقول: اسّمع يسّمع فهو مسّمع، وقرئ: ﴿ومنهم من يَسَّمِعُ إليك﴾.

ولا يجوز قلب السين إلى التاء، فلا يقال: اتَّمَع؛ لئلا يذهب صفير السين، وقوله: «شاذا على الشاذ...» أراد بقوله: «شاذا» الادغام، وبقوله: «على الشاذ» قلب الثاني إلى الأول. ١٥

قوله: «وتقلب بعد حروف الإطباق...».

أي إذا كان فاء افتعل إحدى الحروف المطبقة تقلب تاؤه طاء؛ لأنها لو بقيت مع مقاربتها لأدى إما إلى ادغامها، وهي لا تدغم في التاء لما فيها من الإطباق الذي يفوت بالادغام، وإما إلى إظهارها فيعسر النطق بها بقربها في المخرج ومنافاتها في صفاتها؛ لأن التاء حرف شديد، والصاد والضاد والظاء المعجمة رخوة، وأيضا فإن التاء حرف مهموس، والضاد المعجمة والظاء والطاء مجهورة، فقلبوا تاء الافتعال حرفا يوافق التاء في المخرج ويوافق ما قبله في الصفة، قصدا لنفي التنافي بين الحروف. [ط: ٣٥٣] ١٨ ٢١

● **قوله: «تقلب تاؤه طاءً».**

أي: وجوبًا، وإنما قالوا: (اصتقطت النّوى) و(استقطته) بالتاء من غير إبدال؛ لأن
٣ الأصل: التقطت، والصادُ مثلاً بدلٌ من اللام، فلم يبدلوا التاء إبقاء لها على أصلها.

وإذا عرفت أنها تقلب بعد حروف الإطباق طاء، فحينئذ إما أن يكون فاء افتعل طاء وإما أن يكون ظاء، وإما أن يكون صادا أو ضادا، فإن كان طاء فتدغم وجوبا كما
٦ **في (اطّلب)، والأصل: (اطتلب) قلبت التاء طاء وادغم وجوبا لاجتماع المثلين، وإن كان ظاء فيدغم على الوجهين، أي بقلب الأول إلى الثاني وبالعكس، فيقال في (اظطلم): اظّلَمَ واطّلَم، وجاء في قول زهير:**

٩ **هو الجواد الذي يعطيك نائله   عفوا ويظلم أحيانا فيظطلم**

الوجوه الثلاثة، وهو: ترك الادغام، والادغام على الوجهين، أي بالطاء والظاء، ومعنى البيت أنه يعطي ماله عفوا، أي بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله، ويُظلم أحيانا،
١٢ **أي يطلب منه في غير موضع طلب، فيحمل ذلك لمن سأله، ولا يرد من استجداه في الأوقات التي مثله يطلب فيها، وفي الأوقات التي مثله لا يطلب فيها.** [ط: ٣٥٣-٣٥٤]

● **قوله: «وجاء في قول زهير... الخ».**

١٥ رُوي فيه وجه آخر، وهو: فينظلم، بنون المطاوعة، قال ذلك الموصلي[١].

وإن كان صادا أو ضادا فالبيان أكثر، نحو: اصطبر واضطرب، وجاء الادغام فيهما شاذا على الشاذ، اي بقلب الطاء صادا أو ضادا نحو: اصَّبر واضَّرب، لا بقلبهما
١٨ **طاء لئلا يفوت صفير الصاد واستطالة الضاد، أما شذوذه فلما بينا أن حروف الصفير لا تدغم في غيرها، وأن حروف (ضوى مشفر) لا تدغم فيما يقاربها، وأما كونه على الشاذ فلأن القياس قلب الأول إلى الثاني.** [ط: ٣٥٤]

---

(١) سبق إلى هذه الرواية ابن جني في (سر الصناعة ١/٢١٩)، قال: «وهو ينفعل، وليست من الضرب الأول، ولا يلحق مثلها تغيير»، وقال ثعلب في (شرح شعر زهير بن أبي سلمى ١٢٠): «وسمعت أعرابيا ينشد: (فينظلم) بالنون».

● **قوله: «لا بقلبهما طاء».**

قال سيبويه[١]: قد قال بعضهم: مُطَّجِعٌ في مُضْطَجِعٌ، ومُضَّجِعٌ أكثرُ، وجاز مُطَّجِعٌ، ٣ وإن لم يجز في: مُصْطَبِرٍ: مُطَّبِرٌ؛ لأن الضاد ليست في السمع كالصاد، قال أبو حَيَّان[١]: يعني قول سيبويه: أن الصفير الذي في الصاد أكثر في السمع من استطالة الضاد». قال[١]: «واستثقل بعضُهم اجتماع الضاد والطاء؛ لما بينهما من التقارب، ولم يمكنه إدغام الأول ٦ في الثاني فقلب الضاد لامًا، وترك الطاء على حالها إجراء للام مُجرى الضاد» انتهى. وعبارة الموصلي: ويجوز إبدال الضاد لامًا، قال[٢]:

مَالَ إلى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

٩ **قوله: «وتقلب مع الدال...».**

أي إذا كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايا قلبت تاؤه دالا؛ لأن التاء تخالف هذه الثلاثة في الصفات. أما مخالفتها للذال والزاي فلأن التاء حرف شديد وهذا رخوان، ١٢ والتاء حرف مهموس وهذا مجهوران، وأما مخالفتها للدال فلأن التاء حرف مهموس والدال مجهورة، فقلبت دالا لكونه موافقا للتاء في المخرج، وللذال والزاي في الجهر، وإذا قلبت دالا تدغم وجوبا في (ادّان)، وهو افتعل من (الدين)، والأصل ١٥ (ادتان)، فلما قلبت التاء دالا اجتمع مثلان فادغم وجوبا.

---

(١) بمعناه عن سيبويه (٤/٤٧٠)، ونصه عن (التذييل والتكميل ٦/٢٣٤/أ)، ونص سيبويه في الكتاب: «وذلك قولك: مُضْطَجِعٌ، وإن شئت قلت: مُضَّجِعٌ. وقد قال بعضهم: مُطَّجِعٌ حيث كانت مطبقة، ولم تكن في السمع كالضاد».

(٢) الشاهد من الرجز، وهو لمنظور بن حبّة الأسدي، وحبّة أمّه، في (العَيْنِيّ ٤/٢٨٠، وشرح شواهد الشافية ٢٧٦)، وهو في (التصريح ٢/٣٦٧) ابن أمية، وأظنه تصحيفا، وهو بلا نسبة في (سر الصناعة ١/٣٢١، والمنصف ٢/٣٢٦، والمحتسب ١/١٢٤، والخصائص ١/٦٣، ٢٦٣، ٢/٣٥٠، ٣/١٦٣، ٣٢٦، وإصلاح المنطق ٩٥، والضرائر ٣٠٠، والممتع ١/٤٠٣)، وهو من شواهد (المفصل ٣٧٠)، وقبله:

يا رُبَّ أَبّازٍ من العُفْرِ صَدَعْ ... تَقَبَّضَ الذِّئبُ إليـه واجتمعْ

لَمَّا رأى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ ... مالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

وقويا في (ادّكر)، والأصل (اذتكــر)، افتعـل مـن (الذكـر)، قلبـت التـاء دالا ثـم ادغم الذال في الدال بعد قلبها إليها لتقاربهما.

٣ والمراد بالقوي الفصيح، لذكر الضعيف فـي مقابلتـه، فإن الضعيـف فـي مقابلـة الفصيح وضعيفا في (ازّان)، والأصل (ازتان)، افتعل من (الزّين)، قلبت التـاء دالا، ثـم ادّغم بقلب الدّال زايا، ولم تقلب الزاي دالا هنا محافظة على صفير الزاي.

٦ قوله: «ونحو خَبَطٌّ...».

أي قد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال، ووجه الشـبه أن التـاء ضمير الفـاعل، وهـي كالجزء من الكلمة، فهي كتاء (افتعل) في أنها جزء من الكلمة، فلما شبهت بتاء (افتعـل)، ٩ ووقعت بعد الحروف التي يستكره اجتماعها معها قلبوها فـي نحـو (خَبَطْتُ)، و(حُصْتُ) طاء لوقوعها بعد حرف الإطباق، وفي (فزت)، و(عدت) دالا لوقوعها بعد الواي والـدال، فصار الادغام في (خَبَطٌّ)، و(عُدُّ)، واجبـا لاجتمـا ع المثليـن، وشـاذا علـى الشـاذ فـي ١٢ (حُصط) بأن تقلب الطاء صادا، ويقال: (حُصُّ) كما فـي (أصَّبَر)، وضعيفـا فـي (فـزد) بأن تقلب الدال زايا ويقال (فُزُّ) كما في (ازَّان)، ولا يجوز فيهما أن يقلـب الأول إلـى الثاني ويدغم ويقال: حُطٌّ وفُدٌّ لئلا يفوت صفير الصاد والزاي. [ط: ٣٥٤-٣٥٥]

١٥ ● قوله: «وقد شبَّهوا تاءَ الضمير».

(يشمل تاءَ المتكلمِ وتاءَ المخاطب مطلقًا، وهو صحيح)(١).

● قوله: «ووقعتْ بعد الحروف... الخ».

١٨ الضمير في «وقعت» و«قلبوهـا» لتـاء الضمير، وفـي «اجتماعهـا» لتـاء افتعـل، وفـي «معهـا» للحروف، وهي شاملة للصاد والطاء والضاد والظاء، ووقع في التسهيل الاقتصـار علـى الأولين، ولا

---

(١) ليس في ب. وانظر (الكتاب ٤/٢٤٠، والتسهيل ٣١٢)، وانظر ما أفاض فيه ابن جني مـن أدلـة كثيرة على ذلك في (سر الصناعة ١/٢٢٠-٢٢٦)، وهـذه لغـة لبعـض بنـي تميـم، وقـد وصفهـا سيبويه بأنها لغة مرضيّة، وإن كان الإظهار أحسن، وانظر (الكتاب ٤/٤٦٩، والأصول ٣/٢٧٣، والتبصرة ٢/٦٥٨، ونكت الشنتمري ٢/١٢٦٨).

وجه له(1)، ثم مقتضى كلام المتن أن هذا القلب غير مطّرد، وقد ذكره غيره أيضًا(2)، ونقله أبو حيَّان(3) عن بعض أصحابه، لكن قال بعد: «إن ذلك ليس بشيء؛ لأن الإبدال المذكور لغة قوم من بني تميم، ولا يقال فيما كان لغة أنه غير مطرد» انتهى. وشَاس: بمعجمة ثم مهملة، والذَّنوب: بفتح المعجمة، وعَبَدَة: بفتحات، وشِمْر: بكسر المعجمة وسكون الميم.

وأشار المصنف في شرح المفصل إلى أن تشبيه تاء الضمير بتاء الافتعال ثم الادغام بعده ضعيف حيث قال: «وكما لا يحسن في (اخبط تسعد)، وفي (فز تسعد)، وفي (انقد تسعد) أن يقال: اخبطَّ سْعد، وفُزَّ سْعد، وانقدَّ سْعد، لا يحسن خَبَطٌّ وفُزُّ زنَقَدُّ؛ لأنها مثلها في كونها كلمة منفصلة في الحقيقة.

ويقال: خَبَطْتُ الشجرة خبطا إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها، وأنشد سيبويه:

وفي كل حي قد خبطَّ بنعمة　　　فحق لشاس من نداك ذَنُوب

أي خبطت في كل حي بنعمة، جعله في الإفضال والإنعام كخابط الشجرة للماشية، والذَّنوب: النصيب، وهو في الأصل: الدلو العظيم، وأصله أن السقاة كانوا يقسمون الماء فيكون لهذا ذنوب ولهذا ذنوب.

والبيت لعلقمة بن عبدة يخاطب الحارث بن أبي شمر الغساني، وكان أخوه شاس أسيرا عنده، فقال هذا الشعر يمدحه ويسأله إطلاق أخيه، فلما قال:

فحق لشاس من نداك ذَنُوب

قال: نعم، وأذنبة. وأطلق له أسرى تميم كلهم.

وحصت من الحَوص، وهو الخياطة، وفزت من الفوز، وعدت من العود.

---

(1) قال ابن مالك في (التسهيل ٣١٦): «وقد تبدل تاءُ الضمير طاءً بعد الطاء والصاد، ودالاً بعد الدال والزاي».

(2) انظر (الشافية ١١٧، ١٢٩، والممتع ١/٣٦١، وشرح الشيد الشريف ١٣٢٢، ١٤٢٨)، وقد تقدمت المسألة في الإبدال (الجاربردي ٣٢٤، والرسالة ٨٨٨).

(3) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٢٢).

قوله: «وقد تدغم تاء نحو تتنزل وتتنابزوا...».

وذلك إذا كان في حال الوصل ولم يكن قبلها ساكن صحيح، بل إما أن يكون قبله متحرك نحو: تتنزل، أو ساكن غير صحيح نحو: قالوا تتنزل، وأما إن كان في غير حال الوصل فلا يجوز الادغام لأنك لو ادغمت التاء الأولى في الثانية لاحتجت إلى همزة الوصل لسكون الأولى، وهمزة الوصل لا تدخل المضارع لأنه في معنى اسم الفاعل، فكما لا تدخل في اسم الفاعل لا تدخل الفعل المضارع، وكذا إن كان قبله ساكن صحيح، نحو: هل تتنزل، فلا يدغم لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حدّه. [ط: ٣٥٥]

● **قوله: «أو ساكن غير صحيح».**

أي: بأن كان حرفَ مَدٍّ كما مثّل، لا حرفَ لين، لامتناع نحو: لَو تّنزَّلُ، بالإدغام؛ لأن الواو حينئذ: لا يجوز حذفها لعدم ما يدل عليها، ولا إبقاؤها؛ لالتقاء الساكنين على غير حدة؛ لأنهما ليسا في كلمة واحدة.

● **قوله: «وكذا إن كان قبله ساكن صحيح».**

هذا هو القياس، وروى البَزِّيُّ[١] عن ابن كثير الإدغام في قوله تعالى: ﴿قل هل تّرَبَّصون بنا﴾[٢]، ﴿فإن تّولوا﴾[٣]، ونحوها[٤]، وهو خارج عن هذا القياس وإن كان مقبولاً.

(١) البَزِّيُّ هو: أحمد بن محمد بن عبد الله أبو الحسن، قرأ على عكرمة بن سليمان وغيره، وقرأ عليه الحسن بن الحباب وأبو ربيعة محمد بن إسحاق، توفي سنة ٢٥٠هـ. (معرفة القراء ١/١٧٣، وغاية النهاية ١/١١٩).

(٢) (التوبة: ٥٢).

(٣) (هود: ٣).

(٤) هي مما اصطلح القراء على تسميته (تاءات البزي)؛ إذ يشدد التاء التي في أوائل الأفعال المضارعة، وجملة ذلك عنه واحدٌ وثلاثون موضعًا. انظر (الإقناع ٢/٦١٢-٦١٤، والتذكرة ٣٤٠-٣٤١، والنشر ٢/٢٣٢، والإتحاف ٢/٤٤٢).

وكذا تدغم تاء (تَفَعَّلَ)، و(تَفَاعَلَ) فيما تدغم فيه التاء وهي: الطاء والظاء والدال والذال والتاء والصاد والزاي والسين وصلا وابتداء، فإن كان في الابتداء فتجب همزة الوصل نحو (اطّيروا)، وأصله (تطيروا)، قلبت التاء طاء وادغم، وأتي بهمزة الوصل، وكذا (ازّينوا)، وأصله (تزينوا) فلما قلبت التاء زايا وادغم أتي بهمزة الوصل، وأصل (اثّاقلوا)، و(ادّارأوا): (تثاقلوا)، و(تدارأوا)، فلما قلب وادغم احتيج إلى همزة الوصل، وأما إن كان في الدرج فلا يحتاج إلى الهمزة وهو ظاهر.

قال الله تعالى: ﴿يطيّروا بموسى ومن معه﴾، وقال تعالى: ﴿حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازَّيَّنت﴾، وقال تعالى: ﴿اثَّاقلتم إلى الأرض﴾، وقال تعالى: ﴿وإذْ قتلتم نفسا فادّارأتم فيها﴾. [ط: ٣٥٥-٣٥٦]

● قوله: «قال الله تعالى: (اطيروا بموسى)».

(كذا في النسخ، والتلاوة إنما هي: ﴿وإن تصبهم سيئة يَطَّيَّروا بموسى ومن معه﴾)[1] بصيغة المضارع.

وليس (اطّيروا)، و(ازّينوا): افتعلوا، بل تَفَعَّلُوا؛ لأنه لو كان (افتعلوا) لوجب أن يقال: اطَّاروا وازّانوا.

وكذا ليس (اثاقلوا)، و(ادارأوا): افتعلوا، بل تفاعلوا، فلذلك جاءت الألف مقررة بين الفاء والعين. [ط: ٣٥٦]

● قوله: «وليس (اطَّيّروا) و(ازَّيّنوا): افْتَعَلُوا».

لا وجه لتوهمه؛ لأن تضعيف العين يدفعه، وكذا لا وجه لتوهمه فيما بعدهما.

---

(١) ليس في ب. والآية في (الأعراف ١٣١).

وقرأ عيسى بن عمرو، وطلحة بن مصرّف: ﴿تَطَيَّرُوا﴾ بالتاء وتخفيف الطاء فعلا ماضيًا، وهو جواب ﴿وإن تصبهم﴾. انظر (البحر المحيط٤/٣٧٠).

قوله: «ونحو اسطَّاع...».

يريد أنه إذا وقع في باب الاستفعال بعد التاء إحدى هذه الحروف فلا تدغم التاء فيها سواء كانت تلك الحروف ساكنة نحو: استدرك واستطعم، لفقد شرط الادغام، وكذا لا تدغم التاء في التاء في مثل هذه الصور، نحو: استتبع، أو كانت تلك الحروف متحركة للاعتلال، فإنه لا يجوز أن تدغم أيضا لأن فاءها وإن تحركت لكنها في نية السكون، نحو: استدان واستطال، والأصل: اسْتَدْيَن، واسْتَطْوَل، ولأنك لو ادغمت لتحركت السين بإلقاء حركة التاء عليها، وسين استفعل لا تكون إلا ساكنة، وكذا نحو: استتاب، وأما نحو (اسطَّاع) بادغام التاء في الطاء مع بقاء صوت السين فنادر للجمع بين الساكنين، وهو في قراءة حمزة. [ط: ٣٥٦]

● قوله: «مع بقاء صوت السين».

أي: ساكنة.

● قوله: «وهو في قراءة [حمزة][1]».

أي: في قوله تعالى: ﴿فما اسطَّاعوا أن يظهروه﴾[2] فقط.

---

(١) سقط من ص.

(٢) من قوله تعالى: ﴿فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا﴾ (الكهف: ٩٧).

يقول ابن مجاهد في كتاب (السبعة ٤٠١): «كلهم قرأ ﴿فما اسْطَاعوا﴾ بتخفيف الطاء، غير حمزة فإنه قرأ ﴿فما اسطَّاعوا﴾ مشددة الطاء، يريد ﴿فما استطاعوا﴾، ثم يدغم التاء في الطاء، وهذا غير جائز؛ لأنه جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة.

وقال مكي في (الكشف ٢/٨٠-٨١): «لكن في هذه القراءة بُعْدٌ وكراهة؛ لأنه جمع بين ساكنين ليس الأول حرف لين، وهما السين والطاء المشددة».

وانظر (النشر ٢/٣١٦، والتذكرة ٥١٨، والإقناع ٢/٨٩٣، والبحر ٦/١٥٥-١٥٦، والكشاف ٢/٤٩٩).

[الحذف]

قوله: «الحذف...».

٣ **هذا آخر أحوال الأبنية، واعلم أنه إذا انضم إلى تاء تَفَعَّل وتفاعل وتفعلل في المضارع تاء أخرى، فيجوز أن يؤتى بهما جميعا وهو الأصل. قال الله تعالى: ﴿تتنزل عليهم الملائكة﴾. ويجوز حذف إحداهما لأنه اجتمع مثلان ولم يمكن الادغام؛ لأنه**

٦ **لو ادغمت التاء الأولى في الثانية فلا بد من إسكان الأولى واجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع لِمَا مَرَّ، وإذا لم يمكن الادغام واستثقلوا المثلين تعين حذف إحداهما. قال الله تعالى: ﴿فأنذرتكم نارا تلظّى﴾؛ فإنه مضارع، وأصله:**

٩ **(تتلظى)؛ إذ لو كان ماضيا لقال: تلظت، وكقوله تعالى: ﴿فأنت له تصدى﴾، فإنه مضارع، وأصله (تتصدى)؛ إذ لو كان ماضيا لقال: تصدريت.** [ط: ٣٥٦-٣٥٧]

● **قوله: «إذا انضم إلى تاء تفعَّل وتَفَاعَل وتَفَعْلَلَ[(١)]».**

١٢ مثلُه ما أُلحق بتَفَعْلَلَ كـ(تَرَهْوَكَ، وتَشَيْطَنَ)[(٢)] وغيرهما «في المضارع»، خرج به الماضي، وقد تقدم حكمه[(٣)].

● **قوله: «تاء أخرى».**

١٥ قد يفعل هذا التخفيف فيما يصدر فيه نونًا، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٧٦، والإنصاف – المسألة الثالثة والتسعون، وابن يعيش ١٠/١٥٢، والارتشاف ١/١٦٣، والأشموني ٤/٣٥١، والتصريح ٢/٣٩٩).

(٢) التَّرَهْوُكُ: مشي الذي كأنه يموج في مشيته، وقد تَرَهْوَكَ، ويقال: مَرَّ الرجلُ يَتَرَهْوَكُ. وتَشَيْطَنَ الرجل وشَيْطَنَ: إذا صار كالشيطان، وفَعَلَ فِعْلَهُ، ونحوهما: تَجَلْبَبَ: أي لبس الجلْبَابَ، وتَجَوْرَبَ: أي لبس الجَوْرَبَ، وتَمَسْكَنَ: أي أظهر الذل والحاجة، وتَغَافَلَ، وتَكَلَّمَ، وتَقَلْسَى، وتَقَلْنَسَ: لبس القلنسوة، وتجعبى: أصيب في جعبته، أو اتخذ له جعباة. وانظر (اللسان: رهك، شطن، والممتع ١/١٦٨، والجاربردي ٣٨).

(٣) تقدم قبل قليل في آخر الإدغام.

بعضهم: ﴿ونُزِّل الملائكة تنزيلا﴾[1] بنون واحدة، وتشديد الزاي ورفع الفعل، ونصب الملائكة، والأصل: ننزل بنونين، فحذفت الثانية وهي شاذة نقلاً وقياسًا، وقد قرأ بها خارجة[2] عن أبي عمرو، وأبو معاذ[3].

● **قوله: «ولم يمكن الإدغام».**

أي: في الابتداء، كما تقدَّم، وبقرينة التعليل.

● **قوله: «قال الله تعالى: ﴿فأنذرتكم نارًا تَلَظَّى﴾[4]».** // ٧٤ب

ورد أيضًا في القرآن من ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تيمموا الخبيث﴾[5]، ﴿ولقد

---

(١) (الفرقان: ٢٥).

قرأ الجمهور: ﴿ونُـزِّلَ الملائكةُ﴾، وقرأ أبو عمرو وابن كثير في رواية عنهما: ﴿ونُـنَزِّلُ الملائكةَ﴾، وقرأ ابن مسعود وأبو رجاء: ﴿ونَـزَّلَ الملائكةَ﴾، وقرأ أبو رجاء أيضا: ﴿وأَنْـزَلَ الملائكةَ﴾، وقرأ الأعمش، وعبد الله بن مسعود في نقل ابن عطيـة: ﴿وأُنْـزِلَ الملائكةُ﴾، وقرأ جناح بن حُبيش، والخفاف عن أبي عمرو ﴿ونَزَلَ﴾ مخففا مبنيا للمعلوم، وقرأ هارون عن أبي عمرو ﴿تَنَزَّلُ الملائكةُ﴾ بتاء ومبنيا للفاعل، وقرأ أبو معاذ وخارجة وعبد الوهاب ثلاثتهم عن أبي عمرو: ﴿ونُزِّلُ الملائكةَ﴾، وقرأ ابن كثير ووافقه ابن محيصن: ﴿ونُنْزِلُ الملائكةَ﴾، ورويت عن أبي عمرو وأبيٍّ، وروي عنهما كذلك: ﴿وتَنَزَّلَتِ الملائكـةُ﴾، وقرأ أُبـيّ ﴿ونُزِّلَـتِ الملائكةُ﴾، وقرأ الخفاف وأبو عمرو كذلك: ﴿ونُزِلَ الملائكةُ﴾، وقرئ، ولم تنسب: ﴿تَتَنَزَّلُ الملائكةُ﴾ بتاءين. وانظر (مختصر ابن خالويه ١٠٤، والمحتسب ٢/١٢٠، والكشف ٢/١٤٥، وحجة القراءات ٥١٠، والنشر ٣/٢١٨، والتبيان ٢/٩٨٤، والكشاف ٣/٨٩، وإعراب القراءات الشواذ ٢/١٩٨-١٩٩، والبحر ٦/٤٥٣، والدر المصون ٨/٤٧٦، والإتحاف ٢/٣٠٨).

(٢) خارجة هو: خارجة بن مصعب، أبو الحجاج الضبعي السرخسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه، توفي سنة ١٦٨. (غاية النهاية ١/٢٦٨).

(٣) أبو معاذ هو: الفضل بن خالد أبو معاذ النحوي المروزي، روى القراءة عن خارجة بن مصعب، مات قريبا من سنة ٢٢١. (غاية النهاية ٢/٩).

(٤) (الليل: ١٤).

(٥) (البقرة: ٢٦٧).

كنتم تمنون الموت﴾[1]، ﴿ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾[2]، ﴿قل هل تربصون بنا﴾[3]، و﴿لا تكلم نفس إلا بإذنه﴾[4]، ﴿ولا تنازعوا﴾[5]، وغيرها، وهو كثير[6].

٣ **ويشترط في هذا الحذف أن يكون التاءان مفتوحتين، فإن انضمت إحداهما بأن يبنى الفعل للمفعول كقولك: (تتحمل) لم يجز الحذف؛ لأنك إن حذفت الأولى وقلت: (تَحَمَّلُ) التبس بالمبني للفاعل، وإن حذفت الثانية وقلت: (تُحَمَّل) التبس**
٦ **بباب التفعيل.** [ط: ٣٥٧]

● **(قوله: «فإن انضمت إحداهما».**

أي: الأولى)[7].

٩ **ثم مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوفة هي الثانية؛ لأن الأولى حرف جيء بها لمعنى المضارعة، فالثانية أحق بالحذف، ولأن الثقل نشأ منها.** [ط: ٣٥٧]

● **قوله: «ولأن الثِّقَلَ نشأ منها».**

١٢ قال سيبويه[8]: «ولأنها هي التي تسكن وتدغم (في)[9] نحو: ﴿فادارأتم﴾[10]،

---

(١) (آل عمران: ١٤٣).

(٢) (المائدة: ٢).

(٣) (التوبة: ٥٢).

(٤) (هود: ١٠٥).

(٥) (الأنفال: ٤٦).

(٦) انظر (الكتاب ٤/٤٧٦، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/١٥٢، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٧، والمساعد ٤/٢٧٨-٢٧٩، والأشموني ٤/٣٥١، والتصريح ٢/٣٩٩).

(٧) ليس في ط.

(٨) (الكتاب ٤/٤٧٦).

(٩) ليس في ط.

(١٠) من قوله تعالى: ﴿وإذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون﴾ (البقرة: ٧٢).

و﴿تذكرون﴾[1]». يعني أن التخفيف يكون إمّا بالإدغامِ، أو الحذفِ، وقد ثبت في الثانية أنها أدغمت فيما ذكر، فلتكن هي المحذوفة، قال ابن مالك في شرح الكافية[2]:

٣ «ولأن المحذوف من النونين في القراءة السابقة هي الثانية، فهي المحذوفة من (التاءين)[3] أيضًا» انتهى، فَلْيُتَأَمَّل[4].

وقيل: هي الأولى؛ لأن الثانية في (تَتَفَعَّل) لمعنى كالمطاوعة مثلا، ويخل حذفها
٦ بهذا المعنى، فحذف الأولى أولى، ولأن الادغام وصلا في: قال تَّنَزَل، وقالوا تَّنَزَّلُ، من حيث الصورة، حذف الأولى، فكأنهم حذفوا ما كانوا يدغمون. [ط: ٣٥٧]

● **قوله: «وقيل: هي الأولى».**

٩ عزاه في التسهيل لهشام[5]، ونقله غيره عن الكوفيين، ولم يخص هشامًا[6].

وينبغي أن يعلم أنه إذا لم تحذف يجوز ادّغام الثانية فيما بعدها إن كان مما تدغم فيه، فيقال: تَذَكَّرون، وفي التنزيل: ﴿تسّاقط عليك رطبا جنيا﴾، والأصل:
١٢ تتساقط، ادغم التاء الثانية في السين.

---

(١) في آيات عدة، منها (الأنعام: ١٥٢، والأعراف: ٣، ٥٧، ويونس: ٣، وهود: ٢٤، ٣٠، والنحل: ٧، ٩٠، والمؤمنون: ٨٥).

(٢) (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٧).

(٣) ط: (الياءين).

(٤) اختلف في التاء المحذوفة من نحو (تَلَظَّى)، فقال البصريون: هي الثانية، وقال الكوفيون: هي الأولى، وانظر هذه المسألة في (الإنصاف ٢/٦٤٨- المسألة ٩٣، وائتلاف النصرة ١٣١، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/١٥٢، والرضي ٣/٢٩٠، والأشموني ٤/٣٥١، والارتشاف ١/١٦٣، والتصريح ٢/٣٩٩).

(٥) هشام هو ابن معاوية الضرير، الكوفي، صاحب الكِسَائِيّ. انظر (إنباه الرواة ٣/٣٦٤-٣٦٥، ونزهة الألباء ٢٢٢-٢٢٣، ومعجم الأدباء ١٩/٢٩٢، وبغية الوعاة ٢/٣٢٨).

(٦) انظر (التسهيل ٣٢٤).

وإن حذفت إحداهما وقلت: (تَذَكَّرون) لم يجز ادغام الباقية فيما بعدها؛ لأنك لو ادغمت لاحتجت إلى ألف الوصل، وهو لا يدخل المضارع، ولأنه يكون إجحافا بالكلمة بحذف إحدى التاءين وادغام الثانية. [ط: ٣٥٧]

٣

● **قوله: «ولأنه يكون إجحافًا».**

هذا التعليل أولى؛ لسلامته من إيهام الجواز حالةَ الوصلِ.

٦

قيل في شرح الهادي: إن قول الزمخشري: لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى وادغام الثانية؛ لا يدل على أن التاءين إذا لم تحذف إحداهما جاز ادغام إحداهما في الأخرى، فإن هذا لا يكون أصلا لما بينا، وإنما يؤذن بأن ادغام الثانية فيما بعدها إنما امتنع لحذف إحدى التاءين، حتى إنه لولا الحذف لجاز هذا الادغام، وهو كلام صحيح. [ط: ٣٥٧]

٩

● **قوله: «لئلا يجمعوا بين حذف (التاء)[1] الأولى».**

١٢

لم أر في المُفَصَّل[2] لفظة الأولى، وكأن شارح الهادي[2] فهمها من قول الزمخشري: «وإدغام الثانية»، فصرَّح بها، وشرح المصنف العبارة في شرحه بقوله[2]: «ولم يدغموا نحو: ﴿تذكرون﴾[3]؛ لأن أصله: تتذكرون، فحذفت التاء الأولى، أو الثانية، تخفيفًا، فلو ذهبوا يدغمون هذه الباقية لأذهبوا التاءين جميعًا، فيخلون بالكلمة».

١٥

وفيه إشارة إلى أن الزمخشري أراد بـ(التاء) إحداهما وبـ(الثانية) (الأخرى)[4]؛ بناءً على

---

(١) في النسخ المعتمدة: (الياء)، وما أثبته هو الصواب.

(٢) لفظة (الأولى) في المفصل المطبوع (٤٠٤)، ونصه: «ولم يدغموا نحو (تذكرون) لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى، وإدغام الثانية». ولعله وقف على نسخة سقطت منها هذه اللفظة، علما أن السياق يستدعي وجودها. وانظر (الكافي في شرح الهادي ٣٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٥١٨).

(٣) سبق تخريجها في الصفحة السابقة.

(٤) ط: (أخرى).

المذهبين السابقين، وعليه لا يكون كلامه مخالفًا لأصحهما[١].

قوله: «وفي نحو مِسْتُ...».

أي وقد جاء حذف أحد المثلين في نحو (مِسْتُ)، و(أَحَسْتُ)، و(ظِلْتُ)؛ لأنهم لما تعذر الادغام لسكون الثاني حذفوا، إما الأولى لأنه الذي كانوا يدغمونه وإما الثانية لأن الثقل نشأ منها. [ط: ٣٥٧-٣٥٨]

● **قوله: «قد جاء حذف أحد المثلين».**

ذكر ابن مالك في التسهيل أنه لغة لبني سليم، ومقتضاه اطِّراد الحذف، وإليه ذهب الشَّلَوْبين، وهو ظاهر كلام المصنف، وذكر ابْنُ عُصْفُور وغيره أنه شاذٌّ، وعليه نصَّ سيبويه، ثم ظاهر عبارة التسهيل: أن بني سُليم يُجَوِّزُون ذلك، ولا يوجبونه[٢].

● **قوله: «في نحو: مِسْتُ».**

ظاهره اختصاص هذا الحذف بفعل المكسور العين، وقد عَمَّمَ في التسهيل فشمل المفتوحَ أيضًا نحو: هَمَمْتُ، والزائدَ على الثلاثة نحو: انْحَطَطْتُ، وقرَّره أبو حَيَّان وغيره،

---

(١) عبارة (المفصل ٤٠٤)، مع وجود لفظة (الأولى) لا لبس فيها، قال: «لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى وإدغام الثانية».

(٢) قال ابن مالك في (التسهيل ٣١٤): «ويجوز في لغة سُليم حذف عين الفعل الماضي المضاعف المتصل بتاء الضمير أو نونه»، وقال ابْنُ عُصْفُور في (الممتع ٢/٦٦٠-٦٦١): «فإن كان الثاني من المثلين ساكنا فالإظهار، ولا يجوز الإدغام؛ لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع الساكنين. وقد شذ العرب في شيء من ذلك، فحذفوا أحد المثلين». وقال ابن عقيل في (المساعد ٤/١٩٧): «ثم اعلم أن نقله أن ذلك لغة يقتضي اطراده، كما رأيت من تصريحه في غير هذا الكتاب بالاطراد، وعلى الاطراد الشلوبين، وكلام سيبويه على عدم اطراده، وعليه ابْنُ عُصْفُور وابن الضائع». وانظر هذه المسألة الخلافية في (الحلبيات لأبي علي ١٣٩-١٤٠، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/١٥٣، والتصريح ٢/٣٩٧، وتوضيح المقاصد ٦/١٠١، والدر المصون ٥/٥١-٥٢، والأشموني ٤/٣٥١، والارتشاف ١/١٢٣، والتذييل والتكميل ٦/١٩٠).

فيقال على ذلك فيهما: هَمْتُ، وانْحَطْتُ، وبالحذف في: هَمَمْتُ صرَّح ابن الأنباري[١].

● **قوله: «حذفوا إما الأولى».**

٣ صرَّحَ بأن المحذوفَ العينُ، وهي الأولى، ابنُ مالكٍ في التسهيل، وهو ظاهر كلام سيبويه[٢]، فإن قلت: فقد خالف أصله؛ لأنه قال في: (تَنَزَّلُ)، الثانية أولى بالحذف.

قلت: لا؛ لأن العلة عنده أن الثانية هي التي تسكن، وتدغم كما تقدم عنه، وهي

٦ موجودة في الأولى هنا.

ثم إنه يجوز فتح الفاء وكسرها من: مِسْت وظِلْتُ، ووجه ذلك أنك إن حذفت من غير نقل الحركة فتحت، وإن نقلت الحركة ثم حذفت كسرت، وأما (أحست) فليس فيه إلا فتح الحاء لإلقاء العين عليها؛ إذ لو حذفوا السين الأولى مع حركتها لاجتمع ساكنان، فيؤدي إلى تغيير ثان، والحذف في (ظِلْت) فصيح لكثرة استعماله، بخلاف: مِسْتُ وأحست، وأما قوله تعالى: ﴿وقرن في بيوتكن﴾ بكسر القاف وفتحها فيجوز أن يكون من هذا، حذفت الراء الأولى من (اقْـرَرْنَ) أو (اقْـرِرْن) بعد أن نقلت كسرة الراء، من قَرَرْت) بالمكان، بالفتح، (أَقِرُّ)، بالكسر، أو فتحها، من (قَرِرْتُ) بالكسر (أَقَرُّ) بالفتح، إلى القاف، وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها. [ط: ٣٥٨]

١٥ ● **قوله: «ثم إنه يجوز فتح الفاء وكسرها».**

كسر الظاء من: (ظِلْتُ) لغةُ أهل الحجاز، وفتحُها لغةُ تميم، قال ذلك ابن جني، ولم يُقْرأْ في السبعة إلا بالفتح، قال تعالى: ﴿فظَلْتُم تفكهون﴾[٣].

---

(١) انظر مراجع الحاشية السابقة.

(٢) قال سيبويه (٤/٤٢١): «شبهوها بأقمت؛ لأنهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنة»، وهو ما وضحه ابْنُ عُصْفُور في (الممتع ٢/٦٦١-٦٦٢) كما نص ابن يعيش (١٠/١٥٣) على حذف المتحرك، وانظر (التسهيل ٣١٤).

(٣) (الواقعة: ٦٥)، وانظر (المنصف ٢/٢٠٤، ٣/٨٤، والخصائص ٢/٥٤، ٤٣٨، ٣/١٩).

وقد قرأ حيوة وأبو بكر في رواية العتكي عنه بكسرها، وحكاها الثوري عن ابن مسعود، وجاءت عن الأعمش أيضا، وانظر: (البحر ٨/٢١١).



● **قوله: «بكسر القاف وفتحها».**

قرأ بالفتح نافع وعاصم وأبو جعفر، وقرأ الباقون بالكسر[1].

٣ ● **قوله: «فيجوز أن يكون من هذا».**

أي: مما حذف فيه أحد المثلين على الوجه الذي بينه بعد، قال ابن مالك في شرح الكافية[2]: «وكذا نحو (يَقْرِرْنَ)، و(اقْرِرْنَ) يعني المكسوري العين، فيقال فيهما: (يَقِرْن)، ٦ و(قِرْن)، لكن فتح الفاء من هذين وشبههما (غير)[3] جائز، وإن كانت العين مفتوحة فالحذف قليل، حكاه الفَرَّاء، ولا يقاس على ما ورد منه ولا يحمل عليه، إن وجد عنه مندوحة، وقد حمل بعض العلماء على ذلك قراءة نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ ٩ زاعمًا أنه يقال: قَرِرْتُ بالمكان أَقَرُّ؛ أي: بالكسر في الماضي، والفتح في المضارع، كما يقال: قَرَرْتُ به أَقِرُّ، ذكر ذلك ابن القطاع» انتهى.

● **قوله: «حذفت الراء الأولى... الخ».**

١٢ تقدير كلامه: حُذفت الراء الأولى من: اِقْرِرْنَ، فعل أمرٍ من قَرَرْتُ بالمكان، بالفتح، أَقِرُّ، بالكسر، بعد أن نقلت كسرة الراء من ذلك الفعل إلى القاف، ومن: اِقْرَرْنَ من قَرِرْتُ به، بالكسر، أَقَرُّ، بالفتح بعد أن نقلت فتحة الراء منه إليها، فكل من الكسر والفتح في ١٥ القاف يتوسط النقل.

ويجوز أن يكون المكسور من وَقَرَ يَقِرُ وَقَارًا، وهو الرزانة والثبات، والمفتوح من: قَارَ يَقَارُ إذا اجتمع، ومنه القارة، وهي الأكمة لاجتماعها. [ط: ٣٥٨]

(١) قوله تعالى: ﴿وقرن في بيوتكن﴾ من (الأحزاب: ٣٣).

قرأ نافع وعاصم وابن عامر وأبو جعفر: ﴿قَـرْنَ﴾ مثل (خَفْنَ)، بفتح أوله، وقرأ البقية بكسر الأول: ﴿قِـرْنَ﴾ على مثال: (بِعْنَ). وانظر (الكشف ٢/١٩٧، والإقناع ٢/٧٣٧، والنشر ٢/٣٤٨، والبحر ٧/٢٣٠، والإتحاف ٣٥٥).

(٢) (شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٠-٢١٧١)، وانظر (الأفعال لابن القطاع ٣/٤٤).

(٣) ليس في ب.

● **قوله: «ويجوز أن يكون المكسور من وَقَرَ».**

أي: فيكون (قِرْنَ) محذوف الفاء، مثل: عِدْنَ، ورَجَّحَ الأولَ لتتوافق القراءتان.

٣ **قوله: «واسْطَاعَ...».**

أي وجاء الحذف في: اسْطَاعَ يَسْطِيع، وأصله: اسْتَطَاعَ يستطيع، وهو فصيح لكثرته، وبعضهم يحذف الطاء ويقول: اسْتَاعَ يسْتِيعُ، وهذا يدل على جواز الأمرين في

٦ **مِسْتُ، وقوة (يَسْطِيعُ) تدل على أن حذف الأُولى أولى.**

وقالوا في بني العنبر، وعلى الماء، ومن الماء: بَلْعَنْبَر، وعَلْماء، ومِلْمَاء، وذلك لأنه لما كان النون واللام متقاربين وتعذر الادغام لسكون الثاني حذفوا، ومثل ذلك

٩ **قليل. قال الشاعر:**

غداة طفت عَلْمَاءِ بكر بن وائل وعاجت صدور الخيل شطر تميم

يقال: طفا العود على الماء: أي جرى، ووائل: قبيلة، وعاجت: أي مالت

١٢ **وقصدت، وشطره: أي نحوه.**

يعني قَتَل هؤلاء، وقصد هؤلاء.

وقيل: (طفت علماء) يذكر في موضع المدح، والمعنى أنهم علوا في المنزلة

١٥ **والعز بحيث لا يعلوهم أحد، كما أن الميتة تطفو الماء وتعلو عليه.** [ط: ٣٥٨-٣٥٩]

● **قوله: «وقالوا في بني العنبر... الخ».**

قال الجوهري وغيره: وكذلك يفعلون بكل قبيلة // تظهر فيها لام التعريف، أي: ١٧٥أ

١٨ كبني الحارث، وبني الهُجَيْمِ، وبني القَيْنِ، فيقولون: بلحارثِ، بَلْهُجَيْمِ، بَلْقَيْنِ، قالوا: فإن كانت اللامُ مدغمةً أي نحو: بَنِي النَّجار، وبني النَّمِر، امتنع الحذفُ[1].

● **قوله: «ومثل ذلك قليل».**

٢١ صرح الجوهري وغيره بأنه من شواذِّ التخفيف[1].

---

(١) انظر (الصحاح، والقاموس، واللسان والتاج: حرث، والأصول ٣/٤٣٣).



● **قوله: «يقال: طفا العُودُ على الماء».**

أي: جرى، في الصحاح[١]: «طفا الشيء فوق الماء يَطْفُو، إذا علا ولم يَرْسُب».

● **قوله: «ووائل قبيلة».** ٣

سُمِّيت باسم أبيها، وائل بن قاسط بن هِنب، بالكسر ونون موحدة، وبكرٌ أيضًا قبيلة كذلك[٢].

وأما نحو: يَتَسِعُ ويَتَقِي، بالتخفيف، فشاذّ؛ لأنه لما أمكن التخفيف بالادغام فالعدول إلى التخفيف بالحذف بخلاف القياس. ٦

ووجهه أنهم لما حذفوا الواو من: يَسَع ويَقِي، حملوا: يَتَسِع ويَتَقِي عليه، وقد جاء: ٩

تَقِ الله فينا والكتاب الذي تتلو

وهو مبني على (يَتَقِي) بالتخفيف، فإنه إذا حذف منه حرف المضارعة وما بعده متحرك لم يحتج إلى همزة الوصل في الأمر، فيقال: تَقْ. ١٢

فائدة: قالوا: تَقَى يَتْقِي كرَمَى يَرْمِي، وأصله: وَقَى يَوْقِي، فلو أبقوا الواو لزم حذفها في المضارع لوقوعها بين الياء والكسرة، فأبدلوا من الواو تاء حتى لا يقع حذف. [ط: ٣٥٩] ١٥

● **قوله: «قد جاء: تَقِ اللهَ فينا».**

صدرُه:

(١) (الصحاح: طفا).

(٢) انظر (الاشتقاق ٣٣٥، ٣٣٩، ومعجم قبائل العرب ١/٩٣-٩٩، ٣/١٢٤٤، والأعلام ١/٧١، ٥/١٧١).

زَيَادَتَنَا نُعْمَانُ لاَ تَنْسَيَنَّهَا[١]

وهو من قول عبد الله بن (هَمَّام)[٢].

٣ **قوله: «بخلاف...».**

يعني ليس قولهم: تَخِذَ يَتْخَذُ من قبيل: يَتَسِعُ ويَتَقِي، بل هو أصل، ولذلك تقول في الأمر منه: اِتْخِذ، وفي ماضيه: تَخِذْتُ، بكسر الخاء. نعم، لو قيل في مضارعه: يَتَخِذُ، بفتح التاء، لكان من باب يَتَقِي، ويكون الأمر حينئذ: تَخِذْ.

قال صاحب الصحاح: يقال: اِئْتَخَذُوا في القتال، بهمزتين، أي: أخذ بعضهم بعضا، والاتّخاذ افتعال أيضا من الأخذ، إلا أنه ادغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية، فبنوا منه فَعِلَ يَفْعَلُ، فقالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ، وقرئ: ﴿لَتَخِذْتَ عليه أجرا﴾. [ط: ٣٥٩]

● **قوله: «والاتّخَاذُ افْتِعَالٌ من الأخذ».**

١٢ قال البيضاوي[٣]: «اتَّخَذَ: افْتَعَلَ من تَخِذَ، كاتَّبع من تَبِع، وليس من الأخذ عند

---

(١) الشاهد من الطويل، وهو من قول عبد الله بن همام السلولي، من بني مرة بن صعصعة، يخاطب أمير الكوفة زمان معاوية: النعمان بن بشير الأنصاري، ممتدحا الأنصار ومعاوية كذلك، راغبا في إنفاذ عطائه، وتمام الشاهد:

زيادتنا نعمان لا تنسينها   تَقِ الله فينا والكتابَ الذي تتلو

وانظره منسوبا إليه في (نوادر أبي زيد ٤، ٢٧، والأمالي الشجرية ١/٣١٥، واللسان: وقى، وشرح شواهد الشافية ٤٩٦)، وبلا نسبة في (الخصائص ٢/٢٨٦، ٣/٨٩، ٢٨١، والمحتسب ٢/٣٧٢، وسر الصناعة ١/٢١٠).

(٢) في النسخ: (هلال)، ولعله وهم من المحشي، فكونه ابن همام هو ما أجمعت عليه المصادر.

(٣) البيضاوي هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، ناصر الدين البيضاوي، ولد في المدينة البيضاء بفارس، وتوفي في تبريز سنة ٦٨٥هـ. من مصنفاته: تفسيره المسمى: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، وطوالع الأنوار في التوحيد، ولب اللباب في علم الإعراب. (البداية والنهاية ١٣/٣٠٩، وطبقات السبكي ٥/٥٩، وبغية الوعاة ٢/٥٠).

البصريين»، وفي الكَشَّاف مثله من غير عزوٍ للبصريين[1].

● **قوله: «وقرئ: ﴿لَتَخِذْتَ عليه أجرًا﴾[2]».**

٣ قرأ بذلك ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وقرأ الباقون ﴿لاتَّخَذْتَ﴾، وأظهر الذَّال ابنُ كثير وحفصٌ، وأدغمها الباقون.

قوله: «واستخذ...». ٦ **قيل: أصله: اسْتَتْخَذَ، وهو اسْتَفْعَلَ من تَخِذَ يَتْخَذُ، حذفوا إحدى التاءين، وهو أشذّ من (يَتَسِعُ)، و(يَتَقِي) بتخفيف التاء فيهما؛ لأن الحذف منهما كان للحمل على (يَسَع)، ويَقِي)، وهذا لا وجه له.** [ط: ٣٥٩-٣٦٠]

٩ ● **قوله: «قيل أصله: اسْتَتْخَذَ».**

هذا هو الأظهر في التسهيل[3]، وهو ظاهر المتن[1]، لكنه قال في شرح المفصل: الظاهر أنه ليس من هذا الباب، مما حُذِفَ فيه أحدُ المِثلين تخفيفًا، وعَلَّلَ بما ذكره ١٢ الشارح، وفيه ميلٌ إلى ما قال بعضُهم منَ الإبدال، وإن كان أيضًا شاذًّا؛ لأن السين ليست

---

(١) كلام البيضاوي في (تفسيره ٣٩٨)، وانظر (الكشاف ٢/٧١١، والكتاب ٤/٤٨٣-٤٨٤، وسر الصناعة ١/١٩٧، ونكت الشنتمري ٢/١٢٧٦، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/١٥٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٢٠، والممتع ١/٢٢٢، وشرح الرضي على الشافية ٣/٢٩٤).

(٢) (الكهف: ٧٧).

قرأ البصريان وابن كثير ويعقوب وعبد الله والحسن وقتادة واليزيدي وابن محيصن وابن بحرية: ﴿لَتَخِذْتَ﴾ على مثال: لَعَلِمْتَ، والباقون بهمز وصل بعد اللام وتشديد التاء المفتوحة مع فتح الخاء كذلك: ﴿لاتَّخَذْتَ﴾ من الافتعال. وانظر (السبعة ٣٩٦، والتيسير ١٤٥، والكشف ٢/٧٠-٧١، والإقناع ٢/٦٩١، والنشر ٢/٣١٤، والبحر ٦/١٤٤، والإتحاف ٢٩٤).

(٣) انظر (التسهيل ٣٢٤، والشافية ١٣٢).

من حروفه عنده كما سبق في موضعه[١].

والظاهر أنه ليس أصله (اسْتَتْخَذَ)؛ لأنهم لا يقولون (اسْتَتْخَذَ)، ولو كان منه لجاء الأصل؛ إذ لا مانع يمنع من وجوده، وأيضا فإنه بمعنى (اتَّخَذَ)، ولو كان اسْتَفْعَلَ لاختلف معناه، ولذلك قال بعضهم: أصله (اتَّخَذَ)، أبدل السين من التاء كما أبدل التاء من السين في قول الشاعر:

يا قاتل الله بني السعلات   عمرو بن يربوع شرار النات

أي: شرار الناس، وعلى هذا أيضا هو أشدّ من يَتَسِعُ ويَتَقِي. [ط: ٣٦٠]

● **قوله: «وعلى هذا هو (أيضًا)[٢] أشدُّ من (يَتَسِعُ)».**

أي: لأنهم عدلوا في (يَتَسَعُ) من الإدغام إلى الحذف الذي هو أخفُّ، وههنا عدلوا من الإدغام إلى الإبدال بالمتقارب[٣]، فصاروا من الأخفِّ إلى الأثقل، كذا في شرح الشيخ نظام الدين[٤].

فقوله: «استخذ...» في محل المبتدأ، وقوله: «أشذّ» خبره، وهو مثل قولك: (ضرب) فعل ماض.

---

(١) قال في (الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٢٠): «وأما (استخذ) فيحتمل أن لا يكون من هذا الباب، وهو الظاهر؛ لأنهم لا يقولون: اسْتَتْخَذَ، ولو كان منه لجاء الأصل؛ إذ لا مانع يمنع من وجوده، وأيضا فإن المعهود حذف الأولى، لا حذف الثانية، مما استثقل فيه الاجتماع وتعذر الإدغام، وأيضا فإنه بمعنى اتخذ، فلو كان على استفعل لاختلف معناه في الظاهر، ويضعف أن يكون من اتخذ بعد إبدال السين من التاء، على أنه شاذٌ كيفما قدروا»، وانظر (الكتاب ٤/٤٨٣، وسر الصناعة ١/٢٠٩، والممتع ١/٢٢٢-٢٢٣، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/١٥٤، وشرح الرضي على الشافية ٣/٢٩٤، وشرح الشريف عليها ١٤٣٧، واليزدي ٦٠٤-٦٠٥، وباب الإبدال من شرح الجاربردي ٣١٣، والرسالة ٨٤٥)، وظاهر سيبويه القول بالإبدال، وصرح بشذوذه.

(٢) ليس في ط.

(٣) أي إلى الإبدال.

(٤) (شرحه على الشافية ٥٠٤).

قوله: «ونحو تُبَشِّرُوني...».

يريد أنه إذا اتصل نون الوقاية بالكلمة، فقد تقدم الكلام في حذفها وإثباتها.

[ط: ٣٦٠]

٣

● قوله: «فقد تقدَّمَ الكلامُ في حذفها وإثباتها».

أي: في الكافية في علم النحو(١).

(١) في (الكافية في علم النحو ١٤٧) في باب الضمير، عند الكلام على نون الوقاية؛ حيث قال ابن الحاجب: «ونو الوقاية مع الياء لازمة في الماضي، ومع المضارع عريا عن نون الإعراب، وأنت مع النون ولدن وإن وأخواتها مخير». وانظر (شرح الرضي ٢/ ٢١). وقوله: «وأنت مع النون» يريد بها نون الرفع من الأفعال الخمسة، ويريد بالتخيير جواز الحذف والإثبات، وقد اختلف في المحذوف فذهب جماعة منهم الجزولي إلى أن المحذوف نون الوقاية، ويرى سيبويه أن المحذوف نون الرفع. انظر (شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٢). وعلى الحذف جاء المثال المذكور هنا في متن الشافية: ﴿تبشروني﴾ وهو من قوله تعالى: ﴿قال أبشرتموني على أن مسني الكبر فبم تبشرون﴾ (الحجر: ٥٤). وانظر (المنصف ٢/ ٣٣٧، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٣/ ١٢٢، والمساعد ١/ ٤٩، والأشموني ١/ ١٢٢).

مسائل التمارين(١)

قوله: «وهذه مسائل التمرين...».

٣ إنما وضع التصريفيون هذا الباب ليمرنوا متعلم التصريف فيما علمه، أي ليعودوه، من قولهم: مَرَن على الشيء يمرن مرونا ومرانة أي تعوده واستمر عليه. يقال: مَرَنَتْ يده على العمل إذا صلبت، ومَرَن وجه فلان على هذا الأمر، وإنه لَمُمَرَّنُ
٦ الوجه أي صلب الوجه. [ط: ٣٦٠]

● قوله: «مَرَن على الشيء».

من باب نَصَرَ(٢).

٩ واختلف في معنى قولهم: كيف يبني من كذا مثل كذا، فذهب الأكثرون إلى أن معناه أنك إذا فككت صيغته التي هو عليها، ونقلت إلى ما طلبت مماثلته فتجعله مثله في الحركة والسكون وترتيب الزوائد والأصول، وإن عرض في الفروع قياس يقتضي
١٢ تغييرا فعلت، فكيف تنطق به؟

وهذا كما إذا قيل: صُغْ من هذا السوار مثل هذا الخاتم، فإن معناه غَيِّرْ صورة هذا السوار وصُغْ منه صورة تماثل هذا الخاتم، فالأصل الذي هو الذهب أو الفضة
١٥ واحد، وإنما اختلفت الصور، فكذلك الحروف الأصول بمنزلة الجوهر تبقى في الحالتين وتختلف صورها. [ط: ٣٦٠]

● قوله: «معناه أنَّك إذا فككتَ صيغَتَه... الخ».

---

(١) انظر (الكتاب ٤/٤٠٦-٤١٥، ٤٢٧-٤٣٠، وغيرها، والمقتضب ١/٣٠٨-٣١٦ وغيرها، والحلبيات ٣٢٥، والمنصف ٢/٢٤٢-٢٢٩ وغيرها، والأصول ٣/٣٥١-٣٩٨، والممتع ٢/٧٢٩-٧٧٣، وشرح الملوكي ٥٠٢، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٩٤).

(٢) (الصحاح، والقاموس: مرن).

الضمير للمبني منه، وكذا الضمير (المنفصل)[١]، وضميرُ «تجعله» والضمير في «تَنْقُل» للصيغة، وفي «مُماثلته» و«مِثْله» لـ«ما»، أي: فإذا قيل: ابنِ من كذا مثل كذا، ٣ فمعناه: فُكَّ صيغةَ هذه الكلمةِ، وضعْ من حروفها الأصول مثل هذا الذي سُئلتَ أن تبنيَ مثلَه بأن تضعَ الأصلَ في مُقابلِ الأصلِ، والزائدَ في مُقابلةِ الزائدِ، إن كان في الكلمة الذي تبني مثلها زائدًا، والمتحركَ في مقابلة المتحركِ، والساكنَ في مقابلة الساكنِ، وتجعلَ ٦ حركاتِ المبني على (حَسَبِ)[٢] حركاتِ المبنيِّ مثلُه، من ضمٍّ أو فتحٍ أو كسرٍ، وسيتضح بالأمثلة.

و«السِّوار»: بكسر السين وضمها. و«الخاتم»: بفتح التاء وكسرها، وفيه لغاتٌ ٩ أخرى[٣].

وقياس قول أبي علي أن تزيد على ما ذكرنا قولك: وحذفت ما حذف في الأصل قياسا، بأن تقول: إذا ركّبت منها زنتها وعملت ما يقتضيه القياس بالمعنى المذكور، ١٢ وحذفت ما حذف في الأصل قياسا فكيف تنطق به؟ [ط: ٣٦٠]

● **قوله: «وحذفتَ ما حُذِفَ في الأصل».**

خرج القلبُ والإدغامُ، ففي بناء مثل: أوائل، ومُسَارٌّ من القَتْل يقال: أَقاتِل ومُقَاتِلٌّ، ١٥ بلا خلاف.

وقياس قول آخرين: أنك إذا ركّبت منها زنتها... إلى آخر ما ذكرنا، وحذفت ما حذف في الأصل قياسا أو غير قياس، وسنبين أثر الخلاف، إن شاء الله تعالى.

---

(١) في بعض النسخ الخطية للجاربردي ما يُوافق النسخة التي اعتمد عليها المحشي؛ إذ فيها: «إذا فككت صيغته التي هو عليها وتنقل إلى ما طلبت»، وفي النسخة المطبوعة: «إذ فككت صيغته التي كان عليها ونقلت إلى ما طلبت»، فلا وجود فيها للضمير المنفصل (هو)، ولا لكلمة (تنقل). انظر (الرسالة ١٠٠٠).

(٢) ليس في ب.

(٣) وفيه أيضا: الخَتَم، والخاتام، والخَيْتام. انظر (اللسان: ختم).

وينبغي أن تعلم أن ذلك إنما يكون من الحروف الأصلية، أعني لو كان في المثال الذي تبني منه زوائد حذفتها وبنيت من أصول الكلمة ما طلب بناؤه، حتى لو قيل لك: كيف تبني من (مستغفر) مثل (جِذْع) لقلت: (غِفْر)، حذفت الميم والسين والتاء لأنهم زوائد، وكذا لو قيل: ابن من (الخُرُوج) مثل (ضَارِب) لقلت: (خَارِج).

ثم اختلف العلماء في البناء:

فقال سيبويه: لك أن تبني من العربي عربيا ورد مثله في كلام العرب؛ لأن الغرض رياضة النفس وامتحان فهم الطالب وتقوية مُنَّتِهِ على قياس كلام العرب.

وقال أبو الحسن: لك أن تبني من العربي عربيا ورد مثله في كلام العرب أوْ لمْ يرد، ومن الأعجمي أعجميا وعربيا؛ لأنه أزيد في الدربة بصيغ الكلام.

وكلام سيبويه أقيس، وكلام أبي الحسن أوغل في باب الرياضة. وعلى هذا لو قيل ابن من (ضَرَبَ) مثل جَعْفُر، بفتح الجيم وكسر الفاء أو ضمها لم يجز عند سيبويه، ويجوز عند أبي الحسن.

ولا بد من تخالف الصيغتين والأصلين، فلا يقال: كيف تبني من (ضَرَبَ) مثل (خَرَجَ)؟ لأنه لا يتغير شيء، ولا من (ضَرَبَ) مثل (يضرب)؛ إذ يتم الغرض بأن يقال: كيف يكون مضارع ضرب؟ وأيضا لا يبنى من الرباعي ثلاثي ولا من الخماسي رباعي ولا ثلاثي؛ إذ يحتاج حينئذ إلى حذف بعض الحروف الأصول، فيكون هدما لا بناء. ذكر جميع ذلك في شرح الهادي. [ط: ٣٦٠-٣٦١]

● **قوله: «ثم اختلف العلماءُ في البناء».**

الحاصلُ من اختلافهم فيه ثلاثة مذاهب، ذكر الشارح اثنين منها، والثالثُ ذهب الجرمي أنه لا يجوز مطلقًا، قال: لأنه اختراعُ ألفاظٍ لا معاني لها[1].

● **قوله: «فقال سيبويه[2]: لك أن تبني من العربي عربيًا ورد مثله».**

---

(١) انظر (الممتع ٢/٧٣١-٧٣٢، والرضي ٣/٢٩٥، والكافي في شرح الهادي ٢٠٥-٢٠٦).

(٢) انظر مراجع الحاشية الأولى من الصفحة السابقة.

أي: باطّراد، فإن لم تفعل العرب مثلَه، أو فعلتَهُ بغير اطّراد لم يجز؛ لأنه ليس له ما يقاس عليه، فإذا بنيت من الضرب مثل جعفر فقلت: ضَرْبَبٌ، (كان ضَرْبَبٌ)[1] عربيًا، وجاز لنا التكلم به في النظم والنثر؛ لأن العرب قد ألحقت الثلاثيّ بالرباعيّ بالتضعيف كثيرًا نحو: قَرْدَدٍ ومَهْدَدٍ؛ إذ لا فرق بين قياس الألفاظ على الألفاظ، وقياس الأحكام على الأحكام كما ترفع فاعلاً، وإن لم تسمع العرب تكلمت به أصلاً، (قاله)[2] ابْنُ عُصْفُور.

و«المُنَّةُ»، بالضم: القُوَّةُ[3].

قوله: «فمثل مُحَوِيّ...».

هذا شروع في ذكر تفاصيل كيفية البناء، فإذا بنيت مثل (مُحَوِيّ) من (ضرب) قلت على الأكثر: (مُضْرِبِيّ)؛ وذلك لأن قولك: (مُحَوِيّ) اسم فاعل من: حَيَّى يُحَيِّي، وكان قبل لحوق ياء النسبة على خمسة أحرف قبل آخره ياء مشددة، وأنت إذا نسبت إليه حذفت الياء الأخيرة، كما إذا نسبت إلى المشتري فتقول: (مُحَيِّيّ)، فتجتمع كسرة وأربع ياءات، فتحذف إحدى الياءين، وتقلب الأخرى واوا، وتقول: (مُحَوِيّ)، فإذا بنيت مثله من (ضرب) قلت على القول الأول: (مُضَرِبِيّ)؛ لأنه ليس في الفرع قياس يقتضي التغيير، وأما على قول أبي علي فنقول: (مُضَرِيّ)؛ لأنه يحذف ما حذف في الصل قياسا، وقد حذفت لام الكلمة وإحدى العينين فوجب أن يحذف أيضا من الفرع ويقال: (مُضَرِيّ)، وكذا على قول الآخرين؛ لأنهم يحذفون ما حذف في الأصل قياسا أو غير قياس. [ط: ٣٦١]

● **قوله: «حذفت الياء الأخيرة».**

أي: الموجودةَ حكمًا إن سبقَ حذفُها لفظًا للإعلال، كقاضٍ.

---

(١) ليس في ط.

(٢) في النسخ المعتمدة: (قال) بلا ضمير، والصواب إثباته؛ لأن النص السابق لابْنُ عُصْفُور في (الممتع ٢/٧٣٣-٧٣٤)، والضمير عائد عليه.

(٣) انظر (مختار الصحاح: منن).

● **قوله: «فتقول: مُحْوِيٌّ».**

تقدم ما فيه من الحذف في النسب(١).

٣ **وإذا بنيت مثل (اسم) من (دَعَا) قلت: (دِعْو) أو (دُعْو) بضم الدال وكسرها؛ لأن أصل (اسم): سِمْو، أو سُمْو بكسر السين أو ضمها. قال في الصحاح: وأسماء يكون جمعا لهذا الوزن، وهو مثل جِذْع وأجذاع وقُفل وأقفال.**

٦ **وهذا على ما ذهب إليه الأكثرن وعلى ما ذهب إليه أبو علي أيضا؛ لأن الحذف في (اسم) ليس بقياس فيجريه في الفرع، خلافا للآخرين فإنهم يقولون: (اِدْع)؛ لأنهم يحذفون ما حذف في الأصل قياسا أو غير قياس، وقد حذف من الأصل اللام وحركة**

٩ **الفاء بأن نقلت إلى العين لِمَا مَرَّ، وأتي بهمزة الوصل، فإذا حذف من الفرع مثل ذلك احتيج إلى همزة الوصل فيقال: اِدْع.** [ط: ٣٦٢]

● **قوله: «لأن الحذف في (اسْمٍ) ليس بقياس».**

١٢ أي: لأنَّ الواو المتطرفةَ بعد ساكن تجري مَجرى الحرفِ الصحيح كما في: (صِنْوٍ)(٢) و[لَهْوٍ](٣) ونحوهما، وإنما حذفت في (اسم) اعتباطًا، وتقدم تقريره في التصغير(٤).

وإذا بنيت مثل (غَدٍ) من (دعا) قلت: (دَعْو) على القولين أيضا؛ لأن أصله

١٥ **(غَدْو)، والحذف الذي فيه ليس بقياس فيتبعه أبو علي، وقلت (دَعْ) على القول الثالث؛ لأنهم يحذفون ما حذف في الأصل قياسا وغير قياس.**

---

(١) تقدم في النسب (الجاربردي ١١١-١١٢) أن النسب إلى (مُحَيٍّ) اسم فاعل من حَيَّى يُحَيِّي تحيَّةً، إما: (مُحَوِيٌّ) حذفوا إحدى الياءين اللتين إحداهما العين والأخرى المكررة بعد حذف الياء التي هي اللام فقلبوها واوًا، وإما (مُحَيِّيٌّ) يتركونها على حالها على الوجهين في (أُمَيَّة)، فتقول: (أُمَوِيٌّ، وأُمَيِّيٌّ).

(٢) ليس في ط.

(٣) سقط من ص.

(٤) (الجاربردي ١٩٤، والرسالة ٢٠٨).

وفي كلام المصنف لفٌّ ونشر، أي مثل (اسم) من (دَعَا): (دُِعْو)، لا (اِدْع) خلافا للآخرين، ويجوز ضم الدال وكسرها من قوله: (دُِعو) أولا كما أشرنا إليه، وأما قوله ثانيا (دَعْو) فمفتوح الدال لا غير، أي مثل (غَدٍ) من (دَعَا): (دَعْو)، لا (دَعْ)، خلافا للآخرين. ٣

وإذا بنيت مثل (صَحَائِف) من (دَعَا) قلت: (دَعَايَا)، والأصل: (ايو) قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار (دَعَايِي)، ثم قلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة كما في (صَحَائِف)، فصار مما وقعت فيه الياء بعد همزة بعد ألف في باب (مساجد)، وليس مفردها كذلك، فقلبت الياء ألفا والهمزة ياء كما مرّ في (رَكَايَا)، و(شَوَايَا)، واتفقوا ههنا لأنه لا حذف في الأصل، لا على القياس ولا على غير القياس. ٦

وإذا بنيت مثل (عَنْسَل) من (عَمِلَ) قلت: (عَنْمَل) من غير ادغام لئلا يلتبس بفَعَّل، وإذا بنيت مثل (نسل) من (بَاعَ)، و(قَالَ) قلت: (بَنْيَع)، و(قَنْوَل) بالتصحيح وإظهار النون، فالتصحيح لسكون ما قبل حرف العة، وإظهار النون خوف اللبس بفَعَّل. [ط: ٣٦٢] ٩

● قوله: «وإذا بنيت مثل عَنْسَلٍ». ١٢

تقدَّم في ذي الزيادة أنَّه اسمٌ للنَّاقة السَّريعة، وأن نونَه زائدةٌ، على الأصحّ[1].

● قوله: «لئلا يلتبس بفعَّل».

قال الشيخ نظام الدين[2]: «وفَعَّلَ وإن كان مختصًا بالأفعال، لكنه قد // يظن أنّه لفظ قبول مثلاً لو أدغم فعل سمي به ثم نكر» انتهى. ١٥ ٧٥ب

وإذا بنيت مثل (قِنْفَخْر) من (عَمِلَ) قلت: (عِنْمَلّ) بلامين؛ لأن القياس إذا بنيت رباعيا أو خماسيا من ثلاثي أن تكرر اللام. ١٨

وإذا بنيت مثل (قِنْفَخْر) من (بَاعَ)، و(قَالَ) قلت: (بِنْيَعّ)، و(قِنْوَلّ) بالإظهار فيهما؛ لئلا يلتبس بِعِلَّكْد، وهو البعير الغليظ الشديد العُنُق، فإنك لو قلت: (عِمَّل)، و(بِيَّع)، و(قِوَّل) لم يُدر أهو مثل (قنفخر)، وادغم أم مثل (عِلَّكد) في أصله. [ط: ٣٦٢] ٢١

---

(١) (الجاربردي ٢٠٠، والرسالة ٥٣٥).

(٢) (شرحه على الشافية ٥٠٨).

● **قوله: «بالإظهار فيهنّ».**

أي: (في)[1] عِنْمَلٌ السابق، وبِنْيَعٌ، وقِنْوَلٌ.

ولا يبنى مثل (جَحَنْفَل)، وهو الغليظ الشفة، من (كَسَرْت)، ولا من (جعلت)؛ لأنك لو بنيت لقلت: كَسَنْرَر وجَعَنْلَل، فلو لم تدغم يلزم الثقل، ولو أدغمت يلزم اللبس بفَعَلّ.

وإذا بنيت مثل (أُبْلُم)، وهو خوص المُقْل، ومن (وَأَيْتُ) من الوأي، وهو الوعد، قلت: (أُوءٍ)، والأصل (أُوؤُيٌ)، قلبت الضمة كسرة كما قلبت في (الترامي) فصار (أُوئِي)، ثم أُعِلَّ إعلال (قَاضٍ) فقيل: (أُوءٍ). [ط: ٣٦٢]

● **قوله: «قُلتَ: أُوْءٍ».**

أي: بواوٍ بينَ همزة مضمومة، وأخرى مكسورة، وقوله بعده: «قُلتَ: أُوٍّ» بهمزة مضمومة وواو مشددة، وقوله: «يقال: أوى»، هو بالقصر، وقوله: «أُوِيًّا» أصله: أُوُوْيا، فقُلبت الواوُ الثانية ياءً وأُدغمتْ، ثم قُلبتْ ضمةُ الأولى كسرةً.

وإِجْرِدٌ: بجيم، كإِثْمِدٍ، وقوله: «قلتَ: إِيْءٍ»، (هو)[1] بياءٍ بينَ همزتين مكسورتين، وقوله بعده: «قلت: إِيٍّ» هو بهمزة مكسورة وياء مشددة.

وإذا بنيت مثل (أبلم) من (أويت) قلت: (أُوٍّ) بالادغام، والأصل: (أُؤْوُيٌ)، قلبت الهمزة الثانية واوا لزوما لاجتماع الهمزتين، ثم أدغمت الواو المبدلة من الهمزة في التي هي عين، ثم أبدلت ضمة هذه الواو كسرة كما مرّ، فصار (أُوِّي)، ثم أُعِلَّ إعلال (قَاضٍ) فقيل: (أُوٍّ).

وهذا بخلاف (تُووِي)، وأصله (تُؤْوِي)، فإنه إذا قلبت فيه الهمزة واوا فالصحيح أن لا يدغم، وههنا وجب الإدغام، والفرق أن القلب في مثل (أُوٍّ)، واجب لاجتماع الهمزتين فوجب الادغام، وفي (تُؤْوِي) ليس القلب بواجب، فلم يجب الادغام.

(١) ليس في ط.

يقال: أوى فلان إلى منزله يأوي أُويًّا على فُعُول. وإذا بنيت مثل (إِجْرِد)، وهو بَقْلَةٌ، من (وأيت) قلت: (إِيءٍ)، والأصل (إِوْئِيٌ)، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار (إِيئِيٌ)، ثم أُعِلَّ إعلال (قَاضٍ) فصار (إِيءٍ)، فتقول: هذا إيءٍ، ومررت بإيءٍ، ورأيت إيئيًا.

وإذا بنيت من (أويت) مثل (إِجْرِدٍ) قلت: (إِيٍّ)، والأصل (إِئْوِي)، قلبت الهمزة ياء وجوبا لسكونها ووقوع همزة مكسورة قبلها فصار (إِيوِي)، وجب قلب الواو ياء وادغام الياء فيهما فصار (إِيِّي) بثلاث ياءات، وقياس ما اجتمع في آخره ثلاث ياءات أن تحذف الأخيرة حذفا غير إعلالي على الأكثر، ويعرب الاسم إعرابه لو لم يحذف منه شيء، فبقي (إِيّ)، فتقول: هذا إِيٌّ ومررت بإيٍّ، ورأيت إيَّ. هذا على مذهب من يحذف الياء الأخيرة من مثله حذفا غير إعلالي، ويقول: هذا أُحَيٌّ، بالإعراب على الياء لفظا، وأما من يحذفها حذفا إعلاليا ويقول: هذا أُحَيٍّ ومررت بأُحَيٍّ فيقول ههنا: هذا إيٍّ ومررت بإيٍّ، ويلزمه أن يقول: رأيت إِيِّيًا، كما يلزمه أن يقول في النصب: رأيت أُحَيِّيَ. [ط: ٣٦٢-٣٦٣]

● **قوله: «وأما من يَحْذِفُها حَذفًا إعلاليًّا».**

هو مذهبُ أبي عمرٍو، والأولُ مذهب سيبويهِ، وتقدَّمَ بسطُ ذلك في التصغير[1].

---

(١) في (الكتاب ٣/٤٧٢) قال سيبويه: «وأما عيسى فكان يقول: أُحَيٌّ ويصرف، وهو خطأ. لو جاز ذا لصرفت أَصَمَّ؛ لأنه أخف من أَحْمَرَ، وصرفت أَرْأَس إذا سميت به ولم تهمز فقلت: أَرَسَ.

وأما أبو عمرو فكان يقول: أُحَيٍّ، ولو جاز ذا لقلت في عطاء: عُطَيٍّ؛ لأنها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقاية: سُقَيِّية، وشاوٍ: شُوَيٍّ.

وأما يونس فقوله: هذا أُحَيُّ كما ترى، وهو القياس والصواب».

وانظر (الجاربردي ٨٥-٨٧، والرسالة ٢١٦-٢٢٠)، وانظر هذه المسألة في (المسائل البصريات لأبي علي ١/٣١٥-٣١٨، والعضديات له ٤٩، ونكت الشنتمري ٢/٩٤٠-٩٤١، وشَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٥/١٢٦-١٢٧).

وإذا بنيت (إِوَزَّة)، وهو طير الماء، من (وَأَيْتُ) قلت: (إِيئَاة)، والأصل (إِوْأَيَةٌ)؛ لأن أصل (إِوَزَّة): (إِوْزَزَة) على وزن (إِفْعَلَة) نقلت حركة الزاي الأولى إلى الواو، ٣ وادغمت، فإذا بنيت مثلها من (وأيت) يصير (إِوْأَيَة)، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار (إِيأَيَة)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فصار (إِيئَاة).

ولو بنيت مثل (إِوَزَّة) من (أَوَيْتُ) قلت: (إِيَّاة) مدغما، والأصل (إِئْوَيَة)، قلبت ٦ الهمزة الثانية ياء لزوما فصار (إِيوَيَة)، قلبت الواو ياء وادغمت فصار (إِيَّيَة) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فصار (إِيَّاة).

وإذا بنيت مثل (اطْلَخَمَّ)، بتشديد الميم، من (وَأَيْتُ) قلت: (إِيأَيَّي)؛ لأن أصل ٩ (اطلخمّ): (اطلخمم)، فإذا بنيت مثله من (وأيت) يكون (إِوْأَيْيَيَ) بثلاث ياءات، انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار (إِيْأَيْيَيَ)، ادغمت الياء في الياء فصار (إِيأَيَّيَ)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار (إِيأَيَّي)، ويقال: اطلخم ١٢ الليل إذا أظلم. [ط: ٣٦٣]

● قوله: «وإذا بنيتَ مثل: اِطْلَخَمَّ».

أي: على القول بأنه رباعيّ الأصول، كاقشعرَّ، وهو المشهور، أمّا على القول بأنه ١٥ ثلاثيّ ولامه زائدة من الطُّخمةِ، (وهي الظلمة)[1]، وهو اختيار ابن مالك، فإنك تقول في بناء مثله من: (وَأَيْتُ، وأَوَيْتُ): (اِيْلأَيَا، واِيْلَيَّا)[2]، ولو ذكر المصنف نحو: (اقْشَعرَّ) مكان (اطْلَخَمَّ) لكان أمثل؛ لأن الإحالة على متفق عليه أَوْلَى من الإحالة على مختلف فيه[3].

---

(١) ليس في ط.

(٢) في النسخ المعتمدة: (فإنك تقول في بناء مثله من وأيت وأيت ايلايا). وما أثبته هو الصواب، وهو عن شروح الشافية.

(٣) وهاتان المسألتان، أقصد بناء مثل (اطلخم) من وأى وأوى في (الأصول ٣/٢٨٨-٢٨٩، والمنصف ٢/٢٦٨-٢٦٩، وشرح الملوكي ٢١٠)، والاستدراك على المُصَنِّف بأن التمثيل باقشعر أفضل من التمثيل باطلخم؛ لما ذكره من الخلاف في أبنيته الأصول، لابن الناظم في (بغية الطالب ٢٧٠-٢٧١)، وعنه السيد الشريف (١٤٥١).

وإذا بنيت مثل (اطلخم) من (أويت) قلت: (إِيَوِيَّي)، والأصل (إئوَيْيَيَ)، قلبت الهمزة ياء لزوما فصار (إيوَيْيَي)، ثم ادغم في الياء فصار (إِيَوَيَّيَ)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فصار (إِيْوَيَّي)، ولم يدغم الياء في الواو؛ لأن الهمزة همزة وصل، فلو وصلت حذفتها، وترجع الهمزة المنقلبة ياء إلى أصلها فنقول: قال أُوَيَّي، فلذلك لم تدغم. [ط: ٣٦٣-٣٦٤]

● **قوله: «فلذلك لم يدغم».**

تقدم في الإعلال عن ابن مالك ما يوضح ذلك فليراجع[١].

وسئل أبو علي عن مثل (ما شاء الله) من (أَوْلَقَ) فقال: (ما أَلِقَ الإلاقُ)، وبنى هذا على أن (أولقا) فَوْعَلٌ، وإلا يقال: ما وَلَقَ الوَلاَّق، وإذا كان (أَوْلَقٌ) فوعلا فمثال (شاء) منه (أَلِقَ)، ومثال (الله) منه (الإلاق)، لأن أصل (الله): (الإله)، ونقل حركة الهمزة والحذف فيه ليس بقياس فيجريه في الإلاق، ولو نظر إلى لفظة (الله) لقيل: ما أَلِقَ اللاَّق، وهذان على تقدير أن تكون لفظة (الله) من قولهم (أَلَه) إذا تحيَّر، وأما إذا قلنا إنه من قولهم (لاهَ) إذا استتر فالجواب: ما ألق الأَلَق. [ط: ٣٦٤]

● **قوله: «فمثال (شَاءَ) منه (أَلَقَ)».**

الظاهر أن شاء من باب سأل، فـ(أَلَقَ) أيضًا بالفتح، ووقع في شرح اليزدي (أَلْقَ)، أي: بالسكون، قال: «لأن شاء ساكن العين»[٢].

● **قوله: «ونقلُ حركةِ الهمزة، والحذفُ فيه ليس بقياس».**

منعه الشريف؛ لما تقدم في تخفيف الهمزة من جواز مثله قياسًا[٣].

---

(١) انظر (الجاربردي ٢٧٠)، وتحشية المحشي على قول الجاربردي هناك: «إذا اجتمع واوان متحركتان في أول الكلمة تقلب الأولى همزة لزوما». وانظر هذا الكتاب (٢٤٥-٢٤٦).

(٢) (شرحه على الشافية ٦١٢-٦١٣)، وذكر الرضي (٣/٣٠٠) أنه من باب عَلِمَ.

(٣) انظر (شرح الشريف ١٤٥٤، وشرح المُصَنِّف ٨٣/ب، واليزدي ٦١٣-٦١٤)، وهو المجيب، وانظر ما تقدم في باب تخفيف الهمزة في (الجاربردي ٢٥٣) في تخفيف نحو مَسْأَلَةٍ وجَيْأَلٍ وخَبْءٍ.

وأجيب: بأن المراد لزوم ذلك كما في الشرح المنسوب إلى المصنف[٣]، ولا شكّ أنه شاذ، وذكر إدغام اللام في اللام بعده لعروض اجتماع المثلين، قال الشيخ بدر الدين[١]: إنما جمع أبو علي بين القولين بقوله في الجواب: ما أَلِقَ الألاَق، واللاّق على اللفظ؛ لأن ما سلك في الاسم الأعظم من التغيير لم يتمحض أن يكون مقيسًا، ولا أن يكون شاذًا؛ لأنه بالنظر إلى مجرد حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها مقيس إلى التزام الحذف والإسكان الإدغام شاذٌّ، فلمَّا تردَّدَ عنده الاسم بين أن يكون ملحقًا بالمقيس، وأن يكون ملحقًا بالشاذ؛ جاء في بناء مثله في: أَوْلَقَ على وفق أصله تارة، وعلى وفق لفظه أخرى.

● **قوله: «من قولهم: أَلِهَ إذا تَحَيَّر».**

هو بكسر اللام، ويجوز أيضًا أن يكون من (أَلَه) بفتحها، بمعنى عَبَدَ؛ لأنه مألوه؛ أي: معبود، وعلى هذا جرى النظام تبعًا لغيره[٢].

● **قوله: «من قولهم: لاه إذا استتر».**

قال النظام[٣]: جوّز سيبويه أن يكون أصل اسم (الله): لاه، من لاهَ يَلِيهُ لَيْهًا: إذا استتر، أُدخلت عليه الألف واللام فجرى مَجْرى الاسم العلم، والتقدير (لَيَهٌ)، مثل حَسَنٍ؛ قلبت الياء ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، قال: وليس في الأَلَقِ موجبٌ لذلك، فبقي على حاله.

> **ثم قال: «بناء على أنه فَوْعَلٌ...» أي جميع ذلك على تقدير أن يقال: وزن (أولق) فَوْعَل، ولو قلنا إنه أَفْعَلَ لكان الجواب: ما وَلَقَ الوَلاَّق، وما ولق اللاّق، وما ولق الولق.** [ط: ٣٦٤]

● **قوله: «ولو قلنا: إنه أَفْعَلُ».**

---

(١) انظر (بغية الطالب ٢٧٥).

(٢) انظر (شرحه على الشافية ٥١٢، وشرح نقره كار ٢٦٠، وشرح الأنصاري ٢٦٠).

(٣) (شرحه على الشافية ٥١٢-٥١٣).

تقدَّم في ذي الزيادة أن الفارسيّ وغيره أجازوا ذلك، وأن الأول هو مذهب سيبويه[(١)].

٣ ● **قوله: «لكان الجواب... الخ».**

الأول: باعتبار الأصل، والثاني: باعتبار اللفظ، والثالث: بناءً على أنه من قولهم: لاةٌ.

تنبيه: (ما شاء الله) ثلاث كلمات، وقد بنى أبو علي من (أولق) مثل الكلمتين
٦ **الأخيرتين، ولم يبين مثل الأولى لأنه لا يجوز ذلك؛ إذ يحتاج حينئذ إلى حذف بعض الحروف الأصول فيكون هدما لا بناء، وقد قدمنا في أول هذا الباب ما يرشد إلى ذلك.** [ط: ٣٦٤]

٩ ● **قوله: «إذ نحتاج حينئذ إلى حذف بعض الحروف الأصول».**

اعترضه شارح[(٢)] بأن في قول أبي علي في مثل: مُحَوِيٍّ من الضرب: مُضَرِيٌّ حذفًا لبعض الأصول كما سلف.

١٢ وهو اعتراض ساقط؛ لأن الحذف فيما ذكر ونحوه، على القول به، إنما هو للحذف في الأصل، وليس في الكلمة الأولى، ليبني الحذف في فرعها عليه، فلو بنى مثلها لكان الحذف منه كذلك هدمًا محضًا، لا بناء.

١٥ **وسئل أبو علي عن مثل قولك: (بِاسْم) من (أولق) فقال: بِالِقٍ وبُالْقٍ، بكسر الهمزة وضمها، لمّا اختلف في أن أصل (اسْم): (سِمْو أو سُمْو)، وهذا أيضا مبني على أن (أولقا) فَوْعَلٌ.** [ط: ٣٦٤]

---

(١) انظر (الجاربردي ٢٠٧، والرسالة ٥٦١).

وقد نسب ابن جني هذا القول في (الخصائص ٩/١) إلى أبي إسحاق الزجاج، وذكر ابْنُ عُصْفُور في (الممتع ٢٣٦/١) أنه أحد قولين لأبي علي، لكن ابن جني قال في (المنصف ١١٤/١): «لم نرهم قالوا: مولوق»، وانظر (الكتاب ١٩٥/٣، ٣٠٨/٤، والمقتضب ٣٤٣/٢، وشرح الملوكي لابن يعيش ١٣٨، وشَرْح المُفَصَّل له ١٤٥/٩).

(٢) هو الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٦١٣).

● **قوله: «وهذا أيضًا مبني على أن أولقًا فَوْعَلٌ».**

أي: والجواب على أنه أفعل أن تقول: يولق أو يؤلق.

وسأل أبو علي ابن خالويه عن مثل (مُسْطَار) من (آءَةٍ)، وهي اسم شجر فظنه ابن خالويه (مُفْعَالاً)، وتحيّر، فأجاب أبو علي بأنه (مُسْئاء)، وذلك لأن أصل (مُسْطَار): (مُسْتَطَار)، وهو في الأصل (مُسْتَطْيَر)، انقلبت الياء فيه ألفا، ثم حذفت التاء لاجتماعها مع الطاء كما في (مُسْتَطاع)، فإذا بنيت مثله من (آءَة) يكون (مُسْتَأْوَأ)، تحركت الواو، وما قبلها في حكم المفتوح فقلبت ألفا فصار (مُسْتَاء)، ثم حذفت التاء كما في (مُسْتَطَاع) على ما هو القياس عند أبي علي، وأما على الأكثر وهو الوجه الأول فتقول: (مُسْتَاء)؛ لأنهم لا يحذفون من الفرع إلا ما اقتضاه في نفسه لا بالنظر إلى أصله. [ط: ٣٦٤-٣٦٥]

● **قوله: «لأن أصل مُسْطارٍ: مُسْتَطَارٌ».**

أي: منقولاً من اسمِ مفعولِ اسْتَطار يَسْتَطِير: إذا انتشر. قال النظامُ وغيرُه: كأنه قيل للخمر ذلك لهَدِيرِها وانتشارِها في غليانها[(١)].

● **قوله: «ثم حذفت التاء لاجتماعها مع الطاء».**

أي: لأن في النطق بها قبل الطاء عسرًا؛ لاتّحادهما في المخرج، وتبايُنِهما في الانخفاضِ والاستعلاءِ والهمسِ والجهرِ، كما حُذفتْ من استطاعَ يستطيعُ لذلك.

● **قوله: «على ما هو القياس عند أبي علي».**

أي: فإن كان مذهبه كما تقدم[(٢)] أنه يَحْذِفُ من الفرع ما حُذفَ من الأصل قياسًا، وإن لم يوجد في الفرع مقتضى الحذف، فبناء على ذلك أجاب بأنه مُسْآءٌ، فحَـذْفُ التاءِ لحذفها من الأصل، وهو // مستطار؛ لوجود مقتضيه فيه، وإن لم (يوجد)[(٣)] في مستاء؛ ٧٦أ

---

(١) انظر (شرح النظام ٥١٤، وشرح الأنصاري ٢٦١).

(٢) انظر (الجاربردي ٣٦٠، وهذا الكتاب ٥٠٦).

(٣) ليس في ب.

إذ مقتضى هذا الكلام أن حذف التاء من مستطار قياسي، وبه جزم النظام، ومشى عليه اليزدي في رأي أبي علي، وأنكره الشيخ بدر الدين مطلقًا وقال: إنه لا نظير له في الكلام إلا: اسطاع يسطيع، ولو كان مقيسًا لجاز مثله في: استطاب الشيء، واستطال عليه، ولا يقول بجواز ذلك أحدٌ، وعلى هذا قول أبي علي في مثل (مُسْطَارٍ) من أَلِقَ مشكلٌ، وقولُ ابنِ الحاجب: «فأجاب على أصله» بناء على أن الحذف في مسطار مقيسٌ غيرُ مستقيمٍ، وقال: «ولا يتجه عندي صحةُ قولِ أبي علي على ذلك إلا أن يكون أصله في بناء مثل ما حذف منه شيء أن يأتي بالمبنيّ على أصل ما حذف منه حرف أصليٌّ حذفًا مقيسًا، أو حذف منه حرفٌ زائدٌ مطلقًا؛ لأن الإخلال به في البناء لا يؤدي إلى حذف شيء من أصول المبني»[1] انتهى.

فإن قيل: لم قلتم بأن أصله (مُسْتَأْوأ) بالواو دون الياء؟ قلت: لما سيجيء أن الألف إذا كانت عينا وجهل أصلها حملت على الانقلاب عن الواو. [ط: ٣٦٥]

● **قوله: «دون الياء».**

فيه إشارة إلى ردِّ ما وقع في شرح الشريف تبعًا لشرح المصنف من أن الأصل: (مستأيأ)، بالياء، وقد تبعه اليزدي[2] أيضًا في ذلك، وأيده بأن المتجانسين لهما ثقل، خصوصًا إذا كانتا همزتين، قال: «فالوجه تقرير الياء؛ لأنها أخف فيندفع بها بعض الثقل» انتهى، فَلْيُتَأَمَّل[2].

وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه يلزم أبا علي أن لا يكون الجواب في قولك (ما شاء الله) (ما ألق الإلاق)، ولكن ينبغي أن يقول: (ما ألق اللاّق)؛ لأن الهمزة حذفت من الأصل حذفا قياسيا، فإن قال: هو غير واجب، قلنا: وحذف التاء في (مُسْتَطَاع) غير واجب أيضا.

---

(١) انظر (الشافية ١٣٥، وشرحها للمصنف ٨٣/ب، ولابن الناظم ٢٧٥، ولليزدي ٦١٤، وللنظام ٥١٤-٥١٥).

(٢) انظر (شرح المُصنِّف ٨٣/ب، وابن الناظم ٢٧٥، والسيد الشريف ١٤٥٧-١٤٦٠، واليزدي ٦١٣).

ثم قيل فيه: ولعل أبا علي أجاب كذلك، وإنما وقع الغلط في الخطّ؛ لأن الخطّ واحد. ذكر أبو منصور في كتاب عمله لبيان المعرَّب (المُصْطَار) من صفات الخمر، يقال: هو روميّ معرّب، ويقال: (مُسْطَار) بالسين أيضا، وهي التي فيها حلاوة.

[ط: ٣٦٥-٣٦٦]

● قوله: «ولعلّ أبا علي أجاب كذلك...».

أي: قال في الجواب: (ما أَلْقَ اللاَّق)، هذا هو الظاهر في معنى الإشارة؛ لأن المفهوم من كلام المصنف في الشرح، كما في بغية الطالب، هو استصوابُ جواب أبي علي في هذه المسألة على الأصل الذي عزاه إليه، واستشكال جوابه في تلك بـ:ما ألق الإلاقُ، ووقع في شرحي الشريف واليزدي: أن المعنى لعل جواب أبي علي كان مستاء، كما هو الجواب على الأكثر، وهو بعيد جدًا من عبارة المصنف، ومن المقصود بها.

● قوله: «لأن الخطَّ واحدٌ».

يريد أنهما متقاربان فيه، فأجرى القرب المؤكد مُجرى الوحدة، على أنه قد وقع في بعض نسخ شرح المصنف[1]: «لأن الخط يتقارب».

● قوله: «المصطار من (صفات)[2] الخمر».

قال في القاموس[3]: «المُصْطار، بالضَّمِّ: الخَمْرُ»، وقال في فصل السين: «المُسْطار: الخمرُ الصَّارِعةُ لشاربها، أو الحامضةُ، أو الحديثة» انتهى. ووقع في الصحاح[4]: «المِسطار، بكسر الميم: ضرب من الشَّرَاب فيه حموضة»، قال النظام[5]: «وهو يُصَوِّبُ ظَنَّ ابن خالويه».

---

(١) فيما استطعت الوقوف عليه من نسخ شَرْح المُصَنِّف: «لأن الخط واحد».

(٢) ص، هـ: (صفة).

(٣) انظر (القاموس: صطر، سطر).

(٤) (الصحاح: سطر)، وجاء بعده: «وبالصاد أيضا».

(٥) (شرحه على الشافية ٥١٥).

● **قوله: «وهي التي فيها حلاوة[(١)]».**

الضمير للمُصْطار بالصاد والسين، فَلْيُتأَمَّل.

وسأل ابن جنّي ابن خالويه عن مثل (كَوْكَبٍ) من (وَأَيْت) مخففا مجموعا جمع السلامة مضافا إلى ياء المتكلم فتحير أيضا، فقال ابن جنّي: (أَوِيّ). والأصل: (وَوْأَيٌّ)، فإذا خففته بنقل حركة الهمزة وحذفها يصير (وَوَيٌ)، وإذا أعللته كإعلال (رَحَى) يصير (وَوًى)، ثم إذا جمعته جمع السلامة يصير (وَوَوْن)، فإذا أضفته إلى ياء المتكلم سقط النون ويصير (وَوَوْيّ) ادغمت الواو في الياء فيصير (وَوَيٌّ)، ثم تقلب الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين كما في (أويصل)، فصار (أَوَيٌّ).

وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أن قلب الواو الأولى في مثله غير لازم؛ لأن الثانية في حكم الساكن لعروض الثقل عليها، فلو قيل: (وَوَيٌّ) لكان مستقيما.

وأنا أقول: هذا يؤيد ما ذكرناه في الإعلال في أول الفاء: لجواب اعتراض بعض الشارحين، ومثل (عَنْكَبُوت) من (بعْت): بَيْعَعُوت)، هذا ظاهر إن قلنا: وزن (عنكبوت): (فَعْلَلُوت) كما هو المذكور في أكثر الكتب، وأما إن قلنا: وزنه (فَنْعَلُوت) كما يشعر به المذكور في الصحاح، فمثلها من البيع: (بَنْيَعُوت)، والصحيح الأول؛ لأن زيادة النون ثانية ساكنة قليل. [ط: ٣٦٦]

● **قوله: «هذا يؤيد ما ذكرناه في الإعلال».**

تقدم هناك في هذا النوع إيضاح المسألة وما فيها من الكلام فليراجع[(٢)].

● **قوله: «كما يُشعر به المذكورُ في الصحاح».**

---

(١) هذا من كلام الجواليقي في (المعرب ٣٢١) مما نقله عنه الشارح، وفي النسخة المطبوعة من الشرح، وفي عدد من نسخه الخطية: «وهي التي فيها خلاف»، بكلمة (خلاف) وليس حلاوة. وانظر (شرح الجاربردي الرسالة ١٠١٤).

(٢) انظر (الجاربردي ٢٧٠، والرسالة ٧٣٥، وهذا الكتاب ٢٤٥-٢٤٦).

أي: لأنه ذُكر فيها في مادة: (عكب)، لا مادة: (عنكب)[1].

ومثل (اطْمَأنَّ) من (البيع): (ابْيَعَعَّ) بتشديد العين الثانية وتصحيح الياء؛ لأن أصل (اطمأن): (اطْمَأْنَن)، نقلت حركة النون إلى الهمزة، وادغمت النون في النون، فإذا بنيت مثله من (البيع) يكون (ابْيَعْعَعَ)، تدغم العين الثانية في الثالثة بعد نقل الحركة كما في مماثله فيصير (ابْيَعَعَّ)، ولا تقلب الياء ألفا، لِمَا مَرَّ من أن توسط حرف العلة بين الساكنين مانع من الإعلال كما في (اسْوَدَّ)، و(ابْيَضَّ).

ومثل (اغْدَوْدَن) من (القول)، و(البيع): (اقْوَوَّل)، و(ابْيَيَّع)، وأصلهما: (اقْوَوْوَلَ)، و(ابْيَوْيَعَ)، فأدغمت الواو الثانية من (اقْوَوْوَلَ) في الثالثة لسكونها وتحرك الثالثة، فصار: (اِقْوَوَّل)، وقلبت واو (ابْيَوْيَعَ) ياء لسكونها قبل االياء، ثم ادغمت في الياء، وقال أبو الحسن: (لقْوَيَّل)، وذلك لأنه قلب الواو الأخيرة في (اقْوَوْوَلَ) ياء لضعفها بتطرفها، كراهة للجمع بين ثلاث واوات، فصار (اقْوَوْيَل)، ثم قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء، وادغمت في الياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، فصار (اِقْوَيَّل). [ط: ٣٦٦-٣٦٧]

● **قوله: «لضعفها بتطرفها».**

أي: بالقياس إلى الأوليين.

«ومثل اغْدُودِنَ...».

أي لو بنيت للمفعول منهما قلت: (اقْوُووِل)، و(ابْيُويِع) على المذهبين، فلا تدغم لئلا يلتبس بناؤه ببناء آخر. قال في شرح الهادي: «إنما لم تدغم لأن الواو الثانية في (اقوُووِل)، والواو في (ابيُويِع) صارت مدة زائدة لسكونها وانضمام ما قبلها، فجرى مجرى ألف (فَاعَل) فلم تغير، ولهذا لم يلزم الهمزة في (فُوعِل) من (الوعد) إذا قلنا (وُوعِد)؛ لأن الثانية مدة، وأبو الحسن لم يعتدّ بالواو الثانية لمدّها، كما لم يعتدّ بها في (سُوِير) فلم تقلب». هذا هو المذكور في شرح الهادي، وقوله:

(١) انظر هذه المسألة في (المنصف ٢/٢٥٨، والممتع ٢/٧٥٠).

«لم يلزم الهمزة من فُوعِل... إلخ» مبني على رأي من رأى قلب الواو الأولى همزة وجوبا في نحو (أواصل)، وإن لم تكونا متحركتين، وقد مرّ ما فيه من الكلام، ومثل (مَضْرُوب) من (القُوّة): (مَقْوِيّ)، والأصل: (مَقْوُوٌ) قلبت الواو المتطرفة ياء كراهة لاجتماع الواوات، فصار: (مقووي)، ثم قلبت الواو الثانية ياء وادغمت فيها لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، ثم أبدلت الضمة كسرة فقيل: (مَقْوِيّ).

[ط: ٣٦٧]

● **قوله: «لئلا يلتبس بناؤه ببناء آخر[1]».**

هو بناء مجهولِ بابِ (اِفْعَوَّلَ)، كما صرَّح به الشيخ نظام الدين[2]، وهو ظاهر، فقول شارح[3]: «لا بناءَ يلتبس هذا المثال به بتقدير الإدغام؛ إذ الأبواب محصورة» ساقط.

● **قوله: «قُلبت الواوُ المتطرفةُ ياءً».**

فارقَ ما تقدّم في مثال (اغدودن) من القول على الرأي المقدم، وهو مذهب سيبويه، بأن الطرف يُستثقل فيه ما لا يُستثقل في الوسط؛ لأنه محلُّ التغيير، قال ابْنُ عُصْفُور[4]: «ألا ترى أنهم يقلبون مثلَ: عُصِيٍّ، ولا يلزم ذلك في مثل: صُوَّمٍ».

وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه قلبت الواو المتطرفة ياء مثلها في (قَوِيَ) كما قالوا (مَرْضِيّ) من (رَضِيَ)، وهذا يوهم أن قلب الواو المتطرفة ياء في مثل (مَرْضِيّ) قياسي، وليس كذلك لِمَا مَرَّ في الإعلال أنه تقلب الواو طرفا بعد الضمة في المتمكن ياء، والمدّة إنما لن تؤثر إذا كانت في الجمع، أما في المفرد فتؤثر، ولهذا

---

(١) أصل هذه العبارة للمُصَنِّف في (شرحه على الشافية ٨٤/أ).

(٢) (شرحه على الشافية ٥١٧).

(٣) هو اليزدي (٦١٦)، ولم يرتض الرضي كذلك (٣/٣٠٤) هذا التعليل الذي ذكره المُصَنِّف، أقصد خشية التباس بناء بآخر.

(٤) انظر (الكتاب ٤/٤٠٧، والمنصف ٢/٢٧٧، والممتع ٢/٧٦١-٧٦٢).

يقال: عُتُوّ وجُثُوّ إذا كانا مَصْدرين، ولذا ذكر بعده: وقد جاء نحو (مَعْدِيّ)، و(مَغْزِيّ) كثيرا والقياس الواو.

٣ وقال في الصحاح: «يقال: رضيت الشيء وارتضيته فهو مرضيّ، وقد قالوا: مَرْضُوّ، فجاءُوا به على الأصل والقياس».

وهذا أيضا يدل على أن قوله: «كما قالوا: مرضي من رضي» ليس بصحيح، ٦ ويمكن أن يقال: معنى الكلام المذكور في الشرح المنسوب إلى المصنف أن القياس أن لا تقلب واو (مرضوّ) ياء؛ لأن المكدة مانعة كما ذكرتم، لكن حملوه على (رَضِيَ)، وكذا حكم (مقويّ) مع (قوي)، فحينئذ يندفع ما أوردنا عليه.

٩ وإذا بنيت مثل (عُصْفُور) من القوة قلت: (قُوِّيّ)، والأصل (قُوْوُوٌ) بأربع واوات: الأولى عين، والثانية لام، والثالثة زائدة كما في (عصفور)، والرابعة لام مكررة، قلبوا الأخيرة ياء ثم ادغموا فصار (قُوُّيّ) ثم أبدلوا ضمة الواو كسرة فقالوا: ١٢ (قُوِّيّ).

ولو بنيت مثل عصفور من (الغزو) قلت: (غُزْوِيّ)، والأصل: (غُزْوُوٌ)، قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة لاجتماع ثلاث واوات، ثم ادغمت الواو فيها وكسرت كما ١٥ مرّ. [ط: ٣٦٧-٣٦٨]

● قوله: «وكَسَرْتَ».

أي: الواوَ الأولى، فالأحسنُ حينئذ بناءُ هذا الفعلِ والفعلينِ قبلَه للفاعل[1].

١٨ وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنهم قلبوا الأخيرة على الأصل المتقدم، وأراد به نحو (مَرْضِيّ) من (رَضِيَ)، وقد عرفت فساده، ومما يدل على فساده ما ذكر في شرح الهادي من أنك لو بنيت (مَفْعُولاً) من (القوة) قلت: هذا ٢١ مكان مقوي فيه، بقلب الواو ياء، كراهة اجتماع ثلاث واوات، وتقول فيه من

(١) وهما (قلبت، أدغمت) في قول الجاربردي: «وقلبتَ الواوَ الأخيرة ياءً كراهةً لاجتماع ثلاث واوات، ثم أدغمتَ الواوَ فيها، وكسرتَ كما مرَّ».

(الشقاء): مَشْقُوٌّ فيه، فلا تُغَيِّرْ، كما لا تُغير مَغْزُوّ.

فظهر أن علة القلب ما ذكرنا لا ما ذكر في الشرح المنسوب، إلا إذا حمل على المعنى الذي ذكرنا فيه فيستقيم. ٣

وإذا بنيت مثل (عَنُدَ) من (قَضَيْت) قلت: (قَضٍ)، والأصل (قَضُيٌ)، أبدلوا ضمة الضاد كسرة، ثم أُعِلَّ إعلال (قَاضٍ) فقيل: (قَضٍ).

ومثل (قُذَعْمِلَة) من (قضيت): (قُضَيَّة)، والأصل: (قُضَيْيِيَة) بثلاث ياءات: الأولى: لام الكلمة، والثانية والثالثة لام مكررة، فحذفت الياء الأخيرة كما في (مُعَيَّة) تصغير (مُعَاوِيَة) عند اجتماع ثلاث ياءات، ثم ادغمت الياء الأولى في الياء الثانية. ٦

ومثل (قُذَعْمِيلَة): (قُضَوِيَّة)، والأصل: (قُضَيْيِيَة) بأربع ياءات، الأولى لام، والثانية لام مكررة، والثالثة زائدة، والرابعة لام مكررة، ثم ادغمت الياء الأولى في الياء الثانية، والثالثة في الرابعة، فصار (قُضَيِّيَة)، كرهوا اجتماع الياءات كما كرهوا في (أُمَيِّيّ)، فحذفوا الياء الأولى وقلبوا الثانية واوا كما فعلوا في (أُمَوِيّ) فصار (قُضَوِيَّة). ٩ ١٢

ومثل (حَمَصِيصَة) من (قضيت): (قَضَوِيَّة)، والأصل (قَضَيِيَة)، ادغمت الياء في الياء ثم قلبت الياء الأولى واوا فصار (قَضَوِيَّة). ١٥

والحَمَصِيصَة، بالصاد الغير المعجمة، بقلة حامضة تجعل في الأقط. [ط: ٣٦٨]

● قوله: «والحَمَصِيصَةُ».

هو بفتح الحاءِ والميمِ مخفَّفةً، وقد تُشدَّدُ. و«اللَّبْـلاب»، بفتـح الـلام، و«الحُلَّـبُ»، كسُكَّرٍ: نبت[1]. ١٨

(١) جاء في اللسان: «الحَمَصِيصُ: بقلةٌ دون الحُمَّاضِ طيّبة الطعم، تنبت في رمل عالج، وهي من أحرار البقول، واحدته: حَمَصِيصَةٌ. وقال أبو حنيفة: بقلةُ الحمصيص: حامضة تُجعل في الأقط، تأكله الناس والإبل والغنم»، وقال الأزهري: «رأيت الحمصيص في جبال الدهناء وما يليها، وهي بقلة جعدة الورق حامضة، ولها ثمرة كثمرة الحمّاض، وطعمها كطعمه، وسمعتهم يشدّدون ⇦

ومثل (مَلَكُوت) من (قَضَيْت): (قَضَوْتُ)، والأصل: (قَضَيُوت)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين، فصار (قَضَوْت)، ووزنه (فَعَوْتُ)، ومثل (جَحْمَرِش) من (قَضَيْتُ): (قَضْيَيٍّ)، والأصل (قَضْيَيِيٌ)، أعلت الأخيرة كما أعلت ياء قاض فصار (قَضْيَيٍ)، ولم تعلّ هذه الياء مع تحركها وانفتاح ما قبلها لأنها متوسطة للإلحاق، ومثلها لا يقلب، وإنما أعلت الأخيرة وإن كانت للإلحاق لأن مثلها تعلّ كما في (عِلْبَاء)، و(مِعْزَى).

ومثل (جحمرش) من (حَيِيتُ): (حَيَّوٍ)، والأصل: (حَيْيَيٌ) أعلت الأخيرة إعلال (قَاضٍ)، ثم أبدل ما قبلها واوا لاجتماع الياءات.

ومثل (حِلِبْلاب) من (قضيت): (قِضِيضَاء)، والأصل: (قِضِيضَاي)، قلبت الياء الأخيرة همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة.

والحلبلاب، بالكسرة: النبت الذي تسميه العامة: اللّبلاب، ويقال: هو الحُلَّب الذي تعتاده الظباء.

ومثل (دَحْرَجْتُ) من (قَرَأَ): (قَرْأَيْتُ)، والأصل (قَرْأَأْتُ)، قلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين، وكان القياس قلبها ألفا لأنها ساكنة قبلها فتحة، لكن لما اتصل بها تاء المتكلم ولا يكون قبلها ألف وجب قلبها ياء.

وإذا بنيت مثل (سِبَطْر) من (قرأ) قلت: (قِرَأْيٌ)، والأصل (قِرَأْأٌ)، قلبت الهمزة الثانية ياء.

وذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك أن ههنا سؤالين: الأول: أنه لِمَ

⇦ الميم في الحمّصيص»، وفي اللسان أيضا: «الحِلِبْلابُ: نبتٌ تدوم خُضرته في القيظ، وله ورق أعرض من الكف، تسمن عليه الظباء والغنم، وقيل: هو نبات سُهليّ، ثلاثيٌّ كسِرِطراط، وليس برباعي؛ لأنه ليس في الكلام كسِفِرْجالٍ»، وفيه أيضا: «الحُلَّبُ: نبت ينبسط على الأرض، وتدوم خضرته، له ورق صغار يُدبغ به، وقال أبو زياد: من الخِلْفة: الحُلَّبُ، وهي شجرة تَسْطَّح على الأرض، لازقة بها، شديدة الخضرة، وأكثر نباتها حين يشتد الحرّ. قال: وعن الأعراب القُدُمِ: الحُلَّبُ: يسلنطح على الأرض، له ورق صغار مرّ، وأصلٌ يُبعد في الأرض، وله قضبان صغارٌ». انظر (التهذيب: حمص، والمخصص ١١/١٧٤-١٧٥، واللسان: حلب، حمص).

قلبت الثانية دون الأولى؟ والجواب: أنها لام، واللام أولى من العين بالإعلال؛ لأن الطرف بالتغيير أولى. والثاني: لم كان القلب إلى الياء؟ والجواب: أن الياء تغلب على اللام، ألا ترى أن الواو متى وقعت رابعة فصاعدا قلبت ياء كأغزيت واستغزيت، ولذلك قال التصريفيون: إن الألف إذا كانت لاما وجهل أصلها حملت على الانقلاب عن الياء، بخلاف ما إذا كانت عينا فإنها تحمل على الانقلاب عن الواو.

ثم ذكر في موضع آخر منه أنه إن قيل: لِمَ لَمْ تدغم الأولى في الثانية ويستغن به عن القلب كما في ءِأَّال؟ فالجواب من وجهين:

- الأول: أن أبا عثمان سأل أبا الحسن عن ذلك فأجابه بما معناه أن العينين لا يكونان إلا بلفظ واحد، أما اللامان فقد يكونان مختلفين كدرهم وجعفر، ومتفقين كجلباب، فلذلك افترقت الحال بينهما.

- والثاني: أنه يجوز في الحشو ما لا يجوز في الطرف.

فظهر لك من هذا أن قلب الهمزة الثانية ياء واجب، فما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف من أنه «لو قيل (قِرَأْو) لكان أولى؛ لأن الهمزة الثانية في كلمة إذا كانت متحركة إنما تقلب ياء في نحو (جاءٍ)، و(أئمة)، وتقلب واوا فيما عداه» سهو لما عرفت، ولأن ما ذكره من حكم الهمزتين المتحركتين، وما نحن فيه ليس كذلك.

وإذا بنيت مثل: (اطمأننت) من (قرأ) قلت: (اقرأيأت)، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه لو قيل: (اقرأوأت) لكان أقرب، لما تقدم، وفيه النظر الذي تقدم.

وإذا بنيت مثل (يطمئن) منه قلت: (يَقْرَئِيء)، كيقرعيع، وأصله (يقرأئيء) بثلاث همزات، نقلت كسرة الهمزة الوسطى إلى الهمزة الساكنة قبلها فقلبت ياء، فصار (يَقْرَئِيء)، ولم يقولوا: (يَقْرَأْئِئُ)؛ لأنه لما نقل في يطمئن حركة اللام الأولى إلى ما قبلها فعلوا بمماثله مثله لما أمكن ولم يدغموا كما أدغموا في (يطمئن)؛ لأن الهمزة في مثله لا تدغم. [ط: ٣٦٨-٣٧٠]

● **قوله: «لأن الهمزة في مثله لا تدغم».**

أي: لأنه ليس من بابِ (سَأَلَ) ونحوِه.

مسائل أخرى من كتاب سيبويه وغيره[1]

تقول: إذا بنيتَ مثال أُعْجُوبَةٍ من غَزَوْتُ: أُغْزُوَّةٌ، بتشديد الواو، ومن رميت: أُرْمِيَّةٌ، وأصلها: أُرْمُوْيَةٌ، فقلبت الواو ياءً وأُدغمتْ، ثم كُسرت الميمُ، ومن قَوِيتُ: أُقْوِيَّةٌ، والأصل: أُقْوُوْوَةٌ بثلاث واوات، فجَرَتْ مَجرى مثالِ مَضْرُوب من القُوَّة. ٣

وفي مثال (صَيْرَفٍ) من قَوِيتُ: قَيًّا، والأصل: قَيْوَوٌ فأُدغم، وقلبت الواوُ الثانية ياءً ثمّ ألفًا. ٦

وفي مثال (سيِّد) منه: قَيٍّ بالكسر، والأصل: قَيْوِوٌ، فأُدغم وأُعلت الثانيةُ كغازٍ.

وفي مثال (مَقْبُرَةٍ) من رَمَيتُ: مَرْمُوَةٌ.

وفي مثال (خَفَقَانٍ) منه: رَمَيانٌ بالتصحيح. ٩

وفي مثال: (كَوَأْلَلٍ) من غَزوتُ: غَوَزْوًا، والأصل: غَوَزْوَوٌ، فأعلت الأخيرة كعصًا، ومن رميت: رَوَمْيًا، ومن شويت: شَوَيًّا، والأصل شَوَوْيَيٌ، فقلبت الأخيرة ألفًا[2]، ثم أدغمت الواو الثانية، ومن حَيِيْتُ: حَوَيًّا، والأصل حَوَيْيَيٌ، فأدغم وأعلّ. ١٢

وفي مثال // (اغدودن) مبنيًا للفاعل من: سار: إِسْيَيَّرَ، والأصل إِسْيَوْيَرَ، وللمفعول: أُسْيُوْيِرَ من غير إدغام. ٧٦ب

وفي مثال (أَخْرجتُ) من يوم: أَيَّمْتُ، والأصل: أيْوَمْتُ. ١٥

وفي مثال (جَعفرٍ) من جاء: جَيْأًى، والأصل: جَيْئَأٌ، فقلبت الأخيرة ياء، وأُعلت كعصا، (وقياس)[3] قولِ الخليل أن يقال: جَأْيًأ، بياء بين همزتين.

---

(١) جميع ما ذكر المحشي هنا من أوله إلى مثال (أصدقاء من العيّ) أخذه عن اليزدي (٦٢٢-٦٢٨)، وهو عن (الكتاب ٤/٤٠٦ وما بعدها)، ومن بناء مثال (قمحدوة) إلى آخر ما ذكره عن (المنصف ٢/٢٤٠-٢٩٩، والممتع ٢/٧٢٩-٧٧٤).

(٢) فصار: شَوَوْيًا، ثم قلبت الواو الثانية ياء لسبقها ساكنة للياء بعدها، فصار: شَوَيْيًا، ثم أدغمت الياءان فصار: شَوَيًّا.

(٣) ص، هـ: (قيل)، والتصويب عن الخضر اليزدي (٦٢٥)، و(ط).

وفي مثال (بُرْثُنٍ) منه: جُوْءٍ بجيم مضمومة وواو وهمزة مكسورة والأصل: جُيْـؤُءٌ، فقلبت الياء واوًا، والهمزة الثانية ياء، ثم أعلت كقاض.

وفي مثال (مُسْعُطٍ) من بِعْتُ: مُبْيِعٌ عند سيبويه، ومُبُوْعٌ عند الأخفش. ٣

وفي مثال (أصدقاء) من العِيِّ: أَعِيَّاءُ، بالإدغام، وأَعْيِياءُ بالفك.

وفي مثال (قَمَحْدُوَةٍ) من الغزو: غَزَوِّيَةٌ، والأصل: غَـزَوْوُوَةٌ، بثلاث واوات، فقلبت المتطرفة ياء، والضمة قبلها كسرة، ثم أدغمت الأولى في الثانية، ومـن الرمـي: رَمَيُّـوَةٌ، إن بنيت الكلمة على التأنيث، ورَمَيِّيَةٌ بقلب الواو ياء، وكسر ما قبلها إن بنيت على التذكير. ٦

وفي مثال (عُصْفُورٍ) من الوعد: وُعْدُودٌ، وإن شئت أُعْدُودٌ، فتهمز الواو لانضمامها.

وفي مثال (طُوْمار) منه: أُوعَادٌ، لا غير؛ لاجتماع واوين. ٩

وفي مثال (إِخْرِيْطٍ) منه: إِيْعِيْدٌ.

وفي مثال (اغْـدَوْدَنَ) مـن رَدَدْتَ: اِرْدَوَدَّ، والأصـل: ارْدَوْدَدَ، ومـن وَدِدْتُ: اِيـدَوَدَّ، والأصل: اِوْدَوْدَدَ. ١٢

وفي مثال (غَضَنْفَرٍ) من جَيْأَلٍ: جَأَنْلَلٌ، فتجرد الفرع من الياء؛ لأنها زيادة ليست في الأصل، وتزيد النون بإزاء النون.

قال ابنُ عُصْفُور: وتقول في مثـل (أُتْرُجَّـةٍ) إذا بنيـتَ مـن الهمـزةِ: أُوْأُوْءَةٌ، والأصـل بخمس همزات، فقلبت الثانية والرابعة واوين لسكونهما وانضمام ما قبلهما. ١٥

وفي مثال (مُحْمَرّ) من الواو: مُوَّوٍ، والأصـلُ: مُـوْوَوِوٌ، فقلبـت الرابعـة يـاءً لتطرفهـا وانكسار ما قبلها، وأعلّت كقاضٍ، وأُدغمت الأولى في الثانية. ١٨

وفي مثال (جَالَيْنُوسَ) من أَيُّوبَ: آوَيْيُوبُ، فتظهر العين لأنهـا فـي القيـاس واو؛ لأن أيوب إذا حُمل على كلام العرب أشبه العَيُّوقَ، فمثاله على هذا فَيْعول، وهمزته أصل، من: آب يؤوب، فكذلك لما بنيت منه مثلَ: جَالَيْنُوسَ، والله سبحانه وتعالى أعلم. ٢١

قوله: «الخط...».

٣ اعلم أن للشيء في الوجود أربعة مراتب:

الأولى: حقيقته في نفسه، والثانية: مثاله في الذهن، وهذان لا يختلفان باختلاف الأمم.

٦ والثالثة: اللفظ الدال على المثال الذهني والوجود الخارجي، والرابعة: الكتابة الدالة على اللفظ، وهذان يختلفان باختلاف الأمم، كاختلاف اللغة العربية والفارسية، والخط العربي والهندي.

٩ والمقصود في هذا الموضع بيان أحكام الخط العربي، فإنه ليس جاريا على اللفظ، فإنه قد يحذف من الكتابة ما يثبت في اللفظ، وقد يزاد في الكتابة ما لم يتلفظ به، ويبدلون الحرف من الحرف بأن يكتب بالياء أو بالواو ويكون اللفظ بالألف،

١٢ كالصلوة، والحبلى، فلا بد من بيان ذلك كله. [ط: ٣٧٠-٣٧١]

● قوله: «وهذان لا يختلفان باختلاف الأمم».

أي: لا تختلف دَلالة الثاني على الأول بذلك؛ لأنها بحسب الحقيقة، لا الوضع،

١٥ بخلاف دَلالةِ (الآخرين)(٢) فإنها بالوضع؛ إذ لا علاقة بين المعاني والألفاظ على الأمر العامِّ، ولا بين الألفاظِ والنُّقوشِ الموضوعة، فلذلك جاء الاختلاف، ثم الموجود بالمعنى الأول حقيقيٌّ بالاتفاق، وبالثاني مجازيٌّ عند أكثر المتكلمين كالآخرين بالاتفاق.

١٨ وعرفه بأنه «تصوير اللفظ بصورة هجائه»، يعني: تصوير اللفظ المقصود

---

(١) انظر مسائله في (أدب الكاتب - تقويم اليد، وكتاب الهجاء لابن الدهان، والتسهيل ٣٣٢-٣٣٨، والمساعد ٤/٣٤٤-٣٨٠، والهمع ٦/٣٠٦-٣٤٤)، بالإضافة إلى شروح كلٍّ من أدب الكاتب والتسهيل والشافية.

(٢) ب: (الأخرى).

تصويره، يقال: هجوت الحروف هجوا وهجاء، وهجّيتها تهجية وتهجيت، كله بمعنى، فالهجو والهجاء والتهجي: تعديد الحروف بأسمائها، والألفاظ التي يتهجى بها أسماءٌ مسمياتها الحروف المبسوطة، أي المفردة البسيطة التي منها رُكبت الكلم، فقولك (ضاد) اسم به يسمى (ضَه) من (ضرب) إذا تهجيته، وكذلك (راء)، (باء) اسماء لقولك: (رَهْ)، (بَهْ). [ط: ٣٧١]

● **قوله: «تصوير اللفظ بحروف هجائه».**

يعني: تصويرُه برسمِ حروفِ هجائِه؛ أي: لا تُرسم حروفُ أسماءِ حروفِ هجائِه، فإذا قيل: اكتبْ زيدًا، فإنك تكتب مسمى: زايٍ، وياءٍ، ودالٍ، دونَ أسمائِها.

● **قوله: «وكذا را، با[1]».**

قال الرضي[2]: «إذا كان ثاني الاسم الثنائي حرفَ علةٍ وجب تضعيفُه إذا أعربتَه، سواء جعلتَه علمًا للفظِ، أو لغيره، نحو: (لو، وفي)، ولا تقول: هذا لوّ وفيّ ولاء، زدتَ على ألفِ (لا) ألفًا أخرى، وجعلتَها همزةً تشبيهًا برداءٍ، وكساءٍ، وإنما أوجبوا التضعيفَ؛ لأنك لو أعربتَ بلا زيادة حرف آخر أسقطت حرف العلة للتنوين، فيبقى المعربُ على حرف، ولا يجوز». ثم قال: «ولأجل خوف بقاء المعرب على حرف واحد إذا أردت إعراب أسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين، نحو: (با، تا، ثا)، وإن لم يكن المعرب منها علمًا ضَعَّفْتَ الألف وقلبتها همزة للساكنين، فتقول: هذه باءٌ وتاءٌ، ودليلُ تنكيره وصفُها بالنكرات، نحو: هذه باءٌ حسنةٌ، كما جاز في نحو: من، وما، إذا جعلت أعلامًا للفظ؛ لأنها موضوعة لتُستعمل في الكلام المركب مع البناء، فجاز لك حكاية تلك الحال في التركيب، بخلاف أسماء حروف المعجم، فإنها لم تُوضع إلا لتستعمل (مفردات لتعليم الصبيان ومن جرى مَجراهم موقوفًا عليها، فإذا استعملت)[3] مركبة مع

---

(١) في النسخة المطبوعة لشرح الجاربردي ، وفي عدد من النسخ الخطية: (راء، باء)، والرسمان صحيحان.

(٢) انظر (شرح الرضي على الكافية ٣/٢٦٩-٢٧٠).

(٣) ليس في ب.

عاملِها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها، فلا تُحكى» انتهى.

إذا عرفت ذلك تقول: اللفظ الذي يقصد تصويره إما أن يكون من أسماء الحروف أو لا، فإن لم يكن من أسماء الحروف فإما أن يكون له مدلول تصحّ كتابته أو لا، فإن لم يكن له مدلول تصح كتابته كزيد، فإذا قيل: اكتب (زيدا) فإنما تكتب مسمى الزاي والياء والدال، وهي هذه الصورة (زيد)، وإن كان له مدلول تصح كتابته كالشعر، فإذا قيل: اكتب شعرا، فإن قامت قرينة تدل على أن المقصود لفظ (شعر) كتبت هذه الصورة: (شعر)، وإلا فمقتضاه أن تكتب ما ينطلق عليه الشعر.

وإن كان اللفظ من أسماء الحروف، فإنا أن يسمى به مسمى آخر أو لا، فإن لم يسم به مسمى آخر، فإما أن يقصد به المسمى وهو الحرف المسمى به، أو لا يقصد به المسمى، بل قصد به الاسم الذي هو من أسماء الحروف، فإن قصد به المسمى وقيل اكتب: جيم عين فاء راء، فإنما تكتب هذه الصورة: (جعفر)؛ لأنه مسماها خطّا ولفظا. [ط: ٣٧١]

● قوله: «فإن قُصِدَ المُسَمَّى».

أي: ولم يدخل الاسمَ الإعرابُ، فإن دخله للتركيب كُتب على لفظه، كما إذا كتبت (لإنسان)[(١)]: قد نطقتَ بضادٍ ضعيفةٍ، وكتبتَ ياءً حسنةً[(٢)].

وإنما قلنا إنه مسماها خطّا ولفظا لأن المفهوم من الجيم المكتوب أول حرف من (جعفر)، وهو (جَه)، لا (الجيم)، وكذا المفهوم من (الجيم) الملفوظ هو (جَه)، ومما يدل على أنه المسمى خطّا ولفظا أن الخليل لما سألهم قائلا: كيف تنطقون بالجيم من جعفر، وقالوا: جيم، قال: إنما نطقتم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسؤول عنه، والجواب: (جَهْ)؛ لأنه المسمّى.

وأما إن قصد به الاسم لا الحرف المسمى به، وقيل: اكتب (جيم) مرادا به هذا

(١) ص، هـ: (الإنسان).

(٢) انظر (شرح السيد الشريف ١٤٧٣).

اللفظ فإنما تكتب هذه الصورة (جيم).

هذا إذا لم يسمّ به مسمى آخر، فإن سمي به مسمى آخر، كما لو سمي رجل بياسين، فللكتّاب فيه مذهبان: منهم من يكتبها (ياسين)، وهو الذي اختاره المصنف، ومنهم من يكتبها على صورة مسماها وهو (يس).

قوله: «وفي المصحف على أصلها على الوجهين...».

أي وتكتب أسماء الحروف التي سمي غير الحروف بها في المصحف على أصل أسماء الحروف، وهو أن تكتب كغيرها إن قصد بها المسمى الآخر، وبصورة مسماها إن قصد بها ذلك، وهو المراد من قوله: «على الوجهين» وإنما قال: «على أصلها...» ليُعلم أن كل واحد منهما أصل في أسماء الحروف المذكورة.

هكذا ذكر في بعض الحواشي، والأولى أن يقال في تقريره: أسماء الحروف الواقعة في المصحف إن لم تجعل مما سمي به مسمى آخر فقياسها أن تكتب بصورة الحروف التي هي مسماها هكذا (يس)، وإن جعلت مما سمي به مسمى آخر متبت كغيرها من الأسماء وهو هكذا (ياسين).

والصواب أن تقول: المراد بقوله: «على أصلها...» أن تكتب بصورة مسماها، وبقوله: «على الوجهين...» أن يراد بها مسماها أو مسمى آخر، فيكون المعنى: أن أسماء الحروف تكتب في المصحف بصورة مسماها سواء أريد بها مسماها أو مسمى آخر. [ط: ٣٧١-٣٧٢]

● قوله: «والأَوْلَى أن يُقال».

إنما كان أَوْلَى؛ لأن المفهوم من التقرير // السابق أنَّ أسماء الحروف (الواقعة في أوائل السُّوَرِ بوصف كونها سُمِّيَ بها غيرُ الحروفِ)[1]، تارة يُقصد بها ذلك المسمى، وتارة يُقصد بها مسماها، وليس بمراد؛ بل المراد أن تلك الأسماء إن جُعلت اسمًا لحروف التَّهجِّي جيء بها لتنبيه المخاطبين على أن القرآنَ مركبٌ من هذه الحروف

(١) ليس في ب.

كألفاظهم التي يتكلمون بها، وهو من قبيل قَرْعِ العصا، أو أَبْعاض (الكَلِم)[١]، كما رُوي عن ابن عباس أنه قال في ﴿الٓمٓ﴾ معناه: أنا الله أعلم، وقد قيل: كل منهما كُتبت [بصورة مسماها، وإن جعلت مما سمي مسمى آخر كما قيل أيضا أنها أسماء للسور كتبت][٢] كغيرها[٣].

● **قوله: «سواء أُريدَ مُسمَّاها أو مسمًّى آخر».**

قال الشيخ بدر الدين بن مالك[٤]: «ما نُقل من أسماء الحروف إلى مسمًّى غيرها فحكمه في الخط باق على ما كان عليه قبل النقل، فمتى كان مركَّبًا معربًا كتب على وَفْقِ لفظه كسائر الأسماء، ومتى كان موقوفًا لعدم التركيب أو للحكاية كتب على وَفْقِ مسماه في الأصل، ومن ثَمَّ كُتِبت حروفُ أوائلِ السورِ كذلك، على القول بأنها أسماء للحروف، وعلى القول بأنها أسماء للسور أو لغيرها؛ لأنها محكية أبدًا» انتهى.

ومن هذه التفاصيل ظهر فائدة تقييدنا قوله: «تصوير اللفظ...» بقولنا: «المقصود تصويره...».

قوله: «والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها...».

وهذا أصل معتبر في الكتابة، فكتب نحو: رَهْ وقَهْ زيدا بالهاء؛ لأنك إذا وقفت عليها قلت: رَهْ وقِهْ بالهاء، وكتب نحو: مِثل مَهْ أنت؟ ومجيء مَهْ جئت؟ بالهاء أيضا؛ لأنه إذا وقفت على (مَهْ) فيهما وقفت بالهاء، بخلاف نحو: حتّام؟ وإلام؟ وعلام؟ أي بخلاف ما إذا اتصل (ما) الاستفهامية بحرف الجر فإنها لا تكتب بالهاء؛ لأنه لا يجب الوقف عليها حينئذ بالهاء، وذلك لشدة الاتصال، فصارت مع ما قبلها كالشيء

---

(١) ط: (الكلام).

(٢) سقط من ص.

(٣) انظر (معاني الفَرَّاء ١/٩-١٠، والزجاج ١/٥٥-٦٦، والبحر ١/١٥٤).

(٤) انظر (بغية الطالب ٢٨١-٢٨٢).

الواحد، ولأجل أنه صار حروف الجر مع (ما) الاستفهامية كالشيء الواحد كتبت: حتى وإلى وعلى مع (ما) الاستفهامية بألفات، وكتب (ممّ)، و(عمّ) بغير نون. أي لأجل أن حرف الجر مع ما الاستفهامية يصير كالشيء الواحد كتبت (مم)، و(عم) بغير نون.

٣

وإن قصدت في ما الاستفهامية عند اتصال حرف الجر بها إلى الهاء كتبت بالهاء ورجعت الياء في: حتى مَهْ وإلى مَهْ وعلى مَهْ، ورجعت النون في: من مَهْ؟ وعن مَهْ؟

٦

قوله: «ومن ثَمَّ...».

أي ولأجل أن كل كلمة تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها تكتب (أنا زيد) بالألف؛ لأن الوقف عليه كذلك، ومنه ﴿لكنّا هو الله ربي﴾؛ لأن الأصل: لكن أنا، كما تقدم. [ط: ٣٧٣]

٩

● قوله: «ومنه ﴿لكنّا هو الله ربي﴾[1]».

١٢

أي: في قراءة من لا يقرأ بالألف، فإنَّ (لكنّ) يكتب بالألف في قراءته أيضًا اعتبارًا بالوقف.

ولأجل أن مبنى الكتابة على الوقف كتبت تاء التأنيث هاء في نحو رحمة

١٥

(١) (الكهف: ٣٨).

قرأ عاصم وحمزة والكِسَائِيّ وأبو عمرو وابن كثير ونافع في رواية ورش وقالون وابن جماز وإسماعيل بن جعفر ﴿لكنَّ﴾ بتشديد النون وإسقاط الألف وصلاً وإثباتها وقفًا. وقرأ ابن عامر ونافع في رواية المسيّبي وزيد بن علي والحسن والزهري وأبو بحرية ويعقوب في رواية، وأبو عمرو في رواية، وكردم وورش في رواية، وأبو جعفر ورويس: ﴿لكنّا﴾ بإثبات الألف وصلا ووقفا، وعن أبي جعفر في رواية الهاشمي إسقاط الألف وقفا ووصلا. وإثبات الألف وصلا لغة تميم. وانظر (الحجة لابن خالويه ٢٤٤، والمحتسب ١/٧٠، ٢/٢٩، ومعاني القَرَّاء ٢/١٤٤، والسبعة ٣٩١، وزاد المسير ٥/١٤٣-١٤٤، والنشر ٢/٣١١، والبحر المحيط ٦/١٢١، والدر المصون ٧/٤٩١).

وقمحة، وهو البُرُّ، ومن وقف بالتاء يكتبها تاء، بخلاف التاء في (أخت)، و(بنت)، وباب (قائمات)، وباب (قامت هند) فإنها لا تكتب هاء بل تاء؛ إذ الوقف عليها بالتاء. [ط: ٣٧٣]

٣

● **قوله: «كُتبتْ تاءُ التأنيثِ هاءً في نحو: ﴿رحمة﴾».**

جاء من ذلك ألفاظ كتبت في القرآن بالتاء كالهاء في الوصل، وقد اختلف القراء في الوقف عليها، فبعضهم وقف بالتاء إتّباعًا لرسم المصحفِ، وبعضُهم لم يراعِ الرسمَ فوقفَ بالهاء على القياس(١).

٦

ولأجل ما ذكرنا كتب المنون المنصوب بالألف نحو: رأيت زيدا، وكتب المنون الغير المنصوب بالحذف، نحو: جاءني زيد، ومررت بزيد. [ط: ٣٧٣]

٩

● **قوله: «وكُتب المنوّنُ الغير المنصوبِ بالحذف».**

شذَّ من هذا الأصل: ﴿كأين﴾، وهو اسمٌ مركبٌ من كاف التشبيه، و(أيٍّ) المنونة، فإنها كتبت بالنون(٢)؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولا نظير لها(٣).

١٢

---

(١) الوقف على ﴿رحمة﴾ ونحوها بالتاء لغة نسبت إلى طيئ وإلى حمير، ووقف بالتاء مراعاة لرسم المصحف نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، وبالهاء: ابن كثير وأبو عمرو والكِسَائِيّ. انظر (الكتاب ٤/١٦٦، والتكملة ٣٤١، وائتلاف النصرة ١٠٨، وتحبير التيسير ٧٧، والنشر ٢/١٢٩-١٣١، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٩٦، والإتحاف ١/٣٢٠-٣٢١، ولهجات اليمن قديما وحديثا ١٧، والصحاح واللسان والتاج: وثب، حمر، ها).

(٢) بعده في ط: (نقل هذا المذهب أبو حيَّان عن المُبَرِّد، والأكثرون على خلاف ما نقل المصنف).

(٣) وردت ﴿كأين﴾ في (آل عمران: ١٤٦، ويوسف: ١٠٥، والحج: ٤٥، ٤٨، والعنكبوت: ٦٠، ومحمد: ١٣، والطلاق: ٨).

وقد وقف عليها جمهور القراء بالتنوين اتباعا لرسم المصحف، ولأن الصحابة كتبتها كذلك: ﴿كأيّن﴾، ووقف أبو عمرو وسَوْرة بن المبارك الخراسان عن الكِسَائِيّ: ﴿كأيّ﴾، ووردت فيها خمس لغات، قرئ بها جميعها، وهي:

⇦

وكتب (إذن) بالألف على الأكثر لأن الوقف عليه بالألف على الأكثر، وبعضهم يكتبها بالنون توهما بأنها نون في الوقف. [ط: ٣٧٣-٣٧٤]

٣ ● **قوله: «وبعضُهم يكتبها بالنون».**

نقل هذا المذهب أبو حيَّان عن المُبَرِّد، والأكثرين خلاف ما نقـل المصنـف، ونُقـل الأولُ عن المَازِنِيّ، قال: وفصل الفَرَّاء فقال: «إن (أُلغيتْ)[1] كتبت بالألف لضعفهـا، وإن ٦ عملت كتبت بالنون لقوتها»[2].

● **قوله: «توهمًا بأنها نونٌ في الوقف».**

عبارة المصنف[3]: «من كتبها نونًا توهمها نونًا في الوقف»؛ أي: توهـم أن الوقـف

⇦ ١- ﴿كَأَيِّنْ﴾: وهي الأصل، وبها قرأ الجماعة عدا ابن كثير.

٢- ﴿كائِنْ﴾: بزنة (كاعِنْ)، وبها قرأ ابن كثير وجماعة.

٣- ﴿كَايِنْ﴾: بهمزة ساكنة وياء خفيفة مكسورة، وبها قرأ ابن محيصن والأشهب العقيلي.

٤- ﴿كَيْئِنْ﴾: بياء ساكنة بعدها همزة مكسورة، قرأ بها بعضهم، ولم تُنسب.

٥- ﴿كَيِنْ﴾: نقلها الداني قراءة عن ابن محيصن.

انظـر (البحـر ٣/٧٧-٧٩، والـدر المصـون ٣/٤٢١-٤٢٦، والتذيـل والتكميـل ٦/٢٧٥، والمساعد ٤/٣٤٩).

(١) ما عدا ط: (العين).

(٢) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٧٥، والهمع ٦/٣٠٧، والمغني ٣٠-٣١) قال فيه: «والصحيـح أن نونها تبدل ألفا، تشبيها لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون؛ لأنها كنون لَنْ، وإِنْ، وروي عن المازني والمبرد. وينبني علـى الخلاف في الوقـف عليهـا خـلاف في كتابتهـا، فـالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفَرَّاء: إن عملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون؛ للفرق بينها وبين إذا، وتبعـه ابـن خـروف». وانظـر (الكتـاب ٤/٢٣٤، ورصـف المبـاني ١٥١، والجنـى الداني للمـرادي ٣٦١، ومعـاني الحـروف ١١٧)، ونسب الرضي (٢/٢٨٠) إجازة الوجهين معا إلى المُبَرِّد.

(٣) (شرحه ٦٨/أ).

عليها بالنون؛ لأن الألف بدل عن النون.

وذكر في شرح الهادي أنه لا يبدل من نون (إذن) ألف لأنها من نفس الكلمة، فهي كنون (مِنْ)، و(عن)، و(لدن)، وقد يوقف عليها بالألف تشبيها بالنون الخفيفة ونون التنوين، فعلى تلك اللغة لا يبعد أن تكتب بالألف، لكن الأولى أن تكتب بالنون أيضا، فرقا بينها وبين (إذا) التي هي ظرف. [ط: ٣٧٤]

● **قوله: «فعلى تلك اللغة».**

أي: لغة من يقف عليها بالألف.

وكتب (اضْرِبًا) بالألف، وهو أمر للواحد المذكر مؤكدا بالنون الخفيفة، ومنهم من يكتبه بالنون إلحاقا له بـ(اضربن) أمرا للجمع المذكر. [ط: ٣٧٤]

● **قوله: «ومنهم من (يكتبه)[1] بالنون».**

هذا ما اقتضاه كلام ابن مالك، وجزم به أبو حَيَّان[2]، وقال: «فإنك لو كتبت: اضربَنْ زيدًا، ولا تضربَنْ زيدًا، بالألف، لالتبس بأمر الاثنين، أو نهيهما في الخط».

وكان قياس (اضربن) أن يكتب بواو وألف لأنك إذا وقفت عليه أسقطت نون التأكيد وقلت: (اضربوا).

وكان قياس (اضربِنْ) للواحدة المخاطبة أن تكتب بياء؛ لأنك إذا وقفت عليه قلت: (اضربي) بإسقاط النون ورد الياء.

وكان قياس (هل تضربين) أن يكتب بواو ونون؛ لأنك إذا وقفت عليه أسقطت نون التأكيد، ورجعت الواو والنون المحذوفتين، وقلت: هل تضربون؟ لكنهم كتبوها

---

(١) ط: (يكتب).

(٢) انظر (التسهيل ٣٣٣، والتذييل والتكميل ٦/٢٧٥/أ)، وقد عزاه ابن هشام في (شرح القطر ٣١٠) إلى الكوفيين، وذكره السيوطي في (الهمع ٦/٣٠٧) وعلل بدفع الالتباس بألف الاثنين. وانظر (شرح الرضي ٣/٣١٦-٣١٧، والمساعد ٤/٣٤٧).

على لفظها لعسر تبين هذا الأصل، وهو أنه عند الوقف تحذف نون التأكيد ويرد ما حذف لأجل النون، فإنه لا يعرفه إلا الحاذق في هذا الفن، أو لأنه لو كتب على هذا الأصل لم يعرف الحاذق بهذا الفن أيضا أن القصد إلى النون؛ لأن هذه الألفاظ بغير نون التأكيد أيضا تكون كذلك. ٣

وقد يجرى (اضربن) مجراه؛ لأنها نون خفيفة مثلها، والأكثر على ما تقدم من متابعته بالألف لفوات الأمرين اللذين كان المنع لهما، وهما: عسر تبينه، وعدم تبين قصدها. ٦

ولأجل ما ذكرنا كتب باب (قاضٍ) بغير ياء، وباب (القاضي) بالياء؛ لأن الأفصح الوقف على (قَاض) بغير الياء، وعلى (القاضي) بالياء. ٩

ومن ثم كتب حرف الجر في نحو: بزيد ولزيد متصلا؛ لأنه لا يوقف عليه مع كونه على حرف واحد، وكتب نحو: منك ومنكم وضربك وضربكم متصلا؛ لأنه لا يبتدأ به. [ط: ٣٧٤-٣٧٥] ١٢

● **قوله: «لفوات الأمرين».**

أي: لأنه تبين التأكيدُ بكتابة النون ألفًا، ولا يعسُرُ تبيين هذا الأصل، وأجيب عن الالتباس بأمر الاثنين[1]: بأن الالتباس المحذور هو الواقع بين المؤكَّدِ وغيرِ المؤكَّد من الكلمة؛ ألا ترى أن: اضربا، أمرًا لهما، يلتبس بتثنية الماضي من الإضراب من معروفه ومجهوله، وبتثنية الحاضر منه مذكرًا ومؤنثًا، ولا يحترز من مثله. انتهى، فَلْيُتَأَمَّل. ١٥

قوله: «والنظر...». ١٨

أي والنظر بعد ذلك في شيئين:

الأول فيما لا صورة له تخصه، والثاني فيما خولف فيه الأصل، إما بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل. ٢١

---

(١) المجيب هو الخضر اليزدي في (شرحه على الشافية ٦٣٤).

الأول: المهموز، أي ما فيه الهمزة، وهمزته إما في أوله أو وسطه أو آخره، فإن كانت في أوله فتكتب ألفا مطلقا، أي سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة كأَحَد وأُحُد إبل، سواء كانت همزة قطع كما ذكرنا، أو همزة وصل كانصر واعلم، وسواء كانت أصلية كما في (إبِل)، أو منقلبة كما في (أحد)، وذلك لأن الهمزة تشارك الألف في المخرج وهي أخف حروف اللين فأبدلوها ألفا في الخطّ للتخفيف؛ لأن التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة أيضا، فهذه الهمزة وإن لم يمكن تخفيفها لفظا لِمَا مَرَّ، لكن أمكن تخفيفها خطا فخففوها لئلا يفوت الغرض أجمع. وإن كانت في وسطه فتكتب على نحو ما تخفف ساكنة أو متحركة، فإن كانت ساكنة فتكتب بحرف حركة ما قبلها، مثل: يأكل ويؤمن وبئس؛ لأن تخفيفها كذلك، وإن كانت متحركة فما قبلها إما ساكن أو متحرك، فإن كان ساكنا فتكتب بحرف حركتها، نحو: يسْأَل ويلْؤُم ويُسْئِم، ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل كمسألة، أو بالادغام كما في (شيء)، ومنهم من يحذف المفتوحة فقط، والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف، نحو: ساءل، ومنهم من يحذفها في الجميع.

وإذا كان ما قبلها متحركا وهي متحركة فتكتب على نحو ما تخفف به، فلذلك كتب نحو (مُؤَجَّل) بالواو، ونحو (فِئَة) بالياء، لما عرفت أن تخفيفها كذلك، وكتب نحو: سَأَلَ ولَؤُمَ ويَئِس ومَنْ مقرئُك ورؤُوس بحرف حركته لما عرفت أن تخفيفها بأن تجعل بَيْنَ بَيْن المشهور. [ط: ٣٧٥-٣٧٦]

● **قوله: «والنظر بعد ذلك».**

أي: بعد تحقيق ما تقدم تأصيله من باب الخط، كما في شرح المصنف[1].

● **قوله: «كانْصُرْ واعْلَمْ».**

لم يُمثِّلْ بما أوله [همزةٌ][2] وصلٍ مفتوحة، كـ(اَيْمُنُ)؛ لِقِلَّتِهِ.

---

(١) (شرحه على الشافية ٦٨/ب).

(٢) سقط من ص، ب.

● **قوله: «لما مرّ».**

أي: في أول تخفيف الهمزة[١].

٣ ● **قوله: «ومنهم مَنْ يَحْذفها إن كان تخفيفُها بالنَّقل[٢]».**

قال أبو حَيَّان: هذا هو الأحسن والأقيس. قال: وقد كتب حروف من هذا القبيل في القرآن بالألف، وهو: ﴿يسألون عن أنبائكم﴾[٣]؛ لأنه قُرِئَ: ﴿يَسَالُون﴾ فكتب

٦ بالألف؛ لأجل ذلك.

● **قوله: «أو بالإدغام كما في شيء».**

(تخفيف)[٤] مثل هذه الهمزة بالإدغام وجهٌ[٥]، والمشهور أنه بالنقل، كما تقدم في

٩ باب التخفيف، على أن الكلام في المتوسطة، ومثل المُصَنِّف في شرحه بـ(سوءة)، وهو من ذلك القبيل، لكنها في حكم المتوسطة، كما سيأتي، وأَوْلَى منهما التمثيل

---

(١) مرَّ في باب تخفيف الهمزة (الجاربردي ٢٥١، والرسالة ٦٨٣، وهذا الكتاب ١٨٨) أن الهمزة المبتدأ بها لا تخفف؛ لأنها لو خففت لجُعلت بَيْنَ بَيْنَ؛ إذ هو الأصل في التخفيف، ولما كان قريبا من الساكن يمتنع الابتداء به، وإذا امتنع ما هو الأصل امتنع ما حمل عليه، وهو ما علل به ابن يعيش (١٠٧/٩).

(٢) هذا مذهب الزجاجي في (الجمل ٢٨٢) وتبعه ابن مالك في (التسهيل ٣٣٥)، وانظر (المساعد ٣٥٧/٤، وباب الهجاء لابن الدهان ٤٣، والهمع ٣٠٩/٦-٣١٠). وكلام أبي حيان في (التذييل والتكميل ٢٧٨/٦/ب).

(٣) (الأحزاب: ٢٠).

قرأ أبو عمرو وعاصم والأعمش ﴿يَسَالون﴾ بغير همز. انظر (البحر المحيط ٢١٥/٧، والدر المصون ١٠٧/٩-١٠٨).

(٤) ما عدا ط: (الخفيف).

(٥) هذا على مذهب من يُشبِّه ما قبل همزته ياء أصلية نحو (شيء) بما قبل همزته ياء زائدة بنحو (خطيئة) في التخفيف فيبدل الهمزة من جنس ما قبلها ويدغم، لكن المشهور في تخفيف نحو (شيء) هو نقل الحركة وحذف الهمزة. انظر (الجاربردي ٢٥٣-٢٥٤، والرسالة ٦٩٢)، وهذا الكتاب ص١٩٥).

بـ(خطيئة)، وإن لم تكن همزتها متوسطةً حقيقةً.

● **قوله: «ومنهم من يَحْذِفُ المفتوحةَ فقط».**

٣ أي: تخفيفًا لكثرة وقوعها[(١)]، وزاد أبو حَيَّان مذهبًا آخر، وهو جعل صورة الهمزة الألف على كل حال. قال: وهو أقل استعمالاً[(٢)].

وجاء في (سُئِل)، و(يُقْرِئُك) القولان وهما: أن تكتب إما بحرف حركتها أو
٦ **بحرف حركة ما قبلها، لما عرفت من الخلاف في أن تخفيفها بأن تجعل بَيْنَ بَيْن المشهور أو البعيد.**

وإن كانت الهمزة في آخره فإما أن يكون بحيث لا يجوز الوقف عليها لاتصال
٩ **غيرها بها، أو لا تكون كذلك، فإن لم تكن كذلك فما قبلها إما ساكن أو متحرك، فإن كان ساكنا حذفت نحو: هذا خبء، ورأيت خَبْئًا، ومررت بخبء، وليس الألف في (رأيت خَبْئًا) صورة الهمزة، وإنما هي الألف التي يوقف عليها عوضا من التنوين،**
١٢ **مثلها في رأيت زيدا.** [ط: ٣٧٦]

● **قوله: «فإن كان ساكنًا حذفتْ[(٣)]».**

أي: سواء كان حرفًا صحيحًا كما مثَّل، أو حرفَ علةٍ زائدًا للمدِّ، نحو: نبيء،
١٥ ووضوء، وسماء، أو غيرَ زائدٍ، نحو: سَوْءٍ، وشَيْءٍ.

● **قوله: «وليس الألف في: رأيت خَبْئًا».**

أي: ونحوه كنَبِيءٍ، ووَضُوءٍ، وشَيْءٍ، وسَوْءٍ، المنصوبات، وكذا نحو: سماءٍ // ٧٧ب
١٨ المنصوب عند جمهور البصريين، وكتبه عند الكوفيين وبعض البصريين بألف واحدة، فلا

---

(١) انظر (شرح الرضي ٣/٣٢٢، ونظام الدين ٥٤١، والأنصاري ٢٦٩) وعلل السيد الشريف (١٤٨٤)، وتبعه اليزدي (٦٣٧) حذف المفتوحة فقط بأن الفتح أضعف من الكسر والضم، ولذلك اقتدر عليه.

(٢) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٧٨).

(٣) انظر (الجمل ٢٧٩، وتثقيف اللسان ٣٧٩، والألفات لابن خالويه ٢٧، والهمع ٦/٣١٠).

صورة للتنوين أيضًا عند هؤلاء[1].

وإن كان ما قبلها متحركا كتبت بحركة ما قبلها كيف كانت الهمزة، أي سواء كانت متحركة أو ساكنة، مثل: قَرَأَ ويُقرِئُ، ورَدُؤَ، ولم يُقْرِئْ، ولم يَرْدُؤْ. يقال: رَدُؤَ الشيء يردُؤُ رداءة فهو رديء أي فاسد.

هذا إذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث يجوز الوقف عليها، وإن كانت لا يوقف عليها لاتصال غيرها بها من ضمير متّصل أو تاء التأنيث فهي كالهمزة المتوسطة، فمن كتبها هناك بصورة كتبها ههنا كذلك، ومن أسقط أسقط. والأمثلة في المتن.

واستثني نحو (مقرُوءَة)، و(بريئة)، فإنهم كتبوه بحذفها كأنهم راعوا تخفيفها حيث قالوا: مقروّة وبريّة.

وهذا بخلاف الهمزة التي تكون في الأول واتصل بها غيرها فإنها لا تكون كالوسط، ولذلك تكتب ألفا كيف كانت، نحو: كَأَحَدٍ وبِأَحَدٍ. [ط: ٣٧٦-٣٧٧]

● **قوله: «وهذا بخلاف الهمزة التي تكون في الأول... الخ».**

قال الشيخ نظام الدين[2]: «الفرقُ أنك إذا جعلت الهمزة التي حقُّها الحذفُ تخفيفًا؛ لكونها طرفا ذا صورة، فقد رددتَها من الحذف الذي هو أبعد الأشياء من أصلها وهو كونها على صورة الألف إلى ما هو قريب منه، وهو جعلها ذات صورة ما، وإن لم تكن صورتها الأصلية، بخلاف ما إذا جعلت ما حقه أن يكتب بصورته الأصلية محذوفًا أو مغيرًا إلى صورة الواو والياء، فإنك تكون مخرجًا له عن أصله إلى غيره، فلذلك لم يجعل حكم الأول حكم الوسط». انتهى.

● **قوله: «ولذلك تُكتبُ بالألفِ كيف كانت».**

يستثنى همزة الوصل إذا وقعت بين فاء أو واو وهمزة هي فاء فإنها تحذف، نحو:

---

(١) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٧٨، والمساعد ٤/٣٥٨).

(٢) انظر (شرحه على الشافية ٢/٥٤٣-٥٤٤).

﴿فَأْتِ﴾[1]، ﴿وأمر أهلك﴾[2]، هربًا من احتماع ألفين مع أن الواو والفاء شديدا الاتصال بما بعدهما بحيث لا يوقف عليهما دونه، فخرج نحو: ﴿ثم ايتوا﴾[3]، ﴿والذي ايتمن﴾[4]، و﴿من يقول إيذن لي﴾[5]، ونحو: واضرب، وفاضرب، وما أشبههما، ويستثنى أيضًا مسائل أربع أخرى تأتي[6].

٣

وكان قياس همزة (لِئَلا) أن تكتب بالألف لكنها كتبت بالياء، إما لكثرة استعماله فصارت الهمزة فيه كالمتوسطة، أو لأنه لو كتب بالألف مع حذف النون لكانت صورته (لألا)، فكرهوا ذلك وكتبوها بالياء.

٦

وكان قياس (لئن) أيضا أن تكتبا بالألف، لكن كتبت بالياء لكثرة استعماله.

وكل همزة بعدها حرف مدّ كصورتها تحذف فلذلك كتبوا نحو (خطأ) في حال النصب بألف واحدة، وكتبوا (مستهزءون) بواو واحدة، و(مستهزءين) بياء واحدة.

٩

وقد تكتب الهمزة ياء في نحو (مستهزئين)، فتكتب بياءين، ولم يفعلوا في

---

(١) (البقرة: ٢٥٨، والأعراف: ١٠٦، والشعراء: ٣١، ١٥٤)، ونظيرها ﴿فَأْتِنا﴾ من (الأعراف: ٧٠، وهود: ٣٢، والأحقاف ٢٢)، وكذا ﴿فَأْتوا﴾ من (البقرة: ٢٣، ٢٢٣، وآل عمران: ٩٣، ويونس: ٣٨، وهود: ١٣، والأنبياء: ٦١، والقصص: ٤٩، والصافات: ١٥٧، والدخان: ٣٦، والجاثية: ٢٥)، وكذا ﴿وَأْتوا﴾ من (البقرة: ١٨٩) و﴿فَأْتونا﴾ من (إبراهيم: ١٠)، و﴿وَأْتوني﴾ من (يوسف: ٩٣، والنمل: ٣١)، و﴿فَأْتوهُنَّ﴾ من (البقرة: ٢٢٢)، و﴿فَأْتِيا﴾ من (الشعراء: ١٦) و﴿فَأْتِياه﴾ من (طه: ٤٧).

(٢) (طه: ١٣٢).

(٣) (طه: ٦٤).

(٤) (البقرة: ٢٨٣).

(٥) (التوبة: ٤٩).

(٦) تقدم الكلام في أحكام هذه الهمزات في أول باب تخفيف الهمزة. انظر (الجاربردي ٢٥١، وهذا الكتاب ١٨٩ وما بعدها، والهمع ٦/٣١٦).

(مستهزئون) كذلك، كأنهم لما استثقلوا الواوين لفظا استثقلوها خطًا، وليس الياء في الاستثقال مثلها. [ط: ٣٧٧]

٣ ● **قوله: «وما فعلوا في (مستهزؤن) كذلك».**

أي: لم يكتبوا الهمزة واوًا كما هو قياس أحد القولين السابقين بناء على أن تخفيفها بأن يجعل بَيْنَ بَيْنَ المشهور، فلم يكتبوه بواوين، وكذلك لم يكتبوها ياء كما هو قياس ٦ القول الآخر، فلم يكتبوه بياء وواو.

● **قوله: «وليس الياء في الاستثقال مثلها».**

أي: فالياء أخف من الواوين وأخف من الياء والواو.

٩ **فإن قيل: الألف أخفّ من الياء فقياس ذلك أن تكتب (خطأ) في النصب بألفين؟ أجيب: بأنهم كرهوا صورتها مرتين. بخلاف نحو (قرأ)، فإنه لو كتب بألف واحدة التبس بقرأ، وبخلاف (تقرأان)، فإنه لو كتب بألف واحدة التبس بيقرأن للجمع ١٢ المؤنث، وبخلاف نحو (مستهزئين) في المثنى فإنهم كتبوه بياءين، ولم يكتبوا (مستهزءين) في الجمع بياءين فرقا بينهما، وكان الجمع أولى بالتخفيف لأنه أثقل.** [ط: ٣٧٧]

١٥ ● **قوله: «ولم يكتبوا (مستهزئين) في الجمع بياءين».**

أي: في الرسم المشهور كما مرّ آنفًا؛ لأنه أثقل؛ أي: لما فيه من توالي الكسرتين والياء.

١٨ **وبخلاف نحو (رِدَائي) فإنهم كتبوه بياءين؛ لأن الياء الأولى مخالفة للياء الثانية في الصورة، أو لأن أصل يائه الفتح فروعي ذلك، فكأنه لم تجتمع الهمزة مع حرف مد اعتبارا بالأصل. وبخلاف نحو (حِنّائي) للمغايرة بين صورتي الياءين، وللتشديد ٢١ الذي يذهب بالمد، ولأنهم قد حذفوا إحدى الياءين في المشددة، فكرهوا حذف الياء الأخرى التي هي صورة الهمزة.**

وبخلاف نحو (لم تقرئي) للواحدة المخاطبة، من: قرأ يقرأ، فإنه يكتب بياءين ٢٤ للمغايرة المذكورة ولئلا يلتبس بتقري مضارع قَرَى. [ط: ٣٧٧-٣٧٨]

● قوله: «فإنهم كتبوه بياءين».

أي: في الأكثر كما في المتن، وجرى عليه الشارحون، ومثله نحو: حِنّائِي.

٣ ● قوله: «أو لأن أصل يائه الفتح».

تقدم في الوقف أن هذا أحد وجهين، وأن الأَوْلَى عند نجم الأئمة رضي الدين أن أصلها الإسكان[1].

٦ **قوله: «وأما الوصل...».**

قد ذكرنا أن النظر بعد ذلك في شيئين، فلما فرغ من الأول، وهو ما لا صورة له تخصه، شرع في الثاني وهو ما خولف فيه الأصل المقرر في الخطّ، فنقول: أقسامه

٩ **أربعة: الوصل والزيادة والنقص والإبدال.**

أما الوصل فإنهم وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية، نحو: ﴿إنما إلاهكم الله﴾، وأينما تكن أكن، وكلما أتيتني أكرمتك.

١٢ **بخلاف (ما) الاسمية، نحو: إن ما عندي حسن، وأين ما وعدتني؟ وكل ما عندي حسن، فإنهم لم يصلوها، وذلك لأنهم رأوا الحرف كالتتمة للاسم الذي قبله فوصلوه به، بخلاف الأسماء فإنها مستقلة في الدلالة، فلذلك لم يصلوها، وكذلك**

١٥ **(مِنْ)، و(عن) إذا وقعت بعدها لفظة (ما)، إن جعلت (ما) حرفية وصلت، وإلا فصلت، وقد يكتب ما سكن ما قبله من نحو (مِمَّا)، و(عَمَّا) متصلا لوجوب الادغام.**

[ط: ٣٧٨]

١٨ ● قوله: «فإنهم وصلوا الحروفَ وشِبْهَها[2]».

---

(١) (الجاربردي ١٨٢، والرسالة ٤٨٦)، وذكره ابن يعيش (١١/٢) وعلله بقوله: «حيث كانت نظيرة الكاف في أحوك وأبيك» ورجّح الرضي أن أصلها الإسكان. (شرح الرضي على الكافية ٣٨٩/١-٣٩٠).

(٢) انظر في وصل (ما) أو فصلها في (الكتّاب لابن درستويه ٥٠-٥٨، وباب الهجاء لابن الدهان ٢١-٢٤، والتذييل والتكميل ٢٧٠/٦-٢٧٢، والهمع ٣٢٠/٦).

أي: من أسماء الشرط والاستفهام، ووصلوا بما المصدرية (قَلَّ) أيضًا، وشذ وصل ﴿بِئْسَ﴾[١] بها قبل: ﴿اشتروا﴾[٢]، ﴿وخلفتموني﴾[٣] اتّباعًا للرسم السلفي، قال بعض المغاربة: كتبت﴿نِعِمّا﴾ في المصحف متصلة لأجل الإدغام، وحملت ﴿بئسما﴾ عليها[٤].

● **قوله: «بخلاف ما الاسمية».**

جاء وصل إن بها في رسم المصحف كثيرًا، قالوا: إنما لم يفصل فيه إلا في قوله تعالى: ﴿وإن ما توعدون لآت﴾[٥]، أما ﴿إنما توعدون﴾ في الطور[٦]، و﴿إنما صنعوا كيد ساحر﴾[٧] فمتّصلٌ رُفع كيدٌ أو نُصِبَ[٨].

● **قوله: «وكذلك من وعن».**

مثلهما: في.

● **قوله: «إن جعلت ما حرفية وصلت».**

---

(١) (البقرة: ٩٠).

(٢) (الأعراف: ١٥٠).

(٣) (البقرة: ٢٧١، والنساء: ٥٨).

(٤) انظر (الكتّاب ٥٧، والتسهيل ٣٣٢، والبحر المحيط ١/٤٧٢-٤٧٣، والدر المصون ١/٥٠٧-٥١٠، والمساعد ٤/٣٤٠).

(٥) (الأنعام: ١٣٤)، ومثلها: ﴿إنما توعدون لصادق﴾ في (الذاريات: ٥)، و﴿إنما توعدون لواقع﴾ في (المرسلات: ٧).

(٦) ليس في الطور (إنما توعدون) وهي حيث أشرت في الحاشية السابقة.

(٧) (طه: ٦٩).

(٨) انظر (التسهيل ٣٣٢، والبحر ٦/٢٤٢، والدر المصون ٨/٧٥-٧٦، والمساعد ٤/٣٣٧-٣٣٨).

وقد قرأ مجاهد وحميد وزيد بن علي ﴿كيدَ﴾ بالنصب.

أي: ولو كانت (من) زائدة نحو: ﴿مما خطيئاتهم﴾[١]، ﴿عما قليل﴾[٢].

● **قوله: «وإلا فصلت».**

٣ يشمل الاستفهاميةَ والموصولية والشرطية والموصوفة، وهو مقتضى القياس في الأخريين، وأحد المذاهب في الموصولة، وإليه ذهب المغاربة، وقيل فيها: الغالب الوصل، ويجوز الفصل، واختاره ابن مالك، وممنوع في الاستفهامية، بل الواجب الوصل، نحو:
٦ مِمَّ هذا الثوب؟ و﴿عَمَّ يتساءلون﴾[٣]، و﴿فيم أنت من ذكراها﴾[٤]، ومما توصل المذكورات به مطلقًا سواء كانت موصولة أو موصوفة نحو: أخذتُ مِمَّنْ أخذتَ منه، أو استفهامية نحو: مِمَّنْ أنتَ؟، أو شرطية نحو: مِمَّنْ تأخذْ درهمًا آخذْ منه. قال ذلك ابن
٩ مالك، وسيأتي في المتن أنه ليس بقياس[٥].

ولم يصلوا (متى) بـ(ما) الحرفية، وإن كانت مثل (أين) لما يلزم من قلب الياء ألفا فيقع الوهم فيها.

١٢ **ووصلوا (أن) الناصبة للفعل مع (لا) نحو (لئلا يعلم)، بخلاف المخففة نحو: علمت أن لا يقوم، فرقا بينهما، ولم يعكسوا ما لقلة هذه، والكثير بالتخفيف أولى، وإما لأن أصل هذه التشديد فكرهوا أن يزيدها إخلالا بالحذف. ووصلوا (إنْ)**
١٥ **الشرطية بـ(لا)، و(ما) نحو: ﴿إلا تفعلوه﴾، و﴿إما تخافن﴾.** [ط: ٣٧٨-٣٧٩]

● **قوله: «ووصلوا أن الناصبة للفعل».**

---

(١) (نوح: ٢٥).

(٢) (المؤمنون: ٤٠). وانظر (الكتّاب ٥٣، وباب الهجاء

(٣) (النبأ: ١).

(٤) (النازعات: ٤٣).

(٥) انظر (الكتّاب ٥٠-٥٨، والتسهيل ٣٣٢، والمساعد ٤/٣٣٧-٣٣٨، والشافية ١٤٢).

التفرقةُ بين الناصبة والمخففة مذهبُ (ابن قتيبة، واختاره)[١] ابن السيد، قال أبو حَيَّان وغيره: والصحيح كَتْبُ (إنْ) مفصولةً مِنْ (لا) مطلقًا[٢].

٣ ● **قوله: «فرقًا بينهما».**

وُجِّهَ أيضًا بأن المخففة قُدِّرَ فيها أن الضمير المنويَّ فاصلٌ بينها وبين لا، فجعل المنوي كالملفوظ به، بخلاف الناصبة، فإنها لا يجوز أن يفصل بينها وبين الفعل فاصل

٦ إلا هذه الزيادة فوصلت بها[٣].

وحذفت النون في جميع ما ذكر أنه متصل مما سكن ما قبله، وإنما ذكر ذلك لأن مطلق الوصل لا يفيد إلا الاتصال ولم يعلم منه الحذف، فبين أن الوصل في ذلك

٩ **كله بحذف النون، وعلله بتأكيد الاتصال؛ لأن النون تحذف وجوبا لفظا، فلما قصدوا إلى الوصل حذفوها خطّا، ليوافق الخطّ اللفظ.**

ووصلوا (يومئذ)، و(حينئذ) في مذهب البناء، ولذلك كتبت الهمزة ياء؛ لنهم

١٢ **جعلوها كالمتوسطة، وإلا فالقياس أن تكتب ألفا، وقد تكتب ياء، وإن لم يجعل مبنيا، وكتبوا نحو (الرجل) على المذهبين متصلا، أما على مذهب سيبويه فلأنه على حرف واحد فيجب اتصاله، وأما على مذهب الخليل فكان قياسه أن يكتب منفصلة لأن (ال)**

١٥ **عنده كـ(هل)، لكن الهمزة لزم حذفها عند الوصل، حتى صارت كالعدم، ولأنه كثر في الكلام فاختص بالوصل.** [ط: ٣٧٩]

● **قوله: «وقد تكتب ياء».**

١٨ وإن لم يجعل مبنيًا، بل هو الأكثر، كما في شرح النظام؛ حملاً على البناء لأنه

---

(١) ليس في ب.

(٢) انظر (أدب الكاتب ٢٣٩، وباب الهجاء لابن الدهان ٢٤، والكتّاب لابن درستويه ٥٩، والتذييل والتكميل ٦/٢٧٢/ب، والمساعد ٤/٣٤١، والهمع ٦/٣٢٢).

(٣) انظر مراجع الحاشية السابقة.

أكثر[١].

قوله: «وأما الزيادة...».

فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفا، نحو: أكلوا وشربوا، فرقا بينها وبين واو العطف، فإنه وإن لم يحصل الالتباس في نحو (أكلوا)، و(شربوا) لأن واوه تكتب متصلة، وواو العطف لا تكتب متصلة، لكن قد يجيء من الأفعال ما لا يتصل به الواو صورة، نحو: جاءوا وساءوا، فيحصل الالتباس حينئذ، فجعلوا الباب كله واحدا، وهذا بخلاف نحو (يدعو)، و(يغزو) فإنه لا يلتبس وإن قدّر الانفصال؛ لأن المفرد ليس (يدع)، ولا (يغز).

ومن أجل أنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة ألفا كتب (ضربوا هم) بالألف إذا كان (هم) تأكيدا لواو الجمع، وإن كان (هم) مفعولا كتب بغير ألف لأن الضمير المفعول كالجزء مما قبله فكتب بغير ألف لأنها لم تقع متطرفة.

ومنهم من يكتب الألف في نحو (شاربوا الماء)، و(زائروا زيد) كما في الفعل، ومنهم من يحذف الألف في الجمع، وإن لزم الالتباس لندوره وزواله بالقرائن.

وزادوا في (مِائَة) ألفا، فرقا بينها وبين (منه)، واختص (مِائَة) بالزيادة لأنها قد حذفت لامها فتزاد جبرا لها، وألحقوا المثنى به لأن صورة المفرد باقية في لفظ المثنى فعاملوه معاملته، بخلاف الجمع لسقوط تاء (مِائَة) في (مِئَات).

[ط: ٣٧٩-٣٨٠]

● قوله: «وزادوا في (مائة) أَلِفًا».

كانت الزيادةُ من حروف العلة لأنها تكثر زيادتُها، وكان حرفُ العلة أَلفًا لأنها تشبه الهمزة، ولاستثقال الجمع بين حرفين مثلين وبين واو وياء[٢].

● قوله: «فرقًا بينها // [وبين منه]». ١٧٨أ

---

(١) انظر (شرحه ٥٥٠، والتسهيل ٣٣٥، والمساعد ٤/٣٦٥).

(٢) انظر (الجمل في النحو ٢٧٥، والكتّاب لابن درستويه ٨٤، والتسهيل ٣٣٧، والمساعد ٤/٣٧٦).

أي: مع كثرة الاستعمال، فلا يرد أنهم لم يفرقوا بين (فئة)، و(فيه)][1]؛ لأن استعمال الناس لمائة أكثر من استعمالهم لـ(منه)[2].

٣ ● **قوله: «لأنها قد حُذفت لامُها[3]».**

ولأنها اسم، وهو أحمل للزيادة من الحرف، وسيأتي في كلامه نظيره، ويدل على أن المائة محذوفة اللام قولهم: أمأيت الدرهمَ؟ إذا جعلتَها مائةً، وقد يقال: مأيت،

٦ فالأصل: ماية بوزن (فَعْلَةٍ) بالسكون. قال الشاعر:

فقلتُ والمرءُ تُخطِيهِ مَنِيَّتُهُ ... أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مِئْيَاتُ

● **قوله: «وألحقوا المثنى به».**

٩ هذا هو المختار، ومنهم من لا يزيد الفاء في المثنى كما لم يزدها في الجمع؛ لأن موجب الزيادة قد زال[4].

● **قوله: «بخلاف الجمع».**

١٢ أي: بالاتفاق سواء كان بالألف والياء، أو بالنون والواو.

وزادوا في (عمرو)، واوا فرقا بينه وبين (عُمَر)، وإنما يزاد إذا كان علما لشهرته في أسمائهم وكثرة استعماله واستعمال ما خيف أن يلتبس به فلا يزاد في (عَمْر)، واحدِ (عُمُور الأسنان)، وهو ما بينها من اللحم، وإلا في (العَمْر) الذي بمعنى (العُمْر) في قولك: لَعَمْرُ الله، ولا في مثل قول الشاعر:

١٥

باعد أم العَمْرِ من أسيرها ... حرّاس أبواب على قصورها

(١) سقط من ص.

(٢) ط: (لفئة).

(٣) انظر (الكتّاب لابن درستويه ٥٩، والمساعد ٤/٣٧٦، والتذييل والتكميل ٦/٢٧٩-٢٨٠/أ)، وجميع ما ذكره المحشي هنا عنه بما في ذلك الشاهد، وهو لابن مقبل في (العَيْنِيّ ٢/٣٧٦) وله أو لأبي شنبل الأعرابي في (الدرر اللوامع ١/١٣٠)، وبلا نسبة كذلك في التذييل.

(٤) انظر مراجع الحاشية السابقة.

ولا في (عمرو) العلم أيضا، إذا كان قافية؛ لأن الموضع الذي يقع فيه (عمرو) في القافية لا يجوز أن يقع (عُمَر)، فلا يفضي إلى اللبس، ولا إذا كان مصغرا؛ لأن لفظهما حينئذ واحد فلا يحتاج إلى التفرقة، ولا إذا كان مضافا إلى المضمر؛ لأن الضمير المجرور كالجزء مما قبله، فلا يفصل بينهما بالواو، ولا إذا كان منصوبا منونا لوجود الفرق بينهما بالألف بعد (عمرو) حال النصب، وعدمها بعد (عُمَر).

وإنما خُصّ (عمرو) بالزيادة دون (عُمر) لأنه أخف، وإنما زيدت الواو دون الألف لئلا يلتبس بالمنصوب، ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم.

[ط: ٣٨٠]

● قوله: «وإنما تزاد إذا كان علمًا».

أي: لم تدخل عليه الألف واللام، ولم يكن قافية، ولا مصغرًا، ولا مضافًا إلى مجرور، ولا منصوبًا؛ بقرينة ما سيأتي، وإنما لم تزد في مثل: أم العَمْرِ، لعدم ورود عُمَرَ كذلك[1].

● قوله: «فلا تزاد في عَمْرٍ واحدِ عُمُورِ الأَسْنَانِ».

مِثْلُه عُمَرٌ جَمْعُ عُمْرَةٍ[2].

وزادوا في (أولئك)، واوا فرقا بينه وبين (إليك)، وحملوا (أولاء) عليه واختص (أولئك) بالزيادة لأنه اسم، فهو أولى بالتصرف من الحرف في (إليك). وزادوا واوا في (أولي) فرقا بينه وبين (إلى)، ولم يعكسوا لِمَا مَرَّ، وحملوا (أولو) عليه، وأما (الأُلى) المقصور في مثل قول الشاعر:

هم الأُلى إن فاخروا قال العلا بفي امرئ فاخركم عفر البَرَى

فلا يزاد فيها الواو؛ لأن فيها الألف واللام فلا تلتبس. [ط: ٣٨٠-٣٨١]

---

(١) انظر (أدب الكاتب ٢٢٥-٢٢٦، والكتّاب لابن درستويه ٨٦-٨٧، والهجاء لابن الدهان ٧، وشرح النظام ٥٥٣-٥٥٤، والتذييل والتكميل ٦/٢٨١).

(٢) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٨١/ب).

● **قوله: «وزادوا في: أولئك واوًا».**

زادوها دون الياء لمناسبة ضمة الهمزة، ودون الألف لاجتماع صورتي الألف، وهم يحذفون الواحدة إذا اجتمعت صورتاهما[1].

● **قوله: «لأنه اسم فهو أَوْلَى بالتصرف».**

وأيضًا قد حذف منه الألف فكانت الزيادة فيه أَوْلَى ليكون كالمعوض عن المحذوف.

● **قوله: «وزادوا واوًا في: أُولِي».**

زادوها في: (أولات) أيضًا حملاً للتأنيث فيها على التذكير في أُولِي[2].

ومما زيدت فيه الواو للفرق لفظ: (أُخَيٌّ) في التصغير عند بعضهم[1]، وكانت الزيادة في المصغر لأنه فرع، والفرع أحمل للزيادة، ولأنه قد يغير، والتغيير يؤنس بالتغيير، وأكثر أهل الخط لا يزيدونها؛ لأن المصغر ليس ببناء أصلي.

و«العُلى»، بالضم والقصر: الرِّفْعَة والشرف، كالعَلا بالفتح والمد، و«البَرَى»: بفتح الموحدة، والقصر: التراب[3]، ويقال عَفَره في التراب يَعْفِره عفرًا من باب ضرب، كعفَّره تعفيرًا[2].

أما النقص فإنهم كتبوا كل مشدد من كلمة حرفا واحدا نحو شدّ ومدّ وادّكر، وأجري (قَتَتُّ) مجراه لشدة اتصال الفاعل مع كونهما مثلين، بخلاف نحو (وعدْتُ) لأن الدال والتاء ليسا مثلين، وبخلاف (اِجْبَهْهُ) لأن المفعول ليس في الاتصال كالفاعل، وبخلاف لام التعريف فإنه لا يكتب مع ما ادغم فيه حرفا واحدا، سواء كان المدغم فيه لاما أو غيرها، نحو: اللَّحْم والرَّجُل، لكون اللام كلمة، والذي أدغم فيه

---

(١) انظر (المساعد ٤/٣٧٨).

(٢) انظر (التسهيل ٣٣٨، والمساعد ٤/٣٣٨، والتذييل والتكميل ٦/٢٨١/ب، وشرح الجمل لابْنُ عُصْفُور ٢/٣٤٨).

(٣) (اللسان: برى، عفر).

من كلمة أخرى، ولأنه لو كُتب لام التعريف مع الذي ادغم فيه حرفا واحدا نحو الَّحم وارَّجل لالتبس بما دخل عليه همزة الاستفهام، بخلاف (الَّذي)، و(الَّتي)، و(الَّذين) فإنها تكتب بلام واحدة؛ لأن اللام فيها لا تنفصل، فصار كالجزء.

وكتب (اللَّذين) في التثنية بلامين فرقا بينه وبين الجمع، وحمل (اللتين) عليه، وكان الجمع أولى بالتخفيف لثقله، والمحذوفة هي أول الاسم لا حرف التعريف؛ لأن حرف التعريف جيء به امعنًى فحذفه يخلّ بالمقصود.

وكذا كتب (اللاءون)، وأخواته كاللاتي واللواتي واللاء بلامين؛ لأن من جملتها (اللاء)، فلو كتب بلام واحدة لالتبس بإلا. [ط: ٣٨١]

● قوله: «كتبوا كل مشدد من كلمة حرفًا واحدا».

أي: إلا في: ﴿بأييكم المفتون﴾[1] فإنهم كتبوه بياءين على هذه الصورة (بأييكم)، وهو شاذ ينقاد إليه ولا يقاس عليه، كذا في بغية الطالب[2].

● قوله: «نحو اللحم».

من هذا القبيل: الليل والليلة، فالقياس كتبها بلامين، وقد أجازوا ذلك فيهما، قال في التسهيل[3]: «والأجود كتبهما بلام واحدة»، أي: لأن فيه اتباع لخط المصحف.

قوله: «ونحو مِمَّ...».

يريد انه إذا ادغم آخر كلمة في أول الأخرى فحذف الحرف المدغم ليس بقياس، وإنما جاء في كلمات قليلة، والأصل فيها: مِنْ مَا، وعَنْ مَا، وإنْ مَا، وإنْ لاَ، و(لإنْ) فيها شرطية.

---

(١) (القلم: ٦)، ومثلها (بأييد) في قوله تعالى: ﴿والسماء بنيناها بأييد وإنا لموسعون﴾ (الذاريات: ٤٧)، وانظر (التسهيل ٣٣٨، والمساعد ٤/٣٧٩، والتذييل والتكميل ٦/٢٨٢/أ).

(٢) (بغية الطالب ٢٨٩).

(٣) بتصريف عن (التسهيل ٣٣٧)، وانظر (المساعد ٤/٣٧٦، والتذييل والتكميل ٦/٢٧٩/ب).

ونقصوا الألف من ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ لكثرته، بخلاف ﴿باسم الله مجريها﴾، و﴿باسم ربك﴾، ونحوه.

وكذلك نقصوا الألف من لفظة (الله)، و(الرحمن) مطلقا، ونقصوا الألف من نحو (للرجل)، وللدار) سواء كان اللام فيه للجر أو للابتداء، لئلا يلتبس بالنفي، بخلاف نحو (بالرجل). [ط: ٣٨١-٣٨٢]

● قوله: «نقصوا الألف من لفظة: الله، والرحمن مطلقًا».

أي: ما لم تَخْلُ من الألف واللام فتكتب بالألف نحو قولهم: لاهِ أبوك، يريدون: لله أبوك، ونحو قولهم: رحمان الدنيا والآخرة، وقول الشاعر(١):

وأنت غيثُ الورى لا زلتَ رحمانا

ومثلهما في الحكم المذكور الحرث علما.

ونقصوا مع الألف اللام في نحو (للحم)، و(للبن) مما أوله لام، أما نقص الألف فلما مرّ، وأما نقص اللام فلئلا تجتمع ثلاث لامات: الأولى للجر أو للابتداء، والثانية للتعريف، والثالثة فاء الكلمة.

ونقصوا ألف الوصل في الاستفهام من نحو: أبْنك بارٌّ؟ و﴿أصطفى البنات﴾ كراهة لألفين في أول الكلمة.

وجاء في نحو (الرجل) الحذف والإثبات، أما الحذف لما مر، وأما الإثبات فلئلا يلتبس الخبر بالاستخبار فيما كثر، بخلاف (أصطفى) فإنه لم يكثر كثرته.

ونقصوا الألف من (ابن) إذا وقع صفة بين علمين، مثل: هذا زيد بن عمرو، بخلاف ما إذا كان خبرا لمبتدأ نحو: زيدٌ ابن عمرو؛ لأنهم أرادوا تخفيفها خطًّا كما خففوها لفظا بحذف التنوين، وبخلاف المثنى فإنه لم يكثر كثرته. [ط: ٣٨٢]

---

(١) كلامه في هذه المسألة موافق لما في (المساعد ٣٦٨/٤)، والشطر من البسيط في (المساعد ٣٦٨/٤) ولم أقف على تتمته، ولا قائله، وقد أشار إلى ذلك محقق المساعد.

● **قوله: «إذا وقع صفة بين علمين».**

أي: سواء كانا اسمين، أو كنيتين، أو لقبين، أو مختلفين. وبقي شرط آخر، وهو أن يكون (ابن) متصلاً بموصوفه، فلا تحذف الألف من نحو: زيدٌ الفاضلُ ابنُ عمرٍو، ومثل: (ابن)، عند اجتماع الشروط لفظة (ابنة)[1].

● **قوله: «بخلاف ما إذا كان خبرًا لمبتدأ».**

(مثله إذا كان مبتدأ، كما)[2] في قولك: يا زيدُ ابنُ عمرٍو في الدار، ومن خبر المبتدأ (ابن) في قوله تعالى: ﴿وقالت اليهود عزيرٌ ابنُ الله﴾[3] في قراءة عاصم والكسائي بتنوين (عزيرٌ)، وهو صفةٌ في قراءة غيرهما، والتقدير: عزيرُ بنُ اللهِ إلهنا، وقال المُبَرِّد: التقدير هو: عزير بن الله إلهنا، والقياس على هذه القراءة حذف الألف كالتنوين، لكن الرسم بالألف، قاله الجعبريّ[4].

● **قوله: «وبخلاف المثنى».**

ومثله المجموع؛ ذكره الرضي[5].

ونقصوا ألف (ها) مع الإشارة نحو: هذا وهذه وهذان وهؤلاء لكثرة الاستعمال، بخلاف (هاتا)، و(هاتي) لأنهما لم يكثرا كثرة ما تقدم، فإن جاءت الكاف ردت الألف نحو: هاذاك وهاذانك؛ لأنه كما اتصل الكاف بذا، وصارت كالجزء منه كرهوا أن يصلوها فيمزجوا ثلاث كلمات، ونقصوا الألف من (ذلك)، و(أولئك)، ومن (الثلاث)، و(الثلاثين) للاختصار، ونقصوا الألف من (لكن)، و(لكنّ) للاختصار أو لكثرة استعماله أو لكراهة صورتها و(لا) فيها. [ط: ٣٨٢]

(١) انظر (باب الهجاء ١١-١٣، والتسهيل ٣٣٥، وشرح الرضي ٣/٣٣١، والمساعد ٤/٣٦٠-٣٦١).

(٢) ليس في ب.

(٣) (التوبة: ٣٠)، وانظر (معاني الأخفش ٢/٥٥٣، والفراء ١/٤٣١، والزجاج ٢/٤٤٢).

(٤) (كنز المعاني

(٥) لم أجده في المطبوع من شرح الرضي، وذكره الشريف في (شرحه ١٥١٤).

● **قوله: «ونقصوا الألف من ذلك».**

نقصوها أيضًا من ملئكة، وسموات، وصلحين، وصلحات، ونحوهما، ما لم يُخَفْ لَبْسٌ، ومن ثمنية وثمني عشرة، وجاء في ثمانين بياء أو واو الحذف والإثبات، وهو اختيار ابْنُ عُصْفُور[1].

ونقص كثير الواو من (داوُد) كراهة اجتماع الواوين، والألف من إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وبعضهم الألف من عثمان وسليمان ومعاوية لكثرة الاستعمال مع كونها أعلاما. [ط: ٣٨٢-٣٨٣]

● **قوله: «ونقصوا كثيرًا الواو من داودَ».**

وسائر ما توالى فيه ليّنان متماثلان، نحو: طاوس، ورُوس، ويستون، ويَلُون، و﴿فأْوا إلى الكهف﴾[2]، قال ابْنُ عُصْفُور[3]: «وقد كتب ذلك بعضهم بواوين، والقياس بواو»، قال: «ويستثنى نحو: قَؤُول، وصَؤُول، فإنهم كتبوه بواوين لئلا يلتبس بنحو: قَوْلٍ وصَوْلٍ»[3].

● **قوله: «والألف من إبراهيم وإسماعيل وإسحاق».**

أي: ونحوها مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف، ولم يحذف منه شيء، ولم يُخَفِ التباسُه، فلا تحذف الألف من: طالوت، وجالوت، وهاروت، ويأجوج، // ومأجوج، وقارون، وهامان، ونحوها، ولا من: صالح ومالك، صفتين، ولا من نحو: (ابن لام)[4]، ولا من نحو: إسرائيل ٧٨ب

(١) قريبٌ منه ما في (شرح الجمل له ٢/٣٥١)، ولم أجده في الممتع.

(٢) (الكهف: ١٦).

(٣) لم أجده في الممتع، وفي (شرح الجمل ٢/٣٥٢) ما يتعلق بهذه المسألة.

(٤) يريد: (ابن لَأْم) فسهّلت همزته، وأبناء لَأْمٍ: حارثة وثعلبة، وابنا حارثة: أوس، وهو رأس طيئ، وأخوه أنيف، وإذا قيل: ابن لأم فالمقصود أوس. وانظر (الاشتقاق لابن دريد ٣٨٢-٣٨٣، والمساعد ٤/٣٧١).



وداود، ولا من نحو: عامر(١).

قوله: «وأما البدل...».

٣ **فكتبوا كل ألف رابعة فصاعدا في اسم أو فعل ياء، نحو: المَغْزَى، ويُغْزَى؛ تنبيها على أنها تقلب ياء عند التثنية أو على أنها مما يمال، إلا فيما قبلها ياء نحو (صَدْيَا) فإنه يكتب ألفا، كراهة اجتماع الياءين إلا في نحو (يحيى)، و(ريَّى) علمين فإنه يكتب**

٦ **ياء، فرقا بينهما علمين، وبينهما فعلا وصفة، ولم يعكسوا لاستثقال الصفة والفعل وكون الألف أخف من الياء.** [ط: ٣٨٣]

● **قوله: «فكتبوا كل ألف رابعة».**

٩ خرج الثانية، نحو: باع، فإنها تكتب ألفًا.

● **قوله: «إلا في نحو: يحيى وريَّى علمين».**

قال في التسهيل(٢): «ولا يقاس على (يحيى) علمٌ مثلُه، خلافًا للمبرد»، وهو شاملٌ

١٢ لمماثلة في العلمية فقط، كما إذا سميت بزوايا، ولمماثلة فيها مع النقل (عن)(٣) الفعل، فالصحيح فيهما كتبه بالألف، قال أبو حَيَّان(٤): «وكذلك كتبه الناس، ففي العرب (بنو أعيا)(٥)، وهم حيّ من أسد، كتبوه بالألف».

---

(١) انظر (التسهيل ٣٣٦، والهجاء لابن الدهان ١٥-١٩، والمساعد ٤/٣٧١-٣٧٥) وفي هذا الأخير تعليل لعدم جواز الحذف في جميع ما ذكره المحشي.

(٢) (التسهيل ٣٣٤).

(٣) ب: (من).

(٤) (التذييل والتكميل ٦/٢٧٦/ب).

(٥) ط: (بنو أعياء)، وفي ب: (بنو عيّا)، وهو الموافق لما في التذييل والتكميل، وأعيا: أبو بطن من أسد، وهو أخو فقعس، وأبوهما طريف بن عمرو بن الحارث. قال حريث بن عنّاب النبهاني:

تعالوا أفاخركم أأعيا وفقعس ... إلى المجد أدنى أم عشيرة حاتم

وانظر (شرح الحماسة للتبريزي ١/١٣٥، معجم قبائل العرب ١/٣٥، والمساعد ٤/٣٥٢).

وأما الألف الثالثة فإن كانت عن ياء نحو (رَحَى) كتبت ياء، وإلا كتبت ألفا على ما يقتضيه الأصل، ومنهم من يكتب الجمع بالألف لأنه القياس، وأنفى للغلط على الكاتب.

٣

وعلى تقدير الكتابة بالياء فإن كان منونا فالمختار أن يكتب بالياء أيضا، وهو قياس المبرد، وقياس المازني بألف، وقياس سيبويه: المنصوب بألف، وما سواه بياء. [ط: ٣٨٣]

٦

● **قوله: «وإلا كتبت ألفًا».**

أي: سواء كانت مبدلة من واو كغزا، وعصا، أو مجهولة. قال أبو حيَّان[١]: «كخسا»، وهو بمعجمة فمهملة؛ يقال: خسًا أو زكًا، أي: فرد أو زوج، وخاساه: لاعبه بالجوز فردًا أو زوجًا.

٩

هذا وقد شذت الواو في الصلاة والزكوة والحيوة والنَّجوة ومِشْكوة والربوا وغيرها، والقياس الألف[٢].

١٢

وشذ[٣] أيضًا الياء في ﴿ما زكى﴾[٣] لمناسبة يزكي، وفي نحو: ﴿والضحى﴾[٤] للمشاكلة.

ثم أشار إلى ما يتعرف به الواوي واليائي فقال: يتعرف بالتثنية نحو: فَتَيَان وعَصَوَان، فيعلم أن ألف (فتى) من الياء، وألف (عصا) من الواو، وبالجمع نحو: الفتيات والقنوات، وبالمرة نحو: رمية وغزوة، نعلم أن ألف (رمى) من الياء وألف (غزا) من الواو، وبالنوع نحو: رمية وغزوة، وبرد الفعل إلى نفسك نحو: غزوت ورميت، وبالمضارع نحو: يرمي ويغزو. [ط: ٣٨٣-٣٨٤]

١٥

١٨

(١) (التذييل والتكميل ٦/٢٧٥/ب).

(٢) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٧٧، والمساعد ٤/٣٥٤-٣٥٦).

(٣) من قوله تعالى: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبدا﴾. (النور: ٢١)

(٤) (الضحى: ١).

● قوله: «وبالمرة».

في معناها المصدر نحو: رَمْيٍ، وغَزْوٍ.

٣ ● قوله: «وبرد الفعل إلى نفسك».

مثله ردُّ الفعلِ إلى مُخاطبِك ذكرًا أو أنثى.

ويعرف أيضا يكون واوا نحو: وَعَى، فإنه إذا كان الفاء واوا علم أن اللام ياء لا واو؛ لأنه ليس في الكلام ما فاؤه واو ولامه واو إلا الواو على وجه، ويتعرف أيضا يكون العين واوا نحو (شَوَى)، فإن لامه حينئذ لا يكون واوا؛ لأنه ليس في الكلام ما عينه ولامه واو إلا ما شذّ نحو: القُوى والصوى، وإن جهل بأن لم يجر فيه شيء مما ذكر، فإن أميلت فالياء نحو (مَتَى)، وإلا فالألف نحو (المَنَا)، وهو القدر. وإنما كتبوا (لدى) بالياء لانقلابها ياء في نحو (لديك)، و(كلا) تكتب على الوجهين لاحتمال أن يكون ألفه عن الواو، بدليل قلبها تاء في (كلتا)، واحتمال كونها عن الياء لإمالتها، فإن الألف الثالثة عن الواو لا تمال للكسرة. ولم يكتب شيء من الحروف بالياء غير هذه، وهي: (بلى) لإمالتها، و(على) لقولهم (عليك)، و(إلى) لقولهم (إليك)، و(حتى) حملا عليها لأنها بمعناها في الغاية والانتهاء. [ط: ٣٨٤]

١٥ ● قوله: «وكلا تكتب على الوجهين».

كذا قال المصنف، وتبعه الموصلي وغيره، وقال أبو حيَّان: «الصحيحُ في مذهب البصريين أنه يكتب بالألف؛ لأن الألف فيه منقلبة عن واو، وإنما تكتب بالياء في (مذهب)[(١)] من زعم أنها منقلبة عن ياء، كما ذهب إليه العبدي» انتهى. والقياس في كلتا أن تكتب بالياء؛ لأن ألفه ألف تأنيث، وقد وقعت رابعة، لكنه كتب بالألف شذوذًا، ومثله في مخالفة القياس: ترا، وألفه ألف تأنيث إذا لم ينون، وللإلحاق إذا نونت، وكلتاهما قياسها أن تكتب بالياء[(٢)].

---

(١) ليس في ب.

(٢) انظر (الشافية ١٤٦-١٤٧، وأدب الكاتب ٢٦١، وتثقيف اللسان ٣٩٣-٣٩٤، والتذييل والتكميل ٢٧٧/٦/ب، والمساعد ٣٥٥/٤، والهمع ٣٣٨/٦، والإنصاف ٤٣٩/٢-٤٥٠).



● **قوله: «وحتّى حملاً عليها».**

قال ابن الأنباري[1]: «إنما كتبت حتى بالياء، وإن كانت لا تمال، فرقًا بين دخولها على الظاهر والمضمر، فلزم فيها الألف مع المضمر، نحو: حتاي وحتاك وحتاه، وانصرفت إلى الياء مع الظاهر في: حتى زيد» انتهى.

وما منعه كغيره من إمالتها هو المشهور عن العرب والقراء، وروي عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن إمالتها؛ لأن الإمالة غالبة على ألسنتهم، وهي رواية نصير عن الكسائي، ورويت عن حمزة أيضًا إمالة لطيفة، وقربها وقوع الألف رابعة، وعلى هذا لا حاجة إلى ما ذكره ابن الأنباري من قصد الفرق، وما ذكره الشارح من الحمل على إلى لكونها بمعناها في الغاية والانتهاء[2].

تَمَّ الكتاب، بعون الملك الوهاب، وإليه المرجع والمآب. والله أعلم بالصواب.

★★★

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. والحمد لله وحده، وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده.

أحمد الله على المعونة والإتمام، وعلى الإفضال والإنعام، وأشكره على كل حال، أمد الدهر والأيام، وأصلي على نبينا محمد أفضل من صلى وصام، وحج واعتمر بالبيت الحرام، المبعوث إلى الخاص والعام، وعلى آله وأصحابه الأخيار الأعلام، وأزمّة الإسلام، جعلنا الله في زمرتهم في دار السلام، إنه القدوس السلام.

وذلك على يد أضعف عباد الله وأحوجهم إلى مغفرته ورضوانه:

(عبد البر بن الشيخ سليمان الأسيوطي المالكي، عفا عنهما العافي، بتأريخ يوم الإثنين

---

(١) انظر (التذييل والتكميل ٦/٢٧٧/ب، والهمع ٦/٢٣٨، والكافي في شرح الهادي ٣٣٨).

(٢) انظر (المنصف ١/١٢٤، والكشف ١/١٧٠، والنشر ٢/١٧٨، والإتحاف ٧٥، وإرشاد المبتدي للقلانسي ١٩٥).

المبارك، مستهل شهر ذي القعدة سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة

من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأشرف السلام)[1].

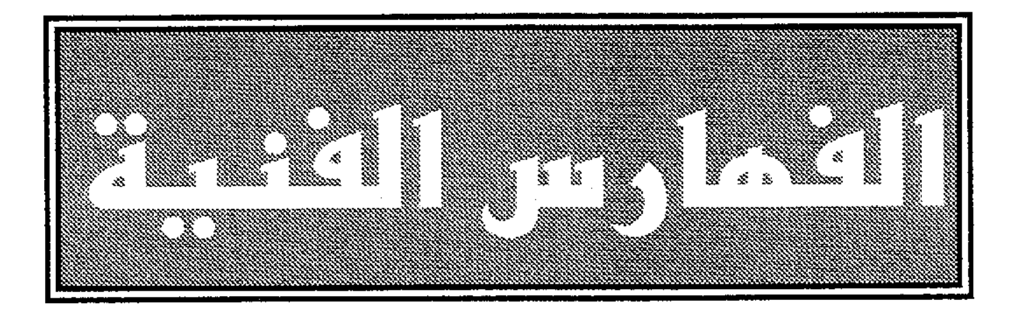
---

(١) بدله في ب: (هذا آخر ما عُني بجمعه وتحقيقه، وبيان نكته وتدقيقه، الشيخ الإمام العالم العلامة، العمدة الفهامة، صاحب التصانيف العديدة، والأبحاث السديدة، خاتمة المحققين في زمانه، العارف بالله تعالى، شمس الدين محمد الغزي، تغمده الله بغفرانه، وأسكنه بجوده جنانه، على شرح الإمام العالم، علم الأعلام، عمدة المحققين، فخر الدين، أحمد بن الحسن الجاربردي لكتاب الشافية، في علمي التصريف والخط، تصنيف الإمام ابن الحاجب، الذي شاع فضله في المشارق والمغارب، فدونك كتابا قد اشتمل فوائد هذا الفن وحقائقه، وخلص من مزالقه ومضائقه، فهو المطلع على غوامضه، المثبت في مداحضه، المبين لنكته ولطائف نظمه، المنقر عن نقره، وجواهر علمه، المشحون بالفوائد المفننة التي قلّ أن توجد إلا فيه، المحيط بما لا يحصى من بديع ألفاظه ومعانيه، شكر الله فضل مؤلفه فيما أفاد، وعطاه في الآخرة ما تمنى وأراد، والحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، وعلى آلهم وسلم. آمين، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وبدله في هـ: (وذلك على يد أضعف عباد الله وأحوجهم إلى مغفرته ورضوانه: بشر بن عيسى الحنفي، عامله الله بلطفه الخفيّ، وغفر له ولوالديه ولمشايخه، ولمن دعا له بالمغفرة ولجميع المسلمين، آمين، بتاريخ سابع عشرين شهر ربيع الأول سنة سبع عشرة وتسعمائة من الهجرة النبوية).

وفي ط: (وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم).

قلت: وناسخ هـ بشر بن عيسى الحنفي ذكر في شذرات الذهب أنه توفي في ٩٣٣هـ.



فهرس الفهارس

فهرس الآيات المستشهد بها ٥٦٣

فهرس الأحاديث والآثار والأمثال ٥٦٨

فهرس الشواهد من الشعر والرجز ٥٦٩

فهرس الحروف المجموعة ٥٧٢

فهرس الأعلام ٥٧٣

فهرس الجماعات ٥٨٤

فهرس اللغات والمذاهب والقراءات والروايات ٥٨٧

فهرس المواضع ٥٨٩

فهرس الكتب الواردة في النص المحقق ٥٩٠

فهرس الغريب المفسر في النص المحقق ٥٩٤

فهرس المعرب والدخيل ٦٠١

فهرس الأوزان الصرفية ٦٠٣

فهرس الأمثلة التصريفية ٦٠٨

فهرس المبهمات ٦٦٥

فهرس مراجع الدراسة والتحقيق ٦٦٨

فهرس الموضوعات ٦٨٧

فهرس الآيات المستشهد بها

﴿ألم﴾ .... البقرة: ١ .... ٥٣٣

﴿أأَنْذَرْتَهُم﴾ .... البقرة: ٦ .... ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٧

﴿اشْتَرَوُا الضَّلاَلَة﴾ .... البقرة: ١٦ .... ٢٤٧

﴿هَؤلاَءِ إنْ كُنتُم﴾ .... البقرة: ٣٢ .... ٢٣٠

﴿فادّارأتم﴾ .... البقرة: ٧٢ .... ٤٩٣

﴿بئسما﴾ .... البقرة: ٩٠ .... ٥٤٦

﴿راعِنَا﴾ .... البقرة: ١٠٤ .... ١٩٣

﴿آمَنْتُم﴾ .... البقرة: ١٣٧ .... ٢٣٥

﴿يَشَاءُ إلى﴾ .... البقرة: ١٤٢ .... ٢٣٣، ٢٣٤

﴿رحمة﴾ .... البقرة: ١٥٧ .... ٥٣٥

﴿سَلْ بَنِي إسْرَائِيلَ﴾ .... البقرة: ٢١١ .... ٢٠٠

﴿أنّى شِئْتُمْ﴾ .... البقرة: ٢٢٣ .... ١٨٠

﴿لا جناح عليهما﴾ .... البقرة: ٢٢٩ .... ٤٦٩

﴿فَأْتِ﴾ .... البقرة: ٢٥٨ .... ٥٤٣

﴿لم يَتَسَنَّ﴾ .... البقرة: ٢٥٩ .... ٣٨٧

﴿ولا تيمموا الخبيث﴾ .... البقرة: ٢٦٧ .... ٤٩٢

﴿أُؤْتمِنَ﴾ .... البقرة: ٢٨٣ .... ٢١٣

﴿والذي ايتمن﴾ .... البقرة: ٢٨٣ .... ٥٤٣

﴿أؤُنَبِّئكُم﴾ .... آل عمران: ١٥ .... ٢٣٦

﴿أنّى لَكِ هَذَا﴾ .... آل عمران: ٣٧ .... ١٨٠

﴿وإنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُون﴾ .... آل عمران ٧٨ .... ٢٤٧

﴿يأمركم﴾ .... آل عمران: ٨٠ .... ٤٣٠

﴿ولقد كنتم تمنون الموت﴾ .... آل عمران: ١٤٣ .... ٤٩٣

﴿كأين﴾ .... آل عمران: ١٤٦ .... ٥٣٥

﴿ولا تَلْوُون عَلَى أَحَدٍ﴾........آل عمران: ١٥٣........٢٤٧
﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغمّ أمنة نعاسا﴾........آل عمران: ١٥٤........٤٤١
﴿فمن زحزح عَّن النار﴾........آل عمران: ١٨٥........٤٦٨
﴿بل رفعه الله﴾........النساء: ٨١٥........٤٧٣
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾........النساء: ٢٣........١٣١
﴿واسمع غير مسمع﴾........النساء: ٤٦........٤٦٨
﴿نِعِمّا﴾........النساء: ٥٨........٥٤٦
﴿أصْدق﴾........النساء: ٨٧........٤٤٣
﴿ويتبع غير سبيل المؤمنين﴾........النساء: ١١٥........٤٦٨
﴿وإن تَلُوا﴾........النساء: ١٣٥........٣٢٧
﴿المسيح عيسى﴾........النساء: ١٧١........٤٦٩
﴿ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾........المائدة: ٢........٤٩٣
﴿المنخنقة﴾........المائدة: ٣........٤٧٠
﴿سَوءَة﴾........المائدة: ٣١........٤٧
﴿يا أيها الذين آمنوا من يرتدَّ منكم عن دينه﴾ المائدة: ٥٤........٤٢٥
﴿يَصْدِفون﴾........الأنعام: ٤٦........٤٤٣
﴿جَاءَ أَحَدَكُم﴾........الأنعام: ٦١........٢٣٠، ٢٣٥
﴿رأَى﴾........الأنعام: ٧٦........١٦٣
﴿إنما توعدون﴾........الأنعام: ١٣٤........٥٤٦
﴿والمَعْز﴾........الأنعام: ١٤٣........٤٣
﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾........الأنعام: ١٤٣........٢٣٧
﴿مِنَ البَقَرِ﴾........الأنعام: ١٤٤........١٨١، ١٨٣
﴿تذكرون﴾........الأنعام: ١٥٢........٤٩٤، ٤٩٥
﴿وإن تصبهم سيئة يَطَّيَّروا بموسى ومن معه﴾ الأعراف: ١٣١........٤٨٩
﴿اشتروا﴾........الأعراف: ١٥٠........٥٤٦
﴿خلفتموني﴾........الأعراف: ١٥٠........٥٤٦

﴿اغفر لّي﴾ .... الأعراف: ١٥١ .... ٤٦٤
﴿إلا مكاء وتصدية﴾ .... الأنفال: ٤٥ .... ٣٩٠
﴿ولا تنازعوا﴾ .... الأنفال: ٤٦ .... ٤٩٣
﴿يُضَاهِئُون﴾ .... التوبة: ٣٠ .... ٤١
﴿وقالت اليهود عزيرٌ ابنُ الله﴾ .... التوبة: ٣٠ .... ٥٥٥
﴿من يقول إيذن لي﴾ .... التوبة: ٤٩ .... ٥٤٣
﴿قل هل تربَّصون بنا﴾ .... التوبة: ٥٢ .... ٤٨٨، ٤٩٣
﴿أنَّى تُصْرَفُونَ﴾ .... يونس: ٣٢ .... ١٨٠
﴿واشدد على قلوبهم﴾ .... يونس: ٨٨ .... ٤٢٥
﴿فإن تولوا﴾ .... هود: ٣ .... ٤٨٨
﴿مُرْسَاهَا﴾ .... هود: ٤١ .... ٦٢
﴿وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوب﴾ .... هود: ٧١ .... ٢٣٥
﴿بَقِيَّتُ اللهِ﴾ .... هود: ٨٦ .... ١٧٠
﴿لا تكلم نفس إلا بإذنه﴾ .... هود: ١٠٥ .... ٤٩٣
﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَرتع﴾ .... يوسف: ١٢ .... ٣٦٧
﴿إن كنتم للرُّيَّا تعبرون﴾ .... يوسف: ٤٣ .... ٣١٨
﴿أَئِنَّكَ﴾ .... يوسف: ٩٠ .... ٢٣٦
﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ .... يوسف: ٩٠ .... ٣٦٨، ٣٦٩
﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾ .... الحجر: ٦١ .... ٢٣٥
﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُم أَجْمَعِينَ﴾ .... الحجر: ٩٢ .... ٦٤
﴿فسينغضون﴾ .... الإسراء: ٥١ .... ٤٧٠
﴿نَأَى﴾ .... الإسراء: ٨٣ .... ١٦٣
﴿فأوا إلى الكهف﴾ .... الكهف: ١٦ .... ٥٥٦
﴿لكنّا هو الله ربي﴾ .... الكهف: ٣٨ .... ٥٣٤
﴿لَتَّخَذْتَ عليه أجرًا﴾ .... الكهف: ٧٧ .... ٥٠٢
﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ .... الكهف: ٩٧ .... ١٢٢، ٤٩٠

الآية	السورة: الرقم	الصفحة
﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾	مريم: ٨	١٨١، ٣٥٠
﴿ورِيًّا﴾	مريم: ٧٤	٤١٧
﴿واحلل عقدة من لساني﴾	طه: ٢٧	٤٢٥
﴿وأمر أهلك﴾	طه: ٣٢	٥٤٣
﴿ثم ايتو﴾	طه: ٦٤	٥٤٣
﴿إنما صنعوا كيد ساحر﴾	طه: ٦٩	٥٤٦
﴿بل ربكم﴾	الأنبياء: ٥٦	٤٧٣
﴿الريح عاصفة﴾	الأنبياء: ٨١	٤٦٩
﴿عما قليل﴾	المؤمنون: ٤٠	٥٤٧
﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًى﴾	المؤمنون ٤١	١٦٨
﴿ما زكى﴾	النور: ٢١	٥٥٨
﴿لبعض شأنهم﴾	النور: ٦٢	٤٦٤
﴿الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾	النور: ٦٣	٣١٣
﴿ونُزّل الملائكة تنزيلا﴾	الفرقان: ٢٥	٤٩٢
﴿وأناسِيَّ﴾	الفرقان: ٤٩	٣٨٨
﴿يصْدر﴾	القصص: ٢٣	٤٤٣
﴿واغضض من صوتك﴾	لقمان: ١٩	٤٢٥
﴿يسألون عن أنبائكم﴾	الأحزاب: ٢٠	٥٤٠
﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾	الأحزاب: ٣٣	٤٩٨
﴿نخسف بهم﴾	سبأ: ٩	٤٦٤
﴿مِنْسَأته﴾	سبأ: ١٤	٢٠٧
﴿وَلَا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّئُ إلا بأَهْلِه﴾	فاطر: ٤٣	٢٣٣
﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾	الصافات: ١٢٣	١٣٠
﴿فرطت﴾	الزمر: ٥٦	٤٦٥
﴿إذا قومك منه يصدون﴾	الزخرف: ٥٧	٣٩٠
﴿أَوْلِيَاءُ أُلَئِكَ﴾	الأحقاف: ٣٢	٢٣٠

﴿محمد رسول الله...﴾ الفتح: ٢٩ ..... ٤٤١
﴿عَادًا الأُولَى﴾ النجم: ٥٠ ..... ٢١١
﴿فَيومَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ﴾ الرحمن: ٣٩ ..... ٦٤
﴿فَظَلْتُم تفكهون﴾ الواقعة: ٦٥ ..... ٤٩٧
﴿وَلْيَسْأَلُوا ما أَنْفَقُوا﴾ الممتحنة: ١٠ ..... ٢٠٠
﴿أَأَمِنتُم﴾ الملك: ١٦ ..... ٢٣٧
﴿بأيكم المفتون﴾ القلم: ٦ ..... ٥٥٣
﴿مَالِيَه هَلَكَ﴾ الحاقة: ٢٨، ٢٩ ..... ١٧١، ٤١٨
﴿سَأَل﴾ المعارج: ١ ..... ٢٠٧
﴿مما خطيئاتهم﴾ نوح: ٢٥ ..... ٥٤٧
﴿ولا تمنن تستكثر﴾ المدثر: ٦ ..... ٤٢٦
﴿أَنْ يُحْيِيَ المَوْتَى﴾ القيامة: ٤٠ ..... ٢٧٩
﴿بشَرَرٍ﴾ المرسلات: ٣٢ ..... ١٨١
﴿عَمَّ يتساءلون﴾ النبأ: ١ ..... ٥٤٧
﴿بل ران﴾ المطففين: ١٤ ..... ٤٧٢، ٤٧٣
﴿والقَمَرِ إِذَا تَلاهَا﴾ الشمس: ٢ ..... ١٦١
﴿فأنذرتكم نارًا تَلَظَّى﴾ الليل: ١٤ ..... ٤٩٢
﴿والضُّحَى﴾ الضحى: ١ ..... ١٦٠، ٥٥٨
﴿والليل إِذَا سَجَى﴾ الضحى: ٢ ..... ١٦١
﴿إِيلافِهِمْ﴾ قريش: ٢ ..... ٢١٤
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ الإخلاص: ١ ..... ٢٥٢

إنْ جَرْجَرَ العَوْدُ فزِدْهُ وِقْرًا ٣١٦
اخشوشنوا وتمعددوا ٣٦
اللهم اشْدُدْ وَطْدَتَك على مُضَرَ ٤٦٢
حَيَّهَلا بِعُمْر ٤٠١
زَاحِمْ بعَوْدٍ أَوْ دَعْ ٣١٦
كان رسول الله ﷺ يأمرني إذا حِضْتُ أن أَتَّزِرَ ٢٥٣
لَسْتُ نبيء الله فَهَمَزَ ولكن نبيّ الله ١٩٢
وإن كان قصيرًا فَلْيَتَّزِرْ به ٢٥٣
اللهم ربَّ السموات وما أَظْلَلْنَ ورب الأرضين وما أَقْلَلْنَ ورب الشياطين
ومن أَضْلَلْنَ ١٦٠
رَأْيَ الشيخ خير من مشهد الغلام ٣١٦
طَبَّقَ السَّيْفُ المِفْصَلَ ٤٣٠
لا أفعله حتى يؤوب المُنَخَّلُ ٤١٤

أول الشاهد	القافية	البحر	القائل	الصفحات
خَلَّى	كَثَبًا	الرجز	العجاج	٢٢٦
وأُمُّ	أَقْرَبا	الرجز	العجاج	٢٢٦
أَرَبٌّ	الثعالب	الطويل	راشد بن عبد ربه	٣٧٣
فَلَسْتَ	يصوب	الطويل	علقمة بن عبدة	٥٨
سَالت	تُصِبِ	البسيط	حسان بن ثابت	٣٨٤
ما أنس	سراب	الكامل	مجهول	٣٦٩
فقلتُ	مِئْيَاتُ	البسيط	ابن مقبل	٥٥٠
تُبْتُ	تابتي	الرجز	غير منسوب	٢٦٨
يا قاتـــلَ	السِّعْلاتِ	الرجز	علباء بن أرقم	٣٩٧
فإنك	مَأْجًا	الوافر	ابن هرمة	١٤٠
هلْ تَعرِفُ	كالمُزَرَّجِ	الرجز	مجهول	٨٣
وأمَّا قولك	وِدَاجِ	الوافر	عبد الرحمن بن حسان	٢٠٨
رَبَّيْتُهُ	تَمَعْدَدَا	مشطور الرجز	العجاج	٣٧
وَأَخْلَفُوكَ	وَعَدُوا	البسيط	أبو الفضل بن العباس	٢٥٩
أَحَبُّ	الوقود	الوافر	جرير	٢١١، ٣٨٢
إذا قلت	بالوجد	الطويل	رجل من طيئ	٣٦٦
لم يبقَ	سُودِ	الرجز	ذو الرمة	٢٣٧
وغير	التقليدِ	الرجز	ذو الرمة	٢٣٧
تقضِّيَ	كسر	الرجز	العجاج	٣٨٦
عيناءُ	الحِيَرْ	الرجز	منظور بن مرثد الأسدي	٣٢٢
فيها	ونُمُرْ	الرجز	مجهول	٣٠٢
أَطْعَمْتُ	اليَهْيَـــرِّ	مشطور الرجز	مجهول	١٣٧
يا ليت	الدِّكَرِ	البسيط	ابن مقبل	٤٠٥

يتحطُّ.........مكور.........الرجز.........رؤبة.........٣٧٧
مَالَ.........فالْطَجَعْ.........الرجز.........منظور بن حبة الأسدي.........٤٨٥
ومن.........ويسمعُ.........الطويل.........الأعلم السعدي.........١٩٨
تَنْفِي.........الصَّيَارِف.........البسيط.........الفرزدق.........٣٠٣
فَتَفْتَحُهُ.........جَلَنْبَلَقْ.........الطويل.........مجهول.........٨١
فأقسمت.........يفارقا.........الطويل.........الأسود بن يعفر.........٣٨٥
أُبابُ.........زَهُوقٍ.........الرجز.........لم ينسب.........٣٨٣
إذا.........بأماتكا.........المتقارب.........مروان بن الحكم.........١٣١
إنَّ.........خَلَلا.........البسيط.........غير منسوب.........٣٧٦
إذا.........نُهَّلُ.........طويل.........كثير عزة.........٨
زَيَادَتَنَا.........تتلو.........الطويل.........عبد الله بن همام السلولي.........٥٠١
قد.........الزلل.........البسيط.........القطامي.........٣٧٦
ما أَقْدَرَ.........صُولُ.........البسيط.........حندج المري.........٣٦٦
كأن.........الإجَّلِ.........الرجز.........مجهول.........٤٠٦
أَتوا.........ظلاما.........الوافر.........مختلف فيه.........٦٤
فَإِنَّهُ.........يُؤَكْرَمَا.........الرجز.........أبو حيان الفقعسي.........٢٢٧
بل.........تُكُمُّوا.........الرجز.........العجاج.........٣٨٧
فعوضني.........دراهم.........الطويل.........أعرابي.........٣٦٥
نزور.........فيأتمي.........الطويل.........لم ينسب.........٣٨٥
وَصَالِيَاتٍ.........يُؤَثْفَيْن.........الرجز.........خطام المجاشعي.........٢٢٧
وأنت.........رحمانا.........البسيط.........مجهول.........٥٥٤
أألخير.........يبتغيني.........الوافر.........المثقب العبدي.........١٨٧
فيا ليتني.........إنسان.........الطويل.........عامر بن جرير الطائي.........٣٨٨
أو لم.........جَذَّامها.........الكامل.........لبيد.........٣٧٧
تَبَيَّنَ.........طيالها.........الطويل.........أنيف بن زبان النهشلي.........٣١٤
تُجاوِبُ.........تَابُوتِهَا.........مشطور الرجز.........الغنوي.........٣٣

تَرَّاك .... حمامها .... الكامل .... لبيد ٣٧٦
لها .... أرانيها .... البسيط .... أبو كاهل اليشكري ٣٨٩
وإنِّي .... يَقُومُها .... الطويل .... الأخطل ٣٠٣
يا دار .... أثافيها .... البسيط .... مجهول ٣٦٦
فَمَا .... المَنَائِيا .... الطويل .... عبيدة بن الحارث ٣٦١
وكأنها .... فَتُعِيُّ .... الكامل .... الحطيئة ٢٧٩

فهرس الحروف المجموعة

أجد طويت ٣٨٠

أجدت طبقك ٤٥٠

أجدت قطبك ٤٥٠

أجدك تُطبق ٤٥٠

أدِرْ جَيْبَهَا ١٥٦

حثت كسف شخصه ٤٤٩

سَتَشْحَثُكَ خَصَفَةٌ .... ٤٤٨، ٤٤٩

طال يوم أَنْجَدتُه ٣٨٠

طويت دائما ٣٨٠

ظِلُّ قَوٍّ رَبَضَ إذ غزا جندٌ مطيع ٤٤٨

غزال أدعج بَضٌّ ذو قرط نظيم ٤٤٨

قُتِلَ قِنَّبَاهُمَا ١٥٢

فحثت زينب لذود شمس ١٧٢

فرَّ من لُبٍّ ٤٥٣

قد طبج ٤٥٤

كست شخصه فحث ٤٤٩

لقد عظم زنجي ذو أطمار غضبا ٤٤٨

لَمْ يَرْوِ عَنًّا ٤٥١

لِمَ يَرُوعُنا ٤٥١

لن يَضْرِبَهَا رَاشِدٌ ١٧٢

لن يضربها قَاسِمٌ ١٧٢

مُرْ بِنَفَلٍ ٤٥٣

يرملون ٤٧٤

فهرس الأعلام

آرفخشد بن سام بن نوح ٢١٦

آزر عمّ إبراهيم ٢١٦

أبو الأسود الدؤلي ١٩٢

أبو البقاء (ابن يعيش) ١١٣، ١٢٤

أبو الخطاب (الأخفش) ٧٦، ٢٦٩، ٢٧٠

أبو العز (القلانسي) ٢٢٥

أبو العلاء (الواسطي) ٤٧

أبو الفتح (ابن جني) ٢٠٩، ٣٤٦

أبو بكر أحمد بن العباس ١٩٢

أبو تمام (الشاعر) ٦٥، ٦٧، ٦٨

أبو جعفر (القارئ) ١٨٩، ٤٩٨

أبو جعفر الرستمي ٣٩٠

أبو حنيفة ٣٩٩

أبو حيَّان ١١، ١٢، ٢٠، ٢٦، ٣٧، ٥٣، ٥٤، ١٠٨، ١١٧، ١١٨، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٩١، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٢٧، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٥٨، ٣٨٣، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٥، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٦، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٩٦، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٨، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩

أبو ذرّ ١٩٢

أبو ربيعة ٣٦٧، ٣٦٨

أبو زيد ٨، ٥٣، ١٩٣، ٢٢٤، ٢٧١، ٣٦١، ٣٨٥، ٣٨٧، ٤٦٨

أبو عبيد ٩، ٣٦، ٤٣، ٧٦، ١٩٣

أبو عبيدة ٣٦، ٦٠، ٨٢، ٣١٠، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٩١
أبو عثمان ٨١، ٨٢، ١٦٢، ٢٦٢
أبو عثمان الضرير ١٦٢، ٤٧٥
أبو علي (الفارسي) ٥٤، ٨٢، ٩٥، ١٠٠، ١٧٦، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٩، ٢٢٧، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٩٦، ٣٤١، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٨٢، ٣٨٦، ٤٠٥، ٤٣٧، ٤٤٥، ٤٧٣، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩
أبو عمرو (ابن العلاء، القارئ) ٦٢، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٨، ١٨٩، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٣٢٩، ٤١٧، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٧٣، ٤٩٢، ٥٠٢، ٥١٢، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٤٠
أبو معاذ ٤٩٢
أبو منصور محمد بن علي الجبَّان ٢١٧
أحمد بن يحيى (ثعلب) ٣٩٧
الأخفش ١١، ٦٥، ٧٦، ١٠٠، ١٠٦، ١٣٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٩، ١٩٩، ٢٠٦، ٢١٢، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٤٣، ٢٦٠، ٢٦٩، ٢٧٨، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠٨، ٣١١، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٨٣، ٥٢٨، ٥٥٥
الأصمعيُّ ٨
الأعرج ٣٠٥
الأعلم ٥٩
الأعمش ٣٠٥
الأهوازي ٤٧٣
إبراهيم عليه السلام ٢١٦
ابن أبي إسحاق ٤١٤
ابن أبي الأحوص ٤٣٧
ابن أبي حاتم ٦٧
ابن إياز ٩٦، ١٠٩، ١١٣، ١١٤، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٦، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤
ابن الأعرابي ٨٤، ١١٢، ٢٩٢، ٣٠٢، ٣٨٥، ٤٠٦، ٤١٥

ابن الأنباري .... ٤٩٧، ٥٦٠
ابن الباذش .... ١٨٠، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٧٥
ابن الحاجب .... ٣، ٤، ٢٢، ٢٦، ١٤٥، ١٧٩، ١٨٥، ٢٧٦، ٣٢٥، ٣٣٢، ٣٥٨، ٣٧٢، ٥٠٤، ٥١٨، ٥٦١
ابن الدَّهَّان ١٥٧
ابن السَّرَّاج ١٦٣
ابن السيد ٥٤٨
ابن الصباح .... ٣٦٧، ٣٦٨
ابن القطاع .... ٥٤، ٧٥، ٩٧، ١٢٣، ١٤٦، ١٤٩، ٢١٩، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٩٨
ابن القوطية .... ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦١
ابن المنذر ٦٧
ابن بَرْهَان ٢٦٨
ابن بقرة ٣٦٨
ابن ثوبان ٣٦٨
ابن جرير ٦٦
ابن جني .... ١٢، ١٣، ٨١، ٨٢، ١٠٦، ١٠٧، ١١٧، ١٢٤، ١٧٦، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٩١، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٤١، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٧٢، ٣٨٣، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٤١، ٤٤٦، ٤٥٣، ٤٥٨، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٩١، ٤٩٧، ٥١٦
ابن خالويه ٥١٩
ابن خروف .... ١٨٣، ٤٤٥، ٥٣٦
ابن ذكوان .... ١٣٠، ٢٠٧، ٤١٧
ابن سيده .... ١٢٦، ٢٠١، ٢١٧، ٢٥٠
ابن شريح ٢٢٥
ابن شَنَبُوذ .... ٣٦٧، ٣٦٨
ابن عامر .... ١٣٠، ٢٠٧، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٩، ٣٠٤، ٣٢٧، ٤١٧، ٤٧٥، ٥٣٤

ابن عباس .... ٦٦، ٢٦٩، ٥٣٣
ابْنُ عُصْفُور .... ٨، ١٢، ٢٤، ٢٨، ٣٧، ٤١، ٥٣، ٥٤، ٨٣، ١٠٣، ١٠٧، ١٢٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٣١٣، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٩، ٤٠٦، ٤٢٠، ٤٢٩، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٨، ٥١٦، ٥٢٢، ٥٢٨، ٥٥٦
ابن عطية ٤٨٢
ابن قتيبة ٥٤٨
ابن كثير .... ١٦٨، ٢٠٠، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٧٣، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٦٧، ٤٧٣، ٤٨٨، ٤٩٢، ٥٠٢، ٥٣٥، ٥٣٦
ابن كَيْسَان ٥٩
ابن لأم ٥٥٦
ابن مالك .... ١٤، ١٩، ٢٠، ٣٤، ٥٤، ٩٦، ١٠٣، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١١٨، ١٢٣، ١٢٦، ١٥١، ١٥٧، ١٦١، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٨، ١٨٢، ١٩٦، ١٩٧، ٢١٢، ٢١٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٣، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٤٠٧، ٤١٨، ٤٥١، ٤٥٧، ٤٦٥، ٤٧٤، ٤٨٧، ٤٩٤، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥١٣، ٥١٤، ٥٣٧، ٥٤٠، ٥٤٧
ابن مجاهد .... ١٣٠، ٢١٣، ٣٦٨، ٤٩٠
ابنُ مُقْبِل ٤٠٥
ابن هشام .... ٩، ١٦٦، ١٧١، ١٧٧، ٢٧٦، ٣٥٧، ٣٦١، ٥٣٧
ابن يعيش .... ١٣٢، ١٥١، ١٥٢، ١٥٩، ١٧٤، ١٧٩، ١٩٢، ١٩٧، ٢٠٨، ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٩٣، ٤١٥، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٩٧، ٥٤٥
امرؤ القيس ٦٧
البحتري ٦٨

بدر الدين ٤، ٦٠، ٩٧، ٩٩، ٢١٩، ٢٧٥، ٣٠٨، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٥٥، ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٣٢، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٧٨، ٥١٥، ٥١٨، ٥٣٣
البَزِّيُّ ٤٨٨
البعلي ٣٩٥
البلخي ٣٦٨
بهاء الدين بن النحاس (شيخ أبي حيان) ٣٥٨
البيضاوي ٥٠١
تأبَّط شرًّا ٦٥
تَارَح ٢١٦
التَّفْتَازَانِيّ ٦٧، ٢١٥، ٢٨٥، ٣٢٠، ٣٧٧
التَّوَّزيّ ٨٢
ثَعْلَبٌ ٢١٧، ٣٧٣
جالوت ٥٥٦
جَالَيْنوسَ ٥٢٨
الجرمي ٢٥٩، ٤٣٣، ٥٠٧
جرير ٦٨
الجَعْبَرِيّ ١٥٥، ١٨٧، ٢٠١، ٢١٠، ٢٣٠، ٣٣٣، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٥٦، ٤٥٨، ٥٥٥
الجَوْهَرِيّ ١٣، ١٨، ٣٠، ٣٩، ٤٥، ٥٠، ٦٢، ٦٥، ٧٥، ٧٨، ١٠٠، ١٠٩، ١١٢، ١٢٥، ١٣١، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، ١٧٥، ٢١٥، ٢٣٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٠٢، ٣١٦، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٧٣، ٣٧٨، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٢٢، ٤٣٢، ٤٤٨، ٤٩٩
الحارث بن شريك ١٤٨
الحاكم ٦٧، ١٩٢
الحجَّاج ١٥٥
الحريري ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨

حسان بن ثابت .... ٦٨، ٢٠٨
الحسن (البصري) .... ٤٣، ٣٩٩
الحسن بن عليّ ١٨٠
حسين الجعفي ١٩٢
الحسين بن علي ١٨٠
حفص .... ٢٣٥، ٤٧٣، ٤٧٥
حكيم بن مُعَيَّةَ الرَّبَعِيّ ٣٠٢
الحَلَبِيّ .... ٤١، ٥٨، ١٨٠، ٢١٥، ٢٦٢، ٣٠٤، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٨٢
حمران بن أعين ١٩٢
حمزة .... ٤٦، ٤٧، ٥٩، ٧٦، ١٦٠، ١٦٣، ١٧٩، ٢١٣، ٢٢٥، ٣٢٧، ٣٨٧، ٤١٧، ٤٤٣، ٤٧٤، ٤٩٠، ٥٦٠
حِمْيَر بن سَبَأ ١٢٥
خارجة (القارئ) .... ٣٠٤، ٤٩٢
الخَضْرَاوِيّ .... ٢٤، ١٥٨
خلف .... ١٩٢، ٤٧٤
الخليل .... ١٠٧، ١٣٢، ١٤٤، ٢٠٥، ٢١٠، ٢٤٣، ٣٢١، ٣٦١، ٣٨٣، ٤٢٤، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٤٠، ٤٥٥، ٤٦٤، ٤٨١، ٤٨٢، ٥٢٧
الدُّورِيّ .... ١٦٢، ٤٦٨
ذو الرُّمَّة ٢٣٧
رضي الدين (شارح الشافية) .... ١٧٨، ٤٠١، ٥٣٠، ٥٤٥، ٥٥٥
الزبيدي .... ٤١، ١١٥، ٢٧٩، ٣١٢، ٤١١
الزجَّاج ٣٠٠
الزجاجي ٤٦٠
الزَّعْفَرَانِيّ ٢٩١
زُفَر ٨١
الزَّمَخْشَرِيّ .... ٥٥، ١٢٤، ١٩٢، ٢١٣، ٢٣٢، ٢٤٧، ٤٤٨، ٤٥٧، ٤٩٥

زهير .... ٦٧، ٤٨٤
زيد بن علي ٣٠٤
الزينبي ٣٦٨
السهيلي ٣٩٤
سيبويه .... ٨، ١٣، ١٥، ٣٥، ٣٩، ٤٦، ٥٣، ٥٤، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٨٣، ٨٧، ٩٠، ٩٢، ٩٧، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١١٥، ١١٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٠، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٢، ١٨٤، ١٩٢، ١٩٧، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٢، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٨٩، ٣٩٣، ٤٠٧، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨١، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٩٣، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥١٢، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٢، ٥٢٧، ٥٢٨
السيرافي .... ٨٣، ١٥٠، ١٥٨، ٢٠٨، ٢٤٦، ٢٦٦، ٣٠٢، ٤٢٢، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٦٤
الشارح .... ٣، ١٤، ١٦، ٣٧، ٤٦، ٤٨، ٦٠، ٦٤، ٧١، ٧٦، ٧٨، ٨٣، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٦، ١٦٤، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٩١، ١٩٩، ٢٠٧، ٢١٣، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٥٥، ٢٦٦، ٢٧٩، ٢٨٨، ٢٩٢، ٣٠٧، ٣٢٩، ٣٣٧، ٣٤٣، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧٨، ٤٠١، ٤٠٧، ٤١٧، ٤٢١، ٤٤٣، ٤٧٦، ٤٧٩، ٥٠٢، ٥٠٧، ٥٢٠، ٥٦٠
شارح الهادي .... ٤٠١، ٤٩٥
الشافعيّ (الإمام) ٢٥٦
شُريحُ بن محمدِ بنِ شُريحٍ .... ٢٠٥، ٢٢٥، ٤١٧، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٥٥

الشريف ...... ٣، ٣٦، ٥٢، ٦١، ٨٧، ٩١، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٧، ١٨١، ٢١٠، ٢١٣، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٨٨، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٥٥، ٣٧٩، ٣٩٢، ٤٠٩، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٦٢، ٤٨٧، ٥٠٣، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٨، ٥١٩، ٥٣١، ٥٤١، ٥٥٥

الشَّلَوْبِين ٤٩٦

شَمِر بْنِ الحارث الضَّبِّيّ ٦٥

الشيخان ١٩٣

صاحب الصحاح ٣٩٣

صاحب القاموس ٣٤٢

صاحب الكشاف ١٧٩

صاحب المبهج ٤٧٣

الطبرانيّ ٦٧

طريف المدنيّ المحدِّث ١٤٦

طلحة بن مصرف ٤٣

الطِّيبِيّ ...... ٣٧٧، ٣٧٨

عائشة رضي الله عنها ٢٥٣

عاصم ...... ٢٢٥، ٤٧٥، ٤٩٨، ٥٥٥

عامر ٥٥٧

العباس بن الفضل ٣٦٨

عبد الرحمن بن الحكم بن العاص ٢٠٨

عبد الرحمن بن حسان ٢٠٨

عبد الرزاق (المحدث) ٦٦

عبد القاهر (الجرجاني) ٢٩٥

عبد الله بن محمد البغوي ١٩٢

عبد الله بن هَمَّام ٥٠١

عبد بن حُميد (المحدث) ٦٦
عثمان الصيرفي ٤٣٥
العجَّاج (الراجز) ...... ١٥٥، ٢٢٦، ٣٨٦
عكرمة ٣٩٩
علقمة بن عَبَدَة ٥٩
عمر بن الخطاب ...... ٤٣٦، ٤٤٠
عمرو بن معديكرب ٢٦٩
عيسى بن عمر ٤٣
عيسى عليه السلام ٢١٦
العَيْنِيّ ...... ٩، ١٨٧، ٣٠٢، ٣٨٩، ٣٩٤، ٤٨٥، ٥٥٠
غاوي بن عبد العزى ٣٧٣
الفارسيّ (أبو علي). ٥٤، ١١٨، ١٥٨، ٢٠١، ٢٤٥، ٢٦٢، ٣٢٧، ٣٤٦، ٣٥٨، ٥١٦
الفَرَّاء ...... ٨٤، ١٠٠، ١٢٤، ١٧٤، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٤٢، ٢٥٩، ٢٧٩، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٦، ٤٣٣، ٤٩٨، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٦
الفرزدق ...... ٦٨، ٣٠٣
قارون ٥٥٦
قالون ...... ٢١١، ٤٧٣
القالي ٢٥٩
قُصَيُّ بْنُ كِلاَب ١٢٩
قطرب ...... ١٧٦، ٤٣٣
قُنْبل ...... ٢٣٥، ٣٦٧، ٣٦٨
قيس بن عاصم ١٤٨
الكِسَائِيّ ...... ٣٠، ٥٩، ٦١، ٧٨، ١٢٤، ١٦٢، ١٦٣، ١٧١، ١٧٢، ١٧٩، ١٩٢، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٦٩، ٢٧٠، ٣١٨، ٣٨٦، ٤٢٦، ٤٤٣، ٤٦٤، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٩٤، ٥٣٥، ٥٥٥

لؤلؤ (أمير حمص) ٦٥

لبيد ..... ٦٨، ٣٧٦

اللِّحْيَانِيّ ٣٠

المَازِنِيّ ..... ٦٢، ٨١، ١١٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٨٠، ٢٩١، ٣٧٧، ٥٣٦

مالك ٥٥٦

المُبَرِّد ..... ١٢، ١٢٤، ١٣٢، ٢٥٧، ٢٧٠، ٢٧٧، ٤٤٠، ٤٦٧، ٤٦٩، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٥٥، ٥٥٧

المتنبي ..... ٦٥، ٢١٧

المُرَادِيّ ..... ١٠٣، ١٤٤، ١٥٨، ١٦٤، ١٧٩، ٢٧٣، ٣٠٨، ٣٥٩، ٤٢٩

المصنف ..... ٣، ٢٥، ٥٠، ٥٤، ٧١، ٧٣، ٧٩، ٨٣، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٧، ٩٩، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٨، ١١٠، ١٢٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٥، ١٦٦، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٨، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٢، ٣٣٧، ٣٤٣، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٣، ٣٧٢، ٣٩٣، ٤٠٧، ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٣٨، ٤٤٦، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٢، ٥٣٦، ٥٤٠، ٥٥٩

المُطَرِّزِي ٢٩٦

مَعَدّ بن عدنان ٣٦

مكي ..... ٤٧، ٨٣، ٢٣٥، ٤١٨، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٥٥، ٤٩٠

ملك الروم ١٤٥

المنخّل ٤١٤

المَوْصِلِيّ ..... ١٦، ٤٦، ٩٠، ٩٤، ١٣١، ١٤٥، ١٥٣، ١٥٥، ١٧٢، ١٧٥، ٢٦٦، ٣٥٣، ٣٥٤، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٨٤، ٤٨٥، ٥٥٩

الميدانيّ ٢٧

ناظر الجيش ..... ١٠٨، ١١٨، ٢٩١، ٣٥٨

الناظم (ابن مالك) ٤٣٤

نافع .... ٩٦، ١٦٣، ١٩٣، ٢٠٧، ٢١١، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٧٣،
٣٠٤، ٣٠٥، ٤١٧، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٨١، ٤٩٢، ٤٩٨، ٥٣٥
النحاس .... ٢٧٩، ٣٠٣، ٣٢٧
النضر بن شميل ٣٨٣
نظام الدين .... ٢٢، ٢٥، ٥١، ٧٨، ٨٩، ١٠٢، ١٠٤، ١٧٢، ١٧٥،
١٨٤، ٢٩٣، ٣٢٨، ٣٥٣، ٣٨٣، ٥٠٣، ٥١٠، ٥١٥، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٢،
٥٤٢، ٥٤٨، ٥٥١
النُّعمان ٤٧١
هشام (القارئ) .... ١٩٢، ٢٣٦، ٤٩٤
وائل بن قاسط بن هِنب ٥٠٠
ورش .... ١٨٠، ١٨٩، ٢٣١، ٢٣٥، ٣٩٩، ٤١٧، ٤١٨، ٥٣٤
اليزدي .... ٢، ٣، ٤، ٤١، ٤٦، ٥٦، ٦٤، ٧٠، ٧٣، ٨٩، ٩٧، ٩٨،
٩٩، ١٠٢، ١٣١، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٧، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٦، ٢٣٤، ٢٣٦،
٢٤٠، ٢٤٣، ٢٦٠، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٠، ٣٢٠، ٣٤٦، ٣٦٣، ٣٨٠،
٣٩٢، ٤٠٢، ٤٢١، ٤٢٩، ٤٧٧، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٢، ٥٢٧، ٥٣٨،
٥٤١
اليزيدي .... ٤٦٤، ٤٦٨
يونس .... ٤٦، ١٠٧، ١٨٠، ٢٧٩، ٤٢٥، ٤٤٣، ٥١٢

فهرس الجماعات

أهل الأداء ٤٥٦

أهل الإسلام ٦٨

أهل التحصيل ٢٩١

أهل الحجاز ١٥٨، ١٦٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٣٢٩، ٤٤٣، ٤٦٢، ٤٧٥، ٤٩٧

أهل اليمن ٥٦٠

أهل نجد ١٥١، ٥٦٠

الإخشيدية ٦٥

البصريون ٨، ١١، ١٢، ١٦، ١٨، ٦٠، ٨١، ١٥٨، ١٦٣، ١٧٩، ١٨٧، ٢٢٤، ٢٤٢، ٢٥٩، ٢٧٩، ٣٣١، ٣٤٥، ٤٠٢، ٤١١، ٤٣١، ٥٠٢، ٥٤١، ٥٥٩

بكر بن وائل ١٢٤، ٤٢٤، ٥٠٠

بَلْحَارِثِ بن كعب ٢٦٩، ٤٩٩

بَلْقَيْنِ ٤٩٩

بَلْهُجَيْمِ ٤٩٩

بنو أسدٍ ٢٥٧

بنو أعيا ٥٥٧

بنو الحارث ٢٦٩، ٤٩٩

بنو العنبر ٢٦٩، ٤٠٧، ٤٩٩

بنو القيس ٤٠٩

بنو القَيْنِ ٤٩٩

بَنو النَّجار ٤٩٩

بنو النَّمِر ٤٩٩

بنو الهُجَيْم ٢٦٩، ٤٩٩

بنو تميم ١٥١، ١٥٨، ٢٥٧، ٣٢٩، ٣٥٨، ٣٦٠، ٤٢٥، ٤٦٢، ٤٨٧

بنو رَشْدَان ١١٩
بنو سُلَيْم ٣٧٣، ٤٩٦
بنو عُذْرَةَ ٤٠٩
بنو غيَّان ١١٩
تَيْمٌ ٢٥٧
تيم اللات ١٩٨
الجاهليون ٦٧
الجَرَامِقَةُ (قوم بالموصل) ٨١
جَرْمُ بن زَبَّان ١٢٥
الجمهور ٢٠٠، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٣، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٧٣، ٤٣٤، ٤٦٧، ٤٩٢
الحجازيون ١٥١، ١٥٤، ١٨٩، ٢٥٨، ٤٢٥، ٤٦٢
حِمْيَرٌ ١٢٥
خثعم ٢٦٩
خِنْدِفُ ١٣٠
زُبَيْد ٢٦٩
طيئ ٦٤، ١٢٥، ٣٤٣، ٣٦٦، ٣٩٨، ٥٣٥، ٥٥٦
العرب ٨، ٣٦، ٤٦، ٥٤، ٥٩، ٧٦، ٨٢، ٨٤، ١٠٠، ١٠١، ١١٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٠، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٤، ١٧٩، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٥، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٨، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٩٨، ٣٠٩، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٥٩، ٣٧٤، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٤، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٠، ٤٩٦، ٥٠٠، ٥٠٨، ٥٢٨، ٥٥٧، ٥٦٠
القراء ٤٧، ٧٦، ١٦١، ١٨٩، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٣٣، ٣٣٣، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٥٦، ٤٦٥، ٤٧٥، ٥٦٠
قريش ٢٠٠، ٢١٤، ٣٣٣، ٤٠٩
قُضاعة ١٢٥

قيس .... ١٥١، ٤٠٩

كِنانة ٢٦٩

الكوفيون .... ١٨،٤٣، ٤٦، ٥٩، ٦١، ٦٦، ١١٠، ١٢٤، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٧، ١٩٧، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٥٩، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٥٤، ٤١١، ٤٣١، ٤٨٢، ٤٩٤، ٥٣٧، ٥٤١

المتكلمون ٥٢٩

مَذْحِج ٢٦٩

مراد ٢٦٩

المصريون ٢٣٥

المكيون ٤٨٢

المولَّدون ٦٥

النحاة .... ٦٦، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٣٧، ٢٧٠، ٣٢٩، ٣٦٩، ٣٩٤، ٤٢٩

النحويون .... ٨، ١١، ١٢، ٢٤، ٦٠، ٨١، ٩٦، ١١٧، ١٥٨، ١٦٣، ١٩٢، ٢٥٩، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٤، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١٢، ٣٣٣، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٧٧، ٤٣١، ٤٦٤، ٤٦٧

هَمْدَان ٢٦٩

وائل ٥٠٠

اليهود ١٩٣

رواية ابن ذكوان ٤١٧
رواية الدُّوريّ ١٦٢
رواية خارجة ٣٠٤
رواية قالون ٢١١، ٤١٧
رواية قُنْبل ٢٣٥
رواية ورش ٢٣٥
الفارسيّة ٤٤٠
قراءة أبي جعفر ١٨٩
قراءة أبي عمرو ١٨٩
قراءة الكِسَائِيّ ١٦٢، ١٧٢
قراءة بعضهم ٤٩٢
قراءة حمزة ١٦٣
قراءة ورش ١٨٩
لسان الترك ٤٤٠
لغة أهل الحجاز ٤٤٣
لغة العرب ٢١٥
لغة الفرس ٤٤٤
لغة بعض العجم ٤٤٠
لغة بني العنبر ٤٠٧
لغةُ تميم ٤٩٧
لغة تميمية ٣٢٦
لغة قريش ٢٠٠، ٣٣٣
لغة قيس ١٥١
لغة لبني سليم ٤٩٦

مذهب أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح ٢٠٥
مذهبُ أبي عمر ٥١٢
مذهب الأخفش ٢٩٣
مذهب البصريين ..... ١٦، ١٨، ١٧٩، ٢٢٤، ٢٥٩، ٣٤٥، ٥٥٩
مذهب الخليل ٢١٠
مذهب الكوفيين ١١٠
مذهبِ المَازِنِيّ ٢٩٢
مذهب سيبويه ..... ٢٢٤، ٣٢٩، ٤٦٧، ٥١٢، ٥٢٢
مذهب يونس ١٠٧

فهرس المواضع

إصْطَخر ١١٢

بادية السماوة ٦٥

البطائح ١٢٥

بغداد ٤٤٣

بلاد مُزَيْنَةَ ٢٩٢

جزيرة الأندلس ٤٥٣

جَوْبَقُ ٨١

الحَزْن ٣٦٧

حُزْوَى ٣٥٨

دِمَشْقَ ٨١

الذَّنابات ٢٢٦

سَعْيا ٣٥٧

السَّيَال ١٥٦

الشام .... ٦٥، ١٠٣، ١١٢

شِيراز ٣٨٤

صَوْرَى ٢٩٢

صُول ٣٦٧

العراق ٤٤٣

العِرَاقَيْنِ ١٢٥

فَيْد ٤٤٨

قَوٌّ ٤٤٨

الكوفة .... ٦٥، ٢٢٥، ٤٤٣، ٥٠١

النباج ٤٤٨

يأجَج ١٤٠

اليمن .... ١٢٥، ٢٦٩

يَيْنٌ ٤٧

فهرس الكتب الواردة في النص المحقق

الأمالي للقالي ٢٥٩

الإرشاد لأبي العز ٢٢٥

إعراب القرآن للحلبي .... ٥٨، ١٨٠، ٢٦٢، ٣٠٤، ٣٧٧، ٤٨٢

إيجاز التعريف .... ١٠٩، ١٢٣، ١٢٦، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٦٨، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٠٦، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٥٨

بغية الطالب .... ٤، ٥٩، ٦٠، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٣٦، ١٦٩، ٢٠٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٥١، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٧٤، ٣٧٩، ٣٩٣، ٤١٨، ٤٣٢، ٤٥٧، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٧٨، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٩، ٥٣٣، ٥٥٣

التسهيل .... ٤، ١٦، ٢٠، ٣٤، ٥٨، ١٠٣، ١٠٨، ١١٨، ١٥٧، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢١٠، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٣١، ٣٣٧، ٣٤٥، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٦، ٣٨٠، ٤٠٧، ٤١٨، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٥٠، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٧٣، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٩٤، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٢، ٥٣٧، ٥٤٠، ٥٤٦، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٧

تصريف ابن مالك ٢٦٨

التعريف .... ١٢٣، ٤٦٥

تعليق الزعفراني ٢٩١

حواشي الطّيبي ٣٧٦

الدُّرة للحريري ٢٩٨

الرسالة الرُّقْطَاء ٢٩٥

شرح التسهيل ٣٠٨

شرح الجاربردي .... ٣٢٧، ٣٧٠

شرح الجرجانية للبعلي ٣٩٥

شرح الشريف ٥٢، ٧٢، ٩٧، ٩٩، ١٣٦، ١٦٦، ١٧٣، ٢١٠، ٢١٣، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٧٤، ٢٨٥، ٣٠٧، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٥٥، ٣٧٩، ٣٩٢، ٤٣٢، ٤٣٨، ٤٤٥، ٤٦٢، ٥١٤، ٥١٨، ٥١٩

شرح الشواهد ٣٨٩

شرح الكافية ١٤، ١٦، ١٩، ٥٤، ١٠٧، ١١٨، ١٥١، ١٥٧، ١٦١، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢، ١٩٦، ٢١٠، ٢١٣، ٢٧٤، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٠٨، ٣١٣، ٣٤٣، ٤٠١، ٤١٧، ٤٢٣، ٤٩٤، ٤٩٨

شَرْح المُفَصَّل ٢٦، ٣٨، ٥٤، ٩٠، ١١٣، ١٢٤، ١٥٠، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٥، ٢٠٨، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٩٣، ٤١٦، ٤٢٩، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٥٩، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٨١، ٥٠٢

الشرح المنسوب إلى المصنف ٧٩، ٨٩، ١٠٢، ١٣٥، ٢٨٧، ٢٩٢، ٣٥٤، ٣٦٣، ٤٩٥، ٥١٥، ٥١٩، ٥٣٩

شَرْحُ النِّظَام ١٧٥، ٣٥٣، ٥٠٣

شرح الهادي ١٢، ٨٣، ٩٠، ١٠٢، ١٠٤، ١٦٩، ٤٤١، ٤٤٦، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٩٥، ٥٠٧، ٥٦٠

شرح اليزدي ٥١٤، ٥١٩

شرح تصريف ابن مالك ٩٦، ١١٠، ١١٣، ٢٦٢، ٢٦٦، ٣٥٤

الصحاح ١٣، ١٨، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٩، ٤٥، ٥٠، ٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٩٦، ٩٨، ١٠٩، ١٢٥، ١٣١، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٦٥، ١٧٥، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠١، ٢٢٧، ٢٣٨، ٢٥٧، ٢٧١، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣١٤، ٣١٦، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٧٨، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٢٢، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٥، ٥٠٨، ٥١٩، ٥٢٠

الصغير للطبراني ٦٧

القاموس........ ٨، ١٣، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٨، ٥٠، ٥٣، ٥٦، ٦١، ٦٩، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٨١، ٨٧، ٩١، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٥، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٦، ١٦٥، ٢١٦، ٢٧١، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٩، ٣١٦، ٣١٧، ٣٤٢، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٧٣، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٩٣، ٣٩٨، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٤٠، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٢، ٥١٩

كافية ابن شريح........ ٢٢٥

الكتاب........ ٧١، ٧٣، ٩٧، ١٠٦، ٣٩٣، ٤٤٢

كتاب الأفعال........ ٢١٩

كتاب الشامل........ ٢١٧

الكشاف ٥٥، ٨٤، ١٧٩، ١٨٠، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢١٥، ٢٩٩، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٥٠٢

المبهج........ ٤٧٣

المتن........ ١، ٣، ١٤، ٢٥، ١٠٤، ١٣٥، ١٤٦، ١٧٢، ١٨١، ٢٣٤، ٢٤٩، ٣٤٦، ٣٥٣، ٤٨٧، ٥٠٢، ٥٤٥، ٥٤٧

مختصر العين........ ٣١٢

المسائل المُشْكِلَة........ ٢٦٢

مستدرك الحاكم........ ٦٧، ١٩٢

المعرب........ ٣٤٥

المُغْرِب........ ٦٠

المفصّل........ ٢٦، ٣٣، ٣٨، ٥٤، ٩٠، ١١٣، ١٢٤، ١٥٠، ١٥٨، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٥، ١٨٧، ٢٠٨، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٨، ٣٤٢، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٩، ٤٢٩، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٥٩، ٤٨١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥١٢، ٥١٦

المتع .... ٨، ٢٤، ٢٨، ٣٧، ٤١، ٥٣، ٥٤، ٧٣، ٨٢، ٨٣، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١٢٠، ١٢٤، ١٣٢، ١٤٦، ١٩٩، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٧٩، ٣١١، ٣١٣، ٣٤٣، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٢٠، ٤٢٩، ٤٤٥، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٦٣، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٦، ٥٥٦

الموطأ ٢٥٣

نفائس الفرائد ٣٨

الوجيز للأهوازي ٤٧٣

فهرس الغريب المفسر في النص المحقق

أَحْوَذِيًّا ٣٩٨

أَرْوَنَانٌ ١٣٨

الأقحاح ٤٤٠

الأَقْرِوَةُ ٣٤٢

الأقط ٣١٧

الأَلَدُّ ٣٤

الأَنَس ٦٥

الأَوْنُ ٧٨

الإِتْب ١١١

الإشرارة ٣٨٩

ادْلَوْلَى ١٣٦

بَحْدَل ٨١

البَخْرَ ٣٩٥

البَذْرَةُ ٤٣٢

بَرْأَل ١١١

البِرْطِيل ١٣٦

البَرَى ٥٥٢

البصل البَرِّيُّ ٣١

البَوُّ ٢٨١

التِّبْنُ ٢٨١

تَرْنَمُوتٌ ٣٣

تسنى ٣٨٧

التفريق ٤٢٨

تِنْبَالَةً ٧٣

الثّور من الأقط ٣١٧

الثيران ١٢٥

الجَحَنْفَل ٣٤

الجرس ٤٥٦

الجَزَعُ ١٣٢

الجَزَعَة ٣٠

الجُرْمُوق ٨١

الجِنُّ ٦٥

الجَوْسَق ٨١

الجَوْقَة ٨١

الجَوَلان ٢٩٠

الجَوْنُ ٣٩٣

الجَوْنَةُ ٣٩٣

الجُونة ٣٩٣

الجيب ١١١

الحَرَّة ١١٥

حُطَائِطٌ ٣٣

الحُلَّبُ ٥٢٤

حلقتا البطان ٤٣١

حَيَّ ٤٠١

الخاتم ٥٠٦

الخِدَبُّ ٢٠

خِرْوَعٌ ٢٩٣

الخلُق ١٣٦

الخوافي ٣٨٩

الخَيَال ٢٧١

الخَيْسَفُوجة ٣٣١
داجي ٢٠٨
دُفعة ٤١٢
دُلاَمِصٌ ٣٣
الدُّماثِرُ ١٢٦
الدِّنَّامة ١٤٨
الدِّنَّمة ١٤٨
الذُّعر ١٢٥
الذَّنوب ٤٨٧
رِبَحْلَة ٤٥
ربض الغنم ٤٤٨
رَبَضُ المدينةِ ٤٤٨
الرِّعدة ١١١
الرَّعْشَنُ ٣٣
الرَّكْلُ ١٣٢
رَهْيَاً في أمره ١١٥
ريح الشمال ٣١
الزُّرْقُم ١٨
الزَّنِمَة ٤٦١
الزَّهزَقة ٤٥٣
الزَّهُوق ٣٨٣
زَوْعَالاً ١٣٧
السُّرْجُوجة ٣٣١
سُرِّيَّة ٧٤
السُّمُّ ٤٩
السن الشاغية ٣٨٩

السِّوار ٥٠٦
السَّواسوة ٣٤٢
السَّيِّئ ١٣٦
شبابٌ أَبْلَه ٤٤
شمْل ٣١
شَمَل ٣١
الشِّيحُ ٤٠٤
صَعِدَ ١٦٥
الصَّقْرُ ١٢٠
الصُّوَّة ٢٨١
الصَّيِّدُ ٢٧١
الضاحك ٣٨٣
ضَنِنْتُ بالشيء أَضَنُّ به ضنًا وضَنَانَةً ٤٢٢
الضَّهْيَاء ٤٠
ضَيْوَنٌ ٢٦٢
طفا الشيء ٥٠٠
الطَّلْحُ ١٣٧
طُمْطُمَانِيَّتُها ١٢٥
ظلامًا ٦٥
العَبَوْثران ١٢٠
العَثَوْثَل ١٣٦
عُذَافِر ٤٢
العُذْفُوط ٨٧
العَرْدُ ١٢٠
العُرُنْد ١٢٠
العَظَاية ٨٧

العَقِيلَةُ ١١٦
العُلاَّم ١٤٤
العُلى ٥٥٢
عِمُوا ٦٥
العِناية ٢٩٣
العَنْتَر ١٢٠
عينٌ ثَرَّةٌ ١٣١
الغراء ٢٩٠
غَرِيَ ٨
الغَيْلُ ٢٧١
غِيْل ٣٠٢
فِرْنَاسٌ ٣٣
الفِهْرُ ..... ٢٠٨، ٣٥٥
القارظان ٤١٤
القاع ٢٠٨
قَحَلَ كمَنَعَ ٤٨
قَطَبَ يَقْطِبُ قَطْبًا وقُطُوبًا فهو قاطبٌ وقَطُوبٌ ٤٥٠
القَطْو ١٣٦
القُلاَّم ١٤٤
قُمَارِصٌ ٣٣
قَمَصَ ٣٧٨
قِنْعَاسٌ ٣٣
الكابوس ٣١
كثبا ٢٢٦
الكَلأ ٤٠٤
الكُمُّ ١١١

الكِنْتَأْل ٩١
اللُّبُّ ٤٥٣
اللَّبْلاب ٥٢٤
المأج ١٤٠
المَأْرُوط ٥٣
المؤونة ٧٧
ما يبض حجره ٤٤٨
المدووف ٣٢٧
مَرَن ٥٠٥
المُزَّاءُ ٣٤٩
المُسْطار ٥١٩
المِسطار ٥١٩
المُصْطار ٥١٩
المعز ٤٣
مَعَل أمْرَه ١٤٣
مَعَلَ الحمارَ ١٤٣
معل الخشبة ١٤٣
مَعَل ركابَهُ ١٤٣
مَعَلْتُ الشيءَ ١٤٣
مَعَلَه عن حاجته ١٤٣
المَكْرَةُ ٣٧٨
المُكوُر ٣٧٨
المُنَّةُ ٥٠٨
المِهْذَار ١٣١
نِئْدِل ٣١
النَّبَط ١٢٥

النَّبَل ٧٣
النَّجْو ٣٥٠
النَّحْوُ ٣٥٠
النَّدْل ٣١
النَّشْر ٤٢٨
النَّقَا ٢٣٨
النَّوْرُ ١٤٤
الهِجْرَع .... ٣٠، ١٣٢
الهِرْكَوْلَةُ ١٣٢
هِرْمَاسٌ ٣٣
الهضبة ٢٢٦
الهِقْلُ ١٢٦
هوى ٢٠٨
الهَيْقُ ١٢٦
الوَتِـد ٢٠٨
الوخز ٣٨٩
الوَزَغَة ٣٥٥

فهرس المعرب والدخيل

إصطبل ١١١

إصطفلين ١١٢

إصفعند ١١٢

البِرْطِيل ١٣٦

برناساء ١٠٢

جردقة ٨١

الجُرْمُوق ٨١

الجَوْسَق ٨١

الجَوْقَة ٨١

خندريس ٨٨

خورنق ٢٦٥

درهم ٣٠٣

دولاب ٢٣١

دينار ٢٣١

ديوان ٢٣١

زرجون ٨٣

زهزقة ٤٥٣

سلسبيل ..... ٨٣، ٨٤

سَمَنْدُو ٣٤٥

الطومار ..... ٢٥٠، ٥٢٨

عسجد ٤٥٣

عسطوط ٤٥٣

كِرْزِين ١١٩

مردقوش ١٠١

مرزنجوش........ ١٠١
مسطار........ ٥١٩، ٥٢٠
منجنون........ ٨٦
منجنيق........ ٨٤، ٨٨

فهرس الأوزان الصرفية

أفاعل ٣٠٧
أفعل .... ٥٥، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٦٥، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣١٠، ٣٢٠، ٥١٧
أَفْعَلُ .... ٥٤، ٢٨٤، ٥١٥
أَفْعَلُ مِنْ ٣٠٧
أُفْعُلان .... ٥٠، ١٤٦
إفْعَال ٣٢٢
اسْتَفْعَلَ ٢٧٢
افْتِعَالٌ .... ٤٧٩، ٥٠١
افْتَعَلَ .... ١٠٩، ٢٦٥، ٢٨٤، ٤٠٥، ٤٧٩، ٥٠١
افْتَعَلُوا ٤٨٩
افْعَالَّ ٢٨٥
افْعَلَّ .... ٢٨٤، ٢٨٥
افْعَوْعَلَ ٢٤٥
إفْعَوَّلَ ٥٢٢
تَفَاعَلَ .... ٢٦٥، ٤٧٩، ٤٩١
تَفَعَّلَ .... ٤٧٩، ٤٩١
تَفَعُّل ٣٨٦
تُفْعَلٌ ٩٠
تَفْعِلان ١٣٨
تَفَعَّلت ٣٨٧
تَفَعْلَلَ .... ٣٧، ٤٩١
تُفُعِّلُوا ٣٨٧
تفعيل ٢٨٠
تَمَفْعَلَ ٣٧

فَاعَلَ ٦٠، ١٩٤، ٢١٨، ٢٥٠، ٢٨٥، ٢٩٩
فَاعِلٌ ٥٢، ١٧٤، ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩٤، ٢٩٥
فاعِلَةٍ ٢٩٤
فَعْأَل ٥٩
فُعَاْليل ١٠٤
فَعَائِلَة ٥٨، ٦٠
فَعَالٌ ٢٨٩، ٣٦٦
فَعَّال ٤١٦
فُعَّال ١٤٤
فِعَال ١٢، ٢١٨
فِعَالَة ٢١٨
فَعَالِيل ٨٥
فَعْفَلِيل ٨٤، ١١٠
فَعَّل ٥١٠
فَعَلٌ ٢٨٩، ٤٢٧
فَعَلَ ٥٨، ٢٥٤، ٢٩١، ٣٥٠
فَعَلٌ ٣٦
فَعُل ٢٩١
فَعِلَ ٢٧٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩١، ٢٩٩، ٣٥٠
فَعَّلَ ٥١٠
فُعْل ١٣٠، ٣٢٠
فَعْلأٌ ٤٠
فُعْلألاً ٩١
فِعْلأوٌ ٩٨
فَعَلاً ١٢
فَعَلاَ ٢٩١

فعلاء ..... ٢٨٤، ٢٨٥، ٣١٠
فَعْلالاء ١٠٢
فَعَلان ..... ٢٩١، ٣٤٠
فَعُلان ٢٩١
فَعِلان ٢٩١
فَعِلاَّن ١٣٨
فَعِّلان ١٣٨
فِعْلانٌ ٦٤
فَعِلَة ١٩١
فَعْلَة ٥٥٠
فُعُلَة ٣٤٨
فُعْلَة ..... ٢٦٠، ٣١٠
فِعْلَة ..... ٢٦٠، ٢٦٢، ٣٥٦
فَعْلَل ..... ٤٠، ١٢٥، ١٢٩
فُعْلَلّ ٩٢
فُعْلُل ..... ٩٠، ١٢٠
فُعْلَل ٩١
فِعْلَلْوٌ ٩٨
فَعْلَلُّول ١٠٢
فَعْلَلِيْعٌ ١١٠
فَعْلَليل ..... ٨٣، ٨٤، ٨٧
فَعَلْنَ ١٦٠
فَعْلَنُلُول ١٠٢
فَعَلُوا ١٦٠
فُعْلُوان ١٤٦
فُعْلُوت ٧٣

فُعْلُول ..... ٧٢، ٧٣
فَعَّولَة ٣٣١
فَعَلَى ٢٩١
فَعُلَى ٢٩١
فَعِلَى ٢٩١
فَعْلَى ٣٥٦
فُعْلَى ..... ٦١، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٥٨
فِعْلَى ..... ٣٠٨، ٣٠٩
فُعْلِيّ ٧٦
فُعَلِّيل ١٠٤
فَعَنْلَل ١١٨
فُعُّول ٧٦
فَعِيل ..... ١٩٤، ٣١٥
فَعْيَل ..... ٤٠، ١١٥
فُعِّيل ٧٦
فَعِيلَةٍ ٢٩٣
فُعِّيلَة ٧٥
فِنْعَأْل ٩٧
فِنْعَلْو ..... ٩٧، ٩٨
فَنْعَلِيل ..... ٥١، ٨٥، ٨٧
فَنْعِلِيل ٨٧
فُنَعْلِيل ١٠٤
فَوْعَل ..... ٤٦، ٥٣، ١٤٣، ٢٥٠، ٥١٧
فَيْعَلٌ ..... ٤٠، ١٣٥
فَيْعِل ٣١٩
فَيْعِلان ١٣٨

فَيْعَلُولَة ٣٣١

مُفَأْعِيل ١٠٤

مَفَاعِل ..... ٣٠٠، ٣٦١

مَفَاعِلَة ٦٠

مَفَاعِيل ٨٥

مَفْعَاة ٤٩

مِفْعَال ٢٨٦

مَفِعْل ٣٢٣

مَفْعَل ..... ٣٦، ٤٩، ٦٠، ١٤٣، ١٤٦

مَفْعُل ..... ٢٨٨، ٢٨٩

مَفْعِل ..... ٢٨٨، ٢٨٩

مُفْعَل ..... ٦٢، ١٣٩، ١٤٢

مِفْعَل ٢٨٦

مفعُلة ٧٦

مَفْعَلَة ٣٠٦

مَفْعُلة ٧٨

مَفْعِلَة ٣٠٦

مَفْعُول ..... ٦٠، ١٩٤، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٢١، ٣٢٢

مَنْفَعيل ٨٥

يَفْعَلُ ٢٥٤

يَفْعَلّ ١٣٧

يَفْعُل ٢٥٤

يَفْعِل ٢٥٤

يُفْعَل ٣٢٢

فهرس الأمثلة التصريفية

آجَرَ .... ٢١٧، ٢١٨

الآخر ٣٧٦

آخَيْتُ ٣٩٢

آدم .... ٢١٥، ٢١٦

آل يؤول ٤٦

أئن ٢٢٢

أبٌّ ٢٢١

أثرت التراب ٣٩٩

أحمق منه ٢٨٣

أخوك المُكْرَم ٣٢٣

أدغمت الفرسَ اللجامَ ٤١١

أدْلٍ ٣٦٥

أرحية ١١

أردت الشيء ٣٩٩

أرض مُؤَرْنِبة ٢٢٧

أرطاة ٣٧٧

أرى ١٩٩

أزيد منطلق؟ ٣٩٩

أسد ١٥١

أسداس ٤٦٠

أسماء ٣٨٢

أصدقاء ٥٢٨

أطاع ١٢٣

أغْيَسُ ٣١٠

الأغزى ٣٥٨
أقفية ١١
أكرمت زيدًا مُكْرَمًا ٣٢٣
أكياس ٣٩٧
أم العَمْرِ ٥٥١
أمأيت الدرهمَ؟ ٥٥٠
أنا مُهَرِيح ٣٩٩
أنت مَرْئِيٌّ ١٩٨
أنتَ تَعلم ٤٢٨
أنحاءٌ ٣٥٠
أوائل .... ٣٧٩، ٥٠٦
أوب ٣١٨
أوَّدتُهُ فتأوَّد ١٩٦
الأوْنِ ٧٨
أوْوَل ٤٦
أيا ٣٩٩
أأُبّ ٢٢١
أأُتمِنَ زيد؟ ٢١٤
أأْدَم ٢١٥
أَؤُم ٢٢٢
أَؤُبٌّ ٢٢١
أَبَاع ٢٦٥
أَبْنتُه ٢٢١
أَبى ٢٥٨
أَبَّ ٣٨٣
أَبْأَسُ ٢٨٣

أَبْرق ٣٥٩
أَبْيض ٣٤٥
أَثْوُب ٢٤٧
أَجّ الظليمُ أَجًّا ١٤٠
أَجَّ الماءُ أُجُوجًا ١٤٠
أَجَّت النار تَؤُجُّ أَجِيجًا ١٤٠
أَجْرَع ٣٥٩
أَحَد ٣٨٢
أَحْبِبْ إلينا ٤٢٦
أَحْمَر ٢٨، ٢١٠، ٣٠٧
أَحْيا ٢٧٩
أَحْيِيَة ٢٨٠، ٢٨١
أَخْرَجُ ٢٨٣، ٥٢٧
الأَخْير ٣٠٧
أَدْجَرُ ٢٨٣
أَدْوُرٍ ٢٩٢
الأَرَج ١٤٧
أَرِ ١٩٩
أَرْءِ به ١٩٨
أَرْجَلُ ٢٨٣
أَرْسَل ٦٠
أَرْطَى ٣٧٧
أَسَط ١٤٩
أَسْطاع ١٢٢، ١٢٣
أَسْوَد ٣٤٥
أَشِر ١٨٢

أَشْياء ٢٠٠
أَصْيَرُ ٢٨٣
أَضَبَّ اليوم ٤٢٣
أَضْرَبُ ٢٨٣
أَطْلَعُ ٢٨٣
الأَطْيَب ٣٠٧
أَعْزِزْ عليّ ٤٢٦
أَغْرَبُ ٢٨٣
أَغْزَيْتُ ٢٥
أفاكل ٣٠٧
أفكل ٣٠٧
أَفْعًى ١٤٧
أَقَامَ ٢٦٥، ٢٨٧
أَقَرُّ ٤٩٨
أَقْرِوَةٌ ٣٤٢
أَقْرِية ٣٤٢
أَكْسِيَة ٣٤٠
أَكْوَنُ ٢٨٣
الأَكْيَس ٣٠٦، ٣٠٧
أَلَنْدَد ٣٤
أَلَه ٥١٥
أَلِقَ ٥١٨
أَلِلَ السِّقَاءُ ٤٢٢
أَلِهَ ٥١٥
أمَا والله لقد كان كذا ٣٩٩
أَمَّ ٢٢١، ٢٢٢

أَمَّا ٣٨٥
أَمْلَلْتُهُ ٣٨٦
أَمْلَيْتُ الكتاب ٣٨٤
أَمْلَيْتُهُ ٣٨٦
أن يَنْزِعَهَا ١٥٢
أنا راءٍ ١٩٨
أَنَاة ٣٨٢
أَنَهْ ٤٠٠
أَنَّ ٢٢٢
أَنْبَسُ ٢٨٣
أَنْصَت من الإنصات ٣٨٠
أَنْعَمُ ٢٨٣
أَوَادم ..... ٢١٥، ٢٢١، ٢٣٢
أَوَلَ ٤٦
أَوَيْتُ ٥١٣
أَوُبٌ ٢٢١
أَوَّلٌ ٢٤٢
الأَوْبِ ٤١٧
أَوْلَق ٥٥
أَيِمَّة ..... ٢٢١، ٢٢٣، ٢٧٦
أَيُّوبَ ٥٢٨
أَيْدَى ٢٨٣
أَيْمَا ٣٨٥
أُؤُوبٌ ٤١٧
أُؤْبِنُ ٢٢١
أُؤْمُم ٢٢١

الأُباء ١٣
أُياب ٣٨٣
أُبْلُم .... ٢٢١، ٤١٧
أُتْرُجَّة ٥٢٨
أُحْيي ٢٨٠
أُخَيٌّ ٥٥٢
أُخْت ٣٧٢
أُدتُهُ فاتآد ١٩٦
أُدْمَانٌ ٢١٥
أُسَامَة ٥٧
أُسُود ٣٠٢
أُعِد ٥٣
أُعْجُوبَة ٥٢٧
أُكْرِمُ ٢٢٧
أُلِقَ فهو مألُوق ٥٤
أُمّ ١٨٨
أُمَّات ١٣٠
الأُنس لكونه ٦٤
أُنيسان ٦٦
أُنَاس ١٥٥
الأُنْسِ ٦٤
أُهَيْرُ ٣٩٩
أُهَرِيحُ ٣٩٩
أُهَرِيدُ ٣٩٩
أُهَرِيقُ ٣٩٩
أُولِي ٥٥٢

أُويْدم .... ٢٢١، ٢٢٣
أُوُمٌّ ٢٢١
أُوُبٌ ٤١٧
أُوْبنُ ٢٢١
أُوْخُذْ ٢٠٩
أُوْكُلْ ٢٠٩
إِأْوبَ ٣١٨
إِسرائيل ٥٥٦
إِشاح ٣٨٢
إِمَّعٌ ١٤٨
إِوَزَّة ٣٤٦
إِوْزَزَة ٣٤٦
إِيْوَبة ٣١٨
إِأْوبة ٣١٨
إِئْمِمٌ ٢٢١
الإِباء ١٣
إِجارة .... ٢١٧، ٢١٨
إِجْرِدٌ ٥١١
إِجْفِيل ١١٣
إِخْرِيْط .... ١١٣، ٥٢٨
إِداوةٌ ٣٦٤
إِذَنْ ٣٨٤
إِرْدَخْلٌ ١١٢
إِصْبُع ٢٢١
إِصْبِع ٢٢١
إِصْطَفْلِين ١١٢

إِصْفَعِنْد ١١٢
إِلْيَان ١٧٥
إِلْيَك ١٧٥
إِنْزَهْو ١١٨
الإِنْس ٦٤
إِنْسَان ...... ٦٦، ٣٨٨
إِنْفَحة ٣١٨
إِنْقَحْل ١١٨
إِوُمّ ٢٢١
إِوْأَوْأَيَ ٢٤٥
إِيمّ ٢٢١
إِيَّة ٣١٨
الإِيَّل ٤٠٦
إِيْأَوْأَى ٢٤٥
إِيْوَبّ ٣١٨
ابتاعوا ٢٨٤
ابن ...... ٣٧١، ٥٥٥
ابنة ٥٥٥
اتّبع ٥٠١
اتّجه ٢٦١
اتّخذ ٥٠١
اتّزَرَ ٢٥٣
اتّقَيْتُ ٣٥٦
اتّمَرَ ٢٥٣
اتّمَنَ ٢٥٣
اتّهَلَ ٢٥٣

الاتّجاه ٢٦١
الاتّخَاذُ ٥٠١
احتاز ٢٨٤
اجتَدَيْتُه ٢٩٠
اجْتَوَرُوا ٢٦٥
احْمَرَّ ٣١٨
احْوَاوَى ٢٧٧
اخْشَوُا الله ٢٤٧
اخْشَيَا ٣٣٨
اخْشَيْنَ ٣٣٨
ادَّكَرَ ٤٠٥
اذلولى ١٣٧
اذْبَعَتُّودًا ٤٦٦
اذْبَهَذِهِ ٤٦٦
ارتاب ٢٨٤
ارفع خَّاتما ٤٦٧
ازّجر ٤٥٩
ازَّيَّنوا ٤٨٩
ازْدَجَروا ٤٥٩
ازْدَوَجُوا ٢٨٤
استافوا ٢٨٤
استجديته ٢٩٠
استطاب الشيء ٥١٨
استطاع .... ١٢٢، ١٢٣
استطاعَ يستطيعُ ٥١٧
استطال عليه ٥١٨

استقطته.......... ٤٨٤
اسطاع يسطيع.......... ١٢٢، ١٢٣، ٥١٨
اسم.......... ٣٧١، ٥٠٩
اسمعْ خلفًا.......... ٤٦٧
اسمعْ غالبًا.......... ٤٦٧
اسْتَاعَ.......... ١٢٢، ١٢٣
اسْتَخَذَ.......... ٥٠٢
اسْتَيَسَ.......... ٢٧١
اسْتَحْوَذَ.......... ٢٧١، ٤٣١
اسْتَغْزَيْتُ.......... ٢٥
اسْتَنْوَقَ.......... ٢٧١
اسْوادَّ.......... ٢٨٤
اسْوَدَّ.......... ٢٨٤
اصتقطت النَّوى.......... ٤٨٤
اصطبر ونحوه.......... ١٣٢
اصّلح.......... ٤٥٩
اصْطَلح.......... ٤٥٩
اضّرب.......... ٤٥٩
اضْطَرب.......... ٤٥٩
اطَّيّروا.......... ٤٨٩
اطْلَخَمَّ.......... ٥١٣
اعتاد.......... ٢٨٤
اعْتَوَر.......... ٣٣٤
اعْلَمْ.......... ٥٣٩
اعْوارَّ.......... ٢٨٤
اعْوَرَّ.......... ٢٨٤، ٢٨٥

اغْدَوْدَنَ ٥٢٢، ٥٢٧، ٥٢٨
اغْزُوَا ٣٣٩
الاقتضاض ٣٨٦
اقطع حَّبلك ٤٦٧
اقْتَوى ٣٤٢
اقْرِرْنَ ٤٩٨
اقْشَعَرَّ ٥١٣
اقْعَنْسَسَ ١٠٧، ١٠٨
امتازوا ٢٨٤
امدحْ خلقًا ٤٦٧
امدحْ غالبًا ٤٦٧
انْآدَ ١٩٦
انْأَطَرَ ١٩٦
انْحَطْتُ ٤٩٧
انْصُرْ ٥٣٩
ايتَسَرَ ياتَسِرُ فهو مُوْتَسِر ٢٥٦
اَلْحمَرِ ٤٨٠
اَيْمُنُ ٥٣٩
اُرْدُدْ ٤٢٤
اِسَلْ ٢١٢
اِقْرَرْنَ ٤٩٨
اِقْرِرْنَ ٤٩٨
اِيْتَعَدَ يَاتَعِدُ فهو مُوْتَعِدٌ ٢٥٦
بأيكم ٥٥٣
بارّ ٢٩٩
بايَعَ ١٥٧، ٣٢٠

برداءٍ ٥٣٠
بريَّة ١٩٢
بعير أَرْطِيٌّ ٥٣
بل ران ٤٧٢
البيان ٢٦٥
بير ١٨٩
بَاعٍ ٢٧٠
بَاعَ ٢٨٧
بَحْرٍ ٣٥٠
بَدَا الشيء يبدو بُدُوًّا ٣٥٠
بَدْرَةٍ ٤٣٢
بَرٌّ ٢٩٩
بَرْنَاساء ١٠٢
البَضُّ ٤٤٨
بَقِيَ ٣٤٣
البَقْوَى ٣٥٦
البَقْيِ ٣٥٦
بَيِّنًا ٢٢١
بَيْطَرَ ١١٥
البَيْع .... ١٩، ٢٧٠
بَيْنونة ٣٣٠
بَيُوع ١٩
بُؤْس ٣٩٢
البُرَائِلُ ١١١
بُرْثُنٍ ٥٢٨
بُرْقَان ١٧٢

بُعْتَ يا عبدُ ٣٣٤
بُوع ٣٣٤
بُيع ٣٣٣
بِحَارٍ ٣٥٠
بِخَيْرٍ ١٨٢
بِصْري ٣١٩
بِعْتُ ٥٢٨
بِلِزّ ..... ١٠٧، ١٠٨
بِنْتٍ ٣٧٢
بِيَع ٣٣٣
تترا ٥٥٩
التربيت ٧٠
التشوُّق ٢٤٨
تظنَّنْتُ ٣٨٧
التعوُّر ٢٤٧
التقطت ٤٨٤
تلا ١٦١
تلعَّيت تلعية ٣٨٧
توجَّه ٢٦١
تير ٣١٤
تَبع ٥٠١
تَتْرَى ١٦٨
تَحِيَّة ..... ٢٨٠، ٢٨١
تَحْيِيًا ٢٨٠
تَخِذَ ٥٠١
تَذكُّرُ ٣٢٢

تَرَبُوت .... ٦٩، ٧٣
تَرَهْوَكَ ٤٩١
تَرْتُب ٩٠
تَرْقُوَة ٣٤٠
تَرْمَسَ الشَّيءَ ٢٥٨
تَرْنَموت .... ١٠٣، ١٠٤
تَشَيْطَنَ ٤٩١
تَصْدِدَة ٣٩٠
تَظَنَّيْتُ ٧٥
تَقَضُّض ٣٨٦
تَقَلْسَيْتُ ١١٥
تَقَيْتُ ٣٥٦
تَكْرِمَة ٢٨٠
تَلَعَّعْتُ تَلْعِعَةً ٣٨٧
تَمَعْدَدَ ٣٧
تَنَزَّلُ ٤٩٧
تَنْقَادُ ٣٠٣
تَوَلِّيُوا ٣٢٧
تَيِّحان ١٣٨
تَيِّفَان ١٣٨
تَيْس ٢٧٢
تُؤْوِيه ٤١٧
تُتُفُل ٩٣
تُراث ٣٧٢
تُرَيْقِيَة ٣٤٠
تُرْتُب .... ٢٩، ٩٣

تُعْيِيُ ٢٧٩
تُكُمِّمُوا ٣٨٧
تِعْلَمُ ٢٥٧
تِنْبَالَةً ٧٣
التّجاري ٣٤٦
التّرامي ٣٤٦
التّرَهْوُك ٢٤٨
التّقْوَى ٣٥٦
التّقْي ٣٥٦
التّوَجُّه ٢٦١
ثالم ٤٤٤
ثمانين ٥٥٦
ثمني عشرة ٥٥٦
ثمنية ٥٥٦
ثَايَةٍ ٢٧٢
ثُعْلُبانٌ ٣٧٣
الثّأْر ٤٨٣
الثّنْوَى ٣٥٦
الثّنْي ٣٥٦
جاءَ أُولئك ٢٣٣
جاءَ إِبِلٌ ٢٣٣
جاز ٢٨٤
جدا عليه يجدو وأجدى ٢٩٠
جداه جَدْوا واجتداه ٢٩٠
جديته ٢٩٠
جلستُ تُجاهَكَ ٤٢٨

جمل ٤٤٥
جَيِئَ الفرسُ جُؤْوَةً ٣٩٣
جَائِزَة ٢٩٤
جَادٌّ ٢٨٩
جَبَرُوت ٧٣
جَحَنْفَلٍ ١١٧
جَدَوْتُهُ ٢٩٠
جَدْوَل .... ٢٩٣، ٣٠٤
الجَدْوَى ٢٩٠
الجَرَضُ ٤٢
الجَرْدَقَة ٨١
جَعْفَر .... ١٩، ٣٣، ٨١، ١٠٥، ١٢٦، ١٢٩، ٢٩٣، ٥٠٨، ٥٢٧
جَلَنْبَلَق ٨١
جَمَزَى ٢٦٦
جَنَقُونا ٨٥
جَهْوَر ١٠٧
جَوزَقٌ ٨١
جَوَاد ٢٨٩
الجَوَلان .... ٢٦٥، ٢٩٠، ٢٩١
الجَوْرَقُ ٨١
جَوْهَر .... ٨١، ١٠٧
جَيَلٌ ٢٦٥
جَيْأَل .... ١٩٥، ٢٦٥، ٥٢٨
الجُؤار .... ٢٠١، ٤١٤
جُؤًى ٣٩٣
الجُؤْوَة ٣٩٣

جُخْدَب .... ١٠٠، ٢٩٣
الجُلاهِق ٨١
جُنْدَب ١٠٠
جُون ٣٩٢
جُونَة ٣٩٢
جُوًى ٣٩٣
الجُوَالِق ٨١
جُوَى ٣٩٣
جُوَّة ٣٩٣
جِثِيٌّ ٣١١
جِرْدَحلٌ .... ٩١، ٩٧، ٩٨، ٩٩
جِرْواض ٤٢
جِلِّق ٨١
حادرة ٣٨٩
الحسّ ٥٦
حمار قبّان ٥٦
حمراءَ ٣٠٧
حمرة ٢٨
حوراء .... ٣٢٢، ٣٢٤
الحياة ٤٤٣
الحيوة ٥٥٨
حَائِرٌ ٢٩٤
حَايَ ٢٧٣
الحَيِيءُ ٤١٥
الحَجُّ ٤٤٨
حَسِب يَحْسِبُ ٢٥٥

حَسَّان ٥٦
الحَقُّ ٤٤٨
حَلَزُون ١١٩
حَلَزُون ٤٥٣
الحَمَصِيصَةُ ٥٢٤
الحَمْنِ ١٤٥
حَنَا عليه يَحْنُو حُنُوًّا ٣٥٠
الحَوَكة ٢٩١
حَوِلَ ..... ٢٦٥، ٢٨٤
الحَوْص ٤٠٤
حَيَدَى ٢٦٥
الحَيَكَانُ ٣٠٨
الحَيَوان ..... ١٥٦، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٤
حَيِيتُ ..... ١٧٩، ٢٧٩، ٢٨٠، ٥٢٧
حَيِيَ ..... ٢٤٣، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨١، ٤٢١
حَيَّ على الصلاة ٤٠١
حَيَّهَلَ ٤٠١
حَيُّوا ٢٨١
حَيْلُولَة ٣٣٠
حُبْلى ..... ١، ١٧٨
حُزْوَى ٣٥٨
الحُلْوى ٣٥٨
الحُمْنانة ١٤٥
حُورٌ ٣٢٢
حِجْلَى ٣٠٩
حِنّائِي ٥٤٥

حِنْطَأْوٌ ٩٦، ٩٧، ٩٨
حِوَلٌ ٣١٣
حِوَّاء ٢٧٨
حِيكَى ٣٠٨
حِيَر ٣٢٢
حِيَّاء ٢٧٨
الحِيْر ٣٢٤
خاساه ٥٥٨
خسًا أو زكًا ٥٥٨
خطايا ٢٢٨
خطِيَّة ١٩١
خَافَ يَخَافُ ١٥٣، ٢٧٣، ٢٨٧
خَبَتِ النَّار تَخْبُو خُبُوًّا ٣٥٠
خَرْنُوب ٧٣، ١٠٣
خَزْعَالٍ ١٦٦
خَزْيَا ٣٥٧
الخَضْم ٤٤٧
خَطِيئَة ٣٦١
خَطِيَّةٌ ١٩١
خَفَقَان ٥٢٧
الخَلْفُ ١٠٠
خَنْدَرِيس ٨٨
الخَنْفَقِيقُ ٥٠
خَوَرْنَق ٢٦٥
خَيْسَفُوجَة ٣٣١
خُبَعْثِين ١١٩

خُذْ ٢٠٩
الخُورَى ٣٠٧
خِذَبٌ ١٩
خِفْتُ ١٥٨
داود ٥٥٧
دحرج ٢٨٣
الدراهيم ٣٠٣
دربوتٌ من الدُّرْبَة ٧٠
دماميس ٣٨٤
دنانير ٣٨٤
الدنيا ٣٥٨
دواوين ٢٣٢
الدياجيج ٣٩٠
دياوين ٢٣٢
دينار ..... ٢٣١، ٣٨٤
ديوان ٢٣١
دَارَان ٢٩١
دَبِيَت المرأة ٤٢٢
دَعْوَى ٣٧٧
دَلْوٍ ٣٤٤
دَمِث ١٢٦
دَهْدَهْتُه ٣٩٠
دَهْدَيْتُ الحجر ٣٩٠
دَيجُوج ٣٩٠
دُنًّيا ٦١
دُنْيَا ٣٤٢

دُهْرِيّ ٧٥
دُوَابَّة ٢٦٨
دُوَيَّة ٢٦٨
دِرْهَام ٣٠٣
دِرْهَم ..... ٢٩٣، ٣٠٣
دِرْهَمَاهُمَا ١٥٢
دِنَّار ٢٣١
دِنْي ٣٤٢
دِنْيَا ٣٤٢
دِنْيَةً ٣٤٣
دِوَّان ٢٣١
دِيْماس ٣٨٤
الدَّأْات ٤١٤
الدَّرُّ ٤١٥
الدَّياجي ٣٩٠
الدُّنْيَا أُنثى الأدنى ٣٥٨
الدُّولاب ٨٦
الدِّرهم ضَرْبُ الأمير ٢٧
ذآئب ٣٩٢
الذئب ٢٧
ذا ١٧٩
ذوائب ٣٩٢
ذَلِق اللسان ٤٥٣
ذَهَبَ ٢٧
ذَيْ ١٧٩
ذُؤَابَة ٣٩٢

ذُو ٣٤٥
ذِكَرٍ ٤٠٥
ذِكْرَةٍ ٤٠٥
ذِكْرَى ٣٠٩
رأته ٣٨٣
الرأي مصدر رأى بمعنى أصاب الرّئة ١٩٨
رأيت خَبَطَ رِيَاحٍ ١٨٣
رأيت خَبْئًا ٥٤١
رائحة رِيًّا ٣٥٧
رابٌّ ٢٩٩
راس ١٨٩
راي .... ٣٥٣، ٣٥٤
الراية ٣٥٤
الربوا ٥٥٨
رجل كَوْثَرٌ ١١٦
رجل مألوق ٥٣
رجل مَعْوُود ٣٢٧
رجوت زيدًا فهو مَرْجُوٌّ ٣٥٠
ردَّتُ ٤٢٤
ردَّنَ ٤٢٤
رضيت الشيء فهو مرضيّ ٣٥١
الرمي .... ٢٧٠، ٥٢٨، ٥٥٩
الرومية ٤٤٠
رويت الحديث ٣٥٤
رَأَيْتُ يَدًا ١٥٦
رَاوِيَة ٣٦١

رَبِيئَة ٢٩٣
رَبٌّ ٢٩٩
رَتَبَ رُتُوبًا ٢٩
رَجُلٌ طَيَّانُ ٢٧٣
رَحَمُوت ٧٣
رَخِيَ ٢٧٣
رَدَدْتُ ٤٢٤، ٥٢٨
رَدَدْنَ ٤٢٤
رَسَائِل ٣٠٤
رَضِيَ ٣٤٣
رَغَبُوتٍ ٧٣
رَفْرَفٍ ٤١٣
رَكِيَّة ٣٦١
رَمَسَه ٢٥٨
رَمَيا ٣٣٧
رَمَيتُ ٥٢٧
رَهَبُوت ٧٣
رَهْيَأَ السَّحابُ ١١٥
رَوْيَان ٣١٥
رَيَّان ٣١٥
رَيَّى ٥٥٧
رُؤْيا ٣١٧
رُدُدَان ٤٢٧
رُمَابِيٌّ ٢٧٠
رُمَيٌّ ٢٧٠
رُمُوَةٌ ٣٤٨

رُمِيَةٌ ٣٤٨
رُمَّان ١٤٤
رُوس ٥٥٦
رُؤْيا ٣١٧، ٣١٨
رِدَدَاءَ ٤٢٧
رِدَّ الرجل ٢٧٥
رِسَالة ٣٠٤، ٣٦٢
رِمَم ١٨٣
الرَّعوى ٣٥٦
الرَّمَضُ ٤٢٢
الرَّيع ٣٦٩
الرَّيَّا ٣٥٧
الرُّؤية ١٩٨
الرُّتوب ٩٠
الرُّقْطَةِ ٢٩٦
الرُّمَّةُ ٢٣٧
الزكاة ٤٤٣
الزكوة ٥٥٨
زَاي ٣٥٣
زَيَّان ٣٦٧
زَنَادِقَة ٢٦٠
زَنَادِيق ٢٦٠
زَيْدَل ١٢٦
زُرْقُم ٢٤٦
زِبْرِج ١٢٦
زِنَة ٢٦٢

الزَّرَجُون ٨٣
سادي ٣٩٠
سار ٥٢٧
سارّ ٢٩٩
سديس ٤٦٠
سديسة ٤٦٠
سرٌّ ٢٩٩
سلا يَسْلُو سُلُوًّا ٣٥٠
السلاسة ٨٤
سلسال ٨٤
سلسبيل .... ٨٣، ٨٤
سلسل ٨٤
سماء ٥٤١
سموات ٥٥٦
سوءة ٥٤٠
سواسِوَة ٣٤٢
سيِّد ٥٢٧
سَايَرَ .... ١٥٦، ١٥٧، ٣٢٠
سُبْعَان ٢٩١
سَجَى ١٦١
سَخَّرَ ٤٠٧
سَرَوَةٌ ٧٥
سَطَعَ ٤٠٧
سَطَن ١٤٩
سَغَبٌ ٤٠٧
سَفَرْجَل .... ٣٥، ٩١

سَفِينَةٍ ١٧٠
سَقَر ٢٦٦
سَكْرَى ٣٥٢
سَلِس .... ١٠٩، ١١٠، ١٣١
سَلْ .... ٢٠٠، ٢١٢
سَنْب ٤٤
سَواسِية ٣٤٢
سَوِدَ ٢٨٤
سَوْءٍ ٥٤١
سَيِّدِيّ ٢٦٧
سُؤر ١٨٩
سُئِلَ ٢٣٣
سُبُّوح ٧٦
سُبْروتٌ .... ٧١، ٧٢، ٧٣
سُتْهُم .... ١٨، ٢٤٦
سُرُرٍ ٤٢٧
سُلَحْفِيَة .... ٤٤، ١١٥
سُلُطان ٤٢٧
سُلَّمٍ ١٠٦
سُهْلي ٧٥
سُوءٌ ٣٤٥
سُوت ١٨٩
سُولَ ٢٣٣
سُوٌّ ٣٤٥
سُوُر ٢٤٨
سِبَحْلٌ ١٢٦

سِتّ ٣٩٧
سِدْسٌ ٤٦٠
سِعْلاة ٣١٠
سِعْلَى ٣١٠
سِنْخ ٨٤
سِنْدَأْوٌ ٩٧
سِوار ٢٤٨
سِيَراء ٤٢٧
السَّبُرُ ٧١
السَّراةِ ٧٤
السَّفُّود ٣٦٤
السَّلَم ٣٩٥
السَّلِمَة ٣٩٤
السَّبِعَة ٤٤
السِّرحان ٢٧
السِّقاوة ٣٦٤
شائك ٢٩٨
شائِيَة ٣٦٣
شادَ ٢٨٧
شاكٌ .... ٢٩٨، ٢٨٩
شاهد ٢٧
شايئَةٍ ٣٦٣
شجرة ٢٦٤
شراريز ٣٨٤
شقاوة ٣٥٥
شمال ١٠٧

شمّر ٣٣٦
شهيد ٢٧
شويت ٥٢٧
شَاء .... ٣٦٣، ٥١٤
شَاس ٤٨٧
شَاوِيَة ٣٦١
شَجٍ ٣٤٠
شَجِيَان ٣٤٠
شَحَجَ ٤٠٦
شَرَنْبَث ٩٤
شَمْأَل ٥٩
شَيَرَة ٢٦٤
شَيْء ٥٤١
شَيْخٌ إِنْقَحْلٌ ٤٨
شِئْمَة ٣٨٢
شِمْر ٤٨٧
شِمْلال ١٧٤
الشَّحَط ٣٦٧
الشَّرْوَى ٣٥٦
الشَّغْواء ٣٨٩
صالح ٥٥٦
صحائف ٣٠٤
صحراء .... ٣٥٢، ٣٦٢، ٣٨٨
صحيفة .... ٣٠٤، ٣٠٥
صرأ بمعنى صَرَخَ ٣٨٣
الصلاة .... ٤٤٣، ٥٥٨

صلابيء ٣٦٢

صلحات ٥٥٦

صلحين ٥٥٦

صهصهت به ٣٩٠

صيارف ٣٠٣

الصياصي ١٠٩

صَؤُول ٥٥٦

صَاعِدًا ١٦٤

صَامَة ٢٦٨

صَحَارِي ٣٨٨

صَحْرَاوات ٣٩٢

صَحْرَاوي ٣٩٢

صَحْرَاوين ٣٩٢

صَدَدْتُ أَصِدُّ ٣٩٠

صَدِيَ ٣٥٧

صَدْيَا ٣٥٧

صَدْيَان ٣٥٧

صَعَدْت ١٦٥

صَكِكَ الفرس ٤٢٢

صَلابِي ٣٦٢

صَمَحْمَح ١٠٨

صَهْ صَهْ ٣٩٠

صَهْصَيْتُ بالرجل ٣٩٠

صَوْلٌ ٥٥٦

صَوْمَة ٢٦٨

صَيْرَف ..... ٣٠٣، ٥٢٧

صَيْرُورة ٣٣٠
صَيْقَل ..... ١٠٧، ١١٦
صُفَف ٤٢٧
صُلَة ٢٦٠
صُوصُوة ١٠٩
صُوَّمٍ ٥٢٢
صِبْوَة ٣٨٤
صِرَاطٌ ١٦٧
صِلَة ٢٦٠
صِنْوٌ ٥٠٩
صِيْصِيَة ١٠٩
صِيْصِيَّة ١٠٩
الصَّعِق ٤٧١
الصَّلاءَةُ ..... ٣٦١، ٣٦٢
الصَّلاية ..... ٣٥٥، ٣٦١، ٣٦٢
الصَّواصي ١١٠
الصَّوَرَى ٢٩١
الصَّيَارِيف ٣٠٣
الصَّيِّدِ ٢٤١
ضارب ٢٧
ضاهيت ..... ٤٠، ٤١
ضحا يضحو ضُحِيًّا ٣٥٠
الضرب ..... ٢٧، ٥٠٨، ٥١٦
ضرب ..... ٥١، ٥٦، ٢٣٨، ٢٦٣، ٤٥٤
ضَأَزَه يَضْأَزه ٣٠٨
ضَازَ يَضِيزُ ٣٠٩

ضَاهأتُ .... ٤٠، ٤١
ضَبَغَت المرأةُ ١٢٣
ضَبِبَ البلد ٤٢٢
ضَرَبَ يَضْرِبُ ٢٥٥
ضَرِيَ الكلب بالصَّيد فهو مضْرِيٌّ به ٣٥١
ضَغَطَه ٤٥٤
ضَنَنوا ٤٢٢
ضَنَنْتُ -بالفتح- أضِنُّ لغة ٤٢٢
ضَهْياء ٤١
ضَهْيَأ ٤٠
ضَيَاوِن ٣٠١
ضَيْغَم ١١٥
ضَيْوَن ١٩
ضُغْبُوسٍ ١٢٣
ضُوزَى ٣٠٩
ضُوزَى ٣٠٩
ضِئْزَى .... ٣٠٨، ٣٠٩
ضِيزَى ٣٠٨
الضَّباب ٤٢٣
الضَّوْضَأَةُ ١٠٩
الضِّباب ٤٢٣
طاغوت ٧٣
طالوت ٥٥٦
طاوس ٥٥٦
طبتَ النَّفْسَ ٤٧١
طفا العُودُ على الماء ٥٠٠

طَأْ ٣٩٩
طَائِيٌّ ٢٦٧
طَايَة ٢٧٢
طَسْت ٣٩٧
طَلَل ٤٢٧
طَوَى ٢٧٣
طَوَيْتُ ٢٤٢
طَوِيَ ٢٧٣
طَوِيْل .... ٢٦٥، ٢٨٩
طَيِّئِيٌّ ٢٦٧
طَيْسٌ ١٢٦
طُوبَى ٣٠٦
طُومار .... ٢٥٠، ٥٢٨
طِرْيَم ٣٠٤
طِلاب ١٦٦
الطَّغْوَى ٣٥٦
الطَّغْيَا ٣٥٧
الطَّل ٣٨٩
الطُّخمة ٥١٣
الطِّيْبِ ٣٠٦
ظالم ٤٤٤
ظرابيّ ٣٨٨
ظمياء ٣٨٩
ظَبْي ٤٢٩
ظَرِبَان .... ٢٩١، ٣٤٠، ٣٨٨
ظَلَّ ٢٧٥

ظُلَل ٤٢٧
ظِرْبَى ٣٠٩
ظِلّ .... ٢٧٥، ٢٧٦
ظِلْتُ .... ٢٧٥، ٤٩٧
الظِّلْمان ٥٠
العبدي ٥٥٩
عتا الشيخ يعتو عِتِيًّا ٣٥٠
عجائز ٣٠٤
عجوز .... ٢٨، ١٠٧، ٣٠٤
عدوتُ عليه فهو معدُوٌّ عليه ٣٥٠
عذرة ٢٦٩
عسا يَعْسُو عِسِيًّا ٣٥٠
العسجد ٤٥٣
عسى .... ١٨١، ٢٨٢
عصا .... ٥٢٧، ٥٥٨
العصْبُ ١٠٥
عكب ٥٢١
علقاة ٣٧٧
علّم .... ١٠٧، ١٠٨
عمر ٣٦
عنكب ٥٢١
عوان ٢٦٥
عيشٌ أَبْلَه ٤٤
عيَابِيل ٣٠٢
عَارٌّ ٢٨٥
عَازَر ٢١٦

عَايط ٣١٠
عَبَاء ٣٤٧
عَبَاءَة ٣٤٧
عَبَدَة ٤٨٧
العَبَسُ ٤٠٦
عَبْدَل ١٢٦
عَتَا يَعْتُو عُتُوًّا ٣٥٠
عَتُود ٤٦٣
العَتُودُ ٤٥٩
العَتْرَسَة ٨٧
عَجَنَّس ١٢٠
عَرْد ١٢٠
العَرْقَى ٣٤٧
عَرْقُوَة ..... ٣٤٠، ٣٤٧
عَرْقِيَة ٣٤٧
عِزَةٌ ٩٦
العَسَطُوط ٤٥٣
عَسَل ٣١
عَسَيِيْت ١٨٠
عَسِيْتُ ١٨١
عَصَبْصَب ١٠٧
عَضْرَفُوط ٨٧
العَفَر ٥١
عَفَرْنًى ..... ٥١، ٥٢
عَلاَّمَة ١٧٠
عَلَيَان ١٧٥

عَلَيْك ١٧٥
عَلْقًى ٢٢
عَلْقَى ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٨٧
عَلْقَيان ٣٧٤
عَلْوَى ٣٣٧
عَمْرٍ واحدٍ عُمُورِ الأَسْنَانِ ٥٥١
عَنْتَرِيس ٨٧
عَنْسَل ٣١، ٥١٠
العَوَر ٢٨٥
عَوَرٌ ٢٨٥
عَوِرَ ٢٦٥، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٤
العَوَّى ٣٥٦
عَوْد ٣١٥
عَيَائِيلُ ٣٠٢
العَيَس ٣١٠
عُتُلٌّ ٣٥٠
عُجُز ٢٨
عُرَيْقِيَة ٣٤٠
عُرُنْد ١٢٠
العُرُوّ ٢٨٥
عُرْجُون ١١٩
عُزْهَانِيٌّ ٩٦
عُصِيّ ٥٢٢
العُصْفُرُ ٧٦
عُصْفُور ٥٢٨
عُلابِط ٨١، ١٠٥، ٢٧٠

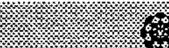
عُلَبِط .... ١٢٦، ٢٧٠
العُلْيا ٣٥٨
عُمَرٌ جَمْعُ عُمْرَةٍ ٥٥١
عُمْرَان ١٧٢
العُنْظُوان ١٤٦
العُنْفُوان ١٤٦
عُوق ٣٣٤
عُون ٨٢
عُوَارِض ٣٠٠
عُوِرَ ٣٣٢
عِثْيَر ١٠٧
عِدَة .... ٢٥٩، ٢٦٢، ٣٧١
عِدَّانٌ ٤٦٣
عِزْهاءَةٌ ٩٦
عِزْهاة .... ٩٦، ٣١٠
عِزْهَوٌ ٩٦
عِزْهَى .... ٩٦، ٣٠٩
عِزْهِيٌ ٩٦
عِزْوِيت ١٣٦
عِفْرِيَة ١٠٧
عِقْتَ يا زيد ٣٣٤
العِلاوة ٣٦٤
عِلْبَاء .... ٣، ٢٢
عِمَادا .... ١٦٠، ١٨٣
عِوَج ٣٤٠
عِوَض .... ٢٦٣، ٣٤٠

العِيسَة ٣١٠
عِيطٌ ٣١٠
العِيَالُ ٣٠٣
العِيِّ ٥٢٨
الغار ٢٨٥
غاز ٢٨٩
غاوِيّ ٣٥٢
غاية ٢٧٢
غزا يغزو ..... ٣٥٨، ٥٥٨
الغزو ..... ٢٧٠، ٣٤٥، ٣٤٧، ٤٢٩، ٥٢٨، ٥٥٩
غزوتُه فهو مغزُوٌّ ٣٥٠
الغصّ ٤٢
غضروف ٧٣
غيور ..... ٢٦٥، ٢٨٩
غَبِيَ الأمرُ غَبَاوَةً فهو مغبيّ عنه ٣٥١
غَدوٌ ٢٠٩
غَدٍ ٢٠٩
غَرَيْتُهُ ٢٩٠
الغَرْد ١٨٢
غَزَوَا ٣٣٧
غَزَوْتُ ٥٢٧
غَزَيَان ٣٤٠
غَزْوُوَةٌ ٣٤٧
غَزْوِيَةٌ ٣٤٧
غَضَنْفَرٍ ٥٢٨
غَنَائم ١٦٦

غَيابيل ٣٠٢
غَيَيَة ٢٧٢
غَيِدَ ٢٨٤
غُرَف ٣٩٣
غُرْفة ٣٩٣
غُزَاوِوٌ ٢٧٠
غُزَوٌ ٢٧٠
الغُزْوَى ٣٥٨
الغُزْيَا ٣٥٨
غِزْوِيت ١٣٦
غِيْلٍ ٣٠٢
فئة ٥٥٠
فاطمةُ ٣٧٨
فرح ١٢٦
فرح ٤٢
فرس مَقْوُود ٣٢٧
فرّح ١٠٧
الفصم ٢٤٤
فلان أَبْلَهُ من فلان ٢٨٣
فينظلم ٤٨٤
فيه ٥٥٠
الفَتْوى ٣٥٦
فَحْجَل ١٢٦
فَعْوَةُ السُّمِّ ٤٩
فَيْشَةٌ ١٢٦
الفُتْيا ٣٥٦

فُعْوَة السُّمِّ ١٤٧
فِرَاقٌ ١٦٧
قائمة ٣٧٨
قارّ ٢٩٩
قاضٍ ٥٠٨، ٥٢٨
قام قِيَامًا وقِيَمًا ٣١٣
قراريط ٣٨٤
قرٌّ ٢٩٩
القضم ٤٤٧
قضيب ١٠٧، ١١٥
قطع اللّهُ أَدَيْهِ ٣٨٢
قول مَقْوُول ٣٢٧
قوى ٣١٧
قوْي ٣١٧
قَؤُول ٥٥٦
القَاقُلَّى ١٤٤
قَامَ ٢٨٧
قَاوَل ٢٧٠
قَبَعْثَرَى ٥٣
القَبُّ ٥٦
قَذَال ٢٨
قَرَأَ أبوك ٤١٤
قَرَرْتُ ٤٩٨
قَرَرْتُ به أَقِرُّ ٤٩٨
قَرَنْفُل ٢٨
قَرِرْتُ بالمكان أَقَرُّ ٤٩٨

قَرْدَد ١٩، ٣٦، ١٠٧، ٥٠٨
قَرْوٍ ٣٤٢
قَسْوَرٍ ٣٠٤
قَصَّيْتُ أظفاري ٣٨٦
القَصْم ٢٤٤
القَطَاة ٣٥٥
قَطِطَ شَعْرُهُ ٤٢٢
قَعْنَب ١٠٣
قَلَنْس ٣٦٥
القَلَنْسَى ٣٤٧
قَلَنْسُوَة ٣٤٧، ٣٤٨
قَلَنْسِيَة ٣٤٧
قَلْسَيْتُ ١١٥
قَلْنَسَ ١٠٣
قَمَحْدُوَة ٣٤٥، ٥٢٨
قَنَوْت الشَّيءَ وقَنَيْته قُنْوَةً وقِنْوَة ٣٤٢
القَوَدِ ٢٤١
قَوَوِيٌّ ٢٤٦
قَوِيتُ ٥٢٧
قَوِيَ ٢٧٣
قَوِيّ ٢٤٦
قَوّ ٤٢٩
قَوْل ٥٥٦
قَيْدُودة ٣٣٠
قَيْلُولَة ٣٣٠
قُح ٤٤٠



قُذُل ٢٨
قُرَّاء ٢٠٣
القُصْوَى ٣٦٠
القُصْيَا ..... ٣٥٨، ٣٦٠
قُفاخِرِيٌّ ٩٢
قُلْتُ ٢٤٠
قُنْفُذ ١٢٠
قُوائِل ٣٠٠
قُواوِل ٣٠٠
القُوَباء ..... ٣٤٥، ٣٤٨
قُوَبٌ ٣٤٨
قُوِل ٣٣٣
قِتَّلَ ٤٧٩
قِتِّل ٤٧٩
قِحَةً ٢٦٠
قِدَّ قميصه ٢٧٥
قِرْطَعْبٌ ٩٨
قِرْن ٤٩٨
قِرْنَ ٤٩٩
قِرْنَاس ..... ١٠٣، ١٠٤
قِمَطْر ١٩
القِنْفَخْر ٩٢
قِنْيَةٌ ٣٤١
قِيَمًا ٣١٣
قِيْرَاطٍ ٣٨٤
كتب ٤٥٤

كرَّم ١٠٦، ١٠٧
كساءٌ مُؤَرْنَبٌ ٢٢٨
كساءٍ ٥٣٠
كمل ٤٤٥
كوكب دُرِّيءٌ ٧٦
كوكبٌ دُرِّيٌّ ٧٥
كيَّنُونة ٣٣١
كَاسَ ٣٠٦
كَالٍ ٢٧٠
كَاهِل ١٠٧
الكَتَب ٣٩٥
كَعْسَبَ ٣٣٦
كَلْب ٦٥
كَنَهْبَل ٩١
كَنَهْوَر ١٠٧
كَوَأْلَل ٥٢٧
كَوْثَرٌ ١١٦، ٢٥٠
كَيْثَرَ ١١٦
كَيْس ٣٠٦
كَيْل ٢٧٠
كَيْنُونة ٣٣٠
كَيْوَنُونَة ٣٣١
الكُسْوَة ٣٥١
كُلْ ٢٠٩
كُنأبيل ١٠٤
الكُنَاسَة ١٥٤

الكُنْبل ١٠٥
كُنْتُأل ٩١
الكُوسَى ٣٠٦
كِلَل ٤٢٧
كِنْتَأو ٩٦
لأَكَ ٦٠
لا دَرَّ دَرُّهُ ٤١٥
لاثٍ ٢٩٧
لاه ٥١٥
لاَكَهُ يَلُوكُهُ ٥٨
لبنة ١٧٠
اللحم ٥٥٣
لم يَقْرَأْ ١٨٩
لم يَوْضُؤ ١٨٩
لم يُقْرِئْ ١٨٩
لن يُحْيِيَ ٢٨٠
اللهم ٢٤٦
لواذًا ٣١٣
لوى يلوي ٣٢٧
لَحِحت العين ٤٢٢
لَحْمَر ٤٨٠
لَسْتُ ٣٢٨
لَعَنَّ ٣٩٦
لَمْ يَرْدُدْ .... ٤٢٤، ٤٢٥
لَيّ ٤٢٩
لِسْتُ ٣٢٨

لِصٌّ ٣٩٨
اللَّوْثُ ٢٩٧
اللُّعَاع ٣٨٧
مأجوج ٥٥٦
مألوق ٥٤
مأيت ٥٥٠
مؤسى ٢١١
مؤونة ٧٨
ما أحمقه! ٢٨٣
ما أَرْآه ١٩٨
ما أَنْوَكَه! ٢٨٣
ماهانَ ٢٩١
ماية ٥٥٠
مجانيق .... ٨٤، ٨٥
مدين ٤٤٠
المرْدَقوش ١٠١
مساجد .... ٢٩٩، ٣٠٠
مساليخ ٤٠٧
مصائب ٣٠٦
مصاليخ ٤٠٧
مقاِتوَة ٣٤٢
مكاكيك ٣٨٧
ملأك .... ٥٨، ٥٩
ملئكة ٥٥٦
من الشَّرْق ١٨٣
من تِلْقَاءِ أُولئك ٢٣٣

منه ٥٥٠
مَأَجَ ١٤٠
مَأْجَج ١٤١
مَأْفُعَةٌ ٤٩
مَأْلَك ٥٩
مَبُوع ٣٢٥
مَبْيُعٌ ٣٢٥
مَبِيع .... ٢٦٧، ٢٨٨، ٣٢٥
مَبْيِتٍ ٢٨٨
مَبْيِع ٢٨٩
مَبْيُوع ٣٢٦
مَحِيض ٣٢٣
مَخْيُوط ٣٢٦
مَذْحِج ٢٦٩
المَراسة ١٠٥
مَرَمَّة ١٤٤
مَرْزَنْجوش .... ١٠١، ١٠٢
مَرْطُوْيٌ ٥٣
مَرْمَرِيت ١٠٨
مَرْمَرِيسٍ ١٠٨
مَرْمَنَة ١٤٤
مَرْمِيّ ٣٢٢
مَسايل ٣٠٦
مَسِيل ٣٠٦
مَشُوب ٣٢١
مَشِشَت الدابة ٤٢٢

مَشِيب ٣٢١
مَصُون ٢٦٧
المَضِيفة ٣١٢
مَطِيَّة ٣٦١
المَطْو ٢٢٨
مَطْيُوب ٣٢٦
مَعَائِشُ ٣٠٤
مَعَايِش .... ٣٠٣، ٣٠٤
مَعُون ٢٨٨
مَعْدِيّ ٣٥٠
مَعْيُوب ٣٢٦
مَعْيُون ٣٢٦
مَغْزًى ١٧٤
مَغْزَوٌ ١٧٤
مَغْزَيَان ١٧٤
مَغْزُووٌ ٤١٧
مَغْزُوٌّ ٤١٧
مَغْزِيٌّ ٣٥٠
مَغْيُوم ٣٢٦
مَقَاتِيَة ٣٤٢
مَقَامة ٣٠٣
مَقَاوِم .... ٣٠٣، ٣٠٤
مَقُول ٢٨٨
مَقُوم ٢٨٨
مَقُومًا ٢٨٩
مَقِيل ٣٢٣

مَقْبُرَة ٥٢٧
مَقْدُرَة ٣٤٧
مَقْرُوَّة ٤٦
مَقْوُوَة ٣٤٧
مَقْوِيَة ٣٤٧
مَكَاكِيُّ ٣٨٧
مَكُّوك ٣٨٧
مَكْر ٣٧٨
مَكْيُول ٣٢٦
مَلائِكة ٦٠
المَلَك ..... ٥٨، ٦٠
مَلَكُوت ٧٣
مَلِلْته ٣٨٥
مَلْوَك ٥٨
مَنايِر ٣٠٦
مَنيل ٣٢١
مَنَار ٣٠٦
مَنَاوِر ٣٠٦
مَنُول ٣٢١
مَنْجَنِيق ..... ٨٤، ٨٨
مَهْدَد ..... ٣٦، ١٤١، ٥٠٨
مَوْرَق ١٤٥
مَوْلُوق ٥٣
مَيَائِم ٣٠٠
مَيَاوِم ٣٠٠
مُؤْقِد ٣٨٢

مُبَايع ٣٣٥
مُحَوِيٌّ ٥١٦
مُحُوِيٌّ ٥٠٩
مُحْرَنْجِم ١٠٢
مُحْمَرّ ٥٢٨
مُحْيِيَاتٌ ٢٨٠
مُحْيِيَان ٢٨٠
مُحْيِيات .... ٢٨٠، ٢٨١
مُحْيِيَة .... ٢٨٠، ٢٨١
مُخْتَار ٤٨٠
مُدَّكر ٤٠٥
المُراح ٣٩٨
مُرًى ١٩٩
مُرٍ ١٩٩
مُرُدِّفِينَ ٤٨٢
مُرِدِّفين ٤٨١
مُرَّ بنا ١٧٨
مُرَّ بها ١٧٨
مُرَّ عَلَيْنَا ١٧٨
مُرَّ عَلَيْهَا ١٧٨
مُرَيِّقٌ ٧٥
مُرْسِلاً ٦٠
المُزَرْجَن ٨٣
المُزَّاء ٣٤٩
مُسَارّ ٥٠٦
مُسْتَخْرِج ١١٤

مُسْتَطَارٌ........ ٥١٧
مُسْتَعْليان........ ٣٤١
مُسْتَعْلًى........ ٣٤١
مُسْطار........ ٥١٧، ٥١٨
مُسْعُط........ ٥٢٨
مُصْطار........ ٥١٩، ٥٢٠
مُصْطَبِر........ ٤٨٥
المُصْطَفَوْنَ........ ٣٢٥
المُصْطَفَيُونَ........ ٣٢٥
مُضَّجِعٌ........ ٤٨٥
مُضْطَجِعٌ........ ٤٨٥
مُطَّبِرٌ........ ٤٨٥
مُطَّجِعٌ........ ٤٨٥
مُعْطًى........ ٣٤١
مُعْطَيان........ ٣٤١
المُغْرِبُ بضم الميم........ ٦١
مُقَاوِل........ ٣٣٥
مُقَتِّلٌ........ ٤٨٠
مُقِتِّلٌ........ ٤٨٠
مُقْتَتَلٌ........ ٤٨٠
مُقْتَو........ ٣٤٢
مُقْرِئ إمرأة........ ٢٣٦
مُكْرِم........ ١١٤
المُنْصَدِعُ........ ٢٩٨
مُنْطَلِق........ ٤٨، ١١٤
مُنْكَسِر........ ٤٨

مُهَيْتِر ٣٩٩
مُهَرِيدٌ ٣٩٩
مُهَرِيق ٣٩٩
مُوتَعِد ٢٥٦
مِئَر ٢٩٥
المِئْزَر مهموز ٣١١
المِدْرَعَة ٣٧
مِسْتُ ٤٩٦
مِسْوَاك ٢٨٦
مِشْكوة ٥٥٨
مِطْواعٌ ١٦٦
مِعزانا ١٦٠
مِعْرَض ١٥٩
مِعْزًى ١
المِنْدِيل .... ٣٧، ١١٥
المِنْطَقَة ٣٧
مِيَر ١٩١
ناب ١٥٨
النار ٤٢٣
النبرة ٤٦٣
نبيء .... ١٩٣، ٥٤١
نبيّو ١٩٤
نبيًّا ١٩٢
نَاقَة ٢٧٢
نَأْدَ ١٩٦
نَبِقَة ١٩١

النَجْوُ ٣٤٩
نَشَرٌ ٤٢٨
نَشْرٌ ٤٢٨
نَصَر ٥١، ٥٦، ٤٢٥
نَضْرِب ٩٥
نَطَرَ ١٩٦
نَعْجَة ١٧٠
نَفَقَة ١٧١
نَفَى الدراهم ٣٠٣
نَفَى الرِّيحُ الترابَ نَفْيًا ونَفَيَانًا ٣٠٣
نَهِيٌّ ٣٢١
نَيًّا ٣١٥
نُؤْي ٣٩٢
نُبِيٌّ ١٩٤
نُجْنَقُ ٨٢، ٨٥
نُحُوٌّ ٣٥٠
نُرْشَق ٨٢
نُمُرْ ٣٠٢
نِجَاءٌ ٣٥٠
نِداء ١١، ١٢
نِرْجس ٩٥
نِوَايَة ٣١٥
النَّاس ٣٩٧، ٤٢٣
النَّاعورة ٨٦
النَّباوة ١٩٤
النَّبْوة ١٩٤

النَّجوة ٥٥٨
النَّرْجس ٩٦
هائرٍ ٢٩٨
هاجر ٢١٦
هاروت ٥٥٦
هارٌ ٢٩٨
هارٍ ..... ٢٩٧، ٢٩٩
هامان ٥٥٦
هذا قادر ١٦٧
هذا مَرْأًى ١٩٨
هذه مِرْآة ١٩٨
هردت ٣٩٩
هو أَرْأَى منه ١٩٨
هو ضنين به ٤٢٢
هوى الشيء ٤٥٧
هَابِط ١٦٤
هَثَرْتُ ٣٩٩
هَدَاوَى ٣٦١
هَرَقْتُ ٣٩٩
هَزَيْدٌ منطلق؟ ٣٩٩
هَمَا والله ٣٩٩
هَمَمْتُ ٤٩٧
هَمَّرِش ١٠٦
هَمْتُ ٤٩٧
هَنَة ٤٠٣
هَنَوَاتٌ ٤٠٣

هَنْمَرِشًا ١٠٦
هَوًى ٢٤٦
هَوَوِيٌّ ٢٤٦
هَوَى ٢٧٣
هَيَا زيد ٣٩٩
الهَيَف ٢٦٥
الهَيَمان ٢٩٠
هَيُؤَ ٣٢٨
هَيْقٌ ١٢٦
هَيْلَلَ ٤٢٦
هُنَه ٤٠٠
هُنَيَّة ٤٠٣
هُنَيْهَة ٤٠٣
هُنَيْوَةٌ ٤٠٣
هُوَ ٣٤٥
هِبْلَعٌ ١٣٢
الهِراوة ٣٦٤
هِرْمِل ١٢٦
الوسواس ١٥٥
وضوء ٥٤١
الوعد ..... ٢٥٠، ٥٢٨
وَأَل ٤٦
وَأَيْتُ ..... ٢٤٥، ٢٥٠، ٥١٣
وَاخَيْتُ ٣٩٢
وَتَدٌ ٤٦١
وَتَدْتُ الوَتِدَ وَتْدًا وأَوْتَدْتُهُ ٤٦١

وَتَرْتُهُ أَتِرُهُ وِتْرًا ووِتْرَةً ٢٥٩
وَتْدًا ٤٦١
وَجَهَ يَجِهُ ٢٦١
وَجِلَ يَوْجَلُ ..... ٢٥٥، ٢٥٨
الوَحْدَة ٢٥٢
وَرَنْتَل ١١٧
وَسِعَ يَسَعُ ٢٥٥
الوَشْي ٣٩
وَضَعَ يَضَعُ ..... ٢٥٤، ٢٥٥
وَضُعَ الرجل ٢٦٠
وَطَدَ الشيء وَطَدًا وطِدَةً ٤٦١
وَطَدَ الشيءَ يَطِدُه وَطْدًا ٤٦٢
وَطِئَ يَطَأُ ..... ٣٩٩، ٤٦٢
وَعَدَ يَعِدُ ٢٦١
وَقَرَ ٤٩٩
وَقُحَ ٢٦٠
وَلِيَ يَلِي ٢٥٥
الوَلْي ١٧٠
وَوَى ٢٤٥
وَوْأَل ٤٦
وَوْأَى ٢٤٥
وُؤْيٌ ٢٥٠
وُجُوه ٢٤٧
وُدَد جمع وَدُود ٤٢٧
وُصْلَة ٢٦٠
وُعِدَ ..... ٥٣، ٢٤٧

وُلِق الرجل فهو مَوْلُوقٌ ..... ٥٣، ٥٤
وُورِي ٢٥٠
وُوعَادٌ ٢٥٠
وُوْيٌ ٢٥٠
الوِجْهة ..... ٢٦١، ٢٦٢
وِشَاح ١١٧
يأتمُّ ٣٨٥
يأجوج ٥٥٦
يا أَبتِ ٢٦٠
يا غَوُ ٣٥٢
يا هَنَاهْ ٤٠٢
اليائيّ ٢٨٤
ياس ١٣٠
ياهذا جَلْ ٣٢٣
يبايع ٣٣٥
يتسنَّ ٣٨٧
يحيى ٥٥٧
يدرأ أحد ٢٣٣
يرى ١٩٧
يستون ٥٥٦
اليسع ١٣٠
يغزو يوما ٣١٧
يقرأُ أُبَيٌّ ٢٣٦
يقضي وطرًا ٣١٧
يوضؤ ٢٥٥
يوم أَرْوَنَان ١٣٨

ييجل ٤٦١
يَأَجَ ١٤٠
يَأْتمِي ٣٨٥
يَأْجَج .... ١٤٠، ١٤١
يَأْمَن ١٨٩
يَأْوَبُ فهو مُؤْوَبٌ ٣١٨
يَا هَذَ وْجَلْ ٣٢٣
يَاتَعِدُ ٢٥٦
يَاجَلُ ٢٦٧
يَبِيعُ ٢٨٨
يَتَسَعُ ٥٠٣
يَتَسِعُ ٥٠٣
يَحَايُ ٢٧٣
يَحْيَا ٢٧٣
يَخَافُ ٢٨٧
يَدَيْتُ ٢٤٢
يَدْرَأُ أُولئك ٢٣٥
يَدْرَأُ إبلاً ٢٣٣
يَدْعُو ٣٤٥
يَرْمَع ١١٥
يَزِيد ٣٤٥
يَسَعُ .... ٢٥٤، ٢٥٥
يَضَع ٢٥٥
يَضْرِبُ ١١٥
يَغْزُ ٣٤٥
يَغْزُو .... ٣٤٥، ٣٦٥

يَغْزُيَ ٣٤٥
يَقُومُ ٢٨٨
يَقِرْن ٤٩٨
يَقْرِرْنَ ٤٩٨
يَقْطِين ٢٥٤
يَلُون ٥٥٦
يَهْيَر ١٣٧
يَوْجَلُ ٢٥٥
يَوْسَعُ ٢٥٥
يَوْعِدُ ٢٥٤
يَوْم ٣٠٠
يَيَن ١٠٩
يَيَن ٢٤٢
يَيْبَتُ ٢٤٣
يَيْن ٣٠٠
يُؤْوِي ٤١٧
يُؤْيُؤ ١١٥
يُحْيِي ..... ٢٧٨، ٢٨٠
يُقَاوِل ٣٣٥
يِئْبَى ١٨٩
يِيْجَل ٢٥٧
حَبَنْطًى ١٣٥

فهرس المبهمات

آخرون ١٦٤
أكثر القراء ٤٧٤
أكثر المتكلمين ٥٢٩
أكثر النحويين .... ٣٥٦، ٣٥٨
الأكثرون .... ٨٣، ١٠٦، ١٠٧، ١٦٤، ١٩٦، ٢٧٨، ٢٩٥، ٣١٠، ٥٣٦
الباقون .... ٢٠٠، ٢٠٧، ٤٩٨
باقي القُرَّاء ٢١٢
بعض أصحابه .... ٣٤٦، ٤٨٧
بعض الشارحين .... ٣، ٨٧، ٩٧، ١٠٢، ١٧٠، ٢٨٨، ٣٢٩، ٤١٦، ٤٣٨
بعض العرب ٢٠١
بعض الفضلاء .... ٩٦، ١٠٩، ٣٥٥
بعض الكتب ١١٢
بعض المكيين ٤٨٢
بعض النحويين .... ١١٧، ١٩٢، ٢٥٩، ٤٦٧
بعض النسخ ٣٧٧
بعض تصانيف أبي الفتح ٢٩٦
بعض شارحي هذا الكتاب ١٧٧
بعضُهم .... ٣٠٨، ٤٨٥، ٥٠٢
حُذَّاقُ أهل التصريف ٣٥٢
حيّ من أسد ٥٥٧
شارح .... ٢، ٣، ٤١، ٥٦، ٧٥، ٧٨، ٩٢، ٩٧، ١١٧، ١٣١، ١٣٨، ١٧٥، ١٨٦، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٦٠، ٢٧٥، ٢٨٥، ٥١٦، ٥٢٢
الشارحون .... ٤١، ٧١، ٨٧، ٩٧، ١٠٢، ١٣٨، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٥، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٧٦، ٢٨٥، ٣٢٩، ٤٠٩، ٤١٦، ٤٣٨، ٥٤٥

الشاعر .... ٥٨، ٦٤، ١٢٩، ١٣١، ١٣٧، ٢١١، ٢٢٦، ٢٥٩، ٢٧٩، ٣١١، ٣١٤، ٣٦٥، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٨٩، ٥٥٠، ٥٥٤

الشروح .... ٨٩، ١٣٦، ٢٧٦

الشعراء .... ٨، ٥٩، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٢٣٧، ٥٤٣

غيره .... ٨، ١٣، ٢٦، ٢٧، ٣٤، ٣٧، ٥١، ٦٢، ٧٨، ٨٣، ٩٠، ٩٤، ٩٧، ١٠٩، ١١٢، ١١٥، ١١٨، ١٢٤، ١٢٦، ١٣١، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٣، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠١، ٢١٣، ٢١٥، ٢٢٧، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣٠٧، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٣، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٨٣، ٣٩٦، ٤١١، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٧٤، ٤٧٩، ٤٨٨، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٧، ٥٤٨، ٥٥٩

غيره من الشارحين ١٦٦

غيرها .... ١٥، ٨١، ١١٩، ١٧٠، ١٧١، ١٨٠، ١٨١، ٢٥٦، ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٢٦، ٣٥١، ٤٢٣، ٤٤٢، ٤٤٩، ٤٩٣، ٥٠٥، ٥٥٨

غيرهم .... ١٥١، ٢٥٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٣٦٨، ٤٣٣، ٤٤٤، ٤٥٧

غيرهما .... ١٩، ٥٤، ١٠٣، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٥، ١٨٠، ٢٢٥، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٣٠، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٨٩، ٣٩٣، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٦٥، ٤٩١

في بعضها ٣٧٧

القائل .... ٣٧٦، ٤٤٨

قائل ٢٩٥

قومٌ من أهل التحقيق ١٩٢

كتب اللغة ٩٧

المحققون ٤٧٥

المخضرمون ٦٨



مذهب الأكثر ..... ١١٠، ١٤٦
المُصَنِّفين ١٤٢
معظم القراء ٤٧٣

مراجع الدراسة والتحقيق

- القرآن الكريم.
- ⊙ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطّاع، رسالة دكتوراه بدار العلوم، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدائم.
- أخبار النحويين البصريين، صنعة أبي سعيد السيرافي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ط١، ١٤٠٥هـ.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
- أُسْد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، (علي بن محمد الجرزي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق د. عبد الإله نبهان، وغازي طليمات، وإبراهيم عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الأصول في النحو، لابن السّراج، تحقيق د. عبد الحسين القتيلي، بيروت، مؤسسة الرسالة ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الأعلام، للزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٨٤م.
- الأفعال، لأبي عثمان المعافري السرقسطي، تحقيق د. حسين محمد شرف، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
- الأفعال، لابن القطاع، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- الأفعال، لابن القوطيّة، تحقيق: علي فودة، القاهرة ط١، ١٩٥٢م.
- الألفات لابن خالويه، تحقيق: د. علي البواب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- الألفاظ الفارسية المعرّبة، لأدي شير، القاهرة، دار العرب، ط٢، ١٩٨٧م.

● للمطبوع ○ للمخطوط ⊙ للرسائل الجامعية

• أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، دار الجيل، ط٥، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
• إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد محمد البنا حققه وقدم له د. شعبان محمد إسماعيل، بيروت عالم الكتب ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
• إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، لأبي العز الواسطي القلانسي، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، جامعة أم القرى، مكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
• إصلاح المنطق، لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف ط٤.
• إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
• الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م
• إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لابن مالك، تحقيق: د. سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
• إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري، تصحيح و تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، مصطفى البابي الحلبي. ط٢، ١٣٨٩هـ.
• الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، تأليف: عبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب القاهرة.
• إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
• الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر .
○ إيجاز التعريف لابن مالك، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٢٦٥ مجاميع.

• الإيضاح شرح على تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني، (ضمن شروح التلخيص)، دار الكتب العلمية، توزيع مكتبة دار الباز، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.
• الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني بغداد، ١٩٨٧م.
• ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧ م
• ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
• الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن الإشبيلي الزبيدي، اعتناء المستشرق الإيطالي إغناطيوس كويدي، طبع بروما سنة ١٨٩٠م.
• الاستدراك على سيبويه للزبيدي، تحقيق د. حنا جميل حداد، دار العلوم، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
• الاشتقاق لابن دريد، تحقيق د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر.
• الاقتراح، للسيوطي، تحقيق د. محمود فجال، دمشق، دار القلم ، ط١، ١٤٠٩هـ.
• الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٨٢م.
• باب الهجاء، لابن الدهان، تحقيق: د. فايز فارس، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ه.
• البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النوني، و د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
• البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق: أحمد أبو ملحم، د. علي نجيب عطوي، وأ. علي عبد الساتر، دار البيان للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
• البدر الطالع، للشوكاني، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
⊙ بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب، لبدر الدين ابن الناظم، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، تحقيق: حسن أحمد العثمان.

• بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
• تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي، تحقيق ودراسة: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، ط١٤١٤هـ.
• تاريخ الأدب العربي، د. كارل بروكلمان، ترجمة: رمضان عبد التواب، القاهرة، دار المعارف، ط٣.
• التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
• التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى عليُّ الدين، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
• التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
• تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
• تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، د. محمد بن يوسف الجزري، تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م.
• تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للشنتمري، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
○ التذييل والتكميل، لأبي حيان، مصوّرة لديّ عن دار الكتب المصرية برقم ٦٢ نحو.
• تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، حققّه وقدّم له: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.
• التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، بيروت، دار الفكر.
• التصريف الملوكي، لابن جني، تحقيق: أحمد الخاني، ومحيي الدين الجرّاح، ط٢.
• التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.

• التّعْليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. عوض بن أحمد القوزي، مطبعة الأمانة، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
• تفسير ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
• تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية مع ذكر أصلها بحروفه، لطوبيا العنيسي، القاهرة الجديدة، ط٢، ١٩٨٣م.
• تفسير البيضاوي (المسمى: أنوار التنزيل وأسرار التأويل) لناصر الدين البيضاوي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
• تفسير الطبري (المسمى جامع البيان في تأويل القرآن) لأبي جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
• تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، مكة المكرمة، المكتبة التجارية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.
• التكملة، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، العراق، ط١، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
○ تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف ناظر الجيش، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ٦٦٠ نحو.
• تهذيب اللغة، للأزهري، مصر، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.
• توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفيّة ابن مالك، للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.
• الجمل في النحو، صنفه: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
• جمهرة اللغة، لابن دريد، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ط١، ١٣٤٥هـ. وطبعة دار العلم للملايين، حققها د. رمزي منير البعلبكي، ط١، ١٩٨٧م.
• الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

• جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، القاهرة، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
○ حاشية التفتازاني على الكشاف، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ٥٣٦ تفسير.
• حاشية الجاربردي على شرحه في مجموعة الشافية، ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، ج١، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
• حاشية الشيخ يس على التصريح، بيروت، دار الفكر.
• حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر.
• حاشية العلاّمة سعد الدين التفتازاني، ضمن حاشية الجرجاني، وحاشية الهروي، وعضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
• حاشية حسين الكمالاتي الرومي على شرح الجاربردي، ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ج٢، ط عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
• حجة القراءات، لأبي زرعة، عبد الرحمن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٣٩٩هـ.
• الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
• الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، ١٣٨٥هـ.
• حياة الحيوان الكبرى، للدميري، القاهرة، دار التحرير للطبع والنشر، ١٩٦٥م.
• خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٩هـ. والطبعة الأولى، طبعة دار صادر.
• الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، ١٣٧٦هـ=١٩٥٧م.
• دائرة المعارف الإسلامية، إعداد وتحرير إبراهيم زكي خورشيد، وأحمد الشنتناوي، وعبد الحميد يونس، ط٢، القاهرة، دار الشعب، ١٩٦٩م.

- الدر المصون، للسمين الحلبي ، تحقيق د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- درّة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق د. عبد الله بن علي الحسيني البركاتي.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة، دار الكتب الخديوية، ١٣٨٥هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي، شرح العكبري، تصحيح: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٧هـ.
- ديوان ابن مقبل، تميم بن أبي، عُنِيَ بتحقيقه: عزة حسن، دمشق، مديرية إحياء التراث القديم بوزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٣٨١هـ=١٩٦٢م.
- ديوان الأدب للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ.
- ديوان الأسود بن يعفر، شرح نوري حمودي القيسي، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ١٣٨٨هـ= ١٩٦٨م.
- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق د. عزّة حسن، بيروت، مكتبة دار الشرق، ١٩٧١م.
- ديوان الفرزدق، بيروت، دار صادر، ١٤٠٠هـ.
- ديوان المثقب العبديّ، تحقيق وشرح: حسن كامل الصيرفي، القاهرة، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
- ديوان الهذليين، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٥هـ.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف بمصر، ط٣.
- ديوان جرير، بشرح ابن حبيب، تحقيق د. نعمان طه، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩هـ.

- ديوان جرير، تقديم أكرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.
- ديوان ذي الرُّمة، شرح: أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، رواية: أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، بيروت، مؤسسة الإيمان، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م
- ديوان رؤبة (مجموعة أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، ١٤٠٠هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، ط٢، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- الروض الأنف، للسهيلي، تحقيق: د. عبد الرحمن الوكيل، القاهرة، ط١، ١٩٦٧م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، ط٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- سفر السعادة، للسخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، دمشق، مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي ، حققه د. بشار عواد معروف، ود. يحيى هلال السرحان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- الشافية في علم الصرف والخط، لابن الحاجب، تحقيق د. حسن أحمد العثمان، بيروت، دار البشائر، ط١، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، بيروت، دار الفكر.
- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطان، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكّري، حققه: عبد الستار أحمد فرج، راجعه، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.

• شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل.

• شرح ألفية ابن معطي، تأليف د. علي موسى الشّوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.

⊙ شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك (المسمى بإيجاز التعريف في علم التصريف) رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، تحقيق: أحمد دولة محمد الأمين، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

• شرح الأشموني على الألفية، مع كتاب حاشية الصبان، ط دار الفكر.

o شرح التسهيل للمرادي، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ٦٦٤ نحو.

o شرح التسهيل لناظر الجيش، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ١١٤٣ نحو.

• شرح التسهيل، لمصنفه ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

• شرح التصريف العزي، للتفتازاني، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الكويت، ط١، ١٩٨٣م.

• شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، طبعة قار يونس ١٣٩٨هـ.

⊙ شرح الشافية لركن الدين الأَسْتَرَابَاذيّ، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق: عبد الله العتيبي.

⊙ شرح الشافية للجاربردي، رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر بأسيوط، تحقيق د. رفعت عبد الحميد محمود الليثي، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

⊙ شرح الشافية للخضر اليزدي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، تحقيق د. حسن أحمد العثمان. ١٤١٦هـ =١٩٩٦م.

• شرح الشافية للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ =١٩٨٢م.

- ○ شرح الشافية لمصنفها، مصورة لدي عن السليمانية شهيد علي باشا، برقم ٢٥٨٨.
- ⊙ شرح الشافية لنظام الدين النيسابوري، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، تحقيق: ثريا مصطفى عقاب، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- • شرح الشافية لنقره كار، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- • شرح الشافية، للجاربردي، ضمن مجموعة الشافية، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- • شرح الشافية، للشيخ زكريا الأنصاري، ضمن مجموعة الشافية، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- • شرح الشواهد للعيني، ضمن كتاب حاشية الصبان، وشرح الأشموني، طبعة دار الفكر.
- • شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هربدي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢ م
- • شرح الكتاب، لأبي سعيد السيرافي، مصورة عن دار الكتب المصرية برقم ١٣٧ نحو، بجامعة أم القرى.
- • شرح اللباب لمحمد بن مسعود السيرافي، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ٤٧٥ نحو.
- • شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير) للقاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- • شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب.
- • شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ =١٩٧٣م.
- ⊙ شرح الهادي للزنجاني، رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر، تحقيق د. محمود فجال.
- • شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح.
- • شرح ديوان الحماسة، للخطيب التبريزي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، ١٣٥٨هـ.

• شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٢، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.
• شرح سعد الدين التفتازاني، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية.
• شرح شعر زهير لأبي العباس ثعلب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت، لبنان، دار الأفق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
• شرح شواهد الشافية، للبغدادي، دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
• شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.
• شرح لامية الأفعال لابن الناظم، تحقيق د. محمد أديب جمران، دار قتيبة، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
• شرح مختصر تصريف العزي في فن الصرف، لمسعود بن عمر التفتازاني، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، منشورات ذات السلاسل، ط١، ١٩٨٣م.
• شعر صيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام، د. وفاء فهمي السنديوني، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
• الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، ١٩٦٦م.
• شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق: د. الشريف عبد الله الحسيني، نشر المكتبة الفيصلية، مكة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
○ شواذ القراءة واختلاف المصاحف للكرماني، مصورة لدي عن مكتبة الأزهرية برقم ٢٢٤ قراءات.
• الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
• صحيح البخاري، ترتيب: د. مصطفى أديب البغا، مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة.
• صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.
• ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بيروت، لبنان، دار الأندلس، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

• الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة.

• طبقات الشافعية، لعبد الرحيم الإسنوي، تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد، رئاسة ديوان الأوقاف، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

• طبقات الشعراء لابن المعتز، تحقيق: عبد الستار أحمد فرج، القاهرة، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٦٨م.

• طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة، تحقيق: محسن فياض، بغداد، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

• طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، ١٩٧٣م.

• طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: أبو فهد محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.

○ الطراز اللازوردي في حواشي الجاربردي، للسيوطي، مصورة عن الأحمدية في حلب برقم ١٠٠٤، لدّي صورة منها، ناقصة، وصل فيها ناسخها إلى باب الجمع.

• العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. عبد الله درويش، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٨٦هـ.

• غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين ابن الجزري، عني بنشره، ج. برجستراسر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠٢هـ =١٩٨٢م.

• الغاية في القراءات العشر، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين النيسابوري، تحقيق: محمد غياث الجنباز، راجعه الشيخ: سعيد عبد الله العبدلي، طبع بمطبعة شركة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

• غريب الحديث، لأبي عبيدة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

• غيث النفع في القراءات السبع، للصفاقسي، بهامش كتاب: سراج القارئ المبتدئ، وتذكار القارئ المنتهي، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٤٥هـ.

○ فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (جزء من حاشية الطيبي على الكشاف)، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ٣٠٠ تفسير.

• فرحة الأديب في الرّد على السيرافي في شرح أبيات سيبويه، للأسود الغندجاني، حققه وقدّم له: محمد علي سلطان، دمشق، دار قتيبة، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

• الفصيح، لأبي العباس ثعلب، دراسة وتحقيق د. عاطف مدكور، دار المعارف، مطابع سجل العرب.

• فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

• فهرس الخزانة التيمورية، دار الكتب المصرية، ١٣٦٧هـ، ١٩٤٨م.

• فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية.

• فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية.

• القاموس المحيط، للفيروزبادي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م

• قصد السبيل للمحبي، تحقيق د. عثمان محمود الصيني، الرياض، التوبة، ط١، ١٤١٥هـ =١٩٨٦م.

• القوافي، للأخفش، عني بتحقيقه: عزة حسن، دمشق، دار إحياء التراث القديم، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.

• الكافي شرح الهادي، للزنجاني، رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر، دراسة وتحقيق د. محمود فجّال، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

• الكافي في البيزرة، عبد الرحمن البلدي، تحقيق: إحسان عباس، وعبد الحفيظ منصور، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

• الكامل في التاريخ، لابن الأثير، دار صادر، ١٣٨٥هـ.

• الكامل، للمبّرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ =١٩٩٣م.

• الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

• الكتّاب، لابن درستويه، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ود. عبد الحسين الفتلي، الكويت، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.
• الكشاف للزمخشري، دار الفكر، ط١، ١٣٩٧هـ =١٩٧٧م.
• كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث، الطبعة الثالثة، ١٣٥١هـ.
• كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة كاتب جلبي
• كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي عطية مطر، بغداد، مطبعة الإرشاد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
• كنز المعاني شرح حرز الأماني، للشاطبي، مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ٦٠٠ قراءات
• كنز المعاني، مكتبة الحرم رقم ٣٠.
• اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجرزي، القاهرة، مكتبة القدسي، ١٣٥٧هـ.
• لسان العرب، لابن منظور، دار صادر بيروت.
• لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٢، ١٣٩٠هـ.
• المؤتلف والمختلف، للآمدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، دار إحياء الكتب العلميّة، القاهرة، ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.
• المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دار المنارة، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
• مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
• مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٥.
• مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
• مجمع الزوائد للهيثمي، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧م.

• المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق د. علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٣٨٩هـ.
○ المحصل في شرح المفصل، لعلم الدين اللورقي الأندلسي، ج٢، مصورة عن دار الكتب برقم ٢٩٢.
• المحكم لابن سيده، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.
• مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، وهو ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية.
• مختصر من شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عُني بنشره: ج. بِرجستراسر، مكتبة المثنى.
• المخصص، لابن سيده، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار صادر.
• المذكر والمؤنث للفراء، تحقيق: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٧٥م.
• المذكر والمؤنث لمحمد بن قاسم الأنباري، تحقيق د. طارق عون الجنابي، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٧٨م.
• المذكرات الوافية في علمي العروض والقافية، عبد السلام شرافي، ط٧، ١٣٦٨هـ=١٩٤٩م.
• مراتب النحويين لأبي الطيّب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.
• المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، شرح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل.
• المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
• المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
• المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحيدري، دمشق، مجمع اللغة العربية.

• المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، دار الفكر، ط١، ١٤٠٢هـ.
• المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري.
• المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.
• المستوفى في النحو، لعلي بن مسعود الفَرُّخان، تحقيق د. سعد أحمد سعيد، دار السعادة، القاهرة، ط١، ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.
• مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤هـ.
• مطالع الأنوار في المنطق، لسراج الدين الأرموي.
• المعارف لابن قتيبة، تحقيق: د. ثروت عكاشة، مصر، دار المعارف، ط٤.
• المعارف، لابن قتيبة، تحقيق د. ثروت عكاشة، مصر، دار المعارف، ط٤.
• معاني الحروف لعلي بن عيسى الرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، دار النهضة، مصر.
• معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
• معاني القرآن، صنعة الأخفش الأوسط، تحقيق د. فائز فارس، ط٢، ١٤٠١هـ =١٩٨١م.
• معاني القرآن، للفراء، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ =١٩٨٣م.
• معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري، دراسة وتحقيق د. عيد مصطفى درويش، ود. عوض القوزي، دار المعارف، ط١.
• المعتمد في الأدوية المفردة، للملك المظفر. صححه وفهرسه أ: مصطفى السقا، بيروت، دار المعرفة.
• معجم الأدباء، لياقوت الحموي ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

• معجم البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، الطبعة الثالثة، دار المنارة ودار الرفاعي، ١٤٠٨هـ.
• معجم البلدان، لياقوت الحموي، بيروت، دار الكتاب العربي.
• معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، بيروت، مكتبة المتنبي، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م.
• معجم المطبوعات العربية والمعربة، سركيس يوسف إليان، القاهرة، مكتبة يوسف إلياس سركيس، ١٣٤٦هـ، ١٩٢٨م.
• المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة التراث الإسلامي، بيروت.
• معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون، مكتبة الخايجي، ط١، ١٣٩٢هـ.
• معجم شواهد النحو الشعرية، د. حنا جميل حدّاد، جامعة اليرموك، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠١هـ.
• المعرّب للجواليقي: تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، ط١، ١٣٦١هـ.
• معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، حققه: بشار عواد، وشعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ =١٩٨٤م.
• المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح المطرزي، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة دار الاستقامة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تعليق وتحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط: دار الفكر، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
• مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبري زادة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
• المفتاح في الصرف، صنفه عبد القاهر الجرجاني، حققه وقدّم له د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
• المفصل في علم العربية للزمخشري، دار الجيل، ط٢.

• المفضّليات، للمفضّل الضّبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، مصر، دار المعارف.
• المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (المشهور بالشواهد الكبرى) للعيني، وهو بهامش خزانة الأدب للبغدادي، طبقة دار الثقافة، بيروت، عن طبعة بولاق.
• المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد ١٩٨٢م.
• المقتضب، للمبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٩٩هـ.
• المقرّب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبّوري، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩١هـ.
• الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
• الموجز لابن السراج، تحقيق: مصطفى الشويمي، بيروت، لبنان، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.
• الموطأ، للإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان.
• نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.
• نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار النهضة، مصر للطبع والنشر، ١٣٨٦هـ.
• نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، القاهرة، مكتبة الزهراء، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
• نزهة الطرف في علم الصرف للميداني.
• نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد طنطاوي، تعليق: عبد العظيم الشناوي، محمد عبد الرحمن الكردي، ط٢، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
• النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، مراجعه: علي محمد الضباع، مصر، المكتبة التجارية.

- نظم الفرائد وحصر الشرائد، للمهلبي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، القاهرة، الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق د. عبد الحسين الفتيلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير سلطان، الكويت، معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٧٨م.
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، للقلقشندي، دار الكتب العلمية.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، بيروت، دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ.
- هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي، تحقيق: محمد علي معوض، وأحمد محمد صيرة، وأحمد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت، دار مصادر، ١٣٩٨هـ
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، للثعالبي، شرح وتحقيق د. مفيد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

فهرس الموضوعات

المقصور والممدود ١
ذو الزيادة ١٤
الإمالة ١٥٠
تخفيف الهمزة ١٨٥
الإعلال ٢٣٩
الإبدال ٣٧١
الإدغام ٤١١
مخارج الحروف ٤٣٣
صفات الحروف ٤٤٧
إدغام المتقاربين ٤٥٩
الحذف ٤٩١
مسائل التمارين ٥٠٥
مسائل أخرى من كتاب سيبويه وغيره ٥٢٧
الخط ٥٢٩
الفهارس الفنية ٥٦٢